

لسمي احمد رحمه  
لغة فام اربا حيت نصوب  
المخرج على ابيه اقر  
فيما لا خطه

المقاشر

عبد الله

١٤٢٤ / ٤ / ٢٦

عبد العزيز بن محمد الهزلي  
١٤٢٤ / ٤ / ١٧

المشرق

عبد الرحمن بن محمد  
١٤٢٤ / ٤ / ١٧

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

الجامة الإسلامية

كلية الحديث الشرف والدراسات الإسلامية

قسم فقه السنة ومصادرها

# تكملة شرح الترمذي

للمحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين

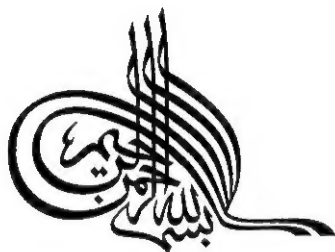
العراقي (ت ٨٠٦)

من أول الكتاب إلى نهاية (باب : ما جاء لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

دراسة وتحقيق : عبد الله بن سالم بن سليم الأحمدي

إشراف الشيخ الدكتور : عبد الرحمن بن صالح محيي الدين



# المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ أما بعد :

فإن أشرف ما تنافس فيه المتنافسون وتسابق في مضماره المتسابقون — بعد كتاب الله — حديث رسول الله ﷺ .

ولقد كان لسلفنا الصالح في ذلك القدر المعلى والحظ الوافر ، فجالوا في القرى والأمصار وقطعوا الفيافي والقفار في طلب هذا العلم الشريف وتمييز صحيحه من سقيم ، ومن ثم توجهوا إلى تدوينه وجمعه تحقيقاً لوعده الله بحفظ كتابه حيث قال تعالى : ( إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ) ( الحجر : ٩ ) وحفظ الكتاب يستلزم حفظ السنة إذ هي الشارحة له والمبينة لما فيه . وكان من أهم تلك الدواوين التي حفظت لنا سنة النبي ﷺ الكتب الستة فقد نالت خدمة العلماء وعنايتهم بالشرح والتوضيح والاختصار والترجمة للرواة وغير ذلك .

وكان لجامع الترمذي نصيب من تلك الجهود فممن شرحه : القاضي أبو بكر بن العربي ( ت ٥٤٣ ) في كتابه « عارضة الأحوذى » . ثم جاء بعده العلامة أبو الفتح البعمري ( ت ٧٣٤ ) فشرح من أول الكتاب ومات قبل أن يتمه . وجاء من بعده الحافظ العراقي ( ت ٨٠٦ ) فبدأ بالشرح من حيث وقف أبو الفتح البعمري .

ولما كان هذا الكتاب — مع غزارة مادته وكثرة فوائده — لا يزال مخطوطاً شأنه شأن كثير من كتب التراث التي تحتاج إلى إخراج وتحقيق فقد رغبت أن أشارك في خدمة هذا الكتاب ليكون موضوع رسالتي لنيل درجة الماجستير تحقيق قسم منه وهو بعنوان :

### تكملة شرح الترمذي للحافظ العراقي

من أول الكتاب ، إلى نهاية : ( باب ما جاء لا تقبل صلاة الخائف إلا بخمار ) والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم .



### أسباب اختيار الموضوع :

كان من أسباب اختياري لهذا الموضوع أمور منها :

- ١ — أهمية الكتاب : لكونه شرحاً لأحد الأصول الستة المعتمدة ، ألا وهو جامع الإمام أبي عيسى الترمذي ( ت ٢٧٩ ) رحمه الله .
- ٢ — مكانة الشارح العلمية : فهو الحافظ الكبير الشهير زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ( ت ٨٠٦ ) رحمه الله .
- ٣ — قيمة شرح العراقي العلمية ، فهو « شرح حافل ممتع فيه فوائد لا توجد في غيره ولا سيما في الكلام على أحاديث جامع الترمذي وجميع ما يشير إليه في الباب وفي نقل المذاهب على نمط غريب وأسلوب عجيب » قاله الشوكاني ( في البدر الطالع ٣٥٥/١ ) وقال أيضاً في ترجمة أبي الفتح اليعمري ( ٢٥١/٢ ) : « ولما وقفت على الجزء الذي من شرح الترمذي لعزين العراقي بهرني ذلك ورأيت فوق ما شرحه صاحب الترجمة بدرجات » .
- ٤ — إرشاد جمع من المشايخ الأفاضل إلى خدمة الكتاب ، وحثهم على العمل فيه دراسة وتحقيقاً .

### خطة البحث :

استل هذا البحث على مقدمة بينت فيها بعد التمهيد ، أسباب اختياري للموضوع ثم قسمت البحث إلى قسمين :

الأول : قسم الدراسة :

ويحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ترجمة موجزة للترمذي .

الفصل الثاني : ترجمة الشارح <sup>(١)</sup> وفيه ثمانية مباحث :

(١) اكتسبت في هذا الفصل بترجمة موجزة للشارح؛ لأن الأعم سعود بن مصلح الصاعدي سبّحهم له ترجمة مطوّلة .

المبحث الأول : اسمه ونسبه .

المبحث الثاني : مولده .

المبحث الثالث : نشأته العلمية .

المبحث الرابع : ثناء العلماء عليه .

المبحث الخامس : شيوخه .

المبحث السادس : تلاميذه .

المبحث السابع : مؤلفاته .

المبحث الثامن : وفاته .

الفصل الثالث : دراسة الكتاب <sup>(١)</sup> وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : تسمية الكتاب .

المبحث الثاني : إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

المبحث الثالث : القدر الذي شرحه الحافظ العراقي رحمه الله وبيان الموجود منه .

المبحث الرابع : شروح الزمذي ومكانة شرح العراقي بينها <sup>(٢)</sup>

المبحث الخامس : منهج المؤلف في كتابه .

المبحث السادس : وصف النسخ الخطية ونماذج من النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

القسم الثاني : قسم التحقيق ، ويحتوي على :

(١) سأوجز الكلام في المبحث الأول، والثاني، والثالث، والرابع؛ لأن الأخ سعد بن مصلح الساعدي سيقوم بدراسة المبحث الأول والثاني بإسهاب، كما سيقوم الأخ عبد الله بن عبد العزيز الفالح بدراسة المبحث الثالث والرابع بإسهاب .

(٢) مع الاستفادة من الدراسات السابقة، كدراسة الدكتور/ عبد الرحمن بن صالح محيي الدين، والدكتور/ أحمد معبد . وتجنباً الإطالة فيما سبق بحثه في تلك الدراسات .

النص المحقق ويبدأ ب ( باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام « إلى نهاية » باب ما جاء لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار ) .

### العمل في التحقيق :

اتبعت في عملي المنهج الآتي :

- ١ — أخذت النسخة المخطوطة التي بخط الحافظ ابن حجر رحمه الله أصلاً في التحقيق ورمزت لها ب ( الأصل ) .
- ٢ — نسخت القسم المحقق مراعيًا الرسم الإملائي الحديث ، واستعملت علامات الترقيم و ضبط ما يشكّل عند الحاجة إليه .
- ٣ — قابلت الأصل مع النسخ الأخرى وهي نسخة الأسكوريال التي رمزت لها بـ ( ك ) ونسخة السليمانية التي رمزت لها بـ ( س ) وأثبتت الفروق بين النسخ في الحاشية .  
أما النسخة المخطوطة التي رمزت لها بـ ( ع ) وهي من أوقاف الشيخ محمد عابد السندي فلم أثبت الفروق التي فيها استغناء بأصلها و هو نسخة الحافظ ابن حجر فقد كتبت عن نسخته مع ما فيها من التحريفات والأخطاء الكثيرة .
- ٤ — قمت بعزو الآيات إلى مواضعها من القرآن الكريم بذكر السورة ورقم الآية .
- ٥ — قمت بعزو الأحاديث التي خرّجها العراقي إلى مصادرها الأصلية مع إضافة ما يحتاج إلى تخريج والحكم عليها صحة أو ضعفًا إذا لم يكن للشارح حكم عليها مسترشداً بأقوال أهل العلم في ذلك .
- ٦ — ذكرت الشواهد التي أغفلها الشارح إذا كان لها أثر في الحكم على الحديث .
- ٧ — خرّجت الأحاديث والآثار الواردة في الشرح عرضاً إذا لم يخرّجها العراقي وذلك على النحو التالي :
- أ — إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما أكتفيت بالعزو إلى من أخرجه منهما .
- ب — وإذا كان في غيرهما خرّجته من بقية الكتب الستة أو غيرها مع بيان حاله صحة أو ضعفًا
- ٨ — وثقت النقول الواردة في الشرح من مصادرها الأصلية ما أمكن .

- ٩ — ترجمت للرواة والأعلام الذين يقتضي المقام الترجمة لهم .
- ١٠ — إذا كان الراوي من رجال أصحاب الكتب الستة ذكرت حكم الحافظ ابن حجر فيه من التقريب ، ما لم يظهر لي خلافه فأذكر الراجح فيه منتزعا ذلك من أقوال أئمة الجرح والتعديل .
- ١١ — وإن لم يكن من رجال أصحاب الكتب الستة ذكرت من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ما يبين حاله .
- ١٢ — شرحت الكلمات الغريبة الواردة في الكتاب مما لم يبينه الشارح مع ضبط الكلمات المشككة .
- ١٣ — ذيلت البحث بفهارس علمية وهي على النحو التالي :

١. فهرس الآيات

٢. فهرس الأحاديث

٣. فهرس الآثار

٤. فهرس الرواة والأعلام

٥. فهرس الكلمات الغريبة

٦. فهرس البلدان والأماكن

٧. فهرس الأشعار

٨. فهرس أسماء الكتب الواردة في الكتاب

٩. فهرس المصادر والمراجع

١٠. فهرس الموضوعات

- هذا وقد بذلت فيما قصدت له فما كان من صواب فمن الله وحده وله الحمد والمنة وما كان من زلل وخطأ فمني ومن الشيطان واستغفر الله منه وعليه توكلت وإليه أنيب .
- وختاما أحمد الله وأشكره على ما منَّ به من إتمام هذا البحث وإنجازه ، كما لا يفوتني أن أشكر فضيلة شيخني الدكتور عبد الرحمن بن صالح محيي الدين علي ما تفضل به من الإشراف على هذا البحث وإبداء التوجيه والنصح فأسأل الله العليّ القدير أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يصلح له في عقبه إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

القسم الأول : قسم الدراسة

ويحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ترجمة موجزة للترمذي ( رحمه الله ) .

الفصل الثاني : ترجمة الشارح ( رحمه الله ) .

الفصل الثالث : دراسة الكتاب .

## الفصل الأول :

( ترجمة موجزة للإمام الترمذي )

## الفصل الأول : ترجمة موحزة للزمذي ( رحمه الله )<sup>(١)</sup>

اسمه ونسبه :

هو الإمام الحافظ، العلم، البارع : محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، وقد  
هو محمد بن عيسى بن يزيد بن اسكن بن عيسى السلمي الزمذي الصريير .

قال الذهبي : ((احتلف فيه، فقيل : ولد أعمى، والصحيح : أنه أصر في كبره بعد رحلته  
وكتابته العلم))<sup>(٢)</sup>.

مولده :

ولد في حدود سنة عشر ومئتين<sup>(٣)</sup>.

شيوخه :

طاف الإمام الزمذي البلاد وسمع حلقاً كثيراً من الحراسانيين والعراقيين والحجازيين  
وغيرهم؛ فمن أشهرهم : الإمام البحاري، وقد أكثر عنه، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه،  
ومحمود بن عيلان، وأحمد بن مبيع، وأبو مصعب الزهري، وعلي بن حجر، وعمرو بن عيسى  
الخللاس، ومحمد بن يحيى العدني، ونضر بن علي، وهناد بن السري، وهارون الجمال، وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

(١) هناك دراسات مستقلة في ترجمة الزمذي منها : الإمام الزمذي والمؤارة بين جامعه وبين التصحيح - د.  
الدين عز ، وأبو عيسى الزمذي شيخ الحديث لكامل عويصة ، وتراث الزمذي العلمي للدكتور :كرم العمري  
(٢) انظر : الفقات لاس حان ( ١٥٣/٩ ) ، و الأساب للسمعاني ( ٤٥/٣ ) ، و تهذيب الكمال ( ٢٥٠/٢٦ )

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ( ٢٧١/١٣ ) .

(٤) انظر : سير أعلام النبلاء ( ٢٧١/١٣ ) .

تلاميذه:

حدث عنه الكثير، ومنهم: حماد بن شاكر لوراق، وأبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب الخبوبي — راوي ((الجامع)) —، والحيثم بن كليب الشاشي الحافظ — راوي ((الشمائل)) عنه —، وآخرون<sup>(١)</sup>.

شاء العلماء عليه:

قال عنه أبو سعد السمعاني: ((أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في الحديث، صف كتاب "الجامع" والتواريخ و"العلل" تصنيف رجل عالم متقن، وكان يضرب به المثل في الحفظ والعسل))<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو أحمد الحاكم: ((سمعت عمر بن عبد يقو، مات السجاري فم يخف حراساً مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والرهدة، بكى حتى عمي، وبقي صريعاً سيب))<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو سعد الإدريسي: ((كان أبو عيسى يضرب به المثل في الحفظ))<sup>(٤)</sup>.

وقال الخليلي: ((ثقة، متفق عليه))<sup>(٥)</sup>.

وقال المزني: ((أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين))<sup>(٦)</sup>.

(١) بحر: تهذيب الكمال (٢٦/٢٥١)، و سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧١) .

(٢) الأساب (٤٥/٢) .

(٣) بحر: تذكرة الحفاظ (٢/٦٤٣)، و تهذيب التهذيب (٩/٣٨٩) .

(٤) بحر: سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٣) .

(٥) بحر: تهذيب التهذيب (٩/٣٨٩) .

(٦) تهذيب الكمال (٢٦/٢٥٠) .



وقال الذهبي : ((ثقة، مجمع عليه))<sup>(١)</sup>.

مؤلفاته :

- ١ — ((الجامع)) المشتهر باسم ((السنن)) ( مطبوع ) .
- ٢ — كتاب ((الشمال المحمدية)) ( مطبوع ) .
- ٣ — كتاب ((العلل المفردة)) أو الكبير ( مطبوع ) .
- ٤ — كتاب ((الرهدة)) قال الحافظ ابن حجر : ((لم يقع لنا))<sup>(٢)</sup>.
- ٥ — ((تسمية أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)) ( مطبوع )
- ٦ — ((الأسماء والكنى))<sup>(٣)</sup>.
- ٧ — ((التاريخ))<sup>(٤)</sup>.

وفاته :

مات أبو عيسى الترمذي — رحمه الله — بقرية بوع بترمد ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة  
مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين<sup>(٥)</sup>.

(١) الميزان ( ٦٧٨/٣ ) .

(٢) تهذيب التهذيب ( ٣٨٩/٩ ) .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب ( ٣٨٩/٩ ) .

(٤) انظر : الأنساب لمساعي ( ٤٥/٣ ) .

(٥) انظر : الأساب ( ٤٥/٣ ) تهذيب الكمال ( ٢٥٢/٢٦ ) ، و سير أعلام النبلاء ( ٢٧٧/١٣ )

## الفصل الثاني :

# ترجمة الشارح ( رحمه الله ) .

وفيه ثمانية مباحث :

المبحث الأول : اسمه ونسبه .

المبحث الثاني : مولده .

المبحث الثالث : نشأته العلمية .

المبحث الرابع : ثناء العلماء عليه .

المبحث الخامس : شيوخه .

المبحث السادس : تلاميذه .

المبحث السابع : مؤلفاته .

المبحث الثامن : وفاته .

## الفصل الثاني : ترجمة الشارح<sup>(١)</sup>

وفيه ثمانية مباحث :

المبحث الأول :

### اسمه ونسبه :

هو الإمام، الشافعي، حافظ العصر . عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر — إبراهيم الكردي الرارامي، الأصل لمخبري الحصري الشافعي، الملقب بريس الديس، يعرف بالعراقي<sup>(٢)</sup>.

قال ولده العلامة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم المشهور بأبي زرعة : يعرف بشارعي يكون جده كان يكتبها محطه انتساباً لعراق العرب وهو القطر الأعظم، وإلا فهو كردي الأصل<sup>(٣)</sup>.

(١) مصادر الترجمة : طبقات الشافعية - أسبوعي (٢/ ٥١١). ذيل التقييد مدسي (٩، ٣)، و غاية النهاية لابن الحرري (١/ ٣٨٢)، و طبقات الشافعية لابن قاضي شبة (٤/ ٣٣)، و المجمع المؤسس (ص ٢٥٤ — ٢٥٧). و إنباء الغمر بأبناء العمر كلاهما لابن حجر (٥/ ١٧٠). و لحظ الأخطاء لدين تذكرة جندب لدين فيد (ص ٢٢٠)، و الضوء اللامع لسبحاري (٤/ ١٧١)، و طبقات الحفاظ لسيوسي (ص ٥٤٣)، و البدر الطالع لشوكاني (١/ ٣٥٤). وهناك دراسات اعتمدت ترجمة لعراقي منها : احفظ العرب و ترجمه في مجلة للدكتور محمد معبد، مبع الخافض رين لدين عراقي في كتابه طرح الشرب محمد يحيى - (٢) انظر : إنباء الغمر (٥/ ١٧٠). و الضوء اللامع (٤/ ١٧١). و ذيل تذكرة الحفاظ لسيوسي (ص ٣٧٠).

(٣) انظر : الضوء اللامع (٤/ ١٧١)، وفتح المغيث (١/ ٣).

وقال ابن الجوزي — وهو أحد تلامذته — : ((حافظ الديار المصرية، ومحدثها، وشيخها كتب، وألف، وجمع، وحرّج، وانفرد في وقته))<sup>(١)</sup>

ونجد بعض كلامه أخافه من حجر فيه. ومما قال فيه أيضاً : ((حافظ العصر — استغور إليه في هذا الفن — يعني عند أحداث — من رمى السج من الدس لأسمي وهاجر، وه بر في هذا الفن أمر منه، وعليه خرّج غالب أهل عصره))<sup>(٢)</sup>

وقد عه أيضاً . ((كان مور الشبه، يحمل الصورة، كثير الوفار، رر الكلام، صرحاً سكنف، شديد التوفي في الطهارة، لا يبعد، لا عني نفسه أو على الشيخ نور الدس هتمني. وكان عصف مراح، سليم الصدر، كثير احباء، هل أن يواحه أحدًا ي يكرهه ومو تده، وكان متواضعاً مجمعاً، حسن النادرة والعكافة، وقد لارمته مدّة فلم أره ترك قيام الليل، بل صار له كالمثوب. وكان عالماً إذا سئل الفصح استمر في مجلسه مستقل القصة تالسا دكرا في ر حني سمس، وينطوح بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ومه شوا، وكان كثير السلاوة . ركب، وكان عشه ضيقاً))<sup>(٣)</sup>

وقال في صدر أسئلة إليه : ((سألت سدا ومدونا، ومعنا، ومعيد، وشرحنا، فصح إسلام، أوجح، الاعلاء، حسه الأيد، حافظ يوسف))<sup>(٤)</sup>

ومن ابن قاضي شيه . ((الحافظ الكبير، عبيد، استن، اختر، السافد، محبب الدس، نصريه، ذو التصانيف المتعبد . . كان معروض لذكاء))<sup>(٥)</sup>

(١) غاية النهاية (١ ٣٨٢)

(٢) إباء العصر (١١ ١٧٢)

(٣) اجمع المؤس (ص ٢٥١)

(٤) الصوء اللامع (١٧٥/٤)

(٥) طبقات الشافعية (٣٣/٤ — ٣٤)

وقال البرهان الحلبي — أحد تلاميذه أيضاً — : ((كان كثير الحياء والعلم والتواضع. محافظاً على الطهارة، بقي العرس، وافر الجلالة والمهابة، على طريقة السلف، غالب أوقاته في تصنيف أو سماع مع الذاي والأوراد، وإدامة الصوم، وقيام الليل، كريم الأخلاق، حسن ... والأدب والشكل، ظاهر الوصاءة، كأن وجهه مصاح، ومَن رآه عرف أنه رجل صالح وكان عالماً بالحو واللغة والعريب والقراءات والحديث والعقود وأصوله، عير أنه غلب عليه من الحديث فاشتهر به، وانفرد بالمعرفة فيه مع العلوّ . . . ودهمه صحيح في عاية الصحة، ونقله قرّب حجر، وكان كثير الكتب والأجراء، لم أرَ عند أحد بالفاهرة أكثر من كتبه وأجرائه، ويقال . . . ابن الملقن كان أكثر كتباً منه، وابن الحب كان أكثر أجراً منه ... وله نظم وسط وقصائد حسنة؛ ومحاسنه كثيرة))<sup>(١)</sup>.

وقال ابن فهد الهاشمي . ((الإمام، الأوحّد، العلامة، الحجة، الخير، الناقد، عمدة الأئمة حافظ الإسلام، فريد دهره، ووحيد عصره، من فاق بالحفظ والإتقان في زمانه، وشهد له بالتردد في منه أئمة عصره وأوانه ... وكان — رحمه الله تعالى — إماماً مقنناً، حافظاً، سافداً، متقناً، قرأ بالروايات السبع، وبرع بالحديث متناً وإسناداً، وشارك في الفصائل، وصار المنشأ إليه في الديار المصرية بالحفظ والإتقان والمعرفة ... وكان — رحمه الله تعالى — صالحاً، حبراً ديباً، ورعاً، عفيفاً، صيباً، متواضعاً ... وكان — رحمه الله تعالى — شديد التواضع، لا يرى له على أحد فضلاً، كثير الحياء، ليس بيه وبين أحد شحاء، حلیم، واسع الصدر طوبى الروح، لا يعصب إلا لأمرٍ عظيم، ويرول في الحال، ليس عنده حقد ولا عثر ولا حسب لأحد، ولا يواجه أحداً بما يكره ولو آذاه وعاداه مع صدعه بالحق وقوة نفسه فيه، لا يأحد في الله لومة لائم، إذا قام في أمر لا يردّه عه أحد ولا يقوم شيء دونه، لا يهاب سلطاناً ولا أميراً في قول الحق وإن كان مرّاً، يتشدّد في موضع الشدة، ويلين في موضع اللين ...))<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر : الضوء اللامع (١٧٥/٤ — ١٧٦) .

(٢) لخط الأخطاف (ص ٢٢٠ — ٢٢٩) .

وقال السحراوي . ((كان إماماً، علامة، مقررناً، فقيهاً، شافعي المذهب، أصولياً، منقطع القرب في قبول الحديث وصاعته، أرغن فيه إلى البلاد البائية، وشهد له بالتمرد فيه أنسـه . عصره، وعولوا عليه فيه . وسارت نصائجه فيه وفي غيره، ودرس، وأفتى، وحديث، وأُمنى . بوزن قضاء المدينه «شريعة نحو ثلاث سنين، واستمع به الأجلاء، مع الرهد، والورع، والتجدي في الصبارة وغيرها، وسلامة العطرة، والحفاظة على أنواع العبادة، والنقع باليسر، وسلوك دورته . وسكرم والتوقار، مع «أبهة والمحاسن الحمة . . وهو في مجموعته كله إجماع»<sup>(١)</sup> .

وقال لشوكاني . ((الحافظ الكبير ترجمه جماعة من معاصرين ومس بلامدته . ومن بعدهم، وأثنوا عليه جميعاً وبالموا في تعظيمه))<sup>(٢)</sup> .

وبعد، فهذا قليل من كثير من الشاء الذي قيل فيه — رحمه الله —، ولكن فيما ذكره — على ما لم يذكر، والله أعلم .

### المبحث الخامس : شيوخه :

كان احافظ الغرامى طلاباً للعلم، ذووياً على التحصيل، واسع الرحمة، متبعاً بشيخه النبوية والإسناد في عصره؛ فإنه رحل إلى ستة وثلاثين بلداً، وكان ذلك سبباً من أسباب مشايخه؛ فمن أشهرهم :

١ — العلامة إبراهيم بن لاجين بن عبد الله الرشيدى الأغررى ( ت ٧٤٩ هـ )<sup>(١)</sup> .

٢ — لعلامة أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله المرادوى ( ت ٧٨٧ هـ )<sup>(٢)</sup> .

(١) فتح المغيث ( ٣/١ — ٤ ) .

(٢) البدر الطالع ( ٣٥٤/١ — ٣٥٥ ) .

(٣) انظر : الدرر الكامنة ( ٧٥/١ ) .

(٤) انظر : لحظ الأخطأ ( ص ٢٣٣ ، وانظر ترجمته في الدرر الكامنة ( ١٦٨/١ ) .

- ٣ — العلامة أحمد بن أبي الفرج بن البابا شهاب الدين الشافعي ( ت ٧٤٩هـ )<sup>(١)</sup> .
- ٤ — العلامة أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد الحنفي، المعروف بابن السمين ( ت ٧٥٦هـ )<sup>(٢)</sup> .
- ٥ — الإمام المعني المحدث البارع الفقيه المعسر المتقن ذو التصانيف المفيدة : عماد الدين أبو العلاء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ( ت ٧٧٤هـ )<sup>(٣)</sup> .
- ٦ — العلامة الحافظ أبو سعيد حليل بن كيكليدي العلاشي الدمشقي الشافعي ( ت ٧٦١هـ )<sup>(٤)</sup>، قال عنه العراقي في ((تكملة شرح الترمذي))<sup>(٥)</sup> : ((الحافظ)).
- ٧ — الأمير أبو سعيد سنجر بن عبد الله الجاوي ( ت ٧٤٥هـ )<sup>(٦)</sup> .
- ٨ — العلامة الفقيه الأصمعي جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الأموي الأسنوي، نزيل القاهرة ( ت ٧٧٢هـ )<sup>(٧)</sup> .
- قال الحافظ ابن حجر : ((أفرد له شيخنا العراقي ترجمة، ذكر فيها كثيراً من فضائله ومناقبه من نظمته أبصاً، وبالع في البناء عليه، وكان هو يحب شيخنا ويعظمه، وذكره في "طبقاتهم" .
- 
- (١) انظر : لحظ الألفاظ ( ص ١٢٨ ) .
- (٢) انظر : لحظ الألفاظ ( ص ٢٢١ ) .
- (٣) انظر : المعجم المختص للدهلي ( ص ٧٤ )، و ذيل تذكرة الحفاظ للدهلي ( ص ٤٣ )، و الدور الكامنة ( ٣٧٣/١ — ٣٧٤ ) .
- (٤) انظر : المعجم المختص للدهلي ( ص ٩٢ )، و الدور الكامنة ( ٩١/٢ ) .
- (٥) انظر القسم الخفي ( ص ١٣٤ ) .
- (٦) انظر : المجموع المؤسس ( ص ٢٥٥ )، و انظر ترجمته في الدور الكامنة ( ١٧٠/٢ ) .
- (٧) انظر : الدور الكامنة ( ٣٥٤/٢ ) .

الشافعية" في أثناء ترجمة ابن سيد الناس، ووصفه بأنه حادط عصره، وذكره في موضع آخر —  
التهيمات<sup>(١)</sup>.

٩ — الشيخ حماد الدين، أبو محمد عبد الرحيم بن عبد الله بن يوسف بن محمد الانصاري.  
تلقب بابن شاهد الجيش (ت ٧٤٦هـ —<sup>(٢)</sup>).

١٠ — العلامة الحافظ عر الدين، أبو عمر عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن حماد بن  
نشافعي المصري (ت ٧٦٧هـ —<sup>(٣)</sup>).

١١ — الشيخ صلاح الدين، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عباس بن أبي  
(ت ٧٦٩هـ)<sup>(٤)</sup>.

١٢ — الحافظ العلامة العاقل : عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري السعدي  
العبادي، المعروف بالعفيف المطري (ت ٧٦٥هـ —<sup>(٥)</sup>).

١٣ — الحافظ، مسدد الوقت، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن نصر الدمشقي، ثم  
خسلي، الرروي العطار، أبو محمد تقي الدين، المعروف بابن قيم الصيائية (ت ٧٦٠هـ —<sup>(٦)</sup>).

١٤ — الحافظ ابن حجر : ((أكثر عنه شيخنا العراقي))<sup>(٧)</sup>.

(١) الدور الكامنة (٢/ ٣٥٥) .

(٢) نصر المجمع المؤسس (ص ٢٥٥) . وانظر ترجمته في الدور الكامنة (٢/ ٣٥٧) .

(٣) نصر المجمع المؤسس (ص ٢٥٥) ، ونصر ترجمته في الدور الكامنة (٢/ ٣٧٨) . و ديل بذكره:  
الحفاظ لحسيني (ص ٤٢) ، و ديل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٦٣) .

(٤) نصر الدور الكامنة (٢/ ٢٨٢) .

(٥) نصر لفظ الألفاظ (ص ٢٢٥) ، والصوء اللامع (٤/ ١٧٢) . ونصر ترجمته في خط الألفاظ (ص  
١٤٣) ، و ديل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٦٢) .

(٦) الدور الكامنة (٢/ ٢٨٣) .



١٤ — الحافظ القدوة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر الأموي المكي، المعروف بابن حليل (ت ٧٧٧هـ) <sup>(١)</sup>.

روى عنه الحافظ العراقي في ((تكملة شرح الترمذي)) <sup>(٢)</sup>، ووصفه بالحافظ .

ونقل عنه الحافظ ابن حجر أنه وصفه بمحافظ المشرق والمغرب <sup>(٣)</sup>.

١٥ — العلامة تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السيكي الشافعي (ت ٧٥٦هـ) <sup>(١)</sup>.

قال عنه العراقي في ((تكملة شرح الترمذي)) : ((شيخنا العلامة)) <sup>(٢)</sup>.

١٦ — العلامة القاضي علاء الدين، علي بن عثمان بن مصطفى المارديني الأصل، ابن الزكمان الحنفي (ت ٧٥٠هـ) <sup>(١)</sup>.

قال ابن فهد : ((أحد [ العراقي ] علم الحديث، وبه تخرج وانتفع)) <sup>(٢)</sup>.

(١) انظر : العقد الثمين للنفاسي (٢٦٢/٥)، وطبقات القراء لابن خوري (٤٥١/١)، دليل تذكره الحفاظ لحسيني (ص ٤٧)، وإنباء الغمر (١٦٨/١)، و الدرر الكامنة كلاهما لابن حجر (٢٩١٢) .  
و دليل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٦٠) .

(٢) انظر : القسم المحقق (ص ٣٨١)

(٣) الدرر الكامنة (٩٢/٢)

(٤) انظر : دليل تذكره الحفاظ لحسيني (ص ٣٩)، و الدرر الكامنة (٦٣/٣) .

(٥) انظر القسم المحقق (ص ٢١٢) .

(٦) انظر : الدرر الكامنة (٨٤/٣)، و الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٥٨١/٢ — ٥٨٣)

(٧) لحظ الألفاظ (ص ٢٢٢) وانظر لحظ الألفاظ (ص ١٢٦) .

وقد وصفه تلميذه الحافظ العراقي في ((تكملة شرح الزمدي)) بـ ((شيخنا، فاضي انصافاً))<sup>(١١)</sup>

١٧ - العلامة عماد الدين محمد بن إسحاق بن محمد بن مرتضى اللبسي (ت ٧٤٩ هـ)<sup>(١٢)</sup>

١٨ - الشيخ المسد محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سام بن بركات الدمشقي (ت ٧٥٦ هـ). المعروف بابن الحجاز (ت ٧٥٦ هـ).

قال الحافظ ابن حجر: ((سمع عليه .. العراقي، وقال: كان مسد الآفاق في زمانه، وغرد بروية مسلم بالسماع المتصل، وكان صدوقاً مأموراً، محباً للحديث وأهله، وحدث قدماً مع أمه وهو ابن عشرين سنة، واستمر يحدث نحواً من سبعين سنة، وتأخر إلى أن صار مسد دمشق في عصره، أكثر عنه شيخنا العراقي، وذكر لي أنه كان صورياً على السماع، وكان يكتب بأسج، قال: فكما نقرأ عليه وهو يعمل في مرله من بكرة إلى العصر))<sup>(١٣)</sup>

١٩ - المسد محمد بن إسماعيل بن عمر بن المسلم بن حسن بن نصر الدمشقي، غر الدين بن صباه الدين ابن الحموي (ت ٧٥٧ هـ).

قال الحافظ ابن حجر: ((أكثر عنه شيخنا العراقي))<sup>(١٤)</sup>.

(١) انظر القسم المحقق (ص ٥١٤)، وانظر هناك حكم إطلاق كلمة (فاضي انصافاً)

(٢) انظر لفظ الألفاظ (ص ٢٢٦)، والصوة اللامع (١٧٢٤). ونظر برحمته في الدرر الكامنة (٣٨٢/٣).

(٣) الدرر الكامنة (٣٨٤/٣).

(٤) الدرر الكامنة (٣٩٠/٣).

٢٠ - العلامة الفقيه، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان الكاظمي المصري الشافعي (ت ٧٤٩هـ) .

قال العراقي : ((كان أفقه من بقي في زمانه))<sup>(١)</sup>

٢١ - الشيخ المسد، صدر الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن عان الميذومي (ت ٧٥٤هـ) .

قال الحافظ ابن حجر : ((هو أعلى شيخ عبد شيخنا العراقي من المصريين، ولقد أكثر عنه))<sup>(٢)</sup> .

٢٢ - مسد الديار المصرية الشيخ محمد بن محمد بن محمد بن أبي الحرم بن أبي طالب، أبو الحرم بن أبي الفتح القلانسي الحلي (ت ٧٦٥هـ)<sup>(٣)</sup> .

### المبحث السادس : تلاميذه :

كان الحافظ العراقي إمام عصره في الحديث، فقصده طلاب العلم من كل مكان، فلامرؤه وانتفعوا به، بل إن غالب أهل عصره إنما تخرج عليه .

قال الحافظ ابن حجر عن شيوخه العراقي : ((لم ير في هذا الفن [ يعني : الحديث ] أنقسط منه، وعليه تخرج غالب أهل عصره))<sup>(٤)</sup> .

وقال فيه ابن مهيدي : ((انتهت إليه رئاسة الحديث، ودرس بعده أماكن، وأفتى وحدت كثيراً بالحرمين، ومصر، والشام، وأفاد، وتكلم على العلل والأسانيد ومعاني المتن وفقهها فأجاد، وقد

(١) الدور الكامنة (٣/٢٣٤) .

(٢) الدور الكامنة (٤/١٥٧) .

(٣) انظر - الدليل على العبر لأبي رعة العراقي (١/١٦١)، و الدور الكامنة (٤/٢٣٥) .

(٤) إنباء الغمر : (٥/١٧١) .

فُقد من مشرق الأرض ومغربها، فرحل إليه للأخذ عنه والسماع عليه الجَمِّ العمير الكبر مبه والصغير، فلارموه واتصفوا به، وكتب عنه جميع الأئمة من المعاصرين والأعلام والخفاص ذوي المنطق والانتقاد، مع الدين والورع والصباه والعفاف والتواضع والعبادة والبرعة<sup>(١)</sup>.

ويكفي هذا أن نذكر أشهر تلاميذه — رحمه الله —؛ فمنهم :

١ — الحافظ العلامة الإمام : شهاب الدين أبو الفصّل، أحمد بن علي بن حجر الكاسي العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ) .

٢ — العلامة الحافظ، ولي الدين، أبو زرعة أحمد بن الحافظ العراقي — رحمه الله — (ت ٨٢٦هـ)<sup>(٢)</sup>.

٣ — العلامة الحافظ، نور الدين، أبو الحسن عني بن أبي بكر بن سليمان، قشيري (ت ٨٠٧هـ)<sup>(٣)</sup>، وكان من أصحابهم بالشيخ، وصاحبه عني ابنه، فرق منها أولاداً .

وهؤلاء الثلاثة أجل من أحد العلم عن الحافظ العراقي — رحمه الله —، وهم في ذلك كما رتباهم .

قال الحافظ ابن حجر : ((لازمتُ شيخنا عشر سنين تُخلل في أثنائها رحلاتي إلى دمشق وغيرها، وقرأت عنده كثيراً من المسامير والأجزاء، وبحثت عليه شرح مصبومته وغير ذلك، وشهد لي بالحفظ في كثير من المواضع، وكتب لي حظه بذلك مراراً، وسئل عبد مونه عن بقي بعده من حفاظ مدائني، ونسب بولده، وثَلث بالشيخ نور الدين، وكان سبب ذلك ما أشرتُ إليه من أكثرية ممارسة؛ لأن ولده تشاغل بعلوم غير الحديث، والشيخ نور الدين كان يدرّس منه شيئاً واحداً. وكان لسائل للشيخ عن ذلك القاصي كما قال الدين ابن العديم، ثم سأله الشيخ نور الدين

(١) لحظ الألفاظ (ص ٢٣٤) .

(٢) انظر ترجمته في لحظ الألفاظ (ص ٢٨٤)، و الضوء اللامع (١/ ٣٣٦) .

(٣) انظر ترجمته في لحظ الألفاظ (ص ٢٣٩)، و الضوء اللامع (٥/ ٢٠٠) .

الرشيدي على ما أحبرني بذلك بعد ذلك فقال : في فلان كفاية، وذكر أنه عساي، وصرّح بذلك<sup>(١)</sup>.

٤ — العلامة الحافظ برهان الدين، أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي الشافعي، سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)<sup>(٢)</sup>.

٥ — العلامة الحافظ، شهاب الدين، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناشي البصري (ت ٨٤٠هـ)<sup>(٣)</sup>.

٦ — الحافظ صلاح الدين أبو الصفاء خليل بن محمد بن محمد الأقفهسي المصري ثم المكي (ت ٨٢١هـ)<sup>(٤)</sup>.

٧ — العلامة زين الدين أبو المعالي عبد الرحمن بن حلف الفارسكوري ثم القاهري الشافعي (ت ٨٠٨هـ)<sup>(٥)</sup>.

٨ — العلامة الفاضل عر الدين أبو محمد عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن علي بن العرات المصري القاهري الحنفي (ت ٨٥١هـ)<sup>(٦)</sup>.

(١) إنباء الغمر ١٧٢/٥٠.

(٢) انظر ترجمته في لحظ الألفاظ (ص ٣٠٨)، والضوء اللامع (١/١٣٨)، و ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٧٩).

(٣) انظر ترجمته في الضوء اللامع (١/٢٥١)، و ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٧٩).

(٤) انظر ترجمته في لحظ الألفاظ (ص ٢٦٨)، والضوء اللامع (٣/٢٠٢)، و ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٧٥).

(٥) انظر . طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٤/٣٦)، وانظر ترجمته في الضوء اللامع (٤/٩٦).

(٦) انظر : الضوء اللامع (٤/١٨٦).

٩ — العلامة الفاضل، علاء الدين، أبو الفتوح علي بن أحمد بن إسماعيل بن محمد القلقشندي الشافعي (ت ٨٥٦هـ) <sup>(١)</sup>.

١٠ — العلامة شرف الدين، أبو الفتح محمد بن أبي بكر بن الحسين بن عمر المرعي القاهري (ت ٨٥٩هـ) <sup>(٢)</sup>.

١١ — العلامة حافظ، تقي الدين، أبو الطيب محمد بن أحمد بن عبي بن محمد أنصاري أنكي الحسيني المالكي (ت ٨٣٢هـ) <sup>(٣)</sup>.

١٢ — العلامة حافظ، جمال الدين، أبو حامد محمد بن عبد الله بن طهيرة بن أحمد بن عطية بن طهيرة الشافعي، قاضي مكة وحظيها وشيخها في الفتوى والتدريس (ت ٨١٧هـ) <sup>(٤)</sup>.

١٣ — العلامة كمال الدين، محمد بن محمد بن حسن بن عسي الشامي المسائي (ت ٨٢١هـ) <sup>(٥)</sup>.

١٤ — الحافظ المنري، تبيح الإقراء في ربه، شمس الدين، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن عبي بن يوسف الدمشقي الشافعي، المعروف بابن الخري (ت ٨٣٣هـ) <sup>(٦)</sup>.

(١) انظر ترجمته في الضوء اللامع (١٦١/٥).

(٢) انظر: الضوء اللامع (١٦٢/٧).

(٣) انظر ترجمته في لفظ الأخط (ص ٢٩١)، والضوء اللامع (١٨/٧). و ذيل طبقات الخصاص للسيوطي (ص ٣٧٧).

(٤) انظر لفظ الأخط (ص ٢٥٣ - ٢٥٥)، والضوء اللامع (٩٣/٨)، و ذيل طبقات الخصاص للسيوطي (ص ٣٧٥).

(٥) انظر ترجمته في المجمع المؤسس (ص ٥٢٥)، والضوء اللامع (٤٧/٩).

(٦) انظر ترجمته في الضوء اللامع (٢٥٥/٩)، و ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٧٦).

## المبحث السابع: مؤلفاته

اعتنى الحافظ العراقي بالتصنيف من بداية طلبه للعلم، فقد كان لهجاً بتحريح ((الإحياء)) وله من العمر نحو العشرين<sup>(١)</sup>.

وذكر البرهان الحلبي أن غالب أوقاته — رحمه الله — كانت في التصنيف والإسماع<sup>(٢)</sup>

وقال عنه التقي العاسي: ((أقام بالقاهرة مشغولاً بالتصنيف والإفادة والإسماع حتى مضى لسبيله محموداً))<sup>(٣)</sup>.

وقد توسع بعض تلاميذه ممن ترجم له في ذكر كتبه وبيان شيء من حالها؛ وإليك ما ذكروه منها مرتباً على حروف المعجم، رانداً عليه ما وقعت عليه منها، أو من بيان حالها.

١ — أجوبة ابن العربي: ذكره ابن فهد<sup>(٤)</sup>.

٢ — الأحاديث المخرجة في الصحيحين التي تكلم فيها بضعف وانقطاع: قال ابن فهد: ((لم يبيضه لكونه ذهب من المسودة كراسان))<sup>(٥)</sup>.

٣ — إحياء القلب الميت بدخول الميت: ذكره ابن فهد<sup>(٦)</sup>.

٤ — إخبار الأحياء بأخبار الإحياء: قال ابن فهد: ((في أربع مجلدات، خرج من تسميته في سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، قرأ عليه شيئاً منه الحافظ عماد الدين ابن كثير، وقد بصر

(١) انظر: المجموع المؤسس (ص ٢٥٥).

(٢) انظر: الضوء اللامع (١٧٥/٤).

(٣) ذيل التقييد (١٢/٣).

(٤) لحظ الألفاظ (ص ٢٣١).

(٥) لحظ الألفاظ (ص ٢٣١).

(٦) لحظ الألفاظ (ص ٢٣١).

منه نحو: من خمسة وأربعين كراساً، وصل فيها إلى أواخر الحج .. ثم اختصره في محمد صحبه سماه المعنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأحبار، فاشهر، وكتب منه نسخ عديدة، وسارت به الركبان إلى الأندلس وغيرها من البلدان، فسب ذلك تداً أصبح عن كمال تبين الأصل، وشرع قبل ذلك في مصنف متوسط بين المطون والمختصر، فذكر فيه أشهر أحاديث الباب، سماه الكشف أمين عن تخريج إحياء علوم الدين، كتب منه شيء يسيراً، وحدث ببعضه، وقرأه عليه شيخنا نور الدين الهيثمي<sup>(١)</sup>.

٥ — أربعون بلدانية: وهو مسودة قال لحفظ ابن حجر ((لم تكمل))<sup>(٢)</sup>، قال ابن فهد: ((بقي عليه منها أربعة بلدان))<sup>(٣)</sup>، قال السخاوي: ((أفرد البلدانيات بتخريج [فمنع] ثمان ستة وثلاثين]، ورام البرور لبعض الصواحي ومعه بعض المسلد من شيوخ شيوينا ليكملها أربعين فما تيسر))<sup>(٤)</sup>.

٦ — أربعون بلدانية انتخبها من ((صحيح ابن حبان))، ذكره ابن فهد أربعون تساعية. قال ابن فهد: (([وهي] من رواية البيهقي))<sup>(٥)</sup> يعني: أباً محمد عبد الرحيم بن عثمان بن إسماعيل التدمري البيهقي<sup>(٦)</sup>.

٧ — أربعون تساعية لميدومي: ذكره ابن فهد<sup>(٧)</sup>، وقال السخاوي: ((كان من تخرجه: تساعيات لميدومي))<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) لحظ الأخطا (ص ٢٢٥ — ٢٣٠)، وسطر المجمع المؤسس (ص ٢٥٦)، ونبأ العمر (١٧١،٥).
  - (٢) المجمع المؤسس (ص ٢٥٥).
  - (٣) لحظ الأخطا (ص ٢٣٣).
  - (٤) الضوء اللامع (١٧٢/٤).
  - (٥) لحظ الأخطا (ص ٢٣٢).
  - (٦) انظر ترجمته في ديل المعبر لأبي رزعة العراقي (٢٥٣/١)، و الدرر الكامنة (٤٦٩/٢).
  - (٧) لحظ الأخطا (ص ٢٣٢).



٨ - أربعون عشارية لنفسه : أملاها بالمدينة بين القبر والمنبر، وهي أول أماليه . قاله ابن فهد<sup>(١)</sup>، وقال السخاوي : ((كان من تحاريجه ... عشاريات لنفسه))<sup>(٢)</sup>.

٩ - أطراف صحيح ابن حبان : قال ابن فهد : ((بلغ فيه إلى أول النوع الستين من القسم الثالث))<sup>(٣)</sup>.

١٠ - الاستعاذة بالواحد من إقامة جمعيتين في مكان واحد : ذكره ابن فهد<sup>(٤)</sup>، والسخاوي<sup>(٥)</sup>.

١١ - الأماني في تحريج الأربعين النووية : ذكره الحافظ ابن حجر<sup>(٦)</sup>، وابن فهد<sup>(٧)</sup>، والسخاوي<sup>(٨)</sup>.

١٢ - الأماني على أماني الرافعي : ذكره الحافظ ابن حجر<sup>(٩)</sup>، وابن فهد<sup>(١٠)</sup>.

(٨) الضوء اللامع (١٧٢/٤) .

(١) لحظ الألفاظ (ص ٢٣٢) ، وانظر : المجمع المؤسس (ص ٢٥٦، و ص ٥٠٣) .

(٢) الضوء اللامع (١٧٣/٤) .

(٣) لحظ الألفاظ (ص ٢٣٢) .

(٤) لحظ الألفاظ (٢٣١) .

(٥) الضوء اللامع (١٧٣/٤) .

(٦) المجمع المؤسس (ص ٢٥٦) .

(٧) لحظ الألفاظ (ص ٢٣٣) .

(٨) الضوء اللامع (١٧٤/٤) .

(٩) المجمع المؤسس (ص ٢٥٦) .

(١٠) لحظ الألفاظ (ص ٢٣٣) .

١٣ - الإنصاف . قال ابن فهد : (( [ وهو ] كتب في المراسيل ، وهو من حجر ما صف ))<sup>(١)</sup> ، وذكر الحافظ ابن حجر أنه قرأ على العراقي كتابه في المراسيل . وأنه من واحد من جمعه<sup>(٢)</sup> ، لكن لم يذكر اسم ذلك الكتاب ، وكذا قال السحاوي<sup>(٣)</sup>

١٤ - الباعث على الخلاص من حوادث القصص : ( مطوع )

١٥ - البصرة والتذكرة ألفية في علم الحديث ، نظم فيها كتاب ((عمود أحد)) لابن الصلاح (مطوع) ، وقد شرحها أيضاً ( اطر الكلام على شرح النصارى والتذكرو )

١٦ - تتمات المهمات : وهو استدراك على ((المهمات)) للإسوي كما قال ابن قاضي شبة<sup>(٤)</sup> والسحاوي<sup>(٥)</sup> ، وسماه العامري في ((بهجة الناظرين)) : ((مهمات المهمات))<sup>(٦)</sup>

١٧ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في مهباج البيضاوي مطبوع سحتيق محمد - ناصر العجمي ، وله طبعة أخرى بتحقيق . حمدي السلمي .

١٨ - تخريج المستدرک : ذكره الحافظ ابن حجر<sup>(٧)</sup> ، وابن فهد<sup>(٨)</sup> ، وسحري<sup>(٩)</sup>

(١) لخط الأخطاط ( ص ٢٣١ ) .

(٢) المجمع المؤسس ( ص ٢٥٦ )

(٣) الضوء اللامع ( ١٧٣/٤ )

(٤) طبقات الشافعية ( ٣٧/٤ )

(٥) الضوء اللامع ( ١٧٣/٤ )

(٦) بهجة الناظرين ( ص ١٩٩ )

(٧) المجمع المؤسس ( ص ٢٥٦ )

(٨) لخط الأخطاط ( ص ٢٢٣ ) .

(٩) الضوء اللامع ( ١٧٤/٤ ) .

١٩ — ترتيب من له ذكرٌ بتجريح أو تعديل في بيان الوهم والإيهام لابن القطن على حروف المعجم . ذكره ابن فهد<sup>(١)</sup>.

٢٠ — ترجمة الإنشائي : ذكره الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup>، وابن فهد<sup>(٣)</sup>.

٢١ — تفضيل زمزم على كل ماء قليل زمزم . ذكره ابن فهد<sup>(٤)</sup>.

٢٢ — تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد : (كتاب في الأحكام — مطوع) شرح العراقي قطعةً صالحةً مه في قريب مجلد سماه : ((طرح الثريب)) — كما سيأتي —، ثم أكملَه ولده الحافظ أبو زرعة العراقي بعد وفاة والده<sup>(٥)</sup>.

٢٣ — التقييد والإيضاح لما أطلق وأخلق من كتاب ابن الصلاح : وهو ((الكت عسى كتاب ابن الصلاح)) (مطبوع) .

٢٤ — تكملة شرح الرمزي لابن سيد الناس : وهو الكتاب الذي أقومُ بتحقيق جزء مه

٢٥ — تكملة شرح المذهب للنووي : قال السخاوي : ((بني على كتاب شيخه السبكي فكتب أماكس))<sup>(٦)</sup>.

(١) لحظ الألفاظ (ص ٢٣٢) .

(٢) الدرر الكامنة (٢/٣٥٥) .

(٣) لحظ الألفاظ (ص ٢٣١) .

(٤) لحظ الألفاظ (ص ٢٣١) .

(٥) انظر : لحظ الألفاظ (ص ٢٣٠)، و الضوء اللامع (٤/١٧٣) .

(٦) الضوء اللامع (٤/١٧٣) .

٢٦ — جزء في الكلام على حديث "الموت كفارة لكل مسلم" ذكره العراقي و  
((تكملة شرح ابن مدي))<sup>(١)</sup>.

٢٧ — جزء فيه مسألة تاريخ تحریم الربا . ذكره الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> ، وابن فهد<sup>(٣)</sup> .  
والسحاوي<sup>(٤)</sup> .

٢٨ — الدرر السنية في نظم السيرة الزكية : وهي في ألف بيت ( مضروب )

٢٩ — ذيل على ذيل أحمد بن أبيك على "وفيات الأعيان" . ذكره ابن قاضي شبة<sup>(٥)</sup> .  
والعامري<sup>(٦)</sup> .

٣٠ — ذيل على ذيل العبر للذهبي : قال ابن فهد . (( وهو [ من سنة إحدى وأربعين  
إلى سنة ثلاث وستين ، وذيل عليه ابنه شيخنا الحافظ ولي الدين ))<sup>(٧)</sup>

٣١ — ذيل على "ميزان الاعتدال" : ( مطبوع ) .

٣٢ — ذيل مشيخة القاضي أبي الحرم القلاسي تخريج أبي رافع ذكره ابن فهد<sup>(٨)</sup> .  
والسحاوي<sup>(٩)</sup>

(١) انظر : القسم ، تحقيق ( ص ٨٦٥ ) .

(٢) المجمع المؤسس ( ص ٢٥٦ )

(٣) لحظ الأخطا ( ص ٢٣١ )

(٤) الضوء اللامع ( ١٧٣/٤ ) .

(٥) طبقات الشافعية ( ٣٧/٤ ) .

(٦) بهجة الناظرين ( ص ١٩٩ ) .

(٧) لحظ الأخطا ( ص ٢٣١ ) . وذيل الحافظ ولي الدين أبي رفعة العراقي مطبوع بتحقيق صلاح عامر

(٨) لحظ الأخطا ( ص ٢٣٢ ) .

(٩) الضوء اللامع ( ١٧٣/٤ ) .

٣٣ — رجال "سنن الدارقطني" سوى ما في "التهذيب" : ذكره ابن فهد، وهو مما لم يكمله<sup>(١)</sup>.

٣٤ — رجال "صحيح ابن حبان" سوى ما في "التهذيب" : قال ابن فهد : ((بلغ فيه نظير أطرافه))<sup>(٢)</sup> انظر الكلام على ((أطراف صحيح ابن حبان)).

٣٥ — شرح التبصرة والتذكرة : (مطوع)، وهو شرح متوسط لألفيته في علم الحديث، وقد كان شرح مطول عليها كتب منه نحواً من ستة كرايس ثم تركه وعمل هذا الشرح الذي شاع في أيدي الناس وذاع . قاله ابن فهد<sup>(٣)</sup>.

٣٦ — طرح الشريب في شرح التقريب : (مطوع) . انظر الكلام على ((تقريب الأسايد)).

٣٧ — طرق حديث "من كنت مولاه فعلي مولاه" : ذكره ابن فهد<sup>(٤)</sup>.

٣٨ — عشرون ثمانية : قال ابن فهد : (( [ وهي ] من رواية البيهقي ))<sup>(٥)</sup>.

٣٩ — فضل حراء : ذكره ابن فهد<sup>(٦)</sup>.

٤٠ — فهرست مرويات البيهقي : ذكره السحاري<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر لحظ الأخطاء (ص ٢٣٣)

(٢) لحظ الأخطاء (ص ٢٣٢ — ٢٣٣) .

(٣) لحظ الأخطاء (ص ٢٣٠) .

(٤) لحظ الأخطاء (ص ٢٣١) .

(٥) لحظ الأخطاء (ص ٢٣٢) .

(٦) لحظ الأخطاء (ص ٢٣١) .

(٧) الضوء اللامع (١٧٣/٤) .

- ٤١ — قرّة العين بوفاء الدين قال ابن فهد : ((وهو آخر مؤلفاته، حدث به مراراً))<sup>(١)</sup>
- ٤٢ — الكشف المبين عن تحريج إحياء علوم الدين . انظر ((إحار الأحياء بأحار الإحياء)) .
- ٤٣ — الكلام على الأحاديث التي تكلم فيها بالوضع وهي في مسند الإمام أحمد . حافظ ابن حجر صمى كتابه ((القول المنسد في مذبح عن مسند الإمام أحمد))
- ٤٤ — الكلام على حديث التوسعة يوم عاشوراء : ذكره ابن فهد<sup>(٢)</sup> .
- ٤٥ — الكلام على الحديث الوارد في أقل الخيض وأكثره : ذكره ابن فهد<sup>(٣)</sup>
- ٤٦ — الكلام على صوم ست من شوال : ذكره ابن فهد<sup>(٤)</sup> .
- ٤٧ — الكلام على مسألة السجود لترك القنوت : ذكره ابن فهد<sup>(٥)</sup>
- ٤٨ — محجة القرب إلى محبة العرب : ( مطبوع ) .
- ٤٩ — مختصر الأسايد وترتيب المساييد . ذكره ابن فهد<sup>(٦)</sup> ، والسحوي<sup>(٧)</sup> اعتبر كلامه عسى ((تقريب الأسايد)) .

---

(١) لحظ الأخطا ( ص ٢٣١ ) .  
 (٢) لحظ الأخطا ( ص ٢٣١ ) .  
 (٣) لحظ الأخطا ( ص ٢٣٢ ) .  
 (٤) لحظ الأخطا ( ص ٢٣١ ) .  
 (٥) لحظ الأخطا ( ص ٢٣١ ) .  
 (٦) لحظ الأخطا ( ص ٢٣٠ ) .  
 (٧) الصوة اللامع ( ١٧٣/٤ )

- ٥٠ — مسألة الشرب قائماً : ذكره ابن فهد<sup>(١)</sup>.
- ٥١ — مسألة قص الشارب : ذكره ابن فهد<sup>(٢)</sup>.
- ٥٢ — مشيخة لابن القارئ عبد الرحمن : ذكره ابن فهد<sup>(٣)</sup>، والسخاوي<sup>(٤)</sup>.
- ٥٣ — مشيخة القاضي ناصر الدين ابن التونسي . ذكره ابن فهد<sup>(٥)</sup>، والسخاوي<sup>(٦)</sup>.
- ٥٤ — معجم حرجه لنفسه : قال السخاوي : ((ومن الغريب قول البرهان الحلبي إنه حرج نفسه معجماً، وما وقف شيخاً عليه، وكذا ما وقفت عليه))<sup>(٧)</sup>.
- ٥٥ — معجم مشتمل على تراجم جماعة من أهل القرن الثامن : قال ابن فهد : ((عائيه شيوخ شيوخته، وفيهم من شيوخته))<sup>(٨)</sup>.
- ٥٦ — المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار : ( مطوع ) .
- ٥٧ — منظومة في غريب القرآن العزيز : ذكر ابن فهد<sup>(٩)</sup>، والسخاوي<sup>(١٠)</sup> أنها في ألف بيت .

- 
- (١) لحظ الأخطا ( ص ٢٣١ ) .
- (٢) لحظ الأخطا ( ص ٢٣١ ) .
- (٣) لحظ الأخطا ( ص ٢٣٢ ) .
- (٤) الضوء اللامع ( ١٧٣/٤ ) .
- (٥) لحظ الأخطا ( ص ٢٣١ ) .
- (٦) الضوء اللامع ( ١٧٣/٤ ) .
- (٧) الضوء اللامع ( ١٧٤/٤ ) .
- (٨) لحظ الأخطا ( ص ٢٣٢ ) .
- (٩) لحظ الأخطا ( ص ٢٣٠ ) .
- (١٠) الضوء اللامع ( ١٧٣/٤ ) .

٥٨ — المورد الهني في المولد السي : ذكره ابن همد<sup>(١)</sup>.

٥٩ — النجم الوهاج في نظم المنهاج — هي في الأصول — للبحارزي ذكره الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup>، قال بن همد ((وهي ألف بيت ولامنة وسبع وستين بيتاً، وقد شرح هذا النظم كاملاً ابنه حافظ أبو زرعة العراقي))<sup>(٣)</sup>.

٦٠ — نظم الاقتراح لابن دقيق العيد<sup>(٤)</sup> ذكره الحافظ ابن حجر<sup>(٥)</sup>، والسيحاوي<sup>(٦)</sup>، وذكر ابن همد أنها في أربعمائة وسبعة وعشرين بيتاً. وأن ابنه حافظ أبو زرعة العراقي شرح منه مواضع متفرقة<sup>(٧)</sup>.

٦١ — المكت على النجم الوهاج ذكره بن همد وقد عيب ((بأن فيها حكمة مخالفة لعبارة المنهاج والتنبيه على دقائق ذلك، بلع فيه إلى أثناء "أبواب الخماس في الأسح والموح")<sup>(٨)</sup>.

### المبحث الثامن: وفاته:

مات — رحمه الله — عقب خروجه من إخماد في ليلة ثامن شعبان سنة ست وثمانمائة بالقاهرة وله من العمر إحدى وثمانون وربع سنة<sup>(٩)</sup>.

(١) حفظ الألفاظ (ص ٢٣١)

(٢) التجميع للمؤسس (ص ٢٥٦)

(٣) حفظ الألفاظ (ص ٢٣٠)

(٤) التجميع للمؤسس (ص ٢٥٦)

(٥) الضوء اللامع (١٧٣/٤)

(٦) حفظ الألفاظ (ص ٢٣١)

(٧) حفظ الألفاظ (ص ٢٣٠) هذا وقد عني بعض المؤلفات وهي كالتالي: (أربعون حديث من موطأ يزيد بن عيسى بن بكير) ذكره عمر بن همد في معجم الشيوخ ص ١٦٢، ٩٢، وكتاب برحلة معظاي ذكره سيحاوي في حروجه ص ١٢٧٥/٣، وكتاب الرد على الصعالي مضمون في آخره منتهى بحقيق حمدي سبكي، والتعدد معتبر من ذكره ابن بزر السور ذكره في إنباح السكون ٩٦/٢، وكتاب سبيل يادونه (حديث عبد الله بن عمرو بن عباس الزمعي برحمته الرحمن) انظر فهرس الفهارس ٤٤١.

(٨) انظر إنباء العمر (١٧٢/٥)، و الضوء اللامع (١٧٧/٤).



وكانت جبارته مشهورة<sup>(١)</sup>.

ورثاه جماعة من العلماء، منهم : الحافظ ابن حجر حصّة بمصرية، قال فيها :

<p>أصار الدمع جبار للمساقي وروح الفضل قد بلغ الزاقي وبدر الصبر يسري في الخفاق ينادي الصبر حيّ عسى الفرقاق بسوق أولي العلوم إلى السباق وأذن بالنوى داعي الفرقاق... وكانوا للفضائل في استباق بأرض الشام للفضلاء باق بكأس الخين للعلماء ساق ونور ناره لأولي النفاق على عبد الرحيم ابن العراقي له بالانفراد على اتفاق... أرق من التسميمات الرقاق إذا نسيت مودات الرفاق تولت بعده ذات انطلاق يلقيه الرضا فيما يلاق إذا ابهمت هممت دات ابطاق تحيات إلى يوم التلاق<sup>(٢)</sup></p>	<p>مصاب لم يفسس للخناق فروص العلم بعد الزهور ذاق وبحر الدمع يسري في اندفاق وللأحزان بالقلب اجتماع لقد عظمت مصيبتنا وجلت وأشراط القيامة قد تبدّت وكان بمصر والشام البقايا فم تبق الملاحم والزبايا وطاف بأرض مصر كل عام فأطفأت المنون سراج علم فيا أهل الشام ومصر فابكوا على الخير الذي شهدت [قرون] فيا أسفي عليه لحسن خلق وبأ أسفي عليه لحفظ ودّ وبأ أسفي لتقييدات علم عليه سلام ربي كل حين وأست لحسده سحب الغوادي وداقت روحه في كل يوم</p>
---	--

(١) انظر : الضوء اللامع ( ١٧٧/٤ ) .

(٢) إنباء الغمر ( ١٧٣/٥ - ١٧٦ ) .

## الفصل الثالث : دراسة الكتاب

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : تسمية الكتاب .

المبحث الثاني : إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

المبحث الثالث : القدر الذي شرحه الحافظ العراقي — رحمه الله — ،  
وبيان الموجود منه .

المبحث الرابع : شروح الترمذي، ومكانة شرح العراقي بينها .

المبحث الخامس : منهج المؤلف في كتابه .

المبحث السادس : وصف النسخ الخطية .

## الفصل الثالث : دراسة الكتاب

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول :

تسمية الكتاب :

ذكر بعض من ترجم للحافظ العراقي (( أنه شرع في إكمال شرح الزمدي لابن سيد الناس ))<sup>(١)</sup>.

وسماه الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup>، وابن فهد<sup>(٣)</sup>، والسيوطي<sup>(٤)</sup> : ((تكملة شرح جامع الزمدي))، ووجدت هذه التسمية على طرّة كثير من أجزاء الكتاب بخط المصنف<sup>(٥)</sup>، وفي بعض سماعات الكتاب<sup>(٦)</sup>، ومنها ما هو بخط ابنه الحافظ أبي زرعة العراقي<sup>(٧)</sup>.

لكن على طرّة بعض النسخ تسميته بـ ((شرح الزمدي)) بعمر خط المصنف<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر : طبقات الشافعية للأسوي (٥١١/٢) وطبقات الشافعية لابن قاضي شبة ٣٦/٤، ودبل التقييد نماسي (١١/٣) وإنباء العمر (١٧١/٥)، والصوء اللامع (١٧٣/٤)، وبهجة الماظرين لعماري (ص : ١٩٨)، والبدور الطالع للشوكاني (٢٣٦/١).

(٢) المعجم المفهرس (ص ٣٩٩)، والمجمع المؤسس (ص ٢٥٦).

(٣) لحظ الألفاظ (ص ٢٣٢).

(٤) ذيل طبقات الحفاظ (ص ٣٧١).

(٥) انظر : ح السليمانية ٥١٠ (ق ٩١/أ، ق ١٣٣/أ، ق ١٦٠/أ)، والسليمانية ٥١٢ (ق ١/أ، ق ٣٤/أ، ق ٦١/أ، ق ٩٥/أ، ق ١٣١/أ، ق ١٩٢/أ، ق ٢٢٢/أ).

(٦) انظر : ح السليمانية ٥١٠ (ق ٣٢/أ، ق ٦٧/ب، ق ٨٩/ب، ق ٢٢٥/أ).

(٧) انظر : ح السليمانية ٥١٠ (ق ٣٣/أ)، السليمانية ٥١٢ (ق ١٩٠/أ، ق ١٩١/أ).

(٨) انظر : ح السليمانية ٥١٠ (ق ٧٠/أ)، ح الرباط (ق ١/أ)، ح دار الكتب المصرية (ق ١/٢).

وكذا في بعض السماعات التي يحط انه أبي زرعة<sup>(١)</sup>، ومحط كاتب اسماعات متقدمة<sup>(٢)</sup>.

كما ذكره المصنف في كتابه ((التقييد والإيضاح)) بهذا الاسم<sup>(٣)</sup>، وذكره بهذا الاسم المحافظ ابن حجر في ((الفتح)) في مواضع كثيرة منه<sup>(٤)</sup>، وأصحواي<sup>(٥)</sup>، والمساوي<sup>(٦)</sup>، وغيرهم.

والذي يظهر لي أن تسميته بـ ((تكملة شرح الزمدي)) هو الأتيقن لأن فيها زيادة تشعب بمقصود الحفاظ العراقي، فإنه قصد بتأليفه إكمال كتاب أبي الفتح اليعمري، فقد ذكر العراقي في مقدمة كتابه أن أبا الفتح اليعمري احتزمته الملية قبل إكماله، وأن آخر ما رأى منه حظه شرحه بعض (باب ما جاء أن الأرض كلها مسجدة إلا مقبرة و الحمام)، قال: ((فتسرعت في السأليه من أول هذا الباب)).

وأن تسميته بـ ((شرح الزمدي)) على جهة اتوسع بذكر الكتاب موضوعه لا باسمه كما يقال. قال القاضي عياض في "شرح مسلم"، مع أن اسم كتابه ((الكتاب المعلم)) والله شوق

(١) انظر: تاريخ السيمانية ٥١٢ (ق ٢٥٠/ب، ١/٢٥١).

(٢) انظر: تاريخ السيمانية ٥١٠ (ق ١/١٨٨).

(٣) التقييد والإيضاح (ص ٨٧).

(٤) انظر — مثلاً — : الفتح (٢/٣٣٠، ٤١٧، ٤٣١، ٢٧/٣، ٥٧، ١١/١٨٤، ٦٠٥، ١٢/٩٠، ٢٥٧).

(٥) انظر: القول البديع (ص ٦٢).

(٦) انظر: فيص القدير (١/٦٧، ٤٨١).

## المبحث الثاني :

### إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه

حفظ الله كثيراً من نسخ هذا الكتاب بخط مصنفها مما أعنى عن البحث عن أدلة تثبت صحة نسبته إليه .

وقد كتب — رحمه الله — محطه في أعلى بعض الأجزاء من هذه النسخ : ((الجزء ( .. ) من تكملة "شرح الرمدي"، جمع عبد الرحيم بن الحسين العراقي . لطف الله به))<sup>(١)</sup>.

والسماعات التي تقدمت الإشارة إليها تثبت صحة نسبته إليه أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وقد مرّ في المبحث السابق أن المصادر التي ترجمت له ذكرت له هذا الكتاب .

كما أن كثيراً من العلماء كالحافظ ابن حجر<sup>(٣)</sup>، والمناوي<sup>(٤)</sup> وغيرهما أكثروا من نقله عنه، ونسبوه إليه، وقد وجد ذلك المقول بعينه في كتابه .

فهذه أدلة قاطعة في إثبات نسبته إليه . والله أعلم .

(١) انظر : ح السليمانية ٥١٠ ( ق ١٣٣ / ١ ، ١٦٠ / ١ ) .

(٢) تقدم ذكر كثير منها في المبحث السابق .

(٣) انظر — مثلاً — : فتح الباري ( ١٦٣ / ٩ ، ٣٦٨ ، ٢٦٢ / ١٠ ، ٥٨٥ ، ٦٠٧ ، ١١ / ١٥٧ )

(٤) انظر — مثلاً — : فيض القدير ( ٦٧ / ١ ، ٤٨١ ) .

### المبحث الثالث :

#### القدر الذي شرحه الحافظ العراقي، وبين أن الموجود منه

بدأ الحافظ العراقي في شرح ((جامع الترمذي)) من حيث وقع العلامة أبو الفتح العمري. وقد صرح بذلك في مقدمة كتبه عدد ذكره لشرح أبي الفتح، وأنه أحترمه اسمياً قبل إتمامه. صر ((وآخر ما رأيتُ منه تحطه شرحه لبعض باب ما جاء أن الأرض كنها مسجد إلا المقبرة واحمام))، ولم يكمل شرحه لاحترمه فجأة بفادح الحمام؛ فشرعتُ في الباء عليه من أول هذا الباب)).

وقد ذكر كثير من العلماء أن الحافظ العراقي مات قبل إتمام الكتاب، فإن السجاري إسمه كتب منه تسع مجلدات، وإنه لم يكمل<sup>(١)</sup>.

وقال ابن قاضي شهبة : ((كتب منه نحو عشرة مجلدات إلى دول ثني الجمع))

وقد اعتنى ابن فهد بتحديد ما انتهى إليه شرح الحافظ العراقي، حيث قال : ((كتب | من أول باب ما جاء أن الأرض كنها مسجد إلا المقبرة والحمام إلى قوله — في أثناء "كتاب المز والتملة، باب ما جاء في السفر على المسلمين ثلاثة عشر مجلداً، خرج من ذلك إلى أثناء المصباح . فريب من ست مجلدات. قرأ عليه به شيخاً الحافظ أبو ررعة من ذلك حساً وتدرأ حشور جماعة نحو من خمس مجلدات انتهأها في أثناء "باب ما جاء في الصوم بالشهادة"))<sup>(٢)</sup>

وما قاله ابن فهد في تحديد ما انتهى إليه الشرح موافق لما جاء في السحاة المخصوصة بما كتبه اسليمانية (رقم ٥١٣)؛ فقد كتب عني طرحتها : ((الأخير من "شرح الترمذي للحافظ العراقي من باب ما جاء في الثبات عند القتال من الجهاد" إلى باب ما جاء في شفقة مسلم عسى

(١) الصوة اللامع (١٧٣/٤) .

(٢) طبقات الشافعية (٣٦/٤) .

(٣) لخط الأخطاظ (ص ٢٣٢) .

المسلم"، وهو آخر ما انتهى إليه الشارح ولم يكمل الكتاب))، وكتب في أعلى الورقة : ((مسر أثناء الجهاد إلى آخر ما ألف)).

والباب الذي ذكره ابن فهد عقب "باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم" مباشرة، لكن وقع بعده في السحفة المذكورة شرح الباب ( رقم : ٣٨ ) من "كتاب البيوع"، وكتب بعدد ((رأيت بخط الحافظ ابن حجر على هذا المحل من الأصل : هذا آخر ما وجد بخط شيخنا الحافظ أبي الفضل من شرح الترمذي، ومات قبل تكميله — رحمة الله تعالى عليه —)).

ويمكن أن يقال : إن الحافظ العراقي كان فاته أن يشرح ذلك الباب من كتاب البيوع. فاستدركه أخيراً، والله أعلم.

أما ما ذكره الحافظ ابن حجر — رحمه الله — من أن العراقي كان قد أكمل الكتاب في المسودة أو كاد<sup>(١)</sup> فلا يظهر لي صحته لأمر :

١ — منها محالته لما ذكره ابن فهد، وكلامه أدق في تحديد الموضع الذي انتهى إليه الشرح.

٢ — ومنها محالته لما روي بخط ابن حجر نفسه في آخر الأصل الذي نقلت عنه نسخة السليمانية ( رقم : ٥١٣ )، وفيه أن ذلك الموضع الذي ذكر قريباً آخر ما وجد بخط الحافظ العراقي.

٣ — ومنها : أن السحاوي قد أكمل كتاب العراقي<sup>(٢)</sup>، وقد ذكر في ((المقاصد الحسنة)) أنه أشبع الكلام على حديث : ((ليس شيء أكرم على الله من المؤمن)) فيما كتبه على الترمذي في "باب ما جاء في تعظيم المؤمن" قبيل الطب<sup>(٣)</sup>.

(١) اجمع المؤسس ( ص ٢٥٦ )، وانظر ديل طبقات الحفاظ للسيوطي ( ص ٣٧١ ) .

(٢) انظر : الضوء اللامع ( ١٦/٨ ) .

(٣) المقاصد الحسنة ( ص ٣٤٠ ) .

والباب المذكور في كتاب البر والصلة، وهو الكتاب الذي ذكر ابن فهد أن الحافظ العرفي وقف في أثناءه، وهذا لا يتفق مع ما ذكره الحافظ ابن حجر، والله أعلم .

— وقد وجد حمد الله تعالى ما شرحه الحافظ العراقي في عدة نسخ مخطوطة في مكاتب متعددة، يتم مجموعها القدر المشروح إلا قطعة تحتوي على شرح أبواب صلاة السفر — الركاة، يسر الله العثور عليها .

وقد بنى الكلام على ما بيضه الحافظ العراقي من الكتاب :

قال الحافظ ابن حجر : ((بيض منه كثيراً))<sup>(١)</sup>.

وقال في موضع آخر : ((والذي بيض منه إلى كتاب اللباس))<sup>(٢)</sup>.

لكن ذكر ابن فهد — كما تقدم — أن الذي قرئ على مؤلفه قراءة بحث وتدبر حصراً جماعة نحواً من خمس محندات انتهأها في أثناء "باب ما جاء في الصوم بالشهادة"، وعليه يكون القدر الذي ذكره أكثر تحريراً وتجويداً من بقية ما بيضه من الكتاب . والله أعلم .

(١) المجمع المؤسس ( ص ٢٥٦ )، راجع دین طبقات الحفاظ لسيوطي ( ص ٣٧١ )

(٢) المعجم المهرس ( ص ٣٩٩ )



## المبحث الرابع :

### شرح الترمذي، ومكانة شرح العراقي بينها

قام عددٌ من العلماء بشرح ((جامع الترمذي))، ومن تلك الشروح :

١ — ((عارضه الأحوذ في شرح الترمذي)) للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله الإنسي المعروف بابن العربي المالكي (ت : ٥٤٣هـ<sup>(١)</sup>).

وميزة هذا الشرح : أن مؤلفه أكمله، قال السيوطي : ((لا نعلم أحداً شرحه كاملاً إلا القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه "عارضه الأحوذ")<sup>(٢)</sup>.

وهو مع فائدته مختصر في عمومته، حتى إنه يترك بعض الأبواب بدون تعليق مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

بالإضافة إلى ما فيه من الأخطاء العلمية التي كثيراً ما ينتقدها العلماء فيها

والحافظ العراقي عرّض راضٍ عن هذا الكتاب، وقال فيه : ((ليس المنهوم من تلك المعارضات معتدي))، ولهذا أكثر من تعقبه في ((التكملة))<sup>(٤)</sup>.

وهو مطبوع طبعة سيئة<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٧٩/٢٠) والبداية والنهاية (٢٢٨/١٢).

(٢) فوات المعلي بقلاً عن مقدمة تحفة الأحوذ (٣٦٩/١).

(٣) انظر : مقدمة تحقيق النفع الشاذي (٧١/١).

(٤) انظر — مثلاً — : (ص ١٥٩، ٣٨٩، ٤٢٤، ٤٦٧، ٥٤٧، ٦٦٠، ٦٦٢).

(٥) انظر : مقدمة الشيخ أحمد شاكر على جامع الترمذي (٨/١). و (٨٩/١).

٢ — ((الفتح الشاذلي في شرح جامع الترمذي)) لأبي الفتح محمد بن محمد ابن سيد اسام البعمري الشافعي ( ت : ٧٣٤هـ )<sup>(١)</sup>.

وهو شرحٌ موضوعي، أطال فيه الكلام على ما ذكره الترمذي، وحرّح ما أشار إليه بفتوه ((وي الباب))، وربما وقف عليه بعض أحاديث من ذكر، وراد على الترمذي أحاديث لغيره — أخر . لكن حزمته الملية قبل إكماله، وكان آخر ما شرحه بعض (باب ما جاء أن الأرض كفا مسجداً إلا المفردة والحمام)<sup>(٢)</sup>.

وقد حقق كثيراً من هذا الشرح فضيلة الدكتور / عبد الرحمن بن صالح محيي الدين في رسالته الدكتوراه المقدمة إلى شعبة السنة بالجامعة الإسلامية .

وحقق الدكتور / أحمد محمد عبد الكريم قطعةً يسيرةً منه، وهي مطبوعة في مجلدين .

٣ — ((تكملة شرح الترمذي)) للحافظ ريز الدين أبي الفصل عبد الرحيم بن الحسين العراقي وهو كتاباً هداماً، وقد أكمل به كتاب أبي الفتح البعمري، ووفى قبل إتمامه، وسأنتني الحديث عنه مفصلاً إن شاء الله تعالى .

٤ — ((تكملة شرح الترمذي)) للعراقي، لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي . ذكر المناوي أن أبا زرعة أكمل كتاب والده<sup>(٣)</sup>.

قال د. أحمد محمد (ولم أفع على نسخة من تلك التكملة أو نقول عنها)<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر ترجمته في الدرر الكامنة ( ٢٠٨/٤ )

(٢) انظر . تكملة شرح الترمذي لعراقي ( انقسم انقضى ص ٢ )، وسأنتني ذكر شيء من مباحثه ( ص ١٠١ )

(٣) العمالة السنية على ألفية السيرة السوية ( ص ٤ ) .

(٤) مقدمه عميق الفتح الشاذلي ( ٧٦/١ )

٥ — ((تكملة شرح الترمذي)) للعراقي، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري الشافعي (ت : ٩٠٢هـ) <sup>(١)</sup>.

ذكر السخاوي أنه ألف ((تكملة شرح الترمذي للعراقي))، وأنه كتب منه أكثر من مجدين في عدة أوراق من المثلث <sup>(٢)</sup>، وهذا دليل على توسعه الكبير في الشرح <sup>(٣)</sup>.

ويظهر أنه بدأ من حيث وقف العراقي في (كتاب البر والفضلة) <sup>(٤)</sup>.

قال الدكتور/ أحمد معبد : ((لم أقف على نسخة منها رغم البحث الدائب)) <sup>(٥)</sup>.

٦ — ((شرح الترمذي)) لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي، الشهير بابن رجب الحنبلي (ت : ٧٩٥هـ) <sup>(٦)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر إنه أجاد فيه <sup>(٧)</sup>. قال صاحب ((كشف الظنون)) : ((شرح الترمذي في عشرين مجلدًا، إلا أنه أحرق في الفتنة)) <sup>(٨)</sup>.

(١) انظر ترجمته في الضوء اللامع (٢/٨) .

(٢) الضوء اللامع (١٦/٨) .

(٣) انظر مقدمة تحقيق النفع الشذي (١/٧٦) .

(٤) انظر : المقاصد الحسنة (ص ٣٤٠) .

(٥) مقدمة تحقيق النفع الشذي (١/٧٧) .

(٦) انظر ترجمته في شذرات الذهب (٥٧٨/٨) ، إنباء العمر (١٧٥/٣) ، الدرر الكامنة (٣٢١/٣) .

(٧) إنباء العمر (٣/١٧٦) .

(٨) كشف الظنون (١/٥٥٩) .

قال الدكتور/ همام سعيد : ((لقد حاولت جاهدًا العثور على شرح التزمدي لاس رجب فلم أجد منه إلا قطعة من (كتاب اللام) لا يزيد على عشر ورفات<sup>(١)</sup>، ودلت علاوة على "شرح العبد"، وهو الجزء الأخير من جامع التزمدي<sup>(٢)</sup>)).

وقد حقق د. همام سعيد شرح ابن رجب للعلل الصغير المصحح بـ ((جامع التزمدي)). وهو مطبوع. وأورد في مقدمته نموذجاً من تلك القطعة التي من شرح ابن رجب لـ ((جامع التزمدي))<sup>(٣)</sup>، وتبين من خلالها توسع الحافظ ابن رجب في اسحريح وذكر الطرقي، وعنده انكثرة ببيان المسائل العقهية وذكر الاختلاف فيها .

وقد كان الحافظ العراقي يستعين في شرحه بالحافظ ابن رجب<sup>(٤)</sup>.

٧ — ((إنجاز الوعد الوفي بشرح جامع التزمدي)) لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد المصري الشافعي، المعروف باسم الملقب ( ت : ٨٠٤ هـ )<sup>(٥)</sup>.

قال الدكتور/ أحمد معد : ((وقفتُ على نسخة منه موجودة بمكتبة "شستر بيتي برفـ" ٥١٨٧، وعدد أوراقها ( ١٥٣ ورقة )، وهي ناقصة من أول وثلاثين حرفاً، وآخر ما فيها (باب كيف الخلو في التشهد)، وهو الباب (١٠٢) من أبواب صلاة السبع عدددها (٢١٣) بحسب ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي .

- (١) ذكر الدكتور/ همام في مقدمه على شرح العبد ( ٢٨٠/١ ) نموذجاً منها
- (٢) مقدمة تحقيق شرح علل التزمدي لابن رجب ( ٢٧٨/١ )، وانظر مقدمة الدكتور/ أحمد معد على الفج الشذي ( ٧٨/١ )
- (٣) مقدمة تحقيق كتاب شرح العلل (٢٨٠/١ - ٢٨٣ )
- (٤) انظر الضوء اللامع ( ٣٢٨/٥ ) .
- (٥) انظر رحمة في لحظ الألفاظ ( ص ١٩٧ ) ، الضوء اللامع ( ١٠٠/٦ ) . دليل طبقات الحفاظ لسرمي (ص٣٦٩)

وباطلاعي على هذه القطعة من الشرح تبين لي أن طابعه العام هو الاختصار ومسهجه مماثل في جملة لمنهج ابن سيد الناس<sup>(١)</sup>.

٨ — ((العرف الشذي على جامع الترمذي)) لسراج الدين أبي حمص عمر بن رمضان المصري الشافعي، المعروف بالبلقيني (ت : ٨٠٥ هـ) <sup>(٢)</sup>.

ذكر ابن قاضي شهبة : أن البلقيني ألف شرحاً بهذا الاسم، وأنه كتب منه قطعة صالحة<sup>(٣)</sup>. وذكر ابن فهد أن للبلقيني شرحان على الترمذي أحدهما صاعقة، والآخر فقه<sup>(٤)</sup>.

قال د. أحمد معبد : ((لم أقف على شيء مما شرحه البلقيني من جامع الترمذي ... كما لم أقف على نقول منه))<sup>(٥)</sup>.

٩ — ((شرح الترمذي)) لشهاب الدين أبو الفصل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢ هـ) .

ذكره الحافظ ابن حجر<sup>(٦)</sup>، وذكر السخاوي أنه كتب منه قدر مجلدة<sup>(٧)</sup>.

قال الدكتور/ أحمد معبد : ((لم أقف على شيء من تلك المجلدة، وذكر السيوسي أيضاً أنه لم يقف عليه، وكذا ذكر الشيخ أبو الطيب السدي في شرحه أنه لم يقف عليه))<sup>(٨)</sup>.

(١) مقدمة تحقيق النفع الشذي (١/٧٩) .

(٢) انظر ترجمته في لحظ الأخطاء (ص ٢٠٦) الضوء اللامع (١/٨٥)، ذيل طبقات الحفاظ للسبطيني (٣٦٩)

(٣) طبقات الشافعية (٤/٥٢) .

(٤) لحظ الأخطاء (ص ٢١٦) .

(٥) مقدمة تحقيق النفع الشذي (١/٨٠) .

(٦) انظر : الفتح (١/٣٣٠)، ومقدمة تحفة الأخوذي (١/٣٧٨) .

(٧) الجواهر والدرر (٢/٦٧٦) .

(٨) مقدمة تحقيق النفع الشذي (١/٨١) .

١٠ - ((قوت المغتذي على جامع الترمذي)) لحلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر - محمد السيوطي ( ت : ٩١١ هـ ) .

ذكر السيوطي في مقدمته أنه تعييق عني ((جامع الترمذي)) على غلط مما علقه على ((صحيح البخاري))، و ((مسلم))، و ((سأبي داود))<sup>(١)</sup>.

وهو شرح مختصر، يذكر فيه العبارات التي يراها بحاجة إلى شرح، ويصدرها بعبارة ((قوله))، وهذا ما يسمى الشرح بالقول، وهو الشرح الموصفي<sup>(٢)</sup>، ولم يستوعب كل مما هو حاجة إلى شرح . وقد اعتمد فيه على شرحي أبي الفتح البعمري والعراقي<sup>(٣)</sup> وهو مطبوع

١١ - ((شرح الترمذي)) لور الدين أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السدي المدي ( ت : ١١٣٩ هـ )<sup>(٤)</sup>.

ذكره امار كموري<sup>(٥)</sup> وصديق حسن خان<sup>(٦)</sup>، وقال إنه شرح لطيف بانقول

قال امار كموري : ((قد طبع هذا الشرح مع جامع الترمذي))<sup>(٧)</sup>

(١) قوت المغتذي شلاً عن مقدمة تحقيق النفح الشذي ( ٨٢/١ ) .

(٢) انظر : مقدمة تحقيق النفح الشذي للدكتور/ أحمد معبد ( ٩٢/١ ) .

(٣) انظر - مقدمة تحقيق النفح الشذي للدكتور/ أحمد معبد ( ٨٢/١ ) .

(٤) انظر ترجمته في سلك الدرر للبرادي ( ٦٦/٤ )، وتاريخ الجسري ( ٨٥/١ )، وفهرس الفهارس

( ١٤٨/١ ) والأعلام للزركلي ( ٢٥٣/٦ )

(٥) مقدمة تحفة الأخوذ ( ٣٨٥/١ ) .

(٦) الخطة ( ص ٣٧٧ )

(٧) مقدمة تحفة الأخوذ ( ٣٨٥/١ ) .

١٢ - ((شرح الزمذي)) لأبي الطيب محمد بن عبد القادر السندي الحمفي (ت . ١٣٦٣هـ) <sup>(١)</sup> . ذكره الميار كفوري <sup>(٢)</sup> .

قال الدكتور / أحمد معبد : ((وهو شرحٌ بالقول، وقد طُبع مع شرح السيوطي السابق . [ وقد قال في مقدمته ] : استحرتُ الله تعالى أن أشرحَ شرحاً يحل جميع ألفاظه إلا ما شئتُ . بدأتُ شرحه ... إلخ . أقول : وقد طالعتُ كثيراً من هذا الشرح فلم أجد مؤلفه التزم بشرطه هذا من شرح جميع الألفاظ أو أغلبها، بل وجدته ترك الكثير مما شرحه السابقون عليه . وخصوصاً ما قال إنه لم يقف على شروحهم، وهم : ابن سيد الناس ومن بعده حتى السيوطي؛ حيث وجدته ينقل عنه، كما أنه تارةً يخرج ما أشار إليه الزمذي بقوله : ((وفي الباب))، وتارةً يتركه <sup>(٣)</sup> .

١٣ - ((تحفة الأحوذى شرح جامع الزمذي)) للحافظ أبي العلي محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم، المعروف بالميار كفوري (ت : ١٢٥٣هـ) <sup>(٤)</sup> .

قال الدكتور / أحمد معبد : ((وهو أوسعُ الشروح المطبوعة حالياً؛ حيث يقع في عشرة مجلدات، مع مقدمة ضافية تقع في جريئين في مجلد، وهو شرحٌ بالقول، وقد صممتُ مقدمته ما يلي : الباب الأول : فيما يتعلق بعلم الحديث، وكتبه، وأهله عموماً ...، والباب الثاني : في مؤلفه الخاصة متعلقة بالزمذي وجامعه ... وقد استفاد في هذا الشرح كثيراً من شرح ابن سيد الناس وتكملته للحافظ العراقي، لكن كثير منه بواسطة الإمام الشوكاني)) <sup>(٥)</sup> .

(١) لم أقف على ترجمته .

(٢) انظر : مقدمة تحفة الأحوذى ( ٣٨٥/١ ) .

(٣) مقدمة تحقيق النفع الشذي ( ٨٢/١ - ٨٣ ) بنصرف .

(٤) انظر ترجمته التي كتبها عنه ابن أخيه أبو العسل عبد السميع الميار كفوري ، وقد طبعت في آخر مقدمة نعمة الأحوذى ( ١٨٩/٢ ) .

(٥) مقدمة تحقيق النفع الشذي ( ٨٥/١ ) .

وقد قام الشيخ أبو الفضل عبد السميع الماركموري ابن أخي المؤلف بترجمة عمه، والعرب بشرحه هذا في نهاية تلك المقدمة وبين بحمل منهج المؤلف في هذا الشرح، وبين أنه التزم في شرحه هذا أموراً، منها: الترجمة للرودة باختصار، وتخريج الأحاديث التي في الباب مما ذكره الترمذي أو أشار إليه، وذكر بعض ما فاته منها، وإيضاح الإشكالات الإسهادية والمتنة. ونسب الاختلاف في المسائل والراجح منها، مع بيان الأدلة، هذا مع بيان ما وقع فيه الترمذي من حلف في الحكم على الحديث أو في نسبة قول إلى غير صاحبه، وبحو ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) مقدمة تحفة الأحودي (٢/٢٠٥-٢٠٧)



## مكانة تكملة الحافظ العراقي بين تلك الشروح

عد النظر في الشروح المتقدمة يتبين لنا أن أهمها وأبررها ثلاثة شروح، هي : شرح أنسي الفتح اليعمري، وشرح ابن رجب، وشرح الحافظ العراقي .

فأما شرح أبي الفتح اليعمري : فإن له فصل السُّق على كتاب ابن رجب وكتاب العراقي الذي يعوقاه في التوسع والبحث والتحقيق، وخاصة الصعقة الحديثة<sup>(١)</sup>.

ولهذا لما ذكر الشوكاني كتاب ابن سيد الناس في ترجمته قال : ((وهو ممتع في جميع ما تكلم عليه من الحديث وعمره مع التراجم لإخراج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي بقوله : (وفي الباب عن فلان وفلان) ... . ولما وقفتُ على الجزء الذي من شرح الترمذي الذي يلي هذا الجزء للزين العراقي بهرني ذلك، ورأيتُ فوق ما شرحه صاحب الترجمة بدرجات))<sup>(٢)</sup>.

أما شرح ابن رجب فيظهر لي أنه أوسع من شرح العراقي في الصعقة الحديثة والعناية بطرق الحديث وذكر عللها، لكن لم يوجد منه إلا الجزء اليسير .

وقد تمير شرح الحافظ العراقي — رحمه الله — على كثير من الشروح بأمور، منها :

١ — استيعابه بحث ما تطرق إليه الترمذي من مباحث متنوعة .

٢ — استغاضته في الكلام على ما يبحثه .

٣ — سعة اطلاعه على كثير من المصادر في سائر المصون .

٤ — عنايته بكلام من سبقه من الشراح .

(١) انظر : مقدمة تحقيق الفتح الشاذلي ( ٧٩/١ ) .

(٢) البدر الطالع ( ٢٥٠/٢ ) .

٥ — محاولته جمع كل ما في الدب من الأحداث، والتميز بين ما يوضح منها وما لا يوضح. وما يتعلق بذلك من الكلام على أحكام التزمدي وغيره على الأحداث.

٦ — عاينته بذكر المسائل المستبطة من الحديث.

٧ — بيانه لأقوال العلماء في المسائل، مع ذكر الدليل واستيعاب وبيان المراح.

٨ — حرصه على ذكر أقوال السلف في المسائل.

٩، ١٠، ١١ — كل هذا مع جودة الترتيب، والدقة، والإيجاز في غالب ما يبحثه، وحسن المنهج الذي سار عليه في كتابه — رحمه الله عليه —.

وهذا ما تفتقده كثير من الشروح؛ فوجد بعض الشروح تهتم ببعض الجوابات الفقهية أو بيان الألفاظ ونحو ذلك ونحل بالجواب الأخرى، فلا تفي ببيان مقصود التزمدي — رحمه الله — في كتابه. والله أعلم.

قال العلامة الشوكاني — رحمه الله — عن هذا الكتاب: ((وهو شرحٌ حافلٌ مُنمَّعٌ، فيه فوائد لا توجد في غيره ولا سيما في الكلام على حديث التزمدي وجميع ما يُشترط فيه في كتاب. وفي نقل المذاهب على نمط غريب وأسلوب عجيب<sup>(١)</sup>)).

## المبحث الخامس :

### منهج المؤلف في كتابه

الحديث عن منهج العراقي في كتابه هذا يتطلب الكلام على منهج مؤلفين آخرين قلَّ له لارتباطه بهما :

أما الأول : فعن منهج الإمام الترمذي في كتابه ((الجامع))؛ فإن كتاب الحافظ العراقي شرح له، ولا بد في الشرح من مراعاة الكتاب المشروح؛ فلندكر شيئاً من منهج الإمام الترمذي في ((جامعه)) :

إن كتاب ((الجامع)) للإمام الترمذي من أنفس الكتب لتضمنه علوماً كثيرة .

قال العلامة القاسمي أبو بكر بن العربي : ((وليس فيها [ يعني : كتب الحديث ] مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع، ونفاضة مترع، وعذوبة مشرع؛ وفيه أربعة عشر علماً فرائد : صف — وذلك أقرب إلى العمل —، وأستند، وصحح، وأسقم، وعدد الطرق، وجرح، وعدل، وأسمي، وأكسى، ووصل، وقطع، وأوضح المعمول به، والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقول لأناره، وذكر اختلافهم في تأويله . وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه ورد في حاشيته، فالقارئ له لا يزال في رياض موقفة وعلوم متسقة))<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد : ((هذا الذي قاله القاسمي أبو بكر — رحمه الله — في بعضه نداخل، مع أنه لم يستوف تعديد علومه، ولو عدد ما في الكتاب من الفوائد بهذا الاعتبار لكانت علومه أكثر من أربعة عشر؛ فقد : حسن، واستعرب، وبين المتابعة والافتراء (...)) ثم ذكر أنواعاً أخرى، وقال . ((وأكثر هذه الأنواع قد صنف في كل نوع منها وفي الذي يساه ما هو أهم للذكر، والأجري على واضح الطريق أن يقال إنه تضمن الحديث مصنفاً

(١) غارضة الأحوزي ( ٥/١ — ٦ ) .

عنى الأبواب — وهو علم برأسه — ، والعقده علم ثان، وعلل الأحاديث، ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم، وما يههما من المراتب : علم ثالث، والأسماء والكسب : رابع. والنفس والجرح . خامس، ومن أدرك الله صلى الله عليه وسلم ممن لم يدركه ممن أسد عنه في كتابه . سادس، وتعدد من روى ذلك الحديث سابع هذه علومه احملية، وأما التفصيل فمتعددة وبالجملة فمفعلة كبيرة، وفوائده كثيرة<sup>(١)</sup>.

وقد تعفهما العلامة أبو الفتح اليعمرى فقال : ((وتما لم يذكره أيضاً ولا أحدهما . ما نصه من الشدود : خامس، ومن الموقوف — وهو تاسع، ومن المدرج . وهو عاشر، وهذه الأنواع بما يكثر في فوائده التي تستجد منه وتستفاد عنه ...))<sup>(٢)</sup>.

**والمقصود** أن مهج الإمام الزمدي فيما يورده في الباب : أنه يزجم للمسألة، ويورد فيها حديثاً أو أكثر، ثم يتبع ذلك بأراء فقهاء أهل الحديث في المسألة وما عليه العمل، ويتكلم على درجة الأحاديث تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً، ويأتي بذلك واصحاً مياً، ويكلمه في الرجال والأسانيد، وما تشتمل عليه الأسانيد من علل، ويذكر ما للحديث من طرر، ثم إن كانت هناك أحاديث أخرى تناسب الترجمة فإنه يشير إليها بقوله : ((وفي الباب عن فلان وفلان من الصحابة))<sup>(٣)</sup>.

وأما الآخر : فعن مهج العلامة أبي الفتح اليعمرى، المشهور بان سبب الناس في كتابه ((الفتح الشدي))، فإن كتاب الحافظ العراقي تكلمة له .

فيقال : إن شرح أبي الفتح اليعمرى شرح موضوعي، وهو ما يقسم الشارح فيه الحديث سداً ومتناً وما يتبعهما في الكتاب المراد شرحه إلى موضوعات، ثم يشرح ما بعسق لكل موضوع على حدة، حتى لو اقتضى ذلك شرح المتأخر في سياق الحديث قبل المقدمة منه خضع

(١) انظر : الفتح الشدي (١/١٩٣) .

(٢) الفتح الشدي (١/١٩٣) .

(٣) انظر كتاب الإمام الزمدي لور الدين عز (ص ٥١)

الخرائط المتعلقة بموضوع واحد، فمثلاً الكلام على الرواة عند الترمذي يكون بعد سياق الحديث سداً ومتناً، فيتناوله صاحب الشرح الموضوعي في أول كلامه على الحديث لا في آخره، وقد يشرح عدة أبواب متتابعة ترتبط بموضوع واحد عند ذكر أول حديث من أول باب<sup>(١)</sup>.

وبالجملة : فإن أبا الفتح اليعمرى يعتني بتخريج أحاديث الباب التي ذكرها الترمذي وما أشار إليه منها بقوله : ((وفي الباب))، وربما وقف عليه بعض أحاديث من ذكره، وربما زاد أحاديث أخرى تناسب الباب لم يذكرها الترمذي، مع الكلام على ما يتعلق بسد الحديث، وبيان علته إن كانت، والتعريف برجاله، وبيان حكم الترمذي . هذا ما يتعلق بالرواية والإسناد .

أما ما يتعلق بالدراية فإنه يبين عريب الحديث، ودلالته الفقهية، واختلاف العلماء فيها، وغالباً ما يكتفي بمسألة واحدة<sup>(٢)</sup>.

— وبعد : فهذه لمحة موجزة تبين من خلالها معالم المنهج الذي سلكه العراقي في شرحه هذا؛ فإنه سعى على كتاب أبي الفتح اليعمرى؛ فقد قال في أول تكلمته هذه : ((وشرح الحافظ العلامة أبو الفتح اليعمرى في شرح له ... لكن احتزمته المنية قبل إكماله وقبل تقصي أمانيه مسه وآماله ... فشرعت في البناء عليه ...)).

وقال العلامة الأسوي عند ذكره شرح الحافظ أبي الفتح اليعمرى لـ ((جامع الترمذي)) ((وشرح في إكماله حافظ الوقت، ريس الدين العراقي إكمالاً مناسباً لأصله))<sup>(٣)</sup>.

نعم يرى الكتائب — الأصل والتكملة — تناسب في الجملة، لكونهما من الشروح الموضوعية التي مرّ التعريف بها، ولظهور العناية بالتحريج والعقبة في كلٍّ منهما، إلا أن تكملة الحافظ العراقي فاقت الأصل بدرجات رواية ودارية كما سيأتي .

(١) انظر : مقدمة تحقيق النسخ الشاذي للدكتور أحمد معبد ( ٨٦/١ ) .

(٢) انظر : مقدمة تحقيق النسخ الشاذي للدكتور/ عبد الرحمن بن صالح محيي الدين ( ٤٥/١ ) .

(٣) طبقات الشافعية ( ٥١١/٢ ) .

لقد كانت المقدمة التي بدأ الحافظ العراقي تكلمته بها موصحة لمصيح الذي سيسر عنه في شرحه، ملحظ ذلك من قوله في الشاء على ((جامع الزمدي)) : ((وكان من أجل الكتب المشتهرة في الحديث : "كتاب الجامع" لأبي عيسى الزمدي في القديم والحديث، فإنه جمع فيه بين الرواية والدراية بأحسن ترتيب وأبين عناية؛ فبيّن من روى في الباب من الصحابة، وعيّن حال الحديث من نصيحة ولحسن والعراة، وأوضح المتصل، والمرسل، والسقط، والمعص، وانضطرب، والمسكر ومن عصى في الرواية وحدث وأحير، وميّز الثقات من الخروحين، والمقبولين من المزوكين. وأفصح عن أسماء المكين، وعن كنى المسمين، وأوضح المعمول به من الحديث من موقوف، ومن قال به من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بأحسن سلوك)) .

وبعد هذا الشاء العاطر على كتاب أبي عيسى الزمدي قال الحافظ العراقي . ((ولكنه ليس عليه شرح بأسسه ولا يداي المناسب ولا يقاربه، وكتب عليه القاضي الإمام أبو بكر بن العربي شرحه المسمى بـ "عارضة الأحودي" ، وليس المهوم بتلك العارضة بمعتدي .. ))، ثم ذكر شروع العلامة أبي الفتح العمري في شرحه، وأنه مات قبل كتابه، وأنه شرح في انباء عنه من حيث وقف — كما تقدم — .

هذه الكمات اليسيرة نبين لنا أن الحافظ العراقي — رحمه الله — قصد في شرحه الاستيعاب والشمول فيما يشرحه، ويظهر ذلك جلياً فيما كتبه في أول هذه التكملة، بخلاف ما تأخر عن ذلك فقد كان أشبه بالمسودة التي تكثر فيها البياضات ويقصد ملؤها عند تيسر ذلك

### المقدمة ومحتوياتها :

بدأ الحافظ العراقي كتابه بمقدمة مختصرة فيها بعد الديباجة الشاء على ((جامع أبي عيسى الزمدي))، ثم ذكر شرح العلامة ابن العربي به، ثم ذكر شرح ابن سيد الناس، وأنه سمي عنه. وقد تقدم ذكر ذلك كله قريباً .

وقد خلت هذه المقدمة من أمرين جرت عادة بعض الشراح بذكرهما، وهما التعريف بالمولف، وكتابه؛ ويعتدر للحافظ العراقي بأنه مكمل لكتاب فيه هذان الأمران؛ فإن أبا الفتح البعمري قد ذكرهما في مقدمته بما أعيى عن إعادته، والله أعلم .

### منهجه في ترتيب ما يذكره في شرح الباب:

عني الحافظ العراقي — رحمه الله — بالترتيب غاية فائقة؛ فكان يذكر نص الباب كما ذكره الترمذي، ثم يعقبه بعبارة يقول فيها : ((الكلام عليه من وجوه))، ثم يذكر تلك الأوجه مرقمة، فيقول : ((الوجه الأول، الثاني، الثالث))، ولو كانت تلك الأوجه كثيرة، وقد مشى على هذا في كل ما شرحه من الأبواب .

والعالم أن يكون الوجه الأول في تخريج حديث الباب الذي ذكره الترمذي، وما أشار إليه بقوله : ((وفي الباب))، ويسوق الشارح تلك الأحاديث كما جاءت في كلام الترمذي، وأن يكون الثاني في تخريج ما وقف عليه من أحاديث لم يذكرها الترمذي في الباب، ويص على ذلك بقوله : ((وفي الباب)) مما لم يذكره الترمذي ... ثم يسوق تلك الأحاديث مرتبة عسى ترتيب كتب الأطراف عالماً، وعالماً ما تكون الأوجه الأولى في شرحه لبيان ما يتعلق بالروايات والحكم عليها، وبيان شيء من حال رجالها، ثم ينتقل إلى الكلام على فقه الحديث كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

### منهجه في الكلام على الأحاديث التي في الباب:

اعتنى الحافظ العراقي بجمع ما في الباب من الأحاديث؛ فذكر ما ذكره الترمذي، وأصاف إلى ذلك ما وقف عليه مما لم يذكره؛ فإذا أراد الكلام عليها ذكر الحديث بقوله : ((أما حديث فلان)) — يعني : من الصحابة —، ثم يذكر من أخرجه مستنداً بالصحيحين إن كان فيهما أو في أحدهما ثم بقية الكتب الستة، وكثيراً ما يعتمد على ((تحفة الأشراف)) للمري، في ذكر تلك الروايات، وقد يقع المزجي في وهم فيتابعه الشارح عليه؛ ومن الأمثلة على هذا : ما جاء في كلام الشارح على حديث أبي سعيد الخدري : ((الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام)) (ص ٤)،

وهو أولُ حديثٍ في كتابه هذا، حيث ورد: ((أخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، وعن مسدد، عن عبد الواحد بن زياد كلاهما عن عمرو بن يحيى به مسدداً، لا - موسى قال في حديثه - فيما يحسب عمرو . أن النبي صلى الله عليه وسلم "فشك في رفعه . ورواه ابن ماجه عن محمد بن يحيى عن يزيد بن هارون عن سفيان الثوري وحماد بن سلمة، فرقيما كلاهما عن عمرو بن يحيى به مسدداً . وكذلك رواه أبو بكر المراز عن أبي كامل الجحدري عن عبد الواحد بن زياد . وكذلك رواه علي بن عبد العزيز السعوي عن حجاج بن مهال عن حماد بن سلمة . وكذلك رواه أبو معين الفضل بن دكين عن حارثة بن مصعب عن عمرو بن يحيى به مسدداً)).<sup>١</sup> وهذا الكلام مأخوذ من ((تحفة الأشراف)) (٤٨٣/٣ - ٤٨٤) .

وقوله: ((فشك في رفعه)) هذه عبارة المري، وقد تعقبه فيها ولد الشارح الحافظ أبو زرعة العراقي في كتابه ((الإطراف بأوهام الأطراف)) (ص ١٠٥)، وتبعه الحافظ ابن حجر في ((السنكت الأطراف)) (٤٨٣/٣)، وحاصل كلامهما: أن الخلاف في هذا الحديث في وصله وزياله لا في رفعه ووقفه .

وقوله: ((عن سفيان الثوري وحماد بن سلمة)) . من كلام المري أيضاً، وقد تعقبه فيه ابن الشارح الحافظ أبو زرعة العراقي أيضاً في كتابه ((الإطراف)) (ص ١٠٥)، وتبعه علي ذلك الحافظ ابن حجر في ((السنكت الأطراف)) (٤٨٤/٣)، وحاصل كلامهما: أن المري جمع بين الثوري وحماد بلفظ يوهب أنهما متفقان على وضعه، مع أن سياق ابن ماجه لا يدل على ذلك من التحقيق أن رواية الثوري ليس فيها قوله ((عن أبي سعيد)) ومثله ص ١٨٢ و ص ٨٠٥ وقد يت ذلك فيما علقته على هذه المواضع أثناء التحقيق .

ولكن أنظر في كتاب الحافظ العراقي يعجب من قوة حافظته و استدكاره للأحاديث التي في الباب مما يكون في الكتب الستة، وبس لطرق تلك الأحاديث، وهو ما لا أعلم به فيه مصدر سوى ما أشرت إليه من قوة حفظه واستدكاره .



وأما ما كان رائداً على الكتب الستة فيعتمد فيه على كتب الزوائد التي ألفتها صهره وتلميذه العلامة نور الدين الهيثمي، خصوصاً كتاب ((مجمع الروائد)) و ((مجمع البحرين))، وقد يذكر عقب الحديث حكماً يطابق الحكم الذي ذكره الهيثمي على الحديث كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

ومن الأمثلة على ما ذكر ما جاء في (باب الصلاة في الثوب الواحد) (ص ٤٤٣ ) ، وإن الأحاديث التي رادها الحافظ العراقي على ما ذكره الترمذي ليست في الكتب الستة قد بلغت ستة عشر حديثاً، كلها في (باب الصلاة في الثوب الواحد وأكثر منه ) في ((مجمع الروائد)) ( ٤٨/٢ — ٥١ ) .

وعند المقارنة بين ما جاء في الكتابين في هذه الأحاديث الرائدة على الكتب الستة ينصح :  
 أ — مدى استفادة الحافظ العراقي — رحمه الله — من كتاب ((مجمع الروائد))، وهذا ما عرفه السخاوي؛ فقد ذكر في ((الضوء اللامع)) ( ٢٠١/٥ ) في ترجمة الهيثمي أن الرئيس — [ يعني العراقي ] — استروح بعد ما عمله — [ يعني الهيثمي من كتب الروائد ] — سيما ((المجمع))  
 ب — وأن الحافظ العراقي وإن كان يستعيد من بعض الكتب إلا أنه يراجع أصولها<sup>(١)</sup> .

(١) انظر : القسم المحقق (ص ٤٨٢) ( حديث أبي سعيد بن المعلى ) ويقارن بينه وبين ما جاء في مجمع الروائد (١٢/٢)

هريرة)، وذكر أن البخاري أخرجه في (صفة إبليس) — يعني من (كتاب بدء الخلق) — عن عبي بن عاصم، عنه ( به ) .

ثم عاد مرة أخرى — ((نخبة الأشراف)) ( ٣٨٠/١٠ ) — فذكر الحديث تحت ترجمة (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن سعد المقرئ، عن أبيه، عن أبي هريرة)، وعسره ابن البحري في (بدء الخلق) من رواية علي بن عاصم، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في ((الملك الطواف)) ( ٣٠٨/١٠ — ٣٠٩ ) فقال: ((تقدم أن المصنف ذكر في ترجمة ابن أبي ذئب عن سعد عن أبي هريرة أن (ح) أخرجه في (صفة إبليس) عن علي بن عاصم ولم يقل فيه عن أبيه، فراجعت في الأصل فوجدتها ثالثة، و (صفة إبليس) من جملة أبواب (بدء الخلق)؛ فتعذر الجمع بين كلاميه)) اهـ.

وكذا قال الشيخ السدي في ((أطراف البخاري)). انظر : حاشية ((نخبة الأشراف)) ( ٤٨٨/٩ ) .

وقد بيئت ذلك فيما علّقته على هذه المواضع أثناء التحقيق .

ولكن الأثر في كتاب الحافظ العراقي يعجب من قوة حافظته واستدكاره للأحاديث التي في الباب مما يكون في الكتب الستة، وبالوطء تلك الأحاديث، وهو ما لا أعده له فيه مسنداً سوى ما أشرت إليه من قوة حفظه واستدكاره .

وأما ما كان رائداً على الكتب الستة فيعمد فيه على كتب الروايد التي ألفها صبره ونمذد إعلامه نور الدين الهيثمي، خصوصاً كتاب ((جمع الروايد)) و ((جمع البحرين))، وقد يذكر عقب الحديث حكماً بظاهر الحكم الذي ذكره الهيثمي على الحديث كما سيأتي إن شاء الله تعالى

ومن الأمثلة على ما ذكر ما جاء في (باب الصلاة في الثوب الواحد) (ص ٤٤٣) وفي الأحاديث التي رادها الحافظ العراقي على ما ذكره الترمذي وليست في الكتب الستة قد بعث

سنة عشر حديثاً، كلها في (باب الصلاة في الثوب الواحد وأكثر منه) في ((مجمع الزوائد)) (٤٨/٢ - ٥١).

وعند المقارنة بين ما جاء في الكتابين في هذه الأحاديث الزائدة على الكتب السنة يتصح  
أ - مدى استفادة الحافظ العراقي - رحمه الله - من كتاب ((مجمع الزوائد))، وهذا ما عرّفه  
السخاوي؛ فقد ذكر في ((الضوء اللامع)) (٢٠١/٥) في ترجمة الهيثمي أن الريس - [يعني  
العراقي] - استروح بعد بما عمله - [يعني الهيثمي من كتب الزوائد] - سيما ((المجمع))  
ب - وأن الحافظ العراقي وإن كان يستفيد من بعض الكتب إلا أنه يراجع أصولها<sup>(١)</sup>.

### منهج في الحكم على الحديث:

لم يكن كلام الحافظ العراقي على الأحاديث كلاماً مسهباً يستقصي فيه أقوال أهل  
العلم في الحكم على ذلك الحديث، وإنما كان كلاماً مختصراً يفي بالمقصود.

وكثيراً ما يكتفي بالحكم على الراوي.

وقد تتفق عبارته مع عبارة الهيثمي، ومن ذلك: ما ذكره العراقي عند حديث تويلة بن  
أسلم (ص ٤٨٤)، وأن الطبراني رواه من طريق إسحاق بن إدريس الأسواري فقال: وإسحاق  
بن إدريس ضعيف مزكوك، وهكذا قال الهيثمي<sup>(٢)</sup>.

وقد يذكر الهيثمي شيئاً من كلام القادري راوياً ما فيكتفي العراقي بقوله: ((وفيه منال  
علتف)) فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: القسم المحقق (ص ٤٨٢) (حديث أبي سعيد بن الملقى) ويقارن بينه وبين ما جاء في مجمع  
الزوائد (١٢/٢).

(٢) المجمع (١٤/٢).

(٣) انظر (ص ٤٦) - حديث وثالة بن الأسقع -، وفاروق بما في مجمع الزوائد (٧/٢).

وقد يكون ما ذكره الهيثمي في الحكم أدق مما قاله العراقي، مثال ذلك . ما جاء في (ساب الصلاة في الثوب الواحد)، فقد ذكر العراقي حديث ابن عباس (ص ٤٤٩) فقال : ((حديث ابن عباس : رواه أحمد بإسناد صحيح من رواية عكرمة عن ابن عباس . أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد متوشحاً ينقي بعصوله حرّ الأرض وبردها، وفي رواية له : ما عليه غيرها ورواه أبو يعلى والطبراني)).

فقوله : ((رواه أحمد بإسناد صحيح من رواية عكرمة)) لا يوافق عليه؛ فهي هذا الإسناد شريك بن عبد الله السحمي : وهو صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي قضاء ناكوفه (التقريب : ٢٧٨٧)، وشبهه في هذا الإسناد : حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس الهاشمي : وهو ضعيف (التقريب : ١٣٢٦)، فكيف يكون هذا الإسناد صحيحاً .

وأما الهيثمي فإنه قال في ((المجم)) (٤٨/٢) : ((عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد متوشحاً ينقي بعصوله حرّ الأرض وبردها . رواه أحمد، وفي رواية له : ما عليه غيره . وله طرق عنه وعد من يأتي ذكره، ومعها كلها الصلاة في الثوب الواحد رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني في الكبير و"الأوسط"، ورجال أحمد رجال الصحيح))

فكلام الهيثمي أدق، فإنه أراد بقوله : ((ورجال أحمد رجال الصحيح)) : الرواية التي أخرجها أحمد في ((المسند)) (٢٦٥/١) من طريق ابن إسحاق : حدثني سمعة بن كريب ومحمد بن يونس مولى آل الزبير كلاهما حدثني عن كريب مولى ابن عباس عن عبد الله بن عباس قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل في برد له حصري متوشحاً به ما عليه غيره . وهذا إسناد حسن .

ومن ذلك أيضاً : ما ذكره العراقي (ص ٣٠٥) عند ذكر حديث عنشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى لا يضع تحت قدميه شيئاً، إلا أنا مطرنا يوماً فوضع تحت قدميه بضعاً . قال العراقي : ((فيه إبراهيم بن إسحاق الضبي وهو ضعيف)) اهـ .

والمعروف أن الصبي مزوك كما قال الدارقطني في ((الضعفاء والمزوكين)) (ص ١١٢)، وانظر: ((لسان الميزان)) (١٦/١)، ولهذا قال الهيثمي في ((المجمع)) (٧٥/٢) عه به مزوك

لكن قد يعمل الهيثمي — رحمه الله — الحديث براؤ مشهور بالضعف كإسناد طيبة وفي الإسناد مَنْ هو أشدُّ ضعفًا منه من يُتهم مثلاً، وفي المقابل نجد العراقي — رحمه الله — يعلم بذلك التهمة ولا يتعرض لإسناد طيبة بشيء؛ مثاله: ما جاء في ((مجمع الروائد)) (٣٠/٢) قال الهيثمي: ((وعن زيد بن حارثة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بنور تام يوم القيامة" رواه الطبراني في الأوسط و"الكبير"، وفيه إسناد طيبة محتلف في الاحتجاج به)) اهـ.

وقد ذكر العراقي الحديث في (باب ما جاء في المشي إلى المسجد) (ص ٢٣٧)، وذكر أنه عند الطبراني في ((الكبير)) و ((الأوسط))، ثم قال: ((ورواه ابن عدي في "الكامل" من هذا الوجه في ترجمة سليمان بن أحمد الواسطي، وقال: قال البحاري: فيه نظر)) اهـ، فقد أشار العراقي بهذا إلى علة الحديث، وأنه الواسطي لا ابن طيبة شيخ شيوخه في الإسناد، والله أعلم وقد يذكر الحافظ العراقي الاختلاف بين الرواة في الإسناد<sup>(١)</sup>.

وربما نقل ذلك الخلاف عن بعض الكتب كـ ((العلل)) أو ((الاستدراكات)) للدارقطني<sup>(٢)</sup>. وأما حديث الباب: فقد يخصص الحافظ العراقي — رحمه الله — له وجهاً يتكلم عليه فيه<sup>(٣)</sup>.

وقد يتعقب حكم المصنف على الحديث أو تضعيفه براؤ وفي الإسناد مَنْ هو أضعفُ منه، ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: (ص ١١٠، ٢٦٧، ٤٧٩، ٥١٠).

(٢) انظر (ص ١٩)، وخ السليمانية ٥١١ (ق ٨٤/ب)، والسليمانية ٥١٣ (ق ٨٧/ب).

(٣) انظر (ص ٢٥٤، ١٩)، وخ السليمانية ٥٠٩ (ق ٢٣١/ب).

منهجه في الكلام على الرجال:

يتكلم العراقي على بعض الرجال خصوصاً من صنف الحديث بسبه أو ذكر البزيمى طرفاً من كلام القاد فيه، أو احتيج إلى ضبط اسمه؛ وكلامه في الغالب كلامٌ مختصرٌ يذكر فيه أهم الأقوال في الرجل .

ومن مصادره التي يأخذ منها الكلام على ذلك الراوي كتاب ((تهذيب الكمال)) للحافظ المزي - رحمه الله - . ويذكر في أثناء كلامه ما للراوي من الأحاديث في الكتب الستة<sup>(١)</sup>

وقد يخصص وجهاً في تعيين رجل ذكر يكتبه واحتلف في نعيه<sup>(١)</sup>، وقد يذكر وحيماً في بيان رجال أحداث الباب<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>.

منہجہ فی شرح حدیث الباب:

تميز شرح المحافظ العراقي بالشمول والسعة والتنوع، فعنه البحث العقدي والحديثي والعقبي والأصولي والمعموي، وربما كان السبب في ذلك كونه شرحاً للكتاب فيه علوم متعددة كما سبق الحديث عن ذلك .

فكان الحافظ العراقي - رحمه الله - بعد ذكره للأحاديث التي في الباب والكلام على أسانيدها، وما يتعلق بذلك بين الاختلاف في منوال تلك الأحاديث إل كان له احتساب<sup>(٢)</sup>.

(٤) انظر (ص ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢)، و: السفيانية ٥١١ (في ١٩/ب)

(١) انظر (ص ١٤٣، ١٥٦، ١٦١، ١٧١، ١٨٣، ١٩٤، ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٦٩) و: ح. السليمانية ١٣٥١ (و ١٦٥٠)

(٢) انظر (ص ٧٢) .

(٣) انظر: ح. السليمانية ٥١٠ (ق ١٢٨/١)، و ح. السليمانية ٥٠٩ (ق ٢٦/ب).

(٤) انظر: (ص ١٥٦، ١٩٠، ٣٧٧، ٦٨٤)، وراجع لاسلمانية ٥٠٨ (ق ١/٩).

(۵) انظر مثلاً (ص ۲، ۳۷۸ - ۴۸۴، ۴ - ۴۹۰)

ويجمع بين ما طاهره التعارض معها<sup>(١)</sup>، كما أنه بين الكلمات العربية التي تقع في الحديث كما سيأتي، وله عناية كثيرة بذكر المسائل الفقهية التي يدل عليها الحديث، وهو واضح في كتابه، وكذا الفوائد المستنبطة من الحديث، ويذكر المسائل المتعلقة بمصطلح الحديث إذا كان من مناسبة<sup>(٢)</sup>، ويذكر المسائل الأصولية أيضاً عندما يكون لها تعلق بالمسألة الفقهية التي يبحثها<sup>(٣)</sup>، ويفرد لكل ذلك أوجها خاصة في الغالب .

ويعتني الحافظ العراقي — رحمه الله — بما في كتب شروح الحديث التي تقدمته كـ ((معاد السرى)) للحطاب<sup>(٤)</sup>، و ((شرح صحيح البخاري)) لابن بطال<sup>(٥)</sup>، و ((المعلم)) للمارري<sup>(٦)</sup>، و ((إكمال المعلم)) للقاضي عياض<sup>(٧)</sup>، و ((المفهم)) للقرطبي<sup>(٨)</sup>، و ((المنهاج)) للنووي<sup>(٩)</sup>، و ((عارضة الأحوذ)) لابن العربي؛ فيورد ما في هذه الكتب، وقد يتعقبه أو يزيد عليه أو يحذف ذلك، وعالمًا ما يستفيد من كتاب ابن بطال والقاضي عياض والنووي، أما ابن العربي فإنه يسوق كلامه على الحديث<sup>(١٠)</sup>، وكثيراً ما ينتقده<sup>(١١)</sup>.

- (١) انظر مثلاً: (ص ٣١٢، ٣٨٠)، و ح السليمانية ٥١٠ (ق ١/٩٧)، و ح السليمانية ٥٠٩ (ق ٢٠٦/ب)، و ح فيض الله ٣٦٤ (ق ١/٩٠).
- (٢) انظر مثلاً: (ص ٧٥٥، ٧٥٠، ٥٨٣، ٤١٣).
- (٣) انظر مثلاً: (ص ٤٩٧، ٤٢٤ — ٤٩٨، ٥٠٤، ٦٤٥).
- (٤) انظر (ص ٢٧٣، ٣٠٧، ٦٧٤، ٧٩٢، ٧٩٨، ٨٣٥).
- (٥) انظر (ص ٢٧٢، ٤٤١، ٦١٥، ٨٣٤، ٨٣٦).
- (٦) انظر (ص ٥٠٦، ٦٧٩).
- (٧) انظر (ص ٢٧٢، ٣٦٧، ٣٧٣، ٤٦٣، ٦٣٣، ٧٨٧، ٧٩١، ٧٩٩)، و ح السليمانية ٥٠٨ (ق ١٢/أ).
- (٨) انظر (ص ٢٧٣، ٣٠٦، ٤٦٣، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٩٩).
- (٩) انظر: (ص ٥٩٤ — ٦٠٢)، وقارن بما في شرح صحيح مسلم للنووي (٥/٢١٠ — ٢١٢)، وانظر ح السليمانية ٥٠٩ (ق ١/٢٠٧).
- (١٠) انظر: (ص ٣٨٨، ٥٠٦، ٥٤٨، ٥٥٩، ٦٤٠).
- (١١) انظر: (ص ١٥٩، ٣٨٨، ٣٨٩، ٤٢٤، ٥٤٧، ٦٦٠، ٦٦٢)، و ح السليمانية ٥١٠ (ق ١/٨٤)، و ح السليمانية ٥١٢ (ق ١/٤١١).

## عنايته بذكر ما يستتط من الحديث:

اعتنى الحافظ العراقي - رحمه الله - باستساط الأحكام من الحديث، مما جعل كتابه محمداً أنظار الباحثين عن الفقه المأخوذ عن النص، وكذا يقرء لكل فائدة أو حكم وجهاً يذكر فيه تلك الفائدة أو المسألة ومن الذي ذكرها من أصحاب الشروح، ثم يذكر من قال بها وذلك - والخلاف فيها إن كان، ويذكر ما يتعين به أو يتفرع عنها، كل ذلك بأسلوب سهل عذب يسر به تقعر ولا تكلف .

ومن المطيف أنه لما شرح حديث ((أنا عمر ما فعل العير)) (ص ٣٢١) ذكر أن الإمام ابن القاص (ت ٥٣٣هـ) أفرد له جزءاً ذكر فيه سنين فائدة مستنطة من هذا الحديث، فأخذ العراقي - رحمه الله - يسردها جميعاً، ثم عطف عليها كلام مفيد دل على عنايته بعظيم - بهذا الحباب .

وقد يذكر الترمذي حكماً مستطساً من الحديث فيتعبه الشارح فيه<sup>(١)</sup>، والله أعلم

## منهجه في الكلام على المسائل الفقهية:

يذكر الحافظ العراقي أهم المسائل التي يدل عليها الحديث، ويذكر أقوال السلف فيها - ويعتمد في نقل أقوالهم على ((مصفى عبد الرزاق)) و ((س أبي شبة))، وهو أهم مصنفين ذلك<sup>(٢)</sup>، و ((الأوسط)) لاس المنذر، و ((المحلى)) لاس حرم<sup>(٣)</sup>، ويذكر أقوال الأئمة الأربعة وغير صاهرية، وعالماً ما يعني بأقوال الشافعية<sup>(٤)</sup>، وربما توسع في ذلك فذكر جميع الأوجه التي وقف

(١) انظر: ح السليمانية ٥١٣ (ق ٨٨/ب) .

(٢) انظر: (ص ٢٦٩، ٣١٨، ٤٠٩، ٤٢٩، ٥٩٤)، و ح السليمانية ٥٠٨ (ق ١٧/ب) .

(٣) انظر: (ص ٣٦٨، ٧٥٤، ٨١٤) .

(٤) انظر: (ص ٢٥٧، ٥٩٤) .

(٥) انظر: ح السليمانية ٥٠٩ (ق ٢١٦/ب - ٢١٧/ب)، و ح السليمانية ٥٠٨ (ق ١٧/ب - ١٨/ب) .



وقف عليها في المذهب، كما سيأتي، وأهم مصادره في هذا : ((الشرح الكبير)) المسمى بـ((الفتح العزيز)) للرافعي<sup>(١)</sup>، وكتب النووي<sup>(٢)</sup>.

وقد استفاد في شرحه هذا — أيضاً — من كتب كثيرة للشافعية كـ((الأم))، و((مختصر الوبيطي)) و((المنزني))، و((الذخيرة)) للسديجي، و((البحر))، و((الحلية)) كلاهما للروياي، و((التعليقة)) للقاضي أبي الطيب، و((العدة)) لأبي المكارم الروياي، و((الحاوي)) للماوردي، و((النتبية)) للشيرازي، و((شرح النبية)) للمحب الطبري، و((البسيط)) و((الوسط)) و((الوجيز)) ثلاثها للغزالي، و((كفاية البهي)) لابن الرفعة، و((المحرر)) للرافعي، و((التمتعة)) للمتولي، و((المجموع))، و((روضة الطالبين))، و((التحقيق))، و((تصحيح النبية)) جميعها للنووي.

فمن ذلك : ما جاء في (باب ما جاء في الصلاة على الدابة) (ص ٥٩٦)، حيث قال : ((الخامس : استدلل بعموم أحاديث الباب على أنه لا يجوز للمسافر أن يتطوع على دابته قبل جهة مقصده في جميع صلاته، وأنه لا يشترط استقبال لا في الإحرام ولا في غيره سواء سهل عليه ذلك أم لا، وهو وجه لبعض أصحابنا . والصحيح : أنه إذا كان راكباً على دابة يسرح ويعود الاستقبال عند التحريم إن سهل عليه بأن كان زمامها في يده أو كانت واقفة وأمكن تحريكها أو انحرافه، وإن لم يسهل لم يلزمه ذلك .

ويستدل للاستقبال في الإحرام برواية أبي داود المتقدمة في حديث أس : كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بواقته القبلة فكبر، ثم صلى حيث وجهه ركبته . وقيل : لا يلزمه الاستقبال عند الإحرام مطلقاً سهل أو لم يسهل . وقيل : إن كانت عند الإحرام إلى مقصده أحرم إليه، وإلا لزمه استقبال القبلة عند التحريم، ولا يلزمه الاستقبال عند الإحرام على

(١) انظر : (ص ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠

الأصح<sup>(١)</sup>. واشترط صاحب "النسبة" الاستقبال أيضاً في الركوع والسجود في حق من يمكنه توجيه دابته إلى القبلة، وفي حق الماشي أيضاً. واستدركه عليه النووي في "التصحیح" بأن الصواب عدم لزوم ذلك، أي: أنه لا خلاف في عدم الوجوب، وصرح به في شرح المذهب فقال: به لا يلزم الاتفاق، قال وأما في "تعليق القاضي أبي الطيب" و"النسبة" من اشتراطه في ركوع واستحواض فاطل لا يعرف، ولا أصل له. قلت. قد نقله ابن الرفعة في ((الكفاية)) عن إروايني والسدوسي أيضاً، وكذا عن أبي الطيب وجهاً حكاه في ((الحرر)) عنه، واقصر عليه، وليس لمن اشترط ذلك حجة من السنة، والله أعلم)) اهـ.

— ومن ذلك — أيضاً — ما في (باب ما جاء في الإشارة في الصلاة) (ص ٧٧١)، وفي: ((الخامس: فيه أنه لا بأس برد المصلي السلام بالإشارة، وأن ذلك لا يضر؛ لأنه عمل قليل قال الشافعي — رحمه الله —: ما كان من عمل في الصلاة حفيف لم يقطع الصلاة، وذلك مثل الإشارة برد السلام وغيره.

وقد اختلف في استحبابه وكرهه ووجوبه: فحكى القاضي محلي في ((الدرجات)) عن الشافعي أنه يكره الرد فيها بالإشارة، وقد نص الشافعي على كراهة السلام على المخطئ.

قال ابن الصاع. فالمصلي أولى وحكى الراعي عن المنولي قال: إذا سلم عليه. يرد حتى يفرغ. وفي "الكفاية" لابن الرفعة نقلاً عن "النسبة" الأولى: أن يرد حتى يفرغ.

وحكى الراعي في كتاب "السير" وجهاً. أنه يلزمه الرد بالإشارة، فإن وفي لزومه. يرد بعد فراق الصلاة وجهاً. انتهى.

---

(١) صواب العبارة أن يقال: ((وقيل: يلزمه))، فرياده ((٧)) ما غلط واضح، يكون به تكرار لفظ "الذي" صدر به الشرح كلامه، وقد ذكر النووي في المجموع (٢١٥/٣) في مسألة أربعة أقوال، ذكر شارح كلامه منها، ولربيع قوله: ((وقيل: يجب مطلقاً فإن تعذر لم ينصح صلاته))، وإنما يستوي ذكر الأقوال عند (٧)، والله أعلم.

والمشهور عن أصحابها : استحباب الرد بالإشارة في الحال، وكذا مذهب مالك — رحمه الله —؛ فقد قال في "المدونة" : يرد عليه بالإشارة .

وكره أبو حنيفة السلام على المصلي ورد المصلي بالإشارة أيضاً .

### عنايته بفريب الحديث :

اعتنى الحافظ العراقي بتفسير عريب الحديث الوارد في متون الأحاديث التي يشرحها، ومن مصادره في هذا : ((الصحاح)) للجوهري، وهو أهم مصادره، ومنها . ((عريب الحديث)) لأبي عبيد، و ((تهذيب اللغة)) للأزهري، و ((المحكم)) لابن سيده، و ((النهاية)) لابن الأثير، و ((المشارق)) للقاضي عياض<sup>(١)</sup>.

(١) انظر : (ص ٢٩٩-٣٠١، ٣١٧، ٣٤٤-٣٤٥، ٣٦٥، ٣٦٦، ٥٧٤-٥٧٥، ٦٢٦-٦٢٧) وح السليمانية (٥١١)، (ق ٢٦/أ)، و (ق ١٧٣/ب)، وح السليمانية (٥٠٨)، (ق ١١/ب) .

## المبحث السادس :

### وصف النسخ الخطية للكتاب

اهتم العلماء وطلبة العلم بكتاب الحافظ العراقي، وكتبوا فيه أجراء في حياة مؤلفه، وبعد وفاته كما نقلوا مسودات الكتاب التي كتبها وحرصوا عليها حتى وصا كثير من نسخ الكتاب بخطه — رحمه الله —، والذي وقعت عليه من نسخ هذا الكتاب سبع عشرة نسخة تجمعونها يتم القدر المشروح، إلا قطعة تحتوي على أبواب صلاة السفر وأبواب الركاة، بسر الله العتور عليها

واليك بيان تلك النسخ :

١ — النسخة المحفوظة بالمكتبة المحمودية بالمدينة النبوية برقم ٥١٢، وعدد أوراقها ٢٧٨ ورقة .

وتبدأ من أول الكتاب إلى آخر أبواب العيدين .

وهي بخط الحافظ ابن حجر — رحمه الله —، وقد كتب بعضها في حياة شيخه رحمه الله.

وقد اعتمدت عليها في القسم الذي حققته واتخذتها أصلاً، وسيأتي الكلام عليها مفصلاً عند وصف النسخ المعتمدة في التحقيق .

٢ — النسخة المحفوظة بالمكتبة المحمودية بالمدينة النبوية برقم : ٥٣٦، وعدد أوراقها ٣٩٥ ورقة، وتحتوي على جزء كبير من شرح أبي الفتح البعمري، ثم على الجزء الأول من نكته الحافظ العراقي والتي تبدأ من الورقة (١٧٨/أ) إلى آخر تلك الصفحة، وقد نقلت عن نسخة الحافظ ابن حجر، فهي تحتوي على نسخة الحافظ — كما سيأتي بيانه عند وصف النسخ المعتمدة في التحقيق — .

٣ — النسخة المحفوظة بمكتبة الاسكوريال بأسبانيا برقم : ١٤٦٤، ومصورتها في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية برقم : ١٩٩٨، وبرقم : ١٢٩٦، وعدد أوراقها ١٧٢ ورقة .

وتبدأ من أول تكلمة الحافظ العراقي، وتنتهي في أثناء ( باب ما جاء في التحشع في الصلاة ) .

وهي نسخة نفيسة، كُتبت في حياة المؤلف اعتمدتها في التحقيق كما سيأتي بيانه عند وصف النسخ المعتمدة في التحقيق .

٤ — النسخة المحفوظة بالمكتبة السليمانية بتركيا برقم : ٥٠٧، وعدد أوراقها (٢٠١)، وهي من النسخ التي اعتمدتها في التحقيق، وسيأتي الكلام عنها قريباً إن شاء الله تعالى .

٥ — النسخة المحفوظة بالمكتبة السليمانية في تركيا برقم : ٥١٢، وعدد أوراقها ٢٥١ ورقة من القطع الكبير، في كل ورقة وجهان، عدد الأسطر في كل وجه ٢٠ سطراً تقريباً .

وهي نسخة نفيسة بخط الحافظ العراقي — رحمه الله —، وفيها كثير من الإلحاقات محطه — رحمه الله —، وعليها بعض السماعات .

وتبدأ بشرح (باب ما جاء في سجدة السهو بعد السلام)، وهو الباب رقم (٢٨٩) — أبواب الصلاة، وتنتهي عند نهاية شرح (باب ما جاء ما يقرأ في الوتر)، وهو الباب رقم ٣٤٠ من أبواب الصلاة .

٦ — النسخة المحفوظة بالمكتبة السليمانية في تركيا برقم ( ٥١٠ )، وعدد أوراقها ( ٢٢٦ ) ورقة من القطع الكبير، في كل ورقة وجهان، عدد الأسطر في كل وجه ( ٢٠ ) سطراً تقريباً .

وهي مكعبة للسحة السابقة، تبدأ من ( باب ما جاء في انقوت في الوتر )، وهو الباب رقم ( ٣٤١ ) من أبواب الصلاة، وتنتهي بشرح ( باب ما جاء في القائلة يوم الجمعة )، وهو الباب رقم ( ٣٧٨ ) من أبواب الصلاة .

وهي بخط الحافظ العراقي — رحمه الله —، وفيها كثير من الإلحاقات نخطه — رحمه الله —، وعليها بعض السماعات .

وهذه السح الست تمثل القسم الأول من الكتاب — وهو من بداية الكتاب إلى آخر أبواب العيدين، وقد احتوت سحة الحافظ ابن حجر على ما في هذه السح وزيادة .

٧ — النسخة المحفوظة بالمكتبة المحمودية بالمدينة النبوية برقم ( ١/٥٣٧ )، وعدد أوراقها ( ١٩٣ ) ورقة من نقطع الكبير، في كل ورقة وحياد. في كل وجه ٤٠ سطراً تقريباً، وعليها تملك الشيخ محمد عابد السندي .

وفي أولها فهرس الأبواب، وتبدأ من بدي ( كتاب الصوم )، وتنتهي بهاية ( كتاب الحج )، وكتب في آخرها : (( آخر كتاب الحج، يتلوه الجنائز )) .

وماسخها : ( محمد بن الحسين بن محمد ) كما في آخر المجلد الذي بعده من النسخة نفسها، والخط ستائي برقم ( ١١ ) .

وهي نسخة كثيرة السقط والتحريف .

٨ — النسخة المحفوظة بالمكتبة السليمانية في تركيا برقم ( ٥٠٨ )، وعدد أوراقها ( ٢٣٠ ) ورقة، وهي ناقصة البداية والنهاية، تبدأ من أثناء شرح ( باب ما جاء إذا أقبل الليل وأدبر النهار فقد أفطر الصائم )، وهو الباب رقم ( ١٢ ) من كتاب الصوم، وتنتهي في أثناء شرح ( باب ما جاء في برول الأبطح )، وهو الباب رقم ( ٨١ ) من كتاب الحج، وفيها بياضات كثيرة في أماكن متعددة لم يتم المؤلف الكلام عليها .

وخطهما واضح ومقروء، ولم أقف على اسم ناسخها، إلا أن خطها يشبه خط النسخة الآتية .

وقد وقع في وسطها حرم كبير، يبدأ من أثناء شرح ( باب ما جاء فيمن فطر صائماً )، وهو الباب رقم ( ٨٢ ) من كتاب الصوم، إلى باب ( ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم صاب مضطرباً )، وهو الباب رقم ( ٣٦ ) من كتاب الحج .

وهذه النسخة مهمة؛ فإن السحرة التي قبلها — والتي تحتوي على ما في هذه السحرة وريادة — كثيرة السقط والتحريف .

٩ — النسخة المحفوظة بالخزانة العامة بالرباط، وعدد أوراقها ( ٢٦٥ ) ورقة، ومصورتها في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية برقم ( ٣٠١٠ )، وهو فيلم رديء .

وتبدأ من بداية ( أبواب الجنائز )، وتنتهي عند ( باب ما جاء في كراهية خروج النساء في الزينة ) من كتاب الرضا ع .

وحط هذه النسخة يشبه خط النسخة التي قبلها، والذي يظهر أن كاتبهما واحد .

واسم كاتب هذه السحرة : محمد بن أحمد بن بكر بن عقيل ( ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ) كما صرح به ( ق ٣١٦ / ١ ) .

وعبها تملك لـ ( محمد بن أحمد العيطي الشافعي ) كما على الورقة الأولى، وقد جاء على الورقة الأولى من نسخة الاسكوريال المتقدمة نفس هذا التملك .

وفي هذه النسخة بياضات كثيرة، ويظهر أنه نقل هذه النسخة من نسخة المصنف، والتي عادة ما يكون فيها مثل ذلك البياض الذي يقصد الكتابة فيه لاحقاً .

١٠ - النسخة المحفوظة بالمكتبة السلطانية في تركيا برقم ( ٥٠٩ )، وعدد أوراقها ( ٢٢٤ )، وهي بخط الحافظ العراقي، وبدأ من بداية (كتاب الحائز)، وتنتهي بـ نهاية شرح ( باب ما جاء لا تكبح المرأه على عمتها ولا على حائنها )، وهو الباب رقم (٣٠): من كتاب الكناح وهذه النسخة تكثر فيها التباينات والإحاقات شأنها شأن المخطوطات، والله أعلم .

١١ - النسخة المحفوظة بالمكتبة المملوكية بالمدينة النبوية برقم ( ٢/٥٣٧ )، وعدد أوراقها ( ١٩٦ ) ورقة، وفي أولها فهرس للأبواب .

وتبدأ من بداية أبواب الرضاع، وتنتهي بحاشية ( كتاب الفوائد والأحكام )، وكتب في آخرها . ((ينوه الأصاحي، كان الفراغ من محمد الله ومم يوم الخميس ١٤ / شهر رمضان الكريم / سنة ١٢٣١هـ)) .

١٢ - النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم ( ٢٥٠٤ )، وعدد أوراقها ( ٢٥٦ ) ورقة، وهي بخط الحافظ العراقي - رحمه الله -، إلا أن الرطوبة أصابت كثيراً من أوراقها حتى لا يكاد يقرأ كثير مما فيها .

وتبدأ من ( باب كراهية عصب الغنجل ) وهو الباب رقم ( ٤٥ ) من (كتاب البيوع)، وتشتمل على أبواب من كتاب (الأحكام) و (الديات) و (الحدود)، و (الصيد)، و (الدنانج)، و (الأطعمة)، و (الفوائد والأحكام)، و (الأصاحي) .

وفي ترتيب أوراقها خلل كبير .

١٣ - النسخة المحفوظة بمكتبة فيض الله في تركيا برقم ( ٣٦٣ )، وعدد أوراقها ( ٢٢٦ )، وهي ناقصة الأول والآخر .



تبدأ في أثناء شرح ( باب ما جاء في إمام الرعية )، وهو الباب رقم ( ٦ ) من ( كتاب الأحكام )، وتنتهي في أثناء شرح ( باب كراهية أكل دي ناب وذوي عجل ) وهو الباب رقم ( ٣ ) من ( كتاب الأطعمة ) التابع لـ ( كتاب الصيد ) .

١٤ — السحرة المحفوظة بالمكتبة السليمانية في تركيا برقم ( ٥٠٦ )، ومصورتها في الجامعة الإسلامية برقم ( ١٩٩٩ )، وعدد أوراقها ( ٣١٨ ) ورقة .

وتبدأ من أثناء شرح ( باب ما جاء في الأصحية يكشين ) من كتاب ( الأصاحي )، وتنتهي بشرح ( باب ما جاء فيمن يستشهد وعليه دين من كتاب الجهاد ) .

١٥ — النسخة المحفوظة بالمكتبة السليمانية في تركيا برقم ( ٥١٣ )، وعدد أوراقها ( ٢٩١ ) .

وتبدأ من ( باب ما جاء في الثبات عند القتال )، وهو الباب رقم ( ١٥ )، من كتاب الجهاد، وتنتهي عند شرح ( باب ما جاء في الشفقة على المسلم )، وهو الباب رقم ( ٨ ) من ( كتاب البر والصلة ) .

وعليها تملك لأحمد بن العجمي سنة ١٠٦٩ هـ، وكتب على طرحتها ((الأخير من شرح الترمذي للحافظ العراقي من "باب ما جاء في الشاء عند القتال" من الجهاد إلى "باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم"، وهو آخر ما انتهى إليه الشارح ولم يكمل الكتاب))، وكتب في أعنى الورقة : ((من أثناء الجهاد إلى آخر ما ألف)) .

لكن وقع في آخر السحرة المذكورة شرح الباب رقم ( ٣٨ ) من ( كتاب البيوع )، وكتب بعده : ((رأيت بخط الحافظ ابن حجر على هذا المجل من الأصل . هذا آخر ما وجد بخط شيخنا الحافظ أبي الفص من شرح الترمذي، ومات قبل تكميه — رحمه الله تعالى عليه))، وقد تقدم بيان ذلك ( ص ٣٤ ) .

١٦ — النسخة المخطوطة بالمكتبة السلیمانیة فی تركيا برقم ( ٥١١ )، وعدد أوراقها ( ٢٤٥ ) .

وتشتمل على بعض الأبواب من (كتاب الحج) و (الأصاحي) و (السير) و (فصائل الجهاد) و (الجهاد) و (اللباس) و (الأطعمة) وفي ترتيب أوراقها حللٌ كبير .

١٧ — النسخة المخطوطة بمكتبة فيض الله فی تركيا برقم ( ٣٦٤ )، وعدد أوراقها ( ٢١٥ ) ورقة .

وهي محط الحفاظ العراقي، وتشمل على بعض الأبواب من كتاب (الحج) و (الأصاحي) و (السير) و (فصائل الجهاد) و (الجهاد) و (اللباس) و (الأطعمة) و (الأشربة) وفي ترتيب أوراقها حللٌ كبير .

وفيه شرح ( باب ما جاء فيمس استقاء عمداً )، وهو الباب رقم ( ٩٨ ) من كتاب (الصوم) .

## وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق :

اعتمدت في تحقيق هذا القسم على أربع نسخ خطية إحداها نقلت عن الأصل كما سيأتي .

النسخة الأولى : النسخة المحفوظة بالمكتبة المحمودية بالمدينة البوذية ( برقم : ٥١٢ ) ، وعدد أوراقها ( ٢٧٨ ) ورقة من القطع الكبير في كل ورقة وجهان وعدد الأسطر في كل وجه ( ٣٠ ) سطراً تقريباً ، وقد كتبت بخط دقيق لکھ واضح ومقروء ، وقد كتبت أولها بخط محمود مقوط ، أما من ( ق ١/٨٤ ) إلى آخر النسخة فكتب بخط ممثوق لم يقط .

وتبدأ من أول تكملة الحافظ العراقي إلى آخر أبواب العبيدين .

وكتب هذه النسخة هو الحافظ ابن حجر — رحمه الله — ؛ فقد جاء في آخر تلك النسخة : ((آخر المجلد من شرح الترمذي بخط أحمد بن علي بن حجر الشافعي . كتب الكثير منه وقرأه على المصنف ، ثم أكمل المجلد بعد ذلك ، يتلوه أبواب صلاة السفر)) .

وقد كتبت على الورقة الأولى : ((الأول من تكملة شرح الترمذي للحافظ العراقي ، وهو تكملة ما شرحه الحافظ ابن سيد الناس)) .

وعلى هذه النسخة بعض التملكات ، ومنها تملك للشيخ حسين بن مهدي العمري ( ت ١١٨٧ هـ ) رحمه الله<sup>(١)</sup> .

وكتب على الورقة الأولى أيضاً : ((هذا الجزء المبارك النافع جرى الله مولده . بعضه بخط الإمام الحافظ تلميذ المؤلف الشيخ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني — رحمه الله — ، وقرأه على مولده كما تراه بخطه في آخره . جزاه الله [خيراً] )) .

(١) انظر ترجمته في : مشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف محمد بن محمد بن يحيى بن ريادة الحسني الصنعائي ( ٢١٧/١ — ٢١٨ ، رقم : ١٩٨ ) بواسطة مقدمة محقق كتاب معارج الأبواب في مناهج الحق والصواب للشيخ حسين العمري (ص ١٣) .

وهذه العارة فيها أن بعض هذا الجزء ليس بخط الحافظ ابن حجر، وأن مستنده في ذلك الكلام الذي في آخر السحّة — وقد تقدم ذكره —، وهو لا يدلُّ على ما ذكره هذا الكاتب، بل نسخة كتبها بخط الحافظ ابن حجر، لكنه كتب الكثير منه أولاً وقرأه على المؤلف ثم أكمل المجلد ولم يقرأه على المؤلف كما سيأتي بيانه قريباً .

وقد اتخذت هذه السحّة أصلاً في التحقيق لأمر، منها

كونها مقولة من خط المصنف كما صرح الساج بذلك في مواضع كثيرة ( انظر — مثلاً — ١١/ب، ٣٣/ب، ٦٤/ب ) .

ومنها : أن القسم الذي أحققه منها — إلا موضع يسير نحو وجه فلست متأكدًا منه — قد كتب في حياة المصنف وقرئ عليه وقوبل على نسخة وهو ممسك بالأصل كما صرح بذلك الساج ( انظر ق ٤/أ، ٣٠/أ، ٣٣/ب، ٥١/أ، ٥٢/أ، ٥٤/ب، ٦٠/أ، ٦٤/ب، ٦٧/أ ) .

أما ما بعد ذلك فليس فيه شيء من السماعات، بل إن الحافظ ابن حجر صرح في ( ٢٠١/أ ) في آخر الجزء الثامن عشر من تحرئة المؤلف بأنه فرغ من نقله من خط مؤلفه في شهر رجب الفرد سنة خمس عشرة وثمانمائة — يعني : بعد وفاة المؤلف بسبع سنين

ومنها - جودة تلك السحّة وصحتها

ومنها : أنها نسخة احتوت على زيادات ليست في النسخ الأخرى، وقد صرح بالسجيا في ( ق ٥/ب ) عندما ذكر كلاماً في الحاشية بأن المؤلف ألحقه سنة ٧٩٣هـ .

وتلك الزيادات ليست كثيرة، سهت عليها أثناء التحقيق

ومنها : أن على هذه السحّة — خصوصاً في أولها — تصحيحات وتعليقات مبددة ليست في النسخ الأخرى، وكثير من تلك التعيقات للحافظ ابن حجر — رحمه الله —، وقد أنست جميع ذلك في مواضعه من التحقيق .

والقسم الذي حققته من هذه النسخ يبلغ ( ٦٧ ) ورقة، تبدأ من الورقة الأولى من بداية التكملة إلى نهاية ( باب ما جاء لا يقبل الله صلاة الخائض إلا بحمار ) في الورقة ( ٦٧/ب )، وبإعدل ذلك ستة أجزاء ونصف تقريباً من تجرئة المؤلف — رحمه الله تعالى — .

٢ — النسخة الثانية : النسخة المحفوظة بالمكتبة المحمودية بالمدينة السوية برقم ( ٥٣٦ )، وعدد أوراقها ( ٣٩٥ ) ورقة من القطع الكبير، في كل ورقة وجهان، وعدد الأسطر في كل وجه ( ٤٥ ) سطراً تقريباً، وقد كتبت بخط دقيق، لكنه واضح ومفروق، وكتبتها : محمد الحسين بن محمد ( ... )، وكانت كتابتها بعناية الشيخ محمد عابد بن أحمد السدي، وأنه فرغ من نسخها ليلة الخميس ليلة الخامس وعشرين من شهر رجب سنة ١٢٣١هـ — كما ذكر في آخر السحّة .

والشيخ محمد عابد السدي هو مالك النسخة كما كتب على الورقة الأولى، وقد أوقفها — رحمه الله — كما في ( ق ١/ب ) .

وهي سحّة كبيرة، فيها جزء كبير من شرح أبي الفتح اليعمري من أنشاء ( باب الرحصة في ذلك ) — يعني : في استقبال القبلة بول أو عائط — من كتاب الطهارة، وهو الباب رقم (٧)، وتنتهي بنهاية أبواب العيدين من شرح العراقي، وقد نقل شرح الحافظ العراقي — والذي يبدأ من ق ١٧٨/أ إلى نهاية النسخة — من سحّة الحافظ ابن حجر كما صرح بذلك في آخرها، وقد احتوت على بعض ما في نسخة ابن حجر من التعليقات .

وقد مررت لها بـ ( ع )، إلا أنني لم أذكر ما تختلف فيه عن النسخ الأخرى استثناء بأصلها، ولأنها سحّة كثيرة التحريفات، إلا أنني احتجت إليها نادراً لأموّر تتعلق ببعض الحواشي التي في الأصل .

وما حققته يبلغ ( ٥٩ ) ورقة منها، يبدأ من ( ق ١٧٨/أ )، وينتهي بـ ( ق ٢٣٧ )

٣ — النسخة الثالثة : النسخة المحفوظة بمكتبة الأسكوريال بأسبانيا، ومصورتها في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية ( برقم : ١٩٩٨، وبرقم : ١٢٩٦ )، وعدد أوراقها ( ١٧٢ ) ورقة

من القطع الكبير، في كل ورقة وجهان، في كل وجه ( ٢٦ ) سطراً تقريباً، وقد كتبت بخط سحي معبى به، وكتب على الورقة الأولى منها : ((الجزء الأول من تكملة شرح الترمذي لحافظ رين الدين العراقي تعتمد الله برحمته ورضوانه))، وعليها بعض التملكات

وتبدأ من أول تكملة العراقي، وفي آخرها نقص فسخي في أثناء ( باب ما جاء في الحشع في الصلاة )، وقد أصابت الرطوبة أسفل هذه الصفحة .

وهي نسخة ميسة جداً قليلة الأخطاء، كتبت في حياة المصنف، وعليها سماعات كثيرة جداً، خط الحافظ العراقي معبى، كقوله ( ق ١١/أ ) : ((بلغ الشيخ رين الدين قاسم والجماعة سماعة عليّ بقراءة شهاب الدين الأشمومي كتب مؤلفه))، وقوله في ( ق ٢٦/أ ) : ((بلغ الشيخ رين الدين قاسم والجماعة سماعة عليّ مؤلفه بقراءة الشيخ شهاب الدين الأشمومي في الشافي عشر بقعة الخيل في رابع عشر المحرم سنة سبع وثمانين وسبع مائة))

فهذان النصان وغيرهما يظهران معاسة هذه السحّة وأهميتها، لكن نسخة الحافظ ابن حجر تمتاز عليها بوجود ريادات رادها الحافظ العراقي وأخفها الحافظ ابن حجر في سحته، وليست تلك الريادات كثيرة — كما تقدم — وبوجود كثير من التعليقات المعيدة؛ والله الموفق .

ويبلغ القسم الذي حققه منها ( ١٥٨ ) ورقة، تبدأ بالورقة ( ١ ) . وتنتهي في أثناء الورقة ( ١٥٨/ب )، وقد رمزت هذه النسخة بـ ( ك ) .

٤ — النسخة الرابعة : السحّة المخطوطة بالملكية السليمانية في تركيا برقم ( ٥٠٧ )، ومصورتها في المكتبة المركزية ( رقم : ٢١٥٦ )، وعدد أوراقها ( ٢٠١ ) ورقة من القطع الكبير. في كل ورقة وجهان، وعدد الأسطر في كل وجه ( ٢٥ ) سطراً، وقد كتبت بقلم سحي، وكتب على الورقة الأولى منها : ((الجزء الأول من تكملة شرح "سبب الترمذي" تأليف الحافظ رين الدين عبد الرحيم العراقي — رحمه الله ومعنا به —))، وتبدأ من أول تكملة العراقي إلى ( باب الرجل يحدث بعد التشهد ) وهو الباب رقم ( ٣٠٠ ) من أبواب الصلاة

وقد وقع في أثناءها محرم في ثلاثة مواضع :

الأول : من أثناء الوجه التاسع من الكلام على ( باب ما جاء في كراهية البيع والشراء وإشاد الضالة والشعر في المسجد ) إلى ما قبل الوجه الثاني من شرح ( باب ما جاء في الصلاة في الثوب الواحد ) وهو محرمٌ كبيرٌ جداً .

والثاني : وهو نحو ورقتين، يبدأ من آخر شرح ( باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه ) إلى أثناء الوجه الثاني من الكلام على ( باب ما جاء في الصلاة في مرائب العم وأعطان الإبل ) .

الثالث : من أثناء الوجه الثاني من الكلام على ( باب ما جاء " إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء " ) إلى أثناء الوجه الأول من ( باب ما جاء فيمن أمّ قوماً وهم له كارهون ) . وهو محرمٌ كبيرٌ، وقد بيّنتُ ذلك في مواضعه عند التحقيق .

وهي نسخة كثيرة التحريف وتصويرها سيءٌ جداً، ويبلغ القسم الذي حققته منها ( ١٠٣ ) ورقة من الورقة ( ١ )، ويتهي بالورقة ( ١٠٣ / ب )، وقد رمزتُ لها بـ ( س ) .

# نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق



محمّد بن عبد الله

الأول من نكته شرح الترمذي الحافظ العراقي  
وهو ملحق على شرحه الحافظ أبو سعيد النخعي

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا

ورق ١٦٢  
٢٢٠  
٢٩

حيث

مربوب صاحبها من الأثر محمد بن عبد الله النخعي

١٢٩  
٢٢٠  
٢٩

محمد بن عبد الله النخعي

الحفاظ

في نسخة النسخة على شرحه  
محمد بن عبد الله النخعي

الخطوط  
١٢٩  
٢٢٠  
٢٩

وقف الخزانة

١٢٩  
٢٢٠  
٢٩

١٢٩  
٢٢٠  
٢٩

هذا هو الكتاب الذي كان في الخزانة  
بمقتضى ما ذكره في التمام الحافظ  
في نسخة النسخة على شرحه  
محمد بن عبد الله النخعي



[illegible]

[illegible]

من يداني الدهر في توثيقه أقامه الله تعالى في داره  
واقترعوا حقهم محمد بن أحمد بن أبي العلاء في الدواوين  
الحق في كلامه وبالحق في طهارة الخلق الحق  
ساروا ما روي جازوا أحسن جيا  
أول الورقة

# الجزء الأول من تكملة شرح الترمذي للمحافظين الدين العراقي نعمه الله برحمته ورضوانه

من نسخة  
مخطوطة  
المخطوطات  
التي في  
الكتاب  
الرقم ١٩٨٠



على النبي صلى الله عليه وسلم  
 على النبي صلى الله عليه وسلم  
 على النبي صلى الله عليه وسلم  
 على النبي صلى الله عليه وسلم

شرط في صحة الصلاة من قوله لا تقل الله الحديث وقال أبو حنيفة إذا كشف  
 أنك من ريع العوض تحت الصلاة وكذلك إذا انكشف فلزأ الذريرة البغلي من  
 الذكر أو الفرج وحتاج في استنفاة ما استنفاة إلى الله والله أعلم  
 التاسع وأما حديث الباب فهو أنه إن علاه المرأة قبل الحيض فغير طاهر  
 صحيح وقد حكاه أبو داود في الصحيحين واليه انه يجوز صلاة الصغرى بغير  
 خمار لظاهر الحديث لكن قال النووي في شرح المهذب انه لا فرق بين العورة  
 من المباح والصبي ومقتضى إطلاقه لا فرق بين المميز وغيره وفيه نظر ولعل  
 بالنسبة إلى الصغرى وهو ما انفرد به في ذلك حتى صاحب البيان عن الصغرى  
 أن عورة الصبي والصبيته قبل سبع سنين هي القبل والذنب فقط ثم تغلط  
 بعد السبع ثم يكون بعد العشر لعورة البالغ لأنه زمان لم يكن فيه البلوغ  
 وذكر المازني في الحاشية أن الذكور والآيات من الأطفال لا حكم  
 لعورهم قبل السبع وطلعتهم السبعين بعد ما كان البلوغ وفيما بينها  
 يحرم النظر إلى الفرج خاصة العباس الجار بكسر الجاء هو ما  
 يعطى به رأس المرأة كل صاحبها الجار بكسر الجاء هو ما يعطى به رأس المرأة  
 وخمير والجيم بكسر الجاء والجمع أو شدة الجاء لغة في الجار عن  
 تعلب وانتدغم ما قلت جأنا بجمرة والجيم من الجار كالحفة  
 من الألتاف وفي المثل أن العوان لا تعلم الجيم وتخمرت الجار  
 واخمرت لبستها وخمرت به رأسها غطته وقال أبو حمزة الجار  
 للمرأة فلتك وقد ورد في حق المرأة حديثه أن يغطيها الله عليه السلام  
 كان يسبح على الخفين والجار يعني العامة والله أعلم بآياته  
 ما حله في هذه الصلاة حله ما حله في هذه الصلاة حله ما حله في هذه الصلاة  
 عن حماد بن سلمة عن عيسى بن سفيان عن عطاء بن أبي رباح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السدل في الصلاة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن أبي حنيفة قال أبو عيسى حديث أبي هريرة لا تعرفه من طست عطاء  
 عن أبي حنيفة قال أبو عيسى حديث أبي هريرة لا تعرفه من طست عطاء  
 عن أبي حنيفة قال أبو عيسى حديث أبي هريرة لا تعرفه من طست عطاء







هدى

الحزب الاول من تكملة شرح مسند النعمان  
مألف الحافظ زين الدين عبد الوهاب  
الشرافى رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم ربنا اننا متكلمت رجلا وفي هذا من انك  
 المحدث الذي منتهى بها الفضائل والبرهان لا اله الا انت سبحانك  
 انما اذا اريدت وجهها فانك كالمات والحيات والبرهان  
 ورسوله ارسله بالآيات الواضحات وانزال به العجالات العارجات  
 الله عليه وعلى اله واصحابه الذين اصحت هم من الدنيا والآخرة  
 وابدانهم في الاجتهاد في الخيرة كالحات واعينهم الى الملاحة والحيات  
 ازواجه القانتات القابلات القابلات القابلات القابلات القابلات  
 بارحات ونجس فاولى فاصرفه الايام العارجات القابلات  
 واعلت فيه القراج الساجات معاني الانوار بالانوار الساجات  
 وبيان مخابجا عند المذاكرات والطارات وطارات من اجل الله  
 المصنف في الحديث كتاب جامع لا يعنى الترمذي في القدر  
 والحديث فانه جمع فيه من الرواية والدراسة باحسن ترتيب وانواعه  
 فيمن روى في الباب من الصحابة وعين حال الحديث في الحق والحسن  
 والغرابه واوضح المفضل والمرسل والمضطرب والمنكر ومن غلبت في  
 الرواية وحظت واخر بين القات من الحرير والقبول من الترويض  
 عن اسما للكين وعن كنى الميرس واوضح المولى من الحديث المتروك من قاله من الصحابة  
 والناجيس ومن ينهم باحسن سلوك ولكنه ليس عليه شرح بيان اسبه ولا بيان الشاسبه  
 فلا يقاربه وكتب عليه القاضى الامام ابو بكر بن العزى شرحه للمسمى بعاصه الامور  
 وليس المنهوم بملك المفارسة تقتضى وشروع الحاقط العلامه ابو الفتح  
 البصري في شرح لاطال ان تعلم عليه وخرج ما اشار بقوله في الباب له ورواه عليه  
 بعض حاشيته كرواد على احادته لعمامة اذ اكثر اختارته المسببة في كماله ومنه لفرادته

خارج صحبه وقد حكا الرواي عن النعمان بن بشير  
 لظاهره لثوبان بن العبد انه لا فرق بين العور وبين السالم  
 والعور ومعه احداهما لا فرق بين السليم والعور ومنه نظر ومثلها بالنسبة  
 الى الصديق وهو مماثل للمقول بعد حكمي صاحب الشأن عن الصديق ان عورته  
 التي بالنسبة لمثل سبع سنين هي الشيل والدر لقطر من سفل لعد السبع  
 ثم يكون بعد العشر كعور السالم ولا رمان على فيه السبع ولا كذا يرى ايضا  
 في الحادي من المذكور والامام من الامام لا حكم لعور انهم مثل السبع ولم  
 حكم السالم بعد امكن السبع وما بها حكم العور الى النزع خاصة  
 العاشر لما لم يشر لثوبان هو ما يعطيه راس المراء صاحب الحكم الجار  
 المصنف او جهة اخرى وحسن وحسنه واليه كسر الخار والم وسد  
 التواضع في الخارج من طلبه وانشدوا والخير من الخار والجمع الى الانفاص  
 وفي انشراح العوا لا نفع الخبز وتحتون الخار واحسب لثوبان وحسنه  
 راسها عظمته وقال للوصفي الخار للمراء ملت ويدور في موارجل في  
 حديثه انما صلى الله عليه وسلم كان مسح على الخبز في الخار يعني العادة والمعلم  
 ما جاء في كبر السدك في الصلوة حديثا لهذا ما فيه  
 عن جابر بن عبد الله عن عثمان بن عطاء بن هرون قال نهى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن السدك في الصلوة قال وفي الباب عن علي بن حمزة قال ابو  
 عيسى حديثه اني هرون لا نعه الا من حديث عطاء بن هرون عن رسول الله  
 حديثه عن عثمان بن عطاء بن هرون ان السدك في الصلوة  
 ذكر بعضهم السدك في الصلوة وقالوا هذا يصح اليهود والنصارى  
 بعضهم اما حكم السدك في الصلوة اذ لم يشر عليه الا ثوبان واحدا فما  
 اذا سدك على النقص فلا بأس وهو قول احمد وشكره ان السدك في  
 الصلوة الحسن لم يشر وحسنه الا حديثه هرون اخرج  
 ابو داود من رواه سليمان الاحول بن عطاء بن هرون عن عثمان بن عطاء  
 بن هرون ما قال السدك الا انه اما يشرعه لارواه عن محمد مطلقا  
 ولا

في الخار والجمع الى الانفاص

الخار والجمع الى الانفاص

## القسم الثاني : قسم التحقيق

ويحتوي على النص محققاً

ويبدأ من أول الكتاب إلى نهاية شرح

((باب ما جاء لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار))

## بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله ربنا آتامن لدنك رحمة وهين لنا من أمرنا برشداً وصل<sup>(١)</sup> على سيدنا محمد وسلم<sup>(٢)</sup>)

الحمد لله الذي بعثته تتم الصالحات ، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تبيّن وجوده آتيها إذا أردت<sup>(٣)</sup> وجوه أبيها ، فارتدت كالحات<sup>(٤)</sup> ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالآيات الواضحات ، وأزال به المعصلات العادحات صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أصححت همهم عن الدنيا الدنية مآرحات ، وأندابهم بالاجتهاد<sup>(٥)</sup> في الخدمة كادحات ، وأعيهم إلى الملاء الأعلى طامعات<sup>(٦)</sup> ، وعلى<sup>(٧)</sup> أرواجه القانتات الثابتات العابدات الساتحات صلوات دائمت باقيات غير بارحات .

وبعد : فأولى ما صرفت فيه الأيام العاديات الرائحات ، وأعملت فيه القرائح<sup>(٨)</sup> الساعات<sup>(٩)</sup> .

(١) في (س) : (( وصلى الله )) .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ك) وفيها بعد البسمة : (( وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه قـاـ شيخنا ومولانا الإمام، العلامة، شيخ الإسلام، متني الأمام، حافظ عصره، زين المحدثين، زين الدين، أنـاـ الفصل، عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي أمد الله مدته، وبمعا والمسلمين بعلومه وبركته . آمين )) .

(٣) من الرعدة : لون إلى الفقرة ( القاموس : رعد ) .

(٤) من كلع إذا نكش في عبوس ( القاموس : كلع ) .

(٥) في (س) . (( في الاجتهاد ))

(٦) من طمح بصره إذا ارتفع ( القاموس : طمح ) .

(٧) (( على )) : ليست في (ك)

(٨) جمع قرينة ، وهو أول كل شيء ، وملك طبعك ( القاموس : قرح ) .

(٩) من سح الشيء إذا عرض ( القاموس : سح ) .

تيسر<sup>(١)</sup> معاني الآثار بالعبارة الشارحات وبيان محارجها عند المذاكرات والمطارحات ، وكذا من أجل الكتب المصنفة في الحديث . كتاب الجامع لأئمة عيسى الرمدي في القديم والحديث فإنه جمع فيه بين الرواية والذرية بأحسن ترتيب وأدب عناية ، فبين من روى في الباب من الصحابة ، وغير حال الحديث من الصحة والحسن والعراة ، وأوضح المنصل والمرسل واستقصى والمعصل<sup>(٢)</sup> والمضطرب والمكرر ومن عمن في الرواية وحدت وأحبر ، ومسير<sup>(٣)</sup> التفات من المحدثين والمفولين من المؤوكين ، وأوضح عن أسماء المكين ، وعن كنى المسمين ، وأوضح المعمول به من الحديث من المروك ، ومن قال به من الصحابة والتابعين ومن تعبه بأحسن سنوك .

ولكنه ليس عليه شرح بماسه ولا بدائي التماس ولا يقاربه ، وكتب عليه القاضي الإمام أبو بكر بن العربي شرحه المسمى " معارضة الأهودي " وليس المهوم بتلك المعارضة معتدي . وشرع الحافظ العلامة أبو الفتح البصري في شرح له أطال الكلام عليه ، وحرّح ما أشار بقوله . وفي الباب إليه ، وربما وقف عليه بعض أحاديث من ذكر ، وراد عليه أحاديث صحابه أخر لكن احترامه للمية قبل إكماله ، وقبل تقصي أمانيه منه وأماله . وآخر ما رأيت منه خطه شرحه لبعض باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام . ولم يكمن شرحه لاحترامه فحدّ مداح الحمام ، فشرعت في البناء عنه من أول هذا الباب ، وصرعت بعد البناء عنه إلى الله بإصابة الصواب إنه بالإحابة كميل وهو حسبي ونعم الوكيل .

(١) ((سين)) : عمر واضحة في الأصل ، وهي واضحة في (ع) . وفي (ك) ((تدوين)) وورق مكين بص . (س)

(٢) ((المنقطع والمعصل)) : سقط من (س) .

(٣) في (س) ' ((وبين)) .

(٤) في (ك) ' ((إليه)) .

## باب: ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام

حدثنا ابن أبي عمر، وأبو عمار الحسين بن حريث قالا : ثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» .

وفي الباب : عن علي، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، وجابر، وابن عباس، وحذيفة، وأنس، وأبي أمامة، وأبي ذر قالوا : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «جُعِلَتْ لي الأرضُ مسجداً وطهوراً» .

قال أبو عيسى : حديث أبي سعيد قد روي عن عبد العزيز بن محمد روايتين :  
منهم من ذكره عن أبي سعيد .  
ومنهم من لم يذكره .

وهذا حديثٌ فيه اضطرابٌ؛ روى سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلته .

ورواه حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ورواه محمد بن إسحاق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال : وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولم يذكر فيه عن أبي سعيد ، وكان رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت وأصح .

## الكلام عليه من وجوه: الأول:

حديث أبي سعيد الخدري : أخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة، وعن مسند، عن عبد الواحد بن زياد كلاهما عن عمرو بن يحيى به <sup>(١)</sup> مسنداً . إلا أن موسى قال في حديثه : فيما يحسب عمرو : أن النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup>، فتك في رقعته <sup>(٣)</sup> ورواه ابن ماجة عن محمد بن يحيى، عن يزيد بن هارون، عن سفيان الثوري وحماد بن سلمة <sup>(٤)</sup> فرقهما كلاهما عن عمرو بن يحيى به مسنداً <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>.

(١) ((به)) : سقطت من (ك) .

(٢) السنن . ( كتاب الصلاة . باب في الفواصع التي لا حور فيها الصلاة ١/٣٣٠ ، رقم ٤٩٢٠ )

(٣) قوله : ((فتك في رقعته)) هذه عبارة المزي في تحفة الأشراف ( ٣/٤٨٣ ) ، وقد نفعه أبو زرعة ولي

الدير العراقي ابن الشراح في كتاب الإطراف بأوهام الأضراف ( ص ١٠٥٠ ) قائلاً : ((قوله . شك في رقعته ليس من تنمة كلام أبي داود، وإنما هو من تصرف المزي . وهو خطأ، لأن هذا اللفظ ليس شكاً في رقعته، وإنما هو شك في وصله، فهو متعلق بما قبله من قوله (عن أبي سعيد) لا بما بعده من قوله (عن أبي صبي الله عليه وسلم) ولا يعرف الخلاف في هذا الحديث في رقعته ووقفه، وإنما يعرفه في وصله وإرساله)) اهـ وهكذا قال الحافظ ابن حجر في النكت الطراف ( ٣/٤٨٤ ) .

(٤) وقع في الأصل بعد قوله ((حماد بن سلمة)) كلمة غير واضحة، وليست في السبع الأخرى، وفي حاشية الأصل كلام لم أعرف المراد منه لتأكل بعضه .

(٥) السنن ( كتاب المساجد والجماعات . باب الفواصع التي يكره فيها الصلاة ١/٢٤٦ ، رقم ٧٤٥ )

(٦) قوله ((عن سفيان الثوري وحماد بن سلمة )) إلخ من كلام المزي في التحفة ( ٣/٤٨٤ ) وقد

نفعه الحافظ ابن حجر في النكت الطراف ( ٣/٤٨٤ — ٤٨٥ ) فقال . (( قوله [ من رواية حماد والثوري فجمعهما بلفظ يؤهم أنهما متفقان على وصله، وسياقه هكذا لما عمده بن يحيى، ما يزيد بن هارون، و سفيان الثوري، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه ح وحماد بن سلمة، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد . فقوله : ( عن أبي سعيد ) ظاهرة في رواية حماد، ومتممة في رواية الثوري .



وكذلك رواه أبو بكر البرار عن أبي كامل الحُدري<sup>(١)</sup> عن عبد الواحد بن زياد<sup>(٢)</sup>  
وكذلك رواه علي بن عبد العزيز البغوي عن حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة<sup>(٣)</sup>  
وكذلك رواه أبو نعيم الفضل بن دكين عن حارثة بن مصعب عن عمرو بن يحيى به  
مسنداً<sup>(٤)</sup>.

وحديث علي : أخرجه أبو بكر الزّار في «مسند» من رواية زهير عن عبد الله بن محمد بن  
عقيل، عن محمد بن علي، عن أبيه علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
«أعطيت خمساً لم يعطهنَّ نبي قبلي : نُصرتُ بالرعب، وأُعطيتُ جوامعُ الكلّم، وأُحلَّتْ لي  
«العائم» وذكرُ حصنتين ذهبتا عني «وجعلتُ في الأرضُ مسجداً وطهوراً»<sup>(٥)</sup>.

= والتحقق : أن رواية الثوري ليس فيها ( عن أبي سعيد ) ١-هـ .

وفقد سبقه إلى هذا التعقب أبو روعة العراقي في الإطراف ( ص ١٥٥ )

(١) أبو كامل هو : فضيل بن حسين بن طلحة الحُدري ، ثقة ، حافظ . التقریب ( ٥٤٢٦ )

(٢) ذكره المزني في تحفة الأشراف ( ٤٨٤/٣ ) .

(٣) ذكره المزي في تحفة الأشراف ( ٤٨٤/٣ ) .

(٤) ذكره المزي في تحفة الأشراف ( ٤٨٤/٣ ) .

(٥) البحر الزخار ( ٢/٢٥١ ، رقم ٦٥٦ ) . وليس فيه قوله ((وجعلتُ لي...)) إلخ، وإنما ذكر حديث

أبي قوله : ((دهمت عني))، ثم قال ((ثم ذكر الحديث))، وهكذا أورد المصنف في كشف الأستار (

١٤٧/٣ - ١٤٨ ) ليس فيه قوله : ((وجعلتُ لي...)) إلخ، ومثله في مجمع الزوائد ( ٨/٦٥٨ ) ، وقال

((رواه البرار، ورحاله رجال الصحيح، عن عبد الله بن محمد بن عقيل : وهو حسن الحديث)) ١-هـ

وعبد الله بن محمد بن عقيل : صدوق، في حديثه لين، ويقال : تغير بأخرة . التقریب ( ٣٥٩٢ ) .

زهير بن محمد رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فصعب بسببها قال البحاري عن أحمد : كان زهير يروي

بروي عنه الشاميون آخر . (التقریب ٢٠٤٩) لكن الراوي عنه هنا أبو عامر العقدي وهو مصري . وقد روى

الإمام أحمد : رواية أصحابها عنه مستقيمة عبد الرحمن بن مهدي وأبي عامر أحاديث مستقيمة صحاح ( ١-هـ

: تهذيب الكمال ( ٣/٣٧ ) ترجمة زهير بن محمد .

وأصل الحديث عند أحمد مختصراً: «جعل التراب لي طهوراً»<sup>(١)</sup>

ورواه البيهقي<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد النهي عن الصلاة في المقبرة من حديث عليّ بن رواد أبو داود ٢٠٠٠ من روى  
ابن خزيمة ويحيى بن أرفق عن عمار بن سعد المرادي عن أبي صالح العنباري أن علياً بن عبد  
السلام<sup>(٣)</sup> - مرئيل - الحديث وفيه أن جي - عليه السلام - سأل النبي في مقبرة  
وبهاني أن أصلي في أرض بابل فإنها ملعونة .  
وفي رواية : إبدال الحاج بن شداد بعمار بن سعد المرادي<sup>(٤)</sup> .

(١) المسند ( ٩٨/١ ) بسط ((أعصيت ما لم يصح أحد من الأنبياء))، وفيه ((وجعل التراب لي طهوراً))  
وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ١٣٤/١ ) من رواية يحيى بن أبي كثير عن زهير ( ٤ ) وعنه كتب  
أحمد

(٢) السنن الكبرى ( ٢١٣/١ )

(٣) قوله : ( عليه السلام ) كذا في جميع النسخ . وانصبأ أن قال : ( رضي الله عنه ) فقد وقع فيه  
في حكم أفراد غير الأنبياء بالصلاة والحمد لله على منعه . وعنه بعضهم بأنه قد صار من سجد في الصلاة  
يعتبر على من يعتقدون فيه فلا يفتدى بهم في ذلك ، والصلاة في معنى الصلاة ( انظر تفسير ابن كثير  
٤٦٧/٦ - ٤٦٨ )

(٤) السنن : ( كتاب الصلاة ، باب المواضع التي لا تحوز فيها الصلاة : ٣٢٩/١ - ٣٣٠ ، رقم ٤٠٠  
٤٩١ )

والحديث ضعيف ، في إسناده علقان

الأولى أن رواية أبي صالح العنباري - واسم سعيد بن عبد الرحمن الحضري ، وهو ثقة - من يحيى بن عبد  
ابن يوسف : إنها مرسل . التقريب : ( ٢٣٥٦ )  
والثانية : ضعف الراوي عنه ، فإنه إما أن يكون عمار بن سعد المرادي . وإما أن يكون الحاج بن شداد  
النعماني ، وكلاهما مقبول كما في التقريب ( ٨٢٤ : عمار ، ١١٢٧ : الحاج )

وحديث عبد الله بن عمرو : لم أقف له على أصل<sup>(١)</sup>، فإن كان تصحّف على بعض الروايات.  
وبما هو : عبد الله بن عمر — بضم العين —،  
فمسيحيء في الوجه الذي يليه إن شاء الله تعالى .

قال الخطّابي في معالم السنن ( ٢٦٧/١ ) : ((إسناد هذا الحديث فيه مقال، ولا أعلم أحداً من "علماء حرم" الصلاة في أرض بابل، فقد عارضه ما هو أصح منه وهو قوله صلى الله عليه وسلم . ((جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً...)))). هـ .

قال البيهقي في المعرفة ( ٢٥٦/٢ ) : ((استاد غير قوي)).

وقال ابن عبد البر في التمهيد ( ٢٢٣/٥ ) : ((هذا إسناد ضعيف، يحتج على ضعفه، وهو... مع هذا — منقطع غير متصل بعلي — رضي الله عنه —، وعمار، والحجاج، ويحيى : مجهولين لا يعرفون بعز هذا، وابن خزيمة ويحيى بن أرفهر ضعيفان، لا يحتج بهما ولا مثلهما، وأبو صالح هذا هو : سعيد بن عبد الرحمن المدني . مصري ليس بمشهور أيضاً، ولا يصح له سماع من علي)).

وقد ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود ( ص ٤٣ ) .

(١) في حاشية الأصل : ((قلت . أخرج أحمد في مسنده كما بين ذلك الحافظ ابن حجر — رحمه الله))

وهو كذلك . فقد رواه أحمد في مسنده ( ٢٢٢/٢ ) - ((ناقتية بن سعيد، حدثنا بكر بن مضرم عن ابن أبي عمير، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام عروده نبوت دم لي المين يصلي فاجتمع راءء رجال من أصحابه يخرسونه، حتى إذا صلى وانصرف إليهم فقال له : ((لقد أعطيت النبلة خمسمائة أعطيتهم أحد قلمي...)) إلخ . وفيه . ((وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً...))

قال المدري في الترغيب والترهيب ( ٣٣٢/٤ ) وقال . ((رواه أحمد بإسناد صحيح)).

وقال ابن كثير في تفسيره ( ٤٨٩/٣ )، وقال : ((إساده جيد، قوي، ولم يخرجوه)). وقال الصنعيني في التجميع

( ٣٦٧/١٠ ) : ((رواه أحمد، ورجاله ثقات)). وحسن إسناده الألباني في الإرواء ( ٣١٧/١ )

ولكن ذكره المصنف — أيضاً — في السير<sup>(١)</sup>، وقال: «عبد الله بن عمرو — أي بفتح العين — ولم أقف عليه».

وحديث أبي هريرة: أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>، والترمذي<sup>(٣)</sup> من رواه إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «فُصِّتُ عَنِّي الأنبياءُ بسْتُ...» فذكرها، وفيه: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا».

ورواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> مقتصرًا منه على هذا أورده المصنف في «السير».

وحديث جابر: أخرجه البخاري<sup>(٥)</sup>، ومسلم<sup>(٦)</sup>، والنسائي<sup>(٧)</sup> من رواية يزيد بن علقمة عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أُعْطِيتُ خَمْسًا...» فذكرها، وفيه: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا...» الحديث.

(١) الجامع: (كتاب السير، باب ما جاء في النعيمة ١٠٤/٤ — عقب الحديث رقم ١٥٥٣).

(٢) الصحيح: (كتاب المساجد ومواضع الصلاة: ٣٧١/١، رقم: ٥٢٣).

(٣) الجامع: (كتاب السير، ٥ — باب ما جاء في النعيمة ١٠٤/٤، أورده بعد الحديث رقم ١٥٥٣).

(٤) السنن: (كتاب الطهارة وسننها، أبواب النعيم، ٥٠ — باب ما جاء في السب: ١٨٧/١، رقم: ٥٦٧) من صريقتي أحمد بن عبد العزيز بن أبي حازم، والآخر عن إسماعيل بن جعفر جميعاً عن العلاء (١٠٤).

(٥) الصحيح: (كتاب النعيم، باب ٣٣٤، ٤٣٥/١ — ٤٣٦، رقم: ٣٣٥).

وأخرجه — أيضاً — في (كتاب الصلاة، ٥٠ — باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ((جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً))، ح ٤٣٨) وليس في روايتي البخاري قوله ((صية)). وإدخاله في رواية مسلم فقط — كما سيأتي —

(٦) الصحيح: (كتاب المساجد ومواضع الصلاة: ٣٧٠/١ — ٣٧١، رقم: ٥٢١) واللفظ به

(٧) السنن: (كتاب غسل النعيم، ٢٦ — باب النعيم بالنعيم ٢٠٩/١ — ٢١٢، ح ٤٣٢)

وأخرجه — أيضاً — في (كتاب المساجد، ٤٢ — باب المرحضة في ذلك: ٥٦/٢، رقم: ٧٣٦) مقتصرًا منه على قوله ((وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا...)).

(٨) يزيد بن علقمة هو ابن صهيب الكوفي، أبو عثمان، المعروف بالفقير — بفتح الهاء بعدها فاء —. قاله ذلك لأنه كان يشكو فقر طهره: ثقة. التقریب (٧٧٣٣)

وحديث ابن عباس : رواه أحمد من رواية يزيد، عن مقسم، عن ابن عباس<sup>(١)</sup> . والطبراني في «الكبير» من رواية ابن أبي ليلى عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس<sup>(٢)</sup> . والبيهقي من رواية السدي عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أُعْطِيتُ جسمًا»، وفيه «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»، وقال البيهقي : «طَهُورًا وَمَسْجِدًا»<sup>(٣)</sup>

(١) المسند (٣٠١/١) من طريق عبد العزيز بن مسلم، عن يزيد بن أبي زياد (به) . وأخرجه — أيضًا — (٢٥٠/١) من طريق علي بن عاصم، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم ومجاهد (به) . وعلي بن عاصم صدوق، يخطئ ويصّر. ورمي بالنشيع، التقريب (٤٧٥٨) . ويريد بن أبي زياد : ضعيف، كبير فتور وصار يتلقّى، وكان شيعيًا التقريب (٦٠٨١) . وعليه . فهذا الإسناد ضعيف؛ لأن مداره على يزيد وقد اختلف عليه أيضًا قال الدارقطني في الملل (٢٥٦/٦-٢٥٨) : (( يرويه مجاهد ، واختلف عنه ' فرواد الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي در ، قال ذلك أبو عوانة وجرير بن عبد الحميد وروح بن مسلم ومحمد بن اسحاق ومسلم بن علي . )) إلى أن قال . (( واختلف علي زياد بن أبي زياد فيه . رواه عبيد بن حميد عن يزيد عن مجاهد عن ابن عباس ، ورواه ابن فضيل عن يزيد عن مجاهد ومقسم عن ابن عباس ، ورواه عبد العزيز بن مسلم القسملي عن يزيد عن مقسم وحده عن ابن عباس ، قال : والمحموط : قول من قال عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي در )) اهـ وبهذا يتبين أن رواية يزيد هذه غير محتوية ، ولا يمكن تقوية هذا الحديث غير المحموط بالشواهد كرواية الحكم الآتية لأن تقويته يعني سلامة هذا الإسناد ، بينما هو وهم نسبي له أساس من الصحة والله أعلم . وانظر : كشف الأستار ( ١٦٦/٤ ) .

(٢) المعجم الكبير (٦١/١١) برفق . ١١٤٧) ، وفي إسناده ابن أبي ليلى — واسمه . محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى — الأنصاري الكوفي النخعي، أبو عبد الرحمن . صدوق، سيء الحفظ جدًا . التقريب ( ٣٠١ ) فالحديث من هذه الطريق ضعيف أيضًا .

(٣) السنن الكبرى (٤٣٣/٢) من طريق عبد الله بن موسى، عن سالم أبي حماد، عن السدي به . وإسناده ضعيف فيه سالم أبو حماد قال أبو حاتم في الجرح والتعديل ( ١٩٢/٤ ) . (( سالم أبو حماد : روى عن السدي، روى عنه عبد الله بن موسى، سمعت أبي يقول ذلك، وسألت عنه فقال . شيخ مجهول، لا أعلم روى عنه غير عبيد الله بن موسى )) .

وحدیث حذیفة : أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>، والسائي في «سنه الكبری» في ( فضائل القرآن )<sup>(٢)</sup> من رواية أبي مالك الأشجعي<sup>(٣)</sup> عن ربعي<sup>(٤)</sup> عن حذیفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «فصلًا على الناس بثلاث : جعلت صفوها كصفوف الملائكة، وجعلت لها الأرض كلها مسجدًا، وجعلت تربتها لها طهورًا إذا لم يجد الماء»، وذكر حذیفة أخرى لفظ مسلم والحذیفة التي أنهت في رواية مسلم فسرت في رواية أحمد في «مسنده»<sup>(٥)</sup> أنها : «الآيات التي من آخر سورة البقرة، أعطيتها من كسز تحت العرش» .

وقدم السائي قوله : «وجعلت الأرض كلها [ لنا ]<sup>(٦)</sup> مسجدًا» على بقية الحاصل .

وحدیث أنس . رواه السراج<sup>(٧)</sup> في «مسنده»<sup>(٨)</sup> من رواية حماد بن سلمة، عن ثبات وحميد عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «أعطيت خمسًا<sup>(٩)</sup>» لم يعطها من قبل» فذكره، وفيه : «وجعلت لي كل أرض طيبة مسجدًا وطهورًا» .

(١) الصحيح : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ١/ ٣٧٠ ، رقم ٥٢٢ )

(٢) السنن الكبری : ( كتاب فضائل القرآن : ١٩٠ ، باب الآيات من آخر سورة البقرة ٥/ ١٤ ، رقم : ٨٠٢٢ )

(٣) أبو مالك الأشجعي هو : سعد بن طارق الكوفي ثقة التقريب ( ٢٢٤٠ )

(٤) ربعي هو : ابن حرائش ، أبو مریم العسبي الكوفي ثقة . عابد التقريب ( ١٨٧٩ ) .

(٥) المسند ( ٣٨٣/٥ ) ، وهذه الحذیفة ذكرت أيضًا في رواية السائي

(٦) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وهو في (ك) و (س) .

(٧) هو الإمام الحافظ الثقة شيخ الإسلام محدث خراسان أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهزيب الشنقي . مولا هم الحراسامي البسابوري ، صاحب المسند الكبير على الأبواب والتاريخ وغير ذلك ، مات سنة

( ٣١٣ ) انظر تاريخ بغداد ١/ ٢٤٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٨٨

(٨) المسند : الجزء الثالث : ق ٤٨/ب .

(٩) في حاشية الأصل : ((واحتاره الصبا)) انظر : المختارة ( ٤٣/٥ ) ، وقد ساقه الصبا من «مسند

السراج» . وخرجه ابن المنذر في الأوسط ( ١٨١/٢ ) ، رقم : ٧٥٥ ) من هذا الطريق .

(١٠) كذا في جميع النسخ ، وفي مسند السراج وعنه الصبا في المختارة . ( أربعاً ) فقد أربع حاصل

وإسناده صحيح<sup>(١)</sup>.

ورواه الخطابي أيضاً في «معالم السنن»<sup>(٢)</sup> من رواية ثابت فقط دون ذكر حميد .

وحديث أبي أمامة : أخرجه أحمد في «مسنده»<sup>(٣)</sup> من رواية سيّار عن أبي أمامة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «فُضِّلْتُ بأربع : جعلت الأرض لأمتي مسجداً وطهوراً...» الحديث .

وأصل الحديث عند المصنّف في (كتاب السير)<sup>(٤)</sup> بلفظ : «إن الله فضّلني على الأنبياء» أو قال «أمتي على الأمم، وأحل لنا العنائم» .

وقال : «حديث حسن صحيح» .

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٤٣٨/١ ) : ((وقد روى ابن المبرور وابن الجارود بإسناد صحيح عن

أنس مرفوعاً . ((جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً))، ومعنى (طيبة) : طاهرة))

وفي حاشية نسخة الحافظ واختاره الضياء، وهو كذلك . انظر : المختارة ( ٤٢/٥ — ٤٣ )

(٢) معالم السنن ( ٢٦٨/١ ) قال : ((حديث أنس : «وجعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً» يريد

بالطيبة : الطاهرة . رواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، ولم يذكره أيضاً أبو داود، حدثنا به عن

علي بن عبد العزيز، عن حجاج بن منهال، عن حماد)) ١. هـ .

(٣) المسند ( ٢٥٦/٥ )، وقد أخرجه أحمد — أيضاً — ( ٢٤٨/٥ ) من طريق سيّار بلفظ ((فضلي ربي

عسى الأنبياء — عليهم الصلاة والسلام —)) أو قال : ((على الأمم بأربع))، وفيه : ((وجعلت الأرض كسبا لي

ولأمتي مسجداً وطهوراً)) .

وسيار هو الأموي — مولاهم — الدمشقي : قدم البصرة، صدوق ، قيل : اسم أبيه عبد الله . التقريب (

٢٧٢٠ ) .

قال ابن حجر في التلخيص ( ١٤٩/١ ) : ((وفي "التفقيت" عن أبي أمامة ... وإسناده صحيح، وأصله عند

اليهني))، وهو في مس اليهني ( ٢١٢/١ ) من طريق سليمان التيمي عن سيّار به .

(٤) الجامع ( كتاب السير، باب ما جاء في الغيبة : ١٠٤/٤، برقم : ١٥٥٣ ) .

وعرو الشيخ فتح الدين في آخر ورقة رأيتها بخطه من «شرح الترمذي» بن مصطفى خريجه<sup>(١)</sup> ليس بجيد؛ فلذلك عزوته لغيره .

وحدث أبي ذر<sup>(٢)</sup> رواد أبو داود<sup>(٣)</sup> من روايه مجاهد، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر قال :  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : «جُعِلَت لي الأرض طهوراً ومسجداً» .

ورواه أحمد<sup>(٤)</sup> من رواية مجاهد عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «أُعْطِيتُ حسناً لم يُعطهن أحد قبلي . جُعِلَت لي الأرض طهوراً ومسجداً .» الحديث .

ورواه في «مسند السراج»<sup>(٥)</sup>، وقال : «وجُعِلَت لي الأرض مسجداً وطهوراً» الحديث

(١) ((خريجه)) : ليس في (ك) و (س)

(٢) الحسن : ( كتاب الصلاة ، ٢٤ — باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة : ١/٣٢٨ ، رقم ٤٨٠ )

من طريق الأعمش عن مجاهد به . وأخرجه من هذا الطريق أحمد في مسنده ( ١٤٨ ١٤٥/٥ )

وبه جاء في بعض الروايات ( عن الأعمش ، عن المنهال بن عمرو عن مجاهد ) ، وفي بعضها : ( لأعمش عن

عمرو بن مرة عن مجاهد ) . وقال الدارقطني في العلل ( ٦ ٢٥٧ ) : ((ففي هاتين الروايتين بأن الأعمش .

يسمعه من مجاهد)) . فهذا السند ضعيف لما يخشى من تدليس الأعمش .

(٣) المسند ( ١٦١/٥ — ١٦٢ ) ، ومن رواية مجاهد عن أبي ذر أخرجه الزائر — أيضاً — ( البحر الزخار

١٦١/٩ ) ، وذكره المدرسي في الزعيب والزهيب ( ٤/٣٣٣ ) ، وقال : ((رواه الحر ، ومسنده حسن .

أن فيه انقطاعاً)) . وأخرجه قبلهما الطيالسي في مسنده ( ٤٧٤ ) من طريق شعبة عن واصل عن مجاهد به يعني

مرسلأ . وقال هكذا رواه شعبة ، وقال جرير : عن الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمرو عن أبي ذر عن النبي

صلى الله عليه وسلم نحوه ( قال الدارقطني في العلل ( ٦ ٢٥٧ — ٢٥٨ ) . ورواه واصل الأحمد ، وعمرو بن

ذر عن مجاهد ، عن أبي ذر مرسلأ . وأحمد بن حنبل في مسنده ( ١٠٠٠٠ ) عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم

وما قاله هو الصواب وأن رواية شعبة مالا إرسال يقال فيها إن شعبة كان إذا شك في أصل رواية روى مرسلأ

برسنيأ . وما يؤيد رجحانه أن جماعة من الثقات روى هذه الوسطة وهم : جرير بن عبد الحميد ، وأبو عمرو

ومحمد بن اسحاق وأبو أسامة وغيرهم كما تقدم في كلام الدارقطني .

(٤) مسند السراج : الجزء الثالث ( ٤١٤/ب ) وفي حاشية الأصل : ((واختار الصبيان . ومسنده من مسند

السراج وغيره)) .



## الثاني:

فيه مما لم يذكره لفظ من عدّهم من الصحابة : عن أبي موسى الأشعري، وعبد الله بن عمر، والسائب بن يزيد، وأبي سعيد الخدري .

أما حديث أبي موسى : فرواه أحمد<sup>(١)</sup>، والطبراني في «المعجم الكبير»<sup>(٢)</sup> بإسناد جيد من رواية أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أُعْطِيَ خَمْسًا ...» وذكره . وقال أحمد . «مُتَّهَرًا وَمُسَجَّدًا» . ورواه أحمد<sup>(٣)</sup> — أيضًا — من رواية أبي بردة مرسلاً .

وأما حديث ابن عمر : فرواه الرّاء<sup>(٤)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٥)</sup> من رواية مجاهد عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أُعْطِيَ خَمْسًا ..» وذكره، وفي إسناد إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، وهو ضعيف .

وأما حديث السائب بن يزيد : فرواه الطبراني في «الكبير»<sup>(٦)</sup> من رواية إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «فَصَلَّتْ عَلَى النَّاسِ بِخَمْسٍ ...» وذكره .

(١) المسند (٤١٦/٤) .

(٢) ليس في المطبوع من المعجم الكبير ، وقد عراه إليه فضيلي في المجمع (٢٥٨/٨) وقال : (رحمته رجا) الصحيح .

(٣) المسند (٤١٦/٤ — ٤١٧) .

(٤) كشف الأستار (١٥٧/١) ، وفيه : ((قال الزّائر : لا يعمل به يروى عن ابن عمر إلّا بهذا الإسناد، وقد رواه يزيد بن أبي زياد عن مجاهد ومقسم عن ابن عباس)) . وانظر : البحر الزخار (٤٦١/٩) ، وكشف الأستار (١٦٦/٤) .

(٥) المعجم الكبير (٣١٥/١٢) ، رقم ١٣٥٢٢ . وقد صغعه الشارح بإبراهيم بن إسماعيل ، والأمر أشد من ذلك فقد سبق الكلام في رواية مجاهد وأن المخطوط فيها رواية من روى عنه عن عبد بن عمر عن أبي در كما تقدم .

(٦) المعجم الكبير (١٥٤/٧ — ١٥٥) ملفظ : ((فَصَلَّتْ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِخَمْسٍ ..)) إلخ وفي إساده إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو (متروك) . التقريب (٣٦٨) . فالإسناد ضعيف جدًا .

وأما حديث أبي سعيد الخدري مرواه الطبراني في «الأوسط»<sup>(١)</sup> من رواية فضيل بن مروق عن عطية عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أُعْطِيَتْ خَمْسًا ، فذكره، وقال : «طهوراً ومسجداً»<sup>(٢) (٣)</sup>.

وأما<sup>(٤)</sup> أحاديث<sup>(٥)</sup> النهي عن الصلاة في المقبرة : ففيه : عن عبي بن أبي طالب ، وبن عمر ، وأبي مرثد العوفي ، وجابر ، وعد الله بن عباس<sup>(٦)</sup> ، وعد الله بن عمرو ، وأبي هريرة ، وعمران بن حصير ، وأنس بن مالك ، ومعاقل بن يسار .

(١) المعجم الأوسط ( ٢٥٧/٧ ) ، وقال الفيني في المجموع ( ٦٥/٦ ) . ((فيه عطية يعني . العوفي) وهو صحيح)) ، وقال الحافظ في الفتح ( ٥/١٢ ) : ((صحيح)) . وقد صممه عامة أهل العلم . انظر . تهذيب الكمال ( ١٤٥/٢٠ — ١٤٩ ) ، وفيه قال أحمد حنبل ((حدثنا أبو أحمد الزبيري قال سمعت الكوفي قال كاني عطية أبا سعيد)).

(٢) وفي بعض نسخ ((مسجداً وطهوراً)) ، وهكذا في مجمع البحريين ( ١٥٧/٦ ) .

(٣) وفي الباب مما لم يذكره الشارح :

حديث عوف بن مالك أخرجه ابن حبان في صحيحه ( ٣٠٩/١٤ ) ، برقم : ٦٣٩٩ من طريق عبد العزيز بن عبد الرحمن بن موهب عن عباس بن عبد الرحمن بن ميثاء الأشجعي عن عوف بن مالك — رضي الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((أُعْطِيَتْ أَرْبَعًا لَمْ يُعْطَيْنِ أَحَدٌ كَانَ قَبْلِي ، وَسَأَلْتُ رَبِّي أَحَمَسَةً فَأَعْطَانِي)) ، وفيه : ((وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسَاجِدًا)) .

وفي إسناده ضعف عبيد الله بن عبد الرحمن ليس بالقوي التقريب ( ٤٣١٤ ) ، وعباس بن عبد الرحمن مقبول . التقريب ( ٣١٧٤ ) .

(٤) في (س) : ((فأما)) .

(٥) في (ك) . ((حديث))

(٦) قوله ((عند الله بن عباس)) لم يذكره الشارح حديثه ، وقد قال : ((وحدثنا جابر ومن ذكر بعده)) ثم ذكر حديث أخرجه ابن عدي عن سبعة رهط من الصحابة وليس فيهم ابن عباس ، وانفتحت المسح على ذكر ابن عباس ، وانفتحت على عدم ذكر حديثه .

أما حديث علي : فأخرجه أبو داود . وقد تقدم في الوجه الأول، ولم يظن : أن حي — عليه السلام<sup>(١)</sup> — نهاني أن أصلي في المقبرة ... الحديث .

وأما حديث ابن عمر : فرواه المصنف<sup>(٢)</sup> [ ٢/ب ] في الصلاة، وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية ريد بن جبيرة عن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي في سبعة مواطن : في المربة، والمجرة، والمقبرة ... الحديث وزيد بن جبيرة : ضعيف<sup>(٤)</sup> .

= وقد أخرج ابن عدي في الكامل ( ١٤٧/٣ ) في ترجمة رشدين بن كريب حديثاً عن ابن عباس مرفوعاً : ((لا تصل على قبر ولا إلى قبر)) - ورشدين بن كريب . (صحيح) . (التقريب ( ١٩٤٣ ) .

(١) تقدم (ص) قريباً أن الصواب أن يقال : (رضي الله عنه) .

(٢) الجامع . ( أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه : ١٧٧/٢، رقم ٣٤٦ )

(٣) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة : ٢٤٦/١، رقم ٧٤٦ ) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال ( ٣٤/١٠ )، وقال عنه الحافظ في التقريب : ((مروك))، وقد ذكر المصنف

أقوال العلماء فيه ص ٥٥٥ .

وهذا الحديث قد أكرهه عبد الله بن نافع على من رواه عن أبيه، فقال الحسن بن علي الحلواني في المعرفة له :

((ثنا سعيد بن أبي مريم، عن الليث كتب إلى عبد الله بن نافع أسأله عن هذا الحديث ؟، فكتب إلي : لا أعلم

من حدث بهذا عن نافع إلا أنطل، وقال عنه الباطل)) ذكره الحافظ في التكتل الظرف ( ٩٥/٦ )، وروى

ذلك العيني في الضعفاء ( ٧١/١ )، وفيه : ((لا أعلم الذي حدث بهذا عن نافع إلا قد قال عليه الباطل))،

وذكره ابن عبد البر في التمهيد ( ٢٢٦/٥ )، وقال : ((فصح بهذا وشبهه أن الحديث مكبر، لا يجوز أن يحتج

عند أهل العلم بمثله)) .

وقال عنه الترمذي في جامعه : ( كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه : ١٧٧/٢، رقم .

٣٤٧ ) ((حديث ابن عمر ليس بإسناد بذلك القوي، وقد تكلم في ريد بن جبيرة من قبل حفظه) .

وقال الساجي عن ريد : ((حدث عن داود بن الحصين بحديث مكبر جداً)) . قال الحافظ في تهذيب التهذيب

( ٤٠١/٣ ) : ((يعني : حديث النهي عن الصلاة في سبعة مواطن)) .

وقال ابن المنذر في الأوسط ( ١٩١/٢ ) : ((هذا الحديث غير ثابت؛ لأن الذي رواه ريد بن جبيرة)) .

ولابن عمر حديث آخر : يأتي عدد ذكر حديث جابر وما بعده

وأما حديث عمر : فرواد ابن ماحه<sup>(١)</sup> من رواية أبي صالح — كاتب الليث — عن أبيه عن نافع عن ابن عمر عن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «سعة مواطئ لا تخور فيها الصلاة : ظهر بيت الله، والمقبرة، ...» وذكر بقية الحديث .

وأبو صالح : متكلم فيه<sup>(٢)</sup>، وقال الترمذي<sup>(٣)</sup> إبه رواد الليث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر . وهذا يدل على أن الليث لم يسمعه من نافع، بيه وبنيه عبد الله بن عمر العمري . وقد ضعفه الجمهور<sup>(٤)</sup>.

( وقد رواه أبو بكر السجّاد<sup>(٥)</sup> في «مسند عمر»<sup>(٦)</sup> من رواية أبي صالح عن الليث —

(١) الس — كتاب المساجد والجماعات، باب المواضع التي تكرر فيها الصلاة ٢٤٦/١، برقم ٧٤٧

وأخرجه الطوسي في مختصر الأحكام (٢٥١/٢) من رواية أبي صالح به

(٢) أبو صالح عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني المصري — كاتب الليث — صدوق، كثير العدد، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة التقريب (٣٣٨٨) .

(٣) الجامع (١٧٩/٢) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٣٢٩/١٥ — ٣٣١)

(٥) هو الإمام المحدث الخافظ الفقيه شيخ العراق، أبو بكر، أحمد بن سليمان بن الحسن بن إسرائيل لعددي الحسيني السجّاد، سمع أبا داود، وهو حائمه أصحابه، قال أبو بكر الخطيب كان سجّاد صدوق، عارفاً، صنف المتن، مات سنة (٣٤٨) .

انظر : تاريخ بغداد (١٩٠/٤)، و سير أعلام النبلاء (٥٠٣/١٥ — ٥٠٤)

(٦) مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ص ٩٠ — ٩١، برقم ٧١، ٧٢)، ورواد الثراري في مسنده (سحر الرخار ٢٦٤/١، برقم ١٦١) على الصواب، وقال ((هذا الحديث لا تعلمه يروي عن ابن عمر إلا من هذا الوجه، ولا تعلم حديثه به إلا الليث عن عبد الله بن عمر)).

وأخرجه العقيلي — أيضاً — في الضعفاء (٧١/٢) .

عبد الله بن عمر العمري على الصواب (١)، (٢).

وأما حديث أبي مرثد الغنوي : فرواه مسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والترمذي<sup>(٥)</sup>، والسنائي<sup>(٦)</sup> ] من رواية وثلة بن الأسقع<sup>(٧)</sup> عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها» .  
أورده المصنف في (الجنائز) .

وأما حديث جابر ومن ذكر بعده : فرواه ابن عدي<sup>(٨)</sup> في الكامل<sup>(٩)</sup> من رواية عباد بن كثير، عن عثمان الأعرح، عن الحسن قال : حدثني سبعة رهط من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، منهم : أبو هريرة الدوسي، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو بن العاص،

(١) وقع في بعض نسخ ابن ماجه إثبات العمري بين الليث ونافع على الصواب — كما قال ابن حجر رحمه الله — في التلخيص (٢١٥/١) : ((في سنن ابن ماجه : عبد الله بن صالح، وعبد الله بن عمر العمري المذكور في سننه ضعيف أيضاً . ووقع في بعض النسخ بسقوط عبد الله بن عمر بين الليث ونافع فصار ظاهره الصحة، وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : وهما جميعاً وإيمان، وصححه ابن السكن، وإمام الحرمين)).

وضعه ابن المنذر في الأوسط (١٩١/٢) .

(٢) ما بين التوسيع ليس في (ك) و (س)، وقد به الشارح على هذه الريادة في الوجه الأول من (باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه) (ص ٥٥٢)، وهي أيضاً ليست في (ك) و (س)

(٣) الصحيح . (كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه : ٢/٦٦٨، برقم ٩٧٢)

(٤) السنن : (كتاب الجنائز، باب في كراهية القعود على القبور : ٣/٥٥٤، برقم ٣٢٢٩)

(٥) الجامع : (كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية المشي على القبور والجلوس عليها والصلاة إليها : ٣/٣٦٧، برقم ١٠٥٠) .

(٦) السنن : (كتاب القبلة، باب النهي عن الصلاة إلى القبر : ٢/٦٧، برقم ٧٦٠) .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وهو ثابت في (ك) و (س)، وهو الصواب .

(٨) في (س) : ((جدي)) وهو تحريف .

(٩) الكامل (٢٣٤/٤)

وعبد الله بن عمر، وعمران<sup>(١)</sup> بن الحصين، ومعتل بن يسار، وأُس بن مالك — رضى الله عنهم أجمعين — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في المسجد تجاهه<sup>(٢)</sup> حشاً، أو حمام، أو مقبرة<sup>(٣)</sup>.

وعناد بن كثير : ضعيف جداً، ضعفه أحمد<sup>(٤)</sup>، وابن معين<sup>(٥)</sup>، وغيرهما<sup>(٦)</sup>، وبه أعله عند الحق<sup>(٧)</sup>، قال ابن القطان : وهو علة كافية، لكن بقي عليه أن يه على عثمان هذا فإنه لا يعرف<sup>(٨)</sup>.

والأنس حديث آخر : رواه البراء<sup>(٩)</sup> من رواية الأشعث عن الحسن عن أس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بين القبور .

(١) في (ك) : ((عثمان بن حصين)) وهو تحريف .

(٢) في (ك) : ((تجاه)) .

(٣) في (س) ضبط قوله : ((حمام ومقبرة)) بالكسر والمضم، وكتب عبيدما (مما) يعني : بانوحين، وفي نسخة بالكسر إشارة إلى ما في (ك) من قوله : ((تجاه حش)) بالإضاعة .

(٤) مسائل أحمد لابن هانئ (٢١٠/٢) .

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢٩٣/٢) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (١٤٥/١٤ — ١٥٠) .

(٧) الأحكام الوسطى (٥٣/٢) .

(٨) بيان الوهم والإيهام (٢٥١/٣)، وانظر تهذيب الكمال (١٠١/٥) .

(٩) كشف الاستار (٢٢١/١)، وفيه : ((قال البراء قد رواه غير حفص عن أشعث عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، ولم يذكر أسماً إلا حفص))، ثم قال ابن عثيمين ((قلت رواه غير حفص كما سيأتي))، ثم ذكر رواية أبي سفيان السعدي الآتية .

وقال الميثمي في المجمع (٢٧/٢) : ((رجاله رجال الصحيح)) .

وقد أخرج من هذا الطريق أبو يعنى في مسنده (١٦٥٠٥)، وابن حبان في صحيحه (٥٩٦/٤، ٨٨٦) والأشعث هو : ابن عبد الملك الحراني، والحسن هو الصري، وهو مدلس، وقد رواه بالعمية .

ورواه — أيضاً — <sup>(١)</sup> من رواية أبي سفيان السعدي عن ثمامة عن أنس كذلك .

### الثالث:

اختلف أئمة الحديث في الحديث الذي صدر به المصنفُ البابُ هل هو ضعيفٌ أو صحيح ؟ وقد ضَعَفَه المصنف بالاضطرار، وذكره الدارقطني في «العلل» <sup>(٢)</sup> فقال : يرويه عمرو بن يحيى بن عمار، واختلف عنه <sup>(٣)</sup>؛ فرواه عبد الواحد بن زياد <sup>(٤)</sup>، والدراوردي <sup>(٥)</sup>، ومحمد بن إسحاق <sup>(٦)</sup> عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد متصلاً .

= وقد روى الزبارة ( كشف الأستار ٢٢١/١ ) من رواية عبد الله الأجلع عن عاصم عن أنس . بهي عن الصلاة بين القبور . وعبد الله بن الأجلع : ( صدوق ) كما في التقريب، وعاصم هو الأحول، وهذه متابعه جيدة يكون بها الحديث حسناً إن شاء الله . لكن أعلاه الدارقطني في العلل ( ١/٩٩/٤ ) بأن الصواب فيه الوقف .

(١) كشف الأستار ( ٢٢١/١ )، وفي إسناده : أبو سفيان السعدي وهو طريف بن شهاب — أو ابن سعد — السعدي البصري الأشل — بالمعجمة —، ويقال له . الأعسم — بمهملتين — . ضعيف التقريب ( ٣٠١٣ ) .

(٢) العلل ( ٣١٩/١١ — ٣٢١ ) .

(٣) قال ابن معين عن عمرو بن يحيى : (( ثقة، إلا أنه اختلف عنه في حديثين : ((الأرض كلها مسجد))، و ( كان يسلم عن يمينه )) . انظر : تهذيب التهذيب ( ١١٩/٨ ) .

(٤) أخرجه الدارمي في سننه : ( كتاب الصلاة، باب الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام ٢٦٣/١ — ٢٦٤ )، وابن حزيمة في صحيحه : ( جماع أبواب المواضع التي تجوز الصلاة عليها، والمواضع التي رحر عن الصلاة عليها، باب الرحر عن الصلاة في المقبرة والحمام : ٧/٢، برقم : ٧٩١ ) من طريق الدراوردي وعدد الواحد بن زياد ( به ) .

وأخرجه — أيضاً — الحاكم في المستدرک ( ٢٥١/١ ) من طريق الدراوردي وعدد الواحد ( به )

(٥) أخرجه أحمد في مسنده ( ٨٣/٣ ) .

(٦) لم أقف على روايته .

وكذلك رواه أبو نعيم عن الثوري عن عمرو، وتابعه سعيد بن سالم القداح، ويحيى بن آدم عن الثوري موصولة<sup>(١)</sup>.

ورواه جماعة عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلًا، والمرسل : المحفوظ، وذكره من رواية أبي قلابة عن أبي نعيم مسندًا، ومن طريق السري بن يحيى عن أبي نعيم وفيصة عن سمعان مرسلًا<sup>(٢) (٣)</sup>.

(١) لم انف على رواية سعيد بن سالم ويحيى بن آدم .

(٢) في حاشية الأصل : ((قلت : وصححه الضياء)).

(٣) احتج على الثوري في هذا الحديث : فرواه الأكترون عنه مرسلًا ، وروي عنه موصولة .  
أما من أرسله عنه فهم :

١ - يزيد بن هارون - عبد أحمد في المسند ( ٨٣/٣ ) ، وروى عنه موصولة ، وأبي يعلى في مسنده ( ٥٠٣/٢ ، رقم ١٣٥٠ ) من طريق يزيد قال : أخبرنا سمعان الثوري وحماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه ، قال حماد في حديثه عن أبي سعيد ، ولم يخر سمعان أباه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
فذكره .

٢ - عبد الرزاق في مصنفه ( ٤٠٥/١ ) عن الثوري به مرسلًا .

٣ - وكيع بن الجراح عبد ابن أبي شبة في مصنفه ( ١٠٢/٤ ) عن الثوري مرسلًا .

٤ ، ٥ - أبو نعيم وفيصة بن عنة عن الثوري مرسلًا . رواها الدارقطني في العلل ( ٣٢١/١١ ) .

وأما من رواه عن الثوري موصولة فتقدم قول الدارقطني أن أبا نعيم رواه أيضًا عن الثوري متصلًا وتابعه سعيد بن سالم القداح ويحيى بن آدم . وقد روى الدارقطني بسنده الرواية التي عن طريق أبي نعيم في العلل ( ٣٢١/١١ ) وقد روى البيهقي في مسنده ( ٤٣٤/٢ ) الحديث متصلًا من طريق يزيد بن هارون عن الثوري وحماد ، وقال : ((حديث الثوري مرسل ، وقد روي موصولة وليس بشيء)) .

وقد تقدم التحقيق في رواية ابن ماجه لطريق يزيد عبد الكلام حديث اسباب الأول ، وأن الوصل جاء من طريق حماد فقط . وتقدم قول الحافظ ابن حجر : ((التحقيق : أن رواية الثوري ليس فيها عن أبي سعيد)) ،  
وفي كلام الدارقطني قوله : ((والمرسل اعترض))



وقد صحّحه الحاكم فقال في «المستدرک»: «أسانيدُه صحيحة»<sup>(١)</sup>، وصحّحه ابن حرم أيضاً، فرواه من رواية حماد بن سلمة، ومن رواية عبد الواحد بن زياد كلاهما عن عمرو بن يحيى متصلاً<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: وقال بعض من لا يتقي عاقبة كلامه في الدين: هذا حديث أرسله سميان الثوري، وشكّ في إسناده موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة؛ فكان ماذا؟ وهم يقولون: إن المسد كالمرسل ولا فرق، ثم أيّ منفعة لهم في شك موسى<sup>(٣)</sup>، وإن لم يشك<sup>(٤)</sup> حجاج، وإن لم يكن فوق موسى فليس دونه، وفي إرسال سميان وقد أسنده حماد وعبد الواحد وأبو طوالة<sup>(٥)</sup> وابن إسحاق، وكلهم عدل<sup>(٦)</sup>.

(١) المستدرک (٢٥١/١) حيث قال: (( هذه الأسانيد كلها صحيحة على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجها ))، ووافقه الذهبي.

(٢) المعجم (٢٧/٤ — ٢٨).

(٣) أي: موسى بن إسماعيل فقد شكّ في وصله كما تقدّم في تخريج حديث الباب من رواية أبي داود، ورواه الحاكم في المستدرک (٢٥١/١) من طريقه من غير شك.

(٤) في حاشية الأصل: ((لعله ولم يشك)) وهي كذلك في (ك) وقد ضرب على (إن) في الأصل.

(٥) أبو طوالة: عبد الواحد بن عبد الرحمن بن معمر بن حرم الأنصاري: قاضي المدينة لعمر بن عبد العزيز. ثقة. التقریب (٣٤٣٥).

(٦) في الحاشية: ((لكن بقي فيه العلة التي جعلت صعوده كثيراً، والركون إليه رغبة وخطراً، هي قول موسى فيما يحسب عمرو، فالشك من عمرو بن يحيى، ليس من موسى كما أفاده سياق الشارح المحقق عن ابن حرم والقشيري والحاكم ومن ارتضى قولهم، وهذا أمر واضح لم (..)) وإذا حققت ما ذكرناه عرفت أن قول ابن حرم: أي منفعة لهم في شك موسى، ولم يشك حجاج كلام من لم يفهم البحث، ومدار الحديث على عمرو بن يحيى الشاك، وقد أصاب النووي في عدم الركون إلى الحديث لهذه العلة البينة لا لما استند إليه من

الاضطراب؛ فإن الاضطراب مدعوع بأن مسنده ثقة ولا معارضة بين الإسناد والإرسال، وعرفت أيضاً أن جملة كلام هؤلاء الأنمطفل عن محل الاختلال، وهو الذي أشرنا إليه سابقاً داهل عنه، إما كان ملاحظتهم في هذين الطرفين الإرسال والاتصال، فيبين مرجح للإرسال ومرجح للاتصال لأنه زيادة من ثقة مع عدم =

وقد أشار الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في «الإمام» إلى صحته؛ فإنه رواه بإساده مس طريق ابن إسحاق عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «جعلت الأرض مسجداً وظهوراً إلا المقبرة والجماد»، ثم قال: حاصل ما نقل فيه الإسناد والإرسال، وأن الرواة أحلوه فيه ذلك، وإذا كان الرابع فقه فقد عرف مذهب الأصوليين والفقهاء في قبوله<sup>(١)</sup>. انتهى.

وأما<sup>(٢)</sup> النووي فاعتمد تضعيف النصف وغيره له. فذكر في الخلاصة: في (ضعيف الضعيف)<sup>(٣)</sup>، ثم قال: «ضعفه الرمزي وغيره، قال<sup>(٤)</sup> ولا يعارض هذا بقول الحاكم: أسأيد؛ صحيحة؛ فإنهم أنقص في هذا منه، قال: ولأنه قد تصحح أسأيد وهو ضعيف لا يضطره<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

- شيخنا ما أشارنا إليه (١) بين لأن مع من يرحح حجة الإسناد على جهة الإرسال بكون الشيء من جهة مشكوكاً فيه.

وإن استطع قراءة بعض ما في هذه الخاشية، والتي كتب في نسخة (ج) أنها من إفادة السيد حسين بن مهدي عني رحمه الله، وفي هذه الإفادة من الخرافة ما لا يوافق عليه كاتبها والله أعلم.

(١) لو قال: (وإذا كان الواصل) بدل قوله: (الرابع) لكان الأول لأن الأحكام في جميع الأقسام كذا ذكر هو، وكما تقدم في الوجه الأول عند ذكر حديث الثابت، وأما قوله: (فقد عرف مذهب الأصوليين وانتهاء في قوله) فيأتي الكلام عليه في الوجه الرابع إن شاء الله تعالى.

(٢) في (س) : «(فأما)».

(٣) خلاصة الأحكام (٣٢١/١)

(٤) في (ك) : «(وقال)».

(٥) الذي يظهر رجحان إرساله لرواية الجماعة هكذا، ولوجود سفيان الثوري فيهم وهو أحفظ من جميع من جاءه من الثقات من دونهم وهم: عبد الواحد بن زياد، والدارقطني، ومحمد بن إسحاق، وإمام بن سنان. وهؤلاء كلهم لا يفترون على مخالفة الثوري وحده فكيف وقد توبع الثوري في ذلك كما نذكره. ومن هذا ينشأ أن الرابع في رواية عمرو بن يحيى بن عمار هو ما رواه الثوري ومن وافقه يعني مـ سـ لا. أما الحديث الذي رواه عمار بن عروة (لا بأس به كما في التفریب) عن يحيى بن عمار بذكر أبي سعيد الخدري (عند

## الرابع:

أحاديث علي ومن بعده التي أشار إليها المنصف بقوله : (وفي الباب) دالة على جوار الصلاة في المقبرة والحمام إذا تحفظ من بحاسة هناك؛ إذ ليس فيها استثناء، وحديث أبي سعيد الذي فيه الاستثناء يقتضي عليها عدم من يقول بصحته كالحاكم وابن حزم؛ لأن فيه زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة على الصحيح عند الفقهاء والمحدثين والأصوليين<sup>(١)</sup>

ابن حزيمة في صحيحه (٧/٢) والحاكم في المستدرک (٢٥١/١) فقد خالفه من هو أوثق منه، وهو عمرو بن يحيى بن عمارة (وهو ثقة كما في التقریب) ولذا فإن روايته هذه شاذة، وعلى هذا ترجح رواية الثوري ومن وافقه عن عمرو بن يحيى بن عمارة عن أبيه مرسلًا، وهذا ما رجحه الإمام الدارقطني في علته كما تقدم في صلام الشارح، والبيهقي فقد نقل ابن حجر في التلخيص (٢٧٧/١) عن البيهقي أنه رجح أنرس، وهو يظهر لي ذلك، وكان البيهقي يقول بوضعه. وقال الحافظ في الفتح (٥٢٩/١) : ((حدثني أبي سعيد مرفوعاً. رجاله ثقات، لكن اختلف في وصله وإرساله، وحكم مع ذلك بصحته الحاكم وابن حبان)) وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية، وقال في اقتضاء الصراط المستقيم (١٨٩/٢) : ((أسانيد جيدة. ومن تكلم فيه فما استوعب طرفة))، وقال في موضع آخر — كما في الفتاوى (٣٢٠/٢١) — ((قد صححه من صححه من الحفاظ وبهوا أن رواية من أرسله لا تنافي الرواية المسندة الثانية))

وقد صححه الشيخ الألباني في الإرواء (٣٢٠/١)، قال : ((وقد أشار إلى صحته الإمام البخاري في جرده القراءة (ص : ٤) . وانظر الأوسط لابن المنذر (١٨٢/٢) .

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٥٠)، وفتح المغيث للسخاوي (٢٤٦/١)، وروضة الناظر (٤١٩/٢)، لكن الصواب أن يقال : زيادة الثقة مقبولة ما لم تقع مافية لرواية من هو أوثق من ما يذكر نكت الزيادة لأنها في حكم الحديث المستقل الذي يفرده به الثقة ولا يرويه عن شبيهه غيره (انظر . برهة النظر ص ٩٥ — ٩٦) وفيها تعجب الحافظ ابن حجر من إطلاق كثير من الشافعية القول بتبول زيادة الثقة مع أن من شافعي يدل على غير ذلك . وانظر : الكتب على ابن الصلاح (٦١٣/٢)

## الخامس:

اختلف العلماء في جوار الصلاة في المقبرة: فذهب أحمد إلى تحريم الصلاة في المقبرة، ولم يفرق بين المسوأة وغيرها، ولا بين أن يفرش عليها شيئاً يقيه من الحاسة أم لا، ولا بين أن يكون بين القبور أو في مكان مفرد عنها كالبيت والعلو<sup>(١)</sup>.

وقال أبو ثور: لا يصلي في حمام ولا مفرد على طاهر الحديث<sup>(٢)</sup>.

وذهب الثوري<sup>(٣)</sup>، وأبو حنيفة<sup>(٤)</sup>، والأوزاعي<sup>(٥)</sup> إلى كراهة الصلاة في المقبرة.

وفرق الشافعي بين المقبرة المسوأة وغيرها؛ فقال: إذا كانت مختلطة التراب بلحوم الموتى وصديدهم وما يجرح منهم لم تحر الصلاة فيها [ ١/٣ ] للحاسة، فإن صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته صلاته<sup>(٦)</sup>.

وقال الرافعي<sup>(٧)</sup>: أما المقبرة فالصلاة مكروهة فيها بكل حال<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: المغني (٤٦٨/٢)، الشرح الكبير (٢٩٦/٣)، العروغ (٣٧١/١)، الإنباف (٢٩٦/٣).

فقد حكوا فيه الخلاف عن الإمام أحمد، وصحح في العروغ والإنباف ما ذكره الشارح عنه.

(٢) انظر: الأوسط لاس السدر (١٨٤/٢)، و معالم السنن (٢٦٨/١).

(٣) انظر: المغلي (٣٢/٤)، و التمهيد (٢٣٠/٥).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (١١٥/١).

(٥) انظر: المغلي (٣٢/٤)، و التمهيد (٢٣٠/٥).

(٦) الأم (٩٢/١).

(٧) هو: شيخ الشافعية عالم الحنعم والعرب، إمام الدين، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن المنصور الرازي، كان من العلماء العاملين، يذكر عنه تعبد، وتسلط، وبواضع، انتهت إليه

معرفة المذهب له كتاب: (العزيز شرح الوجيز) لم يصنف في مذهب من المذاهب منه وقد تورع بعضهم عن إطلاق لقب العزيز على غير كتاب الله فقال: (الفتح العزيز)، مات سنة (٦٢٣).

انظر: سمر أعلام النبلاء (٢٢ / ٢٥٢)، و طبقات الشافعية للنسكي (٣٤٩/٨).

(٨) العزيز شرح الوجيز (١٩/٢).

ولم ير مالك بالصلاة في المقبرة بأساً<sup>(١)</sup>، واحتج له بعض مقلديه بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء<sup>(٢)</sup>. قال ابن حزم : وهذا عجب ما هيك به أن يكون هؤلاء القوم يخالفون هذا الخبر فيما جاء فيه ، فلا يجيرون أن تصلي صلاة الجارية على من دُفِن، ثم يحتجون<sup>(٣)</sup> بما ليس فيه مه أثر ولا إشارة وتخالفه السلسلة الثابتة . انتهى<sup>(٤)</sup>

وقد حكى أبو مصعب<sup>(٥)</sup> عن مالك كراهة الصلاة في المقبرة كقول الجمهور<sup>(٦)</sup> .

وذهب أهل الظاهر إلى تحريم الصلاة في المقبرة<sup>(٧)</sup> سواء أكانت مقابر المسلمين أو الكفار<sup>(٨)</sup>

قال ابن حزم : وبه يقول طوائف من السلف، فحكى عن حمزة من الصحابة الهبي عس ذلك، وهم : عمر<sup>(٩)</sup>، وعلي<sup>(١٠)</sup>، وأبو هريرة<sup>(١١)</sup>، وأنس<sup>(١٢)</sup>.

(١) المدونة ( ٩٠/١ )، وانظر : الكافي لابن عبد الله ( ٢٠٦/١ ) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الصلاة ، باب كس المسد ... ، ٥٥٢/١ ، برقم : ٤٥٨ ، ومسلم في صحيحه : كتاب الخائز ، باب الصلاة على القبر ، ٦٥٩/٢ برقم : ٩٥٦ ) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) هكذا في جميع النسخ، وفي المحلى : (( يستيحون ))، وذكر محققه أن في إحدى النسخ : (( يستحيرون ))

(٤) المحلى ( ٣٢/٤ ) .

(٥) أبو مصعب : هو أحمد بن أبي بكر الخارث بن ورادة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف ، أبو مصعب الرهري ، المدني ، الغني ، صدوق ، عابه أبو حنيفة للعنوى بالرأي ، مات سنة : اثنتين وأربعين ومائتين ، وقد بُعِث على التسمين ، روى له الجماعة . ( التقریب - ١٧٠ ) .

(٦) عارضة الأحوذني ( ١١٥/٢ ) .

(٧) ( في المقبرة ) : سقط من ( ك ) .

(٨) انظر : المحلى ( ٢٧/٤ ) .

(٩) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٠٤/١ )، والبيهقي ( ٤٣٥/٢ )، وذكره البخاري في صحيحه ( ٥٢٣/١ ) معلقاً بصفة الجوزم .

(١٠) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٠٥/١ )، وابن أبي شيبة في المصنف ( ١٠٤/٤ ) .

(١١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٠٦/١ ) .

(١٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٠٤/١ - ٤٠٥ )، وابن أبي شيبة في المصنف ( ١٠٣/٤ )

وابن عباس<sup>(١)</sup>، وقال : ما نعلم لهم مخالفا من الصحابة ، وحكاة عن جماعة من التابعين : إبراهيم النخعي<sup>(٢)</sup> ، ونافع بن حجير بن مطعم<sup>(٣)</sup> ، وطاووس<sup>(٤)</sup> ، وعمرو بن دينار<sup>(٥)</sup> ، وخيثمة<sup>(٦)</sup> ، وغيرهم<sup>(٧)</sup>(٨)

قلت : وقول ابن حرم . لا نعلم له مخالفا من الصحابة؛ معارض بما حكاه أخطائي في معالم السنن<sup>(٩)</sup> عن عبد الله بن عمر أنه رخص في الصلاة في المقبرة<sup>(١٠)</sup> ، وحكى أيضا عن الحسن البصري أنه صلى في المقبرة<sup>(١١)</sup> .

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٠٥/١ )

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٠٥/١ ) وابن أبي شيبة في المصنف ( ١٠٣/٤ )

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٠٦/١ )

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٠٦/١ ) .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٠٦/١ )

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ١٠٣/٤ ) .

(٧) انظر : المصنف لابن أبي شيبة ( ١٠٣/٤ — ١٠٤ )

(٨) الغلي ( ٣٠/٤ ) .

(٩) انظر : معالم السنن ( ٢٦٨ / ١ ) وليس في المطبوع ذكر الأثر عن ابن عمر ، وإي فيه الأثر عن الحسن

(١٠) انظر : المصنف لعبد الرزاق ( ٤٠٧/١ )

(١١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ١٠٤/٤ ) ((ثنا عبد الأعلى، عن يونس، عن الحسن في مرجح

تدركه الصلاة في المقابر؟ قال : بطلا . وقال ابن سيرين : يوجع))

وروى — أيضا — عن حفص بن غياث عن أشعث عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم كره الصلاة بين القبور .

وفي الأوسط لابن المنذر ( ١٨٥/٢ ) . ((صلى الحسن البصري في المقابر))

## السادس:

حمل بعضهم حديث النهي عن الصلاة في المقبرة على مقابر المشركين قال ابن حزم . من زعم ذلك فقد كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأنه — عليه السلام — عم باللهي جميع القبور، ثم أكد بدم من فعل ذلك في قبور الأنبياء والصالحين<sup>(١)</sup>.

## السابع:

ذكر ابن حزم أن أحاديث النهي عن الصلاة إلى القبور والصلاة في المقبرة أحاديث متواترة لا يسمع أحد تركها<sup>(٢)</sup>، قلت : إن أراد بالتواتر ما يذكره الأصوليون من أنه رواه عن كل واحد من رواة<sup>(٣)</sup> جمع يستحيل تواترهم على الكذب في الطرفين والواسطة<sup>(٤)</sup> فليس كذلك، فإنها أحوار آحاد . وإن أراد بذلك وصفها بالشهرة فهو قريب، وأهل الحديث عالماً بما يريدون بالتواتر المشهور<sup>(٥)</sup>. والله أعلم .

## الثامن:

حكى أصحابنا خلافاً في حكمة النهي عن الصلاة في المقبرة : ف قيل المعنى فيه : ما تحت مصلاة من المحاسة، وقد قال الرافعي : إنه لو فرش في المجرة والمربلة شيئاً وصلى عليه صحَّتْ صلاته وبقيت الكراهة لكونه مصلياً على محاسة، وإن كان بينهما حائل<sup>(٦)</sup> .

(١) المحلى ( ٣٠/٤ ) . وقال ابن عبد البر في التمهيد ( ٢٢٥/٥ ) : ((ولسا بقول كما قال بعض المتأخرين المديين إن المقبرة المذكورة في هذا الحديث وعمره أريد بها مقبرة المشركين خاصة . وهذا قول لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا حرم صحيح، ولا له مدخل في التباس، ولا في المعقول، ولا دل عليه محوى الخطأ، ولا خرج عليه الحزم ...)) . وانظر أيضاً : ( ٢٣٠/٥ ) .

(٢) المحلى ( ٣٠/٤ ) .

(٣) في الأصل : ((رواية)) بالتحانية، والصواب بالمشاء من فوق كما في (ك) .

(٤) انظر : روضة الناظر ( ٣٥٦/١ ) والفيث الجامع ( ٤٨٧/٢ ) .

(٥) انظر : محاسن الاصطلاح (ص ٤٥٣) ، والتقييد والإيضاح (ص ٢٢٦) .

(٦) العزيز شرح الوجيز ( ١٧/٢ — ١٨ ) .

وقال القاضي حسين<sup>(١)</sup> : إنه لا كراهة مع الفرش على الحجاسة مطلقاً<sup>(٢)</sup>، وحكى ابن  
الرفعة<sup>(٣)</sup> في «الكفاية» : أن الذي دلّ عليه كلام القاضي . أن الكراهة لحزمة المرنى

وعلى كل تقدير من هذين المعين فيسعي أن تقيد الكراهة بما إذا حادى الميت، أما إذا وقع  
بين القصور بحيث لا يكون<sup>(٤)</sup> تحت ميت ولا بحاسة فلا كراهة<sup>(٥)</sup> إلا أن ابن الرفعة بعد أن حكى

(١) هو إمام الجليل المخفف العلامة شيخ الشافعية نغراسان القاضي حسين بن محمد بن أحمد بن علي المروذي  
صاحب التصانيف المشهورة من كبار أصحاب القفال (ت ٤٦٢ )

انظر . سير أعلام النبلاء (١٨/٢٦٠) ، وطبقات الشافعية لابن حبان (ص ١٦٣ )  
(٢) التعليقة (٩٤٨/٢) .

(٣) هو الإمام العلامة أبو العباس نعم الدين أحمد بن محمد بن إسماعيل . سارح النسب ، قال ابن كثير . ( كان  
فيها فاضلاً ، وإماماً في علوم كثيرة ) مات سنة : ( ٧١٠ )

انظر البداية والنهاية ( ١٤ / ٦٠ ) ، وطبقات الشافعية لسبكي ( ٢٤/٩ )  
(٤) ((يكون)) : سقطت من (ك) .

(٥) أحق الذي لا مرية فيه . أن الحكمة في النهي عن الصلاة في المقبرة إنما هي حشبة الإفتان بها واتحادها  
أولئها كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم ( ١٩٠٢ - ١٩٢ ) حيث قال .

((واعلم أن من الفقهاء من اعتقد أن سب كراهة الصلاة في المقبرة ليس لألئها مضه سجاسة لما يحتضن

بأنزب من صديد المرنى، وبس على هذا الاعتماد الفرق بين المقبرة الحديد والعتقة وبين أن يكون به وبين

الزواب حائل أو لا يكون، وبحاسة الأرض مانع من الصلاة عليها سواء كانت مقبرة أو م نكن، لكن المقصود

الأكر بابهي عن الصلاة عند القبور ليس هو هذا، فإنه قد بين لليهود والنصارى كانوا إذا مات فيجد الرجل

الصالح بوا عبي قبره مسجداً)) ثم ساق الأدلة في هذا المعنى. ثم قال : ((فهذا كنه بين لك أن نسب ليس

هو مظنة السجاسة، وإنما هو مظنة اتحادها أولئها ... فإن قبر الحي أو الرجل الصالح لم يكن يشتر والقبر

الواحد لا بحاسة عليه؛ وقد بيه هو صلى الله عليه وسلم عبي العفة نفونه ((اللهم لا تجعل قبري وثناً

يُعد))، ويقولونه : ((إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، فلا تتحدوها مساجد))، وأولئها إنما

كانوا يتخذون قبوراً لا بحاسة عندنا . فهذه المفسدة التي هي مفسدة الشرك كبيرة وصعيرة هي التي حسم

بسي صلى الله عليه وسلم مادتها حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقاً . ))



المعنيين السابقين قال : لا فرق في الكراهة بين أن يصلي على القبر أو بجانبه أو إليه . قال . ومه يؤخذ أنه تكره الصلاة بجانب النجاسة وخلفها . انتهى .

وحكى المحب الطبري<sup>(١)</sup> في «شرح التبيه»<sup>(٢)</sup> : أنه يُكره استقبال الجدار النجس أو المتنجس في الصلاة . انتهى .

وقد حكاه — أيضاً — بعض المالكية ، وذكر القاضي أبو بكر بن العربي : أن المواضع التي لا يصلي فيها ثلاثة عشر موضعاً ، وعدّها : ما<sup>(٣)</sup> إذا كان أمامه جدار مرحاص عليه نجاسة ، (ثم حكى عن ابن حبيب<sup>(٤)</sup> أن من تعمّد الصلاة إلى نجاسة بطلت صلاته إلا أن تكون بعيدة جداً)<sup>(٥)</sup> .

= وقال — أيضاً — ( ٢٩٩/٢ ) : «والفقهاء قد ذكروا في تعليل كراهة الصلاة في المقبرة عتبن .

أحدهما : بنجاسة التراب باختلاط صديد الموتى ... وهذه العلة في صحتها مراع ...

والعلة الثانية : ما في ذلك من مشابهة الكفار بالصلاة عند القبور لما يُعْضَى إليه ذلك من الشرك . وهذه العلة صحيحة باتفاقهم ...» .

وقد ذكر ابن القيم — رحمه الله — في إغاثة اللهمان ( ١٨٧/١ ) : أن القول بأن البهي عن الصلاة فيها لأجل النجاسة أبعد شيء عن مقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو باطل من عدة أوجه ، ثم ذكرها ، فنُظِر

(١) هو الشيخ حافظ أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر ، محب الدين الطبري المكي الشافعي .  
شيخ الحرم ، وحافظ الحجار بلا مدافعة ، سمع الكثير ، وصنف في فنون كثيرة ، ومن ذلك : كتاب الأحكام في مجلدات كثيرة مفيدة ، مات سنة : أربع وتسعين وثمانمائة .

انظر : البداية والنهاية ( ٣٤٠/١٣ ) ، و طبقات الشافعية للسبكي ( ١٨/٨ ) .

(٢) قال السبكي في الطبقات ( ١٩/٨ ) : ( شرح التبيه مبسوط فيه علم كثير ) .

(٣) ((ما)) : سقطت من (ك) .

(٤) هو عبد الملك بن حبيب الأندلسي ، أبو مروان الفقيه المشهور ، صدوق ضعيف الحفظ ، كثير الغلط ،

مات سنة تسع وثلاثين ومائتين . ( التقريب : ٤١٧٤ ، و سير أعلام النبلاء ١٠٢/١٢ ) .

(٥) ما بين القوسين تأخر في (ك) و (س) بعد قوله في آخر الوجه ((في تجاه المصلي أولى)) .

(٦) عارضة الأحوذ ( ١١٤/٢ — ١١٦ ) .

وقد تقدم في حديث أبي هريرة وجابر في سعة من الصحابة : النهي عن الصلاة مسجداً تحامه حش، إلا أن إسناده ضعيف، فلا يصح<sup>(١)</sup> الاحتجاج به . والله أعلم .

وقد أرا أن النبي صلى الله عليه وسلم التحامة وحشها<sup>(٢)</sup> لخرمة الصلاة، فاجتناب التحاسة في تحام المصلّي أولى .

### التاسع:

اختلف العلماء في الصلاة في الحمام، فقال أحمد : لا تصح الصلاة فيها، ومن صلى فيها أعاد أبداً<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو ثور : لا يصلي في حمام ولا مقرة على طاهر الحديث<sup>(٤)</sup>.

وروي عن ابن عباس قال : لا يصلي إلى حش، ولا في حمام. ولا في مقرة<sup>(٥)</sup>.

قال ابن حرم : ما تعلم<sup>(٦)</sup> لابن عباس في هذا مخالفاً من الصحابة<sup>(٧)</sup>.

وروي مثل ذلك عن نافع بن جبر بن مطعم<sup>(٨)</sup>، وإبراهيم الحنصلي<sup>(٩)</sup>.

(١) في (س) : ((ولا يصح)).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه . ( كتاب الصلاة، باب حش امحاط بالخصى في المسجد ٥٠٩/١، رقم

٤٠٩، ٥٠٨ )، ومسلم في صحيحه ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن التباقي في مسجد في الصلاة وغيرها ٣٨٩/١، رقم ٥٤٨ ) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد — رضي الله عنهما —

(٣) اختلفت الرواية في ذلك عن الإمام أحمد . ( انظر : المعنى ٤٦٨/٢ )

(٤) الأوسط لابن المنذر ( ١٨٤/٢ ) و معالم السنن ( ٢٦٨/١ ) .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٤٠٥/١ ) .

(٦) في (ك) : ((لا تعلم)).

(٧) الغلي ( ٣١/٤ ) .

(٨) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٠٦/١ ) .

(٩) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٠٥/١ )، ومن أبي ثبة في المصنف ( ١٠٣/٤ )

وعيشة<sup>(١)</sup>، والعلاء بن زياد عن أبيه<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حزم : ولا تحل الصلاة في حمام سواء في ذلك مبدأ بابه إلى جميع حدوده، ولا على سطحه وسقف مستوفده وأعلى حيطانه، حرباً كان أو قائماً.

قال<sup>(٣)</sup> : فإن سقط من بائه شيء يسقط عنه اسم حمام جازت الصلاة في أرضه حينئذ انتهى<sup>(٤)</sup>.

وحمل أصحابنا النهي عن الصلاة في الحمام على تقدير صحته على الكراهة إلا أن تنفجر نجاسة مكان في الحمام فتحرم الصلاة فيه، ولا تصح صلاته فيه حتى يطهره أو يفرش عليه شيئاً يجمع وصول النجاسة إليه<sup>(٥)</sup>.

### العاشر:

اختلف أصحابنا — أيضاً — في العلة في النهي عن الصلاة في الحمام :

قال الراعي : منهم من قال : سببه : أنه تكثر فيه الحاسات والقاذورات فيحاف إصابه الرشاش<sup>(٦)</sup> إياه، ومنهم من قال : سببه أنه مأوى الشيطان فلا يصلي فيه<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شبة في المصنف ( ١٠٣/٤ ) .

(٢) انظر : المحلى ( ٣١/٤ ) ووقع عبد ابن أبي شبة في المصنف ( ١٠٣/٤ ) : ((العلاء من السبب عن أبيه)) .

(٣) ((قال)) سقطت من (ك) .

(٤) المحلى ( ٢٧/٤ ) .

(٥) المهذب ( ١٦٦/٣ )، المجموع ( ١٦٦/٣ )، روضة الطالبين ( ٢٧٨/١ ) .

(٦) في (ك) و (س) : ((الوسوس)) .

(٧) العزيز شرح الوجيز ( ١٨/٢ )، وانظر : المهذب ( ١٦٦/٣ )، والمجموع ( ١٦٦/٣ ) .

## الحادي عشر:

بى أصحابنا على المعين المذكورين الصلاة في مسلح الحمام، فإن عللنا بعلية<sup>(١)</sup> الحاسة فلا نكره في المسلح، وإن عللنا بالمعنى الثاني فتكره .

قال الرافعي : وأيضاً فإن دخول الناس يشعنه، قال . وهذا الوجه أطهر، فإن . وتصح الصلاة بكل حال في المسلح وغيره إذا علم طهارة الموضع خلافاً لأحمد<sup>(٢)</sup>

## الثاني عشر:

[ ٣/ب ] وقع لنسوي في «شرح المهدب» في (باب الساعات التي يهيى عن الصلاة فيها) كلام مخالف لما تقدم نقله عن الأصحاب؛ فإنه لما صحح أن الصلاة في تلك الأوقات لتحريرهم، علله بقوله . لثبوت الأحاديث في النهي، قال وأصل<sup>(٣)</sup> النهي لتحريرهم، كالصلاة في إعطائهم الإبل والحمام . انتهى<sup>(٤)</sup> . وهذا مخالف لما ذكره الأصحاب في إعطائهم الإبل والحمام معاً، وكأنه سئى قلم أو سهو؛ فلو<sup>(٥)</sup> كان قد خالف الأصحاب ورجحه من حيث الدليل لعبر بأنه قوي من حيث الدليل، أو بالمختار على عادته فيما يختار من حيث الدليل . والله أعلم .

(١) في الأصل ((عليه)) من العلة، والصواب (علة) كما في (ك)

(٢) في (س) ((فهذا)) .

(٣) العزيز شرح الوجيز ( ١٨/٢ ) .

(٤) ((وأصل)) : سقطت من (ك)، وفي (س) : ((فأصل)) .

(٥) ابدي وقت عليه من كلام النسوي في المجموع ( ٨٣/٤ ) إلى قوله ((وأصل النهي لتحريرهم)) يس فيه

قوله : ((كالصلاة في إعطائهم الإبل والحمام)) . من إنه ذكر في المسألة الثانية عقبه أنه لو أحرم بصلاته مكرهة

في هذه الأوقات فهي اعتقادها وجهان الثاني : تعقد كالصلاة في إعطائهم الإبل والحمام فخطأ

(٦) في (ك) و (س) : ((ولو)) .

### الثالث عشر:

تقدم في حديث حذيفة عبد مسلم : «وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا»؛ والتأكد عنده  
بني المحار<sup>(١)</sup> فبدل على صحة الصلاة في المقبرة والحمام عند التحفظ من الجحاسة، ذكر حديث  
أسر المتقدم دال على أنه ليس المراد جميع الأرض فإنه قال فيه : «وَجُعِلَتْ لِي كُلُّ أَرْضٍ صَبْرًا  
صَبْرًا وَمَسْجِدًا»؛ وقد استدلل به الخطابي على ذلك، فنال — بعد ذكره حديث أبي سعيد :  
استثناء المقبرة والحمام — قلت : وفي الحديث أيضًا اختصار، وتفسيره في حديث —  
فذكره<sup>(٢)</sup>.

ويجاء عن حديث حذيفة الذي أكد فيه الأرض بقوله : «كلها» أن التأكيد بـ(كل) لا  
يدل على الحقيقة، بدليل قوله في الحديث الصحيح من حديث عائشة : (كان يصوم شعبان  
كله)<sup>(٣)</sup>، (كان يصوم شعبان إلا قليلاً)<sup>(٤)</sup>، وقد رأيت عن بعضهم حكاية خلاف في أن  
التأكيد هل يرفع المحار أو يضعفه<sup>(٥)</sup>، فعلى القول بأنه يضعفه يمكن وقوع الاستثناء بعده

### الرابع عشر:

استدل بعضهم بقوله : «إلا المقبرة والحمام» على جواز دخول الحمام لأنه عطفه على  
المقبرة، ودخول المقبرة جائز فكذلك دخول الحمام . وهذه دلالة اقتران، وهي ضعيفة<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر : فتح الباري (١/٢٧٠).

(٢) معالم السنن (١/٢٦٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الصوم ، باب : صوم شعبان ، ٤/٢١٣ ، برقم ١٦٧٠).

(٤) ومسنون في صحيحه : (كتاب الصيام ، باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان ، ٢/٨١١ ،  
برقم : ١١٥٦) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الصيام . باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان .  
٢/٨١١ ، برقم : ١١٥٦) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٥) انظر : فتح الباري (١/٢٧٠).

(٦) انظر : إرشاد الفحول (ص ٢٤٨).

وقد<sup>(١)</sup> يقال : المستنى محال للتمسنى منه، فيما أثبت له وقد أنست للأرض وصف المسجد، فمفهوم الاستثناء أنهما ليسا بمسجد، ولا يلزم<sup>(٢)</sup> من كونهما غير مسجد (عدم) المنع من دحومهما، وقد يعترض عليه بأنه لا يلزم من (عدم)<sup>(٣)</sup> المنع الإذن<sup>(٤)</sup> إلا بالسراة الأصلية، وفي حديث جابر في السس الإذن في دخول الحمام بشرط السلامة من كشف العورة وغير ذلك من المحرمات<sup>(٥)</sup> فإنه قال فيه : «من كاد يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا مئبر»<sup>(٦)</sup>، وورد في حديث آخر مع النساء من دخول الحمامات إلا مريضة أو نساء<sup>(٧)</sup>.

(١) في (س) : ((فقد)).

(٢) في (س) : ((فلا يلزم)).

(٣) ((عدم)) : في الموضوعين سقطت من (ك).

(٤) في (س) : ((الإل)) وهو تحريف.

(٥) في (ك) : ((المحالفات)).

(٦) أخرجه السائي في سننه . (كتاب العسل والتميم ، باب الرخصة في دخول الحمام ، ١٩٨/١ ، رقم ٤٠١ . من طريق أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ، وأبو الزبير : مدلس ، وقد عهده ، لكن تابعه عليه ضاروس عند الترمذي في جامعه . (كتاب الأدب ، باب ما جاء في دخول الحمام ، ١٠٤/٥ . رقم ٢٨٠١) من طريق ليث بن أبي سليم عنه (هـ) . وليث : صدوق احتلط جداً ، ولم يصر حديثه هناك . (التقريب ٥٦٨٥) وقد حسن الشيخ الألباني الحديث بيده استايعه انصر غاية المرام (١٩٠) . ولمحدث شواهد منها . حديث عمر رضي الله عنه . عند أحمد في المسند (٢٠/١) . وحديث أبي هريرة عند أحمد أيضا في المسند (٣٢١/٢) ، وشواهد أخرى لكنها لا تخلو من مقال ، لكن يكون الحديث بها حسناً والله أعلم .

(٧) أخرجه أبو داود في سننه : (كتاب الحمام ، باب رقم (١) ، ٣٠١/٤ — ٣٠٢ ، رقم ٤٠١١) ، وابن ماجه في سننه : (كتاب الأدب ، باب دخول الحمام ١٢٣٣/٢ ، رقم ٣٧٤٨) . من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو عن العاص رضي الله عيما قال الشيخ الألباني في غاية المرام (١٩٢) . وهذا إسناد ضعيف ابن رافع ، هو النوحى قاضي أفريقية ضعيف كما في التقريب [ ٣٨٥٦ ] ، ومثله الراوي عنه ابن أنعم (يفتح أوله وسكون الون وصم المتملة) الإفريقي قاضيها ، قال الحافظ : ضعيف في حفظه [ التقريب ٣٨٦٢ ] اهـ .

### الخامس عشر:

الهي عن الصلاة في المقبرة يعني أن يكون مخصوصاً بغير المساجد التي كانت بأرض غير موصوفة بأنها مقبرة ثم طرأ لها هذا الوصف بدفع الناس حول تلك المساجد فإنه لا بأس بالصلاة فيها؛ لأن هذا الوصف طارئ على<sup>(١)</sup> كونها مساجد، ولا يطل<sup>(٢)</sup> وصف المسجد به .

وقد رأيت بعض مشايخنا من الحلبية يصرّح بذلك، وهو واضح . وهذا كمسجد المدينة الشريفة لا يصرّ الدفن في الحجرة الشريفة في الصلاة في المسجد وإن كان مجاوراً للقبور الشريفة لتقدم كونه مسجداً على حصول الدفن<sup>(٣)</sup> . والله أعلم

### السادس عشر:

ترول الكراهة أو التحريم في الصلاة في المقبرة إذا نبش ما فيها من القبور ورأى الاسم<sup>(٤)</sup> كما وقع في مسجد المدينة؛ فإنه كان فيه قبور للمشرّكين فبشّ<sup>(٥)</sup> قلما رآه الاسم رآه الملع من ذلك .

(١) ((على)) : سقطت من (ك) .

(٢) في (ك) و (س) : ((فلا يطل)) .

(٣) الصواب : أنه لا يجوز الصلاة في المسجد الذي فيه قبر مطلقاً سواء كان القبر هو الأول أم لا، ويستثنى من ذلك قبره صلى الله عليه وسلم . قال شيخ الإسلام ابن تيمية — كما في مجموع الفتاوى ( ٢٧ / ٣٤٨ ) : ((والصلوة في المساجد المنبئة على القبور مهيأة مطلقاً، بخلاف مسجده صلى الله عليه وسلم فإن الصلاة فيه كائناً صلاة، فإنه أُنس على التقوى، وكان حرمة في حياته صلى الله عليه وسلم وحياة خلفائه الراشدين قبل دخول الحجرة فيه ... [ وهي ] إنما أدخلت بعد انقراض عصر الصحابة في إمارة الوليد بن عبد الملك — وهو تولى سنة بضع وثمانين من الهجرة النبوية —)). وقال في موضع آخر ( ٢٧ / ٤٢٤ ) (وهو لم يتصدوا دخول الحجرة فيه، وإنما فصلوا توسيعه بإدخال حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فدخلت الحجرة ضرورة مع كراهة من كره ذلك من السلف)).

(٤) انظر : المغني ( ٢ / ٤٧٠ ) .

(٥) كما في حديث أس — روى الله عنه — : أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب هل يشتر قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد ؟ : ١ / ٥٢٤ ، برقم : ٤٢٨ ) ، ومسلم في صحيحه ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب إنشاء مسجد النبي صلى الله عليه وسلم : ١ / ٣٧٣ ، برقم : ٥٢٤ ) .

## باب ما جاء في فضل بنيان المساجد

حدثنا بندار، ثنا أبو بكر الحنفى، ثنا عبد الحميد بن جعفر، عن أبيه، عن محمود بن لبيد، عن عثمان بن عفان قال : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول . «من بنى لله مسجداً بنى الله له مثله في الجنة» .

وفي الباب : عن أبي بكر، وعمر، وعلي، وعبد الله بن عمرو، وأنس، وابن عباس، وعائشة، وأم حبيبة، وأبي ذر، وعمر بن عتبة، ووائلة بن الأسقع، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله .

قال أبو عيسى : حديث عثمان حديثٌ حسن صحيح .

وقد وري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال . «من بنى لله مسجداً صغيراً كان أو كبيراً بنى الله له بيتاً في الجنة» حدثنا بذلك قتيبة بن سعيد، ثنا نوح بن قيس، عن عبد الرحمن — مولى قيس —، عن زياد النميري، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا .  
ومحمود بن لبيد قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم . ومحمود بن الربيع<sup>(١)</sup> رأى النبي صلى الله عليه وسلم، وهما غلامان صغيران مدينان

(١) في (ك) و (س) : «(ربيع) بدون (أل)» .



## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث عثمان : أخرجه ابن ماجه عن يندار به<sup>(١)</sup> .

وأخرجه مسلمٌ عن إسحاق بن راهويه، عن أبي بكر الحنفي، وعبد الملك بن الصباح<sup>(٢)</sup>، وعن محمد بن المثني، وزهير بن حرب كلاهما عن الصحّاك بن مخلد كلاهما عن عبد الحميد بن جعفر<sup>(٣)</sup> .

وأنفق عليه الشيخان من رواية عبيد الله بن الأسود الخولاني عن عثمان<sup>(٤)</sup> .

وحديث أبي بكر : رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» من رواية وهب بن حفص، عن حبيب بن<sup>(٥)</sup> فروخ، عن محمد بن طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن مرة الطيّب، عن أبي بكر الصديق — رضي الله عنه ... فذكره<sup>(٦)</sup> .

(١) ((٤)) : سقطت من (ك) و (م) .

(٢) السنن . ( كتاب المساجد والجماعات، باب من بنى لله مسجداً : ٢٤٣/١، برقم . ٧٣٦ ) .

(٣) الصحيح : ( كتاب الزهد والرقائق، باب فضل بناء المساجد : ٢٢٨٨/٤، برقم . ٥٣٣ )

(٤) الصحيح . ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فصل بناء المساجد والحث عليها : ٣٧٨/١، برقم . ٥٣٣ )، و ( كتاب الزهد والرقائق، باب فصل بناء المساجد : ٢٨٧/٤، برقم . ٥٣٣ )

(٥) البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب من بنى مسجداً : ٥٤٤/١، برقم . ٥٤ )، ومسلم في صحيحه . ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل بناء المساجد والحث عليها : ٣٧٨/١، برقم . ٥٣٣ )، و ( كتاب الزهد والرقائق، باب فصل بناء المساجد : ٢٢٨٧/٤، برقم . ٥٣٣ ) من صريق بكر

أن عاصم بن عمر بن قتادة حدثه أنه سمع عبيد الله الخولاني أنه سمع عثمان بن عفان يقول عند قول الناس فيه حين بنى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنكم أكثرتم وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ((من بنى مسجداً)) قال بكر : حسبت أنه قال : ((يتعي به وجه الله بنى الله له مثله في الجنة)) .

(٦) ((ب)) : سقطت من (ك) .

(٧) المعجم الأوسط (١٤٦/٧)، برقم : ٧١١٤ .

وقال : لم يروه عن طلحة إلا أنه ، قال : ورواه [ غير <sup>(١)</sup> ] حبيب [ عن <sup>(٢)</sup> ] محمد بن طلحة عن أبيه عن أبي معمر <sup>(٣)</sup> عن أبي بكر . انتهى .  
وهب بن حفص ضعيف <sup>(٤)</sup> .

وقد رواه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة الحكم بن يعلى بن عطاء، عن محمد بن طلحة عن أبي معمر عن أبي بكر . قال : وهذا لا يرويه عن محمد بن طلحة غير الحكم [ ١/٤ ] هذا <sup>(٥)</sup> ، والحكم مكر الحديث <sup>(٦)</sup>

(١) مابن المصنفين سقط من جميع السح ، وبدونه لا يستقيم المعنى الذي أراده الطبراني ، فإنه قال ((حكى رواه حبيب بن فروخ عن محمد بن طلحة عن أبيه عن مرة ، ورواه الحكم بن يعلى بن عطاء عن محمد بن طلحة عن أبيه عن أبي معمر عن أبي بكر)) .

ويظهر لي أن الشارح نقل كلام الطبراني بواسطة مجمع البحرين للهيتمي ( ٤٤٣/١ ) فإنه قال : ((م يروه عن طلحة إلا أنه ، ورواه غير حبيب عن محمد بن طلحة عن أبيه عن أبي معمر عن أبي بكر)) فسقط عن الشارح كلمة ((غير)) ، أو أنها سقطت في نسخه ، فقد وقع في إحدى نسخ المجمع كذلك . والمعنى لا يستقيم إلا بتصحيح ذلك

(٢) وقع في جميع السح : ( بن ) وهو تصحيف .

(٣) أبو معمر هو . عبد الله بن سحر الأزدی ثقة . القريب ( ٣٣٤١ )

(٤) وهب بن حفص هو . وهب بن يحيى بن حفص بن عمرو النخعي الخراسي كذبه إمامنا أبو عروسة الميراث [ ٣٥١/٤ ] ، وقال الدارقطني [ في تعليقاته على كتاب الجرحين ص ١١٤ ] ((كذاب مشهور بذلك)) [ الميراث ٣٥١/٤ - ٣٥٥ ، واللسان ٢٧/٦ ] ، فعول الشارح فيه . (ضعيف) فيه سماع طاهر

(٥) الكامل ( ٢١٢/٢ ) ، وسئل أبو حاتم في العلل ( ١٤٠/١ ) عن هذا الحديث فقال : ((هذا حديث مكر))

(٦) قال عنه أبو حاتم ( الجرح والتعديل ١٣٠/٣ ، العلل ١٤٠/١ ) . ((متروك الحديث ، ضعيف الحديث ، مكر الحديث)) ، وقال أبو زرعة ( الجرح والتعديل ١٣٠/٣ - ١٣١ ) مثله .

وأورده<sup>(١)</sup> — أيضاً — في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن طلحة، عن محمد بن طلحة، عن أبيه، عن أبي معمر، عن أبي بكر قال : وسرقه محمد بن عبد الرحمن هذا<sup>(٢)</sup>.

وحديث عمر : أخرجه ابن ماجه من رواية الوليد بن أبي الوليد عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — .. فذكره . وزاد بعد قوله : «مسجداً» : «يذكر فيه اسم الله»<sup>(٣)</sup>.

وحديث علي : أخرجه ابن ماجه — أيضاً — من رواية الوليد بن مسلم، عن ابن طيبة، عن أبي الأسود، عن عروة، عن علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — ... فذكره<sup>(٤)</sup>.

(١) في (س) : ((وأورده)) بالفاء وهو غلط .

(٢) الكمال (١٩٢/٦ — ١٩٣) ، ومحمد بن عبد الرحمن قال عنه ابن عدي : ((يسرق الحديث، ضعيف))، وانظر : اللسان (٢٨٠/٥) .

قال الدارقطني في العلل (١/٢٦٣ — ٢٦٤) : ((ورواه [ يعني : هذا الحديث ] غيرهما [ أي : الحكم ومحمد بن عبد الرحمن ] عن محمد بن طلحة بن مصرف موقوفاً غير مرفوع، وهو أشبه بالصواب)) .

(٣) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات، باب من بنى لله مسجداً : ١/٢٤٣، رقم ٧٣٥٠ )

قال البوصري في مصباح الزجاجة (١/٢٦٠) : ((هذا إسناد مرسل : عثمان بن عبد الله بن سراقه روى عن عمر بن الخطاب، وهو جدّه لأمه، ولم يسمع منه . قاله المري في التهذيب)) . انظر : تهذيب الكمال (١٩/٤١٣) ، وتحفة التحصيل (ص ٣٣٩ — ٣٤٠) .

وفي إسناده — أيضاً — الوليد بن أبي الوليد المدني : وهو ليس الحديث . التقریب (٧٤٦٤) ، وحسين لا يلتفت إلى روايته التي عند الطبري في تهذيب الآثار (كما في تهذيب التهذيب : ٧/١٣٠) ، وبها تصريح عثمان بسماعه من عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — . وانظر : الإصابة (٢/٣١٥، ٤١٠)

(٤) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات، باب من بنى لله مسجداً : ١/٢٤٣، رقم ٧٣٧ )

قال البوصري في مصباح الزجاجة (١/٢٦١) : ((هذا إسناد ضعيف : الوليد مدلس، وابن لهيعة : ضعيف)) .

وحديث عبد الله بن عمرو . رواه أحمد في «مسنده» من روايه الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده .. فذكره، ورواه بعد قوله : «بتأ» : «أوسع منه»<sup>(١)</sup> والحجاج متكلم فيه<sup>(٢)</sup>.

وحديث أنس . امرؤ بإحراج المصنف، ورياد الميري : ضعيف<sup>(٣)</sup>، وله طرق أخرى، منها ما رواه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة عمر بن دريح<sup>(٤)</sup> البصري، عن ثابت، عن أنس<sup>(٥)</sup> وعمر هذا : يتفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه<sup>(٦)</sup>.

ومنها : ما رواه الطبراني في «الأوسط» من رواية الأعمش عن أنس، ورواه بعد قوله : «مسنداً» : «كمفحص قطاة»<sup>(٧)</sup> (٧) (٨).

(١) المسند (٢٢١/٢)

(٢) الحجاج بن أرطاة الكوفي القاضي . أحد الفقهاء صدوق، كثير الخطأ والتدليس التقريب (١١١٩) .

(٣) ريادة هو : ابن عبد الله الميري البصري ضعيف . التقريب (٢٠٨٧) . وفي إسناده عبد الرحمن بن مولى فليس بن بوح : وهو مجهول التقريب (٤٠٥٣) . وسيأتي ذكرهما في الوجه الرابع .

(٤) كذا في جميع النسخ، والصواب : (وديح) بتقديم الراء على الذاك المهملة، كما في الجرح والتعديل (١٠٩/٦) ، والميزان (١٩٦/٣) ، واللسان (٣٥١/٤) . وسيأتي ذكره (١/٣٠) .

(٥) الكامل (٢٤/٥) .

(٦) هكذا قال ابن عدي في الكامل (٢٤/٥) ((بخالف الثقات في بعض ما يرويه)) . وقال ابن معين | التاريخ — رواية الدوري — [ ٤٢٨/٢ ] . ((ليس به بأس)) . وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٠٩/٦) قال : سألت أبي عن عمر بن دريح فقال : شيخ، قيل له : قال يحيى بن معين . هو صاحب الحديث، فقال . بل هو ضعيف الحديث)) . وقال ابن حبان في الثقات (١٨٥/٧) ((مستقيم الحديث)) .

(٧) المعجم الأوسط (٢٤٠/٢) ، رقم ١٨٥٧٠ ، ورجاله ثقات، إلا أن فيه شريك بن عبد الله الحمصي، وهو صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة التقريب (٢٧٨٧) . وفيه علة أخرى سيدكرها الشارح .

(٨) محصن القطاة : يأتي تفسيره في الوجه العاشر .

والأعمش لم يسمع من أنس، إنما رآه رؤية<sup>(١)</sup>.

وحديث ابن عباس : رواه أحمد<sup>(٢)</sup>، والبخاري<sup>(٣)</sup> في مسندهما<sup>(٤)</sup> من رواية جابر الجعفي عن عمار الدهني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ... فذكره . ورواه بعد قوله : «مسجداً» . «ولو كمحص قطاة ليضها»<sup>(٥)</sup> .

وجابر الجعفي : ضعيف<sup>(٦)</sup>، وفي ترجمته رواه ابن عدي في «الكامل»<sup>(٧)</sup>.

وحديث عائشة : رواه البخاري<sup>(٨)</sup>، والطبراني في «الأوسط»<sup>(٩)</sup>، من رواية كثير بن عبد الرحمن، عن عطاء بن عائشة ... فذكره .

(١) انظر : تحفة التحصيل (ص : ١٦٨ — ١٦٩) .

(٢) المسند (٢٤١/١) .

(٣) كشف الأستار (٢٠٤/١)، برقم : ٤٠٢ .

(٤) في (س) : ((مسندهما)) .

(٥) في حاشية الأصل : (رواه الطبراني في الأوسط من طريق . .) لكن بقية الكلام ذهب مع ما نأكل من طرف الورقة ، والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢٢٧/٨ برقم ٨٤٧٦) من طريق عمران بن عبيد الله عن الحكم بن أبان العدي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

وعمران سكت عنه ابن أبي حاتم ، وضعه ابن معين ، وقال البخاري فيه نظر . ( انظر : الجرح والتعديل ٣٠١/٦ ، والميزان ٢٣٨/٣) .

(٦) قال عنه الحافظ : ((ضعيف، رافضي)) . التقريب (٨٧٨) .

(٧) الكامل (١١٨/٢) .

(٨) كشف الأستار (٢٠٥/١)، برقم : ٤٠٤ .

(٩) المعجم الأوسط (٣٤٧/٦)، برقم : ٦٥٨٦ ، وأخرجه البيهقي في الشعب (٢٠٤/٢) من هذا الطريق قال الحافظ في الفتح (٥٤٥/١) : ((استأده حسن)) .

ورادت في آخره . قلت : وهذه<sup>(١)</sup> المساجد التي في طريق مكة ٩ ، قال . وتلك<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>

وكثير بن عبد الرحمن : ضعفه العقيلي<sup>(٤)</sup> .

وله طريق آخر : رواه الطبراني في «الأوسط» ، وراد بعد قوله . «مسجدًا» : «لا يريد به رياء ولا سمعة»<sup>(٥)</sup> . وفيه<sup>(٦)</sup> : المثني بن الصباح : ضعفه الجمهور<sup>(٧)</sup> .

ورواه أبو عبيد في «غريبه» بإسناد جيد<sup>(٨)</sup> .

وحديث أم حبيبة<sup>(٩)</sup> : رواد ابن عدي في «الكامل» في ترجمة أبي طلال القسـمـلي .

(١) في (س) : ((فهذه)) .

(٢) هذه الريادة عند البزار .

(٣) في حاشية الأصل : ((ودكره (ح) في «التاريخ» مختصراً عن عبد الله بن موسى عن [ كثير (ب) ] )) ، انظر التاريخ الكبير ٣٣٢/١ .

(٤) الضعفاء ( ٣/٤ ) ، وسماء : كثير بن أبي كثير المزدني ، وهو بمسند كثير بن عبد الرحمن العامري كما في الميزان ( ٤٠٩/٣ ) ، واللسان ( ٥٧٠/٤ ) .

ونظر المخرج والتعديل ( ١٥٤/٧ ) ، وضعه الأردني وقال : ((مكرر الحديث)) ، انظر : (الميران ، واللسان) (٥) المعجم الأوسط ( ١١١/٧ ) ، برقم : ٧٠٠٥ .

(٦) ((فيه)) : ليست في (ك)

(٧) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٧/٢٠٤ - ٢٠٧ ) ، وقال عنه الخافض : ((ضعيف، احتلط بأخره، وكـان عابداً)) . التقريب ( ٦٤٧١ ) .

(٨) غريب الحديث ( ٥٦٦/٢ ) . وقول الشارح عنه إنه بإسناد جيد مع أنه من طريق كثير المزدني عجب منه — رحمه الله — .

(٩) جاء في (ك) بعد قوله ((وحديث أم حبيبة)) ((رواد ابن عدي في «الكامل» في ترجمة سلام [ كذا . والصواب : سلم ] بن زريق عن خالد الربيعي عن عتبة بن أبي سعيد عن أم حبيبة — وسلام [ كذا والصواب : سلم ] ضعيف، ورواد ابن عدي أيضاً في ترجمة أبي طلال ... إلخ)) -

واسمه : هلال بن ميمون، عن أنس، عن أم حبيبة<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>.

وأبو طلال : ضعيف جداً<sup>(٣)</sup>.

وحديث أبي ذر : رواه البزار في «مسنده»<sup>(٤)</sup>، والطبراني في «المعجم الصغير»<sup>(٥)</sup>،

= قلت : هو في الكامل ( ٣٢٧/٣ ) ترجمة سلم بن زرير ( وهو : بفتح الراء ورائين العطاردي ) ، وثقه أبو حاتم ، وقال السائي : ليس بالقوي ( التقريب : ٢٤٦٦ ) .

(١) في حاشية الأصل ( بخط الحافظ ابن حجر ) : ((له طريق صحيحة في)) ثم كلمة ذهبت مع ما نأكل من طرف الورقة ، والحرف الأول منها حرف الراء ، ويعل على ظي أنه فوائد سمويه فإنه أخرج الحديث في فوائده كما سيأتي في كلام الحافظ ابن حجر قريباً .

(٢) الكامل ( ١١٩/٧ — ١٢٠ )

(٣) أبو طلال — بكسر المعجمة، وتحفيف اللام — هو : هلال بن أبي هلال — أو ابن أبي مالك — وهو ابن ميمون، وقيل عمر ذلك في اسم أبيه، القسطلي — بفتح القاف، وسكون المهملة — : بصري، ضعيف، مشهور بكنته - التقريب ( ٧٣٤٩ ) . هكذا قال الحافظ : إنه ضعيف ، وقال الشارح إنه ضعيف جداً . وكلا القولين له ما يؤيده من كلام الأئمة .

إطر : تهذيب الكمال ( ٣٥١/٣٠ — ٣٥٢ ) ، وتهذيب التهذيب ( ٨٥/١١ ) .

ولعل سبب الاختلاف في الحكم : أن هلالاً ثمان . أحدهما أضعف من الآخر، كما أشار الحافظ إليه في التهذيب ( ٨٥/١١ ) ، وقال : ((إن كلام المري يقتضي أنهما واحد)) والله أعلم .

وذكر الحافظ في الفتح ( ٥٤٥/١ ) أن سمويه أخرج الحديث في فوائده بسند حسن .

(٤) البحر الرخاؤ ( ٤١٢/٩ ، رقم : ٤٠١٦ ، ٤٠١٧ ) عن سلم بن جادة، عن وكيع، عن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي ( به ) .

ومن طريق أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش ( به ) .

(٥) المعجم الصغير ( ٢٤٦/٢ ، رقم : ١١٠٥ ) من طريق مؤمل بن إسماعيل، عن سميان بن عبيدة، عن الأعمش [ وفي علل الدارقطني ٢٧٥/٦ أن رواية مؤمل عن الثوري ] .

وأخرجه — أبصاً — ( ٢٧٥/٢ — ٢٧٦ ، رقم : ١١٥٩ ) من طريق ابن المديني عن يحيى بن آدم، عن قطبة بن عبد العزيز، عن الأعمش ( به ) . وليس فيه قوله : ((قد فمحص قطاة)) .

وابن حبان في «صحيحه»<sup>(١)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٢)</sup> من رواية إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي در. وزاد: «قل من مضى قطاة».

وإسناده صحيح<sup>(٣)(٤)</sup>.

(١) صحيح ابن حبان (٤٩٠/٤ - ٤٩١، رقم ١٦١٠، ٤٦١١) من طريق يحيى بن آدم، عن قطبة (به) . ومن طريق يعلى بن عبيد، عن الأعمش (به) .

(٢) شعب الإيمان (٢٠٦/٦) من طريق أحمد بن يوسف، عن أبي بكر بن عياش، عن الأعمش به

(٣) في حاشية الأصل: ((قلت هو))، ثم كلمة ذهب أكثر حروفها لتأكل طرف الورقة ولعلها ((معول))

(٤) إسناده رجاله ثقات. أما أنه صحيح فلا، فقد اختلف في إسناده على الأعمش؛ فرواه أبو بكر بن عياش وقطبة بن عبد العزيز ويعلى بن عبد وشبان عن الأعمش به مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

— واحتج عن الثوري. فرواه أبو السائب سمن بن حمادة [وهو ثقة ربما خالف التقريب ٢٤٦٤] عن وكيع، عن الثوري (به) مرفوعاً .

قال الدارقطني في العلل (٢٧٥/٦) . ((وخالفه أصحاب وكيع فرووه عن وكيع موقوفاً))، وهذا قال البرار في مسنده (٤١٣/٩ - ٤١٤) . ((هذا الحديث لا يعلم أحداً رواه عن سفيان مرفوعاً إلا سلم بن حمادة عن وكيع، ولا نعلم أن سلم بن حمادة يروي عن هذا الحديث)) .

— وقد يروى وكيع عن غيره: تابعه يحيى النضال وغيره (العلل للدارقطني ٢٧٥/٦)

فالمصواب عن الثوري: الوقف .

— وقد يروى الثوري — أيضاً — على وفه تابعه حمص بن عياش، وعيسى بن يوسف [كما في علل الدارقطني: ٢٧٦/٦]، وأبو معاوية محمد بن خالد الضرير [عند أبي عبيد في غريب الحديث ٥٦٦/٢]، وابن أبي شيبة في المصنف ٢٠٢/٢ [وعبرهم عن الأعمش مرفوعاً]

فهؤلاء أربعة من الأئمة: الثوري، وحمص بن عياش، وعيسى بن يوسف، وأبو معاوية — وهو أحنفهم — حديث الأعمش [التقريب: ٥٨٤١] — روه عنه موقوفاً، بن جاء عن غيرهم كدليل موقوف، فمن رواد موقوفاً أكثر وأوثق ممن رواد عنه مرفوعاً، وهم:

١ — قطبة بن عبد العزيز [صدوق: التقريب ٥٥٥١]

٢ — يعلى بن عبيد [ثقة: التقريب ٧٨٤٤] في رواية عنه .



وحديث عمرو بن عبسة : رواه السائي من رواية بنية، عن بحير<sup>(١)</sup> بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن عمرو بن عبسة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا يُذَكِّرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ بَسَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»<sup>(٢)</sup>.

وحديث وثالة بن الأسقع : رواه أحمد<sup>(٣)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٤)</sup>، وابن عدي في «الكامل»<sup>(٥)</sup> من رواية الحسن بن يحيى الحشبي، عن بشر بن [حيان<sup>(٦)</sup>] قال : جاء وثالة بن الأسقع

٣ - أبو بكر بن عياش [ ثقة إلا أنه لما كثر ساء حفظه، وكتابه صحيح : التقريب ٧٩٨٥ ] .

٤ - شيان بن عبد الرحمن [ ثقة، صاحب كتاب : التقريب ٢٨٣٣ ] .

وقد جاء عن غيرهم كثير من عبد الله النخعي، وجرير بن عبد الحميد مرفوعاً، لكن الصواب عن شريك : الوقف كما رجحه أبو حاتم وأبو زرعة [ علل ابن أبي حاتم : ٩٧/١ ] .

والصواب عن جرير . الوقف أيضاً [ انظر : علل الدارقطني : ٢٧٥/٦ ] .

وأما شعبة فلا يثبت عنه ذلك كما قال الدارقطني في العلل ( ٢٧٤/٦ ) .

ولهذا رجح العلماء الموقوف، قال أبو حاتم [ كما في العلل ٩٧/١ ] : ((نص الحديث موقوف، وهو أصح)) .

وقال الدارقطني [ في العلل ٢٧٦/٦ ] : ((الموقوف أشبهما بالصواب)) .

لكن فيه علة أخرى، وهي : تدليس الأعمش، فقد ذكر سفيان وشعبة أن الأعمش لم يسمع هذا الحديث من إبراهيم . انظر : التمهيد ( ٣٢/١ ) . والله الموفق .

(١) في (س) : ((يحيى)) وهو غلط .

(٢) السنن : ( كتاب المساجد، باب الفضل في بناء المساجد : ٣١/٢، يرقم : ٦٨٨ )

وفي إسناده : بنية بن الوليد، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء . التقريب ( ٧٣٤ )، لكنه صرح بالتحديث كما في مسند أحمد ( ٣٨٦/٤ ) .

(٣) المسند ( ٤٩٠/٣ ) .

(٤) المعجم الكبير ( ٨٨/٢٢ - ٨٩، رقم : ٢١٣ ) .

(٥) الكامل ( ٣٢٤/٢ )، وقال : ((لا أعلم يروي هذا الحديث بهذا الإسناد غير الحسن بن يحيى الحشبي)) .

(٦) وقع في جميع النسخ : ( حسن ) وهو تحريف .

وحسبني مسجداً مسلماً، ثم قال سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : «مَنْ سَى  
مسجداً يَصَلِّي فيه سَى الله عز وجل له في الجنة أَفْضَلَ مِنْهُ» .

والحسنُ بن يحيى الحشني : مَخْتَلَفٌ فيه<sup>(١)</sup> .

وحديث أبي هريرة : رَوَاهُ السَّرَارُ<sup>(٢)</sup> ، وَابْنُ عَدِي فِي «الْكَامِلِ»<sup>(٣)</sup> ، وَالطَّيْرَانِي فِي  
«الْأَوْسَطِ»<sup>(٤)</sup> مِنْ رَوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْيَمَامِيِّ<sup>(٥)</sup> ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ  
أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٦)</sup> . وَرَوَاهُ الطَّيْرَانِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ «فِي الْجُمُعَةِ» . «مَنْ دُرَّ وَيَاقُوتُ»<sup>(٧)</sup> .

وسليمان بن داود اليمامي<sup>(٨)</sup> : لَيْسَ بِشَيْءٍ<sup>(٩)</sup> .

(١) قَالَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ ( فِي رَوَايَةِ الدُّورِيِّ ١١٦/٢ ، وَابْنُ الْخَيْثَمِ . ص ١٠٠ ) . «(لَيْسَ بِشَيْءٍ)» ، وَقَالَ  
الْبُخَارِيُّ ( فِي الصَّغَفَاءِ وَالْمُزَوَكِّيِّينَ ص ١٩٤ ) : «(مُزَوَكِّيٌّ)» ، وَقَالَ السَّائِي ( فِي الصَّغَفَاءِ وَالْمُزَوَكِّيِّينَ ص  
٣٤ ) : «(لَيْسَ بِشَيْءٍ)» . وَقَالَ دَحِيمٌ ( كَمَا فِي الْجُرُحِ وَالتَّعْدِيلِ ٤٤/٣ ) : «(لَا بَأْسَ بِهِ)» ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ ( فِي  
الْجُرُحِ وَالتَّعْدِيلِ ٤٤/٣ ) : «(صَدُوقٌ ، سَيِّئُ الْخَمْفِ)» ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي ( فِي الْكَامِلِ ٣٢٤/٢ ) : «(هُوَ  
مِمَّنْ تَقْضَى رَوَايَاتُهُ)» . وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ ( كَمَا فِي تَهْدِيدِ الْكَمَالِ ٣٤٠/٦ ) قَالَ عَنْهُ «(ثَلَاثَةٌ)»  
وَجَاءَ عَنْ أَحَدٍ ( فِي سَوَالَاتِ الْأَجْرِيِّ أَبَا دَاوُدَ ٢٣٠/٢ ) قَالَ «(لَيْسَ يُعَدِّبُهُ بَأْسٌ)» فَدَانَ ابْنُ حَبَرٍ  
«(صَدُوقٌ ، كَثِيرُ الْخَطَا)» ( التَّقْرِيبُ : ١٢٩٥ ) .

وَلِي إِسْبَاحٌ — أَيْضاً — . بَشَّرَ ابْنُ حَبَابٍ : ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ ( ٧٠/٢ ) ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي  
الْجُرُحِ وَالتَّعْدِيلِ ( ٣٥٤/٣ ) وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَرَجاً وَلَا تَعْدِيلاً ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَابٍ فِي التَّفَقَّاتِ ( ٧٠ ، ٤ )

(٢) كَشَفَ الْأَسْتَارَ ( ٢٠٥/١ ، بِرَقْم : ٤٠٥ ) .

(٣) الْكَامِلُ ( ٢٧٧/٣ ) .

(٤) الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ ( ١٩٥/٥ ، بِرَقْم : ٥٠٥٩ ) .

(٥) وَقَعَ فِي (ك) : «(دَاوُدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْيَمَامِيِّ)» وَهُوَ غُلَطٌ .

(٦) سَنَطُ «(مَنْ سَى اللَّهُ يَنْبَأُ يُعَذِّبُ اللَّهُ فِيهِ مَنْ مَالَ حِلَالٌ سَى اللَّهُ لَهُ نَبَأٌ فِي الْخُتَةِ)» .

(٧) وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ عَنْ ابْنِ عَدِيٍّ أَيْضاً .

(٨) وَقَعَ فِي (ك) : «(دَاوُدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْيَمَامِيِّ)» وَهُوَ غُلَطٌ كَمَا تَقَدَّمَ .

(٩) انْظُرْ : الْمِيرَانَ ( ٢٠٢/٢ ) ، وَاللَّسَانَ ( ٩٩/٣ ) .

ورواه الطبراني في «الأوسط»<sup>(١)</sup> من وجه آخر دون هذه الريادة، وفي إسناده : المثني بن الصباح : وقد ضعفه الجمهور<sup>(٢)</sup>.

وحديث جابر : أخرجه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية إبراهيم بن شبيب، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين التوفلي، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله — رضي الله عنه —<sup>(٤)</sup>.

وزاد بعد قوله : «مسحداً» : «كمفحص قطاة أو أصغر» .  
وإسناده جيد .

## الثاني :

فيه مما لم يذكره : عن معاذ بن جبل، وعبد الله بن أبي أوفى، وعبد الله بن عمر، وأبي موسى الأشعري، وأبي أمامة، وأبي قرصافة — واسمه جندرة بن حيشة —، ونبيب بن شريط، وعمر بن مالك<sup>(٥)</sup>، وأسماء بنت يزيد .

= وهذا الحديث وهم كما ذكر ابن أبي حاتم في العلل ( ١٧٧/١ — ١٧٨ ) عن أبي زرعة . وقد ضعفه الشارح إسناده كما سيأتي ( ص ٦٤ ) في الوجه الحادي عشر  
(١) المعجم الأوسط ( ٤٩/٥ — ٥٠ ، رقم : ٤٦٤١ ) ، ولعله : (( من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة )) .

(٢) انظر : ( ص ٤٢ ) .

(٣) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات ، باب من بنى لله مسجداً ، ٢٤٤/١ ، رقم : ٧٣٨ ) ، وأخرجه ابن عزيمة في صحيحه ( ٢٦٩/٢ ، رقم : ١٢٩٢ ) .

قال البوصيري في مصباح الزجاجة ( ٢٦١/١ ) : (( هذا إسناده جيد )) .

(٤) في (ك) : (( رضي الله عنهما )) .

(٥) راد في (ك) : (( وأسماء بنت أبي بكر )) .

أما حديث معاذ : فرويا في جزء حَرْجِه الحافظ عبد المؤمن بن حلف الدمياطي<sup>(١١)</sup><sup>(١٢)</sup> في فضل بَاء المساجد<sup>(١٣)</sup>.

وأما حديث عبد الله بن أبي أوفى . فرويا في الجزء المذكور .

وأما حديث ابن عمر : فرواه التَّارَ<sup>(١٤)</sup>، والطبراني في «الأوسط»<sup>(١٥)</sup> من رواية الحكم بن صهبر — وهو متروك —<sup>(١٦)</sup> عن ابن أبي ليلى، عن نافع، عن ابن عمر ... وذكره . وزاد فيه الطبراني : «ولو كمفحص قطاة» .

وأما حدث أبي موسى : فرويا في جزء<sup>(١٧)</sup> الدمياطي في ذلك

وأما حديث أبي أمامة : فرواه الطبراني في «الكبير» من رواية علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة . وقال : «بى الله له في الحجة أوسع منه»<sup>(١٨)</sup> . وعلي بن يزيد . ضعيف<sup>(١٩)</sup>.

- (١) في الأصل و (س) بعد قوله . ((الدمياطي)) ((في جزء له))، وليست في (ك)، وهو تكرار لا معنى له
- (٢) قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (١٤٧٧/٤) (شعباً. الامام. العلامة، الحافظ، الحجة، الفقيه، السَّانِدُ. شيخُ المُخَدَّنِينَ، شرفُ الدِّينِ، أبو محمد، عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التَّوَمِي الدمياطي الشافعي. صاحب التصانيف؛ توفي في ذي القعدة سنة ٧٠٥هـ))
- واطر : البداية والنهاية (٤٠/١٤)، والدرر الكامنة (٤١٧/٢) .
- (٣) لم ألق عليه .

- (٤) كشف الأستار (٢٠٤/١)، برقم : ٤٠٣ .
- (٥) المعجم الأوسط (١٩٤/٦)، برقم : ٦١٦٧ .
- (٦) قال عنه الحافظ [ في التقريب . ١٤٤٥ ] ((متروك، رُمي بالرفص، وأتَّهمه ابنُ معرٍ))
- (٧) في (ك) و (س) : ((جزء حَرْجِه ...)) .
- (٨) المعجم الكبير (٢٢٥/٨)، برقم : ٧٨٨٩ .
- (٩) وهكذا قال الحافظ [ في التقريب : ٤٨١٧ ] .

وأما حديث أبي قرصافة : فرواه الطبراني في «الكبير»<sup>(١)</sup> من رواية زياد بن سيار، عن عروة بن عبيد بن عيسى : سمعت أبا قرصافة<sup>(٢)</sup> أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «ابنوا المساجد، وأخرجوا القمامة منها، فمن بنى ...» فذكره، وراد : قال رجل : يا رسول الله وهذه المساجد التي تنسى في الطريق ؟ قال : «نعم»، وإخراج القمامة منها مهوور الحور العين .  
وفي إسناده جهالة<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث نبيط بن شريط . فرواه الطبراني [ ٤/ب ] في معجمه «الصغير»<sup>(٤)</sup> و«الأوسط»<sup>(٥)</sup> قال : حدثنا أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط<sup>(٦)</sup>، حدثني أبي إسحاق، عن أبيه إبراهيم، عن أبيه نبيط بن شريط ... فذكره .

(١) المعجم الكبير ( ١٩/٣ )، برقم : ٢٥٢١ -

(٢) أبو قرصافة اسمه : جندرة بن خبيشة : صحابي نزل الشام، مشهور بكنيته [ التقریب ٩٧٨ ] .

(٣) في إسناده زياد بن سيار — مولى أبي قرصافة — ذكره البخاري في التاريخ الكبير ( ٣٥٧/٣ )، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ( ٥٣٤/٣ )، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات ( ٢٥٥/٤ ) .

وفي إسناده : عروة بن عبيد بن عيسى : ذكرها ابن حبان في الثقات ( ٢٨٩/٥ ) فقال : ((عروة بن أبي قرصافة، وهي نفسها عروة بن عبيد بن عيسى، وأبو قرصافة جندرة))، قال المزي في تهذيب الكمال ( ١٥٠/٥ ) في ترجمة جندرة بن خبيشة (أبو قرصافة) في الرواة عنه — : بت اسمه : عروة بن عبيد بن أبي قرصافة .

وقد حسن إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٤٥/١ ) مع أن فيه من سبق

(٤) المعجم الصغير ( ٦٠/١ )، برقم : ٦٦ -

(٥) المعجم الأوسط ( ٣٥٥/٢ )، برقم : ٢٢١٥ : قال الطبراني : ((لا يروى عن نبيط إلا بهذا الإسناد، تفرد به ولده عنه)). وهذا الحديث أحد أحاديث السخة التي رواها أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط عن أبيه عن جده . قال الذهبي في الميزان ( ٨٢/١ ) : ((سخة فيها بلايا))، ثم قال عن روايتها (أحمد) . ((لا يحمل الاحتجاج به، فإنه كذاب)). . فالحديث بهذا الإسناد موضوع .

(٦) نبيط — بالنصير — ابن شريط — بفتح المعجمة — الكوفي : صحابي صغير، يكنى أبا سلمة . التقریب ( ٧٠٩٥ ) .

وأما حديث عمر بن مالك . فروياه في الجزء المذكور .

وأما حديث<sup>(١)</sup> أسماء بنت يزيد : فرواه أحمد<sup>(٢)</sup> ، والنسائي في «الكبير»<sup>(٣)</sup> و «الأوسط»<sup>(٤)</sup> ، وابن عدي في «الكامل»<sup>(٥)</sup> في ترجمة (أبان بن يزيد العطار) عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمود بن عمرو ، عن أسماء بنت يزيد .

وحكى ابن عدي عن يحيى بن معين قال : هذا الحديث ليس بشيء<sup>(٦)</sup> .

(١) في (ك) زيادة واختلاف في السياق ونص ((أما حديث أسماء بنت أبي بكر فرواه الطبراني في الأوسط ، وابن عدي في «الكامل» في ترجمة أبان بن يزيد العطار عن يحيى بن أبي كثير عن محمود بن عمرو عن أسماء بنت أبي بكر . وحكى ابن عدي عن يحيى بن معين قال : هذا الحديث ليس بشيء ، قال . ورواه محمد بن عمر بن يونس عن أبيه عن يحيى بن عبد العزيز عن يحيى بن أبي كثير .

وأما حديث أسماء بنت يزيد : فرواه الطبراني في «الكبير» بإسناد أبيه ، وأدخله في حديث أسماء بنت يزيد . فإنه أعلم ، وذكر أبو القاسم عبد الرحمن بن منده ...)) .

قلت : الصواب ما في الأصل ، فإن الذي في الأوسط للطبراني ، والكامل لابن عدي إنما هو حديث أسماء بنت يزيد ، وما في هذه النسخة وهم ، ولعل مشورده أن الشرح اعتمد على مجمع البحرين لهيتمي ، وقد ذكر تحقيقه عند ذكر هذا الحديث ( ٤٤٦/١ ) . نسختين من المجمع فيهما تعيين ( أسماء ) بأنها بنت أبي بكر . وأما ابن عدي فعنده إسناد ، أحدهما فيه ( أسماء ) من غير تعيين ، والآخر فيه أنها أسماء بنت يزيد . والله أعلم .

(٢) المسند ( ٤٦١/٦ ) .

(٣) المعجم الكبير ( ١٨٥/٢٤ - ١٨٦ ، برقم : ٤٦٨ ) .

(٤) في (س) : ((وفي الأوسط)) .

(٥) المعجم الأوسط ( ٢٢١/٨ - ٢٢٢ ، برقم : ٨٤٥٩ ) .

(٦) الكامل ( ٣٩١/١ ) .

(٧) الكامل ( ٣٩١/١ ) ، ونقطه ((حديث أبان حديث محمود بن عمرو عن أسماء قال يحيى ليس هو بشيء ، إنما هو عن أبي هريرة موقوفاً)) وهذه العبارة في تاريخ الدوري عن ابن معين ( ٦٠٢ ) .

ومحمود بن عمرو هو : ابن يزيد بن السكبي . قال عنه الخطيب ((مشوول)) التقريب ( ٦٥١٤ )

قال : ورواه محمد بن عمر بن يوسف، عن أبيه، عن يحيى بن عبد العزيز، عن يحيى بن أبي كثير<sup>(١)</sup>.

وذكره أبو القاسم عبد الرحمن بن مده<sup>(٢)</sup> في «كتاب المستخرج من كتب الناس للعائنة»<sup>(٣)</sup> أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً : رافع بن حديد، وعبد الله بن عمر.

(١) الذي في الكامل ( ٣٩١/١ ) : «حدثنا ميمون المؤدب - وهو محمد بن أحمد بن الحسين بلقب ميمون - حدثنا أحمد بن محمد بن عمر بن يوسف، عن يحيى بن عبد العزيز، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمود بن عمرو، عن أسماء بنت يزيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه»

وفي تهذيب الكمال ( ٤٤٣/٣١ ) - في ترجمة يحيى بن عبد العزيز في الرواة عنه : «عمر بن يوسف؛ وهذا بقوي ما ذكره الشارح . لكن في الكامل ( ١٧٨/١ ) ترجمة لأحمد بن محمد بن عمر بن يوسف اليمامي، ثم روى عن عبد العزيز بن محمد بن نصر قال : حدثنا أحمد بن محمد بن عمر بن يوسف، حدثنا عمر بن يوسف، حدثنا يحيى بن عبد العزيز، حدثنا يحيى بن أبي كثير . . . وهذا من الإسناد المتقدم، إلا أن فيه أن أحمد يروي عن جده عمر بن يوسف . ولعل هذا هو الصواب وانظر تهذيب الكمال ( ٣٩٢/٥ ) - فإن المري ذكر ترجمة عمر بن يوسف في الرواة عنه . أحمد بن محمد بن عمر ولم يذكر أباه محمد

وأحمد قال عنه ابن عدي : «حدث بأحاديث ما كثر عن الثقات، وحدث بسبع عن الثقات بعجائب»، قال : «ونكثر عجائب اليمامي هذا، وهو مقارب الحديث، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق» .

وذكر الذهبي في الميزان ( ١٤٢/١ - ١٤٣ ) في ترجمته : أن أباه حاتم وابن صاعد كذبا، وقال لدارقطني : «ضعيف»، وقال مرة : «متروك» .

فهذا الإسناد ضعيف جداً . والله أعلم .

(٢) هو الشيخ، الإمام، المحدث، المعيد، الكبير، المصنف أبو القاسم، عبد الرحمن بن إخطاف الكبير أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مده العبدي، الأصمعي، التميمي سنة ٤٧٠هـ -

انظر ترجمته في السير ( ٣٤٩/١٨ - ٣٥٤ )، والبداية والنهاية ( ١١٨/١٢ )

(٣) قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ( ص ٣١ ) : «سماء المستخرج من كتب الناس لتأليفه واستصرف من أسواق الناس للمعرفة» . قال الكتاني : «جمع فيه فأوعى .. وكثيراً ما يفتل عن مستخرجه حاتم ابن حجر في كنه فيقول : ذكره ابن مده في مستخرجه، وقارة يقول : في تذكرته» . وانظر . كشف الظنون ( ١٦٧١/٢ ) .

آخر، وعمران بن حصير، وفصالة بن عبيد، وقدامة بن عبد الله العامري، ومعاوية بن حيدة، والمغيرة بن شعبة، والمقلد بن معدي كرب، وأبو سعيد الخدري<sup>(١)</sup>.

### الثالث:

فرق المصنف — رحمه الله — بين محمود بن لبيد وبين محمود بن الربيع في الإدراك والرؤية فقال في ابن لبيد: قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وقال في ابن الربيع: قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما محمود بن الربيع فقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم كما ثبت في «صحيح البخاري» عنه قال: عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم تحة يحيا في وجهي<sup>(٢)</sup>.

وأما<sup>(٣)</sup> محمود بن لبيد: فقد اختلف في صحته ورؤيته: فقال أبو حاتم الرازي: لا تُعرف له صُحبة<sup>(٤)</sup>، وتبعه المزني فقال: لم نصح له رؤية ولا سماع من النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(١) فيكون مجموع الصحابة الذين رَووا هذا الحديث اثنين وثلاثين صحابياً قال الحافظ بن حجر في المطالب العالية (٤٧٥/٣). ((قد جمع طرفه في جزء كثير، كتبت فيه عن ثمان وثلاثين صحابياً))

(٢) ((قد)): سقطت من (ك) و (س).

(٣) الصحيح: كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير (١٧٢/١، رقم ٧٧)

والحة — يفتح الميم، وتشديد الجيم —: والمُح هو إرسال الماء من الفم، وقيل: لا يسمى بمحاً إلا إذا كان على بعد. فتح الباري (١٧٢/١)، وانظر لسان العرب (٣٦١/٢ — مادة محج)

(٤) في (س): ((وأما)).

(٥) المرح والتعديل (٢٩٠/٨).

(٦) تهذيب الكمال (٣٠٩/٢٧)



وقد قال البخاري<sup>(١)</sup> وابن حبان<sup>(٢)</sup>: إن له صحة، وروى أحمد في «مسنده» عنه أنه عقل من النبي صلى الله عليه وسلم حجةً معها في وجهه<sup>(٣)</sup>، كقصة محمود بن الربيع؛ فلما أن تكون القصة قد وقعت لكل منهما؛ فعلى هذا ثبت<sup>(٤)</sup> رؤيته وصحته كمحمود بن الربيع، ولما أن يكون ذكره في القصة لمحمود<sup>(٥)</sup> عن ليث وهما من بعض الرواة، وهو الظاهر<sup>(٦)</sup>.

واختلف في وفاة محمود بن ليث: فقيل: سنة ست وتسعين<sup>(٧)</sup>، وقيل: سبع وتسعين<sup>(٨)</sup>. وأما محمود بن الربيع فتأخر بعده إلى سنة تسع وتسعين — بتقديم الناء فيهما —<sup>(٩)</sup>. والله أعلم.

- (١) التاريخ الكبير (٤٠٢/٧)، وانظر: الجرح والتعديل (٢٨٩/٨)، والإصابة (٣٨٧/٣).
- (٢) الثقات (٣٩٧/٣). قال ابن حبان: ((له صحة))، لكنه عاد مرة أخرى (٤٣٤/٥ — ٤٣٥) فذكره في التابعين، قال: ((يروي المراسيل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ذكرناه في كتاب الصحابة لأن له رواية)). وانظر: الإصابة (٣٨٧/٣).
- (٣) المسند (٤٢٨/٥). وانظر حديثاً آخر في المسند (٤٢٧/٥) ذكره ابن حجر في الإصابة (٣٨٧/٣) يدل على صحبته — رضي الله عنه —.
- (٤) في (ك): ((ثبت)).
- (٥) في (س): ((محمود)) وهو غلط.
- (٦) فإنه جاء من طريق عبد الرزاق: عن معمر، عن الزهري، عن محمود بن ليث. وقد حوّل عبد الرزاق في ذلك؛ فرواه [كما في صحيح البخاري ٣٢٢٣/٣ (٨٣٩)] عن معمر، عن الزهري قال: أخبرني محمود بن الربيع. وقد توبع معمر على هذا: فقد رواه جماعة عن الزهري، منهم: إبراهيم بن سعد [في مسند أحمد: ٤٢٧/٥، وصحيح البخاري ٢٩٥/١ (١٨٩)] كلهم رَوَوْه عن الزهري عن محمود بن الربيع؛ فهذا يدل على ما ذكره الشارح من أن هذه الرواية وهم.
- (٧) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧٧/٥).
- (٨) الاستيعاب (٤٢٤/٣).
- (٩) الإصابة (٣٨٦/٣)، وفتح الباري (١٧٢/١ — ١٧٣).

## الرابع:

ليس لرياد بن عبد الله الميمري عند المصنف إلا هذا الحديث الواحد، وهو بصري<sup>(١)</sup>، ولا نعرف له رواية إلا عن أنس<sup>(٢)</sup>، وقد روى عنه غير واحد من الثقات، منهم: سهيل بن أبي صالح، وغير واحد من الضعفاء<sup>(٣)</sup>.

وقد احتلف فيه - فصحة أبو داود<sup>(٤)</sup>، وقال ابن معين: «ضعيف الحديث»<sup>(٥)</sup>، وقال في روايته: «في حديثه ضعف»<sup>(٦)</sup>، وقال مرة: «ليس به بأس»، قيل له: «هو رياد أبو عمار؟»<sup>(٧)</sup>، قال: «لا». حديث أبي عمار ليس بشيء<sup>(٨)</sup>، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ»، وكان من العاد<sup>(٩)</sup>، وذكر ابن عدي أن البلاء من الرواة عنه، قال: «وعدي إذا روى عنه ثقة فلا بأس بحديثه»<sup>(١٠)</sup>.

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٣٥٩/٣)، والطبقات لمسلم (١٩٤٤).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٤٩٢/٩).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٤٩٢/٩)، وإتحاف المهرة (١٣/٢ - ١٥).

(٤) سؤالات الأجرى (٥٩/٢ "١١٢٢").

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٤٩٢/٩).

(٦) انظر: الكامل (١٨٦/٣).

(٧) هو: زياد بن ميمون الشامي. انظر: الميزان (٩٤/٢).

(٨) التاريخ - برواية الدوري - (١٧٩/٢).

(٩) الثقات (٢٥٥/٤ - ٢٥٦).

(١٠) الكامل (١٧٨/٣).

وأما<sup>(١)</sup> الراوي عنه — وهو عبد الرحمن مولى قيس — : فليس له عند المصنف غير هذا الحديث<sup>(٢)</sup>، ولم يذكر له نسب، ولم يذكر إلا بما في هذا الحديث من روايته عن زياد ورواية نوح بن قيس عنه .

وقال صاحب الميزان : تفرد عنه نوح بن قيس<sup>(٣)</sup>.

وأما نوح بن قيس بن رباح الخداعي : فاحتج به مسلمٌ وبقية أصحاب السنن<sup>(٤)</sup>، ووثقه أحمد<sup>(٥)</sup>، وابن معين<sup>(٦)</sup>، وأبو داود<sup>(٧)</sup>، وقال مرة : كان ينشع<sup>(٨)</sup>، قال : وبلغني أن يحيى صغفه<sup>(٩)</sup> .  
والإسناد من قتيبة إلى آخره كلهم بصريون .

### الخامس :

فيه : أن هذا الثواب يحصل ببناء المسجد لا يجعل الأرض مسجداً من غير بناء كما دلّ عليه الحديث أنه لا بدّ من اسم البناء، وأنه لا يكفي في ذلك تحويطه بالطين والتراب من غير حصول سميّ البنيان<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (س) : ((وإمّا)) وهو غلط .

(٢) انظر : تهذيب الكمال ( ٣١/١٨ ) .

(٣) الميزان ( ٦٠٢/٢ )

(٤) تهذيب الكمال ( ٥٣/٣٠ — ٥٥ ) .

(٥) اللعل ومعرفة الرجال ( ٤٧٨/٢ ) .

(٦) التاريخ — رواية الدوري — ( ٦١٢/٢ ) .

(٧) سؤالات الأتجري ( ١٣٦/٢ ، ٦١ ) .

(٨) سؤالات الأتجري ( ٤٢٥/١ — ٤٢٦ ) .

(٩) سؤالات الأتجري ( ٦١/٢ ) .

(١٠) قال الحافظ في الفتح ( ٥٤٥/١ ) : ((قوله : ((بي)) يشعر بوجود بناء على الحقيقة، ويزيد قوله في رواية أم حبيبة ((من بنى لله بيتاً)) أخرجه سننوه في "مؤانده" بإسناد حسن [تقدم]، وقوله في رواية عمر : ((من بنى لله مسجداً يذكر فيه اسم الله)) أخرجه ابن ماجه وابن حبان [تقدم]، وأخرج السائي

## السادس:

يصير المكان المتحد للصلاة مسجداً بقول من هو له . وقعته مسجداً، أو جعلته مسجداً لله تعالى . كما صرح به الأستاذ أبو طاهر<sup>(١)</sup> .

فإن اقتصر على قول: جعلته مسجداً فدهى الأستاذ أبو طاهر، والنقل<sup>(٢)</sup>، والقاصي الحسبي<sup>(٣)</sup>،

= نحوه من حديث عمرو بن عسة [تقدم]، فذكر ذلك مشعراً بأن المراد بالمسجد . المكان المتحد، لا موضع السجود فقط . لكن لا يمنع إرادة الآخر مجازاً، إذ بناء كل شيء بحسبه، وقد شاهدنا كثيراً من المساجد في طرق المسافرين يحيطونها إلى جهة القلة وهي في عاية الصعر، وبعضها لا تكون أكثر من قدر موضع السجود؛ وقد روى البيهقي في "الشعب" من حديث عائشة نحو حديث عثمان، وراود . قلت وهذه المساجد التي في الطرق<sup>٩</sup>، قال ((نعم)) [تقدم] من حديث أبي فرصاة، وإسادهما حسن)) وسيجد الشارح معنى هذا الكلام في الوجه السابع .

(١) انظر . العزيز شرح الوجيز (٢٦٣/٦) .

وأبو طاهر هو محمد بن محمد بن مَحْمُود، المعروف بابن ربادي، إمام المحدثين والعقلاء بيسابور في زمانه، وكان شيخاً، أديباً، عارفاً بالعربية، (ت : ٤١٠هـ) .

انظر طبقات الشافعية للسبكي (١٤٨/٤ - ٢٠١) . وطبقات الشافعية لاس هداية الله (ص ١٢٨ - ١٢٩) .

(٢) هو : الإمام، الراشد، الحليل، أحد أئمة الدنيا . عبد الله بن أحمد بن عبد الله، يُعرف بالقمي، الصغير، المروزي، شيخ الحرانيين، وليس هو القفال الكبير، ولا يُذكر غالباً إلا مطلقاً، بخلاف الكبير فإنه إذا أُطلق قيد بالشافعي . (ت ٤١٧هـ) .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية لسبكي (٥٣/٥) ، وطبقات الشافعية لاس هداية الله (ص ١٣٤) .

(٣) في (س) : ((حسن)) .

(٤) تقدمت ترجمته .

والخوارزمي<sup>(١)</sup>، والبغوي<sup>(٢)</sup> إلى أنه لا يصيرُ مسجدًا .

واختلف فيه كلام المتولي<sup>(٣)</sup>، واختار إمام الحرمين<sup>(٤)</sup> والعسكاري<sup>(٥)</sup> أنه يصيرُ مسجدًا،

(١) هو الإمام العلامة الفقيه الحافظ الثبت شيخ الفقهاء، واخذ عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن عبالب الخوارزمي ثم الرقاسي الشافعي، صاحب التصانيف، قال الخطيب البغدادي: (كان ثقة، ورعاً، متقياً، متيناً، فهما، لم ير في شيوخنا أثبت منه، حافظاً للقرآن، عارفاً بالفقهاء، له حظ من علم العربية، كثير الحديث، حسن الفهم له والبصيرة فيه) مات سنة خمس وعشرين وأربع مائة

انظر: (تاريخ بغداد ٣٧٣/٤، ومصر أعلام النبلاء ١٧/٤٦٤، وطبقات الشافعية للسبكي ٤/٤٧).

(٢) هو: الحسين بن مسعود العمري، أبو عمدة البخاري، الملقب بحمي السرة: صاحب التهذيب<sup>(١)</sup> شرح التلخيص<sup>(٢)</sup> إمام جليل، ورع، فقيه، مفسر، (ت ٥١٦هـ).

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي (٧/٧٥)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص ٢٠٠).

وانظر كلامه في العزيز شرح الوجيز (٦/٢٦٣).

(٣) هو: عبد الرحمن بن ميمون بن علي المتولي: صاحب ((التلخيص))، أحد كبار الشافعية، (ت ٤٧٨).

انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٥/١٠٦)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص ١٧٦).

وأما قول الشارح: ((اختلف فيه كلام المتولي)) فالذي في العزيز شرح الوجيز (٦/٢٦٣): أن صاحب ((التهذيب)) — وهو العمري — وصاحب ((التلخيص)) — وهو المتولي — قالوا إن المكان لا يصيرُ مسجدًا بقوله جعلته مسجدًا، ولهذا قال النووي في الروضة (٥/٣٢٤): وقطع المتولي بأنه لا يصيرُ مسجدًا.

(٤) انظر: روضة الطالبين (٥/٣٢٤).

وإمام الحرمين هو: أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن محمد الجويني، يعرف بإمام الحرمين، أحد أئمة المتكلمين، من كبار الشافعية، (ت ٤٧٨هـ).

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/١٦٤)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص ١٧٤).

(٥) الوجيز (١/٢٤٥). والعراقي هو: أبو حامد، محمد بن محمد بن أحمد الطوسي العراقي: أحد كبار الصوفية، ومن كبار الشافعية، (ت ٥٠٥) انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٦/١٩١)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص ١٩٢)، والبداية والنهاية (١٢/١٧٣ — ١٧٤).

وقال الراعي : إنه الأشبه<sup>(١)</sup>، وقال<sup>(٢)</sup> الثوري : إنه الأصح<sup>(٣)</sup>، ومحلُّ هذا : إذا خلا ذلك عن البية، فإن بوى بذلك الوقف صار مسجداً صرح به القاضي الحنبل .

وكذا لو قال : وقفت هذه البقعة على صلاة المصلين وهو يريد جعلها مسجداً . فالأصح في «الروضة» الصحة<sup>(٤)</sup> .

ولا يصير مسجداً يجعل الخراب فيه، إلّا إذا أحيا مواتاً ونصب فيه محراباً فقال الماوردي<sup>(٥)</sup> إنه يصير مسجداً . والمراد : إذا لم يصرح بخلاف ذلك كأن يقول : جعلته مدرسة أو رباطاً أو نحو ذلك .

### السابع :

هل يحصل هذا الثواب لمن اشترى ماء ووقفه مسجداً أم لا بد من حصول الماء من الواقع ؟ .

إن اعتبرنا المعنى فهو حاصلٌ بذلك، وإن<sup>(٦)</sup> توقفاً مع ظاهر قوله . (سي) فلا<sup>(٧)</sup> (٨) .

(١) العزيز شرح الوجيز ( ٢٦٣/٦ ) .

(٢) ((قال)) : ليست في (ك) و (س) .

(٣) روضة الطالبين ( ٣٢٤/٥ ) .

(٤) روضة الطالبين ( ٣٢٤/٥ ) .

(٥) هو : القاضي أبو الحسن، علي بن محمد بن حبيب الماوردي . إمام حنبل، من كبار الشافعية، له كتاب ((الحاوي)) وغيره، ( ت ٤٥٠ هـ )

انظر ترجمته في - طبقات الشافعية للسكي ( ٢٦٧/٥ )، وطبقات الشافعية لابن هداية الله ( ص ١٥١ ) .

(٦) في (س) : ((إن)) .

(٧) في حاشية الأصل ((هذا الاحتمال بعيد، يأتي في جعل الأرض حالية عن البناء))

(٨) تقدم معنى هذه المسألة في الوجه الخامس .

قال الخطيب ابن حجر في الفتح ( ٥٤٥/١ ) ((وهل يحصل الثواب المذكور لم جعل بقعة من الأرض مسجداً، أن يكتب في تحويطها من بناء، وكذا من عمد إلى بناء كان يملكه فوقفه مسجداً ؟ إن وقف مع طساهر اللفظ فلا، وإن نظرها إلى المعنى فعم؛ وهو المتجه)) .

## الثامن:

لا يقف حصول الثواب المذكور على مباشرته للسوء بنفسه، بل إذا أمر بذلك وبى من ماله حصل له الثواب المذكور كما يقال : (قطع الأمير السارق) لأمره بذلك<sup>(١)</sup>؛ وكذلك إذا دلّ غيره على بناء مسجد لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : «من دلّ على حير فله مثل أجر فاعله»<sup>(٢)</sup>.

## التاسع:

في قوله : «من بنى لله» إشارة إلى [ ٥/٥ ] أن هذا الثواب متوقف على النية والإخلاص في بنائه للمسجد، وأن لا يكون ذلك مياهة ولا رياء ولا سمعة . وهو واضح .

وفي بعض طرقه في الصحيح : «من بنى مسجداً ينمي به وجه الله»<sup>(٣)</sup>، وتقدم في حديث عائشة من «الأوسط» للطبراني : «من بنى مسجداً لا يريد به رياء ولا سمعة ...» الحديث

## العاشر:

أطلق في أكثر الروايات ذكر المسجد مكرراً . فيدخل فيه المسجد الصغير، وصرح به في حديث أس بن برة . «صغيراً كان أو كبيراً»، وأما قوله في بعض طرقه : «كمحص قطاعة» فهو من باب المبالغة، وكذا<sup>(٤)</sup> قوله في طريق جابر : «كمحص قطاعة أو أصغر»؛ لأنه معلوم أن

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٤٥/١ - ٥٤٦ ) . ((قوله : ((بنى)) : حفيظة في المباشرة بشرطها .

لكن المعنى يقتضي دخول الأمر بذلك أيضاً، وهو المنطبق على استدلال عثمان - رضي الله عنه -

لأنه استدلل بهذا الحديث على ما وقع منه، ومن المعلوم أنه لم يباشر ذلك بنفسه)) .

وقصة عثمان - رضي الله عنه - تقدم ذكرها ( ص ٢٧ ) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب الإمارة، باب فصل إعانة العاري في سبيل الله ١٥٠٦/٣، رقم .

١٨٩٣ ) من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

(٣) في (س) : ((بان)) .

(٤) تقدم ( ص ٣٧ ) .

(٥) في (ك) : ((وكذلك)) .

المكان الذي تمحص فيه القطاة ... أي : تمنع في المكان حتى تمحص الزراب عنه، ثم تحثم على بيضها ...<sup>(١)</sup> لا يمكن الصلاة<sup>(٢)</sup> فيه .

نعم، يحتمل أن يكون راد مقدار ذلك في مسجد من المساجد، فيكون له أجر براء مسجد . وفيه نظر .

ويمكر أن يحصل بمقدار مفحص قطاة ما يشترك جماعة كثيرون في براء مسجد، حيث يكون حصّة أحدهم مه كمفحص قطاة ويكتب لكلّ منهم براء مسجد<sup>(٣)</sup> . وإذا كتب له مثل أجر العامل لكونه دل<sup>(٤)</sup> على ذلك فحصوله بالمباشرة معه أولى كما ورد في العتق<sup>(٥)</sup> ، عتق السمة، وفك الرقة، فقال المأمور : أوليسوا واحداً؟ قال : لا، عتق السمة أن تفرّد بعفتها، وفك الرقة أن تعين فيها<sup>(٦)</sup> .

### الحادي عشر:

ما المراد بالثلثية في قوله : «بني الله له مثله» ؟ .

قال القاضي أبو بكر بن العربي : يعني : مثله في القدر والمساحة، قال . وقيل : مثله في الجودة والحصانة وطول البقاء<sup>(٧)</sup> . انتهى .

وما صدر به كلامه في غاية العبد، ويردّد قوله في حديث عبد الله بن عمرو عن أحمد «بيناً أوسع منه» .

(١) انظر : غريب الحديث لأبي عبيد ( ٥٦٧/٢ ) ، والنهاية ( ٤١٥/٣ )

(٢) وقع في الأصل : (( للصلاة )) والثلث من ( ك ) و ( س ) .

(٣) ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٤٥/١ ) هذا التوجيه .

(٤) في ( ك ) و ( س ) : «(دله)» .

(٥) أخرجه أحمد في المسند ( ٢٩٩/٤ ) ، والحاكم في المستدرک ( ٢١٧/٢ ) ، وقال : ((صحيح الإسناد، ولم يخرجاه))، ووافقه الذهبي . وقال الهيثمي في المجمع ( ٢٤٠/٤ ) : ((رواه أحمد، ورجاه ثقات))

وصحّح إسناده الشيخ الألباني في المشكاة ( رقم : ٣٣٨٤ ) .

(٦) عارضة الأحوذني ( ١١٧/٢ ) .



وكذلك ما حكاه ثانياً أيضاً من المثلية في طول [ البقاء ]<sup>(١)</sup>، لأن بناء الجملة لا يحرب . ولا يشعث . والله أعلم .

وقد تقدم أيضاً من عبد أحمد والطبراني في حديث واثلة : « بنى الله له في الجنة أفضل منه » . قال صاحب «المفهم» : هذه المثلية ليست على ظاهرها، وإنما يعي أنه يبنى له ثوابه يتأشرف وأعظم وأرفع<sup>(٢)</sup>، وقال النووي : يحتمل قوله : « مثله » أمرين :

أحدهما : أن يكون معناه : بنى الله له مثله في مسمى البيت، وأما صفته في السعة وغيرها فمعلوم فصلها، فإنها<sup>(٣)</sup> ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر .

والثاني : معناه : أن فضله على بيوت الجنة كفصل المسجد على بيوت الدنيا<sup>(٤)</sup> . انتهى

ويحتمل أنه أراد أن يبه بقوله : « مثله » على الحضر على المبالغة في إرادة الانتفاع به في الدنيا في كونه يسمع المصلين ويكنهم من الحر والبرد، ويكون في مكان يحتاج إليه ويكثر الانتفاع به ليقابل الانتفاع به في الدنيا انتفاعه هو بما يبنى له في الجنة، وإلا فليس المراد به تريين المساجد، فإن ذلك مهين عنه<sup>(٥)(٦)</sup>.

(١) في الأصل ((البناء))، وفي (ك) و (س) : ((البقاء)) وهو الصواب .

(٢) المفهم ( ١٣٠/٢ — ١٣١ ) .

(٣) في (ك) و (س) : ((وأنها)) .

(٤) شرح صحيح مسلم ( ١٤/٥ — ١٥ ) .

(٥) ((عه)) : سقطت من (ك) .

(٦) من ذلك : ما أخرجه أبو داود في سننه : ( كتاب الصلاة، باب في بناء المسجد : ٣١١/١ )، برقم : ٤٤٩ ، والسنائي في سننه : ( كتاب المساجد، باب المياهاة في المساجد : ٣٢/٢ )، برقم : ٦٨٩ ، وابن ماجه في سننه : ( كتاب المساجد والجماعات، باب تشييد المساجد : ٢٤٤/١ )، برقم : ٧٣٩ ) من طريق حماد بن سلمة : عن أيوب، عن أبي قلابة — وعند أبي داود — وقتادة — عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد ))، ولفظ السنائي : (( من أشراف الساعة . أن يتباهى الناس في المساجد )) .

قال الشيخ الألباني في المشكاة ( برقم : ٧١٩ ) : (( سند صحيح ))، وانظر : فتح الباري ( ٥٣٩/١ ) .

وقد قال عمر لَمَّا أمر ببناء المسجد (أَكْرَى الناس، ولا تحمَر، ولا تصغر) <sup>(١)</sup>.

قال صاحب «المهم»: وهذا البيت هو — والله أعلم — مثل <sup>(٢)</sup> بيت حديجة الذي قال فيه «إنه من قصب» <sup>(٣)</sup> يريد: من قصب الزمرد والياقوت <sup>(٤)</sup>. انتهى.

وقد تقدّم من حديث أبي هريرة من عبد الطرابي في «الأوسط» «بى الله له بيتاً في الجنة من دُرٍّ وياقوت» وإسناده ضعيف كما تقدّم.

## الثاني عشر:

هل يدخل في قوله: «من بى مسجد» البناء الذي يأسرُ الساء بعينه ؟ .

لا شك أنه إن تطوّر بذلك كان داحلاً فيه، وإن كان باه بأجرة فيدخل أيضاً فيه بالنسبة كما قال صلى الله عليه وسلم في حديث عقبة بن عامر عد أصحاب السس «إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة: صانعه المحتسب في صنّعه، والرامي به، والممدّ به» <sup>(٥)</sup>.

(١) ذكره البخاري في صحيحه (كتاب الصلاة، باب بيان المسجد ٥٣٩/١) منقلاً محروماً به

(٢) ((مثل)) : تكررت في (س).

(٣) منقوّ عليه من حديث عبد الله بن أبي أوفى — رضي الله عنه — :

أخرجه البخاري في صحيحه . (كتاب العمرة، باب من بنى المسجد ٦١٥/٣، برقم ١٧٩١)، وممسب

في صحيحه . (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل حديجة أم المؤمنين — رضي الله عنها — ١٨٨٧/٤

— ١٨٨، برقم ٢٤٢٣) . ولقط البخاري ((نشرنا حديثه بيت في الجنة من قصب، لا صلب ولا

صعب)).

(٤) المهم (١٣١/٢) .

(٥) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي في جامعه (كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله

١٤٩/٤، برقم ١٦٣٧)، وابن ماجه في مسنه (كتاب الجهاد، باب الرمي في سبيل الله ٩٤٠، ٢، ٩٤٠،

برقم ٢٨١١)، وغيرهما من طريق يزيد بن هارون عن هشام، عن عقبة بن عامر الجهمي (به)

وفي إسناده . عبد الله بن ريد الأزرق . وهو موقوف (التقريب ٣٣٣٤٠)

وأخرجه بلفظ مقارب أبو داود في مسنه . (كتاب الجهاد، باب في الرمي ٢٨/٣)، =

فقوله<sup>(١)</sup>: «المحتسب في صعته» أي: يقصد بذلك الإعانة على جهاد العدو، ويحتمل أن يراد بالمحتسب المتطوع بعمله للمجاهدين بغير أجر، فلا يدخل فيه؛ وما تقدم أولى<sup>(٢)</sup>.

وروي في «السنن الكبرى» للبيهقي من حديث جابر مرفوعاً: «إن الله عز وجل ليدخل بالحجة الواحدة ثلاثة الجنة: الميت، والحاج عنه، والمعد ذلك»<sup>(٣)</sup>، وقد ورد في حديث معاذ بن جبل: «مثل الذي يحج من أمي عن أمي مثل أم موسى: كانت ترضعه وتأخذ الكراء من فرعون»، رواه ابن عدي في «الكامل»، وقال: إنه مستقيم الإسناد منكر المتن<sup>(٤)</sup>.

= والسائي في سنه: (كتاب الجبل، باب تأديب الرجل مره ٢٢٢/٦، رقم: ٣٥٧٨) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن جابر: عن أبي سلام، عن خالد بن زيد - وعبد السائي: يزيد -، عن عتبة (به) - وخالد بن زيد - أو يزيد - الجهي: مقبول (التقريب: ١٦٣٤)

ففي هذا الحديث عتاد. الأولى الاضطراب فيه؛ فإن يحيى بن أبي كثير خالف فيه عبد الرحمن بن يزيد، فقال الأول: عن أبي سلام، عن عبد الله بن الأرقم، وقال الثاني: عن أبي سلام عن خالد بن زيد. ولها أعلمه الشارح في تخريج الإحياء (٥٧٤/١) بالاضطراب؛ وحتى لو سلم منه فإن فيه العلة الأخرى وهي: أن كلا الراويين مقبول، وفي جهالة؛ ولها ضعفه الشيخ الألباني في تعليقه على فقه السيرة (ص ٢٢٥ - ٢٢٦).

(١) في (ك): ((وقوله)).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٤٥/١) قوله: «المحتسب في صعته» أي: من يقصد بذلك إعانة المجاهد، وهو أعم من أن يكون متطوعاً بذلك أو بأجرة، لكن الإخلاص لا يحصل إلا من المتطوع.

(٣) السنن الكبرى (١٨٨/٥). وفي إسناده: أبو معشر بفتح السدي: قال البيهقي: «(أبو معشر: مديني ضعيف)، وهكذا قال الحافظ في التقريب (٧١٠٠).

(٤) الكامل (٢٩٥/١)، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (٦٠٤/٢) بإسناده إلى ابن عدي، وقال: «هذا حديث موضوع، والخطأ فيه منسوب إلى إسماعيل بن عياش»، وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ١٠٨): «(موضوع)، وقد تعقب الذهبي في تلخيص الموضوعات (ص ٢١٢) ابن الجوزي فقال: ((هذا إسناده صالح، ومن عريب، لا يلقب بإسناده في الموضوعات، غاية ما تعلق ابن الجوزي بعد أن قال هذا حديث موضوع: الخطأ فيه منسوب إلى إسماعيل بن عياش، قال ابن حبان: تغير خطه، لا يحتج به)).

ولا شك أنَّ من قصد الإعانة للمجاهد والمصلي يكون شريكاً في حصول الأجر، وإن المباحات تصير قريباً بالية . والله أعلم .

### الثالث عشر:

فَدَمَ المصنف — رحمه الله — متن حديث أس على إسناده على خلاف ما اعتاده هو وغيره في تقديم الإسناد . قال ابن الصلاح : هذا يلتحق بما إذا فَدَمَ الإسناد في كونه [ يصير<sup>(١)</sup> ] به مسنداً للحديث لا مرسلأ له . قال : فلو أراد من سمعه منه هكذا أن يقدم الإسناد ويؤخر المتن ويلغقه كذلك فقد ورد عن بعض من تقدم من محدثين أنه جور ذلك .

قال ابن الصلاح : ويسعي أن يكون فيه خلاف، نحو الخلاف في تقديم بعض الحديث على بعض .

وقد حكى الخطيب المنع من ذلك<sup>(٢)</sup> على القول بأن الرواية على المعنى لا تخور، والجواب عن القول بأن الرواية على المعنى تخور . قال : ولا فرق بينهما في ذلك<sup>(٣)</sup> .

قلت : ولقائل أن يفرق بينهما بأنه ربما كان في ترتيب بعض المتن على بعض حكمة وسر قد يظهر وقد يخفى، ويعتد ذلك بالتقديم والتأخير، بخلاف المتن مع الإسناد فإنه لا ارتباط له به إذ أنه كالأساس للحديث<sup>(٤)</sup>؛ ولذا قال ابن المارك [ د/ب ] : يساويهم القوائيم، يعني : لإسناد<sup>(٥)</sup>

(١) ما يرى للمعروفين من علوم الحديث لابن الصلاح ( ص ٤١١ )

(٢) الكفاية ( ص ٢١٤ )

(٣) علوم الحديث ( ص ٤١١ — ٤١٢ ) .

(٤) ذكر البلبيني في محاسن الاصطلاح ( ص ٤١٢ ) معنى ما ذكره الشارح

(٥) رواد مسلم في مقدمة صحيحه : ( باب بيان أن الإسناد من الدين ١٥/١ ) .

وعلى كل حال فلا يجوز أن يقدم الإسناد هنا على المتن على ما اختاره ابن الصلاح<sup>(١)</sup> مس أن الخلاف في الرواية بالمعنى محمول على ما سمعه الطالب من لفظ الشيخ، أما تغييره في التصيف فمبني أنه لا يجوز قطعاً . قال : لأنه وإن ملك الرواية بالمعنى لا يملك تغيير التصيف<sup>(٢)</sup> . والله أعلم<sup>(٣)</sup> .

(١) في (ك) : ((المصنف)) بدل ((ابن الصلاح)) وهو غلط .

(٢) علوم الحديث ( ص ٣٩٦ ) .

(٣) في حاشية الأصل : ((ما ذكره ابن الصلاح ( ... ) الاعتراض عليه، وقد تعقبه ابن دقيق العيد وغيره والحق إن كان مراده بذلك من حيث الأولوية فصحيح، وإلا فلا نعم يحمل إطلاقه على ما إذا أشعرت عبارته بأنه في ذلك التصنيف بهذه العبارة، أما إذا لم يشعر بشيء من ذلك فهو من باب الرواية بالمعنى بلا نزاع، والله أعلم)) .

### باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً

حدثنا قتيبة، ثنا عبد الوارث بن سعيد، عن محمد بن جحادة، عن أبي صالح، عن ابن عباس قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم رَوَّارَاتِ القبورِ والمتَّحِذِينَ عليها المساجد والسُّرُجَ .

وفي الباب : عن أبي هريرة، وعائشة .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث ابن عباس: أخرجه السائي<sup>(١)</sup> عن قتيبة ( به )<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup> عن محمد بن كثير، عن شعبة، عن محمد بن جحادة، وهو عند ابن ماجه<sup>(٤)</sup> مقتصر<sup>(٥)</sup> على لعن زورات<sup>(٦)</sup> القبور .  
ولابن عباس حديث آخر : يأتي مع حديث عائشة .

وحديث أبي هريرة : أخرجه البخاري<sup>(٧)</sup>، ومسلم<sup>(٨)</sup>، وأبو داود<sup>(٩)</sup>، والنسائي في «سنة الكرى»<sup>(١٠)</sup> من طريق مالك : عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه [ قال ]<sup>(١١)</sup>: «قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» .

(١) السنن : ( كتاب الجنائز، باب التعليط في اتحاد السرج على القبور . ٩٤/٤ ، رقم : ٢٠٤٣ ) .

(٢) ما بين القوسين ليس في ( ك ) و ( س ) .

(٣) السنن : ( كتاب الجنائز، باب في ريادة النساء القبور : ٥٥٨/٣ ، رقم : ٣٢٣٦ ) .

(٤) السنن : ( كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن ريادة النساء القبور : ٥٠٢/١ ، رقم : ١٥٧٤ ) .

(٥) في ( س ) : ((مقتصرًا)) .

(٦) هكذا في الأصل، وعليه علامة التصحيح، وفي (ك) و (س) : ((رايات)) .

(٧) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب ٥٥ : ٥٣٢/١ ، رقم : ٤٣٧ ) .

(٨) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتحاد الصور فيها والنهي عن اتحاد القبور مساجد : ٣٧٦/١ ، رقم : ٥٣٠ ) .

(٩) السنن : ( كتاب الجنائز، باب في البناء على القبور : ٥٥٣/٣ ، رقم : ٣٢٢٧ ) .

(١٠) السنن الكبرى : ( كتاب الزكاة، باب ما كان يعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجعه : ٢٥٧/٤ ، رقم : ٧٠٩٢ ) .

(١١) ما بين المعقوفين من (ك) و (س)، وقد سقط من الأصل ، وفي حاشية الأصل ((لعله قال)) .

وحديث عائشة : رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، والسنائي<sup>(٣)</sup> من رواية الزهري . عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة وابن عباس — رضي الله عنهم — قالوا : لمّا برل برسول الله صلى الله عليه وسلم ... الحديث . وفيه : فقال : وهو كذلك . «لعة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . يحذر ما صنعوا» .

ورواه أيضاً من رواية يحيى بن سعيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة : أن أم حبية وأم سلمة ذكرنا كنيسة للبي<sup>(٤)</sup> صلى الله عليه وسلم رأيها بالحشة فقال : «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بوا على قبره مسحوا وصوروا فيه تلك الصورة؛ أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»<sup>(٥)</sup>.

(١) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب ( ٥٥ ) : ٥٣٢/١، رقم . ٤٣٥، ٤٣٦ ) وأخرجه أيضاً — في ( أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ٤٩٤/٦، رقم : ٣٤٥٣، ٣٤٥٤ ) . وأخرجه أيضاً — في ( كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته ١٤٠/٨، رقم ٤٤٤٣، ٤٤٤٤ ) وأخرجه — أيضاً — في ( كتاب التلخيص، باب الأكاذيب والخصائص ٢٧٧/١٠، رقم ٥٨١٦، ٥٨١٥ ) .

(٢) الصحيح : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد : ٣٧٧/١، رقم : ٥٣١ ) .

(٣) السنن : ( كتاب المساجد، باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد ٤٠/٢ — ٤١، رقم ٧٠٣ )

(٤) في (ك) و (س) : ((لرسول)) .

(٥) البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب حل تشقير مشركي الخاهلية واتحاد مكانها مساجد . ٥٢٣/١ — ٥٢٤، رقم . ٤٢٧ ) . وأخرجه أيضاً في ( كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة الحشدة ١٨٧/٧ — ١٨٨، رقم . ٣٨٧٣ ) . وأخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد ٣٧٥/١، رقم . ٥٢٨ )، والسنائي في السنن : ( كتاب المساجد، باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد ٤١/٢ — ٤٢، رقم : ٧٠٤ ) .



ورواه مسلم من رواية وكيع، ورواه أبي معاوية كلاهما عن هشام بن عروة<sup>(١)</sup>. وانفق عليه الشيبان<sup>(٢)</sup> من رواية هلال الوثران عن عروة، عن عائشة بلعظ: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، قالت: ولولا ذلك أبرر قبره غير أنه خشى أن يتخذ مسجداً.

## الثاني:

فيه مما لم يذكره: عن أسامة بن زيد، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وأبي عبيدة بن الخراح، وعلي بن أبي طالب، وحذوب بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر، وعمران بن حصين، ومفضل بن يسار، وأُس بن مالك. أما حديث أسامة: فرواه أحمد<sup>(٣)</sup>، والطبراني<sup>(٤)</sup> بإسناد جيد من رواية كلثوم الخزاعي<sup>(٥)</sup> عنه بلعظ: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

(١) الصحيح: (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب المهي عن بناء المساجد على القبور ... : ٣٧٦/١، برقم: ٥٢٨)

(٢) البحاري في صحيحه: (كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور ٢٠٠/٣، برقم: ١٣٣٠)، وفي (باب ما جاء في قبر أبي صلى الله عليه وسلم ... : ٢٥٥/٣، برقم: ١٣٩٠)، وفي (كتاب المعاري، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ومكانه ١٤٠/٨، برقم: ٤٤٤١)، ومسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب المهي عن بناء المساجد على القبور ... : ٣٧٥/١، برقم: ٥٢٩).

(٣) المسند (٢٠٣/٥) وقول الشارح إنه بإسناد جيد. اندي يظهر أنه ليس بجيد، فإن في مسند ليس بن أربع، بحذف فيه، وأقرب القول فيه ما قاله ابن حبان في المحروحين (٢١٨/٢) ((قد سرت أخبار ليس بن أربع من روايته القوية، واشتأهري، وتبعته رأيته صدوقاً مأموناً حيث كان شاماً، فلما كرم ماء حبطه، واستحق ما من سوء، فكأن يدحرج عليه الحديث فيصيب فيه ثقة يابته، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه، ولم يتغير استحق بمجانبته عند الأصحاب)) الخ، وعلى هذا فلا يفتح بروايته إلا إذا توبع، وهو متبرّد بهذه الرواية، ثم يتابع عليها، بل قد حوّل في روايته حاتم الأعشى، فرواه جامع عن كلثوم عن أسامة بلعظ: ((لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فاعوذوا وأكلوا أمانيها)) أخرجه الحارث في مسنده كما في البية (٤٩٧/١، برقم ٤٣٣) والمحاكم في المستدرک (١٩٤/٤) وقال ((صحيح الاسناد ولم يخرجه، ووافقه الذهبي، كلاهما من طريق عبيد الله بن موسى عن شياب عن الأعشى به، ورجاله كلهم ثقات

(٤) المعجم الكبير (١٦٤/١، برقم: ٣٩٣)، و (١٦٧/١، برقم: ٤١٠).

(٥) كلثوم الخراعي هو كلثوم بن علقمة بن ناجية بن المصطلق الحرهمي، وقد بسّ إلى جدّ أبيه، ويقال هما شأن ثقة الترمذي (٥٦٥٧)، وانظر: تهذيب التهذيب (٤٤٣/٨ — ٤٤٤)، والإصابة (٣٠٥/٣).

وأما حديث زيد بن ثابت : فرواه الطبراني<sup>(١)</sup> بإسناد جيد من رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عنه بهذا اللفظ دون ذكر النصاري<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث ابن مسعود : فرواه الطبراني<sup>(٣)</sup> بإسناد حسن من رواية عاصم بن بهدلة<sup>(٤)</sup>، عن شقيق عنه بلفظ : « شرار الناس من نُدرِكهم الساعة وهم أحياء، ومن يتخذ القبور مساجد . »

وأما حديث أبي عبيدة بن الجراح : فرواه البراء<sup>(٥)</sup> بلفظ حديث زيد بن ثابت من رواية سعد بن سمرة، عن أبيه، عن أبي عبيدة بن الجراح .

(١) المعجم الكبير ( ١٥٠/٥ )، ورواه أحمد في مسنده ( ١٨٦، ١٨٤/٥ ) من طريق ابن أبي ذئب عن عتبة بن عبد الرحمن، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عنه ( به ) وعقبة بن عبد الرحمن ( مجهول ) كما في التقريب، وانظر : تعجيل المنفعة ( ١٩/٢ ) . فقول الشارح (( بإسناد جيد )) فيه نظر والحديث صحيح بشواهده كما قال الشيخ الألباني في تحذير الساجد ( ص ١٧ )

(٢) في (س) : ((النصاري)) وهو غلط .

(٣) المعجم الكبير ( ١٨٨/١٠ )، رقم ١٠٤١٣، وأحمد في مسنده ( ٤٣٥، ٤٠٥/١ )، وابن حرملة في صحيحه ( ٦/٢ - ٧، رقم ٧٨٩ )، وابن حبان ( ٢٦١/١٥ )، رقم ٦٨٤٧ ( كنهم عن عاصم ) . بلفظ : ((إن شرار الناس . )) وعاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي الحود الأسدي مولا لهم الكوفي، أبو بكر المقرئ صدوق، له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في ((الصحيحين)) مفصول التقريب ( ٣٠٥٤ )

(٤) ((بهذلة)) تصحفت في (س) .

(٥) البحر الرخاء ( ١٠٥/٤ )، رقم ١٢٧٨، وأخرجه أحمد في المسند ( ١٩٥/١ ) من طريق إبراهيم بن عيمون، عن سعد بن سمرة ( به )، ولفظه : ((اعلموا أن شرار الناس الذين يتخذون القبور مساجد)) قال البرز . ((هذا الحديث لا يعمه يروي عن أبي عبيدة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد)) وهو بسند صحيح . فبعد بن سمرة : وثقه السائي في كتاب التهمة كما في تعجيل المنفعة ( ٥٧٤/١ )، وانظر العلل للدارقطني ( ٤٣٩/٤ - ٤٤٠ )، وانظر : تحذير الساجد ( ص ١٦ ) .

وأما حديث علي بن أبي طالب : فرواه البرار<sup>(١)</sup> من رواية أبي الرقاد : عن علقمة بن قيس، عن علي قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم ... فذكره بلفظ : «لئن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مسجداً» قالها ثلاثاً في مرض موته .

وأبو الرقاد لم يرو عنه غير حنيف المؤذن .

وأما حديث جندب : فرواه مسلم<sup>(٢)</sup>، والنسائي في «سنه الكبرى»<sup>(٣)</sup> من رواية عبد الله بن الحارث قال : حدثني جندب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول<sup>(٤)</sup> : «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَكُونُوا مِنْهُمْ» .

(١) البحر الزخار (٢١٦/٣) ، رقم ٦٠٥ . وقال البرار . ((لا يعلم له إساداً غير هذا الإساد ولا يعلم روى ... عن أبي الرقاد (إلا حيف)) . وأبو الرقاد — بصم أوله، ثم قاف خفيفة — الخصمي الكوفي . مقبول . التقريب (٨١٠١) . وحنيف — بالون مصغر — ابن رستم المؤذن الكوفي : مجهول . التقريب (١٥٨٧) . فالإسناد ضعيف .

ولعلي بن أبي طالب حديث آخر : أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٨/٤) ، قال . ((أخبرنا عثمان بن اليمان عن أبي بكر بن أبي عوف، عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن جده قال سمعت علياً بالكوفة ... وفيه . فأنوا النبي صلى الله عليه وسلم فسمعون يقول . ((لئن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)) .

قال الشيخ الألباني في تخليص المساجد (ص ٢٠) : ((وهذا سند حسن لولا أنني لم أعرف أبا بكر هندا، ولم يورده الدولابي وأبو أحمد الحاكم في الكنى)) .

(٢) الصحيح . (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الهي عن بناء المساجد على القبور . ٣٧٧/١ — ٣٧٨ ، رقم : ٥٣٢) .

(٣) السنن الكبرى (كتاب التفسير : باب قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ : ٣٢٨/٦ ، رقم : ١١١٢٣) ، بلفظ : ((ولا تتخذوا القبور مساجد، فإنها أنهاركم عن ذلك)) .

(٤) ((يقول)) سقطت من (ك) و (س) .

وأما حديث أبي سعيد : فرواه الرازي<sup>(١)</sup> من رواية عطاء بن يسار عنه بلفظ : «اللهم إني أعوذ بك أن يتخذ قبري وثناً، فإن الله تبارك وتعالى اشتدَّ غضبه على قوم اتخذوا قبور أسيائهم مسجداً» .

وفي إسناده : عمر بن صهان : وهو ضعيف .

وأما حديث جابر ومن ذكر بعده : فرواه ابن عدي في «الكامل»، وقد تقدّم قبل هذا باب<sup>(٢)</sup> .

### الثالث :

لم يرد في شيء من السس الأربعة التي أخرج فيها حديث الباب بيان اسم أبي صالح راويه عن ابن عباس .

وقد روى عن ابن عباس ثلاثة من التابعين كنية كلٍّ منهم أبو صالح، وهم :

أبو صالح السمان، واسمُه دكوان، وروايته عنه في الصحيحين<sup>(٣)</sup> .

(١) كشف الأستار ( ٢٢٠/١ ) ، رقم . ٤٤ ) عن عمر بن صهان، عن زيد بن أسلم، عن عطاء . وفيه قال ابن جرير : (( لا يحفظه عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد )) وقال الحينمي في مجمع الروايات ( ٢٨/٢ ) (( فيه ) عمر بن صهان . وقد اجتمعوا على ضعفه )) قال ابن حجر في التقريب ( ٤٩٢٣ ) . (( ضعيف )) . وانظر : التمهيد ( ٤٣/٥ ) وقد رواد مائث في الموطأ . ( كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب جامع الصلاة : ١٧٢/١ ، رقم : ٨٥ ) عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار مرسلأ .

وله شاهد عند الإمام أحمد في مسنده ( ٢٤/٢ ) عن سهل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه (( اللهم لا تجعل قبري وثناً، لن الله قوماً اتخذوا قبور أسيائهم مساجد )) وإسناده حسن .

(٢) انظر : ( ص ١٧ )

(٣) انظر : صحيح البخاري : ( كتاب الجوع ، باب بيع الديار بالديار سواء . ٣٨١/٤ ، رقم ٢١٧٨ .

٢١٧٩ ) ، وصحيح مسلم ( كتاب الجوع ، باب بيع الطعام مثلاً مثل ١٢١٧/٣ ، رقم . ١٥٩٦ ) . طريق أبي صالح الريات، عن ابن عباس، عن أسامة بن زيد — رضي الله عنه — .

وأبو صالح السمان الريات : ( ثقة ، ثبت ) ( التقريب : ١٨٤١ ) .

وأبو صالح مولى أم هانئ، واسمه : باذام ، وقيل : باذان ، وقيل : ذكوان أيضاً<sup>(١)</sup> .

وأبو صالح البصري، واسمه ميزان<sup>(٢)</sup> .

( وذكر ابن عبد البر في «الكشي»<sup>(٣)</sup> الدين روي عن ابن عباس عن أبي يحيى مولى صالح سعة .  
الثلاثة المذكورون .

وأبو صالح، واسمه : عبد الرحمن بن قيس<sup>(٤)</sup> .

وأبو صالح مولى السفاح، واسمه : عبيد<sup>(٥)</sup> .

وأبو صالح، واسمه : قيلويه<sup>(٦)</sup> .

وأبو صالح مولى ابن عباس، واسمه : سميع<sup>(٧)</sup> )<sup>(٨)</sup> .

(١) باذام — بالذال المعجمة، ويقال : آخره نون — أبو صالح، مولى أم هانئ : ( صعيص ، يرسل )  
التقريب ( ٦٣٤ ) .

(٢) ميران البصري، أبو صالح : قال عنه الحافظ في التقريب : ((مقبول، من الثالثة، وهو مشهور بكينته))  
التقريب ( ٧٠٣٦ ) .

والظاهر أنه ثقة؛ فقد قال فيه ابن معين : ((ثقة، مأمور))، وكذا وثقه ابن حبان في صحيحه كما سيذكره  
المشارح قريباً .

(٣) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكشي ( ٧٦٣/٢ — ٧٧٣ ) .

(٤) انظر : الجرح والتعديل ( ٢٧٦/٥ )، و تهذيب الكمال ( ٣٦١/١٧ ) .

(٥) انظر : الجرح والتعديل ( ٦/٦ ) .

(٦) انظر : الجرح والتعديل ( ١٤٧/٧ )، والتاريخ الكبير ( ١٩٩/٧ ) .

(٧) انظر : تاريخ ابن معين — رواية الدوري — ( ٣٨١/٣ )، والجرح والتعديل ( ٣٠٥/٤ — ٣٠٦ ) .

(٨) ما بين القوسين كتب في حاشية الأصل، وعليه علامة التصحيح، وكتب في آخره ((أخذه المؤلف —  
(٧٩٢))، وليس في (ك)، وفي (س) : ((الدين روي [ كنا ] عن ابن عباس عن أبي يحيى مولى صالح سعة  
ذكرهم ابن عبد البر في الكشي الثلاثة المذكور [ كنا ]، وأبو صالح واسمه عبد الرحمن بن قيس، وأبو صالح  
مولى السفاح واسمه عبيد، وأبو صالح واسمه قيلويه، وأبو صالح مولى ابن ...)) إلخ .

وقد اختلف في تعيين الراوي لهذا الحديث من الثلاثة المذكورين : فقيل : هو مولى أم هانئ، وعليه جرى ابن عساكر<sup>(١)</sup> في «الأطراف»، وتعه المري في «الأطراف»<sup>(٢)</sup> ويدل لذلك ما رواه عني بن مسلم الطوسي<sup>(٣)</sup> في هذا الحديث عن أبي داود الطيالسي عن شعبة عن محمد بن حنادة قال : سمعت أبا صالح — مولى أم هانئ — ... فذكره<sup>(٤)</sup>.

(١) هو الإمام العلامة الحافظ الكبير الخوّد ، محدث الشام ، ثقة الدين ، أبو الفاسم الدمشقي الشافعي ، صاحب تاريخ دمشق ، قال عنه ابنه : كان مواظباً على صلاة الجماعة ، ونلاوة القرآن يحتم كل جمعة . توفي سنة ( ٥٧١ ) انظر . سير أعلام النبلاء ( ٢٠ / ٥٥٤ - ٥٧٠ )

(٢) تحفة الأشراف ( ٣٦٨ / ٤ ) ، وقال ابن القيم في تهذيب السنن ( ٣٤٢ / ٤ ) : ((وكان شبيهاً بأبو الحجاج المزني يرجع هذا)) يعني : أنه باذم .

(٣) هو الإمام المحدث الثقة مسد العراق ، أبو الحسن علي بن مسلم بن سعيد الطوسي ثم البغدادي ، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين . انظر سير أعلام النبلاء ( ١١ / ٥٢٥ ) ، والتقريب ( ٤٧٩٩ ) .

(٤) ومن جرم بكونه أبا صالح مولى أم هانئ :

١ - الإمام أحمد فيما رواه عنه الأثرم كما في التمهيد ( ٢٣٤ / ٣ ) .

٢ - الحاكم في المستدرک ( ٣٧٤ / ١ ) فإنه قال بعد روايته الحديث من طريق شعبة عن محمد بن حنادة عن أبي صالح عن ابن عباس به مرفوعاً : ((قال الحاكم : أبو صالح هذا ليس بالسّمان المختص به ، إنما هو بادن . ولم يتجس به الشيخان ، لكنه حديثه متداول فيما بين الأئمة ، ووجدت له مايع من حديث سفيان الثوري في من الحديث فخره)) . ثم روى حديث سفيان ، وسياقه .

٣ - ووافقه الذهبي . ٤ - ابن عساكر : كما تقدم في كلام الشارح .

٥ - عبد الحق في الأحكام الوسطى ( ١٥١ / ٢ ) .

٦ - ابن الفطنان في بيان الوهم والإيهام ( ٥٦٣ / ٥ ) .

٧ - المنذري في مختصر سنن أبي داود ( ٣٤٨ / ٤ ) .

٨ - بن دحية في مرج البحرين كما في البدر المير ( ١٢٠ / ٧ ) ، وتهذيب التهذيب ( ٣٨٦ / ١٠ ) .

٩ - النووي في الخلاصة ( ١٠٤٣ / ٢ ) .

١٠ - المري : كما تقدم في كلام الشارح .

وقيل : هو أبو صالح السمان، ويدل لذلك : ما رواه أبو منصور الحسن بن السكين البلدي<sup>(١)</sup> عن يعلى بن عباد البصري، عن شعبة<sup>(٢)</sup>، والحسن بن أبي جعفر، والحسن [ ٦ / ١ ] بن دينار، وأبي الربيع السمان، ومحمد بن طلحة بن مصرف، عن محمد بن جحادة، عن أبي صالح السمان .

وقيل : هو أبو صالح ميزان، وبه جرم ابن حبان في كتاب «التقاسيم والأنواع» في موضعين منه : في النوع السادس من القسم الثاني<sup>(٣)</sup>، وفي النوع التاسع والمائة من القسم الثاني أيضاً<sup>(٤)</sup> من رواية عبد الوارث : عن محمد بن جحادة قال : سمعتُ أبا صالح ... فذكره .

ثم قال : أبو صالح هذا اسمه : ميران : بصري ثقة، قال : وليس بصاحب محمد بن السائب الكلبي، ذاك اسمه بأذام .

وقال في النوع الخامس من القسم الثاني<sup>(٥)</sup> بعد حديث رواه من رواية أبي صالح عن عمرو بن العاص : أبو صالح هذا : اسمه ميران، من أهل البصرة، سمع ابن عباس، وعمرو بن العاص؛ روى عنه : سليمان التيمي، ومحمد بن جحادة، ما روى عنه غير هذين<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ( ٣٢٣/٧ - ٣٢٤ )، ( ٥٠/٨ - ٥١ ) .

(٢) قال الحافظ في النكت الطراف ( ٣٦٨/٤ ) : «(وكذا رواه وكيع عن شعبة روياد في جزء هلال)، وتقرؤه في المطبوع إلى ((خير))، والصواب (جزء) . انظر : المعجم المفهرس لأبن حجر ( ص ٣٧٧ ) . وهلال هو : ابن محمد بن جعفر الحمار ( ت : ٤١٤هـ ) . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ( ٢٩٣/٧ ) وقد ذكر البخاري في الأجبوبة المرسية ( ٣٣٦/١ ) إساد هلال هذا الحديث .

(٣) صحيح ابن حبان ( ٤٥٣/٧ - ٤٥٤ ) .

(٤) صحيح ابن حبان ( ٤٥٢/٤ - ٤٥٣ ) .

(٥) صحيح ابن حبان ( ٣٩٨/١٢ ) .

(٦) تمام عبارته : «(وليس هذا بصاحب الكلبي؛ فإنه واهٍ ضعيف)» .

قلت : بل قد روى عنه غيرهما : حالد الخدّاء، والصّلت بن دينار، وأبو خلدة<sup>(١)</sup>؛ وقال فيه  
عيسى بن معوية : ثقة مأمون<sup>(٢)</sup>

فإن كان الواقع ما ذكر ابن حبان<sup>(٣)</sup> فهذا إسناد صحيح<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر المزي في التهذيب  
أبا صالح ميران المذكور لكونه جعل أبا صالح راوي الحديث هو مولى أم هانئ<sup>(٥)</sup>، والله أعلم

(١) أبو خلدة - حالد بن دينار السلمي السعدي صدوق التقريب (١٦٢٧)

(٢) معرفة الرجال - رواه ابن حجر - (٢٠٨/٢، ٤٨٦/١)، والجرح والتعديل (٤٣٧/٨) من روى  
ابن أبي خيثمة عن ابن معوية

(٣) لم يتابع ابن حبان أحد عني هذا - فيما أعلم -، وإن كان الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٨٥/١٠ - ترجمة ميران) رمر له - (ب) - والله أعلم .

(٤) الرجوع . كون أبي صالح هو بادم؛ فكون الإسناد ضعيفاً، لكن قوله : ((والتحدين عليها الماحد))  
صحيح لشواهد المتقدمة

وأما قوله : ((لن الله ورايات القور)) فبأي كلام عليه في الوجه فتلصص - إن شاء الله -

ومنه ((والتحدين عليها السرح)) حقه (سرح) لم يرد ما ذكر إلّا في هذا الحديث

قال الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (٢٢٥) - ((وما نحن التحدين عني السرح فله حد في الحديث  
ما يسهل به؛ فهذا القدر من الحديث ضعف وإن لم يحسب إحواسا للضعف بالاستدلال به - وصحني فيه  
أن يمسكوا عن نسبة إليه صلى الله عليه وسلم لعدم صحته، وأن يبدلوا على مع السرح على التفسير  
عمومات الشريعة مثل قوله صلى الله عليه وسلم ((كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار))، وبه صي  
الله عليه وسلم عن إصاعة المال، وبه عن نسبه بالكفار ونحو ذلك))

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في الفتاوى (٤٥/٣١، ٦٠) : ((بأن المسجد والمسرح  
المصالح عني المبور مما لم أعلم فيه خلافاً أنه معصية لله ورسوله))

وقال أيضاً في اقتضاء الصراط المستقيم (١٨٩/٢) - ((وكنكلك إيقاد المصالح في هذه المساجد مظنة  
جور بلا خلاف أعلمه للفتوى الواردة)) .

(٥) في تحفة الأشراف (٣٦٨/٤) .



## الرابع:

استدل به من ذهب إلى تحريم زيارة القبور للنساء، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي حكاه النووي في «شرح المهذب» وغيره<sup>(١)</sup>، وفي وجه يكره وهو قول جمهور أصحابنا<sup>(٢)</sup>، وفي وجه يستحب كالرجال، وصححه الروياني<sup>(٣)</sup>، وفي وجه يباح، حكاه النووي أيضاً من روائده<sup>(٤)</sup>.

وذهب بعض العلماء إلى التفرقة في ذلك بين الشابة والعجوز.

وذهب الشاشي من أصحابنا إلى تفصيل حسن: فقال: إن كان زيارتهن للكاء وتحديد الحزن ونحوهما مما جرت به عادتهن حرم، وإن كانت للاعتبار كره للشابة دون العجوز، لكن الأحب لها أيضاً حسم المادة<sup>(٥)</sup>. واستحسنه النووي في «شرح المهذب»<sup>(٦) (٧)</sup>.

(١) المجموع (٢٨٥/٥).

(٢) انظر: المجموع (٢٨٥/٥)، وروضة الطالبين (١٣٩/٢).

(٣) وعبارة الروياني: ((وهو الأصح إذا أمس عدي الاعتناء)) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٥٦/٢)، و المجموع (٢٨٥/٥).

والروياني: هو الإمام الحليل القاضي أبو الخامس عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الروياني، أحد أئمة الشافعية، صنف كتاباً في المذهب، منها: البحر والحلية وغيرهما، توفي سنة (٥٠٢).

انظر: طبقات الشافعية للسكي (١٩٣/٧) والبدية والنهاية (١٧٠/١٢).

(٤) والمراد بالروائد: ما رواه النووي في الروضة على ما ذكره الرافعي في شرح الوجيز؛ فإن الروضة مختصرة. انظر: ما ذكره الشارح (٦٣).

(٥) حلية العلماء (٣٦٥/٢). لكن قوله: ((لكن الأحب لها...)) ليس من كلام الشاشي، وإنما هو معنى كلام النووي في المجموع (٢٨٦/٥)، فإنه قال: ((وهذا الذي قاله حسن؛ ومع هذا فلا احتياط للعجوز ترك الزيارة لظاهر الحديث)).

(٦) المجموع (٢٨٦/٥).

(٧) لكن الصواب: مع النساء من الزيارة مطلقاً؛ أهدأ بمعوم الحديث، والله أعلم.

## الخامس:

قد يستدل به على أن زيارة القبور للنساء من الكبائر، أو أنها كانت من الكبائر قبل المسح على ما سيأتي<sup>(١)</sup>، وذلك لما حكى من أن الكبيرة ما نوعد عليه بلعة أو عصب<sup>(٢)</sup>

## السادس:

ذكر القاضي أبو بكر بن العربي أنه نسخ من هذا الحديث الزيارة وحدها<sup>(٣)</sup>.

قلت: إن أراد بالناسخ قوله صلى الله عليه وسلم: «كنتُ بهتكم عس زيارة القبور، فروروها»<sup>(٤)</sup>، فهذا ينبي على أن خطاب الذكور حل بدخل فيه النساء أم لا؟ فإنه قال في الإذن فروروها بـ والو الجمع المذكور، وفيه خلاف للأصوليين<sup>(٥)</sup>.

(١) ممن عدها في الكبائر: الهيثمي في الرواجح (١٦٥/١) وقيد ذلك كما إذا عظمت المنفعة

(٢) هذا قول ابن عس في حد الكبيرة، فإنه قال: ((الكبيرة: كل دس ختمه الله بار، أو عصب، أو لعة،

أو عذاب)). أخرجه الطبري في تفسيره (٤١/٥) من طريق علي بن أبي طحمة عن ابن عباس وروروه

عن ابن عباس منقطعة. انظر: مجلة التحصيل لأبي زرعة العراقي (ص ٢٦٤)

وهذا التعريف ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٦٥٠/١١) بأنه أمثل الأقوال في المسألة، وذكر

أوجه ترجيحه؛ فليظنر. وانظر: فتح الباري (٤١٠/١٠ - ٤١١).

(٣) عارضة الأحمدي (١١٧/٢).

(٤) رواد مسلم في صحيحه: (كتاب الحائز، باب استئذان أبي صلى الله عليه وسلم ربه عرجن في زيارة

قبر أمه ٦٧٢/٢، برقم: ٩٧٧) من حديث بريدة رضي الله عنه، بلفظ ((بهتكم عس...))

(٥) انظر: روضة الناظر (٧٠٢/٢)، ومذكرة أصول الفقه للشيخ الشقيطي (ص ٣٧٦)

والصحيح المختار : أنهن لا يدخلن فيه<sup>(١)</sup>.

نعم، قد يستدل على جواز زيارتهن للقبور بما روى مسلم في «صحيحه»<sup>(٢)</sup> من حديث عائشة في قصة خروجها صلى الله عليه وسلم ليلاً لزيارة البقيع، وخروج عائشة بعده وإطلاعها على ذلك، وسؤالها له صلى الله عليه وسلم عما تقول إذا رأت؟، قال : «قولي : السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين...» الحديث . فهذا دليل على جواز الزيارة للنساء<sup>(٣)</sup>

ويدل له أيضاً : ما رواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية ابن أبي مليكة عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في زيارة القبور . وإسناده صحيح .

(١) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ( ٣٤٤/٢٤ ) أن الصحيح أن النساء لم يدعن في الإدخار في زيارة القبور لعدة أوجه :

أحدها : أن قوله صلى الله عليه وسلم : ((فزوروها)) صيغة تدكير إنما تناول الرجال بالوضع، وقصد تناول النساء أيضاً على سبيل التثنية، لكن هذا فيه قولان : قيل : إنه يحتاج إلى دليل مفصل، وحينئذ يحتاج تناول ذلك للنساء إلى دليل مفصل . وقيل : إنه يحمل على ذلك عند الإطلاق . وعلى هذا فيكون دخول النساء بطريق العموم المصنف، والعام لا يعارض الأدلة الخاصة المستنبطة في نهى النساء — كما ذكره إن شاء الله تعالى — بل ولا يسخنها عند جمهور العلماء، وإن علم تقدم الخاص على العام)) . ثم ذكره بقرينة الأوجه .

(٢) الصحيح : ( كتاب الحناظر، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ٢٠٦٦٩/٢ — رقم ٦٧٠، رقم ٩٧٤ ) .

(٣) يجاب عنه : بأن الحديث مبني لبيان صحة السلام على أهل القبور ، دون إباحة الزيارة للنساء ، فلا يدرم من تعليمه لمن إباحة الزيارة قصداً ، فقد عمر المرأة على قبر أو قبور في طريقها بدون قصد فتحاح إلى التسليم . انظر : إعلال السنن للتهانوي ( ٢٧٨/٨ ) .

(٤) السنن : ( كتاب الحناظر، باب ما جاء في زيارة القبور : ١/٥٠٠، رقم ١٥٧٠ )

والجواب عنه : أنه عام، والعام لا يعارض الأدلة الخاصة المستنبطة في نهى النساء — كما تقدم في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية — .

## السابع:

إذا قلنا بكرهه أو<sup>(١)</sup> تحريم زيارة القصور على النساء فيستثنى منه زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>، فإن زيارته مستحبة لهم، كما ذكره أصحابنا أنه يستحب لكل من حج أن يروى قبر النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup>.

(١) ((أبو)) سقطت من (مر)

(٢) قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم — رحمه الله — في حاشيته على ((الروض المربع)) (١٤٦/٣) . ((هذا الاستثناء فيه نظر ظاهر؛ لعدم الاستثناء في النصوص الصريحة)).

(٣) في (ك) : ((رسول الله)).

(٤) انظر : المجموع (٢٥٤/٨) .

وقوله . ((يستحب لكل من حج أن يروى قبر النبي صلى الله عليه وسلم)) غلط، والصواب أن يقال يستحب زيارة مسجد النبي صلى الله عليه وسلم؛ فإذا جاء المسجد سلم على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٤٥/٢٧) : ((وعلماء المسلمين قد ذكروا في مآسكهم استحباب السفر إلى مسجده، وذكروا زيارة قبره المكرم . وما علمت أحداً قال إنه لم يقصد إلا زيارة «قبر» يكون سفرًا مستحبًا))

ثم إنه لا ارتباط بين الحج وزيارة القبر، كما ذكره الشيخ ابن باز في التحقيق والإيضاح (ص ٨١ - ٨٢) . وقال : ((بل هي مستحبة في حق من زار مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم أو كان قريباً منه؛ أمسا البعيد عن المدينة فليس له شد الرحل لفقد زيارة النبر، ولكن يسر له شد الرحل لفقد لمسجد الشريف فإذا وصله زار القبر الشريف وقبري الصالحين، ودخلت الزيارة لغفره عليه السلام وقبري صاحبيه تبعاً لزيارة مسجده صلى الله عليه وسلم؛ وذلك لما ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((لا تُشد الرحل إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى))، ولو كان شدد الرحل لفقد قبره عليه السلام أو قبر غيره مشروعاً لذل الأمة عليه وأرشدتهم إلى فقهه، لأنه أنصح الناس وأعلمهم بالله وأشدّهم له حشّة، وقد بلغ اللع الخبير، ودلّ أمته على كل خير وحذرهم من كل شر))

وقد استثناء في هذا الموضع الديمهوري<sup>(١)</sup> - شارح «التنبيه» - ، وأضاف إليه قبور الأنبياء<sup>(٢)</sup> والصالحين والشهداء<sup>(٣)</sup>.

## الثامن:

لعظ رواية الترمذي . «زوارات»، وهي صيغة مبالغة فلا تقتضي حصول اللعة على من وقعت منها الزيارة على طريق القلة<sup>(٤)</sup> . وهكذا هو عند ابن ماجه<sup>(٥)</sup>، وعنده وعد المصنف من

(١) هو العقيي . عماد الدين عبد الرحمن بن أبي الحسن بن يحيى الديمهوري ، قال ابن العماد . ( كان فتيها ، شافيا ، فاضلا ، إماما ، تولى إعادة المدرسة الصالحية بالقاهرة ، وصنف كتابه المشهور في الاعتراض على التنبيه ، وقد أساء التعبير في مواضع منه ) . وقال عنه السبكي ' ( هو المعري بالاعتراض على الشيخ في انهدب والتنبيه ، لا جرم أن الله إجل ذكره ) ، مات سنة ( ٦٦٤ ) .

انظر . طبقات الشافعية للسبكي ( ١٨٩/٨ ) ، و شذرات الذهب ( ٦٠١/٧ ) .

(٢) في (ك) و (ص) : ((الأولياء)) .

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ( ٢٢١/٢٧ ) : ((من اعتقد السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين أنه قرينة وعادة وطاعة فقد خالف الإجماع . وإذا سافر لاعتقاده أنها طاعة كان ذلك محرماً بإجماع العلماء)) .

وقال أبصاً ( ٢٢٦/٢٧ ) : ((ولم يعرف ( يعني : منعه ) أحداً معروفاً من العلماء المسمين في الكتب قال إنه يستحب السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين، ولو علم أن في المسألة قولاً ثالثاً لحكاها، لكنه يعرف ذلك ...)) .

(٤) نقل السدي في تعليقه على سنن ابن ماجه ( ٤٧٨/١ ) عن السيرطي في ضبط ((روارات)) أنها بصـ الزاي، جمع رورة، بمعنى رائرة . وقال الماوي في فيص القدير ( ٢٧٤/٥ ) : ( «روارات» بالتشديد، قال الجلال المحلي في شرح المنهاج : الدائر على ألسنة الناس ضم راوي ((روارات)) ) -

ولا يظهر لي هنا الضبط لجواب كثير من أئمة الحديث كإسحاق بن راهويه عن الحديث بأن المراد بالروارات المكثرات من الزيارة؛ فهذا يدل على أن المعروف المشهور في صطه بتعني الرأي محسب . والله أعلم انظر : مجموع الفتاوى ( ٣٥٤/٢٤ ) .

(٥) السنن : ( كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء للقبور : ٥٠٢/١ ، برقم : ١٥٧٥ )

حديث أبي هريرة<sup>(١)</sup>، وعند ابن ماجه من حديث حسن بن ثابت<sup>(٢)</sup>؛ لكن في لفظ أبي داود<sup>(٣)</sup> : «زائرات» من غير مبالغة . والله أعلم .

وقد يُحَابُّ عن رواية المصنف وابن ماجه بأنه قابل المبالغة بجمع القبور كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> .

(١) سنن ابن ماجه . ( كتاب الجنائز ، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء للقبور ٥٠٢/١ ، رقم ١٥٧٦ ) ، و الجامع للزمدي : ( كتاب الجنائز ، باب ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء ٣٠/٣٧١ ، رقم ١٠٥٦ ) من طريق عمرو بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال : « (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور) » .

عمر بن أبي سلمة : صدوق يخطئ . التقريب ( ٤٩١٠ ) .

(٢) السنن ( كتاب الجنائز ، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء للقبور ٥٠٢/١ ، رقم ١٥٧٤ ) من طريق عبد الرحمن بن يهمان ، عن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت عن أبيه قال : « (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور) » .

وعبد الرحمن بن يهمان : مقبول . التقريب ( ٣٨١٧ )

فهذا الإسناد فيه ضعف ، إلا أنه يعتد بالشاهد من المتقدمين من حديث ابن عباس وحديث أبي هريرة ، فيكون الحديث حسناً إن شاء الله . وقد حمله شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ( ٢٤ ٣٥١ ) وأطلق في ذلك ، فينظر .

(٣) السنن . ( كتاب الجنائز ، باب في زيارة النساء القبور ٥٥٨/٣ ، رقم ٣٢٣٦ ) من حديث ابن عباس وهكذا عبد الساتر في سننه ( كتاب الجنائز ، باب التعنط في اتخاذ السرح على القبور ٩٥/٤ ، رقم ٢٠٤٣ .

(٤) سورة فصلت : الآية : ( ٤٦ ) .

(٥) انظر : أعضاء البيان للأمير الشافعي ( ١٣٩/٧ — ١٤٣ ) .

## التاسع:

فيه : تحريم اتخاذ المساجد على القبور . قال الشافعي — رحمه الله — : وأكره أن يعطى مملوك حتى يجعل قبره مسجداً مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس<sup>(١)</sup> .  
وقد يريد الشافعي بالكراهة كراهة التحريم<sup>(٢)</sup> .

## العاشر:

قد يؤخذ من قوله : «والمتحذرين عليها المساجد» أن محلّ الذم على ذلك : أن يتحد المسجد على القبر بعد الدفن، أما لو بُني المسجد أولاً وجعل في جابه قبر يُدفن فيه واقف المسجد أو غيره فليس بداخل في ذلك .

والظاهر : أنه لا فرق، وأنه إذا بُني المسجد لقصد أن يُدفن في بعضه أحد فهو داخل في اللعنة، بل يحرم الدفن في المسجد .

وإن شرط أن يُدفن فيه لم يصح الشرط لمخالفته لمقتضى وقعه مسجداً . والله أعلم

(١) الأم ( ٢٧٨/١ ) .

(٢) قول الشارح : ((وقد يريد الشافعي ...)) عريبٌ مه — رحمه الله —، بل ذلك مرادُه بـ«لا شك» وهذا قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في فتح المجيد ( ٤٠٠/١ ) : ((وكلامُ الشافعي يُبين أن مرادَه بالكراهة كراهة التحريم)) .

ومهم مه شيخ الإسلام في القضاء الصراط المستقيم ( ١٩١/٢ ) التحريم أيضاً .

بن قال ابن القيم — رحمه الله — في إغاثة اللهفان ( ١٨٥/١ ) : ((قد صرح عامة الطوائف بالهي عن بناء المساجد عليها متابعةً منهم للسنة الصحيحة الصريحة؛ وصرح أصحاب أحمد وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي بتحريم ذلك، وطائفة أطلقت الكراهة، والذي ينبغي أن تحمّل على كراهة التحريم إحساناً للنظر بالعمماء، وأن لا ينظر بهم أن يجوزوا فعل ما نواتر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن فاعله والنهي عنه)) .

(٣) في (ك) : ((فإنه لو بنى ...))، وفي (س) : ((فإنه إذا ...))

## الحادي عشر:

ظاهر الحديث : تحريم اتخاذ السرح على القبور لما فيه أيضاً من تشبيهن بالمساجد التي تنور فيها للصلاة<sup>(١)</sup>.

وأيضاً في إيقاد السرح على القبر تقريباً للبار منه، وقد ورد في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يتبع الميت بار<sup>(٢)</sup>. رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> من حديث أبي هريرة، وفيه من مذهبنا وفي صحيح مسلم<sup>(٤)</sup> من قول عمرو بن العاص : إذا مت فلا تصحبني بار ولا نائحة

(١) قال ابن قدامة في المحلى (٤٤٠/٣) : ((ولا يجوز اتخاذ السرح على القبر، ولو أضحى به بعض النبي صلى الله عليه وسلم من فعله، ولأن فيه تشبيهاً للبار في غير فائده، وبخاصة في تعقيب السرح أنه تعقيب «الأصنام»)) وقال ابن القيم في إغاثة اللهيان (١٨٨/١) : ((قرئ في المتن بين محدثي مساجد عبيد وموقدي السرح عليها؛ فهما في اللغة قربان. وفي ارتكاب الكثرة صواب، فإن كل ما ليس برسرح الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو من الكفار ومعلومة أن إيقاد السرح عليها إنما لمن فاعله لكونه وسبباً إلى تعظيمها وجعلها مصفاً يوقض إليه الشكر كونه هو الواقع، فكذلك إيقاد السرح عليها، وهذا قرأ بينهما)). فانصح بهذا الفعل العلة التي من أحبها حرم اتخاذ السرح على القبر، والله أعلم

(٢) انظر في المعنى الذي من أجله جاء هذا النهي . مفتاح السعادة لابن القيم (٣٥٢٣ - ٣٥٣)

(٣) المسند (كتاب الجنائز، باب في السرح بها، ٥١٧٣، رقم ٣١٧١) من صريح حديث شددنا بنحوه، حديثي باب بن عمر، حديثي راجع من أهل المدينة، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً. قال المدري في مختصر المسند (٣١١/٤) : ((في إسناد رجلان مجهولان)) وقد صرحه المدري في سؤالات البرقاني (ص) وأعله الشيخ الألباني في الإرواء (٧٤٢) بالاضطراب، وقد جاء موقوفاً على أبي هريرة بإسناد صحيح - أخرجه مالك في الموطأ - (كتاب الجنائز، باب أجهي عن أن تتبع الجنائز بشار : ٢٢٦/١) عن سعيد بن أبي سعيد المقبري. عن أبي هريرة أنه سئل أن يتبع بعد موته بار - وعند أحمد في المسند من طريق المقبري عن عبد الرحمن بن مهزيك - أن أبا هريرة قال حين حضره الموت : لا تتعزوني بمحرم. وعند الرحمن بن مهزيك قال عنه الحافظ في التقریب (٤٠١٢) مشرولاً. فمعناه بفسوق الرواية التي ذكرها الشارح، كما يشهد له حديث أبي موسى الآتي ويتفق أيضاً بالآثار الآتية

(٤) الصحيح (كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الفجرة والجهاد، ١١٢/١، رقم ١٢١)



بل البحور عند الميت نهى عنه أبو موسى الأشعري فقال : إذا انطلقتم بي فأسرعوا [ ٦/ب ]  
[ بي، ولا تتبعوني بمحجر ... الحديث . ذكره البيهقي <sup>(١)</sup> .

نعم، إن كان إيقاد السرح والقاديل عند القور للتوير على الحاضرين عند القبور لفسراءة القرآن والاستغفار للموتى فلا بأس بذلك؛ لأن القصد به حيث انتفاع الحي بذلك لا الميت <sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

(١) السنن الكبرى: ( ٣/٣٩٥ )، وقد أخرجه أيضاً أحمد في المسند ( ٤/٣٩٧ )، وابن ماجه في سننه .  
(٢) كتاب الجنائز، باب ما جاء في الجسارة لا تؤخر إذا حصرت ولا تتبع بار ١٠٤٧٧، برقم : ١٤٨٧ )  
كلهم من طريق أبي هرير عبد الله بن حسين الأودي عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه مرفوعاً .  
وفي آخره : قالوا له : أو سمعت فيه شيئاً ؟ قال : نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا إسناد حسن، وأبو هرير : صدوق، يخطئ ( القريب : ٣٢٧٦ ) .

وقد جاء عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت لأهلها : لا تتبعوني بار . رواه مالك في الموطأ . ( كتاب الجنائز، باب النهي عن أن تتبع الجنائز بار : ١/٢٢٦ ) .

(٢) قوله . ( نعم، إن كان إيقاد السرح ... فلا بأس ) غلط منه — رحمه الله —؛ فإن قراءة القرآن عند القبور من البدع المكرة؛ فإن القبور ليست محلاً لقراءة القرآن فقد جاء في حديث أبي هريرة — رضي الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (( لا تجعلوا بيوتكم مقابر؛ إن الشيطان ينسج من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة )) . أخرجه مسلم في صحيحه ( ١/٥٣٩، برقم . ٧٨٠ ) . ففي هذا الحديث دليل على أن القبور ليست موضعاً للقراءة .

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ( ٢٤/٣٠٠ — ٣٠٢ ) : (( جعل المصحف عند القبور، وإيقاد القاديل هناك مكروه، منهى عنه ... فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( لعن الله روارات القبور والمنخدعين عليها المساجد والسرج ))؛ وإيقاد السرح من فتن وعبث على القبور منهى عنه مطلقاً؛ لأسسه أحد المعلنين الذين لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من يفعلها ... ، وأما جعل المصاحف عند القبور لم يقصد قراءة القرآن هناك وتلاوته متدعة مكررة لم يفعلها أحد من السلف، بل هي تدخل في معنى إيقاد المساجد على القبور ) .

واظر : اقتضاء الصراط المستقيم ( ٢/٢٦٤ ) ، وأحكام الجنائز للشيخ الألباني ( ص ٢٤١ )

## باب ما جاء في النوم في المسجد

حدثنا محمود بن غيلان، ثنا عبد الرزاق، أنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال .  
( كما ساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ونحن شباب )

حديث ابن عمر حديث حسن صحيح .

وقد رخص قوم من أهل العلم في النوم في المسجد . قال ابن عباس . لا تتخذهُ مبيتاً ولا  
مقيلاً . وذهب قوم من أهل العلم إلى قول ابن عباس

## الكلام عليه من وجوه: الأول:

حديث ابن عمر : اتفق عليه الشيخان<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup> من رواية معمر عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال : كان الرجل إذا رأى رؤيا قصّها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ... الحديث . وفيه : قال : وكنت شاباً عربياً وكنت أنا في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ... الحديث .

واتفق عليه الشيخان أيضاً<sup>(٣)</sup>، والنسائي<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع، عن ابن عمر أنه كان ينام وهو شابٌ عرب لا أهل له في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٦)</sup> . لفظ البخاري، ورواد النسائي : على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال مسلم : كنت أبيت في المسجد ولم يكن لي أهل، وقال ابن ماجه : كنا ننام في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه . ( كتاب التهجّد، باب فصل قيام الليل : ١٦/٣، برقم : ١١٢١ )، ومسلم في صحيحه : ( كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن عمر — رضي الله عنهما — : ١٩٢٧/٤، برقم : ٢٤٧٩ ) .

(٢) السنن : ( كتاب تعب الرؤيا، باب تعب الرؤيا : ١٢٩١/٢، برقم : ٣٩١٩ ) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب نوم الرجال في المسجد : ٥٣٥/١، برقم : ٤٤٠ )، ومسلم في صحيحه : ( كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن عمر — رضي الله عنهما — : ١٩٢٨/٤، برقم : ٢٤٧٩ ) .

(٤) السنن : ( كتاب المساجد، باب النوم في المسجد : ٥٠/٢، برقم : ٧٢٢ )

(٥) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات، باب النوم في المسجد : ٢٤٨/١، برقم : ٧٥١ )

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب نوم الرجال في المسجد : ٥٣٥/١، برقم : ٤٤٠ )، ومسلم في صحيحه . ( كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن عمر — رضي الله عنهما — : ١٩٢٨/٤، برقم : ٢٤٧٩ )، والنسائي في سننه : ( كتاب المساجد، باب النوم في المسجد : ٥٠/٢، برقم : ٧٢٢ )، وابن ماجه في سننه : ( كتاب المساجد والجماعات، باب النوم في المسجد : ٢٤٨/١، برقم : ٧٥١ ) .

## الثاني :

لم يذكر المصنف في الباب غير حديث ابن عمر، وفيه — أيضاً — عن سهل بن سعد، وعبد الله بن طهفة — وقيل<sup>(١)</sup> : قيس بن طهفة، وقيل : طحمة بن فيس — وأبي در، وأبي هريرة، وأنس، وأسماء بنت يزيد، وواثلة بن الأسقع، وبشير بن الحصاصية، وأبي موبينة، وأبي عسيب، وربعة بن كعب، ومعاوية بن الحكم السلمي، وعائشة، وطلحة بن عمرو البصري، والطفالوي الدوسي — ولم يسم — .

أما حديث سهل بن سعد : فاتفق عليه الشيخان من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم، عن سهل بن سعد قال : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة فلم يجد علياً في البيت فقال : أين ابن عمك ؟، فقالت : كان يبني وبنيته شيء فعاصني فحرج ولم يقل عدي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لإنسان : «انظر أين هو»، فجاء فقال : يا رسول الله في المسجد رافد، فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مصطجع فد سقط رداؤه عن شقه فأصبه تراب، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسحه ويقول : «قم أنا تراب، قم أنا تراب»<sup>(٢)</sup> .

وأما حديث عبد الله بن طهفة : فرواه أحمد من رواية أبي سلمة عن ابن سعد الله بن طهفة قال : حدثني عبد الله بن طهفة<sup>(٣)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كثر الصيب عنده قال :

(١) في (ك) : ((وقيس بن طهفة)) بدون قيل، وهو أصح

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب نوم الرجال في المسجد ٥٣٥/١، رقم ٤٤١ )، ومسلم في صحيحه . ( كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — ١٨٧٤/٤ — ١٨٧٥، رقم ٢٤٠٩ ) .

(٣) عبد الله طهفة — بكسر الطاء، وسكون الميم [ التمر ٣١٠ ] — اختلف في اسمه على أقوال، منها : أنه قيس بن طهفة، وقيل : طهفة بن قيس، وقيل : طحمة — ورجحه البحاري في الأوسط ٢٧٥/١ —، وكأن المرء وابن حجر يملآن إلى هذا . فقد أوردا الحديث في ترجمه طحمة . انظر تحفة الأشراف ( ٢٠٩/٤ )، وإتحاف المهرة ( ٣٤٧/٦ )

«ليقلب كل رجل بضيعة...» الحديث، وفيه : فأتيتُ المسجدَ فاضطجعتُ على وجهي، وخرج رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فجعل يوقظ الناس للصلاة ... الحديث<sup>(١)</sup>.

وأما حديث قيس بن طخفة : فرواه ابن ماجه من رواية يعيث بن قيس بن طخفة<sup>(٢)</sup> عن أبيه — وكان من أصحاب الصفة — قال : قال لنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : «انطلقوا»، فاطفئنا إلى بيت عائشة<sup>(٣)</sup> وأكلنا وشربنا، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : «إن شئتم متم هاهنا»، وإن شئتم انطلقتم إلى المسجد»، قال : فقلنا : بل سطلق إلى المسجد<sup>(٤)</sup>.

= وأورد البخاري — رحمه الله — في التاريخ الكبير ( ٣٦٥/٤ — ٣٦٧ )، وفي الأوسط ( ٢٧٥/١ ) الاختلاف في اسمه، وذكر ذلك ابن عبد البر في الاستيعاب ( ٢٣٩/٢ )، والمري في تهذيب الكمال ( ٣٧٥/١٣ )، وابن حجر في الإصابة ( ٢٣٥/٢ ) .

(١) المسند ( ٤٢٦/٥ ) . قال الحينبي في المجمع ( ١٠١/٨ ) : ((رواه أحمد، وابن عبد الله بن طهفة لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات))، وقد قال قبل هذا : ((رواه أبو داود عن طهفة باختصار، والنسائي عن طهفة وعمره، ولم يسم عمر طهفة ولم أجد أحداً رواه عن ابن طهفة . والله أعلم)).  
وابن عبد الله بن طهفة — أو طخفة — قال عنه الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة ( ٥٨٢/٢ ) : «(اسمه يعيث، وقد أكثر النسائي من تخريج طريقه)).

وسأيتي مرید كلام على هذا الحديث في الكلام على الحديث الآتي  
(٢) تقدم ذكر الاختلاف في اسمه . وعليه : فإن هذا الحديث طريق آخر للحديث السابق، إلا أنه اضطرب الرواة في اسمه صحابه . والله أعلم .  
(٣) في (ك) : ((رضي الله عنها)).

(٤) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات، باب اليوم في المسجد . ٢٤٨/١ ، برقم . ٧٥٢ ) من طريق يحيى بن أبي كثير — وهو ثقة ثبت، لكنه يرسل ويبدل ( التقريب : ٧٦٣٢ ) — .  
وقد اضطرب في اسم صحابي الحديث واسم أبيه الرواي عنه — ولم أقف له على ترجمة — اضطراباً كثيراً، تقدم ذكر شيء منه . ولهذا قال الشيخ الألباني في ضعيف مس أبي داود ( ص ٤٠٩ ) عن هذا الحديث ((ضعيف مضطرب، غير أن الاضطجاع على البطن منه صحيح))، وقد بين البخاري في التاريخ الأوسط ( ٢٧٦/١ )، والنسائي في سننه الكبرى ( ١٤٤/٤ — ١٤٦ ) ذلك الاضطراب، والله أعلم .

ورواه السائي فقال : طخمة بن قيس<sup>(١)</sup>، وكذلك رواه أبو داود إلا أنه جعله من رواية ابنه يعيث بن طخمة أن أباه، لم يقل فيه : عن أبيه<sup>(٢)</sup>، فهو مرسل<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث أبي ذر . فرواه الطبراني في الأوسط من رواية شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن عُم، عن أبي ذر أنه كان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فإذا فرغ من خدمته أتى المسجد فاصطجع فيه<sup>(٤)</sup>.

وشهرٌ مختلفٌ في الاحتجاج به<sup>(٥)</sup>.

ورواه أبو يعيم في «الخلية» من رواية موسى بن عبيدة : عن يعيم المحمري، عن أبيه، عن أبي ذر أطول منه . وفيه : فإذا فرغنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «اموا في المسجد»<sup>(٦)</sup>.  
وموسى بن عبيدة الريزي : ضعيف<sup>(٧)</sup>.

(١) المسنن الكبير (١٤٦/٤)، رقم : ٦٦٢٢ .

(٢) المسنن . (كتاب الأدب، باب في الرجل يصح على طخمة ٢٩٤/٥، رقم ٥٠٤٠)

(٣) ولنظرة . (كان أبي من أصحاب الصفة)، ولم يقل «عن أبي» . قال الحافظ ابن حجر في إتحاف البهرة (٣٤٨/٦) : ((صورته مرسل)).

(٤) المعجم الأوسط (٥٥/٨)، رقم ٧٩٥٠، وأخرجه من حد، الترجه أحمد في مسنده (١٤٤/٥)

(٥) انظر . تهذيب الكمال (٥٨١/١ — ٥٨٥)، وقال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب (٢٨٣٠) ((صديق، كثير الإرسال والأوامر)).

(٦) حلية الأولياء (٣٥٢/١) .

(٧) انظر تهذيب الكمال (١٠٧/ ١١٣)، وقال عنه الحافظ في التقريب (٦٩٨٩) ((ضعيف، ولا سيما في عيد الله بن دينار، وكان عابداً)).

وروياه في «مسند الدارمي» من رواية أبي حرب بن أبي<sup>(١)</sup> الأسود عن عمه<sup>(٢)</sup>، عن أبي در قال :  
أتاني نبيُّ الله صلى الله عليه وسلم وأنا نائمٌ في المسجد فضربني برجله، قال : «ألا أراك نائمًا  
فيه»، قال : قلت : يا رسول الله غلبتني عيني<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث أبي هريرة : فأخرجه البخاري من رواية أبي حازم عن أبي هريرة قال : لقد رأيتُ  
سبعين من أهل الصفة ما منهم رجلٌ عليه رداء، إما إزار وإما كساء، قد ربطوا في أعناقهم، فمهما  
ما يبلغ نصف الساقين، ومنها ما يبلغ الكعبين، فيجمعه بيده كراهية أن ترى عورته<sup>(٤)</sup>.

وأما حديث أنس : فاتفق عليه الشيخان من رواية أبي قلابة عن أنس قال : قدم رهط من عكل  
على النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا في الصفة<sup>(٥)</sup>. لفظ البخاري في كتاب الصلاة أورده هو  
والذي قبله في باب النوم في المسجد<sup>(٦)</sup>.

(١) ((أبي)) : سقطت من (ك) .

(٢) ((عمه)) : تحرفت في (س) إلى ((محمد)) .

(٣) المسند : ( كتاب الصلاة، باب النوم في المسجد : ٢٦٥/١ — ٢٦٦ ) .

وأخرجه من هذا الطريق أحمد في مسنده ( ١٥٦/٥ ) .

وفيه : عم أبي حرب : لم أقف له على ترجمة، وذكره الحافظ ابن حجر في تهجيل المنفعة ( ٦٣٨/٢ )، و :  
يذكر فيه شيئاً، ولهذا قال الأثرم في ناسخ الحديث ومنسوخه ( ص ٤٢ ) : ((إن حديث أبي در فيه رجلٌ  
مجهول ليس معروف، وهو عم أبي حرب)) . فالحديث بهذه الأسانيد ضعيف، والله أعلم .

(٤) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب يوم الرجال في المسجد ٥٣٦/١، برقم ٤٤٢ )

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الحدود، باب لم يُسَقِّ المرتدَّونَ المحاربونَ حتى ماتوا  
١١١/١٢، برقم ٦٨٠٤ )، ومسلم في صحيحه ( كتاب القسامة، باب حكم المحاربين والمرتدين ١٢٩٦/٣  
— ١٢٩٨، برقم : ١٦٧١ ) .

(٦) الحدائق في ( باب النوم في المسجد )، لكن أحدهما — وهو حديث أبي هريرة — موصول، وأما الآخر  
— وهو حديث أنس — فإنه معلق، وإنما رواه موصولاً بهذا اللفظ في ( كتاب الحدود ) — كما سبق —،  
والله أعلم .

وأما حديث أسماء بنت يزيد : فرواه أحمد في «مسنده» من رواية شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد : أن أبا در العفاري كان يمدح النبي صلى الله عليه وسلم فإذا فرغ من حمدته أوى إلى المسجد — وكان هو بيته يضطجع فيه — فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فوجد أبا در مسجداً<sup>(١)</sup> في المسجد فمكث رسول الله صلى الله عليه وسلم برجله حتى استوى جالساً، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ألا أراك مائماً»، فقال أبو در : يا رسول الله فأين أباد<sup>(٢)</sup>، وهل لي بيت غيره ؟ ... الحديث<sup>(٣) (٤)</sup>.

ورواه الطبراني [ ١/٧ ] في «الكبير» من هذا الوجه مختصراً<sup>(٥) (٦)</sup>.

وأما حديث وثالة : فرواه أبو يعين في «الحلية» من رواية زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله عن وثالة بن الأسقع قال : كما أصحاب الصفة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما فيها رجل له ثوب، ولقد أتخذ العرق في جلودنا طرقة من العبار، إذ حرح علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «أبشروا فقراء المهاجرين» ثلاثاً<sup>(٧)</sup>.

وأما حديث بشير بن الحصاصية : فرواه أبو يعين في «الحلية» من رواية أبي جابر الكوفي قال : حدثني إباد بن لقيط، حدثني<sup>(٨)</sup> الحنظلة امرأة بشير بن الحصاصية قالت : حدثنا بشير قال : أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاني إلى الإسلام، ثم قال لي : «ما أسألك؟»، قلت : بدير، قال :

(١) في (س) : ((رسول الله))، وفي حاشية (ك) : ((رسول الله)) وعليه علامة التصحيح

(٢) المسجل : الملقى على الجدلة — وهي الأرض — . النهاية ( ٢٤٨/١ — مادة جدل )

(٣) في (س) : ((الحديث مختصراً)) وهو غلط

(٤) المسند ( ٤٥٧/٦ )

(٥) ((مختصراً)) : سقطت من (س)

(٦) المعجم الكبير ( ١٤٨/٢ )، رقم : ( ١٦٢٣ ) . وفي إسناده شهر بن حوشب وهو كثير الأوهام — كما تقدم — ! ففي الإسناد ضعف .

(٧) حلية الأولياء ( ٢١/٢ — ٢٢ )، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ( ٧٠/٢٢ )، رقم : ( ١٧٠ ) مره بالوجه . وإسناده صحيح .

(٨) في (ك) و (س) : ((قال : حدثني)) .



: «بل أنت بشير»، قال : فأنزلي الصفة؛ فكان إذا أتته هدية أشركنا فيها، وإذا أتته صدقة صرفها إلیا؛ قال : فخرج ذات ليلة فتبعته فأتى البقيع، فقال : «السلام عليكم دار قوم مؤمنين .» وذكر الحديث<sup>(١)</sup>.

وأما حديث أبي مويبة : وكان يبيتُ في المسجد . قاله أبو نعيم<sup>(٢)</sup>، فرواه الحسن بن سفيان<sup>(٣)</sup> من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي مويبة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . أنه صلى الله عليه وسلم جوف الليل، فأتيا البقيع، فقال : «يا أبا مويبة إني قد أمرت أن أستغفر لأهل البقيع ...» الحديث<sup>(٤)</sup> ورواه أحمد في «المسند» بلفظ . بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم من جوف الليل ... الحديث

(١) حلية الأولياء ( ٢٦/٢ ) . وفي إسناده الخشيم بن عدي : رواه عن أبي حنبل . أحد الكذابين قال ابن معين والسحاري : «ليس بثقة، كان يكذب»، وقال النسائي وغيره : «مروك الحديث» . انظر : الميزان ( ٣٢٤/٤ ) . وشيخه أبو حنبل الكلبي صفعوه لكثرة تدليس . التقريب ( ٧٥٣٧ )  
(٢) حلية الأولياء ( ٢٧/٢ ) وأبو مويبة — رضي الله عنه — مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم له ترجمة في الإصابة ( ١٨٨/٤ ) .

(٣) هو الإمام الحافظ الثبت أبو العباس الشيباني الحراساني السوي، صاحب «المسند»، وهو أس من بلدته أبي عبد الرحمن النسائي، وماتاً معاً في عام وهو عام ثلاث وثلاثمائة . انظر ترجمته في : السير ( ١٥٧/١٤ )  
(٤) ثم أوقف على رواية الحسن بن سفيان . وقد أخرجه أبو نعيم في الحلية ( ٢٧/٢ ) عن عبد العريسر — فارس، عن إسحاق بن عبد الله الأصبهاني المعروف بسمويه، عن عبد العزيز بن يحيى الحرابي، عن محمد بن مسلمة، عن ابن إسحاق أبي مالك بن ثعلبة، عن عمر بن الحكم بن ثوبان، عن عبد الله بن عمرو ( به ) . وهذا إسناده حسن لولا أن فيه أبو مالك بن ثعلبة — واسمه . مالك — . قال عنه الحافظ ابن حجر [ في التقريب ٦٤٢٨ ] : «(مقول)» . وفيه : عمة ابن إسحاق وهو مدلس ، لكن بقي فيه علة أخرى وهي مخالفة محمد بن مسلمة لعامة أصحاب ابن إسحاق فيه كما سيأتي قريباً فيكون شاذاً إلا كان ابن مسلمة ثقة وقد رواد أحمد في (مسنده) ( ٤٨٩/٣ ) من طريق إبراهيم بن سعد الزهري، عن محمد بن إسحاق قال : حدثني عبد الله بن عمر العبلي قال . حدثني عبيد بن جبر — مولى الحكم بن أبي العاص — عن عبد الله بن عمرو ( به ) .

وأما حديث أبي عسيب مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم : وكان يبيت في المسجد . قاله أبو نعيم<sup>(١)</sup>، فرواه الحسن بن سفيان من رواية حشر بن بناة عن أبي بصيرة عن أبي عسيب<sup>(٢)</sup> قال : حرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلاً فدعاني، فخرجتُ إليه، ثم مرُّ بأبي بكر فدعاه ... الحديث<sup>(٣)</sup>.

= قال أبو نعيم — كما في الإصابة ( ١٨٨/٤ ) — ((رواد عامة أصحاب ابن إسحاق هكذا، وحينئذ فهم محمد بن عيسى [ وهي الرواية السابقة ] فقال عن ابن إسحاق عن أبي مالك بن نعلبة ... فكان لابن إسحاق فيه شيءون إن كان محفوظاً)).

وفي إسناده أحمد بن عبد بن حنبل ذكره البخاري في التاريخ الكبير ( ٤٤٥/٥ )، وابن أبي حاتم في المحرر والتعليل ( ٤٠٣/٥ )، ولم يذكره فيه حرجاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات ( ١٣٥/٥ )، وانظر . تعجيل النفع ( ٨٥٠/١ ) . وفيه — أيضاً — . عن أبي حاتم في المحرر والتعليل ( ١٠٨/٥ ) ولم يذكره فيه شيئاً، وذكره ابن حبان في الثقات ( ١٤٤/٥ )، وابن أبي حاتم في المحرر والتعليل ( ١٠٨/٥ ) ولم يذكره فيه شيئاً، وذكره ابن حبان في الثقات ( ١٤٤/٥ )، وانظر . تعجيل النفع ( ٧٥٤/١ ) . والحديث بهذا الإسناد ضعيف، لكن قال ابن عبد البر في الاستيعاب ( ١٨٠/٤ ) في ترجمة أبي مويضة ((حديثه حسن في استيعاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل البيت واختياره لقاء ربه عز وجل)) . والله أعلم.

(١) حلية الأولياء ( ٢٧/٢ ) .

(٢) ترجمته في الإصابة ( ١٣٣/٤ — ١٣٤ ) .

(٣) لم ألق على رواية الحسن بن سفيان . وقد أخرجه أبو نعيم في الحلية ( ٢٧/٢ ) عن محمد بن سابق بن الحسن [ كذا في المطبوعة الحلية، وهي طبعة سقيمة جداً، ولعن الصواب محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بأبي عبيد الصواف أحد شيوخ أبي نعيم، ترجمته في السير ( ١٨٤/١٦ )، وما يقويه أن شبهه في هذه الرواية إسحاق بن الحسن الحرابي، وأبو علي الصواف ممن ذكر في الرواة عنه . انظر السير ( ٤١١/١٣ ) ] عن إسحاق بن الحسن الحرابي، عن محمد بن سابق، عن حشر بن بناة به . وقد أخرجه أحمد في مسنده ( ٨١/٥ ) من طريق حشر ( هـ ) وهذا الإسناد حسن، وقد حسنه الحافظ ابن حجر في الإصابة ( ١٣٤/٤ ) فقال ((قد أخرج له ابن مده حديثاً من رواية حشر بن بناة عن أبي بصيرة . وإسناده حسن)) والحديث الذي أخرجه ابن مده هو هذا الحديث، وقد عرّف إليه السيوطي في الدر المنثور ( ٤٣٦/٦ )

وأما حديث ربيعة بن كعب الأسلمي : فرواه أبو نعيم في «الحلية» من رواية أبي سلمة قال : حدثني ربيعة بن كعب الأسلمي<sup>(١)</sup> قال : كنتُ أبيتُ على باب النبي صلى الله عليه وسلم وأعطيه الوضوء فأسمعه الهوي<sup>(٢)</sup> من الليل يقول : «سمع الله من حمده»، والهوي من الليل يقول : ﴿الحمد لله رب العالمين﴾<sup>(٣)</sup>.

وأصله<sup>(٤)</sup> عند مسلم بلفظ : كنتُ أبيتُ عند النبي صلى الله عليه وسلم . الحديث<sup>(٥)</sup>.

وأما حديث معاوية بن الحكم السلمي : فرواه أبو نعيم في «الحلية» من رواية الصلت بن دينار عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم قال : بينا أنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصفّة فجعل يوجه الرجل من المهاجرين مع الرجل من الأنصار، والرجلين والثلاثة، حتى بقيتُ في أربعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حامسًا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : «اطلقوا بنا»، فلما حشا قال : «يا عائشة عشيّيا»، فجاءت بحشيشة<sup>(٦)</sup> فأكلنا،

(١) ترجمته في الإصابة ( ٥١١/١ ) .

(٢) الهوي — بالفتح — : الحبس الطويل من الزمان، وقيل . هو يختص بالليل . النهاية ( ٢٨٥/٥ ) — مادة : هوا .

(٣) حلية الأولياء ( ٣١/٢ ) عن أبي بكر أحمد بن يوسف بن خلّاد العطار، عن الحارث بن أبي أسامة، عن عبد الله بن بكر السهمي، عن هشام الاستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة ( به ) . وفي إسناده : يحيى بن أبي كثير : وهو ثقة، لكنه يُرسلُ ويدنسُ [ التقريب : ٧٦٣٢ ]، لكنه صرح بالتحديث عن مسلم — كما سيأتي — .

(٤) في (س) : «وأصله» .

(٥) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب فضل السجود والحثّ عليه . ٣٥٣/١ ، رقم : ٤٨٩ ) . من طريق يحيى بن أبي كثير قال : حدثني أبو سلمة ( به ) .

(٦) الحشيشة : هي أن تطحن الحطة طحنًا جليلاً، ثم تُجعل في القدور ويلقى عليها لحم أو تمر وتطبخ، وقد يقال لها (دشيشة) بالذال . النهاية ( ٢٧٣/١ ) — مادة : حشش .

ثم قال . «يا عائشة أطعمينا»، فجاءت بحبسة<sup>(١)</sup> فأكلنا، ثم قال : «يا عائشة اسقينا»، فجاءت بجريرة<sup>(٢)</sup> من لبن، فشربنا<sup>(٣)</sup>، ثم قال . «يا عائشة اسقينا»، فجاءت بعس<sup>(٤)</sup> من ماء فشربنا، ثم قال «من شاء منكم أن يطلق إلى المسجد فليطلق، ومن شاء منكم بات هاهنا»، قال : قلنا : من يطلق إلى المسجد . قال : فيينا أنا نائم على بطني إذا أنا برجل يرفسي برجليه في حوف الليل، فرمعت رأسي فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال . «قم فإن هدد صحبة يعصها الله عمر وحمل»<sup>(٥)</sup>.

وأما حديث عائشة : فرواه البخاري من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت : كانت أمة لحمي من العرب فأعتفوها ... الحديث وفيه : «فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فأسلمت، قالت عائشة : فكان لها في المسجد حياء<sup>(٦)</sup> أو حمش<sup>(٧)</sup>»، قالت . وكانت

(١) حبسة . هي الحبسي، وهو الطعام المتحد من الثمر والأفط والسم، وقد يجعل عوض الأفط مدققن أو الغنيت . النهاية ( ٤٦٧/١ ، مادة : حبس ) .

(٢) الجريرة : تصغير الجرعة، والجرعة - بالضم - الاسم من الشرب اليسر . النهاية ( ٢٦١/١ ، مادة : جرع ) .

(٣) قوله . ((ثم قال يا عائشة اسقينا، فجاءت بجريرة من لبن فشربنا)) - سقط من (س) .

(٤) العس : القدح الكبير . النهاية ( ٢٣٦/٣ ، مادة : عس ) .

(٥) حلية الأولياء ( ٣٣/٢ ) . وفي إسناده : الضلت بن دينار، وهو مزكوك التقريب ( ٢٩٤٧ )

قال أبو يعين عقب ذكره للحديث ((رواه الأوراعي وهشام وشبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن طحفة عن أبيه نحوه)) .

وقد تقدم ذكر هذا الحديث عند الكلام على حديث عبد الله بن طهمة - أو فس بن طحمة -

(٦) الحياء : أحد بيوت العرب، من وبر أو صرف، ولا يكون من شعر، ويكون على عمودين أو ثلاثة، والجمع أخبية . النهاية ( ٩/٢ ، مادة : حيا ) .

(٧) الحمش . أثبت الصغير الدليل القريب السمك، سمي به لصيقه . النهاية ( ٤٠٧/١ ، مادة : حمش )

تَأْتِي وَتَحْدُثُ، وَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي جَلْسًا إِلَّا قَالَتْ :

وَيَوْمَ الْوُشَّاحِ مِنْ تَعَاجِبِ رَسَا أَلَا لَهُ مِنْ بِلْدَةِ الْكَفْرِ نَجَامِي<sup>(١)</sup> (٢)

وَأَمَّا حَدِيثُ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو النَّصْرِي : فَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ : ثَابِتُ بْنُ عَمْرٍو ، ثَابِتُ بْنُ جَمْعٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّبَلِيِّ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَدَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ لَهُ عَرِيفٌ<sup>(٣)</sup> بِالْمَدِينَةِ نَزَلَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرِيفٌ نَزَلَ مَعَ أَصْحَابِ الصَّفَةِ . قَالَ : فَكَتُبْتُ فِيمَنْ نَزَلَ الصَّفَةَ ، فَوَاقَفْتُ رَجُلًا ، وَكَانَ يَجْرِي عَلَيْهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ يَوْمٍ مَدٌّ مِنْ ثَمَرَيْنِ رَجُلَيْنِ ، فَلَمْ ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الصَّلَاةِ مَادَاهُ رَجُلٌ مَنَا ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : قَدْ أَحْرَقَ الثَّمَرُ بَطُونَنَا وَتَحَرَّقَتْ عَا الْخَفِ<sup>(٤)</sup> ... الْحَدِيثُ<sup>(٥)</sup> .

(١) فِي (ك) : ((أَنْجَامِي)) .

(٢) الصَّحِيحُ . ( كِتَابُ الصَّلَاةِ ، بَابُ يَوْمِ الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْجِدِ ٥٣٣/١٠ ، بِرَقْمٍ : ٤٣٩ )

(٣) فِي (ك) وَ (س) : ((قَالَ : ثَابِتٌ)) .

(٤) فِي (ك) وَ (س) : ((قَالَ : ثَابِتٌ)) .

(٥) الْعَرَبِيُّ . الْقِيَمُ بِأُمُورِ الْقَبِيلَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ مِنَ النَّاسِ ، يَلِي أُمُورَهُمْ ، وَيَتَعَرَّفُ الْأَمِيرُ بِهِ أَحْوَالَهُمْ ، فَيَعْلَمُ بِمَعْنَى دَاعِلٍ . النِّهَايَةُ ( ٢١٨/٣ ) ، مَادَّةٌ : عَرَفَ .

(٦) الْخَفِّفُ : جَمْعُ خَفِيفٍ ، وَهُوَ نَوْعٌ غَلِيظٌ مِنْ أَرْدَا الْكِتَابِ .

وَأَرَادَ يَقُولُهُ : ((تَحَرَّقَتْ عَا الْخَفِ)) : ثَابِتًا تَعْمَلُ بِهِ ، كَانُوا يَلْبَسُونَهَا . النِّهَايَةُ ( ٨٤/٢ ) ، مَادَّةٌ : خَفِيفٌ .

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو بَعِيثٍ فِي الْخِلَافَةِ ( ٣٧٤/١ ) عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدَانَ بْنِ مَالِكِ الْقَطِيعِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ ( ب ) . وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ ( ٤٨٧/٣ ) عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ .

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ( ١٥/٣ ) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ مَسْرُورٍ عَنْ دَاوُدَ ( ب ) . وَقَالَ : (حَدَّثَنَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يَخْرُجْاهُ)) ، قَالَ الدَّهْلِيُّ : ((صَحِيحٌ ، سَمِعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ دَاوُدَ ، وَفِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ)) .

وأما حديث الطفاوي الدوسي : فرواه أبو يعيم في «الخليعة» من رواية الحريري عن أبي بصرة عن الطفاوي قال : قدمت المدينة ثوبتُ عبد أبي هريرة شهراً، فأخذني الحمى هو عكست، ودخل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم المسجد فقال : «أين العلام الدوسي ؟»، فقبل . هو ذا موعوك في ناحية المسجد، فجاء رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فقال له معروفاً<sup>(١)</sup>.

### الثالث :

قول الصحابي : كما نفعل كذا . إن أضافه إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان حكمه حكم الحديث المرفوع، لأن الظاهر : إطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريره له، وتقريره أحد وجوه السنن . هذا هو الصحيح وقول الجمهور<sup>(٢)</sup> .

(١) حلية الأولياء ( ٣٧٥/١ ) عن أبي عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحريري عن الحسن بن سفيان عن هدية بن خالد عن حماد بن سلمة عن الحريري ( به ) .

وهذا إسناد صحيح .

وقد أخرجه أبو داود في سننه . ( كتاب النكاح، باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من إصابته أهله . ٦٢٥/٢، برقم : ٢١٧٤ ) .

وأحمد في مسنده ( ٥٤٠/٢، ٥٤١ ) من طريق عن الحريري عن أبي بصرة عن رجل — أو قال . شيخ من طاعة — ( به ) . وفيه : فقال أبو هريرة : ألا أحدثك عني وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟، قلت : بلى، قال : بيا أما أو عك في المسجد . . . فقد بينت هذه الرواية أن الموعوك هو أبو هريرة — رضي الله عنه — وليس الطفاوي، وهو الصحيح .

ولطفاوي ذكره ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ( ٢٢٣/٥ ) في الصحابة وأخرج الحديث عن هدية ( به )، وعدده أن الموعوك هو أبو هريرة . لكن فيه ما يدل على حضور الطفاوي ذلك، فقد قال : قدمت المدينة ثوبتُ عبد أبي هريرة — رضي الله عنه — شهراً، فأخذته الحمى هو عك، فدخل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فقال : «(أين العلام الدوسي ؟)»، فقلنا : هو ذلك هو موعوك في ناحية المسجد، فجاء رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فقال لي معروفاً .

لكن قال ابن حجر في التقریب ( ٨٥٠٠ ) : «(الطفاويُّ شيخ لأبي بصرة لم يسم، لا يعرف)»

(٢) انظر : علوم الحديث ( ص ١٩٦ — ١٩٧ )، شرح التنصرة والتذكرة ( ١٢٨/١ )

ودهب أبو بكر الإسماعيلي<sup>(١)</sup> إلى أنه ليس حكمه الرفع وإن أضافه إلى رمه لجوار ألا يكون قد اطلع على ذلك<sup>(٢)</sup>.

والأول هو الصحيح، بل أطلق الإمام فخر الدين الرازي أن حكمه الرفع مطلقاً، ولم يقيده بإضافته إلى زمنه<sup>(٣)</sup>.

### الرابع:

فيه حوار النور في المسجد من غير كراهة، وهو كذلك ما لم يكن جنباً، أو تكسر المرأة حائضاً، وهو قول سعيد بن المسيب<sup>(٤)</sup>، والحسن البصري<sup>(٥)</sup>، وعطاء بن أبي رباح<sup>(٦)</sup>، ومحمد بن سيرين<sup>(٧)</sup>، وبه يقول الشافعي<sup>(٨)</sup>، وأصحابه<sup>(٩) (١٠)</sup>.

[ ٧/ب ] وسواء فيه الغريب وأهل البلد، والغني والفقير، والأهل والعزب.

(١) هو الإمام الحافظ المحجة المقية شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس المرحوم الإسماعيلي الشافعي، صاحب الصحيح وشيخ الشافعية، من تصانيفه (المستخرج على الصحيح) مات سنة ١٠٠٠ إحدى وسبعين وثلاثمائة.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٩٢/١٦)، والبداية والنهاية (٢٩٨/١١).

(٢) انظر: علوم الحديث (ص ١٩٧)، شرح التبصرة والتذكرة (١٢٨/١).

(٣) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (١٢٩/١ - ١٣٠).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٢١/١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧٩/٣). وإسناده صحيح.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٢٠/١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧٨/٣). وإسناده صحيح.

(٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٢١/١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧٨/٣). وإسناده صحيح.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧٨/٣). وإسناده صحيح.

(٨) الأم (٥٤/١).

(٩) ((وأصحابه)): سقطت من (س).

(١٠) العزيز شرح الوجيز (١٨٦/١، ٣٧٥/٨)، وروضة الطالبين (٨٦/١).

وقال مالك : لا أحب لمن له مرل أن يبيت في المسجد . وسهل فيه للضعيف ولمن لا مرل له<sup>(١)</sup> ، وهو قول أحمد<sup>(٢)</sup> ، وإسحاق<sup>(٣)</sup> .

قال مالك : وقد كان أصياف النبي صلى الله عليه وسلم يامون في المسجد<sup>(٤)</sup> .

وقد كره جماعة من العلماء النوم في المسجد ، فكرهه من الصحابة : عبد الله بن مسعود<sup>(٥)</sup> ، وعبد الله بن عباس كما ذكره المصنف عنه على خلافه وتفضيل يأتي ذكره<sup>(٦)</sup> .

ومن التابعين : طاووس<sup>(٧)</sup> ، ومجاهد<sup>(٨)</sup> .

ومن الأئمة : الأوزاعي<sup>(٩)</sup> .

واحتج من لم يره بأساً للعرب وغيره يوم علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — فيه كما تقدم في حديث سهل ، وسوم عثمان فيه وهو حليقة ، كما ذكره الطبري عن الحسن قال : رأيت

(١) انظر : الوادر والريادات ( ٥٣٣/١ ) وشرح صحيح البخاري لابن بطال ( ٩٢/٢ ) ، وإعلام الساجد للركشي ( ص ٣٠٦ ) .

(٢) انظر : تحفة الراكع والساجد للحراعي الحسي ( ص ٢٠٠ ) ، والإقناع ( ٥٢٩/١ ) ، وإعلام الساجد ( ص ٣٠٦ ) .

(٣) انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال ( ٩٢/٢ ) ، وإعلام الساجد ( ص ٣٠٦ ) .

(٤) انظر : الوادر والريادات ( ٥٣٣/١ ) وشرح صحيح البخاري لابن بطال ( ٩٢/٢ ) .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٢٢/١ ) ، وابن أبي شيبة في المصنف ( ٧٩/٣ ) .

وفي إسناده أبو عمرو الشيباني : وهو مقبول . التقريب ( ٨٢٧٤ ) .

(٦) انظر : ( ص ١٠٠ ) .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٧٨/٣ ) . وفي إسناده : ليث بن أبي سليم وهو صدوق أحبط حديثه ولم يتميز حديثه فترك . التقريب ( ٥٦٨٥ ) .

(٨) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٢١/١ ) ، وابن أبي شيبة في المصنف ( ٧٨/١ ) ، وإسناده صحيح .

(٩) انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال ( ٩٢/٢ ) .



عثمان بن عفان نائماً في المسجد ليس حوله أحدٌ وهو أمير المؤمنين<sup>(١)</sup>؛ وبأحاديث الاعتكاف في المسجد مع كونه صلى الله عليه وسلم ما قام ليلة كاملة حتى الصباح كما ثبت من حديث عائشة<sup>(٢)</sup>، وإن<sup>(٣)</sup> كان قد ثبت من حديثها أنه كان في العشر الأخير يجي الليل كله<sup>(٤)</sup>. فإما أن يخص حديثها المتقدم بالعشر الأخير ويبقى حكمه فيما عداه، فإنه اعتكف العشر الأوسط والعشر الأول من شوال، واعتكف سائر أيامها. أو يحمل ما ورد في العشر الأخير على معظم الليل فإن التأكيد عند بعضهم لا ينفي المجاز ولكن يبعده.

### الخامس:

قد يفهم من قوله في بعض طرق حديث ابن عمر: وهو شابٌ عذب لا أهل له<sup>(٥)</sup>. على الترحيص<sup>(٦)</sup> فيه لم يسلم له أهلٌ دون غيره، وكذلك الأحاديث<sup>(٧)</sup> الواردة في نوم أهل الصفة فيه كما قال أبو هريرة: وأهل الصفة يومئذ<sup>(٨)</sup> أضياف الإسلام لا يلوون على أهل ولا مال.. الحديث<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩٢/٢) و تاريخ الطبري (٣٩٦/٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل ٥١٤/١ - ٥١٥، رقم: ٧٤٦ ).

(٣) في (س). ((إيان)).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه: ( كتاب فضل ليلة القدر، باب العمل في العشر الأواخر من رمضان ٢٦٩/٤، رقم: ٢٠٢٤ )، ومسلم في صحيحه. ( كتاب الاعتكاف، باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان: ٨٣٢/٢، رقم: ١١٧٤ ).

(٥) انظر: ( ص ٨٧ ).

(٦) في (ك): ((الترخيص)).

(٧) وقع في الأصل: ((للأحاديث)) والمثبت من: (ك) و (س).

(٨) ((يومئذ)): سقطت من (ك) و (س).

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه. ( كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتخلّوهم عن الدنيا: ٢٨١/١١، رقم: ٦٤٥٢ ).

ويُحِبُّ عه . بأنه لا يلزم من كونه وقع ذلك منه وهو عرب<sup>(١)</sup> امتناعه عليه بعد أن تأهل ، فقد جاء فيه عثمان وهو حليقة ، وعليّ وهو متأهل — كما تقدّم — ، وغيرهما

### السادس:

ما ذكره المصنف من قول ابن عباس : لا تتخذهُ مبيتاً ولا مقبلاً . رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» . أن رجلاً قال لابن عباس : إني عمتُ في المسجد الحرام فاحتلمتُ ؟ فقال . أمّا أن تتخذهُ مبيتاً أو مقبلاً فلا ، وأمّا أن تنام فتستريح أو تنتظر حاجة فلا<sup>(٢)</sup> .

وقد جاء عن ابن عباس الترحص في النوم فيه في بعض الأوقات : قال ابن بطال : فروي عنه أنه قال : إن كنتَ تنامُ فيه لصلاة فلا بأس به<sup>(٣)</sup> .

### السابع:

احتج لم كره النوم في المسجد بأنّ اليومَ مطّنة الريح أو الصوت وفيه الملائكة ومن في المسجد من الأديمين ، والملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم كما ثبت في الحديث الصحيح<sup>(٤)</sup> ، وقد بهى النبي<sup>(٥)</sup> صلى الله عليه وسلم من أكل نوماً أو بصلاً أو كراثاً عن حضور المساجد لأجل الرائحة<sup>(٦)</sup> ، مع كون خروج الرائحة والصوت أفحش .

(١) في (س) : ((غريب)) وهو تحريف .

(٢) المصنف (٧٨/٣) . وإسناده صحيح

(٣) شرح صحيح البخاري (٩٢/٢) وهذا الأثر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤٢٢/١) ، وفي مسنده من لم أتبعه .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب بهي من نكل نوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها ٣٩٤/١ — ٣٩٥ ، برقم . ٥٦٤ ) — عن جابر رضي الله عنه — .

(٥) ((النبي)) : سقط من (س) .

(٦) متفق عليه من حديث جابر — رضي الله عنه — أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب الأدان ، باب ما جاء في النوم النبي والصلى والكراث ٣٣٩/٢ ، برقم . ٨٥٥ ) ، ومسلم في صحيحه ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب بهي من أكل نوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوهما ٣٩٥/١ ، برقم . ٥٦٤ )

والجواب : أن خروج الرائحة من النائم لسا<sup>(١)</sup> على يقين منه؛ فقد أذحلت أمانة المسجد وحمدنا صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> [ في الصلاة ]<sup>(٣)</sup> مع جوار أن يقع منها قضاء الحاجة في المسجد، وكذلك طوافه على البعير<sup>(٤)</sup>، وطواف أم سلمة عليه<sup>(٥)</sup> مع جوار أن يحصل منه تلويث المسجد، وليس في الريح والصوت تلويث للمسجد لو وقع مع جوار عدم وقوعه

وكذلك أيضاً حصول الحجة للنائم في المسجد؛ فهو وإن جار وقوعه فعدم وقوعه أيضاً جائز وهو في حالة بومه غير مكلف باجتناب المسجد .

وأما بعد الاستيقاظ فكما يجوز له العورُ يجوزُ له الخروجُ منه بل يجب، إلا أن يحاف من حروجه من العسس أو من أدى فيحوزُ إقامته فيه<sup>(٦)</sup>.

فإن لم يمكن اغتساله فيه تيمم استحباباً على خلاف فيه<sup>(٧)</sup>. والله أعلم .

(١) وقع في الأصل : (( ليسا )) والمثبت من : (ك) .

(٢) متفق عليه من حديث أبي قتادة — رضي الله عنه — : أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة ، باب إذا حمل جاريةً صغيرةً على عنقه في الصلاة : ١/ ٥٩٠ ، برقم ٥١٦ ) ، ومسلم في صحيحه . ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب جوار حمل الصبيان في الصلاة : ١/ ٣٨٥ ، برقم ٥٤٣ ) .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وهو في (ك) و (س) .

(٤) متفق عليه من حديث ابن عباس — رضي الله عنه — : أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الحج ، باب المريض يطوف ركباً . ٣/ ٤٩٠ ، برقم ١٦٣٢ ) ، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الحج ، باب جوار الطواف على بعيرٍ وغيره . ٢/ ٩٢٦ ، برقم ١٢٧٢ ) .

(٥) متفق عليه من حديث أم سلمة — رضي الله عنها — : أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة ، باب إدخال البعير في المسجد لليلة : ١/ ٥٥٧ ، برقم ٤٦٤ ) ، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الحج ، باب جوار الطواف على بعيرٍ وغيره . ٢/ ٩٢٧ ، برقم ١٢٧٦ ) .

(٦) العزيز شرح الوجيز ( ١٨٦/١ ) ، وروضة الطالبين ( ٨٦/١ ) .

(٧) العزيز شرح الوجيز ( ١٨٦/١ ) ، وروضة الطالبين ( ٨٦/١ ) .

### الثامن:

روى البخاريُّ على حديث الباب : (باب يوم الرجال في المسجد) <sup>(١)</sup> وربما أفهم امتناعه أو كراهته في حق النساء . ولا شك أن من خيف الافتتان بها، أو حافت على نفسها من اليوم فيه امتنع يومها فيه على سبيل التحريم أو الكراهة. وأما <sup>(٢)</sup> من لم يخش الافتتان بها، ولا حافت على نفسها فلا بأس يومها في المسجد كقصة الأمة التي كانت لها حمض أو جباء في المسجد <sup>(٣)</sup>، وقد ذكره البخاري قبل هذا، وبوّب عليه : (باب يوم النساء في المسجد) <sup>(٤)</sup>

### التاسع:

استدل به الطبريُّ على أنه لا بأس بالاعتماع في المسجد بما يحلّ كالأكل والشرب والجلوس وشبه اليوم من الأعمال <sup>(٥)</sup>.

### العاشر:

قال المهلب بن أبي صفرة <sup>(٦)</sup> : فيه جوار سكنى الفقراء في المسجد <sup>(٧)</sup> . انتهى . وفي الحديث : «المسجد بيت كل نقي» <sup>(٨)</sup> . والظاهر : أن المراد : ملازمة المسجد للاعتكاف والصلاة وغير ذلك مما بُنيت المساجد له . والله أعلم .

(١) الصحيح ( ٥٣٥/١ ) .

(٢) في (ك) و (س) : ((فأما)).

(٣) تقدم ذكرها

(٤) الصحيح ( ٥٣٣/١ ) .

(٥) انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطلال ( ٩٢/٢ )

(٦) المهلب بن أبي صفرة الأسدي من أهل اليمامة : فقيه، محدث، له شرح على (الجامع الصحيح) للبخاري، (

ت ٤٣٥هـ) . انظر : الصلاة لابن بشير ( ٦٢٦/٢ - ٦٢٧ ) . ومعجم المؤلفين ( ٣١/١٣ )

(٧) انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطلال ( ٩٢/٢ ) .

(٨) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير ( ٢٥٤/٦ - ٢٥٥ ، برقم ٦١٤٣ ) من حديث سلمان - رضي الله

عنه - . وسيأتي ذكره ( ص ٢٨١ )

## باب ما جاء في كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة والشعر في المسجد

حدثنا قتيبة، ثنا الليث، عن ابن<sup>(١)</sup> عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن تناشد الأشعار في المسجد، وعن البيع والاشتراء فيه، وأن يتحلّق الناس يوم الجمعة قبل الصلاة .

وفي الباب : عن بريدة، وجابر، وأنس .

قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن عمرو بن العاص حديث حسن .

وعمر بن شعيب هو : ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص : قال محمد بن إسماعيل : رأيت أحمد وإسحاق وذكر غيرهما يحتجون بحديث عمرو بن شعيب .

قال : وقد سمع شعيب بن محمد من عبد الله بن عمرو .

قال أبو عيسى : ومن تكلم في حديث عمرو بن شعيب إنما ضعفه لأنه يحدث من صحيفة جده، كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث [ ١/٨ ] من جده .

قال علي بن عبد الله : وذكر عن يحيى بن سعيد أنه قال في حديث عمرو بن شعيب . عندنا وإهي .

وقد كره قوم من أهل العلم البيع والشراء في المسجد، وبه يقول أحمد وإسحاق .

وقد روي عن بعض أهل العلم من التابعين رخصة في البيع والشراء في المسجد؛ وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في غير حديث رخصة في إنشاد الشعر في المسجد .

(١) ي (س) : ((أبي)) وهو غلط .

الكلام عليه من وجوه:  
الأول:

حديث عبد الله بن عمرو : أخرجه بقية أصحاب السنن؛ فرواد النسائي عن فنية ساليبي عن تاشد الأشعار في المساجد<sup>(١)</sup>، ورواد في «اليوم والليلة» عنه كرواية المصنف<sup>(٢)</sup>، ورواد أبو داود عن مسند عن يحيى عن ابن عجلان ورواد فيه : وأل تشد فيه صالحة<sup>(٣)</sup>، ورواد النسائي عن إسحاق بن إبراهيم عن يحيى بالهني عن الشراء والبيع وعن التحلق<sup>(٤)</sup>، ورواد ابن ماجة مرفقاً من طرق عن ابن عجلان مرةً بفصة البيع والشراء وتاشد الأشعار<sup>(٥)</sup>، ومرةً بالهني عن إسماعيل الضالة<sup>(٦)</sup>، ومرةً بالهني عن التحلق<sup>(٧)</sup>.

(١) المس. ( كتاب المساجد، باب النهي عن تشييد الأشعار في المسجد ٤٨/٢، رقم ٧١٥ )

قال البرقي في المجموع ( ٢٠٥/٢ ) . « حديث حسن؛ رواد الأسباني بمسند حسن »

(١) هذه عبارة المري في تحفة الأنشرف (٣٣٥/٦)، والذي وفقت عليه في المطبوع من عمل اليوم واللييلة )

ص ٢١٨، رقم: ١٧٣) ليس فيه إلا أسبغى عن ناشد الأشعار كالترواية اسامنة

(٢) السنن . ( كتاب الصلاة ، باب المخلوق يوم الجمعة قبل الصلاة . ١ / ١٦٥١ ، رقم ١٠٧٩ )

(١) السنن ( كتاب المصاحد، باب الهي عن البع والبشراء في السعد وعن التحلق في صلاة الجمعة

٤٧/٢ — ٤٨، برقم : ٧١٤ .

(١) المسجل (كتاب المساجد واجتماعات، باب ما يكره في المساجد ٢٤٧/١، رقم ٧٩٩)

(١) المس. (كُتَابُ الْمَسَاجِدِ وَاجْتِمَاعَاتِهَا، بَابُ الْمَسْجِدِ عَنْ إِسْنَادِ الصَّائِلَةِ فِي الْمَسْجِدِ ٢٥٢/١، بَرْقِيعُ ٧٦٦)

(٥) السنن . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ) باب ما جاء في الخل يوم الجمعة قبل الصلاة وإحشاء

والإمام بخطب : ٣٥٩/١ ، رقم : ١١٣٣ .

والحديث حسن الإسناد، وقد حسس الشيخ الألباني في صحيحه بس أبي داود (٢٩٨/١). وقال الحافظ ابن

حجر في الفتح (١/٤٩٥) (إرساده صحح إلى عمرو فمن يصحح نسخه يصححه، وفي المعنى عدد

أحاديث، لكن في أسانيدھا مقال» .

وحديث بريدة : أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>، والنسائي في «الكبرى» في اليوم والليلة<sup>(٣)</sup> من رواية سليمان بن بريدة عن أبيه أن رجلاً شذ في المسجد فقال : من دعا إليّ الجمل الأحمر؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «لا وجدت، إنما بيت المساجد لما بيت له» .

وحديث جابر : أخرجه النسائي من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي الربير عن جابر قال : جاء رجل يشذ ضالة في المسجد، فقال<sup>(٤)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا وجدت»<sup>(٥)</sup> .

وحديث أنس : رواه الطبراني في «الأوسط» من رواية عمرو بن أبي عمرو عن أنس بن مالك — رضي الله عنه — : أن رجلاً دخل المسجد يشذ ضالة، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : «لا وجدت»<sup>(٦)</sup> . ورجاله ثقات .

ورواه البزار في «مسنده» من رواية موسى بن عبيدة عن عمرو بن عمرو، وقال : لا أعلمه عن أنس إلا من هذا الوجه<sup>(٧)</sup> .

قلت : قد تقدمت رواية الطبراني من غير طريق موسى بن عبيدة .

(١) الصحيح : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن شذ الضالة في المسجد وما يقرؤه من سمع الناشد : ٣٩٧/١، برقم : ٥٦٩ ) .

(٢) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات، باب النهي عن إنشاء الضوال في المسجد : ٢٥٢/١، برقم : ٧٦٥ )  
(٣) عمل اليوم والليلة ( ص ٢١٨ — ٢١٩، برقم : ١٧٤ ) .

(٤) في (ك) و (س) : ((فقال له)) .

(٥) السنن : ( كتاب المساجد، باب النهي عن إنشاء الضالة في المسجد : ٤٨/٢ — ٤٩، برقم : ٧١٧ )

وفي إسناده أبو الربير محمد بن مسلم بن تدرس المكي : صدوق إلا أنه يدلس ( التقريب ٦٢٩١ )، وهو من الطبقة الثالثة من المدلسين ( تعريف أهل التقديس ص ١٥١ )، ولم أفد على تصريحه بالسماع . ولكن للحديث شواهد كثيرة وهي صحيحة؛ فالحديث حسن، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي ( ٢٣٧/١ ) .

(٦) المعجم الكبير ( ١٨٩/٢، برقم : ١٦٧٧ ) . وإسناده صحيح .

(٧) كشف الاستار ( ١٣٣/٢، برقم : ١٣٧١ ) . وفيه : موسى بن عبيدة الرضدي، وهو ضعيف . التقريب ( ٦٩٨٩ )

## الثاني:

فيه مما لم يذكره<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وثوبان، ومعاذ بن جبل، وابن عمر، وواتلة، وعصمة، وحكيم بن حرام، وأبي سعيد الخدري .

أما حديث أبي هريرة : فأخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup>، وابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية أبي عبد الله مولى شداد بن الهاد أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من سمع رجلاً يشد صلاة في المسجد فليقل . لا ردّها الله عليك؛ فإن المساجد لم تنس هذا» .

وله طريق آخر رواها المصنف في آخر كتاب البيوع<sup>(٥)</sup>، والسائي في «اليوم واليلة»<sup>(٦)</sup> من رواية يزيد بن حصيبة<sup>(٧)</sup> عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إذا رأيتم من يبيع أو يتاع في المسجد فقولوا : لا أربح الله تجارتك، وإذا رأيتم من يشتد فيه الضالة فقولوا : لا ردّ الله عليك» .

وقال : حديث حسن غريب .

(١) الصحيح ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن شد الصلاة في المسجد وما ينقله من صحيح الشائد : ٣٩٧/١، برقم : ٥٦٨ ) .

(٢) السنن : ( كتاب الصلاة، باب في كراهية إشاد الصلاة في المسجد ٣٢١/١، برقم : ٤٧٣ )

(٣) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات، باب النهي عن إشاد اصوال في المسجد ٢٥٢/١، برقم : ٧٦٧ ) .

(٤) الجامع : ( كتاب البيوع، باب النهي عن البيع في المسجد : ٦١٠/٣ - ٦١١، برقم : ١٣٢١ ) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد ( به ) والدراوردي صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيعطى . (التقريب : ٤١١٩) .

(٥) عمل اليوم واليلة ( ص ٢١٩ - ٢٢٠، برقم : ١٧٦ ) من طريق الدراوردي ( به )

وإساده حسن، وقد صححه الشيخ الألباني في الإرواء ( ١٣٤/٥ ) .

(٦) في (س) : ((عصمة)) وهو تحريف .



وأما حديث سعد بن أبي وقاص : فرواه البزار في «مسنده» من رواية الحجاج بن أرطاة عن أبي سعيد الأعسم عن مصعب بن سعد عن أبيه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رجلاً ينشد ضالةً في المسجد فقال : «لا وجدت» .

قال البزار : لا نعلمه عن سعد إلا بهذا الإسناد<sup>(١)</sup>.

وأما حديث ابن مسعود : فرواه البراء من رواية عاصم الأحول<sup>(٢)</sup> عن أبي عثمان عن عبد الله قال : أمرنا إذا وجدنا من ينشد ضالةً في المسجد أن نقول له : لا وجدت .

قال البزار : لا نعلمه عن عبد الله إلا بهذا الإسناد<sup>(٣)</sup>.

وقد رواه الطبراني في «المعجم الكبير» من رواية عاصم عن ابن سيرين أو غيره قال : سمع ابن مسعود رجلاً ينشد ضالةً في المسجد فأسكته وانتهره، وقال : قد نهينا عن هذا<sup>(٤)</sup>.

وابن سيرين لم يسمع من ابن مسعود<sup>(٥)</sup>، وقد شكَّ عاصم هل الذي حدثه محمد بن سيرين به<sup>(٦)</sup> أو غيره، ولم يسم<sup>(٧)</sup>.

(١) البحر الزخار (٣/٣٦٦ — ٣٦٧، رقم : ١١٦٧) . وفي إسناده : الحجاج بن أرطاة : وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس . التقريب (١١١٩) : فالإسناد ضعيف، وانظر : علل ابن أبي حاتم (١/٩٦ — ٩٧) .

(٢) وقع في (ك) : ((الأحول)) وهو تحريف .

(٣) البحر الزخار (٥/٢٦٨ — ٢٦٩، رقم : ١٨٨٣) : قال الميمني في المجموع (٤/١٧٠) : «رواه البراء، ورجاله رجال الصحيح خلا محمد بن إسماعيل بن سمرة وهو ثقة» وقال عنه الحافظ ابن حجر : ثقة التقريب (٥٧٣٢) .

(٤) المعجم الكبير (٩/٢٥٦، رقم : ٩٢٦٨) من طريق عبد الرزاق وهو في مصنفه (١/٤٤١) .

(٥) قال البيهقي : «ابن سيرين عن عبد الله — يعني : ابن مسعود — : منقطع» . انظر : تحفة التحصيل (ص ٤٤٨) .

(٦) ((ب)) : سقطت من (ك) و (س) .

(٧) فهذا الإسناد ضعيف للجهل بروايه، لكن الطريق الأولى التي أخرجهما البراء طريق صحيحة؛ والله أعلم .

وأما حديث ثوبان : فرواه الطبراني أيضاً من رواية عباد بن كثير عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن جده ثوبان قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «من سمعتموه يشد شعرًا في المسجد فقولوا : قص الله فاك ثلاث مرات، ومن رأيتهم يشد صالة في المسجد<sup>(١)</sup> فقولوا : لا وجدتها ، ثلاث مرات ، ومن رأيتهم يبيع ويساع في المسجد فقولوا . لا أريح الله تجارتك»، كذلك قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.

ورواه ابن مده في «الصحابة»<sup>(٣)</sup>.

وثوبان هذا ليس بثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup>، ولم يورده ابن حبان في «الصحابة»، ولا ابن عبد البر، وأورده ابن منده هكذا .

وعباد بن كثير هو الفلسطيني : مختلف فيه<sup>(٥) - (٦)</sup>.

وقد اختلف فيه على يزيد بن خصيفة : فرواه عباد بن كثير عنه هكذا، وحالقه عبد العزيز بن محمد الدراوردي، فرواه عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة كما تقدم، وهو أصح<sup>(٧)</sup>.

وأما حديث معاذ بن جبل : فرواه الطبراني أيضاً من رواية يحيى بن العلاء عن مكحول رفعه إلى معاذ بن جبل ورفع معاذ إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : «جئوا مساحدكم

(١) قوله : ((في المسجد)) : سقط من (ك)

(٢) المعجم الكبير (١٠٣/٢ - ١٠٤، برقم : ١٤٥٤)

(٣) انظر : أسد الغابة (٢٩٨/١)، والإصابة (٢٠٤/١) .

(٤) انظر : الإصابة (٢٠٤/١) .

(٥) في حاشية الأصل : ((قال أبو يعين في اليوم والليلة : عاد بن كثير هذا مزكوك)) .

(٦) انظر تهذيب الكمال (١٥١/١٤ - ١٥٢)، وقال الخافظ ابن حجر صغير التقريب (٣١٤٠)

(٧) قال الخافظ ابن حجر في الإصابة (٢٠٤/١) : «وهو محمود»

صبيانكم، وخصوماتكم، وحدودكم، وشراءكم، وبيعكم، وجرورها يوم جمعكم، واجعلوا على أبوابها مظاهركم»<sup>(١)</sup>.

ومكحول لم يسمع من معاذ<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث ابن عمر : فرواد ابن ماجه من رواية زيد بن حبيرة عن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «حاصل لا تسعي في المسجد لا يتحد طريقاً، ولا يشهر فيه سلاح، ولا يقص<sup>(٣)</sup> فيه بقوس، ولا يثر فيه سل، ولا يمر فيه بلحم بيء، ولا يصرب فيه حد، ولا يقص فيه من أحد، ولا يتحد سوقاً»<sup>(٤)</sup>.

وزيد بن حبيرة : ضعيف، قال البخاري<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup> : مزكوك .

وأما حديث وثالة بن الأسقع . فرواد ابن ماجه أيضاً من رواية الحارث<sup>(٧)</sup> بن سباد : ثنا عتبة بن يقظان عن أبي سعد عن مكحول عن وثالة بن الأسقع : أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) المعجم الكبير ( ١٧٣/٢٠ ) ، رقم : ٣٦٩ .

(٢) انظر تحفة التحصيل ( ص ٥١٥ — ٥١٨ ) ؛ فالحديث ضعيف لانقطاعه . قال الحافظ ابن حجر في المطالب العانية ( ٥٠٤/٣ ) : «مقطع ، وقال في الدراية ( ٢٨٨/١ ) . «اختلف فيه على مكحول . وأسايده كنها ضعيفة» ، وقد ذكر ذلك الاختلاف السخاوي في المقاصد الحسنة ( ص ١٧٥ ) . وانظر نصب الراية ( ٤٩١/٢ ) .

(٣) من أغضت القوس : إذا جذبت ثم أرسلته لوث .

انظر : الصحاح ( ١١٠٧/٣ : نبض ) و القاموس : ( نبض ) .

(٤) السنن . كتاب المساجد والجماعات ، باب ما يكره في المساجد . ٢٤٧/١ ، رقم : ٧٤٨ .

(٥) انظر : الكامل لابن عدي ( ٢٠٢/٣ ) ، وفي الضعفاء الصغير للبخاري ( ص ٤٧ ) : «مكر الحديث» .

(٦) انظر : تهذيب الكمال ( ٣٤/١٠ — ٣٥ ) ، وقال الحافظ ابن حجر : «مزكوك» ( التقریب ٢١٢٢٢ ) والحديث ضعيف جداً والله أعلم .

(٧) في (س) : ((عارب)) وهو تحريف .

قال : «حسوا مساجدكم<sup>(١)</sup> صيائكم، ومجانيسكم، وشراءكم ويعكم، وحصوماتكم، ورفع أصواتكم، وإقامة حدودكم، وسل سيفوكم، واتخذوا على أبوابها المظاهر، وحجروها في الجمع<sup>(٢)</sup>»  
والخارث بن نيهان : ضعيف<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث عصمة<sup>(٤)</sup> : فرواه الطبراني أيضاً من رواية المصلح بن المختار عن عبد الله بن موهب عن عصمة قال : نشد رجل صالة في المسجد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم [ ٨/ب ] قولوا له : لا رد الله عليك صالتك، وكرد أن يقولها هو<sup>(٥)</sup>.

وأما حديث حكيم بن حزام فأخرجه أبو داود من رواية رفر بن وثيمة عن حكيم بن حرام عن النبي صلى الله عليه وسلم بالهي عن إيشاد الشعر في المسجد<sup>(٦)</sup>.

(١) في حاشية الأصل و (س) . ((مساجدنا))، وكتب عليه (ح) يعني في سبعة

(٢) السنن . ( كتاب المساجد والجماعات، باب ما يكره في المساجد : ٢٤٧/١، رقم ٧٥٠ ) .

(٣) انظر تهذيب الكمال ( ٢٨٩/٥ — ٢٥٠ )، وقال الحافظ ابن حجر «متروك» (التقريب : ١٠٥١)، والقول بصحته محتمل وفي إسناده أيضاً عنة بن يقصال وهو ضعيف (التقريب ٤٤٤٤) . وأبو سعيد . هو الشامي . مجهول (التقريب ٨١٣١) فالإسناد ضعيف جداً

(٤) هذا الحديث وما بعده تقدم على حديث ابن عمر ورواه في (س)، وكتب عنه بإسناد، وكتب على حديث ابن عمر يقدم .

(٥) المعجم الكبير ( ١٨١/١٧، رقم ٤٨٠ )، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة ( ٤٨٢/٢ — في ترجمته عصمة بن مالك الخطمي — رضي الله عنه — ) «له أحاديث أخرجهما الدارقطني والطبراني وغيرهما مدارها على الفصل بن حزام، وهو ضعيف جداً»، فهذا الحديث ضعيف جداً وسيأتي الكلام على الفضل بن مختار (ص ٣٦٢) .

(٦) السنن : ( كتاب الجنود، باب في إقامة الحد في المسجد ٦٢٩/٤، رقم ٤٤٩٠ ) وفي إسناده رفر بن وثيمة — بفتح أوله، وكسر للثمة — مقبول [ التقريب ٢٠١٩ ]، ونقل المزي في تهذيب الكمال ( ٣٥٤/٩ ) عن ابن معين ودحيم أنهما وثقاء، لكن قال دحيم لم يلق حكيم بن حرام، فالإسناد ضعيف لانقطاعه . قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام ( ٦٦/١ ) «رواه أحمد، وأبو داود بسند ضعيف»، لكن الذي في مسند أحمد ( ٤٣٤/٣ ) من طريق زهر عن حكيم موقوف، والله أعلم .

وأما حديث أبي سعيد : فذكره ابن أبي حاتم في «العلل» من رواية سعد بن الصلت عن الحجاج بن أرطاة عن عطية عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم مقتصرًا على نشيدان الضالة

وقال ابن أبي حاتم : إنه سأل أباه وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا : هذا خطأ، أخطأ فيه سعد بن الصلت، والصحيح . عن الحجاج عن أبي سعيد الأعسم عن مصعب بن <sup>(١)</sup> سعد <sup>(٢)</sup>، وقد تقدم .

### الثالث :

تعير المصنف — رحمه الله — بإنشاد الضالة والشعر في المسجد ليس بحيد، وكذلك تويب أبي داود عليه والسائي وابن ماجه : كراهية إنشاد الضالة؛ لأن الفعل بالنسبة إلى الضالة ثلاثي، وبالنسبة إلى الشعر رباعي؛ تقول له : نشد الضالة، ينشدها، نشدة، ومشدانا : إذا طبها، وأشدّها : إذا عرفها، وليس المراد إلا الطلب لا التعريف؛ وتقول في الشعر : أشدّه، يشده، إنشاداً <sup>(٣)</sup> . ولو كان المصنف قدّم ذكر الشعر على نشدة الضالة كان له وجه، كأن يقول : وإنشاد الشعر والضالة، وكان يكون <sup>(٤)</sup> نقديّه : ونشدة الضالة على حد قولهم غلغتها تباً وماءً بارداً <sup>(٥)</sup>، أي : سقيتها <sup>(٦)</sup> ماء .

### الرابع :

ترجمة المصنف للباب فيها زيادة على الحديث الذي أورده؛ فإنه ذكر في الترجمة شدا الضالة وليس مذكوراً في الحديث الذي أورده .

(١) في (ك) : ((عن)).

(٢) العلل (١/٩٦ — ٩٧) .

(٣) انظر : الصحاح (٢/٥٤٣)، لسان العرب (٣/٤٢١ : شد) .

(٤) في (ك) : ((يقول)) وهو تحريف .

(٥) هذا من الشواهد البحرية التي لم يعرف قائلها . انظر : شرح الشواهد للعيني (٢/١٤٠) .

(٦) في (ك) و (س) : ((وسقيتها)) .

والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنه وإن لم يكن مذكوراً في رواية المصنف فهو في بعض طرق الحديث نهياً للإسناد عند أبي داود وابن ماجه كما تقدم ، فمجموع طرق الحديث دالٌّ على ذلك .

والثاني : أن المصنف وإن لم يورده في هذا الباب فقد أورده في مكان يليق به فذكره من حديث أبي هريرة ، وهو آخر حديث في ( كتاب البيوع ) ولم يذكر له هناك ترجمة تناسبه فإنه أورده في باب ما جاء في استقراض البعير أو الشيء من الحيوان<sup>(١)</sup> .

وفي الجوابين نظر .

### الخامس :

قوله : " نهى عن ناشد الأشعار " يدل على المعاملة من مشدين فأكثر؛ وفيه ما يشير إلى وقوع الإكثار من ذلك في المسجد، فرمما حرج ذلك عن القلة، فهو أولى بالمع من وقوعه عيسى سبل البذرة، لكن في رواية أبي داود وابن ماجه لهذا الحديث : " وأن يشد فيه شعر ، وهذا<sup>(٢)</sup> يعم الإسناد وإن<sup>(٣)</sup> لم يكن ثم تناشد؛ والله أعلم .

### السادس :

ذكر المصنف في آخر الباب أنه روي في غير حديث الرحصة في إنشاد الشعر في المسجد، وهو كذلك، ففي الصحيحين من رواية سفيان بن عيينة عن أنس عن سفيان بن سعيد بن مسروق عن أبي هريرة : أن عمر مرُّ بحسّان وهو يستند الشعر في المسجد فدهظ إليه فقال : قد كنت أنشد

(١) الجامع ( كتاب البيوع ٦٠٧/٣٠ ) ، وليس فيه ما يدل على النهي عن شدان الصائغ، ولعله مق بضرب من الشراح، أو من سبقه إلى اجواب به؛ فإن الحديث في ( باب النهي عن البيع في المسجد ٦١٠/٣٠ ، برفق . ١٣٢١ ) من حديث أبي هريرة، وهو عقب الباب المذكور باب، وقد تقدم ذكره هذ الحديث

(٢) ي (ك) : ((وهو)) .

(٣) كلمة ((إن)) : سقطت من (ك) .

وفيه من هو حيرٌ منك، ثم التفت إلى أبي هريرة فقال : أنشدك بالله أسمعَ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : «أجبتني، اللهم أيده بروح القدس؟»، قال : اللهم نعم<sup>(١)</sup>.

وذكر<sup>(٢)</sup> البخاري تعليقاً<sup>(٣)</sup>، ووصله أبو داود<sup>(٤)</sup>، والترمذي<sup>(٥)</sup> من رواية عبد الرحمن بن أبي الرباد عن أبيه عن عروة عن عائشة — رضي الله عنها — : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصنع لحسان مسراً في المسجد يقوم عليه ، يتافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ... الحديث وأخرجه الحاكم في «المستدرک»، وقال : هذا حديثٌ صحيح الإسناد<sup>(٦)</sup>.

وروى أحمد في «مسنده» من رواية سماك بن حرب عن جابر بن سمرة قال : رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من مائة مرة في المسجد وأصحابه يتذكرون الشعر وأشياء ممن أمر الجاهلية، فربما يتبسّم<sup>(٧)</sup>.

(١) صحيح البخاري : ( كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة : ٢٠٤/٦، برقم : ٣٢١٢ )، وصحيح مسلم : ( كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل حسان بن ثابت — رضي الله عنه — : ١٩٣٢/٤٠، برقم : ٢٤٨٥ ) .

(٢) في ( ك ) : (( وذكره )) والصلوب ما في الأصل و ( س ) .

(٣) قوله : «ذكره البخاري تعليقاً» من كلام المزي في تحفة الأشراف ( ١٠/١٢ )، قال الخافظ ابن حجر في النكت الظراف ( ١٠/١٢ ) : «لم أر هذا الموضع في صحيح البخاري»، وقال مثل ذلك في الفتح ( ٥٤٨/١ )

(٤) السنن : ( كتاب الأدب، باب ما جاء في الشعر . ٢٨٠/٥، برقم : ٥٠١٥ )

(٥) الجامع : ( كتاب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشعر : ١٢٦/٥ — ١٢٧، برقم : ٢٨٤٦ )، وقال : «حديثٌ حسن صحيح عريق»، وفي تحفة الأشراف : ( ١٠/١٢ ) : «حسن صحيح» .

وفي حاشية الأصل : (( وقال : ( ت ) في الاستئذان : حسن صحيح )) .

(٦) المستدرک ( ٤٨٧/٣ )، ووافقه الذهبي . وفي إسناده عبد الرحمن بن أبي الرناد، وهو صدوق، تغيرَ حنطه لَمَّا قَدِمَ بغداد ( التقريب . ٣٨٦١ )؛ وقد حسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ( ٢٣٢/٣ )، وأورده في الصحيحة ( ١٦٥٧ ) .

(٧) المسند ( ٩١/٥ ) من طريق شريك بن عبد الله النخعي عن سماك به .

ورواه الترمذي بلفظ : جالستُ النبي صلى الله عليه وسلم أكثرَ من مائة مرة فكان أصحابه ينشادون الشعر وينذكرون أشياء من أمر الخاطلة وهو ساكتٌ، وربما سبهم معهم<sup>(١)</sup> وقد هَذَا حديث صحيح<sup>(٢)</sup>.

## السابع:

يجمع بين أحاديث النبي عن إنشاء الشعر في المسجد وبين الأحاديث المرحضة فيه بوجهين أحدهما : أن يحمل النهي على التربة، ونحمل الرخصة على بيان الخسار . والثاني : أن نعمل أحاديث الرخصة على الشعر الحسن المأدود فيه كتهجاء حسن للمشركين ومدحه صلى الله عليه وسلم وغير ذلك . ويحمل النهي على التفاخر والمجاء ونحو ذلك . وقد تَوَبَّ السائي على قصة حسان مع عمر بن الخطاب : ( الرخصة في إنشاء الشعر الحسن في المسجد )<sup>(٣)</sup>.

(١) الجامع : كتاب الأدب ، باب ما جاء في إنشاء الشعر ١٢٨/٥ - ١٢٩ ، رقم ٢٨٥٠ . من طريق شريك ( به ) . وشريك : صدوق يغطي كثيراً ، غير حنطه مدولي القضاء بالكوفة ( التقريب ٢١٨٧ ) ؛ فهذا الإسناد ضعيف ، لكن قال الترمذي : « قد رَوَاهُ زُهَيْرٌ عَنْ سَمَّاكٍ أَيْضًا » ورواية زهير هـ . أخرجنا مسلم في صحيحه . ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فصل الجلوس في صلاة بعد الصبح وفصل المساجد : ٤٦٣/١ ، رقم ٦٧٠ ) . وثبت حديث : قال سمك : قلت لجامع بن سمرة : أكتب تحال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم كثيراً . وكانوا يتحدثون فأحدون في أمر حسان . فصحكوا ويستم . ليس فيه إنشاء الشعر . لكن أخرج السائي في مسنده : ( كتاب السهو ، باب فقه الإمام في صلاة بعد السليم ٨٠/٢ - ٨١ ، رقم ١٣٥٨ ) من طريق يحيى بن آدم عن زهير وذكر آخر وفيه يدكرون حديث الخاطلة ، ويشدون الشعر . وهذا إسناد حسن ، لأن سمك بن حسان صدوق وقد عثر بأثره . فكان ربما تلقى ( التقريب ٢٦٢٤ ) وقد صححه الشيخ الألباني في مختصر الشمائل ( ٢١١ ) لكن لعل رواية يحيى بن آدم هذه ساذجة فإنه نرد عن زهير بذكر إنشاء شعر بعد زهير يحيى بن يحيى وأحمد بن عبد الله بن يوسف ( كما عند مسلم ) وأبو كامل الجحدري وأبو بصير ( عـ ٨٠ . في المسند ٩١/٥ ) بدون ذكر إنشاء الشعر فهذا لا يتقوى ذكر إنشاء الشعر الذي في رواه شريك فإني رواية يحيى بن آدم عن زهير لشدة دودها وضعف شريك والله أعلم

(١) في مصوغه الجامع : ( هذا حديث حسن صحيح ) وهكذا في تحفة الأشراف ( ٦٠٨ ، ٢ )

(٢) السنن : ( كتاب المساجد : ٤٨/٢ ، رقم ٧١٦ ) .



وقال الشافعي — رضي الله عنه : الشعر كلام فحسه حسن، وقبيحه قبيح<sup>(١)</sup>.

وقد ورد هذا مرفوعاً في غير حديث؛ فروياه في «مسند أبي يعلى» بإسناد حسن من رواية عبد الرحمن بن ثابت عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة — رضي الله عنها — قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشعر فقال : «هو كلامٌ فحسه حسن، وقبيحه قبيح»<sup>(٢)</sup>.

ومن طريق أبي يعلى رواه البيهقي في «سننه»، ثم قال : وصله جماعة، والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل<sup>(٣)</sup>.

وروى الطبراني في «المعجم الأوسط» من رواية إسماعيل بن عياش عن عبد الرحمن بن زياد ابن أعم عن عبد الرحمن بن رافع وجبان بن أبي حنلة ويكر بن سودة عن عبد الله بن عمر قال :

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٣٩/١٠ ) : «قد اشتهر هذا الكلام عن الشافعي، واقتصر ابن بطال على بسببه إليه فقصر، وعاب القرطبي المستر على جماعة من الشافعية الاقتصار على سببه ذلك للشافعي، وقد شاركهم في ذلك ابن بطال وهو مالكي» .

(٢) المسند ( ٢٠٠/٨ )، رقم : ٤٧٦٠، قال الخبزي في المجمع ( ١٢٢/٨ ) : «رواه أبو يعلى، وبه عند الرحمن بن ثابت بن ثوبان . وثقه دحيم وجماعة، وصححه ابن معين وعمره، وبه رجاله رجال الصحيح» . وقال عنه الحافظ ابن حجر : «صنفه يخطئ، ومضى بالقدر، وتغير بأخذه» ( التقریب ٣٨٢٠ ) .

(٣) السنن الكبرى ( ٢٣٩/١٠ ) . وقد جاء مرفوعاً على عائشة : أخرجه البخاري في الأدب المفرد ( ص ٣٠٢، رقم : ٨٦٦ ) من طريق ابن وهب قال : أخبرني جابر بن سمرة وعمره عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة — رضي الله عنها — أنها كانت تقول . (الشعر مة حسن ومه قبيح، خد باحسن، ودع القبيح ... ) . قال الحافظ في الفتح ( ٥٣٩/١٠ ) : «وسلّه حسن، وأخرج أبو يعلى أوله من حديثها من وجه آخر مرفوعاً» . لكن في إسناده جابر بن سمرة وقد قال عنه الحافظ . «مفسول» ( التقریب ٨٦٤٠ )، نعم تابعه غيره كما ابن وهب لكن لم يسمه؛ قال الشيخ الألباني . «قد تابعه غيره — كما صرح به ابن وهب — وإن كما يجهله؛ فالإسناد حسن كما قال الحافظ إن شاء الله تعالى» . الصحيحة ( ٤٤٧ ) .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الشعرُ تمرلة الكلام، فحسه كحس الكلام، وتبحه كقبح الكلام»<sup>(١)</sup>.

### الثامن :

قال القاضي أبو بكر بن العربي : لا بأس بإنشاد الشعر في المسجد إذا كان في مدح الديار وإقامة الشرع، [ ١/٩ ] وإن كان فيه أحرر ممدوحة بصفتها الحبيبة من طيب رائحة وحسن لون إلى غير ذلك مما يذكره من يعرفها، وقد مدح فيه كعب بن زهير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول

إلى قوله في صفة ريقها :

كانه منهل بالراح معلول<sup>(٢)</sup>

(١) المعجم الأوسط ( ٧/ ٣٥٠ )، رقم : ٧٦٩٦، وقال : «لا يروى هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد؛ نَعَدَ به عبد الرحمن بن رباد» وأخرجه الحارثي في الأدب المفسود ( ص ٣٠١ ، رقم : ٨٦٥٠ ) من طريق عبد الرحمن بن رباد عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو (ره) وهذا إسناد ضعيف كما قال المحافظ ابن حجر في الفتح ( ١٠/ ٥٣٩ ) «فيه عبد الرحمن بن رباد حسن أنعم الأفرنجي قاضيها صحيح في حفظه» (التقريب ٣٨٦٢) فهذه الطرق تدل على أن للحديث أصلاً، وقد صححه الشيخ الألباني مجموعها في الصحيحة ( ٤٤٧ ) والله أعلم .

(٢) عارضة الأخوذ ( ١١٩/٢ - ١٢٠ ) . وقوله «متبول» أي مصاب تبل، أي هيام والنهيل — بصم أوله — : من أنهله . إذا سقاها النهل وهو الشرب الأول . والراح الحمر و (معلول) من علّه إذا سقاها العلل، وهو للشرب الثاني بعد الأول .

اسطر لسان العرب - ( تبل : ٧٦/١١ ، نهيل : ٦٨٠/١١ ، ريع : ٤٦٧/٢ ، علل : ٤٦٨/١١ )

قلت : وهذه القصيدة المذكورة قد رويتها من طرق لا يصحّ منها شيء<sup>(١)</sup>، وذكرها ابن إسحاق بإسناد مقطوع<sup>(٢)</sup>، وعلى تقدير ثبوت هذه القصيدة عن كعب وإنشادها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد أو غيره فليس فيها مدحُ الخمر، وإنما فيه مدح ريقها وتشبيهه بالراح .

وقد قال أصحابنا : إنه يحرم في المسجد إنشاد الشعر الذي فيه هجاء أو صفة حمر أو امرأة أو صبي ونحوه .

وأنه لا بأس بإنشاد الشعر الذي فيه مدح النوة أو الإسلام أو حث على مكرمة أو زهد ونحوه؛ والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حبيب من المالكية<sup>(٤)</sup> : رأيتُ ابن الماجشون<sup>(٥)</sup>

(١) انظر تلك الطرق في المستدرک للحاکم ( ٥٧٩/٣ )، والسنن الكبرى للبيهقي ( ٢٤٣/١٠ )، ومجالس نعلب ( ٣٤٠/٢ )، وطبقات فحول الشعراء ( ١٣٠/١ )، وغيرها .

و انظر : الإصابة ( ٢٩٥/٣ )، وقال ابن كثير في البداية والنهاية ( ٣٧٣/٤ ) عقب القصة : « وهذا من الأمور المشهورة جداً، ولكن لم أر ذلك في شيء من هذه الكتب المشهورة بإسناد أرصيه؛ فإله أعلم »

(٢) انظر : السيرة النبوية لابن هشام ( ٥٠٣/٢ )، وفيه : قال ابن إسحاق . فحدثني عاصم بن عمر بن قتادة بالقصة، وعاصم بن عمر من الطيفة الرابعة ( التقريب ٣٠٧١ )، وهي من طبقات الثعالبين، وجلّ روايتهم عن كبار التابعين، وجلّ روايتهم عن كبار التابعين كما في مقدمة التقريب ( ص ١٥ )، فالإسناد إما مرسل وإما معضل وكلاهما مقطوع كما قال الشارح؛ ولهذا قال ابن هشام ( كما في البداية والنهاية ٣٧٢/٤ ) : ( هكذا أورد محمد بن إسحاق هذه القصة ولم يذكر لها إسناداً ) .

(٣) انظر : المجموع ( ٢٠٤/٢ — ٢٠٥ ) .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) هو . عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، أبو مروان المدني الفقيه، منفي أهل المدينة : صدوق، له أغلاط في الحديث، من التاسعة، وكان رقيق الشافعي، مات سنة ثلث عشرة ( ٤١٩٥ ) .

ومحمد بن سلام<sup>(١)</sup> ينشدان فيه الشعر ويذكران أيام العرب<sup>(٢)</sup>.

قال : وقد كان البربوع<sup>(٣)</sup> والصحاك من عثمان<sup>(٤)</sup> يشدان مالكاً ويحدثانه بأيام العرب فيصعي إليهما<sup>(٥)</sup>.

قال الطحاوي : فكان الشعر الذي يهي عن إنشاءه في المسجد الشعر الذي فيه الحب والرور، ويحور أن يكون الشعر الذي يعلب على المسجد حتى يكون كل من في المسجد متشاعلاً به كما تأول أبو عبيد في قوله عليه السلام : «لأن يمتلي جوف أحدكم قبحاً حتى يبره حيزه من أن يمتلي شعره»<sup>(٦)</sup> أنه الذي يغلب على صاحبه<sup>(٧)</sup> (٧) (٨).

(١) هو : محمد بن سلام الجمحي، أبو عبد الله، العلامة، الأحاري، الأديب، البارغ، له كتاب «صيمات بحول الشعراء» (ت ٢٣١ هـ).

انظر : سر أعلام النبلاء (٦٥٢/١٠)، ولسان الميزان (٢٠٦/٥).

(٢) انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠٣/٢).

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) هو : الصحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حرام الأسدي اخرايمي - بكر أوله، وبنراي - عثمان المدني : صدوق، يهيم، من السابعة . التقريب ( ٢٩٧٢ )

(٥) انظر . الوارد والريادات ( ٥٣٧/١ ) وشرح صحيح البخاري لابن بطال ( ١٠٣/٢ ) .

(٦) متفق عليه من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - : أخرجه البخاري في صحيحه . ( كتاب الأدب . باب ما يكره أن يكن الغالب على الإنسان الشعر حتى يعبد عن ذكر الله والعم والقـرآن - ١٠٠ / ٥٤٨ . رقم ٦٥١١ ) . ومسلم في صحيحه . ( كتاب الشعر ٤٠ / ١٧٦٩ ، رقم ٢٢٥٧ )

وقوله : «بريه» : من الورى وهو الداء، وورّي النيح جوفه . أكّله الهامة ( ١٧٨/٥ : وري )

(٧) غريب الحديث ( ١٦٣/١ ) .

(٨) شرح معاني الآثار ( ٣٥٨/٤ ) وشرح صحيح البخاري لابن بطال ( ١٠٣/٢ )

## التاسع:

ما ذكرناه من أنه لا بأس بإنشاد الشعر الحسن في المسجد محلّه فيما إذا لم يرفع به صوته حيث يشوش بذلك على مصلٍّ أو قارئ أو منتظر للصلاة، فإن أدى إلى ذلك كره، ولو فسل بتحريره لم يكن بعيداً .

وقد صرح أصحابنا بكراهة رفع الصوت في المسجد<sup>(١)</sup>، بل حكى القاضي عياض عن مالك<sup>(٢)</sup> وجماعة من العلماء أنه يُكره رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره؛ قال : وأحار أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> ومحمد بن مسلمة<sup>(٤)</sup> من أصحاب مالك<sup>(٥)</sup> رفع الصوت فيه في العلم والخصومة وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس؛ لأنه مجمعه ولا بدّ لهم منه<sup>(٦)</sup>.

وروى أبو بكر بن أبي حنيفة عن [ إبراهيم بن بشار ]<sup>(٧)</sup> عن سفيان بن عيينة قال : مررت بأبي حنيفة وهو مع أصحابه في المسجد وقد ارتفعت أصواتهم فقلت : يا أبا حنيفة هذا في

(١) المهذب ( ٥٦٢/١ )، و المجموع ( ٢٠٣/٢ ) .

(٢) انظر . جامع بيان العلم وفضله ( ١٣٩/١ ) فقد سأل ابن عبد البر بسببه إلى مالك أنه سئل عن رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره ؟ قال : لا يخير في ذلك في العلم ولا في غيره، ولقد أدركت الناس قديماً يعبون ذلك على من يكون في مجلسه ومن كان يكون ذلك في مجلسه كان يعتبر به، وأنا أكره ذلك ولا أرى فيه عيباً .

(٣) كما سيأتي عنه قريباً .

(٤) هو . محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام بن إسماعيل المخرومي : قال أبو حاتم كان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك، وكان أفتقهم، وهو ثقة، ( ت ٢١٦هـ ) . الجرح والتعديل ( ٧١/٨ )، وترتيب المدارك ( ١٣١/٣ - ١٣٢ ) .

(٥) انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال ( ١١٩/٢ ) .

(٦) إكمال المعلم ( ٥٠٢/٢ ) .

(٧) وقع في جميع النسخ : (أحمد بن سيار) والصواب : التثنية ؛ فقد روى ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ( ١٣٩/١ ) هذا الخبر من طريق أبي بكر بن أبي حنيفة عن إبراهيم بن بشار ، ويظهر أن =

المسجد والصوت لا ينبغي أن يُرفع فيه ؟، فقال : دعهم فإنهم لا يعقون إلا بهذا<sup>(١)</sup>

قلت : وقد تقدم من عد<sup>(٢)</sup> ابن ماجه حديث وائلة بن الأسقع : الأمر بتحجيب المسجد رفع الأصوات فيه ، وهو وإن كان فيه ضعف فبدل له بهيه صلى الله عليه وسلم عن الجهر بقراءة القرآن في المسجد؛ حيث تشوش بذلك من في المسجد، كما رواه أبو داود في «سننه» من حديث أبي سعيد قال : اعتكف النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فسمعهم يحجرون بالقراءة فكشف السراويل وقال : «ألا إن كلكم ماحٍ ربه فلا يؤدي بعضكم بعضاً ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة — أو قال في الصلاة»<sup>(٣)</sup>

ورواه النسائي أيضاً في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>.

## العاشر:

تقدم في حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن جده مرفوعاً : «من سئمتوه يشد شعراً في المسجد فقولوا : قص الله فاك ثلاث مرات». ولم أر أصحابنا تعرضوا لاستحباب

- الشارح نقل هذه الرواية من شرح صحيح البخاري لابن بطال ، فقد جاء فيه ( ١٢٠/٢ ) ( إبراهيم بن بشر ) على الصواب ؛ وما يدل على أنه الصواب : أن المري في تهذيب الكمال ( ١٨٣/١١ ) ذكره في الرواية عن ابن عيسى، وذكر المري في التهذيب ( ٥٦/٢ ) ابن أبي حنيفة في الرواية عن إبراهيم بن بشر. وقد حدث عنه ابن أبي حنيفة في تاريخه ( ص ٣٧١ ) . وإبراهيم بن مشار هو : الرمادي : حافظ له أوهام . التقريب ( ١٥٥ ) . ولم أقف لابن أبي حنيفة على شح يقال له أحمد بن سيار؛ والله أعلم .

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ( ١٣٩/١ ) . وإسناده صحيح

(٢) في (ك) و (س) : ((قد)) بدون واو .

(٣) إلى هنا انتهى القسم الأول من مصورة السجدة السلمانية المشار إليها بـ(س)، وبدأ القسم الثاني في أوائل (باب ما جاء في الصلاة في الثوب الواحد) (ص ٤٢٣)

(٤) النسائي ( كتاب الصلاة ) باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل ٨٣/٢ ، برقم ( ١٣٣٢ ) وإسناده صحيح، وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ( ٣٦٥/١ ) .

(٥) السنن الكبرى : ( كتاب فضائل القرآن ، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم " لا يحجر بعضكم على بعض في القرآن " : ٣٢/٥ ، برقم : ٨٠٩٢ ) .

قول ذلك لمن أنشد شعراً في المسجد كما قالوا باستحباب الدعاء على ناشد الضالة والسائع والمشتري في المسجد<sup>(١)</sup> كما ورد في الحديث المتقدم؛ وإما أن يكون الحديث ما يلعنهم، أو يلعنهم ولم يروه صحيحاً لأن فيه عباد بن كثير العلستبي وهو مختلف فيه<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أنه إن كان ذلك الشعر مما يحرم إنشاده في المسجد كما تقدم أنه يقال له ذلك، لما فيه من رجحه عن ذلك ما لم يؤد ذلك إلى خوف فنة، وإن كان الشعر حساً ولم يحصل به تشويش لمن في المسجد فلا يستحب ذلك.

وقد يكره لما فيه من الأذى، بل قد روي في قصة السابعة الجعدي: دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له بعكس ذلك في «كتاب المؤلف والمختلف» للدارقطني من حديث السابعة، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت:

أتيتنا رسول الله إذ قام بالهدى

فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يفضض الله فاك»<sup>(٣)</sup>.

وروى البهــــــــــــــــوي في «معجم الصحابة»<sup>(٤)</sup>، والـــــــــــــــــبزار في

(١) التحقيق للبرقي (ص ٩١)، وشرح صحيح مسلم (٥/٥٥) في ناشد الضالة، وانظر: المجموع (٢/٢٠٣).

(٢) انظر (ص ١٨).

(٣) المؤلف والمختلف (٤/١٩٥٧) من طريق الرجال بن المدر قال حدثني أبي عن أبيه عن كُـرَيْبٍ بن سامة عن السابعة (به). قال ابن حجر في الإصابة (٣/٢٩٣) — في ترجمة كُـرَيْبٍ — بالتصغير — بن سامة: «الرجال — مهملتين — لا يعرف حاله ولا حال أبيه ولا جدّه».

ومعنى قوله: «لا يفضض الله فاك»: أي لا يكره أسنانك، يقال: فضّه: إذا كسره. النهاية (٣/٤٥٣) فصص.

(٤) من طريقه الحفاظ ابن حجر في الإصابة (٣/٥٣٨) من طريق يعلى بن الأشدق عن عبد الله بن حماد العقيلي عن السابعة به.

«مسند»<sup>(١)</sup>، وابن عبد البر في «الاستيعاب»<sup>(٢)</sup> قصة النابغة وإشادته الشعر، وأنه صلى الله عليه وسلم قال له ذلك بعد قوله :

ولا<sup>(٣)</sup> خير في حلم إذا لم تكن له

ولا خير في جهل إذا لم يكن له

فقال : «أحسنت يا أبا ليلى لا يمضى الله فاك»؛ فعاش أكثر من مائة سنة، وكان أحسن الناس ثغراً .

قال ابن عبد البر : وما أظنّ النابغة إلّا وقد أنشد الشعر كنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو قصيد مطوّل نحو مائة<sup>(٤)</sup> بيت، أوله :

حَلَبْنِي عَصَا سَاعَةً وَتَهَجَّرَا  
وَلَوْ مَا عَلَيَّ أَحَدٌ الدَّهْرُ أَوْ ذَرَا

( ) كشف الأستار ( ٤/٣ ، رقم : ٢١٠٤ ) من طريق يعلى بن الأشدق ( به ) قال هينعي في المجموع ( ١٢٦/٨ ) . «رواه البراء، وفيه : يعلى بن الأشدق وهو ضعيف»؛ وفي هذا تسامح، بل هو مزرك؛ فقد قال فيه أبو حاتم «ليس بشيء، ضعيف الحديث»، وقد أبو زرعة «هو عدي لا يصدق، ليس بشيء» الجرح والتعديل ( ٣٠٣/٩ )، وانظر . لسان الميراث ( ٣٨١/٦ — ٣٨٣ ) فالإسناد ضعيف جداً. وقال أبو حاتم «لا يصح هذا الإسناد». الجرح والتعديل ( ٢١/٥ ) .

(١) الاستيعاب ( ٥٨٣/٣ ) من طريق المختار بن أسامة ( انظر : بغية الباحث : ٨٤٤/٢ ، رقم : ٨٩٤ ) عن العباس بن الفضل عن محمد بن عبد الله التميمي العمي عن الحسن بن عبيد الله قال حدثني من سمع النابغة ( به ) . وهذا الإسناد ضعيف : فيه العباس بن الفضل وهو اعدي : مقبول ( التقریب : ٣٠٨٧ ) . وفيه : محمد بن عبد الله العمي . وهو ليس الحديث ( التقریب : ٦٠٥٨ )، وفيه رجل لم يسم فان البصري في إتخاف الخيرة المهرة ( ١٤٧/٦ ) : «هذا إسناد ضعيف» .

(٢) في (ك) . ((ولا)) .

(٣) في الاستيعاب ( ٥٨٥/٣ ) : «مائي» .



وكذلك قاله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> لعنه العباس كما رواه الحاكم في «المستدرک» من حديث حريم بن أوس قال : سمعتُ العباس يقول : يا رسول الله إني أريد أن أمتدحك، فقال : «قل لا يفضض الله فاك»، قال : فأنشأ يقول :

مِسْ قَبْلَهَا طُبْتُ فِي الصَّلَالِ وَفِي      مُسْتَوْدِعٍ حَيْثُ يَحْصِفُ الْوَرَقُ  
... إِلَى آخِرِهِ<sup>(٢)</sup>.

ورويناه في «المعجم الكبير» للطبراني<sup>(٣)</sup>، وفي «الغيلانيات»<sup>(٤)</sup> عالياً .

### الحادي عشر:

النهي عن البيع والشراء في المسجد حمله أصحابنا وجهوور العلماء [ ٩/ب ] على الكراهة<sup>(٥)</sup>، وهو قول مالك<sup>(٦)</sup>، وذهب بعض أصحابنا إلى أنه لا يكره البيع والشراء في المسجد<sup>(٧)</sup>.

(١) في ( ك ) : (( النبي صلى الله عليه وسلم )) .

(٢) المستدرک ( ٣٢٦/٣ - ٣٢٧ ) من طريق زكريا بن يحيى الخزاز . شاعم أبي زخر - بمنح الرائي، وسكون المعجمة : الإهابة ( ٣٧١/٣ ) - بن حصن عن جده حميد بن مهب قال : سمعتُ جدي حريم بن أوس ( به ) . قال الحاكم «هذا حديث تفرد برواية الأعراب عن آبائهم، وأمثالهم من الرواة لا يضمنون» .

(٣) المعجم الكبير ( ٢١٣/٤ ، برقم : ٤١٦٧ ) من طريق زكريا بن يحيى ( به ) .

(٤) الغيلانيات ( ٤٧٢/١ ، برقم : ٢٧٨ ) من طريق زكريا بن يحيى ( به ) . وعم أبي زحر وحده . لم أفهمهما على ترجمة، قال الهيثمي في المجمع ( ٢١٨/٨ ) . «رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم» .

(٥) المجموع ( ٢٠٣/٢ ، ٥٦٤/٦ )، وروضة الطالبين ( ٤٧/٢ )، المعنى ( ٣٨٣/٦ )، وانظر : تحفة الراكم والساجد ( ص ٢٠٨ ) .

(٦) انظر : المدونة ( ٢٢٩/١ ) .

(٧) انظر : المجموع ( ٥٦١/٦ )، وإعلام الساجد ( ص ٣٢٥ ) .

وفرق أصحاب أبي حنيفة بين أن يعذب ذلك ويكثر فيكره، أو بقل فلا كراهة . قال الطحاوي<sup>(١)</sup> : ومعنى البيع الذي يهيى عنه في المسجد ، الذي يعلب على المسجد وبعضه حتى يكون كالسوق فذلك مكروه ، وأما ما سوى ذلك فلا بأس به<sup>(٢)</sup>

وقد أجمع العلماء على أن ما عقد من البيع في المسجد أنه لا يجوز بقصه ، إلا أن المسجد يعني أن يجب جميع أمور الدنيا<sup>(٣)</sup> . ولذلك سى عمر — رضي الله عنه — استطحاء حارج المسجد ، وقال : من أراد أن يلعط فليحرج إليها<sup>(٤)</sup> .

## الثاني عشر :

استحب أصحابنا وجماعة من العلماء لمن حضر من يبيع أو يتاع في المسجد أن يقول له : لا أربح الله تجارتك ، وذلك عقوبة له على مخالفته للهي عن ذلك . وأطلقوا ذلك .

ويسفي حمله على من علم أنه بعه السهي فلم يته ، أو كان قادراً على التعمد فمرط في ذلك ، فإن كان جاهلاً فالأمر بالرفق أولى ، كما فعل عطاء بن يسار فيما ذكره مالك — رضي الله عنه — : أنه كان يقول لمن أراد أن يبيع في المسجد : عنيك سوق الدنيا ، فإنما هذا سوق الآخرة<sup>(٥)</sup> .

(١) في (ك) . ((الصحاوي)) وهو خريف

(٢) شرح معاني الآثار ( ٣٥٩/٤ )

(٣) قال الجوزعي في تحفة الراكع والماجد ( ص ٢٠٨ ) «قال ابن بطال أجمع العلماء على أن ما عقد من البيع في المسجد لا يجوز بقصه انتهى ، وقد تقدم عن الإمام أحمد رواية بعدم صحته»

(٤) أخرجه مالك في الموطأ . ( كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب جامع الصلاة ١/١٧٥ ، برقم ٩٣ ) عن مالك أنه بعه أن عمر ( به )

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ( ١٠٣/١٠ ) من طريق ابن بكير عن مالك حديثي أبو النصر عن سالم بن عبد الله أن عمر ( به ) وهذا إسناد مقطوع ، فإن سائلاً لم يدرك عمر ، قال أبو زرعة «حديثه عن أبي بكر وعمر مرسل» المراسيل ( ص ٨١ )

(٥) الموطأ ( ١/١٧٤ ، برقم ٩٢ ) .

وقد يقال : إنما قال عطاء بن يسار ذلك لم أراد البيع ليحذرهُ عن إيقاعه في المسجد ، فأما من وقع منه ، فالتصريح بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أولى زجراً له عن ذلك .

نعم ، إن كان المتولي ذلك بمن له شوكة ويخاف من الإنكار عليه سطوته في نفس أو مال فإنه يسعه السكوت عن الدعاء عليه بذلك ؛ والله أعلم

### الثالث عشر:

تقدم أن نشدان الصلّة في المسجد ثابت في رواية أبي داود وابن ماجه ساقط في رواية المصنف مع ذكره له في التوبه ، وهو محمول أيضاً على الكراهة عند أصحابنا وعند جمهور العلماء<sup>(١)</sup>.

### الرابع عشر:

يستحب لمن سمع ناشد صالة في المسجد أن يقول له : ( لا ردها الله عليك ) أو ( لا وجدت ) على ما تقدم في الأحاديث الصحيحة ، وذلك عقوبة له على مخالفته للنهي ، وهل يقولها مرة أو يكررها ثلاثاً كما وقع في حديث ثوبان المتقدم .

ينبغي أنه إن ارجح وترك نشدانها أن يقتصر على ذلك ، وإن أصر أن يكرر الدعاء عليه ثلاثاً كما في الحديث المذكور ، وهو ظاهر الحديث ، ويجوز أن يكون قوله فيه : ثلاث مرات أريد به أن النبي صلى الله عليه وسلم كرّر قوله : من رأيتهموه يشد ضالة في المسجد فقولوا : لا وجدت ثلاث مرات ، والأول أظهر .

### الخامس عشر:

هل يقتصر من سمع ناشد الصلّة في المسجد على قوله : ( لا ردها الله عليك ) أو ( لا وجدت ) أو يأتي ببقية الحديث وهو قوله : « فإن المساجد لم تبن لهذا » أو « فإن المساجد لما بنيت له » ؟<sup>(٢)</sup> .

(١) المجموع ( ٢٠٣/٢ ) ، وانظر : تحفة المراجع والساجد ( ص ٢٠٨ ) .

(٢) في (ك) : « (أو فإن المساجد إنما بنيت لما بنيت له) » .

يسني على أن المأمور [ به ]<sup>(١)</sup> هل هو الدعاء فقط أو المأمور به، أن يقول<sup>(٢)</sup> جميع هذا الكلام حتى يسهه على وجه دعائه عليه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لسحر عن ذلك ويعلم وجه الإنكار عليه والدعاء عليه، وكلاهما<sup>(٣)</sup> محتمل؛ والذي جرم به النووي في «شرح مسلم» أنه يقول مع الدعاء بقية الحديث<sup>(٤)</sup>.

وأيضاً : هل يستحب أن يجمع بين قوله : (لا وجدت) وقوله : (لا ردها الله عنك) لثبوت كلي من اللفظين، أو يقتصر على أحدهما فإنهما لم يردا بمجموعين في رواية واحدة؟ والظاهر : الاختصار على أحدهما لحصول الغرض به<sup>(٥)</sup>.

### السادس عشر:

في أكثر أحاديث الباب أنه صلى الله عليه وسلم قال لناشد : «لا وجدت» أو «لا ردها الله عليك»، وفي حديث عصمة أنه أمر أصحابه بقوله : «قولوا<sup>(٦)</sup> : لا ردّ الله عليك صالتك» وكره أن يقولها هو . فما الحكمة في كراهية أن يقولها لهذا الناشد مع قولها لغيره ؟ .

يحتمل أن يقال : لعل هذا كان معدوراً لجهله بالحكم، أو كونه غريباً كما قال عمر بن حنبل من أهل الطائف لما رفع أصواتهما في المسجد : لو كنتم من أهل البلد لأوجعتكما<sup>(٧)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين من (ك) .

(٢) في (ك) : ((يقول له)) .

(٣) في (ك) : ((وكلاهما)) .

(٤) شرح صحيح مسلم ( ٥٥/٥ ) .

(٥) ((٧)) : سقطت من (ك) .

(٦) في (ك) : ((قولوا له)) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الصلاة، باب رفع الصوت في المسجد : ١/٥٦٠).

برقم : (٤٧٠) .

ويحتمل أنه علم شدة حاجته إلى وجدان ضالته، ويحتمل أنه كان ممن يراعى لأمر ما، وكان صلى الله عليه وسلم قلَّ ما يواجه أحداً بما يكره، فكان إذا كره من أحد شيئاً قال: «قولوا له»<sup>(١)</sup>، ويحتمل غير ذلك.

## السابع عشر:

تقدم أن نشدال<sup>(٢)</sup> الضالة هو تعريفها، وفي رواية ابن ماجه التعبير عن النهي بإشاد الضالة، فهل يكون تعريفها في المسجد مكروهاً كشدها؟.

لا شك أنه إذا أدى إلى التشويش على مصل أو قارئ أنه مكروه كرفع الصوت فيه، ولذلك قال أصحابنا في المنشد إنه يعرفها على أبواب المساجد<sup>(٣)</sup>، ولكن لم يرد في طرق الحديث اندعاء إلا على الناشد لا على المنشد؛ والله أعلم.

## الثامن عشر:

النهي عن التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة جملة أصحابنا والجمهور على الكراهة<sup>(٤)</sup>، وذلك لأنه ربما قطع الصفوف مع كونهم مأمورين بالتكبير يوم الجمعة<sup>(٥)</sup>، والقرآن في الصفوف الأول

(١) جاء ذلك في حديث أخرجه أبو داود في سننه: (كتاب الرجل، باب في الخلق للرجال ٤٠/٤٠٥). برقم: ٤١٨٢) من طريق سلم العلوي عن أس بن مالك أن رجلاً دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعيه أثر صمرة وكان النبي صلى الله عليه وسلم قلماً يواجه رجلاً في وجهه بشيء يكرهه، فمما حرح قال: «لو أمرتم هذا أن يمسح هذا عنه». وفي إسناده: سلم العلوي وهو صبي (التقريب ٢٤٧٣)، وضعفه الشيخ الألباني في مختصر الشمائل المحمدية (٢٩٧).

(٢) في (ك). ((إشاد)) وهو غلط كما تقدم في كلام الشارح.

(٣) المذهب (٥٦٢/١)، وروضة الطالبين (٤٠٩/٥).

(٤) إعلام الساجد (ص ٣٢٨ - ٣٢٩)، تحفة الراعي والساجد (ص ٢١٢).

(٥) كما جاء في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - : «إذا كان يوم الجمعة كان على باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول؛ فإذا جلس الإمام طووا الصحف وجازوا يستمعون الذكر، ومثل المهجر كمثل الذي يهدي البدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كالذي يهدي الكباش، ثم كالذي يهدي -

فالأول<sup>(١)</sup>، وقال الطحاوي : التحلق المهني عنه قبل الصلاة إذا عمّ المسجد وغلبه فهو مكروه وعبر ذلك لا بأس به<sup>(٢)</sup>.

### التاسع عشر:

إذا جعلنا العلة في النهي عن التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة هي قطع الصفوف فيسعي أن يذكره ذلك عند الاجتماع لقبة الصلوات لما دبت فيها كلها من القراض إلا أن التكثير مختصر بالجمعة لا اجتماع الناس فيه في مسجد واحد، فأما التحلق في المسجد للعلم والذكر في المسجد بعد الجمعة وفي غير يوم الجمعة [ ١٠/١ ] فلا بأس به، بل هو مستحب مندوب إليه لتحديث الصحيح المتفق عليه من حديث أبي واقد الليثي قال : بينما النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فأقبل ثلاثة نفر، فأقبل اثنان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد، فأما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها، وأما الآخر فجلس خلفهم الحديث<sup>(٣)</sup>. وقد نوب عليه البخاري : (باب الحلق والجلوس في المسجد) .

قال ابن العربي : ولا بأس أن يكون الناس فيه حلقاً في غير يوم الجمعة لتحديث أبي واقد<sup>(٤)</sup> .

= الدجاجة، ثم كألدي يهدي «بصة» أخرجه مسلم في صحيحه . ( كتاب الجمعة ، باب فصل استحباب يوم الجمعة ٥٨٧/٢ ، برقم ٨٥٠ ) .

( ) كما في حديث أنس — رضي الله عنه — قال : أقيم الصلاة فأقبل عبيد رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجهه فقال : «أقيموا صفوفكم وتراصوا فإني أراكم من وراء ظهيري» أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب الأذان ، باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف ٢٠٨/٢ ، برقم ٧١٩ ) ، ومسلم في صحيحه ( كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف وإقامتها . ٣٢٤/١ ، برقم ٤٣٤ )

(١) شرح معاني الآثار ( ٣٦٠/٤ )

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه . ( كتاب العمم ، باب من قعد حيث ينتهي به المجلس ، ومن رأى فرجة في الحلقة فجلس فيها : ١٥٦/١ ، برقم ٦٦ ) ، ومسلم في صحيحه ( كتاب السلام ، باب من أتى مجلساً فوجد فرجة فجلس فيها ولأ وراءهم . ١٧١٣/٤ ، برقم ٢١٧٦ )

(٣) عارضة الأحوذ ( ١١٩/٢ ) .

وأطلق ابن بطال نقل الإجماع من غير تقييد يوم الجمعة فقال : أجمع العلماء على جواز التحلق والجلوس في المسجد لذكر الله والعلم<sup>(١)</sup>.

### العشرون :

ورد النهي عن التحلق في المساجد في أمور الدنيا، ففي حديث ابن مسعود : **مَنْ يَكُونُ فِي آخِرِ الرَّمَاةِ قَوْمٌ يَحْلِسُونَ فِي الْمَسَاجِدِ حُلُقًا حُلُقًا ، أَمَانِيَهُمُ الدُّنْيَا ، فَلَا تَحَالِسُوهُمْ فَإِنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِيهِ حَاجَةٌ**<sup>(٢)</sup> . وإساده ضعيف فيه : بزيع أبو الخليل، وهو ضعيف جدًا<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح صحيح البخاري : ( ١٤٠/٢ )

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ( ١٩٩/١٠ ) برقم . ١٠٤٥٢ ) من طريق الأعمش عن شقيق بن سلمة عن عبد الله ( به ) .

(٣) انظر : الميزان ( ٣٠٦/١ ) ، ولسان الميراث ( ١٦/٢ - ١٧ ) . قال الهيثمي في المجمع ( ٢٤/٢ ) : « وفيه بزيع أبو الخليل : ونسب إلى الوضع » .

وقد جاء في حاشية الأصل . « قلت : تابعه عيسى بن يونس عن الأعمش : أخرجه ابن حبان في صحيحه ، ورواه الدارقطني فقال : **تَعَرَّدَ بِهِ بَرِيعٌ كَاتِبُهُ ١٣٠٩** » . وكان الكاتب هو مالك السبعة الشيخ حسون بن مهدي النعمي — رحمه الله — .

وما ذكره عن ابن حبان في صحيحه هو فيه ( ١٦٣/١٥ ) ، برقم : ٦٧٦١ ) من طريق عبد الصمد بن عبد الوهاب المصري قال : حدثنا أبو النقي قال : حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش ( به ) ١ وأبو النقي اسمه : عبد الحميد بن إبراهيم الحصري . قال عنه الحافظ في التقریب ( ٣٧٥١ ) : « صدوق ، إلا أنه ذهب كُتِبَ فساء حقه » ، وقال عنه أبو حاتم ( في الجرح والتعديل : ٨/٦ ) : « قالوا . عرض عليه كتاب ابن يبريق ولقوه فحدثهم به ، وليس هذا عدي بشيء رجل لا يحفظ وليس عده كتب » ، وقال السائي ( كما في تهذيب الكمال : ٤٠٨/١٦ ) : « ليس بشيء » ، وقال في موضع آخر : « ليس بشيء » ، لكن ذكر انه في الميزان ( ٥٣٧/٢ ) أنه فوّاه غير السائي، يريد بذلك ابن حبان، فقد وثقه بعد ذكره الحديث، وذكره في الثقات ( ٤٠٠/٨ ) .

فالحديث أقلّ أحواله أن يكون ضعيفاً، وقد ذكره الشيخ الألباني في الصحيحة ( ١١٦٣ ) ، وأورد روايته الطبراني، ثم قال : « **توبع بزيع** » فذكر رواية ابن حبان وصححها ، ولم يتعرض لأبي تقي، وأشعر بتقوية روايته لرواية بريع، مع أنه ذكر أنه موقوف؛ فالصواب : أن الحديث لا يصح، والله أعلم .

## الحادي والعشرون:

صحف بعضهم المعنى في حديث الخلق فتأوله على خلق الشعر، فقال ما خلقت رأسي يوم الجمعة مد كذا وكذا سنة<sup>(١)</sup>. وهذا النوع سآء من الإصلاح في علومه: تصحيف المعنى<sup>(٢)</sup>

## الثاني والعشرون:

ذكر المصنف الخلاف في عمرو بن شعيب فحكى عن الحارثي أنه قال: رأيتُ أحمد وإسحاق وذكر غيرهما إلى آخر كلامه، وأشار بغيرهما إلى علي بن المديني، وأبي عبيد، وإسماعيل، ويحيى بن معين، وأبي حنيفة كما حكاه المصنف عن الحارثي مرفقاً<sup>(٣)</sup>. وقال مرة: وعامة أصحابنا<sup>(٤)</sup>.

وما حكاه المصنف عن الحارثي من أن شعيب بن محمد سمع من جده عبد الله بن عمرو<sup>(٥)</sup> حاله فيه ابن حبان فقال: إن شعيباً لم يلق عبد الله<sup>(٦)</sup>. فيكون منقطعاً.

(١) ذكره الخطابي في معالم السنن (١٣/٢) فقال «الحلق مسكورة الحاء، مفتوحة اللام — جماعة الخلقة، وكان بعض مشايخ يرويه أنه يعني عن الحسن — يسكون اللام — وأحبري أنه بقي أربعين سنة لا يخلق رأسه قبل الصلاة يوم الجمعة، فقلت له: إنما هو الخلق جمع الخلقة، وإنما كره الاجتماع قبل الصلاة للعلم والذاكرة، وأمر أن يشتغل بالصلاة، وسقطت المحضة والذاكرة، فإذا فرغ منها كان الاجتماع والتحقق بعد ذلك فقال: قد فرجت عني وجراني خيراً» وكان من الصالحين — رحمه الله —

(٢) علوم الحديث (ص ٤٧٦)

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٣٤٢/٦ — ٣٤٣) وفيه: «رأيتُ أحمد بن حنبل وعلي بن عبد الله وحميد بن إسحاق بن إبراهيم يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أنه» ويطر تهذيب الكمال (٦٩/٢٢)

(٤) انظر تهذيب الكمال (٦٩/٢٢)

(٥) قال لمري في تهذيب الكمال (٣٥/١٢): ذكره الحارثي وأبو داود وغير واحد أنه سمع من جده عبد الله بن عمرو.

(٦) المغروحي (٧٢/٢).



و الصواب : ما قاله البخاري؛ فقد روى الدارقطني<sup>(۱)</sup> والبيهقي<sup>(۲)</sup> في سنتهما بإسناد صحيح إلى شعيب بن محمد سمعه من جده ومن ابن عباس وابن عمر، والمثنت مقدم على الباي .

وما قاله المصنف من أن من تكلم في حديثه إما صعبه لأنه يحدث من صحيفة جده كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده قد صرح به يحيى بن معين في رواية عباس الدوري عنه فقال : روايته عن أبيه عن جده كتاب<sup>(۳)</sup> .

وجعل ابن عدي تضعيفه من جهة أن المراد بجده محمد، فقال : إن روايته عن أبيه عن جده مرسله؛ لأن جده محمداً لا صحبة له<sup>(۴)</sup> .

قلت : وخالف أكثر أهل الحديث ما قاله ابن عدي فحملوا الأمر على أن المراد بجده : جد شعيب لا جد عمرو، وهو عبد الله بن عمرو . وقد ورد التصريح بتسمية جده بعبد الله بن عمرو في عدة أحاديث<sup>(۵)</sup> .

(۱) السنن ( ۵۰/۳ - ۵۱ ) من طريق محمد بن عبيد الطائسي عن عبيد الله بن عمر عن عمرو بن شعيب عن أبيه أن رجلاً أتى عبد الله بن عمرو يسأله عن محرم وقع بامرأة فأشار إلى عبد الله بن عمرو فقال اذهب إلى ذلك فأسأله، قال شعيب : فلم يعرفه الرجل فذهبت معه فسأل ابن عمر ... فرجع إلى عبد الله بن عمرو فأخبره، ثم قال له : اذهب إلى ابن عباس فأسأله قال : شعيب فذهبت معه فأسأله . قال : فأسأله في تهذيب الكمال ( ۵۳۵/۱۲ ) . «ورواه الدراوردي عن عبيد الله بن عمرو رواية محمد بن عبيد . وهذا إسناد صحيح، وفيه التصريح بأن شعيباً سمع من جده عبد الله بن عمرو، ومن ابن عباس، ومن ابن عمر» ( السنن الكبرى ( ۱۶۷/۵ - ۱۶۸ ) من طريق الدارقطني ( به ) . قال البيهقي . «هذا إسناد صحيح، وفيه دليل على صحة سماع شعيب بن محمد بن عبد الله من جده عبد الله بن عمرو» .

(۲) التاريخ ( ۴۴۶/۲ ) .

(۳) الكامل ( ۱۱۶/۵ ) .

(۴) ذكرها الخافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب . ۵۱/۸ - ۵۲ )، ومنها : ما في سنن أبي داود ( ۱۷۱۰ )، وسنن النسائي ( ۸۵/۸ - ۸۶ )، ومسنند أحمد ( ۱۸۰/۲ ) ذكر هذه الأمثلة الذهبي في السير ( ۱۷۰/۵ - ۱۷۱ ) .

بل قال بعضهم : إن عمداً مات في حياة جده<sup>(١)</sup> عند الله بن عمرو، وأن شعباً كمله جده<sup>(٢)</sup>.

وأحبرني الحافظ أبو سعيد بن العلاء<sup>(٣)</sup> بقراءتي عنده قال : لم يذكر أحد من المتقدمين عمداً في كتابه ولا ترجم له .

قلت بلى ترجم له ابن يونس في «تاريخ مصر»<sup>(٤)</sup>، وابن حبان في «الثقات»<sup>(٥)</sup> فقال ابن يونس : سمع من أبيه عبد الله بن عمرو، روى عنه حكيمة بن الحارث القهطي وابنه شعب بن محمد .

ومن صَعَف عمرو بن شعيب : الشافعي، وأبو داود، فروينا عن الشافعي أنه عمص على عمرو بن شعيب<sup>(٦)</sup>، وروى أبو عبيد الآجري أنه قيل لأبي داود : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حجة عندك ؟ قال : لا، ولا نصف حجة<sup>(٧)</sup>؛ والله أعلم .

(١) ((جده)) : ليست في (ك)

(٢) انظر : الميزان (٣/٢٦٦)، وجامع التحصيل (ص ٢٣٨) .

(٣) هو : الشيخ الإمام العلامة الحافظ العمدة الحجة الأورث البارع : صلاح الدين أبو سعيد حبش بن كيكندي بن عبد الله العلاءي الدمشقي الشافعي ، حفظ القرآن ، وتعلم الفقه والنحو والأصول ، وبرع في الحديث ومعرفة الرجال والنسب ، وحرَّح وصَف وأعاد . قاله الحسيني في دليل تذكُّر الحفاظ (ص ٤٣) ، وقال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة (٢/٩٢) ( قرأت بخط شيخنا العراقي نسوي حافظ المشرق والمغرب صلاح الدين في ثالث المحرم ) ( يعني سنة : ٧٦١ ) .

(٤) نقله عنه المزني في تهذيب الكمال ( ٥١٤/٢٥ ) .

(٥) الثقات ( ٣٥٣/٥ ) .

(٦) ذكره الحافظ ابن حجر في التهذيب ( ٥٥/٨ ) ، وعراه في البيهقي في «المعرفة» .

(٧) لم أفت عليه في المطبوع من السؤالات ، وقد نقله عنه المزي في تهذيب الكمال ( ٧١/٢٢ — ٧٢ ) ، وتبعه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ( ٥٠/٨ ) .

## باب ما جاء في المسجد الذي أسس على التقوى

حدثنا قتيبة ، ثنا<sup>(١)</sup> حاتم بن إسماعيل عن أنس بن أبي يحيى عن أبيه عن عس أبي سعيد الخدري قال : امزى رجل من بني خُدرة ورجل من بني عمرو بن عوف في المسجد الذي أسس على التقوى ، فقال الخدري : هو مسجد رسول الله صلى عليه وسلم ، وقال الآخر : هو مسجد قباء ، فأتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، فقال : «هو هذا» يعني : مسجده ، «وفي ذلك خير كثير» .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

حدثنا<sup>(٢)</sup> أبو بكر عن علي بن عبد الله قال : سألت يحيى بن سعيد عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي فقال : لم يكن به بأس ، واخوه أنيس بن أبي يحيى أثبت منه .

(١) في (ك) : ((قال : ثنا)) .

(٢) في (ك) : ((قال : ثنا)) .

## الكلام عليه من وجوه: الأول:

حديث أبي سعيد : انعم بإحراجه المصنف من هذا الوجه .

وأخرجه هو<sup>(١)</sup> والنسائي في «سننه الكبرى»<sup>(٢)</sup> كلاهما في التفسير من رواية عمران بن أبي أسس عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبي سعيد الخدري أنه قال : تخارى رحلال في المسح الذي أسس على التقوى من أول يوم ... الحديث .

وأخرجه مسلم من رواية حميد الخراط عن أبي سلمة قال : مررتي عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري قال : قلت : كيف سمعت أباك يذكر في المسجد الذي أسس على التقوى ؟ قال : قال أبي . دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت بعض نسائه فقلت : يا رسول الله أي المسجدين الذي أسس على التقوى ؟ قال : فأحد كعفاً من حصاء مضرب به الأرض، ثم قال : «هو مسجدكم هذا» للمسجد المدينة . قال : فقلت : أشهد أنني سمعت أباك هكذا يذكره<sup>(٣)</sup> .

ورواه مسلم أيضاً من رواية حميد عن أبي سلمة عن أبي سعيد عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم ( مثله ) . ولم يذكر عبد الرحمن بن أبي سعيد في الإسناد ولم يسق لفظه<sup>(٤)</sup>

(١) الجامع : ( كتاب تفسير القرآن . باب «ومن سورة التوبة» ٢٦١٥ - ٢٦٢ . رقم ٣٠٩٩ ) من

طريق الليث عن عمران بن

وقال «هذا حديث حسن صحيح عريب من حديث عمران بن أبي أسس»

(٢) السنن الكبرى : ( كتاب التفسير ، باب قوله تعالى ﴿مسجد أسس على التقوى من أول يوم أحسنه﴾

نقوه فيه ٦/٣٥٩ ، رقم : ١١٢٢٨ ) من طريق الليث به

(٣) الصحيح : ( كتاب الحج ، باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه

وسلم بالمدينة ٢/١٠١٥ ، رقم : ١٣٥٨ )

(٤) الصحيح : ( كتاب الحج ، باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه

وسلم بالمدينة ٢/١٠١٥ ، رقم : ١٣٩٨ ) .

## الثاني :

لم يذكر المصنف في الباب غير حديث أبي سعيد، وفيه أيضاً عن أبي بن كعب، ورید بن ثابت، وسهل بن سعد، [ ١٠/ب ] وعبد الله بن عمر، وأبي هريرة، وعائشة

أما حديث أبي بن كعب : فرواه أحمد في «مسند» : ثنا<sup>(١)</sup> أبو يعيم، ثنا<sup>(٢)</sup> عبد الله بن عامر الأسلمي، عن عمران بن أبي أنس، عن سهل بن سعد، عن أبي بن كعب — رحمه الله —<sup>(٣)</sup> أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «المسجد الذي أسس على التقوى : مسجدي هدا»<sup>(٤)</sup>.

وأخرجه الحاكم في «المستدرک»، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد<sup>(٥)</sup>.

قلت . وليس كذلك؛ فإن عبد الله بن عامر الأسلمي : ضعيف<sup>(٦)</sup>، وقد اختلف عليه فيه وعلى عمران بن أبي أنس أيضاً؛ فرواه أبو يعيم والواقدي<sup>(٧)</sup> عنه هكذا، ورواه عبد الله بن الحارث الأسلمي<sup>(٨)</sup> فجعله من مسند سهل بن سعد كما سيأتي .

وكذلك رواه ربيعة بن عثمان التيمي عن عمران بن أبي أنس أيضاً<sup>(٩)</sup>.

ورواه الليث عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه — كما تقدم — . وهو أصح<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (ك) : ((قال : ثنا)).

(٢) في (ك) : ((قال : ثنا)).

(٣) في (ك) : ((رضي الله عنه)).

(٤) المسند ( ١١٦/٥ ) .

(٥) المستدرک ( ٣٣٤/٢ )، ووافقه الذهبي

(٦) وهكذا قال الحافظ ابن حجر . التقريب ( ٣٤٠٦ ) .

(٧) لم أقف على روايته .

(٨) في (ك) : ((ورواه عبد الله بن الحارث عن الأسلمي)).

(٩) انظر ( ص ١٣٩ ) .

(١٠) قال الدارقطني في العلل ( ٢٧٢/١١ ) «ويشبه أن يكون القول قول الليث عن عمران بن أبي أنس»

وہكذا رواه يعقوب بن حميد عن أنس بن عياض. وعنه الله بن الحارث الأسلمي عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه<sup>(١)</sup>.

ورواه ابن أبي حارم عن عبد الله بن عامر عن أبي الربيع عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه كما سيأتي.

وأما حديث زيد بن ثابت : فرواه الخطابي في أكثر معامحه من رواية عبد الله بن عامر عن أبي الرماد عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن منسجد الذي أسس على التقوى ؟ قال : « هو مسجد ذي هذا ».

وعبد الله بن عامر الأسلمي : ضعيف، وقد اختلف عليه فيه — كما تقدم — .

واختلف فيه على أبي الرباد : فرواد الأسلمي عنه هكذا، وحالعه سفيان بن عيينه وابن أبي الزناد فوقفاه على زيد بن ثابت : رواد الصائفي في «سننه الكبرى» في التفسير من رواية ابن عيينه عن أبي الرباد عن خارجة بن زيد عن أبيه قال : المسجد الذي أسس على التقوى : مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.

وكذلك رواد الطبراني من رواية ابن أبي الزناد وابن عسبة كلاهما عن أبي هريرة، وهذا لا يقال مثله من جهة الرأي، فهو مرفوع في معنى، وإنما عنه

( ) لم أقف على روايتهما

(١) المعجم الكبير (١٣٣/٥)، رقم: ٤٨٥٤

(٢) السنن الكبرى : ( كتاب التفسير - باب عونه عازي ) في مسند أبي يعقوب من أول باب الحديث -  
نقوم فيه ٦ : ٣٥٩/٦ ، برقم : ١١٢٢٩ )

(١) المعجم الكبير (١٣٣/٥، رقم: ٤٨٥٣) وتابع حارجه عنه عروة بن الرستم فقد رواد عن زيد كادت أحرجه الطبراني في الكبير (١٣٦/٥، رقم: ٤٨٢٨) وإسناده صحيح

وأما حديث سهل بن سعد : فرواه أحمد : ثنا<sup>(١)</sup> وكيع، ثنا<sup>(٢)</sup> ربيعة بن عثمان اليماني عن عمران بن أبي أسد عن سهل بن سعد قال : اختلف رجلان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد الذي أسس على التقوى ، فقال أحدهما : هو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقال الآخر : هو مسجد قباء ، فأتيا النبي صلى الله عليه وسلم فسألاه فقال : « هو مسجدي هذا »<sup>(٣)</sup> . وإسناده صحيح<sup>(٤)</sup> . ورواه الطبراني<sup>(٥)</sup> مختصراً . ورواه أحمد أيضاً قال : ثنا عبد الله بن الحارث ، ثنا الأسلمي — يعني : عبد الله بن عامر — عن عمران بن أبي أسد عن سهل بن سعد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سُئِلَ عن المسجد الذي أسس على التقوى قال : « هو مسجدي »<sup>(٦)</sup> . والأسلمي ضعيف<sup>(٧)</sup> .

(١) في (ك) : ((قال : ثنا)) .

(٢) في (ك) : ((قال : ثنا)) .

(٣) المسند ( ٣٣١/٥ ) .

(٤) الذي يظهر أن الاسناد غير محفوظ ، وذلك لشذوذ طريق ربيعة ، فقد خالف جمعا من أصحاب عمران بن أبي أسد ، وفيهم الليث بن سعد ، وحديثه عند المصنف والسائي كما تقدم ، وفيهم أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وحديثه عند مسلم في صحيحه ، وفيهم أسامة بن زيد ، وحديثه عند ابن أبي شيبة في المصنف ( ١٥٠/٢ ) برقم ٧٥١٩ ) والحاكم في المستدرک ( ٣٣٤/٢ ) ولذا فإن رواية الجماعة هي المعتبرة لا مرس — ١ — هم جماعة وهو واحد والجماعة أولى بالمعظ من واحد ، ٢ — فيهم الليث وسوء من الثقات الأثبات . سيما الذي حائله قال عنه الخافظ . صدوق له أوهام ، وينبذ حكم الإمام الدارقطني في العمل ( ٢٧٢٠١١ ) فقال : « ويشبه أن يكون القول قول الليث عن عمران بن أبي أسد ، وهو الذي رجحه الشارح ص ١٣٧ . والله أعلم ، ولا تنفع متابعة عبد الله بن عامر الأسلمي المخرج حديثه في المسند ( ١١٦/٥ ) من طريق عبد الله بن الحارث ، لأن عبد الله بن عامر — وهو ضعيف كما قال الشارح — خالف الثقة وهو ثبت ، ومن تابعه ، فروايته منكورة .

(٥) المعجم الكبير ( ٢٠٧/٦ ) ، رقم ٦٠٢٥ . وقد كتب في حاشية الأصل « وأبو يعلى » ثم أنف عليه في « المسند » المطبوع .

(٦) المسند ( ١١٦/٥ ) .

(٧) انظر : ( ص ١٣٧ ) .

وأما حديث ابن عمر : فراه ابن مردويه في «تفسيره» من رواية عثمان بن عبد الله بن أبي رافع مولى سعيد بن العاص قال : سألت ابن عمر عن المسجد الذي أسس على التقوى<sup>(٩)</sup>، قال : هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١٠)</sup>. ومثله لا يقال من قبل الرائي فهو مرفوع، أو لسه حكم المرفوع .

وأما حديث أبي هريرة : فرواه أحمد من روايه أبي النوار<sup>(١١)</sup>. ثنا أبو أمير<sup>(١٢)</sup> عن أبي هريرة . انطلقت إلى مسجد التقوى أنا وعبد الله بن عمر وسمرة بن جندب فأتينا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا له : اطلق نحو مسجد التقوى، فانطلقنا عوداً، فاسفلنا يدها على كاهي<sup>(١٣)</sup> أبي بكر وعمر، فتربا في وجهه، فقال : «من هؤلاء يا أبا بكر» . قال عبد الله بن عمر، وأبو هريرة، وسمرة<sup>(١٤)</sup>. وأبو أمير : لا يعرف اسمه، ذكره أبو أحمد الحاكم في «الكنى»<sup>(١٥)</sup>، ولم يعرفه بأكثر مما في هذا الحديث، من روايته عن أبي هريرة، وروايه أبي النوار عنه . وكذا فعل البخاري<sup>(١٦)</sup> وابن حاتم في «المجرح والتعديل»<sup>(١٧)</sup>، فهو على هذا مختص<sup>(١٨)</sup>.

(٩) غراه إليه البرقي في اللؤلؤ المنور (٣٠٠/٣)، وعبد بن أبي سفيان، وهو في المصنف (٢٢٤)، من طريق ربيعة بن عثمان عن عثمان (٥) . وعثمان . ذكره بخاري في تاريخه (٢٣٦/٦)، وابن أبي حاتم في المجرح والتعديل (١٥٦/٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات (١٥٧/٥).

(١٠) أبو النوار : هو حارث بن عمرو الراسبي، صديق، بهيمة القريب (٨٧٣).

(١١) أبو أمير - بالتحسين . الإكمال (١٥٠/١)، وتعميل المنفعة (١٠٧/٢).

(١٢) الكاهل . مقدم أعني الظير . النهاية (٢١٤/٤) . كسر .

(١٣) المسند (٥٢٢/٢) .

(١٤) ثم أوقف عليه في المطبوع من الكنى، وقد ذكره الذهبي في السير في سرد الكنى ( ) . وهو مختصركسى لأبي أحمد الحاكم وذكر أن اسمه كثير بن الحارث .

(١٥) التاريخ الكبير (٧/٨) .

(١٦) المجرح والتعديل (٣٣٥/٩) .

(١٧) قال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة (٤٠٧/٢ - ٤٠٨) : «فان أحسنه يجهل، وفان ابن شعبة [يعني : أبو ردة العراقي] لا يعرف كذا فلا، وهو شامي معروف، روى عنه أيضاً أربطة بن لندر، ومعاوية بن صالح، وقال الحاكم أبو أحمد . هو كثير بن حارث، يعني : الذي يروي عن القاسم =



وأما حديث عائشة : فرواه البخاري من رواية عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة في قصة المحرقة، وفيه : «أسس النبي صلى الله عليه وسلم في بني عمرو بن عوف المسجد الذي أسس على التقوى<sup>(١)</sup>».

وقد روى حديث نزول قوله تعالى : ﴿ فِيهِ رَجُلٌ يَجْعَلُ أَنْ يَطْهَرُوا ﴾ في أهل قباء جماعة من الصحابة، منهم : أس بن مالك<sup>(٢)</sup>، وجابر بن عبد الله<sup>(٣)</sup>، وخزيمة بن ثابت<sup>(٤)</sup>،

« ابن عبد الرحمن صاحب أبي أمامة؛ فإذا كان كذلك فهو من رجال "التنديد" ولعل القاسم بيه وبين أبي هريرة في رواية "المسد" .

وقد نقل الذوري عن ابن معين قال : لم يسمع بأبي أمين إلا في هذا الحديث».

لكن تعقب الحافظ في اللسان ( ١٤/٧ ) ما ذكر أبو أحمد الحاكم فقال : «في مقاله بطر لأن [ كثير من ] «خاتر [ متأخر الطبقة عن هذا، نعم هو يكي أبا أمين أيضاً وهو في "التنديد" وعليه : فالحديث ضعيف لجهالة حال أبي أمين؛ والله أعلم .

(١) الصحيح . ( كتاب سائر الأخبار، باب حجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة . ٢٣٩/٧، برقم : ٣٩٠٥ ) .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه : ( كتاب الطهارة وسهوا، باب الاستحشاء بالماء . ١٢٧/١ ) من طريق عتبة بن أبي حكيم عن طلحة بن نافع : حدثني أبو أيوب الأنصاري وجابر بن عبد الله وأنس بن مانت : «سمعت من أبي حكيم . صدوق، يحظى كثيراً . ( التقریب ( ٤٤٢٧ )، قال أبو حاتم — كما في المراسيل ( ص ١٠٠ ) — وذكر حديثاً رواه عتبة بن أبي حكيم عن أبي سعيد صلحة بن نافع قال : حدثني أبو أيوب وأنس وجابر عن النبي صلى الله عليه عليه حديثين : قال أبو حاتم : «لم يسمع أبو سعيد من أبي أيوب شيئاً» . فأما أبو جابر فإن شعبة يقول : لم يسمع أبو سعيد من جابر إلا أربعة أحاديث»، قال أبو حاتم : «وأما أنس فإنه يَحْتَمَلُ» .

لهذا الإسناد ضعيف لضعف عتبة، واحتمال الانقطاع .

(٣) تقدم في الذي قبله .

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ( ٤/١٠٠٠ برقم : ٣٧٩٣ ) .

وإسناده ضعيف جداً، قال الهيثمي في المجمع ( ٢١٣/١ ) : «فيه أبو بكر بن أبي سرة : وهو مروي»، قال الحافظ في التقریب ( ٧٩٧٣ ) : «رموه بالوضع» .

وعند الله من الحارث بن نوفل<sup>(١)</sup>، وعند الله بن سلام<sup>(٢)</sup>، وعند الله بن عباس<sup>(٣)</sup>، وعند الله بن عمر<sup>(٤)</sup>، وعويم بن ساعدة<sup>(٥)</sup>، ومجمع بن حارية<sup>(٦)</sup>، ومحمد بن عبد الله بن سلام<sup>(٧)</sup>، وأبو أمامة<sup>(٨)</sup>، وأبو أيوب<sup>(٩)</sup>، وأبو سعيد<sup>(١٠)</sup>، وأبو هريرة<sup>(١١)</sup>. وطواهرها تقتضي أن المسجد الذي أسس على

(١) غراره البيهقي في الدر المنثور (٣٠١/٣) إلى حد الراي ومن مردويه

(١) أخرجه الصوري في المعجم الأوسط (١٤٣٠٩، رقم ٩٣٦٣)، قال الشيخ في المجموع (٢١٢١)  
«فيه سلام غريب وقد أجمعوا على صحته». و - عنه حافظ «متروك» (التقريب ٢٧٠٢) فلا ساد  
ضعيف جداً

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٦٧/١١، رقم ١١٠٦٥)، والحاكم في المستدرک (١٨٧/١) من طريق  
محمد بن إسحاق عن الأعمش عن محمد بن أبي سنان (به) قال الشيخ في المجموع (٢١٢/١)  
«ساده حسن، إلا أن ابن إسحاق مدلس، وقد عده، فهذا الإسناد ضعيف

(١) غراره البيهقي في الدر المنثور (٣٠٢/٣) إلى ابن مردويه في تفسيره

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤٢٢/٣) وغيره من طريق شرحبيل بن سعد عن عويم (به)

وشرحبيل، صدوق، اختلط بأخرة (التقريب: ٢٧٦٤)، وفي سماعة عن عويم بن ساعدة مصر كما قال  
حافظ ابن حجر في التهذيب (٢٨٢/٤)

(٣) غراره البيهقي في الدر المنثور (٣٠٢/٣) إلى ابن مردويه في تفسيره

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٦٦) وفي إسناده شهر بن حوشب وهو صدوق، كثير الأسماء والأوجه  
التقريب (٢٨٣٠)، فالإسناد ضعيف

(٥) أخرجه الطبراني في الكبير (١٢١/٨، رقم ٧٥٥٥)، وفي مسنده حبيب بن عبد الله، وفي رمي، ورمي  
(التقريب ٧٦١٨)

(٦) تقدم عند ذكر حديث أس

(٧) أقف عليه

(٨) أخرجه أبو داود في (كتاب الصلوة)، باب في الاستسقاء، باب (٣١١، رقم ٤٤) والبيهقي في  
كتاب تيسير القرآن، باب «ومن سورة التوبة» (٢٦٢/٥، رقم ٣١٠٠)، وقال حديث غريب من  
هذا الوجه، وابن ماجة في سننه (كتاب الطهارة ومسها، باب الاستسقاء بأشياء ١٢٨/١، رقم  
٣٥٧) من طريق يونس بن الحارث عن إبراهيم بن أبي ميمونة عن أبي صالح عن أبي هريرة (به)

التقوى مسجد قباء، وستأتي هذه الأحاديث حيث ذكرها المصنف في تفسير سورة براءة<sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى.

الثالث : ليس لأبيس بن أبي يحيى ولأبيه عبد المصنف إلا هذا الحديث الواحد<sup>(٢)</sup> . وقد حكى المصنف توثيق يحيى بن سعيد القطان لأبيس، ووثقه أيضاً جماعة، قال يحيى بن معين<sup>(٣)</sup> وأبو حاتم<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> : ثقة، وقال الحاكم : ثقة مأمون<sup>(٦)</sup>، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال : مات سنة أربع وأربعين ومائة، قال : وحيد : مات سنة ست وأربعين ومائة<sup>(٧)</sup>، وهكذا ذكر أبو الشيخ بن حيّان وفاته سنة ست وأربعين<sup>(٨)</sup> .

• قال الشيخ الألباني في إرواء الغليل (١/٨٥) : ((هذا سند ضعيف، وله عثمان الأوزي ضعف يوجب من حارث والثابت جهالة إبراهيم بن أبي ميمونة قال الذهبي : ما روى عنه سوى يوسف بن الخثعم، وسند من سوي في «الجموع» وثقه الحافظ ابن حجر في «المنهاج» : «إسناده ضعيف»، ومن ذلك تعلم أن قول الحافظ في الفتح | وستأتي نقله عنه ص ١٤٦ [بعد أن عزله لأبي حنبل] : ((إسناده صحيح)) غير صحيح، ولو قال : (حديث صحيح) لأحبابه والحاصل أن هذه الأحاديث الكثيرة التي لا يخلو طريق منها من مقال تدلّ على أن للقصة أصلاً، ومن صححه الشيخ الألباني بمجموع شواهد كما في الإرواء (١/٨٤ - ٨٥) .

(١) الجامع . ( كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة ومات رحمه الله قبل ذلك بكثير . ٢٦٢/٥، برق ٣١٠٠ ) . ولم يقدّر للشارح أن يصل في شرحه إلى هذا الموضع .

(٢) بالرجوع إلى ترجمة أبيس من تهذيب الكمال (٢٨٣/٣) لم أجد رواية أحد من شيوخه عبد البرمدي سوى أبيه ، وبالرجوع إلى ترجمة أبيه من المنصور اندكور لم أجد رواية أحد من شيوخه عبد البرمدي سوى اسمعيل بن حبيب . سعيد احديري راوي هذا الحديث . وبالرجوع إلى تحفة الأشراف (٥٠٠/٣) ترجمة أبي يحيى الأسلمي عن أبي سعيد احديري لم أجد له رواية أخرى عبد البرمدي غير هذا الحديث . ومن هنا يتبين أن أبيسا وكذا أبيه . يحيى بن عبد البرمدي لا هذه الرواية فقط ، بالإضافة إلى نص الثوري في تهذيب الكمال (١٢٨/١٢) برقم ٢٥٧٣ . رحمه أبيس يحيى الأسلمي ، وأنه ليس له عبد البرمدي إلا هذا الحديث الواحد ، يعني حديث ثباته .

(٣) انظر . الجرح والتعديل ( ٢/٣٣٤ ) .

(٤) الجرح والتعديل ( ٢/٣٣٤ ) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال ( ٣/٣٨٣ ) .

(٦) انظر . تهذيب الكمال ( ٣/٣٨٣ ) ، وقال عنه الحافظ ابن حجر . «ثقة» : ( التقریب : ٥٦٨ )

(٧) الثقات ( ١/٨١ ) .

(٨) انظر : تهذيب الكمال ( ٣/٣٨٣ ) .

وأما أبوه أبو يحيى فاسمُه . سمعان الأسلمي مولاؤه، وفيه ' مولى حراقة، وقيل مولى عمر بن عبد العزيز<sup>(١)</sup>، روى عن جماعة من الصحابة، منهم ' ابن عمر، وأبو هريرة، وسهيل بن سعد<sup>(٢)</sup>، روى عنه . ساه أنيس، وعحمد<sup>(٣)</sup>، وموسى بن أبي عثمان<sup>(٤)</sup> ذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٥)</sup>.

وأما شيخ أمصف الذي كناه ولم يسمه فهو عبد مقدوس بن محمد بن عبد الكبير — شبيب بن الحجاب أبو بكر الحنابلي العطار بصري<sup>(٦)</sup> وثقه أبو حاتم<sup>(٧)</sup>، والسنائي<sup>(٨)</sup> [ ١١٠/١ ]

### الرابع:

دَلَّ حديثُ الباب والأحاديث الأربعة المذكورة بعده على أن المراد بالمسجد الذي أسس على التقوى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، وظاهر الأحاديث المذكورة بعد ذلك أنه مسجد قباء .

وقال ابن عطية في «تفسيره»: إنه الذي يليق بالقصة قال . إلا أن الخول الثاني روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نظر مع الحديث<sup>(٩)</sup> انتهى

(١) هكذا وقع في الأصل و (ك)، والذي في تهذيب الكمال ( ٣٨٢/٣ ) عسرو بن يه وعنه اعراب

(٢) اضر : تهذيب الكمال ( ٣٨٢/٣ ) .

(٣) اضر : تهذيب الكمال ( ١٣٧/١٢ )

(٤) اضر : تهذيب الكمال ( ١٣٨/١٢ ) .

(٥) الثقات ( ٣٤٥/٤ )

(٦) الثقات ( ٣٤٥/٤ )، وقال سني — كما في تهذيب التهذيب ٢٣٨ — عسرو بن يه وعنه اعراب

الحافظ ابن حجر : «لا بأس به» . التقريب ( ٢٦٣٣ )

(٧) اضر : تهذيب الكمال ( ٢٤٠/١٨ )

(٨) قال أبو حاتم — ( في الجرح والتعديل ) : ٥٧/٦ — «صدوق»

(٩) اضر : تهذيب الكمال ( ٢٤٢/١٨ )، وقال عبد الحافظ ابن حجر في التقريب ( ٤١٤٦ ) «صدوق»

(١٠) انحرر الوجيز ( ٢٧٤/٨ ) .

وقد اختلف الصحابة والتابعون في ذلك؛ فذهب زيد بن ثابت<sup>(١)</sup>، وابن عمر<sup>(٢)</sup>، وأبو سعيد الخدري<sup>(٣)</sup> إلى أنه مسجد المدينة، وهو قولُ سعيد بن المسيب<sup>(٤)</sup>، ومالك بن أنس<sup>(٥)</sup>

وذهب ابن عباس<sup>(٦)</sup>، وعروة بن الربيع<sup>(٧)</sup>، وسعيد بن جبلة<sup>(٨)</sup>، وقتادة<sup>(٩)</sup>، وعقبة العوفي<sup>(١٠)</sup> إلى أنه مسجد قباء.

والأولُ أصحُّ لموافقته للأحاديث الصحيحة.

وحالف في ذلك القاضي أبو بكر بن العربي فذكر الآية، ثم قال: لا خلاف أنه في قباء، والأمر مشهورٌ جدًا صحيح عن جماعة لا يحصرون عددًا؛ فهو أولى من العمل بخديث يرويه أنيس بن أبي يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري. قال: ورواه ما قلنا أولى منه ثم استدللَّ بخديث عائشة في قصة المحبرة<sup>(١١)</sup>.

(١) تقدم ذكر حديثه.

(٢) تقدم ذكر حديثه.

(٣) تقدم ذكر حديثه، وجاء عنه موقوفًا أيضًا عند ابن أبي شيبة في المصنف (٩٢/٤)، وسيد كرم الله من عند الحاكم وابن مردويه. (ص ١٤٨).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٩٣/٤). وإسناده صحيح.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٧/١١) من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس. قال الحافظ ابن حجر: «أرسل عن ابن عباس ولم يرد، وهو صدوق يُعْطَى» التقريب (٤٧٥٤)، وانظر: تحفة التحقيق (ص ٣٦٢).

(٧) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٨/١١). وإسناده صحيح.

(٨) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (١٥٢/٤): «نقله العوفي عن سعيد بن جبلة» وهو في تفسيره (٤٦٠٤).

(٩) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: «نقله العوفي عن قتادة» وهو في تفسيره (٩٦/٤).

(١٠) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٧/١١).

(١١) عارضة الأحوذ (١٢١/٢) وقصة المحبرة في صحيح البخاري (٢١٨/٧)، رقم: ٣٩٠٦.

قلت : وأنيس وأبوه ثقتان<sup>(١)</sup>، ولم يمردا به : فقد رواه مسلم من حديث عبد الرحمن بن سعيد، وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد — كما تقدم — .

وقصة الحجر من قول عائشة ولم تشهد القصة. وحديث أبي سعيد من قوله صلى الله عليه وسلم فهو أرجح ، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

### الخامس :

ما حكيه عن أبي سعيد الحدرى هو المنسبور عنه . فقد روي ذلك عنه وعن زيد بن ثابت مرفوعاً، وعن ابن عمر موقوفاً؛ وقد ورد عن أبي سعيد ما يخالف ذلك . رواه ابن مردويه في «تفسيره» من رواية فضيل بن مروق عن عصبة عن أبي سعيد الحدرى قال : المسجد الذي أسس على التقوى : مسجد قباء، ﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله : وأنيس وأبوه ثقتان» فيه بصر، فأما أنيس فكذلك . من أبوه فدون ذلك كما تقدم (ص ١٤٣) (١٤٤)

(٢) الأولى أن يقال : إنه لا تعارض بينهما قال شيخ الإسلام بن سبّة في مجموع الفتاوى ( ٤٠٦/٢٧ ) : « كلا المسجدين أسس على التقوى، لكن مسجد المدينة كمن في هذا البيت؛ فهو أحق بهسدا الاسم. ومسجد قباء كان سبب من قول الآية.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٢٤٥/٧ ) : « أحق أن كلا منهما أسس على التقوى، وقوله تعالى : ﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ﴾ يؤكد كون المراد مسجد قباء. وبعد أبي داود بإسناد صحيح [ وقد نقده الاعراض على الحافظ في قوله : « صحيح » ص ١٤٣ ] عن أبي هريرة عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قلت : ﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ﴾ في أهل قباء . وعني هذا فأسس في جوابه صلى الله عليه وسلم . المسجد الذي أسس على التقوى مسجد قباء . فلهذا قال صاحب مسجد قباء، والله أعلم .

قد أورد الشارح هذا الجواب كما سأتي (ص ١٥٠). ونعنه بأن فيه بصرًا

(٢) لم أتف عليه، وسيأتي ذكر الشارح للاختلاف على فضيل فيه .

وهذا مخالفٌ لأكثر الطرق المروية عن أبي سعيد، وعطية العوفي مدلس<sup>(١)</sup>، وكان يروي عن محمد بن السائب الكلبي أحد الصعفاء فكيف بأبي سعد ليوهم أنه الحذري؛ ولعل هذا منها، وأن بعض الرواة ظنّه الحذري (فمنه)<sup>(٢)</sup>.

وقرأت بخط الحافظ أبي بكر الخطيب في كتاب «الموضح»: أنا أبو سعيد الصيرفي<sup>(٣)</sup>، ثنا محمد بن يعقوب الأصم<sup>(٤)</sup>، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا أبي قال: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، قال: وكان يكتبه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد؛ وكان هشيم يضعف حديث عطية. وقال عبد الله: حدثني أبي: ثنا أبو أحمد الزبيري قال: سمعتُ سفيان الثوري قال: سمعتُ الكلبي قال: كان عطية أبو سعيد. قال الخطيب: إنما فعل ذلك ليوهم الناس أنه إنما يروي عن أبي سعيد الحذري<sup>(٥)</sup>؛ انتهى.

ومع هذا فقد اختلف في هذا الحديث على فصل بن مرزوق؛ فرواه الحسن بن عطية بن جميع عنه هكذا والحسن هذا ضعفه الأردني<sup>(٦)</sup>، ومثله غيره<sup>(٧)</sup>.

(١) عنه الحافظ في تعريف أهل التقديس (ص ١٦٦) من الطبقة الرابعة، وقال «معروف، ضعف الخط، مشهور بالتدليس القبيح».

(٢) وقع في الأصل: ((وسه)) بالتاء، وثبت من (ك).

(٣) هو الشيخ ثقة المأمون، أبو سعيد محمد بن موسى بن الحسن بن شاذان الصيرفي ابن أبي عمير النيسابوري، مات سنة (٤٢١). انظر: سير أعلام النبلاء (٣٥٠/١٧).

(٤) هو الإمام المحدث مسند العصر رحلة الوقت، أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأموي مولاهم السياسي الملقب بالنيسابوري الأصم، مات سنة (٣٤٦). انظر: سير أعلام النبلاء (٤٥٢/١٥).

(٥) الموضح لأوهام الجمع والتفريق (٣٥٥/٢).

(٦) انظر: الميزان (٥٠٣/١)، لكن قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢٩٤/٢) «ضعفه الأردني، فأضه أشبه عليه بالذي قبله»، يعني: الحسن بن عطية بن سعد بن حادة العوفي.

(٧) قال أبو حاتم في الجرح والتعديل (٢٧/٣): «صدوق»، وهكذا قال الحافظ ابن حجر في التقریب (١٢٥٧).

وحالفة من [ هو ]<sup>(١)</sup> أولى منه وهو أبو نعيم الفضل بن دكين، فرواه عن فضل بن مرروق عن عطية العوفي قوله لم يجاور به؛ وهذا أصح لحفظ أبي نعيم وإتقائه

رواه من هذا الوجه عبد بن حميد في تفسيره<sup>(٢)</sup>.

وقد روى جماعة عن أبي سعيد مرفوعاً ومرفوعاً أنه مسجد نذبه؛ ومقدم ذكر المرفوع، وأما الموقوف فرواه ابن مردويه من رواية الزهري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه أبي سعيد الخدري قال: المسجد الذي أسس على التقوى، مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup>.

ورواه الحاكم في المستدرک من رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه<sup>(٤)</sup>.

## السادس:

فيه أنه لا بأس بالامتراء بين أهل العلم في تأويل القرآن والسنة والأحكام ليتبين لهم الصواب ويرجعوا إليه، ولا يصح من أخطأ على حفظه، ثم سكر عنهما النبي صلى الله عليه وسلم امتراءهما ولا<sup>(٥)</sup> اختلافهما وملاحاتهما في ذلك، بل أحابهما إلى ما سألا عنه.

## السابع:

لم يسه الخطيب في «المبهمات» هذين الرجلين في ذلك، فأما الرجل الثاني من بني حنظلة فهو راوي الحديث: أبو سعيد الخدري، وبني حنظلة ما رواه ابن مردويه في تفسيره

(١) ما بين المغنوقين ساقط من الأصل، وهو في (ب).

(٢) لم أقف عليه.

وقد رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٣/١١) من حديث أبي أحمد الزهري عن فضل بن مرروق عن عطية مرفوعاً عنه.

(٣) عراه إليه السيرطي في الدر المنثور (٣/٣٠٠).

(٤) المستدرک (٣٣٤/٢) من طريق أبي شيبة. وهو في المصنف (٩٢/٤) وهذا إسناد حسن.

(٥) ((لا)) ليست في (ك).



من رواية أسامة بن زيد قال : سمعتُ سعيداً يسأل عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن المسجد الذي أسس على التقوى، قال : حدثني أبي قال : سمعتُ أبا ورجلاً فيه، فحنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «هو مسجدني، وكلُّ فيه خير»<sup>(١)</sup> . ويدلُّ لذلك — أيضاً — : ما تقدم ذكره من عبد مسلم أن أبا سعيد قال : دخلتُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت بعض بنيائه فقلت : يا رسولَ أيَّ المسجدين الذي أسس على التقوى ؟ . الحديث . وكان أبا سعيد ورى عن نفسه بقوله : رجل من بني حذرة خشية التفاضر بعلته للصحابي الآخر الذي من بني عمرو بن عوف، وإنما كان قصده إظهار الحق على يد من طهر، كما قال الشافعي : وددت أن الناس انتفعوا بهذا العلم ولم يسب إليَّ منه شيء<sup>(٢)</sup>، وقال الشافعي أيضاً : ما باطرتُ أحداً إلا أجبته أن يظهر الحق على يديه<sup>(٣)</sup>؛ وهذا كله لصدق النية في العلم وكرهه الرقع والانتحار به ؟ والله أعلم.

### الثامن :

إن قال قائل : هل يمكن إعمال الأحاديث الدالة على أن المراد مسجد المدينة وإعمال الأحاديث التي تليها، ويقضي ظاهرها أن المراد مسجد قباء مع نظم أول الآية وآخرها، أم يصار إلى الترجيح لتعذر الجمع ؟ .

فالجواب<sup>(٤)</sup> : أنه يمكن أن يقال : إن الصمير [ ١١ / ب ] في قوله : ﴿ فيه ﴾<sup>(٥)</sup> الثانية يحتمل عوده إلى مسجد المدينة؛ لأن كثيراً من الأسفار كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم من

(١) عزاه إليه السيوطي في الدر المنثور ( ٣٠٠ / ٣ )

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في كتاب آداب الشافعي ومناقبه ( ص ٩١ )، والبيهقي في مناقب الشافعي ( ١٧٣ / ١ )، وانظر : توالي التائيس ( ص ١٠٨ ) .

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في كتاب آداب الشافعي ومناقبه ( ص ٩١ — ٩٣ )، والبيهقي في مناقب الشافعي ( ١٧٣ / ١ — ١٧٤ )، وانظر : توالي التائيس ( ص ١١٤ ) .

(٤) في (ك) : ((والجواب)) .

(٥) سورة التوبة : ( ١٠٨ ) .

بني عمرو بن عوف وغيرهم حتى كان معاد يصلي معه العشاء، ثم يرجع فيؤم قومه<sup>(١)</sup>. وهذا الجواب فيه بُعد، ويحتمل أن يقال: إن المسجد الموصوف بكونه أسس على التقوى من أول يوم يصدق على كل من المسجدين؛ لأن كلا منهما أسسه النبي صلى الله عليه وسلم على التقوى، فأسس مسجد قباء في أول قدمه حين برز في بني عمرو بن عوف، ثم حين دخل المدينة أسس فيها مسجده.

وبنكس إرادة كل من المسجدين بالآية، وعين النبي صلى الله عليه وسلم مسجد المدينة لقصته على مسجد قباء، وصدق الآية عليه ثم أعاد التسمير على مسجد قباء من غير ذكر لكونه دحلاً بوصفه في مسجد أسس على التقوى<sup>(٢)</sup>، كقوله تعالى ﴿وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلاً﴾<sup>(٣)</sup>؛ فالضمير في قوله: ﴿وتعزروه وتوقروه﴾ يعود إلى الرسول صلى الله عليه وسلم والضمير في قوله: ﴿وتسبحوه﴾ يعود إلى الله تعالى وإن لم يغير في انقطاع بين الضميرين<sup>(٤)</sup>. وفي هذا الجواب نظر.

وبذا قلنا: الجمع متعذر فيصار إلى التخييل، ولا حاديت في كون لمرد مسجد المدينة أصح وأصح<sup>(٥)</sup>؛ والله تعالى أعلم<sup>(٦)</sup>.

(١) كما في المعلق عليه من حديث جابر - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان، باب إذا طوّل الإمام وكان المرحّل حاجداً، فخرج فقصي ١٥٢٢، رقم ٧٠١)، ومسند في صحيحه: (كتاب الصلاة، باب التفرّد في العشاء ٣٣٥١، رقم ٤٠٥)

(٢) هذا الجواب قال به شيخ الإسلام ابن تيمية وإحافظ ابن حجر وغيرهما كما عدم في الوجه الرابع

(٣) سورة الفتح (٩)

(٤) انظر - تفسير ابن جرير الطبري (٧٤/٢٦ - ٧٥)

(٥) تقدم مثل هذا الكلام في الوجه الرابع

(٦) في حاشية الأصل ((آخر الجزء الأول من خط مؤلفه أيدد الله به قراءة في الثالث)) وفي حاشية (٥) ((ثم الجزء الأول من التكملة)) وفيها أيضاً ((بلغ الشيخ زين الدين قاسم والجماعة سماعاً على مؤلفه بقراءة الشيخ شهاب الدين الأشنوبي في الثالث بشعة أحيل، في رابع عشر انحر م ستة سبع وثلاثين وسبع مائة)).

## باب الصلاة في مسجد قباء<sup>(١)</sup>

حدثنا أبو كريب وسفيان بن وكيع قالا : ثنا أبو أسامة، عن عبد الحميد بن جعفر قال :  
أنا أبو الأبرد مولى بني خَطْمَة أنه سمع أسيد بن ظهير الأنصاري وكان من أصحاب النبي صلى  
الله عليه وسلم يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الصلاة في مسجد قباء كعمرة » .

وفي الباب : عن سهل بن حنيف .

قال أبو عيسى : حديث أسيد حديث حسن غريب، ولا نعرف لأسيد بن ظهير متناً  
يصح غير هذا الحديث، ولا نعرفه إلا من حديث أبي أسامة عن عبد الحميد بن جعفر، وأبو  
الأبرد اسمه زياد : مدني .

(١) في (ك) : ((بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم باب الصلاة

...)) .

## الكلام عليه من وجوه: الأول:

حديث أسيد بن ظهير : أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة<sup>(١)</sup>  
وحديث سهل بن حنيف : أخرجه السنائي<sup>(٢)</sup> . وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية محمد بن سليمان  
الكرماني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من  
خرج حتى يأتي هذا المسجد — مسجد قباء — فيصلي فيه كان له عدلٌ عمره

## الثاني:

فيه أيضاً عن عبد الله بن عمر، وكعب بن عجرة، وجابر بن سبرة، والشموس بن  
العمام .

أما حديث ابن عمر : فرواه مسلم<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup> متصلاً، والبخاري تعليقاً من رواية  
عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان رسولُ الله صلى الله عليه  
وسلم يأتي مسجد قباء راكباً وماشياً فيصلي فيه ركعتين<sup>(٦)</sup>.

(١) السنن ( كتاب إقامة الصلاة وأدبها، باب ما جاء في الصلاة في مسجد قباء : ٤٥٢١، رقم  
١٤١١ ) . وفي إسناده أبو الأبريد وهو مقبول ( التقريب : ٢١٠٩ ) . وسيأتي الكلام عليه في الوجه  
الرابع، فالحديث بهذا الإسناد ضعيف، لكن الحديث صحيح بشواهده الآتية. وقد صححه الشيخ الألباني  
في صحيح سنن ابن ماجه ( ص ٤٢٢ ) .

(٢) السنن ( كتاب المساجد، باب فضل مسجد قباء والصلاة فيه : ٣٧/٢، رقم : ٦٥٩ )  
(٣) السنن ( كتاب إقامة الصلاة وأدبها، باب ما جاء في الصلاة في مسجد قباء : ٤٥٢١، رقم  
١٤١٢ ) . وفي إسناده محمد بن سليمان الكرماني القبايي . وهو مقبول ( التقريب : ٥٩٢٨ ) . والحديث  
صحيح بشواهده، وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح سنن السنائي ( ٢٣١، ١ )  
(٤) الصحيح ( كتاب الحج، باب فضل مسجد قباء وفضل الصلاة فيه وزيارته : ١٠١٦/٢، رقم : ١٣٩٩ )  
(٥) السنن ( كتاب المناسك، باب في تحريم المدينة : ٥٣٣/٢ — ٥٣٤، رقم : ٢٠٤٠ ) .  
(٦) الصحيح ( كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب إتيان مسجد قباء ماشياً وراكباً : ٦٩، ٣ )

واتفق عليه الشيخان<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup> أيضاً من رواية يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر  
مذكره دون قوله : فيصلي فيه ركعتين، واتفق عليه الشيخان أيضاً من رواية أيوب عن نافع عن  
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزور قباء راكباً ومشياً<sup>(٣)</sup>.

ورواه مسلم من رواية محمد بن عجلان عن نافع عنه<sup>(٤)</sup>.

ورواه البخاري من رواية عبد العزيز بن مسلم<sup>(٥)</sup>، ومسلم<sup>(٦)</sup>، والسنن<sup>(٧)</sup> من طريق مائث.  
ومسلم من رواية إسماعيل بن جعفر وسفيان بن عيينة كلهم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء راكباً ومشياً<sup>(٨)</sup>؛ زاد ابن عيينة وعبد العزيز  
بن مسلم : كل سب.

(١) البخاري في صحيحه . ( كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب إثبات مسجد قباء ومشياً  
وراكباً : ٦٩/٣ ، برقم : ١١٩٤ ) .

ومسلم في صحيحه : ( كتاب الحج ، باب فضل مسجد قباء وفصل الصلاة فيه وزيارته : ١٠١٦/٢ ، برقم :  
١٣٩٩ ) .

(٢) السنن : ( كتاب المناسك ، باب في تحريم المدينة : ٥٣٣/٢ — ٥٣٤ ، برقم : ٢٠٤٠ ) .

(٣) البخاري في صحيحه : ( كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب مسجد قباء : ٦٨٣ ، برقم :  
١١٩١ ) .

ومسلم في صحيحه : ( كتاب الحج ، باب فضل مسجد قباء وفصل الصلاة فيه وزيارته : ١٠١٦/٢ ، برقم :  
١٣٩٩ ) .

(٤) الصحيح : ( كتاب الحج ، باب فضل مسجد قباء وفصل الصلاة فيه وزيارته : ١٠١٦/٢ ، برقم : ١٣٩٩ ) .

(٥) الصحيح : ( كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب من أتى مسجد قباء كل سب : ٦٥/٣ ،  
برقم : ١١٩٣ ) .

(٦) الصحيح : ( كتاب الحج ، باب فضل مسجد قباء وفصل الصلاة فيه وزيارته : ١٠١٦/٢ ، برقم : ١٣٩٩ ) .

(٧) السنن : ( كتاب المساجد ، باب فضل مسجد قباء والصلاة فيه : ٣٧/٢ ، برقم : ٦٩٨ ) .

(٨) الصحيح : ( كتاب الحج ، باب فضل مسجد قباء وفصل الصلاة فيه وزيارته : ١٠١٧/٢ ، برقم : ١٣٩٩ ) .

وأما حديث كعب بن عجرة : فرواه الطبراني من رواية يزيد بن عبد الملك الوفلي عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه عن جدد . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من نوصاً فأوسع الوضوء، ثم عمد إلى مسجد فاء لا يريد غيره، ولا يحمل على العدو إلا الصلاة في مسجد فاء فصلّى فيه أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بأمّ القرآن كان له كأجر المعمر إلى بيت الله »<sup>(١)</sup>.

ويريد بن عبد الملك : ضعيف<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث جابر بن سمرة : فرواه الطبراني من روايه يحيى بن يعلى الأسدي نا صحيح عن سمك عن جابر بن سمرة قال : لَمَّا سَأَلَ أَهْلَ قِباءَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَن يَبِيَّ هُمْ مَسْجِدَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لِيَقُمْ بَعْضُكُمْ فِرْكَبَ الْبَاقَةِ »، فَنَافَ أَبُو بَكْرٍ فِرْكَهَ فِحْرُكْهَا هَمَّ نَعَثَ، فَرَجَعَ فَتَعَدَّ، فَقَامَ عَمْرُ<sup>(٣)</sup> فِرْكَهَ فِحْرُكْهَا فَلَمْ تَبْعَثْ فَرَجَعَ فَتَعَدَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ : « لِيَقُمْ بَعْضُكُمْ فِرْكَبَ الْبَاقَةِ »، فَقَامَ عَلِيٌّ<sup>(٤)</sup>، وَنَافَ وَصَعَ رِجْلَهُ فِي عَرَضِ الرِّكَابِ وَتَبَتَ بِهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا عَلِيُّ رَحَ زَمَامَهَا، وَابْصُرْ عَلَى مَدَارِهَا فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ »<sup>(٥)</sup>.

ويحيى بن يعلى ضعيف<sup>(٦)</sup>.

(١) المعجم الكبير ( ١٤٦/١٩ )، برقم ٣١٩٠

(٢) وحكما قال الحافظ ابن حجر ( التقريب : ٧٧٥١ ) : فالإسناد ضعيف

(٣) في (ك) ((عمر رضي الله عنه))

(٤) في (ك) ((علي رضي الله عنه)) .

(٥) المعجم الكبير ( ٢٤٦/٢ )، برقم ٢٠٣٣ .

(٦) قال الحافظ ابن حجر : «ضعيف، شيعي» ( التقريب : ٧٦٧٧ )، واثروا به في مناقب علي . فبه يروى بدعنه، ولا يثبت منه، وفي إسناده صاحب من عبد الله وهو ضعف ( التقريب : ٧٠٦٧ ) . فهذا الإسناد ضعيف جداً

وأما حديث الشموس : فرواه الطبراني من رواية سويد بن عامر بن يزيد بن جارية عن الشموس بن النعمان قالت : نظرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم و برل وأسس هذا المسجد — مسجد قباء — فرأيتُه يأخذ الحجر — أو الصخرة — حتى يهضره الحجر ، وأنظر إلى بياض الثياب على بطنه — أو سرته — ، فيأتي الرجل من أصحابه ويقول : بأبي وأمي يا رسول الله أعطني أكفك ، فيقول : « لا ، حد مثله » ، حتى أسسه ، ويقول : « إن جبريل عليه السلام هو يوم الكعبة » . قالت : فكان يقال : إنه أقوم مسجد قبله<sup>(١)</sup>.

وسويد بن عامر : ذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(٢)</sup> ، وباقي رجاله ثقات أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ورواه أيضاً من رواية عاصم بن سويد بن عامر عن عتبة بن ربيعة عن الشموس<sup>(٤)</sup>.

فإنما أن يكون عاصم بن سويد قد سمعه من أبيه ومن عتبة ، أو يكون قد اختلف عليه فيه

[ ١٢ / ]

(١) المعجم الكبير ( ٣١٨/٢٤ ) ، رقم : ٨٠٢ ( رمى قوله : « يهضره » أي . ناه إلى الأرض الهابطة ) ( ٣٦٤/٥ : هصر ) .

(٢) الثقات ( ٤٣٢٤ ) ، وذكره البحاري في التاريخ الكبير ( ١٤٥ ) ، وابن أبي حاتم في المرح والتمديد ( ٢٣٧/٤ ) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

(٣) لكن في إسناده عاصم بن سويد بن عامر الأسفاري القناني — بضم القاف — إمام مسجد قباء . وهو مقبول ( التقريب : ٣٠٦١ ) ، فهذا الإسناد ضعيف لجهلة حال سويد ، وضعف ابنه ، وقد وقع في إسناده اختلاف كما سيأتي ، وانظر : الإصابة ( ٣٤٣/٤ ) .

(٤) المعجم الكبير ( ٣١٧/٢٤ ) ، رقم : ٨٠١ ، ولم ألق لعنة بن ربيعة على ترجمة .

الثالث :

ليس لأبيد بن طهير عند المصنف إلا هذا الحديث الواحد<sup>(١)</sup>، وهو أسد بن صهبر بن رافع  
الأنصاري الأوسي، وهو وأبوه بضم أولهما<sup>(٢)</sup>. كما صحة<sup>(٣)</sup>، وقد استمع أسد بن يونس أحد  
وَشَيْد الخدق، وهو ابن عم رافع بن حديج، وقال: ابن أخيه، وروى في إمرة مروان بن  
الحكم<sup>(٤)</sup>.

الرابع :

أبو الأبرد — بفتح الهمزة، وسكون الموحدة، وفتح الراء، وآخره دال مهملة — وليس نسبة  
 عد المصنف إلا هذا الحديث الواحد<sup>(٦٦)</sup>، ولا يعرف اسمه، ولا يُعرف روى عنه إلا عبد الحميد بن  
 جعفر<sup>(٦٧)</sup>، وقد ذكره في الكشي فيما لا يعرف اسمه أبو أحمد الحاكم في «الكنى»<sup>(٦٨)</sup>، وابن أبي حاتم  
 في «الجرح والتعديل»<sup>(٦٩)</sup>، وأبو حسان في «التقريب»<sup>(٧٠)</sup>.

(١) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٥٥/٣ ) وتحفة الأشراف ( ١/١٧١٠٤٥٤ ) .

(١) انظر الإكمال لابن ماكولا (٦٧/١ : أميد). توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٥٣٦ : نسخة).

(٢) الإصابة (٤٩/١ : أسيد)، (٢٤١/٢ : قضير)

(<sup>١</sup>) انظر الإصافة ( ٤٩/١ )، وتهذيب الكمال ( ٢٥٥/٣ - ٢٥٦ )

(٢) انظر : تهذيب الكمال ( ٥٢٨/٩ )

( ) انصر تهذيب الكمال ( ٥٢٨/٩ )

(٧) الكسبي (٩٤/٢) .

(٥) الجرح والتعديل ( ٣٣٦/٩ ) .

(١) الثقات ( ٥٨٠/٥ ) .



ولم يذكره السائي في الكنى<sup>(١)</sup> فإنه لا يذكر في كتابه من أصحاب الكنى إلا من عرّف اسمه عالماً<sup>(٢)</sup>.

وأما قول المصنف : إن اسمه : رباد، وتبعه الحافظ أبو الحجاج المري على ذلك<sup>(٣)</sup>، فالظاهر أنه وهم السري عليه بأي الأوبر الحارثي من بني الحارث بن كعب الذي يروي عن أبي هريرة. ويروي عنه عبد الملك بن عمر، فإن اسمه زياد، وهكذا أورده أبو أحمد الحاكم في «الكنى»<sup>(٤)</sup>، وكذا ذكره عيسى الدوري عن يحيى بن معين قال : سمعته يقول : أبو الأوبر اسمه رباد الحارثي<sup>(٥)</sup>، وهكذا ذكره أبو بشر الدولابي في كتاب «الكنى»<sup>(٦)</sup>، والدارقطني<sup>(٧)</sup>، واس مأكولا في «المؤتلف والمختلف»<sup>(٨)</sup>. وهذا النوع من تصحيف السمع، وهو اشتداد أبي الأوبر بأي الأوبر، كفهم عاصم الأحول، مكان واصل الأحول<sup>(٩)</sup>.

(١) لم أرف عنه، وقال الذهبي في السير (١٣٣/١٤) عن كتاب الكنى للسائي «كتاب حامل»

(٢) ((غالباً)) : ليست في (ك)

(٣) تهذيب الكمال (٥٢٨/٩).

(٤) الكنى (٧١/٢).

(٥) التاريخ (١٧١/٢).

(٦) الكنى والأسماء (١١٧/١).

(٧) في كتاب المؤتلف والمختلف، لكن أول هذا الكتاب — ومنه حرف الألف — مفقود، كما ذكر محققه (٨٦/١).

(٨) الإكمال (٥٣/١).

(٩) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٤٧٦).

وقد تبع العراقي في توهم المري ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٩١/٣)، وذكر معنى كلامه، لكنه نزع المري في ذكر أبي الأوبر فيمن اسمه رباد في التهذيب والتقريب (٢١٠٩).

## الخامس:

قول المصنف: «لا نعرف لأبيد من ظهر متناً يصح غير هذا الحديث، يدلّ على أنّ الحس عند صحيح؛ لأنه قال فيه أولاً إنه حسن، ثم حكم بصحته عنه.

وبد ينال: ارتفع عنده إلى درجة الصحة لورود شاهد له وهو حديث سهل بن [حسن] المذكور في بقية الباب، وما ذكرناه من أنّ المصنف حكم عليه أولاً بالحس فقط هو موجود في أصل سماعة، وحكي ابن عساكر في «الأطراف» وتبعه المزني في «الأطراف» أيضاً<sup>(١)</sup> عيسى البرمدي أنه قال فيه: حسن صحيح، وقد خالف في صحته القاضي أبو بكر بن العربي فكان قد ورد في فضل مسجد قباء أحاديث صحاح وصغيرة، فمن الصحيح: إتيان رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن الضعيف: ما ذكره أبو عيسى أنّ الصلاة فيه كعمرة<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره من كونه ضعيفاً ليس جدياً فإن رواه كلهم ثقات<sup>(٣)</sup>.

(١) وقع في الأصل و (ك) «سعد»، والصواب ما أنشأ، المذكور في الباب حديث سهل بن حبيب. لا حديث سهل بن سعد.

(٢) تحفة الأشراف (٥٧/١)، وذكر المزني هذا الحديث في تهذيب الكمال (٥٢٨/٦). وعنه بقى. روه البرمدي، وقال حسن صحيح. وهكذا بن أبي المختار (٢٨٢/٤) بن البرمدي.

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على جامع الرمزي (١٤٦/٢): ابن المبرضي في «الدر المنثور» [٣٠٠/٣] أن البرمدي صححه، وكذلك نقل الذهبي في الميزان [٩٦/٢]. وذكر نسخ البرمدي التي في يدي لس فيها التصحيح، لا التحسين فقط، فمن ذلك في نسخ أخرى.

(٣) عارضة الأهودي (١٢٢/٢).

(٤) قول السراج «كثير ثقات» مع تساهل. فإنّ ما أورد من يروحه إلا ابن حبان وبصره. السراج من يكتفي أحياناً في توثيق الراوي بذكر من حبان له في الثقات. وفي هذا نظر. فإن لاس حبان في ذلك مذهباً عجيباً حاله فيه المجهول كما ذكرنا، حافظ في لسان الميزان (٢٥١).

مع. قد وافق الجمهور في ذكر كثير من الثقات. وما يفرق عنه «بصره» من تساهل مع التقييم لذي حرره. الشيخ المعلمي في التكميل (٤٣٧/١ - ٤٣٨). وما علته الشيخ الألباني عن ذلك موضعاً والله أعلم.

## السادس:

ما قاله المصنف أنه لا يعرف لأسيد بن ظهير متناً يصح عنه هذا الحديث فيه نظر . ورواد عليه ابن العربي بأن قال : ليس له غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>، وهذا المقيس ليس بمجيد، بل له ثلاثة أحاديث أخر :

أحدها : ما رواه السائي من رواية رافع بن أسيد بن ظهير عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع<sup>(٢)</sup>.

والثاني : ما رواه السائي - أيضاً - من رواية عكرمة بن خالد أن أسيد بن ظهير أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بأنه إذا كان الذي ابتاعها من الذي سرقها غير متهم بغير سيدها فإن شاء أخذ الذي سرق منه بثمنه وإن شاء اتبع سارقه، ثم قضى بذلك<sup>(٣)</sup> أبو بكر وعمر وعثمان<sup>(٤)</sup>.

والثالث : ما رواه الطبراني في أكبر معاجمه من رواية بشير بن ثابت بن أسيد بن ظهير عن أبيه عن جده أسيد قال : استصعر رسول الله صلى الله عليه وسلم رافع بن خديج يوم أخذ فداء له عمه ظهير . يا رسول الله إنه رجل رام، فأجاره . الحديث<sup>(٥)</sup>.

(١) عارضة الأحوذى ( ١٢٢/٢ ) .

(٢) السنن : ( كتاب المزارعة ، باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بسالثلث وأربع واختلاف أئمة القائلين للبحر ٣٣/٧ ، برقم ٣٨٦٢ ) وسياقي كلام الشارح عن الحديث قريباً

(٣) في (ك) : ((بذلك بعده ...)) .

(٤) السنن - ( كتاب البيوع ، باب الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق ٣١٣/٧ ، برقم ٤٦٨٠ ) - مسند صديق عبد الرزاق عن ابن جريح قال : ولقد أخبرني عكرمة بن خالد ( به )

وفد وقع في المطبوع : «أن أسيد بن حضير» وهكذا وقع في السنن الكبرى للسائي ( ٥٦/٤ ) وهو تحريف

(٥) المعجم الكبير ( ٢٠٩/١ ، برقم ٥٦٩ ) .

فأما الحديث الأول ففيه جهالة فإن رافع بن أسيد لم يرو عنه فيما علمت غير جعفر بن عبد الله والد عبد الحميد بن جعفر<sup>(١)</sup>، وقد رواد مجاهد عن أسيد بن طهيز عن رافع بن حديد فجعله من مسند رافع<sup>(٢)</sup>.

وأما الحديث الثاني فإساده جيد، رحالة كلهم ثقات إلا أن بعضهم جعله عن أسيد بن حشر<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢١/٩)، وقال عنه الحافظ ابن حجر: «مقبول» (التقريب ١٨٦٠).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه: (كتاب البيوع، باب في أسيد بن حشر ٦٩٠/٣، رقم ٣٣٩٠)، والسائي في سننه: (كتاب المرافعة، باب ذكر الأحاديث المختلطة في أنبيى عن كرس، لأرض سائب والربع والمختلف الباقلين للغير ٣٣٧/٧، رقم ٣٨٠٣)، وابن ماجه في مسنده، (كتاب البروق ١٠٠٠ ما يكره من المرافعة: ٨٢٢/٢)، رقم ٢٤٦٠. وإسناده صحيح، وقد صححه الشيخ لامي في صحيحه بسنن أبي داود (٣٥٠/٢)، فهذا الرواية أصح من رواية رافع بن أسيد، وقد أشار السائي في تعليق روايته، فقال عقبها: «خالفه مجاهد»؛ فانهضاب أن الحديث من مسند رافع بن حديد لا من مسند أسيد بن طهيز. وقد ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن السائي (١٢٣) بإسناد حديث أسيد بن حشر: البكت الظراف لابن حجر (٧٥٠١)؛ رتبة أعظم.

(٣) أخرجه أبو داود في المراسيل (ص ١٧٤، رقم ١٤٢) عن هرون بن عبد الله عن حماد بن مسعود عن ابن جريح عن عكرمة بن خالد قال: حدثني سعد بن صبر بن سماعة عن كرس عن هرون بن عبد الله عن أحمد بن يحيى بن حبل عن هرون بن كاهب عن يحيى بن جريح عن أسيد بن صبر، ولكن كرساً حدثني بأسرة. وأخرجه السائي في مسنده (كتاب البيوع، باب رجل يبيع أسنانه فيسحقها مسجون ٣١٢٩، رقم ٤٦٧٩)، ولعلنا في المراسيل أن معاوية كتب إلى مروان بن محمد بن عبد الله بن سرقه في يد رجل، وليس عبد الله بن سرقه. وما ذكر الحديث فحسبه من السائي في حقه الأشراف (٧٢/١). «وقول أحمد بن حبل هو المصوب: لأن أسيد بن حشر مات في زمان عمره وصلى عليه [الإصابة: ٤٩/١، التقريب ٥١٧]، ومن مات في زمن عمر لا يتركه أيام معاوية». ورواه هود عن ابن جريح هكذا. ورواه أبو سعيد البرقي عن حماد بن مسعود، وهو سب أسيد. ورواه روح بن عباد وعبد البراق عن ابن جريح فقال: أسيد بن طهيز. وكلاهما قريب هذا أحمد بن يحيى في المختارة (٢٦٥/٤)، وقال أيضاً (٢٨١/٤) «وهو رواية أسيد بن صبر أولى وقد صحح».

قال<sup>(١)</sup> المزني : وهو وهم<sup>(٢)</sup>.

وأما الحديث الثالث فمشير من ثابت وأبوه ثابت بن أسيد ذكرهما ابن حبان في «الثقات» إلا أنه قال : ثابت بن أس بن طهبر<sup>(٣)</sup>، وروى عن كل واحد منهما عمر واحد<sup>(٤)</sup>؛

= الشيوخ الألباني في صحيح مس السنائي ( ٢٥٨/٣ ) إسناده حديث أسيد بن حصير، لكن قال : إن الصواب أسيد بن طهبر .

(١) في (ك) : ((قاله)) وهو غلط

(٢) تحفة الأشراف ( ٥٧/١ ) .

(٣) الثقات ( ٩٩/٦ : بشر ) ، ( ٩٤/٤ : ثابت ) ، وكلام ابن حبان مطابق لما في التاريخ الكبير للبخاري ( ٩٦/٢ — ٩٧ : بشر ) ، ( ١٦٠/٢ : ثابت ) .

(٤) أما ثابت بن أس بن طهبر فلم أقف على راي له غير ابنه حسين : ذكره البخاري، وأبو حاتم ( في الجرح والتعديل . ٤٤٩/٢ ) ، وابن حبان، لكن ذكره البخاري في تاريخه ( ٢٨/٢ ) في ترجمة أس بن طهبر من طريق سعد بن ثابت عن أبيها عن جده قصة استنصاره صلى الله عليه وسلم لرافع بن خديج؛ فحينئذ يكون الرواة عن ثابت اثنين؛ وهذا يقوي ما ذكره الشارح .

وأما بشر بن ثابت الأنصاري ( يعد في الضعيف ) فقد روى عنه ابنه : أبو بشر جعفر بن أسيد وحشبة . وشعبة ذكر هذا البخاري وأبو حاتم ( في الجرح والتعديل : ٣٧٢/٢ — ٣٧٣ ) . وابن حبان ذكره في تاريخه ( ١٦٤/٤ ) يروي عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه في حديث يوم أحد .. . ويروي عنه محمد بن طلحة بن الطويل اللبني ذكره في التكميل بـ «

ويظهر أنه — رحمه الله — اعتمد على رواية الطبراني المتقدمة فإنها من طريق محمد بن طلحة عن عيسى بن بشر . ولهذا قال الحافظ ابن حجر في التهذيب ( ٤٦٣/١ ) بعد ذكره كلام المزني : «قلت : كذا سناد انصاري في روايته» .

نكس ذكر البخاري — رحمه الله — في تاريخه الكبير ( ٢٨/٢ ) في ترجمة أس بن طهبر أن إبراهيم بن إسحاق قال : حدثنا محمد بن طلحة بن الطويل عن حسين بن ثابت بن أس بن طهبر، وعن أخيه سعد بن

فهو أيضاً حديث جيد<sup>(١)</sup>.

= ثابت عن أبيهما عن جدّهما .. قال فذكر الفصة فجعل الراوي عن ثابت بن أنس ابنه حسين، وهذا موافق لما تقدم في كلام البحاري وأبي حاتم وابن حبان في ترجمة ثابت، وأن الراوي عنه ابنه حسين. ولعل هذا هو الصواب، ويكون ما في سند الطبراني من أن اسم الراوي عن ثابت (بشير) — وهو — وإنما هو حسين، ولعل الوهم من الراوي عن محمد بن صفحة — وهو عثمان بن يعقوب الطبراني (و) — أثبت له عن ترجمة ( — خالف فيه إبراهيم بن المديني وهذا ما وجهه الخافض ابن حجر في التهذيب ( ٤٦٣/١ ) فقال : «بشير بن ثابت ... وعنه محمد بن طليحة، كذا سماه الطبراني في روايته، وذكره البحاري في ترجمة أنس بن ظهير، فقال عن حسين بن ثابت بن أنس بن طهير عن أبيه عن جدّه — وهو — الأظهر» .

وقد جاء الحديث من طريق عبد الله بن الإمام أحمد عن يعقوب بن حميد بن كاسب عن محمد بن صفحة عن عبد الله بن حسين عن أبيه عن جدّه عن رافع بن حديد أخرجه الطبراني في الكبير ( ٤٢٣٩ ، ٤٢٤١ ) فهذا وجه ثالث في اختلاف الرواة في اسمه .

والخافض : أن الصواب في اسم الراوي : حسين بن ثابت، وأنه لم يرو عنه إلا محمد بن طليحة التميمي. وأن رواية الطبراني وهم، وهي التي اعتمد عليها أنري — كما سن — في التعريف بين بشير البصري وأنس. وهذا غير صحيح، فإنه ليس في الرواة من يقال له بشير بن ثابت إلا البصري. وهذا لا يذكر البحاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان في كتبهم غيره .

وحينئذ يكون قول الشارح عن بشير بن ثابت الذي في إسناده الطبراني «ذكره ابن حبان» غلطاً من وجهين

الأول أن الذي ذكره ابن حبان إنما هو البصري الذي يروي عن حبيب بن مسلم .

والثاني : أن الصواب في اسمه : حسين، لا بشير؛ والله أعلم .

(١) قول الشارح : «حديث جيد» فيه نظر فإن ثابت بن أنس بن أسيد مجهول كما قال أبو حاتم في المخرج والتعديل ( ٤٤٩/٢ )، وتقدم أن ذكر ابن حبان في الثقات لا يدل على نفيه

وأنه حسين — وتقدم أن هذا هو الصواب في اسمه — ذكره البحاري في التاريخ الكبير ( ٣٩٢ ٢ )، وابن أبي حاتم في المخرج والتعديل ( ٤٨/٣ )، وقال سمعته أبي يقول : «هو مجهول». فالحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ والله أعلم

وقال شيخنا أبو سعيد بن<sup>(١)</sup> العلاني فما قرأتُ عليه بيت المقدس في كتابه «الوشى المعلم»<sup>(٢)</sup>؛ والحديث أخرجه الصياء في كتابه «المختارة»<sup>(٣)</sup>؛ فدلّ على أنه عنده حسن انتهى.  
فهذان حديثان حسان<sup>(٤)</sup>؛ ففي ابن العربي أنه ليس له غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم  
مردود<sup>(٥)</sup>؛ والله أعلم .

## السابع:

اختلف في لفظ حديث سهل الذي ذكره المصنف في الباب : هل الصلاة فيه كعدل عمرة  
أو كعدل رقة ؟؛ فرواه الطبراني في «المعجم الكبير» من رواية موسى بن عبيدة قال : أخبرني  
يوسف بن طهمان عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه

(١) ((ب)) : ليست في (ك) .

(٢) سماه العلاني : «الوشى المعلم» فيس روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، «نظر . الدور  
الكامنة ( ٩١/٢ ) ، وقال الحافظ ابن حجر في فزعة النظر ( ص ١٦٢ ) : «وجمع الحافظ صلاح الدين  
العلاني من المتأخرين مجلداً كبيراً في معرفة من روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم .  
وقسمه أقساماً ، فمنه ما يعود الصمير في قوله عن جده على الراوي ، ومنه ما يعود الصمير فيه على أبيه .  
وبين ذلك وحققه ، وحرّج في كل ترجمة حديثاً من مرويه ؛ وقد خُصّت كتابه المذكور وردت عليه  
ترجم كثيرة جداً ، وأكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء بأربعة عشر ألفاً » . وافتاد  
السيوطي في نظم العقيان ( ص ٤٧ ) بأن اسم كتاب الحافظ ابن حجر : «علم الرشي وبدد فيس روى  
عن أبيه عن جده» .

(٣) المختارة ( ٢٨٦/٤ — ٢٨٧ ) .

(٤) تقدم بيان صميمهما .

(٥) يظهر لي أن مراد ابن العربي من ورود حديث من مسند أسيد غير حديث الباب ؛ فيكون اعتراض الشارح  
وجيهاً . وأما إن حمل كلام ابن العربي على معنى الثبوت هكلامه صحيح ، والاعتراض حينئذ على  
الشارح ؛ والله أعلم .

وسلم : «من توضأ فأحسن وضوءه ثم دخل مسجد قباء فركع فيه أربع ركعات كان<sup>(١)</sup> كعدل رقة»<sup>(٢)</sup>

ورواية السائي وابن ماجه أصح؛ فإن موسى بن عسدة الردي صعب حديثاً

## الثامن:

فيه استحباب زيارة مسجد قباء والصلاة فيه اقتداءً به صلى الله عليه وسلم، وكذلك يستحب أن يكون يوم السبت لحديث ابن عمر المتفق عليه المتقدم ذكره

## التاسع:

إن قيل : ما الحكمة في تخصيص زيارته بيوم السبت . فيجمل أن يقال : لما كان هو أول مسجد أسسه في أول الهجرة [ ١٢ / ب ] ثم أسس مسجد المدينة بعده، وصار مسجد المدينة هو الذي يجمع فيه يوم الجمعة ويرل أهل قباء وأهل العوالي إلى المدينة لصلاة الجمعة ويتمتع مسجد قباء عن الصلاة فيه وقت الجمعة، فاستأنس أن يعقب يوم الجمعة بزيارة مسجد قباء يسره السمت والصلاة فيه لما فاته من الصلاة فيه يوم الجمعة، وكان صلى الله عليه وسلم حسن العهد<sup>(٣)</sup>، وقيل : «إن<sup>(٤)</sup> حسن العهد من الإيمان»<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ك) : ((كان ذلك))

(٢) المعجم الكبير ( ٧٥/٦ ، رقة : ٥٥٦٠ )

(٣) نقده الكلام عليه ( ص ٩٠ )

(٤) قال أبو عبيد . «العهد في أشياء مختلفة : بعضها . حناص . رايه . حرمة . بحق . وهذا هو الذي في الحديث» .  
غريب الحديث ( ٥٨١/٢ — ٥٨٢ ) .

(٥) ((إن)) . ليست في (ك) .

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرک ( ١٥/١ — ١٦ ) ، والشيخ في شعب الإيمان ( ١٢٩، ١٦ — ١٣٠ ) من طريق صالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة ( ٦ ) قال حاكم . «حديث صحيح على شرط»



ويحتمل أنه لما كان أهل مسجد قباء يبرلون إلى المدينة يوم الجمعة ويحضورون الصلاة معه صلى الله عليه وسلم أراد مكافأتهم بأن يذهب إلى مسجدهم في اليوم الذي يليه، وكان يحب

«الشيخين» فقد اتفقا على الاحتجاج بروايته في أحاديث كثيرة وليس له علة»، ووافقه الذهبي، لكن في إسناده صالح بن رستم . لم يفرج له البخاري في صحيحه إلا تعليقاً، وقال عنه الحافظ . «صدوق كثير الخطأ» (التقريب : ٢٨٦١) . فهذا الإسناد ضعيف .

وقد أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ( ١٣١/١٦ ) من طريق سلم بن حادة عن حمص بن عبيث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مثله بمعنى القصة . قال البيهقي : «كذا وجدته، وهو بهذا الإسناد غريب» .

وأخرجه — أيضاً — ( ١٢٨/١٦ ) من طريق محمد بن حماد الصنعائي عن عبد المؤمن بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة نحوه ( وفيه ) : «أما علمت أن كرم الود من الإيمان ؟» . وعبد المؤمن ذكره ابن حبان في الثقات ( ٤١٧/٨ )، وأما محمد بن حماد فلم أقف له على ترجمة .

قال الخطيب ابن حجر في الفتح ( ٤٣٦/١٠ ) عن هذا الطريق : «إسناده ضعيف»، وعراة الشيخ الألباني في الصحيحة ( ٢١٦ ) إلى القاسم السرقسطي في غريب الحديث من طريق حميد بن عيسى عن سفيان عن عبد الواحد بن أيمن وغيره عن ابن أبي عمير عن عائشة ( به ) .

قال الشيخ الألباني : «فتت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، رجال الشيخين، لكنه مقطوع بين ابن أبي عمير وأبيه عبد الله — وعائشة فإنه لم يسمع منها...» . وذكر الشيخ كلاماً كثيراً بعد مراجعته عدم صحته، ولهذا حذفه في الطبعة الحادية من الصحيحة، ولكن قوله : «لم يسمع منها» حكم غير دقيق، والأولى أن يقال : لم يدر كنها، فإنه من الطبقة السادسة (التقريب : ٣٦٦٢)، ولهذا ذكره علي بن المديني فيمن لم يلق أحداً من الصحابة — رضي الله عنهم — . انظر : تحفة التحصيل ( ص ٢٧٢ )

واحدٌ صحيحه الشيخ الألباني في الصحيحة ( ٢١٦ ) لأن صالح بن رستم عبده حسن الحديث، ولم يفرّد بالحديث، بل تابعه عليه غيره، لكن تقدم قول الحافظ ابن حجر في تضعيف صالح بن رستم .

والخلاصة : أن الحديث حسن بهذه الطرق مجتمعة؛ والله أعلم .

مكافأة أصحابه حتى كان يخدمهم بنفسه، ويقول : «إنهم كانوا لأصحابي مكرمين فإنا أحب أن أكافئهم»<sup>(١)</sup>

ويحتفل أنه كان يوم السبت فارغاً لنفسه فكان يشغل في بقية الجمعة تصالح الخلق من أول يوم الأحد على القول بأنه أول أيام الأسبوع، ويشغل يوم الجمعة بالتجميع بالباس، ويمتدح يوم السبت لزيارة أصحابه والمشاهد الشريفة .

(١) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ( ٣٠٧/٢ ) من طريق أبي سعد عن الأعرجي، وحسنه في التلخيص والمحقق ( ١١٨/٢ ) من طريق أحمد بن سنان السَّخَّاد كلاهما عن هلال بن العلاء بن هلال الرقي عن أبيه عن طلحة بن زيد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي قتادة عن طلحة بن زيد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي قتادة عن رضى الله عنه قال قال رضى الله عنه ومن السَّخَّاد على النبي صلى الله عليه وسلم فقام يخدمهم فقال أصحابه من تكلم يا رسول الله، فقال : إنهم

وهذا إسناد ضعيف جداً : فيه طلحة بن زيد ثم يحيى بن أبي كثير ثم أبو مسكين الرقي ثم هلال بن العلاء قال رضى الله عنه : كان يضع ( التقریب : ٣٠٢٠ )

وله طريق أخرى أخرجه البيهقي في دلائل النبوة أيضاً ( ٣٠٧/٢ ) من طريق هلال بن العلاء الرقي قال : حدثنا أبي هلال قال : حدثنا أبي هلال بن العلاء عن أبيه عن أبي غالب عن أبي أمامة — رضى الله عنه — ( به ) . هكذا وقع في إسناده في الدلائل وذكر المزني في تهذيب الكمال ( ٣٤٦٠٣٠ ) سب هلال بن العلاء فقال «هلال بن العلاء بن هلال بن عمر بن هلال بن أبي عطية لاهلي» وهذا لا يتفق مع ما جاء في إسناده البيهقي

وهذا إسناد ضعيف فيه هلال بن العلاء، قال أبو حاتم «مسكر الحديث، ضعيف الحديث عده عن يريه» من ربيع أحاديث موضوعه، وقال النسائي «هلال بن العلاء بن هلال روى عن أبيه عن حديث مسكر» فلا أدري منه شيء أو من أبيه، وقال أبو بكر الخطيب «في بعض حديث بكره» أخرجه تهذيب الكمال ( ٥٤٥/٢٢ )، وقال الحافظ ابن حجر . «وهو ليس» ( التقریب : ٥٢٥٩ )

ويحتمل أنه لما كان ينزل إلى الجمعة بعض أهل قباء ويتحلف بعضهم ممن لا تحب عليه أو لعدد، فبوت من لم يحضر معهم يوم الجمعة رؤيته ومشاهدته تدارك ذلك بإتيانه مسجد قباء ليجمعوا إليه هالك فيحصل له عاب يوم الجمعة بصيه مه يوم السبت<sup>(١)</sup>، والله أعلم

## العاشر:

فيه دليل على جوار تخصيص بعض الأيام بوع من القرب، وهو كذلك<sup>(٢)</sup> إلا في الأوقات المهيأة عنها، كالهي عن تخصيص ليلة<sup>(٣)</sup> الجمعة بقيام من بين الليالي، وتخصيص يوم الجمعة بصيه من بين الأيام<sup>(٤)</sup>.

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٧٠/٣) « [ قيل إن ] مجيء صلى الله عليه وسلم إنما كان لموصلة الأنصار وتلقاهم وحال من تأخر معهم عن حضور الجمعة معه؛ وهذا هو السر في تخصيص ذلك بالسبت ».

وقال الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (٢٦٢/١٣) في بيان السبب الذي من أجله كان صلى الله عليه وسلم يروى قباء فقال: «واختلف في معنى هذا الحديث فقيل: كان يأتي قباء راثراً للأنصار، وهم بنو عمرو. وقيل: كان يأتي قباء يترجح في حيطانها ويستريح عندهم، وقيل: كان يأتي قباء للصلاة في مسجدها تبركاً به لما نزل فيه أنه أسس على التثوي».

قال: وليس على شيء من هذه الأقاويل دليل لا مدفع له، ويمكن أن تكون كلها أو بعضها، والله أعلم والأولى في ذلك: حمل الحديث بحمله على مفسره، فيكون قول من قال: مسجد قباء مفسراً لما أحسن في عمره، وقد جاءت آثار تصحح ذلك والحمد لله... وأشبه ما قيل في ذلك بأصول ستة صلى الله عليه وسلم أنه كان يأتي مسجد قباء للصلاة فيه؛ والله أعلم، وهو أكثر ما روي في ذلك وأعلى ما قيل فيه.

(٢) الصواب: أنه لا يجوز تخصيص يوم ما عبادة إلا بتدليل، وهذا أصل مالك — رحمه الله — كما سألني

(٣) وقع في (ك): ((يوم)) وهو غلط.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب الصيام، باب كراهية صيام يوم الجمعة مفسراً: ٨٠١/٢، برقم ١١٤٤) من حديث أبي هريرة — رضي الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تحضروا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يقومه أحدكم».

قال صاحب «المفهم»: وأصل مذهب مالك كرامة تخصيص شيء من الأوقات بشيء من القرب إلا ما ثبت به توقف<sup>(١)</sup>.

وما ذكر القاضي عياض احتمال أنه يجعله يوم راحه من أشغال العامة وإجماع نفسه، فإن كان متقدماً شيوخاً كرهوا تخصيص ذلك للحاكم بيوم معلوم، قالوا: ولكن إذا احتج بـ ذلك من إجماع نفسه وانقضاء ضيعته فعلة أي وقت احتاجه<sup>(٢)</sup>.

## الحادي عشر:

إن قيل: ما الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: لا تتبد الرحال إلا بين ثلاثة مساجد<sup>(٣)</sup> وبين كونه صلى الله عليه وسلم كان يأتي مسجد قباء راکباً؟

قال أبو جعفر الداودي<sup>(٤)</sup>: إتيانه مسجد قباء يدل أن ما قرب من المساجد الفاصلة بين بصرى لا بأس أن يأتى ماشياً وراكباً، ولا يكون فيه ما بهي أن تعمل المظي<sup>(٥)</sup>.

وقال صاحب «المفهم»: قاء بينها وبين المدينة نحو ثلاثة أميال، فليست مما تنسب إليها الرحال، فلا يتناولها الحديث المتقدم<sup>(٦)</sup>.

(١) المفهم (٥١٠/٣).

(٢) إكمال المعلم (٥٢٠/٤).

(٣) سنن أبي نعيم في الباب الذي فيه.

(٤) هو: أبو جعفر أحمد بن بصرى الداودي: أحد أئمة المالكية بالمرتب. وكان ميمياً. فاصلاً. منسباً. مؤلفاً. مجيداً. له حظ من اللسان والحديث والنظر. ألف كتاباً منها: «النصحة في شرح الحارثي».

ت: ٤٠٢ هـ. قال ابن مرقون في الديباج المذهب (ص ٣٥).

(٥) كلام الداودي نقله ابن بطال في شرح صحيح الحارثي (١٨٢/٣).

(٦) المفهم (٥١٠/٣).

## الثاني عشر:

فيه حجة على من كره تخصيص زيارة قاء يوم السبت، وقد حكاه القاضي عباس عن محمد بن مسلمة عن المالكية، بحجة أن يظن أن ذلك سنة في ذلك اليوم؛ قال القاضي عياض ولعله لم يطلع هذا الحديث<sup>(١)</sup>.

## الثالث عشر:

احتج ابن حبيب<sup>(٢)</sup> من المالكية بزيارته صلى الله عليه وسلم مسجد قاء راكباً وماشيّاً على أن المدني إذا نذر الصلاة في مسجد قاء لزمه ذلك، وحكاه عن ابن عباس — رضي الله عنه —<sup>(٣)</sup>.

قال ابن بطال : وفي كتاب ابن الموار<sup>(٤)</sup> : ومن نذر أن يصلي في مسجد غير المساجد الثلاثة فليصل بموصعه ولا يأتيه إلا أن يكون قريباً جداً فليأته فليصل فيه .

قال ابن حبيب : قال مالك : إن كان معه في البلد مشى إليه وصلى فيه<sup>(٥)</sup> . انتهى

ولم يفرق أصحابنا في غير المساجد الثلاثة بين القريب والبعيد أنه لا يلزمه

قال الرافعي : أما إذا نذر إتيان مسجد آخر سوى المساجد الثلاثة لم يعقد مدره؛ إذ ليس في فسخها وإتيانها قرينة مقصودة، وإذا نذر الصلاة في موضع معين لزمته الصلاة لا بحالة، وإن غيّر

(١) إكمال المعلم ( ٥٢٠/٤ ) .

(٢) تقدمت ترجمته ( ص ٢٩ ) .

(٣) انظر : إكمال المعلم ( ٥١٦/٤ ) .

(٤) هو : الإمام، العلامة، فقه الديار المصرية، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني النخعي ابن الموار، صاحب التصانيف، انتهت إليه رئاسة المذهب والمعرفة بدقيقه وحليته، وله مصنف حافل في الفقه توفي سنة ٢٦٩هـ . سمر أعلام النبلاء ( ٦/١٣ ) .

(٥) شرح صحيح البخاري ( ١٨٣/٣ ) .

المسجد الحرام لزمه، وفي مسجد المدينة والمسجد الأقصى طريقان، ولا يتعين غيرها من المساجد والمواضع<sup>(١)</sup>؛ والله أعلم .

## الرابع عشر:

فناء ممدود، بذكر ويؤت، فائه الخوهرى، وحرره صاحب «المعجم» باندكير، فان : لأنه من فوت أو فب، فليست همزته لتأنيث، بل لإلحاق<sup>(٢)</sup>  
والمسجد المذكور في بي عمرو بن عوف، وبه وبين المدينة نحو ثلاثة أميال كما تقدم<sup>(٣)</sup>،  
والله أعلم .

(١) العريز شرح الوجيز ( ٣٩٣/١٢ )

(٢) الصحاح ( ٢٤٥٨/٦ : فب ) .

(٣) المعجم ( ٥١٠/٣ )

## باب ماجاء في أي المساجد أفضل

حدثنا الأنصاري، ثنا معن، ثنا مالك ح ، وحدثنا<sup>(١)</sup> قتيبة عن مالك عن زيد بن رباح وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام» .  
قال أبو عيسى : ولم يذكر قتيبة في حديثه : ( عن عبيد الله ) ، إنما ذكر : ( عن زيد بن رباح عن أبي عبد الله الأغر ) .

هذا حديث حسن صحيح .

وأبو عبد الله الأغر اسمه : سلمان .

وقد روي عن أبي هريرة من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وفي الباب : عن علي، وميمونة، وأبي سعيد، وجبير بن مطعم، وعبد الله بن الزبير، وأبي سعيد، وابن عمر، وأبي ذر .

حدثنا ابن أبي عمر . ثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمرو عن قزعة عس أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجداً الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى<sup>(٢)</sup>» .

هذا حديث حسن صحيح .

(١) ب (ك) : ((وثنا)) .

(٢) ب (ك) : (( ومسجد الأقصى ))

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث أبي هريرة : أخرجه بقية الأئمة الستة — خلا ما دأود — فرود البخاري عن عبد الله بن يوسف<sup>(١)</sup>، وابن ماجه عن أبي مصعب<sup>(٢)</sup> كلاهما عن مالك عن شيخه معمر<sup>(٣)</sup> | ١٣ | ورواه مسلم من رواية الرهري<sup>(٤)</sup>، والنسائي من رواية سعد بن إبراهيم<sup>(٥)</sup> كلاهما عن أبي عبد الله الأعرابي، وأبي سمية كلاهما عن أبي هريرة، ورواه مسلم<sup>(٦)</sup> وابن ماجه<sup>(٧)</sup> من رواية ابن عيسى. ومسلم — أيضاً — من رواية معمر<sup>(٨)</sup> كلاهما عن الرهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. ورواه مسلم<sup>(٩)</sup> والنسائي<sup>(١٠)</sup> من رواية عبد الله بن إبراهيم بن قارص عن أبي هريرة.

(١) الصحيح : ( كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة : ٦٣/٣ ، رقم : ١١٩٠ ) .

(٢) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد ، ح ١ ، رقم : ١٤٠٤ ) .

(٣) الصحيح : ( كتاب الحج ، باب فضل الصلاة بمسجد مكة والمدينة : ١٠١٢/٢ ، رقم : ١٣٩٤ ) .

(٤) النسائي : ( كتاب ما أسكت الحج ، باب فضل الصلاة في المسجد الحرام : ٢١٤/٥ ، رقم : ٢٨٩٩ ) .

(٥) الصحيح : ( كتاب الحج ، باب فضل الصلاة بمسجد مكة والمدينة : ١٠١٢/٢ ، رقم : ١٣٩٤ ) .

(٦) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في فضل الصلاة في مسجد حرم ومكة ، ح ١ ، رقم : ١٤٠٤ ) .

(٧) الصحيح : ( كتاب الحج ، باب فضل الصلاة بمسجد مكة والمدينة : ١٠١٢/٢ ، رقم : ١٣٩٤ ) .

(٨) الصحيح : ( كتاب الحج ، باب فضل الصلاة بمسجد مكة والمدينة : ١٠١٣/٢ ، رقم : ١٣٩٤ ) .

(٩) النسائي : ( كتاب المساجد ، باب فضل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة فيه : ٣٥٢ ، رقم : ٦٩٤ ) .



وَأَبْنِي هَرِيرَةَ حَدِيثٌ آخَرُ : أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ<sup>(١)</sup>، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>، وَالسَّائِي<sup>(٣)</sup> مِنْ رَوَايَةِ أَبِي عِيْثَةَ، وَمُسْلِمٌ أَيْضاً<sup>(٤)</sup> وَأَبْنُ مَاجَةَ<sup>(٥)</sup> مِنْ رَوَايَةِ مَعْمَرٍ كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ يُلْقِعُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَا تَشْدُ الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ . مَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدَ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدَ الْأَقْصَى» . وَفِي رَوَايَةِ مَعْمَرٍ : «تَشْدُ الرَّحَالَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ» .

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ رَوَايَةِ عُمَرَ بْنِ أَبِي أَسْرٍ أَنَّ سُلَيْمَانَ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هَرِيرَةَ يَقُولُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِنَّمَا يَسَافِرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ، وَمَسْجِدِي، وَمَسْجِدَ إِبِلِيَاءَ»<sup>(٦)</sup>

وَحَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ : رَوَاهُ الْبَرَاءُ فِي «مُسْنَدِهِ» مِنْ رَوَايَةِ سُلَيْمَةَ بْنِ وَرْدَانَ عَنْ عَمِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَبْنِي هَرِيرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَا يَبِينُ قَبْرِي وَمَسِيرِي رَوْعَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَصَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»<sup>(٧)</sup> .  
وَسُلَيْمَةُ بْنُ وَرْدَانَ : ضَعِيفٌ<sup>(٨)</sup>، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ<sup>(٩)</sup> .

(١) الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ . ( كِتَابُ فِصْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، بَابُ فِصْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ٢٣/٣، بَرْقُم : ١١٨٩ ) . وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ . ( كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ لَا تَشْدُ الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : ١٠١٤/٢، بَرْقُم : ١٣٩٧ )

(٢) السَّنَنُ . ( كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ فِي إِيَّانِ الْمَدِينَةِ ٥٢٩/٢، بَرْقُم : ٢٠٣٣ ) .

(٣) السَّنَنُ . ( كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ مَا تَشْدُ الرَّحَالَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ ٣٧/٢، بَرْقُم : ٧٠٠ )

(٤) الصَّحِيحُ : ( كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ لَا تَشْدُ الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : ١٠١٥/٢، بَرْقُم : ١٣٩٧ ) .

(٥) السَّنَنُ . ( كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّجْدَةِ فِيهَا، بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ٥٢/١، بَرْقُم : ١٤٠٩ ) .

(٦) الصَّحِيحُ : ( كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ لَا تَشْدُ الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : ١٠١٥/٢، بَرْقُم : ١٣٩٧ )

(٧) الْبَحْرُ الرُّخَاوُ ( ١٤٨/٢ - ١٤٩، بَرْقُم : ٥١١ ) .

(٨) انْظُرْ : التَّقْرِيبُ ( ٢٥١٤ ) .

(٩) انْظُرْ : تَحْقِيقُ التَّحْقِيلِ ( ص ١٦٥ ) ؛ فَهَذَا الْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ .



وحديث أبي سعيد : أخرجه البخاري من رواية شعبة<sup>(١)</sup>، ومسلم من رواية جرير<sup>(٢)</sup> كلاهما عن عبد الملك بن عمير، وابن ماجه من رواية يزيد بن أبي مريم عن قرعة<sup>(٣)</sup>.

ولأبي سعيد حديث آخر : رواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» من رواية سهم بن مجاب عن قرعة عن أبي سعيد قال : ودّع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً فقال له : «أين تريد» . قال : أريد بيت المقدس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «صلاة في مسجدي أفضل من مائة صلاة في غيره إلا المسجد الحرام»<sup>(٤)</sup> وإسناده صحيح<sup>(٥)</sup>، ورواه البراء<sup>(٦)</sup> أيضاً، (وأحمد<sup>(٧)</sup>)، ورواه مسلم<sup>(٨)</sup> دون القصة<sup>(٩)</sup> .

(٥) وهي . أن امرأة اشتكت شكوى فقالت : إن شعابي الله لأخرجني ولأصلبني في بيت المقدس، فبرأت، ثم تغيرت تريد الخروج، فحاجت ميمونة روح النبي صلى الله عليه وسلم تسلم عليها، وأخبرتها بذلك فقالت : احسن، فكفي ما صنعت، وصلي في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فإني سمعت وذكره الحديث . والقصة عند مسلم، ولم يذكرها النسائي .

(١) الصحيح : ( كتاب فصل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب مسجد بيت المقدس . ٧٠/٣، برقم ١١٩٧ ) . وهو الحديث الثاني في الباب عند المصنف .

(٢) الصحيح ( كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره : ٩٧٥/٢ — ٩٧٦، برقم ٨٢٧ )

(٣) النسائي ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس ٤٥٢١، برقم ٩١ )

(٤) المسند ( ٣٩٣/٢، برقم ١٦٥ ) من طريق المعيرة بس مضم القمي عن إبراهيم النخعي عن سهم (به)

(٥) لكن في إسناده المعيرة من مضم، وهو يثبت لا سيما عن إبراهيم ( التقريب ٦٨٥١ )، وجمعه أحاديث في تعريف أهل التقديس ( ص ٥٥ ) في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، ولم أقف على شيء من السماع، فهذا الإسناد ضعيف، والله أعلم .

(٦) كشف الاستار ( ٢١٥/١، برقم ٤٢٩ ) من طريق المعيرة به .

(٧) المسند ( ٧٧/٣ ) من طريق المغيرة ( به ) .

(٨) لم ألق عليه في الصحيح، وانظر : تحفة الأشراف ( ٤٤٣/٣ — ٤٤٧ ) .

(٩) ما بين القوسين ليس في (ك) .

وحديث جبير بن مطعم : رواد أحمد<sup>(١)</sup>، والبرار<sup>(٢)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٣)</sup> في مسانيدهم، والطبراني في «الكبير»<sup>(٤)</sup> من رواية محمد بن طلحة بن وكاة عن جبير بن مطعم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «صلاة في مسجدي هذا ...» فذكره  
ومحمد بن طلحة لم يسمع من جبير<sup>(٥)</sup>.

ورواد الطبراني أيضاً من رواية نافع بن حمر بن مطعم عن أبيه<sup>(٦)</sup> وإسناد صحيح .

(١) المسند ( ٨٠/٤ ) عن هشام عن حصين بن عبد الرحمن عن محمد بن طلحة ( به )

(٢) البحر الرخاء ( ٣٥٦/٨ ) برقم : ( ٣٤٣٤ ) طريق هشيم ( به )

(٣) المسند ( ٤٠٨/١٣ ) برقم : ( ٧٤١٢ ) من طريق هشيم ( به )

(٤) المعجم الكبير ( ١٤٣/٢ — ١٤٤ ) برقم : ( ١٦٠٦ ) من طريق هشيم ( به )

(٥) انظر . نهديب الكمال ( ٤٢٢/٢٥ ) ، وتحفة التحصيل ( ص ٤٥٠ ) . فهذا الإسناد ضعيف لا تصاحبه

(٦) المعجم الكبير ( ١٣٣/٢ ) برقم : ( ١٥٦٢ ) من طريق قيس بن الربيع عن عبد الله بن عمر عن نافع بن

(٧) في إسناده قيس بن الربيع وهو صدوق ، تغير لما كثر . وأدخل عليه ما ليس من حديثه فحدث عنه ( به )  
التقريب ( ٥٥٧٣ ) فهذا الإسناد ضعيف

وقد ذكر الشارح ماها وحيث من أوجه الاختلاف في إسناده وفيه وحيث أنه ان ذكر هذا الدارقطني في العلل ( ٤ ق ١٠١ ) ، وقد سئل عن حديث محمد بن حمر عن أبيه عن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي .. فقال : «رواه حصين بن عبد الرحمن وأثبت عنه

١ — مراده أبو محسن حصين بن عمر عن حصين بن عبد الرحمن عن محمد بن حمر عن أبيه [ عنه — رواد ] ٣٥٦ ، والطبراني ١٣٢/٢ برقم : ( ١٥٥٨ )

٢ — وحاشاه سليمان بن كثير [ عنه الطبراني ١٤٣/٢ برقم : ( ١٦٠٤ ) ، وهشيم | كما تقدم ] ، وعالده بن عبد الله [ الواسطي عنه الطبراني ١٤٣/٢ برقم : ( ١٦٠٥ ) ، وأبو الأحوص | عنه الطبراني ٢٥٦/٢ برقم : ( ٩٩٢ ) ، وسويد | بن عبد العزيز السلمي — مولاها — كما في نهديب الكمال ( ٢٥٧/١٢ ) ، وهو ضعيف ( التقريب : ٢٦٩٢ ) . ولم أقف على روايته ] ، وعبد العزيز بن مسلم [ عنه الطبراني : ١٤٤/٢ برقم : ( ١٦٠٧ ) ] ، رواد عن حصين بن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة عن جبير بن مطعم . وقولهم أشبه بالصواب .

وحديث عبد الله بن الزبير : رواه أحمد<sup>(١)</sup>، والبرار<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، وابن حبان في «صحيحه»<sup>(٤)</sup> من رواية عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن الزبير قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . «صلاة في مسجدني هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا»، وفي رواية الطبراني<sup>(٥)</sup> «وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدني بألف صلاة». ورجاله رجال الصحيح<sup>(٦)</sup>

وحديث ابن عمر : أخرجه مسلم<sup>(٧)</sup>، وابن ماجه<sup>(٨)</sup> من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «صلاة في مسجدني هذا ...» الحديث .

= ورواه أبو خليفة [ وهو : الفصل من الحجاب الجمحي — انظر : تهذيب الكمال : ٤٤٥/٢٧ — ، ولم أقف على روايته ] عن مسدد عن خالد الواسطي عن يزيد بن أبي رباح عن محمد بن طلحة عن جابر بن مطعم، ووهب أبو خليفة في قوله . عن يزيد بن أبي رباح، والصواب عن خالد عن حصين .  
والخلاص : أن الصواب رواية من رواه عن محمد بن طلحة عن جابر بن مطعم كما رجحه الدارقطني، ومع ذلك فهي ضعيفة لانقطاعها؛ والله أعلم .

(١) المسند ( ٥/٤ ) من طريق حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن الزبير ر

(٢) البحر الزخار ( ١٥٦/٦ ) برقم : ٢١٩٦ ) من طريق حماد ( به ) .

(٣) المعجم الكبير ( قطعة من الجزء ١١٠/١٣ — ١١١ ) من طريق حماد ( به )

(٤) الصحيح ( ٤٩٩/٤ ) برقم : ١٦٢٠ ) من طريق حماد به .

(٥) وقع في الأصل : ((الطبراني))، والمثبت من ذلك .

(٦) لكن في إسناده حبيب المعلم، وإنما أخرج له البخاري متابعاً كما ذكره الحافظ ابن حجر في هدي الساري ( ص ٢٩٥ ) . وقد اختلف عن عطاء في إسناده، وسيأتي بيان هذا الاختلاف ( ص ١٨٧ )

وقد اختلف فيه على ابن الزبير في رفعه ووقته؛ ومن رفعه أحفظ وأثبت، ومثله لا يقال بالرأي، كما سيأتي في كلام ابن عبد البر ( ص ١٨٨ ) .

(٧) الصحيح ( كتاب الحج، باب فصل الصلاة لمسجدي مكة والمدينة ١٠١٣/٢٠ ، برقم ١٣٩٥ )

(٨) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في فصل الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم : ٤٥٠/١ ، برقم : ١٤٠٥ ) .

ورواه مسلم<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> من رواية موسى الجهني عن نافع، ومسلم — أيضاً — من رواية أيوب عن نافع<sup>(٣)</sup>، ورواه أحمد من رواية عطاء عن ابن عمر، وراد بعد قوله: «إلا المسجد الحرام»: «فهو أفضل»<sup>(٤)</sup>. وإسناده صحيح<sup>(٥)</sup>.

ولابن عمر حديث آخر: رواه الطبراني في «الكبير» من رواية وهب بن كيسان (عن نافع)<sup>(٦)</sup> عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»<sup>(٧)</sup>.

ورواه في «الأوسط» من رواية هشام بن العار عن نافع عن ابن عمر<sup>(٨)</sup>.

(١) الصحيح. (كتاب الحج، باب فصل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة ١٠١٤/٢، رقم ١٣٩٥)

(٢) السنن (كتاب مسالك الحج، باب فصل الصلاة في المسجد الحرام ٢١٣٥، رقم ٢٨٩٧)

(٣) الصحيح (كتاب الحج، باب فصل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة ١٠١٤/٢، رقم ١٣٩٥)

(٤) المسند (٢٩/٢) من طريق عبد الملك بن أبي سليمان العرومي عن عطاء (به)

(٥) لكن في إسناده عبد الملك بن أبي سليمان وهو صدوق له أوهام (التقريب ٤١٨٤)، وفيه غشوة أخرى.

وهي: الاعتلاف على عطاء فيه كما سيأتي بيانه (ص ١٨٧)

(٦) ما بين القوسين سقط من (ك)

(٧) المعجم الكبير (٢٣٧/١٢ — ٢٣٨، رقم ١٣٢٨٣) من طريق أحمد بن رشدين عن أحمد بن صالح

عن عبد الله بن نافع عن عبد الله بن عمر العمري عن وهب (به)

وأحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين كذبه شيخه أحمد بن صالح. انظر: لسان الميزان (٢٨١٠١).

وعبد الله العمري ضعيف (التقريب: ٣٤٨٩). فالإسناد ضعيف جداً.

(٨) المعجم الأوسط (١٦٠/٩، رقم ٩٤١٩) من طريق عمي بن يوسف السدي عن هشام بن العار (به)

وعمي بن يوسف ذكره ابن أبي حاتم في الخرج والتعديل (٢٠٩/٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في الثقات (٤٥٩/٨)، لكن قال العنبري في الصغاء (٢٥٦/٣): «لا يسانع على

حديثه»، ثم أخرج الحديث من طريقه. وقال: «والله معروف بهذا الإسناد»؛ وحديثه يكون الإسناد

ضعيفاً كما أشار إليه العنبري؛ والله أعلم

وحديث أبي ذر : رواه الطبراني في «الأوسط» من رواية قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال : تذكروا ونحسُ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أياماً أفضل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس ؟، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «صلاة في مسجدي أفضل من أربع صلوات فيه، ولعم المصلى هو ...»<sup>(١)</sup> الحديث . ورجال رجال الصحيح<sup>(٢)</sup>.

## الثاني :

فيه مما لم يذكره : عن الأرقم بن أبي الأرقم، وأنس بن مالك، وبصرة بن أبي بصرة، وجابر بن عبد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمرو، وعمر بن الخطاب، وأبي بصرة الغماري، وأبي الجعد الضمري، وأبي الدرداء، وعائشة .

أما حديث الأرقم : فرواه أحمد<sup>(٣)</sup>، والطبراني<sup>(٤)</sup> من رواية عثمان بن عبد الله بن الأرقم

(١) المعجم الأوسط ( ١٠٣/٧ )، رقم ٦٩٨٣٠ — باللفظ الذي ذكره الشارح ( )، و ( ١٤٨/٨ )، رقم ٨٢٣٠ .

(٢) في إسناده قتادة وهو من الطبقة الثالثة من المدلسين ( تعريف أهل التقديس ص ١٤٦ )، ولم أقف على تصريحه بالسماح؛ فالحديث بهذا الإسناد ضعيف .

(٣) لم أقف عليه في مطبوعة المسند، وقد عرّف إليه الخثعمي في المجمع ( ٥/٤ )، وذكره الخافظ ابن حبان — أطراف المسند ( ٢٣٢/١ — ٢٣٣ )، وإتحاف المهرة ( ٢٧٢/١ — ٢٧٣ )، وذكر أن أحمد رواه عن عصام بن خالد عن عطاء بن خالد عن يحيى بن عمران عن عبد الله بن عثمان بن الأرقم. وعن عبي بن عباس عن عطاء عن يحيى بن عمران وعبد الله بن عثمان ( نحوه ) قال الخافظ : «كذا قال»، وعبد الله بن عثمان بن الأرقم ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ( ١١٣/٥ )، وقال : سمعتُ أبي قول ذلك. ويقول للخفاف في روايته ذكره . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . قال الخثعمي في الإكمال ( ص ٢٤٢ ) : «فيه نظر»، وقال أبو روعة العراقي في ذيل الكاشف ( ص ١٦١ ) : «لا أعرف حاله»، وانظر تعجيل المنفعة ( ٧٥٢/١ )، ويحيى بن عمران بن عثمان بن الأرقم قال فيه أبو حاتم ( في الجرح والتعديل ( ١٧٧/٩ ) : «شيخ مدني، مجتهد»، وذكره ابن حبان في الثقات ( ٢٥٣/٩ ) .

(٤) المعجم الكبير ( ٣٠٦/١ — ٣٠٧ )، رقم ٩٠٧ ( من طريق سعيد بن عتمر عن عطاء عن عثمان بن عبد الله بن الأرقم عن جده الأرقم ( به ) .

عن حده الأرفم . راد الطبراني : وكان تديراً أنه جاء إلى رسول الله <sup>(صلى الله عليه وسلم)</sup> فسلم عليه فقال : «أبى تريد ؟» قال . أردت يا رسول الله ها هنا ، وأومأ بيده إلى حبيب بيت المقدس ، قال : «ما يخرجك إليه أئجارة ؟» قال : قلت : لا ، ولكن أردت الصلاة فيه ، قال : «فالصلاة ها هنا — وأومأ بيده إلى مكة . حير من ألف صلاة — وأومأ بيده إلى الشام — . لفظ أحمد ، وقال الطبراني : «صلاة هاهنا حير من ألف صلاة ثم» .

ورجال إسناده عنده ثقات <sup>(١)</sup> ، وفي إسناده أحمد : يحيى بن عمران : حبه أبو حاتم <sup>(٢)</sup> (وهو أيضاً في بعض نسخ الطبراني في الإسناده المذكور) <sup>(٣)</sup> . [ ١٣ / ب ]

وأما حديث أنس : فرواه البرار <sup>(٤)</sup> ، والطبراني في «الأوسط» <sup>(٥)</sup> من رواية أبي بكر الشكراوي عن عبد الله بن أبي رباح القداح عن حفص بن غصن عن عبد الله بن أنس عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «صلاة في مسجد هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام» . وأبو بكر : وثقه أحمد <sup>(٦)</sup> ، وأبو داود <sup>(٧)</sup> ، وتكلم فيه غيرهما <sup>(٨)</sup> .

= وجاء في بعض نسخ الطبراني زيادة يحيى بن عمران بن عطاء وعثمان . كذا سبني في كلام شرح عثمان بن عبد الله : ذكره البخاري في التاريخ الكبير ( ٢٣٢ / ٦ ) ، وقال : [ روى ] عن حده ، روى عنه عطاء بن خالد المدني ، وذكره ابن حبان في الثقات ( ١٩٨ / ٧ ) .

( ) نفسه لفظ أخلاه من (ك)

(١) فيه عطاء بن خالد : وهو صدوق . يه ( القريب ٤٦٦٢ ) . وعثمان بن عبد الله : مجهول من أو أن المصواب في اسمه عبد الله بن عثمان . وتقدم الكلام فيه ، فهذا الإسناد ضعيف ، والله اعلم .  
(٢) الجرح والتعديل ( ١٧٧ / ٩ ) .

(٣) ما بين التوسير ليس في (ك) .

(٤) كشف الأستار ( ٢١٣ / ١ ) ، برقم : ٤٢٤ )

(٥) المعجم الأوسط ( ١٧٨ / ٤ ) ، برقم : ٣٩٠٨ .

(٦) سؤالات الآجري ( ١٤٢ / ٢ ) : «قال : سئل أبو داود عن أبي بكر الشكراوي [ وثقه ] عبد الرحمن بن عثمان [ فقال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا بأس به »

(٧) سؤالات الآجري ( ٨٦ / ٢ ) ، قال الآجري : «سألت أبا داود عن أبي بكر الشكراوي فقال : صالح»



ولأنس حديث آخر مختلف لما تقدّم في مقدار الثواب في الصلاة فيه : رواه ابن ماجه من رواية رزيق الأهامي عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «صلاة الرجل في بيته صلاة، وصلاته في مسجد القائل خمس وعشرين صلاة، وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه خمسمائة صلاة، وصلاته في المسجد الأقصى بمحسين ألف صلاة، وصلاته في مسجدي خمسين ألف صلاة، وصلاته في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة»<sup>(١)</sup>

وفيه أبو الخطاب الدمشقي : يحتاج إلى الكشف عنه<sup>(٢)</sup>.

(١) قال أبو داود ( في سؤالات الآجري . ٨٧/٢ ) . «قال لي عباس [ الصيري ] : كان عليّ لا يحدث عنه، وسألت عنه أحمد فقال . ما أسوأ رأي الصيريين فيه ..» قال الآجري : «سمعتُ أنا داود بن قول : تركوا حديثه». وقال عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال ( ١٠١/٣ ) . «سألتُ أبي عنه فقال طرّح الناس حديثه». وصحّفه ابن معين والسناني وأبو حاتم ( انظر : تهذيب الكمال . ٢٧٣/١٧ — ٢٧٤ ) ، وقال الحافظ ابن حجر ( في التقریب . ٣٩٤٣ ) . «ضعيف» فهذا الإسناد ضعيف .

(٢) السنن . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة في المسجد الجامع ٤٥٣/١، برقم ١٤١٣ ) ، قال الموصري في مصباح الزجاجة ( ٤٥٦/١ ) . «هذا إسنادٌ ضعيفٌ أبو الخطاب الدمشقي لا يُعرف حاله، وزريق أبو عبد الله الأهامي فيه مقال .» والحديث صحّفه الشيخ الألباني كما سأل

(٣) كُتب في حاشية الأصل «قلت . هو معروف الحياطة»، لكن قال أنري في تهذيب الكمال ( ٢٧٠/٢٨ ) — ( ٢٧١ ) في ترجمة معروف الحياطة «روى له ابن ماجه حديثاً عن هشام بن عمار عن أبي الخطاب الدمشقي عن رزيق أبي عبد الله الأهامي عن أنس بن مالك في فصل صلاة الجماعة، وذكره أبو أحمد بن عدي ( في الكامل ٣٢٧/٦ ) في ترجمة معروف أبي الخطاب هذا . وفي ذلك نظر، وقال عصب في حديث الحديث عن هشام بن عمار : حدثنا أبو الخطاب حماد الدمشقي .

قال أبو القاسم الطبراني في المعجم الطبراني ( ١١٢/٧، برقم ٧٠٠٨٠ ) عن محمد بن نصر الحمداشي عن هشام بن عمار، والظاهر أنه رجل آخر؛ والله أعلم» .

= ويظهر أن الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٨٠٧٩ ) اعتمد هذا فقد قال «أبو الخطاب الدمشقي عن رزيق، اسمه : حماد، وهو مجهول، من السابعة . ق»؛ فقد جرم بأن اسم الذي روى عن رزيق في سنن ابن ماجه هو حماد؛ فيكون الإسناد ضعيفاً لجهالة حماد .

وأما حديث بصرة بن أبي بصرة . فرواه أبو داود، والترمذي، والسنائي من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة عن بصرة بن أبي بصرة بلفظ : «لا تعمل المطسي إلا إلى ثلاثة مساجد»<sup>(١)</sup> الحديث، وفي أوله قصة كعب الأحبار . وحدث عبد الله بن سلام . وقد روي أن الحديث لأبيه أبي بصرة كما سيأتي .

وفيه علة أخرى، وهي تكارنه منه قال الشيخ الألباني في تخريج أحاديث المشكاة ( ٢٣٤/١ )، رقم ( ٧٥٢ )، «رواه ابن ماجة بإسناد ضعيف، وهو مجهول، وساق له الذهبي [ في الميزان : ٥٢٠/٤ ] هذا الحديث . وقال : هذا مكر جداً، وأنكر ما فيه المبالغة في ذكر فضلة الصلاة في المساجد الثلاثة على خلاف الأحاديث الصحيحة ...» .

(١) هذا العرو من كلام المزي في تحفة الأشراف ( ١٠١/٢ - ١٠٢ )، فإنه قال : «حديث "لا تعمل المطسي إلا إلى ثلاثة مساجد" . الحديث (د) في الصلاة [ ٢٠٧ ]، باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة ٦٣٤/١، رقم : ١٠٤٦ [ عن العمري (ت) فيه [ أبواب الصلاة، باب ما جاء في الساعة التي ترحى في يوم الجمعة ٣٦٠ - ٣٦١، رقم : ٤٩١ ] عن إسحاق بن موسى عن معمر بن عيسى كلاهما عن مالك (م) فيه [ كتاب الجمعة، باب ذكر الساعة التي يستحب فيها الدعاء يوم الجمعة ١١٣٣ - ١١٤، رقم : ١٤٣٠ ] عن قتيبة عن بكر بن معمر كلاهما عن ابن الخاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سمرة . وفيه حديث أبي هريرة، وحديث عبد الله بن سلام، وقصة كعب الأحبار .

وهو من جملة الحديث في سنن أبي داود وجامع الترمذي لم أقف عليه ههنا، وهو عبد السائي، وحدثه في قصه جرت بين أبي هريرة وبصرة، وهذا قال الشيخ عبد الصمد شرف الدين - محقق تحفة الأشراف - . «هذا الحديث مقرون بين بصرة وأبي هريرة وبين أبي هريرة وكعب الأحبار . وبين أبي هريرة وعبد الله بن سلام، وفيه ذكر فضل الجمعة، فأما السائي فسياقه جامع لكل ذلك، وأما رواية أبي داود والترمذي فليس فيها ذكر لقصة بصرة مع أبي هريرة، ولم يرد فيه نعت هذا الحديث أصلاً فثبت . ومع (د) و (ت) عن غير واضح» .

والحديث صحيحه الشيخ الألباني في صحيح سنن السائي ( ٤٦١/١ )، وإرواء الغليل ( ٧٢٣ )

وأما حديث جابر : فرواه ابن ماجه من رواية عبد الكريم الحزري عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «صلاة في مسجد أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه»<sup>(١)</sup>، وإسناده جيد .  
ولجابر حديث آخر : رواه البراء من رواية عبد الرحمن بن أبي الرناد عن موسى بن عتبة عن أبي الربيع عن جابر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «خير ما ركعت إليه الرواحل : مسجد إبراهيم، ومسجد محمد صلى الله عليه وسلم»<sup>(٢) (٣)</sup>.  
وابن أبي الرناد : ضعفه الجمهور<sup>(٤)</sup>، ورواه أحمد<sup>(٥)</sup>، (والسائي في التفسير<sup>(٦)</sup>

(١) الس . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم ٤٥٠/١، رقم ١٤٠٦ )، وإسناده جيد كما ذكر قال الشارح ، لكن فيه علة أخرى، وهي الاختلاف فيه على عطاء كما سيأتي بيانه (ص ١٨٧)

(٢) في (ك) : ((صلى الله عليهما)).

(٣) كشف الأستار (٤/٢، رقم : ١٠٧٥)، وأخرجه أحمد في مسنده (٣٣٦/٣) .

(٤) انظر . تهذيب الكمال (٩٨/١٧ - ١٠١)، وقال الحافظ : «صدوق . تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان مقبهاً . التقريب (٣٨٦١) .

(٥) المسند (٣٥٠/٣) من طريق الليث بن سعد عن أبي الربيع (هـ) .

(٦) السنن الكبرى . ( كتاب التفسير، باب قوله تعالى : ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ٤١١/٦، رقمه ١١٣٤٧ ) من طريق الليث عن أبي الربيع (هـ) .

وجاء في حاشية الأصل : «رواه أبو يعلى في "الكبير" من حديث الليث بن سعد عن أبي الربيع أيضاً، وإسناده صحيح»؛ وهو في المطبوع من مسند أبي يعلى (١٨٢/٤ - ١٨٣، رقم ٢٢٦٦)، وهذا الإسناد صحيح وإن كان أبو الربيع - محمد بن مسلم بن ندرس المكي - من المدلسين، ولم ألق علسي تصريحه بالسماع، لكن رواية الليث عنه إذا صح الإسناد إليه صحيحة؛ فقد ثبت عنه أنه لا يروي عنه إلا ما صرح فيه أبو الربيع بتحديث جابر - رضي الله عنه -، قال الحافظ ابن حجر في تعريف أهل التقديس (ص ١٨٦) وقد ذكر قاعدة في بعض أسانيد المدلسين، وأنها إذا جاءت من بعض الطرق دلت -

باسادٍ جيد<sup>(١)</sup>.

وأما حديث سعد بن أبي وقاص : فرواه أحمد<sup>(٢)</sup>، والثرار<sup>(٣)</sup>، وأبو يعنى<sup>(٤)</sup> في مسائدهم من رواية عبد الرحمن بن أبي الرناد عن موسى بن عقة عن أبي عبد الله الفراء عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «صلاة في مسجدتي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»<sup>(٥)</sup>.

وأما حديث عبد الله بن عمرو : فرواه ابن ماجه من رواية فرعة عن أبي سعيد وعبد الله بن عمرو بن العاص : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« عني السماع ولو كانت مععة؛ فإن - «ويصيرُهُ (ثا) التث عن أبي الربيع عن جابر فإنه لم يسمع منه إلا مسموعة من جابر، قال سعيد بن أبي مريم ثا الميت قال جئتُ أنا الربيع فدفع بي كتابين فسأله أتتعت هذا كله من جابر ؟ قال لا، فله ما سمعته وفيه ما لم أسمع، قلتُ فأعلمني عنى ما سمعت منه، فأعلمني على هذا الذي عدي.»

(١) ما بين القوسين ليس في (ك)، ووقع مكانه . «والنصراني بإسناد حسن»، ثم أوقف عليه في المعجم الكبير وهو في الأصل مضروب عليه وجعل مكانه ما أثبت

(٢) المسند (١٨٤/١)

(٣) البحر الزخار (٥٩/٤، برقم : ١٢٢٥) لكن من طريق موسى بن سعد البريدي عن عمر بن الحكم عن سعد به

وموسى بن عبيدة : ضعيف (التقريب : ٦٩٨٩)

وعمر بن الحكم لم يسمع من سعد . انظر : تحفة التحصيل (ص ٣٧٢) .

(٤) المسند (١١٢/٢، برقم : ٧٧٤)، وفي إسناد من أبي الرناد وتقدم الكلام فيه، فالإسناد ضعيف

(٥) راد في (ك) بعد قوله «المسجد الحرام» . «وإن أبي الرناد متكلم فيه، وقد ضعفه المحققون»، وهذا تكرار لما سبق

«لا تشد المطي إلا إلى ثلاثة مساجد...»<sup>(١)</sup> الحديث .

وأما حديث عمر بن الخطاب . فرواد البرار من رواية أبي العالية عن ابن عمر عن عمر .  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...»<sup>(٢)</sup> الحديث .

ورجاله ثقات إلا أن البزار قال . إنه خطأ من حديث<sup>(٣)</sup> حبان بن هلال<sup>(٤)</sup>

وأما حدث أبي بصرة الغفاري . فرواه أحمد<sup>(٥)</sup> ، والبرار<sup>(٦)</sup> في مسندهما ، والطبراني في معجميه «الكبير»<sup>(٧)</sup> و «الأوسط»<sup>(٨)</sup> من رواية عمر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه قال .

(١) السنن . كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في بيت المقدس ٤٥٢/١ ، برقم : ١٤١٠ ) من رواية يزيد بن أبي مريم عن قرعة ( به ) .

قال الشيخ الألباني في الإرواء ( ٢٣١/٣ — ٢٣٢ ) : «أخرج ابن ماجه ، ورجأه ثقات ، لكن اختلف فيه على فرقة فرواد يريد بن أبي مريم عنه هكذا ، ورواد عبد الملك بن عمر [ عبد البحاري ومسلم كما تقدم ] وقنادة [ كما سيأتي ] والمعيرة بن عبد الله الشكري وعمارة بن عمر كلهم عن فرقة عن أبي سعيد وحده ، وهذا هو الصحيح الذي رجحه الدارقطني في العلل ( ٣٠٧/١١ ) ؛ فيكون هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو ضعيفا ؛ لأنه وهم من الراوي ؛ والله أعلم .

(٢) البحر الرخا ( ٢٩١/١ ) برقم ١٨٧ من طريق حبان بن هلال عن حماد عن قتادة عن أبي العالية ( به )  
(٣) (حديث) : ليست في (ك) .

(٤) قال البرار : «هذا الحديث لا تعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه من هذا الإسناد ، وهو خطأ ، أتسى حظوه من حبان ؛ لأن هذا الحديث إما يرويه حماد وعنده عن قتادة عن فرقة عن أبي سعيد»

ورواية حماد التي أشار إليها البرار أخرجه أحمد في مسنده ( ٤٥/٣ ) من طريق يهر بن أسد عن حماد ( به )  
وقد تويع حماد عليه كما أشار إليه البزار ؛ فرواد سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي عن قتادة ( به ) كما في مسند أحمد ( ٤٥/٣ ) ؛ فهذا الحديث بهذا الإسناد ضعيف ، لأنه وهم ؛ والله أعلم .

(٥) المسند ( ٧/٦ ) .

(٦) لم أقف عليه ، وقد عراه إليه المشي في مجمع الزوائد ( ٣/٤ ) .

(٧) المعجم الكبير ( ٢٧٧/٢ ) ، برقم : ٢١٦٠ .

لقي أبو بصرة الغماري أبا هريرة وهو جاء من الطور، فقال : من أين أقلت ؟ قال من الطور  
صليت فيه، قال : لو أدركتك قبل أن نرتحل ما رتحت، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ... » الحديث .  
ورجال إسماعيل أحمد ثقات<sup>(١)</sup>.

وأما حديث أبي الجعد الضمري . فرواد البراء<sup>(٢)</sup> والظماني في معجمه<sup>(٣)</sup> الكبير<sup>(٤)</sup> و  
الأوسط<sup>(٥)</sup> من رواية عبيدة بن سفيان عن أبي الجعد الضمري قال : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد . » الحديث . واصله صحيح<sup>(٦)</sup>.

(١) لم ألق عليه في المعجم الأوسط . وقد عراده إليه الجعفي في المجموع ( ٣١٤ )

(٢) جاء في حاشية الأصل : « ورواه الظماني أيضاً من رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري أن أبا بصرة لقي أبا  
هريرة، وإسناده على شرط مسلم » .

وهذه البرزخية في المعجم الكبير ( ٢٣٦/٢ ، برقم : ٢١٥٩ ) . والمعجم الأوسط ( ١٥٨٣ — ١٥٩ ، برقم  
٢٧٩٠ ) بلفظ : « إنما تضرب أكباد المسلمين » .

(٣) كشف الاستار ( ٤/٢ ، برقم : ١٠٧٤ ) من طريق محمد بن عمرو بن عتبة عن عبيدة — صح ثوبه —  
التقريب ( ٤٤١١ )

(٤) وقع في الأصل : ((معجمه))، والمثبت من (ك) .

(٥) المعجم الكبير ( ٣٦٦/٢٢ ، برقم : ٩١٩ ) من طريق محمد بن عمرو ( هـ )

(٦) المعجم الأوسط ( ٣٦٧/٥ ، برقم : ٥٥٧٦ ) من طريق محمد بن عمرو ( هـ )

(٧) فيه : محمد بن عمرو بن علقمة، وهو صدوق له ثوباء ( التقريب ٦١٨٨ ) . فالإسناد حسن

وقد أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ( ٥٥/٢ ، برقم : ٥٩٩ ) من طريق محمد بن عمرو ( هـ )

قال الشيخ الألباني في الإرواء ( ٢٣٢/٣ ) : « أخرجه الطحاوي بسند حسن »

وأما حديث أبي الدرداء : فرواه الطبراني من رواية أم الدرداء عن أبي الدرداء قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الصلوة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلوة في مسجدي بألف صلاة، والصلوة في بيت المقدس بمائة صلاة»<sup>(١)</sup>. وإسناده حسن .

وأما حديث عائشة : فرواه أحمد من رواية عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «صلوة في مسجدي ...»<sup>(٢)</sup> الحديث، وفي رواية له عن أبي هريرة أو عن عائشة<sup>(٣)</sup>، وفي رواية له بهذا الإسناد . «إلا المسجد الأقصى»<sup>(٤)</sup>

(١) لم ألق عليه في المطبوع من المعجم الكبير، وقد عراه إليه الميمني في المجموع ( ٧/٤ )، قال : «وهو حديث حسن»، وقد تعقبه الشيخ الألباني — كما سيأتي — . والحديث أخرجه البراء في مسنده — كما في كشف الأستار : ١١٢/١، برقم ٤٢٢ — من طريق سعيد بن سالم القداح عن سعيد بن بشر عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر عن أم الدرداء به . وحسن البراء إسناده كما نقله عنه ابن عبد البر في التمهيد ( ٣٠/٦ ) و سذكر الشارح ذلك قال الشيخ الألباني في الإرواء ( ٣٤٣/٤ ) : « [ فيه سعيد بن بشر ] وهو ضعيف كما حرم به الحافظ في التقريب ( ٢٢٧٦ )، وأما القداح فقال به : «صدوق بهم [ التقريب ٢٣١٥ ]، وقال الميمني . رواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله ثقات، وفي بعضهم كلامهم، وهو حديث حسن . قلت : إن كان إسناده .. من هذا الوجه الذي أخرجه البزار فقد علمت أنه ضعيف . وإن كان من غيره — وهذا ما لا أظنه — فإني لم ألق عليه ... » .

(٢) المسند ( ٢٧٧/٢ — ٢٧٨ ) من طريق ابن المبارك عن ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح .

ووقع في مطبوعة المسند : «عن أبي هريرة، عن عائشة»، والصواب : إثبات الرواية كما أورده الشارح، وهو كذلك في بعض النسخ الخطية للمسند كما ذكره محققو المسند ( ١٦٤/١٣ )، وهكذا ذكره الحافظ ابن حجر في أطراف المسند ( ١٤٣/٨ )، وخذا جعله من مسند أبي هريرة، فإنه أن يذكره في مسند عائشة ( ٢٧٠/٩ ) لكنه لم يذكره فيما رواه أبو هريرة وعائشة ( ٢٩١/٩ — ٢٩٢ ) والله أعلم .

(٣) المسند ( ٢٧٧/٢ ) من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح ( به ) .

(٤) المسند ( ٢٨٧/٢ ) . وهذا الحديث اختلف على عطاء فيه كما في العلل للدرناقي ( ٥/٧١ ) — ب ، والعلل ( ٣٩٧/٩ ) . ( أ ) فرواه ابن جريح عن عطاء واختلف عنه :

١ — فرواه ابن المبارك عن ابن جريح عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعائشة — كما تقدم — . وكذلك قال أبو هريرة عن عطاء .

- ٢ — وخالفه أبو عاصم وعبد الرزاق — كما تقدم — ورواه عن ابن جريح عن عطاء عن أبي سمرة عن أبي هريرة أبو عائشة
- ٣ — وقال موسى بن طارق عن ابن جريح عن عطاء عن أبي سمرة عن أبي هريرة عن عائشة، وهكذا قال عبد الغفار بن القاسم عن عطاء .
- ٤ — ورواه خالد بن مسلم الرحبي عن ابن جريح عن عطاء عن عبد الله بن الزبير عن أبي عبد الله عليه السلام
- ٥ — وروى عن ابن جريح عن عطاء عن ابن الزبير عن عمر موهوباً، ذكره إسحاق بن إبراهيم ( انظر العمل الكبير ٢٤١/١ ، ولسان الميزان ١١٥/٢ ) .
- ( ب ) ورواه ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم [ وهكذا ] قال محمد بن عبد الله العمري
- ( ح ) وقال أبو بشر جعفر بن أبي وحشية عن عطاء عن عائشة [ وهكذا ] قال حماد بن زيد عن عطاء .
- قال الذارقضي في العلل ( ٥/١٧١ ) «ويشبه أن يكون قول حماد مخصوصاً، والصحيح عسى ابن جريح عن عطاء عن أبي سمرة عن أبي هريرة عن عائشة، والباقي وهم»
- ( د ) ورواه حبيب المصم — كما تقدم — والمثنى بن الصباح، والربيع بن صبيح — كما سيأتي — عن عطاء عن ابن الزبير — كرواية خالد الرحبي عن ابن جريح متقدمة —
- ( هـ ) ورواه عبد الكريم الحريري عن عطاء عن حماد — كما تقدم —
- ( و ) وروى عن أبي إسحاق الشيباني عن عطاء عن أبي رباح مرسلاً
- ( ز ) وروى هذا الحديث عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عمر — كما تقدم — وهذا الوجه ذكره البراء في البحر الرخاوي ( ١٥٧٦ )
- قال ابن عبد البر في التمهيد ( ٦/٣٦ ) «مع قوله في حديث عطاء في هذا باب دلائل عليه، لأن قولاً يروونه عنه عن ابن الزبير وأخرون يروونه عنه عن ابن عمر، وأخرون يروونه عن جابر ومن السماء من يعمل مثل هذا على في هذا الحديث، لأنه يمكن أن يكون عبد عطاء عنهم كهم، والراجح أن لا يدفع خبر بقية العلول إلا نتيجة لا تحسن التأويل ولا المحرج، ولا يحد مكرهاً ثام مدعياً، وهو مشتهر بصحة حديث عطاء؛ وبالله التوفيق



ورواه أبو يعلى من رواية جابر العلاف : ثنا<sup>(١)</sup> ابن الزبير عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فذكره دون الاستثناء<sup>(٢)</sup>.

ورواه الطبراني في «الأوسط» من وجه آخر بلفظ : «صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في غيره»<sup>(٣)</sup>. وفيه : سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف<sup>(٤)</sup>.

ورواه البرار من وجه آخر من رواية موسى بن عبيدة عن داود بن مدرك عن عمرو بن عائشة بلفظ : «أنا حاتم الأنبياء، ومسجدي حاتم مساجد الأنبياء؛ أحق المساجد أن يرار ويشد»<sup>(٥)</sup> إليه الرواحل . المسجد الحرام، ومسجدي، صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»<sup>(٦)</sup>.

وموسى بن عبيدة الرضائي ضعيف<sup>(٧)</sup>.

= وفي هذا الباب حديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يختلف عليه فيه [ وقد تقدم ]، وهو يشهد لصحة حديث عطاء، وبالله توفيقنا. قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٦٧/٣ ) : «ويؤيده أن عطاء إمام واسع الرواية معروف بالرواية عن جابر وابن الزبير .

(١) في (ك) : ((قال: ثنا)).

(٢) المسند ( ١٤٦/٨ )، رقم : ( ٤٦٩١ ) من طريق إبراهيم بن المهاجر عن جابر ( ه )، وجابر العلاف ذكره البحاري في التاريخ الكبير ( ٢٠٩/٢ ). وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ( ٤٩٦/٢ ) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال الزمدي . سألت عمداً عن هذا الحديث، فقال : لا أعرف جابر العلاف لا بهذا الحديث ( العلل الكبير ٢٤١/١ )، وذكره ابن حبان في الثقات ( ١٠٣/٤ )، وإبراهيم بن المهاجر قال عنه الحافظ ابن حجر : «صدوق، لين الحفظ» ( التقریب : ٢٥٤ )؛ فهذا الإسناد ضعيف .

(٣) المعجم الأوسط ( ٢٧/٧ )، رقم . ٦٧٥١ من طريق سويد بن عبد العزيز عن يونس الكوفي عن عطاء به .

(٤) وهكذا قال عنه الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٢٦٩٢ ) .

(٥) في (ك) : ((تشدد)).

(٦) كشف الأستار ( ٥٦/٢ )، رقم : ( ١١٩٣ ) .

(٧) تقدم الكلام عنه ( ص ٩٠ ) .

### الثالث:

ما جرم به المصنف من أن أبا عبد الله الأعرج اسمه سلمان هو الصواب الذي جرم به البحاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٣)</sup>، والسنائي<sup>(٤)</sup>، وأبو أحمد الحاكم، وأبو حاتم بن حبان<sup>(٥)</sup>، وغيرهم .

وذكر عبد الغني بن سعيد الأزدي في كتاب «إيضاح المشكل»<sup>(٦)</sup>: أنه مسند المديني الذي يروي عن أبي هريرة وأبي سعيد، يحدث عنه الشعبي<sup>(٧)</sup> والأول هو المشهور .

وليس لأبي عبد الله الأعرج عند المصنف إلا حديثان<sup>(٨)</sup> : هذا الحديث، وحدث آخر أورد في الدعوات، في الروول<sup>(٩)</sup>.

(١) التاريخ الكبير (١٣٧/٤) .

(٢) الكني والأسماء (ص ٦١) .

(٣) المخرج والتعديل (٢٩٧/٤) .

(٤) عمر (ص ١٥٧) .

(٥) الثقات (٣٣٣:٤) .

(٦) وهو كتاب في الرواة، منه إليه ابن خزيمة فبرسه ما ورد عن شيوخه (ص ٢١٢) . وذكره ابن خزيمة .

تهذيب الكمال (٢٥٧/١١) . وورد كتمان في تاريخ الأدب العربي (٢٣١٣) . وسمي بـ «إيضاح الإشكال» .

(٧) في حاشية الأصل : «العله لمبيحي» . والضرب : «الشعبي» كما في الأصل و (ك) . وقد قيل فسرى لـ تهذيب الكمال (٢٥٧/١١) هذا النص عن الأزدي كذلك .

(٨) انظر : تحفة الأشراف (٩٩٠٩٨/١٠) .

(٩) الجامع : (كتاب الدعوات، باب (٧٩) ٤٢٢٥٠ برفق ٣٤٩٨٠) . ونقصه بـ «رنا كل» . اسماء الدنيا ....

[ ١٤/١ ] وقد<sup>(١)</sup> وثقه شعبة<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup>، واحتج به الأئمة الستة<sup>(٤)</sup>. وأما أنه عيد الله فليس له عند المصنف إلا هذا الحديث الواحد<sup>(٥)</sup>، وقد وثقه ابن معين<sup>(٦)</sup>، وأبو داود<sup>(٧)</sup>، والسنائي<sup>(٨)</sup>، وغيرهم<sup>(٩)</sup>، واحتج به البخاري<sup>(١٠)</sup> وكذلك ليس لزيد بن رباح عند المصنف إلا هذا الحديث الواحد<sup>(١١)</sup>. وقد وثقه أبو حاتم الرارقي<sup>(١٢)</sup>، وأبو حاتم بن حبان<sup>(١٣)</sup>، واحتج به البخاري أيضاً<sup>(١٤)</sup>.

(١) (( وقد )) : تكررت سهواً في الأصل

(٢) الجرح والتعديل ( ٢٩٧/٤ ) «قال شعبة : كان الأعر قاصياً من أهل المدينة وكان رصاً»

(٣) انظر تهذيب الكمال ( ١٣٩/٤ )، وفيه . «قال ابن خلقون : وثقه الذهلي»، وقال ابن عبد البر في التمهيد ( ١٧/٦ ) . «من تابعي أهل المدينة، وأصله من أصهان، وهو ثقة كبير، حجة فيما نقل»، وقال الخافظ ابن حجر : «ثقة» ( التقريب : ٢٤٧٨ ) .

(٤) انظر تهذيب الكمال ( ٣٥٦/١١ )، وتحملة الأشراف ( ٩٩/١٠ )

(٥) ذكر المزي في تهذيب الكمال ( ٥٥/١٩ ) أنه لا يروي إلا عن أبيه فقط وبالرجوع إلى تحفة الأشراف ( ٩٩/١٠ ) ترجمة سنان أبو عبد الله الأعر — والد عبد الله المذكور — عن أبي هريرة ، وحديثه في رواية واحدة فقط عند الرمذي ، وهي هذا الحديث ، والله أعلم .

(٦) التاريخ — برواية الدوري — ( ٣٨٢/٢ ) .

(٧) تهذيب الكمال ( ٥٥/١٩ )

(٨) تهذيب الكمال ( ٥٥/١٩ ) .

(٩) انظر : تهذيب التهذيب ( ١٨/٧ )، وقال الخافظ ابن حجر «ثقة» ( التقريب . ٤٢٩٩ )

(١٠) الصحيح . ( كتاب فصل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فصل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ٦٣/٣ برقم ١١٩٠ ) لكنه روى عنه مقرباً بغيره كما به عليه الكلابادي في رجال صحيح البخاري ( ٦٩٦ ) والمزي في تهذيب الكمال ( ٦٨/١٠ ) .

(١١) انظر : تهذيب الكمال ( ٦٨/١٠ ) .

(١٢) الجرح والتعديل ( ٥٦٣/٣ )، قال أبو حاتم : «ما أرى يحدّثه بأسناً» .

(١٣) اللغات ( ٣١٨/٦ ) .

(١٤) الصحيح ( كتاب فصل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فصل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ٦٣/٣ برقم ١١٩٠ ) .



يحيى ثمال<sup>(١)</sup> ابن عبيدة عن زياد بن سعد الخراساني ثمال<sup>(٢)</sup> سليمان بن عتيق قال : سمعت عبد الله بن الربير يقول : سمعتُ عمر بن الخطاب يقول : صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف<sup>(٣)</sup> صلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم .

ثم رواه من رواية سعيد بن عبد الرحمن المحرومي : ثمال<sup>(٤)</sup> سفيان عن زياد بن سعد عن ابن عتيق قال : سمعت ابن الربير على المنبر يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول : صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دائماً فضله عليه بمائة صلاة .

قال ابن عبد البر : هذا خلاف ما ذكره في حديث ابن عتيق عن ابن الربير عن عمر . فكيف يحتجون بحديث قد روي فيه صد ما ذكره بصاً من رواية الثقات إلى ما في إسناده من الاختلاف أيضاً .

قال : وقد ذكره عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني<sup>(٥)</sup> سليمان بن عتيق وعطاء عن ابن الربير أنهما سمعاه يقول : صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه ، ويشير إلى مسجد المدينة<sup>(٦)</sup> .

ثم رواه من رواية ابن أبي عمر عن سفيان عن زياد بن سعد عن سليمان بن عتيق قال سمعت ابن الربير يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول : صلاة في المسجد الحرام أفضل من

(١) في (ك) : ((قال : ثمال)) .

(٢) في (ك) : ((قال : ثمال)) .

(٣) هكذا في الأصل و (ك) ، والذي في التمهيد ( ٢٠/٦ ) : «مائة» ، وقد أعرجه الحميدي في مسنده ( ١٧٩/٢ — ١٨٠ ، رقم : ٩٧٠ ) عن ابن عبيدة بهذا اللفظ ، وفيه «مائة» ؛ وقد ذكره الشرح ( ص ١٩٦ ) أنه بلفظ : «ألف» في بعض طرقه .

(٤) في (ك) : ((قال : ثمال)) .

(٥) في (ك) : ((قال : أخبرني)) .

(٦) المصنف ( ١٢١/٥ ، رقم : ٩١٣٣ ، ٩١٣٤ ) .

ثم رواه من رواية ابن أبي عمر عن سفيان عن رباح بن سعد عن سليمان بن عتيق قال سمعت ابن الربيع يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وإنما فضله عليه مائة صلاة ، قال : فهذا حديث سليمان بن عتيق بمحمّل التأويل ؛ لأن قوله : ( فضله عليه ) حسن الوجهين ، إلا أنه قد جاء عن عبد الله بن الربيع نصاً من نفس انتخاب حلال بن سفيان عليه ، عني أنه لم يتابع فيه سليمان بن عتيق ( على ما ذكره عمر )<sup>(١)</sup> . وهو قد أحصاه فيه سبعة وسبعين حديثاً ، وما انفرد به فلا حاجة فيه ، وإنما الحديث محفوظ عن ابن الربيع عني ورجلين . طائفة توفقه عليه فتجعله من قوله ، وطائفة ترفعه عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى واحد . أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم .

ثم قال ومن رفعه عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أحفظ وأثبت من جهة العمل . وهو أيضاً صحيح في النظر ؛ لأن مثله لا يدرى بالرأي ، ولا بدّ فيه من التوقيف ؛ فهذا مما أن رفعه كان أولى ، مع شهادة أئمة الحديث للسدي رفعه ما حفظوا وثبتوه<sup>(٢)</sup> .

(١) كذا في الأصل و (ك) ، وفي التمهيد ( ٢٢/٦ ) : أفضل من ألف صلاة

(٢) كذا في الأصل و (ك) ، وفي التمهيد ( ٦٢٢ ) : ( على ذكر عمر ) ، وهو أصواب

(٣) من رواه عن عطاء مرفوعاً :

١ - حبيب المعلم ، وسبق ذكر روايته ( ص ١٧٧ ) ، وحبيب : صدوق ( التقريب ١١١٥ )

٢ - الربيع بن صبيح : أخرجه أبو داود الضالعي في مسنده ( ٧٠٧/٢ - ٧٠٨ ، رقم ١٤٦٤ )

٣ - الربيع بن صبيح - سنن الصادق الميمنة - صدوق ، سيء الحفظ ( التقريب ١٨٩٥ )

٤ - عني بن إسماعيل كما تقدم ذكره في كلامه المرفوض في العلل ( ٣٩٨٩ ) ، وسي صعب حسن

بأخرة ( التقريب ٦٤٧١ )

ومن رواه عن عطاء مرفوعاً :

ثم رواه موقوفاً ومرفوعاً من رواية حبيب المعلم<sup>(١)</sup> عن عطاء عن ابن الزبير .

ثم قال : أسنده حبيب وجوده ولم يخلط في لفظه ولا في معناه ، وكان ثقة<sup>٢</sup>

قال : "وليس في هذا الباب عن ابن الزبير ما يحتاج به عد أهل العلم بالحديث إلا حديث حسب هذا ، ثم ذكر حديث عطاء عن جابر المتقدم ، وقال : نقلته ثقات كلهم بمثل حديث حبيب المعلم سواء<sup>٣</sup> .

قال : "وحائر أن يكون عد عطاء في ذلك عن جابر وعبد الله بن الزبير فيكونان حديثين ، قال : وعلى هذا يحمله أهل العلم بالحديث<sup>(٤)</sup> .

ثم ذكر حديث عطاء عن ابن عمر المتقدم ، وقال : إنه بهذا المعنى ، قال : وهو عندهم آخر لا شك فيه ؛ لأنه روي عن ابن عمر من وجوه ، ثم رواه من رواية موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام ، فإنه أفضل منه بمائة صلاة» .

قال ابن عبد البر : موسى الجهني : كوفي ثقة ، أنسى عليه القطان<sup>(٥)</sup> ، وأحمد<sup>(٦)</sup> ، ويحيى<sup>(٧)</sup> ، وجماعتهم<sup>(٨)</sup> ، وروى عنه شعبة والثوري

(١) عبارة الشارح نوحهم أن حبيباً للمعلم رواد موقوفاً مرفوعاً ، وليس كذلك فإنه إنما رواه مرفوعاً ، وعليه يدل كلام ابن عبد البر الآتي .

(٢) وقد ذكر ابن عبد البر - رحمه الله - في التمهيد ( ٢٦/٦ ) في آخر كلامه عن الحديث أنه قد طعن فيه في حديث عطاء في هذا الباب للاختلاف عليه فيه ، وذكر أن من العلماء من لم يجعل من هذا الاختلاف علة ، لأنه يمكن أن يكون عد عطاء عنهم كلهم ؛ وذكر أن الواجب ألا يدفع خبر نقله العدول إلا بحجة لا يحنس التأويل ولا المخرج ولا يجد مكرها لها مدفعاً .. وقد تقدم ذكر كلامه هذا ( ص ١٨٨ )

(٣) الجرح والتعديل ( ١٤٩/٨ ) .

(٤) العلل ومعرفة الرجال ( ٣٢/٣ ) .

(٥) العلل ومعرفة الرجال ( ٣٢/٣ ) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال ( ٩٧/٢٩ ) ، وقال عنه الحافظ ابن حجر : ثقة ، عابد ، لم يصح أن ابن القطان طعن فيه ( التقریب : ٦٩٨٥ ) .

ويحيى بن سعيد<sup>(١)</sup>، ثم قال : وقد روى عن أبي الدرداء وجابر مثل هذا المعنى سواء، ثم روى حديث أبي الدرداء المتقدم من طريق الزهر وأنه قال : هذا إسناد حسن، ثم قال : «وروي من حديث عثمان [ ١٤/ب ] بن الأسود عن مجاهد عن جابر مثله سواء»<sup>(٢)</sup>.

### الخامس :

في الجمع بين ما اختلف من هذه الأحاديث في مقدار أفضلية الصلاة في المسجد الحرام وفي مسجد المدينة على غيرهما، وبيان الأرجح منها عند تعدد الجمع . أما مسجد الحرام ففي حديث عبد الله بن الربيع ، وجابر ، وابن عمر ، وأبي الدرداء ، وأنس مرفوعاً ، أن الصلاة فيه مائة ألف صلاة، وفي حديث عمر المتقدم موقوفاً عليه أن الصلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة، وهكذا رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث عائشة مرفوعاً، وفي بعض طرق أثر عمر : أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة في مسجد المدينة<sup>(٣)</sup>، وفي حديث الأرقم : أن الصلاة بمكة أفضل من ألف صلاة بيت المقدس .

والجمع بين هذا وبين ما تقدم : أن يعمل أثر عمر بالنسبة الأولى وحديث عائشة على تقدير صحتها على أنه أراد خير من مائة صلاة في مسجد المدينة فيكون موافقاً لحديث ابن الربيع ومن معه، وحديث الأرقم وأثر عمر بالنسبة الثاني يقتضي أن تكون الصلاة في المسجد الحرام بألف صلاة كذلك يدل عليه حديث الأرقم من حيث أن المشهور في الصلاة بيت المقدس أنها كألف صلاة — كما سيأتي — ؛ فيكون بمكة بألف [ ألف ]<sup>(٤)</sup> . وإذا تعدد الجمع في هذا فيرجع إلى الترجيح، وأصح هذه الطرق حديث ابن الربيع وجابر وابن عمر وأبي الدرداء فإن أسانيدنا صحيحة<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : تهذيب الكمال ( ٩٦/٢٩ ) .

(٢) التمهيد ( ١٨/٦ — ٣٠ ) .

(٣) انظر التعليق رقم ( ٣ ص ١٩٣ ) .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وهو في ( ٥ )

(٥) أما حديث أبي الدرداء فإن إسناده ضعيف كما تقدم



وأما الاختلاف في مسجد المدينة فأكثر الأحاديث الصحيحة أن الصلاة فيه خير من ألف صلاة<sup>(١)</sup>.

وفي حديث أبي الدرداء أنها بألف صلاة من غير تفضيل على الألف ، وفي حديث أسس عبد ابن ماجه أن الصلاة فيه خمسين ألف صلاة ، وفي حديث أبي ذر المتقدم أن الصلاة فيه أفضل من أربع صلوات ببيت المقدس .

وقد احتلت الأحاديث في المقدار الذي تضاعف<sup>(٢)</sup> به الصلاة في مسجد بيت المقدس؛ فقد ابن ماجه من حديث ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن الصلاة فيه كالف صلاة في غيره<sup>(٣)</sup>، وعند الطبراني في حديث أبي الدرداء المتقدم : أن الصلاة فيه بحمسمائة صلاة ، وفي حديث أس عبد ابن ماجه : أن الصلاة فيه بحمسين ألف صلاة .

فعلى هذا يكون الصلاة بمسجد المدينة إما بأربعة آلاف على مقتضى حديث ميمونة، وإما بالعين على مقتضى حديث أبي الدرداء، وإما بعائني ألف صلاة على مقتضى حديث أس، لكسبه في هذا الحديث سوى بين مسجد المدينة وبين مسجد بيت المقدس، وأصح طرق أحاديث الصلاة ببيت المقدس أنها بألف صلاة<sup>(٤)</sup>؛ فعلى هذا — أيضاً — يستوي المسجد الأقصى مع مسجد

(١) كما في حديث أبي هريرة ، وحديث ابن عمر ، وحديث ميمونة .

(٢) في (ك) : ((تضاعف)).

(٣) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس . ٤٥١/١ ،

برقم : ١٤٠٧ ) من طريق أبي سودة عن أخيه عن عثمان عن ميمونة ( به ) .

قال الذهبي في الميزان ( ٩٠/٢ ) : الزباد بن أبي سودة عن أخيه عثمان عن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم به ... هذا حديث مكرّر جداً، رواه سعيد بن عبد العزيز عن زياد عنها، فهذا مقطوع، ورواه ثور بن يزيد عن زياد متصلاً . قال عبد الحق : ليس هذا الحديث بقوي، وقال ابن القطان . زياد وعثمان ممن يجب التوقف عن روايتهم .

وانظر تفصيل القول فيه في بيان الوهم والإيهام ( ٥٣١/٥ — ٥٣١ ) .

وقال الشيخ الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه (ص ١٠٦) : «مكر» والله أعلم .

(٤) ورد ذلك في حديث ميمونة بنت سعد مولاة النبي صلى الله عليه وسلم، وتقدم أنه مكر .

المدينة، وقد تقدم أن في بعض طرق الحديث عند أحمد من حديث أبي هريرة أو عائشة مرفوعاً : «صلاة في مسجدي هذا خيرٌ من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الأقصى»، وعليه هــدـ. فتحمل هذه الرواية — على تقدير ثبوتها — : إلا المسجد الأقصى فإنهما مستويان في الفضل، ولا مانع من المصير إلى هذا، أي : فإنه ليس بأفضل من ألف صلاة فيه، بل هو مساوٍ له وأصح طرق أحاديث التصعيف في أندية أنها أفضل من ألف، والأصح في بيت المقدس أنها بألف؛ فيمكن أيضاً أن يكون التفاوت بينهما بالزيادة على الألف<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

## السادس:

في مذاهب العلماء في مسجدي مكة والمدينة أيهما أفضل<sup>(٢)</sup>؟

فذهب إلى تفصيل مسجد مكة على مسجد المدينة : عمر<sup>(٣)</sup>، وعلي<sup>(٤)</sup>، وابن مسعود<sup>(٥)</sup>، وأبو الدرداء<sup>(٦)</sup>، وابن عمر<sup>(٧)</sup>، وجابر<sup>(٨)</sup>، وعبد الله بن الربيع<sup>(٩)</sup>.

(١) هذا الجمع بناء على صحة الحديث الذي فيه أن الصلاة في بيت المقدس بألف صلاة، وقد تقدم أنه ضعف (٢) ذكر ابن مفلح في الفروع (٤٩٢/٣) أن في "الإرصاد" [لأن أبي موسى الخليلي] وغيره اختلاف في المجاوزة فقط، وجرموا بأفضلية الصلاة وعرضا [يعني] تلكه [واحداً سحاً] يعني 'من تسعة' وغيره وهو أظهر، وقال المحاوره تلكه بكرر منه يندبه وتعداه أفضل حسب كان. انظر : مجموع الفتاوى (٣٩/٢٧ — ٤٧)

(٣) تقدم الأثر عنه (ص ١٩٣)

(٤) تقدم ذكر حديثه، انظر : التمهيد (٣٣/٦ — ٣٤)

(٥) انظر التمهيد (٣١/٦)

(٦) تقدم ذكر حديثه.

(٧) تقدم ذكر حديثه.

(٨) تقدم ذكر حديثه.

(٩) تقدم ذكر حديثه.

ومن التابعين : قتادة<sup>(١)</sup> . ومن الأئمة : سفيان بن عيينة<sup>(٢)</sup> ، والشافعي ، وعبد الله بن وهب<sup>(٣)</sup> ، ومطرف<sup>(٤)</sup> ، وابن حبان<sup>(٥)</sup> من أصحاب مالك . قال ابن عبد البر : ولا يَشْكُ عالم مصنفٌ أد<sup>(٦)</sup> ابن عينة فوق ابن رافع في المهمل والفضل والعلم ، وأنه إذا لم يكن مد من التقليد فتقليده أولى من تقليد ابن رافع .

وقال مالك وأهل المدينة : مسجد المدينة أفضل<sup>(٧)</sup> .

## السابع :

استدلَّ به على أفضلية مكة على المدينة ؛ إذ الأمانة تشرف بفصل العادة فيها على غيرها ، فقال زكريا بن يحيى الساجي : احتلف العلماء في تفضيل مكة على المدينة ، فقال الشافعي مكة خيرُ القاع كلها<sup>(٨)</sup> ، وهو قولُ عطاء بن أبي رباح ، والمكبي ، والكوفي ، وقال مالك والمدنيون : المدينة أفضل من مكة<sup>(٩)</sup> .

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ١٢٢/٥ ) بإسناد صحيح .

(٢) المسند للحميدي ( ١٨٠/٢ ) .

(٣) التمهيد ( ٣٤/٦ ) .

(٤) التمهيد ( ٣٤/٦ ) ومطرف : هو ابن عبد الله بن مطرف البصري ، أبو مصعب المدني ، ابن أخت الإمام مالك : ثقة ، لم يصب ابن عدي في تضعيفه ، مات سنة عشرين ومائتين على الصحيح .

انظر . الديباج المذهب ( ص ٣٤٥ ) ، والتقريب : ( ٦٧-٧ ) .

(٥) التمهيد ( ٣٤/٦ ) وابن حبان تقدمت ترجمته .

(٦) في (ك) : (( في أد ))

(٧) التمهيد ( ٣٥/٦ ) .

(٨) انظر : المجموع ( ٤٦٦/٧ ) ، والإيضاح في المسالك كلاما للرومي ( ص ٤٢٨ )

(٩) انظر : التمهيد ( ٢٨٩/٢ ) وإعلام الساجد ( ص ١٨٦ ) .

وختلف أهل الصرة والعداديون في ذلك، فطائفة تقول : مكة، وطائفة تقول : المدينة<sup>(١)</sup> انتهى .

ومن ذهب إلى تفصيل مكة من الصحابة : عمر، وعلي، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وابن عمر، وجابر، وعبد الله بن الزبير . ومن التابعين : قتادة، ومن الأئمة : ابن عسبة وأخرون<sup>(٢)</sup> وما حكيناه عن عمر من تفصيل مكة على المدينة وتفضيل الصلاة في مسجد مكة على مسجد المدينة هو الذي جرم به ابن عبد البر في «المهيد»<sup>(٣)</sup>، وحكى القاضي عياض<sup>(٤)</sup> وتبعه النووي<sup>(٥)</sup> عن عمر أن المدينة أفضل، وحكاها ابن بطال عن عمر بصيغة التمريص فقال : روي عن عمر<sup>(٦)</sup> قال ابن عبد البر : وقد روي عن مالك ما يدل على أن مكة أفضل الأرض كلها، قال ولكن المشهور عن أصحابه في مذهبه تفضيل المدينة<sup>(٧)</sup>.

واستدل الشافعي والجمهور بحديث عبد الله بن عدي بن اخمراء قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً على الحرورة<sup>(٨)</sup>، فقال : «والله إنك خير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما أخرجت» أخرجه الترمذي<sup>(٩)</sup>.

(١) نقله ابن بطال في شرح صحيح البخاري (١٨٠/٣) عن الساجي .

(٢) انظر إعلام الساجد (ص ١٨٦)

(٣) التمهيد (٣٤/٦)

(٤) إكمال المعلم (٥١١/٤) .

(٥) شرح صحيح مسلم (١٦٤/٩) .

(٦) شرح صحيح البخاري (١٨٠/٣)

(٧) التمهيد (٢٨٩/٢) .

(٨) الحرورة — بورن قسورة — موضع مكة . النهاية (٣٨٠/١ : حرورة)

(٩) الجامع (كتاب المناقب، باب في فضل مكة : ٦٧٩/٥، رقم ٣٩٢٥٠) عن قتيبة عن امت عن عيسى عن الزهري عن أبي سلمة عن عبد الله بن عدي . وهذا إسناد صحيح، والحديث صحيحه الشيخ الألباني في صحيح مشق الترمذي (٥٩٠/٣)

والسائي<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>، قال الترمذي : حديث حسن صحيح<sup>(٣)</sup>، قال ابن عبد البر : وهذا من أصح الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال : وهذا قاطع في عمل الخلاف<sup>(٤) (٥)</sup>.

قال . واستدل أصحابنا على أن المدينة أفضل من مكة بقوله صلى الله عليه وسلم : «ما بين قري ومري روضة من رياض الجنة»<sup>(٦)</sup>، قال : وركبوا [ ١/١٥ ] عليه قوله صلى الله عليه وسلم : «موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها»<sup>(٧)</sup>، قال : وهذا لا دليل فيه على ما ذهبوا إليه، لأن قوله هذا إما أراد به ذم الدنيا والرهق فيها والتزعج في الآخرة، فأحرم أن اليسر من الجنة خير من الدنيا كلها، وأراد بذكر السوط — والله أعلم — التقليل، لا أنه أراد موضع السوط بعينه.

(١) السنن الكبرى : ( كتاب الحج، باب فصل مكة ٤٧٩/٢، برقم ٤٢٥٢ ) عن قتيبة ( به ) .

(٢) السنن . ( كتاب المناسك، باب فصل مكة : ١٠٣٧/٢، برقم ٣١٠٨ ) من طريق الثلب بن سعد (هـ)

(٣) وهكذا في تحفة الأشراف ( ٣١٦/٥ )، وفي مطبوعة الجامع : «حسن عربي صحيح»

(٤) في (ك) : ( قاطع للخلاف ) .

(٥) التمهيد ( ٢٨٩/٢ ) .

(٦) متفق عليه من حديث أبي هريرة — رضي الله عنه — أخرجه البخاري في صحيحه . ( كتاب فصل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فصل ما بين القبر والمز : ٧٠/٣، برقم : ١١٩٦ )، ومسلم في صحيحه ( كتاب الحج، باب ما بين القبر والمز روضة من رياض الجنة ١٠١١/٢، برقم : ١٣٩١ ) بسند من «ابن أبي عمير» . قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٧٠/٣ ) : «وقد ورد في بعض طرقه بسند «عن» قال الفرطني : الرواية الصحيحة «يبني» ويروى «قري» وكأنه بانعش : لأنه ذكر في نسخة سككاد» وقال الحافظ ابن حجر — أيضاً — في الفتح ( ١٠٠/٤ ) في كلامه على هذا الحديث في موضع آخر : «قوله : «يبني» ومري» كذا للأكثر، ووقع في رواية ابن عساكر وحده «قري» بدل «يبني» وهو خطأ ...»

أيراد الشارح له بعد اللفظ دخول مه — رحمه الله — فإن الحديث الذي ذكره ابن عبد البر في التمهيد إنما هو بلفظ «يبني» وهذه اللفظة لم تصح رواية — كما تقدم — ولا معنى، فإنه لم يكن حينئذ قبر كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ( ٣٢٥/٢٧ ) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه . ( كتاب الجهاد، باب فصل رباط يوم في سبيل الله ٨٥/٦، برقم : ٢٨٩٢ ) من حديث سهل بن سعد الساعدي — رضي الله عنه — .

بن موضع نصف سوط وربيع سوط من الجبة النافذة خير من الدنيا النافذة . إلى أن قال  
ولا حاجة لهم في شيء مما ذهبوا إليه، بل المواضع كلها والقاع أرض الله، فلا يجوز أن ينقص  
منها شيء على شيء إلا بخير يجب التسليم له

قال : وإني لأعجب من يترك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ وقف تمكة عسى  
حرورة . . وذكر حديث [ عند الله ] عن عدي . فكيف يترك مثل هذا النص الثابت  
وبما إني تأويل لا يجمع متأوله عليه<sup>(١)</sup> .

### الثامن :

استثنى القاضي عياض — رحمه الله — من القول بتفصيل مكة القعة التي دُفن فيها<sup>(٢)</sup> صلى  
الله عليه وسلم وصمت أعضائه، وحكى اتفاق العلماء على أنها أفضل بقاع الأرض، وأنه لا  
خلاف في ذلك<sup>(٣)</sup> .

(١) في (ك) : ((ولا)) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و (ك) . وما أنت هو الضراب . فإن اسم راوي الحديث — عند الله  
كما تقدم قريباً، وهو هكذا في التمهيد . إنه نفي في صحابة عدي بن حمزة . والله أعلم

(٣) التمهيد ( ٢٨٧/٢ — ٢٨٨ ) .

(٤) في (ك) : ((دُفن فيها رسول الله ))

(٥) إكمال المعلم ( ٥١١/٤ ) .

وفي كلام القاضي عياض — رحمه الله — من المبالغة والغلو في حق صلى الله عليه وسلم ما لا ينبغي؛ وهو  
محرم بأدلة معلومة من الكتاب والسنة

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله — كما في مجموع الفتاوى ( ٣٧/٢٧ — ٣٨ ) عن أدبه النبي  
دُفن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم هل هي أفضل من المسجد الحرام<sup>(٤)</sup>، فقال : «وأما القرية التي دُفن  
فيها النبي صلى الله عليه وسلم فلا أعلم أحداً من الناس قال إنها أفضل من المسجد الحرام أو المسجد النبوي  
أو المسجد الأقصى إلا القاضي عياض، وذكر ذلك إجمالاً، وهو قول لم يسمه إليه أحد فما علمنا، ولا  
حجة عليه، بل بدد النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من المساجد، وأما ما فيه حق أو ما فيه دُفن =

قال ابن عبد البر : وكان مالك — رضى الله عنه — يقول : من فضل المدينة على مكة أني لا أعلم بقعة فيها قبر نبي معروف غيرها .

قال ابن عبد البر : وهذا وجهه عدي — والله أعلم — من قول مالك بأنه يريد ما لا يشك فيه ، وما يقطع العذر حبره ، وإلا فإن الناس يرعى منهم الكثير أن قبر إبراهيم صلى الله عليه وسلم بيت المقدس ، وأن قبر موسى صلى الله عليه وسلم هناك .

ثم ذكر حديث أبي هريرة قال : فسأل موسى ربه أن يديه من الأرض المقدسة رمية بحجر<sup>(١)</sup> ، ثم قال : إنما يخرج بقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم و [ بعضائل المدينة ، وما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ]<sup>(٢)</sup> أصحابه على من أنكر فضلها وكرامتها؛ فأما من أقر

= فلا يلزم إذا كان هو أفضل أن يكون ما به خلق أفضل؛ فإن أحداً لا يقول إن بدن عبد الله أبيه أفضل من أبدان الأنبياء؛ فإن الله يفرح المحي من الميت والميت من الحي، ونوح نبي كريم وابنه المعرق كافراً، وإبراهيم خليل الرحمن وأبوه أزر كافراً؛ والمصوص الدالة على تفصيل المساجد مطلقاً لم يشتر منها قبور الأنبياء ولا قبور الصالحين .

ولو كان ما ذكره حقاً لكان مدعى كل بي بل وكل صالح أفضل من المساجد التي هي بيوت الله، فيكون بيوت المخلوقين أفضل من بيوت الخالق التي أذن الله أن تُرفع ويُذكر فيها اسمه؛ وهذا قول مبتدع في الدين، مخالف لأصول الإسلام .

وله جواب آخر مطوّل في المجموع ( ٢٦٠/٢٧ — ٢٦٥ ) معصومه ما تقدم، ومه . قوله : وما ذكره بعضهم من الإجماع على تفصيل قبر من القبور على المساجد كلها فنقول محدث في الإسلام، لم يعرف عن أحد من السلف، ولكن ذكره بعض المتأخرين، فأعده عنه آخر وظنه إجماعاً لكون أجداد الأنبياء أنفسهم أفضل من المساجد، فقولهم بعم المؤمنين كلهم، فأبدانهم أفضل من كل تراب، ولا يلزم من كون أبدانهم أفضل أن تكون مساكنهم أحياء وأمواتاً أفضل، بل قد علم بالاضطرار من دينه أن مساجدهم أفضل من مساكنهم .

(١) متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب الجنائز ، باب من أحب أن يدفن في الأرض المقدسة أو نحوها . ٢٠٦/٣ ، رقم : ١٣٣٩ ) ، ومسلم في صحيحه ( كتاب الفضائل ، باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم : ١٨٤٢/٤ ، رقم : ٢٣٧٢ ) .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل و (ك)، وهو غلط ؛ ربما أدى إليه انتقال الطبر ، والمثت من التمهيد .

مصلحتها وعرف لها موضعها وأقر أنه لس على وجه الأرض أفضل بعد مكة منها فقد أرف مرتبتها وعرف لها حقها واستعمل القول بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في مكة وفيها، لأن معاتل البدان لا تدرك بالقياس والاستساض وإما سيلها الوقوف<sup>(١)</sup>.

وروى ابن عبد البر من رواية ابن عباس قال: قال علي بن أبي طالب: إني لأعلم أي شعة أحب إلى الله في الأرض وأفضل ثمر في الأرض وأطيب أرض في الأرض ريحاً، فأما أحب شعة إلى الله [في الأرض]<sup>(٢)</sup>: قاليت الحرام وما حوله، وأفضل ثمر في الأرض: رمرم، وأطيب أرض في الأرض ريحاً: أهد هط بها آدم صلى الله عليه وسلم من الجنة فعلق شجرها من ريح الجنة<sup>(٣)</sup>. وفي إساده علي بن زيد وهو ابن جلعان: مختلف فيه<sup>(٤)</sup>.

## التاسع:

استدل به على أن تصعيف الصلاة في مسجد المدينة يختص بمسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمانه مسجداً دون ما أحدث فيه بعده من الريادة في زمن الخلفاء الراشدين وبعدهم<sup>(٥)</sup> تعليفاً لاسم الإشارة<sup>(٦)</sup> وبه صرح النووي فخصر التصعيف بذلك<sup>(٧)</sup>، بخلاف المسجد

( ) التمهيد ( ٢٨٩/٢ - ٢٩٠ ) .

(١) ما بين متعوز من (ك) .

(٢) التمهيد ( ٣٣/٦ - ٣٤ ) من طريق حماد بن سلمة عن ابن جلعان عن يوسف بن مهزيب عن ابن عباس،

(٣) أخر تهذيب الكمال ( ٤٣٧/٢٠ - ٤٤٤ )، وقال فيه الخافظ ابن حجر «ضعف (التقريب

٤٧٣٤ )، وفيه أيضاً: يوسف بن مهزيب قال عنه الخافظ ابن حجر: «يرو عنه إلا ابن جلعان، وهو

ليس الحديث (التقريب: ٧٨٨٦)؛ فهذا الإسناد ضعيف

(٤) في (ك): ((وما بعدهم)).

(٥) في قوله صلى الله عليه وسلم: «صلاة في مسجدي هذا» .

(٦) في شرح صحيح مسلم ( ١٦٦/٩ ) حيث قال: «واعلم أن هذه الصلاة تختص بمسجده صلى الله

عليه وسلم الذي كان في زمانه دون ما زيد فيه بعده، يعني أن يخرج لمعلي على ذلك وينتسب

دكرته؛ وقد نبهت على هذا في كتاب للمباسك [ ص ١٥ د ] .



الحرام فإنه لا يختص بما كان أولاً هو المسجد دون باقيه؛ لأن الكل يعمله اسم المسجد الحرام<sup>(١)</sup> وهذا شيء مما إذا اجتمع الاسم والإشارة هل تعلب الإشارة أو الاسم؟، وذكر أصحابنا له صوراً في البيع والكاح والافتداء في الصلاة وغير ذلك، كما إذا قال له: بعثك هذه السمكة فإذا هي رمكة<sup>(٢)</sup> فالصحيح فيه صحة البيع تغليباً للإشارة، وكذا إذا قال: زوجتك ابنتي ريس هده، فإذا هي ابنة عمرة، وكذا إذا قال المأموم: نويت الافتداء بريد هذا فإذا هو عمرو، وقد رجح فيها السوي الصحة تغليباً للإشارة<sup>(٣)</sup>، وحرد ابن الرمة بعدم الصحة، وقال: إنه المقول، كما إذا قال: نويت الافتداء بريد فإذا هو عمرو فإنه لا يصح؛ لأن ما لا يجب تعيينه<sup>(٤)</sup> إذا عيه وأخطأ في التعيين أفسد العبادة.

## العاشر

هل يختص تضعيف الصلاة بنس المسجد الحرام أو يعم جميع مكة من المنارل والشعاب وغير ذلك أم يعم جميع الحرام الذي يحرم صيده؟.

- ونه عليه أيضاً في المجموع (٢٦٠/٨).

والصواب: أن للزيادة حكم المرید في جميع الأحكام كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٤٦/٢٦)، ومصل القول في المسألة في الرد على الأحنائي (ص ٣٢٨ - ٣٣٠)، وانظر: تحفة الراكم والمساجد (ص ١٣٩ - ١٤٠).

(١) سيأتي الكلام عليه في الوجه الثاني.

(٢) الرمكة: الفرس والبرذومة التي تتخذ للسل، معرب اللسان (٤٣٤/١٠: رمك).

(٣) المجموع (٩٧/٤)، روضة الطالبين (٣٦٦/١) في صحة الافتداء في الصلاة وفي البيع، وروضة الطالبين (٤٣/٧ - ٤٤) في صحة الكاح والبيع، قال: «ومقل الروياني عن الأصحاب صحة الكاح تعريلاً على الإشارة...».

(٤) في (ك) «(تعيه)».

فيه خلاف، والصحيح عند أصحابنا : أنه يعم جميع مكة<sup>(١)</sup>، وصحح النووي أنه يعم جميع الحرم<sup>(٢)</sup>، وقد ورد إطلاق المسجد الحرام وأريد به نفس الكعبة، وأُطلق وأريد به المسجد الذي يقع فيه الطواف بالبيت، وأصلق وأريد به مكة، وأصلق وأريد به الحرم الذي يحرم صيده<sup>(٣)</sup>، فمن الأول قوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ مَسْجِدِ الْحَرَمِ﴾<sup>(٤)</sup>

ومر الثاني . قوله تعالى . ﴿مَسْجِدَ الَّذِي أَسْرَى بِعَدُوِّهِ لَعَلَّكَ تَلْذِذُ﴾<sup>(٥)</sup> فإيراد مسجد المسجد في قول أسير من مالك<sup>(٦)</sup>، مخرج اضطراري<sup>(٧)</sup>، وفي التصحيح ما يدل عليه<sup>(٨)</sup>

(١) انظر . المجموع ( ١٩٣/٣ ) . وإعلام الساجد ( ص ١٢٠ ) ، وشرح الإيضاح في مناسك الحج لأبى حجر المينى ( ص ٤٣٢ ) .

(٢) الإيضاح في مناسك الحج ( ص ٤٠٤ ) . انظر : إعلام الساجد ( ص ١١٩ ) ، وفتح الباري ( ٦٧/٣ ) وحاشية الميثقي على الإيضاح للتبوي ( ص ٤٦٤ )

(٣) انظر : المجموع ( ١٩٣/٣ )

(٤) سورة القرفة، الآية : ١٥٠

(٥) سورة الإسراء، الآية : ١

(٦) احتق عليه أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب المساجد ، باب كان النبي صلى الله عليه وسلم في مكة ولا يباه فيه ٥٧٩/٦ ، رقم ٣٥٧ ) . ومسمى في صحيحه ( كتاب الأدب ، باب أسير رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المشركين وفرض الخصومات ١٤٨/١ ، رقم ١٦٢ ) مسمى عليه سليمان بن ملال من شريك بين عبد الله بن أبي قحافة سمعت أسير من مالك - روى عنه - حدثنا عن ليلة أسري النبي صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة أنه جاء ثلاثة من قريظة فخرجوا به وهو في المسجد الحرام .

(٧) في تفسيره يسمى جامع البيات ( ٥/١٥ )

(٨) صحيح البخاري . ( كتاب مناقب الأنساب ، باب معراج ٢٠١/٧ ، رقم ٣٨١٧ ) من حديث خالد عن همام بن يحيى عن قتادة عن أسير من ثلث من مالك بن جعصة - روى الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم حدثه عن ليلة أسري قال : «سأنا في الخطيم - وركب فدا في الحجر - مصطجعاً إذ أتاني آت ...»

وقيل : أسرى به من بيت أم هانئ<sup>(١)</sup>، وقيل : من شعب أبي طالب<sup>(٢)</sup>، فيكون المراد على هذا مكة .

ومن الثالث : قوله تعالى . ﴿لَدْخَلْنَا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾<sup>(٣)</sup> قال ابن عطية : وعظم القصد هنا إنما هو مكة<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ( ٤٣٢/٢٤ ، برقم ١٠٥٩٠ ) من طريق عبد الأعلى عن أبي مساور عن عكرمة عن أم هانئ بنت أبي طالب قالت : باب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسري بي بيبي فعدته من الليل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن جبريل أتاني فأخذ بيدي وأخرجني فإدى على البيت دابة...» .

وعبد الأعلى بن أبي مساور : مذكور، كذبه ابن معين ( التقریب : ٣٧٣٧ )

وأخرجه ابن جرير في تفسيره ( ٢/١٥ ) من طريق محمد بن إسحاق قال . حدثني محمد بن السائب عن أبي صالح بإدائه عن أم هانئ بنت أبي طالب في مسرى النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول ما أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو في بيبي نائم عدي تلك الليلة ...  
ومحمد السائب الكلبي . منهم بالكذب ورؤي بالرفض ( التقریب : ٥٩٠١ ) .

وقد ابن كثير في تفسيره ( ٣٩/٥ ) . «الكلبي مذكور مرة، ساقط، لكن رواه أبو يعلى في "مسند" عن محمد بن إسماعيل الأنصاري عن حمزة بن زبيدة عن يحيى بن أبي عمرو السبائي عن أبي صالح عن أم هانئ بأبسط من هذا السياق» .

وهذا إسناد ضعيف أيضاً فيه أبو صالح مولى أم هانئ وهو ضعيف، يرسل ( التقریب ٦٣٤ )

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٢٠٤/٧ ) «في رواية الواقدي بأسياده أنه أسري به من شعب أبي طالب»، والواقدي مذكور ( التقریب : ٦١٧٥ )

وقال ابن عطية في المحرر الوجيز ( ٢٥٦/١٠ ) «ذكر عبد بن حميد الكشي في "تفسيره" عن سمير النوري أنه قال : أسري بالنبي صلى الله عليه وسلم من شعب أبي طالب» .

(٢) سورة النجم، الآية ٢٧ .

(٣) المحرر الوجيز ( ٢٥٧/١٠ ) .

ومن الرابع : قوله تعالى : ﴿إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام﴾<sup>(١)</sup> وإنما كان عهدهم بالحديبية وهي من الحرم<sup>(٢)</sup>، وكذلك قوله تعالى : ﴿ذلك لمن لم يكن أهلُه حبصري المسجد الحرام﴾<sup>(٣)</sup> فقال ابن عباس : إنه الحرم<sup>(٤)</sup>.

## الحادي عشر:

تضعيف الصلاة بمسجد المدينة أو مكة هل هو فاحش على الفرائض أو مدحرج في عمومها النوافل أيضا ؟ .

ذهب الطحاوي إلى اختصاص التضعيف بالعرض<sup>(٥)</sup>، وذهب أصحابنا<sup>(٦)</sup> ومطرف<sup>(٧)</sup> من المالكية<sup>(٨)</sup> إلى أنه بعم العرض والعل؛ وهو ظاهر إطلاق هذه الأحاديث الصحيحة؛ فعلى هذا

(١) سورة التوبة، الآية : ٧ .

(٢) انظر : تفسير ابن كثير ( ٥٦/٤ )، وقول الشارح إن الحديبية من الحرم موافق لقول مالك في ذلك، وقال الشافعي في الأم ( ١٥٩/٢ ) بعضها في الحل وبعضها في الحرم، ويزيده ما في مسند أحمد أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يصلي في الحديبية صلى في الحرم . المسند ( ٣٢٥/٤ )، وانظر : معجم البلدان ( ٢٢٩/٢ )

(٣) سورة البقرة، الآية : ( ١٩٦ )

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره ( ٢٥٥/٢ ) بأسانيد منضحة، وانظر تفسير ابن كثير ( ٣٤١/١ )، والدر المنثور ( ٢٢٦/١ ) .

(٥) شرح معاني الآثار ( ١٢٨/٣ ) قال النووي في شرح صحيح مسلم : «وهذا مخالف لإطلاق الأحاديث الصحيحة» .

(٦) انظر المذهب ( ٩٧/١ ) قال النووي في شرح صحيح مسلم ( ١٦٤/٩ ) «به المذهب» . وانظر إعلام الساجد ( ص ١٢٤ ) .

(٧) تلمذت ترجمته ص ١٩٩ وبه قال النووي في المجموع ( ١٩٨/٣ ) . وانظر : إعلام الساجد ( ص ١٠٢ )

(٨) انظر : إكمال المعلم ( ١٢٢/٤ ) وبه قال النووي في المجموع ( ١٩٨/٣ ) . وانظر : إعلام الساجد ( ص ١٠٢ ) .

تكون التواضع [ ١٥/ب ] في المسجد مصاعمة بما ذكر من ألف ومائة ألف، ويكون فعلها في البيت أفضل لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : «أفضل صلاة المرء في بيته : المكتوبة»<sup>(١)</sup>، بل ورد في بعض طرقه أن التواضع في البيت أفضل من فعلها في مسجده صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.

## الثاني عشر

ذكر ابن عبد البر أن حديث أبي هريرة المصدر به الباب متواتر، فقال : وقد روي عن أبي هريرة من طرق ثابتة صحاح متواترة<sup>(٣)</sup>.

والظاهر : أنه لا يريد بالتواتر المعنى الذي يذكره الأصوليون، وإنما يريد به الشهرة<sup>(٤)</sup>، وقد أطلق هو وابن حرم<sup>(٥)</sup>، والقاضي عياض اسم المتواتر على عدة أحاديث، وبعض تلك الأحاديث

(١) شرح معاني الآثار ( ١٢٨/٣ ) قال الروي في شرح صحيح مسلم : «وهذا عاقل إطلاق الأحاديث الصحيحة».

(٢) انظر : المهذب ( ٩٧/١ ) قال الروي في شرح صحيح مسلم ( ١٦٤/٩ ) : «إبه المدح» . وانظر : إعلام الساجد ( ص ١٢٤ ) .

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٩٩ . وبه قال الروي في المجموع ( ١٩٨/٣ ) ، وانظر : إعلام الساجد ( ص ١٠٢ ) .  
( ٤ ) انظر : إكمال المعلم ( ٥١٢/٤ ) . وبه قال الروي في المجموع ( ١٩٨/٣ ) . وانظر : إعلام الساجد ( ص ١٠٢ ) .

(٥) متفق عليه من حديث زيد بن ثابت — رضي الله عنه — : أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب الأذان، باب صلاة الليل : ٢١٤/٢ ) ، ومسلم في صحيحه ( : كتاب صلاة النساء . وفصلها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، وحواشيها في المسجد ٥٣٩/١ ، رقم ٧٨١ )

(٦) السنن : ( كتاب الصلاة، باب صلاة الرجل التطوع في بيته ٦٣٢/١٠ ، رقم ١٠٤٤ ) . وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ( ٢٨٨/١ ) .

(٧) التمهيد ( ١٧/٦ ) .

(٨) انظر : التقييد والإيضاح ( ص ٢٢٦ ) .

## الثالث عشر:

في حديث أبي سعيد فضيلة المساجد الثلاثة، وفضيلة السفر إليها لمصافحة الصلاة فيها والاعتكاف بها .

## الرابع عشر:

التعير بشد الرجال خرج مخرج العالت في ركوب المسافر، وكذلك قوله في بعض طرقه «لا تعمل المطي»، وإلا فلا فرق بين ركوب الرواحل والخيل والبغال والحمير والمشبي في هذا المعنى<sup>(١)</sup>، ويدل عليه قوله في بعض طرقه في الصحيح: «إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد»<sup>(٢)</sup>.

## الخامس عشر:

استدل به لما ذهب إليه القاضي عياض<sup>(٣)</sup>، وكذلك أبو محمد الحويي<sup>(٤)</sup> من أصحابنا أنه يحرّم شدّ الرجال إلى غير المساجد الثلاثة لمقتضى النهي<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: فتح الباري (٦٤/٣).

(٢) في رواية لمسلم تقدم ذكرها عند ذكر حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

(٣) إكمال المعلم (٤/٤٤٩، ٥١٧).

(٤) هو: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله الحويي والد الإمام الحرمي، وشيخ الشافعية في عصره. كان فقيهاً، مدققاً، عققاً، نحويّاً، مفسراً؛ وكان أول أمره على طريقتي الأشعرية، وكان يحدّث في قبه من أوابلاتهم حرارة لا يطمئنّ قلبه إليها وجد الكدر والظنمة فيها وصين الصدر وعدم الاشراف مبروساً بها، فلم يزل في الخيرة والاضطراب حتى نطق الله به وكشف له وجه الحق كشفاً اضمّن إليه خاطرة وحده إلى مذهب السلف، فكتب رسالة في اثبات الاستواء والتوفيق حسنها مصيحه بن شيوخه من الأشعرية؛ وهي رسالة ميسرة مطبوعة، يسمي العناية بها توفي - رحمه الله - سنة ٤٣٨ هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٦١٧ - ٦١٨)، ورسالة إثبات الاستواء والتوفيق (ص ٣١، ٤٠).

(٥) انظر: شرح صحيح مسلم للتوحي (١٠٦/٩).

قال النووي : وهو غلط، قال : والصحيح عند أصحابنا وهو الذي احتاره إمام الحرمين<sup>(١)</sup> والمحققون : أنه لا يجرم ولا يكره<sup>(٢)</sup>.

## السادس عشر:

استدل به الشيخ تقي الدين ابن تيمية على تحريم السفر إلى المذبة الشريفة بقصد الزيارة للنبي صلى الله عليه وسلم من دون قصد الصلاة في المسجد<sup>(٣)</sup>؛ وهي رتبة عظيمة وحاجة

(١) تقدمت ترجمته (ص ٥٧).

(٢) شرح صحيح مسلم (١٠٦/٩) . وقول النووي — رحمه الله — فيما ذكره القاضي عياض وأبو محمد الجويني إنه غلط — مع أنه مفتنى النبي، ولم يذكر حجة لقوله، وكأنه رجحه بكثرة من قال به من المتأخرين من أصحابهم، ومن وصمه بالتحقيق — غير مقبول منه، وإنما تعارض الحجة بالحجة لا بأقوال الرجال، فإنها مما يستدل لها لا بها .

وهذا القول قول مبتدع لم ينقل عن أحد من أئمة الإسلام المقتدى بهم — وحاشهم ذلك — .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٩/٢٧) : «قد رخص بعض المتأخرين في السفر إلى المشاهد، ولم يقلوا ذلك عن أحد من الأئمة، ولا احتجوا بحجة شرعية»

وهذا القول منه — رحمه الله — يطبق على ما ذكره النووي هنا؛ والله أعلم

(٣) (في المسجد) : سقط من (ك)

(٤) ذكر ذلك في فتوى مطولة كتبها في سنة ٦٩٩هـ أو قبل ذلك تقريباً، وصرّ تلك الفتوى ذكره ابن

عبد الهادي في العقود الدرية (ص ٣٣١ — ٣٤٠)، وهي في مجموع الفتاوى (١٨٢/٢٧ — ١٩٢)

وفي سنة ٧٢٦هـ وقع الكلام في مسألة شد الرحال وإعمال المطي إلى قبور الأنبياء والصالحين، وظهر أعداؤه

بتلك الفتوى، وكان كتبها قبل ذلك بحو سعة عشر سنة — كما تقدم — وتضمنت حكاية قولين في

المسألة، وحجة كل قول منهما؛ وكان للشيخ في هذه المسألة كلام متقدم أقدم من الجواب المذكور بكثير،

ذكره في كتاب انقضاء الصراط المستقيم وغيره، وفيه ما هو أبلغ من هذا الجواب الذي ظفروا به

قال ابن عبد الهادي في العقود الدرية (ص ٣٢٨) : «وكرر القليل والقال بسبب العثر على الجواب المذكور

وعظم التشيع على الشيخ وحرّف عليه، ونقل عنه ما لم يقله، وحصل فتنة طار شرورها في الأفان واشتد

الأمر وخيف على الشيخ من كيد القائلين في هذه القضية بالديار المصرية وكثر الدعاء والتصرع والانتهاز -

حسبة<sup>(١)</sup>، وقد ردّ عليه شيخنا العلامة تقي الدين السبكي

« إلى الله تعالى، وضعف من أصحاب الشيخ من كان عند قوة، وجن منهم من كاتب له حمّة؛ وثمّ شيخ — رحمه الله — فكان نائب الخائن نويّ القلب، وظهر صدق موكله واعتماده على ربه واجتمع جماعة آخرون بمصر واجتمعوا بالنسب، وأنعموا أمرهم على قبل الشيخ، فلم يوافقهم على ذلك ثم أمر بحبس الشيخ بجامع القلعة

وقد انتصر للشيخ في فتواه جماعة من علماء بغداد وبعض علماء أهل الشام من المالكية

ثم إن الشيخ — رحمه الله — بقي مقيماً بالقلعة سنتين وثلاثة أشهر وأياماً، ثم نوي — رحمه الله ورصي عنه — وما برح في هذه المدة مكسباً على العبادة والتلاوة ونصف الكتب والردّ على المخالفين. وكتب في المسائل التي حسب سببها عدّة مجلدات، منها كتاب "الرد على ابن الأحناف" فاصي المالكية فمصر تعرف بالاحناف، ومنها : كتاب كبير حافل في الرد على بعض قضاة الشافعية، وأشياء كثيرة في هذا المعنى أيضاً؛ ومن أحبّ الوقوف على تفاصيل ذلك فليرجع إلى العقود الدرية ( ص ٣٢٧ — ٣٦٨

(١) ليس في القول بمقتضى النصوص الشرعية زل ولا جناية، فضلاً عن أن تسعظم أو توصف بأب حسيمة

وقد قال الحافظ ابن حجر — رحمه الله — جوّ ذلك في الفتح (٦٦/٣) فإنه بعد أن ذكر ردّ السبكي وغيره على شيخ الإسلام ابن تيمّة وانتصار الخائف ثمّ أورد في ردّ أبيه عن غير المسبح قال «وهي | مسألة مشهورة في بلادنا، والحاصل : أنهم أئرموا ابن تيمية سحرية شدّ الرحن إلى رياره قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنكروا صورة ذلك، وفي شرح ذلك من الطرفين طول، وهي من أشنع أمساين المقولة عن ابن تيمّة .»

لكن تعبه العلامة الكبير مفتي الأمان ونسح الإسلام في عصرنا الشيخ عبد العزير بن باز رحمه الله فعلى «هذا الارام لا بأس به، وقد التزمه الشيخ. وليس في ذلك بشاعة حمد الله عند من عرف الله ومورده ومصادرها، والأحاديث المروية في فضل رياره قبر النبي صلى الله عليه وسلم كلها صيغة، بل موضوعة كما حقق ذلك أبو العباس في مسكه وغيره، ولو صحّت لم يكن فيها حجة على جواز شدّ الرحن إلى رياره قبره عليه الصلاة والسلام من دون قصد المسجد، بل تكون عامة مضمّنة، وأحاديث النبي عن شدّ الرحال إلى غير المساجد الثلاثة يقيتها، والنسح لم يكره رياره قبر النبي صلى الله عليه وسلم من دون شدّ الرحال، وإنما شدّ الرحال من أحنها مجرداً عن قصد المسجد فتبّه وفهمه؛ والله أعلم .»



## في تصنيفه المشهور في الزيارة<sup>(١)</sup> فأحسن وأجاد.

(١) حماد: «شَرَّ العارة على من أنكر سفر الزيارة»، ثم عدل عن ذلك وزعم أنه احتار أن يسميه «شياء» (السقام في زيارة خير الأنام) كما سيأتي في كلام ابن عبد الهادي.

(٢) هذه كلمة عجيبة من الشارح - رحمه الله -، فليته لم يقلها؛ فقد وجد كتاب السكي وظهر نصه ونامله فيه بصرة لما يوافق هواه، والله ما أحسن ولا أجاد. وقد ردَّ عليه طائفة من أهل العلم من تلاميذ الشيخ وغيرهم، ومن أحسن ذلك ما كتبه العلامة الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمهما الله -؛ فقد كتب ردًّا مطوَّلًا مفيدًا دلَّ على براعته ولمكته في معرفة السنة والحديث سماه «الصارم المسكي في الرد على السكي»؛ قال في مقدمته (ص ١٣ - ١٦).

«أما بعد: فإني وقفتُ على الكتاب الذي أَلَمَ بعض قصاة الشافعية في الرد على شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية في مسألة شدِّ الرجال وإعمال المطي إلى القبور، وذكر أنه قد حماد «شَرَّ العارة على من أنكر سفر الزيارة»، ثم زعم أنه احتار أن يسميه «شياء السقام في زيارة خير الأنام» فوجدت كتابه مشتملاً على تصحيح الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وتقوية الآثار الواهية والمكذوبة، وعلسى تصحيح الأحاديث الصحيحة الثابتة والآثار القوية المقولة، وتحريرها عن مواضعها وصرفها عن ظاهرها بالتأويلات المستنكرة المردودة.

ورأيت مؤلف هذا الكتاب المذكور رجلاً مهاباً معجباً برأيه متبعاً هواه ذاهباً في كثير مما يعتقده إلى الأقوال الشاذة والآراء الساقطة، صائراً في أشياء مما يمتدده إلى شبه المخيلة والخيال الداحضة، وربما خرج الإجماع في مواضع لم يسبق إليها ولم يوافقه أحد من الأئمة عليها.

وهو في خمسة لونٍ عجب وبهاء عريب، تارةً يسلك فيما يصره ويقويه مسلك المختفين فيكون محضاً في ذلك الاجتهاد، ومرةً يرغم فيما يقوله ويدعيه أنه من حملة المقلدين فيكون من قلده مخطئاً في ذلك الاعتقاد. سأل الله سبحانه أن يلهما رشداً ويرزقا الهداية والسداد.

هذا مع أنه إن ذكر حديثاً مرووعاً أو أثراً موقوفاً وهو غير ثابت قبله إذا كان موافقاً هواه، وإن كان ثابتاً ردّه إما بتأويل أو غيره إذا كان مخالفاً هواه، وإن نقل عن بعض الأئمة الأعلام كمالك وغيره ما يوافق رأيه قبله وإن كان مطعوناً فيه غير صحيح عنه، وإن كان مما يخالف رأيه ردّه ولم يتبله وإن كان صحيحاً ثابتاً عنه.

وإن حكى شيئاً مما يتعلق بالكلام على الحديث وأحوال الرواة عن أحد من أئمة الفخر والتعديل كالإمام أحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، وأبي حاتم بن حبان البستي، وأبي جعفر العقيلي، وأحمد بن عدي، =

« وأبي عبد الله الحاكم — صاحب "المستدرک" —، وأبي بكر السيوطي، وغيرهم من الحفاظ وكان مخالفاً لما ذهب إليه لم يقل قوله وردّ عليه وناقشه فيه . وإن كان ذلك الإمام قد أصاب في ذلك القول وواقفه غيره من الأئمة عليه وإن كان موافقاً لما صار إليه تلقّاه بالقول وأحج به واعتمد عليه وإن كان ذلك الإمام قد حول في ذلك القول ولم يتابعه غيره من الأئمة عليه، وهذا هو عين الحور والطه وعده أسياء بالنسبة . سأل الله التوفيق، ويعود به من إحدال وإتراح أخرى . فلما وفتت عني هذا كتاب المذكور بحث أن أتبه على بعض ما وقع فيه من الأمور المكروه والأشياء المردودة وحلّطت أحسن بالناص لا يعسر بذلك بعض من يقف عليه عن لا بحيرة له بمخالفتي الذين مع أن كثيراً مما فيه من الوهم والخطأ يعرفه حسن من المبتدئين في العلم يأدني تأمل وفيه الحمد ولو نوقش مؤلف هذا الكتاب على جميع ما اشتمل عليه من الظلم، والعدوان، والخطأ، والتخليل، والتلو، والتشنيع، والتليس لطال الخطاب، ولبع الجواب مجلدات . ولكن اتسبه على القليل مرشد إلى معرفة الكثير لمن له أدنى فهم . والله المستعان ))

ونأمل ما ذكره الشارح — رحمه الله — بقوله ((استدل به الشيخ تقي الدين علي شريه السمر إلى إنديه بقصد الريارة للبي صلى الله عليه وسلم دون قصد الصلاة في مسجده))، ووارن بيته وبين ما سمه السبكي إلى شيخ الإسلام ابن تيمية ليظهر الحق من المبطّل، وهو ظاهر بحمد الله تعالى

قال الحافظ ابن عبد الحادي في ((الصارم المنكي)) (ص ١٤) بعد أن نقل كلاماً للسبكي ((وإجماع بيته وبين ما حكاه عن شيخ الإسلام من الأقرء العظيم والإفك المين والكذب الصراح، وهو ما سمه عنه من أنه جعل زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وفور سائر الأساء — عندهم السلام — معصية بالإجماع مقطوعاً بها . هكذا ذكر هذا للمعرض [أبي المنكي] عن بعض فقهاء السابعة عن الشيخ أنه قال هذا القول الذي لا يشك عاقل من أصحابه وغير أصحابه أنه كذب مقترى لم يقفه قط ولا يوجد في شيء من كتبه، ولا دلّ كلامه عليه، بل كنهه كلها وماسكه وفأويه وأقواله وأفعاله تسيد بصلان هذا انقل عنه ومن له أدنى علم ومضرة بتقطع بأن هذا مصعّق محسّ عن الشيخ، وأنه لم يمه فط، وقد قال معنى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق ساء حببوا أن تصيبوا فربما عتالة فتصيحوا عني ما أعلم بدمر ﴾

وهذا المعرض يعلم أن ما نقله هذا القاضي المشهور عما لا أحث حكايته عنه في هذا المقام عن شيخ الإسلام من هذا الكلام كذب مقترى لا يرتاب في ذلك، ولكنه يطفف ويداه ويتول بسبانه ما ليس في فيه ))

وما يصدق كلام الحافظ ابن عبد الحادي — رحمه الله — كنهه الشارح المتقدمة إليه ذكر موضع السراج في المسألة، وأعرض عن ما نقله شيخه .

فما نرى هل يصح بعد هذا أن يقول الشارح عن شيخه المنكي في تصبغه ((إنه أحسن وأجاد)) ١١٤ . سأل الله سبحانه أن يلهينا رشدنا، ويرزقنا الهداية والسداد .

## السابع عشر:

حكى الرافعي عن القاضي ابن كج<sup>(١)</sup> أنه قال : إذا نذر أن يزور قبر النبي صلى الله عليه وسلم فعندي أنه يلزمه الوفاء وجهاً واحداً .

قال : ولو نذر أن يزور قبر غيره فقيه وجهان عندي .

واقصر الرافعي على حكايته عنه ولم يتعنه بشيء<sup>(٢)</sup> .

## الثامن عشر:

من أحس محامل الحديث : أن المراد منه حكم المساجد فقط، وأنه لا يشد الرحل إلى مسجد من المساجد غير هذه الثلاثة، وأما قصد غير المساجد من الرحلة في طلب العلم وفي

(١) هو القاضي العلامة شيخ الشافعية، أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كج الدهوري، تلميذ أبي الحسين بسس القطان (ت . ٤٠٥ هـ) . انظر ترجمته في ((سير أعلام النبلاء)) (١٧/١٨٣) ، و البداية والنهاية (٣٥٥/١١)

وقول ابن كج إن أراد به مجرد الزيارة من غير شد رحل فقد يكون له وجه، وإن كان شد رحل فالتصواب أنه لا يجوز لأحد شد الرحل إلى غير المساجد الثلاثة منهياً عنه مطلقاً .

وانظر : الرد على الأختائي (ص ١٥٩ - ١٦٣) .

(٢) العزيز شرح الوجيز (١٢/٣٩٥) .

وما أدري ما هي المائدة من قول الشارح : ((و لم يتعنه بشيء)) هل مراد بهذا أنه لا خلاف فيه عند الشافعية أو شيء آخر ؟ .

والخلاصة - أنه إن كان المراد مجرد الزيارة فقد يكون لهذا وجه، وأما إن كان شد رحل فإن المتقدمين لا يعرفون بهم القول بجواز شد الرحل ولو إلى قبره صلى الله عليه وسلم، بل من متقدمي الشافعية من صرح بتحريمه كما سبق في نقل الشارح عن أبي عماد الجويني أنه استدلل بالحديث على تحريم شد الرحل إلى غير المساجد لمقتضى النهي؛ والله أعلم .

البحارة وفي التره ورعاية الصالحين والمشاهد ورعاية الإخوان ونحو ذلك فليس داخلًا في النهي<sup>(١)</sup> وقد ورد ذلك مصرحاً به في بعض طرق الحديث في «المسند»: قال الإمام أحمد: «ثا هاتين».

(١) قول الشارح — رحمه الله — «من أحسن محامس الحديث» إلى قوله «فليس داخلًا في النهي» عليه فيه مواخذتان:

الأولى أن قوله صلى الله عليه وسلم «لا تشد الرحال» لا يراد منه حكم مساجد فقط، بل مراد كل بقعة مقصودة لعبادة الله فيها بالصلاة والدعاء والتذكر والتمسك وحسن ذلك (مجموع الفتاوى ١٣٧/٢٧ — ١٣٨)؛ لأن الاستثناء في قوله: «إلا إلى ثلاثة مساجد» مفرغ والتقدير فيه أحد أمرين: الأول أن يقال «تستدبر» لا تسافر إلى بقعة ومكان غير الثلاثة، والمراد قصد ذلك المكان والبقعة بعينها بحيث يكون المقصود والعبادة في نفس تلك البقعة كالسفر إلى المساجد الثلاثة بخلاف السفر إلى الثغور، فإن المقصود السفر إلى مكان الرباط (مجموع الفتاوى ٢٤٧/٢٧ — ٢٤٨)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٤٨/٢٧ — ٢٥٠): «المسافر إلى الثغور أو طلب العلم أو التجارة أو زيارة قريبه ليس مقصوده مكاناً معيناً إلا بالعرض إذا عرف أن مقصوده فيه، ولو كان مقصوده في غيره لذهب إليه، فالسفر إلى مثل هذا لم يدخل في الحديث باتفاق العلماء، وإنما دخل فيه من يسافر لمكان معين لمصلحة ذلك المكان بعينه كالذي يسافر إلى المساجد وأثار الأبياء كالطور الذي كلم الله عليه موسى — عليه الصلاة والسلام، وعار حراء الذي رمل فيه النوحى ابتداءً على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعار ثور المذكور في القرآن في قوله إذا دعا في الدعاء ما هو دون ذلك من شعارات والحبال؛ فإن كثيراً من الناس يسافر إلى ما يعتقد فصله من الحبال والعيران، فإذا كان الطور الذي كلم الله عليه موسى وسجد الماركة والسوداقي المقدس لا يستحب السفر إليه فعبر ذلك من الحبال أو أن لا يسافر إليه. وقولي بالإجماع [في كسالة سابق] أعني به. إجماع السلف والأئمة، فإن أصحابه كانوا عمر وأبي سعيد وأبي بصرة وغيرهم فهموا من قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» أن الطور الذي كلم الله عليه موسى — عليه الصلاة والسلام — وسجد الوادي المقدس، والبقعة المباركة داخل في النهي، وهو عن ابن عمر إليه. ولم يخصوا النهي بالمساجد...».

و«تستدبر» أي أن يقال: «لا تشد الرحال» إلى مسجد إلا المساجد الثلاثة، فيكون سبباً عنها مسامحة وميماً عن سائر البقاع التي يعتقد فصلها بالحنوى وطريق الأولى، فإن المساجد والعبادة فيها أحب إلى الله من العبادة في تلك البقاع بالنسب والإجماع، فإذا كان السفر إلى البقاع القاصدة قد نهى عنه فالسفر إلى المنصورة أولى وأحرى.

مجموع الفتاوى (٢٤٧/٧ — ٢٤٨)، وانظر. اقتضاء الصراط المستقيم (١٨٣/٢)

= وهذا يُعرف الجواب عن الحديث الذي استدل به الشارح على فرض صحته . وسأنتي مزيد كلام عس الحديث قريباً إن شاء الله .

المؤخذة الثانية . في قوله : ((والمشاهد)) وهي القبور . قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ( ٣٣٥/٢٧ ) : ((السفر إلى القبور إنما يقصد به العبادة، والعادة إنما تكون بواجب أو مستحب؛ فإذا حصل الانعاف عني أن السفر إلى القبور ليس بواجب ولا مستحب كان من فعله عني وجه التعبد مندعاً محالاً للإجماع، والتعبد بالبدعة ليس بمباح، لكن من لم يعلم أن ذلك مدعة فإنه قد يبدع، فإذا ثبت أنه السمة لم يجر له مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم ولا التعبد بما مهي عنه)).

فقد بين - رحمه الله - أن السفر إلى القبور إنما يقصد به العبادة؛ وحيداً يكون السفر إليها محرماً؛ لأن كل بقعة تقصد لعبادة الله فيها داخل في الهي عن شد الرحال، فإذا انضاف إلى ذلك خشية الافتتان بالسائير وكون العبادة عندها من درائع الشرك الأكبر كان تحريم ذلك أعظم وأشد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ( ٣١/٢٧ - ٣٣ ) : ((اتفق السلف على أنه لا يستلزم قبر من قبور الأنبياء وغيرهم ولا يمتنع به، ولا يستحب الصلاة عنده ولا قصد للدعاء عنده، وبسه، لأن هذه الأمور كانت من أسباب الشرك وعبادة الأوثان كما قال تعالى ﴿وقالوا لا تدرن آفتكم ولا تدرن رداً ولا سواعاً ولا يعوث ويعوق وسيراً﴾ قال طائفة من السلف . هؤلاء كانوا قوماً صالحين في قوم موح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوّروا تماثيلهم فعبدهم . وهذه الأمور ونحوها هي من الرياسة البدعية، وهي من حس ديب الصاري والمشركي، وهو أن يكون قصد الرائي أن يستجاب دعاءه عند القبر، أو أن يدعو الميت ويستجيب به ويطلب منه، أو ينسب على الله في طلب حاجاته وتزويج كرماته، فهذه كلها من البدع التي لم يشرعها النبي صلى الله عليه وسلم ولا فعلها أصحابه، وقد نص الأئمة على النهي عن ذلك كما قد سيطر في عبر هذا الموضع، ولهذا لم يكن أحد من الصحابة يقصد ريادة قبر أحبيب، بل كانوا يأتون إلى بيت المقدس فقط طاعة للحديث الذي ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه قال : ((لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا)). ولهذا اتفق أئمة الدين على أن العبد لو بدر السفر إلى ريادة قبر الخليل والطور الذي كلم الله عليه موسى - عليه السلام - أو جبل حراء ونحو ذلك لم يجب عليه الرفاء بدرد . وهل عليه كفارة بغير ؟، على قولين؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من بدر أن يطيع الله فليطعه، ومن بدر أن يعصي الله فلا يعصه))؛ والسفر إلى هذه البقاع معصية في أظهر القولين حتى صرح من يقول إن الصلاة لا تنقص في سفر المعصية بأن صاحب هذا السفر لا ينقص الصلاة . والمقصود هنا أن الصحابة لم يكونوا يستحبون السفر لشيء من ريارات البقاع لا آثار الأنبياء ولا قبورهم ولا مساجدهم إلا المساجد الثلاثة =

ثنا عبد الحميد، حدثني شهر سمعت أنا سعيد الخدري وذكر عده صلاة في الطور فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا يبعي للمطبي أن نشد رحاله إلى مسجد تُتعى فيه الصلاة غير المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»<sup>(١)</sup>، وهذا إساءة حسن

وشهر بن حوشب . احتلف فيه ، وقد وثقه جماعة من الأئمة ، كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه<sup>(٢)</sup> ، وقال علي بن المديني أنا أحدث عنه ، قال وأنا لا أدع حديث الرجل إلا أن يثمتا عليه يحيى وعبد الرحمن — يعني : على بركة — قال . وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه<sup>(٣)</sup> ، وقال أحمد بن حنبل : ما أحسن حديثه ، ووثقه<sup>(٤)</sup> .

= بن إذا فعل بعض الناس شيئاً من ذلك أنكر عليه غيره ، كما أنكروا على من رار انصور الذي كتم الله عليه موسى حتى إن عار حراء الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعد فيه قبل المبعث لم يره هو بعد ابعت (ولا أحد من أصحابه) اهـ . وانظر الرد على الأحناني (ص ٤٢٥)

(١) المسند (٦٤/٣) . قال الشيخ الألباني في الإرواء (١٤٣/٤) : ((هو بهذا اللفظ ضعيف : فيه شهر بن حوشب وهو سيء الحفظ لا سيما وقد خالف جميع الثقات فيه وروايته ما يخص معاد وهو قوله : «إلى مسجد» . والحديث عام يشمل المساجد وغيرها من المواطن التي يقصد لداتها أو لفضل يدعى فيها؛ ألا ترى أن أبا بصرة — رضي الله عنه — قد أنكروا على أبي هريرة سجد إلى الطور وليس هو مسجداً يصلح فيه وإنما هو جبل كُلم الله فيه موسى — عليه السلام — فهو جبل مرت . ومع ذلك أنكروا بصرة سجد إليه . وقد ثبت مثله عن عبد الله بن عمر — رضي الله عنه — كما ثبت في غير هذا الموضع .))

وقال في أحكام الجنائز (ص ٢٨٦) : ((شهر ضعيف ، وقد تردد بهذه الرواية : «إلى مسجد يتعى فيه الصلاة» فهي منكراً لعدم ورودها في الطرق الأخرى عن أبي سعيد .))

فار شبح الإسلام ابن نجيعة في الرد على الأحناني (ص ١١٦) عن هذه الرواية ((يهذا فيه أنه روى سقط "مسجد" ، وبني أن النبي تناول للطور وإن لم يكن مسجداً بطريق الأولى فإن الذين يقصدون الطور ومثله لا يقصدونه لأنه مسجد بل ولم يكن هناك قرية يتخذ المسلمون فيها مسجداً ، وساء المسجد حيث لا يصلح فيه بدعة وإنما يقصدونه لشرف القبة ، فعلم أن النبي عن المساجد يعني عن غيرها بطريق الأولى .))

(١) الخرج والتعديل (٣٨٣/٤) . وانظر : تهذيب الكمال (٥٨١/١٢)

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٥٨٣/١٢) .

(٣) الخرج والتعديل (٣٨٣/٤)

وقال مرة : ليس به بأس<sup>(١)</sup>، وقال يحيى بن معين : ثقة<sup>(٢)</sup>، وقال مرة : ثبت<sup>(٣)</sup>، وقال البحاري : حسن الحديث<sup>(٤)</sup>، وقال العجلي<sup>(٥)</sup> ويعقوب بن شبة<sup>(٦)</sup> ويعقوب بن سفيان<sup>(٧)</sup> : ثقة، وقال أبو زرعة : لا بأس به<sup>(٨)</sup>، وقال صالح جزرة : روى عنه الناس من أهل البصرة وأهل الكوفة وأهل الشام، ولم يوقف منه على كذب، وكان رجلاً يتسك، إلا أنه روى أحاديث ينمرد بها لم يشركه فيها أحد<sup>(٩)</sup>، وروى له مسلم مقروناً بغيره<sup>(١٠)</sup>، وروى في المقدمة عن ابن عون قال : إن شهراً بركوه<sup>(١١)</sup>، أي : طعموا فيه، وقال النسائي : ليس بالقوي<sup>(١٢)</sup>، وقال موسى بن هارون الجمال : صعيص<sup>(١٣)</sup>.

(١) انظر : تهذيب الكمال ( ٥٨٤/١٢ ) .

(٢) التاريخ — رواية الدوري — ( ٢٦٠/٢ ) .

(٣) التاريخ — رواية الدوري — ( ٢٦٠/٢ ) .

(٤) جامع الزمعي ( ٥٦/٥ ، رقم : ٢٦٩٧ ) .

(٥) معرفة الثقات ( ٤٦١/١ ) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال ( ٥٨٥/١٢ ) .

(٧) المعرفة والتاريخ ( ٤٢٦/٢ ) .

(٨) الجرح والتعديل ( ٣٨٣/٤ ) .

(٩) انظر : تهذيب الكمال ( ٥٨٥/١٢ ) .

(١٠) انظر : تهذيب الكمال ( ٥٨٩/١٢ ) .

(١١) ضبط هذه الكلمة غير واضح في الأصل، وما أتت هو الصواب كما في ك ومقدمة الصحيح ( ١٧/١ ) .

(١٢) الضعفاء والمزكرون ( ص ٥٦ ) .

(١٣) انظر : تهذيب الكمال ( ٥٨٣/١٢ )، وقال الحافظ ابن حجر : ((صلوق، كثير الإرسال والأوهام))

التقريب ( ٢٨٣٠ ) .

## التاسع عشر:

حمل النووي - رحمه الله - حديث أبي سعيد على أن معناه : لا فصيحة في شد الرحا إلى مسجد غير هذه الثلاثة، ونقله عن جمهور العلماء<sup>(١)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم (١٦٨/٩) .

قد شح الإسلام ابن تيمية في الرد على الأخناني (ص ١١٣ - ١١٧) ((عماء اسمعيل "سدي ريبا أقوالهم اختلفوا في قوله : "لا تشد الرحا إلا في ثلاثة مساجد : المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى" هل هو تحريم لذلك أو يفي لمصيبة<sup>٩</sup>، على قولين، وعامة المتقدمين على لأوب مع اتفقهم على أن هذا يشاؤل السفر إلى القبور، فإن الصحابة والتابعين والأئمة لم يعرف عنه سماع في أن يسافر إلى القبور وأثار الأبياء داخل في النهي كاستمر إلى الظور الذي كنم الله عليه موسى وعبيد وبن كان الله سماء ﴿الوادي المقدس﴾، وسماء ﴿البقعة الماركة﴾ ونحو ذلك، فلم يعرف عن صحابة سماع أن هذا وأمثاله داخل في النهي التي صلى الله عليه وسلم عن السفر إلى غير مساجد الثلاثة، كما يعرف عنهم سماع أن ذلك مهيأ عنه، وأن قوله "لا تشد الرحا" يهيأ بصيغة الخبر كما قد جاء في الصحيح بصيغة النهي من حديث أبي سعيد اخذري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال "لا تشد الرحا إلا في ثلاثة مساجد : مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى" فالصحابة ومن تبعهم لم يعرف عنهم سماع أن هذا يهيأ منه، فإن لقصة صلى الله عليه وسلم صريح في النهي، ولم يعرف عنه سماع سمي متداول لسنن إلى الشافعية اعظمه غير المساجد سواء كان يهيأ عنها صريح محض حجب أو لا يهيأ عن السفر إلى مسجد غير الثلاثة فاسمى عن السفر إلى ما ليس بمسجد أولى أو كان صريح خيول سماع فالصحابه الذين رويوا هذا الحديث سوا عمومته لغير مساجد كما في "الموقفا" والمسجد والس من صفة من أبي بصرة الغناري أنه قال لأي حريزة من أبي أنقلب<sup>٩</sup>، قال من الظور. فقال لو أدر كنتك قبل حرج بما خرجت، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "لا تعمل اضطي إلا في ثلاثة مساجد. من المسجد الحرام، وإلى مسجدي هذا، وإلى مسجد إيليا. أو قال بيت المقدس" لكن صاعقة من الآخرين قالوا. ليس هذا مهيأ بل هو يهيأ لاستحياب السفر إلى غير الثلاثة وفي لوجوب السفر بأسر إلى غير الثلاثة، وهؤلاء يقولون إن الحديث عام في السفر إلى قبور الأبياء وأثارهم وغير ذلك

واطر : الرد على الأخناني (ص ١٦٧ - ١٦٩) .



قلت : وقد يدل عليه قوله في لفظ رواية أحمد : (( لا يبغى ))؛ فهى طاهرة في عدم التحريم<sup>(١)</sup>.

## العشرون :

حكى ابن بطلال عن العلماء تأويل الحديث على وجه آخر فقال : هذا الحديث إنما هو عند العلماء فيمن بدر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة المذكورة؛ قال مالك — رحمه الله — : من بدر صلاة في مسجد لا يصل إليه إلا براحلة فإنه يصل في بلده، إلا إن بدر ذلك في مسجد مكة أو المدينة أو بيت المقدس فعليه السور إليها<sup>(٢)</sup>.

قال ابن بطلال : وأما من أراد الصلاة في مساجد الصالحين والتبرك بها متطوعاً بذلك فمباح له قصدُها بإعمال المطي وغيره، ولا يتوجه إليه النهي في هذا الحديث<sup>(٣)</sup>.

— وقال — رحمه الله — في الرد على الأختاني ( ص ٣٩٣ ) . (( هذا الحديث [ يعني . حديث " لا تعمس المطي " ] قد اتفق علماء المسلمين على صحة إسناده، واتفقوا على وجوب العمل بمعماده، واتفقوا على تناوله محل النزاع وهو السفر إلى القنور؛ ثم تنازعوا هل مراده النهي أو مراده نهي الاستحباب والتقصية ؟، وما اتفقوا عليه كاف في الاحتجاج في مسألة النزاع .

أما السنف من الصحابة والتابعين والأئمة فلا يعرف بينهم نزاع أنه نهى عن السفر إلى المساجد الثلاثة ))  
فتبين من هذا أن المراد من الحديث التحريم، وهو فهم الصحابة والسلف الصالح، وهو الموافق للأصل، والله أعلم .

(١) تقدم أن هذه الرواية صحيحة لكارتها .

(٢) تقدم عن مالك مثله في الباب قبله . وانظر : المصنوع ( ٤٧١/١ ) .

(٣) شرح صحيح البخاري ( ١٧٨/٣ ) . وتقدم الكلام في مسألة شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة، وأن النهي للتحريم، وأنه عام في كل بقعة تقصد للعبادة .

## الحادي والعشرون:

أورد ابن بطال على التأويل الذي أول عليه الحديث سؤالاً وجواباً فقال: فإن قيل: إن أبا هريرة أعمل المطي إلى الطور، فلما انصرف لقيه [ ١٦/أ ] بصرة بن أبي بصرة الغفاري فأكرمه عليه حروجه، وقال له: لو أدركت قبل أن تخرج ما حرجت، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ((لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد))؛ فدل أن مذهب بصرة حمل الحديث على العموم في النهي عن إعمال المطي إلى غير الثلاثة المساجد على كل حال؛ فدخل فيه النادر والمنطوع. قيل له: ليس كما ظنت، إنما أنكر بصرة على أبي هريرة حروجه إلى الطور لأن أبا هريرة كان من أهل المدينة التي فيها أحد المساجد الثلاثة التي أمر بإعمال المطي إليها، ومن كان كذلك فمسجده أولى بالإتيان؛ وليس في الحديث أن أبا هريرة نذر السير إلى الطور، وإنما ظاهره أنه خرج منطوعاً إليه، وكان مسجده بالمدينة أولى بالمعص من الطور؛ لأن مسجده لمدينة ومسجد بيت المقدس أفضل من الطور<sup>(١)</sup>.

## الثاني والعشرون:

استدل به على أنه إذا بدر إتيان أحد هذه المساجد الثلاثة لزمه ذلك؛ وهو كذلك على المذهب بالنسبة إلى المسجد الحرام<sup>(٢)</sup>، وهو قول مالك<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>. وعن أبي حنيفة: أنه لا يلزمه إلا إذا بدر المشي إليه دون لفظ الإتيان<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح صحيح البخاري (١٧٨/٣ - ١٧٩). وأجواب عما تأوله في الحديث أن يقال: به — في

حديث ذكر للعرق بين حال النادر والمنطوع، من هو عام فيهما ومن فرق بينهما دليل، والله أعلم

(٢) العزيز شرح الوجيز (٣٨٧/١٢).

(٣) المدونة (٤٧١/١).

(٤) انظر: المغني (٤٩٣/٤).

(٥) انظر: المبسوط (١٣٠/٤ - ١٣٢).

وأما مسجد المدينة والمسجد الأقصى فذهب مالك<sup>(١)</sup> وأحمد<sup>(٢)</sup> إلى الوجوب أيضاً، وهو أحد القولين للشافعي، ونص عليه في الربيعي<sup>(٣)</sup>، واختاره أبو إسحاق المروري<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يجب عليه<sup>(٥)</sup>، ونص عليه الشافعي في ((الأم))<sup>(٦)</sup>، وهو الذي رجحه العراقيون وغيرهم، وفرقوا بينهما وبين المسجد الحرام بتعلق السك به ولا سك في المسجدين المذكورين<sup>(٧)</sup>، وفيما يلزم من بدر إتيان هذه المساجد تفصيل وخلاف مذكور في كتب الفقه.

(١) المدونة (٤٧١/١).

(٢) انظر: المغني (٤٩٣/٤).

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٣٨٨/١٢).

والبويطي هو: الإمام العلامة سيد الفقهاء أبو يعقوب يوسف بن يحيى المصري البويطي، صاحب الإمام الشافعي، لارمه مدة وتخرج به، وفاق الأقران، مات سنة (٢٣١).

انظر: سير أعلام النبلاء (٥٨/١٢)، وطبقات الشافعية للسيكي (١٦٢/٢).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٣٨٨/١٢).

وأبو إسحاق هو: إبراهيم بن أحمد المروري، صاحب أبي العباس بن سريج وأكبر تلامذته. إمام كبير، من شيوخ الشافعية وفقهاء بغداد، صنف كتاباً في السنة، وقرأه بجامع مصر، وحضره آلاف فحسرت فنة فطلبه كاهن فاحتفى؛ ثم أدخل إلى كاهن فقال: أما أرسلت إليك ألا تشهر هذا الكتاب فلا نظره — وكان فيه ذكر الاستواء — فأذكرته المعتزلة؛ وقد شرح مذهب الشافعية؛ وانتهت إليه رئاسة المذهب، (ب ٣٤٠هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (٤٢٩/١٨).

(٥) انظر: الميسوط (١٣٢/٤).

(٦) الأم (٢٥٦/٢).

(٧) انظر: العزيز شرح الوجيز (٣٨٩/١٢).

## الثالث والعشرون:

وقع في ((المعجم الأوسط)) للطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: ((لا تشد الرحا  
إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحيف، ومسجد الحرام، ومسجدي))<sup>(١)</sup>

وفي إسناده: حنيفة بن مروان، وهو ضعيف<sup>(٢)</sup>؛ والحديث شاذّ لمخالفته  
الأحاديث<sup>(٣)</sup> الصحيحة<sup>(٤)</sup>. إلا أن الحكم بالسنة إلى مسجد الحيف صحيح لا بالنسبة لمعبر  
قال الغزالي عند ذكر نذر إتيان المساجد: ولو قال: أتى مسجد الحيف فهو كمسجد  
الحرام لأنه من الحرم، وكذلك (أجزاء سائر)<sup>(٥)</sup> الحرم.

(١) المعجم الأوسط (٢١١/٥)، رقم ٥١١٠. قال الشيخ الألباني في الإرواء (٢٢٩/٣) ((هو مكر  
لمخالفته لسائر الطرق والأحاديث، ونفرد حنيفة به وهو ضعيف كما قال الأزدي، وذكره العقبلي في  
"الضعفاء")).

(٢) انظر لسان الميراث (٤٨١/٢ - ٤٨٢)، وفيه: ((قال البخاري [التاريخ الكبير ٢١٠/٣] سمع منه  
حنيفة بن حنبل "لا تشد المطي إلا إلى مسجد الحيف ومسجدي والمسجد الحرام" لا يتابع في "مسجد  
الحيف"، ولا يعرف لحنيفة صحاح من أبي هريرة)).  
(٣) في ذلك: ((للأحاديث)).

(٤) فوته: ((والحديث شاذ)) على القول بأن أنكر الشاذّ معنى واحد، وهو من أن الصلاح كما في علوم  
الصلاح (ص ٢٤٤)، قال ابن حجر في المكت (٢٧٣ - ٢٧٥) ((على قول ابن الصلاح في مسنده  
(وكان من قبيل الشاذّ المكر)) قال: ((هذا يعني أن الشاذّ والمكر عدة مترادفات. والتحقيق خلاف  
ذلك. وليس في عارضة ما يفصل أحد النوعين عن الآخر. ثم ذكر ما يوصف بالشاذّ على التحقيق))  
ثم قال: ((وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو الضعف في بعض مشائعه دون بعض بشيء  
لا متابع له ولا شاهد فهو أحد قسمي المكر. وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث وإن  
حول في ذلك فهو القسم الثاني وهو يعتمد على رأي الأكثرين)). وانظر: نزهة النظر (ص ٩٥)  
واحد المذكور يطبق على رواية الطبراني المتقدمة، وهي مكررة لضعف راويها ومخالفة ما رواه لروايه الثقات،  
والله أعلم.

(٥) كتبنا في الأصل، وفي ذلك: ((سائر أجزاء))، وهو موافق لما في الوجيز

قال : ولو قال آتي مكة، لم يلزمه شيء إلا إذا قصد الحج . انتهى<sup>(١)</sup>.

ولا وجه لتفرقه بين مكة وسائر أجراء الحرم فإنها من أجزاء الحرم لا جرم أن الرافعي تعقبه فقال : ولو قال : أمشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام أو إلى مكة أو ذكر بقعة أخرى من بقاع الحرم كالصفا والمروة ومسجد الحبيب ومنى والمردلة ومقام إبراهيم وقبة رزم وغيرها فهو كما لو قال : إلى بيت الله الحرام، حتى لو قال آتي دار أبي جهل أو دار الخيزران كان الحكم كذلك لشمول حرمة الحرم له بتتغير الصيد وغيره<sup>(٢)</sup>.

ثم قال في الكلام على عبارة العزالي : فأما أنه لا يلزمه شيء إذا قال : آتي مكة حتى يقصد الحج فلا وجه له ولا ذكر له في الكتب، بل المذكور خلافه .

وعن أبي حنيفة أنه لا يلزمه المشي إلا أن يقول . إلى بيت الله الحرام أو إلى مكة أو إلى الكعبة أو إلى مقام إبراهيم . انتهى<sup>(٣)</sup>.

## الرابع والعشرون:

وقع في رواية لمسلم من طريق معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً : ((تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد ...))<sup>(٤)</sup> فذكره من غير حصر، وليس في هذه الرواية مع شد الرحل لعبها إلا على القول بحجية مفهوم العدد، والجمهور على أنه ليس بحجة<sup>(٥)</sup>

(١) الوجيز (٢/ ٢٣٥ - ٢٣٦) .

(٢) العزيز شرح الوجيز (١٢/ ٣٨٨) .

(٣) العزيز شرح الوجيز (١٢/ ٣٩٤)، وليس فيه قوله : ((وعن أبي حنيفة . )) إلى آخره

(٤) انظر : (ص ١٧٣) .

(٥) انظر : روضة الناظر (٢/ ٧٩٥)، وفي الغيث الجامع (١/ ١٢٥) عن إمام الحرمين حكاية القول به عن الجمهور، ورجحه الشوكاني في إرشاد الفحول (ص ١٨١) .

ومحاولة الشارح الاستدلال بهذه الرواية على ما ذهب إليه غير صحيحة لأنها خلاف فهم السلف للحدث، والله أعلم

## الخامس والعشرون :

وقع في حديث أبي سعيد . ((مسجد الحرام، ومسجد الأقصى))<sup>(١)</sup> بإضافة الموصوف للصفة، وقد حوَّره الكوفيون كقولهم تعالى : ﴿وَمَا كُنْتَ بِمَجَابِ الْعَرَبِيِّ﴾<sup>(٢)</sup> . وأوله التصريح بإصمار المكان، أي : نجاب المكان العربي ومسجد البلد الحرام ومسجد المكان الأقصى<sup>(٣)</sup> .

والحرام بمعنى : المحرم، كالكتاب بمعنى المكتوب والحساب بمعنى المحسوب .

وسمي المسجد الأقصى لبعده عن المسجد الحرام<sup>(٤)</sup> إما في المسافة أو في الزمان؛ فقد ورد في الحديث أنه كان بينهما أربعون سنة<sup>(٥)</sup> .

وقد استشكل من حديث أن بين آدم وداود أصعاف ذلك من الرمس فيحتمل أن الملائكة وصنعتهم أولاً وبهتاً في الوضع أربعون سنة، وأن داود وسليمان جدداً بين المسجد الأقصى كما حدّد إبراهيم صلى الله عليه وسلم بناء البيت الحرام<sup>(٦)</sup>؛ والله أعلم

(١) يروى الشارح رواية انصب حديث الباب .

(٢) سورة القصص، الآية : (٤٤) .

(٣) انظر . الخلاف في هذه المسألة بين الكوفيين والبصريين في الإنصاف لاس الأساري (المسألة رقم ٣١ ، ٤٣٦/٢ — ٤٣٨) .

(٤) انظر : إعلام الساجد (ص ٢٧٧) . وفيه : ((وإنما فرس [المسجد الأقصى] لأنه بعد مساحه — تزار ويبنى بها الأجر من المسجد الحرام) وقيل : لأنه لم يكن وراءه موضع عادة، وفيه معناه عس الأقدار والخبائث)) . وانظر : فتح الباري (٤٠٨/٦) .

(٥) متفق عليه من حديث أبي ذر — رضي الله عنه — أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب أحاديث الأنبياء، باب ١٠ ، ٤٠٧/٦ ، رقم ٣٣٦٦) . ومسلم في صحيحه . (كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٣٧٠/١ ، رقم ٥٢٠٠) .

(٦) انظر في الكلام عن هذا الاستشكال : الفتح (٤٠٨/٦ — ٤٠٩) .

## باب ما جاء في المشي إلى المسجد

حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ثنا يزيد بن زريع، ثنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، ولكن اتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة؛ فما أدركم فصلوا، وما فاتكم فأتموا)).

وفي الباب : عن أبي قتادة، وأبي بن كعب، وأبي سعيد، وزيد بن ثابت، وجابر، وأنس .

قال أبو عيسى . اختلف أهل العلم في المشي إلى المسجد : فمنهم من رأى الإسراع إذا خاف فوت التكبير الأولى، حتى ذكر عن بعضهم أنه كان يهرول إلى الصلاة، ومنهم من كره الإسراع واستار أن يمشي على تودة ووقار؛ وبه يقول أحمد وإسحاق، وقالوا : العمل على حديث أبي هريرة، وقال إسحاق : إن خاف فوت التكبير الأولى فلا بأس أن يسرع في المشي .

[ ١٦/ب ] حدثنا الحسن بن علي الخلال : ثنا عبد الرزاق، أنا<sup>(١)</sup> معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث أبي سلمة عن أبي هريرة بمعناه . هكذا قال عبد الرزاق عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة . وهذا أصح من حديث يزيد بن زريع .

حدثنا ابن أبي عمر : ثنا سفيان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

(١) في (ك) : ((قال : أنا)).

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث أبي هريرة : أخرجه بقية الأئمة الستة، فرواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة، ورهبر بن حرب، وعمرو الباق<sup>(١)</sup>. والسناني عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهري<sup>(٢)</sup> أربعتهم عن ابن عينة .

ورواه البخاري عن آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب عن الزهري<sup>(٣)</sup>، ومسلم عن محمد بن جعفر الوركاني<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه عن أبي مروان انعماني<sup>(٥)</sup> كلاهما عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن معاً .

ورواه مسلم<sup>(٦)</sup>، وأبو داود<sup>(٧)</sup> من روية يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة راد<sup>(٨)</sup> أبو داود وسعيد بن المسيب أيضاً .

(١) الصحيح ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة . باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة والهي عن إتيانها سعيًا : ٤٢٠/١ ، رقم : ٦٠٢ )

(٢) السنن : ( كتاب الإمامة ، باب السعي إلى الصلاة . ١١٤/٢ — ١١٥ ، رقم : ٨٦١ ) .

(٣) الصحيح . ( كتاب الأذان ، باب لا يسعى إلى الصلاة وليأتها تسكينة والوقار . ١١٧/٢ ، رقم : ٦٣٦ )

(٤) الصحيح . ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة . ٤٢٠/١ ، رقم : ٦٠٢ ) .

(٥) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات ، باب المشي إلى الصلاة . ٢٥٥/١ ، رقم : ٧٧٥ )

(٦) الصحيح ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة . ٤٢٠/١ ، رقم : ٦٠٢ ) .

(٧) السنن : ( كتاب الصلاة ، باب السعي إلى الصلاة : ٣٨٤/١ ، رقم : ٥٧٢ ) .

(٨) في (ك) : ((وراد)) .



ورواه مسلم من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، ومن رواية معمر عن همام، ومن رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين<sup>(١)</sup> كلهم عن أبي هريرة .

وحديث أبي قتادة : اتفق عليه الشيخان من رواية يحيى بن أبي كثير : أحرمي<sup>(٢)</sup> عند الله من أبي قتادة أن أباه أخبره قال : بينما نحن نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع جلة، فقال : ((ما شأنكم؟))، قالوا : استعجلنا إلى الصلاة، قال : ((فلا تفعلوا، إذا أتيتم الصلاة فعليكم السكنة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا))<sup>(٣)</sup>.

ورواه الطبراني في ((الأوسط)) من هذا الوجه بلفظ : ((ليصل أحدكم ما أدرك، وليقتص ما فات))<sup>(٤)</sup>.

(١) الصحيح : (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة ٤٢١/١، برقم : ٦٠٢) .

وفي الباب : عن أبي هريرة أيضاً : أخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الطهارة، باب فصل إسباغ الوضوء على المكاره : ٢١٩/١، برقم : ٢٥١) من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة — رضي الله عنه — : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((ألا أدلكم على ما يحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟))، قالوا : بلى يا رسول الله، قال : ((إسباغ الوضوء على المكارم، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط))، وفي رواية : ((فذلكم الرباط، فذلكم الرباط))

(٢) في (ك) : ((قال : أخبرني)) .

(٣) البخاري في صحيحه : (كتاب الأداء، باب قول الرجل : فاتتنا الصلاة . ١١٦/٢، برقم : ٦٣٥)، ومسلم في صحيحه . (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الصلاة بوقار وسكينة . ٤٢١/١ — ٤٢٢، برقم : ٦٠٣) .

(٤) المعجم الأوسط ( ١٤٣/١ — ١٤٤، برقم : ٤٥٣) .

وحديث أبي بن كعب : أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية أبي عثمان الهندي عن أبي بن كعب قال : كان رجل لا أعلم رجلاً أَعَدَّ من المسجد منه، وكان لا يخطئه صلاة، قال : فقيل له - أو قلت<sup>(٤)</sup> له - : لو اشتريت حملاً تركه في الظلماء وفي الرمضاء ؟، قال - : ما يسرني أن مربلي إلى حبس المسجد؛ إني أريد أن يكسب لي ممشاي إلى المسجد ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((قد جمع الله لك ذلك كله)).

وحديث أبي سعيد : أخرجه ابن ماجه من رواية عبد الله بن محمد بن عميل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ((ألا أدلكم على ما يكفر الله به الخطايا ويريد به في الحسبات ؟))، قالوا : بلى يا رسول الله، قال : ((إسراع الوضوء عند المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة))<sup>(٥)</sup>. وإسناده حسن<sup>(٦)</sup>.

(١) الصحيح : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد . ٤٦٠/١ - ٤٦١ .  
برقم : ٦٦٣ ) .

(٢) السنن : ( كتاب الصلاة، باب ما جاء في قل المشي إلى الصلاة : ٣٧٧/١، رقم ٥٥٦ )

(٣) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات، باب الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجراً : ٢٥٧/١ - ٢٥٨ .  
برقم : ٧٨٣ ) .

(٤) في (ك) : ((فقلت)).

(٥) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات، باب المشي إلى الصلاة : ٢٥٥/١، رقم ٧٧٦ )

(٦) لكن ذكر الدارقطني في العلل ( ٢٢٢/٣ ) الاختلاف في هذا الحديث على سعيد بن المسيب، وذكر رواية عبد الله بن محمد بن عميل وضعفه، وسيأتي ذكر كلامه عند ذكر حديث علي بن أبي طالب إن شاء الله

ولأبي سعيد حديث آخر : رواه أبو يعلى من رواية عبد الحكم بن عبد الله القاصر قال : حدثني أبو الصديق الناجي عن أبي سعيد<sup>(١)</sup> قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالبور التام يوم القيامة))<sup>(٢)</sup>.

وعبد الحكم ضعيف<sup>(٣)</sup>، وفي ترجمته رواه ابن عدي في ((الكامل))<sup>(٤)</sup>، ورواه أيضاً في ترجمة محمد بن مصعب الفرقساني عن أبي الأشهب عن أبي الصديق<sup>(٥)</sup>، ومحمد بن مصعب ضعيف<sup>(٦)</sup>.

وحديث زيد بن ثابت : رواه الطبراني في ((المعجم الكبير)) من رواية الصحاح بن سراس عن ثابت عن أس عن زيد بن ثابت قال : أقيمت الصلاة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه، فقارب بين الخطأ وقال : ((إنما فعلت هذا لتكثر خطاي في طلب الصلاة)). وفي رواية له قال : ((أتدرون لِمَ أقارب ؟))، قلت : الله ورسوله أعلم، قال : ((لا يزال العبد في صلاة ما دام في طلب الصلاة))<sup>(٧)</sup>.

(١) في (ك) : ((أبي سعيد الخدري)).

(٢) المسند (٣٦١/٢، برقم : ١١١٣).

(٣) وهكذا قال الحافظ ابن حجر في التقریب (٣٧٤٩).

(٤) الكامل (٣٣٤/٥).

(٥) الكامل (٢٦٦/٦).

(٦) وقال الحافظ ابن حجر في التقریب (٦٣٠٢) : ((صدوق، كثير الغلط))، وهي عبارة عن ضعفه.

والحديث حسن بشواهد التي في الباب. قال العقيلي في الضعفاء (١٤٠/٢) : ((وقد روي في هذا الباب أحديث متقاربة لينة))، وقال أيضاً في الضعفاء (٢٣٥/١) : ((في هذا المتن أحاديث متقاربة في اللبس والضعف)).

(٧) المعجم الكبير (١١٧/٥ — ١١٨، برقم : ٤٧٩٨). والضحاح بن سراس : ليس الحديث (التقریب

٢٩٨٠). وقد تابعه محمد بن ثابت الباني عن ثابت (به)، وليس فيه قوله : ((لا يزال العبد...)).

أخرجه الطبراني في الكبير (١١٨/٥، برقم : ٤٨٠٠). ومحمد بن ثابت : ضعيف (التقریب : ٥٧٦٧). قال ابن أبي حاتم في العلل (١٩١/١) : ((سألت أبي عن حديث رواه أبو داود الطيالسي عن-

ورواه من وجه آخر من رواية أنس من فعل زيد بن ثابت غير مرفوع<sup>(١)</sup> وإسناده صحيح .  
وحديث جابر أخرجه مسلم من رواية زكريا بن إسحاق . ثنا<sup>(٢)</sup> أبو الزبير قال : سمعت  
جابر بن عبد الله قال : كانت ديارنا مائية عن المسجد فأردنا أن سيع بيوتنا فنقرب من المسجد،  
فهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ((إن لكم بكل خطوة درجة))<sup>(٣)</sup>

ورواه أيضاً من رواية أبي نضرة عن جابر قال : أراد أبو سلمة أن يتحولوا قرب المسجد  
قال : والباق حالية، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ((يا بني سلمة دياركم نكتسب  
أثراكم))، وفي رواية له تكرر ذلك ثلاثاً<sup>(٤)</sup>.

ولجابر حديث آخر . رواه الترمذي<sup>(٥)</sup>، وابن حبان في صحيحه<sup>(٦)</sup> من رواية شرحبيل بن سعد  
عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((ألا أدلكم على ما يحبه الله به احطاباً  
ويكفر به الذنوب؟))، قالوا : بلى يا رسول الله، قال ((إسراع الوضوء في الكرىبات — أو  
المكروهات — وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، وهي الرطاب))

محمد بن ثابت عن أبيه عن أنس عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدارب بين  
احطاب إلى المسجد، وقال : ((إنما فعله لئلا يكثر خطاي إلى المسجد))، فسمعت أبي يقول : روى هذا الحديث  
جماعة عن ثابت السامي فلم يوجهه [كذا] أحد إلا أصحابه من يبراس وأصحابك من حديث . وهو دا  
بعنه محمد بن ثابت وعبد أيضاً ليس بالثوري، والصحيح موقوف)) . فالحديث منكرو فقد تفرد به  
الصحاك بن يبراس — وهو ضعيف وهو من لا يثبت تفرد إذا روى ، ولتقدمون يحكيون على من هدد  
حاله بالسكر ، فكيف إذا خالف جماعة . كما قال الإمام أبو حامد كما تقدم ، ولا عبرة بما به محمد بن  
ثابت فإنه مثل الصحاك ، فالصواب في هذا الحديث أنه منكرو مرفوعاً ، صحيح موقوفاً ، والله أعلم .

(١) المعجم الكبير ( ١١٧/٥ ، برقم : ٤٧٩٦ ) .

(٢) في (ك) : ((قال : ثنا)) .

(٣) الصحيح . ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فعل كثرة الخطا إلى المساجد : ١٠٦٦١ ، ص ١٠٦٤ )

(٤) الصحيح . ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فعل كثرة الخطا إلى المساجد : ١٠٦٦٢ ، ص ١٠٦٤ )

(٥) كشف الأستار ( ٢٢٣/١ ، برقم : ٤٤٩ ) .

(٦) الصحيح ( ٣١٤/٣ ، برقم : ١٠٣٩ ) .

وشرحيل بن سعد : ضعيفٌ عند الجمهور<sup>(١)</sup>، وقد وثقه ابن حبان<sup>(٢)</sup>.

ورواه البرار أيضاً من رواية يوسف بن ميمون عن الشعبي عن جابر بلفظ : ((فتلك رباب الجنة))، قال : ويوسف بن ميمون : صالح الحديث<sup>(٣)</sup>. انتهى . وقد وثقه أيضاً ابن حبان<sup>(٤)</sup>، وابن عدي<sup>(٥)</sup>، وضعفه غير واحد<sup>(٦)</sup>.

وحديث أنس : رواه الطبراني في ((الأوسط)) من رواية إبراهيم بن عبد الحميد بن دي حمية عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إذا أتيت الصلاة فأتوا وعليكم السكينة؛ فصلوا ما أدرتكم واقصوا ما سبقتكم))<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٢/٤١٥ — ٤١٧) .

(٢) الثقات (٤/٣٦٥) . قال الحافظ ابن حجر : ((صدوق، اختلط بأخرة)) (التقريب : ٢٧٦٤)؛ فهذا الإسناد ضعيف

(٣) كشف الأستار (١/٢٢٤، برقم : ٤٥٠) .

(٤) الثقات (٧/٦٣٧) .

(٥) الذي في الكامل (٧/١٦٦) قوله بعد أن روى له عدة أحاديث : ((وهذه الأحاديث مع ما لم أذكرها ليوسف الصانع ما أرى به بأساً))، وانظر : تهذيب الكمال (٣٢/٤٧٠)

(٦) قال الإمام أحمد : ((ضعيف، ليس بشيء))، وقال البخاري : ((مكر الحديث جداً))، وقال أبو حاتم : ((ليس بالقوي، مكر الحديث جداً، ضعيف))، وضعه غيرهم (انظر : تهذيب الكمال ٣٢/٤٦٩ — ٤٧٠)، وقال الحافظ ابن حجر : ((ضعيف)) (التقريب : ٧٨٨٩) .

(٧) المعجم الأوسط (٤/٣٥١، برقم : ٤٤٠٦) . وفي إسناده إبراهيم بن عبد الحميد - ذكره البخاري في التاريخ الكبير (١/٣٠٤ — ٣٠٥)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات (٦/١٣٦)، وقال : ((من فقهاء أهل الشام، كان على قضاء حمص ... تحول في آخر عمره إلى طبرسوس ومات بها مرابطاً)) . والحديث بهذا الإسناد ضعيف وفي حاشية الأصل ((ورواه أيضاً في المختارة من رواية خالد بن محمد بن محمد بن جعفر بن أبي كثير عن حميد)) وهو في المختارة (٦/٤٧٦) بلفظ : ((إذا أتيت الصلاة فعليكم بالسكينة؛ فما أدرتكم فصلوا، وما فاتكم فاقصوا)) وهذا الإسناد صحيح . قال الصيغ . ((وله شاهد في الصحيح من حديث أبي قتادة وأبي هريرة)) .

ورواه من وجه آخر<sup>(١)</sup> . ورجاله رجال الصحيح<sup>(٢)</sup> إلا أنه قال فيه : قال حماد : لا أعلمه إلا قد رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

ولأنس حديث آخر : أخرجه البخاري من رواية الفراري عن حميد عن أنس قسلاً . أراد سوسة أن يتحولوا إلى قرب المسجد، فكره [ ١٧/١ ] رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تُعرى المدينة، فقال : (( يا بني سلمة ألا تحسبون أناركم ))<sup>(٣)</sup> .

ولأنس حديث آخر : رواه ابن ماجه من رواية ثابت السامي عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . (( شرُّ المشائير في الظُّلُم إلى المساجد بالور الثَّام يوم القيامة ))<sup>(٤)</sup> .

ورواه الحاكم في (( المستدرک )) شاهداً لحديث سهل بن سعد الأتي ذكره، فقال : وله شاهد في رواية مجهولة عن ثابت عن أنس . ثم رواه من رواية داود بن سليمان بن مسلم : أنبا<sup>(٥)</sup> أبي، عن ثابت بن أسلم الباني، عن أنس<sup>(٦)</sup> .

- (١) المعجم الأوسط ( ١٢٩/٣ )، رقم ٢٦٩٧ ) من طريق مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سمية عن ثابت عن أنس بنظم (( إذا أقيمت الصلاة فممن أخذكم على هيئته، فليصل ما أدرك، وليقصر ما سبق به ))  
(٢) فيه : مؤمل بن إسماعيل . وليس من رجال الصحيح، وهو صدوق سيء الحفظ ( التقريب ٧٠٢٩ )، فهذا الإسناد ضعيف، والله أعلم .

(٣) الصحيح . ( كتاب فضائل المدينة، باب كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تعرى مدينته ٩٩٤، رقم ١٨٨٧ )

- (٤) السنن ( كتاب المساجد والجماعات، باب المشي إلى الصلاة ٢٥٦/١، رقم ٧٨١ ) من طريق سليمان بن داود الصانع عن ثابت ( به ) سليمان بن داود : مجهول ( التقريب ٢٥٥٤ ) فهذا الإسناد ضعيف، قال الوصيري في مصباح الرجاجة ( ٢٧٦/١ ) (( هذا إسناد ضعيف - سليمان بن داود قتل في الغزاة [ في الصفراء ١٤٠/٢ ] لا يتابع على حديثه [ ولا يعرف إلا به ] )) لكس الحديث حسن بشواهد، وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه  
(٥) في (ك) : (( أنا )) .

(٦) المستدرک ( ٢١٢/١ ) . وفي إسناده : سليمان بن مسلم، وهو سليمان بن داود بن مسلمه اثناني كما في تهذيب الكمال ( ٤١٥/١١ ) . وفي تهذيب الكمال ( ٣٤٥/٤ ) في الرواة عن ثابت السامي : (( سليمان بن داود )) قال المري . (( ويقال ابن مسلم اثناني الصانع - مؤذن مسجد ثابت السامي ))

والأنس حديث آخر : رواه البزار من رواية أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أنس قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((ألا أدلكم على ما يكفر الله به الخطايا ؟) إسراع الوضوء ، وكثرة الخطا إلى المساجد))<sup>(١)</sup>.

قال البزار : ((لا نعلم رواه<sup>(٢)</sup> عن عاصم إلا أبو بكر)).

## الثاني :

فيه مما لم يذكره : عن بريدة بن الحصيب ، وثوبان ، وجبير بن مطعم ، وريد بن حارثة ، وسعد بن أبي وقاص ، وسهل بن سعد ، وطارق بن شهاب ، وعادة بن الصامت ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الرحمن بن عائش ، وعتبة بن عبد ، وعقبة بن عامر ، وعلي بن أبي طالب ، ومعاذ بن جبل ، وأبي أمامة ، وأبي الدرداء ، وأبي رافع ، وأبي موسى ، وحولة بنت قيس ، وعائشة ، ورجل من الأنصار ، وامرأة من المنايعات

أما حديث بريدة : فأخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup> ، والمصنف<sup>(٤)</sup> فيما تقدم<sup>(٥)</sup> من رواية عبد الله بن أوس ، عن بريدة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة)).

(١) كشف الأستار ( ١٣٨/١ ) برقم : ٢٦٣ ، وإسناده ضعيف لانشطاعه فإن عاصمًا لم يسمع من أنس شيئاً كما قال الدارقطني . انظر : نعمة التحصيل ( ص ٢١٥ ) ، قال الميمني في المجموع ( ٢٣٧/١ )

((رواه البراء ، وعاصم بن بهدلة لم يسمع من أنس ، وبقيت رجاله ثقات)). فهذا الإسناد ضعيف لانشطاعه

(٢) ((رواه)) : سقطت من (ك) .

(٣) السنن : ( كتاب الصلاة ، باب ما جاء في المشي إلى الصلاة في الظلام : ٣٧٩/١ ، برقم : ٥٦١ ) .

وفي إسناده عبد الله بن أوس الخزازي : وهو ليس الحديث ( التقریب . ٣٢١٨ ) ، فهذا الإسناد ضعيف ، والحديث حسن بشواهده ، وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح مشي أبي داود ( ١٦٧/١ )

(٤) الجامع : ( أبواب الصلاة ، باب ما جاء في فصل العشاء والمحر في الجماعة : ٤٣٥/١ ، برقم : ٢٢٣٠ ) ، وقال : ((حديث عريب)).

وأما حديث ثوبان : فرواه الرار في (مسدد) من رواية أبي يحيى عن أبي أستماء الرحبي عن ثوبان قال : حرح إلينا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة الصبح فقال : ((إنَّ ربي أماني الليلة في أحسن صورة فقال : يا محمد هل يدري فيم يختصم الملائ الأعلَى (...)) فذكر الحديث، وفيه : ((وأما الكفارات : فمشي على الأقدام إلى الجمعات<sup>(١)</sup>...)) الحديث<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث جبير بن مطعم فرواه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن أبي بكر المديني عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((المشي على الأقدام إلى الجمعات<sup>(٣)</sup> : كفارات الذنوب (...)) ، وذكر بقية الحديث .

وعبد الرحمن بن أبي بكر المديني : ضعيف<sup>(٤)</sup>

(١) في (ك) : ((الجماعات)).

(٢) كشف الأستار (١٣/٣ ، رقم ٢١٢٨) من طريق أحمد بن ميع عن الحسن بن سوار عن أبي سعيد عن معاوية بن صالح عن أبي يحيى (به) ، لكن ذكر الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (١٦٠/٥) ((إسناد أحمد بن ميع قال : حدثنا الحسن بن سوار ثنا ثابت عن معاوية (بهي ابن صالح) عن أبي يحيى عن أبي يزيد عن أبي الزبير عن أبي سلاء عن ثوبان (به) . وهذا أصح ؛ فقد رواه عبد الله بن صالح (عند ابن أبي عاصم في السنة ٣٢٧/١) ، وعبد الله بن وهب (عند ابن حزيمة في كتاب التوحيد ٥٤٣/٢) كلاهما عن معاوية بن صالح (به كذلك)

وأبو يحيى هو : سليم بن عامر الكلاعي كما ذكر ابن عزيمة .

وأبو سلام هو : مخطوط الحبشي، وهو ثقة يرسل (التقريب : ٦٨٧٩) ، ولم يسمع من ثوبان كما ذكر ابن معين وابن المديني (انظر : تحفة التهصيل ص ٥١٨) .

وأبو يزيد ذكر المزي في تهذيب الكمال (١٢٦/٢٣) أن اسمه عيلان بن أسر الكلبي، ونسبه الحافظ المسند حجر في التقريب (٥٣٦٧) ، وقال عنه ((مقرئ)) فهذا الإسناد ضعيف، والله أعلم

(٣) في (ك) : ((الجماعات)).

(٤) المعجم الكبير (١٣٥/٢ - ١٣٦ ، رقم ١٥٧٣) .

(٥) وهكذا قال الحافظ في التقريب (٣٨١٣) فهذا الإسناد ضعيف .



وأما حديث زيد بن حارثة : فرواه الطبراني في ((الكبير))<sup>(١)</sup> و ((الأوسط))<sup>(٢)</sup> أيضاً من رواية ابن لحيعة عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن أسامة بن زيد بن حارثة عن أبيه زيد بن حارثة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بنور يوم القيامة ساطع)).

ورواه ابن عدي في ((الكامل))<sup>(٣)</sup> من هذا الوجه في ترجمة سليمان بن أحمد الواسطي، وقال : قال البخاري : فيه نظر<sup>(٤)</sup>.

وأما حديث سعد بن أبي وقاص : فرواه الطبراني في ((الأوسط)) من رواية أبي السري عن سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((إذا أتيت الصلاة فأتها بوقار وسكينة؛ فصل ما أدركت وأقضى ما فاتك))<sup>(٥)</sup>. وأبو السري : لا أدري من هو<sup>(٦)</sup>.

وأما حديث سهل بن سعد : فرواه ابن ماجه من رواية رهير بن محمد التميمي عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بنور تام يوم القيامة))<sup>(٧)</sup>.

(١) المعجم الكبير (٨٦/٥ ، رقم ٤٦٦٢٠) من طريق سليمان بن أحمد الواسطي . ثنا الوليد بن مسلم. ث ابن لحيعة (به) .

(٢) المعجم الأوسط (٢٨/٥ ، رقم ٤٥٨١) من طريق سليمان بن أحمد الواسطي (به) .

(٣) الكامل (٢٩٢/٣) . قال ابن عدي عن سليمان : ((هو عدي ممن يسرق الحديث ويشته عليه))

(٤) التاريخ الكبير ٣/٤ وفي لسان الميراث (٨٧/٣) : ((كذب يحيى، وصحبه السائي، وقال صاح جررة كان يتهم في الحديث، وقال مرة : كذاب...))؛ فهذا الإسناد ضعيف جداً .

(٥) المعجم الأوسط (٨٧/٢ ، رقم ١٣٣٥) .

(٦) قال الهيثمي في المجمع (٣١/٢) : ((رواه الطبراني من رواية أبي السري عن سعد، ولم أجد من ذكره، وبقية رجاله موثقون)).

(٧) السنن : (كتاب المساجد والجماعات، باب المشي إلى الصلاة : ٢٥٦/١ ، رقم : ٧٨٠)، بنظر . ((البشر المشائون في الظلم...)) من طريق إبراهيم بن محمد الحلبي عن يحيى بن الحارث الشيرازي عن رهير (به) =

ورواه الحاكم من رواية وهيب وأبي عسان<sup>(١)</sup> كلاهما عن أبي حازم<sup>(٢)</sup>، وقال: صحيح علي

\_\_\_\_\_

[illegible]

وراهبه بن محمد صدوق، (التقريب ٢٥٣) وحسن بن حرب، (التقريب ٥٣٣)  
 فبذلك الإسناد ضعيف، واحديث حسن بشواهده الصحيحة من أبو بصير في مصابح الرضا  
 (١) (وهذا الإسناد فيه مقال، رماه به محمد بن عبد الله بن حماد في الثقات ١٠٥) | حسن بن  
 علي في الكاشف | ٢٢٤ | صدوق ومحمد بن يحيى بن حماد كلاهما ضعيفان  
 رجال الإسناد ثقات، لكن قال شيخنا أبو بصير بن حماد | وهو متابع | رماه الله في نسخة  
 علي المستدرک | بعد أن رواه من هذا الطريق | قد حثت حسن بن حرب | وقد تابعه غيره من  
 شيوخه أبو غسان محمد بن طريف فبما ساقه يستند إلى حسن بن حرب المتبصر في  
 حقه | وذكره بنقطه "بالوثر الثناء" قلت | وقد مر في صحيحه | ٣٧٩ | رماه الله  
 في كلاً أبو بصير - رماه الله -

۱۰۱. پ (۱۰۱) . ((وَأَنبَىٰ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ))

(٥٠) المستدرك ( ٢١٢/١ ) - في خبره في خبره - ( ٥٠ )

١٠ - مسجد الكبير ( ٣٢٢،٠٠٠ م. ق. ٧ - ١٠ )

(٢) المعجم الأوسط ( ٣٩٦/٥ ، رقم ٥٤٩٦ )

١٠) في حاشية (ك): (( من التصحيح )) : استمع عمر بن الخطاب لمحمد بن عبد الله بن مسعود . وحدثني محمد بن .  
٦٧٥/٢ ) السورة : العنكبوت : العنكبوت .

(١) من الطبقة الخامسة من المدلسين كما في تعريف أهل التقليد (ص ١٧٥) فهو ضعيف مع زيادة ١٠  
 نظر التقرير: (٢٣٨٩) ، كما أن فيه عدة أخرى وهي أن رواية صافي بن شباص عن أبي بصير  
 عنه وسيم مرفوعاً دون ذكر الوسطة ، وهو ممن رث ابنه ورثني أبي عن أبيه وسيد ٥٠٥  
 منه كما قال الإمام أبو داود وهو في الإحسان (٢١١٢، ٢١٢) وسأيتي مرسله قال بذلك في صحفه  
 فالإسناد ضعيف؛ والله أعلم .

وقد وثقه وكيع<sup>(١)</sup>، وطارق بن شهاب : مختلف في صحته<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث عبادة بن الصامت : فرواه الطبراني من رواية إسحاق بن يحيى عن عمادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال<sup>(٣)</sup> : ((ألا أنفكم بكممارات الخطايا؟))، قالوا : بلى يا رسول الله، قال : ((إسباع الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد...)) الحديث<sup>(٤)</sup>. وإسحاق : لم يترك جده عبادة<sup>(٥)</sup>.

(١) لم أفت على توثيق وكيع له، ولعله سبق نظر منه — كما سأني —، ولعله تابع في ذلك أحيمسي، فإنه ورد الحديث في المجموع (٢٣٧/١ - ٢٣٨)، وقال : ((رواه الطبراني في "الأوسط" و"الكبير"، وفيه أبو سعد البقال : وهو مدلس، وقد وثقه وكيع)) وفي تهذيب الكمال (٥٣/١١) ترجمة سعد المرزبان : ((وقال محمود بن عيلان : سئل وكيع عن أبي سعد البقال ؟، فقال : كان يروي عن أبي وائل، وكان أبو وائل ثقة)) وهذا الخبر في المخرج والتعليق (٦٢/٤)، والكمال (٣/٢٨٣ - ٢٨٤) عن محمود بن عيلان (م) وفي الكمال أيضاً من رواية الساجي بسند إلى محمود بن عيلان ثقة، ورواه : ((وقال : أحمد الله كان يروي عن أبي وائل وكان أبو وائل ثقة)) فتوثق وكيع بما هو في حق أبي وائل لا في أبي سعد، وربما سبق نظر أصمعي، فصار في الكلام في أبي سعد. ويظهر أن الحافظ ابن حجر عسى أن ينعمي والشارح بقوله بعد إيراد ترجمته أبي سعد في تهذيب التهذيب (٨٠/٤) : ((قلت : الحكاية التي حكيت عن وكيع لا تدل على أنه وثقه، وقد ذكره الساجي عن محمود بن عيلان قال : سئل وكيع عن أبي سعد البقال فقال : أحمد الله كان يروي عن أبي وائل وأبو وائل ثقة، وقد ذكرها المؤلف [ يعني : لثري ] بلا عرو، فحذفها، ثم احتج بها مدكرته معزوة)) وكان الحافظ إنما حذفها لأنها لا تعلق لها بحال أبي سعد، والله أعلم.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في التقریب (٣٠٠٠) : قال أبو داود : ((رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه)). وقال في الإصابة (٢٢٠/٢) : ((إذا ثبت أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم فهو صحيح على الراجح، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه، فرواه عنه مرسل صحابي، وهو مقبول على الراجح، وقد أخرج له الساجي عن أحد أحدث، وذلك مصير منه إلى إثبات صحته...)) لكن قول الحافظ هنا ((وهو مقبول على الراجح)) يخالف ما في السكت (٥٤١/٢) والفتح (٦/٧) من التفرقة بين مراسيل الصحابة الذين ثبت سماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم وبين مراسيل الذين رأوه ولم يسمعوا منه شيئاً في أن مراسيلهم كمراسيل غيرهم ولا ثبت لها حكم مرسل الصحابة فيلحزم وقد قال الإمام البيهقي. وهذا الحديث وإن كان فيه إرسال فهو مرسل جيد فطارق بن حبيب التابعين، ومن رأى النبي صلى الله عليه وسلم، وإن لم يسمع منه أحد والله أعلم.

(٣) ((قال)) سقطت من (ك)

(٤) لم أفت عليه في المنظر من المعجم الكبير. وقد عراه إليه الحشمي في المجموع (٣٦/٢)، ونماه أحد من (و) وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط))

وأما حديث ابن عباس : فرواه الطبراني أيضاً من رواية العباس بن عامر الصبي ثنا أبو هلال عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((بشر المشائين إلى المسجد في الظلم بالورثاء يوم القيامة))<sup>(١)</sup>.  
والعباس هذا : لا أدري من هو<sup>(٢)</sup>.

ولابن عباس حديث آخر - رواه المصنف في "التفسير" من رواية أبي قلابة عن حميد بن الحجاج عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((أتاني ربي في أحسن صورة...))  
الحديث، وفيه : ((والكفارات : نقل الأقدام إلى الجماعات...))<sup>(٣)</sup> الحديث .

(١) المعجم الكبير ( ٢٨٩/١١ ، رقم : ١٠٦٨٩ ) من طريق العباس بن بكار الصبي عن أبي هلال ( به )  
(٢) قال المصنف في المجموع ( ٣٠/٢ ) ((رواه الطبراني في الكبير، وفيه العباس بن عامر الصبي، ولم أجد من ترجمه، وبقية رجاله موثوقون)) والذي في المعجم الكبير إنما هو العباس بن بكار لا ابن عامر، ولعله تصحيف نظر من المصنف تبعه عليه الشراح . والعباس بن بكار : قال فيه الدارقطني في الضعفاء والمزكين ( ص ٣٢١ ) . ((كتاب))، وأورد له ابن حجر في اللسان ( ٢٩٩/٣ - ٣٠٠ ) أخباراً باطلة قال عن أحدها هذا من وضعه، والرواية عنه في هذا الإسناد محمد بن زكريا العلاني : قال عنه الدارقطني في الضعفاء والمزكين ( ص ٣٥٠ ) ((ضعف حديث)) فهذا الإسناد باطل، والله أعلم

(٣) الجامع ( كتاب تفسير القرآن . باب "ومن سورة ص" ٣٤٢/٥ - ٣٤٣ . رقم : ٣٢٣٤ ) من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي قلابة ( به )، وقال ((هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه)). قال ابن أبي حاتم في العلل ( ٢٠/١ ) : ((سألت أبي عن حديث رواه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن الحجاج عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : رأيت ربي عرو وجل... وذكر الحديث في إسناد الوصوء، ونحوه، قال أبي هذا رواه الوليد بن مسلم وصدقة عن ابن جابر قال : كما مع مكحول فمر به خالد بن الحجاج فقال مكحول يا أبا إبراهيم حديثنا. قال حديثي ابن عباس الحضرمي عن النبي صلى الله عليه وسلم [ وسألت حديث ابن عباس فرياً بن ماء الله ] قال أبي : وهذا أشبه، وقادة يقال لم يسمح من أبي قلابة إلا أخراً، فإنه وقع في كتاب من كتب أبي قلابة، فلم يميزوا بين عبد الرحمن بن عياض وبين ابن عباس)). وهكذا ذكر الدارقطني في العلل ( ٥٥/٦ )، وفي تحفة الأشراف ( ٣٨٣/٤ ) : ((قال أبو زرعة الدمشقي عن أحمد بن حسن حديث قتادة هذا ليس بشيء، والقول ما قال ابن جابر)). وقد اختلف فيه على قتادة كما العلل للدارقطني ( ٥٥/٦ ) .  
والخلاصة : أن هذا الحديث ضعيف؛ لأنه وهم؛ والله أعلم .

وفي رواية له عن أبي قلابة عن ابن عباس بلفظ : ((والمشي على الأقدام إلى الجماعات))<sup>(١)</sup>، ولم يذكر خالد بن اللجلاج .

وأما حديث ابن عمر : فرواه الطبراني أيضاً من رواية داود بن الربيعان عن زيد بن أسم عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((بشر المشائين إلى المساجد في الطلسم بالور الثام يوم القيامة))<sup>(٢)</sup>.

وداود قال فيه البخاري : مقارب الحديث<sup>(٣)</sup>، وضعفه ابن معين<sup>(٤)</sup>، وأحرون<sup>(٥)</sup>.

ولابن عمر حديث آخر : رواه الطبراني أيضاً بإسناد جيد من رواية أبي عبد الله القراط عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه، ثم خرج إلى المسجد لا يخرج إلا الصلاة لم تزل رجله اليسرى تمحو سيئة، والأخرى [ تبت ]<sup>(٦)</sup>

(١) الجامع : ( كتاب التفسير، باب "ومن سورة ص" : ٣٤٢/٥، برقم : ٣٢٣٣ ) من رواية معمر عن أيوب عن أبي قلابة ( به ) . وهذا وجه من أوجه الاختلاف فيه على أبي قلابة كما في علل الدارقطني ( ٥٥/٦ ) ؛ وهي رواية ضعيفة أبصاً؛ لأن الصواب في هذا الطريق أنه من مسد عبد الرحمن بن عايش — كما سيأتي — ثم إنه يخشى من انقطاع هذه الرواية لأدباً قلابة يقال إنه لم يسمع من ابن عباس، واستظهره العلامة ( انظر : تحفة التحصيل ص ٢٤٤ ) .

(٢) المعجم الكبير ( ٣٥٨/١٢، برقم : ١٣٣٣٥ ) .

(٣) انظر . الكامل لابن عدي ( ٩٥/٣ ) .

(٤) التاريخ — برواية الدوري — ( ١٥٢/٢ ) قال فيه : ((ليس بشيء)) .

(٥) قال ابن المديني . ((كتب عنه يسيراً، ورميت به))، وضعفه جداً، وقال الجوزجاني . ((كذب))، وقال يعقوب بن شيبة وأبو زرعة . ((مزكوك))، وقال أبو داود : ((ضعيف))، وفي موضع آخر . ((ليس بشيء))، وفي آخر . ((ترك حديثه . )) انظر : تهذيب الكمال ( ٣٩٤/٨ — ٣٩٥ )، وقال فيه الحافظ ابن حجر . ((مزكوك، وكذبه الأردني)) ( التقریب : ١٧٨٥ ) . فهذا الإسناد ضعيف جداً .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ك)، وهو ثابت في مجمع الزوائد ( ٢٩/٢ )، وفي المعجم الكبير . ((تكتب)) .

حسنة حتى يدخل المسجد<sup>(١)</sup>. [ ١٧/ب ]

ولابن عمر حديث آخر : رواه البراء من رواية سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبث عن أصحابه في صلاة الصبح . الحديث في رؤيائه في اليوم، وفيه ((فِيمَ يَنْتَضِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى ...)) الحديث، وفيه ((انكفارات : إيساع الوضوء عند الكريبات، ومشى على الأقدام إلى الجماعات ...)) الحديث<sup>(٢)</sup>

وسعيد بن سنان : ضعفه الجمهور<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث عبد الله بن عمرو فرواه أحمد<sup>(٤)</sup>، والطبراني<sup>(٥)</sup>

(١) المعجم الكبير (١٢/٣٥٥، رقم ١٣٣٢٨) وفي إسناده اعلم بن الفصيص الأسطفي . ذكره ابن الأثير في اللباب (١/٥٤)، وله ألف على من ذكره نخرج أو نعدل . وللحديث شاهد أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة . وسأني قريباً عند ذكر حديث عبد الله بن عمرو

(٢) كشف الاستار (٣/١٤، رقم ٢١٢٩) .

(٣) قال فيه الإمام أحمد : ((ضعيف))، وقال ابن معين : ((ليس بثقة))، وقال أبو حاتم : ((ضعيف الحديث))، وقال البخاري : ((مكر الحديث))، وقال السائي : ((متروك الحديث)) (انظر : تهذيب الكمال : ١٠/٤٩٦ - ٤٩٨)، وقال الحافظ ابن حجر : ((متروك . ورماه الدارقطني وغيره بالوضع)) (التقريب ٢٣٣٣) . فهذا الإسناد ضعيف جداً والله أعلم .

(٤) المستدرك (٢/١٧٢) من طريق ابن حبان عن عبد الله المعافري عن أبي عبد الرحمن الحلي (هـ)

(٥) المعجم الكبير (قطعة من الجزء ١٣/٤٢، رقم ٩٩٠) من طريق ابن وهب عن حبي (هـ)

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٥/٣٨٧، رقم ٢٠٣٩٠) من طريق ابن وهب (هـ)

وله شاهد من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الأدب، باب فصل صلاة الجماعة : ٢/١٣١، رقم ٦٤٧)، ومسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فصل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة : ١/٤٥٩، رقم ٦٤٩)، وفيه ((وذلك أن أحدثهم إذا =

من رواية أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو قال : قال النبي <sup>(صلى الله عليه وسلم)</sup> : ((مَنْ رَاحَ إِلَى مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ فحَطَاةٌ تَحْوِي سِتَّةَ، وَخَطْوَةٌ تَكْتُبُ حَسَنَةً دَاهِيَةً وَرَاجِعَةً)).

وفي إسناده أحمد : ابن لهيعة، وتابعه عليه ابن وهب، ومن طريقه رواه الطبراني . وإسناده جيد .

وأما حديث عبد الله بن مسعود : فرواه أحمد من رواية إبراهيم بن مسلم المجرى عن أبي الأحوص عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((ما من رجل يتوضأ فيحس الوضوء ثم يأتي مسجداً من المساجد فيخطو خطوة إلا رفع بها درجة أو حطَّ عنه بها خطيئة أو كتب له بها حسنة))، حتى إن كنا لنقارب بين الخطأ <sup>(١)</sup>.

« توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا يمهِّره إلا الصلاة لا يريد إلا الصلاة، فلم يحط خطوة إلا رفع له بها درجة وحطَّ عنه بها خطيئة حتى يدخل المسجد .. »، وهذا لفظ مسلم .

وأخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب المشي إلى الصلاة ثمحي به اختصاصاً وترفع به الدرجات ٤٦٢/١، رقم ٦٦٦ ) من طريق أخرى عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((مَنْ نَطَهَرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بَيْتِ اللَّهِ لِيَقْصِي فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ كَانَتْ خَطْوَتَاهُ إِحْدَاهُمَا تَحُطُّ خَطِيئَةً وَالْأُخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَةً))

(١) في (ك) : كتب فوق قوله : ((الشي)) : ((رسول الله)) وكأنه يشير إلى ما جاء في نسخة أخرى .

(٢) المستند ( ٣٨٢/١ ) وفي إسناده إبراهيم بن مسلم المجرى . قال عنه الحافظ ابن حجر : ((ليس الحديث، رفع موقوفات)) ( التوقيف : ٢٥٢ ) ولعل هذا الحديث منها؛ فقد أخرجه ابن ماجه في سننه ( كتاب المساجد والجماعات، باب المشي إلى الصلاة : ٢٥٥/١ - ٢٥٦، رقم : ٧٧٧ ) من طريق إبراهيم المجرى ( به ) موقوفاً .

وتابعه على ذلك : علي بن الأقرع؛ فقد رواد عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود من قوله . أخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى : ٤٥٣/١، رقم : ٦٥٤ ) . وهو إن كان موقوفاً فإن له حكم المرووع؛ والله أعلم .

وأما حديث عبد الرحمن بن عائش : فرواه الطبراني من رواية خالد بن اللجلاج عن عبد الرحمن بن عائش قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( رأيتُ ربي في أحسن صورته فقال : يا محمد فيم يختصمُ الملأُ الأعلى ... )) أخذت، وفيه : (( فقلت في الكمارات، قال : وما هن ؟ )) قت المشي على الأقدام إلى الجماعات ... )) الحديث<sup>(١)</sup>. وإسناده صحيح .

(١) لم أفت عليه في المطبوع من المعجم الكبير وقد عراه إليه احتجني في المجمع ( ١٧٧٧ ) ، وأخرجه الصبراني في مسد الشاميين ( ١/٣٣٩ - ٣٤٤ ، رقم ٥٩٧ ، ٥٩٨ ) من طريق صدقة بن خالد والوليد بن مسلم قال : ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني خالد بن اللجلاج ( به ) . ومن طريق المعاني بن عمران عن الأوراعي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ( به ) . وقد أخرجه الدارقطني في الرؤية ( ص ٣٢٤ ) من طريق حماد بن مالك ، وأخرجه أيضاً ( ص ٣١٦ - ٣١٧ ) من طريق عمار بن بشير .

وأخرجه ابن مده في الرد على الجهمية ( ص ٩٠ ) من طريق الوليد بن يزيد ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ( به ) .

وفي رواية الوليد بن مسلم وحماد بن مالك والوليد بن يزيد وعمارة بن بشير التصريحُ بسماع عبد الرحمن بن عائش للحديث من النبي صلى الله عليه وسلم .

والكلامُ على هذا الحديث من وجهين :

— الأول : في صحة عبد الرحمن بن عائش وسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم . قال حافظ ابن حجر في الإصابة ( ٤٠٥/٢ ) : (( قال ابن حبان : له صحة ، وقال البخاري : له حديث واحد ، ولا يثبت مصطبرون فيه ، وقال ابن السكيت : له صحة ، وذكره في الصحابة محمد بن سعد ، والبخاري ، وأبو زرعة الدمشقي ، وأبو الحسن بن سميع ، وأبو التماسم الشافعي ، وأبو روعة الحراني ، وغيرهم )) وفي الجرح والعليل ( ٥/٢٦٢ ) : (( قال أبو حاتم الرازي : أعظم ما قال له صحة ، هو عدي تسامي )) ، وقال أبو روعة الرازي : (( ليس بمعروف ))

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب ( ٤١٧/٢ ) : (( لا تصح له صحة ، لأن حديثه مضرب ))

وقد نقل الترمذي في العلل الكبير ( ٢/٨٩٦ ) عن البخاري قوله (( عبد الرحمن بن عائش : لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث الوليد بن مسلم غير صحيح )) .



- وقال الرمذي - كما سيأتي - وابن خزيمة في كتاب التوحيد ( ٥٣٧/٢ ) - وانظر - ( الإصابة - ٤٠٥/٢ ) - : (( لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ))، وقال ابن خزيمة أيضاً في كتاب التوحيد ( ٥٣٧/٢ ) عن رواية الوليد بن مسلم وفيها التصريح بسماع عبد الرحمن بن عائش من النبي صلى الله عليه وسلم : (( قوله في هذا الخبر : " قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم " وهم ؛ لأن عبد الرحمن بن عائش لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم هذه المقصة، وإنما رواه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ولا أحسنه أيضاً سمعه من الصحابي ... )) .

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب ( ٤١٧/٢ ) . (( لم يقل فيه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم غير الوليد بن مسلم )) . قال الحافظ ابن حجر في الإصابة ( ٤٠٥/٢ ) : (( قلت : لم يورد الوليد بن مسلم بالتصريح المذكور، بل تابعه حماد بن مالك الأشعبي، والوليد بن مريد البزوني، وعمارة بن بشير، وغيرهم عن عبد الرحمن بن مريد بن جابر )) وقد تقدم ذكر رواياتهم .

الثاني : في الاختلاف في الحديث :

فقد اختلف فيه على أوجه :

١ - مرواه الأوراعي، والوليد بن مسلم، وحماد بن مالك، وعمارة بن بشير، والوليد بن مريد، وبشر بن بكر، وصدقة بن خالد كلهم رَوَوْهُ عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن خالد اللحلاح عن عبد الرحمن بن عائش قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد تقدم ذكر من أخرج هذه الروايات .

٢ - ورواه زهير بن محمد عن يزيد بن مريد بن جابر عن خالد بن اللحلاح عن عبد الرحمن بن عائش عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد أخرج هذه الرواية أحمد في مسنده ( ٣٧٨/٥ ، ٦٦/٤ ) .

وتابعه خارجة بن مصعب عن يزيد بن مريد عن خالد بن اللحلاح عن عبد الرحمن بن عائش عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . لكنه أخطأ فقال : (( ابن عائش ))، قال الدارقطني في العلل ( ٥٥٦ ) : (( وإنما أراد ابن عائش )) .

٣ - ورواه أبو قلابة عن خالد بن اللحلاح واختلف عنه - كما تقدم ذكره عبد الكلام على حديث ابن عيسى .

٤ - قال الدارقطني في العلل ( ٥٦/٦ ) : (( وروى هذا الحديث يحيى بن أبي كثير فعظم إسناده، ومرواه جهضم بن عبد الله القيسسي عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام -

— عن جده أبي سلام — واسمه مخطور — عن عبد الرحمن أحضرني وهو عبد الرحمن بن عائش قال — مالك بن نعيم قال : ثنا معاذ بن جبل عن أبي يحيى صلى الله عليه وسلم .

[ وهذه الرواية أخرجهما الترمذي — كما سيأتي عند ذكر حديث معاذ — ]

قال الدارقطني ((ورواه موسى بن خلف العمري عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام فقال عن أبي عبد الرحمن السكسكي وإنما أراد عن عبد الرحمن — وهو ابن عائش — وقال عن مالك بن نعيم عن معاذ — معاذ الحديث بن معاذ بن جبل )) [ وهذه الرواية أخرجهما الطبراني في المعجم الكبير ( ١٠٩/٢ — ١١٠ ) ، وابن عدي في الكامل ( ٣٤٥/٦ — ترجمة موسى بن حنبل ]

وهذا الطريق الذي رواه جهم بن عبد الله وموسى بن خلف عن يحيى بن أبي كثير، وفيه أن الحديث من مسند معاذ بن جبل هو أصح الطرق؛ فمن رجمه على غيره :

١ — الإمام أحمد قال ابن عدي في الكامل ( ٣٤٥/٦ ) : ((رأيت أحمد بن حنبل صحح هذه الرواية التي رواها موسى بن خلف عن يحيى بن أبي كثير حديث معاذ بن جبل، وقال هذا أصحها)) ، ونظر تحفة الأشراف ( ٣٨٣/٤ ) .

٢ — الإمام البخاري نقل عنه الترمذي في جامعه ( ٣٤٤/٥ ) أنه قال : ((هذا حديث حسن صحيح)) . وقال : ((هذا أصح من حديث الوليد بن مسلم )) وذكر الحديث وقال : ((هذا غير محمود)) . ومن عنه الترمذي أيضاً في العلل الكبير ( ٨٩٦/٢ ) قوله ((حديث الوليد بن مسلم غير صحيح، والحديث الصحيح : ما رواه جهم بن عبد الله ...)) فذكره .

٣ — أبو حاتم فقد قال — كما في العلل ( ٢ / ١ ) — ((روى هذا الحديث جهم بن عبد الله التميمي وموسى بن خلف العمري عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده مخطور عن أبي عبد الرحمن السكسكي عن مالك بن نعيم عن معاذ بن جبل عن أبي يحيى صلى الله عليه وسلم . وهذا شيء من حديث ابن جابر)) .

وما يدل على تقويته لهذه الرواية أنه لما ذكر عبد الرحمن بن عائش — كما في الجرح والتعديل ( ٢٦٢/٥ ) — قال : ((أخطأ من قال له صحبة، هو عدي تابعي، هو . عبد الرحمن بن عائش عن مالك بن نعيم عن معاذ بن جبل عن أبي يحيى صلى الله عليه وسلم)) .

٤ — الترمذي؛ حيث قال في جامعه ( ٣٤٤/٥ ) ((هذا حديث حسن صحيح))

وقد تقدم قول الدارقطني إن يحيى بن أبي كثير حفظ إساده، وسيأتي قريباً كلام السيوطي في تنزيه هذا الطريق .

والحاصل : أن هذا الحديث اضطرب فيه الرواة كما قال البخاري — رحمه الله — ، وأن الصواب فيه أنه من حديث معاذ — رضي الله عنه — .

والحديث صححه جماعة من العلماء منهم البخاري ، والزمدي — كما سبق — ، وعارة الإمام أحمد وأنسي حاتم يستفاد منها ترجيح طريق يحيى بن أبي كثير على بقية الطرق .

وضعفه جماعة من العلماء ، وأعله بعضهم بالاضطراب ؛ وبمن صعبه

١ — ابن خزيمة في كتاب التوحيد ( ٥٤٦/٢ ) قوله (( ليس يثبت من هذه الأخبار شيء ))

٢ — الدراقطني فإنه لما ذكر طرقه والاختلاف فيها في العلل ( ٥٧/٦ ) قال : (( ليس فيها صحيح ، ولكنها مضطربة )) .

٣ — محمد بن نصر المروزي فقد نقل عنه الحفاظ ابن حجر في النكت الظراف ( ٣٨٢/٤ ) أنه قال في كتاب تعظيم قدر الصلاة : (( هذا حديث اضطرب الرواة في إسناده ، وليس يثبت عند أهل المعرفة )) .

٤ — البيهقي فإنه قال في كتاب الأسماء والصفات ( ٧٩/٢ ) عن حديث عبد الرحمن بن عائش (( قد روي من وجه آخر ، وكلها ضعيف ، وأحسن طريق فيه رواية جهضم بن عبد الله ثم رواية موسى بن عفيف )) .

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلمة جيدة في كتاب مقص تأسيس الجهمية نقلها عنه الدكتور عبد الرحمن المريواتي في كتابه شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه ( ١٣٤/٢ ) فإنه لما ذكر رواية يحيى بن أبي كثير والتي فيها أن الحديث من مسد معاذ بن جبل — رضي الله عنه — قال . (( قلت : هذه الطريق أتم الطرق إسناداً ومتناً ، وفيها بيان أصل الحديث ، فإن غيره رواه عن ابن عائش عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو حق ؛ فإن الرجل معاذ ، لكن لم يذكروا الواسطة بينهما وهو مالك بن يمام وهو من أكابر أصحاب معاذ والأخصاء به ، ورواه الآخر عن ابن عائش مرسلاً ، لكن غلط في ذكر لفظ السماع ؛ وهذه رواية أهل الشام لهذا الحديث وهم به أعرف ؛ لأن مخرجه من عندهم ، وأحدده أبو قبة وكان قد قدم الشام من هذه الشيخ خالد بن اللجلاج ، لكن وقع تصحيح في اسم عائش باب عباس فحدث به البصريين ، أسنده عنه تارة وأرسله أخرى ، ولم يتجاوز بذلك ؛ لأن خالد بن اللجلاج لم يستوف إساده ، بل تارة يذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وتارة عنه بل تارة عنه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن ريد من سلام لما رآه عن ابن عائش أسنده واستوفاه ؛ لأنه كان مكتوباً عنده ؛ فهذه الروايات يصدق بعضها بعضاً ؛ إذ قد [ رواه ] عن كل شخص أكثر من واحد ، لكن مجموع الطرق انكشف ما وقع في بعضها من غلط في بعض طرقه )) .

وفي رواية له بإسناد جيد : أن عبد الرحمن بن عائش قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>، وفي رواية عبد الرحمن بن عائش عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم — وسبأني<sup>(٢)</sup> .

وقال المصنف في (التفسير) : عبد الرحمن بن عائش لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> .

وأما حديث عتبة بن عبد . فرواه أحمد<sup>(٤)</sup>، والطبراني<sup>(٥)</sup> من رواية بنية . ثنا محمد بن ريساد الأحمسي حدثني يزيد بن [زيد] <sup>(٦)</sup> الخوخاني قال : رُحْتُ إلى المسجد فلقيني عتبة بن عبد الماربي

(١) لم أقف عليه في المطبوع من المعجم الكبير . وقد عراه إليه الميثمي في المجموع (١٧٧/٧) وقد أخرج ابن أبي عمير في الرد على الجهمية (ص ٩٠) هذا الحديث من طريق الوليد بن مريد، وفيه : ((صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ...)) .

(٢) لم يذكره الشارح — رحمه الله — هذه الرواية في كلامه الآتي، وقد أخرجها أحمد في المسند (٦٦/٤)، (٣٧٨/٥) كما تقدم عند ذكر وجوه الاختلاف في إسناده .

(٣) الجامع . (كتاب تفسير القرآن، باب "ومن سورة ص" ٣٤٤/٥، عقب الحديث رقم ٣٢٣٥) وقد تقدم الكلام في سماع عبد الرحمن بن عائش من النبي صلى الله عليه وسلم .

(٤) المسند (١٨٥/٤) من طريق ((بنية قال : حدثنا محمد بن ريساد أو حدثني من سمعته قال : حدثني يزيد بن ريد .)) .

(٥) المعجم الكبير (١٣١/١٧، رقم ٣٢١) من طريق ((بنية عن محمد بن زياد الأحمسي : حدثني يزيد بن ريد عن عتبة بن عبد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ...)) فذكره .

وهذا إسناد ضعيف فيه بنية بن الوليد وهو كثير التدليس عن الصنعاء (التقريب : ٧٣٤)، وقد شكك في حديثه فسمى رجلاً وأبهم الآخر، ولا أدري لم لم ينس الشارح إسناده كما في المسند أو يشك في حديث ٩ . وفي إسناده أيضاً يزيد بن ريد الخوخاني . لم يرو عنه إلا محمد بن زياد كما قال الميثمي في المجموع (٢٩/٢)، وهذا قال عنه الحافظ ابن حجر في تهجيل المنفعة (٣٧١/٢) : ((ليس مشهور)) .

(٦) وقع في الأصل : ((يزيد))، والصواب : ((زيد)) كما في المسند و (ك) .

(٧) الخوخاني — بصم الجيم، وبعد الواو حاء معجمة، وبعد الألف نون . ووقع في مطبوعة المسند ((الخوخاني))، والصواب ما في الأصل . انظر توضيح المشتبه (٥١٠/٢)، و تبصير المشتبه (٣٦٨/١)

فقال لي : أين تريد ؟ فقلت : إلى المسجد ، فقال : أبشر فإني سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : (( ما من عبدٍ يخرج من بيته إلى غلوةٍ أو رواحٍ إلى المسجد إلا كانت خطاهُ خطوةً كفارةً وخطوةً درجةً )) لفظ أحمد ، وقال الطبراني : (( حَسَنٌ )) مكان (( درجة )) .

وأما حديث عقبة بن عامر : فرواه أحمد<sup>(١)</sup> ، وأبو يعلى<sup>(٢)</sup> ، والطبراني في (( الكبير ))<sup>(٣)</sup> ؛ (( الأوسط ))<sup>(٤)</sup> ، والحاكم في (( المستدرک ))<sup>(٥)</sup> ، والبيهقي<sup>(٦)</sup> من رواية أبي عشانة عن عفة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ كَتَبَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ ... )) الحديث ، لفظ أبي يعلى . قال الحاكم : (( هذا حديثٌ صحيحٌ ، على شرطِ مسلم )) .

وأما حديث علي بن أبي طالب : فرواه أبو يعلى<sup>(٧)</sup> ، والزارق<sup>(٨)</sup> من رواية الحارث بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال :

(١) المسند من طريق ابن خزيمة عن أبي عشانة ( به ) ، وأخرجه في ( ١٥٩/٤ ) من طريق ابن خزيمة عن أبي قبيل حمي بن هاني عن أبي عشانة ، ومن طريق ابن خزيمة عن عمرو بن الحارث عن أبي عشانة ( به ) وأبو عشانة — بضم أوله ، وتشديد المعجمة ، وبعد الألف نون — هو : حمي بن يؤس المغافري وهو ثقة ( التقريب : ١٦٠٣ ) .

والحديث حسنٌ لمجموع طرقه ، وقد صححه الشارحُ في ( الوجه الحادي عشر ) ، والله أعلم .

(٢) المسند ( ٢٨٦/٣ ، برقم : ١٧٤٧ ) من طريق ابن خزيمة عن أبي قبيل ( به ) .

(٣) المعجم الكبير ( ٣٠١/١٧ ، برقم : ٨٣١ ) من طريق يحيى بن أيوب عن عمرو بن الحارث عن أبي عشانة ( به ) .

وأخرجه أيضاً ( ٣٠٥/١٧ ، برقم : ٨٤٢ ) من طريق ابن خزيمة عن أبي عشانة ( به ) .

(٤) المعجم الأوسط ( ٦٦/١ ، برقم : ١٨٥ ) من طريق يحيى بن أيوب ( به ) .

(٥) المستدرک ( ٢١١/١ ) من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن أبي عشانة ( به ) .

(٦) السنن الكبرى ( ٦٣/٣ ) من طريق الحاكم ( به ) .

(٧) المسند ( ٣٧٩/١ ، برقم : ٤٨٨ ) من طريق صفوان بن عيسى عن الحارث ( به ) .

(٨) البحر الرخاوي ( ١٦١/٢ ، برقم : ٥٢٨ ) من طريق صفوان بن عيسى ( به ) .

((إساع الوضوء في المكاره، وإعمال الأقدام إلى المساحد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة بعسل<sup>(١)</sup> الخطايا عسلًا)) ورجاله ثقات<sup>(٢)</sup>، إلا أن إيراد رواد بإسناد آخر<sup>(٣)</sup> فأدخل بين الحارث بن عمار الرحمن وبين سعيد بن المسيب رجلاً آخر وهو أبو العباس<sup>(٤)</sup> — غير مسمى — قال: «ويزعم عن: مجهول<sup>(٥)</sup>».

وأما حديث معاذ بن جبل: فرواد المصنف من رواية عبد الرحمن بن عائش عن ميثم — غامر عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث فيه: ((قال: فيه تحتمة الأصل الأعلى؟ قلت: في الكعكارات، قال: ما [هـ]؟<sup>(٦)</sup>، قلت: مشي الأقدام إلى الخسومات...)) الحديث. وقال: حسن صحيح. أورده في (التتميم)<sup>(٧)</sup>

(١) في الأصل: ((يعسل)) والمثبت من (ك)

(٢) لكن في إسناده: الحارث بن عبد الرحمن بن سعد بن أبي دباب: وهو صدوق، يهيم (التقريب: ١٣)

(٣) البحر الزخار (١٦٢/٢، برقم: ٥٢٩) من طريق عبد الرحمن بن أبي الرناد عن حارث (١٠٠)

(٤) في (ك): ((أبو العباس)) بالفتح في الموضعين. وفي حاشية الأصل: ((حاشية: أبو العباس هـ — المناسة من تحت التسمية المهملة من حديث مؤلف)) وهكذا ذكر ابن ناصر الدين في توضيح المشبه: (٩٠٦) قال: ((وقيل فيه: العباس — بالوحدة — حكاه المستعبري عن سحاري في كتابه "الكشي" واسم معروف الأول))

(٥) وهكذا قال الذهبي في الميزان (٥٦٠/٤). ونسب فيه إلى ((أبي العباس)) — باسمه المنعصه —

وهذا الحديث يختلف فيه على الحارث بن عبد الرحمن قال: «رفعي في العلل (٢٢٢٣)» ((مسند: ١٠٠)) حماد بن عيسى عن الحارث عن سعيد بن المسكين عن علي. وخالفه أبو حمزة فرواد عن حارث عن أبي العباس عن سعيد بن علي، ورواد محمد بن فضال عن الحارث عن أبي العباس. وروى هذا الحديث عبد الله بن محمد بن عثيق عن سعيد بن المسيب فأسنده عن أبي سعيد الحذري وكلاهما ضعيفان. والذي يظهر رجحان طريق أبي حمزة فهو ثقة وقد تروى عنه لكن بقي فيه حياءه — أي: إلام الحديث حسن بشواهده الصحيحة التي في الباب، والله أعلم

(٦) في الأصل: ((هو))، والثبت من (ك)، وهو المضاف لما في الجامع.

(٧) الجامع: (كتاب تفسير القرآن، باب "ومن سور ص ٣٤٣/٥ — ٣٤٤، برقم: ٣٢٣٥) ومن

تقدم الكلام عليه مستوفى عند ذكر حديث عبد الرحمن بن عائش

وأما حديث أبي أمامة : فرواه الطبراني من رواية بقية عن صفوان بن عمرو عن سلمة العسي عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((بشّر المدجلين إلى المساجد في الطلسم تخابر من نوم يوم القيامة يفرع الناس ولا يفرعون))<sup>(١)</sup>. وفي رواية له عن سلمة العسي عن رجل من أهل بيته عن أبي أمامة<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث أبي الدرداء : فرواه الطبراني من رواية مكحول عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من مشى في ظلمة الليل إلى المسجد لقي الله عز وجل بسور يوم القيامة))<sup>(٣)</sup>.

ورجاله ثقات، إلا أن مكحولاً لم يسمعه من أبي الدرداء<sup>(٤)</sup>؛ فقد رواه الطبراني أيضاً من وجه آخر فأدخل بينهما أبا إدريس الخولاني<sup>(٥)(٦)</sup>.

(١) المعجم الكبير (١٤٢/٨)، رقم : ٧٦٣٣، ٧٦٣٤.

(٢) المعجم الكبير (٢٩٣/٨)، رقم : ٨١٢٥.

وإسناده ضعيف . فيه بقية بن الوليد وهو كثير التدليس عن الصعاء (التقريب . ٧٣٤).

وفي إسناده سلمة العسي ورجل من أهل بيته : قال الميثمي في الجمع (٣١/٢) : ((لم أرَ من ذكرهما)).

قلت : ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٧٨/٤) سلمة فقال ((سلمة العسي : روى عن رجس من أهل بيته عن أبي أمامة، روى عنه صفوان بن عمرو)).

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من المعجم الكبير . وقد عراه إليه الميثمي في الجمع (٣٠/٢).

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٣٣٧/٤)، رقم : ٣٤٨٨.

(٤) انظر : تحفة التحصيل (ص ٥١٦ — ٥١٨).

(٥) في (ك) : ((وهو الخولاني)).

(٦) لم أقف عليه في المطبوع من المعجم الكبير . وقد عراه إليه الميثمي في الجمع (٣٠/٢).

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٣٤٥/٤)، رقم : ٣٥١٣ . وفي إسناده جادة . وهو ابن أبي حنبل.

كما قال الميثمي في الجمع (٣٠/٢)، والحافظ ابن حجر في مساجلة علمية بين ابن حجر والشارح رآه نقلها السخاوي في الجواهر والدرر (٣٧٤/١ — ٣٧٤). وحادة لا يعرف كما قال الذهبي في الميزان (٤٢٤/١)، وانظر . لسان الميزان (١٧٤/٢ — ١٧٥). فالإسناد ضعيف .

وأما حديث أبي رافع : فرواه الطبراني من رواية عبد الله بن إبراهيم بن الحسين بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن <sup>(١)</sup> عبيد الله بن أبي رافع عن أبي رافع قال : حرج عليا رسول الله صلى الله عليه وسلم مشرق اللون يعرف السرور في وجهه فقال : (( رأيتُ ربي عز وجل <sup>(٢)</sup> في أحسن صورة فقال لي . يا محمد أتدري فيه يختصم الملائ الأعلی ؟ ، فقلت : يا رب في الكفارات ، قال : وما الكفارات ؟ ، قلت : إبلاغ الوصوء أماكهُ على الكريهات ، والمشي على الأقدام إلى الصلوات ... )) الحديث <sup>(٣)</sup>.

وأما حديث أبي موسى : فرواه البراء <sup>(٤)</sup> ، والطبراني في ((الكبير)) <sup>(٥)</sup> من رواية محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمر : أخبرني <sup>(٦)</sup> ابن جعدة عن الحسن بن عبد الله بن قيس أنسي موسى الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( ستر المشائين في الطلعات إلى المساجد بنور عظيم من عند الله يوم القيامة )) .

ومحمد بن عبد الله بن عبيد بن عمر : ضعيف <sup>(٧)</sup>.

(١) (( عن )) : كُتِبَ في الأصل بخط مغاير ، وهي ثابتة في (ك)

(٢) (( عز وجل )) : ليست في (ك) .

(٣) المعجم الكبير ( ٣١٧/١ ، رقم ٩٣٨ ) من طريق عماد بن يعقوب الأسدي الترمذي عن عبد الله بن إبراهيم ( به ) قال الميثمي في المجمع ( ٢٣٧/١ ) : (( رواه الطبراني في "الكبير" وفيه عبد الله بن إبراهيم بن الحسين عن أبيه ولم أر من ترجمهما )) .

وفي إسناده عماد بن يعقوب وهو صدوق ، رافضي . حديثه في السخاري مفروق ، بالغ ابن حبان فساد (( يستحق الزك )) ( التقریب . ٣١٥٣ )

(٤) كشف الأستار ( ٢١٧/١ ، رقم ٤٣٢ ) .

(٥) لم أفت عليه في المطبوع من المعجم الكبير وعزاد إلى أنسي في المجمع ( ٣١/٢ )

(٦) في (ك) : (( قال : أخبرني )) .

(٧) وقد يقال : إنه مزووك ، وقد ضعفه يحيى بن معين ، وقال البخاري . (( مكر الحديث )) ، وقال السائي والبراقطي (( مزووك )) ، وقال السائي أيضاً وأبو داود . (( ليس بثقة )) ، وراد السائي فقال : (( لا يُكَبِّ حديثه )) . انظر : اللسان ( ٢٤٥/٥ ) . فالإسناد ضعيف جداً .



وأما حديث خولة بنت قيس : فرواه الطبراني في ((المعجم الكبير))<sup>(١)</sup> من رواية ابن لميعة وعمر بن الحارث فرقهما، كلاهما عن بكير بن عبد الله بن الأشج أن الضحّاك سئس عبد الله القرشي حدثه عن محمود بن لبيد عن خولة بنت قيس قالت : قال رسول الله [ ١٨/١ ] صلى الله عليه وسلم : ((ألا أنبئكم بتكفير الخطايا : إسراع الوضوء عند المكاره، والخطأ إلى الصلوات)). وقال ابن لميعة : ((وكثرة الخطأ إلى المساجد...)) الحديث .

وإسناده جيد<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث عائشة : فرواه الطبراني في ((الأوسط))<sup>(٣)</sup>، والعقيلي في ((الضعفاء))<sup>(٤)</sup> من رواية الحسن بن علي [ الشَّروِي ]<sup>(٥)</sup> عن عطاء عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام)) .

أورده العقيلي في ترجمة [ الشَّروِي ] هذا، وقال : مجهول بالقل لا يتابع علي حديثه<sup>(٦)</sup>.

وأما حديث الرجل لم يسم من الأنصار : فرواه أبو داود من رواية معد بن هرم عن سعيد بن المسيب قال : حصر رجلاً من الأنصار الموت فقال : إني محدثكم حديثاً ما أحدثكموه إلا احتساباً، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ((إذا توصأ أحدكم

(١) المعجم الكبير ( ٢٣٤/٢٤ — ٢٣٥ ، رقم . ٥٩٣ ، ٥٩٤ ) . وانظر : الإصابة ( ٢٩٣/٤ ، ترجمة حونة بنت قيس — رضي الله عنها — ) .

(٢) في إسناده الضحّاك بن عبد الله القرشي : ذكره البخاري في التاريخ الكبير ( ٣٣٤/٤ ) ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ( ٤٥٩/٤ ) ، ولم يذكر أحده جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات ( ٣٨٨/٤ ) .

(٣) المعجم الأوسط ( ٦٨/٢ ، رقم . ١٢٧٥ ) من طريق قتادة بن العصيل عن الحسن بن علي ( به )

(٤) الضعفاء ( ٢٣٤/١ — ٢٣٥ ) من طريق قتادة بن العصيل ( به ) .

(٥) وقع في الأصل (( الشَّروِي )) في المصعير والمثبت من ( ك ) وهو الموافق لما في المعجم الأوسط ، والضعفاء للعقيلي ، والميزان ، وغيرها .

(٦) وقال الذهبي في الميزان ( ٥٠٣/١ ) : ((لا يعرف، وفي حديثه بكرة)). فهذا الإسناد ضعيف

فأحسن الوضوء ثم حرج إلى الصلاة لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله عمر وجل له حسنة، ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عمر وجل عنه سيئة، فليقرب أحدكم وليعد؛ فإن أتى المسجد فعسى في جماعة عُمر له، فإن أتى المسجد وقد صلوا بعضاً وبقي بعض صلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك، فإن أتى المسجد وقد صلوا فأتم الصلاة كان كذلك<sup>(١)</sup>.

وأما حديث امرأة من المايعات لم تسم : فرواه أحمد من رواية الصحاح بن [عثمان بن عبد الله] <sup>(٢)</sup> عن حدثه عن عبد الله بن عمرو بن كعب عن امرأة من المايعات أنها قالت : أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه أصحابه من بني سلمة، ففربا إليه طعاماً فأكل، ثم قربا إليه وضوءاً فتوضأ، ثم أقبل على أصحابه فقال : ((ألا أحرِّكم تكفريات الخطايا؟))، قالوا : بلى، قال : ((إسأغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة))<sup>(٣)</sup>.

### الثالث:

رحَّح المصنف رواية عبد الرزاق على رواية يزيد بن زريع في كون الراوي له عن أبي هريرة سعيد بن المسيب لا أنا سلمة، ورحَّح ذلك لموافقه<sup>(٤)</sup> رواية ابن عيينة لذلك عن الزهري كذلك، ولا شك أن هذا من الوجوه المرجحة لو انفرد معمر عن الزهري بجمعه من رواية أبي سلمة، ونم

(١) المسند : (كتاب الصلاة: باب ما جاء في المشي إلى المسجد) ٣٨٠/١ — ٣٨١.

برقم ٥٦٣. وفي إسناده : معبد بن هرم وهو مجهول (التقريب ٦٧٨٢).

والحديث حسن بشواهده، وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (١٦٨/١).

(٢) وقع في الأصل و (ك) : ((عبد الله بن عثمان)) وفي مطبوعة المسند (اصحاحك بن عثمان) ولشئت هو الصواب انظر : أطراف المسند لاس حجر ٨٥/٩ . وتهذيب الكمال (٢٧٢/١٣).

وأما ما في مطبوعة المسند فيحتمل أنه نسب إلى جده . والصحاح صدوق بيم (التقريب ٢٩٧٢).

(٣) المسند (٢٠٧/٥) . وإسناده ضعيف فيه رجل مهم؛ والله أعلم .

(٤) في (ك) : ((ووافقه)).

يفرد به، بل قد رواه يونس عن الرهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة — كما تقدم من — مسلم — .

وقد رواه يونس أيضاً، وإبراهيم بن سعد الرهري، وابن أبي ذئب عن الرهري عن سعد بن المسيب وأبي سلمة معاً كلاهما عن أبي هريرة<sup>(١)</sup>؛ فقد رواه أربعة من رواية الرهري عن أبي سلمة، ودلتنا جمع ابن أبي ذئب وإبراهيم بن سعد ويونس بن يزيد عن الرهري بين ذكر أبي سلمة وابن المسيب على أن الرهري سمعه منهما، وأنه صحيح من حديثهما معاً<sup>(٢)</sup>؛ والله أعلم .

### الرابع:

فيه النهي عن إتيان الصلاة سعيًا بمعنى الإسراع، بل يأتيها مشيًا وعليه السكينة، سواء خاف فوت تكبيرة الإحرام أو فوت الركعة أو فوت بعض الصلاة أو لم يخف، وسواء فيه الجمعة وغيرها .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا بُدِيََ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> فليس المراد به الإسراع، وإنما المراد : المضي والذهاب<sup>(٤)</sup> . وقد قرئ في الشاذ : ( فامضوا إلى ذكر الله )<sup>(٥)</sup> .

(١) كما تقدم عند ذكر حديث أبي هريرة .

(٢) وهكذا قال الدارقطني في العلل ( ٣٣١/٩ ) فإنه لما ذكر الاختلاف في الحديث على الرهري قال : ((وهو محموط عنهما [ يعني : سعيد بن المسيب وأبي سلمة ] وكان الرهري ربما أفرد عن أحدهما وربما جمعه))، ورجح الحافظ ابن حجر ما قاله الدارقطني . انظر : فتح الباري ١١٧/٢ .

(٣) سورة الجمعة، الآية : (٩) .

(٤) انظر : تفسير ابن جرير ( ٩٩/٢٨ )، و تفسير ابن كثير ( ١٤٦/٨ ) .

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره ( ١٠٠/٢٨ ) بأسانيد صحيحة .

وهي قراءة عمر وابن مسعود، وكان يقول : لو قرأتها ، ( فاسمعوا ) لسعيتُ حتى يسقط ردائي رواه ابن أبي شيبة في ((المصنف))<sup>(١)</sup> .

وروى ابن أبي شيبة أيضاً عن الحسن في هذه الآية قال : أما والله ما هو بالسعي على الأقدام، وقد بهوا أن يأتوا الصلاة إلا وعليهم السكينة والوقار، ولكن بالقلوب والبيات والخشوع<sup>(٢)</sup>.

وقال عكرمة<sup>(٣)</sup> ومحمد بن كعب القرظي<sup>(٤)</sup> : السعي : العمل .

### الخامس :

اختلف العلماء في المشي إلى المسجد، هل الأولى المشي على تودعة أو الإسراع إذ حواف موت التكميرة الأولى أو فوت الركعة ، وإن أدى إلى المرولة ؟

فروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يهرول إلى الصلاة<sup>(٥)</sup> وفي إسناده رجل من أهل المدينة لم يسم .

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سمع الإقامة بالقيع فأسرع المشي<sup>(٦)</sup>.

(١) المصنف ( ١٧٧/٣ ) عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال : كان عبد الله يقرأها ( فاسمعوا ) ذكر الله ويقول ... وأخرجه ابن جرير في تفسيره ( ١٠٠/٢٨ ) من طريق شعبة عن سفيان الأعمش ( به ) . وهذا إسناد صحيح .

(٢) المصنف ( ١٧٧/٣ ) . وفي إسناده هشام بن سفيان وهو ثقة ثبت كثير التدينس والإرسال حملي ( التقريب : ٧٣١٢ ) .

(٣) المصنف ( ١٧٧/٣ ) . وإسناده صحيح .

(٤) أورده السيوطي في الدر المنثور ( ٢٤٢/٦ ) ، وعمره ابن أبي شيبة وابن المنذر .

(٥) المصنف ( ٧٢/٤ ) .

(٦) الموطأ : ( كتاب الصلاة ، باب ما جاء في التذلل للصلاة : ٧٢/١ ) .

وروى ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن عاصم بن عبيد الله<sup>(١)</sup> قال : رأيت ابن عمر يهرول إلى المسجد في كسوف ومعه معلاة<sup>(٢)</sup>.

وعن الأسود<sup>(٣)</sup> وسعيد بن جبير<sup>(٤)</sup> أن كلا منهما كان يهرول إلى الصلاة .

والظاهر أن من أطلق ذلك عنه من ابن عمر وغيره إنما هو عند خوف فوت تكبيرة الإحراء كما قيده المصنف؛ فقد روى ابن أبي شيبة من رواية محمد بن زيد بن حليدة قال : كنت أمشي مع ابن عمر إلى الصلاة فلو مشيت معه غلّة لرأيت ألا يسبقها<sup>(٥)</sup>.

وحكى عن ابن مسعود أيضاً الإسراع إذا خاف<sup>(٦)</sup> فوت التكبيرة الأولى<sup>(٧)</sup>.

وروي عن مالك أنه إذا خاف فوت الركعة أسرع، وقال : لا بأس لمن كان على فرس أن يحرك الفرس<sup>(٨)</sup>.

(١) في (ك) : ((عبد الله)) وهو غلط .

(٢) المصنف ( ٧٢/٤ ) . وعاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ، ضعيف ( التقريب : ٣٠٦٥ ) .

(٣) المصنف ( ٧١/٤ ) . وإسناده صحيح

(٤) المصنف ( ٧٢/٤ ) . وفي إسناده شريك بن عبد الله الخمي وهو صدوق يخطئ كثيراً ، تغير حقه مد وفي القضاء بالكوفة ( التقريب : ٢٧٨٧ ) ؛ فهذا إسناده ضعيف .

(٥) المصنف ( ٧٤/٤ ) . وفي إسناده محمد بن زيد بن حلة الشكري : ذكره البخاري في التاريخ الكبير ( ٨٥/١ ) ، وابن أبي حاتم في المحرر والتعديل ( ٢٥٦/٧ ) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره ابن حبان في الثقات ( ٣٧٠/٥ ) .

(٦) ((خاف)) : سقطت من (ك) .

(٧) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ( ١٤٧/٤ ) من طريق ليث عن رجل من طي عن أبيه ( به ) وهذا إسناده ضعيف . ليث هو ابن أبي سليم : وهو صدوق ، اختلط جداً ، ولم يتميز حديثه فترك ( التقريب ٥٦٨٥ ) ، وفيه مجهولان أيضاً .

(٨) انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال ( ٢٦٠/٢٠ ) ، وإكمال المعلم ( ٥٥٣/٢ ) .

قال القاضي عياض وصاحب ((المفهم)): وتأوله معصم على الفرق بين الراكب والمشي؛ لأنه لا يسهر<sup>(١)</sup> كما يسهر المشي<sup>(٢)</sup> وحكي أن أبا عنان عن إسحاق أنه يسرع إذا حاف صوت الركعة<sup>(٣)</sup> وهو مخالف لما حكاه المصنف عن إسحاق من تعليق الأمر بحوف صوت التكبيرة الأولى، أو لعله يقول بالإسراع في الموضعين معاً، والله أعلم.

ودهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى استحباب المشي والوقفة في الذهاب إلى الصلاة؛ فممن ورد ذلك عنه من الصحابة: ابن مسعود، وريد بن ثابت، وأبو ذر، وأبو هريرة، وأنس بن مالك<sup>(٤)</sup>.

ومن التابعين: مجاهد<sup>(٥)</sup>، وعلي بن الحسین، وأخرون.

[ ١٨/ب ] ومن الأئمة مالك<sup>(٦)</sup>، والشافعي<sup>(٧)</sup>، وأحمد<sup>(٨)</sup>، وهو قول أكثر العلماء

(١) يعني: انقطاع النفس من الإعياء (انظر: القاموس: ب).

(٢) إكمال المعلم (٥٥٣/٢)، والمفهم (٢٢٠/٢).

(٣) إكمال المعلم (٥٥٣/٢)، والمفهم (٢٢٠/٢).

(٤) هذه الآثار أخرجهما ابن أبي شبة في المصنف (٧٣، ٧٤) وأسابيدها صحيحة.

(٥) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣٦٠/٢).

(٦) لكن روى عنه ابن القاسم أنه قال: ((لا بأس بالإسراع إذا أقيمت الصلاة ما لم يخف إذا حاف صوت

الركعة)) ذكره ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٢٦٠/٢) وهذا موافق لما تقدمه عنه.

(٧) انظر: الأم (١٩٦/١).

(٨) كما حكاه عنه المصنف، وفي المغني (١١٦/٢): ((قال الإمام أحمد: لا بأس إذا طمع أن يدرك التكبيرة

الأولى أن يسرع شيئاً ما لم يكن عجلة تنقيح، جاء الحديث عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

أنهم كانوا يفعلون شيئاً إذا تحوّلوا صوت التكبيرة الأولى)).

## السادس:

مفهوم الشرط في هذا الحديث وهو قوله : ((إذا أقيمت الصلاة)) هل هو معبر حتى إنه إما أمر بالمشي وعليه السكينة من قصد المسجد بعد الإقامة، أو هو خارج مخرج العال، فلا مضموم له، أو هو من التنبيه بالأدنى على الأعلى ؟ .

مذهب القاضي أبو بكر بن العربي إلى اعتبار مفهوم الشرط فيه، فقال : وهذا الوصية بالسكينة إنما هي لمن غفل عن المشي إلى المسجد حتى سمع الإقامة، أو لمن كان له عذر . قال . وكلاهما سواء في النهي عن الإسراع<sup>(١)</sup>.

وفيما قاله نظر .

وقال النووي : إنما ذكر الإقامة للتنبيه بها على ما سواها؛ لأنه إذا نهى عن إتيانها سعيًا في حال الإقامة مع خوف<sup>(٢)</sup> ففوت بعضها فقبل الإقامة أولى؛ قال : وأكد ذلك بيان العلة فقال صلى الله عليه وسلم : ((فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة)) . قال : وهذا يتناول جميع أوقات الإتيان إلى الصلاة، وأكد ذلك تأكيدًا آخر فقال : ((فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاتموا))؛ فحصل فيه تنبيه وتأكيد لئلا يتوهم متوهم أن النهي إنما هو لمن يخف فوت بعض الصلاة؛ فصرح بالنهي وإن فات من الصلاة ما فات<sup>(٣)</sup>. انتهى .

ويحتمل أن هذا خرج مخرج العال؛ لأن الغالب أنه إما يفعل ذلك من خاف العوت؛ فأما من يادر في<sup>(٤)</sup> أول الوقت فلا يفعل ذلك لو ثوقه بإدراك أول الصلاة؛ والله أعلم .

(١) عارضة الأحوذى ( ١٢٥/٢ ) .

(٢) في (ك) : ((خوف)) .

(٣) شرح صحيح مسلم ( ٩٩/٥ ) .

(٤) ((في)) : ليست في (ك) .

## السابع:

اقتصر في رواية المصنف على قوله ((وعليكم السكينة))، وفي رواية في الصحيحين . ((وعليكم السكينة والوقار))، فجعله القاصي عياض وصاحب ((المفهم)) تأكيداً، وأن لسكينة والوقار معاهما واحد<sup>(١)</sup>.

قال صاحب ((المفهم)) : لأن السكينة من السكون، والوقار من الاستقرار والتنافس<sup>(٢)</sup>. قلت : ليست مادة الوقار من الاستقرار؛ لأن الوقار معتل الماء والوقار الخلة وحراره قاله الجوهري<sup>(٣)</sup>.

قال النووي : والظاهر أن بيهما مرقباً، وأن السكينة الثاني في الحركات واجتناب العتو ونحو ذلك، والوقار في الهيئة وغصّ الصر وخفض الصوت والإقبال على طريقه من غير تشفات ونحو ذلك، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

## الثامن:

اشتهور في الرواية رفع السكينة على أن قوله : ((وعليكم السكينة)) جملة في موضع الحال<sup>(٥)</sup> وقال صاحب ((المفهم)) إنه نصب على الإعراء كأنه قال أثموا السكينة<sup>(٦)</sup>.

(١) إكمال المعلم (٢/ ٥٥٣)، والمفهم (٢/ ٢٢٠).

(٢) المفهم (٢/ ٢٢٠).

(٣) الصحاح (٢/ ٨٤٩: وقر).

(٤) شرح صحيح مسلم (٥/ ١٠٠).

(٥) انظر: فتح الباري (٢/ ١١٧).

(٦) المفهم (٢/ ٢٢٠).



## التاسع:

الحكمة في أمر قاصد المسجد بالمشي بسكينة أمران :

أحدهما : ما أشير إليه في بعض طرقه في الصحيح عند مسلم بقوله : ((فَإِنْ أَحَدَكُمُ إِذَا كَانَ يَعْمَدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ))<sup>(١)</sup>؛ فيسعي أن يكون متأدباً بأداب الصلاة من ترك العجلة والخشوع والتدلل؛ ولذلك أمر من خرج إلى المسجد أن لا يشك بين أصابعه<sup>(٢)</sup>، وعَلَل مَكُونَهُ فِي الصَّلَاةِ .

(١) أخرجه مسلم من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، وقد تقدم ذكرها عند الكلام على حديث الباب .

(٢) أخرجه أبو دود في سننه : ( كتاب الصلاة، باب ما جاء في المشي إلى الصلاة ٣٨٠/١، برقم : ٥٦٢ ) من طريق سعد بن إسحاق قال - حدثني أبو ثامة الحافظ أن كعب بن عجرة .. قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ ثُمَّ خَرَجَ عَامِداً إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَشَبْكُ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ)) . وأخرجه الزمدي في جامعه : ( أبواب الصلاة، باب ما جاء في التشبيك بين الأصابع في الصلاة : ٢٢٨/٢، برقم : ٣٨٦ ) من طريق الليث عن محمد بن عجلان عن سعيد المقري عن رجل عن كعب بن عجرة ( به ) وأخرجه ابن ماجه في سننه . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يكره في الصلاة : ٣١٠/١، برقم : ٩٦٧ ) عن علقمة بن عمرو الدارمي عن أبي بكر بن عياش عن محمد بن عجلان عن أبي سعيد المقري عن كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصابعه . فقد أسقط ذكر الرجل منهم، وساقه سياقاً آخر . وقد جرم الحافظ ابن حجر في التقريب ( ص ٦٥١ ) بأن اللهم ذو أبو ثامة الحنط، وقد قال عنه في التقريب ( ٨٠٠٧ ) : ((إنه مجهول الحال)) . وأخرجه أحمد في مسنده ( ٢٤٢/٤ ) من طريق ابن جريح قال : أخبرني محمد بن عجلان عن سعيد المقري عن بعض بني كعب بن عجرة عن كعب - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال . ((إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَحْسَنْتَ وَضُوءَكَ ثُمَّ عَمَدْتَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَتَيْتَ فِي صَلَاةٍ فَلَا تَشَبِكُ بَيْنَ أَصَابِعِكَ)) . قال الشيخ الألباني في الإرواء ( ١٠١/٢ ) . ((هكذا اضطرب شديد في إيراد الحديث لا يمكن معه الحكم عليه بالصحة))، وقد قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٦٦/١ ) : ((في إسناده اختلاف، ضعفه بعضهم بسببه))، وله شاهد من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه أحمد في مسنده ( ٤٣/٣ )، لكن في إسناده ضعيفاً ومجهولاً . قال الشيخ الألباني في الإرواء =

والأمر الثاني . تكثير الخطأ؛ فقد روى الطرابي بإسناد صحيح إلى أنس بن مالك قال :  
كُتُّ أُمشي مع زيد بن ثابت فقارب في الخطأ قال : أتدري لِمَ مُنبت بك هذه المشية ؟، فقلت  
: لا، فقال : لتكثر عطلانا في المشي إلى الصلاة<sup>(١)</sup>.

وقد روي مرفوعاً من حديث زيد بن ثابت ، ومن حديث أنس . وقد تقدم

## العاشر:

يسمي على المعيين المذكورين في حكمة عدم الإسراع عود المصلي من المسجد إلى بيته، فإن  
عساً بالمعنى الأول فقد رآل في رجوعه إلى بيته كونه في صلاة، وإن عُلنا بالمعنى الثاني فيستحب  
أبصار المشي وتقارب الخطأ الحديث عند الله بن عمرو مرفوعاً : ((مَنْ رَاحَ إِلَى مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ  
مَحْطُوتَةً تَحْمُو سَيْفَهُ، وَمَحْطُوتَةً نَكَتْ دَاهِيًا وَرَاجِعًا)) . وإساده حَبَدَ كَمَا تَقْدُم<sup>(٢)</sup>.

= (١٠١/٢ - ١٠٢) : ((نعم، للحديث أصلٌ صحيح عن المقرئ عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ إد،  
نوصاً أحدكم في بيته ثم أتى المسجد كان في صلاة حتى يرجع، فلا يفعل هكذا" وشك بسبب أصابعه  
أخرجه الدارمي [ ٢٦٧/١ ]، والحاكم [ ٢٠٦/١ ] من طريقين عن إسماعيل بن أمية عن المقرئ ( به )،  
وقاب . صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وهو كما قال، وقولُ المقرئ في الزعبي . وفيما  
قانه [ يعني : الحاكم ] نظر "لما لا وجه له إلا أن يعني الاضطراب السابق؛ وفي ذلك نظر، فرب الاضطراب  
إنما هو من غير طريق إسماعيل هذا — كما رأيت —، وأما طريقه فمسألة من الاضطراب فهي صحيحة بلا  
مرية . وحمله النول . أن الحديث صحيح من قوله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة)) . لكن  
قال الخافض أن ححر في الفتح ( ٥٦٦/١ ) : ((الرواية التي فيها النهي عن ذلك ما دام في المسجد  
صعبة))، وقد ذكر البخاري في صحيحه ( ٥٦٥/١ ) ما عَوَّنَ له بقوله ((باب تشييت الأصابع في  
المسجد وغيره))، وأخرج فيه عدةً أحاديث فيها وقوع تشييت الأصابع في المسجد . فرب من بضال — كما  
في الفتح ٥٦٦/١ — : ((وجه إدخال هذه الترجمة في الفقه : معارضة ما أورد في النهي عن التشييت في  
المسجد، وقد وردت فيه مراسيل ومسلّمه من طرق غير ثابتة)) اهـ .

(١) المعجم الكبير ( ١١٧/٥ ، رقم ٤٧٩٦ ) وقد تقدم عدد ذكر حديث زيد بن ثابت

(٢) قد يقال إن من شواهد ما جاء في حديث أبي بن كعب المتقدم من قول ذلك الصحابي "الذي كان  
مرله بعيداً عن المسجد : إني أريد أن يكذب لي ممشاي إلى المسجد ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي، فقال  
رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ((قد جمع الله لك ذلك كله))، وهو في صحيح مسلم

## الحادي عشر:

في حديث عبد الله بن عمرو المذكور تحصيل الخطوة الواحدة لحسة، وكذلك في بعض الأحاديث المتقدمة<sup>(١)</sup>، وفي حديث عقبة بن عامر: ((كتب له بكل خطوة يحطوها إلى المسجد عشر حسبات))، وهو صحيح أيضاً كما تقدم. ولا اختلاف بينهما؛ فيحمل حديث عبد الله بن عمرو وما وافقه على أن المراد حسنة مضاعفة، وصرح في حديث عقبة بالتصنيف؛ والله أعلم وأما قوله في حديث جابر عند مسلم: ((إن لكم بكل خطوة درجة))<sup>(٢)</sup> فلا مفاة بينه وبين الأحاديث المتقدمة؛ لأن الدرجة صادقة على كتابة الحسة وعلى تكفير السيئة، فكلُّ منهما درجة حصلت له.

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة في أثناء حديث: ((ثم خرج إلى المسجد لا يخرج إلا الصلاة لم يحط خطوة إلا رفعت له بها درجة وحطتْ عنه بها خطيئة...)) الحديث<sup>(٣)</sup>؛ فيحمل الخطوة الواحدة يرفع له بها درجة ويحطّ عنه بها خطيئة، ولا يعارض ما تقدم؛ ففي هذا رياسة حصول رفع الدرجة مع حطّ الخطيئة. والزيادة من الثقة مقبولة<sup>(٤)</sup>.

## الثاني عشر:

أطلق في أكثر طرق الأحاديث تحصيل إحدى الخطوتين للحسة وتكفير الخطوة الأخرى لسيئة، وفي بعض طرقه تقييد تحصيل الحسة بالرجل اليمنى وتحصيل التكفير باليسرى كما تقدم

(١) كحديث ابن عمر، وابن مسعود، والرجل الذي لم يسم من الأنصار.

(٢) تقدم (ص ٢٣٢).

(٣) صحيح البخاري: (كتاب الأدان، باب فضل صلاة الجماعة: ١٣١/٢، برقم: ٦٤٧)، وصحيح مسلم: (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فصل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة: ٤٥٩/١، برقم: ٦٤٩).

(٤) انظر: (ص ٢٣).

في حديث ابن عمر من عند الطبراني : (( لم تزل رجله اليسرى تمحو سيئة والأخرى [ تكتسب ]<sup>(١)</sup> حسنة )) . وإسناده جيد .

وهكذا عد أنبي داود من رواية سعيد بن المسيب عن رجل من الأنصار . (( لم يرفع قدميه اليسرى إلا كتب الله عز وجل له حسنة ، ولم يضع قدمه اليسرى إلا حطَّ الله عز وجل عنه سيئة ))<sup>(٢)</sup> سكت عليه أبو داود، فهو حديثٌ صالح . [ ١٩/١ ]

### الثالث عشر:

المناسبة في تحصيل الحسنة بالرجل اليسرى شرف جهة اليمين ؛ ولذلك يقدمها في دخول المسجد<sup>(٣)</sup>؛ فتناسب تحصيل الحسنة بها .

والحكمة في ترتب الحسنة على رفعها : أن الحسنة يحصل بها رفع الدرجات، وإحكمة في ترتب حط السيئة على وضع اليسرى . ماسة الخط للنوع، فلم يرتب حط السيئة على رفع اليسار كما فعل في اليمين، بل على وضعها، وهذا معنى حسن .

(١) ما يرى المغفوفين زيادة ليست في الأصل و ( ك ) كما تقدم ( ص ٢٤١ ) .

(٢) تقدم ( ص ٢٥٤ ) .

(٣) جاء في المستدرك ( ٢١٨/١ ) من حديث أنس - رضي الله عنه - قال من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليسرى، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى . قال الحاكم (( صحيح على شرطه مسلم ))، ووافقه الذهبي . وفي مسنده عمر بن حفص السخري وهو ممن يصنف في الحديث أنصر لسان الميراث ( ٣٣١/٤ ) . قال الخافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٢٣/١ ) (( والصحيح أن قول لصحابي " من السنة كذا " عموم على الرفع ))، وقد ذكر البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب التيمم في دخول المسجد وغيره ٥٢٣/١ ) عن ابن عمر أنه كان يبدأ برجله اليسرى [ أي . في دخول المسجد ] فإذا خرج بدأ برجله اليسرى؛ ثم أورد حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحسب التيمم ما استطاع في شأنه كله )) قال الخافظ ابن حجر (( لما لم يكن حديث أنس غني شرط المؤلف أشار إليه بأن ابن عمر )) .

ويحتمل أن يقال : إن من قصد المشي إلى عبادة أول ما يبدأ برفع الرجل اليمى للمشي،  
فرتب الأجر على ابتداء العمل<sup>(١)</sup>.

## الرابع عشر:

هذا الحديث ناسخ لما روي أن الصحابة كانوا إذا سُبِقوا ببعض الصلاة صلوا ما  
فاتهم<sup>(٢)</sup> مفردين، ثم دخلوا مع الإمام فصلوا معه بقية الصلاة، كما رواه الطبراني من رواية عبد  
الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ قال : كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سُبِقَ  
أحدهم بشيء من الصلاة سألهم فأشاروا إليه بالذي سبق به فيصلي ما سبق به، ثم يدخل معهم  
في صلاتهم؛ فجاء معاذ والقوم فعود في صلاتهم فقعدهم فلما سلم رسول الله صلى الله عليه  
فام فقصي ما سبق به، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((اصعوا ما صاع معاذ))<sup>(٣)</sup>.

(١) يظهر أن في هذا الكلام تكلفاً لا فائدة فيه، فالأول عدم الخوض في ذلك والاقتصار على ما جاء في  
النصوص الصحيحة وإن لم تعلم حكمته؛ والله أعلم .

(٢) في (ك) : ((مقدار ما فاتهم)) .

(٣) المعجم الكبير ( ١٣٥/٢٠ ، برقم : ٢٧٢ )، وأخرجه أبو داود في سننه : ( كتاب الصلاة، باب كبر  
الأذان : ٣٤٧/١ ، برقم : ٥٠٧ ) من طريق عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى؛ ورواية عبد  
الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ منقطعة؛ ففي تحفة التحصيل ( ص ٣٠٤ — ٣٠٤ ) قال العلائي : (( رأيت  
[ بخط الخافظ الصياء أنه لم يسمع من معاذ بن جبل . انتهى قلت . [ أي : أبو زرعة العراقي ] . هذا  
الذي ذكره العلائي أنه وجد بخط الصياء . حكاه الخافظ أبو محمد عبد العظيم المدرى عن الترمذي وابن  
ماجه، وقال المدرى : وهو ظاهر جداً؛ وقال البيهقي : إنه لم يدرك معاذ ولا عبد الله بن زيد، ثم روى  
من ابن خزيمة أنه لم يسمع منهما، وفي العلل للدارقطني إنه قيل له يصح سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من  
معاذ ؟، فقال : فيه نظر؛ لأن معاذاً قديم الوفاة مات في طاعون عموس<sup>(٤)</sup> . وقال السبرار في مسنده ( ١١٠/٧  
برقم : ٢٦٦٧ ) : ((عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ، وقد أدرك عمر))، وفي تهذيب  
التهذيب ( ٢٦٢/٦ ) : ((قال ابن المنني : لم يسمع من معاذ بن جبل)) .

فهذا الإسناد ضعيف لاقطاعه، مع أن في إسناده اختلاف فإنه يرويه حصين بن عبد الرحمن السلمي وعمرو  
بن مرة كلاهما عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد اختلف عليهما؛ فروى موصولاً، وروي مرسلاً =

وفي رواية له عن معاذ : قلت : لا أحدد على حال إلا كنت عليها فكنت محالهم التي وحدثهم عليها ... الحديث، وفيه : فقال : ((قد سئ لكن معاذ فاقنوا به . إذا جاء أحدكم وقد سبق شيء من الصلاة فليصل مع الإمام بصلاته فإذا فرغ الإمام فليقص ما سبقه به))<sup>(١)</sup>

قال المرعي<sup>(٢)</sup>، قوله : ((إن معاذاً قد سئ لكم)) يجعل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن تستر هذه السنة فوافق ذلك فعل معاذ؛ وذلك أن الناس حاجة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ما يسئ، وليس بهم حاجة إلى غيره . انتهى .

= قال الدارقطني في العلل ( ٦٠/٦ ) : ((والمرسل أصح))

وقد ذكر البخاري شطراً من هذه الرواية في صحيحه ( كتاب الصوم ، باب ﴿ وعلى الذين يصليهم فدية ﴾ ، ١٨٧/٤ ) تعليقاً : عن ابن عمر عن عمرو بن مرة (به) قال الحافظ ابن حجر في المنح (١٨٨/٤) ( اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً وطريق ابن عمر هذه أوجهها ) .

وقد أخرجه أبو داود في مسنده ( كتاب الصلاة ، باب كيف الأدان ٣٤٤/١ — ٣٤٦ ، برقم ٥٠٦ ) من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي أنس ليلي قال حدثنا أصحابنا . فذكره . قال المنذري في مختصر سنن أبي داود ( ٢٧٩/١ ) : ((قول ابن أبي ليلي . "حدثنا أصحابنا" إن أراد الصحابة فهو قد سمع من جماعة من الصحابة؛ فيكون الحديث مسنداً، ولا فهو مرسل)) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ( ٢٠٣/١ ) بعد أن نقل كلام المنذري : ((قلت . في رواية أبي بكر بن أبي شيبة وابن خزيمة والطحاوي والبيهقي : حدثنا أصحابنا محمد . فتعين الاحتمال الأول ولهذا صححها ابن حزم وابن دقيق العيد)) لكن الرواية التي ذكر الحافظ ابن حجر أن فيها تصريح ابن أبي ليلي بقوله : ((أصحابنا محمد)) إنما فيها أن عبد الله بن زيد جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وسام وقال يا رسول الله رأيت في المنام رجلاً قام على حده حائط فأذن منى وأقام منى وقعد فعدذ وعنه بردها أحصران . ولا يصلح أن يكون هذا شاهداً ما ذكره الشارح مما ورد في حديث معاذ ، والله أعلم

(١) المعجم الكبير ( ١٣٤/٢٠ ، برقم ٢٧١ ) ووقع في حاشية الأصل ((رواه أبو داود من رواية عيسى بن إسماعيل عن أصحابنا محمد . فذكره في أثناء حديث، وهو في أوائل الأدان)) . وقد تقدم أن الذي في السنن ليس فيه التصريح بقوله : ((أصحابنا محمد)) .

(٢) هو : الإمام، العلامة، فقيه الملة، علم الزهاد، أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المرعي المصري . سمى الشافعي، كان رأساً في الفقه، له كتاب "المختصر" في الفقه؛ قال الشافعي ((المرعي صاحب مذهبي))؛ ص ٢٦٤هـ . انظر سير أعلام النبلاء ( ٤٩٢/١٢ ) ، وطبقات الشافعية الكبرى ( ٩٣/٢ )

وقد روى المصنف في بقية الصلاة أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك من غير كون معاد ابتداءً بذلك من حديث معاذ وعلي بن أبي طالب أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام))<sup>(١)</sup>، وقال : حديث غريب .

### الخامس عشر:

استدل به ابن حرم على أن المسوق يأتي بتكررة الإحرام وهو على الحال التي يجد عليها الإمام من الجلوس أو الركوع أو السجود أو غير ذلك من هيئات الصلاة<sup>(٢)</sup>، وذهب الشافعي<sup>(٣)</sup>، والجمهور<sup>(٤)</sup> إلى أنه يأتي بالإحرام قائماً ثم يتابع الإمام فيما هو عليه .

### السادس عشر:

جمهور الرواة عن الزهري قالوا في هذا الحديث . ((وما فاتكم فأنموا))، وانفرد سعيان برؤية عنه بقوله : ((فاقصوا))، ونسبه مسلم — رحمه الله — في ذلك إلى الخطأ<sup>(٥)</sup>.

(١) الجامع : ( أبواب الصلاة، باب ما ذكر في الرجل يدرك الإمام وهو ساجد كيف يصنع ؟ : ٤٨٥/٢ . برقم : ٥٩١ ) من طريق الحاج بن أرطاة عن أبي إسحاق عن هيرة بن بريم عن علي — رضي الله عنه — وعن عمرو بن مرة عن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قالا : ... فذكره .

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ( ٤٢/٢ ) : ((وه صعب وانقطاع))؛ وقد أراد بالصف كونه من رواية الحاج بن أرطاة فهو صدوق، كثير الخطأ والتدليس ( التقريب . ١١١٩ )، وذلك يعني . صعب حديثه، وأراد بالانقطاع . عدم سماع ابن أبي ليلى من معاذ — كما تقدم —؛ والله أعلم .

(٢) المحلى ( ٢٦٤/٤ ) .

(٣) الأم ( ١٧٧/١ ) .

(٤) انظر : المفاتيح ( ١٨٢/٢ — ١٨٣ ) .

(٥) قال الحافظ في الفتح ( ١١٨/٢ ) : ((حكم مسلم في "التعمير" عليه بالوهم في هذه اللفظة مع أنه أخرج إسناده في صحيحه، لكن لم يسن لفظه)) .

وقال البيهقي في ((سه)) والدين قالوا . "فأتموا" أكثر وأحفظ وألزم لأبي هريرة؛ فهو أولى<sup>(١)</sup>. انتهى .

وقد بين أبو داود في ((سه)) الاختلاف فيه بالنسبة إلى هذه اللفظة فقال — بعد أن أورده من رواية يونس عن الزهري بلفظ "فأتموا" — كذا قال الرسدي وابن أبي دؤب وإبراهيم بن سعد ومعمّر وشعيب بن أبي حمزة عن الزهري "وما فاتكم فأتموا"، وقال ابن عبيدة عن الزهري وحده : "فاقضوا" .

وقال محمد بن عمرو عن أبي سمية عن أبي هريرة، وجعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة : ((فأتموا))، وابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو قتادة وأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم [كلهم]<sup>(٢)</sup> : ((فأتموا)) .

ثم رواه من رواية سعد بن إبراهيم . سمعت<sup>(٣)</sup> أنا سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ... فذكره بلفظ : ((واقضوا ما سبقكم)) .

قال أبو داود : وكذا قال ابن سيرين عن أبي هريرة : ((وليقتص))، وكذا قال أبو رافع عن أبي هريرة، وأبو درؤي عنه : ((فأتموا)) و ((واقضوا))، اختلف عنه . انتهى<sup>(٤)</sup>

قلت : كذا قال أبو داود : إن أنسا قال فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : ((فأتموا))؛ وقد تقدم بلفظ<sup>(٥)</sup> حديث أنس من عبد الطبراني : ((واقضوا ما سبقكم))

(١) السنن الكبرى (٢/٢٩٨) .

(٢) ما بين المعرفين زيادة من (ك)، وهي في السنن أيضاً .

(٣) في (ك) : ((قال . سمعت))

(٤) السنن . (١/٣٨٤ — ٣٨٦) ، واضر فتح الباري (٢/١١٨) فإن فيه زيادة وتفصيلاً

(٥) في (ك) : ((تنظ)) .



## السابع عشر:

ما فعله المصنف من كونه قال في الإسداد الثاني . ((عنه))، وقال في الإسناد الثالث : ((نحوه)) حكيمته : أن الإسداد الثاني لفظه كلفظ الإسناد الأول في قوله : ((فأتموا))<sup>(١)</sup>، وأن لفظ الإسداد الثالث : ((فأقضوا)) فلذلك قال : ((نحوه))<sup>(٢)</sup>.

## الثامن عشر:

استدل القائلون بأن ما أدركه المسبوق مع الإمام هو أول صلاة المسبوق وما فاتة فهو آخر صلاته بقوله في هذا الحديث : ((فأتموا)) . واستدل من قال : إن ما أدركه المسبوق هو آخر صلاته بقوله في بعض طرقه : ((فأقضوا)) .

وقد اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب :

فذهب جمهور العلماء من السلف والخلف إلى أن ما أدركه المسبوق أول صلاته<sup>(٣)</sup>، روي ذلك عن علي بن أبي طالب — رضي الله عنه —<sup>(٤)</sup>، وهو قول سعيد بن المسيب<sup>(٥)</sup>،

(١) انظر : مصنف عبد الرزاق (٢/٢٨٨) .

(٢) في (ك) بعد هذا : ((وأما ما فعله مسلم — رحمه الله — من أنه جمع بين رواية ابن عينة ورواية إبراهيم بن سعد ورواية يونس كلهم عن الزهري وساق الحديث بلفظ "وما فاتكم فأتموا" فليس بجيد؛ فإن ابن عينة إنما قال : "فأقضوا" ومعهما يختلف على ما سيأتي . لكن يحتمل أن مسلماً رأى المعين واحداً كما رأى ذلك بعضهم على ما سيأتي بعده)) .

(٣) انظر : إكمال المعلم (٢/٥٥٤)، وشرح صحيح مسلم للوحي (٥/١٠٠) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/٢٥٠) من طريق قتادة عن علي . قال الإمام أحمد : ((ما أعم قتادة روى عن أحد من الصحابة إلا عن أس))، وقال أبو حاتم : ((لم يلق من الصحابة إلا أساً)) انظر تحفة التحصيل (ص ٤١٧ — ٤١٩) . فهذا الإسناد ضعيف لانقطاعه

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/٢٥٠) . وإسناده صحيح .

والحسن البصري<sup>(١)</sup>، وعطاء بن أبي رباح<sup>(٢)</sup>، ومكحول<sup>(٣)</sup>، والرهري<sup>(٤)</sup>، والأوراعي<sup>(٥)</sup>،  
والشافعي<sup>(٦)</sup>، وإسحاق<sup>(٧)</sup>؛ وهي رواية عن مالك<sup>(٨)</sup>، وأحمد<sup>(٩)</sup>.

ودهب أبو حنيفة وأصحابه<sup>(١٠)</sup>، ومالك في المشهور عنه كما قال القاضي عد الوهاب<sup>(١١)</sup>  
إلى أنه آخر صلاته<sup>(١٢)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥/٤) وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٢٦/٢)، وفي إسناده ابن حريج وهو مدلس (التقريب ٤١٩٣)،  
ولم يصرح بالسماع.

(٣) حكاه عنه ابن المنذر في الأوسط (٢٣٩/٤).

(٤) حكاه ابن المنذر في الأوسط (٢٣٩/٤).

(٥) حكاه عنه ابن المنذر في الأوسط (٢٣٩/٤).

(٦) الأم (١٧٨/١)، وفيه: ((وأما أدرك مع الإمام فهو أول صلاته لا يجوز لأحد أن يقول عدي خلاف  
ذلك))، وانظر: المجموع (١١٧/٤).

(٧) حكاه عنه ابن المنذر في الأوسط (٢٣٩/٤).

(٨) في المتن (٩٧/١): ((قال مالك: ما أدرك مع الإمام فهو أول صلاته إلا أنه يقضي مثل الذي فات))  
. وانظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢٦١/٢).

(٩) في رواية عنه، وأما مدحه فقد قال المردنوي في الإنصاف (٢٩٨/٤): ((ما أدرك مع الإمام فهو آخر  
صلاته، وما يقصه أولها هذا المذهب بلا ريب، وعليه الأصحاب وعنه ما أدرك مع الإمام فهو: -  
صلاته وما يقصيه آخرها)).

(١٠) الأصل (٢٤٦/١ - ٢٤٧).

(١١) هو الإمام العلامة شيخ المالكية، أبو محمد عد الوهاب بن علي بن نصر النعماني العرفي النعمي المكنى،  
قال الخطيب: كان ثقة، لم يلق أحداً من المالكيين أفقه منه، مات سنة (٤٢٢). انظر: تاريخ بغداد (٣١/١)،  
وسير أعلام النبلاء (٤٢٩/١٧).

(١٢) الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٢٦٦/١). فإن ابن عد البر في الكافي في فقه أهل المدينة (١٨٢/١):  
(كل من فاتته شيء مع الإمام فإنه يبي في ركوعه وسجوده ويقضي في فرائضه، وما أدرك  
فهو آخر صلاته ويقضي أولها كما صنع إمامه، وقبل - إن ما أدرك فهو أول صلاته =

وروي ذلك عن ابن مسعود<sup>(١)</sup>، وابن عمر<sup>(٢)</sup>، والخبزي<sup>(٣)</sup>، والشامي<sup>(٤)</sup>، وعبد بن سيرين<sup>(٥)</sup>، وأبي قلابة<sup>(٦)</sup>؛ وهو قول الثوري<sup>(٧)</sup>، واحتارده من المالكية أشهب<sup>(٨)</sup>، وابن الماجشون<sup>(٩)</sup>، وابن حبيب<sup>(١٠)</sup>؛ وحكاها الخطابي عن أحمد بن حنبل<sup>(١١)</sup>.

والقول الثالث : أنه أول صلاته بالنسبة إلى الأفعال، وآخر صلاته بالنسبة إلى الأقوال<sup>(١٢)</sup>، وحكى أيضاً عن مالك<sup>(١٣)</sup>.

- ولكنه لا يفعل فيما يقضي إلا ما فعل إمامه ، وكلا القولين صحيح عن أئمة أهل المدينة وعن مائت وأصحابه رحمهم الله ... ) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٥/٤ ) . وإسناده صحيح .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٦/٤ ) . وإسناده صحيح .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٦/٤ ) . وإسناده صحيح .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٧/٤ ) . وفي إسناده أشعث بن سوار وهو ضعيف ( التقريب ٥٢٤ ) .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٢٢٧/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٦/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٧) حكاها عنه ابن المدر في الأوسط ( ٢٤٠/٤ ) .

(٨) انظر . شرح صحيح البخاري لابن بطلال ( ٢٦٢/٢ ) وأشهب : هو ابن عبد العزيز بن ديار القيسي أبو عمرو المصري ، يقال : اسمه مسكين ، ثقة فقيه ، مات سنة أربع ومائتين . انظر الديباج المذهب ( ص ٩٨ ) والتقريب : ( ٥٢٣ ) .

(٩) انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطلال ( ٢٦٢/٢ ) وابن الماجشون : تقدمت ترجمته .

(١٠) انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطلال ( ٢٦٢/٢ ) وابن حبيب : تقدمت ترجمته .

(١١) معالم السنن ( ٢٩٨/١ ) .

(١٢) ذكره القرطبي في المفهم ( ٢٢١/١ ) .

(١٣) تقدم أن في المدونة ( ٩٧/١ ) قول مالك : (( ما أدرك مع الإمام فهو أول صلاته ، إلا أنه يقضي مثل الذي فاتته )) .

وهو موافق<sup>(١)</sup> لما قاله أصحابنا من أن المسبوق يقرأ السورة في آخر صلاته لكونه فاتته فصيلة قراءة الإمام لها<sup>(٢)</sup>.

ويسعى أن يكون استحبابهم لذلك إذا لم يمكنه قراءة السورة مع الفاتحة وراء الإمام، فإن فعل ذلك لكون إمامه بطيء القراءة فلا يحتاج حينئذ إلى قراءة السورة [ ١٩ / ب ] في آخر صلاته<sup>(٣)</sup>.

وحكى ابن بطال أنه لا خلاف عن مالك في قراءة المسبوق للسورة مع الفاتحة في آخر صلاته<sup>(٤)</sup>.

## التاسع عشر:

حكى القاضي عياض عن إسحاق بن راهوية والربيع وأهل الطاهر أن معنى ((اقصوا)) و ((أتموا)) عدهم واحد<sup>(٥)</sup>. قال : والعرب تستعمل القصاء على غير معنى إعادة ما مضى؛ قال الله تعالى : ﴿ فَمَضَاهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾<sup>(٦)</sup> أي . صغهن وأوجدهن<sup>(٧)</sup>، وقالوا : قصى فلان حق فلان وقال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) في (ك) : ((موافقاً أيضاً)).

(٢) انظر العريز شرح الوحي ( ٢٠٤ / ٢ )، وفيه ((أن إمامه لم يقرأ السورة في الركعة يسير أدركهم المسبوق وفاته فصلتها فتداركها في الركعتين الباقيتين)).

(٣) قال الشافعي في الأم ( ١٧٨ / ١ ) : ((وإن فاتته مع الإمام ركعتان من الظهر وأدركت الركعتين الأخيرتين صلاحهما مع الإمام؛ فقرأ بأمر القرآن وسوره إن أمكنه ذلك، وإن لم يمكنه قرأ ما أمكنه، وإذا فام نصي ركعتين قرأ في كل واحدة منهما بأمر القرآن وسوره، وإذا اقتصر على أم القرآن أجزأ)).

(٤) شرح صحيح البخاري ( ٢٦١ / ٢ ) .

(٥) إكمال المعلم ( ٥٥٤ / ٢ ) .

(٦) سورة فصلت، الآية : ١٢ .

(٧) انظر : المحرر الوجيز ( ١٦٩ / ١٤ ) .

(٨) سورة الجمعة، ( ١٠ )، وفي حاشية الأصل : ((وقال تعالى ﴿ وَإِذَا قُضِيَتِ مَسَاسِكُكُمْ ﴾)) [سورة المفرد ( ٢٠ )]

وقال الخطابي أيضاً : قد يكون القضاء بمعنى الأداء للأصل؛ فيحتمل أن يكون قوله : ((فأقضوا)) أي : أدّوه في تمام؛ جمعاً بين قوله : ((فأتمّوا))، وبين قوله : ((فأقضوا))، ونقياً للاختلاف بينهما<sup>(١)</sup>.

وحكى صاحب «المفهم» قولين عن العلماء : هل هما بمعنى أو بمعنىين<sup>(٢)</sup>، ولعل المصنف<sup>(٣)</sup> من رآها بمعنى واحد، فلم يميز رواية ابن عيينة من رواية غيره؛ والله أعلم .

## العشرون :

لا يدخل التحريم بالصلاة والتسليم منها تحت الخلاف المتقدم في أن الذي يدركه المسوق مع الإمام أول صلاته [ أو ] آخرها، فليس له أن يؤخر الإحرام .

وإن قلنا : إن ما أدرك<sup>(٤)</sup> آخر صلاته وليس له أن يسلم قبل إتمام صلاته .

وإن قلنا : إن ما أدركه مع الإمام آخر صلاته — وهذا مما لا خلاف فيه — وهو واضح .

وإنما نَهت عليه لكون القاضي عياض نَه عليه<sup>(٥)</sup>، وسبقه إلى ذلك ابن بطال، واستشى مع ذلك التشهد أبصاً، وقال : فإن قيل : فلم تأمره إذا قضى الفائت بالتشهد وقد فعله قبل ذلك عندك في موضعه ؟، قيل : لأنه لم يفعل التسليم، ومن سنة التسليم أن يكون عقب<sup>(٦)</sup> التشهد<sup>(٧)</sup> .

(١) معالم السنن ( ٢٩٨/١ ) .

(٢) المفهم ( ٢٢٠/٢ ) .

(٣) في (ك) : ((ولعل المصنف ومسلماً...)) .

(٤) ما بين المقوفين من (ك)، ووقع في الأصل : ((وآخرها))، والصواب ما في (ك) .

(٥) في (ك) : ((أدركه)) .

(٦) إكمال المعلم ( ٥٥٤/٢ ) .

(٧) في (ك) : ((عقب)) .

(٨) شرح صحيح البخاري ( ٢٦٢/٢ ) .

## الحادي والعشرون:

إذا قلنا : ما يدركه المسبوق مع الإمام هو أول صلاة المسبوق . فقد احتلوا . هل يتابعه في الأقوال التي لا يقوم إتيان المأموم بها مع الإمام عن إتيان المأموم بها في مواضعها بعد معارفة الإمام كالتشهد والقنوت في الصبح إذا أدرك معه الركعة الأخيرة ؟

والصحيح : أنه يأتي بها مع الإمام للاقتداء، ويأتي بها بعد ذلك على ما هي عبيه مس الوجوب كالتشهد أو البدب كالقنوت . وقيل : لا يفتت معه في الركعة الأولى<sup>(١)</sup> وهذه مسائدة قول صاحب ((النبية)) : وما يقصيه فهو آخر صلاته، يعيد فيه القنوت<sup>(٢)</sup>؛ فأفاد بذكر إعادة القنوت أنه يفتت معه ثم يعيده في الركعة الثانية .

## الثاني والعشرون:

استدل بقوله : ((وما فاتكم)) على جوار قول الرجل : فاتني الصلاة، وقد كرهه محمد بن سيرين، وقال : إنما يقول : لم أدركها<sup>(٣)</sup>، قال النووي : ولا كراهة في ذلك؛ وهذا قال جمهور العلماء<sup>(٤)</sup>، والله أعلم .

(١) اطر : المجموع ( ١١٣/٤ ) .

(٢) التنبيه للشيرازي ( ص ٣٨ ) .

(٣) ذكره البخاري في صحيحه : ( كتاب الأدب . باب قول الرجل : "فاتنا الصلاة" : ١١٦/٢ ) تعليقاً، فقال : ((وكره ابن سيرين أن يقول : فاتنا الصلاة، ولكن نقول : لم يدرك))، قال البخاري : ((وقول النبي صلى الله عليه وسلم أصح)) .

(٤) شرح صحيح مسلم ( ٩٩/٥ ) .

## باب ما جاء في القعود في المسجد، وانتظار الصلاة من الفضل

حدثنا محمود بن غيلان، ثنا عبد الرزاق، أنا معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . (( لا يرأل أحدكم في صلاة ما دام ينتظرها، ولا  
تزال الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في المسجد : " اللهم اغفر له، اللهم ارحمه " ما لم  
يحدث ))؛ فقال رجل من حضرموت : وما الحدث يا أبا هريرة ؟، فقال : فساء أو ضراط .  
وفي الباب : عن علي، وأبي سعيد، وأنس، وعبد الله بن مسعود، وسهل بن سعد .  
قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

## الكلام عليه من وجوه

### الأول:

حديث أبي هريرة أخرجه بقية الأئمة، فرواد مسلم عن محمد بن رافع، عن عبد  
 - رث منصفاً<sup>(١)</sup>، ومن رواه أبوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة بتقديم قوله: ((إن الصلاة  
 خشي على أحدكم)) الحديث<sup>(٢)</sup>، ورواه النسائي في ((الكبرى)) من هذا الوجه<sup>(٣)</sup>  
 ورواه مسلم<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup> من رواية ثابت السبيعي عن أبي رافع عن أبي هريرة  
 واتفق عليه الشيوخ<sup>(٦)</sup> وأبو داود<sup>(٧)</sup> من رواية مالك<sup>(٨)</sup> عن أبي أمامة عن الأعرج عن أبي  
 هريرة.

(١) الصحيح: (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فصل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة ١٠٦/١، رقم ٤٠٣٠٠).  
 (٢) ٦٤٩: وانظر: تحفة الأشراف (٤٠٣/١).

(٣) الصحيح: (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فصل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة ١٠٦/١، رقم ٤٠٣٠٠).  
 (٤) ذكره المزي في تحفة الأشراف (١٠٦/١، رقم ٣٣٠٠) بقوله: من في الملائكة عن عمرو بن رافع عن جماعة من  
 عن من رواية جماعة عن أبوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة، وهو أقبح عنه في صحيح مسلم،  
 استدركه المزي على ابن عساکر، وقال: ((ليس في إرويه، ولم يذكره أبو الفاسه | يعني ابن عساکر |  
 ))، وقد أخرجه النسائي في الكبرى (١٠٦/١، رقم ١١٨٨٢) لكنه مرفوع عن أبي هريرة  
 صرح هو بذلك

(٥) الصحيح: (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فصل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة ١٠٦/١، رقم ٤٠٣٠٠).  
 (٦) ٦٤٩

(٧) السنن: (كتاب الصلاة، باب في فصل القعود في المسجد ١٠٦/١، رقم ٤٧١).  
 (٨) البخاري في صحيحه: (كتاب الصلاة، باب الحديث في المسجد ١٠٦/١، رقم ٤٤٥) ومسلم في  
 صحيحه: (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فصل صلاة الجماعة ١٠٦/١، رقم ٤٤٦).  
 (٩) السنن: (كتاب الصلاة، باب في فصل القعود في المسجد ١٠٦/١، رقم ٤٧٠).



ورواه مسلم<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup> من رواية الرهري عن الأعرج عن أبي هريرة .

ورواه الستة خلا السائي من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة<sup>(٣)</sup> . وفي أوله زيادة في تضعيف صلاة الجماعة .

وحديث علي : أخرجه أحمد من رواية عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال . سمعتُ علياً يقول : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : ((إِذَا الْعَبْدُ إِذَا جَلَسَ فِي مَصَلَاةٍ بَعْدَ الصَّلَاةِ صَلَّاتِهِ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ، وَصَلَاتُهُمْ عَلَيْهِ : "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ"، وَإِنْ جَلَسَ يَتَطَرَّ الصَّلَاةَ صَلَّاتِهِ عَلَيْهِ ، وَصَلَاتُهُمْ عَلَيْهِ : "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ"))<sup>(٤)</sup> .

وعطاء بن السائب اختلط في آخر عمره<sup>(٥)</sup> .

(١) الصحيح : ( كتاب الصلاة ، باب في فصل الجماعة وانتظار الصلاة : ٤٦٠/١ ، رقم : ٦٤٩ )

(٢) لم أقف على هذه الرواية في السنن، ويظهر أن عروها إلى السنن وهم، ولهذا لم يرمز المزي في تحفة الأشراف ( ٢١٨/١٠ ) إلى أبي داود، وإنما رمز مسلم وحده .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الأذان ، باب فضل صلاة الجماعة : ١٣١/٢ ، رقم : ٦٤٧ ) ،

ومسلم في صحيحه : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة :

٤٥٩/١ ، رقم : ٦٤٩ ) ، وأبو داود في سنه : ( كتاب الصلاة ، باب ما جاء في فصل المشي إلى الصلاة :

٣٨٧/١ ، رقم : ٥٥٩ ) ، والترمذي في جامعه : ( أبواب الصلاة ، باب ما جاء في فصل الجماعة :

٤٢٠/١ ، رقم : ٢١٥ ) مقتصرًا على ذكر فصل الجماعة، وابن ماجه في مسنده ( كتاب المساجد

والجماعات ، باب فضل صلاة الجماعة : ٢٥٨/١ ، رقم : ٧٨٦ ) ، وليس فيه إلا ذكر فصل صلاة الجماعة

(٤) المسند ( ١٤٤/١ ) من طريق إسرائيل عن عطاء ( به ) . وأبو عبد الرحمن السلمي ، ولقطه في المسند .

((إِذَا الْعَبْدُ إِذَا جَلَسَ فِي مَصَلَاةٍ بَعْدَ الصَّلَاةِ صَلَّاتِهِ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ وَصَلَاتُهُمْ عَلَيْهِ : "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ

ارْحَمْهُ...")) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال ( ٩١/٢٠ — ٩٢ ) ، والتقريب ( ٤٥٩٢ ) .

وإسرائيل لم أقف على ذكره في الرواة عن عطاء قبل الاختلاط، لكن رواه حماد بن سلمة عن عطاء كما في

الرهمل لاس المبارك ( ص ١٤١ ) ، وحماد بن سمع عطاء قبل الاختلاط كما في الكواكب البريات ( ص

٣٢٥ ) ؛ فهذا الإسناد حسن إن شاء الله تعالى .

ولعلي حديث آخر في انتظار الصلاة بعد الصلاة . تقدم في الباب قبله<sup>(١)</sup>

وأما حديث أبي سعيد : فرواه أحمد أيضاً من روايه علي بن زيد عن سعيد بن مسيب عن أبي سعيد الخدري . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . (( لا يزال العبد في صلاة ما كان في مصلاه ينتظر الصلاة ، تقول الملائكة : "اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه" حتى يصرف أو يحدث )) ، فقلت له : ما يحدث ؟ ، قال : كذا ، قلت لأبي سعيد ؟ ، فقال : يمسو أو يقره<sup>(٢)</sup> .

وعلي بن زيد بن جدهان : مختلف في الاحتجاج به<sup>(٣)</sup> .

ولأبي سعيد حديث آخر في انتظار الصلاة بعد الصلاة : رواه ابن ماجه ، وقد تقدم في الباب قبله<sup>(٤)</sup> .

ولأبي سعيد حديث آخر يلعظ . (( من ألف المسجد أله الله تعالى )) رواه الطبراني في (( الأوسط ))<sup>(٥)</sup> . وفي إسناده ابن لهيعة<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : ( ص ٢٥٠ )

(٢) المسند ( ٩٥/٣ ) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال ( ٤٣٧/٢٠ — ٤٤٢ ) ، وراجع أنه ضعيف كما قال الحافظ في التقریب ( ٤٧٣٤ )

فهذا الإسناد ضعيف ، والحديث حسن بشواهد المتقدمة ، والله أعلم .

(٤) انظر : ( ص ٢٣٠ )

(٥) المعجم الأوسط ( ٢٦٩/٦ ) رقم ٦٣٨٣ من طريق ابن لهيعة عن درّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد .

(٦) وهو صدوق خلط بعد احتراق كنه ( التقریب ٣٥٦٣ ) .

وفي إسناده أيضاً : درّاج بن سمعان : قال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ١٨٢٤ ) : (( صدوق ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف )) .

وأبو الهيثم وهو سليمان بن عمرو الليثي ثقة ( التقریب : ٢٥٩٩ ) . قال الإمام أحمد — كما في الكامل لابن عدي . ١١٢/٣ — : (( أحاديث درّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف )) .

وأما حديث أنس : فرواه أبو يعلى<sup>(١)</sup>، وأبو بكر البزار<sup>(٢)</sup>، والطبراني في ((الأوسط))<sup>(٣)</sup> من رواية صالح المري عن ثات عن أنس بن مالك قال : سمعتُ رسولَ الله صلى عليه وسلم يقول : ((إن عمّار بيوت الله هم أهلُ الله عز وجل)).

وصالح بن بشير المرّي : ضعيف في الحديث، وهو رجلٌ صالح<sup>(٤)</sup>.

وأما حديث ابن مسعود : فرواه الطبراني من رواية عبيد بن إسحاق العطار : ثنا رهير، [ ٢٠/١ ] عن أبي إسحاق عن عمرو بن عبد الله الأصم عن ابن مسعود قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : ... فذكر حديثاً قال فيه : ((وأنَّ من أتى المسجدَ ينتظرُ الصلاةَ فهو في صلاة ما لم يحدث، ومن عقب الصلاة بعد الصلاة فهو في صلاة ما لم يحدث))<sup>(٥)</sup>.

وعبيد<sup>(٦)</sup> بن إسحاق العطار : ضعيف<sup>(٧)</sup>.

= وقال الآخري في السؤالات ( ١٦٦/٢ ) : سئل أبو داود عن درّاج فقال : سمعتُ أحمد يقول ((انشأ في درّاج))، ثم قال الآخري : سمعتُ أبا داود يقول : أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد)).

وقد صعب الشارح في تخريج أحاديث الإحياء ( ١٥١/١ ) هذا الإسناد، وصعب الشيخ الألباني في الضعيفة ( ٣٠٦٠ )، ويحتمل أن يكون صعبه من جهة درّاج، ويحتمل أنه من ابن طيعة كما أشار إليه الشارح وسبقه إلى ذلك ابن عدي، فإنه أورد الحديث في الكامل ( ١٥٢/٤ ) في ترجمة ابن طيعة، وقد اعتمد الشيخ الألباني بهما .

(١) المسند ( ١٣٢/٦ )، برقم : ٣٤٠٦ .

(٢) كشف الأستار ( ٢١٧/١ )، برقم : ٤٢٣ .

(٣) المعجم الأوسط ( ٦٧/٣ )، برقم : ٢٥٠٢ .

(٤) انظر : تهذيب الكمال ( ١٧/١٣ — ٢٢ )، وقال الحافظ في التقريب ( ٢٨٤٥ ) : ((صالح بن بشير المري القاصي الزاهد : ضعيف)).

(٥) المعجم الكبير ( ٢٢١/١٠ )، برقم : ١٠٥٣٢ .

(٦) في (ك) : ((عبد)) وهو تصحيف .

(٧) انظر : لسان الميزان ( ١٣٦/٤ ) . فهذا الإسناد ضعيف .

وأما حديث مهمل بن سعد : فرواه أحمد<sup>(١)</sup>، والسنائي<sup>(٢)</sup> من رواية يحيى بن ميمون عن سهيل بن سعد - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((من كان في المسجد يتظر الصلاة فهو في صلاة)). ورواه أبو يعلى ورواد : ((ما لم يحدث))<sup>(٣)</sup>.

## الثاني :

فيه مما لم يذكره : عن ثوبان، وجابر، وجبير بن مطعم، والحسن بن علي، وسلمان المارسي، وطارق بن شهاب، وعادة بن الصامت، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعبد الرحمن بن عائش، وعقبة بن عامر، وعمران بن حصين، ومعاذ بن جبل، ومعاوية، وأبي الدرداء، وأبي رافع، وحولة بن قيس، وامرأة من المايعات لم سم .

فأما حديث ثوبان وابن عمر وعبد الرحمن بن عائش . فتقدمت في الباب قبله<sup>(٤)</sup>، وفيها : ((... والحلوس في المساجد خلاف الصلوات)) أو ((حلف الصلوات)) .

وأما حديث جابر وجبير بن مطعم وطارق بن شهاب وعادة بن الصامت وأبي رافع وحولة بنت قيس والمرأة من المايعات . فتقدمت أيضاً في الباب قبله<sup>(٥)</sup>، وفيها : ((و انتصار الصلاة بعد الصلاة)) .

(١) المسند ( ٣٣١/٥ ) ولعلته : ((من جنس في المسجد ...))، وإستاده حسن فإن يحيى بن ميمون صدوق . عيب عليه شيء يتعلق بالقضاء ( التوقيف : ٧٦٥٧ ) .

(٢) السنن - ( كتاب المساجد، باب الخرج في المسجد وانتظار الصلاة ٥٥/٢ ... ٥٦، برفه ٧٣٤ ) .

(٣) المسند ( ٥٤١/١٣ ) برفه : ٧٥٤٦ ) بلفظ : ((من اضر الصلاة فهو في صلاة ما لم يحدث)) . وأخرجه أيضاً ( ٥٤٤/١٣ ، برفه ٧٥٥٠ ) باللفظ الذي ذكره الشارح، وليس فيه الرأفة المذكورة، لكن فيه ((فهو في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه)) .

(٤) في (ك) : ((الذي قبله))

(٥) انظر ( ص ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٤ )

(٦) انظر : ( ص ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤ ) .

وأما حديث ابن عباس : فقال فيه : ((ومكث في المساجد بعد الصلوات))<sup>(١)</sup>.

وأما حديث معاذ : فقال فيه : ((والجلوس في المساجد بعد الصلوات)) . وقد ذكرهما المصنف في (التفسير، في سورة ص)<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث الحسن بن علي : فرواه الطبراني في ((الأوسط))<sup>(٣)</sup> بلفظ . ((من آدمس ، لاختلاف إلى المسجد أصاب أحدا مستغادا في الله عز وجل، وعلماً مستطرفاً، وكلمة تدعوه إلى الهدى، وكلمة تصرفه عن الردى، ويترك الذنوب حياءً وحشية أو نعمة أو رحمة منتظرة)) .

وفيه : سعد بن طريف الإسكافي : وهو ضعيف<sup>(٤)</sup>.

وأما حديث سلمان : فرواه الطبراني أيضاً ولفظه : ((المسجد بيت كل تقي؛ وقد صبر الله عز وجل لمن كان المساجد بيته))<sup>(٥)</sup> الروح والرحمة والجواز على الصراط))<sup>(٦)</sup>.

وفي إسناده : صالح المري : مضعف في الحديث<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر : (ص ٢٤٠) .

(٢) انظر : (ص ٢٥٠) .

(٣) كذا في الأصل و (ك)، ولم أفت عليه في السحرة المطبوعة ولا في مجمع البحرين، ولعله عرود إليه وقسم، وهو في المعجم الكبير (٨٨/٣)، رقم : ٢٧٥٠، وقد عراه إليه أخيه في مجمع الروائد (٢٣/٢) .

(٤) وقال الحافظ ابن حجر في التقریب (٢٢٤١) : ((مزكوك، ورماه ابن حبان بالوضع، وكان رخصاً)) فهذا الإسناد ضعيف جداً .

(٥) كذا في الأصل و (ك)، وفي المعجم الكبير ر مجمع الروائد (٢٢/٢٠) . ((بيوته))

(٦) المعجم الكبير (٢٥٤/٦) — ٢٥٥، رقم ٦١٤٣ من طريق صالح المري عن أبي عثمان قال : كتب سلمان إلى أبي الدرداء ... فذكره .

(٧) قال الحافظ في التقریب (٢٨٤٥) : ((ضعيف)) وقد تقدم ذكره قريباً . فهذا الإسناد ضعيف

وقد أخرجه القضاعي في مستند الشهاب (٧٧/١)، رقم ٥٠ من طريق مطعم بن المنذام وعبيد عن محمد بن واسع قال . كتب أبو الدرداء إلى سلمان ... فذكره مقتصرأً منه على قوله : ((المسجد بيت كل تقي)) فجعله من مسند أبي الدرداء .

وأما حديث عبد الله بن عمرو : فرواه ابن ماجة بإسناد صحيح من رواية أبي أيوب عن عبد الله بن عمرو قال : صلياً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العرب فرجع من رجع وعُتِبَ من عُتِبَ ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم مسرعاً قد حفره النفس ، قد حسر عس [ ركتبه ]<sup>(١)</sup> فقال : ((أبشروا هذا ربكم تارك وتعالى قد فتح باباً من أبواب السماء ياهي بكم الملائكة يقول : انظروا إلى عبادي قد قضوا فريضة وهم ينتظرون أخرى))<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ الألباني في الصحيحة ( ٧١٦ ) : ((وهذا إسناد جيد، رجاله نقاب، فهو جيد لولا إغصاف بن محمد بن واسع وأبي الدرداء، فإنه لم يسمع منه ولا من غيره من الصحابة [ انظر : تحفة التحصيل ص ٤٧١ ] ، لكن إذا ضم إليه الطريق الأول الموصولة [ يعني الطريق التي فيها صاحب امرئ ] أحد حديث فريدة وارتقى إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى))

وقد أخرجه الرار كما في كشف الأستار ( ٢١٧/١ ، برقم . ٤٣٤ ) من طريق محمد بن واسع عن أم الدرداء ، ذكره ، لكن ليس فيه قوله : (المسجد بيت كل تقى)) ، وسأني لفظه قريباً عند ذكر حديث أبي الدرداء وإساده جيد

وقد سئل الدارقطني في العلل ( ٦ / ٢٣٠ ) عن هذا الحديث فقال : ((يرويه محمد بن واسع ، واحتسب عنه فرواه عبد الله بن المختار عن محمد بن واسع عن أبي أيوب الدرداء عن أبي الدرداء

ورواه إسماعيل بن أبي خالد ، واختلف عنه قبل : عنه عن محمد بن واسع عن أبي الدرداء ، ومن عن إسماعيل عن رجل من أهل الصرة عن محمد بن واسع عن أبي الدرداء ،

ورواه حماد بن سلمة ومطعم بن المقدم الصعالي عن محمد بن واسع أن أبا الدرداء كتب إلى سلام ، وم يذكر بينهما أحداً . والمرسل هو المخطوط)) .

وأخرجه أبو يعين في الحلية ( ١ / ٢١٤ ) من طريق عبد الرزاق عن معمر بن صاحب له أن أبا الدرداء كتب إلى سلامك ... فذكره . قال الشيخ الألباني : ((وهذا أصح منقطع)) . والحديث حسنه الشيخ الألباني - كما تقدم - والله أعلم .

(١) كذا في (ك) ومسن ابن ماجة، ووقع في الأصل : ((رأسه)) وهو تحريف

(٢) السنن ( كتاب المساجد والجماعات ، باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة ) ٢٦٢١ ، برقم ٨٠١ )

وأبو أيوب : هو المرائي الأردني اسمه : يحيى . ويقال : حبيب بن مالك ثم (التقريب ٧٦٤٩ )

والحديث صححه الشيخ الألباني في الصحيحة ( ٦٦١ )

ولعبد الله بن عمرو حديث آخر : رواه البرار من رواية عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((سِتُّ مجالس ما كان المرء في مجلسٍ منها إلا كان ضامناً على الله في سبيل الله أو مسجد جماعة، أو عند مريض، أو تبع جنازة، أو في بيته، أو عند إمام مقسط))<sup>(١)</sup> . ورجاله ثقات<sup>(٢)</sup> .  
ورواه الطبراني أيضاً<sup>(٣)</sup> .

(١) كشف الأستار ( ٢١٨/١ ، رقم : ٤٣٥ ) من طريق عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن يزيد الجبلي ( ٤ ) .

(٢) في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي : ضعيف في حفظه كما في التقريب ( ٣٨٦٢ ) ؛ فهذا الإسناد ضعيف .

(٣) المعجم الكبير ( قطعة من الجزء ١٣/٣٢ — ٣٣ ، رقم : ٧١ ) من طريق عبد الرحمن بن زياد ( ٤ ) .  
ولبعض الحديث شاهد عن معاذ — رضي الله عنه — أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ٣٧٥/٢ — ٣٧٤ ، رقم : ١٤٩٥ ) ، والحاكم في المستدرک ( ٢١٢/١ ) من طريق الليث بن سعد عن الحارث بن يعقوب عن قيس بن رافع عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد الله بن عمرو عن معاذ بن جبل أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول . ((مَن جاهد في سبيل الله كان ضامناً على الله، ومَن عاد مريضاً كان ضامناً على الله، ومَن عاد إلى المسجد أو راح كان ضامناً على الله، ومَن دخل على إمام [ بمرد ] كان ضامناً على الله، ومَن جلس في بيته لم يعب أحدًا بسوء كان ضامناً على الله)) . قال الحاكم . ((هذا حديث رواه مصريون ثقات))، ووافقه الذهبي، وقال الشيخ الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة : ((إسناده حسن)) ا.هـ . لكن في إسناده قيس بن رافع وهو مقبول ( التقريب ، ٥٥٧١ ) .

وله شاهد آخر عن أبي أمامة — رضي الله عنه — أخرجه أبو داود في سننه : ( كتاب الجهاد، باب فصل الغر في البحر : ١٦/٣ ، رقم : ٢٤٩٤ ) من طريق الأوزاعي عن سليمان بن حبيب عن أبي أمامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . ((ثلاثة كلهم ضامنٌ على الله عز وجل : رجلٌ خسر عارياً في سبيل الله فهو ضامنٌ على الله حتى يتوفاه فيدخله الجنة أو يردّه بما نال من أجرٍ وغنيمة، ورجلٌ راح إلى المسجد فهو ضامنٌ على الله حتى يتوفاه فيدخله الجنة أو يردّه بما نال من أجرٍ وغنيمة، ورجلٌ دخل بيته بسلام فهو ضامنٌ على الله عز وجل)) . وإسناده حسن، وصحح الشيخ الألباني الحديث في صحيح مسنن أبي داود ( ٩٤/٢ ) ، فحديث عبد الله بن عمرو حسن بهذه الشواهد؛ والله أعلم .

وأما حديث عقبة بن عامر : فرواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، والحاكم في ((المستدرک)) وصححه، والبيهقي من رواية أبي عشانة عن عقبة . وتقدم أوله في الباب قبله<sup>(١)</sup> . وفيه : ((والقاعد يرفع الصلاة كالقانت)) .

وأما حديث عمران بن حصين : فرواه البراء<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup> من رواية عبد الله بن عيسى الحراري عن يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين بلغ بالحدث الذي صلى الله عليه وسلم قال : ((لا يزال أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تحسه)) وعبد الله بن عيسى الحراري : ضعيف<sup>(٤)</sup> .

وأما حديث معاوية : فرواه الطبراني من رواية أبي أمية قال : خرج معاوية حسين صلى الله عليه وسلم حتى أتاكم، فخرج علينا وقد تدرى، فلما صلى العصر قال : ألا أحدنكم شيئاً معناه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فلا ، بنى ، قال : فإنهم صلوا معه الأولى ثم جلسوا، فخرج عليهم فقال ((ما برحتم بعد<sup>(٥)</sup>)) ، قالوا : لا ، قال : ((لو رأيتم ركبهم فخرجنا من السماء فأرى مجلسكم ملائكته يباهي بكم وأسم ترقبون الصلاة))<sup>(٦)</sup>

وراد في رواية له بعد ذكر أبي أمية الثقيفي : عن رجل عن عمه قال : خرج معاوية وقد صلى الظهر . . فذكر نحوه<sup>(٧)</sup> ؟ وهذا يدل على انقطاع الرواية الأولى .

(١) انظر (ص ٢٤٩) .

(٢) البحر الزخار (٨١/٩)، برقم : ٣٦١٣ ، بلفظ : ((لا يزال أحدكم في صلاة ما استعده للصلاة))

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من المعجم الكبير، وقد عمده إليه الحديث في المجموع (٣٨/٢)

(٤) وهكذا قال الحافظ في التقریب (٣٥٢٤)

(٥) المعجم الكبير (٣٦٣/١٩)، برقم : ٨٥٥ .

(٦) المعجم الكبير (٣٩٦/١٩)، برقم : ٩٣١ ، قال الحديث في المجموع (٣٨/٢) ((أبو أمية لم أحد من

ذكره))، وقال محقق المعجم الكبير ((إن أبا أمية هو : إسماعيل بن يعلى : وهو متروك)) انظر ترجمته في

لسان الميزان (٤٩٦/١) وقد جاء هذا الحديث بساق آخر يختلف به ، أخرجه مسلم في صحيحه

(كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فصل الاحتجاج على تلاوة القرآن وعلى الذكر

٤/٢٠٧٥، برقم : ٢٧٠١) من طريق أبي سعيد الخدري قال : خرج معاوية - رضي الله عنه - على



وأما حديث أبي الدرداء : فرواه البراء<sup>(١)</sup>، والطبراني في ((الأوسط))<sup>(٢)</sup> من رواية محمد بن واسع عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال : لتكن المساجد بيتك فإنني سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : ((إن الله عز وجل صمم لمن كانت المساجد بيته : الأُمن والجوار على الصراط يوم القيامة)).

قال البزار : وإسناده حسن .

### الثالث :

فيه فضيلة المادرة إلى المسجد لانتظار الصلاة، وأنه لا يرأى في صلاة ما دام ينتظر الصلاة، والمراد بكونه في صلاة : أنه يجري له أجر المصلي لا أنه في صلاة حقيقة؛ وإلا لحرم عليه ما يحرم على المصلي .

نعم، ينهي له أن يتأدب بأدب المصلي في السمت والخشوع وترك ما يلهي من تعقيم الأصابع، والعبث كما وردت به الأحاديث .

= حلقة في المسجد فقال .. ، وفيه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على حفلة من أصحابه فذ . ((ما أحلسكم ؟)) ، قالوا : جلسنا بذكر الله وعنده عني ما هدانا للإسلام ومن به علينا، قال : ((الله ما أحلسكم إلا ذاك ؟)) ، قالوا : والله ما أحلسنا إلا ذاك، قال : ((أما إنني لم أستحللكم نعمة لكم ولكم . أنا في جبريل فأخبرني أن الله يباهي بكم الملائكة)).

(١) كشف الأسرار ( ١ / ٢١٧ ) ، برقم : ٤٣٤ . وإسناده حسن كما قال البراء . نكس أعلاه ، فقص بالانقطاع — كما تقدم ( ص ) — والله أعلم .

(٢) لم أقف عليه في المعجم الأوسط، وقد عرأ إليه الهيني في المجمع ( ٢٢ / ٢ )

(٣) في (ك) : ((قائه)) .

## الرابع:

فيه أيضاً فصيلة الجلوس بعد انقضاء الصلاة في المسجد فيه انتظار الصلاة الأخرى، وقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم في عدة أحاديث ((الرباط))<sup>(١)</sup> [ ٢٠/ب ] وشبهه بالرباط لحراسته العدو، وكان الخالس في المسجد ينتظر الصلاة حارس لنفسه عن ارتكاب ما لا يبيح بالمصلي وبالخالس في المسجد، وقد روي في حديث نُسبه جهاد لنفس بالجهاد الأكبر: رواد البيهقي في كتاب الزهد: أنه صلى الله عليه وسلم قال حين رجع من بعض غرواته: ((رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر))<sup>(٢)</sup>.

(١) منها حديث جابر — وقد تقدم في الباب قبله (ص ٢٣٢) —، وحديث عاصد بن الصامت — المتقدم في الباب قبله (ص ٢٣٩) —، والمحدثان ضعيفان.

وفي الباب شاهد عن أبي هريرة — رضى الله عنه — أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الصلوة، باب نص: إسباغ الوضوء على المكاره، ٢١٩/١، رقم: ٢٥١) من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((ألا أدلكم على ما يحرك الله به عظامكم ويروى به الدرجات؟))، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: ((إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط))، وفي روايه: ((فذلكم الرباط، فذلكم الرباط)).

(٢) كتاب الزهد (رقم: ٢٧٣) من طريق عيسى بن إبراهيم عن يحيى بن يعسى عن سبت [ أبي سبيح ] عن عطاء عن جابر قال: قدم يوم على رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم عراد فقال صلى الله عليه وسلم: ((قدمتم خير مقدم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر)). فيه وما الجهاد الأكبر؟ قال: ((مجاهدة العبد هواه)). قال البيهقي ((وهذا إسناد فيه ضعف)). قال حافظ ابن حجر في الكشاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف (ص ١١٤): ((قلت: هو من رواية عيسى بن إبراهيم عن يحيى بن يعلى عن ليث بن أبي سليم، والثلاثة ضعفاء، وأورده السائي في "الكشي" من قول إبراهيم بن أبي عتبة أحد التابعين من أهل الشام)). ونسقه الشيخ الألباني في الضعيفة (٢٤٦٠) بأن عيسى بن إبراهيم صدوق ربما وهم كما في التقریب (٥٢٨٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٧/١١) ((أصل له، ولم يروه أحد من أهل المعرفة بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وجهاد الكفار من أعظم الأعمال، بل هو أفضل ما تطوع به

وفي حديث آخر : ((أعدوا عدوَّ لك : نفسك التي بين جنحك))<sup>(١)</sup>.

### الخامس :

فيه صلاة الملائكة على الخالس في المسجد، وأنَّ صلاتهم عليه هو الدعاء المُنْبِئ في الحديث، وفي رواية لمسلم - ((اللهم تب عليه))<sup>(٢)</sup>، وفي رواية له : ((اللهم صل عليه))<sup>(٣)</sup>.

وصلاة الله<sup>(٤)</sup> على العبد راجعة إلى ما تقدم في الحديث من قولهم : ((اللهم اعمر له، اللهم ارحمه)) على القولين في المراد بالصلاة من الله تعالى : هل هي المعفرة أو الرحمة<sup>(٥)</sup>.

(الإنسان ...) . ثم ذكر بعض الآيات والأحاديث الدالة على أنه من أفضل الأعمال . قال الشيخ الأنباري : ((مكانه - رحمه الله - يشير بذلك إلى استنكار تسميته بالجهاد الأصغر )) ؛ وهذا حكمه عليه الشيخ الألباني في الضعيفة بأنه مكر . وقد نقل المزي في تهذيب الكمال ( ١٤٤/٢ ) عن السامي بسنده إلى إبراهيم بن أبي عبلة ... فذكره من قوله .

(١) حديث موضوع . أخرجه البيهقي في كتاب الزهد ( برقم : ٣٤٣٠ ) من طريق عبد الرحمن بن عروان عن إسماعيل بن عياش عن حنبل الرحبي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

وعزاه الشارح في تخريج الإحياء ( ٤/٣ ) إلى ابن ماجه في كتاب الزهد، قال : ((وفيه محمد بن عبد الرحمن بن عروان . أحد الوصاعين))، وهو كما قال، انظر ترجمته في لسان الميزان ( ٢٨٧/٥ ) . وإخديت حكمه بوضع الشيخ الألباني في الضعيفة ( ١١٦٤ ) .

(٢) جاء ذلك في رواية الأعمش عن أبي صالح . وقد تقدم ذكرها عند الكلام على حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

(٣) لم أقف عليه في صحيح مسلم، وقد أخرجه البحاري في صحيحه من رواية الأعمش عن أبي صالح . وقد تقدم ذكرها عند الكلام على حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

(٤) في (ك) : ((الله تعالى)) .

(٥) الصواب : أن الصلاة من الله تعالى . شيء آخر غير المعفرة أو الرحمة، بل هي الشاء منه سبحانه على عبده . وقد فصل العلامة ابن القيم الرد على من فسّر الصلاة بالمعفرة أو الرحمة في كتاب جلاء الأفهام ( ص

٢٥٦ - ٢٧٣ ) .

## السادس:

أطلق في رواية النصف أن الملائكة يصلون عليه ما دام في المسجد، وقيد ذلك في رواية لمسلم فقال: ((ما دام في المسجد ينظر الصلاة))<sup>(١)</sup>، فمن يحمل المطلق على المقيّد يجعل هد مقدّم بحاله جنسه فيه بنية انتظار الصلاة، ومن يعمل بكل واحد من المطلق والمقيّد على حدّ — وهو احتمه وأهل الطاهر —<sup>(٢)</sup> يقولون محضول دعاء الملائكة له بحلوله في المسجد وإن لم يوا انتظار اتصاله

## السابع:

جعل بعض العلماء هذا الحديث في دعاء الملائكة تفسيراً لقوله تعالى [ع] الملائكة: ﴿يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستعفرون للذين آمنوا﴾. ذكره ابن بطال<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا فالمراد بالإيمان هنا: الصلاة، كقوله تعالى: ﴿وما كان الله ليضيع إيمانكم﴾<sup>(٤)</sup>، أي: صلاتكم<sup>(٥)</sup>.

(١) جاء ذلك في رواية الأعمش عن أبي صالح، وفي رواية أيوب عن ابن سيرين وقد تقدم ذكرهما عند الكلام على حديث أبي هريرة. واللفظ الذي ذكره الشارح ليس في واحد منهما، فيبدو أن الشارح ذكره بالمعنى

(٢) انظر روضة الناظر (٧٦٥/٢)، والفتاوى المجمع (٤٠٦/٢). وإرشاد الفحول (١٦٤١ — ١٦٥٠) وفي هذه المراجع أن الجمهور هم الذي يحملون المطلق على المقيّد.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة لا بد منها، وسياق الكلام في الأصل و (ك) هكذا ((نقله تعالى ﴿والملائكة يسبحون﴾)). وهذا غلط، وليس في القرآن آية بهذا السياق؛ وإن كان الشارح أراد آية الشورى (رقم ٥) فليس فيها ما يريد في قوله؛ وعلى هذا فالمراد بالإيمان إخراج لفظ الآية الكريمة: (والملائكة يسبحون بحمد ربهم ويستعفرون لمن في الأرض)، وإن أراد آية عامر (رقم ٧) وهو الظاهر فليس فيها قوله: (والملائكة)، وإن أوتها ﴿الذين يحمون العرش ومن حوله يسبحون﴾

(٤) شرح صحيح البخاري (٢٨٤/٢)

(٥) سورة البقرة، الآية (١٤٣).

(٦) انظر: تفسير ابن كثير ٢٧٨/١، وفتح الباري (٩٥/١ — ٩٦).

## الثامن:

هل المراد بالملائكة الذي يستغفرون لمتنظر الصلاة : الحفظة الذين مع العباد، أو المراد الملائكة الذين يشهدون الصلاة مع المؤمنين كما ورد في الصحيح أنهم يجمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر<sup>(١)</sup>، أو المراد عموم الملائكة، أو طائفة مهم . يحتمل كلًّا من ذلك، وإن كان المراد بالحديث تفسير الآية — كما تقدم — فيترجح أن المراد حملة العرش ومن حوله كما ذكر في الآية الكريمة : ﴿الذين يحملون العرش ومن حوله﴾<sup>(٢)</sup>؛ والله أعلم .

## التاسع:

وقوله : ((ما لم يحدث)) فسرّه أبو هريرة — راوي الحديث —، وكذلك أبو سعيد الخدري — أحد الرواة له أيضاً — ببعض الأحداث الواقعة للصلاة؛ وفي بعض طرق ((مسلم)) . ((ما لم يؤذ فيه، ما لم يحدث فيه))<sup>(٣)</sup>؛ فهذا<sup>(٤)</sup> يدخل فيه أنواع الأذى من الروائح الحبيثة كأكل الثوم والبصل ومحوهما، وما يحصل به أذى من يحرم أذاه كالغنية، والتميمة، والشتم، والسب . ويحتمل أن يكون الحدث المذكور في رواية مسلم تفسيراً للأذى، ويدلّ عليه قوله في لفظ البخاري : ((ما لم يؤذ يحدث فيه))<sup>(٥)</sup>

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة — رضي الله عنه — : أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب موافقت الصلاة، باب فصل صلاة العصر . ٣٣/٢، رقم : ٥٥٥ )، و مسلم في صحيحه : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فصل صلاتي الصبح والعصر والحفظة عليهما : ٤٣٩/١، رقم : ٦٣٢ )

(٢) سورة عاشر، الآية : ٧ .

(٣) جاء ذلك الأعمش عن أبي صالح . وقد تقدم ذكرها على الكلام على حديث أبي هريرة — رضي الله عنه — .

(٤) في (ك) : ((وهنا))

(٥) الصحيح ( كتاب الصلاة ، باب الصلاة في مسجد السوق : ٥٦٤/١ ، رقم : ٤٧٧ ) — من طريق الأعمش عن أبي صالح ( به ) .

## العاشر:

الظاهر أن أبا هريرة وأبا سعيد إنما فسروا الحدث في المسجد بالنساء أو الصراط دون بقية الأحداث لكون الغالب أنه لا يقع في المسجد ممن هو فيه إلا هما دون الحدث العبي من الرسول والعائط، لكونه معلوماً عند السائل استقبح ذلك وامتناعه عادةً وشرعاً، فصر له على ما قد يقع من بعض من في المسجد .

## الحادي عشر:

استدل به القاضي أبو بكر بن العربي وغيره على جواز إرسال النساء والصراط في المسجد إذا احتاج إلى ذلك كما يفعل ذلك في بيته. وأن المسجد إنما يبره عن نخاسة عيبة<sup>(١)</sup> انتهى .  
وانظر : كراهة تعمد ذلك لما نلت في ((التصحیح)) : أن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم<sup>(٢)</sup>.

## الثاني عشر:

وقع في حديث الباب : أن السائل لأبي هريرة عن الحدث ما هو ؟ : رجل من حصر موت، وفي رواية لمسلم أن السائل له عن ذلك : أبو رافع؟ وأبو رافع هذا هو الصانع، واسمه نفيح، وإمسا هو مدي برل البصرة<sup>(٣)</sup>، فيحتمل أن يكون سألته كل مهما : إما في واقعة واحدة، أو أنه حدث به مرة فسأله هذا، وحدث به مرة أخرى فسأله هذا . والله أعلم.

(١) غارضة الأحوذى ( ١٢٦/٢ ) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه . ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها : ٣٩٤/١ — ٣٩٥، برقم ٥٦٤ ) من حديث جابر — رضي الله عنه —

(٣) انظر : تهذيب الكمال ( ١٤/٣٠ — ١٥ ) .

### الثالث عشر:

ويدل قوله : (( ما دام في المسجد )) على أن المراد بالمصلي : جميع المسجد، وهو لم يظ  
 السحاري أيضاً<sup>(١)</sup>، ويحتمل أن يراد بقوله في بعض طرق الحديث : (( ما دام في صلاة )) :  
 النقعة التي صلى فيها من المسجد، ويدل له قوله في بعض طرق مسلم : (( ما دام في مجلسه الذي  
 صلى فيه ))<sup>(٢)</sup>؛ والله أعلم .

(١) الصحيح . ( كتاب الوصوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القل والدبر : ٢٨٢/١، برقم  
 ١٧٦ )، ولفظه : (( لا يرال العيد في صلاة ما كان في المسجد يتظر الصلاة ما لم يحدث . )) .

(٢) جاء ذلك في رواية الأعمش عن أبي صالح وقد تقدم ذكرهما عند الكلام على حديث أبي هريرة —  
 رضي الله عنه — .

## باب ما جاء في الصلاة على الخمر

حدثنا قتيبة ثنا أبو الأحوص، عن ممالك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الخمر

وفي الباب : عن أم حبيبة، وابن عمر، وأم سلمة، وعائشة، وميمونة، وأم كلثوم بنت أبي سلمة بن عبد الأسد — ولم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم — .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح

وبه يقول بعض أهل العلم

وقال أحمد وإسحاق : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على الخمر



## الكلام عليه من وجوه: الأول:

حديث ابن عباس : انفرد بإخراجه المصنف<sup>(١)</sup>.

وحديث أم حبيبة : رواه الطبراني من رواية يحيى بن وثاب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أم حبيبة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلّي على النمرة<sup>(٢)</sup>.

وحديث ابن عمر . رواه الطبراني في «الكبير»<sup>(٣)</sup> ، و «الأوسط»<sup>(٤)</sup> من رواية عطاء بن خالد : عن نافع، عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلّي على النمرة ويسجد عليها .

قال الطبراني : لم يروه عن نافع إلا العطاء، تفرد به قتيبة<sup>(٥)</sup>.

[ ١/٢١ ] قلت : قد رواه البراء من رواية أيوب عن نافع، وقال : لا أعلم أسده عن أيوب إلا وهيب ولا عه إلا معلّى بن منصور<sup>(٦)</sup> . انتهى .

(١) وأخرجه أحمد في مسنده ( ٢٦٩/١ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٥٨ ) . وأخرجه ابن حبان في صحيحه ( ٨٤/٦ ) — ٨٥ ، رقم : ٢٣١٠ — ٢٣١١ ) من طريق سماك ( به ) . وإسناده ضعيف : فإن رواية سماك عن عكرمة مضطربة . التقريب ( ٢٦٢٤ ) .

(٢) المعجم الكبير ( ٢٤٢/٢٣ ) رقم : ٤٨٢ ) ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ( ٨٦/٦ ) ، رقم : ٢٣١٢ ) . وإسناده صحيح .

(٣) المعجم الكبير ( ٣٨٢/١٢ ) ، رقم : ١٣٤١٥ ) .

(٤) المعجم الأوسط ( ١٨٥/٢ ) ، رقم : ١٦٦٢ ) . ورواه أيضاً : ( ٨٣/٨ ) ، رقم : ٨٠٣٦ ) بهذا الإسناد ، وليس فيه : ( ويسجد عليها ) .

(٥) في (ك) : ((العطاء)) .

(٦) المعجم الأوسط ( ١٨٥/٢ ) وإسناده حسن . عطاء بن خالد : صدوق يمين . التقريب ( ٤٦١٢ )

(٧) كشف الأستار ( ٢٩١/١ ) ، رقم : ٦٠٨ ) . وإسناده صحيح .

ورواه أحمد<sup>(١)</sup> من رواية الهيثمي<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الخمرة . وفيه : شريك<sup>(٣)</sup> ، وقد شك فيه مرة فقال : عن أبي إسحاق عن الهيثمي عن عائشة أو عن ابن عمر . شك شريك<sup>(٤)</sup> .

ورواه أحمد - أيضاً - من رواية الهيثمي عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قد لعائشة : «يا وليي الخمرة من المسجد» فقالت : إني قد أحدثت، فقال : أو حصلت في يدك ؟<sup>(٥)</sup> . وإسناده صحيح .

وحديث أم سلمة : رواه الطبراني في «الأوسط»<sup>(٦)</sup> من رواية عمران بن محمد بن سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده سعيد بن المسيب قال : سمعتُ أم سلمة تقول : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم حصير وخمرة يصلي عليها .

(١) المسند ( ٩٢/٢ ) ، وأخرجه أيضاً : ( ٩٨/٢ ) ، وفيه . ( قال شريك أراد عن عبد الله ) .

(٢) في حاشية الأصل ( اسم النبي عبد الله ، وقيل اسم أبيه بنابر ) ومبني - بفتح الموحدة ، وكسر هاء ، وتشديد النحائية - : مولى مصعب بن الزبير ، صدوق ، يخطي . التقريب ( ٢٧٢٢ )

(٣) شريك هو ابن عبد الله الحمصي . صدوق يخطي كثيراً ، تبعه حفصه مدني الفقيه بالكوفة . التقريب ( ٢٧٨٧ )

(٤) المسند ( ١١١/٦ )

(٥) المسند ( ٧٠/٢ ) ، ورواه أحمد في مسنده ( ٢٤٥٦٦ ) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن الهيثمي عن ابن عمر عن عائشة ( مذكور ) وروى أحمد في مسنده ( ١٧٩٦٦ ) عن ابن مهدي عن زائدة عن مسدد عن الهيثمي عن عائشة وعن عبد الصمد عن زائدة ( هـ ) وفيه - حديثي عائشة - لكن جاء في المواضع لاسم أبي حاتم ( من ١١٥ ) عن الأكرم قال قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عبد الله بن الهيثمي سمع من عائشة ، ما رأي في هذا شكاً ، إنما يروي عن عروة . وقال في حديث وثقة عن السدي عن الهيثمي قال حديثي عائشة ( في حديث الخمرة ) ، وكان عبد الرحمن قد سمع من وثقة فكان بدع فيه ( حديثي عائشة ) ويكره . وفيه جمع أن الحديث في الحديث أنه من صريح الهيثمي عن ابن عمر عن عائشة . والله أعلم

ونظر بمصطلح الاختلاف في طريقته في علل الدارقطني ( ١/٨٨/٥ ) . ( ب )

(٦) المعجم الأوسط ( ٢٨٨/٦ ) ، رقم ٦٤٣٦ . وفي إسناده عمران وأبو ذؤيب ، وهما مفترقان كما في التقريب : ( ٥١٦٥ : عمران ) ، ( ٥٩١٣ : محمد ) .

قال الطبراني : لا يروى عن سعيد بن المسيب<sup>(١)</sup> إلا بهذا الإسناد، تفرد به الحسن بن داود المنكدرى عن ابن أبي فديك عن عمران .

ورواه في «الكبير»<sup>(٢)</sup> من رواية زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة<sup>(٣)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي على الخمرة . وإسناده جيد . وفي رواية له : (على الحصى) بدل (الخمرة) .

وحديث عائشة : أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup>، والترمذي<sup>(٦)</sup> فيما تقدم في الطهارة، والسنائي<sup>(٧)</sup> من رواية ثابت بن عبيد عن القاسم عن عائشة قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يا وليي الخمرة من المسجد»، قالت : فقلت : إني حائض، فقال : «إن حيصتك ليست في يدك» .

ورواه ابن ماجه<sup>(٨)</sup> من رواية البهي عن عائشة كذلك .

(١) (ابن المسيب) : ليست في (ك) .

(٢) المعجم الكبير (٣٥١/٢٣)، برقم . ٨٢١، ٨٢٢)، وانظر : مسند أحمد (٣٠٢/٦)

(٣) وقع في أحد الإسرائيليين عند الطبراني . (عن ريب بنت أم سلمة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم) وهو تصحيف، والصواب : (ريب عن أم سلمة) كما في ترجمة تلك الأحاديث

(٤) الصحيح . (كتاب الحيض، باب حوار غسل الحائض رأس ووجهها وترجيله . ٢٤٥/١، برقم : ٢٩٨)

(٥) السنن (كتاب الطهارة، باب في الحائض تناول من المسجد : ١٧٩/١، برقم : ٢٦١)

(٦) الجامع : (أبواب الطهارة، باب ما جاء في الحائض تناول الشيء من المسجد . ٢٤١/١، برقم : ١٣٤)

(٧) السنن (كتاب الحيض والاستحاضة، باب استخدام الحائض : ١٩٢/١، برقم : ٣٨٤) .

(٨) السنن : (كتاب الطهارة وسننها، باب الحائض تناول الشيء من المسجد : ٢٠٧/١، برقم : ٦٣٢)

وتقدم في الكلام على حديث ابن عمر — رضي الله عنه — أن رواية البهي عن عائشة منكتم فيها واضر . تهذيب التهذيب (٩٠/٦) وقد سأل ابن أبي حاتم أباه — كما في اللعل (٧٧/١) — . عن حديث رواه

ثابت بن عبيد عن القاسم عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : ((يا وليي الخمرة))، فت : إني حائض، قال : ((إن حيصتك ليس في يدك))، ورواه عبد الله بن البهي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه فقال أبي : حديث ثابت عن القاسم أحب إلي، وذلك أن البهي يدخل بيده وبين عائشة عروة، وربما قال : حدثني عائشة، ومنس إليه لا يحتج بحديثه، وهو مضطرب الحديث) .

وقد تقدم<sup>(١)</sup> من عدد أحمد من حديث عائشة أو ابن عمر — على الشك — . كان يصلي على خمرة

وحديث ميمونة . أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>، ومسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية عبد الله بن شداد عن ميمونة : أنها كانت تكون حائضاً وهي معترضة بمحاذ مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي على الخمرة، فإذا سجد أصاب بعض ثوبه

ورواه النسائي<sup>(٦)</sup> من رواية مسود عن أمه عن ميمونة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع رأسه في حجر إحداهما فيتلو القرآن وهي حائض، وتقوم إحداهما بحمرته إلى المسجد فتسطينها وهي حائض .

(١) انظر (ص ٢٩٤)

(٢) الصحيح : ( كتاب الحيض، باب " ٣٠ " . ٤٣٠/١، رقم : ٣٣٣ )، ولفظه : ما ذكره المصنف .

وأخرجه — أيضاً — في ( كتاب الصلاة، باب إذا أصاب ثوب للصبي امرأته إذا سجد : ٤٨٨/١، رقم : ٣٧٩ )

ورواه في كتاب الصلاة أيضاً : ( باب الصلاة على امرأة : ٤٩١/١، رقم : ٣٨١ )، ولفظه : ( كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الخمرة ) .

وأخرجه بهذا اللفظ النسائي في مسنده : ( كتاب المساجد، باب الصلاة على الخمرة : ٥٧٢، رقم : ١٣٨ ) . وابن ماجه كما سيأتي .

(٣) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي النبي : ٣٦٧/١، رقم : ٥١٣ )

(٤) السنن : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة على الخمرة : ٤٢٩/١، رقم : ٦٥٦ )

(٥) السنن . ( كتاب إقامه الصلاة وأئمة فيها، باب الصلاة على الخمر : ٣٢٨/١، رقم : ١٠٢٨ ) مختصراً

(٦) السنن : ( كتاب الحيض والاستحاضة، باب بسط الحائض امرأة في المسجد : ١٩٢/١، رقم : ٣٨٥ )

ومسود هو ابن أبي سليمان : ثقة كما قاله ابن معمر . انظر الخرج والتعديل ( ٤١٨/٨ )، ووثقه الذهبي في الكاشف ( ٢٩٣/٢ ) وأما أم مسود فهي منبولة، كما قال الحافظ في التزيين . ( ٨٧١٤ )

فهي الإسناد ضعف، لكنها ترويت على هذه الرواية تابعها عبد الله بن شداد كما تقدم . والله أعلم

وحديث أم كلثوم بنت أبي سلمة : رواه ابن أبي شيبة في «المصنف»<sup>(١)</sup> من رواية أبي قلابة عن أم كلثوم : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على النمرة . وهو مرسل، والمصنف ذكر أنها لم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم . وقد أورد لها الطبراني في «المعجم الكبير» أحاديث من روايتها عن أم سلمة<sup>(٢)</sup>، وفي بعض طرقها : عن أم كلثوم بنت عبد الله بن زمعة أن حدثتها أم سلمة روح النبي صلى الله عليه وسلم دعوت إليها مخضباً من صفر ... الحديث<sup>(٣)</sup>.

## الثاني:

فيه مما لم يذكره : عن أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وأبي بكرة، وأبي هريرة، وأم أيمن، وأم سليم .

أما حديث أنس : فرواه الطبراني في معجمه «الصغير»<sup>(٤)</sup> و «الأوسط»<sup>(٥)</sup> من رواية هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على النمرة . ورواه في «الأوسط»<sup>(٦)</sup> من رواية مفضل بن فضالة عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أنس — فذكره، وزاد : ويسجد عليها .

(١) المصنف ( ٣٦٤/٢ ) .

(٢) المعجم الكبير ( ٣٥٢/٢٣ ) .

(٣) المعجم الكبير ( ٣٥٤/٢٣ ) ، برقم : ٨٣٠ .

وقول إشار — رحمه الله — : ((وفي بعض طرقها)) الذي يظهر أن الطبراني لما مرع من ترجمة أحاديث أم كلثوم بنت أبي سلمة أردفها بحديث أم كلثوم بنت عبد الله؛ لأنها تليها من حيث الترتيب، ولم يتصل بينهما ترجمة، أو لعلها سقطت من النسخ؛ والله أعلم .

(٤) المعجم الصغير ( ٢١١/١ ) .

(٥) المعجم الأوسط ( ٣٠١/٤ ) ، برقم : ٤٢٦٠ .

(٦) المعجم الأوسط ( ٣٤٨/٨ ) ، برقم : ٨٨٣٥ .

ومفضل بن فضالة هو : القتيبي : ثقة، فاضل، عابد . التقريب ( ٦٨٥٨ ) .

وروى الرار<sup>(١)</sup> من رواية شيب بن بشر عن أنس - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعائشة «ناوليني الحمرة»، قالت: إني حائض، قال: «إن حيضتك ليست في يدك» قال الرار: لا علمه يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد.

قلت: ورجاله ثقات<sup>(٢)</sup>

وأما حديث جابر: فرواه الرار من رواية المخاح بن أرطاة عن أبي الربيع عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على الحمرة<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث أبي بكر: فرواه الطرامي<sup>(٤)</sup> من رواية سعد مولى أبي بكر عن أبي بكر - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحامه «ناوليني أحمر من المسجد»، فقالت: إني حائض، فقال: «ناوليني».

وسعد: لم أجد فيه توثيقاً ولا جرحاً، وباقي رجاله ثقات

وأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم<sup>(٥)</sup>، والسنائي<sup>(٦)</sup> من رواية يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فقال: «يا عائشة ناوليني الثوب»، فقالت: إني حائض، فقال: «إن حيضتك ليست في يدك»، فحاولته، لم يمسها.

(١) كشف الاستار (١/١٦٣)، رقم: (٣٢٣).

(٢) في إسناده شيب بن بشر قال عنه الخاط في التقریب (٢٧٣٨) - ((حديثي، حصي))، فالإسناد حسن.

(٣) كشف الاستار (١/٢٩١)، رقم: (٦٠٧) وإسناده ضعيف فيه إخراج من أرطاة وهو صدوق كثير إحصاء والتدليس (التقریب ١١١٩)، وقد رواه عنه سبعة من المتصل وهو مثل سيحه إلا أنه لم يوصف بالتدليس انصر التقریب (٢٥٠٥). وقد جاء في البحاري ومسلم من حديث جابر عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حصير يسجد عليه - كما سيأتي في الباب الآتي -

(٤) لم ألق عليه في المطبوع من المعجم الكبير وقد أورد امتني في مجمع الروايات (١/٢٨٣)، وقال ((رواه الطرامي في الكبير، ورجاله موثقون)).

(٥) الصحيح: (كتاب الحيض، باب حوار غسل الحائض ولمس زوجها... : ٢٤٥/١، رقم: ٢٩٩).

(٦) السنن. (كتاب الحيض والاستحاضة، باب استخدام الحائض : ١/١٩٢، رقم: ٣٨٣).

وقال النسائي : (فقلت : إني لا أصلي) .

وأما حديث أم أيمن : فرواه الطبراني<sup>(١)</sup> من رواية أبي بريد المدني عن أم أيمن : قال النبي صلى الله عليه وسلم : «ناوليني الخمرة<sup>(٢)</sup>» قلت : إني حائض، قال : «إن حيضتك ليست في يدك» .  
وإسناده جيد .

وأما حديث أم سليم : فرواه أحمد<sup>(٣)</sup> والطبراني<sup>(٤)</sup> من رواية أنس عن أم سليم . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي على الخمرة .  
وإسناده جيد .

زاد الطبراني : يصلي في بيتها .

### الثالث :

اختلف في حقيقة الخمرة واشتقاقها : فقال أبو عبيد : هي بضم الخاء : سجادة من سعف النخل على قدر ما يسجد عليه المصلي<sup>(٥)</sup>، فإن عظم بحيث يكفي لحسده كله في صلاة أو اضطجاع فهو حصير وليس بخمرة<sup>(٦)</sup> .

وقال الجوهري : الخمرة بالصم : سجادة صغيرة، تُعمل من سعف النخل وترمل بالخيوط<sup>(٧)</sup> .

وقال الخطابي : الخمرة السجادة يسجد عليها المصلي<sup>(٨)</sup> .

(١) ( ٨٧/٢٥ ، برقم : ٢٢٤ ، ٢٢٥ ) .

(٢) في (ك) : ((مس المسجد)) .

(٣) المسد ( ٣٧٦/٦ — ٣٧٧ ) .

(٤) المعجم الكبير ( ١٢٢/٢٥ ، برقم : ٢٩٧ ، ٢٩٨ ) .

(٥) في (ك) : ((أو مرقه)) .

(٦) غريب الحديث ( ٢٤٧/٣ ) مع اختلاف يسمي في سياقه وليس فيه قوله : ((هي بضم الخاء))

(٧) الصحاح ( ٦٤٩/٢ — مادة "حمر" ) ، وليس فيه قوله : ((صغيرة)) ، وهي من كلام أبي عبيد في الغريب

(٨) معالم السنن ( ١٧١/١ ) .

وقال صاحب «المشارك» : الخمرة كالخمر الصغير من معصف الخمر، يصغر بالسيور. وهي عبي  
 قدر ما يوضع عليه الوجه والأف. قال فإن كبر عن ذلك فهي حصى<sup>(١)</sup> وقال صاحب  
 «النهاية» : هي مقدار ما يصع الرجل عليه وجهه في سجوده من حصى أو سيجة حوص وحود  
 من الثياب، ولا يكون خمرة إلا في هذا المقدار قال : وقد جاء في «سنن أبي داود» عن أبي  
 عباس قال : جاء فأرادت أن تفتله فجاءت بها فألقنها بين يدي رسول الله صلى  
 عليه وسلم على الخمرة التي كان قاعداً عبياً فأحرقت بها [ ٢١/ب ] مثل موضع درهم<sup>(٢)</sup> .  
 وهذا صريح في إطلاق الخمرة على أكثر من نوعها<sup>(٣)</sup>.

(١) مشارق الأنوار للنفاصي عياض ( ٢٤٠/١ ). وفيه (( يوضع عليه الوجه ويكسر )) . وسأيت من كلامه  
 سراح ما يؤيده ( ص ٣٠٥ ) .

(٢) السنن ( كتاب الأدب ) باب في إضفاء النار بالليل ١٤٠٨/٥ برقم ٥٢٤٧ ، وفيه نفس عن النبي صلى الله عليه وسلم ( أن  
 ما وضع من حصى أو الشيطان يدل من هذه عن هذا تحريككم ) وأما ضعفه فيه فساد بسبب ضعفه في  
 التقريب ( ٣٢١ ) ( صدوق كثير الخطأ ) وفيه حديث من حرب صدوق، ورواه عن عكرمة حديثه مستقره  
 التقريب ( ٢٢٤ ) وأخرجه من حديث في صحيحه ( ٣٢٧ ، ١٢ برقم ٥٥١٩ ) وأخرجه الحاكم في مستدركه ( ٢ : ٤٤٤ )  
 — ( ٢٨٥ ) ، وقال : (( صحيح الإسناد )) ولم يخرجه )) ، ورواه الذهبي وصححه الشيخ الألباني في تصحيحه ( ١ : ٢٣٠ ) .  
 ( ١ ) به شاهد من حديث عبد الله بن سرجس )) انه وهو في مسنده ( ١ : ١٦١ ) ومن شواهد ما أخرجه عنه من  
 صحيحه ( كتاب الأدب ) : لا يترك النار في البيت هذه يوم ١١ : ٨٥ ، رقم ٢٢٥ ) ، وسأيت من كلامه  
 كتاب الاسرار : لا يترك النار في البيت هذه يوم ١١ : ٨٥ ، رقم ٢٢٥ ) ، وسأيت من كلامه  
 صحيحه ( ١ : ٢٣٠ ) ، وفيه (( وأضفتوا لصاحب )) ، فإن لم يثبت له حديث من وأخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم .  
 غلط حديث جابر لا يصلح شاهداً على النقطة التي هي محل الشاهد من حديث أبي حنيفة ، وهي حديثه عن جابر  
 . أخرجه من حديثه مثل موضع درهم ، وهذه النقطة وقعت بين يدي أبي حنيفة صلى الله عليه وسلم ولا يبعد لضعفه في حديثه  
 حديثه من حديثه عن جابر لا يصلح شاهداً على النقطة التي هي محل الشاهد من حديث أبي حنيفة ، وهي حديثه عن جابر  
 هذه النقطة ( إذا تخم فاضمتوا سرحكم فإن الشيطان يدل من هذه عن هذا تحريككم ) وهذا هو اللفظ الذي صح  
 الألباني وصححه ، لا النقطة التي هي محل الشاهد هنا ، كما أن حديث عبد الله بن سرجس أيضاً الذي أشار به الشيخ  
 في كلامه لا يصلح شاهداً على صحة هذه النقطة فإن لفظه المخرج في المستدرك ( ١ : ٢٨٦ ) يحرر حديث جابر لا كبر  
 نفس النقطة ضعيفة لوجود أسباط بن نصر ، ورواية سرح من حرب عن عكرمة والله أعلم  
 ( ٣ ) النهاية ( ٧٧/٢ — ٧٨ )



## الرابع :

مادة (خمر) تدل<sup>(١)</sup> على السر والتغطية، ومنه (خمار المرأة) لتسترها به، ومنه سميت الخمر لأنها تحمر العقل، أي : تغطي عليه وتستره، ولذلك قال عمر — رضي الله عنه — : (الخمر : ما حامر العقل)<sup>(٢)</sup>، ومنه : تخمير الإناء، أي : تغطيته<sup>(٣)</sup>.

واختلف في سب تسمية ما ذكر مما يسجد عليه : خمره؟ فقال الخطابي : يقال : سميت خمره لأنها تخمر وجه المصلي عن الأرض<sup>(٤)</sup>.

وكذا قال صاحب «المشارك» : سميت بذلك لتسترها الوجه والكفين من برد الأرض وحرها<sup>(٥)</sup>.

وكذا قال صاحب «المفهم»<sup>(٦)</sup>، والووي في «شرح مسلم»<sup>(٧)</sup> : سمي بذلك لأنه يحمر الوجه.

وقال أبو عبيد<sup>(٨)</sup> — وتبعه صاحب «النهاية»<sup>(٩)</sup> — : سميت خمره لأن خيوطها مستورة بسعفها.

## الخامس :

فيه أنه لا بأس بالصلاة على السجادة سواء أكانت<sup>(١٠)</sup> من الحرق أو الخوص أو غير ذلك، سواء أكانت صغيرة كالخمره على القول بأنها لا تسمى خمره إلا إذا كانت صغيرة، أو كانت كبيرة كالخصير والبساط؛ وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على الخمره، والخصير، والبساط، والفرو.

(١) وقع في الأصل ( يدل ) بالياء المشاء من تحت ، والصواب المنت كما في ( ك )

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الأشرية ، باب ما جاء أن الخمر ما حامر العقل من الشراب ٤٥/١٠ ، رقم ٥٥٨٨ ) .

(٣) انظر : معجم مقاييس اللغة ( ٢/٢١٥ — ٢١٦ ) ، ومشارك الأنوار ( ١/٢٤٠ ) .

(٤) معالم السنن ( ١/١٧١ ) .

(٥) مشارق الأنوار ( ١/٢٤٠ ) .

(٦) المفهم ( ١/٥٥٨ ) .

(٧) شرح صحيح مسلم ( ٣/٢٠٩ — ٢١٠ ) .

(٨) لم أقف عليه

(٩) النهاية ( ٢/٧٨ ) .

وفي الصحيحين من حديث أسد في أثناء حديث: فقامت إلى حصر لنا قد اسود من طول ما ليس فصيحته ماء، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا واليتم وراه والعجور من خلفنا، فصلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين<sup>(١)</sup>.

وروى أبو داود من حديث أسد أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرور أم سليم فذكرته الصلاة أحباباً فبصلي على بساط لنا وهو حصر بصفحة بالماء<sup>(٢)</sup>.

وروى أبو داود أيضاً من حديث المعزة بن شعبة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصر، والقروة المدبوعة<sup>(٣)</sup>.

### السادس:

إن قيل: كيف الجمع بين هذين الأحاديث وبين الحديث الذي رواه أحمد في «مسنده» من حديث أم سلمة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأفلح: «يا أفلح ترب وجهك»<sup>(٤)</sup>، أي: في سجودك

(١٠) في (ك): ((كانت)).

(١) البحاري في صحيحه. (كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصر ٤٨٨/١، رقم ٣٨٠)، ومسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جوار الجماعة في المأبذة والصلاة على حصر وحمره وثوب وغيرهما من الطاهرات: ٤٥٧/١، رقم ٦٥٨).

(٢) السنن (كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصر ٤٣٠/١، رقم ٦٥٨).

وإسناده صحيح، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (١٩٤/١، رقم ٦٥٨).

(٣) السنن (كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصر ٤٣٠/١، رقم ٦٥٩).

وإسناده ضعيف وسأني الكلام عليه في الباب الآتي. (باب ما جاء في الصلاة على الحصر).

(٤) المسند (٣٢٣/٦)، ولفظه: ((ترب وجهك يا رباح)). ورواه الترمذي في جامعه: (أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية التمسك في الصلاة ٢٢٠/٢ - ٢٢١، رقم ٣٨٢). ورواه الترمذي أيضاً: (رقم ٣٨١)، وانقطعت ما ذكره انقضى من طريق أبي حمزة ميمون الأعور عن أبي صالح مولى صلح. وميمون: ضعيف. (التقريب ٧٠٥٧)، وقال عنه الحافظ في أطراف المسند المعالي (٤٢٨/٩) (صيفٌ جدًّا).

والجواب<sup>(١)</sup>: أنه لم يأمره أن يصلي على الزاب، وإنما أراد به تمكين الجبهة من الأرض — وكان رآه يصلي على الأرض ولا يمحى جبهته من الأرض — فأمره بذلك، لا أنه رآه يصلي على شيء يستتره من الأرض فأمره بنزعه<sup>(٢)</sup>.

## السابع:

حمل بعض العلماء<sup>(٣)</sup> الأحاديث الواردة في السجود على حائلي بين الجبهة والأرض<sup>(٤)</sup> على ما إذا كان أصله من الأرض كالخضر وصفائر الخوص<sup>(٥)</sup>، فإن لم يكن منها كالصوف، والشعر فمعه خلافٌ عند المالكية: فكرهه بعضهم، وأجازوه بعضهم<sup>(٦)</sup>.

= وقد تابعه عليه: سعيد بن عثمان الوراق عن أبي صالح (به) عند أحمد في مسنده (٣٠١/٦)، وتابعه عاصم بن بهللة عند أبي يعلى في مسنده (٣٨٥/١٢). وتابعه غيرهم كما ذكره المصنف — رحمه الله — في كلامه على رواية الترمذي (١/٧٠/١) ولكن مناره على أبي صالح هذا، وقد قال عنه الحافظ في التقریب (٨١٧٣): ((مقبول))، وقال الذهبي في الميزان (٥٣٨/٤): ((لا يعرف))، ولهذا قال الترمذي ((حديث أم سلمة إسناده ليس بذلك، وميمون أبو حمزة ضَعَفَهُ بعضُ أهل العلم)).

(١) في (ك): ((والجواب)).

(٢) قوله: ((وإنما أراد به أن تمكين الجبهة من الأرض ..)) إلخ لم أقف على من قال بحمل الحديث عنه. فإنَّ للحديث سبباً قد ذكر فيه، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى علامة إذا سجد مسح فمسه (ترب وجهك))، وقد بَوَّبَ عليه الترمذي بقوله: (باب في كرامة النفع في الصلاة)؛ والمصنفُ سببه في شرحه هذا الباب (١/٧٠/١ — ب، ١/٧١) لم يذكر إلا ما حمله عليه الترمذي، ولم يشر إلى غيره، لكن قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٨٥/٣): ((وإنما يستفاد من قوله: "ترب وجهك" استحبابُ السجود على الأرض؛ فهو نحو النهي عن مسح الخصى)).

(٣) كتاب العربي في العارضة (١٢٦/٢)

(٤) في (ك): ((وبين الأرض)).

(٥) الصدر جمع صغير وهو ما مسح به على بعض (القاموس صغر) والخوص: ورق النخل (القاموس حوص).

(٦) في المدونة (٧٥/١): ((كان مالكٌ يكره أن يسجد الرجلُ على الطفاقيس، وبسط الشعر، والياب والأدم ... وكان لا يرى بأساً بالخصاء وما أشبهه مما تست الأرض أن يسجد عليها وأن يصنع كعبه غيباً)).

ومعت الإمامية صحة السجود عليه<sup>(١)</sup>.

واختلف — أبصاً — فيما كان من باب الأرض ودخلته صاعاً أحرته عن يابه كالكثبان والقطن، فكره مالك الصلاة على ثياب الكثبان والقطن<sup>(٢)</sup>، وأجازه ابن مسلمة<sup>(٣)</sup>.

قال ابن العربي : وإنما كرهه من جهة التوفه<sup>(٤)</sup>.

ودفع الشافعي وجهور العلماء إلى أنه لا بأس بما فرأى ثياب القطن والكثبان والخلود وغيرها من الطاهرات في الصلاة<sup>(٥)</sup>.

وفي «صحيح البخاري» من حديث أس قال : كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدا ثوبه على الأرض من شدة الحر<sup>(٦)</sup> وكان العال على ثيابهم أو كثير من ثيابهم القطن والكثبان.

(١) في المجموع للنووي (١٧٠/٣) ((وقالت الشيعة لا تحرم الصلاة على الصوف، ونحوه فيه، لأنه ليس ما ينسأ من الأرض)).

(٢) جاء في المدونة (٧٥/١)، قال مالك ((لا يسجد على ثوب إلا من حر أو برد كئنا كان قطناً... قلت لابن القاسم . فهل يسجد على الثلب واليسع من الخبز والبرد؟ قال : ما سألنا منك عن هذا، ولكن مالكاً كره الثياب وإن كانت من قطن أو كان فهي عدي بحلة البسط واللود فقد روي أن يسجد على الثوب في حر أو برد)).

(٣) انظر : عارضة الأحوذ (١٢٦/١).

(٤) عارضة الأحوذ (١٢٦/١ — ١٢٧).

(٥) انظر : المغني (٤٧٩/٢)، والمجموع (١٦٩/٣ — ١٧٠).

(٦) صحيح البخاري : ( كتاب الصلاة، باب السجود على الثوب من شدة الحر ١٩٢/١، رقم ٣٨٥ ).  
ونعته (( . فيضع أحدا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود)).

## الثامن:

فيه افتراش المصلي لوجهه شيئاً يقيه من حمى الأرض دون سائر جسده بناءً على قول جمهور<sup>(١)</sup> أهل اللغة : أن الخمرة هي ما يكون على قدر الوجه<sup>(٢)</sup>؛ وذلك لأن افتراش ذلك إما أن يكون المعنى فيه وقاية الوجه مما يشق على المصلي تمكين الوجه منه؛ فلعل ذلك يذهب خشوعه أو يجعل في وجهه أثراً للسجود كما يوجد في جباه بعضهم، أو لسر الأرض عن موطن يشك في طهارته، فالاحتياط<sup>(٣)</sup> في صون الوجه وأعلى البدن أولى من ذلك في أسفل البدن؛ فإنه عند الشارع قد خفف في ذلك في الحفّ والعمل بمسح بالأرض وفي طين الشارع يصيب أسفل البدن دون أعاليه لمشفقة الاحترار في أسفل البدن دون أعاليه

وقد روى الطبراني في «المعجم الأوسط» من رواية شريح بن هانئ عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى لا يضع تحت قدميه شيئاً، إلا أنا مطرنا يوماً فوضع تحت قدميه نطعاً<sup>(٤)</sup>.

وفيه : إبراهيم بن إسحاق الصيني وهو ضعيف<sup>(٥)</sup>.

وما علل به أولاً من صون حرّ الوجه أولى؛ فإنه أقرب إلى إخماء العمل<sup>(٦)</sup>،

(١) في (ك) : ((الجمهور)).

(٢) انظر : (ص ٣٠٠-٣٠١).

(٣) في (ك) : ((والاحتياط)).

(٤) المعجم الأوسط (٥٥/٦)، رقم : ٥٧٧٧. والطبع بساط من الأديم. القاموس (ص ٩٩١ - مادة : نطع).

(٥) قال عنه الدارقطني : ((مدرك)) الضعفاء والمزكّن (ص ١١٢)، وتبعه الخبزي في المجمع (٥٧/٢)، وانظر : لسان الميزان (١٦/١).

(٦) قوله : ((وما علل به أولاً من صون...)) سبق وأن قال : إن افتراش ذلك إما أن يكون المعنى فيه ((وقاية الوجه مما يشق على المصلي تمكين الوجه منه، فلعل ذلك يذهب خشوعه ويجعل في وجهه أثراً للسجود)). فذكر علتين : إحداهما : ذهاب الخشوع؛ وهذا هو الصواب.

وقد رأيت بعض الصالحين يكر على بعض المريدين<sup>(١)</sup> مباشرة الأرض بوجهه في السجود على الأحجار والأرض الصلبة حتى صار لذلك المريء في وجهه أثر السجود، فأمرني أن امرء أن ينزئ شيئاً يصلي عليه ليقه من تلك الشهرة .

## التاسع :

ما تقدم في بعض طرق الأحاديث المتقدمة أنه قال لعائشة أو لحادمه : «يا وليي الخمرة من المسجد يفتسي بطاهره : جواز دخول الخائن المسجد . لكن القاصي عياض قال : إن قوله من المسجد متعق يقال، أي : قال لها ذلك من المسجد، أي : وهو في المسجد لتأوله إياها من خارج المسجد، لا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تخرجها له من المسجد، لأنه صلى الله عليه وسلم كان في المسجد معتكفاً وكانت عائشة في حجرتها وهي حائض ، ولقوله عليه السلام<sup>(٢)</sup> »إن حيضتك ليست في يدك« ، فلما خافت من إدخال يدها المسجد، ولو كان أمرها بدخول المسجد لم يكن لتحصيل اليد معنى . والله أعلم<sup>(٣)</sup>

وكذا قال صاحب «المفهم» عوه . وحكى عن أكثر العلماء تحريم عبور المسجد على الخائن<sup>(٤)</sup>

فت : وقد تقدم في حديث مبموة التصريح بدخولها المسجد وهي حائض

ومذهبنا : أنه يجوز للحائض دخول المسجد إذا أمنت التلوين<sup>(٥)</sup> ، قال صاحب «المفهم» : ويشمل أن يريد بالمسجد ها مسجد بيته الذي كان ينهل فيه<sup>(٦)</sup> . [ ٢٢ / أ ]

« وقد استص الحافظ ابن حجر ذلك من رواه البخاري المتقدمة قال : ( ) وفيه مراعاة احتواء في الصلاة

لأن الظاهر أن صنعتهم ذلك لإزالة الشبهة العارض من حرارة الأرض» ( الفتح ( ٤٢٣٠ )

(١) يعط (شريد) اصطلاح حادث ابتدعه الصوفية . انظر معجم نشاط الصوفية لذكر حسن شريدي ( ص

٢٦٢ - ٢٦٣ ) وإذ كان كذلك فالواجب تحب إطلاقه كابر الألفاظ استدعه . والله اعرف

(٢) في (ك) : ( صلى الله عليه وسلم ) .

(٣) إكمال المعلم ( ١٣١ / ٢ ) .

(٤) المفهم ( ٥٥٨ / ١ ) ، وانظر : المفني ( ٢٠٠ / ١ - ٢٠١ ) .

(٥) انظر المهذب ( مع المجموع ) - ( ٣٨٨ / ٢ ) ، وروضة الطالبين ( ١٣٥ / ١ )

(٦) المفهم ( ٥٥٩ / ١ )

## العاشر:

استدل به الخطابي على أن من حلف : لا يدخل داراً أو مسجداً فإنه لا يبحث بإدخال يده أو بعض جسده فيه ما لم يدخله بجميع يده . انتهى<sup>(١)</sup>.

ولا يُخرجه عن الحث خروج يده أو رأسه إذا استقر في الدار أو في المسجد معتمداً على رجله كما قاله أصحابنا<sup>(٢)</sup>.

قال الرافعي : ويجوز أن لا يعد الشخص داخلياً ولا خارجاً كما أن من دخل بعض بدنه أو خرج ببعضه لا يحنث في يمين الدخول والخروج<sup>(٣)</sup>.

وقال الغوري في «فتاويه»<sup>(٤)</sup> : إذا أدخل يده أو رجله من غير اعتماد لم يحنث، وإن كان مع الاعتماد حنث ، والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

(١) معالم السنن ( ١٧٢/١ ) .

(٢) انظر : المهذب ( ١٦٩/٢ ) ، والعزیز شرح الوجيز ( ٢٨٤/١٢ ) .

(٣) العزیز شرح الوجيز ( ٢٨٢/١٢ ) .

(٤) ذكر محقق كتاب شرح السنة للنعوي ( ٢٩/١ ) : أن للنعوي مجموعة من الفتاوى ضمها فتاوى شيوخه ، وهي مسائل فقهية سئل عنها شيخه الإمام أبو علي الحسين بن محمد المروزي ، فأجاب عنها فتعينا للنعوي — رحمه الله — وجمعها على مختصر المرعي ، وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق نسخة منه تحت رقم : ( ٣٧٥ فقه شافعي ) نسخت سنة : ( ٩١٣ هـ ) .

(٥) في حاشية الأصل : ( آخر الجزء الثاني من خط مؤلفه حفظه الله ) ، وفي ( ك ) . ( تم الجزء الثاني خميد الله وعونه ) .

### باب ما جاء في الصلاة على المصير<sup>(١)</sup>

حدثنا نصر بن علي : ثنا عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن أبي سعيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على المصير .  
وفي الباب : عن أنس، والمغيرة بن شعبة .  
قال أبو عيسى : حديث أبي سعيد حديث حسن .  
والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، إلا أن قوماً من أهل العلم اختاروا الصلاة على الأرض استحباً .

(١) في (ك) : ((بسم الله الرحمن الرحيم - باب ما جاء ...)) .



## الكلام عليه من وجوه: الأول:

حديث أبي سعيد : أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> عن عمرو الناقد وإسحاق بن إبراهيم كلاهما عن عيسى بن يونس .

ورواه مسلم<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup> عن أبي كريب - زاد مسلم - وأبي بكر بن أبي شيبة - كلاهما عن أبي معاوية، عن الأعمش . زاد مسلم : ورأيت يضي في ثوب واحد متوشحاً به؛ وهذه الريادة أفردا ابن ماجه<sup>(٤)</sup> فرواها عن أبي كريب عن عمر بن عبيد عن الأعمش .

وحديث أنس : أخرجه الأئمة السنة حلا ابن ماجه كلهم من طريق مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أس بن مالك : أن جدته مليكة دعت النبي صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت ... الحديث، وفيه : قال أنس : فمضت إلى حصر لنا قد اسود من طول ما لس، فصحت ماء، فقام عليه ... الحديث<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصمة لسه : ٣٦٩/١٢، رقم : ٥١٩ )
  - (٢) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لسه : ٣٦٩/١٠، رقم : ٥١٩٠ ) .
  - (٣) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الصلاة على الخمر : ٣٢٨/١، رقم : ١٠٢٩ )
  - (٤) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الصلاة في الثوب الواحد : ٣٣٣/١، رقم : ١٠٤ ) .
  - (٥) البخاري في صحيحه ( كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصر : ٤٨٨/١، رقم : ٣٨٠ ) وأخرجه - أيضاً - في ( كتاب الأذان، باب وضوء الصبيان .. : ٣٤٥/٢٢، رقم : ٨٦٠ )، ومسلم في صحيحه : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب حوار الجماعة في الباقلة والصلاة على حصر وحجرة وثوب وغيرهما من الطاهرات : ٤٥٧/١، رقم : ٦٥٨ )، وأبو داود في سننه : ( كتاب الصلاة، باب إذا كان ثلاثاً كيف يقومون : ٤٥٧/١، رقم : ٦١٢ )، والسنائي في سننه : ( كتاب الإمامة، باب إذا كان ثلاثاً وامرأة : ٨٥/٢، رقم : ٨٠١ ) .

ورواه أبو داود من رواية المثني بن سعيد : حدثني فائدة، عن أس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرور أم سليم فتدركه الصلاة أحباباً فيصلي على بساط لها وهو حصير نصحه بأما<sup>١</sup>

ولأنني حديث آخر : رواه البخاري<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup> من رواية أس بن سريين عن أس بن مالك قال قال رجل من الأنصار : إني لا أستطيع الصلاة معك — وكان صحباً —، فصنع لبي صلى الله عليه وسلم طعاماً ودعاه وصرح له طرف حصير فنام فصرى عليه .

وحديث المغيرة بن شعبه : أخرجه أبو داود أيضاً<sup>(٣)</sup> من رواية أبي عوان عن أبيه عن المغيرة بن شعبة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصير والعروة المدبوعة

وأبو عوان : اسمه : محمد بن عبيد الله بن سعيد الثقفي : ثقة، احتج به الشيخان<sup>(٤)</sup> وأبوه لم يرو عنه — فيما علمت — غير أبيه أبي عوان<sup>(٥)</sup> : قال فيه أبو حاتم : مجهول<sup>(٦)</sup> .

(١) السنن : ( كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الحصير : ٤٣٠/١ ، برقم : ٦٥٨ ) .

(٢) صحيح البخاري ( كتاب الصلاة ، باب هل يصلي الإمام عن حصير ؟ ، وهل يخطب يوم الجمعة في المصير ؟ ١٥٧/٢ ، برقم : ٦٧٠ ) ، وأخرجه — أيضاً — في ( كتاب التهجد ، باب صلاة الصبح في المصير ٥٧/٣ ، برقم : ١١٧٩ ) ، وأخرجه — أيضاً — في ( كتاب الأدب ، باب إرباب : ٤٩٩/١٠ ، برقم : ٦٠٨ ) ، ولفظه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى أمي ييب من الأنصار قطعهم عندهم طعاماً ، فلما أراد أن يخرج أمر بمكان من البيت فصاح له علي بساط فصلى عليه ودعا ضم .

(٣) السنن : ( كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الحصير : ٤٢٩/١ ، برقم : ٦٥٧ ) .

(٤) السنن ( كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الحصير : ٤٣٠/١ ، برقم : ٦٥٩ ) وأخرجه من حرمته في صحيحه ( ١٠٣/٢ — ١٠٤ ) ، والحاكم في المستدرک ( ٣٥٩/١ ) ، وصححه ، ووافقه الذهبي في رواية أبي عوان ( به ) . وهذا إسناد ضعيف : فيه عنان ذكرهما المصنف ، وهما جهالة والد أبي عوان ، والثاني الانقطاع بينه وبين المغيرة . وصححه الشيخ الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة ( ١٠٣/٢ )

(٥) انظر : تهذيب الكمال ( ٣٨/٢٦ — ٤١ ) ، وتهذيب التهذيب ( ٣٢٢/٩ ) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال ( ٥٣/١٩ ) .

(٧) الجرح والتعديل ( ٣١٧/٥ ) .

وذكره ابن حبان في «الثقات» في أثناع الناعمين، وقال يروي المقاطيع<sup>(١)</sup>؛ وهذا يدل على الانقطاع بينه وبين المفردة بن شعبة .

## الثاني:

فيه مما لم يذكره : عن عائشة، وأم سلمة، وابن عمر :

أما حديث عائشة : فرواه أبو يعلى الموصلي<sup>(٢)</sup> من رواية شريح أنه سأل عائشة : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصى فلاني سمعت في كتاب الله : ﴿ وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً ﴾<sup>(٣)</sup>، قالت : لم يكن يصلي عليه . ورجال إسناده ثقات .

وأما حديث أم سلمة : فرواه الطبراني في «الكبير» من رواية شريك عن عاصم الأحول عن أبي قلابة عن زيب بنت أبي سلمة عن أم سلمة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصى .  
وأما حديث ابن عمر : فذكره ابن أبي حاتم في «العلل»<sup>(٤)</sup> من رواية بكر بن [ بكار ] عن شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر قال : صعد رجل من الأنصار لرسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) الثقات (١٤٦/٧) .

(٢) المسند (٤٢٦/٧)، رقم (٤٤٤٨)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٥٧/٢)، وقال : ((رجال له موثقون)) وسيأتي في الوجه الثالث الكلام عليه إن شاء الله .

(٣) سورة الإسراء : ٨ .

(٤) المعجم الكبير (٣٥١/٢٣)، رقم : ٨٢٢ . وإسناده ضعيف . فإن شريك بس عبد الله الحمصي . صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، (التقريب . ٢٧٨٧) وأحاديث الباب تشهد له . فهو حسن إن شاء الله تعالى .

(٥) العلل (١٤١/١) .

(٦) ما بين المقومين من (العلل) وقد وقع مكانه بياض في الأصل و (ك) . وبكر هذا ذكره الحفاظ في تهذيب التهذيب (٤٧٩/١)، وذكر أن أنس أبي حاتم قال عنه : ((ضعيف الحديث، سيء الحفظ، له تحليف))، وقال أنس معين : ((ليس بشيء))، وقال النسائي : ((ليس بالقوي))، وقال في موضع آخر : ((ليس ثقة))، وقال أبو حاتم ((ليس بالقوي)) . فهذا إسناده ضعيف من جهتين : الأولى . ضعف بكر والثانية . أن الصواب فيه أنه من مسند أنس رضي الله عنه .

طعاماً فدعاه، فسط له حصى، فصلى عليه ركعتين ... الحديث، وأنه سأل أبا عبد الله فقال: إنما هو أنس بن سيرين عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم، ليس فيه أن عمر .

### الثالث:

كيف اجمع بين حديث عائشة: أنه لم يكن يصلي على الحصى، وبين بقية أحاديث الباب التي فيها أنه صلى على الحصى ؟ .

والجواب: أن عائشة إنما نعت علمها، ومن علم صلاته على الحصى مقدّم على الباقي لذلك . وأيضاً: فإن حديثها — وإن كان رجاله تقاب — فإن فيه<sup>(١)</sup> شدوداً وكرارةً أيضاً<sup>(٢)</sup>، فإن القول بأن المراد في الآية الحصى التي تفرش قول مرجوح روي عن الحسن البصري<sup>(٣)</sup>، وحالهما في ذلك جمهور المفسرين، منهم: مجاهد<sup>(٤)</sup>، وقتادة<sup>(٥)</sup> فقالوا: إنه من الحصى؛ فهو [ فَعِيل ]<sup>(٦)</sup> من الخصر، أي: أنهم محصورون فيها عن الخروج منها<sup>(٧)</sup>.

### الرابع:

استدل به على استحباب الصلاة على الحصى والساط وخوهما مما بقي جسد المصلي عن الأرض، وقد حكى المصنف عن أكثر أهل العلم الصلاة على الخصر، روي ذلك عن ريد بن ثابت<sup>(٨)</sup>،

(١) في (ك) : ((لا أن معه))

(٢) انظر . فتح الباري ( ٤٩١/١ ) .

(٣) تفسير الطبري ( ٤٥/١٥ ) .

(٤) تفسير الطبري ( ٤٥/١٥ ) .

(٥) تفسير الطبري ( ٤٥/١٥ )

(٦) ما بين المعنويين من (ك)، ووقع في الأصل: ((معتل)) وهو تحريف

(٧) رجع الطبري ما روي عن الحسن، وذكر له توجيهاً في تفسيره ( ٤٥/١٥ ) . وانصواب أن الآية حمس

الوجه كما قاله الشيخ الأمين الشنقيطي في أضواء البيان ( ٤٠٨/٣ — ٤٠٩ )، فقد قال ((في همد لا يسه

وجهاً معروفاً عند العلماء كل منهما يشهد لمعاد قرآن . فيورد جميع ذلك لأنه كنه حق )) ثم ذكرهما

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٣٦٥/٢ ) .

وأبي در<sup>(١)</sup>، وجابر بن عبد الله<sup>(٢)</sup>، وعبد الله بن عمر<sup>(٣)</sup>، وسعيد بن المسيب وقال : الصلاة على  
الخمرة سنة<sup>(٤)</sup>، ومكحول<sup>(٥)</sup>، وغيرهم من التابعين والأئمة<sup>(٦)</sup>.

ومن احتار مباشرة المصلي للأرض من غير وقاية : عبد الله بن مسعود : فروى الطبراني عنه أنه  
كان لا يصلي أو لا يسجد إلا على الأرض<sup>(٧)</sup>. وعن إبراهيم الحعي أنه كان يصلي على الحصير  
ويسجد على الأرض<sup>(٨)</sup>.

### الخامس :

استدل بعضهم على أن المراد بافتراش المصلي للحصير والبساط ومحوهما التحرر من الحساسية في  
المصلي بنضح أس بن مالك للحصير التي صلى عليها النبي صلى الله عليه وسلم . وقالوا : المراد  
بالنضح هنا : الغسل كالحدث الذي أمر فيه بنضح الثوب [ ٢٢/ب ] الذي أصابه المدي<sup>(٩)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٣٦٥/٢ ) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٣٦٥/٢ ) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٣٩٤/١ ، ٣٩٦ ) ، وابن أبي شيبة في المصنف ( ٣٦٥/٢ ) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٣٦٥/٢ - ٣٦٦ ) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٣٦٥/٢ ) .

(٦) انظر : المغني لابن قدامة ( ٤٧٩/٢ ) .

(٧) المعجم الكبير ( ٢٥٥/٩ ) من طريق عبد الرزاق ( المصنف : ٣٩٧/١ ) ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه قال

في مجمع الروائد ( ٥٧/٢ ) : ((أبو عبيدة لم يسمع من أبيه)) ، وانظر : المراسيل لابن أبي حاتم ( ص ٢٥٦ )

(٨) المعجم الكبير ( ٢٥٥/٩ ) من طريق عبد الرزاق ( المصنف : ٣٩٧/١ ) عن الثوري عن رجل [ غرّف

في المعجم الكبير إلى محمد ، والصواب : "عمل" كما في المصنف ، وانظر . مصنف ابن أبي شيبة ( ٣٦٧/٢ )

عن إبراهيم . قال الهيثمي في المجمع ( ٥٧/٢ ) : ((إساده حسن)) .

(٩) أخرجه أبو داود في سننه : ( كتاب الطهارة ، باب في المدي ( ١٤٤/١ ، رقم : ٢١٠ ) ، والترمذي في

جامعه : ( أبواب الطهارة ، باب ما جاء في المدي يصيب الثوب : ١٦٧/١ ، رقم : ١١٥ ) ، وابن ماجه في

سننه : ( كتاب الطهارة وسهوا ، باب الوضوء من المدي . ١٦٩/١ ، رقم : ٥٠٦ ) . من حديث سهل بن

حيف . رضي الله عنه — قال : كنت ألقى من المدي شدة . . يا رسول الله فكيف عما يصيب —

وحكى ابن عبد البر عن بعض أصحابهم المالكية : أن الصبح طهارة لما شك فيه، قال : وإما أحده من فعل عمر<sup>(١)</sup> حين احتلم في ثوبه، فقال : اغسل منه ما رأيت وأضغ منه ما لم أر، قال . ومن قال من أصحابنا : إن الصبح لا معنى له فهو قولٌ يشهد له الطرُّ والأصول بالصحة . قال وروي عن جماعة من السلف في الثوب النجس أنهم قالوا : لا يريدُ النصح إلا شراً، وهو قولٌ صحيح .

ومن ذهب بحديث عمر إلى قطع النوسوسة وحرارات النفس كان وجهاً حسناً صحيحاً<sup>(٢)</sup> . وحكى ابن عبد البر عن إسماعيل بن إسحاق القاضي<sup>(٣)</sup> وعبد من المالكية : أنهم كانوا يقولون . إن نضح أس للخصير إما كان ليليل الخصير لا للحاسة فيه<sup>(٤)</sup>، ورجحه ابن عبد البر بأن الأصل في ثوب المسلم وفي أرضه وفي جسمه الطهارة حتى تستيقن الحاسة<sup>(٥)</sup>

= ثوبي مه ؟، قال : ((يكفيك بأن تأخذ كفاً من ماء فتصبح بها من ثوبك حيث ترى أنه أصابه))  
واللفظ لأبي داود . وإسناده حسن : فيه محمد بن إسحاق وقد صرح بالتحديث، وقال الترمذي ((حديث حسن صحيح))

(١) في (ك) : ((عمر بن الخطاب)) .  
(٢) التمهيد ( ٢٦٦/١ ) .

(٣) هو الإمام العلامة الخافظ شيخ الإسلام أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل ابن محدث البصرة حماد بن زيد بن درهم الأردني مولاهم البصري المالكي ، فاضلي بغداد ، وصاحب النفاص ، اعتنى بالعلم مد الصغر ، قال أبو بكر الخطيب ( كان عالماً متقياً فنياً ، شرح المذهب واحج له وصف المسند ) مات سنة ٢٨٢ .

انظر : تاريخ بغداد ٢٨٤/٦ ، وصبر أعلام النبلاء ٣٢٩/١٣ .

(٤) التمهيد ( ٢٦٥/١ )، وقال الخافظ في الفتح ( ٤٩٠/١ ) ((قوله ، فصحنه ينقص أن يكون صبحً تليين الخصير أو لتنظيمه أو لظهوره، ولا يصح الحرم بالأحجر، من المسادر عوده لأن الأصل الصهاره))  
(٥) التمهيد ( ٢٦٥/١ ) .

## باب ما جاء في الصلاة على البسط

حدثنا هناد : ثنا وكيع، عن شعبة، عن أبي التياح الضبعي، قال : سمعت أنس بن مالك يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالطنا حتى كان يقول لأخ لي صغير : «يا أبا عمير ما فعل الغير ؟» قال . ونضح بساطاً لنا فصلّى عليه .

وفي الباب : عن ابن عباس .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح .

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم لم يروا بالصلاة على البساط والطنفسة بأساً، وبه يقول أحمد، وإسحاق .

واسم أبي التياح : يزيد بن حميد .

## الكلامُ عليه من وجوه: الأول:

حديث أنس : أخرجه البخاري عن آدم عن شعبة<sup>(١)</sup>، والسائي في «اليوم والليلة» عن إسحاق بن إبراهيم<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه عن علي بن محمد الطائفي<sup>(٣)</sup> كلاهما عن وكيع ورواه الشيخان من رواية عبد الوارث<sup>(٤)</sup>، والسائي من رواية مثنى بن سعيد الصعبي<sup>(٥)</sup>، كلاهما عن أبي التياح .

وحديث ابن عباس : رواه ابن أبي شيبة في «المصنف»<sup>(٦)</sup> قال : نا وكيع، عن رمعة، عن عمرو بن دينار وسلمة بن وهرام قال أحدهما : عن عكرمة عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على بساط<sup>(٧)</sup>.

(١) الصحيح ( كتاب الأدب، باب الانساط إلى الناس ٥٢٦/١٠، رقم ٦١٢٩ ) مختصراً، وليس فيه نصح البساط والصلاة عليه .

(٢) عمل اليوم والليلة ( ٣٣٥ ) مختصراً ليس فيه نصح البساط والصلاة عليه

(٣) السنن . ( كتاب الأدب، باب المراح ١٢٢٦/٢، رقم ٣٧٢٠ ) مختصراً، وأخرجه أيضاً في ( كتاب الأدب : باب الرجل يكتي قبل أن يؤذله : ١٢٣١/٢، رقم : ٣٧٤٠ ) .

(٤) صحيح البخاري ( كتاب الأدب، باب الكنية للنصي وقيل أن يؤذله للرجل ٥٨٢/١٠، رقم ٦٢٠٣ ) .

وصحيح مسلم ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جوار الجماعة في الشافعية والصلاة على حصير وحجرة وثوب وغيرها من الطاهرات : ٤٥٧/١، رقم ٦٥٩ )، وأخرجه مسلم أيضاً مختصراً في ( كتاب الأدب، باب استحباب تحيك المولود عند ولادته ... : ١٦٩٢/٣، رقم ٢١٥ )، وأخرجه مختصراً أيضاً في ( كتاب الفضائل، باب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقاً ١٨٠٤/٤، رقم ٢٣١٠ )

(٥) عمل اليوم والليلة ( ٣٣٦ ) مختصراً .

(٦) المصنف ( ٣٦٧/٢ )، وأخرجه أيضاً أحمد في مسنده ( ٢٣٢/١ ) بهذا الإسناد، وأخرجه ابن ماجه في مسنده ( ٣٢٨/١ ) من طريق رمعة عن عمرو عن ابن عباس، وأخرجه أحمد في مسنده ( ٢٧٣/١ )، وابن خزيمة في صحيحه ( ١٠٣/٢ ) من طريق رمعة عن سلمة عن ابن عباس وهذا إسناد ضعيف فيه رمعة بن صالح الجدي وهو ضعيف . (التقريب) ( ٢٠٣٥ ) .

(٧) في (ك) : ((البساط)).



## الثاني :

البسط بضم الباء وسكون السين وضمها أيضاً جمع بساط — بكسر الباء — وهو : ما يسبط، أي : يُفرش .

وأما البساط — بفتح الباء — فهي الأرض الواسعة<sup>(١)</sup>، قال عذيل بن الفُرح العجلي<sup>(٢)</sup>.

ودون يد<sup>(٣)</sup> الحجاج من أن تنالي بساط لأيدي الباعجات<sup>(٤)</sup> عريض<sup>(٥)</sup>

والطنفسة : البساط الذي تحته حمل<sup>(٦)</sup>، وفي ضبطها لمعات : كسر الطاء والقاء معاً، وضمهما<sup>(٧)</sup>، وفتحهما معاً، وكسر الطاء مع فتح القاء<sup>(٨)</sup> .

والنفر — بضم النون، وفتح العين المعجمة وآخره راء — : تصغير (نُفْر) — بضم النون، وفتح العين — .

قال الجوهري : وهي طيرٌ كالعصافير حُمُر المناقير، واحِدَتُهُ : نُفْرَةٌ — مثال الهُمَزَةِ —، والجمع : نُفْرَان، مثل : صُرْدٌ وصُرْدَان<sup>(٩)</sup>.

(١) الصحاح ( ١١١٦/٣ — بسط ) .

(٢) عذيل بن الفرح العجلي، ويلقب العباب : شاعرٌ فحل، اشتهر في العصر المرواني، وهجا الحجاج — يوسف، وهرب منه إلى بلاد الروم، فكتب الحجاج إلى قبصر يهدده فبعث به إليه فمدح احتجاجه فمعا عه وأطلقه، ومات نحو سنة مائة . الأعلام للزركلي ( ٢٢٢/٤ ) .

(٣) في (ك) : ((يد)) .

(٤) الناعجات : الإبل الأبيض الكريمة، جمع ناعجة . اللسان ( ٣٨٠/٢ — ٣٨١ : معج ) .

(٥) انظر : الصحاح ( ١١١٦/٣ ) .

(٦) النهاية ( ١٤٠/٣ ) .

(٧) في (ك) : ((وَضَمُّهُمَا مَعًا، وَفَتْحُهُمَا مَعًا)) .

(٨) مشارق الأنوار ( ٣٢٠/١ )، النهاية ( ١٤٠/٣ ) .

(٩) الصحاح : ( ٨٣٣/٣ : نفر )

## الثالث:

فيه أنه لا بأس بالصلاة على أنواع البسط من الطافس وغيرها، وقد حكاه المصنف عن أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم .

وقد روى ابن أبي شيبة في «المصنف» عن عمر — رضي الله عنه — أنه صلى على عتري<sup>(١)</sup>

وعن أبي الدرداء قال : ما أبالي لو صلتُ على ستّ طافس بعضها فوق بعض<sup>(٢)</sup>

وعن ابن عباس أنه صلى على طنفسة<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي وائل أيضاً أنه صلى على طنفسة<sup>(٤)</sup>.

وعن الحسن قال : لا بأس بالصلاة على الطنفسة<sup>(٥)</sup>.

(١) المصنف ( ٣٦٧/٢ )، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٣٩٤/١ — ٤٩٥ ) من طريق شورى عن توبه

العسيري عن عكرمة عن خالد عن عبد الله بن عمار عن عمر ( به )

وأخرجه البيهقي في سننه ( ٤٣٦/٢ ) من طريق يحيى بن سعيد عن شورى ( به ) قال يحيى بن سعيد . هـ  
عبد الله بن أبي عمار، ولكن سفيان قال : عن عبد الله بن عمار .

وعبد الله بن عمار : ذكره ابن أبي حاتم في المجرى والتعديل ( ١٣٤/٥ ) فقال . ((مكي لقي عمر بن  
أخطاب، روى عنه عكرمة بن خالد، وهو والد عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار))، ولم يذكر فيه  
جرحاً ولا تعديلاً .

وعن عتري . قيل هو الدياح، وقيل : البسط الموشية، وقيل : الطافس الثمان . النهاية ( ١٧٣/٣ ) عتري

(٢) المصنف ( ٣٦٧/٢ ) . وإسناده حسن .

(٣) المصنف ( ٣٦٧/٢ )، وأخرجه عبد الرزاق في مصنف ( ٣٩٥/١ ) . وإسناده صحيح .

(٤) المصنف ( ٣٦٧/٢ ) . وإسناده صحيح . وأبو وائل هو شقيق بن مسلمة

(٥) المصنف ( ٣٦٧/٢ )، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٣٩٦/١ ) ورجاله ثقات .

وعنه أنه كان يصلي على طنفسة قدماء وركبناه عليها، ويداه ووجهه على الأرض أو على بوري<sup>(١)</sup>.

وعن إبراهيم والحسن أيضاً أنهما صليا على بساط فيه تصاوير<sup>(٢)</sup>.

وعن عطاء أنه صلى على بساط أبيض في المسجد الحرام<sup>(٣)</sup>.

وعن سعيد بن جبير : صلى على بساط يسجد عليه<sup>(٤)</sup>.

وعن مرة الحمداي أنه صلى على لبدة<sup>(٥)</sup>.

وعن قيس بن عباد أنه صلى على لبدة دابته<sup>(٦)</sup>.

وهو قول الأوزاعي<sup>(٧)</sup>، والشافعي<sup>(٨)</sup>، وأحمد<sup>(٩)</sup>، وإسحاق<sup>(١٠)</sup>، وجمهور الفقهاء<sup>(١١)</sup>.

(١) المصنف (٣٦٨/٢) وإسناده صحيح . والبروري : الحصر للعمول من القصب، ويقال فيها : بارئة، وبورباء . النهاية (١٦٢/١ : بور) .

(٢) المصنف (٣٦٨/٢) . وإسناده متصل، فيه مبهمة .

(٣) المصنف (٣٦٧/٢) . وإسناده صحيح .

(٤) المصنف (٣٦٨/٢) . وفي إسناده الربيع بن المكدر ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٢٧٤/٣)، وابن أبي حاتم في المرح والتمثيل (٤٧٠/٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات (٢٩٧/٦) .

(٥) المصنف (٣٦٨/٢) . وإسناده صحيح .

(٦) المصنف (٣٦٨/٢) . وقيس بن عباد — بضم المهملة، وتخفيف الموحدة — الصبي — بضم المعجمة، وتنسج الموحدة — أبو عبد الله البصري ، ثقة، من الثانية، محضرم، مات بعد الثمانين، وروى عن عدة في الصحابة القريب (٥٥٨٢) .

(٧) لم أقف عليه .

(٨) الأم (٩١/١) .

(٩) نقله عنه المصنف عبد حديث الباب . وانظر : المغني (٤٧٩/٢) .

(١٠) نقله عنه المصنف عقب حديث الباب . وانظر : المغني (٤٧٩/٢) .

(١١) انظر : المغني (٤٧٩/٢)، والمجموع (١٦٩/٣ — ١٧٠) .

وقد كره ذلك جماعة من التابعين فمن بعدهم :

فروى ابن أبي شيبة في «المصنف» عن سعيد بن أنس ومحمد بن سيرين قالا : الصلاة على الطففة محدث<sup>(١)</sup>.

وعن جابر بن زيد أنه كان يكره الصلاة على كل شيء من الحيوان، ويستحب الصلاة على كل شيء من نبات الأرض<sup>(٢)</sup>.

وعن عروة بن الربير أنه كان يكره أن يسجد على شيء دون الأرض<sup>(٣)</sup>.

وقد كره مالك أبصاً الصلاة على ذلك، وتقدم نقله عنه قبل هذا باب<sup>(٤)</sup>.

### الرابع :

فرّق المصنف بين حديث أنس في الصلاة على الحصى وبين حديث أنس في الصلاة على البساط، وعقد لكل منهما باباً .

وقد روى أبو داود في «سننه» ما يدل على أن المراد بالبساط الحصى، فروى من رواية المنثني بن سعيد : حدثني<sup>(٥)</sup> قتادة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يروى أم سليم فتدركه الصلاة أحباباً فيصلّي على بساط لها وهو حصى مصحح بالماء<sup>(٦)</sup>. انتهى .

فتبين أن مراد أنس بالبساط الحصى، ولا شك أنه صادق على الحصى لكونه يسقط على الأرض، أي : يُغرش .

(١) المصنف ( ٣٦٨/٢ ) . ورجاله ثقات .

(٢) المصنف ( ٣٦٩/٢ ) وفي إسناده صاحب الزهد، فإن ابن عدي ( ٧١/٤ ) : ((ليس هو بمعروف))،

انظر : لسان الميزان ( ٢١٦/٣ ) .

(٣) المصنف ( ٣٦٩/٢ ) . وإسناده حسن .

(٤) انظر : ( ص ٣٠٤ ) .

(٥) في (ك) : ((قال : حدثني))

(٦) تقدم ( ص ٣١٠ ) .

## الخامس:

استنبط الإمام أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاصر — من كبار أصحابنا<sup>(١)</sup> — من حديث أنس — رضي الله عنه —<sup>(٢)</sup> ستين وجهاً من الفقه والسنة وفسون التورث والحكمة في كلام له على هذا الحديث أخرجه<sup>(٣)</sup>. وكان الحامل له على ذلك: إيكار بعضهم على أهل الحديث جمعهم لطرق هذا الحديث، فإنه قال في أوله أنه يذكرها ليعلم الراي<sup>(٤)</sup> على أهل الحديث أنهم بالمدح به أول، وأن السكوت كان به أخرى، وذلك أن فيه ستين وجهاً من الفقه<sup>(٥)</sup>.

فقال — بعد أن رواه من خمس طرق بزيادة ألقاظ على ما ذكره المصنف — : وفيما رويها من قصة أبي عمير ستون وجهاً من الفقه والسنة وفسون الفوائد والحكمة؛ فمن ذلك [ ١/٢٣ ]

(١) قال عنه الذهبي في السير ( ٣٧١/١٥ ) : ((الإمام، الفقيه، شيخ الشافعية، تلميذ أبي العباس بن سريج؛ رأيت له شرح حديث أبي عمير، توفي مرابطاً بطرسوس، مات سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة))، وانظر طبقات الشافعية الكبرى ( ٥٩/٢ ) .

(٢) ((رضي الله عنه)) : ليست في (ك) .

(٣) وهو جزء صغير مطبوع . وقد صنف جماعة من العلماء في فوائد هذا الحديث، منهم : أبو عبد الله محمد بن محمد بن الصانع النكاسي ( ت ٧٥٠هـ ) أتملى بمجلس درسه على حديث ((يا أبا عمير ما فعل العمير)) أرمعانة فائدة ذكره صاحب شجرة النور الزكية ( ص ٢٢١ ) .

ومهم عبد الخالق بن محمود بن عبد الخالق السمرمي — كما في الفهرس الشامل ( ٩٧١/٢ ) — محمد — أحمد بن عاري العثماني النكاسي، كما في هدية العارفين ( ٢٢٦/٢ ) .  
وسهم : الروياني، ولم أتبع من هو . انظر : الفهرس الشامل ( ٦٣٥/١ ) .

(٤) الراي : العائف . قال أبو عمرو : الراي على الإنسان الذي لا يعد شيئاً ويكر عيبه معناه اللسان ( ٣٥٦ / زري ) .

(٥) جزء فيه فوائد حديث "يا أبا عمير" ( ص ١٣ ) . وقد ذكرها الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٨٤/١٠ ) . وقال : ((لخصتها مستوفياً مقاصده))، ثم أتبعه بما تيسر من الروائد عليه)) .

١ — أن سنة الماشي ألا يتبخر في مشيه ولا يتمطى فيه<sup>(١)</sup>.

٢ — ومنها : أن الزيارة سنة .

٣ — ومنها : الرخصة للرجال في زيارة النساء<sup>(٢)</sup>

٤ — ومنها : زيارة الحاكم الرعية<sup>(٣)</sup>

٥ — ومنها : إذا حضر الحاكم بالزيارة والمحالطة بعض الرعية دون بعض فليس ذلك على وجه كان بعض أهل العلم يكره للحكام ذلك .

٦ — وإذا ثبت ما وضعنا كان فيه وجه لمن تواضع في احكام للرعية .

(١) ونما كلامه ((فانه صلى الله عليه وسلم كان إذا مشى تركاً، كأنما يتحدث من صب))، وهو قطعة من حديث عبي - رضي الله عنه - في صفة النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الزمدي في جامعته ( كتاب المناسك، باب ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم : ٥٥٨/٥ - ٥٥٩، برقمه : ٣٦٣٧ )، وقار ((حس صحيح))، لكن قال الشيخ الألباني في مختصر الثماني ( ص ١٥ ) . ((سده ضعيف))، وحدث أن في سده عثمان بن مسلم بن هرم - قال عنه الحافظ : ((فيه لين)) [ التقريب ٤٥١٧ ] . قال الشيخ (لكن له طرق أخرى يتقوى بها عنه أحمد)). وذكر حملة من مواضع روایات حديث عده - وهو كتاب - رحمه الله - فقد رواد أحمد في عده مواضع من أمثها ما في المسند ( ١٠١/١ ) من صريته - حماد بن سعدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن عثمان بن أئنه . فذكره وعده الله بن محمد قال عنه الحافظ في التقريب ( ٣٥٩٢ ) ((صدوق، في حديثه لين، ويقال تغير بخره)) وبه يكون الحديث حسنًا والله أعلم .

وفيه ((عذر من صب)) أي من موضع محدث النهاية ( ٣/٣ - صب )

(٢) ونما عبارته ((في زيارة النساء غير ذوات المحارم)). وذكرها الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٨٤١ )

عفا - ((ومنها حوار زيارة الرجل للمرأة الأجنبية إذا لم يكن شاه وأمت الفتنة))

(٣) قال الحافظ : ((ومنها : تخصيص الإمام بعض الرعية بالزيارة)).

(٤) في (ك) : ((وإذا)).

- ٧ - وفيه دليلٌ على كراهية الحجاب للحكام .
- ٨ - وفيه أن الحاكم يجوز له أن يسير وحده .
- ٩ - وأن أصحاب المغارع بين يدي الحاكم والأمراء محدثة مكروهة كما روي في الخبر : ( رأيت النبي صلى الله عليه وسلم على ناقه لا صرَبَ ولا طَرْدَ ولا إِلِكَ إِلِك )<sup>(١)</sup> .
- ١٠ - وفي قوله : ( يغشانا ) : ما يدل على كثرة زيارته لهم .
- ١١ - وأن كثرة الزيارة لا تخلق الحب والمودة ولا تنقصها إذا لم يكن معها مطمع .
- ١٢ - وأن قوله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> لأبي هريرة : «زر غاً تزدد حباً»<sup>(٣)</sup> كما قاله أهل العلم لما رأى في زيارته من الطمع لما كان بأبي هريرة من الفقر والحاجة
- 
- (١) أخرجه الترمذي في جامعه : ( كتاب الحج ، باب ما جاء في كراهية طرد الناس عند رمي الجمار . ٢٤٧/٣ ، برقم : ٩٠٣ ) ، والسنائي في سننه : ( كتاب المناسك ، باب الركوب إلى الجمار واستغلال الحرم . ٢٧٠/٥ ، رقم . ٣٠٦١ ) ، وابن ماجه في سننه ( كتاب المناسك ، باب رمي الجمار واكباً : ١٠٠٩/٢ ، برقم : ٣٠٣٥ ) من حديث قدامة بن عبد الله - رضي الله عنه - .
- قال الترمذي : (( حديث حسن صحيح )) ، وصححه إسناده الشيخ الألباني في تخريج أحاديث مشكاة المصابيح ( ٢٦٢٣ ) .
- وقوله . (( عبا )) يقال : غب الرجل : إذا جاء رائراً بعد أيام ، وقال الحسن : في كل أسبوع . النهاية ( ٣٣٦/٣ عيب ) .
- (٢) في (ك) : (( عليه السلام )) .
- (٣) أخرجه الطبراني في الكبير ( قطعة من الجزء ٧٠/١٣ ) ، وابن عدي في الكامل ( ١٠٣/٤ ) ، والخطيب في تاريخ بغداد ( ٣٠٠/٩ ) من طريق صمام بن إسحاق عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو وأبو قبيل - بفتح الفاف ، وكسر الموحدة ، بعدها تحناتية ساكنة - أنه : حيّ بن هاني بن ناظر . صدوق بهم التقريب ( ١٦٠٦ ) .
- وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه ( ١٨٢/١٠ ) من طريق أبي عقيل الجمال عن جعفر بن عون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ( به ) .

حتى دعا له النبي صلى الله عليه وسلم في مروده فكان لا يدخل فيه<sup>(١)</sup> إلا أحد حاجته<sup>(٢)</sup>،  
محلصت له الزيارة دون الطمع .

١٣ - وفي قوله : (بخاطئا) ما يدل على الإلانة وحلاف العتور؛ وذلك من صفة المؤمن،

= وأبو عقيل اسمه : يحيى بن حبيب بن إسحاق صدوق، رعا وهم التقريب ( ٧٥٢٥ )  
قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٤٩٨/١٠ - ٤٩٩ ) عن هذا الطريق . ((إنه أقوى طرقه واحتجف عني  
أبي عقيل في رفعه ووقفه ... واختلف فيه على جعفر بن عون ...)).

والحديث له طرق كثيرة، وكل طرقه فيها ضعف، وبعضها شديد النضع، قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٤٩٨/١٠ ) : ((وقد ورد من طرق أكثرها عرائب لا يخلو واحد منها من مقال؛ وقد جمع طرقه أبو نعم  
وعمره . وجاء من حديث عبي، وأبي ذر، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وأبي بردة، وعبد الله بن عمر،  
وأنس، وجابر، وحبيب بن مسلمة، ومعاوية بن حيدة؛ وقد جمعتها في جزء مفرد)).

وقال البخاري في المصنف ( ص ٢٣٣ ) : ((قال ابن طاهر إن ابن عدي أورده في أربعة عشر  
موصفاً من "كامله" وعليها كلها، وأفرد أبو نعيم طرق، ثم شخها في "الإبارة بطرق عبد الربارة"،  
ومجموعها يتفوق الحديث)).

وهو كما قال - رحمه الله -، وهذا صحيحه الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير ( ٣٥٦٨ ) و  
عم

(١) في حاشية (ك) : ((لعله يذد)).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه ( كتاب المناقب . باب مناقب أبي هريرة - رضي الله عنه - ٦٤٣/٥ )  
٦٤٤، رقم ( ٣٨٣٩ )، وقال : ((حديث حسن عريب من هذا الوجه)).

وفي إسناده . المهاجر بن محمد أبو محمد . وهو مقبول . هكذا قال الحافظ في التقريب ( ٦٩٢٤ )، لكنه قال في  
النكت على ابن الصلاح ( ٤٢٧/١ - ٤٢٨ ) . ((المهاجر قال وهيب : إنه كان غير حافظ، وقال ابن معين  
صالح، وقال الساجي صدوق، وقال أبو حاتم . ليس الحديث، يكسب حديثه، فهذا على شرط الحسن لداته  
كما نقرر)). . وانظر : تهذيب التهذيب ( ٣٢٣/١٠ ) .

وقد حسن إسناده الشيخ الألباني في صحيح مس الترمذي ( ٥٦٠/٣ )، والله أعلم .



كما روي في بعض الخبر : «المؤمنُ ألوف، والمنافقُ نفور»<sup>(١)</sup>.

١٤ - ومنها : أن ما روي في الخبر : «فرّ من الناس فرارك من الأسد»<sup>(٢)</sup> إذا كان في إلتهم مضرة لا على العموم؛ فأما إذا كانت فيه للمسلمين إلفة ومودة فالمحاطة أولى<sup>(٣)</sup>.

١٥ - وفيه دلالة على الفرق بين شواب الساء وعجائزهن في المعاشرة؛ إذ اعتذر النبي صلى الله عليه وسلم إلى من رآه واقفاً مع صعية<sup>(٤)</sup>، ولم يعتذر من ريارته أم سليم، بل كان يعشاها الكثير

١٦ - وفي قوله : ما مسّت شيئاً قطّ ألبس من كف رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٥)</sup> : ما يدلّ على مصافحته .

(١) لم أنف عليه بهذه اللفظ . وقد أخرجه أحمد في مسنده (٤٠٠/٢) من طريق عبد الله بن وهب عن أبي صخر عن أبي حارم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((المؤمن مألوف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف)). وأبو صخر حميد بن رباد : صدوق بهم، الضريب (١٥٤٦) . وصحّحه الشيخ الألباني في الصحيحة (٤٢٥) . وسيأتي اعراضُ الشارح على ابن القاص في إيراد هذا الحديث (ص ٣٣٨)، وقوله إن هذه الريادة لا تُعرف .

(٢) قال الشارح (ص ٣٣٨) (( لم أجد له أصلاً ، والمعروف . )) (فرّ من المجدوم فرارك من الأسد) كما ذكره البخاري ((إسناده)) ، وقد جاء باللفظ الذي ذكره ابن القاص من كلام بعض الرهّاد كداود بن الربيع كما في حلية الأولياء (٣٢٥/٧) ، وجاء ذلك عن إبراهيم بن أدهم كما في حلية الأولياء (٣٣/٨) ، والرهّاد للبيهقي (١٧٣) .

(٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٨٤/١٠) في تلخيص هذه المائدة ((وفيه أن النهي عن مخالطة الناس محصورٌ بمن يخشى الفتنة أو الضرر)) .

(٤) كما جاء في المنع عليه من حديث صفة - رضي الله عنها - : أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الاعتكاف، باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد . ٢٧٨/٤ ، برقم . ٢٠٣٥) ، ومسلم في صحيحه : (كتاب السلام، باب بيان أنه يستحبّ لمن رآه خالياً بامرأة وكانت زوجته أو محرماً له أن يقول هذه فلاة لينفخ ظنّ السوء به : ٧١٢/٤ ، برقم : ٢١٧٥) .

١٧ — وإذا ثبتت المصافحة دلّ على تسليم الزائر إذا دخل .

١٨ — ودلّ على مصافحته دون المرأة، لأنه لم يقل : فما مسسا، وإنما قال . مما مسست؛ وكذلك كانت سته صلى الله عليه وسلم في التسليم على النساء ومايعته إنما كان يصافح الرجال دونهن<sup>(١)</sup>.

١٩ — وفي لسان كنه ما يدلّ على أنه لا يسمي أن يتعمّد المصلي إلى شدة الاعتماد على اليدين في السجود، كما احتار ذلك بعضُهم لما وحده في حنة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان شش الكفين والقدمين<sup>(٢)</sup>، فقال : يسمي أن يتعمّد إلى شدة الاعتماد على اليدين في السجود ليؤثّر على يديه دون وجهه .

٢٠ — وفيه ما يدلّ على أن الاحتيار للرائر إذا دخل على المروور : أن يصلي في بيته كما صلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٥) جاء ذلك في رواية مروان بن معاوية الفراري عن حميد عن أنس في حديث ((يا أبا عبد الله)) أخرجه ابن أبي عمير العدي، ومن طريقه القاسم في حوفه (ص ١٦) وقد جاء من طريق ثابت عن أنس عند مسلم = - في صحيحه . (كتاب المصايل، باب طيب راحة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولين مناسه، والشمس مسحه : ٨١٤/٤، رقم : ٢٣٣٠) .

(١) كما جاء في صحيح البخاري : (كتاب الأحكام، باب بيعة النساء ٢٠٣/١٣، رقم ٧٢١٤) من حديث عائشة — رضي الله عنها — .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه . (كتاب اللباس، باب الخُعد ٣٥٧/١٠، رقم ٥٩١٠) من حديث أنس — رضي الله عنه —؛ وسيأتي اعتراض الشارح على هذا الأسباط فإن الحافظ ابن حجر (١٠ ٥٨٤) عن هذه العبارة . ((وفي أن الذي مضى في صفته صلى الله عليه وسلم أنه كان شش الكفين خاص بمعاينة الجسم لا بحشوة اللبس)) . والعبالة . العلط . انظر : القاموس (ص ١٣٣٠ عل)

٢١ - وفيه ما يدل على ما قاله بعض أهل العلم : أن الاختيار في السنة : الصلاة على البساط والحصى . وقد قيل في بعض الأخبار : أنه كان حصىً بالياً ، وذلك أن بعض الناس كان يكره الصلاة على الحصى<sup>(١)</sup> ويحتج بقول الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

٢٢ - وفي نضحهم ذلك له وصلاته عليه مع علمه صلى الله عليه وسلم أن في البيت صبيًا صغيرًا : دليل على أن السنة ترك التقذر .

٢٣ - (ودليل على أن الأشياء على الطهارة حتى نعلم غير الحاسة)<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>

٢٤ - وفي نضحهم البساط لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على أن الاختيار للمصلي أن يقوم في صلاته على أرواح الأحوال وأمكها، لا على أجهدا وأشدّها لكلا يشعنه الجهد عما عليه من آداب الصلاة وخشوعها، كما أمر الخائف أن يبدأ بالطعام قبل الصلاة<sup>(٥)</sup> خلاف ما رعم بعض المجتهدين؛ إذ رعم أن الاختيار له أن يقوم على أجهد الحال كما يسمع في بعض الأخبار أنهم لبسوا المسوح<sup>(٦)</sup> إذا قاموا من الليل وقيدوا أقدامهم .

٢٥ - وفي صلاته في بيتهم ليأخذوا علمها : دليل على جوار حمل العالم علمه إلى أهله إذا لم يكن فيه على العلم مدلة، وأن ما روي أن<sup>(٧)</sup> العلم يؤتى ولا يأتي<sup>(٨)</sup> إذا كانت فيه للعلم مدلة أو كان من المتعلم على العالم تطاول .

(١) انظر : ( ص ٣١١ ، ٣٢٠ ) .

(٢) سورة الإسراء : ( ٨ ) .

(٣) ما بين القوسين ليس في (ك) .

(٤) لأن نضحهم البساط إما كان للتنظيف . أعاده الحافظ ابن حجر في الفتح ( ١٠ / ٥٨٤ )

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب كراهية الصلاة بحصرة الطعام الذي يريد أكله في الحال : ١ / ٣٩٢ ، برقم : ٥٥٧ ) .

(٦) المسوح : جمع مسح ، وهو الكساء من الشعر . اللسان ( ٢ / ٥٩٦ . مسح ) .

(٧) في (ك) : (( من أن )) .

(٨) لم أقب عليه مرفوعاً ، وإنما حكى عن بعض السلف . انظر : كشف الحقائق للمجلوبي ( ٢ / ٦٧ ) .

٢٦ - وفيه دلالة [ على ]<sup>(١)</sup> احتصاص أبي طلحة؛ إذ صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بينهم بأحدهم قلة بينهم بالصَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الدلائل والعلامات .

٢٧ - وفي قوله . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاء مارحَه : ما يدلّ على أنه كان يمارحه كثيراً .

وإذا كان ذلك كذلك كان في ذلك شيطان :

أحدهما : [ أن ]<sup>(٢)</sup> مآزحة الصبيان جائزة .

والثاني : أنها إباحة سة لا إباحة رحصة؛ لأنها لو كانت إباحة رحصة لأشبه أن لا يستكثرها، كما قال عليه السلام في مسح الحصى للمصلي : «فإن كنتَ لا تدفعاً فمعة»<sup>(٣)</sup>؛ لأنها كانت في مسح الحصى للمصلي رخصة [ لا سة ]<sup>(٤)</sup> .

٢٨ - وفيه إذا مازحه ما يدلّ على ترك التكبر والترفع .

٢٩ - وما يدلّ على حسن الخلق .

٣٠ - وفيه دليل أنه يجوز أن يختلف حال المؤمن في المنزل من حاله إذا برز، فكأن في المنزل أكثر مراحاً، وإذا خرج أكثر سكية ووقاراً، لا من طريق الرياء، كما روي في بعض الأحبار : كان زيد بن ثابت رضي الله عنه من أفككه الناس إذا خلا بأهله وأرمتهم<sup>(٥)</sup> عند الناس<sup>(٦)</sup> .

(١) ما بين المعقوفين من (ك)، ووقع في حاشية الأصل : ((لعله على)).

(٢) ما بين المعقوفين من (ك) .

(٣) متفق عليه من حديث معيقب - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب العمس في الصلاة، باب مسح الحصى في الصلاة ٧٩/٣، رقم ١٢٠٣ )، ومسلم في صحيحه ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة مسح الحصى : ٢٨٧/١، رقم ٥٤٦ ) .

(٤) ما بين المعقوفين من (ك) .

(٥) في حاشية الأصل ((يعني : أفرغهم))، وهي كذلك في حاشية (ك). وأفاد أنها خطأ . انظر : اللسان ( ٣٥/٢ : رمت ) .

(٦) انظر : سير أعلام النبلاء ( ٤٣٩/٢ ) .

٣١ — فإذا كان ذلك كما وصفنا فعبه دليلٌ على<sup>(١)</sup> أن ما روي في صفة المفاق : أنه يخالف سرّ علانيته ليس<sup>(٢)</sup> على العموم، وإنما هو على معنى الرياء والعاق، كما قال الله تعالى : ﴿ وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا حلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون ﴾<sup>(٣)</sup>، يعني : إذا كان الرجل يرائي بذلك .

٣٢ — وفي قوله : قرأه حريباً : ما يدلّ على إثبات التمرّس في الوجه<sup>(٤)</sup>؛ وقد احتج بهذا المعنى بعض أهل الفراسة مما يطول ذكره وأكره الإكثار، إذ العرض غيره .

٣٣ — وفيه دليلٌ على الاستدلال بالعين لأهلها؛ إذ استدلّ صلى الله عليه وسلم [ ٢٣/ب ] بالحزن الظاهر في وجهه على الحزن الكامن في قلبه حتى حثّ أمه على سؤال حاله، يعني : المرة .

٣٤ — وفي قوله : « ما بال أبي عمير » دليل على أن من السنة إذا رأيت أحاك حريباً أن تسأل عن حاله .

٣٥ — وفيه دليل — كما قال بعض أهل العلم — على حس الأدب بالسنة في تعريق اللفظ عن سواها؛ فإذا سألت أحاك عن حاله قلت : مالك ؟، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي قتادة : « مالك يا أبا قتادة ؟ »<sup>(٥)</sup> . وإذا سألت غيره عن حاله قلت : ما بال أبي فلان، كما قال صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث : « ما بال أبي عمير » .

٣٦ — وفي سؤاله من سأل عن حال أبي عمير دليلٌ على إثبات حيز الواحد<sup>(٦)</sup> .

(١) ((على)) : ليست في (ك)

(٢) في (ك) : ((ليس هو)) .

(٣) سورة البقرة : ( ١٤ )

(٤) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٨٤/١٠ ) : (( وفيه الحكم على ما يظهر من الأمارات في الوجه من حره أو غيره )) .

(٥) متفق عليه من حديث أبي قتادة — رضي الله عنه — أخرجه البخاري في صحيحه . ( كتاب المغاري ، باب قول الله تعالى : ﴿ ويوم حين إذا أعنتكم كثرناكم ﴾ . ٣٥/ ، رقم : ٤٣٢١ ) ، ومسلم في صحيحه (

كتاب الجهاد والمير ، باب استحقات القاتل سلب القتل : ١٣٧١/٣ ، رقم : ١٧٥١ ) .

(٦) لأن الذي أجاب عن سب حزن أبي عمير كان كذلك أفاده الحافظ في الفتح ( ٥٨٤/١٠ )

٣٧ - وفيه دليل على أنه يجوز أن يكس من لم يولد له ، وقد كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يكره ذلك حتى أحر به رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>.

٣٨ - وفي قوله : ( مات غيره الذي كان يلعب به ) ، وتركه الكثير منه بعدما سمع ذلك صلى الله عليه وسلم : دليل على الرخصة في اللعب للصبيان<sup>(٢)</sup>.

٣٩ - وفيه دليل على الرخصة للوالدين في تخلة الصبي وما يروم من اللعب إذا لم يكس من ذوي المحور ، وقد كان بعض الصالحين يكره لوالديه أن يلعبا به وذلك .

٤٠ - وفيه دليل على أن إغراق المال في ملاهي الصبيان ليس من أكل المال بالباطل ، إذا لم يكس في الملاهي المنهية .

٤١ - وفيه دليل على إمساك الطير في القفص وقصر جناح الطير ومعه من الطيران ، وذلك أنه لا يلحق أن تكون العزة التي كانت يلعب بها من أن تكون في قفص أو نحوه من شد رجل أو غيره ، أو تكون مقصورة الجناح ، فأبها كان المصوص فالباقي قياساً عليه ؛ لأنه في معناه<sup>(٣)</sup> ، وقد كان بعض الصحابة يكره قص جناح الطائر وحسه في القفص .

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ( كتاب الأدب ، باب الرجل يكس قل أن يولد له ١٢٣١/٦ ، رقم ٣٧٣٨ ) من حديث صهيب - رضي الله عنه - أن عمر قال لصهيب مالك تكتني بأبي محمد وليس لك ولد ؟ قال كأي رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي يحيى وإساده حسن كما ذكره البوصيري في مصباح الرجاجة ( ١٨٠/٣ ) ، والشيخ الألباني في الصحيحة ( ٤٤ )

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٨٦/١٠ ) : (( قد تورع ابن انقاص في الاستدلال به على إطلاق حوار لعب الصغير بالطير ، فقال أبو عبد الملك : يجوز أن يكون ذلك منسوخاً باللهي عن تعذيب الحيوان ، وقال القرطبي . الحق أن لا يسبح ، بل الذي رخص فيه للصبي إمساك الطير لتلبي به ، وأما مكسه من تعذيبه ولا سيما حتى يموت فلم يبح قط )) .

(٣) حصة الحافظ في الفتح ( ٥٨٤/١٠ ) بقوله (( فيه حوار قص جناح الطير ، إذا لا يلحق حار صير أنسي عمر من واحد منهما ، وأبهما كان الواقع التحق به الآخر في الحكم )) .

٤٢ — وفيه دليل على أن رجلاً لو اصطاد صيداً ثم أحرم وهو في يده فعلية إرساله، وكذلك لو اصطاد في الحل ثم أدخله في الحرم<sup>(١)</sup>.

وفرق الشافعي<sup>(٢)</sup> بين المسألتين فقال : من اصطاد ثم أحرم الصيد في ملكه فعلية إرساله، ومن اصطاد ثم أدخله الحرم فلا إرسال عليه؛ ومن حجة الشافعي — رحمه الله — أنه قال : من اصطاد في حرم مكة فعلية الجراء، ومن اصطاد في حرم المدينة فإنه قد أساء ولا جراء عليه<sup>(٣)</sup>.

٤٣ — وفي قوله صلى الله عليه وسلم : «ما فعل العير» دليل على جوار تصغير الأسماء كما صغر العرة، وكذلك المعنى في قوله : كان نبي لأبي طلحة يكي أبا عمير وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا مازحه بذلك يكي أبو عمير<sup>(٤)</sup>.

٤٤ — ففي ذلك دليل على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه الآخر : «إذا بكى البتيم اهتر عرش الرحمن»<sup>(٥)</sup> ليس على العموم في جميع بكائه؛ وذلك أن بكاء الصبي عيسى صريين ،

(١) يأتي في نهاية الباب احواض الشارح على ذلك .

وقد لحظ الحافظ ابن حجر هذه العائدة بقوله ((وفيه جوار بإدخال الصيد من الحل إلى الحرم وإمساكه بعد إدخاله، خلافاً لمن مع من إمساكه وقاسه على من صاد ثم أحرم فإنه يجب عليه الإرسال)). الفتح ( ٥٨٤/١٠ ) .

(٢) في (ك) : ((رحمه الله)).

(٣) في (ك) بعد هذا ((هذا ليس في رواية أبي العباس في الحل)).

(٤) قال الحافظ في الفتح ( ٥٨٤/١٠ ) . ((فيه جوار تصغير الاسم ولو كان الحيوان)).

(٥) أورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة ( ٨٤/٢ ) من حديث عمر — رضي الله عنه — . ((البتيم إذا بكى اهتر العرش لبكائه...))، وعزاه لأبي نعيم .

قال ابن عراقي في تنزيه الشريعة ( ١٣٦/٢ ) ((في سنده من لم أقف له على ترجمة)).

وقال المعيني في تعليقه على القوائد المجموعة للشوكاني ( ص ٧٣ ) : ((في سنده من لم أعرفه، وفيه الحسرس بن أبي جعفر : مسكر الحديث، وعلي بن ريد بن جدعان ضعيف؛ فالحديث باطل)).

أحدهما : بكاء الدلال عد المزاح والملاطعة، والآخر بكاء الحزن والخوف عد الظلم والمع عدا به إليه حاجة؛ فإذا مازح يتيماً أو لاطفه فكى فليس في ذلك اهترار عرش الرحمن تعالى<sup>(١)</sup>.

٤٥ — وقد دعم بعض الناس أن الحكيم لا يواجه بالخطاب عمر العاقل، وقال بعض أصحابنا : ليس كذلك، بل صفة الحكيم في خطابه أن لا يصع الخطاب في غير موضعه، فكان في هذا الحديث لذلك دليل . ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم واجه الصغير بالخطاب عد المزاح فقال «يا أبا عمير ما فعل العمير؟»، ولم يواجهه في السؤال عد العلم والإنابة بل خاصص غيره فقال «ما بال أبي عمير»<sup>(٢)</sup>.

٤٦ — وفيه أن على العاقل أن يعاشر الناس على قدر عقولهم ولا يحمل الناس كلهم على عقبيه .  
٤٧ — وفي يومه صلى الله عليه وسلم عدهم دليل على أن عماد القسم بالليل، وأن لا حرج على الرجل في أن يقبل في النهار عد غير امرأته في يومها .

---

وسياتي اعترض الشارح على هذا الاستساض (ص ٣٣٨) وقوله عن هذه الخبر : «إبه ماض، لا أصل له، ولا يصح الاستدلال به» .

(١) قال الخافظ في الفتح (٥٨٤/١) ((فيه أن الخبر شوارذ في ارجح عن بكاء انصي محمود على ما إذا بكى عن سبب عاملاً ومن أذى ينير حتى)) .

(٢) قال الخافظ ابن حجر في الفتح (٥٨٥/١) ((ما أحاب به ابن القاص من مخاطبة من لا يميز التحقيق فيه : حوار مواجهته بالخطاب إذا فهم الخطاب وكان في ذلك فائدة ولو بالتأيس له، وكذا في تعبيه الحكيم الشرعي عد قصد ثمرية عليه من الصغر كما في قصة الحسن بن عبي ما وصح التمرد في فيه قال به ((كبح، كبح، أما عمدت أنا لا مأكّل الصدقة)) — كما تقدم بسطه في موضعه — ويجوز أيضاً مصنف إذا كان المقصد بذلك خطاب من حصر أو استمهانه ممن يعقل، وكثيراً ما يبان للصغير الذي لا ينهم أصلاً إذا كان ظاهر الوعي . كيف أنت ؟، والمراد : مؤال كافله أو حامله ؟)) .



٤٨ — وفيه دليل على سة القيلولة<sup>(١)</sup>.

٤٩ — وفيه دليل على خلاف ما رعم بعضهم في أدب الحكام والأمراء : يوم الحاكم في مسارل الرعية ونحو ذلك من الأفعال دناءة تسقط مروعة الحاكم .

٥٠ — وفي نومه على فراشها : دليل على من كره<sup>(٢)</sup> أن يجلس الرجل في مجلس المرأة ليست له بمحرم، أو يلبس ثوبها إن كان على تقطيع الرجال . قلت : أو يجوز أن يقبل عند امرأة أجنبية ؟ قال : لا ، إلا أن تكون عجوزاً مأموناً عليها، فأما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فجار في الشابة والعجوز لأنه كان أباً لهم .

٥١ — وفيه أنه<sup>(٣)</sup> يجوز أن يدخل المرء على امرأة في منزلها وزوجها غائب، وإن لم تكس دات محرم منه .

٥٢ — وفي نضح البساط له ونومه على فراشها : دليل على إكرام الرائر .

٥٣ — وفيه أن التمتع الخفيف غير محالف للسنة، وأن قوله : « كيف أنعم وصاحب الصور قد التقم الصور »<sup>(٤)</sup> ليس على العموم إلا ما عدا التمتع القليل .

(١) يدل عليها ما جاء في صحيح البخاري : ( كتاب الجمعة ، باب القائلة بعد الجمعة . ٤٢٨/٢ ، برقم ٩٤١ ) من حديث سهل بن سعد — رضي الله عنه — قال : كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم تكون القائلة .

(٢) في (ك) : (( على خلاف من كره ... )) .

(٣) في (ك) . (( فيه )) .

(٤) وقع في الأصل و (ك) : (( وفيه أنه لا يجوز )) قال في حاشية الأصل : (( بخطه : في بعض السح ( أنه يجوز ) ليس فيه ( لا ) ، وهو الذي يقتضيه كلام المصنف )) ، وهو في حاشية (ك) أيضاً ، وفيها بعد : (( كذا بخط مؤلفه )) .

(٥) أخرجه السائي في سننه الكبرى : ( كتاب التفسير ، باب قوله تعالى : ﴿ الذين قال لهم الإناس قد جمعوا لكم ﴾ ٣١٦/٦ ، برقم ١١٠٨٢ ) من طريق محمد بن موسى بن أعين ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ... فذكره وإسناده حسن . وله طرق أخرى ذكرها الشيخ الألباني في الصحيحة ( ١٠٧٩ ) يكون الحديث بها صحيحاً لغيره ؛ والله أعلم .

٥٤ — وفيه دليل على أن ليس بفرض على المزور أن يشيع الراثر إلى باب النار كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتشيع الضيف إلى باب النار<sup>(١)</sup>؛ إذ لم يذكر في هذا الحديث تشيعهم له إلى الباب<sup>(٢)</sup>.

٥٥ — وقد اختلف أهل العلم في تفسير ما ذكر في صفة النبي صلى الله عليه وسلم من حديث هدد بن<sup>(٣)</sup> هالة : كانوا إذا دخلوا عليه لا يفتقون إلا عن دواق<sup>(٤)</sup>. فقال بعضهم : أراد به : دواق الطعام؛ وقال بعضهم : أراد به : العلم<sup>(٥)</sup>؛ وفي هذا الحديث الدليل على تأويل من تأوله على دواق العلم؛ إذ قد أدقهم العلم ولم يذكر فيه دواق الطعام.

(١) أخرجه ابن ماجه في مسنده ( كتاب الأطعمة، باب الضيفه ١١١٤/٢، رقم ٢٣٥٨ ) من طريق عبي بن عروة عن عبد الملك، عن عطاء، عن أبي هريره — رضي الله عنه — قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((إن من السنة : أن يخرج الرجل مع صيفه إلى باب النار))، قال النوصري في مصباح الرجاجة ( ٩٧،٣ ) ((هذا إسناده ضعيف . علي بن عروة أحد الصنفاء المتروكين))، وقال ابن حبان : ((يضع الحديث))، وعلي بن عروة قال عنه الحافظ : ((متروك)) ( التقریب : ٤٧٧١ )؛ فتكون روايته ضعفة جداً؛ ومن انتهت بالوضع قال عن روايته إنها موضوعة كما قال به الشيخ الألباني؛ فقد ذكر في الضعفة ( ٢٥٨ ) أن الحديث موضوع، وأنه أغيب.

(٢) سيأتي اعتراض الشارح على هذا الاستنباط ( ص ٣٣٨ )

(٣) في (ك) : ((ابن)) وهو غلط

(٤) أخرجه الترمذي في الشمائل ( ص ١٦١، رقم ٣٣٠٠ ) من طريق جميع بن عمر عن عبد الرحمن العجلي عن رجل من بني تميم من ولد أبي هالة بكى أبا عبد الله، عن ابن أبي هالة، عن الحسن، عن علي، عن هدد ( به ) قال الشيخ الألباني في مختصر الشمائل ( ص ١٨ ) . ((ضعيف جداً))، وقال في الصحيححة ( ٢٠٥٣ ) . ((إن هذا إسناده ضعيف، وله علل الأولى : جهالة أبي عبد الله الميمى : عد الحافظ وعمره مجهول [ التقریب : ٨٢٠٦ ] الثانية : ضعف جميع بن عمر هذا، وإنه بعضهم)) . وقد قال الحافظ في جميع : ((ضعيف، راضى)) . التقریب ( ٩٦٦ )

(٥) انظر : النهاية في غريب الحديث ( ١٧٢/٢ — ذوق ) .

٥٦ - وكان من صفته صلى الله عليه وسلم أنه كان يواسي بين جلسائه حتى يأخذ منه كل بخط، وكذلك فعل صلى الله عليه وسلم في دخوله على أم سليم : صافح أسأ، ومارح الصغير، ونام على فراش أم سليم [ ١/٢٤ ] حتى نال الجميع من بر كته صلى الله عليه وسلم - وإدا<sup>(١)</sup> كان طلب العلم فريضة على كل مسلم فأقل ما في حفظ طرفة أن يكون نافلة<sup>(٢)</sup>.

٥٧ - وفيه أن قوماً أنكروا خبر الواحد، ثم اختلفوا فيه واحتلوا، فقال بعضهم بجوار حبر الاثني عشر قياساً على الشاهدين، وقال بعضهم بجوار حبر الثلاثة، ويزعم أبي احتج بقول الله تعالى : ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ..﴾<sup>(٣)</sup> الآية . وقال بعضهم بجوار حبر الأربعة قياساً على أعلى الشهادات وأكثرها، وقال بعضهم بالشائع المستفيض<sup>(٤)</sup>؛ فكان في تحفظ طرق الأخبار ما يخرج به الخبر عن خبر الواحد إلى خبر الاثني عشر والثلاثة والأربعة . ولعله يدخل في خبر الشائع المستفيض<sup>(٥)</sup>.

٥٨ - وفيه أن الخبر إذا كان له طرق قطع طاعن على بعضها احتج الراوي بطريق أخرى ولم يلزمه انقطاع ما وجد إلى طريق آخر سبلاً .

(١) في (ك) : ((إدا)).

(٢) الموائد الآتية هي من فائدة جمع الطرق لا بخصوص هذا الحديث، كما سيأتي ذكره في كلام الشارح وانظر : الفتح ( ١/٥٨٥ ) .

(٣) سورة التوبة : ( ١٢٢ ) .

(٤) انظر في اختلاف في خبر الواحد : الرسالة ( ٣٦٩ - ٤٥٨ ) ، ويختصر الصواعق المرسلة ( ٢/٣٥٩ - ٤٥٥ ) ، والنكت لابن حجر ( ١/٢٤١ - ٢٤٧ ) .

(٥) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ١٠/٥٨٥ ) : ((ذكر [ ابن القاص ] فضلاً في فائدة تنبع صرف الحديث؛ فمن ذلك : الخروج من خلاف من شرط في قبول الخبر أن تعد طرفة، فليل . لاثنين، وقيل : لثلاثة، وقيل : لأربعة، وقيل : حتى يستحق اسم الشهرة ، فكان في جميع [ كذا ولعله : جمع ] الطرق ما يحصل المقصود لكل أحد عالياً )) .

٥٩ - وفيه أن أهل الحديث لا يستمعون عن معرفة القلة والرواة، ومعرفة مقدارهم في كثرة العلم والرواية، وفي تحفظ طرق الأخبار ومعرفة من رواها، وكم يروي كل واحد منهم ما يعلم به مقادير الرواة ومراتبهم في كثرة الرواية .

٦٠ - وفيه أنهم إذا استقصوا في معرفة طرق الخير عرفوا العالط<sup>(١)</sup> إذا علط، وميروا به كذب المتدلسين وتدليس المدلسين، وإذا لم يستقص المروي طرقه واقتصر على طريق واحد كان أقل ما يلزمه إذا حس عليه في الرواية أن يقول له : لعله قد بقي ولم أستقص فيه فيرجع باللائمة والتقصير على نفسه والانقطاع ويذل الخصمه .

فذلك كله ستون وجهاً من فروع الفقه والسنة والفوائد والحكمة، ثم يريد عني الستين على أن مثل هذا الحديث فيه سبب الامتحان والتمييز<sup>(٢)</sup> بين أمانتهم وبين أمانتهم، إذ لم يهتدوا إلى شيء من تحريج فقهه واستخرج أحداً من معرف الله وتوقيفه كل هذه الوجوه، وفي ذلك وجهان أحدهما<sup>(٣)</sup> : استخراج المستخرج في استنباطه .

والثاني تغيير فضيلته في الفقه والتحريج على أعيانه والعين المنسبط منها عين واحدة، ولكن من عجائب قدرة اللطيف في تدبير صُغره أن تسقى بماء واحد ويعضل بعضها على بعض في الأكل هذا<sup>(٤)</sup> آخر كلامه<sup>(٥)</sup> .

(١) في (ك) . ((علط العالط)) .

(٢) ((يبها)) : غير واضحة في الأصل، وفي (ك) : ((يبها)) .

(٣) ((أحدهما)) : سقطت من (ك) .

(٤) في (ك) : ((قلت : هذا ... )) .

(٥) قال الخافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٨٥/٢ ) : ((وقد سبق إلى التمه إلى فوائد قصه أبي عمير مخصوصها من القدماء : أبو حاتم الرازي أحد أئمة الحديث وشيوخ أصحاب السنن، ثم بلاد الترمذي في "شمال" [ من ١١٢ ] . ثم تلاء الخطابي [ في معالم السنن . ٢٦٤/٧ ] ، وجميع ما ذكره يقرّب من عشرة فوائد فقط)) =

والوجوه التي ذكرها منها ما هو واضح للاستخراج من الحديث، ومنها ما هو خفي يحتاج إلى نظر، ومنها ما فيه تعسف؛ فمن ذلك : استدلاله بليس كفه على أنه لا يعني للمصلي أن يعتمد

= وقد ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح ( ١٠/٨٥ - ٨٦ ) من فوائد الحديث منها واستبط هو، ومنها ما نقله عن غيره :

- ١ - استدلال بعض المالكية والخطابي به على أن صيد المدينة لا يحرم .
- ٢ - ذكر ابن بطال من فوائد هذا الحديث استحباب الصبح فيما لم يتغير طهارته .
- ٣ - فيه أن أسماء الأعلام لا يقصد معانيها .
- ٤ - وأن إطلاقها على المسمى لا يستلزم الكذب؛ لأن الصبي لم يكن أباً وقد دعي أبا عمر .
- ٥ - وفيه جواز السجعة في الكلام إذا لم يكن متكلفاً .
- ٦ - وأن ذلك لا يمنع من النبي صلى الله عليه وسلم كما امتنع من إنشاء الشعر .
- ٧ - وفيه تحاف الرائر بصيغ ما يعرف أنه يحبه من مأكول أو غيره .
- ٨ - وفيه حوار الرواية بالمعنى؛ لأن القصة واحدة وقد جاءت بالعاظ مختلفة .
- ٩ - وفيه حوار الاختصار على بعض الحديث .
- ١٠ - وحوار الإتيان به تارة مطولاً وتارة ملخصاً، وجميع ذلك يحتمل أن يكون من أسس، ويختل أن يكون من بعده؛ والذي يظهر أن بعض ذلك منه والكثير من بعده، وذلك يظهر من اتحاد المحارج واختلافها .
- ١١ - وفيه مسح رأس الصغير للملاطفة .
- ١٢ - وفيه دعاء الشخص بتصفير اسمه عند عدم الإيقاء .
- ١٣ - وفيه حوار السوان عما السائل به عالم : (( ما فعل العمير )) بعد علمه بأنه مات .
- ١٤ - وفيه إكرام أقارب الخادم وإظهار المحبة لهم؛ لأن جميع ما ذكر من صيغ التي صلى الله عليه وسلم مع أم سليم وزوجها كان غالبه بواسطة خادمة أنس له .

١٥ - جرم بعض الشراح بأن اسم أبي عمير هي كنيته؛ فعلى هذا يكون ذلك من فوائد هذا الحديث، وهو جعل الاسم المصدر باب أو لم يسمَ علماً من غير أن يكون له اسم غيره؛ وهي فائدة لم يذكرها ابن القاص ولا غيره في قصة أبي عمير؛ لكن قد يؤخذ من قول أنس في رواية : (يكسب أبا عمير) أنه لم يسمَ عمير كنه

إلى شدة الاعتماد على اليدين في السجود . فإن ما ذكر من ليس كفه كان من حسن حلقه، مسع كونه صلى الله عليه وسلم كان في بيته في مهنة أهله<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك : استدلاله به على أن الرجل لو اصطاد صيداً ثم أحرم وهو في يده فعليه إرسائه، وكذلك لو اصطاد<sup>(٢)</sup> في الحل ثم أدخله في الحرم . فليس في الحديث دليل على المسألة الأولى أصلاً؛ إذ لا إجماع هناك، نعم فيه دليل لقول الشافعي في الصورة الثانية .

ومن استدلال به من المالكية على أن صيد المدينة لا يحرم مردود أيضاً، إذ ليس فيه اصطاده من حرم المدينة<sup>(٣)</sup>

ومن ذلك : ما استدلال به من بكاء أبي عمير على أن قوله في الحديث الآخر : «إذا بكى اليتيم اهترأ<sup>(٤)</sup> العرش» ليس على العموم : فأبو عمير لم يكن يتيماً حتى يخص به عموم الحديث الذي ذكره؛ ثم إن الحديث الذي ذكره في بكاء اليتيم باطل لا أصل له، فلا يصح الاستدلال به .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب الأدب . باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فحرج )

١٦٢/٢ . رقم : ٦٧٦ ) .

(٢) في (ك) : ((اصطاده))

(٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٨٥/١٠ ) ((وفدني من فوائد هذا الحديث أن بعض المالكية والخطابي من الشافعية استدلوا به على أن صيد المدينة لا يحرم . ونعم باحتمال ما قاله ابن الناصر أنه صيد في الحل ثم أدخل الحرم فذلك أبيع إسماعيل؛ وبهذا أحاب مالك في "المدينة"، ونقله ابن المدر عن أحمد والكوفي . ولا يلزم منه أن حرم المدينة لا يحرم صيده . وأجاب ابن التين بأن ذلك كان قبل تحريم صيد حرم المدينة، وعكسه بعض الحنفية فقال : قصة أبي عمير تدل على نسخ الحرم على تحريم صيد مدينة . وكلا القولين متعقب .

(٤) ((له)) : ليست في (ك) .

ومن ذلك استدلاله به<sup>(١)</sup> على أنه ليس بفرض على المروء أن يشيع الزائر إلى باب الدار . إذ ليس فيه تعرض لذلك .

ومن ذلك : إيرادُه في حديث «المؤمن ألوف، والمنافق نفور» وهذه الريادة لا تعرف .

ومن ذلك : ذكرُه للخبر الذي قال فيه : «فرَّ من الناس فرارك من الأسد» فلم أجد له أصلاً<sup>(٢)</sup>، والمعروف : «فرَّ من المخدم فرارك من الأسد» كما ذكره البخاري .

وأيضاً : فهذه الأوجه الأخيرة التي أوردَها في آخر الجزء، وهي من قوله : «وفيه : أن قوماً أنكروا خبر الواحد...» إلى آخر الجزء . ليست مستبقة من هذا الحديث؛ وإنما هي من فوائد جمع أهل الحديث لطرق الأحاديث، وذلك هو السبب لجمع الإمام أبي العباس بن القاص لفوائد هذا الحديث حين أنكر بعضهم على أهل الحديث جمع طريقه . والله أعلم .

(١) ((٤)) : ليست في (ك) .

(٢) ((فلم أجد له أصلاً)) : مضروب عليه في (ك) .

## باب ما جاء في الصلاة في الحيطان

حدثنا محمود بن غيلان : ثنا أبو داود، ثنا الحسن بن أبي جعفر، عن أبي الربير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحب الصلاة في الحيطان .

قال أبو داود : يعني : البساتين .

قال أبو عيسى . حديث معاذ . حديث عريب، لا نعرفه إلا من حديث الحسن بن أبي جعفر .

والحسن بن أبي جعفر : قد ضعفه يحيى بن سعيد وغيره .

وأبو الربير : اسمه محمد بن مسلم بن تدرس .

وأبو الطفيل : اسمه عامر بن رائلة



## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث معاذ : انفرد بإخراجه المصنف، وقال إنه لا يعرفه إلا من حديث الحسن بن أبي جعفر وهكذا رواه الدارقطني في «الأفراد» بلفظ يعجبه، وقال : تفرد<sup>(١)</sup> به الحسن بن أبي جعفر<sup>(٢)</sup>.

### الثاني:

لم يذكر المصنف في الباب غير حديث معاذ فيه<sup>(٣)</sup>، وفيه أيضاً :

عن ابن عمر : رواه الطبراني في «الأوسط» من رواية موسى بن أعين عن عبيد الله بن عمر عن نافع قال : سئل ابن عمر عن الحيطان تكون فيها العنزة وأبوال الناس وروث الدواب ؟، فقال : إذا سالت عليه الأمطار وحققته الرياح فلا بأس بالصلاة فيه<sup>(٤)</sup> . يذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ك) : ((النفرد)) .

(٢) أطراف الغرائب والأفراد ( ٢٩٩/٤ ) والحديث ضعيف بهذا الإسناد : تفرد به الحسن بن أبي جعفر، وهو ضعيف الحديث مع عبادته ومضله ( التقريب . ١٢٢٢ )، وسيأتي كلام العلماء فيه في الوجه الثالث .

(٣) ((فيه)) : ليست في (ك) .

(٤) في حاشية الأصل على قوله ( فلا بأس بالصلاة فيه ) : (( يدل على أنه إذا لم يقع ما ذكر من ميلان الأمصار ، وما ذكر معه فلا يؤد بالصلاة فيه ، وذكر في التقريب موسى بن أعين فقال : ثقة ، بقي النظر فيما نحه ))

(٥) المعجم الأوسط ( ٤١/٢ )، برقم : ( ١١٨١ )، قال الفيني في المجمع ( ٢٨٦/١ ) : ((فيه عمرو بن عثمان الكلابي الرقي : سمعه أبو حاتم [ الجرح والتعديل : ٢٤٩/٦ ]، والأردني [ تهذيب الكمال : ١٤٩/٢٢ ]، ووثقه أبو حاتم بن حبان [ الثقات : ٤٨٣/٨ ]، وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة [ الكامل : ١٤٠/٥ ]، وبقية رجاله رجال الصحيح خلا شيخ الطبراني . وعمرو بن عثمان : قال عنه الحافظ ابن حجر . «ضعيف» . التقريب ( ٥٠٧٤ ) . فهذا الإسناد ضعيف .

### الثالث:

الحسن بن أبي جعفر ليس له عند المصنف [ ٢٤/ب ] إلا هذا الحديث الواحد واشتهر بالنسبة إلى كنية أبيه، واسم أبيه عجلان، قاله يحيى بن معين<sup>(١)</sup>، والبخاري<sup>(٢)</sup>، وأبو حاتم الرازي<sup>(٣)</sup>، والسمعاني<sup>(٤)</sup>، وقيل اسمه عمرو<sup>(٥)</sup> واشتهر الحسن بن أبي جعفر هذا بالحقير — بصم الجيم<sup>(٦)</sup>، وسكون الفاء، بعدها راء — نسبة إلى مكان بالبصرة يسمى جفرة<sup>(٧)</sup> خالد، رآه خالد بن عبد الله بن خالد<sup>(٨)</sup> حين حارب مصعب بن الزبير<sup>(٩)</sup>.

وبما صنف الحسن بن أبي جعفر من جهة حفظه دون أن ينهم بالكذب<sup>(١٠)</sup>. قال عمرو بن علي الفلاس: رجل صدوق، مكر الحديث؛ كان عبد الرحمن بن مهدي يتحدث عنه، وكان يحيى بن سعيد لا يتحدث عنه<sup>(١١)</sup>.

(١) لم أقف عليه.

(٢) التاريخ الكبير (٢٨٨/٢).

(٣) الجرح والتعديل (٢٩/٣).

(٤) الأساب (٢٧٤/٣).

(٥) انظر. نهذب الكمال (٧٤/٦).

(٦) ((بسم الجيم)): سقطت من (ك).

(٧) انظر الأساب للسمعاني (٢٧٣/٣)، والإكمال لابن ماكولا (٢٤٣/٢)، ومراصد الاطلاع (٣٣٨/١).

(٨) انظر تاريخ خليفة بن خياط ص ٢٦٨. والكمال لابن الأثير ١١٢/٤، والبداية والنهاية ٣١٧/٨.

(٩) مصعب بن الزبير بن العوام الأسدي. أبو عبد الله كان أجود شرف، فارساً، شجاعاً، وكان سفاكاً للدماء، ولآه أخوه عبد الله العنبري، هار إلى عبد الملك بن مروان ووجه أخاه عمداً على مقدمته فلقبه مصعب فقاتله فقتل سنة ٧٢هـ. المعارف لابن قتيبة (ص ٢٢٤)، سير أعلام النبلاء (١٤٠/٤).

(١٠) في (ك): ((بكذب)).

(١١) الجرح والتعديل (٢٩/٣).

وروى ابن حبان في «تاريخ الصغفاء» عن أبي بكر بن أبي الأسود<sup>(١)</sup> قال : كنت أسمع الأصناف من حالي عند الرحمن بن مهدي، وكان في أصول كتابه قوم قد ترك حديثهم، منهم : الحسن بن أبي جعفر، ثم أتيت بعد فأخرج إلي كتاب الديات فحدثني عن الحسن بن أبي جعفر، فقلت له : أليس كنت قد ضربت على حديثه ؟، فقال : يا بني فكرت<sup>(٢)</sup> فيه إذا كان يوم القيامة قام فتملق بي، وقال : يا رب سل عبد الرحمن فيم أسقط عدالتي ؟، وما كان لي حجة عند ربي، فرأيت أن أحدث عنه<sup>(٣)</sup>. وقال مسلم بن إبراهيم الفراهيدي : كان من خيار الناس<sup>(٤)</sup>، وقال أبو حاتم الرازي : كان شيخاً صالحاً ليس بقوي في الحديث، وفي بعض حديثه إنكار<sup>(٥)</sup>، وقال ابن حبان : كان من المتعبدن المجاهدين الدعوة، ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث فلا يحتج به<sup>(٦)</sup>، وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة مستقيمة، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو صدوق كما قال عمرو بن علي<sup>(٧)</sup>، وقال فيه البخاري : منكر الحديث<sup>(٨)</sup>، وضعفه أحمد<sup>(٩)</sup>، وابن المديني<sup>(١٠)</sup>، والنسائي<sup>(١١)</sup>.

(١) هو : عبد الله بن محمد بن أبي الأسود البصري، أبو بكر، وقد نسب إلى جده - ثقة - حافظ . التقریب ( ٣٥٨٧ ) .

(٢) في (ك) : ((تمكرت)) .

(٣) المجروحين ( ٢٣٧/١ ) .

(٤) الكامل ( ٣٠٤/٢ ) .

(٥) الجرح والتعديل ( ٢٩/٣ ) .

(٦) المجروحين ( ٢٣٧/١ ) .

(٧) الكامل ( ٣٠٩/٢ ) .

(٨) التاريخ الكبير ( ٢٨٨/٢ ) .

(٩) في العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله - ( ٦٠٤/٢ ) : ((ليس بشيء))، وانظر - مسائل ابن هاشم ( ٢١٠/٢ )، ونقل البخاري في تاريخه الكبير ( ٢٨٨/٢ ) عن إسحاق بن منصور قال : ضعفه أحمد .

(١٠) نقله عنه الذهبي في الميزان ( ٤٨٢/١ )، وانظر - الكامل ( ٣٠٤/٢ ) .

(١١) في الصغفاء والمزوكين للنسائي ( ص ٣٤ ) قال عنه : «متروك الحديث»، وفي تهذيب الكمال ( ٧٦/٦ ) : ((قال النسائي - صيف))، وهكذا في الميزان ( ٤٨٢/١ )، وقال عنه الحافظ في التقریب ( ١٢٢٢ ) :

((ضعيف الحديث مع عبادته وفصله)) .

## الرابع:

الحيطان : جمع حائط، وهو من دوات الواو، لأنه من حائط يحوط، قال الخوهري صارت الواو باء لانكسار ما قبلها<sup>(١)</sup>. انتهى.

قال سيويه<sup>(٢)</sup> : ((وكان قياسه حوطان))<sup>(٣)</sup>، ويجمع أبصاً على حواط، ومنه قوله صبي لله عليه وسلم : «على أهل الحواط حفظها بالنهار...» الحديث<sup>(٤)</sup>، وحكي صاحب «عحك عن ابن الأعرابي<sup>(٥)</sup> في جمعه : حياط كقائم وقيام، إلا أن حائطاً قد علت عليه الامة [ وحكىه ]<sup>(٦)</sup> أن يُكسر على ما يُكسر عليه فاعل إذا كان اسماً.

(١) الصحاح (٣/١١٢١ : حوط).

(٢) هو إمام النحو، حجة العرب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن صفير العباسي ثم البصري، طلب اللغة وحسن مدد. ثم أقبل على العربية فترع وساد أهل العصر وألف فيها كتابه الكبير الذي لا يسرك شأوه فيه. مات سنة ١٨٠ (انظر طبقات النحويين واللغويين للريدي (ص ٦٦)، وصر أعلام النبلاء (٣٥١/٨).

(٣) انظر : لسان العرب (٣/٣٩٦ : حوط).

(٤) أخرجه أبو داود في مسه (كتاب البيوع والإجازات، باب المراسي نصف ررح قوم ٨٢٨ ٣ — ٢٥ رقم : ٣٥٧٠) عن الثراء — رضي الله عنه — وإسناده صحيح، وصححه الشيخ الألباني في التصحيح (٢٢٨).

(٥) هو إمام اللغة أبو الحسن عبي بن إسماعيل المروسي البصري، صاحب كتاب المحكم في لسان العرب، وأحد من يصر بديكاته المثل، قال الحميدي في جندوة المقتبس. (هو إمام في اللغة والعربية، حافظ لها، على أنه كان صبراً. وقد جمع في ذلك جمعاً، وله مع ذلك في الشعر حظ وتصرف) مات سنة (٤٥٨). انظر : جندوة المقتبس (ص ٣١١)، وصر أعلام النبلاء (١٨/١٤٤).

(٦) هو إمام اللغة أبو عبد الله محمد بن رباد بن الأعرابي البصري — مولاهم — الأحرار، نسبة له مصنفات كثيرة أدبية وتاريخ القبائل، وكان صاحب سنة واتباع؛ مات بسائر سنة ٢٣١هـ.

نظر ترجمته في السير (١٠/٦٨٧ — ٦٨٨)، وطبقات النحويين واللغويين للريدي (ص ١٩٥).

(٧) من المعنويين زيادة من (المحكم).

- قال ابن جني<sup>(١)</sup> : الحائط اسم بمنزلة السقف والركن، وإن كان فيه معنى الحوط<sup>(٢)</sup>.  
والمراد بالحيطان هما : البساتين، كما فسره أبو داود الطيالسي .  
قال صاحب النهاية : الحائط : البستان من الحبل إذا كان عليه حائط وهو الجدار<sup>(٣)</sup>.

### الخامس:

- استحبابه صلى الله عليه وسلم الصلاة في الحيطان التي هي البساتين يحتمل معان :  
أحدهما : قصد الخلوة عن الناس فيها، وبه جرم القاضي أبو بكر بن العربي<sup>(٤)</sup>.  
والثاني : قصد حلول البركة في ثمارها ببركة الصلاة، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم :  
«إذا قضى أحدكم صلاته ليجعل<sup>(٥)</sup> في بيته منها نصيباً؛ فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً»  
رواه ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث أبي سعيد الخدري<sup>(٦)</sup>، والصلاة جالبة للبرق قال الله تعالى : ﴿ وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقاً نحن نرزقك ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) هو عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي الحوي اللعوي ، له كتب مصنعة في علوم البحر أبداع فيها وأحسن مات سنة ( ٣٩٢ ) . انظر . تاريخ بغداد ( ٣١١/١١ ) ، و سير أعلام النبلاء ( ١٧/١٧ ) .

(٢) المحكم : ٣٧٢/٣ .

(٣) النهاية ( ٤٦٢/١ ) : حوط .

(٤) عارضة الأحوذى ( ١٢٩/٢ ) .

(٥) في (ك) : ((فليجعل)).

(٦) السنن . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في التطوع في البيت : ٤٣٨/١ ، برقم ٣٧٦٠ )  
قال البوصري في مصباح الزجاجة ( ٤٤٤/١ ) : «هذا إسناد صحيح» رجاله ثقات»، وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة ( ١٣٩٢ ) . والحديث في صحيح مسلم : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيت وجوارها في المسجد : ٥٣٩/١ ، برقم ٧٧٨ ) من حديث جابر — رضى الله عنه — .

(٧) سورة طه : ( ١٣٢ ) .

والثالث : أن هذا من كرامة المرور أن يصلي في مكانه كما ذكره ابن القاصر من أصحاب  
في كلامه على صلاته في بيت أم سليم<sup>(١)</sup>

وكان صلى الله عليه وسلم يقصد أصحابه في بساتينهم كما قصد حائط أبي الهيثم بن  
التيهان هو وأبو بكر وعمر<sup>(٢)</sup>، وكما قصد حائط أبي أيوب الأنصاري<sup>(٣)</sup> وغيرهما، فكانوا  
يصومونه في حائطهم، فكان يصلي في حيطانهم إكراماً له بذلك .

(١) انظر : (ص ٣٢٦) .

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه : ( كتاب الزهد . باب ما جاء في معيشة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
٤/٤٠٥ ، رقم : ٢٣٦٩ ) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه - قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم  
في ساعة لا يخرج فيها ولا يلقاه فيها أحد .. فانصرفت إلى منزل أبي الهيثم بن التيهان الأنصاري .  
وكان رجلاً كثير النخل والثاء ... ثم انطلق بهم إلى حديقته فسطحهم بساطاً . قال الترمذي  
: «هذا حديث حسن صحيح غريب» وصححه الشيخ الأنباري في صحيح سنن الترمذي ( ٥٥١/٢ ) .  
وفي إسناده عبد الملك بن عمر وهو ثقة فصح عالم ، غير حقه ، وربما دلس ( التقريب ٤٢٠ ) ، إلا  
أن الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ( كتاب الأشربة ، باب جوار استناعه غيره إلى دار من بيوت برصاء  
بذلك وثيقته تحقّقاً تاماً واستحباب الإجماع على التعليل ١٦٠٩/٣ ، رقم ٢٠٣٨ ) من طريق  
آخر . وليس في ذكر دهايم إلى الحائط، وفيه : «فأني رجلاً من الأنصار ...» قال أبو زرعة العراقي في  
المستفاد من مبهات المتن والإسناد ( ١٤٤٨/٣ ) «هو أبو الهيثم ماثب من التيهان كما في أحكام  
إسماعيل القاضي، وقيل أبو أيوب الأنصاري، ذكره أبو داود في كتاب «معيشة النبي صلى الله عليه وسلم»  
ولقد قال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء ( ٣٥٦/١ ) «قصه أبي الهيثم رواها الترمذي من حديث  
أبي هريرة . والقصة عند مسلم لكن ليس فيها ذكر أبي الهيثم، وإنما قال رجل من الأنصار»

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه ( ١٦/١٢ ، رقم ٥٢١٦ ) ، وانظر ابن الأثير ( ٣٦٥/٢ ، رقم  
٢٢٤٧ ) ، والصغير ( ١٢٤/١ ) من طريق عبد الله بن كيسان عن عكرمة عن ابن عباس -  
رضي الله عنه - . وعبد الله بن كيسان : صدوق ، خطي كثيراً ( التقريب : ٣٥٥٨ )

قال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء ( ٣٥٦/١ ) : «وأما حديث قصده من أبي أيوب فهو الضعيف  
في «المعجم الصغير» من حديث ابن عباس بسند ضعيف» . وقال حافظ ابن حجر في نتائج الأفكار - كما  
في الفتوحات الربانية لابن عجلان ( ٢٣١/٥ ) - : «هذا حديث حسن، فيه عراية من وجهين . -

وعلى هذا : فلا يختص ذلك بالحيطان، بل يمكن المرور أي مكان كان ما لم يكن في مكان منهي عن الصلاة فيه كأعطان الإبل<sup>(١)</sup>.

والرابع : أن المقصود بالصلاة في الحيطان تحية كل مرل نزل سفرًا أو حصرًا أو توديع كل مرل نزل؛ وقد روى الطبراني من حديث فضالة بن عبيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل مرلاً في سفر أو دخل بيته لم يجلس حتى يركع ركعتين<sup>(٢)</sup>. وفي إسناده الواقدي . وروى البراء<sup>(٣)</sup> وأبو يعلى<sup>(٤)</sup> في مسندهما من حديث أنس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل مرلاً لم يركع حتى يودعه بركعتين . وفيه : عثمان بن سعد يختلف فيه<sup>(٥)</sup>.

وروى البزار بإسناد جيد من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا دخلت منزلك فصل ركعتين بمعانك مدخل السوء، وإذا خرجت من منزلك فصل ركعتين بمعانك مخرج السوء»<sup>(٦)</sup>.

= أحدهما : ذكر أبي داود ... والمشهور في هذا قصة أبي الهيثم بن التيهان . فهذا الحديث ضعيف لضعف عبد الله بن كيسان، ولحالفته للروايات المشهورة .

(١) يأتي الكلام على حكم الصلاة في معاطن الإبل، في باب ما جاء في طريق العم وأعطان الإبل ( ص )

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ( ٣٠٠/١٨ )، برقم : ٧٧١ .

وإسناده ضعيف جداً، فيه الواقدي، وهو مزوك ( التقريب : ٦١٧٥ )؛ وذكره الشيخ الألباني في الضعيفة ( ١٠٤٨ )، وقال : «ضعيف جداً، فيه الواقدي وهو مزوك، وشيخه حارثة بن أبي عمران مجهول كما قرأ أبو حاتم والذهبي» .

(٣) كشف الأستار ( ٣٥٧/١ )، برقم : ٧٤٧ .

(٤) المسند ( ٢٨٨/٨ — ٢٨٩ )، برقم : ٤٣١٥ — ٤٣١٦ .

(٥) انظر : تهذيب الكمال ( ٣٧٦/١٩ — ٣٧٧ )، وقال الحافظ ابن حجر : «ضعيف» ( التقريب : ٤٤٧١ )، وقد ذكر الشيخ الألباني الحديث في الضعيفة ( ١٠٤٧ )، وقال : «ضعيف»، وهو كما قال — رحمه الله — .

(٦) كشف الأستار ( ٣٥٧/١ )، برقم : ٧٤٦ .

## السادس:

فيه . أن الصلاة في البساتين — وإن كان المصلي فيها ربما اشتغل عن الصلاة بالظر إلى الثمار والأزهار التي فيها أو بالأطيار التي تأوي إليها — لا يؤدي إلى كراهة الصلاة فيها، ولا إلى جعل ذلك حلافاً الأولى، لأنه قد لا يؤدي إلى ذلك، وإن أدى إلى ذلك فقد بَيَّنَّ الشارعُ المحرِّج من ذلك ببيان حكم الساهي في الصلاة .

وقد وقع ذلك لأبي طلحة كما رواه مالك في «الموطأ» عن عبد الله بن أبي بكر أن أبا طلحة الأنصاري كان يصلي في حائطه فطار دُبْسِيٌّ<sup>(١)</sup> فطعن بزدد يلتمس محرِّجاً فأعجه ذلك فجعل يبيعه بصره ساعة، ثم رجع إلى صلاته فإذا هو لا يدري كم صلى، فقال: لقد أصابني في مالي هذا فتنة، فجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له الذي أصابه في حائطه من الفتنة، وقال: يا رسول الله هو صدقة لك فصعه حيث شئت<sup>(٢)</sup>.

(١) الدُبْسِي: طائر صغير، قيل: هو ذكر الحمام؛ وقيل: هو صوب إلى دُبْسٍ. والِدُبْسَةُ ثوب بين السواد والحمرة، وقيل: إلى دبس الرطب؛ وضمت دُئْبُهُ في اسم كدُمري وسُهني. قاله جوهري (التهذيب ٩٩/٢: ديس)، وانظر: الصحاح (٩٢٦/٣).

(٢) الموطأ (كتاب الصلاة، باب الظر في الصلاة إلى ما يشعلك عنها ٩٨/١، رقم ٦٩) قال ابن عبد البر في التمهيد (٣٨٩/١٧): «هذا الحديث لا أعلمه يروى من غير هذا الوجه، وهو منقطع». وهذا هو الصحيح فإن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري — يدرك أن طلحة (ريد بن سهل الأنصاري) — رضي الله عنه —؛ فإن أبا طلحة مات سنة أربع وثلاثين، وقيل أبو ربيعة الدمشقي عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين سنة» (التقريب ٢١٣٩)، وعبد الله بن أبي بكر إنما ولد بعد ذلك مدة؛ فإنه مات سنة خمس وثلاثين ومائة وهو ابن سبعين سنة (التقريب ٣٢٣٩) فالحديث ضعيف للانقطاع في إسناده؛ والله أعلم.



وفي هذا أنه من اشتعل بشيء من [ ماله ]<sup>(١)</sup> عن صلاته، أو عن شيء من أمر الدين يستحب له الخروج عنه بالصدقة، [ ١/٢٥ ] (ويحتمله حديث الحميمة)<sup>(٢)(٣)</sup>، وقد فعل سليمان بن داود عليهما السلام في الخيل ما وصف في القرآن من ضربه لها مسحاً بالسوق والأعناق حين حصل له اشتعالُ بها<sup>(٤)</sup>، وكان ذلك في شريعتهم نحو إحراق المعام<sup>(٥)(٦)</sup>، وقد رآل ذلك في شريعنا باليهي عن إضاعة المال ، فلم يبق إلا التقرب بها إلى الله<sup>(٧)</sup> بالصدقة ونحوها، والله أعلم .

(١) وقع في الأصل : (( حاله )) والمثبت من ( ك ) .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ك) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه . ( كتاب الصلاة، باب إذا صلى في ثوب له أعلام وبظر إلى عَمَمها . ٤٨٢/١ ، رقم : ٣٧٣ ) ، ومسلم في صحيحه : ( كتاب للمساجد ومواضع الصلاة، باب النظر في الصلاة : ٣٩١/١ ، رقم : ٥٥٦ ) من حديث عائشة — رضي الله عنها — . أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في حمصة لها أعلام . فظُر إلى أعلامها نظرةً، فلما انصر قال : (( اذهبوا بحمصتي هذه إلى أبي جهم واثنوسى بأبجانية أبي جهم فإنها أفتي أنها عن صلاة )) . وفي رواية : (( كُتْ أُنظر إلى عَمَمها وأنا في الصلاة فأعاف أن تفتني )) .

والحمصة — بفتح المعجمة، وكسر الميم، وبالصاد المهملة — : كساء مربع، له علمان ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٤٨٣/١ ) ، وانظر : النهاية ( ٨٠/٢ — ٨١ : حمص ) .

والأصحابية — بفتح الهمزة، وسكون الون، وكسر الموحدة، وتخميف الجيم، وبعد الون ماء النسبة — كساء عظيم لا علم له . ذكره الحافظ في الفتح ( ٤٨٣/١ ) ، وانظر . النهاية ( ٧٣/١ : أصحاب ) .

(٤) في قوله تعالى عنه . ﴿ إِذْ عُرضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافَاتُ الْخِطَابُ ﴾ (سورة النجم : ٢٠) حيث أخبر عن ذكر ربي حتى نوارت بالحجاب ردوها علي فطلق مسحاً بالسوق والأعناق ﴿ ( ص ٣١٠ — ٣٣ )

(٥) في (ك) : (( العتائم )) .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب فرض الخمس ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : أحببت لكم العائم . ٢٢٠/٦ ، رقم : ٣١٢٤ ) ومسلم في صحيحه ( كتاب الجهاد والسير ، باب تغليل العائم هذه الأمة خاصة : ١٣٦٦/٣ ، رقم : ١٧٤٧ ) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٧) في (ك) : (( الله تعالى ))

## السابع:

الظاهر : أن المراد بالصلاة التي كان يستحبها الصلاة في الحيطان : صلاة النافلة لا الفريضة،  
بدليل الأحاديث الواردة في فصل العرائض في المساجد والحث عليها، وبؤيده المعنى الأول المتقدم  
في الحكمة في الصلاة في الحيطان، وهو قصد الخلوة عن الناس، وذلك لا يكون في العرائض  
ويحتمل أن المراد به : إذا حصرت فريضة كانت أو نافلة<sup>(١)</sup> كما تقدم في حديث أنس عـ.  
أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يروى أم سليم فتذكره الصلاة أحياساً فيصلي على  
بساط لنا ... الحديث<sup>(٢)</sup>.

وأراد بذكر الحيطان : أنه ليس فيها شيء يختص كأعطان الإبل والمقبرة وغير ذلك من  
المواضع التي نهى عن الصلاة فيها<sup>(٣)</sup>.

## الثامن:

استدل به على أن فرص من بعد عن الكعبة في الصلاة إصابة الجهة لا إصابة غير القبلة  
طناً، وذلك لأن الحيطان ليست كالمساجد في نصب المحارب فيها، ولا كالبيوت التي اعتنق  
أهلها الصلاة فيها من البواقي والعرائض، فلا دليل في الحيطان على القبلة إلا ما يستدل به في  
الصحارى، وإنما يقع الظن في ذلك بإصابة الجهة؛ إذ لا دليل على إصابة العين، وهو أحد قولي

(١) في (ك) : ((ويحتمل أن المراد به الصلاة إذا حصرت فريضة . )) .

(٢) كما في المتنق عليه من حديث أنس عـ رضي الله عنه — عند البخاري في صحيحه . ( كتاب الأدب،  
باب الكعبة للصبي وقيل أن يولد له : ٥٨٢/١٠، برقم : ٦٢٠٣ )، ومسلم في صحيحه . ( كتاب  
المساجد ومواضع الصلاة، باب جوار الجماعة في الناحية : ٤٥٧/١، برقم : ٦٥٩ ) .

(٣) يأتي الكلام على ذلك في ( باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه ) .

(٤) في (ك) : ((ولا)) .

الشافعي<sup>(١)</sup>، وهو المشهور من قول<sup>(٢)</sup> مالك<sup>(٣)</sup>، وأظهر القولين كما قال الرافعي : إن الفرض إصابة العين ظناً<sup>(٤)</sup>، وليس في صلاته في الشيطان ونحوها ما يدل على عدم اشتراط إصابة العين؛ لأن صلاته في أي مكان وقعت تكون قبلتها قطعية لا يجوز الاجتهاد فيه، وإنما استدلل بكون فعله دالاً على مشروعية فعلها في الشيطان لغيره من الناس؛ والله أعلم .

(١) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٤٥٥/١ ) ، المجموع ( ٢٠٣/٣ ) .

(٢) في (ك) : ((قول)) .

(٣) انظر : الموطأ ١/١٩٦ ، والكافي في فقه أهل المدينة ١/١٦٧ .

(٤) العزيز شرح الوجيز ( ٤٥٧/١ ) .

## باب ما جاء في سيرة المصلي

حدثنا قتيبة وهناد قالوا : ثنا<sup>(١)</sup> أبو الأحوص، عن سماك بن حرب، عن موسى بن طلحة، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل ولا يباي من وراء ذلك» .

وفي الباب . عن أبي هريرة، وسهل بن أبي حنمة، وابن عمر، وسرة بن معبد، وأبي جحيفة، وعائشة .

قال أبو عيسى : حديث طلحة حديث حسن صحيح .

والعمل على هذا عند أهل العلم، وقالوا : سرة الإمام سرة لمن خلفه .

---

(١) في (ك) : ((حدثنا)) .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث طلحة بن عبيد الله : أخرجه مسلم عن فتية ويحيى بن يحيى وأبي بكر بن أبي شبة عن أبي الأحوص<sup>(١)</sup>، وأخرجه أيضاً<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية عمر بن عبد الطامسي وأبو داود من رواية إسرائيل كلاهما عن سماك بن حرب<sup>(٤)</sup>.

وحديث أبي هريرة : أخرجه مسلم في «أفراده» من رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يقطع الصلاة : المرأة، والحمار، والكلب؛ ويقبض ذلك مثل مؤخر الرجل»<sup>(٥)</sup>.

وروى أبو داود<sup>(٦)</sup> وابن ماجه<sup>(٧)</sup> من رواية أبي عمرو بن محمد بن حريث أنه سمع حذو حريثاً يحدث عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد فليصب عصاً، فإن لم يكن معه عصاً فليخطط عطاً ثم لا يضره»<sup>(٨)</sup> ما مر أمامه .

(١) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب سيرة المصلي : ٣٥٨/١، برقم : ٤٩٩ ) .

(٢) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب سيرة المصلي : ٣٥٨/١، برقم : ٤٩٩ )، ولعله : «كما يصلي والدواب ثم يرب يديه»، فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «مثل مؤخرة الرجل تكون بين يدي أحدكم ثم لا يضره ما مر بين يديه»، وفي رواية : «فلا يضره من مر بين يديه» .

(٣) السنن . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يستل المصلي : ٣٠٣/١، برقم : ٩٤٠ ) .

(٤) السنن . ( كتاب الصلاة، باب ما يستل المصلي : ٤٤٢/١، برقم : ٦٨٥ ) .

(٥) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب قدر ما يستل المصلي : ٣٦٥/١ — ٣٦٦، برقم : ٥١١ ) .

(٦) السنن : ( كتاب الصلاة، باب الخط إذا لم يجد عصاً : ٤٤٣/١، برقم : ٦٨٩ ) .

(٧) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يستل المصلي : ٣٠٣/١، برقم : ٩٤٣ ) .

(٨) في (ك) : ((يضر)) .

وهو حديثُ مصطرب الإسناد<sup>(١)</sup>، وقال الطحاوي : أبو عمرو وحده مجهولان<sup>(٢)</sup>، وحكى ابن عبد البر في «الاستدكار» عن أحمد بن حنبل وعلي بن المديني : أنهما كانا يصححان هذا الحديث<sup>(٣)</sup>.

وحديث سهل بن أبي حنمة أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>، والسنائي<sup>(٥)</sup> من رواية نافع بن حجير عن سهل بن أبي حنمة يلعن به النبي صلى الله عليه وسلم : «إذا صلى أحدكم إلى سكرة فيبدن منها... الحديث».

قال أبو داود : وقال بعضهم : عن نافع بن حجير عن سهل بن سعد<sup>(٦)</sup>.

(١) مطر سان طرقة المصطربة في التاريخ الكبير للبخاري (٧١/٣)، وثقة الأشراف لعمري (٣١٥/٩)، والتقييد والإيضاح للعراقي (ص ١٠٤ - ١٠٦)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٢٣٥/٢) — ٢٣٦، وفتح المغيث للسخاوي (٢٧٥/١ - ٢٧٧)، وقال الشارح في التقييد والإيضاح (ص ١٠٥) «وفور من ضعفه أولى ما احتج من تصحيح إمامهم به مع هذا الاضطراب وإخفائه برأيه؛ والله أعلم».

(٢) انظر الاستدكار (١٧٥/٦). والتمهيد (٢٠٠/٤)، وتهذيب التهذيب (٢٣٦/٢).

(٣) الاستدكار (١٧٥/٦)، وقال في التمهيد (١٩٩/٤) : «وهذا الحديثُ عند أحمد بن حنبل ومن قال بوجه حديث صحيح، وإليه ذهبوا، ورأيت أن علي بن المديني كان يصحح هذا الحديث ويتحج به»، وقال الخلف في التهذيب (٢٣٦/٢) «ورغم أن عبد البر أن أحمد بن حنبل وعلي بن المديني صححاه».

(٤) السنن - كتاب الصلاة، باب الدنو من السرة ٤٤٦/١، بروم ٦٩٥ (من طريق سفيان بن عيينة عن صفوان بن سليم عن نافع بن) وصححه ابن حبان في صحيحه (١٣٦/٦). وإمامهم في مستدركه (٢٥٢/١)، وقال : «على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٠٣/١). وانظر الصحيحة (رق ١٣٨٦).

(٥) السنن : (كتاب الفيلة، باب الأمر بالدنو من السرة ٦٢٢/٢، بروم ٧٤٨).

(٦) قال أبو داود بعد هذا : «واختلف في إسناده»، والرواية التي فيها أن الحديث من مسند سهل بن سعد ذكرها الشارح (ص ٣٦٠) — كما سيأتي إن شاء الله —.

وقد أخرجه أيضاً — أبو نعم في الخلية (١٦٥/٣)، وقال : «واختلف عن صفوان به»، ثم ذكر شيئاً من الاختلاف فيه، وقد أشار إلى هذا الاختلاف البخاري في تاريخه الكبير (٣٩٢/٦). والظاهر في المعجم الكبير (٢٠٤/٦)، وسيأتي ذكر شيء منه عند ذكر حديث حجير بن مطعم (ص ٣٥٩) =

وحديث ابن عمر : أخرجه الأئمة الستة، واتفق عليه الشيخان من رواية المعتمر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض راحلته فيصلبي إليها .

وراد البخاري في رواية له : فقلت : أرايت<sup>(١)</sup> إذا هت الركاب ؟ قال : كان يأخذ الرجل بيدله فيصلبي إلى آخرته — أو قال : مؤخره — وكان ابن عمر يفعل<sup>(٢)</sup> .

ورواه مسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والمصنف<sup>(٥)</sup> من رواية أبي خالد الأحمر عن عبيد الله .

وروى البخاري<sup>(٦)</sup>، ومسلم<sup>(٧)</sup>، وأبو داود<sup>(٨)</sup> من رواية عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحرابة فتوضع بين يديه فيصلبي إليها ... الحديث .

= ولكن أصبح تلك الأسايد عن صفوان : إساءة سعيان بن عبيدة عن نافع بن جبير عن سهل بن أبي حنمة كما قال البيهقي في سننه ( ٢٧٢/٢ ) : «قد أقام إساءة سعيان بن عبيدة، وهو حافظ حجة» .

وقال الشيخ الألباني في الصحيحة ( ١٣٨٦ ) . «وجملة القول : أن أصبح الأسايد : رواية ابن عبيدة عن سهل بن أبي حنمة؛ فالحديث من مسنده لا من مسند جبير بن مطعم أو غيره» .

(١) في (ك) : (أرايت) .

(٢) البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرجل ٥٨٠/١٠ .

برقم ٥٠٧ ) . مسلم في صحيحه . ( كتاب الصلاة، باب سيرة المصطفى : ٣٥٩/١ ، رقم ٥٠٢ )

(٣) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب سيرة المصطفى : ٣٥٩/١ ، رقم ٥٠٢ ) . ولغظه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى راحلته، وفي رواية : إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى البعير

(٤) السنن : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى الراحلة : ٤٤٤/١ ، رقم ٦٩٢ )

(٥) الجامع : ( أبواب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة إلى الراحلة . ١٨٣/٢ ، برقم ٣٥٢ ) ، وقصار «حديث حسن صحيح» .

(٦) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب سيرة الإمام سيرة من خلفه : ٥٧١/١ ، رقم ٤٩٤ )

(٧) الصحيح . ( كتاب الصلاة، باب سيرة المصطفى : ٣٥٩/١٠ ، رقم ٥٠١ ) .

(٨) المسند : ( كتاب الصلاة، باب ما يسر المصطفى : ٤٤٢/١ — ٤٤٣ ، رقم ٦٨٧ ) .

ورواه مسلم من رواية محمد بن بشر عن عبيد الله بن لعل . كان ترك العزّة فيصلي إليها  
وفي رواية : تُعزّر<sup>(١)</sup> .

ورواه السائي من رواية يحيى بن سعيد<sup>(٢)</sup> ، وابن ماجه من رواية عبد الله بن رجاء  
المكي<sup>(٣)</sup> كلاهما عن عبيد الله بن عمر .

وحديث سيرة بن معبد . رواد أحمد في «مسند» من رواية عبد الملك بن الربيع بن مسرة  
عن أبيه عن جدّه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يستر الرجل في صلاته ، انهم  
وإذا صلى أحدكم فليستر بهم»<sup>(٤)</sup> .

ورأده صحيح على شرط مسلم ، ورواه أبو يعلى<sup>(٥)</sup> والطبراني<sup>(٦)</sup> أيضاً .

وحديث أبي جحيفة . أخرجه الأئمة السنة خلا ابن ماجه؛ فرواه الشيخان من رواية شعبة  
عن الحكم سمعت أبا جحيفة قال . خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهجرة إلى الطحفاء  
فنوصاً وصلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عزّة . قال شعبة : ورواه عوف عن أبيه  
أبي جحيفة : فكان يمر من ورائها المرأة والحمار<sup>(٧)</sup> .

ورواه السائي دون زيادة عوف<sup>(٨)</sup> .

(١) الصحيح : ( كتاب الصلاة ، باب سيرة المصطفى : ٣٥٩/١ ، برقم : ٥٠١ )

(٢) السنن : ( كتاب القبلة ، باب سيرة المصطفى : ٦٢/٢ ، برقم : ٧٤٧ ) .

(٣) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما يستر المصطفى . ٣٠٣/١ ، برقم : ٩٤١ )

(٤) المسند ( ٤٠٤/٣ ) .

(٥) المسند ( ٢٣٩/٢ ، برقم : ٩٤١ ) .

(٦) المعجم الكبير ( ١١٤/٧ ، برقم : ٦٥٣٩ — ٦٥٤٢ ) .

(٧) البخاري في صحيحه : ( كتاب المناقب ، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم . ٥٦٥/٦ ، برقم : ٣٥٥٣ ) .

ومسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة ، باب سيرة المصطفى : ٣٦١/١ ، برقم : ٥٠٣ ) . والنقط له

(٨) السنن : ( كتاب الصلاة ، باب صلاة الظهر في السفر : ٢٣٥/١ ، برقم : ٤٧٠ )



ورواه مسلم<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>، والمصنف<sup>(٣)</sup>، والنسائي<sup>(٤)</sup> من رواية سفيان الثوري عن عوف بن أبي حنيفة عن أبيه قال : أنبت النبي صلى الله عليه وسلم عكة وهو بالأبطح ... الحديث، وفيه : ثم رُكِّرت له عزة فتقدم ف صلى الظهر ركعتين، يمر بين يديه الحمار والكلب لا يجمع ... الحديث .

وحديث عائشة : أخرجه مسلم<sup>(٥)</sup>، والسنائي<sup>(٦)</sup> من رواية أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة أنها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سيرة المصلي ؟، فقد : «مثل مؤخر الرحل» .

## الثاني :

فيه مما لم يذكره : عن أس بن مالك، وبريدة بن الحصيب، وجابر بن مطعم، وحاتب بن الأرت، وسعد القرط، وسهل بن سعد، وسهل بن الحنظلية، وعبد الله بن عمرو، وعصمة بن مالك الخطمي، وأبي الدرداء، وأبي در، وأبي سعيد الخدري .

أما حديث أنس : فرواه الطبراني في «الأوسط» من رواية سويد بن عبد العزيز عن عاصم الأحول، عن أس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب سيرة المصلي : ٣٦٠/١، برقم : ٥٠٣ )، واللفظ له

(٢) السنن : ( كتاب الصلاة، باب ما يسنن المصلي : ٤٤٣/١، برقم : ٦٨٨ ) .

(٣) الجامع : ( أبواب الصلاة، باب ما جاء في إدخال الأصبع في الأدن عند الأدن : ٣٧٥/١، برقم : ١٩٧ ) . وقال : «حديث حسن صحيح» .

(٤) السنن : ( كتاب الريّة، باب اتخاذ القباب الحمر : ٢٢٠/٨، برقم : ٥٣٧٨ )، وروايته مختصرة ليس فيها ما يشهد للبَاب .

(٥) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب سيرة المصلي : ٣٥٨/١، برقم : ٥٠٠ ) .

(٦) السنن : ( كتاب القبلة، باب سيرة للمصلي : ٦٢/١، برقم : ٧٤٦ ) .

قال : «سيرة الإمام سيرة من خلفه»<sup>(١)</sup>.

وسويد بن عبد العزيز ضعيف<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث بريدة : فرواه البرار من رواية يوسف بن صهيب عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا صلى أحدكم إلى سيرة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته»<sup>(٣)</sup>.

ولبريد حديث آخر : رواد الطبراني في «الأوسط» من رواية سليمان بن بريدة عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تركر له عترة فيصلي إليها<sup>(٤)</sup>.

وفيه : محمد بن حماد الواسطي : ويحتاج إلى معرفة حاله<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.

وأما حديث جابر بن مطعم : فرواه البرار من رواية محمد بن جابر بن مطعم عن أبيه بلغه حديث بريدة الأول<sup>(٧)</sup>.

(١) المعجم الأوسط ( ١٤٧/١ ) ، رقم : ٤٦٥ . وإسناده ضعيف

(٢) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٦٢/١٢ ) ، وتهذيب التهذيب ( ٢٧٦/٤ — ٢٧٧ ) ، وقد ضعف الشارح الحديث كما في الوجه الثالث عشر

(٣) كشف الأستار ( ٢٨٢/١ ) ، رقم : ٥٨٥ . وفي إسناده عمرو بن مالك الراسبي شيخ السمرقاني ، وهو ضعيف كما قال الخافظ في التقریب ( ٥١٠٣ ) ، ونظر ترجمته في تهذيب الكمال ( ٢٠٧/٢٢ — ٢٠٩ ) . فالإسناد ضعيف .

(٤) المعجم الأوسط ( ٢٣١/٧ — ٢٣٢ ) ، رقم : ٧٣٥٩ .

(٥) في (ك) : ((رجاله)) وهو غلط

(٦) وقال الحينفي في المجمع ( ٥٨/٢ ) : «رواه الطبراني في الأوسط» ، وفيه : محمد بن حماد الواسطي . وهو أحد من ذكره .

(٧) البحر الرقار ( ٣٦٠/٨ ) ، رقم : ٣٤٣٨ . وفي إسناده محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير المشيقي ، يقال له محمد المحرم . قال عنه البخاري : «مكر الحديث» ( التاريخ الكبير ١٠ / ٢٤٨ ) ، وقال «سائي» الضعفاء والمتروكين ص ٩٢ . «متروك» ، وذكره النذاري في الضعفاء والمتروكين ( ص ٣٣٣ ) ، وانظر : لسان الميزان ( ٢٤٥/٥ — ٢٤٦ ) ، فالإسناد ضعيف جداً .

ورواه الطبراني من رواية نافع بن جبير عن أبيه وقال : لا يمر الشيطان بيَّه وبسها<sup>(١)</sup>.

وأما حديث خباب بن الأرت : فرواه الطبراني من رواية قيس بن أبي حارم عن حباب بلعظ : كنت أضعُ العزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.

وفيه : عمرو بن النضر : يحتاج إلى الكشف عنه

(١) المعجم الكبير ( ١٣٩/٢ ) من طريق سليمان بن أيوب الصريمي عن بشر السري عن داود بن قيس الرعاء عن نافع بن جبير قال الميثمي في الجمع ( ٥٩/٢ ) : «إني إسناده : سليمان بن أيوب : ولم أحد من ذكره، وبقيّة رجال الطبراني ثقات»، وناعه الشيخ الألباني — كما في الصحيحة ( ١٣٨٦ ) —، وقال «هذا إسناده رجاله ثقات غير سليمان بن أيوب هذا، فقد أعطوه ولم يترجموا له، اللهم إلا السمعاني في "الأسباب" [ / ] فإنه أورده في هذه السلسلة ( الصريمي )، وقال . بروي عن سفيان بن عيينة ومرحوم العطار وغيرهما»، وذكر أنه أخو شعيب بن أيوب الصريمي المضعف، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقد حوّل في إسناده : فقد أخرجه البيهقي ( ٢٧٢/٢ ) من طريق بحر بن نصر قال : قرئ عني أن وهب . أحبرك داود بن قيس المدني . أن نافع بن جبير بن مطعم حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره هكذا مرسلًا، ورجاله ثقات .

وقال البيهقي : «قد أقام إسناده سفيان بن عيينة، وهو حافظ حجة». قلت : يشير إلى ما أخرجه قبل من طريق أبي داود عن جمع قالوا : ثنا سفيان عن صفوان بن سليم عن نافع بن جبير عن سهل بن أبي حنمة ...» كلام الشيخ الألباني . قلت : قد ذكر الصريمي المتقدم أبعاً ابن مأكولا في الإكمال ( ٥٢/٤ ) ، وابن ناصر الدين في توضيح المشبه ( ١٧٥/٤ ) . وقد تقدم ذكر هذه الرواية عن سهل بن أبي حنمة ( ص ) . وقد أشار أبو داود في سننه ( ٤٤٧/١ ) إلى هذا الاختلاف والخاص . أن رواية الطبراني ضعيفة . في إسناده من لم يعرف، وبها مخالفة لرواية الثقة والله أعلم .

(٢) المعجم الكبير ( ٦٤/٤ ، رقم . ٣٦٤٣ ) من طريق عمرو بن النصر عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن . وقال الميثمي في الجمع ( ٥٨/٢ ) : «إسناده حسن»، وليس الأمر كما قال — رحمه الله — ، بل الإسناد ضعيف . فيه عمرو بن النصر وهو مجهول كما قال الذهبي في الميزان ( ٢٩٠/٣ ) ، وقال العتيلي «عمرو بن النصر عن إسماعيل بن أبي خالد : لا يتابع علي حديثه ولا يعرف إلا به»، ثم ساق هذا الحديث بإسناده إلى عمرو ( به ) الضعفاء ( ٢٩٣/٣ ) . وقد تحوّل منه في المطبوع فليصح من هنا، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ( ٢٣٠/٧ ) ، وانظر . لسان الميزان لابن حجر ( ٤٣٦/٤ ) .

وأما حديث سعد القرظ : رواه الطبراني من رواية أولاده عنه أن الحاشي بعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث عترات، فأمسك النبي صلى الله عليه وسلم واحدة لنفسه، وأعطى عبداً واحدة، وعمر واحدة، وكان بلال يمشي بها بين يديه فيزكرها بين يديه في العبدن<sup>(١)</sup> فيصلي إليها<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث سهل بن سعد . فاتفق عليه الشيخان<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup> من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عنه<sup>(٥)</sup> قال : كان بين مصلي النبي صلى الله عليه وسلم وبين الحداد ممر الشاة .  
ولسهل بن سعد حديث آخر : رواه الطبراني من رواية نافع بن حبير عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال، يلفظ حديث بريدة الأول<sup>(٦)</sup>.

(١) ((العيدين)) : ليست في (ك)

(٢) المعجم الكبير (٤٦/٦)، رقم : ٥٤٥٤ ) من طريق عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد بن عائد القرظ عن عبد الله بن محمد بن عمار وعن عمار وعمر بن حفص بن عمر بن سعد عن آبائهم عن أجدادهم عن سعد القرظ . وهذا إسنادٌ ضعيف . فـهـ عبد الرحمن بن سعد وهو ضعيف كما في التقريب (٣٨٧٣)، وفيه — أيضاً : من لم يسم كما قاله الميثمي في المجمع (٥٨/٢)

(٣) البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب قدر كم يخي أن يكون بين مصلي والسرد . ٥٧٤، ١، رقم ٤٩٦ )، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب من لم يسمي من السرد ٣٦٤/١، رقم ٥٠٨ ) . واللفظ لهما .

(٤) السنن : ( كتاب الصلاة، باب من السرد ٤٤٧/١، رقم ٦٩٦ )

(٥) ((ع)) : سقطت من (ك) .

(٦) المعجم الكبير (٢٠٤/٦)، رقم : ٦٠١٤، ٦٠١٥ ) من طريق أحدهما من رواية ابن خزيمة عن عبد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم عن نافع بن حبير ( به ) . قال الطبراني : «هكذا رواه ابن خزيمة عن عبد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم عن نافع عن حبير عن سهل بن أبي حنيفة» . فهذا الرواية ضعيفة في إسنادهما عبد الله بن خزيمة والكلام فيه معروف إذا لم يخالفه كنف إذا خالف . والأخرى من رواية إسماعيل بن جعفر عن عيسى بن ميمون بن إياس بن أسكندر عن صفوان ( به )

ولم أقف على ترجمة لعيسى بن ميمون، ثم تبين لي أنه قد وقع خريف في اسمه ؛ فقد أخرج أبو يعقوب ( في الخلية ١٦٥/٣ ) الحديث من طريق إسماعيل بن جعفر عن عيسى بن موسى ؛ وهذا هو المصوب فإن في =

وأما حديث سهل بن الحنظلية : فرواه الطبراني من رواية بشر بن عمر : ثنا القاسم الشامي قال : مرّ ابن الحنظلية على رجل يصلي متراجعا عن القبلة ، فقال سهل . تقدم إلى مصلاك لا يقطع الشيطان صلاتك ، ولا أحدثك إلا ما سمعت من نبي الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> . وبشر بن عمر : ضعيف<sup>(٣)</sup> .

وأما حديث عبد الله بن عمرو : فرواه أبو داود من رواية هشام بن الغار<sup>(٤)</sup> عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : هبطا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثبة أذاخر فحضرت الصلاة فصلى إلى حذر فانحذه قلة .. الحديث<sup>(٥)</sup> ورجاله ثقات<sup>(٦)</sup> .

= التاريخ الكبير للبخاري ( ٣٩٢/٦ ) عيسى بن موسى بن محمد بن إياس بن البكير عن صفوان بن سليم ، روى عنه يحيى بن أيوب والليث وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ( ٢٨٥/٦ ) في ترجمته «روى عنه . وإسماعيل بن جعفر سمعت أبي يقول ذلك ، سئل أبي عنه فقال : ضعيف» وعليه . فهذه الرواية صحيحة أصلاً وفيها عالة لرواية الثقة ، فقد قال أبو نعيم ( في الحلية ١٦٥/٣ ) . . كذا قال إسماعيل سهل بن سعد ، وتابعه عليه عبد الله بن أبي جعفر ، واختلف على صفوان فيه فرواه ابن عبيدة عن صفوان عن نافع عن سهل [ بن أبي حمزة ] ، وقد تقدم ذكر هذه الرواية ( ص ) ، وتقدم أن الصفواب في الحديث أنه من مسند سهل بن أبي حمزة والله أعلم .

(١) في (ك) : ((قال : ثنا)) .

(٢) المعجم الكبير ( ٩٧/٦ ) ، رقم : ٥٦٢١ ) .

(٣) قوله : «وبشر ضعيف» فيه تساهل شديد يعلم ذلك من طالع ترجمته ما في تهذيب الكمال ( ١٥٥/٤ ) ، وتهذيب التهذيب ( ١١/١ ) ولنا قال الهيثمي في المجمع ( ٦٠/٢ ) : «فيه بشر بن عمر وهو كذاب» ، وقال الحافظ في التقریب ( ٧٠٦ ) : «مروك، منهم» .

(٤) في (ك) : ((الماري)) .

(٥) السنن . ( كتاب الصلاة ، باب سيرة الإمام سيرة من خلفه ٤٥٥/١ ، رقم . ٧٠٨ )

وإسناده حسن فيه عمرو بن شعيب ، وهو صدوق كما في التقریب ( ٥٠٥٠ ) ، وقال الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ( ٢٠٦/١ ) : «حسن صحيح»

(٦) في حاشية الأصل : ((قف على هذه الفائدة العجيبة ، وهي إطلاق الحافظ العراقي — رحمه الله — على سند فيه سلسلة عمرو بن شعيب المشهورة : أن رجلاه ثقات )) له .

وأما حديث عصمة : فرواد الطبراني أيضاً من رواية عبيد الله بن موسى عن  
عصمة<sup>(١)</sup> قال : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم حربة عثني بها بين يديه، فإذا صلى ركعها  
بين يديه<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث أبي الدرداء : فرواد الزائر من رواية زياد المصفر<sup>(٣)</sup> عن الحسن بن المنذاري<sup>(٤)</sup>

= وبظهر أنه بخط مالك نسخة : الشيخ حسين بن مهدي النعمي - رحمه الله -

(١) هو : عصمة بن مالك الخطمي - رضي الله عنه - . صحابي . له أحاديث أخرجهما الدارقطني والطبراني  
وعبرهما مدارها على الفصل بن مختار وهو ضعيف جداً ورغم عدم الحق أن السائي أخرج له حديثاً في  
السرف، ونعقب ذلك ابن القطان الإصابة ( ٤٨٢/٢ )، تهذيب التهذيب ( ١٩٨/٧ )، والتفريب ( ٤٥٨٨ ) .

(٢) المعجم الكبير ( ١٨٣/١٧ )، رقم ( ٤٨٥ ) قال ابن أبي عمير في المجموع ( ٥٨/٢ ) . «رواه الطبراني في  
"الكبير"، وهو ضعيف»، لكن في إسناده الفصل بن مختار وقد تقدم في كلام الحافظ في الإصابة ( ٤٨٢/٢ ) أن في سنده ما يرويه عصمة الفصل بن مختار وهو ضعيف جداً وقال في التهذيب ( ١٩٨٧ )  
به وبه، وقال أبو حاتم - كما في الجرح والتعديل ( ٦٩/٧ ) - «مجهول، وأحاديثه مكررة، يحدّث  
بالأصابع»، وقال ابن عدي في الكامل ( ١٦/٦ ) «عامه أحاديث مما لا يتابع عليه إلا سداً وإما  
مشاً»، ونقل الذهبي في الميزان ( ٣٥٨/٣ ) عن الأوزاعي أنه قال : «مكر الحديث جداً، وقال ابن عدي :  
أحاديثه مكررة، عامته لا يتابع عليها»، ثم ذكر بعض ما رواه، وقال : «يهدد بأطير وعجائب»، وانظر  
اللسان ( ٥٢٥/٤ )، فخرج هدد حاله يتأخر عن حديثه إنه ضعيف جداً، والله أعلم

(٣) زياد المصفر ويقال زياد المهرول، أبو عثمان الكوفي، مولى مصعب بن الزبير، له ترجمة في التاريخ الكبير  
( ٣٦٩/٣ )، والجرح والتعديل ( ٥٥٣/٣ )، والفتاوى لابن حبان ( ٣٢٨/٦ ) وسناني كلام الشارح  
فيه

(٤) المقدم هو الرهاوي . ذكره البحاري في تاريخه ( ٤٢٩/٧ - ٤٣٠ )، وذكر من روايته : هذا الحديث،  
ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ( ٣٠٢/٨ )، ولم يذكر فيه  
جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الفتاوى ( ٤٤٩/٥ ) . ولم يذكره من الرواة عنه إلا الحسن  
البصري

قال : جلس [ عبادة ]<sup>(١)</sup> وأبو الدرداء إلى الحارث بن معاوية فقال أبو الدرداء : أيكم يذكر حين صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعير من المعتم، فلما انصرف أخذ وَبَرَةً من البعير فقال : «ما يحل لي مما آتاه الله عليكم ولا مثل هذه، إلا»<sup>(٢)</sup> الخمس، والخمس مردود فيكم». قال الزرار : والمقدام لا يعلم حدث عنه إلا الحسن، ولا نعلم حدث عن زياد إلا إسرائيل<sup>(٣)</sup>.

قلت : بل<sup>(٤)</sup> حدث عن زياد سمعان الثوري والمسمودي أيضاً<sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو حاتم : لا بأس بحديثه<sup>(٦)</sup>، وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(٧)</sup>.

(١) وقع في الأصل و (ك) : «فتادة» وهو تصحيف، والصواب : «عبادة» كما في كشف الأستار (٢٨٤/١) ، والتاريخ الكبير (٤٣٠/٧) .

وعبادته هو : ابن الصامت — رضي الله عنه — كما في التاريخ الكبير أيضاً والجرح والتعديل (٣٠٢/٨) والثقات (٤٤٩/٥) .

(٢) ((إلا)) : كتبت في الأصل بخط مغاير ، وهي ثابتة في (ك) .

(٣) كشف الأستار (٢٨٣/١ — ٢٨٤ ، يرقم : ٥٨٩) .

قل اهتني في المجمع (٥٩/٢) : «رواه الزرار»، وقال : «والمقدام لم يرو عنه غير الحسن». قلت : المقدم هذا هو الرهاوي : وثقه ابن حبان .

فهذا الإسناد فيه ضعف لجهالة المقدم . وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى البعير ثالثة كما في حديث ابن عمر عبد مسلم — وقد تقدم (ص ٣٥٥) — .

(٤) في (ك) : ((بلى)) .

(٥) انظر . التاريخ الكبير (٣٦٩/٣) ، الجرح والتعديل (٥٥٣/٣) ، الثقات (٣٢٨/٦) .

(٦) الجرح والتعديل (٥٥٣/٣) .

(٧) الثقات (٣٢٨/٦) .

وأما حديث أبي ذر : فأخرجه مسلم<sup>(١)</sup>، وبقية أصحاب السنن<sup>(٢)</sup> من رواية عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخره الرجل ...» الحديث .

وقد ذكره المصنف في باب بعد هذا<sup>(٣)</sup> .

وأما حديث أبي سعيد : فاتفق عليه الشيوخ<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup> من رواية حميد بن هلال عن أبي صالح السمان عن أبي سعيد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتار بين يديه فليدفعه ...» الحديث، وفي أوله قصة؛ وقد ذكره المصنف في باب بعد هذا<sup>(٦)</sup> .

(١) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي : ٣٦٥/١، برقم : ٥١٠ )

(٢) أبو داود في سننه . ( كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاة : ٤٥٠/١٠، برقم : ٧٠٢ )، وأبو داود في جامعهم : ( أبواب الصلاة، باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب والماء والمرأة : ١٦١/٢، برقم : ٣٣٨ )، والسناني في سننه : ( كتاب الفسقة، باب ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع إذا لم يكن بين يدي المصلي ستر : ٦٣/٢، برقم : ٧٥٠ )، وابن ماجه في سننه : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقطع الصلاة : ٣٠٦/١، برقم : ٩٥٢ )

(٣) انظر : ( ص ٤١٤ ) .

(٤) إسناده في صحيحه ( كتاب الصلاة، باب ما يرد المصلي من مراء بين يديه : ٥٨١/١، برقم : ٥٠٩ )، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب مع انشأ بين يدي المصلي : ٣٦٢، ١ — ٣٦٣، برقم : ٥٠٥ )

(٥) السنن . ( كتاب الصلاة، باب ما يؤمر المصلي أن يدرأ عن المراء بين يديه : ٤٤٩/١٠، برقم : ٧٠٠ )

(٦) انظر : ( ص ٣٧٤ ) .

— وفي الباب أيضاً : عن ابن عباس : أخرجه أحمد في مسنده ( ٢٤٣/١ )، وابن حزم في صحيحه ( ٢٦٢، برقم : ٨٤٠ ) من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال : ركزت العرة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات فصلّى إليها والحمار يمر من وراء العرة . وإسناده حسن . والحكم بن أبان صدوق، عابد، له أرواحم التقريب ( ١٤٣٨ )



### الثالث:

مؤخرة الرجل : هو العود الذي يستند إليه راكب الرجل<sup>(١)</sup> .

وفي المؤخرة لعات : صم الميم، وسكون الهمزة، وكسر الحاء المعجمة . حكاها أبو عبيد<sup>(٢)</sup>، وقد أنكرها يعقوب<sup>(٣)</sup>، وأنكر ابن مكّي أن يقال مؤخر أو مقدم — بالكسر — إلا في العسر خاصة وغيره بالفتح<sup>(٤)</sup>.

والثانية : فتح الهمزة والحاء معاً مع تشديدها<sup>(٥)</sup>، حكاها صاحب «المشارك» عن رواية بعضهم<sup>(٦)</sup>، وقال ابن العربي : إن المحدثين يروونه مشدداً<sup>(٧)</sup>، وأنكره صاحب «النهاية» فقال : ولا تشدد<sup>(٨)</sup>.

(١) الصحاح ( ٥٧٧/٢ )، النهاية ( ٢٩/١ )، لسان العرب ( ١٢/٤ )، مادة . أخر .

(٢) نقله عنه القاسمي عياض في مشارق الأنوار ( ٢١/١ )، والفرط في المفهم ( ١٠٠/٢ )

(٣) يعقوب هو : ابن إسحاق بن السكيت : أحد أئمة اللغة ( ت ٢٤٣هـ ) انظر : معجم الأدباء ( ٥٠/٢ )، و سير أعلام النبلاء ( ١٦/١٢ ) .

انظر كلامه في المشوف المعلم ( ٥٧/١ )، وفيه : أنه لا يقال إلا آخره الرجل، وانظر : الصحاح ( ٥٧٧/٢ )، و لسان العرب ( ١٢/٤ )، وتاج العروس ( ٩/٣ ) وفيه . «والتشديد مع الكسر أنكره ابن السكيت

(٤) نقله عنه القاسمي عياض في مشارق الأنوار ( ٢١/١ )، والفرط في المفهم ( ١٠١/٢ )

و ابن مكّي . هو العلامة اللغوي الإمام أبو عبد الله جعفر بن محمد بن مكّي بن أبي طالب القيسي الفرطبي . مات سنة ( ٥٣٥ ) . انظر : الصلة لابن بشكوال ( ١٢٩/١ )، و بغية المتلصص للصفي ( ص ٢٥٩ )، و سير أعلام النبلاء ( ٨٦/٢٠ ) .

(٥) في (ك) . «والتشديد» .

(٦) مشارق الأنوار ( ٢١/١ )، والفرط في المفهم ( ١٠١/٢ )

(٧) عارضة الأحوذني ( ١٢٩/٢ ) .

(٨) النهاية ( ٢٩/١ ) .

والثالثة : يسكون المصرة، وفتح الحاء المحمفة . حكاهما ثات السرقسطي في عريته<sup>(١)</sup>، وأنكرها ابن قتية .

والرابعة : مؤخرة — يفتح الميم، وسكون الواو، وكسر الحاء — . حكاه صاحب «المشارك» عن الأصيلي أنه ضبطه بحطه كذلك في البخاري<sup>(٢)</sup>.

واللغة المشهورة فيها : آخرة الرحل — بالمد، وكسر الحاء — كلفط حديث أبي در<sup>(٣)</sup>، وقال ابن العربي : إنه الصواب<sup>(٤)</sup>.

## الرابع:

استدل به على أن أقل ما يكون ارتفاع مترة المصلي<sup>(٥)</sup> كقدر مؤخرة الرحل،

(١) نفعه عنه القاضي عياض في مشارق الأنوار ( ٢١/١ ) . وثابت هو ابن حرم بن عبد الرحمن . أحد العلماء الحفاظ، له ولد اسمه قاسم من الأذكىاء المعهودين؛ ألف كتاب «الدلائل في العرب مما لم يذكره أبو عبيد ولا ابن قتية» مات قبل إكماله فأكماله أبوه ثابت؛ قال أبو علي الفاي عن هذا الكتاب أنه يوصى بالأندلس مقله؛ مات ثابت عام ٣١٤هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء ( ٥٦٢/١٤ )، وجنوة المقتبس ( ص ٨٥ )، وانظر مقدمة تحقيق كتاب الدلائل في عريب الحديث ( ٩٧/١ ) .

(٢) مشارق الأنوار ( ٢١/١ ) . والأصيلي هو الإمام شيخ المالكية، عالم الأندلس. أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي ( ت ٣٩٢هـ ) . انظر الديباج المذهب ( ص ١٣٨ )، وسير أعلام النبلاء ( ٤١٢/١٦ ) .

(٣) انظر : الصحاح ( ٥٧٧/٢ )، ولسان العرب ( ١٢/٤ ) .

(٤) عارضة الأحوزي ( ١٢٩/٢ ) .

(٥) في حاشية الأصل : (( وظاهر كلام الشارح اعققت : أنه لا بد من أن تكون المسرة شيئاً شاحفاً حدثت قال : ارتفاع )) اهـ . ويظهر أنه يحط مالك النسخة : الشيخ حسين بن مهدي السعدي — رحمه الله —

وقد ورد أنها كعظم الذراع<sup>(١)</sup>، وقُتر ذلك بثلثي ذراع<sup>(٢)</sup>، وقدره مالك بالذراع، حكاه صاحب «المفهم»<sup>(٣)</sup>.

### الخامس:

استدل به على أنه لا يشترط في غلط السيرة قدر معلوم كما قدره مالك — رحمه الله — بمط الرمح<sup>(٤)</sup>، وذلك لأن آخره الرجل قد تكون دون غلط الرمح، وأصرح من ذلك حديث سيرة بن معد المتقدم؛ حيث قال: «يسر الرجل في صلاته السهم»، وإسناده صحيح، وكذلك في حديث أبي هريرة المتقدم التسر بالعصا.

### السادس:

استدل به القاسمي عياض على أنه لا يكفي أن يكون الخط سيرة للمصلي، قال: ولم يـ مالك ولا عامة المتفهاء الخط<sup>(٥)</sup>. قلت: قال به من الأئمة: أحمد بن حنبل<sup>(٦)</sup>، وعلي الشافعي محصر القول به على ثبوت الحديث<sup>(٧)</sup>.

(١) وقال به مالك كما في المدونة (١١٣/١)، والشافعي كما في مختصر البويطي (ق/٧/ب)، وروي عن أحمد كما في المغني (٨٢/٣).

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢١٦/٤).

(٣) المفهم (١٠١/٢)، وفي سنن أبي داود (٤٤٢/١) عن عطاء قال: آخره الرجل: ذراع فما فوقه. وصحح البويطي إسناده في المجموع (٢٢٥/٣)، وجاء عن أحمد مثله كما في المغني (٨٢/٣).

(٤) المدونة (١١٣/١)، وانظر المسألة في المغني (٨٣/٣)، والمجموع (٢٧٧/٣).

(٥) إكمال المعلم (٤١٤/٢)، وفي المدونة (١١٣/١): «قال مالك: الخط باطل».

(٦) سنن أبي داود (٤٤٤/١)، وانظر: المغني (٨٦/٣).

(٧) قال البيهقي في السنن الكبرى (٢٧١/٢)، واحتج الشافعي — رحمه الله — بهذا الحديث في القديم، ثم توقف عنه في الجديد، فقال في كتاب البويطي: «ولا يحط المصلي بين يديه خطأ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فتيقن، فكانه عثر عما نقلناه من الاختلاف في إسناده»، وانظر مثله في المعرفة (١١٨/٢)، -

وبن الشافعي — رحمه الله — في «س حرمة» على استحباب الخط<sup>(١)</sup>، وقال به جمهور أصحابه<sup>(٢)</sup>؛ نعم بن الشافعي في مختصر البويطي على خلافه<sup>(٣)</sup>.

قال النووي : وليس في حديث مؤخره الرجل دليل على بطلان الخط<sup>(٤)</sup>.

قلت : إلا أن حديث الخط المتقدم مع كونه مضطرباً يدل بظاهرة على أنه إما يكتفى بخط عد عدم الشاحص فإنه قال : إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن لم يجد فليعصب عصاً؛ فإن لم يكن معه عصاً فليخطط خطاً ... الحديث .

واكتفى جماعة من التابعين في السجدة بوضع السوط بين يدي المصلي، منهم : شعبي، وسعيد بن جبير، ومافع بن جبير . رواد ابن أبي شيبة في «المصنف» عنهم<sup>(٥)</sup>.

واحتجوا هل تحصل السجدة بأن يصلي إلى طهر الرجل الخالس؟، فاكتمى بذلك عد الله بن عمر<sup>(٦)</sup>، والحسن<sup>(٧)</sup>، وقتادة<sup>(٨)</sup>، وإبراهيم الحنفي وقال : لا يسن القائم<sup>(٩)</sup>.

= لكن قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الخبير ( ٢٨٦/١ ) : «رواه ابن أبي شيبة عن الشافعي بسنده، وهو في الجديد، فلا اختصاص له بالقديم» .

(١) انظر : معرفة السن والآثار للبيهقي ( ١١٨/٢ )، والتلخيص الخبير ( ٢٨٦/١ ) وحرمة هو ابن يحيى بن عبد الله بن حرمة التحفي : إمام، جليل، فقيه، محدث، صدوق، روى عن الشافعي وغيره، وابن وهب وغيرهما، مات سنة ٢٤٣هـ . انظر : سير أعلام النبلاء ( ٣٨٩/١١ )، وظيفات الشافعية الكبرى ( ١٢٧/٢ ) .

(٢) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٥٧/٢ )، والمجموع ( ٢٢٦/٣ )

(٣) مختصر البويطي ( ٧٥/ب ) وقد ذكر قوله السهفي كما تقدم قريباً . والبويطي . نعمت برحمته

(٤) شرح صحيح مسلم ( ٢١٧/٤ )

(٥) المصنف ( ١٤٤/٢ — ١٥٤ ) . وأسانيدها جيدة .

(٦) المصنف ( ١٤٧/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٧) المصنف ( ١٤٨/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٨) المصنف ( ١٤٨/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٩) المصنف ( ١٤٨/٢ ) . وإسناده صحيح .

وقال محمد بن سيرين : لا يستر الرجل المصلي<sup>(١)</sup> .

واكتفى بعضهم في السترة بالنهر<sup>(٢)</sup> وقياسه الاكتفاء بالثر يكون بين يدي المصلي ؛ والله أعلم .

## السابع :

مفهوم الشرط في حديث الباب أنه إذا لم يصع بين يديه مثل مؤخرة الرحل لا يصلي ، فاستدلّ به من ذهب إلى وجوب الصلاة إلى السترة ، قاله أحمد<sup>(٣)</sup> ، وحمل الجمهور ذلك على الندب<sup>(٤)</sup> بدليل الأحاديث الواردة في الصلاة إلى غير سترة كما سيأتي في الباب الذي يليه ، وهو قول الأئمة الثلاثة : أبي حنيفة<sup>(٥)</sup> ، ومالك<sup>(٦)</sup> ، والشافعي<sup>(٧)</sup> .

(١) المصنف ( ١٤٨/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٢) انظر : المصنف لابن أبي شيبة ( ١٤٤/٢ ) .

(٣) ذكر المرادي في الإيضاح ( ٦٣٦/٣ ) : أن الاستحباب هو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم ، ونقل عن الواضح إطلاق الوجوب .

وذكر ابن قدامة في المغني ( ٨٠/٣ ) أنه يستحب الصلاة إلى سترة ، ثم قال : ولا يعلم في استحباب ذلك خلافاً .

(٤) انظر : المغني ( ٨٠/٣ ) ، والمجموع ( ٢٢٦/٣ ) .

(٥) الهداية ( ١٦٠/١ ) ، المبسوط ( ١٩٠/١ ) .

(٦) الكافي في فقه أهل المدينة ( ١٧٧/١ ) .

(٧) العزيز شرح الوجيز ( ٥٦/٢ ) ، والمجموع ( ٢٢٦/٣ ) .

## الثامن:

استدل بقوله : «بين يديه» على اعتبار كون السرده قريباً من المصلي، وقد حدّ أصحاب ذلك بثلاثة أذرع<sup>(١)</sup>، ويدل له الحديث المتفق عليه من حديث بلال في صلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة : أنه جعل بينه وبين الحائط قدر ثلاثة أذرع، وفي رواية نحوه من ثلاثة أذرع<sup>(٢)</sup>، قال صاحب «المفهم» : «وقدره بعض الناس بقدر البشر، وآخرون بقدر [سنة] أذرع<sup>(٣)</sup>، قال<sup>(٤)</sup> : وكل ذلك تحكّمات . قال : ولم يعد [مالك] في ذلك حدّاً إلّا أن ذلك بقدر ما يركع فيه ويسجد ويتمكّن من دفع من يمرّ بين يديه<sup>(٥)</sup> . [انتهى]<sup>(٦)</sup> .

وقد ورد في أحاديث أخر تقديره بأقل من ذلك كممر الشاة كما تقدّم<sup>(٧)</sup>، ونقدم في أحاديث الباب أيضاً الأمر بالذنوّ من السترة، وعلّل ذلك بقوله : لا يقطع شيطان عليه صلاته<sup>(٨)</sup>.

قال صاحب «المفهم» : قد حمل بعض شيوخنا حديث ممر الشاة على ما إذا كان قائماً، وحديث ثلاثة أذرع على ما إذا ركع أو سجد<sup>(٩)</sup>.

(١) العزيز شرح الوجيز (٥٦/٢)، والمجموع (٢٢٦/٣)

(٢) صحيح البخاري (كتاب الصلاة، باب رقم ٩٧) ٥٧٩/١، رقم : ٥٠٦، وصحيح مسلم (كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة ٩٦٦/٢ - ٩٦٨، رقم : ١٣٢٩)، وليس عند مسلم ذكر المقدّر

(٣) ما بين المعقوفين من (ك)، ووقع في الأصل ((ست)).

(٤) ((قال)) : ليست في (ك) .

(٥) ما بين المعقوفين من (ك)

(٦) المفهم (١٠٧/٢) .

(٧) ما بين المعقوفين من (ك) .

(٨) تقدم في حديث سهل بن سعد - رضي الله عنه - .

(٩) تقدم في حديث بريدة وسهل بن أبي حنيفة - رضي الله عنهما - .

(١٠) المفهم (١٠٧/٢) .

## التاسع:

الحكمة في وضع السترة بين يدي المصلي أمران : أحدهما : كفا الصبر عما وراء السترة<sup>(١)</sup>. والثاني : منع من يختار بين يديه<sup>(٢)</sup>. وينبغي على المعين ما لو صلى في مكان حال لا يمر فيه الناس، فإن علل بالأول : استحباب وضع السترة أيضاً حتى لا يشتعل عما وراء السترة، وإن علل بجمع المار : لم يستحب . قال القاضي عياض : ولا خلاف أن السترة مشروعة إذا كان في موضع لا يأمن المرور بين يديه . واختلفوا إذا كان في موضع يأمن، قال : وهذا قولان في مذهب مالك<sup>(٣)</sup>، قلت : وأطلق أصحابنا استحباب السترة مطلقاً<sup>(٤)</sup>؛ وذلك لأنه وإن أفسر مرور الناس لا يأمن مرور وحشي وحيوان، وكذلك مرور الشياطين، وقد جعل صلى الله عليه وسلم الدنو من السترة مقتضياً لئلا يقطع الشيطان الصلاة<sup>(٥)</sup>؛ والله أعلم .

## العاشر:

قوله : «ولا يبالي من مر» هكذا هو في الأصول بإثبات الياء على أنه نهي لا مهي، ومفاعل يبالي : يحتمل أن يكون صميراً يعود على واضع السترة، و «من مر»<sup>(٦)</sup> مفعول له . وقد استعمل يبالي قاصراً ومتعدياً كقوله صلى الله عليه وسلم : «لا يباليهم الله بالة»<sup>(٧)</sup>. ويحتمل أن يكون : من مر هو فاعل يبالي، أي أنه لا يبالي المار بذلك، وكلاهما صحيح

(١) انظر : إكمال المعلم (٤١٤/٢)، والمفهم (١٠١/٢)، شرح صحيح مسلم للبرقي (٢١٦/٤)

(٢) انظر : شرح صحيح مسلم (٢١٦/٤) .

(٣) إكمال المعلم (٤١٨/٢) .

(٤) العزيز شرح الوجيز (٥٦/٢)، والمجموع (٢٢٦/٣) .

(٥) كما تقدم في حديث بريدة وسهل بن أبي حشمة رضي الله عنهما .

(٦) في (ك) : ((من يبالي)) وهو غلط .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الرقاق، باب دهاب الصالحين : ٢٥١/١١، رقم : ٦٤٣٤) من حديث مرداس الأسلمي قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : «يدهب الصالحون الأول فالأول، ويتقى

حفالة كحفالة الشعر — أو التمر — لا يباليهم الله بالة» .

## الحادي عشر:

معهم قوله : «ولا يبالي من مر وراء ذلك» . إثبات المالات لمن مر بين المصلي ومسبته، وهو كذلك؛ فإن كان فاعل يبالي : قوله «من مر» فإنه يحرم عليه المرور بين المصلي وبين السرة وإن كان فاعله جاعل السرة فإنه يبالي بذلك إما بمعنى أنه يتأمله كما سيأتي في الباب الآتي، أو بمعنى أنه تمسك صلاته على مذهب من يرى بطلان الصلاة بما ذكر في الحديث الآتي

## الثاني عشر:

استحب أصحابها أن لا يصمد للسرة، بل يجعلها على طرف يمينه أو طرف شماله<sup>(١)</sup> كما ورد في (سبأ أبي داود) من حديث المقداد بن الأسود قال : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عود ولا عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر، ولا يصمد له صمداً<sup>(٢)</sup>.

## الثالث عشر:

حكى المصنف عن العلماء أنهم قالوا : سرة الإمام سرة لمن خلفه، وقد تقدم هذا المصنف مرفوعاً من حديث أنس، ولكنه ضعيف . قال القاضي عياض : واحتسبوا حل سرة الإمام بنفسه سرة لمن خلفه أم هي سرة له وهو سرة لمن خلفه<sup>(٣)</sup>، مع الاتفاق أنهم<sup>(٤)</sup> يصلون إلى سرة، والله أعلم

(١) المجموع (٢٢٧/٣)، روضة الطالبين (٢٩٥/١ - ٢٩٦)

(٢) السنن : (كتاب الصلاة، باب إذا صلى إلى سارية أو حوائش يجعلها منه ٤ ٤٤٥،١، برواه ٦٥٣) وإسناده ضعيف . فيه الوليد بن كامل البجلي . قال عنه الخافظ : ((إلى الحديث)) (التقريب ٧٤٥٠) . وفيه : المهلب بن حمر الهيراني : مجهول (التقريب ٨٦٣٠)، وقال السووي في المجموع (٢٢٧/٣) ((رواه أبو داود ولم يصححه، لكن في إسناده الوليد بن كامل وصحفه جماعة، قال البيهقي : تفرد به الوليد، وقد قال البخاري : عنه عجاب)) . اهـ . من المجموع . وصحفه الشيخ الألباني في ضعيف سبأ أبي داود (ص ٥٧) . وقد بين الكلام على روايته والاضطراب فيه ابن العنّان في بيان الوهم والإيهام (٣٥١/٣، برواه ١٠٩٩)

(٣) إكمال المعلم (٤١٨/٢) .

(٤) في (ك) : ((على أنهم))



## باب ما جاء في كراهية الممر بين يدي المصلي

حدثنا الأنصاري : ثنا معن، ثنا مالك بن أنس، عن أبي النضر، عن بسر بن سعيد أن زيد بن خالد الجهني أرسل إلى أبي جهيم يسأله : ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي ؟، فقال أبو جهيم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه». قال أبو النضر : لا أدري قال أربعين يوماً، أو شهراً، أو سنة .

قال : وفي الباب : عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو .

قال أبو عيسى : حديث أبي جهيم حديث حسن صحيح .

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «لأن يقف أحدكم مائة عام خيراً له من أن يمر بين يدي أخيه وهو يصلي» .

والعمل عليه عند أهل العلم : كرهوا المرور بين يدي المصلي، ولم يروا أن ذلك يقطع صلاة الرجل .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث أبي جهيم : أخرجه بقية الأئمة الستة؛ فرووه — حلا ابن ماجه — مس طريق مالك<sup>(١)</sup>، ورواه مسلم<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية سفيان الثوري عن سالم أبي النصر

وحديث أبي سعيد : أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup>، والسنائي<sup>(٦)</sup>، وابن ماجه<sup>(٧)</sup> من رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه بلفظ : «إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه، وليدراه ما استطاع ، فإن أبي فليقاتله ؛ فإنما هو شيطان» .

واتفق عليه الشيخان وأبو داود من رواية أبي صالح عن أبي سعيد . وقد تقدم في الباب قبله<sup>(٨)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب إنهم المار بين يدي المصلي : ٥٨٤/١، برقم ٥١٠ )، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب منع المار بين يدي المصلي : ٣٦٣/١، برقم ٥٠٧ ) .  
(٢) وأبو داود في مسنه ( كتاب الصلاة، باب ما ينهى عنه من المرور بين يدي المصلي : ٤٤٩/١، برقم ٧٠١ )، والسنائي في مسنه . ( كتاب العبادة، باب التشديد في المرور بين يدي المصلي وبين سترته : ٦٦/٢، برقم ٧٥٦ )

(٣) الصحيح ( كتاب الصلاة، باب مع المار بين يدي المصلي : ٣٦٤/١، برقم ٥٠٧ ) .

(٤) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب المرور بين المصلي : ٣٠٤/١، برقم ٩٤٥ ) .

(٥) الصحيح . ( كتاب الصلاة، باب مع المار بين يدي المصلي : ٣٦٢/١، برقم ٥٠٥ )

(٦) السنن . ( كتاب الصلاة، باب ما يؤمر المصلي أن يبدأ عن الممر بين يديه : ٤٤٧/١، برقم ٦٩٧ ) .

(٧) السنن : ( كتاب العبادة، باب التشديد في المرور بين يدي المصلي وبين سترته : ٦٦/٢، برقم ٧٥٧ )

(٨) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إردأ ما استطعت : ٣٠٧/١، برقم ٩٥٤ )

(٨) انظر : ( ص ٣٦٤ ) .

وحديث أبي هريرة : أخرجه ابن ماجه من رواية عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عمه عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : «لو يعلم أحدكم ما له في أن يمرّ بسبيدي أحيه معترضاً في الصلاة كان لأن يقيم مائة عام خير له من الخطوة التي خطا»<sup>(١)</sup>. ورواه ابن حبان في «صحيحه» وقال فيه : سمعت عمي عبيد الله بن موهب<sup>(٢)</sup>.

وحديث ابن عمر : أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>، وابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية صدقة بن يسار عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمرّ بين يديه فإن أبى فليقاتله فإن معه القرين».

وحديث عبد الله بن عمرو : رواه الطبراني في معجميه «الكبير»<sup>(٥)</sup> و «الأوسط»<sup>(٦)</sup> من رواية أبي رزين الغافقي عن عبد الله بن عمرو : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «الذي يمرّ بين يدي الرجل وهو يصلي عمداً يتمى يوم القيامة أنه شجرة بابسة».

(١) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب المرور بين يدي المصلي : ٣٠٤/١، رقم ٩٤٦ )، قال الهوسيري في مصباح الرجاجة ( ٣٢٠/١ ) : «هذا إسناد فيه مقال : عمّ عبيد الله بن عبد الرحمن بس موهب اسمه عبيد الله بن عبد الله ...» وذكر عن أحمد أنه قال فيه : «عنده ماكير»؛ والحق أن الإمام أحمد إنما قال ذلك في أبي يحيى، وقال عن عبيد الله «لا يعرف» كما في السؤالات لأبي داود ( ص ٣٦١ ). والعلل ومعرفة الرجال لعمد الله ( رقم ٣٢٢٢ )، وقال عنه الحافظ في التقریب ( ٤٣١١ ) «مقبول» . وفي إسناده : عبيد الله بن عبد الرحمن : قال عنه الحافظ في التقریب ( ٤٣١١ ) «يس» باقوي»؛ فالإسناد ضعيف .

(٢) صحيح ابن حبان ( ١٢٩/٦ — ١٣٠، رقم : ٢٣٦٥ )، وسيدكر الشارح لفظه في الوجه الثاني عشر

(٣) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب مع المار بين يدي المصلي : ٣٦٣/١، رقم : ٥٠٦ ) .

(٤) السنن . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إدرا ما استطعت : ٣٠٧/١، رقم ٩٥٥ )

(٥) المعجم الكبير ( قطعة من الجزء ١٣، ص ٥٧ ) .

(٦) المعجم الأوسط ( ٢٦٢/٢، رقم ١٩٢٨ ) . قال المني في المجموع ( ٦١/٢ ) : «رواه الطبراني في "الكبير" و "الأوسط" وفيه من لم أجد له ترجمة»، وهو كما قال — رحمه الله —؛ فإن أبا رزين الغافقي لم أقف له على ترجمة، ولهذا ضعفه الشيخ الألباني في الضعيفة ( ٣٠٣٣ ) .

قال في «الأوسط»: لا يروى عن عبد الله بن عمرو إلا بهذا الإسناد . تفرّد به عبد الله بن وهب عن عبد الله بن عياش عن أبي رزين العافقي، وقد روي موقوفاً على عبد الله بن عمرو بلغظ من وجه آخر، وسيأتي في الوجه السابع .

## الثاني:

فيه ما لم يذكره : عن زيد بن خالد الجهني، وعبد الله بن مسعود :

أما حديث زيد بن خالد : فرواه اس ماجة قال حدثنا<sup>(١)</sup> هشام بن عمار . ثنا سفيان بن عيينة، عن سالم أبي النضر، عن بسر بن سعيد قال : أرسلوني إلى زيد بن خالد الجهني<sup>(٢)</sup> أسأله عن المرور بين يدي المصلي فأخبرني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لأن يقوم أربعين حيراً له من أن يمرّ بين يديه»، قال سفيان : فلا أدري أربعين سنة، أو شهراً، أو صباحاً، أو ساعة<sup>(٣)</sup>

قال المزني : والمحفوظ حديث أبي الصر عن بسر بن سعيد أن زيد بن خالد<sup>(٤)</sup> أرسله إلى أبي جهيم — يريد حديث الباب —، قال : ومن جعل الحديث من مسند زيد بن خالد فقد وهم<sup>(٥)</sup>؛ والله أعلم، وسيأتي كلام أبي الحسن بن القطان في الجمع بينهما<sup>(٦)</sup>.

وأما حديث ابن مسعود : فرواه ابن أبي شبة في «المصنف»<sup>(٧)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٨)</sup> بإسناد صحيح من رواية الأسود قال : قال عبد الله : من استطاع منكم ألا يمرّ بين

(١) في (ك) : ((ثا)) .

(٢) ((الجهني)) . ليست في (ك) .

(٣) السنن . كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب المرور بين يدي المصلي : ٣٠٤/١، رقم : ٩٤٤

(٤) في (ك) : ((خارجه))، وفي الحاشية : ((صوابه : خالد))

(٥) تحفة الأشراف ( ٢٣١/٣ ) .

(٦) انظر : ( ص ٣٧٩ ) .

(٧) المصنف ( ١٥٤/٢ ) .

(٨) المعجم الكبير ( ٢٦٠/٩، رقم : ٩٢٨٨ ) .

يديه وهو يصلي فليجعل فإن المار بين يدي المصلي أنقص من الميم عليه . لفظ ابن أبي شبة، وقال الطبراني : إن استطاع أحدكم أن لا يمر بين يديه أحد فليجعل . وهذا حكمه الرفع؛ إذ لا يقال من قبل الرأي .

### الثالث:

ليس لأبي جهيم عند المصنف إلا هذا الحديث الواحد، ولله عبد البحاري<sup>(١)</sup> وأبي داود<sup>(٢)</sup> والسنائي<sup>(٣)</sup> حديث : أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل ... الحديث . وذكره مسلم تعليقا<sup>(٤)</sup>.

وهو أبو جهيم<sup>(٥)</sup> بن الحارث بن الصمة، وقد اختلف في اسمه، فقال وكيع : اسمه عبد الله بن جهيم، وكذا هو مصرح به في «مسند» ابن أبي شبة<sup>(٦)</sup> في نفس الإسناد<sup>(٧)</sup>، وبه جرم ابن العربي<sup>(٨)</sup>، قال ابن عبد البر : وهو وهم من وكيع<sup>(٩)</sup>. انتهى .  
وقال غيره : عبد الله بن الحارث بن الصمة<sup>(١٠)</sup> .

(١) الصحيح : ( كتاب التيمم، باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء ... : ٤٤١/١، برقم : ٣٣٧ ) .

(٢) السنن : ( كتاب الطهارة، باب التيمم في الحضر : ٢٣٣/١، برقم : ٣١١ ) .

(٣) السنن : ( كتاب الطهارة، باب التيمم في الحضر : ١٦٥/١، برقم : ٣١١ ) .

(٤) الصحيح . ( كتاب الحصى، باب التيمم : ٢٨١/١، برقم : ٣٦٩ ) .

(٥) في (ك) : ((الجهيم)) .

(٦) في (ك) : ((مصنف)) .

(٧) المسند : ( ٧٠/٢، برقم : ٥٧٤ )؛ ورواه كذلك في المصنف ( ١٥٣/٢ ) .

(٨) عارضة الأحوذى ( ١٣١/٢ ) .

(٩) التمهيد ( ١٤٧/٢١ ) .

(١٠) انظر : الإصابة ( ٣٦/٤ ) .

وقال أبو حاتم الرازي : أبو جهيم الأنصاري يقال إنه ابن الحارث بن الصمة، ويقال : إنه الحارث بن الصمة، له صحبة<sup>(١)</sup> . انتهى .

والصواب : أنه ابن الحارث، وقد ورد مصرحاً به في حديث ثر حمل .

وقد روى عنه جماعة من التابعين<sup>(٢)</sup>، وهو ابن أخت أبي بن كعب كما هو مصرح به في «مسند السراج» في نفس الإسناد<sup>(٣)</sup>.

## الرابع:

في رواية المصنف أن زيد بن خالد أرسل إلى أبي جهيم، وكذا في رواية ابن ماجه، وفي رواية لمسلم أيضاً لم يبين المرسل، وفي الصحيحين أن زيد بن خالد أرسله، وكذا في بقية النسخ أن المرسل هو بسر بن سعيد<sup>(٤)</sup>، وفي رواية ابن ماجه : أن بسر بن سعيد قال : أرسلوني إلى زيد بن خالد — كما تقدم —<sup>(٥)</sup>، وفي رواية لأبي بكر الرازي في «مسند» : أن أنا جهيم أرسل بسر بن سعيد إلى زيد بن خالد .

قال الرازي : ثنا أحمد بن عدة الصفي، ثنا سفيان عن سالم أبي الصر عن بسر بن سعيد قال : أرسلني أبو جهيم إلى خالد بن زيد أسأله عن المار بين يدي المصلي ؟، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه كان أن يقوم أربعين حريصاً خير له من أن يقوم بين يديه»<sup>(٦)</sup>.

(١) الجرح والتعديل ( ٣٥٥/٩ ) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٠٩/٣٣ ) .

(٣) مسند السراج : الجزء الثالث ( ق ٤٢/أ ) .

واصر في الكلام في اسمه : الإصابة ( ٣٦/٤ )، وتهذيب التهذيب ( ٦١/١٢ )، وفتح الباري ( ٤٤٢/١ ) .

(٤) هذه الروايات تقدمت الإشارة إليها ( ص ٣٧٤ ) .

(٥) انظر : ( ص ٣٧٦ ) .

(٦) البحر الزخار ( ٢٣٩/٩ )، برقم : ٣٧٨٢ .

وكذا رواه الحميدي عن سفيان بن عيينة إلا أنه لم يقل: «خريفاً»<sup>(١)</sup>. وكيفية الجمع بينهما: أن رواية ابن ماجه قال فيها: أرسلوني إلى زيد بن خالد، وليس فيها بيان من أرسله، فيحتمل أن بعضهم أرسله إلى زيد بن خالد، وأن زيد بن خالد أرسله إلى أبي جهيم كما في الصحيح؛ وأما رواية الزوار التي ذكر فيها أن أبا جهيم أرسله إلى زيد بن خالد فقال الحافظ أبو الحسن بن القطان في كتاب «بيان الوهم والإيهام»: قد خطئ فيه ابن عيينة وليس خطؤه بمنعس لاحتمال أن يكون أبو جهيم بعث سر من سعيد إلى زيد بن خالد وزيد بن خالد بعثه إلى أبي جهيم بعد أن أحبره بما عده يستغنيه فيما عنده، وأخير كل واحد بحفظه؛ والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وسئل ابن معين عن رواية ابن عيينة فقال: أخطأ، إما هو زيد إلى أبي جهيم كما روى مالك<sup>(٣)</sup>.

## الخامس:

في رواية المصنف وبقيّة الستة من طريق مالك — خلا «سنن ابن ماجه» —: أن أبا النصر أطلق ذكر الأربعين وشكّ هل قال: أربعين يوماً، أو شهراً، أو سنة؛ وفي إحدى روايتي ابن ماجه التي جعل الحديث فيها لزيد بن خالد: أن سفيان بن عيينة هو الذي شكّ في ذلك فلم يدر ما المراد، وراد: «أو ساعة»<sup>(٤)</sup>.

(١) المسند للحميدي (٦٢/٢)، رقم: (٨٣٦).

(٢) بيان الوهم والإيهام (١٠٧/٢)، رقم: (٧٦٠)، لكن لم يرتض ابن حجر — رحمه الله — جواب ابن القطان، ولهذا قال في الفتح (٥٨٥/١): «تعليل الأئمة للأحاديث مبني على علة الظن، فإذا قالوا أخطأ فلا في كذا لم يتعيّن خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجع الاحتمال فيعتمد، ولولا ذلك لما اشترطوا انتهاء الشاذ — وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه — في حدّ الصحيح».

(٣) التاريخ الكبير لابن أبي خزيمة (ص ٤٢٣ — ٤٢٤)، وانظر: التمهيد (١٤٨/٢١).

(٤) انظر: (ص ٣٧٦).

وفي «مسند البراء» من رواية ابن عيينة : أربعين حريصاً، من غير شك، وهو أيضاً من رواية زيد بن خالد<sup>(١)</sup>.

وجمع ابن القطان بين حديث أبي جهيم وحديث زيد بن خالد : بأن أبا جهيم شك، وجرم زيد بن خالد بأربعين حريصاً، قال : واجتمع ذلك كله عند أبي الصر، وحديث به الإمامين فحفظ مالك حديث أبي جهيم، وحفظ سفيان حديث زيد بن خالد<sup>(٢)</sup>.

وفيما قاله ابن القطان بطر فإن سفيان أيضاً قد شك فيه كما ذكرناه من أسس ابن ماجه، وعلى هذا : فقد اختلف فيه على ابن عيينة، فهشام بن عمار روى عنه الشك، وأحمد بن عبد الله الضبي روى عنه الحرم، وكلاهما ثقة، وليس من شك حجة على من حفظ فالحكم ليس جرم<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً : فقله : إن أبا جهيم شك وزيد بن خالد جرم . ليس بجيد؛ فالشك ليس من الصحيحين، إنما هو من أبي الصر كما هو مبين في رواية المصنف وبقية السبل خلا ابن ماجه؛ والله أعلم .

(١) انظر : ( ص ٣٧٨-٣٧٩ ) .

(٢) بيان الوهم والإيهام ( ١٠٧/٢ ، برقم : ٧٦ ) .

(٣) الذي يظهر أن الحكم لم شك؛ فقد رواه جماعة من الحفاظ عن ابن عيينة على الشك كما قال الحفاظ ابن حجر في الفتح ( ٨٥/١ )، وقد «جعل ابن القطان الحرم في طريق ابن عيينة والشك في طريق غيره دالاً على السعد، لكن رواه أحمد وابن أبي شبة وسعيد بن منصور وغيرهم من الحفاظ عن ابن عيينة عن أبي الصر على الشك أيضاً، وراد فيه أو ساءة؛ فيبعد أن يكون الحرم والشك وقعاً معاً من رأي واحد في حالة واحدة، إلا أن يقال لهله تدكر في الحال فجزم . وفيه ما فيه» .

وفي حاشية الأصل : (( قوله : فالحكم لم جرم - فيه تأمل لأن المرجح وهو ابن عيينة ، ولا يستقيم ما ذكره إلا حيث كان الشك غير الحرام ، فالأمر ما ذكره )) اهـ .

ويظهر أنه بخط مالك السحرة . الشيخ حسبي بن مهدي العمري — رحمه الله —



## السادس:

قول المصنف : «وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «لأن يقف أحدكم مائة عام ...» الحديث» أتى به بصيغة التريض، وقد ذكرنا أن ابن حبان صححه<sup>(١)</sup>؛ فكان ينبغي أن يحرم به، لكن لعله لم يصح عبده<sup>(٢)</sup>، على أن هذه الصيغة تستعمل أيضاً في الصحيح كما ذكره ابن الصلاح في «عمومه»<sup>(٣)</sup>، ولكن الأولى : الإتيان بصيغة الحزم ليعرف حال الحديث ، والله أعلم

## السابع:

فيه إبهام ما على المارّ بين يدي المصلي من الإثم زجراً عنه؛ لأنه إما يقف أربعين سنة أو مائة سنة عن خطوة يحطوها لخوف ضرر عظيم يلحقه بذلك لو فعله، وقد ورد في حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً وموقوفاً ما يتمي فاعل ذلك يوم القيامة، فتقدم في حديثه المرفوع : أنه يتمي يوم القيامة أنه شجرة يابسة، وفيه شبهة من عمي الكافر يومئذ أن يكون تراباً، وأما الموقوف : فأخبرنا به الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر الأموي المكي<sup>(٤)</sup> قراءة عليه وعن سميع، قيل له : أياك أحمد بن محمد بن بدران الدمشقي<sup>(٥)</sup> أنا<sup>(٦)</sup> يوسف بن حليس

(١) انظر : ( ص ٣٧٥ ).

(٢) تقدم (ص ٣٧٥) : أنّ إسناده الحديث ضعيف .

(٣) علوم الحديث ( ص ١٦٧ ) .

(٤) قال عنه الذهبي في المعجم المختص (ص ١٢٦) : «الحديث الإمام القدوة الرباني، قرأ بالروايات، وأتقن المذهب، وعي بالحديث، ورحل فيه... وكان متين الديانة، نحيي السورع، كبير القدر» ( ت : ٧٧٧هـ ) سطر ترجمته في العقد الثمين للعاسي ( ٢٦٢/٥ )، وطبقات القراء لابن الحروري ( ٤٥١/١ )، وإنباء الغمر لابن حجر ( ١٦٨/١ ) .

(٥) هو . الحديث المؤدب أحمد بن محمد بن أبي القاسم بن بدران الأعمى الكردي الدمشقي الحلي ، مات سنة ( ٧١٣ ) . انظر : المعجم المختص (ص ٣٦) وفيل التقييد للعاسي ١٧٩/٢ والدور الكامنة ٣١٢/١ .

(٦) في (ك) : (قال : أنا) .

الحافظ<sup>(١)</sup> أنا<sup>(٢)</sup> مسعود بن أبي مصور الحمالي<sup>(٣)</sup> ح . وأبني عاليًا أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم الخطيب<sup>(٤)</sup> عن عبد اللطيف بن عبد المعين<sup>(٥)</sup> عن مسعود الحمالي، أنا<sup>(٦)</sup> [الحسن] بن أحمد الحداد، أنا<sup>(٧)</sup> أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ<sup>(٨)</sup>، نا<sup>(٩)</sup> أبو عبد الله الكرايسي<sup>(١٠)</sup>،

(١) قال عنه الذهبي في السير (١٥١/٢٣) «الإمام، محدث، صادق، أرحم، الشاذ، شيخ المحدثين، راوية الإسلام. ت ٦٤٨هـ»، وانظر ديل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢٤٤/٢)، وشذرات الذهب (٤١٩/٧) وانظر: (ص).

(٢) في (ك): ((قال: أنا)).

(٣) قال عنه الذهبي في السير (٢٦٨/٢١) «الشيخ، المعمر، مسد أصبهان، ت ٥٩٥هـ»، وانظر شذرات الذهب (٥٢٤/٦).

والحمالي. مفتاح الجب، ونشيد الميم وفتحها، وبعد آخر لا، قاله أندري في التكملة (٣٣٣/١).

(٤) قال عنه الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة (١٥٨/٤) «هو أعلى شيخ عبد شبحا العراقي مسد المصريين، ولقد أكثر عنه؛ ت ٧٥٤هـ».

(٥) مسد الديار المصرية (ت ٦٧٢هـ) انظر ترجمه في المعجم للذهبي (٣٢٤/٣)، وشذرات الذهب (٥٨٦/٧).

(٦) في (ك): ((قال: أنا)).

(٧) وقع في الأصل «الحسين» والصواب «الحسن» كما في (ك)، وهو ابن محمد بن الحسن بن محمد الأصبهاني، أبو علي الحداد، قال عنه الذهبي في السير (٣٠٣/١٩) «الشيخ، الإمام، المقرئ، المجود، المحدث، المعمر، مسد العصر... شيخ أصبهان في التراجم والمحدث جميعاً»، (ت: ٥١٥هـ). وانظر في ترجمته: شذرات الذهب (٧٦/٦).

(٨) في (ك): ((قال: أنا)).

(٩) قال عنه الذهبي في السير (٤٥٤/١٧) «الإمام، الثقة، العلامة، شيخ الإسلام»، (ت: ٤٣٠هـ)، وانظر: لسان الميزان (٢١٦/١).

(١٠) في (ك): ((قال: أنا)).

(١١) أبو عبد الله الكرايسي هو: محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن داود المؤدب. صاحب أصول شيخ، ثقة، توفي بعد الستين [يعني: وثلاثمائة]، هكذا ترجم له تلميذه أبو نعيم في ذكر أحوار أصبهان (٢٩٥/٢).

ثنا الفضل بن محمد بن شادويه<sup>(١)</sup>، ثنا عمر بن راشد<sup>(٢)</sup>، ثنا المقرئ<sup>(٣)</sup>، ثنا موسى بن أيوب<sup>(٤)</sup> سمعت أبا عمران العافقي<sup>(٥)</sup> يقول : سمعت عبد الله بن عمرو يقول : لأن يكون الرجل رماداً يدرى به حسيرو له من أن يمر بين يدي رجل متعمداً وهو يصلي .

هكذا رويناها في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم<sup>(٦)</sup> .

ورواه ابن عبد البر في «المستدرج»<sup>(٧)</sup> من رواية عبد الرحمن بن إبراهيم<sup>(٨)</sup> عن عبد الله بن يزيد المقرئ<sup>(٩)</sup> .

وورد في حديث مرسل : «لو يعلم المار بين يدي المصلي لأحب أن تكسبه فحده ولا يمر بين يديه» . رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» عن أبي أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر .

(١) لم أقف على ترجمته .

(٢) لم أقف على ترجمته .

(٣) هو : عبد الله بن يزيد المقرئ كما سيأتي، وهو ثقة، فاضل، أقرأ القرآن ثماناً وسبعين سنة، وهو من كبار شيوخ البخاري (التقريب : ٣٧١٥) .

(٤) هو ابن عامر العافقي المصري قال إسحاق بن منصور (الجرح والتعديل . ١٣٤/٨) وعباس الدوري (تاريخ ابن معين : ٥٩٢/٢) كلاهما عن يحيى بن معين، وأبو داود (مسائل الأجرى ١٨٣/٢) «ثقة» . انظر : تهذيب الكمال (٣٢/٢٩) .

(٥) ذكر المزي في تهذيب الكمال (٣٢/٢٩) في الرواة عن موسى بن أيوب : أبا عمران العافقي، وبنار هو أسلم أبو عمران . وأسلم هذا هو : ابن يزيد النخعي المصري - ثقة، من الثالثة (التقريب : ٤٠٤) .

(٦) ذكر أخبار أصبهان (١٥٥/٢) .

(٧) التهذيب (١٤٩/٢١) . ووقع في إسناده : «أيوب بن موسى»، والصواب : العكس كما سبق، وفي تهذيب الكمال (٣٢/٢٩) في شيوخ موسى : أبو عمران العافقي، وفيه من الرواة عنه : عبد الله بن يزيد المقرئ، مما يدل على أن الصواب في اسمه أنه «موسى» والله أعلم .

(٨) عبد الرحمن بن إبراهيم هو : ابن عمرو العثماني - مولاهم - الدمشقي، أبو سعيد، لقبه دحيماً - بمهملتين، مصنف - ثقة، حافظ، متقن . (التقريب : ٣٧٩٣) .

(٩) إسناده ابن عبد البر إسناده جيد .

سمعت<sup>(١)</sup> عبد الحميد بن عبد الرحمن عامل عمر بن عبد العزيز، ومروءة رجل بين يديه وهو يصلي مجيده حتى كاد يحرق ثيابه، فلما انصرف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
فذكره<sup>(٢)</sup>.

وعبد الحميد هو : ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي . روى عن التابعين<sup>(٣)</sup>،  
والحديث معضل<sup>(٤)</sup>.

وروى مالك في «الموطأ» عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن كعب الأحبار قال : لو  
يعلم المارء بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يحسب به حمر له من أن يمر بين يديه<sup>(٥)</sup>.

قال ابن العربي : يعني . أن عقوبة الدنيا وإن عظمت أهون من عقوبة الآخرة وإن  
صعرت<sup>(٦)</sup>.

وروى أبو داود من رواية سعيد بن عروان عن أبيه أنه رمل بتوك وهو حاج فإذا رمل  
مقعد فسأله عن أمره فقال : سأحدثك حديثاً فلا تحدث به ما سمعت أبي حي . إن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رمل بتوك إلى محلة فقال . «هذه قلتنا» ثم صلى إليها، فأقلت وأنا علام  
أسعى حتى مررت بيه وبسها، فقال : «قطع صلاتنا قطع الله أثره» فما قمت عليها إلى يومي  
هذا<sup>(٧)</sup>.

(١) في (ك) : ((قال : سمعت)).

(٢) المصنف (١٥٣/٢) .

(٣) قال عنه الحافظ في التقریب ( ٣٧٧٠ ) «ثقة»، وانظر تهذيب الكمال ( ٤٩٩/١٦ ) .

(٤) سبق أن ذكر عنه أنه مرسل، ثم قال هنا . والحديث معضل ؛ لأن عبد الحميد من الصنف الرابعة، كما  
ذكره ابن حجر في التقریب، وهم طئفة من روايتهم عن كبار التابعين ( التقریب ص ١٥ )؛ فهذا مما  
يقوي كون الرواية معضلة .

(٥) الموطأ . ( كتاب قصر الصلاة في السفر، باب التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصلي ١٥٥/١ )

(٦) عارضة الأحوزي ( ١٣٢/٢ ) .

(٧) السنن : ( كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاة - ٤٥٤/١ - ٤٥٥، رقم ٧٠٧ )

ورواه من طريق آخر من رواية يزيد بن غرآن عن المقعد<sup>(١)</sup>، وهذا إن ثبت يدل على أنه يستحق ذلك، وإلا فلو لم يكن أهلاً لذلك لكأن له رحمة، كما ثبت في حقه صلى الله عليه وسلم فيمن دعا عليه<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

## الثامن:

اقتصر في رواية المصنف وغيره من الأئمة السنة على قصر الحكم على المارّ بين يدي المصلي دون المصلي؛ وقد روياه في مسند أبي العباس السراج من رواية الصحاح بن عثمان عن أبي الضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو يعلم المارّ بين يدي المصلي والمصلي ما عليهما...» الحديث<sup>(٣)</sup>؛ فجعل الظمّ لهما معاً، وحمله العزالي في «الإحياء» على ما إذا ما صلى على الطريق أو قصر في الدفع<sup>(٤)</sup>.

= وإسناده ضعيف: فيه سعيد بن غروان، وهو مستور كما قال الحافظ في التقریب (٢٣٧٨) برويه عن أبيه عروان الشامي، وهو مجهول كما في التقریب (٥٣٥٥). وقال الذهبي في الميزان (١٥٤/٢) — في ترجمة سعيد بن عروان: «شامي، مقل، ما رأيت لهم فيه ولا في أبيه كلاماً ولا يدري من هما، ولا في المقعد». وصعفه عبد الحق الأشيلي (الأحكام الوسطى ١٢٩/٢)، وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٦٥/٢) والحديث في غاية الضعف ونكارة المتن فإنّ دعاءه — عليه السلام — من ليس له بأهل زكاة ورحمة؛ فاعلم ذلك قال الذهبي في الميزان (١٥٤/٢): «أظنه مرصوعاً».

(١) السنن - كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاة. ٤٥٤/١، برقم ٧٥٥٠. وإسناده ضعيف فيه سعيد مولى يزيد بن غرآن وهو مجهول (التقریب: ٢٤٣٠).

(٢) ثبت ذلك في التمتع عليه من حديث أبي هريرة — رضي الله عنه — قال. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللهم إني أبا بشر؛ فأما رجل من المسلمين سيئه أو أولادته فاجعلها له ركساً ورحمة» أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب الدعوات، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من أدبته فاجعه له زكاة ورحمة»: ١٧١/١١، برقم ٦٣٦١)، ومسلم في صحيحه: (كتاب البر والصلة، باب من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم...: ٢٠٠٧/٤، برقم ٢٦٠١)، واللفظ له.

(٣) مسند السراج: الجزء الثالث (١/٤٢).

(٤) إحياء علوم الدين (٢/٢٦٢).

وقال صاحب «المفهم»: إن كان بين يدي المصلي ستره احتصَّ المارَّ بالإثم، وإن لم يكن وكان المصلي في موضع لا يأمن من المرور عليه اشتركا في الإثم، قال: هذا قول أصحابنا<sup>(١)</sup>.  
وحكى الشيخُ تقي الدين ابن دفيق العيد عن بعض الفقهاء أنه قسم ذلك إلى أربع صُور يأثمُ معاً، لا يأثمُ واحدٌ منهما، يأثمُ المارَّ دون المصلي، يأثمُ المصلي دون المارَّ.  
فالأولى: أن يكون للمار مدوحةٌ عن المرور ويكون المصلي قد تعرَّض لذلك.  
والثانية: أن لا يكون للمار مدوحة ولا يكون المصلي تعرَّض<sup>(٢)</sup> لذلك.  
والثالثة: أن لا يتعرَّض المصلي لذلك ويكون للمار مدوحة.  
والرابعة: أن يتعرَّض المصلي لذلك ولا يكون للمار مدوحة<sup>(٣)</sup>.  
وهذا التقسيم للمالكية<sup>(٤)</sup>.

أما أصحابنا فإنه لا يحرم المرور عندهم إلا إذا مرَّ به وبين السرة، أما إذا لم يكن ستره فلا يحرم المرور حيثنَّ، بل يكره<sup>(٥)</sup>.

قال ابن عبد البر: والإثمُ على المارَّ بين يدي المصلي فوق الإثم على الذي يدعه يمر بين يديه. قال: وكلاهما عاص إذا كان بالنهي عالماً، والمارُّ أشدَّ إثماً إذا تعمَّد ذلك.

---

= قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/٨٦٦) «وقع في رواية أبي العباس السراج: فذكر الحديث الذي سافه العراقي، وقال: حمله بعضهم على ما إذا فصر المصلي في دفع المارَّ أو بأن صلى في الشارع؛ ويحتمل أن يكون قوله: "والمصلي" — بفتح اللام — أي: بين يدي المصلي من داخل سترته، وهذا أظهر؛ والله أعلم»

(١) المفهم (١٠٦/٢).

(٢) في (ك) «(قد تعرَّض)».

(٣) إحكام الأحكام (٢/٤٥٠ — ٤٥١).

(٤) انظر: فتح الباري (١/٥٨٦).

(٥) العرير شرح الوجيز (٢/٥٧)، واغموغ (٣/٢٢٨)، وروضة الطالبين (١/٢٩٥).

قال : وهذا ما لا أعلم فيه خلافاً، ومع هذا فإنه لا يقطع صلاته من مرتين يديه<sup>(١)</sup>. انتهى .

وقد تقدم قول ابن مسعود : (إن المارّ بين يدي المصلي انقص من الممر عليه) فيحتمل أنسه أراد أنقص ديةً فيكون موافقاً للكلام ابن عبد البر، ويحتمل أن المراد أنه أنقص إثماً فيكون مخالفاً لما قاله؛ والله أعلم .

## التاسع:

أبهم في رواية المصنف ما على المار، وبينه في رواية للبخاري<sup>(٢)</sup> ومسلم في بعض السح بقوله : «ماذا عليه من الإثم»، والمشهور في الرواية حذفها، وفي رواية ابن أبي شيبة في «المصنف» : «يعني : من الإثم»<sup>(٣)</sup>، وذكر ابن عبد البر في «الاستذكار» أن في رواية الثوري عن أبي الصر : «من الإثم»<sup>(٤)</sup>.

قلت : ورواية الثوري عند مسلم وابن ماجه ليس فيها ذلك، وإنما هي في «مصنف ابن أبي شيبة» من رواية سميال الثوري، يعني : من الإثم — كما ذكرته —<sup>(٥)</sup>؛ ففيه حجة على نعيم المرو .

(١) التمهيد ( ١٤٨/٢١ ) .

(٢) وهي رواية الكشميهني كما ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٨٥/١ )، قال : «وليست هذه الريادة في شيء من الروايات عند غيره، والحديث في "الموطأ" بدونها، ... فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فقطها الكشميهني أصلاً؛ لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ، بل كان راوية»

(٣) المصنف ( ١٥٣/٢ ) .

(٤) الاستذكار ( ١٦٩/٦ ) .

(٥) قال ابن حجر في الفتح : ( ٥٨٥/١ ) عن هذا الحديث : «رواه باقي الستة وأصحاب المسند والمستخرجات بدونها [ يعني : قوله : "من الإثم" ] ولم أرها في شيء من الروايات مطلقاً»، لكسر في مصنف ابن أبي شيبة «يعني من الإثم ....» وأنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط ( ١٨٢/٢ ) على من أثبتها في الخبر، فقال : «لفظ "الإثم" ليس في الحديث صريحاً ...» .

وقال ابن عبد البر في «الإستدكار» ليس فيه أكثر من كراهية المرور بين يدي المصنفي والتعليق عليه والتشديد فيه<sup>(١)</sup>. انتهى .

ولعله أراد<sup>(٢)</sup> كراهية التحريم، وكذلك ما حكاه المصنف عن العلماء من الكراهية محمولٌ على كراهية التحريم؛ فالعلماء الأقدمون يطلقون الكراهية ويريدون الحرمة<sup>(٣)</sup>

### العاشر:

وقع في رواية المصنف : «لكان أن يقف أربعين حير» برفع (حير) على أنه اسم (كان)، وتكون (أن) المصدرية مع الفعل في موضع الخبر، ووقع في الصحيح في رواية البخاري : «حيراً»، بالنصب على الخبرية<sup>(٤)</sup>.

قال ابن العربي : روي برفع (حير) ونصبه، قال وهانان الجملتان تكونان معرفة بالإضافة . قال . والثابتة التي هي حيرٌ له أعرف من الأولى<sup>(٥)</sup> انتهى .

وفيما قاله بطر؛ وذلك لأن قوله أن يقف في تأويل (وقوفه)، و (وقوفه) أعرف من «حير» له، لصراحة الإضافة فيه، وإن كان معنى (وقوفه) : وقوفاً له<sup>(٦)</sup>، والله أعلم

(١) الإستدكار ( ١٦٨/٦ )

(٢) في (ك) . «أراد به» .

(٣) انظر : المحصول ( ١٠٤/١ ) .

(٤) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٨٥/١ — ٥٨٦ ) . قوله . «حيراً له» . كذا في روايته بالنصب على أنه حير كان ولعصم حير بالرفع، وهي رواية الترمذي . ويحمل أن يقال اسمها صمير الشان واحملة حيرها .

(٥) عارضة الأحوذى ( ١٣١/٢ ) .

(٦) قوله : «(وإن كان معنى وقوفه وقوفاً له)» : ليس في (ك) .



وفي رواية السراج في «مسنده» ومن خطّ ابن الحارّ نقلت : «لكان يقف أربعين خيراً له ...» الحديث<sup>(١)</sup>.

## الحادي عشر:

ما المراد بقوله : «بين يدي المصلي ؟»، هل يتقيد ذلك بمقدار أو بوجود سترّة أم يعمّم الحكم ؟ .

قيد ذلك أصحابنا<sup>(٢)</sup> بما إذا مرّ به وبين السترّة<sup>(٣)</sup>، فإن لم تكن له سترّة فحدّه بعض العلماء بمقدار السترّة، وهو ثلاث أذرع<sup>(٤)</sup>.

قال ابن العربي : وقد جهل قومٌ قالوا : حرّم المصلي مثل طول رمح، وقال آخرون : حرّمه رمية السهم أحده من لفظ المقاتلة، ولم يفهم المراد بها، قال : والمقاتلة هنا المنازعة بالأيدي<sup>(٥)</sup>.

## الثاني عشر:

المراد بالمرور أن يمرّ بين يديه معترضاً، أما إذا مشى بين يديه غير معترض بأن كان جالساً بين يديه، أو قائماً، أو نائماً فمشى بين يدي المصلي لجهة القبلة فليس داحلاً في

(١) مسند السراج : الجزء الثالث (ق ٤٢/١) .

وابن الحارّ : هو الإمام العالم الحافظ البارع محدث العراق ، مؤرخ العصر ، محدّ الدين ، أبو عبد الله محمد بن محمود بن حسن بن هبة الله بن محاسن البغدادي ، ابن الحارّ ، مات سنة ( ٦٤٣ )

انظر : سير أعلام النبلاء ( ١٣١/٢٣ ) ، و البداية والنهاية ( ١٦٩/١٣ ) .

(٢) في (ك) : ((قيد أصحابنا ذلك)) .

(٣) العزيز شرح الوجيز ( ٥٦/٢ ) ، روضة الطالبين ( ٢٩٥/١ ) ، وانظر : فتح الباري ( ٥٨٥/١ )

(٤) المحلى ( ١٨٦/٤ ) .

(٥) عارضة الأحوذى ( ١٣٠/٢ ) .

عموم الحديث<sup>(١)</sup>؛ بدليل حديث أبي هريرة المتقدم : «لو يعلم أحدكم ما له في أن يمسي بين يدي أخيه معترضاً» . رواه ابن ماجه وابن حبان في «صحيحه» وهذا لفظه، وقال ابن ماجه : يمر بين يدي أخيه معترضاً في الصلاة كما تقدم .

### الثالث عشر:

فيه فضيلة السؤال عما لم يعلمه على طريق الاستفادة .

### الرابع عشر:

فيه حوار الاستناية في طلب العلم لمعى اقتضى عدم مباشرته للطلب بنفسه، إما لعارص كما فعل عليّ — رضي الله عنه — في أمره المقداد أن يسأل النبي<sup>(صلى الله عليه وسلم)</sup> عن المدي من أجل أن فاطمة — رضي الله عنها — تحته<sup>(٢)</sup>، أو لعدو آخر .

### الخامس عشر:

فيه الاختصار على الروول في الإسناد مع إمكان العلو بأن يكون بينه<sup>(٣)</sup> وبينه واسطة معه في البلد، وفصل بعضهم الروول على العلو، والصحيح : تفصيل العلو<sup>(٤)</sup> .

(١) لكن قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٨٦/١ ) . «لكن إن كانت العلة فيه انتشوبش على المصطفى في معنى المارة» .

(٢) في (ك) : ((رسول الله)) .

(٣) متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب العلم، باب من استحب فأمرو غيره بالسؤال . ٢٣٠/١ ، رقم ١٣٢٠ ) ، ومسلم في صحيحه ( كتاب الحصر، باب المدي ٢٤٧/١ ، رقم ٣٠٣ ) قال الحافظ في الفتح ( ٣٨١/١ ) : «فيه حوار الاستناية في الاستفادة» .

(٤) في (ك) . ((من يسه)) .

(٥) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ( ص ٤٤٨ — ٤٤٩ ) ، تهذيب الراوي ( ١٧٢/٢ )

## السادس عشر:

فيه قبول خبر الواحد، وهو قول عامة أهل السنة<sup>(١)</sup>.

## السابع عشر:

فيه استعمال (لو) في باب الوعيد والتهديد، وليس هذا بداخل في حديث: «لا يقل أحدكم لو»<sup>(٢)</sup> فإن النهي محمول على الخوض في القدر بغير علم بخلاف خبر الله تعالى عالم الغيب والشهادة، وبخلاف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه يطلع الله عليه بوحى أو إلهام؛ والله تعالى أعلم.

## الثامن عشر:

فيه وجوب التوقف عما لم يحفظه من الحديث أو شك فيه.

## التاسع عشر:

استدل ابن بطلال بقوله: «لو يعلم المارّ ماذا عليه» على أن الإنم إنما يكون على من علم بالهوى، وارتكبه مستحسناً به وأنه متى لم يعلم بالهوى فلا إنم عليه<sup>(٣)</sup>؛ والله أعلم.

(١) انظر: الرسالة للشافعي (٣٦٩ - ٤٥٨)، وإحكام الأحكام لابن حزم (١١٩/١)، والصواعق المرسلة (٣٥٩/٢ - ٤٥٥)، والنكت لابن حجر (٢٤١/١ - ٢٤١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز ... ٢٠٥٢/٤)، برفسم: (٢٦٦٤).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٨٦/١) بعد أن ذكر كلام ابن بطلال: «وإحدى من ذلك فيه بعد لكن هو معروف من أدلة أخرى».

### باب ما جاء لا يقطع الصلاة شيء

حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ثنا يزيد بن زريع، ثنا معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس قال كنتُ رديفَ الفصل على أتان وحنا والنبيُّ صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه بمنى، قال : فزلنا عنها فوصلنا المصنف فمرت بين أيديهم فلم تقطع صلاتهم .

وفي الباب : عن عائشة، والفضل بن عباس، وابن عمر .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس . حديثٌ حسن صحيح .

والعملُ عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين، قالوا : لا يقطع الصلاة شيء .  
وبه يقول سفيان الثوري، والشافعي .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث ابن عباس : أخرجه بقية الأئمة الستة؛ فرواه مسلم عن إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الرزاق عن معمر<sup>(١)</sup>.  
واتفق عليه الشيخان<sup>(٢)</sup>، والنسائي في ((الكبرى))<sup>(٣)</sup> من طريق مالك، ومسلم<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>، وابن ماجه<sup>(٧)</sup> من طريق سفيان بن عيينة .  
والبخاري من رواية ابن أخي ابن شهاب<sup>(٨)</sup>، ومن رواية يونس تعليقا<sup>(٩)</sup>، ومسلم من روايته متصلا<sup>(١٠)</sup>. كلهم عن الزهري .

(١) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب سورة المصلي : ٣٦٢/١، برقم : ٥٠٤ ) .

(٢) البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب سورة الإمام سورة من حلقه : ٥٧١/١، برقم : ٤٩٣ )، ومسلم في صحيحه ( كتاب الصلاة، باب سورة المصلي : ٣٦١/١، برقم : ٥٠٤ ) .

(٣) السنن الكبرى : ( كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير : ٤٣٨/٣، برقم : ٥٨٦٤ ) .

(٤) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب سورة المصلي : ٣٦٢/١، برقم : ٥٠٤ ) .

(٥) السنن : ( كتاب الصلاة، باب من قال : الحمار لا يقطع الصلاة : ٤٥٨/١، برقم : ٧١٥ ) .

(٦) السنن : ( كتاب الفقه، باب ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع إذا لم يكن بين يدي المصلي سورة : ٦٤/٢، برقم : ٧٥٢ ) .

(٧) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقطع الصلاة : ٣٠٥/١، برقم : ٩٤٧ ) .

(٨) الصحيح : ( كتاب حراء الصيد، باب حج الصياد : ٧١/٤، برقم : ١٨٥٧ ) .

(٩) الصحيح : ( كتاب حراء الصيد، باب حج الصياد : ٧١/١، برقم : ١٨٥٧، وكتاب المغاري، باب حجة الوداع : ١٠٩/٨ — ١٠٠، برقم : ٤٤١٢ ) .

(١٠) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب سورة المصلي : ٣٦١/١ — ٣٦٢، برقم : ٥٠٤ ) .

ورواه النسائي<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup> من رواية صهيب أبي الصهباء قال . سمعتُ انسَ عاصم يحدث أنه مرَّ بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وعلامٌ من بني هاشم على حمار بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي، فرلوا ودخلوا معه فصنوا، فلم يصرف .. الحديث .

وحديث عائشة : انفق عليه الشيوخ من رواية الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وذكر عندها ما يقطع الصلاة الكعب، والخمار، والمرأة، فقالت عائشة : قد شبهتمونا بالخمير والكلاب، والله لقد رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يصلي وإني على السرير بينه وبين القبلة مصططعة، فتدبو لي الحاجة فأكره أن أجلس فأودى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنسل من عند رجليه<sup>(٣)</sup>.

(١) السنن ( كتاب الفقه، باب ذكر ما يقطع الصلاة وما لا ينقض إذا لم يكن بين يدي المصلي سجدة . ٦٥/٢، رقم : ٧٥٤ ) .

ولي إسناده ضعف فإن صهيب أبو الصهباء : مقبول كما في التقریب ( ٢٩٥٦ )، وقد صحَّح الشارح هذا الطريق وقد علمت ما فيه .

(٢) قوله (( وابن ماجه ) علقه — رحمه الله — في الحديث في مسه . ولم يجره إليه المزي في تحفة الأشراف ( ٤٧٣/٤ ) .

ثم إن أب الصهباء لم يخرج له ابن ماجه أصلاً؛ ولهذا لم يرم له المزي في تهذيب الكمال ( ٢٤١/١٣ ) ولا ابن حجر في التقریب ( ٢٩٥٦ ) يرمز ابن ماجه .

والحديث إنما أخرجه النسائي — كما سبق — وأبو داود في مسه ( كتاب الصلاة، باب من قرأ احسباً لا يقطع الصلاة : ٤٥٨/١ — ٤٥٩، رقم : ٧١٦، ٧١٧ ) .

وقد ذكر الشارح الحديث مرةً أخرى في الوجه السادس ، وذكر أنه عند أبي داود وابن ماجه، ولم يذكر النسائي . ثم عاد الثالثة وذكر في الوجه الثامن عشر أنه عند أبي داود والنسائي، وكذا في الوجه التاسع عشر ، وهذا هو الصواب؛ والله الموفق .

(٣) البحاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب من قال لا يقطع الصلاة شيء . ٥٨٨/١، رقم : ٥١٤ ) . ومسلم في صحيحه . ( كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي . ٣٦٦/١، رقم : ٥١٢ ) .

وأحرجه أيضاً<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> من رواية مصور عن إبراهيم، ورواه مسلم من رواية أبي بكر بن حفص عن عروة بن الزبير قال : قالت عائشة : ما يقطع الصلاة ؟ قال : قلت : المرأة والحمار، فقالت : إن المرأة للدابة سوء !؟، لقد رأيتني بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم معترضة كاعتراض الجنابة وهو يصلي<sup>(٣)</sup>.

ورواه البخاري<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>، والسنائي<sup>(٣)</sup> من رواية عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة قالت : **بُعث ما عدلتموا بالكلب والحمار**؛ لقد رأيتني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا مضطجعة بينه وبين القيلة ... الحديث .

وحدیث الفضل بن عباس : أخرجه أبو داود<sup>(٧)</sup>، والسنائي<sup>(٨)</sup> من رواية عباس بن عبد الله بن عباس عن الفضل بن عباس قال : أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) البخاري في صحيحه ( كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى السرير ٥٨١/١، رقم ٥٠٨ )، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب الاعتصام بين يدي المصلي : ٣٦٧/١، رقم ٥١٢ )

(٢) المتن ( كتاب القبلة، باب ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع إذا لم يكن بين يدي المصلي ستره ٦٥/٢ - ٦٦، رقم : ٧٥٥ ) .

(٣) الصحيح . ( كتاب الصلاة ، باب الاعتراض بين يدي المصلي . ٣٦٦/١ ، رقم ٥١٢ ) .

(٤) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب هل يعمى الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد ؟ ٥٩٣/١، رقم ٥١٩ )

(٥) السنن (كتاب الصلاة، باب من قال المرأة لا تقطع الصلاة ٤٥٧/١، رقم ٧١٢٠).

(٦) السنن : (كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة : ١٠٢/١ ، رقم : ١٦٧) .

(٧) السن : ( كتاب الصلاة، باب من قال الكلب لا يقطع الصلاة : ١/٤٥٩، رقم : ٧١٨ )

وفي حاشية الأصل : (( ذَا : لفظ ( د ) )) لمـ ( يعني أبا دلود ) .

(٨) السنن ( كتاب الفلاة، باب ذكر ام يقطع الصلاة وما لا يقطع إذا لم يكن بين يدي المصلي سفرة ٦٥/٢.

بم ٧٥٣) وإسناده ضعيف كما قاله عبد الحق في الأحكام الوسطى (١٢٨/٢) وتابعه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣٥٤/٣) فابن عسار بن عبد الله: مقبول (كما في التقرير ٣١٧٨).

وفيه علة أخرى، وهي . الانقطاع بيه وبين العصل . قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في التهذيب ( ١٢٣/٥ ) . ( ((روى له أبو داود والنسائي حديثاً واحداً في الصلاة .. أنه ابن حرم [ الحلي، ١٣/٤ ] -

ومحرم في نادية لما ومعه عباس، فصلى في صحراء ليس بين يديه سترة وحجارة لما وكلية نعتان بين يديه، فما بالي ذلك<sup>(٢)</sup>.

وحديث ابن عمر : أخرجه الدارقطني من رواية إبراهيم بن يزيد عن سالم بن عبد الله عن أبيه . أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر قالوا . (( لا يقطع صلاة المسلم شيء ، وأدرك ما استطعت )) .

وإبراهيم بن يزيد هو : الحوري : ضعيف<sup>(٣)</sup> .

والصحيح عن ابن عمر : ما رواه مالك في ((الموطأ)) عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يقول : ( لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي )<sup>(٤)</sup>

وصح عنه أيضاً أنه قال : ( كان يقال . لا يقطع صلاة المسلم شيء ) . رزاد الدارقطني بإسناد صحيح<sup>(٥)</sup>.

= بالانقطاع قال : لأن عباساً لم يدرك معه المصل وهو كما قال، وقال ابن انقطاع [ بيان الوهم والإيهام ٣/٣٥٤ ] : لا تُعرف حاله )) اهـ من التهذيب .

(١) المتن : ( ٣٦٧/١ - ٣٦٨ ) .

(٢) حكم عليه الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٢٧٢ ) بأنه مزكوك، وهذا أقرب إلى الصواب من قول شارح لموافقه نفور أكثر أئمة الحديث فيه، ومن ذلك قول أحد من حل فيه ( الجرح والتعديل ٢/١٤٦ ) والسائي ( الكامل لابن عدي ١/٢٢٦ ) مزكوك الحديث، وقال ابن معين ( تاريخ الدوري : ١٨/٢ ) والجرح والتعديل : ( ١٤٦/٢ ) : ليس بشيء، وليس شيء، وقال البخاري ( التاريخ الكبير ١/٣٣٦ ) سكتوا عنه، وقال أبو زرعة وأبو حاتم ( الجرح والتعديل ٢/١٤٧ ) . ضعيف الحديث، مكر الحديث ومع ابن الحافظ ابن حجر حكم عليه بالترك إلا أنه قال في الفتح ( ٥٨٨/١ ) عن الحديث : ((إسناد ضعيف)) .

(٣) الموطأ . (كتاب قصر الصلاة في السفر، باب الرخصة في المرور بين يدي المصلي ١٥٦٠، رقم ٤٠)

(٤) المتن : ( ٣٦٨/١ ) .



## الثاني :

فيه مما لم يذكره عن أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعلي بن أبي طالب، وأبي أمامة، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وأم سلمة .

أما حديث أنس بن مالك : فرواه الدارقطني من رواية صخر بن عبد الله بن حرملة أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول عن أنس بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالأساس فمرّ بين أيديهم حمار فقال عياش بن أبي ربيعة : سبحان الله سبحانه الله، فلما سلّم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ((مَسَّ الْمَسْبُوحُ أَمَامًا سُبْحَانَ اللَّهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ<sup>(١)</sup> وَحَمْدُهُ<sup>(٢)</sup>))، قال : أنا يا رسول الله، إني سمعت أن الحمار يقطع الصلاة، قال : ((لا يقطع الصلاة شيء))<sup>(٣)</sup>.

(١) لفظ الجلالة سقط من (ك) .

(٢) السنن ( ٣٦٧/١ ) . من طريق إدريس بن يحيى عن بكر بن مصر عن صخر به ، وإسناده إلى صخر المدلجي صحيح .

وصخر قال عنه الحافظ في التقریب ( ٢٩٠٧ ) : ((حجاري مقبول، غلط ابن الجوزي فقل عن ابن عدي أنه اتهمه، وإنما اتهم صخر بن عبد الله الحاجي))؛ وسبقه إلى تعقب ابن الجوزي ابن عبد الخادي في التقيح ( ٩٥٥/٢ )، وذكر أن ابن حبان ذكره في الثقات ( ٤٧٣/٦ )، وقال السائي ( انظر : تهذيب الكمال ١٢٤/١٣ ) : صالح . وانظر : لسان الميزان ( ٢٢٣/٣ ) .

ولا أدري ما وجه قول الحافظ فيه . ((مقبول)) مع أن السائي وصفه بأنه صالح، وقد أعلّ الدارقطني الحديث في العلل ( ٤/٢٢٠/ب ) بالإرسال فقال : ((يرويه صخر بن عبد الله بن حرملة المدلجي، حدث به عنه بكر بن مضر، واختلف عنه؛ فرواه إدريس بن يحيى عن بكر عن صخر بن عبد الله عن عمر بن عبد العزيز عن أنس، وخالفه الوليد بن مسلم : رواه عن بكر عن صخر عن عمر بن عبد العزيز عن عياش بن أبي ربيعة ) كما في مسند عمر بن عبد العزيز للباعدي ص ٥٧ ) وغيرهما يرويه عن بكر بن مصر عن صخر مرسلًا والمرسل أصح)) .

وقال الحافظ في الفتح ( ٥٨٨/١ ) : ((في إسناده ضعف)) .

وأما حديث جابر : فرواه الطبراني في ((الأوسط)) من رواية يحيى بن ميمون النمار عن جرير بن حارم عن محمد بن المنكدر : عن حارم بن عبد الله الأنصاري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فذهبت شاة تمر بين يديه فسااعاها حتى ألزقها بالخائط، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((لا يقطع الصلاة شيء؛ وأدرأوا ما استطعتم))<sup>(١)</sup>.

ويحيى بن ميمون ضعيف<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث علي : فرواه أحمد من رواية موسى بن أيوب العافقي قال : حدثني عمي إيس بن عامر سمعت<sup>(٣)</sup> علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح من الليل وعائشة معرصة بين وبين القلة من فيام الليل<sup>(٤)</sup>.

وإيس بن عامر : لم يرو عنه غير ابن أخيه موسى بن أيوب<sup>(٥)</sup> فيما علمت<sup>(٦)</sup>؛ وقد وثقه العجلي<sup>(٧)</sup> وابن حبان<sup>(٨)</sup>، وبقية رجال إسناده ثقات .

(١) المعجم الأوسط (٣٧٧/٧)، رقم : ٧٧٧٤ .

(٢) قال عنه الحافظ في التقریب ( ٧٦٥٩ ) : ((مزوك))، وقال عنه البخاري ( التاريخ الأوسط : ١٨٦/٢ ) : ((كذاب))، وقال مسلم ( الكنى ص ٨٢ ) . ((مكرر الحديث))، وقال النسائي ( تاريخ بغداد : ١٢٦/١٤ ) : ((ليس بثقة، ولا مأمون)) . وقال الدارقطني ( تهذيب الكمال : ١٢/٣٢ ) : ((مزوك)) .

والصواب : أنه مزوك، لا ضعيف كما قال الشارح ، والحديث ضعيف جداً

(٣) في (ك) : ((قال : سمعت)) .

(٤) المسند ( ٩٩/١ ) وإسناده صحيح؛ وليس في إسناده قوله ((من فيام الليل))

(٥) موسى بن أيوب : تقدمت ترجمته

(٦) انظر : تهذيب الكمال ( ٤٠٤/٣ ) .

(٧) معرفة الثقات ( ٢٣٩/١ )، وفيه : ((مصري تابعي، لا بأس به)) .

(٨) الثقات ( ٣٥/٤ ) وقال الحافظ في التهذيب ( ٣٨٩/١ ) : ((صح له ابن حريم، وفي خطه أدمي في ملخص المستدرک . ليس بالنوي))، وقال عنه في التقریب ( ٥٨٩ ) : ((صدوق))

وأما حديث أبي أمامة : فرواه الطبراني في ((المعجم الكبير))<sup>(١)</sup>، والدارقطني<sup>(٢)</sup> من رواية عمير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( لا يقطع الصلاة شيء )) .

وعفیر بن معدان : ضعيف<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث أبي سعيد : فرواه أبو داود من رواية بحالد عن أبي الودّاع عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( لا يقطع الصلاة شيء؛ وادروا ما استطعتم ))<sup>(٤)</sup>.

وأما حديث أبي هريرة : فرواه الدارقطني من رواية إسماعيل بن عياش عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( لا يقطع صلاة المرأة امرأة ولا كلب ولا حمار؛ وادروا ما بين يديك ما استطعت ))<sup>(٥)</sup>.

وروى البرار من رواية عبد الرحمن بن أبي الرماد عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( لا يقطع امر الصلاة، فإنما هي من مناع البيت ))<sup>(٦)</sup>.

(١) المعجم الكبير (١٦٥/٨، برقم : ٧٦٨٨) .

(٢) السنن : ( ٣٦٨/١ ) .

(٣) قال عنه الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٤٦٦٦ ) : ((ضعيف))، ولو قبل فيه . ( إبه مزوك ) لم يكسر بعيداً . انظر ترجمته في تهذيب الكمال ( ١٧٦/٢٠ — ١٧٨ ) .

(٤) السنن : ( كتاب الصلاة، باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء : ٤٦٠/١، برقم : ٧١٩ ) . وفي إسناده بحالد بن سعيد . قال عنه الحافظ في التقریب ( ٦٤٧٨ ) . ((ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره)) . ولهذا صنفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود ( ص ٥٩ )، ونظام المنه ( ص ٣٠٦ ) وقال ابن أبي حاتم في العلل ( ٧٦/١ ) : ( سمعت أبي يقول : حديث أبي در عن النبي — صلى الله عليه وسلم — ( يقطع الصلاة الكلب الأسود البهيم ) أصح من حديث أبي سعيد : ( لا يقطع الصلاة شيء ) ) .

(٥) السنن : ( ٣٦٨/١ — ٣٦٩ ) : ((وفي إسناده إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو مزوك كما في التقریب ( ٣٦٨ ) .

(٦) كشف الأستار ( ٢٨١/١ — ٢٨٢، برقم : ٥٨٤ ) .

وأما حديث أم سلمة : فرواه أحمد<sup>(١)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٢)</sup> بإسناد صحيح من رواية ربيب ست أبي سلمة عن أم سلمة قالت : كان يعرض لي حبال مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يصلي وأنا حياله .

= وفي إسناده ضعف، فإن عبد الرحمن بن أبي ثرماد صدوق تغير حنطه لما قدم بغداد ( التقريب : ٣٨٦١ ) ، وقال الميثمي في الجمع ( ٦٣/٢ ) : ((رواه البرار، وفيه : عبد الرحمن بن أبي الرمد وهو ضعيف)) وما قاله — رحمه الله — محتمل، فإن كثيراً من الأئمة ضعف عبد الرحمن، كما في ترجمته من تهذيب الكمال ( ٩٥/١٧ — ١٠١ ) . وفي إسناده مهدي بن عيسى الواسطي إراوي عن عبد الرحمن لم أجد — عسى ترجمة، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان ( ١٢٤/٦ ) فقال ((مهدي بن عيسى الواسطي عن عبد الرحمن بن أبي الرمد أخرج البرار حديث ((الفرقة لا تقطع الصلاة)) بسند جيد، فإن ابن القصار مهدي مجهول الحال)). وعبارة ابن القطاد في بيان الوهم والإيهام ( ٢٣١/٣ ) . ((روى عنه الراريس . وم يذكر فيه أبو محمد بن أبي حاتم تجرباً ولا تعديلاً فهو عنه مجهول الحال، وليس في رواية أنه وني روعة عنه ما يقضي له بحسن الحال؛ فقد روي عنه لا ينفذ)) لكن في الجرح والتعديل ( ٣٣٧/٨ ) ترجمة مهدي . ((قال ابن أبي حاتم سئل أبي عنه فقال صدوق))، فلا أعظم سبب عدم ذكر ابن القطاد وابن حجر لهذا، ثم إن مهدي بن عيسى تروى عليه ( كما في سنن ابن ماجة ١٣١/١ ، برقم : ١٣٦٩ ، وكان الأول أن يعرفه الشارح إليه ) تابعه عبد الله بن عبد الحميد الحنفي وهو صدوق ، ع ينسب أن يحيى بن معين ضعفه ( التقريب : ٤٣١٧ ) ، والإسناد إليه صحيح، وصححه الحاكم في المستدرک ( ٢٥٥/١ ) فقال ((هذا حديث صحيح على شرط مسلم لاستشهاده بعد إرجاعه بن أبي ثرماد مفروفاً بعينه من حديث ابن وهب ولم يخرجاه)) وقد أمان ابن خزيمة في صحيحه ( ٢٠/٢ ) عن عدة أخرى لمحدث وهي الوقف؛ فقد أورد الحديث من طريق عبيد الله بن عبد المجيد في ( باب مرور الغر بن يدي نفسي ) إن صح آخر مسلم؛ فإن في الثقل من رفعه)) ثم عتب رواية أخرى لمحدث من صري بن وهب عن ابن أبي الرمد بالحديث موقوفاً غير مرفوعاً . وقال ابن وهب أعلم بمحدث أهل المدينة من عبيد الله بن عبد المجيد)) ولهذا قال الحافظ ابن حجر في البكت الظراف ( ٤٦٢/١٠ — ٤٦٣ ) ((رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الرمد عن أنه موقوفاً، ورجحه علي المرفوع)). وضعفه الشيخ الألباني في الضعيفة ( برقم : ١٥١٢ ) .

(١) المسند ( ٣٢٢/٦ )

(٢) المسند ( ٤٠٩/١٢ — ٤١٠ ، برقم : ٤١٤٨ ) .

وأصله عند أبي داود<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup> دون قوله : ((وكان يصلي وأنا حياله)) .

وروى ابن ماجه من رواية محمد بن قيس — قاص عمر بن عبد العزيز — عن أمه<sup>(٣)</sup> عن أم سلمة قالت : كان النبي<sup>(٤)</sup> صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرة أم سلمة فمرّ بين يديه عبد الله أو عمر بن أبي سلمة فقال بيده، فرجع، فمرت زين بنت أبي سلمة فقال بيده هكذا، فمضت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((هو أعلم))<sup>(٥)</sup>.

(١) السنن : ( كتاب اللبس، باب في الفرض : ٣٨٢/١، برقم : ٤١٤٨ ) .

(٢) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من صلى وبه وبين القبلة شيء : ٣٠٧/١ — ٣٠٨، برقم : ٦٥٧ ) .

(٣) في المطبوع : ((أبيه)) قال البوصري في مصباح الزجاجية ( ٣٢١/١ ) : ((وقع في بعض السج (عس أمه) بدل (عن أبيه)؛ واعتمد المزي ذلك [ في تحفة الأشراف : ٦٤/١٣ ]، وأخرج الحديث في ترجمة أم محمد بن قيس عن أم سلمة ولم يسمها، وأبوه أيضاً لا يعرف؛ والله أعلم)) .

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب ( ٤٨٤/١٢ ) : ((حديث أسامة بن زيد اللبني عن محمد بن قيس عن أمه عن أم سلمة في بعض الروايات عن أبيه عن أم سلمة))،

ومما يدل على أن الحافظ ابن حجر يحيل إلى أن الذي في الإسناد هو محمد لا أبوه أنه رمز لأمه برمز ابن ماجه، ولم يرمز لأبيه بذلك؛ والله أعلم .

(٤) في ( ك ) : ((رسول الله)) .

(٥) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقطع الصلاة : ٣٠٥/١، برقم : ٩٤٨ ) .

قال البوصري في مصباح الزجاجية ( ٣٢١/١ ) ((هذا إسناد ضعيف))، وذكر — كما سبق — أن أم محمد بن قيس أو أبوه لا يعرفان .

وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٨٧٦٨ ) : ((أم محمد والدة محمد بن قيس قاص عمر بن عبد العزيز مقبولة))،

وقال في ترجمة أبيه (قيس المدني) : ((مجهول)) ( التقریب : ٥٦٠٢ )؛ فالحديث ضعيف؛ ومن ضعفه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ( ٢٤/٥ ) .

### الثالث:

الأتان بفتح المعجمة، والتاء المشاة من فوق هي الأشي من الحمير، ولا يقال أتاناً<sup>(١)</sup>، والحمار يطلق على الذكر والأشي<sup>(٢)</sup>، كالعرس يطلق عليهما معاً<sup>(٣)</sup>، وفي بعض طرق البخاري . ((على حمار أتان))<sup>(٤)</sup>.

### الرابع:

في رواية المصنف من طريق معمر أن ذلك كان عني، وهكذا اتفق عليه الشيخان من طريق مالك<sup>(٥)</sup>، وهكذا عند مسلم من رواية يونس بن يزيد : ( يصلي عني في حجة الوداع )<sup>(٦)</sup> وقال مسلم في رواية معمر : ولم يذكر فيه عني ولا عرفة، قال : وقال<sup>(٧)</sup> في حجة الوداع أو يوم الفتح<sup>(٨)</sup>، وعند مسلم وبقي أصحاب السنن من رواية ابن عيينة . أن ذلك كان يوم عرفة<sup>(٩)</sup>، وهكذا رواه عبد الكريم الحرري عن مجاهد عن ابن عباس<sup>(١٠)</sup>

(١) الصحاح ( ٢٠٦٧/٥ )، لسان العرب ( ٦/١٣ ) .

(٢) الصحاح ( ٦٣٧/٢ ) .

(٣) الصحاح ( ٩٥٧/٣ ) .

(٤) الصحيح . ( كتاب النعم، باب منى يصح سماع الصغير ٤ ١٧١/١، برف . ٧٦ )

(٥) انظر ( ص ٣٩٣ )، قال الحافظ في الفتح ( ٥٧٢/١ ) ((كذا قال مالك وأكثر أصحاب الترمذي))

(٦) انظر ( ص ٣٩٣ ) .

(٧) في (ك) : ((وكان)) .

(٨) انظر ( ص ٣٩٣ ) .

(٩) انظر ( ص ٣٩٣ ) .

(١٠) رواه عبد الرزاق في المصنف ( ٢٨/٢ )، وابن حزيمة في صحيحه ( ٢٥/٢ )، ولم يظه : ( جئت أساء

والعص على أتان فمررتا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة وهو يصلي المكنونة بين شبي- يستره يقول بيننا وبينه ) . وسبقتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله .

ولعلمها واقعتان<sup>(١)</sup>.

وقد رواه الواقدي عن مالك فقال : في حجة الوداع<sup>(٢)</sup>؛ وهو الصواب<sup>(٣)</sup>.

### الخامس :

يؤبّ البخاري على هذا الحديث : (باب ستر الإمام سرّة لم خله)<sup>(٤)</sup> فاقتضى ذلك أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي يوم ذاك إلى ستره . واعتزّص على ذلك بأن في بعض طرقه عند البخاري : ( ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالنس بمى إلى غير جدار ) ذكره في كتاب الحج<sup>(٥)</sup>.

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه لا يلزم من نفي الجدار نفي ستره أخرى من حربة أو غيرها<sup>(٦)</sup>، وردّ هذا بأن في بعض طرقه الصحيحة نفي الستر مطلقاً بقوله : ( ليس شيء يستتره<sup>(٧)</sup> يحول بيننا وبينه ) .

(١) كما قال النووي في شرح صحيح مسلم ( ٢٢٢/٤ )، قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٧٢/١ ) : ((وتعقب بأن الأصل عدم التعدد ولا سيما مع اتحاد مخرج الحديث؛ فالحق : أن قول ابن عسبة . (بعرفة) شاذ، ووقع عند مسلم أيضاً من رواية معمر عن الزهري : (ودلك في حجة الوداع أو الفتح) وهذا الشك من معمر لا يعول عليه)).

(٢) التمهيد ( ١٩/٩ ) .

(٣) وكذا قال الحافظ في الفتح ( ٥٧٢/١ ) : ((والحق : أن ذلك كان في حجة الوداع)).

(٤) الصحيح : ( ٥٧١/١ )، باب رقم : ٩٠ .

(٥) لم أقف على هذا اللفظ في كتاب الحج، وإنما ذكره في كتاب العلم : باب متى يصح سماع الصائم ( ١٧١/١ )، برقم : ٧٦ .

(٦) قال به الكرماني في شرح صحيح البخاري ( ١٥٢/٤ ) وابن الترمذي في الجوهر النقي ( ٢٧٣/٢ ) .

(٧) في حاشية الأصل على قوله ( ليس شيء يستتره ) : ((فيه حجة لمن لم يوجب الستر)).

رواه الزار في ((مسنده)) قال : ثنا بشر بن آدم ثنا أبو عاصم عن ابن جريح قال : حدثني عبد الكريم الجري أن مجاهدًا أخبره عن ابن عباس<sup>(١)</sup> .

وهذا إسنادٌ صحيح كما تراه .

لكن قد يقال : ما نفى السُنة مطلقاً إنما نفى السُنة التي تحول بينهما وبينه كالحدار المرتفع الذي يمنع الرؤية بينهما وبينه<sup>(٢)</sup> ؟ والله أعلم<sup>(٣)</sup> .

ونقل البيهقي عن الشافعي — رحمه الله — أنه فسّر قول ابن عباس : ( إلى غير حدار ) أي إلى غير سُنة<sup>(٤)</sup> .

(١) ذكره الربيعي في نصب الراية ( ٨٢/١ ) وساق إسناده الزار كما هنا، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (

٢٨/٢ ) عن ابن جريح ( به ) ، ولفظه ( ليس ما وبه عن كذا وأعله شيء — يحول بينا وبينه ) ،

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ٢٥/١ ) من طريق أبي عاصم ( به ) بلفظ الزار . ثم قال من حرمكة

((وغير جائز أن يحتج بعد الكريم عن مجاهد عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله . وهذا اللفظ قد رويت

عن ابن عباس خلاف هذا المعنى)) ، ثم أورد أحاديث عن ابن عباس تدل على وجوب السُنة

وقد أشار — رحمه الله — إلى ترجيح رواية الزهري عن عبد الله ، وليس فيها ما ذكره عبد الكريم من عدم

السُنة

ويؤيد ما رواه مجاهد ما عد أحمد في مسنده ( ٢٢٤/١ ) من طريق الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة

عن يحيى الخزاز عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في فضاء ليس سه وسير يديه

شيء .

والحجاج : صدوق ، كثير الخطأ والندليس ( التقريب : ١١١٩ ) ، وقد عوته .

، روي من طريق عمرو بن مره عن يحيى ( به ) . وصححه أبو حاتم في العلل ( ٩٠/١ ) ، واضطر في صناع يحيى

من ابن عباس تهذيب التهذيب ( ٩٢/١١ )

(٢) ((وبينه)) : ليست في (ك) .

(٣) نقل الشوكاني هذا القول وما سبقه في نيل الأوطار ( ١٣/٣ — ١٤ ) .

(٤) معرفة السنن والآثار ( ١٢٠/٢ ) .



## السادس:

وقع في رواية المصنف من طريق معمر عن الزهري : ( فلم تقطع صلاتهم ) يعني : الأتار، وفي رواية صهيب عن ابن عباس : فلم ينصرف . رواه أبو داود وابن ماجه — كما تقدم —<sup>(١)</sup>، وقال في رواية مالك عن الزهري : فلم يكر ذلك عليّ أحد<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد : استدل ابن عباس بعدم الإنكار ولم يستدل بعدم استنافهم الصلاة؛ لأنه أكثر فائدة؛ لأنه إذا دلّ عدم إنكارهم على أن هذا الفعل غير ممنوع من فاعله دلّ على عدم إفساده الصلاة؛ إذ لو أفسدها لأنكر الناس على المار<sup>(٣)</sup>.

قال : ولا ينعكس هذا وهو أن<sup>(٤)</sup> يقال : لو لم يُفسد<sup>(٥)</sup> لم يجتمع على المار لجوار أن لا تعسد الصلاة، ويجتمع المرور على المار كما تقول في مرور الرجل بين يدي المصلي؛ حيث يكون له مدوحة أنه يجتمع عليه المرور وإن لم يعسد الصلاة على المصلي<sup>(٦)</sup>.

(١) الذي تقدم ( ص ٣٩٤ ) أن الحديث عند السائي وابن ماجه، وبَيَّنْتُ هَاكَ أَنَّ قَوْلَهُ : ((ابن ماجه)) غلطٌ — رحمه الله — فقد أعاد الخطأ هـا، وذكر أبا داود الذي كان ينبغي أن يذكره هَاكَ، وعمل عن ذكر السائي هـا . وسيأتي في الوجه الثاني عشر أنه عند أبي داود والسائي، وهو الضواب

(٢) الموطأ - ( كتاب قصر الصلاة في السفر، باب المرحضة في المرور بين يدي المصلي ١/١٥٥، رقم ٣٨ ) . وقد تقدم ذكر رواية الشيخين هـا من طريق مالك ( ص ٣٩٣ ) .

(٣) قوله : ((لأنكر الناس على المار)) ليس في المطبوع من الإحكام ولا يستقيم به الكلام، والذي في الإحكام : ((إذ لو أفسدها لامتنع إفساد صلاة الناس على المار)) .

قال الصنعاني في العدة ( ٢/٤٥٧ ) - ( رأي : لو أفسد المرور الصلاة لامتنع المرور . وقوله . ( على المار ) متعلق به . وقوله ( إفساد صلاة الناس . ) مفعول لأجله مضاف إلى مفعوله .. )

(٤) ((أن)) : تكررت في سهواً (ك) .

(٥) يعني : المرور

(٦) كما تقدم في الباب السابق ( ص ٣٨٦ ) .

ثبت بهذا : أن عدم الإنكار دليل على الجوار، والجوار دليل على عدم الإفساد، وإن لم يعكس فكان الاستدلال بعدم الإنكار أكثر فائدة من الاستدلال بعدم استقامتهم الصلاة<sup>(١)</sup>.

## السابع:

قال الشيخ تقي الدين : لعل السب في قول ابن عباس : ولم يكر ذلك عليّ أحد، ولم يقل ولم يكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك أنه ذكر أن هذا الفعل كان بين يدي بعض الصف، وليس يرم من ذلك اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك حوار أن يكون الصف ممتداً فلا يطلع عليه .

ثم قال : إن عدم الإنكار من رأى هذا الفعل متيق، فترك المشكوك وهو الاستدلال بعدم الإنكار من النبي صلى الله عليه وسلم وأحد المتيق وهو الاستدلال بعدم إنكار الرائي الواقعة وإن كان يحتمل أن يقال إن قوله : ( ولم يكر ذلك عليّ أحد ) يشمل النبي صلى الله عليه وسلم وغيره لعموم لفظ ( أحد )؛ إلا أن فيه ضعفاً؛ لأنه لا معنى للاستدلال بعدم الإنكار من غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حصرتهم وعدم إنكاره إلا على بعد<sup>(٢)</sup> (٣).

(١) إحكام الأحكام ( ٤٥٧/٢ - ٤٥٨ )، وقد تحقير الحافظ ابن حجر كلامه في الفتح ( ٥٧٢ ١ ) فقال ((قال ابن دقيق العيد . استدلل ابن عباس بترك الإنكار على الحوار، ولم يستدل بترك إعادتهم للصلاة، لأن ترك الإنكار أكثر فائدة . قلت وتوجيهه - أن ترك الإعادة يدل على صحته فقط لا على جوار المسرور، وترك الإنكار يدل على جوار المرور وصحة الصلاة معاً)) .

(٢) في (ك) بعد قوله . ((على بعد)) : ((انتهى)) .

(٣) إحكام الأحكام ( ٤٦٤/٢ - ٤٦٥ ) قال الحافظ في الفتح ( ٥٧٢/١ ) . ((ويستند منه . أن ترك الإنكار حجة على الحوار بشرطه وهو انتفاء اللوانع من الإنكار وثبوت العلم بالاطلاع على الفعل، ولا يقال لا يرم مما ذكر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لاحتمال أن يكون الصف حائلاً دون رؤية النبي صلى الله عليه وسلم له، لأنما نزل قد تقدم [ ٥١٤/١ ، رقم ٤١٨ ] أنه صلى الله عليه وسلم كان يرى في الصلاة من ورائه كما يرى من أمامه، وتقدم أن في رواية المصنف في الحجج [ ٧١/٤ ، رقم ١٨٥٧ ] أنه من بين يدي بعض الصف الأول فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ولو لم يرد شيء من -

قلت : في بعض طرقه في الصحيح : ( فلم ينكر ذلك عليّ ) فإنه للمعمول من غير ذكر أحد . أوردّه الحارثي في العلم في : ( باب متى يصح سماع الصبي )<sup>(١)</sup> . فيجوز أن يريد<sup>(٢)</sup> نفي إنكاره صلى الله عليه وسلم لذلك .

وصح عنه<sup>(٣)</sup> أيضاً التصريح بعدم إنكار النبي صلى الله عليه وسلم من رواية ابن عينة عن الرهري فقال فيه : ( فلم يقل لما النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ) رواه السائي وحده<sup>(٤)</sup> .

## الثامن :

فيه دليل على أن عدم الإنكار دليل على الجواز .

قال الشيخ تقي الدين : وذلك مشروطاً بأن تنفي الموانع من الإنكار ، ويُعلم الاطلاع على العمل . وهذا ظاهر<sup>(٥)</sup> .

- ذلك لكان توفر دواعيهم على سؤاله صلى الله عليه وسلم عما يحدث لهم كافياً في الدلالة على اطلاعه على ذلك؛ والله أعلم)) .

(١) الصحيح ( ١٧١/١ ، برقم : ٧٦ ) ، وفي الرواية التي شرح عليها الحافظ ابن حجر في الفتح : ( فلم ينكر ذلك عليّ أحد ) .

(٢) في (ك) : (( يريد به )) .

(٣) في حاشية الأصل : (( بقي في النص أنه لم ينكر في الرواية تصريح ( ... ) النبي صلى الله عليه وسلم للأئمة مع أن هذه حالة يجوز فيها تجزيراً قوياً عدم اطلاعه صلى الله عليه وسلم ؛ لأن في الصلاة شعلاً ؛ خصوصاً ذاك الجنب الرفيع أعلى الله شأنه )) .

ويظهر أنه محط مالك المسخة : الشيخ حسين بن مهدي العمري رحمه الله .

(٤) السنن : ( كتاب القبلة ، باب ما يقطع الصلاة وما لا يقطع ... ٦٤/٢٠ ، برقم : ٧٥٢ )

(٥) إحكام الأحكام ( ٤٦٤/٢ ) . وقد تقدم مثله في كلام الحافظ ابن حجر قريباً وذكر ما قد يعترض به عليه

## التاسع:

فيه أنه لا بأس بالإرتداد على الدابة الحمار وغيره، لكن بشرط إطاقه لذلك. وقد ورد في غير ما حديث صحيح ركوب ثلاثة على الدابة<sup>(١)</sup>.

## العاشر:

فيه أنه يركب صدر الدابة الأكبر؛ وكان الفصل أسس من عند الله، إلا أن تكون الدابة لغير الأكبر فصاحب الدابة أحقّ بصدرها كما ورد به الحديث<sup>(٢)</sup>، إلا أن يؤثر صاحب الدابة بصدرها كما ورد<sup>(٣) (٤)</sup>.

(١) كما في صحيح مسلم : ( كتاب المصايل، باب فضائل عبد الله بن جعفر — رضي الله عنهما — . ١٨٨٥/٤، رقم : ٢٤٢٧، ٢٤٢٨ ) .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ( ٤٢٢/٣ ) من حديث مس بن سعد وفي إسناده ضعف. ويشيد به الحديث الذي

(٣) في (ك) : (( والله أعلم )) .

(٤) أخرجه أبو داود في مسنده ( كتاب الحياء، باب رب الدابة أحقّ بصدرها ٦٢/٣، رقم ٢٥٧٢ ) .  
والترمذي في جامعه ( كتاب الأدب، باب ما جاء أن الرجل أحقّ بصدر دابته ٩٢/٥، رقم ٢٧٧٣ )  
( من حديث بريدة بن الحصيب — رضي الله عنه —، ولم يقطعه ) (أنت أحقّ بصدر دابتك مني إلا أن تخعبه لي) .

قال الترمذي : (( حديث حسن غريب من هذا الوجه )) .

وقال الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ( ١١٧/٢ ) (( حسن صحيح )) .

وقد جاء في معجم عدة أحاديث مرفوعة وموقوفة . انظر - فتح الباري ( ٣٩٧/١٠ )

## الحادي عشر:

استدل به على أنه لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي؛ وهو قول أكثر أهل العلم، كما حكاه المصنف عنهم؛ فمن الصحابة: عثمان بن عفان<sup>(١)</sup>، وعلي بن أبي طالب<sup>(٢)</sup>، وسعد بن أبي وقاص<sup>(٣)</sup>، وحذيفة بن اليمان<sup>(٤)</sup>، وعبد الله بن عمر<sup>(٥)</sup>، وأبو سعيد الخدري<sup>(٦)</sup> ومن التابعين: سعيد بن المسيب<sup>(٧)</sup>، والقاسم<sup>(٨)</sup>، والشعبي<sup>(٩)</sup>، وعروة بن الزبير<sup>(١٠)</sup> وغيرهم .

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٢٩/٢ )، وابن أبي شيبة في مصنفه ( ١٤٨/٢ )، والطحاوي في شرح معاني الآثار ( ٤٦٤/١ )، وعبد الله بن أحمد في روايته ( ٧٢/١ ) من طرق وعروة ابن حمر في الفتح ( ٥٨٨/١ ) إلى سعيد بن منصور، وقال: ((إسناده صحيح)).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٢٩/٢ )، وابن أبي شيبة في مصنفه ( ١٤٨/٢ )، والطحاوي في شرح معاني الآثار ( ٤٦٤/١ )، وسعيد بن منصور . وإسناده صحيح كما قال الحافظ في الفتح ( ٥٨٨/١ ) .  
(٣) أورده مالك في الموطأ ( ١١٤/١ ) أثرًا معلقًا عن سعد أنه كان يدخل المسجد فيمشي بين الصفوف والناس في الصلاة حتى يقف في مصلاه يمشي عرضًا بين الناس .

وذكر في الموطأ ( ١٥٦/١ ) أنه بلغه أن سعدًا كان يمر بين يدي بعض الصف والصلاة قائمة .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ١٤٩/٢ ) . وإسناده حسن إلا أن كعب بن عبد الله الربوي له عن حذيفة من الطبقة السادسة كما في التقريب ( ٥٦٤٢ ) وهم طبقة لم يثبت لهم لقاء أحد من أصحابه فيخشى من إقطاعه، لكن جاء عبد الطحاوي في شرح معاني الآثار ( ٤٦٤/١ ) نصريحه بالسماع من حذيفة؛ فإن ثبت صحح الأثر؛ والله أعلم .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٣٠/٢ )، وابن أبي شيبة في المصنف ( ١٤٩/٢ ) وإسناده صحيح .

(٦) تقدم ذكره حديثه ( ص ٣٩٩ ) .

(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٣١/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ١٥٠/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٩) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٣٠/٢ )، وابن أبي شيبة في المصنف ( ١٥٠/٢ ) . وإسناده صحيح .

(١٠) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٣٠/٢ ) . وإسناده صحيح .

ومن الأئمة . أبو حنيفة<sup>(١)</sup>، ومالك<sup>(٢)</sup>، والثوري<sup>(٣)</sup>، والأوراعي<sup>(٤)</sup>، والشافعي<sup>(٥)</sup> وفرّق أحمد وإسحاق بين الكلب الأسود وغيره كما سيأتي في الباب الذي يليه<sup>(٦)</sup> للأحاديث الواردة فيه

## الثاني عشر:

حمل بعض العلماء هذا الحديث على أن ابن عباس والفصل مشياً بين الصفوف لا أمامهما، واستدل بقوله : ( بين يدي بعض الصف ) قالوا : والمشى وراء الإمام بين الصفوف بعد إقامة الصلاة إذا لم يجد بداً منه لا بأس به .

قال : ( والإمام سزة لمن حلقه )<sup>(٧)</sup>، وقال مالك في ((الموطأ)) : وأنا أرى ذلك واسعاً إذا قامت الصلاة<sup>(٨)</sup>، ويرد قول من حمل حديث ابن عباس على ذلك أن في بعض صرقه الصحيحة

(١) انظر : شرح معاني الآثار ( ٤٦٣/١ )، والمبسوط ( ١٩١/١ )

(٢) المدونة ( ١١٤/١ )، والكاظمي لابن عبد البر ( ١٧٨/١ ) .

(٣) انظر . المعنى ( ٩٨/٣ )، وشرح صحيح البخاري لابن مطار ( ١٤١/٢ )

(٤) لم أفق عليه .

(٥) انظر : المجموع ( ٢٢٩/٣ ) .

(٦) انظر : ( ص ) .

(٧) انظر . إحكام الأحكام ( ٤٥٩/٢ ) قال ابن حجر في الفتح ( ١٧١/١ ) في كتاب المعجم ( قوله . )

بعض الصف : يتحمل أن يراد به صف من الصفوف، أو بعض من أحد الصفوف . قاله (كرامتي) ثم

قال — رحمه الله — في الفتح ( ٥٧٢/١ ) ( قوله ( بعض الصف ) راد المصنف في الخج [ ٧١ : ٧١ ] .

١٨٥٧ ] من رواية ابن أخي ابن شهاب عن عمه ( حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول ) انتهى .

وهو بين أحد الاحتمالين اللذين ذكرناهما في كتاب العلم))

وبعضهم من ترجمة البخاري — رحمه الله — على حديث ابن عباس في صحيحه ( ٥٧١/١ ) بقوله . ((بما

سزة الإمام سزة لمن حلقه)) أنه يرى هذا الرأي، ومعه كلام الشارح على تويب البخاري — رحمه الله

— ( ص ٤٠٣ ) .

(٨) الموطأ ( ١٥٦/١ )، برقم : ٣٩ .

عند أبي داود والسمائي من رواية صهيب بن<sup>(١)</sup> أبي الصهفاء عن ابن عباس أنه مرّ بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وعلام من بني هاشم على حمار... الحديث. وقد تقدم<sup>(٢)</sup> وصح<sup>(٣)</sup> أيضاً من رواية مجاهد عن ابن عباس قال: أتيت أنا والفضل على أتاب فمررنا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة وهو يصلي المكتوبة ليس شيء يستره يحول بيننا وبينه. رواه<sup>(٤)</sup> البزار بإسناد صحيح كما تقدم.

### الثالث عشر:

فيه أن إثبات الصف من أمام المصلين والدخول معهم في الصف لا بأس به، وليس ذلك بداهل في النهي.

### الرابع عشر:

فيه ترجيح القول بأن ابن عباس كان في حجة الوداع لم يبلغ الحلم؛ لأنه قال في رواية مالك لهذا الحديث: (وأما يومئذ قد ناهرت الاحتلام) أي: قاربته<sup>(٥)</sup>؛ وقد اختلف في سبه حين توفي النبي صلى الله عليه وسلم.

ف قيل: ثلاث عشرة، وبدل له قولهم: إنه وُلِدَ في الشَّعب قبل الهجرة بثلاث سنين<sup>(٦)</sup>.

(١) ((ابن)): ليست في (ك).

(٢) تقدم (ص ٣٩٤). وأن في إسناده ضعفاً والله أعلم.

(٣) ((وصح)): ليست في (ك).

(٤) في (ك): ((ورواه)).

(٥) في (ك): ((أي: قد قاربته)).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٩٠/١١): ((المعروف الصحيح: أنه وُلِدَ بالشَّعب؛ وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين؛ فيكون له عند الوفاة البوية ثلاث عشرة سنة، وبذلك قطع أهل السير، وصححه ابن عبد البر [في الاستيعاب، ٣٥١/٢]، وأورد بسند صحيح عن ابن عباس أنه قال: (ولدت وهو هاشم في الشَّعب) [لم أقف عليه في الاستيعاب فقلله في كتاب آخر لابن عبد البر] -

وقيل : كان عمره عشر سنين<sup>(١)</sup> . وهو ضعيف<sup>(٢)</sup> .

وقيل : خمس عشرة<sup>(٣)</sup> . وقال أحمد : إنه الصواب<sup>(٤)</sup> .

- وهذا لا ينافي قوله : ( تاهزت الاحتلام ) أي قاربته ، ولا قوله : ( وكانوا لا يحسون الرجل حتى يدرك ) لاحتمال أن يكون أدرك فختن قبل الوفاة السوية وبعد حجة إدراج ))

(١) أخرجه البخاري في الصحيح : ( كتاب فضائل القرآن ، باب تعليم الصبيان القرآن ، ٨٣/٩٠ ، روافد - ٥٠٣٥ ) من رواية أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : ( توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم )

(٢) تقدم أنه في صحيح البخاري ، وحكم الشارح بضعفه موافق لقول أحمد - رحمه الله - ؛ فقد قال عبيد الله بن الإمام أحمد في العلل ( ١٠٤/٢ ) ( سمعت أبي يقول في حديث أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : هذا عدي حديث وإد ، أظنه قال : ضعيف - كان أملى عليهم يحيى بن أكثم ، فقال : ابن عشر ، فقال أبي : لا ، ابن خمس عشرة ) .

(٣) في (ك) : ((خمس عشرة سنة))

(٤) أخرجه أحد في مسئله ( ٣٧٣/١ ) من طريق شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت سعد بن جبير يحدث عن ابن عباس قال : ( توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة )

(٥) سافه ابن عبد البر في الاستيعاب ( ٣٥١/٢ ) الرواية التي ذكرتها انما من مسند أحمد بسند إليه ، ثم قال : ((قال عبد الله بن أحمد بن حنبل - قال أبي . وهذا هو الصواب )) وتقدم قريباً ما يندرج على تصويبه ما من كلامه في العلل . والحاصل - أنه قد ورد في المسألة ستة أقوال قال الحافظ بن حجر في الفتح ( ٨٤/٩ ) : ((ولو ورد إحدى عشرة لكنت سعة [ أقوال ] ؛ لأنها من عشر إلى ست عشره [ وسبق أنه رجح القول بأنه كان ابن ثلاث عشرة ] قال : ويمكن الجمع بين مختلف الروايات ؛ لأن ست عشره ونحو عشرة ؛ فإن كلا منهما لم يثبت سبعة ، والأشهر بأن يكون ناهز الاحتلام لَمَّا قارب ثلاث عشرة ، ثم بلغ لَمَّا استكملها ودخل في التي بعدها بإطلاق خمس عشرة بالنظر إلى حم الكسرى [ وبذلك يمكن ردّه إلى رواية ثلاثة عشرة بأن يكون ولد مثلاً في شوال فله من السنة الأولى ثلاثة أشهر ، فأطبق عليها سنة ، وقص النبي صلى الله عليه وسلم في ربيع فله من السنة الأخيرة ثلاثة أخرى وأكمل سنيها ثلاث عشرة ] من الفتح : ٩٠/١١ - ٩١ ) [ وإطلاق من العشر والثلاث عشرة بالنظر إلى إلقاء الكسر وإطلاق أربع عشر يجر أحدهما )) والله أعلم .



## الخامس عشر:

فيه أن تحمّل الصبي قل البلوغ بعد بلوغ سنّ التمييز صحيح، وكذلك تحمله للشهادة سواء . وادعى ابن عبد البر<sup>(١)</sup> وابن بطال<sup>(٢)</sup> أنه لا خلاف في ذلك بين العلماء، وحكى ابن الصلاح في ((علوم الحديث)) عن بعضهم أنه لا يصحّ التحمل إلا بعد خمس عشرة<sup>(٣)</sup>. قال أحمد بن حنبل : يس القول<sup>(٤)</sup>.

(١) الاستذكار ( ١٧٨/٦ )، والتمهيد ( ٢١/٩ )، وانظر : الفتح ( ١٧١/١ ) .

(٢) شرح صحيح البخاري ( ١٢٩/٢ ) .

(٣) علوم الحديث ( ص ٣١٤ )، وانظر : الكفاية للخطيب ( ص ٦٢ ) .

(٤) الكفاية ( ص ٦١ )، وانظر : علوم الحديث ( ص ٣١٤ ) .

## باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب والحمار والمرأة

حدثنا أحمد بن منيع، ثنا هشيم، أنا يونس ومنصور عن حميد بن هلال، عن عبد الله بن الصامت قال : سمعتُ أبا ذرٍّ يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إذا صلى الرجلُ وليس بين يديه كآخرة الرجل أو كواسطة الرجل قطع صلاته الكلبُ الأسود، والمرأة، والحمار)). فقلت لأبي ذرٍّ : ما بال الأسود من الأحمر من الأبيض ؟، فقال : يا ابن أخي سألتني كما سألتُ رسولَ الله<sup>(صلى الله عليه وسلم)</sup> فقال : ((الكلب الأسود شيطان)).

وفي الباب عن أبي سعيد، والحكم الففاري، وأبي هريرة، وأنس .

قال أبو عيسى : حديث أبي ذرٍّ حديثٌ حسن صحيح .

وقد ذهب بعض أهل العلم إليه قالوا يقطع الصلاة الحمار والمرأة والكلب الأسود

قال أحمد : الذي لا أشك فيه أن الكلب الأسود يقطع الصلاة، وفي نفسي من الحمار والمرأة شيء .

قال إسحاق : لا يقطعها شيء إلا الكلب الأسود

(١) في (ك) . ((التي))، وأعاد في الحاشية بأن في نسخة : ((رسول الله)).

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث أبي ذر: أخرجه مسلم، وبقية أصحاب السنن؛ فرواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شبة ورواه بن حرب كلاهما عن إسماعيل بن علية<sup>(١)</sup>، والسائي عن عمرو بن علي عن يزيد بن زريع كلاهما عن يونس<sup>(٢)</sup>.

ورواه مسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية شعبة وسليمان بن المغيرة ومسلم — أيضاً —<sup>(٦)</sup> من رواية جرير بن حارم وعاصم الأحول وسلم بن أبي الديال حميتهم عن حميد بن هلال به .

وحديث أبي سعيد<sup>(٧)</sup>:

(١) : ( كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي ٣٦٥/١٠، برقم : ٥١٠ )

(٢) السنن : ( كتاب القبلة، باب ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع ... ٦٣/٢، برقم : ٧٥٠ ) .

(٣) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي ٣٦٥/١٠، برقم : ٥١٠ ) .

(٤) السنن : ( كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاة : ٤٥٠/١، برقم : ٧٠٢ )

(٥) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقطع الصلاة : ٣٠٦/١، برقم : ٩٥٢ ) من طريق شعبة . ورواه — أيضاً — في ( كتاب الصيد، باب صيد كلب الجحش والكلب الأسود البهيم : ١٠٧١/٢، برقم : ٣٢١٠ ) من طريق سليمان بن المغيرة به مختصراً .

(٦) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي ٣٦٥/١٠، برقم : ٥١٠ ) . وانظر في الكلام على الحديث : تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ( ٩٥٠/٢ ) .

(٧) بياض في الأصل بمقدار ثلاث كلمات، ويصح له في (ك) بحو سطرين . والحديث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٢٧/٢، برقم : ٢٣٥٠ ) قال : أخبرنا معمر، عن أبي هارون العدي عن أبي سعيد الخدري . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (( يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة )) . وفي إسناده أبو هارون عمارة بن جويس العبدي : متروك، ومهم من كذبه، شيعي ( التقریب : ٤٨٤٠ ) ؛ فالإسناد ضعيف جداً

وحديث الحكم الغفاري : رواه الطبراني في ((المعجم الكبير)) من رواية عمر بن [ رديح <sup>(١)</sup> ] : ثنا حوشب <sup>(٢)</sup> عن الحسن، عن الحكم بن عمرو الغفاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((يقطع الصلاة : الكلب، والحمار، والمرأة)) <sup>(٣)</sup>.

وعمر بن [ رديح ] : وثقه ابن معين <sup>(٤)</sup>، وضعفه أبو حاتم <sup>(٥)</sup>.

وحديث أبي هريرة : أخرجه مسلم من روايه يزيد بن الأصم عن أبي هريرة رضي الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((يقطع الصلاة : المرأة، والحمار، والكلب، وبقي ذلك مثل آخره الرجل)) <sup>(٦)</sup>.

ورواه ابن ماجه من رواية سعد بن هشام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((يقطع الصلاة : المرأة، والكلب، والحمار)) <sup>(٧)</sup>.

ورجال إسناده ثقات .

(١) وقع في الأصل و (ك) في الموصعي . ((رديح))، والصواب : ((رديح)). انظر . الميزان (١٩٦/٣)، واللسان (٣٥١/٤) . وقد تقدم ذكره (ص ٤٠)

(٢) حوشب هو . ابن مسلم النخعي، أبو بشر، وهو حوشب بن مسلوب . صدوق من السابعة (التقريب . ١٥٩٣).

(٣) المعجم الكبير (٢١١/٣)، رقم . ٣١٦١، وفي إسناده عمرو بن رديح وهو محلف فيه، وفي إسناده اختلاف يأتي ذكره عن حديث عبد الله بن معقل .

(٤) التاريخ — رواية الدوري — (٤٢٨/٤) . وعبارته : ((ليس به بأس))، وفي الجرح والتعديل (١٠٩٦) . قال ابن معين : ((هو صالح الحديث)) .

(٥) الجرح والتعديل (١٠٩/٦)، وانظر : اللسان (٣٥١/٤) .

(٦) الصحيح . (كتاب الصلاة، باب قدر ما يستز المصلي : ٣٦٥/١، رقم . ٥١١٠)

(٧) المس : (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقطع الصلاة : ٣٠٥/١، رقم . ٥٥٠) من طريق هشام الدستوائي عن قتادة عن سعد به .

وقد اختلف في إسناده، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله عند ذكر حديث عبد الله بن معقل

وحديث أنس : رواه أبو بكر البزار من رواية عبيد الله بن أبي بكر عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((يقطع الصلاة : الكلب، والحمار، والمرأة))<sup>(١)</sup> . ورجاله ثقات .

## الثاني :

فيه مما لم يذكره عن عبد الله بن عباس، وعد الله بن عمرو، وعد الله بن معجل، وعائشة، ورجل مقعد لم يسم .

أما حديث ابن عباس : فرواه أبو داود<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية شعبة عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((يقطع الصلاة : الكلب الأسود، والمرأة الحائض)) . لعط ابن ماجه، ولم يقل أبو داود : ((الأسود))، وقال : عن ابن عباس رفعه شعبة<sup>(٤)</sup>، ثم قال : وقفه سعيد<sup>(٥)</sup>، وهشام<sup>(٦)</sup>،

(١) كشف الاستار ( ٢٨١/١ )، رقم : ٥٨٢ ) من طريق يحيى بن كثير العمري عن شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر به . ويحيى بن كثير : ثقة ( التقريب : ٧٦٢٩ )، لكن تحول في رفعه الحديث، خالته أبو داود الطيالسي . ومحمد بن جعفر الملقب علم فقد رواه عن شعبة به موقوفاً في مصنف ابن أبي شيبة ( ١٥١/٢ )، وهما أثبت في شعبة من يحيى بن كثير؛ فالصواب في الرواية الوقف؛ والله أعلم .

(٢) السنن : ( كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاة : ٤٥٢/١ — ٤٥٣ ، رقم : ٧٠٣ ) .

(٣) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقطع الصلاة : ٣٠٥/١ ، رقم : ٩٤٩ ) .

(٤) قال البيهقي في سننه ( ٢٧٤/٢ ) : ((قال يحيى القطان لم يرفع هذا الحديث أحد عن قتادة غير شعبة، قال يحيى : وأنا أرفقه))، وقد سأل ابن أبي حاتم في العلل ( ٢١٠/١ ) أباه عن حديث شعبة هذا وأن يحيى القطان قال عنها : أخاف أن يكون وهم، فقال أبو حاتم : هو صحيح عدي

(٥) سعيد هو . ابن أبي عروبة ( انظر : التقريب : ٢٣٦٥ )، وروايته أخرجها البراء في مسنده، وقد ذكره عنه بإسناده ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ( ٣٥٦/٣ ) .

(٦) هو الدستوائي ( انظر : التقريب : ٧٢٩٩ )، وروايته أخرجها النسائي في سننه . ( كتاب القبلة، باب ما يقطع الصلاة : ٦٤/٢ ، رقم : ٧٥١ ) .

وهمام<sup>(١)</sup> عن قتادة على ابن عباس<sup>(٢)</sup>.

رواه أبو داود من وجه آخر بزيادة فيه فقال . حدثنا<sup>(٣)</sup> محمد بن إسماعيل البصري<sup>(٤)</sup> -  
معاد<sup>(٥)</sup> نا<sup>(٦)</sup> هشام<sup>(٧)</sup> عن يحيى<sup>(٨)</sup> عن عكرمة عن ابن عباس قال<sup>(٩)</sup> : أحسبه عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : ((إذا صلى أحدكم إلى غير سعة فإنه يقطع صلاته . الجمار ، والحسبر ،  
واليهودي ، والمجوسي ، والمرأة ؛ ويجري عنه إذا مرّوا بين يديه على قدفة حجر))<sup>(١٠)</sup>

قال أبو داود : في نفسي من هذا الحديث شيء ؛ كنت أذكر به إبراهيم<sup>(١١)</sup> وغيره فلم أر  
أحدًا جاء به عن هشام ، وأحسب الوهم من ابن أبي سمية ، والمكر فيه : ذكر المجوسي ، وفيه  
(على قدفة بحجر) ، وذكر الحنزير ؛ وفيه نكارة .

(١) همام هو . ابن يحيى العودي ( انظر : التقريب . ٧٣١٩ ) . قال البيهقي في السنن ( ٢٧٤/٢ ) : ((قال  
يحيى بن سعيد : بلغني أن هماماً يدخل بين قتادة وجابر بن زيد أبا الحنبل ، قال علي ، وم يرفع همام  
أحدث)) قال المري في تحفة الأشراف ( ٣٧٣/٤ ) : ((رواه مهر وعمان عن همام عن قتادة عن صاحب  
أبي الحنبل عن جابر بن يزيد عن ابن عباس)).

(٢) وقد تابع قتادة على روايته إياه موقوفاً سليمان بن طرخان عن عكرمة وأبي الشعثاء ( جابر بن زيد )  
عن ابن عباس ( به ) فذكره . أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٢٨/٢ ) . وسيأتي كلام ابنسارح على هذا  
الحديث في الوجه السادس إن شاء الله .

(٣) في (ك) : ((نا)).

(٤) هو : محمد بن إسماعيل بن أبي سمية البصري . ثقة . التقريب ( ٥٧٣٣ )

(٥) ((نا معاد)) : سقطت من (ك) .

(٦) هو : معاد بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي : صدوق ، ربما وهم . التقريب ( ٦٧٤٢ )

(٧) في (ك) : ((نا)).

(٨) هو : يحيى بن أبي كثير اليمامي : ثقة ، ثبت ، لكنه يلدس ويرسل . التقريب ( ٧٦٣٢ ) .

(٩) ((قال)) : ليست في (ك) .

(١٠) في (ك) : ((بحجر)).

(١١) لم أقف على ترجمته

قال أبو داود : ولم أسمع هذا الحديث إلا من محمد بن إسماعيل، وأحسبه وهم؛ لأنه كان يحدثنا من حفظه . انتهى<sup>(١)</sup>. وليس كلام أبي داود على هذا الحديث في روايتنا، وهو مضروب عليه في كتاب الخطيب<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث عبد الله بن عمرو : فرواه أحمد : ثنا<sup>(٣)</sup> عبد الرزاق، أنا ابن جريح، أخبرني عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص قال : بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض أعلى الوادي يريد أن يصلي قد قام وقمنا إذ حرح علينا حمار من شعب أبي دح شعيب أبي موسى<sup>(٤)</sup>، فأمسك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكر،

(١) المنن : ( كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاة : ٤٥٣/١، برقم : ٧٠٤ ) .

قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ( ٣٥٥/٣ ) . ((علة هذا الحديث بادية، وهي الشك في ربه، فلا يجوز أن يقال إنه مرفوع؛ ورواه قد قال : أحسبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .... [ وهو ] رأي لا خير، ولم يجرم ابن عباس برقمه)) وصححه ابن دقيق العيد في الإحكام ( ٤٦١/٢ ) ((وقد روي بسند صحيح موقوفاً على ابن عباس عبد الرزاق في مصنفه ( ٢٧/٢ ) بعلط : "يقطع الصلاة : الكلب، والخير، واليهودي، والصراي، والمجوسي، والمرأة الخائض" وللحديث طريق آخر عن عيسى بن ميمون عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "يقطع الصلاة الكلب، والحمار، والمرأة، واليهودي، والصراي، والمجوسي، والخير)). قال أبو زرعة الرازي كما في العلل لابن أبي حاتم ( ١٧٧/١ ) : ((هذا حديث سكر، وعيسى شيخ ضعيف الحديث)). قال الحافظ في التقریب ( ٤٤١٧ ) : ((عيسى بن ميمون التيمي الخزاز البصري المطار . ضعيف)) والله أعلم

(٢) لعله أراد بكتاب الخطيب : كتاب السنن لأبي داود برواية اللؤلؤي وبحرمة الخطيب البغدادي، وهي من محفوظات المكتبة السعودية بالرياض، انظر : ( الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن لمعد الله البراك ص ٥٦ )

(٣) في (ك) : ((قال : ثنا)).

(٤) شعب أبي دح : أحد شعاب مكة، قال الفاكهي في أخبار مكة ( ١٤٠/٤ ) : ((وهو الشعب الذي فيه الحرارون، وأبو دح رجل من بني سواقة بن عامر بن صعصعة، وفي عم الشعب سفيقة لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه)). وقال البكري في معجمه ( ٥٤٠/١ ) : ((هو شعب من شعاب الحجون بمكة، وهناك خط النبي صلى الله عليه وسلم على عبد الله بن مسعود ليلة الج)).

وأجرى إليه يعقوب بن زمة حتى رده<sup>(١)</sup>. وإسناده صحيح .

وأما حديث عبد الله بن مغفل : فرواه ابن ماجه من رواية قتادة عن الحسن عن عبد الله بن معمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((يقطع الصلاة : المرأة ، والكلب ، والحمائم))<sup>(٢)</sup> .

(١) المسند (٢٠٤/٢) . وفيه . أخبرني عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص . ليس فيه قوله ((عن أبيه)) ، وهكذا ذكره الخافظ ابن حجر في أطراف المسند (٧٧/٤) ، فقد أورد الحديث في ترجمته عمرو بن شعيب عن جد أبيه قال ((وإن يسمع منه)) ، وكذا في إتحاف المهرة (٦٠١/٩) ، وسأته — أيضاً — في الإصابة (٦٦٨/٣) كذلك ، ووصف إسناده الحديث بأنه منقطع ، ثم إن عبد الرزاق شيع الإمام أحمد في هذا الإسناد روى الحديث في مصنفه (٢٢/٢) عن ابن جريح عن عمرو عن عبد الله بن عمرو ، ليس فيه قوله . (عن أبيه) . وقد توبع عليه عبد الرزاق . تابعه هشام بن سليمان عن ابن جريح (١٤٠/٤) . فتبين بهذا ضعف إسناده لانقطاعه خلافاً لما قاله الشارح ، والله أعلم .

(٢) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما يقطع الصلاة . ٣٠٦/١ ، رقم ٩٥١ )

وفي إسناده حميل بن الحسن : وهو صدوق ، يخطئ ، أفرط فيه عدان ( التقریب ٩٧٠ ) يعني . أن عبد الله كذبه كما في تهذيب الكمال ( ١٢٩/٥ — ١٣٠ ) .

وهذا الحديث قد اختلف في إسناده على قتادة اختلافاً كثيراً :

١ — فرواه عنه بعضهم مرفوعاً من مسند أبي هريرة ، ورواه عنه آخرون موقوفاً على أبي هريرة على اختلاف بينهم في الوساطة بينه وبين أبي هريرة .

٢ — ورواه عنه ابن أبي عروبة عن الحسن عن عبد الله بن مغفل كما هنا .

٣ — ورواه شعبه عن قتادة عن عروة عن عائشة موقوفاً .

وقد روي من طريق آخر عن حوشب عن الحسن عن الحكم بن عمرو الغفاري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتقدم ذكر الشارح له .

وهذا الاختلاف بين الدارقطني — رحمه الله — في العلل ( ٩١/٩ — ٩٣ ) ، ثم قال ((والصحيح : حديث قتادة عن زرارة عن سعد عن أبي هريرة ، وحديث قتادة عن الحسن عن عبد الله بن مغفل))

وبهذا يتبين ضعف حديث الحكم بن عمرو الغفاري المتقدم ، وأن حديث عبد الله بن مغفل حسن الإسناد ، والله أعلم .



وأما حديث عائشة : فرواه أحمد : ثنا أبو المغيرة، ثنا صفوان، ثنا راشد بن سعد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . (( لا يقطع صلاة المسلم شيء إلا الحمار، والكافر، والكلب، والمرأة ))، فقالت عائشة : يا رسول الله لقد قرأنا بدواب سوء<sup>(١)</sup>.

ورجاله ثقات، فإن يكن راشد بن سعد سمعه من عائشة فهو صحيح؛ فإنهم ذكروا أنه لم يسمع من سعد بن أبي وقاص ولا من ثوبان<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث الرجل المقعد : فرواه أبو داود من رواية سعيد بن عبد العزيز عن مولى ليريد بن ثمران عن يزيد بن عمران قال : رأيت رجلاً يتبوك مقعداً، فقال : مررت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا على حمار وهو يصلي، فقال : (( اللهم اقطع أثره ))، فما مشيت عليها بعد راد في رواية له : فقال : (( قطع صلاتنا قطع الله أثره ))<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ك) : (( قال : ثنا )) .

(٢) المسند ( ٨٤/٦ )

وأبو المغيرة هو : عبد القدوس بن الحجاج الخولاني الحمصي : ثقة ( التقريب : ٤١٤٥ )

وصموان هو . ابن عمرو السكسكي أبو عمرو الحمصي : ثقة ( التقريب : ٢٩٣٨ ) .

وراشد بن سعد : ثقة، كثير الإرسال ( التقريب : ١٨٥٤ ) .

(٣) انظر . المراسيل لابن أبي حاتم ( ص ٥٩ )، وجامع التحصيل ( ص ٢١٠ ) .

وسأني كلام الشارح عن هذه الرواية في الوجه السابع والثامن والسادس عشر؛ وخلاصته . ضعف هذا الحديث؛ لأن راويه راشد بن سعد يخشى من تدليس؛ فقد روى عن أدركه ولم يسمع منه عد من يرى هذا تدليلاً كما سيأتي بيانه .

وفي حاشية الأصل بخط الحافظ ابن حجر : (( لم يثبت له سماع من عائشة ؛ بل لو ثبت سماعه منها لكان هذا الحديث غير صحيح ؛ لأنه شاذ مخالف لمعايير لما ثبت عنها )) .

(٤) تقدم الكلام عليه ( ص ٣٨٤ ) .

### الثالث:

قوله . ((كأخرة الرجل)) أو ((كواسطه الرجل)) : واسطة الرجل يحتمل أن يسراد بها وسطه، ويحتمل أن يراد بها مقدمه .

قال الخوهري : واسطة الفلاة : الخوخرة التي في وسطها، وقال — أبصاً —  
واسطة<sup>(١)</sup> الكور : مقدمه<sup>(٢)</sup>، قال : طرفة :

فإن شئت سمي واسط الكور رأسها وعامت بصعبيها نعاء الخفيد<sup>(٣)</sup>

فيحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك جميعاً، ويحتمل أنه شك من بعض روة إسماعيل المصنف، فإن ذكر واسطة الرجل المراد به المنصف واقصر مسلم وأبو دود والسائي على أخرة الرجل . وقال ابن ماجه : ((مؤخرة الرجل)) حسب .

### الرابع:

قوله : ((ما بال الأسود من الأحمر من الأبيض)) قال ابن العربي : الأحمر هو الأبيض لعدة، ولكنه نوعه ههنا حتى يكون أرفع للإشكال<sup>(٤)</sup>.

قلت : وما قاله ليس بجيد، بل هذا لون غير هذا كما هو معروف لعة وعرفاً، وإنما يُطلق الأحمر على الأبيض في الأدبي فقط دون سائر الحيوانات، وذلك خوفاً من التطهير بالبرص، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم . ((مُعت إلى الأحمر والأسود))<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ك) : ((واسط)).

(٢) الصحاح (٣/١١٦٧ — ١١٦٨ مادة : وسط) .

(٣) ديوان طرفة (ص ٤١) .

(٤) عارضة الأحوذى (٢/١٣٤) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٣٧٠/١، برقم ٥٢١) من حديث أبي هريرة — رضي الله عنه — بلفظ : ((ومعت إلى كل أحمر وأسود))، وأخرجه أحمد في مسنده (٤١٦/٤) من حديث أبي موسى الأشعري باللفظ الذي ذكره الشارح — رحمه الله — .

قال صاحب ((المحكم)) عند ذكر هذا [ الحديث ]<sup>(١)</sup> : (والأحمر الأبيض<sup>(٢)</sup> تطهيراً بالأبرص<sup>(٣)</sup>) .

فأما بقية الحيوانات فالأحمر غير الأبيض .

قال صاحب ((المحكم)) : ( الحمر من الألوان المتوسطة معروفة تكون في الحيوان والنبات وغير ذلك مما يقبلها .

قال : وبغير أحمر : لونه مثل لون الرعمران إذا أجبس الثوب به .

قال : وقيل : بغير أحمر : إذا لم يخالط حمرة شيء<sup>(٤)</sup> . وهو واضح .

نعم، قال ابن حرم : إن السواد ليس بلون . قال ذلك في تأليف ألفرد<sup>(٥)</sup> .

وقال مسلم في هذا الحديث : ((الأصفر)) مكان ((الأبيض))، وهكذا في رواية النسائي؛ واقتصر ابن ماجه على (الأحمر)، وجمع بينهما أبو داود، فقال : ما بال الأسود من الأحمر من الأصفر من الأبيض . فدل ذلك على أنها ألوان متباينة؛ والله أعلم .

### الخامس:

فيد في حديث أبي در الكلب بالأسود، وأطلق في أكثر أحاديث الباب ذكر الكلب كما تقدم في حديث أبي هريرة وعبد الله بن معمر وأنس وعائشة، وكذا في حديث ابن عباس عبد أبي داود، وفيه ابن ماجه فيه بالأسود .

(١) ما بين العقوفين من (ك) .

(٢) وقع في الأصل : ((للأبيض)) والمثبت من (ك) وهو موافق لما في المحكم .

(٣) في (ك) بعده : ((انتهى)) .

(٤) المحكم : (٢٤٩/٣) .

(٥) المحكم : (٢٤٨/٣ - ٢٤٩) .

(٦) وهو مطبوع ضمن الذخيرة في المصنفات الصغيرة ( السفر الأول، ص ١٤١ ) .

فمن يحمل من العلماء المطلق على المقيد — وهم الجمهور — <sup>(١)</sup> يحملُه على الأسود، ومن يعمل بالمطلق وهم الجمهور وأهل الظاهر <sup>(٢)</sup> لا يحملونه على المقيد، وبه صرح ابن حزم فقال بأنه يقطع مرور الكلب مطلقاً عملاً بالأحاديث المطلقة <sup>(٣)</sup>.

### السادس:

أطلق في حديث أبي ذر وأكثر أحاديث الباب ذكر المرأة وقيدَه في حديث ابن عباس عند ابن ماجه وأحد روايتي أبي داود والمرأة الحائض، ومقتضى قول من يحمل المطلق على المقيد ويرى قطع الصلاة بالمرأة أن يقيد ذلك بالحائض.

وقال ابن العربي إنه لا حجة لمن أبطل مرور المرأة الحائض، لأن الحديث ضعيف <sup>(٤)</sup>، قال وليست حيضة المرأة في يدها ولا بطنها ولا رجلها <sup>(٥)</sup>.

قلت: إن أراد بصعفه ضعف روايته فليس كذلك، فإن جميعهم ثقات. وإن أراد به كون الأكثرين وقعوه على ابن عباس فقد رفعه شعبة — كما تقدم <sup>(٦)</sup> —.

(١) روضة الناظر (٢/٧٦٥)، الغيث الجامع (٢/٤٠٦)، إرشاد الفحول (١/١٦٤ — ١٦٥)

(٢) روضة الناظر (٢/٧٦٥)، الغيث الجامع (٢/٤٠٦)، إرشاد الفحول (١/١٦٤ — ١٦٥)

(٣) المحلى (٤/٨).

(٤) في حاشية الأصل بخط الحافظ ابن حجر. ((أطلق النووي في شرح مسلم أيضاً كون الحديث ضعيفاً، وفيه ما فيه)).

(٥) عارضة الأحمدي (٢/١٣٥)

(٦) انظر: (ص٤١٧)

ورفع الثقة مقدم على وقف من وقفه وإن كانوا أكثر على القول الصحيح في الأصول<sup>(١)</sup> وعلوم الحديث<sup>(٢)</sup>؛ والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

## السابع:

اقتصر في أكثر أحاديث الباب على ذكر المرأة والحمار والكلب، وراد أحمد في حديث عائشة ذكر الكافر ورجاله ثقات، والريادة من الثقة مقبولة<sup>(٤)</sup>، وزاد أبو داود في حديث ابن عباس

(١) انظر: الفيتا الجامع (٥٠٣/٢).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٢٩)، لكن الصواب عند تعارض الوقف والرفع قول الريادة من يكون حافظاً متقناً حيث يستوي مع من راد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عدداً منه أو كان فيهم من هو أحفظ منه أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقاً فإن ريادته لا تغفل، انظر: النكت على ابن الصلاح (٦٩٠-٦٩٥/٢).

(٣) في حاشية الصل: ((قف على كون حديث ابن عباس الذي فيه تسمير المرأة بالخائض في قطع الصلاة إسناده صحيح، وإن جميع رجاله ثقات، وأنه وإن كان الأكثرون وقفه على ابن عباس فقد رفعه شعبة، ورفع الثقة مقدم على وقف من وقفه وإن كانوا أكثر على الصحيح في الأصول وعلوم الحديث، هكذا فليكن التحقيق)).

ويظهر أنه بخط مالك نسخة. الشيخ حسين بن مهدي النعمي - رحمه الله -.

(٤) لكن تقدم (ص ٤٢١) قوله عن تلك الرواية التي من طريق راشد بن سعد: ((إن يكن راشد بن سعد سمعه من عائشة فهو صحيح؛ فإنهم ذكروا أنه لم يسمع من سعد بن أبي وقاص ولا من ثوبان))، وقد مات سعد وثوبان - رضي الله عنهما - قبل عائشة - رضي الله عنها - بقليل فإنها ماتت سبع وخمسين على الصحيح (التقريب: ٨٦٣٣)، وكانت وفاة سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - سنة خمس وخمسين - على المشهور - (التقريب: ٢٢٥٩)، وأما ثوبان - رضي الله عنه - فإن وفاته سنة أربع وخمسين (التقريب: ٨٥٨٠). ففي روايته عن عائشة احتمال الانقطاع خصوصاً إذا كان كثير الإرسال كما قال عنه الحافظ في التقريب (١٨٥٤).

وفي متبه محالة لما جاء فيها في الصحيحين كما سيذكره الشارح في الوجه الخامس.

ذكر الحرير واليهودي والمجوسي، وهما داخلان في مسمى الكافر، إلا أن أبا داود قال . إن ذكر المجوسي والخنزير فيه منكر — كما تقدم — ؛ والله أعلم .

## الثامن :

كيف الجمع بين إنكار عائشة لذكر المرأة مع الكلب والحمار — كما تقدم في حديثها المتفق عليه — وبين حديثها عند أحمد أنها روت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنها قالت : يا رسول الله لقد قرنا بدواب سوء . وليس فيه أنه أجابها عن سؤالها عن ذلك، وتقدم أن رجاله ثقات<sup>(١)</sup> .

والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنه صلى الله عليه وسلم قال<sup>(٢)</sup> ذلك أولاً، ثم مسح بمرور الحمار بين يديه في حجة الوداع — كما تقدم في حديث ابن عباس في الباب قبله —<sup>(٣)</sup> .

والثاني : أنها استدلت على أنه لم يرد بقطع الصلاة إفسادها بكونها كانت نام بين يديه معترضة وهو يصلي من الليل، فلعلها أولت القطع على شغل حاطر المصلي عن صلاته بمرور ذلك بين يديه، لا أن ذلك مفسد<sup>(٤)</sup> للصلاة<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : ( ص ٤٢١ ) . وتقدم ما ذكره الشارح عن تلك الرواية، وأن فيها احتمال الانقطاع

(٢) في (ك) . ((كان قال))

(٣) انظر : ( ص ٣٩٢ ) .

ثم إن النص إذا دل على أشياء متعددة لم يسح إلا أحدها اقتصر عليه ولم يتجاوز إلى غيره — كما ذكره ابن حزم في الأحكام ٨٢/٤ —؛ هذا إذا ثبت وقوع المسح هنا؛ فإن الذي يظهر ضعف الرواية التي في مسند أحمد؛ وحيث يفتي الإشكال

وهذه العبارة فيها نظر، وسيمرّ بك قريباً ( ص ٤٤٠ ) تصميف الشارح خذ الرواية

(٤) في (ك) : ((يقصد)) .

(٥) قال به الشافعي وغيره كما في الفتح ( ٥٨٩/١ ) .

قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد : إن ذلك يتوقف على أن يتبين أن مرور النساء مساوٍ لما حكته عائشة — رضي الله عنها — من الصلاة إليها وهي راكدة، قال : وليست هذه المقدمة بالبينة عندي لوجهين :

أحدهما : أنها — رضي الله عنها — ذكرت أن البيوت حيثئذٍ ليس فيها مصابيح، فلعَلَّ سبب هذا الحكم عدم المشاهدة لها .

الثاني : أن قائلًا لو قال : إن مرور المرأة وشبهها لا يساويه في التشويش على المصلي اعتراضها بين يديه فلا يساويه في الحكم لم يكن ذلك بالمتنع، وليس يبعد عن تصور الظاهرية مثل هذا . انتهى<sup>(١)</sup>.

وما ذكره الشيخ من أنه ليس يبعد عن تصرف أهل الظاهر قد صرح به أهل الظاهر فقالوا : إن اصطلاح المرأة معوضة لا يقطع الصلاة إنما يقطع مرورها أو كونها بين يدي المصلي غير مضطحة معوضة . قاله ابن حزم<sup>(٢)</sup>.

## التاسع:

قوله : ((إذا صلى الرجل))، وفي رواية مسلم : ((إذا صلى أحدكم)) حمله بعض العلماء على المنفرد والإمام دون المأمومين، وقد نقله ابن عبد البر في ((الاستدكار))<sup>(٣)</sup> عن العلماء عند ذكر حديث أبي سعيد المتفق عليه : ((إذا كان أحدكم يصلي))<sup>(٤)</sup>، فقال : ومعه أحد أهل العلم : إذا كان أحدكم يصلي وحده، بدليل حديث ابن عباس : فمررت بين يدي بعصر الصف فأرسلت الأتان ترتع ... الحديث المتقدم<sup>(٥)</sup>.

(١) إحكام الأحكام (٤٦٢/٢ — ٤٦٣) .

(٢) المحلى (٨/٤) .

(٣) الاستدكار (١٦٢/٦ — ١٦٣) .

(٤) انظر : (ص ٣٧٤) .

(٥) انظر : (ص ٣٩٣) .

وما ذكره ابن عبد البر بمشي على ما ذهب إليه مالك — رحمه الله — أنه لا بأس أن يمشی بين الصعوف بعد الإقامة، لأن ستر الإمام ستره لمس جلعه — كما تقدم<sup>(١)</sup>

وأما أصحابنا فلا فرق في ذلك بين الإمام والمأموم والمعرد أنه يحرم المرور بينه وبين ستره إن كانت له ستره، فإن لم يكن له<sup>(٢)</sup> ستره كره المرور ولا يحرم<sup>(٣)</sup>، والله أعلم .

### العاشر:

دلّ مفهوم الشرط في حديث الباب إذا<sup>(٤)</sup> كان بين يديه ستره أنه لا يقطع صلاته ما ذكر في الحديث، وهو محمول على ما إذا مرّوا من وراء السترة، أما إذا مرّوا بين يديه وبين السترة وقصر في الدفع فإنه يأتّم بذلك، ويجري فيه الخلاف المذكور بين العلماء في قطع الصلاة بذلك<sup>(٥)</sup>.

### الحادي عشر:

أطلق في الحديث قطع الصلاة بما ذكر إذا صلى لغير ستره، وهو محمول على ما إذا كان بين المار بين يديه من المذكورات وبين المصلي أقل من القدر الذي يكون بينه وبين السترة وهو ثلاثة أذرع، وقيل ستة، وقيل: قدوة بحجر على الخلاف المتقدم<sup>(٦)</sup>، فأما إذا كان بينهما أحد من مقدار السترة فلا يضره ذلك .

(١) انظر : ( ص ٤١٠ )، وهو في الموطأ ( ١٥٦/١ ) .

(٢) ((له)) غير واضحة في الأصل، وهي واضحة في (ك)

(٣) تقدم ذكر هذه المسألة (ص ٣٨٦) .

(٤) في (ك) : ((أنه إذا))

(٥) تقدم ذكر هذه المسألة (ص ٤٠٩) .

(٦) تقدم ذكر هذه المسألة (ص ٣٧٠)، و (ص ٣٨٩) .

وأما قوله . ((وقيل قدوة بحجر)) فإنه لم يتقدم ذكره في الأبواب السابقة، وإنما مرّ قريب في حديث ابن عباس (ص ٤١٨)؛ وهو حديث ضعيف كما سبق؛ والله أعلم .



## الثاني عشر:

احتج بأحاديث الباب من ذهب إلى أنه يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب؛ وهو قول جماعة من الصحابة، منهم: أبو هريرة<sup>(١)</sup>، وأُس<sup>(٢)</sup>، وابن عباس في رواية عنه<sup>(٣)</sup>، وحكي أيضاً عن أبي در<sup>(٤)</sup>، وابن عمر<sup>(٥)</sup> وجاء عن ابن عمر أنه قال به في الكلب<sup>(٦)</sup>، وقال به الحكم بن عمرو الغفاري في الحمار<sup>(٧)</sup>.

ومن قال من التابعين بقطع الثلاثة المذكورة للصلاة: الحسن البصري<sup>(٨)</sup>، وأبو الأحوص صاحب ابن مسعود<sup>(٩)</sup>.

ومن الأئمة: أحمد بن حنبل فيما حكاه عنه ابن حزم<sup>(١٠)</sup>، والذي حكاه المصنف عنه تخصيصه بالكلب الأسود، وتوقفه في الحمار والمرأة.

(١) انظر (ص ٤١٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥١/٢). وإسناده صحيح، وتقدم عدد ذكر حديث أس (ص).

(٣) ذكره ابن حزم في المحلى (١٠/٤ - ١١)، وانظر: بيان الوهم والإيهام (٣٠٦/٣).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٦/٢) بإسناد ضعيف، فيه: علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعف (التقريب: ٤٧٣٤)، وليس فيه ذكر الحمار.

(٥) كذا في جميع النسخ، ولم أقف على من وروى ذلك عنه.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٢/٢) بإسناد صحيح: أن ابن عمر أعاد ركعة من جزأ مرتين يديه، وصححه ابن حزم في المحلى (١١/٤).

(٧) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨/٢ - ١٩). وإسناده صحيح.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٥١/٢). وإسناده صحيح.

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٥١/٢). وأبو الأحوص هو: عوف بن مالك بن نضلة الحشمي الكوفي، مشهور بكنيته: ثقة من الثالثة، قتل في ولاية الحجاج على العراق. (التقريب: ٥٢١٨).

(١٠) المحلى (١١/٤).

قال ابن دقيق العيد<sup>(١)</sup>: (وهو أحوذ مما دلّ عليه كلام الأئمة من حرم القول عن أحمد بأنه لا تقطع المرأة والعمار)<sup>(٢)</sup>.

ودهب أهل الظاهر أيضاً إلى قطع الصلاة بالثلاثة المذكورة إذا كان الكلب والعمار سبين يديه سواء أكان الكلب والعمار ماراً أم غير مار صغيراً أم كبيراً حياً أم ميتاً، وكول المرأة بين يدي الرجل مارة أم غير مارة صغيرة أم كبيرة إلا أن تكون مصطحمة معترضة<sup>(٣)</sup>.

ويعترض عليه بقصة أمانة وحمله لها في الصلاة، وكان إذا سجد وضعها<sup>(٤)</sup>، ولعله يجرح عن ذلك بكونه لم يقل أنه وضعها بين يديه، فلعله وضعها إلى جانبه

(١) في (ك) . (قال ابن دقيق العيد : وهو أولى مما حكاه الأئمة) .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ك) .

(٣) إحكام الأحكام (٤٦٢/٢) ، وفي مسائل أحمد لابه عد الله (٣٤٠/٢) . ((سألت أبي ما يقطع الصلاة ؟ قال : الكلب الأسود .. أما المرأة فأذهب إلى حديث عائشة)) ، وفي مسائل أحمد — رواية ابن هاشم — (٦٥/١) قال . ((أما العمار والمرأة فإيهما لا يقطعان الصلاة، وأما الكلب لأسود فإنه يقطع الصلاة)) .

قال المرادي في الإصناف (٦٥٠/٣) ((في المرأة والعمار روايتان إحداهما لا تنطل . وهي اندهس، والثانية . بطل، واحتارها الشيخ نفي الدين، وقال : هو مذهب أحمد)) .

وهذا — والله أعلم — هو الصواب، وأن هذه الثلاثة كلّ واحد منها يقطع الصلاة . قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٩٠/١) : ((قال بعض الحابلة : يعارض حديث أبي ذر وما وافقه أحدث صحيحة غير حريضة وصريحة غير صحيحة فلا يترك العلم بحديث أبي ذر الصريح بائناً على حديث عائشة — وما وافقه، والعرق بين المار وبين النائم في القلة أو المرور حرام بخلاف الاستقرار بائناً كمال أم غيره؛ فهكذا المرأة يقطع مرووها دون لثها)) .

(٤) المحلى (٨/٤) .

(٥) أخرجه البحاري في صحيحه : (كتاب الصلاة، باب إذا حمل حارية صغيرة على عنقه في الصلاة . ٥٩٠/١، برقم ٥١٦) .

وقد استثنى ابن حزم حمل الصغيرة على عقه في الصلاة فإنها لا تطل الصلاة بذلك لقصة أمانة<sup>(١)</sup>.

والقول الثاني : أنه يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض وهو قول ابن عباس<sup>(٢)</sup> وعطاء بن أبي رباح<sup>(٣)</sup>.

والقول الثالث : أنه يقطعها الكلب والحمار دون المرأة وهو قول عائشة<sup>(٤)</sup>، وروي عنها أنه لا يقطعها إلا الكلب والحمار والسمور<sup>(٥)</sup>.

والقول الرابع : يقطعها الكلب الأسود فقط؛ وهو قول إسحاق بن راهوية<sup>(٦)</sup>، وحكي عن عائشة أيضاً، حكاه ابن المنذر عنها<sup>(٧)</sup>.

والقول الخامس : أنه لا يقطع الصلاة شيء من ذلك، وهو قول أبي حنيفة، والثوري، ومالك، والشافعي، وأبي ثور، وجمهور العلماء؛ وقد تقدم في الباب قبله من قال به من الصحابة والتابعين<sup>(٨)</sup>.

(١) المحلى (٩/٤ - ١٠) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٥١/٢) بإسناد صحيح .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٦/٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٢/٢) . وإسناده صحيح .

(٤) لعنه مستمداً مما أخرجه البخاري في ( كتاب الصلاة، باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء، ٥٨٨/١، برقم : ٥١٤ ) : أن عائشة ذكر عدداً ما يقطع الصلاة - الكلب، والحمار، والمرأة - فقالت : شبهنوما بالحمر والكلاب .. ثم ذكرت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إليها وهي معترضة في قبتة؛ فهي لم تنكر لإدراك المرأة، لكن استدللّ الرهري بما اعترضت بما اعترضت به على أن الصلاة لا يقطعها شيء، كما في الباب نفسه برقم (٥١٥) .

(٥) ذكره ابن حزم في المحلى (١١/٤) معلقاً .

(٦) حكاه عنه الترمذي عند ذكر حديث الباب .

(٧) الأوسط (١٠٢/٥)، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٤٩/٢)، وإسناده صحيح .

(٨) تقدم ذكر أقوال الأئمة في باب ما جاء لا يقطع الصلاة شيء (ص ٤١٠)؛ وأما أبو ثور فقد حكاه عنه ابن المنذر في الأوسط (١٠٥/٥) .

### الثالث عشر:

تفرقة صلى الله عليه وسلم في حديث أبي در بين الكلب الأسود وغيره وتعليه ذلك بأن الأسود شيطان حجة ظاهرة لأحمد . وقد حمل بعض العلماء ذلك على طاهره . وقال : إن الشيطان يتصور بصور الكلاب السود ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم . ((اقتلوا منها كل أسود بهم))<sup>(١)</sup>.

وقال بعض العلماء : لما كان الكلب الأسود أشد ضرراً من غيره وأشد نرويعاً كان المصلي إذا رآه اشتغل عن صلاته به ، فرمى أداه<sup>(٢)</sup> ذلك إلى قطع صلاته ، فسمي ذلك قاطعاً باعتبار ما يتحرف منه ويؤول إليه ، كما قال للمادح . قطعت عن صاحبك<sup>(٣)</sup> ، أي : فعلت به فعلاً يحاف هلاكه منه كما لو قطع عنقه ؛ وكذلك تأول الجمهور قطع الحمار والمرأة للصلاة أنه

(١) أخرجه أبو داود في سننه ( كتاب الصيد ، باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره : ٢٦٧/٣ ، رقم : ٢٨٤٥ ) ، والترمذي في جامعه ( : كتاب الأحكام والفوائد ، باب صفة الكلاب التي أمر بقتلها . ١٨٥/٧ ، رقم : ٤٢٨٠ ) ، وابن ماجه في سننه : ( كتاب الصيد ، باب البهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد أو حرث أو ماشية ١٠٦٩/٢ ، رقم : ٣٢٠٥ ) من حديث عبد الله بن معنل - رضي الله عنه . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((ولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها كلها ، فاقتلوا منها كل أسود بهم))؛ هذا لفظ الترمذي ، وقال : ((حديث حسن صحيح)) ، وهو كما قال

وأخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب المساقاة ، باب الأمر بقتل الكلام وبيان نسخه ١٢٠٠/٣ ، رقم : ١٥٧٢ ) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ، حتى إن المرأة تقدم من السادية بكلها فمعتله ، ثم بهي التي صي الله عليه وسلم عن قتلها وقال . ((عليكم بالأسود البهيم ذي الفطيتي ؛ فإنه شيطان)) .

(٢) في (ك) : ((أدى)) .

(٣) متفق عليه من حديث أبي بكر - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب الشهادات ، باب إذا ركى رجل رجلاً كماه : ٢٧٤/٥ ، رقم : ٢٦٦٢ ) ، ومسلم في صحيحه ( كتاب الرهد والرقائق ، باب البهي عن المدح إذا كان فيه إفرط ، وحيف منه فنة على المدح - ٢٢٩٦/٤ ، رقم : ٣٠٠٠ ) .

يحاف منه ذلك؛ فالمرأة تفتن، والجمار يهتق، والكلب يروّع<sup>(١)</sup>؛ وقد ورد في كل من المذكورات ذكر الشيطان معهن:

فأما المرأة فقال صلى الله عليه وسلم: ((إن المرأة إذا خرجت استشرفها الشيطان))<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر في الكلام المتقدم من قوله . ((وقد حمل بعض العلماء...)) إلى قوله: ((والكلب يروّع)) . المفهوم ( ١٠٩/٢ )، ونحوه في إكمال المعلم ( ٤٢٤/٢ — ٤٢٥ ) .

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه: ( كتاب الرضا، باب ١٨ : ٤٢٦/٣، برقم : ١١٧٣ ) من طريق قتادة عن مورق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً: ((المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان)) قال الترمذي: ((هذا حديث حسن غريب)).

قال الشيخ الألباني في الإرواء ( ٣٠٣/١ " ٢٧٣ " ) : ((هذا إسناد صحيح)) اهـ ، إلا أن في إسناده فتادة وهو مدلس ( انظر : تعريف أهل التقديس ( ص ١٤٦ )، ولهذا قال ابن خزيمة في صحيحه ( ٩٤/٣ ) بعد أن روى الحديث بالإسناد المتقدم: ((وإنما شككت أيضاً في صحته لأنني لا أقف على سماع قتادة هذا الخبر من مورق))، لكن قال أبو حاتم في المراسيل ( ص ١٧٤ ) [ إن رواية ] قتادة عن أبي الأحوص مرسله بينهما . مورق؛ فكان أبا حاتم يرى سماع قتادة من مورق، ويؤيده قول الدارقطني في العلل ( ٣١٥/٥ ) بعد أن ذكر الاختلاف فيه : ((إن رفعه صحيح من حديث قتادة))

و نقل ابن حجر في المكت الطواف ( ١٣١/٧ ) عن ابن أبي حاتم عن أبيه قال : ((رواه يحيى النضال عن شعبة عن قتادة عن عقبة بن وساح عن أبي الأحوص، وهو أشبه)). نقله ابن حجر تعليقاً على حديث ((صلاة المرأة في بيتها أفضل...)) ( عند أبي داود، وعند الترمذي : ((المرأة عورة؛ فإذا خرجت . ))

ثم وقفت على كلام أبي حاتم في العلل ( ٨١/١ ) إلا أن لفظ الحديث المسؤول عنه : ((فصل صلاة الرجل في الجماعة))، وتكلم عليه أيضاً في العلل ( ١٢٢/١ )، ولغظه فيه : ((تفضل صلاة الجميع على صلاة الرجل وحده))؛ فلعلهما حديثان .

ثم رأيت الحافظ العراقي (الشارح) في شرحه لهذا الحديث في كتاب الرضا ( ٢٠ ق ) أشار إلى نحو هذا، أي : كونهما حديثين؛ فقال : ((حينئذ أن حديث الترمذي : "المرأة عورة..." إلى آخره حديث آخر [ غير حديث أبي داود ]، وإنما إسنادهما واحد)). فلعل ما ذكره أبو حاتم من هذا القليل، والحاصل أن الحديث صحيح كما قال الدارقطني والألباني ، والله الموفق .

وقال في الكلب والحمار : ((إذا سمعتم بهيق الحمار وباح الكلاب فتعودوا بالله من الشيطان فإنها رأَتْ شيطاناً))، وفي بعض طرقه : ((بالليل))<sup>(١)</sup>.

وعلى كل حال : فمقاربة الشيطان لمن ولو في بعض الأحوال يُخاف منه على المصلي حال صلاته أن يكون ذلك وقت مقارنته لها، فيفسد عليه صلاته كما قال صلى الله عليه وسلم : ((إن شيطاناً عرس لي البارحة ليقطع عليّ صلاتي فأمكنني الله منه ..)) الحديث<sup>(٢)</sup>.

ولما ذكر الطحاوي حديث أبي در في انفرقة بين الكلب الأسود وعمره قال : فأردنا أن سطر هل عارض ذلك شيء؛ فإذا أبو سعيد قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في المار بين يدي المصلي فإن أبا قليقائه فإما هو شيطان<sup>(٣)</sup>.

وروى ابن عمر مثله<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في سننه . (كتاب الأدب، باب ما جاء في الديك واليهائم ٥/٣٣٢، برقم ٥١٠٣) من حديث جابر — رضي الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((إذا سمعتم باح الكلاب وبهيق الحمار بالليل فتعودوا بالله فإنهم يرى ما لا ترون)). وإساده حسن فيه محمد بن إسحاق وقد صرح بالتحديث كما في صحيح أبي حنبل (٣٢٧/١٢، برقم ٥٥١٨).

وقد جاء ما يتعلق بالحمير وحده في المتنق عليه من حديث أبي هريرة — رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله، فإنها رأَتْ ملكاً، وإذا سمعتم بهيق الحمار فتعودوا بالله من الشيطان فإنه رأى شيطاناً)) أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب بدء الخلق، باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ٦٠/٣٥٠، برقم ٣٣٠٣)، ومسلم في صحيحه (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستعارة، باب استحباب الدعاء عند صياح الديك ٢٠٩٢/٤، برقم ٢٧٢٩).

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة — رضي الله عنه — أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب العمل في الصلاة، باب ما يجوز من العمل في الصلاة ٨٠/٣، برقم ١٢١٠) واللفظ له، ومسلم في صحيحه . (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب حوار الشيطان في أثناء الصلاة ٣٨٤/١، برقم ٥٤١).

(٣) تقدم : (ص ٣٧٤).

(٤) تقدم : (ص ٣٧٥).

قال : ففي هذا الحديث أن كلَّ ما بين يدي المصلي شيطان، وقد سَوَّى في هذا بين بيبي آدم والكلب الأسود في المرور؛ وقد أجمعوا على أن مرور بيبي آدم بعضهم ببعض لا يقطع الصلاة، ثم ذكر حديث عائشة وأم سلمة وميمونة في اعتراض كل واحدة منهن بيه وبينه القيلة<sup>(١)</sup>.

قال . ومما يدلّ على ذلك أيضاً : فتيا ابن عمر : أن الصلاة لا يقطعها شيء<sup>(٢)</sup>، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم درء المصلي من مرَّ بين يديه<sup>(٣)</sup>؛ فدلّ ذلك على ثبوت نسخ ما رواه عنه عليه السلام، وأنه على وجه الكراهية<sup>(٤)</sup>. انتهى .

وفيما قاله نظر من وجوه :

الأول : إن قوله : ((كل ما بين يدي المصلي شيطان)) مخالفٌ لتمرّقه صلى الله عليه وسلم بين الكلب الأسود وغيره، وتعليله ذلك بأن الأسود شيطان؛ فاقتضى أن غير الأسود ليس بشيطان الثاني : أن ما حكاه من الإجماع على أن مرور الآدمي لا يقطع الصلاة منقوصٌ بخلاف فيه عالٍ متقدم إلّا أن يريد انعقاد الإجماع بعده على القول بجواز الاتفاق بعد الاختلاف<sup>(٥)</sup>.

الثالث : أن قوله : ((إن فتيا ابن عمر تدلّ على نسخ ما رواه)) ليس بلام، فلعله نسّيه، ولكن هذا على قاعدة من يقول : (العبء بما رأى لا بما روى)<sup>(٦)</sup> تحسّيناً للظن بالصحابي؛ والأكثرون على أن العبء بروايته لا برأيه<sup>(٧)</sup>؛ والله أعلم .

(١) أما حديث عائشة فتقدم (ص ٣٩٤) . وأما حديث أم سلمة فتقدم (ص ٤٠٠) . وأما حديث ميمونة فتقدم (ص ٢٩٦) .

(٢) تقدم (ص ٣٩٦) .

(٣) تقدم (ص ٣٧٤) .

(٤) شرح معاني الآثار (١/٤٦٠ - ٤٦٣) بتصرف .

(٥) انظر المسألة في روضة الناظر (٢/٤٨٧) ، وإرشاد الفحول (ص ٨٦) .

(٦) انظر : الإحكام للآمدي (٢/١١٥) ، والوصول إلى الأصول (٢/١٩٦) .

(٧) انظر : الإحكام للآمدي (٢/١١٥) ، والوصول إلى الأصول (٢/١٩٥) ، والمسودة (ص ١١٥) وإعلام الموقعين (٣/٤٩ - ٥٢) .

## الرابع عشر:

قوله - ((إذا صلى الرجل هل يختص قطع الصلاة بمرور من ذكر بالرجال على قول من يقول بقطعها أم يعم الرجال والنساء؟)) أما الكلب والحمار فلا فرق فيه بين الرجال والنساء، وأما المرأة مع المرأة فلا تقطع صلاتها، وقد صرح به أهل الطاهر، واستدل عليه ابن حرم بقوله في الحديث : ((خير ضعوف النساء آخرها))، فدل على أن صف النساء لا يضرب صف النساء الذي أمامه<sup>(١)</sup>.

وكأنه فر من الاستدلال بالمعنى، وهل يكون مرور الرجل بين يدي المرأة كمرور المرأة بين يدي الرجل ؟ .

من ينظر إلى المعنى ويرى القياس لا بعد أن يقول بأنه كمرور المرأة بالرجل<sup>(٢)</sup>، ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم : ((أفعباوان أتما، ألتما نصراه؟))<sup>(٣)</sup>؛ فجعل نظر المرأة للرجل كنظر الرجل للمرأة؛ والله أعلم .

لكن أمر النساء بالصف خلف الرجال دال على عدم بطلان صلاتها بالرجل

(١) المحلى (٤/١٥٨) وقد جاء عن قتادة أنه قال ((لا تقطع المرأة صلاة الرجل)) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٨/٢) بإسناد صحيح .

(٢) في (ك) : ((بالرجل يصلي)).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه . (كتاب اللباس، باب في قوله عمر وحل . ﴿وقل للمؤمنات يعصمن من أبصارهن﴾ ٤/٣٦١ - ٣٦٢، برقم ٤١١٢)، والترمذي في جامعه (كتاب الأدب، باب ما جاء في احتجاب النساء من الرجال ٥/٩٤، برقم ٢٧٧٨) من طريق الزهري عن سفيان مولى أم سلمة عن أم سلمة - رضي الله عنها - . قال الترمذي : ((هذا حديث حسن صحيح)).

وسفيان قال عنه ابن حرم (المحلى ٥/١١) ((مجهول)). انظر - المعنى في الصحفاء - (٢/٦٩٤)

ولهذا صنف الشيخ الألباني الحديث في إرواء الغليل (٦/٢١١)، وقال إنه معارض لبعض الأحاديث الصحيحة . وقال الحافظ ابن حجر عن الحديث إنه مختلف في صحته (الفتح ١/٥٥٠)، وانظر من البيهقي (١٠/٣٢٧) .



## الخامس عشر:

اختلف من ذهب إلى النسخ في هذه المسألة هل النسخ حديث ابن عباس أو الأحاديث الواردة في قطع الصلاة بما ذكر، وقد تقدم قول الطحاوي إن الأحاديث الواردة في قطع الصلاة بما ذكر مسوغة<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن العزقي السبي<sup>(٢)</sup> في كتاب ((الناسخ والمسخ))<sup>(٣)</sup> له: ذهب بعض العلماء إلى النسخ في قطع الصلاة بمرور المرأة والكلب والحصار بحديث ابن عباس: أقبلتُ راكباً على أتان ... الحديث<sup>(٤)</sup>. وقعوا في التاريخ بأن حديث ابن عباس في حجة الوداع، وهي في سنة عشر، وفي آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم قال: وعضدوا ذلك بأن قالوا: روى سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس وذكر عده ما يقطع الصلاة فقالوا: الكلب والحصار، فقال ابن عباس: ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾<sup>(٥)</sup> وما يقطع هذا، ولكنه يكره<sup>(٦)</sup>.

(١) تقدم (ص ٤٣٥).

(٢) هو المحدث العالم رئيس سنة، أبو العباس أحمد بن الفقيه محمد بن أحمد بن أبي عرفة اللحمي الرقي — بين مهمل زاي مفتوحة — كان راهباً، إماماً، مفتياً، متقناً، مات سنة ثلاث وثلاثين وست مائة. انظر: توضيح المشبه (٢٣١/٦)، تكملة الإكمال لابن نقطة (٢٩٦/٤)، الوافي بالوفيات (٣٤٩/٧)، الديباج المذهب (ص ٢٩٠)، المشبه للنجمي (٤٥٣/٢)، تبصير المنتبه لابن حجر (١٠٠٥/٣). (٣) لم أقف عليه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب الصلاة ن باب ستر الإمام ستره من خلفه، ٥٧١/١، برقم ٤٩٣) ومسلم في صحيحه: (كتاب الصلاة، باب ستر المصلي، ٣٦١/١، برقم ٥٠٤) وقد تقدم في الباب الذي قبله.

(٥) سورة فاطر: (١٠).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٩/٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٥٩/١) كلاهما عن الثوري به، واللفظ للطحاوي، وعبد الرزاق بذل قوله: ((الحصار)): ((المرأة))، وليس عده قوله ((ولكنه يكره)). وفي إسناده سماك، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة. التزيب: ٢٦٢٤.

قال الطحاوي : فهذا ابن عباس قال بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الحمار والكلب لا يقطعان الصلاة، فدلّ أن ما رواه عنه صحيح<sup>(١)</sup> كان متأخراً عما رواه عنه عكرمة وأنه ناسخ له<sup>(٢)</sup> لأنه لا يجوز أن يعني بخلاف ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بعد تواتر نسجه عنده .

قال أبو العباس العري : ولا يصح النسخ لحديث ابن عباس؛ لأنه لا يتحقق، فعمل ما يحامنه قاله بعد مرجعه من حجة الوداع .

وذكر ابن عبد البر أن حديث عائشة مسح أو معارض لحديث أبي در عبد أكثر العناء<sup>(٣)</sup> وما قاله الطحاوي وابن عبد البر من النسخ يرجح بأن ما حكاه روجاه عنه يعدم أنه هو المتأخر لكون صلاته بالليل عدهم ولم يرل على ذلك حتى مات خصوصاً مع<sup>(٤)</sup> عائشة مع تكرر قيامه في كل ليلة؛ فلو حدث شيء مما يخالف ذلك لعلم به، إلا أن نقول بالتحصيل كما أشار إليه ابن بطال — كما سيأتي في الوجه السابع عشر — والله أعلم .

وجعل ابن حزم حديث القطع للصلاة مما ذكر ناسحاً فقال بعد أن ذكر حديث : ((لا يقطع الصلاة شيء)) : فلو صحّت هذه الآثار — وهي لا تصح — لكان حكمه صلى الله عليه وسلم بأن الكلب والحمار والمرأة يقطعون الصلاة هو الناسخ بلا شك لما كانوا عليه قبل من أن لا يقطع الصلاة شيء من الحيوان كما لا يقطعها الفرس والسمور والحريز وغير ذلك .

قال . ومن المحال أن تعود الحال المسوحة ثم لا يبين — عليه السلام — عودها<sup>(٥)</sup>

(١) تقدمت روايته (ص ٣٩٤) .

(٢) انظر : شرح معاني الآثار ( ٤٥٩/١ )

(٣) التمهيد ( ١٦٨/٢١ ) .

(٤) ((مع)) : ليست في (ك) .

(٥) الخلفي ( ١٤/٤ ) .

قال العزّزي : وهذا الفرع من فقهه في السحح مبني على أصله في السحح وهو أنه إذا تعارض حديثان أو آيتان أو حديث وآية وجهل التاريخ فما كان قبل الشرائع فهو المنسوخ بالشرع الوارد<sup>(١)</sup>.

قال : وهذا الأصل لا يصفو ... إلى آخر كلامه .

قلت : وزوال حكم البراءة الأصلية عند جمهور الأصوليين ليست نسخاً<sup>(٢)</sup>.

ولم ير العزّزي في المسألة نسخاً، بل جمع بين الأحاديث بأنه يمكن أن يقال : الإمام ستر من خلفه، وقد استدلل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : ((إنما الإمام حجة)) رواه مسلم من حديث أبي هريرة<sup>(٣)</sup>؛ فمن مرّ بين الإمام والمؤمن لم يقطع الصلاة؛ لأن الإمام ستر لجميع المؤمنين ولو امتد الصف فراسخ<sup>(٤)</sup>؛ برهان ذلك : الإجماع المتيقن الذي لا شك فيه أنه لا يكلف أحد من المؤمنين اتخاذ ستره أخرى، بل اكتفى الجميع بالعمرة التي كان يصلي إليها .

(١) انظر : الإحكام في أصول الأحكام ( ٤ / ٨٤ - ٨٥ ) ، و النہد في أصول الفقه ( ص ٦٥ - ٦٦ )

(٢) انظر . المحصول ( ٣ / ٣٦٥ ) ، و الميث الجامع ( ٢ / ٤٣٣ ) .

(٣) الصحيح : ( كتاب الصلاة ، باب النهي عن مبادرة الإمام بالنكبر وعنه : ٣١٠ / ١ ، برقم ٤١٦ ) .

قال السوي في شرح مسلم ( ٤ / ١٣٤ ) : ((قوله ((إنما الإمام حجة)) أي : سائر من خلفه ومنع من حله يعرض لصلاتهم بسحر أو مرور أي : كالحجة ، وهي القوس الذي يسر من وراءه ويجمع وصول مكروه إليه)) .

(٤) المرسح . ثلاثة أميال ، أو ستة ؛ وهو واحد المراسح ، عراسي معرب . لسان العرب ( ٤٤ / ٣ ) مادة فرسخ ) .

## السادس عشر:

ذكر المصنف التوب ببيعة الحصر : ( لا يقطع الصلاة إلا كذا )، ثم ذكر حديث أبي در بلغظ : ( قطع صلاته كذا وكذا ) ليس فيه حصر، وكذلك بقية أحاديث الدين سماهم بقوله : ((وي الباب))، وليس فيها صيغة حصر، وهي مفهوم لقب ليس بحجة على الصحيح<sup>(١)</sup> ولم أر في أحاديث الباب حصرًا إلا في حديث عائشة، وقد راد فيها ((الكافر))، ورجاله ثقات، إلا أن راشد بن سعد عن عائشة، وقد عرفت بتدليس بروايته عن سعد بن أبي وقاص وثوبان ولم يسمع منهما<sup>(٢)</sup>، وقد أدركهما لأنه شهد مع معاوية صفي<sup>(٣)</sup>، والله أعلم .

(١) انظر : روضة الناظر ( ٧٩٦/٢ )، والغيث الجامع ( ١٢٨/١ ) .

(٢) تقدم بيان ذلك ( ص ٤٢٥ ) .

وقوله . ((عرف تدليس)) هذا على رأي بعض العلماء كما قال الشارح في كتاب التقييد والإيضاح ( ص ٨٠ ) . ((وما ذكره [ ابن الصلاح ] في حد التدليس هو المشهور من أهل الحديث))

قال الحافظ في التكت ( ٦٢٢/٢ ) : ((يعني : أن من جملة التدليس : أن يروي عن عاصره ما لم يسمعه منه موهبًا، أي : سواء كان قد لقيه أو لم يلقه . والذي يظهر من تصرفات الخدّاق مهم أن تدليس مختص باللقبي، وقد أضيف على أن رواية المحصرين . عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل المرسل لا من قبل المدلس . والتحقيق فيه التفصيل، وهو : أن من ذكر بالتدليس أو الإرسال إذا ذكر بالصيغة الموهمة عن لقبي فهو تدليس أو عن أدركه ولم يلقه فهو المرسل الحقي، أو عن لم يدركه فهو مطلق الإرسال)) . وقال في فرة النظر ( ص ١١٤ ) : ( والفرق بين المدلس والمرسل الحقي دقيق يحصل تخرير مما ذكرها، وهو أن التدليس يختص من روى عن عرف لقاءه عاه، فاما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الحقي ... ) .

فهذا تحقيق بديع، يعلم به عدم اتصاف راشد بن سعد بالتدليس، ولهذا قال عنه الحافظ في التقييد ( ١٨٥٤ ) . ((ثقة، كثير الإرسال))، ولم يدركه في تعريف أهل التقديس، وفي الرواية احتمال الانقضاء كما سبق لا غير، والله أعلم .

(٣) انظر : التاريخ الكبير للبحاري ( ٢٩٢/٣ )، وتهذيب التهذيب ( ٢٢٦/٣ )

## السابع عشر:

أشار ابن بطال إلى كون الصلاة إلى المرأة من الخصائص كما قالت عائشة : ( وأيكم كان يملك إربه ... ) الحديث<sup>(١)</sup>؛ فقال : ووجه كراهيتهم لذلك — والله أعلم — : أن الصلاة موصوعة للإخلاص والخشوع والمصلي حلف المرأة الناظر إليها يُخشى عليه الفتن بها والاشتغال بطره إليها؛ لأن النعوس بحيلة على ذلك، والناس لا يقدرون من ملك آراهم على مثل ما كان يقدر عليه النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك، ولذلك صلى هو خلف المرأة؛ حيث أم من شغل باله بها ولم تشغله عن صلاته<sup>(٢)</sup>؛ ولك أن تقول : الأصل عدم التخصيص حتى يصح ما يدل عليه؛ والله أعلم .

## الثامن عشر:

لقائل أن يقول : إن عائشة إما كانت من وراء السترة — وهي السرير — فلا يعارض حديث أبي در ، وأبي هريرة ، ويدل لذلك : ما اتفق عليه الشيخان من رواية الأسود عن عائشة قالت : لقد رأيتني مضطجعة على السرير فيجيء النبي صلى الله عليه وسلم فيتوسط السرير فيصلني ... الحديث<sup>(٣)</sup>؛ فعلى هذا كان السرير ستره له بينه وبين عائشة؛ لأن قوائم السرير التي تلي النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبينها<sup>(٤)</sup>؛ والله أعلم .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الحيض ، باب مباشرة الحائض ٤٠٣/١ ، برقم ٣٠٢ ) ،

ومسلم في صحيحه : ( كتاب الحيض ، باب مباشرة الحائض فوق الإزار ، ٢٤٢/١ ، برقم ٢٩٣ ) .

(٢) شرح صحيح البخاري ١٤١/٢ .

(٣) انظر : ( ص ٣٩٤ ) .

(٤) الذي يظهر لي . أن هذا القول غير صحيح؛ فقد اختلفت الروايات في حديث عائشة؛ فرواه البخاري ( برقم : ٥٠٨ ) بلفظ : ( لقد رأيتني مضطجعة على السرير ) فيجيء النبي صلى الله عليه وسلم فيتوسط السرير فيصلني ، فأكره أن أسحبه فأسل من قبل رجلي على السرير حتى أسل من لحائي) .

ذكر الإسماعيلي أنه يدل على أن الصلاة على السرير لا إليه . الفتوح ( ٥٨١/١ ) .

## التاسع عشر:

لقائل أن يقول : إن حديث أبي ذر وأبي هريرة وبقية أحاديث الباب في قطع الصلاة بمرور امرأة أطلق فيه ذكر المرأة واللاتي ورد أنهن كن بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم في حارس صلاته ووجاهته عائشة وميمونة وأم سلمة فيسعي أن لا يتعدى الحكم إلى سائر النساء، بل يقبض الطلان بالأحجية التي يحشى الافتتان بها؛ فأما الروجة فهي كالحاصلة عده متى أراد منها شيئاً وصل إليه<sup>(١)</sup>، وكذلك المحرم له أيضاً لا يحشى الافتتان بها؛ فلا يكون في معنى الأحجية

ولك أن تحجب بأنه لا قائل بالترفة بين الأحجية وغيرها، وأيضاً : فقد ورد عبد أبي داود والسنائي من حديث ابن عباس قال : جئت أنا وغلأم من بني عبد المطلب على حمار ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ... الحديث، وفيه . وجاءت جاريتان من بني عبد المطلب فدحنا بين الصف فما بالي ذلك<sup>(٢)</sup>.

---

= وعند البخاري في رواية أخرى ( ٥١٣ ) ( كنت أنا وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قلته، فإذا سجد غمزني، فقصت رجلي، فإذا قام بسطتهما ) .

قال حافظ في الفتح ( ٥٨٨/١ ) - ( الظاهر أن هذه الحالة غير الحالة التي تقدمت في صلاته صلى الله عليه وسلم إلى جهة السرير الذي كانت عليه؛ لأنه في تلك الحالة غير محتاح لأن يسجد مكان رجلها ويمكن أن يوجه بين الحائطين بأن يقال : كانت صلاته فوق السرير لا أفضل منه كما جرح إليه الإسماعيلي، لكن جملة علي حائتين أولى ؟ والله أعلم ) .

(١) انظر : الفتح ( ٥٩٠/١ ) .

(٢) تقدم ( ص ٣٩٤ ) .

## باب ما جاء في الصلاة في الثوب الواحد

حدثنا قتيبة بن سعيد، ثنا الليث، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في بيت أم سلمة مشتملاً في ثوب واحد .

قال : وفي الباب : عن أبي هريرة، وجابر، وسلمة بن الأكوع، وأنس، وعمرو بن أبي أسد، وأبي سعيد، وكيسان، وابن عباس، وعائشة، وأم هانئ، وعمار بن ياسر، وطلح بن علي، وعبادة بن الصامت الأنصاري .

قال أبو عيسى : حديث عمر بن أبي سلمة حديث حسن صحيح .

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وغيرهم، قالوا : لا بأس بالصلاة في الثوب الواحد .

وقد قال بعض أهل العلم : يصلي الرجل في ثوبين .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث عمر بن أبي سلمة : أخرجه بقية الأئمة الستة؛ مرواه البخاري عن عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة<sup>(١)</sup>.

ورواه الشيوخ من رواية أبي أسامة<sup>(٢)</sup>، والبخاري من رواية يحيى بن سعيد<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية وكيع، ومسلم أيضاً من رواية حماد بن زيد<sup>(٦)</sup>، والسائي من رواية مالك<sup>(٧)</sup>، همستهم عن هشام بن عروة .

ورواه مسلم<sup>(٨)</sup>، وأبو داود<sup>(٩)</sup> من رواية يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حبيب عن عمر بن أبي سلمة . وزاد : ملتصقاً به مخالفاً بين طرفيه .

وراد مسلم في رواية : على منكبيه<sup>(١٠)</sup>، ولم يقل في بيت أم سلمة .

(١) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقاً به : ٤٦٨/١، رقم ٣٥٤ ) .

(٢) البخاري في صحيحه ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقاً به : ٤٩٦/١٠، رقم ٣٥٦ ) .  
(٣) ومسلم في صحيحه ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لسه : ٣٦٨/١، رقم ٥١٧ ) .

(٤) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقاً به : ٤٦٩/١، رقم ٣٥٥ ) .

(٥) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لسه : ٣٦٨/١٠، رقم ٥١٧ ) .

(٦) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الصلاة في الثوب الواحد : ٣٣٣/١، رقم ١٠٤٩ ) .

(٧) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لسه : ٣٦٨/١، رقم ٥١٧ ) .

(٨) السنن : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد : ٧٠/٢، رقم ٧٦٤ ) .

(٩) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لسه : ٣٦٩/١، رقم ٥١٧٠ ) .

(١٠) السنن : ( كتاب الصلاة، باب جماع أبا ما يصلي فيه : ٤١٥/١، رقم ٦٢٨ ) .

(١١) قوله : ( (راد مسلم في رواية : على منكبيه)) ظاهره أنها ليست عند أبي داود مع أنها ثابتة في روايته



وحدث أبي هريرة : اتفق عليه الشيخان<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup> من طريق مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن سائلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في الثوب الواحد، فقال : ((أو لكلكم ثوبان ؟)).

ورواه مسلم من رواية يونس وعقيل عن الزهري (عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة<sup>(٤)</sup>).

واتفقا عليه<sup>(٥)</sup> من<sup>(٦)</sup> رواية أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة<sup>(٧)</sup>.

وروى مسلم<sup>(٨)</sup>، وأبو داود<sup>(٩)</sup>، والنسائي<sup>(١٠)</sup> من رواية ابن عبيدة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء)).

(١) البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به : ٤٧٠/١، برقم : ٣٥٨ )، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه : ٣٦٧/١، برقم : ٥١٥ )

(٢) السنن : ( كتاب الصلاة، باب جماع أبواب ما يصلي فيه : ٤١٤/١، برقم : ٦٢٥ ) .

(٣) السنن : ( كتاب القبلة، باب الصلاة في الثوب الواحد : ٦٩/١ — ٧٠، برقم : ٧٦٣ ) .

(٤) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه : ٣٦٨/١، برقم : ٥١٥ )

(٥) ما بين القوسين ليس في (ك) .

(٦) في (ك) : ((ومن)).

(٧) صحيح البخاري : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في القميس والسرامل والتان والقضاء : ٤٧٥/١، برقم : ٣٦٥ )، وصحيح مسلم . ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه : ٣٦٨/١، برقم : ٥١٥ )

(٨) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه : ٣٦٨/١، برقم : ٥١٦ )

(٩) السنن : ( كتاب الصلاة، باب جماع أبواب ما يصلي فيه : ٤١٤/١، برقم : ٦٢٦ ) .

(١٠) السنن : ( كتاب القبلة، باب صلاة الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء : ٧١/١، برقم : ٧٦٩ ) .

وروى البخاري<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup> من رواية يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إذا صلى أحدكم في ثوب فليحالف بين طرفيه))

وحديث جابر : أخرجه مسلم من رواية سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد متوشحاً به<sup>(٣)</sup>

ورواه أيضاً من رواية عمرو بن الحارث عن أبي الزبير أنه رأى جابر بن عبد الله يصلي في ثوب متوشحاً به وعنده ثيابه، وقال جابر : إنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك<sup>(٤)</sup>.

ورواه أبو داود من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال : أما جابر بن عبد الله في قميص ليس عليه رداء، فلما انصرف قال : إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في قميص<sup>(٥)</sup>.

ورواه مسلم من رواية عبادة بن الوليد بن عباد عن أنس حديث قال فيه : فرأيت جابر بن عبد الله يصلي في مسجده وهو يصلي في ثوب واحد مشتملاً به . الحديث<sup>(٦)</sup>  
ورواه أبو داود مقتصراً على بعضه، وفيه : إذا كان واسعاً فحالف بين طرفيه، وإذا كان ضيقاً فاشدده على حقوك<sup>(٧)</sup>.

(١) الصحيح . ( كتاب الصلاة، باب إذا صلى في الثوب فليحلف على عاتقيه . ٤٧١/١ ، رقم ٣٥٩٠ ) .

(٢) السنن . ( كتاب الصلاة، باب حلف أبواب ما يصلي فيه . ٤١٤/١ ، رقم ٦٢٧ )

(٣) الصحيح . ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لسه . ٣٦٩/١ ، رقم ٥١٨ )

(٤) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لسه . ٣٦٩/١ ، رقم ٥١٨ )

(٥) السنن : ( كتاب الصلاة، باب في الرجل يصلي في قميص واحد . ٤١٦/١ - ٤١٧ ، رقم ٦٣٣ )

(٦) الصحيح : ( كتاب الزهد والرفائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر . ٢٣٠٣/٤٠ ، رقم ٣٠٠٨ )

( ٣٠٠٨ )

(٧) السنن : ( كتاب الصلاة، باب إذا كان الثوب ضيقاً يتر به . ٤١٧/١ - ٤١٨ ، رقم ٦٣٤ ) .

وحديث سلمة بن الأكوع : أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup> من رواية موسى بن إبراهيم عن سلمة بن الأكوع قال : قلت : يا رسول الله إني رجل أصيد فأصلي في القميص الواحد، قال . (نعم، وأزرره ولو بشوكة)<sup>(٣)</sup>.

وحديث أنس : رواه أبو بكر الرازي<sup>(٤)</sup>، وأبو يعلى الموصلي<sup>(٥)</sup> في مسندهما من رواية عبد الله بن الأجلح عن عاصم عن أنس قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد . وإسناده جيد<sup>(٦)</sup>. قال البزار : لا نعلمه رواه عن عاصم إلا عبد الله بن الأجلح .

(١) السنن : ( كتاب الصلاة، باب في الرجل يصلي في قميص واحد : ٤١٦/١ رقم : ٦٣٢ )

(٢) السنن : ( كتاب القبلة، باب الصلاة في قميص واحد : ٧٠/١، رقم : ٧٦٥ ) .

(٣) وفي إسناده موسى بن إبراهيم المخزومي وهو مقبول ( التقريب : ٦٩٤١ )؛ فهذا الإسناد ضعيف، وقد ذكر البخاري في صحيحه ( ٤٦٥/١ ) الحديث معلقاً بصيغة الترميص، قال : ((وفي إسناده نظر))

قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٤٦٥/١ — ٤٦٦ ) : ((قد وصله المصنف [ يعني : البخاري ] في "تاريخه"، وأبو داود، وابن خزيمة، وابن حبان من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع قال : قلت يا رسول الله إني رجل أصيد فأصلي في القميص الواحد؟ قال : ((نعم، وزره ولو بشوكة)). ورواه البخاري أيضاً عن إسماعيل بن أبي أيوب عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة . راد في الإسناد رجلاً . ورواه أيضاً عن مالك بن إسماعيل عن عطاء بن خالد قال : حدثنا موسى بن إبراهيم قال : حدثنا سلمة . فصرح بالتحديث بين موسى وسلمة؛ فاحتمل أن يكون رواية أبو أيوب من المريد بمحصل الأسانيد، أو يكون التصريح في رواية عطاء وهمّاً؛ فهذا وجه النظر في إسناده . وأمّا من صححه فاعتمد رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهدة لاتصالها وطريق عطاء أخرجهما أيضاً أحمد والنسائي)). وتكلم عليه أيضاً في التلخيص ( ١٩٩/٢ — ٢٠٢ )

(٤) كشف الاستار ( ٢٨٥/١، رقم : ٥٩٢ ) .

(٥) المستدرك ( ٩٢/٧، رقم : ٤٠٣٠ ) .

(٦) لكن الصواب أنه موقوف على أنس، قال ابن أبي حاتم في العلل ( ٨٠/١ ) : ((سألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن الأجلح عن عاصم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد، فقال أبي : الصحيح عن أنس موقوف . رواه فصل بن سليمان عن عاصم عن أنس موقوف، ورواه غير واحد عن عاصم عن أنس موقوف)). ورجح الدارقطني — أيضاً — الموقف كما في العلل ( ١٩/٤ ) .

وحديث عمرو بن أبي أسد : رواه أبو القاسم البعوي في ((معجم الصحابة))<sup>(١)</sup> ، والخس بن سعيد<sup>(٢)</sup> في ((مسده))<sup>(٣)</sup> من رواية محمد بن بشر العددي عن عبيد الله بن عمر عن ابن شهاب الزهري عن عمرو بن أبي أسد قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد وأصعباً طرفيه على عاتقه . كذا أورده في الصحابة .

قال أبو موسى المديني<sup>(٤)</sup> في ((دليله على ابن مسدة))<sup>(٥)</sup> : رواه عمار الدوري ، وعلي بن حرب ، وأبو كريب عن محمد بن بشر كذلك . قال : وقيل : وهم فيه محمد بن بشر ، والصحيح . ما رواه أبو أسامة وغيره عن عبيد الله عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر بن أبي أسمة بن أبي الأسد<sup>(٦)</sup> .

وحديث أبي سعيد : أخرجه مسلم<sup>(٧)</sup> ، وابن ماجه<sup>(٨)</sup> من رواية جابر بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري بلفظ : ( ورأيتني يصلي في ثوب واحد متوشحاً به ) .

(١) لم ألق عليه في المطبوع من المعجم فقد طبع على نسختين ناقصتين لم ينسج للمحقق الوقوف على غيرهما كما ذكر في المقدمة ، والله أعلم .

(٢) هو الإمام الحافظ الثبت ، أبو العباس الحسن بن سعيد بن عامر بن عبد العزيز الشيباني الخراساني السبوي ، صاحب المسند ، مات سنة ( ٣٠٣ ) .

انظر : الجرح والتعديل ( ١٦/٣ ) ، و سير أعلام النبلاء ( ١٥٧/١٤ ) .

(٣) انظر الإصابة ( ١٧٣/٣ ) .

(٤) هو الإمام العلامة الحافظ الكبير الثقة شيخ المحدثين ، أبو موسى محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى أحمد المديني الأصبهاني الشافعي ، صاحب التصانيف ، مات سنة ( ٥٨١ ) .

انظر : سير أعلام النبلاء ( ١٥٢/٢١ ) ، و البداية والنهاية ( ٣١٨/١٢ ) .

(٥) انظر الإصابة ( ١٧٣/٣ ) ، والأفراد للدارقطني ( أطراف المراتب والأفراد ٢٤٩/٤ )

(٦) قال الحافظ في الإصابة ( ١٧٣/٣ ) : ((كنا نأورده ابن خزيمة وابن حبان من طريق أبي أسامة)) ولم ألق عليه فيهما ، وعراه الحافظ أيضاً في إنحاف المهرة ( ٤٣٦/١٢ ) لابن خزيمة ، وقال : ليس في سماعه ، ولم ألق عليه

(٧) الصحيح : ( كتاب الصلاة ، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه : ٣٦٩/١ ، برقم ٥١٩ )

(٨) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب الصلاة في ثوب واحد ٣٣٣/١ ، برقم ١٠٤٨ ) .

وقد تقدم في أول هذا الجزء في ( باب ما جاء في الصلاة على الحصى )<sup>(١)</sup>.

وحديث كيسان : رواه ابن ماجه من رواية معروف بن مشكان عن عبد الرحمن بن كيسان عن أبيه قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالبئر العليا في ثوب<sup>(٢)</sup> . وفي رواية له : ( يصلي الظهر والعصر في ثوب واحد متلباً<sup>(٣)</sup> به )<sup>(٤)</sup> ، ولم يسم ابن كيسان في هذه الرواية ، وكيسان هو ابن جرير مولى خالد بن أسيد الأموي<sup>(٥)</sup> .

وحديث ابن عباس : رواه أحمد<sup>(٦)</sup> بإسناد صحيح<sup>(٧)</sup> من رواية عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد متوشحاً بتقى بفضوله حر الأرض وبردها ،

(١) انظر : ( ص ٣٠٩ ) .

(٢) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب الصلاة في الثوب الواحد : ٣٣٣/١ ، رقم ١٠٥٠٠ ) .

(٣) يعني : متحرماً به عند صدره . يقال : تلبّ ثوبه إذا جمعه عليه . ( النهاية : ٢٢٣/٤ : لب )

(٤) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب الصلاة في الثوب الواحد : ٣٣٤/١ ، رقم ١٠٥١٠ )

وإسناده ضعيف : فيه عبد الرحمن بن كيسان ، وهو مستور كما قال الحافظ في التقريب ( ٣٩٩٢ ) ، حسن إسناده في الإصابة ( ٣٠٨/٣ ) .

قال البوصيري في مصباح الزجاجة ( ٣٥١/١ ) : ((إسناد كيسان بن جرير هذا ضعيف)) .

(٥) الاستيعاب ( ٣٠٨/٣ ) ، الإصابة ( ٣٠٨/٣ ) .

(٦) المسند ( ٢٥٦/١ ، ٣٠٣ ، ٣٢٠ ) .

(٧) في إسناده شريك بن عبد الله الخمي ، وهو صدوق ، يعطي كثيراً ، تعبّر حفظه مند ولي القضاء بالكوفة ( التقريب : ٢٧٨٧ ) .

وقد رواه عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس الهاشمي ، وهو ضعيف ( التقريب : ١٣٢٦ ) ، فكيف يكون الإسناد صحيحاً .

عم ، قد توبع عكرمة عليه ؛ فيكون الإسناد حسناً كما سيأتي

وفي رواية له : ( ما عليه غيره )<sup>(١)</sup> ، ورواه أبو يعلى<sup>(٢)</sup> والطبراني<sup>(٣)</sup>.

وحديث عائشة : أخرجه أبو داود من رواية أبي صالح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب بعضه علي<sup>(٤)</sup>.

قلت : والظاهر أنه لم يكن مقتصرًا على الثوب المذكور بدليل ما رواه مسلم<sup>(٥)</sup> ، وأبو داود<sup>(٦)</sup> ، والنسائي<sup>(٧)</sup> ، وابن ماجه<sup>(٨)</sup> من رواية عبيد الله بن عبد الله عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وأنا إلى جنبه وأنا حائضٌ وعليّ مرط<sup>(٩)</sup> لي بعضه عليّ

وأصرح من ذلك : ما رواه أبو يعلى من حديثها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي فوجد القرء فقال : (( يا عائشة أرحني عليّ مرطك ))، قالت : إني حائض، قال : (( علمه )) وبخلافه ؟، إن حيضتك ليست في يدك ))<sup>(١٠)</sup>.

(١) المسند ( ٢٦٥/١ ) من طريق محمد بن إسحاق حدثني سلمة بن كهيل الحصري ومحمد بن يونس مولى

آل الربيع كلاهما حدثني عن كريب مولى ابن عباس عن عبد الله بن عباس قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل في برد له حضرمي متوشحًا به ما عليه غيره . وهذا إسناده حسن

(٢) المسند ( ٣٣٤/٤ ) برقم : ٢٤٤٦ ، ٤٥٠/٤ — ٤٥١ ، برقم : ٢٥٧٦ ، ٨٦/٥ ، برقم : ٢٦٨٧ ) مسـ طريق شريك عن حسين عن عروة ( به ) .

(٣) المعجم الكبير ( ٢١٠/١١ ) برقم : ١١٥٢٠ ، ١١٥٢١ ) من طريق شريك ( به ) .

(٤) السنن . ( كتاب الصلاة ، باب الرجل يصلي في ثوب واحد بعضه على غيره ٤١٦/١ ، برقم ٦٣١ )

(٥) الصحيح : ( كتاب الصلاة ، باب الإعراض بين يدي المصلي ٣٦٧/١ ، برقم : ٥١٤ )

(٦) السنن . ( كتاب الطهارة ، باب في الرخصة في ذلك ( أي الصلاة في شعر النساء ) : ٢٥٩/١ ، برقم ٣٧٠ .

(٧) السنن : ( كتاب الصلاة ، باب صلاة الرجل في ثوب بعضه على امرأته : ٧١/٢ ، برقم ٧٦٨ )

(٨) السنن . ( كتاب الطهارة ومسها ، باب في الصلاة في ثوب الخائض : ٢١٤/١ ، برقم ٦٥٢ )

(٩) المرط — بالكسر — . كساء من صوف أو حرّ ( النهاية ٣١٩/٤ ) والقاموس . مرط )

(١٠) المسند ( ٤٥٨/٧ ، برقم ٤٤٨٥٠ ) . وإسناده ضعيف : فيه أبو حمزة الأعور وهو ضعيف ( التقريب ٧٠٥٧ : .

وحديث أم هانئ : اتفق عليه الشيخان من طريق مالك عن أبي الضر أن أبا مرة مولى أم هانئ أخبره أنه سمع أم هانئ تقول : ذهبتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فوجدته يعتسل ... الحديث، وفيه : فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمانين ركعات ملتحفاً في ثوبٍ واحد ... الحديث<sup>(١)</sup>.

وقد أورده المصنف مختصراً في ( الاستئذان )<sup>(٢)</sup> وفي ( السير )<sup>(٣)</sup>.

ورواه مسلم من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن أبي مرة عن أم هانئ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بينها عام الفتح ثمانين ركعات في ثوبٍ قد خالف بين طرفيه<sup>(٤)</sup>.

وحديث عمار بن ياسر : رواه أبو يعلى<sup>(٥)</sup>، والطبراني في ((الكبير))<sup>(٦)</sup> من رواية ابن لعمار عن عمار أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوبٍ واحد قد خالف بين طرفيه .

(١) البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به . ٤٦٩/١ ، برقم ٣٥٧ ) ، ومسلم في صحيحه : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحى وأن أقنها ركعتان ... : ٤٩٨/١ ، برقم : ٣٣٦ ) .

(٢) الجامع : ( كتاب الاستئذان، باب ما جاء في (مرحباً) : ٧٣/٥ ، برقم : ٢٧٣٤ )

(٣) الجامع : ( كتاب السير، باب ما جاء في أمان العبد والمرأة : ١٢٠/٤ - ١٢١ ، برقم ١٥٧٩٠ ) .

(٤) الصحيح ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحى ... : ٤٩٨/١ ، برقم : ٣٣٦ )

(٥) المستد : ( ٢٠٥/٣ ، برقم : ١٦٣٩ ) . ولعله : ((صلى في ثوبٍ واحد متوشحاً به))، وفي إسناده ابن عمار : وهو مجهول، لم أقف على ترجمة له؛ وقد ذكر البوصري في إتحاف الخيرة ( ٤٠٣/١ ) برقم ١٣٢٦ . ((أن ابن عمار بن ياسر مجهول))، وفي ترجمة عمار في تهذيب الكمال ( ٢١٧/٢١ ) في الرواة عنه : أبه محمد، ولم يذكر له اسماً آخر يروي عنه، فلعله هو؛ ومحمد هذا قال عنه الحافظ في التقريب ( ٦١٦٦ ) : ((مقبول)) . وفي إسناده أيضاً . يحيى بن عبد الحميد الحماني، وهو حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث ( التقريب : ٧٥٩١ )، لكنه تويع على الحديث . تابعه عبد الرحمن بن مهدي عن يعلى بن الحارث المخاربي عن غيلان بن جامع بن جامع عن إياس بن سلمة عن ابن عمار ( به ) ولعله ((صلى في ثوب))، ويقي الكلام في ابن عمار؛ والله أعلم .

(٦) لم أقف عليه في المطبوعة من المعجم الكبير، وقد عراه إليه الهنسي في المجمع ( ٤٩/٢ ) .

وحديث طلق بن علي : أخرجه أبو داود من رواية قيس بن طلق عن أبيه قال - قدما على ليبي صلى الله عليه وسلم فجاء رجل فقال : يا بني الله ما ترى في الصلاة في الثوب الواحد ؟ قال : فأطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم إزاره طارق له<sup>(١)</sup> ردائه فاشتمل بهما، ثم قام فصلى بنا رسول الله<sup>(٢)</sup> صلى الله عليه وسلم، فلما أن قضى الصلاة قال : ((أو كلكم يحذون ثوبين؟))<sup>(٣)</sup>.

وحديث عبادة بن الصامت : رواه الطبراني في ((الكبير)) من رواية إسحاق بن يحيى عن عبادة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في الثوب الواحد فقال ((إن كان واسعاً فليضمه، وإن كان عاجزاً فليترز به))<sup>(٤)</sup>.

وإسحاق بن يحيى لم يسمع من جده عبادة<sup>(٥)</sup>.

## الثاني :

فيه مما لم يذكره : عن أبي بن كعب، وحذيفة، وسهل بن سعد، وعبد الله بن أبي أمية، وعبد الله بن أبيس، وعبد الله سرحس، وعبد الله بن عبد الله بن المعيرة المحرومي، وعبد الله بن عمر، وعلي بن أبي طالب، ومعاد بن جبل، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبي أمامة، وأبي بكر الصديق، وأبي عبد الرحمن حاص عائشة، وأم حبية، وأم العصل، ورجل لم يسم .

(١) طارق له : من طارقت الثوب على الثوب إذا طبقته عليه

انظر : لسان العرب ( ٢١٩/١٠ ) و مجمع بحار الأنوار ( ٤٤٥/٣ ) .

(٢) في ( ك ) : (( يبي الله )) .

(٣) السنن - ( كتاب الصلاة، باب جماع أبواب ما يصلى فيه ٤١٥/١، رقم ٦٢٩ ) وإسناده حسن

(٤) لم ألق عليه في المطبوع من المعجم الكبير، وقد عراه إليه المنشي في المجمع ( ٥٠/٢ )

وفي إسناده - إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت : وهو مجهول الحال، وقد أرسل عن جده

كما في التقریب : ٣٩٢ )، ففي هذا الإسناد علان ضعف يحيى، وكونه مقطوعاً؛ فالإسناد ضعيف

(٥) انظر . جامع التحصيل ( ص ١٧١ )، وتحفة التحصيل ( ص ٢٣ )، وتهذيب التهذيب ( ٢٥١/١ )



أما حديث أبي بن كعب : فرواه عبد الله بن أحمد في ((زياداته على المسند)) من رواية أبي نضرة قال : قال أبي بن كعب : الصلاة في الثوب الواحد سنة كما فعله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يُعَابُ علينا . قال ابن مسعود : إنما كان ذلك إذا كان في الثياب قلة ، وأما إذا وسَّعَ الله فالصلاة في الثوبين أركى<sup>(١)</sup> . وأبو نضرة لم يسمع من أبي بن كعب ولا من ابن مسعود<sup>(٢)</sup> .

(ووصله ابن أبي شيبة في ((المصنف))<sup>(٣)</sup> ، والبيهقي<sup>(٤)</sup> فقالا : عن أبي نضرة عن أبي سعيد<sup>(٥)</sup> .

وقد رواه الطبراني من رواية عاصم عن زر عن عبد الله قال : يصلي الرجل في ثوبين ، فقلت أبي بن كعب فقال : كلكم يجد ثوبين ؟ ، يصلي في ثوب واحد<sup>(٦)</sup> .

(١) المسند (١٤١/٥) .

(٢) أبو نضرة هو : المدر بن مالك بن قُطَعة العبدي ، مشهور بكنيته : ثقة من الثالثة (التقريب : ٦٨٩٠٠) .  
 ووقع في مطبوعة المسند : ((أبو نضرة بن بقة)) ، وهو غلط ، انظر صوابه في أطراف المسند المعتلي (٢٢٧/١) . ولم أقف على نص في عدم سماعه من أبي وابن مسعود ، ولعله مستفاد مما ذكره العلائي في جامع التحصيل (ص ٣٥٤) ؛ حيث قال : ((روى عن علي وأبي ذر — رضي الله عنهما — وغيرهما من قدماء الصحابة ، وذلك مرسل ... وقد سمع من ابن عباس ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري وطبقتهم — رضي الله عنهم —)) ؛ فإن وفاة علي — رضي الله عنه — كانت سنة أربعين (الإصابة : ٥١٠/٢) وروايته عنه مرسله ؛ فروايته عن أبي بن كعب المتوفى سنة اثنين وثلاثين (الإصابة : ١٩/١ — ٢٠) ، وكذا ابن مسعود (الإصابة : ٣٦٩/٢) مرسله من باب أولي ؛ فالإسناد ضعيف لانقطاعه ؛ وقد حكم عليه المصنف بالانقطاع كما سيأتي في الوجه الثالث .

(٣) المصنف (٢١٠/٢) عن يزيد بن هارون عن داود بن أبي هذ عن أبي نضرة (به) . وهذا إسناد صحيح .

(٤) السنن الكبرى (٢٣٨/٢) من طريق يزيد بن هارون (به) .

(٥) ما بين القوسين ليس في (ك) .

(٦) المعجم الكبير (٣٠١/٩ ، برقم : ٩٥٠٦) . وإسناده حسن فإن عاصم بن بهدلة صدوق له أوهام (التقريب : ٣٠٥٤) .

وأما حديث حذيفة : فرواه أحمد في رواية الوليد بن العيرار قال : قال حذيفة . تَبَّ بآل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وعليه طرف خاف وعليه عاتشة طرفه وهي حائض لا يصلي<sup>(١)</sup> ورواد أيضاً من رواية العيرار عن حذيفة نحوه<sup>(٢)</sup> . وهذا نحو حديث عائشة المتقدم في أن الطاهر أنه كان عليه ثوب آخر غير الحاف

وأما حديث سهل بن سعد : فاتفق عليه الشيخان<sup>(٣)</sup> ، وأبو داود<sup>(٤)</sup> ، والسنائي<sup>(٥)</sup> من رواية أبي حارم عن سهل بن سعد قال : كان رجال يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم عافدي أرهم على أعافهم كهية الصبيان ، فقبل للنساء لا ترفع رؤوسكن حتى يرفع الرجال .

وأما حديث عبد الله بن أبي أمية : فرواه الطبراني في ((المعجم الكبير)) من رواية عبد الرحمن بن أبي الرناد عن أبيه عن عروة بن الزبير قال : أخبرني عبد الله بن أبي أمية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في بيت أم سلمة في ثوب واحد ملتصقاً به محالفاً بين طرفيه<sup>(٦)</sup> .  
وعبد الرحمن بن أبي الزناد : ضعفه الجمهور<sup>(٧)</sup> .

(١) المسند ( ٤٠٠/٥ ) ، وإسناده حسن فيه يوس من أبي إسحاق السبيعي . صدوق يهيم قليلاً ( التقريب ٧٨٩٩ ) ، إلا أنه يحشى من انقطاعه؛ فإن الوليد بن العيرار من الطيفة الخامسة وهم صغار التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة ، ولم يثبت بعضهم السماع من الصحابة ( التقريب ص ١٥ ) ، وحذيفة بن أسيمان متقدم الوفاة ، فإنه مات سنة ست وثلاثين ( الإصابة ٣١٨/١ ) ؛ ثم إن يوس رواه عن أبيه — كما سيأتي — ، فلمله اضطرب فيه؛ والله أعلم .

(٢) المسند ( ٤٠١/٥ ) من طريق يوس عن العيرار ( به ) ، وإسناده حسن .

(٣) البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة ، باب إذا كان الثوب صَيِّقاً ٤٧٣/١ ، برقم ٣٦٦ ) ، ومسلم في صحيحه . ( كتاب الصلاة ، باب أمر النساء المصليات وراء الرجال أن لا يرفعن رؤوسهن من السجود حتى يرفع الرجال ٣٢٦/١ ، برقم : ٤٤١ ) .

(٤) السنن : ( كتاب الصلاة ، باب الرجل يعتد الثوب في فقام ثم يصلي ٤١٥/١ ، برقم ٦٣٠ )

(٥) السنن : ( كتاب القبلة ، باب الصلاة في الإزار : ٧٠/٢ ، برقم : ٧٦٦ ) .

(٦) المعجم الكبير ( قطعة من الجزء ١٣ ، ص ١٣١ ، برقم ٣٢٨ ) ، وأحمد في المسند ( ٢٧/٤ )

(٧) انظر : تهذيب الكمال ( ٩٨/١٧ — ١٠١ ) ، وتهذيب التهذيب ( ١٧١/٦ — ١٧٣ ) ، وقال في التقريب ( ٣٨٦١ ) : ((صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقهياً))

وله عنده طريق آخر فيه محمد بن إسحاق<sup>(١)</sup> رواه بالعمدة، وهو مدلس<sup>(٢)</sup>، وهو لا يصح؛ فإن عبد الله بن أبي أمية المخزومي أخا أم سلمة شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم حيناً والطائف، ورمى يوم الطائف بسهم فقتله، ومات يومئذٍ. قاله ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>، ولا<sup>(٤)</sup> يمكن سماع عروة منه.

قال ابن عبد البر: ورغم مسلم بن الحجاج أن عروة بن الزبير روى عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في بيت أم سلمة في ثوب واحد ملتحفاً به، مخالفاً بين طرفيه. قال: وذلك غلط، وإنما الذي روى عنه عروة ابنه عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية<sup>(٥)</sup>.

(١) المعجم الكبير (قطعة من الجزء ١٣، ص ١٣١، برقم: ٣٢٩) من حديث عبد الله بن أبي أمية، وأخرجه أحمد في المسند (٢٧/٤) من حديث عبد الله بن بن عبد الله بن أبي أمية.

(٢) انظر: تعريف أهل التقديس (ص ١٦٨ — ١٦٩).

(٣) الاستيعاب (٢٦٣/٢).

(٤) في (ك): ((ولا)).

(٥) الاستيعاب (٢٦٤/٢)، وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة (٢٧٧/٢): ((روى ابن أبي الرباد عن أبيه عن عروة عن عبد الله بن أبي أمية أنه أخبره قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في بيت أم سلمة في ثوب واحد ملتحفاً به. أخرجه البيهقي، وفيه وهم؛ لأن موسى بن عقبة وابن إسحاق وغيرهما ذكروا أن عبد الله بن أبي أمية استشهد بالطائف، فكيف يقول عروة أنه أخبره وعروة إنما رآه بعد النبي صلى الله عليه وسلم مدة ٩، فلهذا كان فيه عن عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية، فسب في الرواية إلى جده، أو يكون الذي روى عنه عروة أخ آخر لأم سلمة اسمه عبد الله أيضاً؛ وقد مشى الخطيب على ذلك في "التلخيص"، وقد وجدت ما يؤيد هذا؛ ثم ذكره...)).

وحتى لو قبل إنه عن عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية فالصواب في الرواية عن هشام أنه عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة كما في اللعل لابن أبي حاتم (٨٦/١ — ٨٧) قال: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن أبي أمية بن المعرة المخزومي قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد؛ ورواه ابن أبي الرباد عن أبيه عن عروة عن عبد الله بن أبي أمية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد، فقال أبي: رواه شعبة ومالك عن حماد بن زيد، وأبو عوانة وحماد بن سليمان وأبان العطار فقالوا: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أنه رأى-

وأما حديث عبد الله بن أنيس : فرواه الطبراني في ((الكبير)) من رواية أبي الحسن عن عبد الله بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبيس قال : أنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يضلي فقامت عن يساره، فأحدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقامني عن يمينه وعلي ثوب متمرق لا يواريني، فجعلت كلما سجدت أمسكته بيدي عصابة أن تكشف عورتني وحلتي بساء، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لي بثوب فكساياه وقال : ((تدرغ تحفث))<sup>(١)</sup>.

قال الطبراني : أبو الحسن هذا مهاجر أبو الحسن الذي روى عنه شعبة كوفي<sup>(٢)</sup>، وعبد الله بن عبد الرحمن هو : عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلي<sup>(٣)</sup>.

قلت : إما هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحباب<sup>(٤)</sup>، وروايته عنه في ((سبب ما جاء))<sup>(٥)</sup>، ولم أر من ذكر لأبي ليلي رواية عنه؛ والله أعلم<sup>(٦)</sup> ورجاله ثقات<sup>(٧)</sup>.

= التي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سلمة في ثوب واحد يعني . وهو الصحيح وسئل أبو زرعة عن حديث محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة هذا فقال : حديث عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية وهو، والصحيح : حديث عروة عن عمر بن أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وانظر . الإصابة ( ٣٣٦/٢ ) وقال الحافظ في تعجيل المنفعة ( ٧٤٦/١ ) . ((عني أن حديث عروة المذكور في المسند احتجف عليه هشام ولد وأبو الرماذ في شيخه فيه؛ فإلدي في الصحيح عن عدة من أصحاب هشام بن عروة عن أبيه عروة عن عمر بن أبي سلمة، وهو انفرج عند الأكثرين)).

(١) المعجم الكبير ( قطعة من الجزء ١٣ / ص ١٤١ ، رقم ٣٤٨ ) ذكره تحت ترجمة عبد الله بن أبي ليس عن عبد الله بن أبيس من طريق سليمان بن كثير قال : حدثني أبو الحسن عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن أنس .

(٢) قال عنه الحافظ في التقریب ( ٦٩٢٧ ) : ((ثقة)).

(٣) المعجم الكبير ( قطعة من الجزء ١٣ / ص ١٤١ — ١٤٢ ) .

(٤) قال عنه الحافظ في التقریب ( ٣٤٢٨ ) : ((مقبول)).

(٥) السنن . ( كتاب الزكاة ، باب ما جاء في عمال الصدقة . ٥٧٩/١ ، رقم ١٨١٠ )

(٦) في (ك) : ((والله)).

(٧) إلا عبد الله بن عبد الرحمن بن الحباب فهو مبعوث — كما مر — . والإسناد ضعيف من أجله

وأما حديث عبد الله بن سرجس : فرواه الطبراني أيضاً من رواية مسلم بن أبي مريم عن عبد الله بن سرجس أن نبي الله صلى الله عليه وسلم صلى يوماً وعليه عمة له، فقال لرجل من أصحابه : ((أعطني عمتك وعبد نمتي))، فقال : يا رسول الله : نمتك أجود من نمتي، قال : ((أجل)، ولكن فيها خيط أحمر فخشيت أن أنظر إليها فتعتني عن صلاتي))<sup>(١)</sup>.

ورجأه رجال الصحيح<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث عبد الله بن عبد الله بن المغيرة : فرواه أحمد من طريق محمد بن إسحاق قال : حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عبد الله بن المغيرة المخزومي قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في بيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد ما عليه غيره<sup>(٣)</sup>.

ورواه أيضاً من رواية ابن أبي الرناد عن أبيه عن عروة عنه<sup>(٤)</sup>.

وقد تقدم أن الطبراني رواه من الوجهين جميعاً فجعله عبد الله بن أبي أمية . وإن كان هو إياه فقد تقدم، وإن كان هو أبوه عبد الله بن عبد الله فهو ابن أبي أمية بن المغيرة، نسب إلى جده<sup>(٥)</sup>.

(١) لم ألق عليه في المطبوع من الكبير، وعزاه إليه الميثمي في المجموع، ورواه أيضاً في الأوسط (١٩٣/٢)، برقم : ١٦٩٠) عن إسحاق بن راهوية عن أبي قرة موسى بن طارق عن ابن جريح عن مسلم بن أبي مريم قال الطبراني : ((لا يروي هذا الحديث عن عبد الله بن سرجس إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن جريح)).

(٢) رجأه رجال الصحيح إلا موسى بن طارق فلم يرو عنه إلا السائي، ولهذا قال الميثمي في المجموع (١٣٦/٥) : ((رواه الطبراني في "الأوسط"، ورجأه رجال الصحيح خلا موسى بن طارق وهو ثقة))، مع أنه قال في المجموع (٥١/٢) عن إسماعيل بن المصمك الكبير : ((راه الطبراني في "الكبير"، ورجأه رجال الصحيح)). وهذا الإسناد ضعيف لما يخشى من تدليس ابن جريح؛ فإنه رواه بالمعصية والله أعلم.

(٣) المسند (٢٧/٤) من حديث عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية المخزومي.

(٤) المسند (٢٧/٤) من حديث عبد الله بن أبي أمية.

(٥) تقدم ذكر هذا التوجيه من كلام ابن حجر — رحمه الله —.

وقد رواه البرار من طريق ابن أبي الرماد فقال : عن عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية<sup>(١)</sup> .  
وعبد الله هذا هو ابن أخي أم سلمة .

قال ابن عبد البر : ذكره جماعة من المؤلفين في الصحابة<sup>(٢)</sup> وفيه نظر . قال : ولا تصح له  
عندي صحة لصغره<sup>(٣)</sup> .

وأما حديث عبد الله بن عمر : فرواه أبو داود من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو قال : قال عمر : ((إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل  
فيهما ، فإن لم يكن له إلا ثوب فليتر به ، ولا يشتمل اشتمال اليهود<sup>(٤)</sup> .

وروى البرار في ((مسنده)) من رواية محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن اس عمر أنه  
رأى<sup>(٥)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم وهو قائم يصلي في ثوب واحد ، فقامت عن ثوبه ، فأدري حتى  
جعلني عن يمينه<sup>(٦)</sup> .

قال البزار : أحاديث محمد بن عبد الرحمن عن أبيه كثيرة الماكير ، ومحمد ضعيف : ضعفه  
أهل العلم . انتهى . وهو ابن اليلماني<sup>(٧)</sup> .

(١) كشف الأستار ( ٢٨٦/١ ) ، رقم : ٥٩٤ . وفي إسناده عبد الرحمن بن أبي الرماد ونقدم «كلام» عبده  
عند ذكر حديث عبد الله بن أبي أمية .

(٢) كأي حاتم ، والطبراني ، واس حبان ، والواقدي ، انظر الإصابة ( ٣٣٦/٢ )

(٣) الاستيعاب ( ٣٣٧/٢ ) .

(٤) السنن ( كتاب الصلاة ، باب إذا كان الثوب صفيًا يتر به ٤١٨/١ ، رقم ٦٣٥ ) . وإسناده  
صحيح .

(٥) كما في جميع السج . وفي كشف الأستار و مجمع الزوائد ( ٥٠/٢ ) : ((أنى))

(٦) كشف الأستار ( ٢٨٥/١ ) .

(٧) قال الحافظ في التقریب ( ٦٠٦٧ ) : ((ضعيف ، وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان)) ، وقال الهيثمي في  
مجمع الزوائد ( ٥٠/٢ ) : ((رواه البرار ، وإسناده ضعيف جدًا)) .

وأما حديث علي بن أبي طالب : فرواه الطبراني<sup>(١)</sup> من رواية إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن إبراهيم بن عبد الله بن حبيب عن أبيه عن ابن عباس عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((إذا كان إزارك صيقاً فاتر به، وإذا كان واسعاً فاشتمل به)) يعني : في الصلاة قال الزار : لا نعلم هذا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد . قال : وإسحاق ليس بالقوي<sup>(٢)</sup> .  
وأما حديث معاذ : فرواه الطبراني أيضاً من رواية محمد بن صبيح عن معاذ قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد مؤثراً به<sup>(٣)</sup> .

ومحمد بن صبيح : لا أدري من هو .

وأما حديث معاوية : فرواه الطبراني من رواية طلحة بن يحيى عن عبد الله بن عبد الله عن معاوية بن أبي سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الثوب الواحد<sup>(٤)</sup> .  
وطلحة بن يحيى مختلف فيه<sup>(٥)</sup>، وقد احتج به مسلم<sup>(٦)</sup> .

(١) لم أنف عنه في المطبوع من الكبير ولا الأوسط ولا الصغير، ويقلب على طي أنه سبق قلم من الساج، وأن المصواب : ((البرار))، كما في مجمع الزوائد (٥١/٢) وبذل عليه السياق أيضاً .

(٢) البحر الزخار (١٠٩/٢)، برقم ٤٦٠ . وإسناده ضعيف جداً : إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو مزوك . التقريب (٣٦٨) .

(٣) المعجم الكبير : (١٦١/٢٠) برقم ٣٣٥ .

(٤) المعجم الكبير (٣٣١/١٩ — ٣٣٢، برقم ٧٦١) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٤٤٣/١٣ — ٤٤٤) ، وتهذيب التهذيب (٢٨/٥) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (٤٤٢/١٣) ، ونقطة الأشراف (٤٠٢/١٢ — ٤٠٣) ، وقال فيه الحافظ في التقريب (٣٠٣٦) : ((صديق محطى)) . لكن في الإسناد علة أخرى لم يذكرها وهي : أنه من طريق سليمان بن داود الشاذكوبي . وقد قال فيه الإمام أحمد . (هو من نحو عبد الله بن سلمة الأقطس)) يعني أنه يكذب، وقال ابن معين : ((كذاب، عبد الله كان يصح الحديث))، وقال أبو حاتم : ((ليس بشيء))، مزوك الحديث، وترك حديثه، ولم يحدث عنه)) (المرح والتعديل : ١١٥/٤) ، وقال البخاري : ((فيه نظر)) (التاريخ الأوسط : ٢٥٦/٢) .

وانظر : الكامل (٢٩٥/٣ — ٢٩٨) ، والميزان (٢٠٥/٢) ، واللسان (١٠٠/٢ — ١٠٥) .

وروى أبو يعلى من رواية إسماعيل بن عياش قال : أحرمي عطاء الخراساني عن معاوية<sup>(١)</sup>، والطبراني في ((الأوسط))<sup>(٢)</sup> من رواية سعيد بن مسلم بن ثابت عن أبيه عن معاوية بن أبي سفيان قال : دحنت على أم حبيبة روح النبي صلى الله عليه وسلم، فوجدت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد عاقده على قفاه . لفظ الطبراني .

وإسناد أبي يعلى جيد<sup>(٣)</sup>

وأما حديث أبي أمامة : فرواه الطبراني في ((الكبير)) من رواية سويد بن [ سعيد ]<sup>(٤)</sup> عن موسى بن عمير عن مكحول عن أبي أمامة قال : أمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قطيعة حالف بين طرفيها<sup>(٥)</sup>.

(١) المسند (٦١/١٣)، برقم ٧١٤٠٠، وأخرجه ابن أبي شبة (٢٠٦/٢) بلفظ ((صلى في ثوب واحد)) ورواه أبو يعلى أيضاً في مسنده (٣٦٤/١٣) عن إبراهيم بن الحسين الأبطاكي حدثنا مشر بن إسماعيل الحلبي والخارث بن عطية وعمد بن كثير عن الأوزاعي عن يعيش بن الوليد عن معاوية مثله ولم أقف على حال إبراهيم الأبطاكي، وقد ذكره ابن حبان في الثقات (٨٢/٨) وأخرجه أحمد في المسند (٤٢٦/٦ - ٤٢٧) عن حجاج وشعب بن حرب : ثنا ليث، قال : حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن سويد بن قس، عن معاوية بن خديج عن معاوية مثله . وإسناده صحيح . وأخرجه أبو داود في مسنده (٢٥٧/١)، برقم ٣٦٦ (بلفظ ليس فيه ما يدل على الصلاة في ثوب الواحد

(٢) المعجم الأوسط (٢٢٦/٦)، برقم ٦٢٥٦ (وفي إسناده خالد بن يزيد العمري كذبه يحيى بن معين، وأبو حاتم، وقال : ((ناهب الحديث)) (الجرح والتعديل : ٣/٣٦٠)، وانظر الميزان (٦٤٦/١)، واللسان (٤٧٦/٢) .

(٣) في حاشية الأصل ((إن سلم من الانقطاع))، وليس عليه علامة الصحيح، وقد أدخلها فاسح (ع) في النص وهذا الإسناد لم يسلم من الانقطاع؛ فإذ رواية عطاء بن أبي مسلم عن الصحابة مرسل . انظر : تهذيب الكمال (١٠٧/٢)، والمراسيل لابن أبي حاتم (١٥٦)، جامع التحصيل (٢٩٠)، تحفة التحصيل (٣٥١)

(٤) وقع في الأصل : ((سويد بن عبد العزيز))، والمنت من (ك) وهو الصواب الموافق لما في المعجم الكبير للطبراني (١٢٩/٨) ومسنند الشاميين (٣١٨/٤)، وانظر : تهذيب الكمال (٢٤٦/١٢)

(٥) المعجم الكبير (١٢٩/٨)، برقم ٧٥٨٧ . وفي إسناده موسى بن عمير القرشي . مزكوك، وقد كذبه أبو حاتم (التقريب : ٦٩٩٧) .



وأما حديث أبي بكر الصديق : فرواه أبو يعلى الموصلي من رواية حبيب مولى عروة عن أسماء بنت أبي بكر قالت : رأيتُ أبي يصلي في ثوب واحد، فقلت : يا أبة تصلي في ثوب واحد وثيابك موصوعة ؟، فقال : يا بنية إنَّ آخر صلاة صلاها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم خلعتُ في ثوب واحد<sup>(١)</sup>.

وفي إسناده محمد بن عمر الأسلمي، وهو الواقدي - ضعيف<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث أبي عبد الرحمن حاضن عائشة<sup>(٣)</sup> : فرواه الطبراني في ((الأوسط)) من رواية يحيى بن أبي محمد عن أبي عبد الرحمن حاضن عائشة قال . رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة يصليان في ثوبٍ واحد نصفه على النبي صلى الله عليه وسلم ونصفه على عائشة . قال الطبراني : لا يروى عن أبي عبد الرحمن إلا بهذا الإسناد، تمرّد به صرار بن صرد<sup>(٤)</sup>، وهو مزووك<sup>(٥)</sup>.

(١) المسند ( ٥١/١ ، برقم : ٥١ ) .

(٢) الصواب — كما قال الحافظ في التقریب : ٦١٧٥ — : ((مزووك على سعة علمه))، فالإسناد ضعيف جداً .

(٣) انظر ترجمته في الاستيعاب ( ١٣٨/٤ — ١٣٩ ) ، والإصابة ( ١٢٩/٤ ) .

(٤) المعجم الأوسط ( ٢٨/٦ ، برقم : ٥٦٩٥٠ ) . وإسناده ضعيف، فيه صرار وسياتي الكلام فيه .

(٥) قوله : ((وهو مزووك)) من كلام الشارح — رحمه الله — وسياتي (ص ٥٩٢) قوله عن صرار هذا إنه ضعيف وهو أقرب إلى الصواب مما هنا .

وقد قال فيه الحافظ في التقریب ( ٢٩٨٢ ) : ((صدوق، له أوهام وخطأ))، ولكن مَسَّ طالعُ ترجمته في تهذيب الكمال ( ٣٠٥/١٣ ) ، وتهذيب التهذيب ( ٤٥٦/٤ ) علم أن الحكم بضعفه هو المتوخى؛ فقد قال فيه البخاري ( الضعفاء للقبلي : ٢٢٢/٢ ) والسائي ( الضعفاء : ٥٦ ) : ((مزووك الحديث))، وقال النسائي مرة ( تهذيب الكمال ) : ((ليس بثقة))، وقال أبو حاتم ( الجرح والتعديل : ٤٦٥/٤ ) : ((صاحبُ قرآن وفرائض، صدوق، يُكتب حديثه ولا يحتجُ به))، وقال الدارقطني ( الضعفاء : ٢٥٣ ) . ((ضعيف)) .

وأما حديث أم حبيبة - فرواه أحمد : قال ثنا زيد بن الحباب ثنا معاوية بن صالح حدثني صمرة بن حبيب أن محمد بن أبي سفيان الثقفي حدثه أنه سمع أم حبيبة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> تقول : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث أم الفضل : فرواه أحمد أيضاً من رواية أنس عن أم الفضل بنت الحارث قالت : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته متوشحاً في ثوب<sup>(٣)</sup>.

(١) من هنا يبدأ القسم الثاني من الموجود من (س).

(٢) المسند (٣٢٥/٦) . وجاء في المطبوع . ((حمرة))، وهو تحريف، ولقطه في المسند (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وعليه ثوب واحد فيه كان ما كان) . ومحمد بن أبي سفيان بن العلاء من جارية الثقفي : مقبول، من السادسة (التقريب : ٥٩٢٠)، والطبعة السادسة م ثبت لهم لقاء أحد من الصحابة (التقريب ص ١٥)؛ فهذا الإسناد ضعيف .

(٣) المسند (٣٣٨/٦) عن موسى بن داود : ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن حميد عن أنس (نه) فقال الميثمي في المجموع (٤٩/٢) : ((رواه أحمد، ورجاله ثقات))

فت . لكنه معلول بعله فيها ابن أبي حاتم في العلل (٨٤/١ - ٨٥) فقال : ((سألت أبي وأب زرعة عن حديث رواه موسى بن داود عن الماحشون عن حميد عن أنس عن أم الفضل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد . فقالا : هذا خطأ . قال أبو زرعة . إنما هو علي ما رواه الثوري ومعتز عن حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى في ثوب واحد فقط . دخل لموسى في حديث، يحمل أن يكون عنده حديث عبد العزيز قال لي ذكر عن أم الفضل أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب - (الرسالة) وكان يحبه عن حميد عن أنس فدخل له حديث في حديث، والصحيح : حميد عن أنس فقلت : يحیی بن أيوب يقول فيه : ثابت، قال : يحیی ليس بذلك الحافظ، والثوري أحفظ . وقال أبي . إنما رواه يحیی بن أيوب عن حميد عن ثابت عن أنس، قال أبي . ومما بين خطأ هذا الحديث . ما حدثنا به كانت الليث عن عبد العزيز الماحشون عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد . قال عبد العزيز : وذكر لي عن أم الفضل أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب - (الرسالة) . وكان هذا آخر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم حتى قص . فجعل موسى الحديث كله عن أم الفضل))

وأما حديث الرجل الذي لم يسم : فرواه أحمد أيضاً من رواية أبي مالك الأشجعي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : أخبرني مَنْ رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه . وإسناده صحيح<sup>(١)</sup>.

### الثالث :

فيه حوار الصلاة في ثوب واحد . وقد حكى ابن عبد البر<sup>(٢)</sup> ، والقاسمي عياض<sup>(٣)</sup> ، والفرطبي في ((المفهم))<sup>(٤)</sup> ، والنووي<sup>(٥)</sup> أنه لا خلاف في ذلك (قالوا : إلا ابن عبد البر)<sup>(٦)</sup> إلا ما حكى عن ابن مسعود فيه . قال النووي : ولا أعلم صحته .

قلت : وأثر ابن مسعود الذي أشار إليه قد روي عنه من ثلاثة أوجه :

أحدهما : منقطع .

والثاني : متصل حسن .

والثالث : فيه انقطاع أيضاً .

رواه عبد الله بن أحمد<sup>(٧)</sup> من الوجه الأول ، والطبراني من الوجه الثاني — وقد تقدم ذكرهما في الوجه الثاني من هذا الباب عند ذكر حديث أبي — .

(١) المسند (٤٦٢/٣ ، ١٧/٤ ، ٣٦٦/٥) .

(٢) الاستذكار (٤٣٣/٥) .

(٣) إكمال المعلم (٤٣٠/٢) .

(٤) المفهم (١١١/٢ — ١١٢) .

(٥) شرح صحيح مسلم (٢٣١/٤) .

(٦) ما بين القوسين ليس في (ك) و (س) ، وفيه بدلاً عنه : ((قال القاضي ، والفرطبي ، والنووي)) .

(٧) في (ك) : ((رواه أحمد)) وهو غلط .

وظاهرُ روايةِ عبد الله بن أحمد<sup>(١)</sup> يقتضي أنه على الأفضلية لا على الوجوب، فإنه قال فيها .  
فأما إدُّ وسع الله فالصلاة في التوبين أركى .

والثالث : رواه عبد الرزاق في ((المصنف))<sup>(٢)</sup> عن ابن عيينة عن عمرو بن الحسن قال  
اختلف أبي بن كعب وابن مسعود في الصلاة في التوب الواحد، فقال أبي : لا بأس به، وقد صلى  
فيه النبي صلى الله عليه وسلم، فالصلاة فيه اليوم<sup>(٣)</sup> جائزة . وقال ابن مسعود : إنما كان ذلك إدُّ  
كان الناس لا يجدون لهم ثياباً، فأما<sup>(٤)</sup> إدُّ وجدوها فالصلاة في توبين . فقام عمر بن الخطاب فقال  
: الصواب ما قال أبي، ولم يألُ ابن مسعود .  
والحسن لم يسمع من ابن مسعود<sup>(٥)</sup> .

وله طريقٌ رابع عن ابن مسعود ( لا تصلوا في التوب الواحد وإن كان أوسع مما بين  
السماء والأرض )<sup>(٦)</sup> رواه ابن أبي شيبة في ((المصنف))<sup>(٧)</sup> بإسنادٍ ضعيف .

(١) في (ك) : ((رواية أحمد)) وهو غلط .

(٢) المصنف ( ٣٥٦/١ )

وقد سقط إسناد هذا الأثر من الأصل الذي ضيع على المصنف — كما أشار إليه المحقق —

(٣) ((اليوم)) : سقطت من (س) .

(٤) في (ك) و (س) : ((وأما)) .

(٥) قال شعبة : سمعتُ قتادة يقول ((ما شافه الحسنُ أحداً من البدرين الحديث)) ( جامع التحصيل ١٩٥ ،  
) وكذلك قال أيوب ((ما حدثنا الحسن عن أحد من أهل بدر مشافهة)) ( جامع التحصيل ١٩٥ ،  
تحفة التحصيل ٨٣ )، وابن مسعود من البدرين ( الإصابة ٣٦٩/٢ )، ولم يُذكر له سماحٌ من ابن  
مسعود ( انظر . المراسيل لابن أبي حاتم ٤٥ ، جامع التحصيل ١٩٥ — ١٩٩ ، تحفة التحصيل ٨٣  
— ٩٠ ) .

(٦) لفظ الحديث تكرر في (س) ولا معنى له .

(٧) المصنف ( ٢١٤/٢ )

فإنه من رواية أبي فرارة عن أبي ريد، وأبو فرارة وأبو ريد ضعيفان<sup>(١)</sup>.

وروى مالك عن نافع أن ابن عمر نهى أن يصلي في ثوب واحد، وقال له : احذر ذلك<sup>(٢)</sup>

ورواه ابن أبي شيبة أيضاً<sup>(٣)</sup> في ((المصنف))<sup>(٤)</sup>.

## الرابع:

استدل به على وجوب ستر العورة في الصلاة، وهو قول جمهور العلماء<sup>(٥)</sup>، وحكى القاسمي أبو بكر بن العربي في كونه من فروض الصلاة أربعة أقوال بعد أن صدر كلامه بأن ستر العورة فرض إسلامي لا خلاف فيه بين الأمة، ثم قال : واختلف العلماء هل هو من فروض الصلاة على أربعة أقوال :

الأول : أنه يجب ستر جميع الجسد . حكاه أبو القرج<sup>(٦)</sup>.

(١) أبو فرارة هو : راشد بن كيسان، قال عنه الحافظ في التقريب ( ١٨٥٦ ) . ((ثقة))، بل قال الدارقطني . ((ثقة، كس))، ولم أر له في كتب أهل النقل ذكراً بسوء في دين أو حرفة)) ( تهذيب الكمال : ١٤/٩ )، وقال عنه ابن حبان في الثقات ( ٣٠٣/٦ ) : ((مستقيم الحديث إذا كان فوقه ودونه ثقة مشهور، فأما مثل أبي ريد الذي لا يعرفه أهل العلم فلا)). لكن ذكر النحوي في ديوان الضعفاء (ص ١٣٢) أنه ثقة، ليّنه بعضهم؛ فالصواب : أنه ثقة، أما أبو ريد — وهو اللخرومي، مولى عمرو بن حرب — فهو مجهول ( كما في التقريب ٨١٠٨ )؛ قال ابن عبد البر : ((اتفقوا على أن أبا زيد مجهول)) ( تهذيب التهذيب : ١٠٣/١٢ ) .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ( ٣٧٨/١ ) من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك . ويحيى تكلم في سماعه من مالك . انظر : ( التقريب : ٧٥٨٠ ) .

(٣) ((أيضاً)) - ليست في (ك) .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) انظر : الهداية ( ١٠٨/١ )، بداية المجتهد ( ١١٤/١ )، روضة الطالبين ( ٢٨٤/١ )، المعجمي ( ٢٨٣/٢ )، المحلى ( ٢٠٩/٣ ) .

(٦) أبو القرج هو : عمر بن محمد بن عمرو الليثي المالكي ، ولي قضاء طرسوس ، مات سنة ( ٣٣٠ ) .

انظر : ترتيب المداويك ( ٢٢/٥ )، الديباج المنهوب ( ص ٢١٥ ) .

الثاني : يكون مترراً وسطه<sup>(١)</sup> ، كما فعل جابر . قاله ابن القاسم<sup>(٢)</sup> كأنه عطسى العورة وحامها وستر ما اتصل بها<sup>(٣)</sup> .

الثالث : يصلي مستور العورة خاصة . وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأكثر علماء الأمصار .

الرابع : أنه لا يجب ستر عورة ولا غيرها . قال بعض شيوخنا : إذا كان في بينه ولا يراه أحد؛ وحكاها القاضي أبو محمد<sup>(٤)</sup> وغيره عن القاضي إسماعيل<sup>(٥)</sup> والأبهري<sup>(٦)</sup> وابن بكير<sup>(٧)</sup> وجاء نحوه عن أشهب<sup>(٨)</sup> ؛ لأنه قال : من صلى عرياناً أعاد في الوقت . قال : والصحيح : وجوب

(١) في العارضة : ((يتمتر على وسطه)) .

(٢) هو عالم الديار المصرية مفتيها ، أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن حنادة العنقي مولاهم المصري الفقيه ، صاحب الإمام مالك ، ثقة ، مات سنة إحدى وتسعين ومائة . انظر توثيق المدارك ( ٤٣٣/٢ ) ، و سير أعلام النبلاء ( ١٢٠/٩ ) و التقریب ( ٣٩٨٠ )

(٣) في العارضة : ((وسترها ليصلي بها))

(٤) هو القاضي عبد الوهاب المالكي ، وقد تقدمت ترجمته ( ص ٢٧٠ ) .

(٥) تقدمت ترجمته ( ص ٣٩٤ ) .

(٦) هو الإمام العلامة المحدث شيخ المالكية ، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح التميمي الأبهري المالكي ، نزيل بغداد وعالمها ، قال الدارقطني : ( هو إمام المالكية إليه الرحلة من أقطار الديار ، ربيت جماعة من الأندلس والمغرب على يده ، ورأيت يداكر بالأحاديث الفقهيات ، ويذاكر حديث مائت ، ثقة مأثور راجد ورع ) مات سنة ( ٣٧٥ ) انظر : تاريخ بغداد ( ٤٦٢/٥ ) . و سير أعلام النبلاء ( ٣٣٢/١٦ ) .

(٧) هو القاضي محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير العدلاوي التميمي ، أبو بكر ، كان فقيهاً حديثاً ، ولي القضاء ، يروي عن القاضي إسماعيل ، وهو من كبار أصحابه الفقهاء ، مات سنة خمس وثلاثمائة . انظر : الديباج المذهب ( ص ٢٣٤ ) .

(٨) تقدمت ترجمته ( ص ٢٧١ ) .

ستر العورة في الصلاة؛ لأنها<sup>(١)</sup> إذا وجبت خارج الصلاة تأكدت بالصلاة . انتهى كلامه<sup>(٢)</sup>.

وفيه نظر؛ فإنه حكى الأقوال الأربعة هل ستر العورة من فروص الصلاة أم لا ؟، ثم حكى القول الأول : أنه يجب ستر جميع الجسد، ولا قائل فيما نعلم بأن جميع جسد الرجل عورة؛ وكان حقه أن يمرض الخلاف فيما يجب ستره في الصلاة لا بقيد<sup>(٣)</sup> كونه عورة؛ والله أعلم .

على أن الذي حكاه ابن عبد البر في ((الاستدكار)) عن أبي المرح وجوب ستر العورة في الصلاة لا ستر جميع البدن<sup>(٤)</sup>.

### الخامس:

قوله في حديث الباب : مشتملاً، وفي بعض روايات مسلم : ملتحفاً به محالفاً بين طرفيه على مكبيه ، وفي حديث جابر ، وأبي سعيد : متوشحاً به، وهكذا في حديث ابن عباس<sup>(٥)</sup>، وأم هانئ : ملتحفاً . وقد جعلها النووي بمعنى واحد فقال : المشتمل والمتوشح والمخالف بين طرفيه معناه واحد هنا<sup>(٦)</sup>، وقد سبق إلى ذلك الرهري<sup>(٧)</sup>، وقد فرق الأحفش بين الاشتمال والتوشيح<sup>(٨)</sup> فقال : إن الاشتمال هو أن يلتف الرجل بردائه أو بكسائه من رأسه إلى

(١) في (ك) و (س) : ((فإنها)).

(٢) عارضة الأحوذى ( ١٣٦/٢ )

(٣) في (س) : ((يعيد)) وهو تحريف .

(٤) الاستدكار ( ٤٣٧/٥ ) . لكن حكى القاضي عياض في إكمال المعلم ( ٤٣١/٢ ) عن أبي المرح أنه يرى أن ستر جميع الجسد في الصلاة لازم .

(٥) الذي تقدم في حديثه قوله : ( متوشحاً ) .

(٦) شرح صحيح مسلم ( ٢٣٣/٤ ) .

(٧) ذكره عند البحاري في صحيحه ( ٤٦٨/١ ) معلقاً بصيغة الجرم، وانظر : تعليق التعليق ( ٢٠٤/٢ )

(٨) في (ك) و (س) : ((التوشح)).

قدمه ويرد طرف الثوب الأيمن على مكبه الأيسر . قال : والتوشيح<sup>(١)</sup> هو : أن يأخذ طرف الثوب الأيسر من تحت يده اليسرى فيلقيه على مكبه الأيمن ويلقي طرف الثوب الأيمن من تحت يده الأيمن على مكبه الأيسر؛ قال : فهذا هو<sup>(٢)</sup> التوشيح<sup>(٣)</sup> الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup>، وهكذا فسّر ابن السكيت التوشيح<sup>(٥)</sup>، ورواه فيه . ثم يعقد الطرفين على صدره<sup>(٦)</sup>

## السادس<sup>(٧)</sup> :

هل يظهر لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الباب : يصلي في بيت أم سلمة فائدة لبيان مكان الصلاة ؟ .

يجوز أن يقال : إنه أشار بذلك إلى أنه كان يفعل ذلك في بيته إذ ليس هناك إلا أهله؛ وأنه كان إذا خرج فصلّى بالناس يصلي في ثوبين كما أمر به غيره في حديث ابن عمر عبد أبي داود ((إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه))<sup>(٨)</sup>.

رواه الطبراني بإسناد حسن : ((إن الله<sup>(٩)</sup> أحق من تزين له))<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (ك) و (س) : ((التوشيح))

(٢) ((هو)) : سقط من (س)

(٣) في (ك) : ((التوشيح))، وفي (س) : ((التوشح)).

(٤) عنه ابن عبد البر في التمهيد (٢٢٠/٢٢)، والاستدكار (٤٣٣/٥ — ٤٣٤).

(٥) في (ك) و (س) : ((التوشح)).

(٦) تهذيب الألفاظ (٦٦٩/٢).

(٧) في (س) : ((الخاص))، وهو غلط.

(٨) تقدم، ولعله : ((إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل بهما))

(٩) وقع في الأصل : ((فإنه)) وهو غلط .

(١٠) لم أئف عيه في المطبوع من الكبير، وقد عراه إليه الشين في مجمع الزوائد ٥١/٢٠، وقد رواه الطبراني

أيضاً في المعجم الأوسط (١٤٤/٩ — ١٤٥، رقم ٩٣٦٨)، واليه في سننه (٢٣٥/٢ — ٢٣٦)



## السابع:

أطلق في بعض أحاديث الباب الصلاة في ثوب واحد، وقيد ذلك في حديث أبي هريرة المتقدم بكون الثوب بعصه على عاتقه، فقال : ((لا يصل أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء)) ؛ فحمل الإمام أحمد المطلق على المقيد، فقال : إنه إذا لم يكن على عاتقه منه شيء لا تصح صلاته<sup>(١)</sup>، وقال في رواية أخرى : تصح ويأثم بركه<sup>(٢)</sup>.

وحكي عن بعض الشافعي وجوبه، واختاره الشيخ نقي الدين السبكي، وقال محمد بن الحنفية : لا صلاة لمن لم يخر عاتقه في الصلاة<sup>(٣)</sup>.

وحمل الجمهور الهي في حديث أبي هريرة على التنزيه، وأنه يجوز أن يصلي في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء وإن أمكن ذلك؛ وهو قول أبي حنيفة، ومالك<sup>(٤)</sup>، والشافعي<sup>(٥)</sup>، والجمهور<sup>(٦)</sup>. واحتجوا بقوله في حديث جابر المتفق عليه : وإن<sup>(٧)</sup> كان واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فاتزر به<sup>(٨)</sup>.

وذهب ابن حزم إلى العمل بظاهر هذا الحديث فقال : وفرص على الرجل إن صلى في ثوب واسع أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه<sup>(٩)</sup>، فإن لم يفعل بطلت صلاته، فإن كان ضيقاً اتزر

(١) انظر : المغني ( ٢٨٩/٢ - ٢٩٠ )، والإنصاف ( ٢١٣/٣ ) .

(٢) انظر : المغني ( ٢٩٠/٢ )، والإنصاف ( ٢١٣/٣ ) .

(٣) المحلى ( ٧٢/٤ ) .

(٤) انظر : الكافي في فقه أهل المدينة ( ٢٠٣/١ ) .

(٥) الأم ( ٨٩/١ ) .

(٦) انظر : المجموع ( ١٨١/٣ ) .

(٧) في (ك) و (س) : ((وإن)) .

(٨) انظر : (ص ٤٦٦) .

(٩) ((أو عاتقيه)) : سقطت من (س) .

به، وأجرأه كان معه ثياب غيره أو لم يكن؛ ثم ذكر ذلك عن نافع مولى ابن عمر، وإبراهيم النخعي، وعن طاووس نحوه<sup>(١)</sup>.

## الثامن:

كيف الجمع بين حديث الباب في صلاته صلى الله عليه وسلم مشتملاً وبين بهيه عن اشتمال الصماء كما ثبت في الحديث الصحيح<sup>(٢)</sup>، وتقدم عد<sup>(٣)</sup> أبي داود في حديث ابن عمر: ((ولا يشتمل اشتمال اليهود)) ؟ .

والجواب: أن النهي<sup>(٤)</sup> ورد عن اشتمال مخصوص، فيحمل اشتماله المطلق على غير مورد النهي .

قال الجوهري: اشتمال الصماء: أن يجلل جسده كله بالكساء أو بالإزار<sup>(٥)</sup>. انتهى<sup>(٦)</sup>  
وراد فيه الخطأين فقال: هو أن يجلل بدنه الثوب ثم يرفع طرفه على عاتقه الأيسر . هكذا مُسّر في الحديث . قال: واشتمال اليهود النهي عنه هو أن يجلل بدنه الثوب ويسله من غير أن يشيل<sup>(٧)</sup> طرفه . انتهى<sup>(٨)</sup>.

(١) المحلى ( ٧١/٤ - ٧٢ )

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ( كتاب الصلاة، باب ما يستر العورة - ٤٧٧/١ ، برفم ٣٦٧ ) من حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - ، ومسلم في صحيحه: ( كتاب اللباس والريّة، باب النهي عن اشتمال الصماء والاحتفاء في ثوب واحد - ١٦٦١/٣ ، برفم ٢٠٩٩ ) من حديث جابر - رضي الله عنه - .

(٣) في (ك): ((من عند)).

(٤) في (س): ((الذي)) وهو تحريف .

(٥) في (س): ((أو الإزار)).

(٦) الصحاح ( ١٧٤١/٥ مادة: شل ) .

(٧) في حاشية (ك): ((يقال: أشلته، وشلت يده)).

(٨) معالم السنن: ( ٣٢٣/١ - ٣٢٤ ) .

وقد تقدم تفسير اشتماله صلى الله عليه وسلم بأنه كان مخالفاً بين طرفيه كما فسره به<sup>(١)</sup> الأحفش وغيره<sup>(٢)</sup>؛ فهو مخالف للاشماليين المذكورين؛ والله تعالى<sup>(٣)</sup> أعلم<sup>(٤)</sup>.  
 آخر الجزء الثالث من خط مؤلفه رضي الله عنه . [١/٣٤]

(١) ((٤)) : ليست في (ك) .

(٢) انظر : (ص ٤٦٨) .

(٣) ((تعالى)) : ليست في (ك) .

(٤) في (ك) . ((تم الجزء الثالث بحمد الله وعونه، يتلوه في الرابع : باب ما جاء في ابتداء القلة . إن شاء الله تعالى والحمد لله وحده)) .

## باب ما جاء في ابتداء القبلة (١)

حدثنا هناد، ثنا وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب — رضي الله عنه — قال : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صلى نحو بيت المقدس ستة أو سبعة عشر شهراً، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يوجه إلى الكعبة فأنزل الله . ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّينَكَ قِبْلَةً نَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ ﴾ <sup>(١)</sup> شطر المسجد الحرام <sup>(٢)</sup> فوجه نحو الكعبة، وكان يحب ذلك؛ فصلى رجل معه العصر ثم مر على قوم من الأنصار وهم ركوع في صلاة العصر نحو بيت المقدس فقال : هو يشهد أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه قد وجه إلى الكعبة، قال : فانصرفوا وهم ركوع .

قال : وفي الباب : عن ابن عمر، وابن عباس، وعمارة بن أوس، وعمرو بن عوف المزني، وأنس .

قال أبو عيسى : حديث البراء حديث حسن صحيح

وقد رواه سفيان الثوري عن أبي إسحاق : حدثنا هناد، (ثنا وكيع) <sup>(٣)</sup>، عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال كانوا ركوعاً في صلاة الصبح .  
قال أبو عيسى : هذا حديث صحيح .

(١) في (ك) : ((بسم الله الرحمن الرحيم - ياب ما جاء ...))

(٢) ما بين القوسين سقط من (س)

(٣) سورة البقرة : ( ١٤٤ ) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ك) .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث البراء : أخرجه بقية<sup>(١)</sup> الأئمة الستة — خلا أبا داود — فأخرجه البخاري عن عبد الله بن رجاء عن إسرائيل<sup>(٢)</sup> وعن يحيى عن وكيع<sup>(٣)</sup>.  
ورواه الشيخان<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> من رواية سفيان الثوري، والبخاري من رواية رهير بن معاوية<sup>(٦)</sup>، ومسلم من رواية أبي الأحوص سلام بن سليم<sup>(٧)</sup>، والنسائي من رواية ركرها بن أبي زائدة<sup>(٨)</sup>، وابن ماجه من رواية أبي بكر بن عياش<sup>(٩)</sup> لمستمهم عن أبي إسحاق .

(١) (بقية) : سقط من (س) .

(٢) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان : ٥٠٢/١ ، رقم : ٣٩٩ ) .

(٣) الصحيح : ( كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجماع غير الواحد الصنف في الأدان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام : ٢٣٢/١٣ ، رقم : ٩٧٢٥٢ ) .

(٤) البخاري في صحيحه ( كتاب التفسير، باب ﴿ وَلِكُلٍّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّئُهَا فَاسْتَغْنُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ : ١٧٤/٨ ، رقم : ٤٤٩٢ )، ومسلم في صحيحه : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القس إلى الكعبة : ٣٧٤/١ ، رقم : ٥٢٥ ) .

(٥) السنن : ( كتاب الصلاة، باب فرض القبلة : ٢٤٢/١ ، رقم : ٤٨٨ ) .

(٦) الصحيح : ( كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان ... : ٩٥/١ ، رقم : ٤٠ )، وفي ( كتاب التفسير، باب ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا .. ﴾ : ١٧١/١٨٠ ، رقم : ٤٤٨٦ ) .

(٧) الصحيح : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القس إلى الكعبة : ٣٧٤/١ ، رقم : ٥٢٥ ) .

(٨) السنن : ( كتاب الصلاة، باب فرض القبلة : ٢٤٣/١ ، رقم : ٤٨٩ ) .

(٩) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القبلة : ٣٢٢/١ ، رقم : ١٠١٠ ) . وهذه الرواية شاذة، قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٩٧/١ ) : (( وأبو بكر سيء الحفظ، وقد اضطرب فيه؛ فعند ابن جرير من طريقه في رواية سبعة عشر وفي رواية ستة عشر )) .

وحديث ابن عمر : أخرجه البخاري عن يحيى عن [ سفيان ]<sup>(١)</sup>، ورواه الشيخان<sup>(٢)</sup> والسائي<sup>(٣)</sup> من رواية مالك، واتفق عليه الشيخان من رواية عبد العزيز بن مسلم القسمل<sup>(٤)</sup>، وانفرد به مسلم من رواية موسى بن عقبة<sup>(٥)</sup>، ثلاثتهم عن عبد الله بن دينار . راد موسى بن عقبة : وعن نافع أيضاً عن ابن عمر

وحديث ابن عباس : أخرجه أحمد من رواية الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو يحكي نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه، وعندما هاجر إلى المدينة ستة عشر شهراً، ثم صرف<sup>(٦)</sup> إلى الكعبة<sup>(٧)</sup>.

(١) وقع في جميع السح : ((يعني عن وكيع)) وهو غلط، فإن وكيعاً لا يروي عن عبد الله بن دينار أصلاً، فقد ولد وكيع في السنة التي مات فيها عبد الله بن دينار، فإنه مات سنة سبع وعشرين ومائة (التقريب . ٣٣٠٠)، وويع<sup>١</sup> لَمَّا مات في آخر سنة ستٍّ أو أول سنة سبع وتسعين ومائة كان له من العمر سبعون سنة (التقريب ٧٤١٤)، وانظر : تحفة الأشراف (٤٤٥/٥ - ٤٦٩)، وتهذيب الكمال (٤٦٨/٣٠) والصواب (يعني عن سفيان) كما في صحيح البخاري (كتاب التفسير، باب ﴿ وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من ينزع الرسول ... ﴾ ١٧٣/٨، برقم ٤٤٨٨) فإنه أخرج الحديث من طريق مسند عن يحيى عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار (به) والله أعلم

(٢) البخاري في صحيحه (كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة : ٥٠٦/١، برقم ٤٠٣)، وفي (كتاب التفسير، باب ﴿ الذين أنباهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ﴾ ١٧٤/٨، برقم ٤٤٩١)، وفي (كتاب أخبار الأحاد، باب ما جاء في إجارة حبر الواحد .. ٢٣٢/١٣، برقم ٧٢٥١)، ومسلم في صحيحه : (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة ٣٧٥/١، برقم ٥٢٦) (٣) المسنن : (كتاب الصلاة، باب استئانة الخطأ بعد الاجتهاد : ٢٤٤/١، برقم ٤٩٣)

(٤) البخاري في صحيحه : (كتاب التفسير، باب ﴿ ومن حيث حُرِجَتْ قَوْلٌ وَجْهَتْ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾)، ومسلم في صحيحه : (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة ٣٧٥/١، برقم ٥٢٦).

(٥) الصحيح . (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة ٣٧٥/١، برقم ٥٢٦) (٦) في (ك)، (س) : ((صرفت)).

(٧) المسند ( ٣٢٥/١ ) -

ورواه البزار<sup>(١)</sup> والطبراني في ((المعجم الكبير))<sup>(٢)</sup>. وإسناده صحيح<sup>(٣)</sup>.

وروى الطبراني أيضاً من طريق محمد بن إسحاق قال: حدثني محمد بن أبي محمد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: صرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشام إلى القبلة فصلى إلى الكعبة في رجب على رأس سبعة عشر شهراً من مقدمه المدينة<sup>(٤)</sup>.  
ورجاله ثقات<sup>(٥)</sup>.

وروى الحاكم في ((المستدرک)) من رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: أول ما نسخ من القرآن فيما ذكر لنا — والله أعلم — شأن القبلة؛ قال الله: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَنَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى نحو بيت المقدس وترك البيت العتيق، فقال: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ

» وفي حاشية الأصل: ((ورواه أحمد أيضاً بإسناد صحيح من رواية عكرمة عن ابن عباس قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً...)) الحديث. وهو في المسد (٢٥٠/١) من طريق سماك عن عكرمة به، ورواية سماك عن عكرمة مصطربة (التقريب ٢٦٢٤). فالصواب أن الإسناد ضعيف، لكن الحديث حسن للمتابعة المتقدمة التي من طريق مجاهد؛ والله أعلم.

(١) كشف الاستار (٢١٠/١)، برقم: ٤١٨.

(٢) المعجم الكبير (٦٧/١١)، برقم: ١١٠٦٦.

(٣) وصحح إسناده أيضاً الحافظ ابن حجر في الفتح (٩٦/١).

(٤) المعجم الكبير (٦٨/١٢)، برقم: ١٢٤٩٨، وهو في سيرة ابن إسحاق (ص ٢٧٩).

(٥) في إسناده محمد بن أبي محمد الأنصاري مولى زيد بن ثابت: مدني نمرّد بالرواية عنه ابن إسحاق، ولهذا قال الحافظ ابن حجر في التقريب (٦٢٧٦): ((مجهول))؛ فقول الشارح: ((رجاله ثقات)) غير صحيح. نعم، ذكره ابن حبان في الثقات (٣٩٢/٧)، لكن لا عمة بما ينفرد به من توثيق المجاهيل — كما تقدم (ص ١٥٨)، والله أعلم.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١١٥.

المشرق <sup>(١)</sup> (يعون : بيت المقدس، فنسحها) <sup>(٢)</sup>، فصره <sup>(٣)</sup> الله إلى البيت العتيق، فقال . ﴿ ومسر حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴾ <sup>(٤)</sup>.  
قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه <sup>(٥)</sup> بهذه السياقة <sup>(٦)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية : ١٤٢ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٣) في (ك) : ((وصره))

(٤) سورة البقرة، الآية : ١٥٠ .

(٥) في (س) : ((يجعله)) . وهو تحريف .

(٦) المستلوك ( ٢٦٧/٢ )، وأقره الذهبي، وليس في المطبوع إساد الحاكم، وصورته صورة الملق عن ابن جريح ( به )، ووقع في موضع الإساد باصٌ مقدّر سطرٌ، وهكذا وقع في إتحاف المهرة ( ٤١٤/٧ )

لكن رواه السهقي في السنن الكبرى ( ١٢/٢ ) عن الحاكم أحمر بن أيوب بن بكر بن إسماعيل بن محمد الفقيه باري، ثنا محمد بن الفرح الأورقي. ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريح ( به ) وفي إسناده ابن جريح وهو مدلس ( التقريب : ٤١٩٣ )، لكن قال أبو بكر بن أبي خيثمة في تاريخه ( في أحوال المكين ص ٣٥٦ ) : حدثنا إبراهيم بن عرعة قال : ما يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريح قال : إذا قلت قال عطاء فأما سمعته منه وإن لم أقل سمعت ) ونقله الحافظ ابن حجر في التهذيب ( ٤٠٦/٦ )، وصحّح الشيخ الألباني في الإرواء ( ٢٤٤/٤ ) إساد ابن أبي خيثمة وقال : ((وهذه فائدة هامة جداً تدل على أن عمه ابن جريح عن عطاء في حكم السماع)) . لكن من هو عطاء الذي في الإساد ؟، الذي في الإتحاف لحافظ ابن حجر يقتضي أن يكون ابن أبي رباح، فإنه جعله في مروياته . لكن ظهر لي بعد ذلك أنه عطاء بن أبي مسلم الخراساني؛ فقد جاء التصريح بذلك في رواية أبي عبد القاسم بن سلام في كتاب الناسخ والمنسوخ ( رقه ٢١ )، فإنه رواه عن حجاج بن محمد عن ابن جريح وعثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني عن عطاء الخراساني ( به ) مع اختلاف في بعض سياقه وعطاء صديق، بهم كثيراً، ويرسل، ويدلس ( التقريب ٤٦٠٠ )؛ وهذا يعني صعب حديثه؛ وقد قال الإمام أحمد ((لم يسمع من ابن عباس شيئاً))، قال أبو زرعة العراقي . ((قلت : روايته عن ابن عباس في "صحيح البخاري") تحفة التحصيل ( ص ٣٥١ )

وهذا صحيح فقد أخرج البخاري رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس : انظر صحيح البخاري ( رقم ٤٩٢٠، ٥٢٨٦، ٥٢٨٧٠ )، وانظر جواب الحافظ ابن حجر عن ذلك في الفتح ( ٦٦٧/٨ — ٦٦٨ ) =



وحديث عمارة بن أوس : رواه أبو يعلى في ((مسنده))<sup>(١)</sup>، والطبراني في ((الكبير))<sup>(٢)</sup> من رواية<sup>(٣)</sup> قيس بن الربيع عن رباد بن علاقة عن عمارة بن أوس — وكان قد صلى القبلتين جميعاً — قال : بينا نحن في إحدى صلاتي [ العشي ]<sup>(٤)</sup> إذ نادى مناد بالباب : إن القبلة قد حوت إلى الكعبة، فأشهد على إيماننا أنه حوّل إلى الكعبة والرجال والنساء والصبيان فصلّى بعضاً ها ها وبعضاً ها ها . لفظ الطبراني .

= وإذا ثبت أنه الحراساني فإن ابن جريج لم يسمع التفسير منه، وإنما أخذه من ابنه عثمان بن عطاء، فطر فيه . ذكر ذلك أبو مسعود الدمشقي — كما في فتح الباري ( ٦٦٧/٨ ) — . وعثمان بن عطاء : ضعيف ( التقريب : ٤٥٠٢ )، قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٦٦٧/٨ ) : ((ذكر صالح بن أحمد بن حنبل في العلل عن علي بن المديني قال : سألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الحراساني فقال : ضعيف، فقلت : إنه يقول : أخيراً؟ قال : لا شيء، إنما هو كتاب دفعه إليه . انتهى . وكان [ كذا ] ولعلها : وكان [ ابن جريج يستجير إطلاقاً (أخيراً) في المناولة والمكاتب، وقال الإسماعيلي أخرت عن علي بن المديني أنه ذكر عن تفسير ابن جريج كلاماً معناه أنه كان يقول عن عطاء الحراساني عن ابن عباس فقال علي الوراق أن يكتب الحراساني في كل حديث فتركه، فرواه من روى علي أنه عطاء بن أبي رباح . انتهى ...)) . وذكر قصة أخرى نحوها . والحاصل : أن هذه الرواية ضعيفة لصعف عطاء الحراساني، وكونه لم يسمع من ابن عباس، بل لم يلقه كما نص عليه أبو داود والدارقطني ( انظر : تهذيب التهذيب ٢١٣/٧ )، ولأن ابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء، وإنما أخذه من ابنه عثمان — وهو ضعيف — والله أعلم . لكن توبع عطاء عليه : تابعه علي بن أبي طلحة عند ابن جريج في تفسيره ( ٥٠٢/١ )، والبيهقي في السنن الكبرى ( ١٢/٢ )، بلطف مقارب، وسيدكر الشارح في الوجه الخامس أن رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مقطوعة ( انظر : التقريب : ٤٧٥٤ )، لكنها تنقوى بالرواية السابقة، ويكون الحديث حسناً إن شاء الله تعالى .

(١) المسند : (٧٩/٣)، برقم : ١٥٠٩ .

(٢) لم أوف عليه في المطبوع من المعجم الكبير، وقد عزاه إليه الميثمي في المجموع ( ١٣/٢ )، وقد أخرجه ابن أبي شبة في مصنفه ( ٢٥١/٢ ) عن شعبة عن قيس ( به ) بلطف مقارب .

(٣) ((رواية)) سقطت من (س) .

(٤) وقع في الأصل و (ك) و (س) : ((العشاء))، وفي حاشية الأصل . ((العشي))، وفي حاشية (ك) . ((لعله العشي))، قلت : وهو الصواب .

وقال أبو يعلى : إني لفي مرلي إذا ماد يادي على الباب : إن النبي صلى الله عليه وسلم قد حوّل القيلة؛ فأشهد على إماما والرجال والنساء والصبيان لقد صلّوا إلى هنا . يعني . ليست المقدس وإلى هنا هنا يعني : الكعبة<sup>(١)</sup>.

وقيس بن الربيع : مختلف فيه، وقد وثقه شعبة وسفيان<sup>(٢)</sup>.

وحديث عمرو بن عوف المزني . رواه البراء<sup>(٣)</sup>، والطبراني في ((الكبير))<sup>(٤)</sup> من رواية كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جدّه قال : كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة فعلى نحو بيت المقدس سبعة عشر شهرا، ثم حولت<sup>(٥)</sup> إلى الكعبة . وكثير بن عبد الله : ضعيف جدا<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ك) و (س) : ((للكمة))

(٢) انظر - تهذيب الكمال ( ٢٤/٢٨ - ٣٦ )، وفيه ((قال عمرو بن علي . كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدّثان عن قيس بن الربيع، وكان عبد الرحمن حدثا عنه قبل ذلك، ثم تركه . وقال عبد الله بن عيسى بن لمديني : سألت أبي عن قيس بن الربيع فصعقه جدا، وقال البخاري - قال علي . كان وكيع يصعقه، قال - وقال أبو داود إماما أني قيس من قبل أبيه، كان أبوه يأخذ حديث الناس فيدخلها في فرج كتاب قيس ولا يعرف الشيخ ذلك، وقال أبو روعة : فيه ليل، وقال السائي ليس فيه، وقال في موضع آخر مروا الحديث، وقال يعقوب بن شعبة السدوسي . قيس بن الربيع عد جميع أصحابنا صدوق، وكانه صالح، وهو ردئ الخطأ جدا معطره كثير الخطأ، ضعيف في روايته)) . قال الحافظ ابن حجر في التقريب ( ٥٥٧٣ ) ((صدوق، تعبّر لما كبر، وأدحر عليه أنه ما ليس من حديثه محدث به)) فهذا الإسناد ضعيف، والله أعلم

(٣) البحر الزخار ( ٨/٣٢٣ - ٣٢٤، برقم : ٣٣٩٩ ) .

(٤) المعجم الكبير ( ١٧/١٨، برقم : ١٧ ) .

(٥) كذا في جمع السج، وفي البحر الزخار : ((حول)) .

(٦) انظر . تهذيب الكمال ( ٢٤/١٣٧ - ١٤٠ )، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب ( ٥٦١٧ ) - ضعف، أورد من سـ إلى الكذب، وما قاله الشارح أظهر؛ فقد قال فيه الإمام أحمد ((مكر الحديث، ليس بشيء))، وحسب على حديثه في المسد، ولم يحدث عنه، وقال لأبي حنيفة ((لا تحدث عنه شيئا)) . وقال ابن معين ((ليس بشيء))، وقال أبو داود ((كان أحد الكذابين))، وقال الشافعي : ((ذاك أحد الكذابين)) أو ((أحد -

وقد حسن له البحاري حديثاً<sup>(١)</sup>، وصحح له الترمذي حديثاً<sup>(٢)</sup>.

وحديث أنس : أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو دلود<sup>(٤)</sup>، والنسائي في ((الكبرى))<sup>(٥)</sup> في التفسير من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس، فنزلت : ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾<sup>(٦)</sup>؛ فمر رجل من بني سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة، فمادى : ألا إن القبلة قد حوت، فمالوا كما هم نحو القبلة .

## الثاني :

فيه مما لم يذكره : عن سعد بن أبي وقاص، وسهل بن سعد، وعثمان بن حيف، وعمارة بن رؤبة، وأبي سعيد بن المعلی، وتويلة بنت أسلم — ويقال : مسلم — .

أما حديث سعد بن أبي وقاص : فرواه البيهقي من رواية يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب سمعت<sup>(٧)</sup> سعد بن أبي وقاص يقول : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما قدم

---

(أركان الكتب)، وقال النسائي والدارقطني : ((متروك الحديث))، وقال النسائي في موضع آخر ((ليس بثقة)). ذكر ذلك كله المزي في التهذيب .

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٣٩/٢٤) ، وتكملة شرح الترمذي للعراقي (ح المحمودية ٥١٢، ق: ١/١٦٤) .

(٢) الجامع : (كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح بين الناس . ٦٣٥/٣، برقم : ١٣٥٢) ، وانظر : تحفة الأشراف (١٦٦/٨ — ١٦٧) .

(٣) الصحيح : (كتاب للمساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة : ٣٧٥/١، برقم : ٥٢٧) .

(٤) السنن : (كتاب الصلاة، باب من صلى لغير القبلة ثم علم : ٦٣٣/١، برقم : ١٠٤٥) .

(٥) السنن الكبرى : (كتاب التفسير، باب قوله تعالى : ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام : ٢٩٢/٦) .

(٦) سورة البقرة، الآية : ١٤٤ .

(٧) في (ك) ؛ ((قال سمعت)) .

المدينة ستة عشر شهراً، ثم حولت<sup>(١)</sup> بعد ذلك قبل المسجد الحرام [ ٣٤/ب ] قبل بدر بشهرين<sup>(٢)</sup>.

وإسناده صحيح.

وقد اختلف في وصله وإرساله على يحيى بن سعيد<sup>(٣)</sup> فوصله ابن فضيل هكذا، وأرسده النوري، ومالك، وحماد بن زيد [ عنه ]<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup> عن ابن المسيب<sup>(٦)</sup> إلا أن مالكاً قال . سعة عشر شهراً<sup>(٧)</sup>.

وأما حديث سهل بن سعد : فرواه الطبراني في ((الكبير))<sup>(٨)</sup>، والدارقطني في ((سنة))<sup>(٩)</sup> بإسناد جيد من رواية أبي حارم عن سهل بن سعد قال : لَمَّا حُولتِ الْقُبْلَةُ إِلَى الْكَعْبَةِ مَرَّ رَجُلٌ بِأَهْلِ قَبَاءَ وَهُمْ يَصَلُّونَ فَقَالَ لَهُمْ . قَدْ حُولتِ الْقُبْلَةُ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَاسْتَدَارُوا وَإِمَامُهُمْ يَحْوِي الْكَعْبَةَ . لَعَزَّ رَوَاةُ الدَّارِقُطِيِّ . وقال الطبراني . إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل

(١) كذا في جميع النسخ، وفي السنن الكبرى : ((حول)).

(٢) السنن الكبرى : ( ٣/٢ ) .

(٣) حكى البيهقي في السنن الكبرى هذا الاختلاف عقب إيراد الحديث، وذكره الدارقطني أيضاً في العمل ( ٣٦٥/٤ )، لكن لم يعبّر عن إرساله، وإنما قال ((وحالهم أصحاب يحيى فرووه عن يحيى عن سعيد بن المسيب مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وسلم))، قال ((والمرسل أصح))، ومن رواد عن يحيى مرسلًا يزيد بن هارون . أخرجه ابن سعد في الطبقات ( ٢٤٢/١ ) .

(٤) ما بين المعقوفين من (ك) و (س)، وقد سقطت من الأصل .

(٥) رواية حماد بن زيد : أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ( ٥٧٣/٢ )

(٦) في (ك) : ((عن ابن المسيب مرسلًا)) .

(٧) الذي في مطبوعة الموطأ ( ١٩٦/١ ) والنمهيذ ( ١٣٤/٢٣ ) ((سنة عشر))، وفي دلائل النبوة للبيهقي ( ٥٧٣/٢ ) من طريق مالك : ((سبعة عشر)) كما ذكر الشارح .

(٨) المعجم الكبير ( ١٦٢/٦ )، رقم : ٥٨٦٠ .

(٩) السنن : ( ٢٧٤/١ ) .

بيت المقدس، فلما حوّل انطلق رجلٌ [ إلى ] أهل قباء فوجدهم يصلون صلاة الغداة، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يصلى إلى الكعبة، فاستندار إمامهم حتى استقل بهم القبلة .

وأما حديث عثمان بن حنيف : فرواه الطبراني أيضاً من رواية سعد<sup>(١)</sup> بن عمران بن سعد بن سهل بن حنيف عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن عثمان بن سهل بن حنيف عن أبيه عن جده عثمان أنه سمع عمه عثمان بن حنيف قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم [ من مكة ] يدعو الناس إلى الإيمان بالله وتصديقاً به قولاً بلا عمل، والقبلة إلى بيت المقدس، فلما هاجر إلينا نزلت الفرائض ونسحت المدينة مكة والقول فيها، وسخ البيت الحرام بيت المقدس؛ فصار الإيمان قول وعمل<sup>(٢)</sup> . وسعد بن عمران : مقل، قال فيه أبو حاتم : هو مثل الواقدي<sup>(٣)</sup> .

وأما حديث عمارة<sup>(٤)</sup> بن رؤبة : فرواه الطبراني أيضاً من رواية عبد الملك بن حسين النخعي عن زياد بن علاقة عن عمارة بن رؤبة قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في إحدى صلاتي العشي<sup>(٥)</sup> حين صرقت القبلة فدار النبي صلى الله عليه وسلم ودرنا معه في ركعتين<sup>(٦)</sup> .

(١) ما بين المتعوفين من (ك) و (س)، ووقع في الأصل : ((س)).

(٢) في (س) : ((بن سعد)). وهو غلط .

(٣) ما بين المتعوفين من المعجم الكبير، ويصح له في الأصل، وفي (ك) و (س) : ((قبل أن يقدم مكة)) والصواب المثبت

(٤) المعجم الكبير ( ٣٢/٩ )، رقم : ٨٣١٢ .

(٥) الجرح والتعديل ( ٩٢/٤ )، وعبارة . ((هو شيخ مثل الواقدي في ليس الحديث وكثرة عجائه)).

(٦) في (س) : ((بن عمارة)) وهو غلط .

(٧) في (ك) : ((العشاء))، وفي الحاشية : ((لعله العشي)).

(٨) لم أقف عليه في المطبوع من المعجم الكبير . وقد عزاه إليه الغيني في المجموع ( ١٣/٢ ) .

وعبد الملك هذا : ضعيف، قال فيه ابن معين : ليس بشيء<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف فيه على ريار بن علاقة : فرواه قيس بن الربيع عنه عن عمارة بن أوس<sup>(٢)</sup> — كما تقدم —.

ورواه عبد الملك بن حسين [ عنه ]<sup>(٣)</sup> فقال : عمارة بن رؤية، فإن لم يكن سمعه مهما فالصحيح رواية قيس بن الربيع، وعليه اقتصر المصنف في ذكره عمارة بن أوس فقط؛ فإن قيس بن الربيع وثقه غير واحد، وعبد الملك ضعيف جداً.

وأما حديث أبي سعيد<sup>(٤)</sup> بن المعلی : فرواه البرار<sup>(٥)</sup> والطبراني<sup>(٦)</sup> أيضاً من رواية عبد الله بن صالح قال : حدثني الليث بن سعد حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال أخبرني<sup>(٧)</sup> مروان بن عثمان أن عبيد بن حنن أخبره عن أبي سعيد بن المعلی قال : كنا نعدوا إلى السوق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فمر على المسجد فصلي فيه؛ فمر بنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر فقلت ( له )<sup>(٨)</sup> : حدث أمر، فجلست، فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) معرفة الرجال لابن معين ( ٨٥/١ — رواية ابن حجر ) وقال الحافظ ابن حجر ((مزووك)) ( التقريب ٨٣٣٧ ) . والشارح — رحمه الله — قال في هذا الموضع إنه ضعيف، ثم قال إنه ضعف جداً؛ وهذا موافق لما قاله الحافظ ابن حجر، ولكلا القولين ما يعصده من كلام الأئمة انظر تهذيب الكمال ( ٢٤٨/٣٤ — ٢٤٩ )

وهذا الحديث عراه الحافظ ابن حجر في الفتح إلى ابن أبي داود، وقال : إن سنده ضعف

(٢) في (س) . ((يوس)) وهو تحريف .

(٣) ما بين المعقوفين من (ك) و (س)، وقد سقط من الأصل .

(٤) ((أبي سعيد)) غير واضحة في (س) .

(٥) كشف الأستار ( ٢١١/١ )، برقم : ٤١٩ .

(٦) المعجم الكبير ( ٣٠٣/٢٢ — ٣٠٤ )، برقم : ٧٧٠ .

(٧) في (ك) و (س) : ((قال أخبرني))

(٨) كذا في جميع النسخ، وفي المعجم الكبير و سنن النسائي الكبرى : ((لقد))

: ﴿ قد رى قلب وجهك في السماء ... ﴾<sup>(١)</sup> حتى فرغ من الآية، فقلت لصاحبي: تعال حتى نركع ركعتين قبل أن ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فنكون أول من صلى، فتواريا فصليا، ثم نزل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس الظهر يومئذ. الملقظ للطبراني، وليس في رواية البزار<sup>(٢)</sup> أنهما صليا قبل صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، فإن لفظه: ( وإلى جنبي صاحب لي فقلت لصاحبي: اركع ركعتين فقال: حتى ننظر ما يصع، فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى للناس يومئذ الظهر إلى الكعبة ).

وعند السائي قطعة منه مختصرة ( في الصلاة )<sup>(٣)</sup>، وأكمله في ( التفسير )<sup>(٤)</sup>، وكلاهما عنده من رواية شعيب بن الليث عن أبيه<sup>(٥)</sup>.

وأما حديث تويلة بنت أسلم: فرواه الطبراني أيضاً من رواية إبراهيم بن جعفر<sup>(٦)</sup> — محمود بن مسلمة الحارثي عن أبيه عن جدته أم أبيه تويلة بنت أسلم — وهي من المبيعات — قالت: إنا لمقامنا نصلي في بني حارثة<sup>(٧)</sup> فقال عباد بن بشر بن قتيبي إن رسول الله صلى الله عليه

(١) سورة البقرة، الآية: ١٤٤.

(٢) (البزار) سقط من (س).

(٣) السنن الكبرى ( ٢٦٦/١ )، وقد أخرجه أيضاً في السنن الصغرى: ( كتاب المساجد، باب صلاة الذي يمر على المسجد، ٥٥/٢، رقم: ٧٣٢ )، ولفظه: ( كنا نعدوا إلى السوق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتمر على المسجد فصلي فيه ).

(٤) السنن الكبرى ( ٢٩١/٦ )، ولفظه كلفظ الطبراني. وهذا الحديث ضعيف الإسناد؛ فإن مرواه عن عثمان بن أبي سعيد الملقظ ضعيف ( التقريب: ٦٥٧٢ )، وقد أشار الشارح إلى ضعف روايته في الوجه الرابع؛ والحديث وضعه الشيخ الألباني في ضعيف سنن النسائي ( ص ٢٥ ).

(٥) ما بين القوسين ليس في (ك) و (س). وفيهما بعد قوله: ((قطعة منه مختصرة)): ((كنا نمر بالمسجد فصلي فيه. وبعد الله بن صالح كاتب الليث وضعه الجمهور))، وهو كذلك في الأصل إلا أنه مصروب عليه، وجعل بدله في الحاشية الكلام للتقدم وعليه علامة التصحيح. والله أعلم.

(٦) إبراهيم بن جعفر: قال عنه أبو حاتم ( في الجرح والتعديل: ٩١/٢ ) ((صالح)).

(٧) بنو حارثة: بنو من الأنصار من الأوس، منازلهم قريبة من جبل أحد. انظر: وفاء الوفاء للسهودي (١٩١/١).

وسلم قد استقبل البيت الحرام والكعبة، فتحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال، فصلوا الركعتين الباقيتين نحو الكعبة<sup>(١)</sup>.

هكذا رواه عن مصعب بن إبراهيم الزبيري<sup>(٢)</sup> عن أبيه عن إبراهيم بن جعفر فجعله (تويلة) بالناء، ورواه إسحاق بن إدريس عن إبراهيم بن جعفر فقال: (تويلة) — بالون — بت مسه قالت: صلياً الظهر — أو العصر — في مسجد بني حارثة فاستقلا مسجد إيليا فصليا ركعتين، ثم جاءنا من يحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقبل البيت الحرام — وذكره، ورد في آخره: فحدثني رجل من بني حارثة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((أولئك رجال آمنوا بالغيب)) رواه الطبراني أيضاً<sup>(٣)</sup>؛ والأول أصح<sup>(٤)</sup>: فإن إسحاق بن إدريس الأسدي: ضعيف، مزوك<sup>(٥)</sup>.

### الثالث:

وقع في رواية المصنف المصنف ستة أو سبعة عشر شهراً. هكذا على الشك، وهي<sup>(٦)</sup> بحذف التوسين من قوله: ستة. وكذا رواه البخاري على الشك من رواية وكيع فقال ستة<sup>(٧)</sup> أو سبعة عشر شهراً. وهكذا رواه مسلم من رواية يحيى بن سعيد عن سفيان، ورواه مسلم من رواية أبي الأحوص، والسائي من رواية زكريا بن أبي زائدة كلاهما عن أبي إسحاق فقالا: (سنة عشر شهراً) من غير شك.

(١) المعجم الكبير (٢٤/٢٠٧، رقم: ٥٣٠).

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) المعجم الكبير (٢٥/٤٣، رقم: ٨٢).

(٤) ورجحهما كذلك الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤/٤٢٠ - ٤٢١).

(٥) انظر لسان الميراث (١/٣٩٠) وقول الشارح: ((ضعيف، مزوك)) لعله أراد أنه مزوك، والمزوك ضعيف في الجملة. وذكر الهيثمي في المجمع (٢/١٥٠) الأسدي. وقال عنه ما قاله الشارح

(٦) في (س): ((وهل)) وهو تعريف.

(٧) في (ك) و (س): ((سنة عشر)).



وهكذا عند أحد من حديث ابن عباس بسند صحيح .

ورواه ابن ماجه من رواية أبي بكر بن عباس عن أبي إسحاق فقال : ( ثمانية عشر شهراً ) من غير شك<sup>(١)</sup> .

ورواه الطبراني من حديث ابن عباس فقال : ( سبعة عشر<sup>(٢)</sup> شهراً ) من غير شك . ورجاله ثقات .

وهكذا عند البراء والطبراني من حديث<sup>(٣)</sup> عمرو بن عوف كما تقدم .

فظننا : هل يمكن الجمع فيصار إليه أو يتعدر فيصار إلى الترجيح<sup>(٤)</sup> .

فظننا رواية مسلم التي حزم [ ١/٣٥ ] فيها ( ستة عشر شهراً ) قد قال البراء فيها : صلبت مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً .

فقلنا : يجوز أن يكون البراء صلى الله عليه وسلم من الشهر الثاني من مقدمه المدينة، أو عاب شهراً من السبعة عشر شهراً<sup>(٥)</sup> إلا أنه يتعدر ذلك في رواية السائي؛ فإن لفظه : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فصلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً . فجعل الظرف<sup>(٦)</sup> للصلاة التي صلى الله عليه وسلم .

فانتقلنا إلى استنباط جمع آخر وهو أن من قال ( ستة عشر ) أسقط الشهر الذي قدم فيه، ومن قال ( سبعة عشر ) أثبتّه، ومن قال ( ثمانية عشر ) أثبت الشهر الذي قدم فيه والشهر الذي حوّل فيه القبلة .

(١) في حاشية الأصل : ((اختلف فيه على أبي بكر ما هي ابن جرير عنه سبعة عشر، وفيه عنه . ستة عشر)) .  
وهكذا ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٩٧/١ ) انظر تفسير ابن جرير ( ٣/٢ ) .

(٢) ((عشر)) سقطت من (س) .

(٣) في (س) : ((وحديث)) وهو غلط .

(٤) في (ك) و (س) : ((للترجيح)) .

(٥) قوله : ((من السبعة عشر شهراً)) سقط من (س) .

(٦) في (ك) : ((للطرف)) وهو غلط .

وهذا<sup>(١)</sup> يسي على اختلاف أهل السير في الشهر الذي حوت فيه، فذكر الواقدي أنها حوت يوم الثلاثاء منتصف شعبان<sup>(٢)</sup>.

ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة<sup>(٣)</sup> فتكون روايه ابن ماجه قد أثبت فيها شهر القُدوم وهو شهر ربيع الأول وشهر التحويل وهو شعبان، فكانت ثمانية عشر شهراً، وتكون رواية السائي وإحدى روايتي مسلم أسقطَ منها شهر القُدوم وشهر التحويل، وتكون الرواية التي جرم فيها بسعة عشر شهراً لفق من الشهرين الناقصين شهراً، فكانت سبعة عشر شهراً<sup>(٤)</sup>، وأما من قال إنها حوت في رجب<sup>(٥)</sup>، وهو قول ابن عباس<sup>(٦)</sup>، وسعيد بن المسيب<sup>(٧)</sup>، ومحمد بن إسحاق<sup>(٨)</sup>، وابن شعبان<sup>(٩)</sup>.

(١) في (س) : ((ومكدا)) وهو غلط .

(٢) انظر : تاريخ الطبري ( ٤١٦/٢ ) ، والمفيد ( ٥٥/٨ ) والحواشي للمازدي ( ٦٤/٢ ) قال ابن كثير في البداية والنهاية ( ٢٥٢/٣ ) : ((وفي هذا التحديد نظر)) .

(٣) انظر : البداية والنهاية ( ٢٥٢/٣ ) وفي حاشية الأصل : ((وكذا قال أسباط عن أسدي))، وهو في التفسير ابن جرير ( ١٩/٢ ) فإنه يرى أن تحويل الفيلة كان على رأس ثمانية عشر شهراً من قدومه صلى الله عليه وسلم المدينة .

(٤) ((شهرًا)) ليست في (س)

(٥) قال الحافظ في الفتح ( ٩٧/١ ) : ((كان التحويل في نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح، وبه جزم الجمهور))

(٦) تقدم ذلك عنه عند ذكر حديثه ( ص ٤٧٥ ) في رواية الطبراني، وإسناده ضعيف فيه محمد بن أبي محمد مولى ربه بن نبت وهو مجهول ( التقريب ٦٢٧٦٠ ) وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٩٧/١ ) : ((رواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس))، ولم أفت عليه في المستدرک، وقد روى البيهقي في دلائل النبوة ( ٥٧٥/٢ ) عن الحاكم بسنده إلى محمد بن أبي محمد مولى ربه بن ثابت كروايه الطبراني المتقدمة، وهذا إسناد ضعيف كما تقدم

(٧) تقدم عند ذكر حديث سعد بن أبي وقاص ( ص ٤٨٠ ) وقوله : ((صرفت جبل بدر بشهرين)) .

(٨) انظر : السيرة لابن إسحاق ( ص ٢٧٩ ) ، والاستذکار ( ٢١٩/٧ ) .

(٩) نقله عنه ابن العربي في غرصة الأحوذی ( ١٣٩/٢ ) .

وقال ابن عبد البر : إنه الصحيح<sup>(١)</sup>، وقال أبو العباس العزبي<sup>(٢)</sup> إنه قول أكثر أهل العلم، وأنه في النصف من رجب في صلاة الظهر يوم الاثنين، كذلك قال معقل بن يسار<sup>(٣)</sup>، والسرء بن عارب<sup>(٤)</sup>؛ فعنى هذا تكون الرواية التي حرم فيها بسعة عشر شهراً أثبت فيها شهر القُدوم وشهر التحويل، وتكون رواية النسائي وإحدى روايتي مسلم قد لُفّق فيها من الشهرين شهراً، وهو أولى<sup>(٥)</sup>.

وإن رجعا إلى الترجيح فالراجح الرواية الجارمة بستة عشر شهراً لاتفاق أبيي الأخصوس وركريا بن أبي زائدة عليها .

- واسب شعبان . هو العلامة أبو إسحاق شيخ المالكية ، واسمه : محمد بن شعبان بن محمد بن ربيعة العمّاري المصري من ولد عمّار بن ياسر ، ويعرف بابن القرطبي - نسبة إلى بيع القرط - له التصانيف الديمية ، منها : كتاب الراعي في الفقه ، وهو مشهور ، وكان صاحب منة وأتباع ، وباع مديد في الفقه ، مع بصير بالأخبار وأيام البس ، مع الورع والتقوى وسعة الرواية ، مات سنة خمس وخمسين وثلاثمائة قاله الذهبي في السير ( ٧٨/١٦ — ٧٩ ) وانظر ترتيب المدارك ( ٢٧٤/٥ ) .

(١) الامتداد ( ٢١٩/٧ ) .

(٢) تقدمت ترجمته ( ص ٤٣٧ ) .

(٣) لم أقف عليه

(٤) أما كونها في رجب فظاهر حديث البراء - رضي الله عنه - يدلّ عليه، وأما كون ذلك وقع في صلاة الظهر فالحديث في صحيح البخاري ( رقم : ٤٠ ) من حديث البراء - وسيأتي في كلام الشارح - أنه صلى الله عليه وسلم أول صلاة صلاها صلاة العصر، وقد جاء أنها كانت في صلاة الظهر في حديث أبي سعيد بن الملقى - كما تقدم عند ذكر حديثه - .

(٥) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٩٦/١ — ٩٧ ) : ((والجمع بين الروايتين سهل بأن يكون من حرم بستة عشر لفق من شهر القُدوم وشهر التحويل شهراً وألقى الزائد، ومن حرم بسعة عشر عدّها معاً، ومن شكّ تردّد في ذلك؛ وذلك أن القُدوم كان في شهر ربيع الأول بلا خلاف، وكان التحويل في نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح؛ وبه حرم الجمهور؛ ورواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس، وقال ابن حبان : سبعة عشر شهراً وثلاثة أيام، وهو مبني على أن القُدوم كان في ثاني عشر ربيع الأول)) .

وليس من شك حجة على من لم يشك، وإنما رجحنا رواية الحرم بستة عشر على رواية الحرم ثمانية عشر لاختلاف الأئمة في الاحتجاج بأبي بكر بن عياش<sup>(١)</sup>، وثقة أبي الأحوص، وركيا بن أبي زائدة، واتفاقهما على ذلك<sup>(٢)</sup>؛ والله أعلم.

وفي المسألة قول آخر: أنها صرفت في جمادى الآخرة، رواه الرهري عن عبد الرحمن بن [عبد الله بن] كعب بن مالك<sup>(٣)</sup>، ورجحه أبو جعفر<sup>(٤)</sup> فقال: إنه أولى الأقاويل بالصواب، لأن الذي قال به أجل، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة في شهر<sup>(٥)</sup> ربيع الأول، وهذا صرفت في آخر<sup>(٦)</sup> جمادى الآخرة إلى الكعبة صار ذلك ستة عشر شهراً كما قال ابن عباس<sup>(٧)</sup>، قال العزي: إنما تكون خمسة عشر.

قلت: إنما قال ستة عشر لأنه حسب شهر قدومه.

وحكي العزي عن إبراهيم الحربي أنها صرفت بعد ثلاثة عشر شهراً.

قلت: المعروف عن الحربي أنها صرفت في رجب ستة اثنين كقول الجمهور<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر تهذيب الكمال (١٣٢/٣٣ - ١٣٥).

(٢) تقدمت روايتهما عند ذكر حديث الباب.

(٣) ما بين المغنوفين من (ك).

(٤) انظر: التمهيد (٥٥/٨).

(٥) لم أعرفه.

(٦) ((شهر)): ليست في (س).

(٧) ((آخر)): ليست في (س).

(٨) في (س): ((كما قال العباس)) وهو غلط.

(٩) انظر: شرح سنن ابن ماجه للحافظ مغلطي (١٦٧٠/٥).

(١٠) في التمهيد (٥٥/٨): ((قال أبو إسحاق الحربي: ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة في ربيع الأول فصلى إلى بيت المقدس تمام سنة إحدى وصلى من سنة ثنين ستة أشهر، ثم حولت القبلة في رجب)). وانظر: انحرور الوجيز (٣/٢).

وحكى ابن عبد البر والعزقي أيضاً عن أبي عاصم النبيل عن عثمان بن سعيد<sup>(١)</sup> الكاتب عن أنس أنها صرفت بعد تسعة أشهر أو عشرة<sup>(٢)</sup>.

وعن شعبة عن الحسن قال : صلى نحو بيت المقدس ستين ثم حولت القبلة<sup>(٣)</sup>.

وهذه الأقاويل شاذة<sup>(٤)</sup>، ويعضد قول ابن إسحاق والجمهور : ما رواه مالك في ((الموطأ)) عن سعيد بن المسيب<sup>(٥)</sup> أنها صرفت قبل بدر بشهرين (وقد تقدم)<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>؛ والله أعلم .

## الرابع:

في رواية المصنف : ((فصلى رجلٌ معه العصر، ثم مرَّ على قومٍ من الأنصار وهم ركوعٌ في صلاة العصر)). فظاهره<sup>(٨)</sup>: أن أول صلاة صليت إلى الكعبة العصر،

(١) في (ك) و (س) : ((عمر بن سعيد)).

(٢) وفي حاشية الأصل : ((ورواه ابن جرير))، وهو في تفسيره (٣/٢ - ٤) من طريق أبي عاصم (به) . وإسناده ضعيف : فإن عثمان بن سعد : ضعيف (التقريب : ٤٤٧١) .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٩٧/١) عقب كلامه المتقدم في الجمع بين الراويين في عدد الأشهر ((وشدت أقوالٌ أخرى؛ ففي ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق في هذا الحديث [حديث البراء] ثمانية عشر شهراً .. وقد حرم موسى بن عقبة بأن التحويل كان في جمادى الآخرة .

ومن الشذوذ أيضاً : رواية ثلاثة عشر شهراً، ورواية تسعة أشهر، أو عشرة أشهر، ورواية شهر من رواية سنن . وهذه الأخيرة يمكن حملها على الصواب، وأسانيد الجميع ضعيفة، والاعتماد على القول الأول [يعني : أن التحويل وقع في رجب]؛ فحملة ما حكاه تسع روايات)

(٥) في (ك) و (س) : ((عن ابن المسيب)).

(٦) انظر : (ص ٤٨٠) .

(٧) ما بين القوسين ليس في (ك) و (س) .

(٨) في (ك) و (س) : ((وظاهره)).

وأول الرجل الذي بلغهم ذلك كان في صلاة العصر من ذلك اليوم؛ وهو مصرح به في رواية البخاري، وأنه صلى أول صلاة صلاها صلاة العصر، وصلى معه قومٌ فخرج رجلٌ من صلى معه فمرَّ على أهل مسجد وهم راكعون ... (١) الحديث .

وفي بعض طرقه : (فانصرفوا وهم ركوعٌ في صلاة العصر) (٢).

وليس عند مسلم تعيين الصلاة (٣) في حديث الرءاء .

وللشيخين من حديث ابن عمر : بينما الناسُ يقفون في صلاة الصبح كما ذكره المصنف أيضاً .

وكذا عند مسلم من حديث أنس : فمرَّ رجلٌ من بني سلمة وهم ركوعٌ في صلاة المغرب الحديث . وكذا عند الطبراني من حديث سهل بن سعد، فوجدهم يصلون صلاة العدة .

وفي حديث عمارة بن أوس أن النبي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم إلى الكعبة إحدى صلاتي العشي (٤).

(وفي حديث عمارة بن ربيعة أن النبي (٥) أتاهم فيها خيرُ التحويل أيضاً إحدى صلاتي العشي) (٦).

وهكذا في حديث نوبة أنه أتاهم الخير في مسجد بني حارثة في صلاة الظهر أو العصر

(١) في (س) : ((فإن)) وهو تحريف

(٢) الصحيح (برقم : ٤٠) من طريق رهبر بن معاوية عن أبي إسحاق . وقد تقدم (ص ٤٧٣)

(٣) الصحيح (برقم : ٧٢٥٢) من طريق وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق . وقد تقدم (ص ٤٧٣) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٥) في (س) : ((العشاء)) .

(٦) في (س) : ((الذي)) وهو تحريف .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ك) .

وفي حديث أبي سعيد بن المولى أَنَّ أول صلاةً صلاها النبي صلى الله عليه وسلم إلى الكعبة الطهر<sup>(١)</sup>.

وطريق الجمع بين هذه الروايات : أَنَّ من قال إحدى صلاتي العشي شك هل هي الطهر أو العصر، وليس من شك حجة على جرم . فنظرنا فيمن جزم فوجدنا بعضهم قال : الظهر، وبعضهم قال : العصر، ووجدنا رواية العصر أصحُّ لثقة رجالها، وإخراج البخاري لها في (صحيحه) .

وأما حديث كونها الطهر<sup>(٢)</sup>، ففي إسنادها (مروان بن عثمان وهو عتلف فيه)<sup>(٣)</sup>، فنظرنا : هل يمكن الجمع بينهما على تقدير صحة الحديث<sup>(٤)</sup>، فوجدنا أبا بشر الدولابي قد روى

(١) هذه الروايات تقدمت في الوجهين الأول والثاني .

(٢) وهو حديث أبي سعيد بن المولى . وقد جاء في حديث البراء عبد البخاري ( برقم . ٣٩٩ ) من طريق عبد الله بن رجاء عن إسرائيل عن أبي إسحاق ( به ) : صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم رجل ثم خرج بعدما صلى فمر على قوم من الأنصار في صلاة العصر نحو بيت المقدس ... .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٠٣/١ ) : ((ظاهر حديث البراء هذا أنها الطهر))، لكن يظهر أن حملها على الرواية الأولى التي في النصيص على أنها العصر أولى؛ والله أعلم .

(٣) هكذا جاء في حاشية الأصل وعليه علامة التصحيح، وفي (ك) و (س) بدلاً عنه . ((عبد الله بن صالح كاتب الليث . وهو متكلم فيه كما تقدم)) وهو في الأصل مضروب عليه، وتقدم مثله عند ذكر حديث أبي سعيد بن المولى . والله أعلم .

(٤) لم أنف على الاختلاف فيه بل الأئمة على تضعيفه ؛ فقد صممه أبو حاتم في الجرح والتعديل ( ٢٧٢/٨ ) ، ونقل ابن حجر في التهذيب ( ٩٥/١٠ ) عن أبي بكر بن الحداد العقبي . سمعت السائي يقول : ((ومن مروان بن عثمان حتى يصدق على الله عز وجل))، ولما قال الحافظ ابن حجر في التقرير ( ٦٥٧٢ ) : ((ضعيف)) . ولعل الشارح أراد بقوله . ((يختلف فيه)) ذكر ابن حبان له في الثقات ( ٤٨٢/٧ ) ، وكأنه قابل به تضعيف أبي حاتم له، وقد تقدم (ص ٤٨٣) أن ذكر ابن حبان للرازي في الثقات لا يعني نفسه؛ فإن له في ذلك شرطاً خالف فيه جمهور العلماء ؛ والله أعلم .

(٥) في (ك) و (س) : ((الحديث الآخر)) .

بإساده أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى أم بشر في بني سلمة<sup>(١)</sup>، فصلّى الظهر في مسجد القليتين ركعتين إلى الشام، ثم إنه أمر أن يستقل الكعبة، فاستدار ودارت الصعوف فصلّى البقية إلى مكة<sup>(٢)</sup>؛ وهذا وإن لم يصحّ إساده إلا أنه [ ٣٥/ب ] يمكن أن يكون صحيحاً في نفس الأمر، ويحصل به الجمع بأنه صلى الظهر في مسجد القليتين، ثم نزل إلى مسجد المدينة فخطبهم وأعلمهم بتحويل القبلة<sup>(٣)</sup>، وكان بعدما صلى فمرّ رجل إلى مسجد الأنصار فوجدهم يصلون صلاة العصر فأحبرهم بذلك، وأنطأ الخبر عن أهل قباء إلى صلاة الصبح<sup>(٤)</sup>.

وذكر ابن سعد في ((الطبقات)) عن بعضهم: أن ذلك كان بمسجد المدينة فقال: ويقال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين، ثم أمر أن يوجه إلى المسجد الحرام فاستدار إليه، [ ودار ]<sup>(٥)</sup> معه المسلمون<sup>(٦)</sup>. انتهى.

ويكون المعنى برواية البخاري أن أول صلاة صلاها (إلى الكعبة صلاة العصر، أي: كاملة إلى الكعبة، أو أراد أن<sup>(٧)</sup> أول صلاة صلاها)<sup>(٨)</sup> في مسجده بالمدينة<sup>(٩)</sup>؛ والله أعلم.

(١) أبو سلمة — بكسر اللام — بطرّ كثير من الأنصار ثم من الخرج. انظر: فتح الباري (١٤٠/٢)

ومباركهم عند مرل بي حرام: عربي جمل سلع. انظر. وفاء الوفاء للسبيدي (٢٠١/١ — ٢٠٢)

(٢) لم أقف عليه، لكن نقله ابن العربي في العارضة (١٣٩/٢) عن الدولابي، وقال: ((لم يصح))

(٣) ((بتحويل)): غير واضحة في (س).

(٤) انظر: فتح الباري (٩٧/١)

(٥) قال ابن كثير في البداية والنهاية (٢٥٣/٣): ((والعجب أن أهل قباء لم يلعبهم حمّ ذلك إلى صلاة

الصبح من اليوم الثاني كما ثبت ذلك في الصحيحين عن ابن عمر)).

(٦) وقع في الأصل: ((وكان))، ولثبت من (ك) و (س)، وهو الصواب.

(٧) الطبقات (٢٤١/١). في حاشية الأصل: ((هذا يردّه ما في رواه أبي سعيد بن المعلى أنه صلى الظهر))

(٨) ((أن)) ليست في (ك).

(٩) ما بين القوسين سقط من (س).

(١٠) هذا الجمع على فرض صحة ما ذكره ابن سعد فإنه صدّره بقوله: ((ويقال))؛ لكس الأحد ما في الصحيح هو الأولى؛ والله أعلم



## الخامس:

ادعى بعضهم أن السجّ وقع في القبلة مرتين قال القاضي أبو بكر بن العربي : سبّح الله القبلة مرتين، ونكاح المتعة مرتين، ولحوم الحمر الأهلية مرتين . قال : ولا أحفظُ رابعاً<sup>(١)</sup>.

قال أبو العباس العزبي : ويكونُ رابعها — والله أعلم — : الوضوء مما مست النار على ما قاله ابن شهاب<sup>(٢)</sup>.

قال : وروي مثله عن عائشة<sup>(٣)</sup>.

قلت : أما ما ذكر من سجّ القبلة مرتين فلا يصحّ، وإما ينحرج ذلك على قول ابن جريج فإنه قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم أول ما صلى إلى الكعبة، ثم صرف إلى بيت المقدس، فصلت الأنصار نحو بيت المقدس قبل قدومه المدينة بثلاث حجج، وصلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد قدومه ستة عشر شهراً، ثم وجهه الله إلى الكعبة البيت الحرام<sup>(٤)</sup>.

(١) عارضة الأحوذى (١٣٩/٢) .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٥٧/١) من طريق أبي اليمان عن شعيب عن الزهري قال : أخبرني جعفر بن أمية . أن أباه عمرو بن أمية أخبره أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحترق من كثرة شاة في يده، فدعى إلى الصلاة فلقاهما والسككين التي يحترق بها، ثم قال فصلى ولم يتوضأ . قال الزهري : فذهبت تلك في الناس، ثم أخبروا رجالاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأله من أرواحه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((توضأ مما مست النار)) . انظر المصنف لابن أبي شيبة (٨٧/١ — ٩٠) .

(٣) أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (٦٣) ، ومن طريقه الجورقاني في الأباطيل والمناكير (٣٣٦) من طريق يحيى بن أبي أنيسة عن الزهري عن القاسم بن محمد قال : سمعت عائشة تقول : ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مما مست النار حتى قبض .

قال الجورقاني : ((هذا حديث باطل، لا يعرفه إلا من حديث يحيى بن أبي أنيسة، ويحيى متروك الحديث)) .

وقال عنه الحافظ ابن حجر في التقریب (٧٥٠٨) : ((ضعيف)) .

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٥/٢) . والحديث ضعيف : لأن إسناده معطل .

ويشهد لذلك أيضاً ما روي من رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : أول ما سح من القرآن : القبلة؛ وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى المدينة وكان أكثر أهلها اليهود أمره الله أن يستقبل بيت المقدس، فرحت اليهود، فاستقبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعة عشر شهراً، ثم انصرف إلى الكعبة<sup>(١)</sup>.

ففي هذا أنه لم يصل إلى بيت المقدس إلا بالمدينة؛ وهذا مخالف لما صح عن ابن عباس من رواية مجاهد عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه وعندما هاجر إلى المدينة سنة عشر شهراً، ثم صرف<sup>(٢)</sup> إلى الكعبة . رواه أحمد، والزار والطبراني — كما تقدم — ؛ ورواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مقطوعة<sup>(٣)</sup>، فإنه لم يسمع منه<sup>(٤)</sup>، إلا أن ظاهر رواية<sup>(٥)</sup> عطاء عن ابن عباس عبد الحاكم في ((المستدرک)) — كما تقدم — يشهد لرواية علي بن أبي طلحة عنه<sup>(٦)</sup>، وقد رواها البيهقي في ((سنه))<sup>(٧)</sup>، ثم قال . وفي كلام الشافعي — رحمه الله — بيان ما في هذه الرواية عن ابن عباس — رضي الله عنه — وهو أنه دخل في مبسوط كلامه : فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة استقبل بيت المقدس موئلاً عن البيت الحرام إلى آخر كلامه<sup>(٨)</sup>.

وطاهر هذا : أنه إنما استقبل بيت المقدس بالمدينة .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ( ١٢/٢ ) — كما سأتي في كلام الشارح — وأخرجه أيضاً بن جرير في تفسيره ( ٥٠٢/١ ) . وإسناده ضعيف لاعتقاده — كما سأتي في كلام الشارح —، وأن علي بن أبي طلحة قد توبع عليه، وقد تقدم بيان ذلك عند ذكر حديث ابن عباس رضي الله عنه —

(٢) في (ك) : ((صرفت)) .

(٣) ((مقطوعة)) : سقطت من (س) .

(٤) انظر : تحفة التحصيل ( ص ٣٦٢ ) .

(٥) في (س) : ((وأنه)) وهو تحريف .

(٦) في (س) : ((يشهد لرواية علي بن أبي طلحة . وقع ذلك)) وهو تحريف .

(٧) السنن الكبرى ( ١٢/٢ ) .

(٨) انظر : أحكام القرآن ( ٦٤/١ ) .

ولكن الجواب عن كلام الشافعي : أنه أراد بقوله : ( مولىً عن البيت الحرام ) : أنه كان بمكة<sup>(١)</sup> يصلي بين الركبتين اليمانيين، فكان فيه استقبال الكعبة مع بيت المقدس، فلما هاجر تصدر استقبال الكعبة، ولم يبق إلا استقبال بيت المقدس، فعلى هذا يكون قول ابن حريج، ورواية علي بن أبي طلحة مردودين برواية مجاهد<sup>(٢)</sup>؛ ومع ذلك فذلك مخالف أيضاً لقول أهل السير كما ذكر ابن إسحاق وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بمكة إلى بيت المقدس ويجعل الكعبة بية وبه<sup>(٣)</sup>، ويدل عليه أيضاً قصة البراء بن معرور، (وقد رواها ابن إسحاق بإسناده الصحيح إلى كعب بن مالك في أمر العقبة الثانية، وأن البراء بن معرور<sup>(٤)</sup>) قال لهم : يا هؤلاء إني قد رأيتُ رايًا فو الله ما أدري أتوافقوني عليه أم لا<sup>(٥)</sup> ؟ ، قلنا : وما ذلك ؟ ، قال : رأيتُ أن لا أدع هذه البنية مني بظهور، يعني : الكعبة، (وأن أصلي إليها)<sup>(٦)</sup>، قال : قلنا : والله ما بلغنا أن نبينا [ صلى الله عليه وسلم ]<sup>(٧)</sup> يصلي إلا إلى الشام وما نريد أن نحالفه، قال<sup>(٨)</sup> : فقال : إني لمصل إليها، قال : فقلنا له : لكننا لا نفعل، قال : فكأ إذا حضرت الصلاة صلبا إلى الشام ويصلي إلى الكعبة حتى قدما مكة ... الحديث، وفيه : أن البراء بن معرور سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك بقوله : فما ترى يا رسول الله ؟ ، قال : قد كنت على قبة لو صرت عليها، قال : فرجع البراء بس معرور إلى قبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى<sup>(٩)</sup> معنا إلى الشام، قال : وأهلهم يرمون أنه

(١) في (س) : ((قبلة)) وهو تحريف .

(٢) في (س) : ((ابن حريج فحما)) وهو غلط .

(٣) انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال ( ٥٩/٢ ) فقد نقله عن ابن إسحاق .

(٤) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٥) ((لا)) : سقطت من (ك) .

(٦) ما بين القوسين تحرف في (س) .

(٧) ما بين القوسين من (ك) .

(٨) في (س) : ((فقال)) .

(٩) في (س) : ((وصليا)) وهو غلط .

صلى إلى الكعبة حتى مات، قال : وليس ذلك كما قالوا نحن أعلم به مهم<sup>(١)</sup> . انتهى؛ فحديث مجاهد عن ابن عباس وقصة البراء بن معرور بدلال على أنه إنما كان يصلي بمكة إلى بيت المقدس؛ فطل التعلق بقول ابن جريج إنه أول ما صلى إلى الكعبة .

وقد ذكر لكون القبلة مسحت مرنين وجه آخر، وهو أن القبلة كانت أولاً على التحجير<sup>(٢)</sup> بقوله تعالى : ﴿ ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾<sup>(٣)</sup> ، ثم سح التحجير بالصلاة إلى بيت المقدس ثم سح الصلاة إليه بالصلاة إلى الكعبة .

وهذا — أيضاً — ضعيف؛ لأن سورة القرة مدنية بالإجماع<sup>(٤)</sup> ، ولم يكن بالمدينة تحجير أصلاً .

قال ابن العربي : وهذا ممتنع عادة شرعية، معلوم رواية<sup>(٥)</sup> .

وقال العري : إن التحجير في استقبال القبلة كان أولاً من مكرب الأقاويل .

(١) السيرة النبوية لابن هشام ( ٤٣٩/١ — ٤٤٠ ) ، وأخرجه أحمد في مسنده ( ٤٦٠/٣ ) أيضاً من طريق ابن إسحاق قال حدثني معبد بن كعب عن أخيه عبد الله بن كعب أن كعب بن مسعود ذكره؛ إلا أن في إسناده أحمد عبد الله بن كعب، وعبد الله، وعبد الله أما كعب كلاهما ثقة . انظر التقریب ( ٣٥٥٢ : عبد الله ) ، ( ٤٣٣٢ : عبد الله ) ؛ وروايتهما عن أبيهما في الصحيحين . انظر تهذيب الكمال ( ٤٧٣/١٥ ) عبد الله ، تهذيب الكمال ( ١٤٥/١٩ ) عبيد الله .

وهذا الإسناد صحيحه الشارح كما ترى، إلا أن فيه معبد بن كعب وهو من رجال الشيعين، لكن قال عنه حافظ ابن حجر في التقریب ( ٦٧٨١ ) : (( مقبول )) . وذلك يعني . ليس حديثه إلا أن يتابع كما ذكره في التقریب ( ص ١٤ ) .

(٢) انظر : تفسير ابن جرير ( ٥٠٢/١ ) .

(٣) سورة البقرة، الآية : ١١٥

(٤) انظر : تفسير ابن كثير ( ٥٥/١ — ٥٦ ) .

(٥) في (س) : (( رواه )) وهو تحريف .

(٦) لم أقف عليه .

## السادس:

اختلف العلماء في أن الصلاة لنحو بيت المقدس هل كان بالكتاب أو السنة ؟ .  
 على قولين، وهما وجهان لأصحاب الشافعي حكاهما الماوردي<sup>(١)</sup>، قال القاضي عياض :  
 الذي ذهب إليه أكثر العلماء أنه كان بسنة لا قرآن<sup>(٢)</sup> . انتهى .  
 واستدل لكل من القولين بأدلة مما استدل به من ذهب إلى أنه كان ثابتاً بالقرآن : قوله  
 تعالى : ﴿ وما جعلنا القبلة التي كنتَ عليها ... ﴾ الآية<sup>(٣)</sup> [ ٣٦ / ١ ] فدلَّ على أن ذلك بوحى .  
 ثم قال بعضهم : لعله كان قرآنًا، ثم سحَّت تلاوته<sup>(٤)</sup> . وأجاب من قال كان<sup>(٥)</sup> بالسنة  
 بأنه لا يلزم من الجعل كونه قرآنًا فلعله يلهم أو منام أو باجتهاد وفقَّ له .  
 وعلى كلِّ حال : فالله هو الخاعل لذلك . وقد قال الشافعي — رضي الله عنه — : السنة  
 وحيٌّ يتلى<sup>(٦)</sup> .

## السابع:

إذا قلنا بقول الأكثرين إن الصلاة لبيت المقدس إنما كانت بالسنة؛ فقيه دليلٌ على مسح  
 السنة بالقرآن؛ وفيه قولان للشافعي : أحدهما الجسوار<sup>(٧)</sup> .

(١) الخاوي : ٦٧/٢ .

(٢) إكمال المعلم ( ٤٤٧/٢ ) .

(٣) سورة البقرة، الآية : ( ١٤٣ ) .

(٤) انظر : إكمال المعلم ( ٤٤٧/٢ ) .

(٥) في (ك) و (س) : ((إنه كان)) .

(٦) انظر : أحكام القرآن ( ٢٨/١ ) ، والرسالة ( ص ٧٦ — ٧٩ ) .

(٧) اغصول للرأي ( ٣/٢٤٠ ) ، روضة الناظر ( ١/٣٢١ ) ، جمع الجوامع ( ٢/١١١ ) .

وهو الذي رجحه المتأخرون من الأصوليين كالإمام فخر الدين الرازي وأتباعه<sup>(١)</sup>.  
واستدلّ المانعون بأن السنة مبنية للكتاب؛ فكيف [ ينسخها ]<sup>(٢)</sup>.  
والمسألة مبسطة في الأصول<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

## الثامن:

فيه أن له صلى الله عليه وسلم أن يتمي تغير بعض الأحكام لمصلحة يراها في ذلك، إما لتخفيف على الأمة، أو لمخالفة أهل الكتاب، أو لكون ما يجب أن يقل له أفضل مما كان أو لغير ذلك من الوجوه الصحيحة .

## التاسع:

فيه بيان لفضله صلى الله عليه وسلم وكرامته على ربه بتبويله ما أحب من غير تصريح بالسؤال<sup>(٥)</sup>، وإما كان تركه للسؤال<sup>(٦)</sup> تأديباً وحجراً،

(١) الرسالة (ص ١٠٨)، الإحكام لابن حزم (١٠٧/٤)، المحصول (٣/٣٤٠ — ٣٤٣). الإحكام للامدي (٣/١٥٠)، جمع الجوامع (٢/١١١). قال الشافعي في الرسالة: ((وهكذا سنة رسول الله لا يسحبها إلا سنة لرسول الله، ولو أحدث الله لرسوله في أمر سن فيه غير ما سن رسول الله لسن فيما أحدث الله إليه حتى يبين للناس أن له سنة ماسحة للتي قبلها مما يخالفها، وهذا مذكور في سنة صسسى الله عليه وسلم)). وانظر: إكمال المعلم (٢/٤٤٧).

(٢) ما بين المتفوقين من (ك) و (س)، وفي الأصل: ((نسخه))، والصواب ما أثبت

(٣) تحرفت هذه الكلمة في (س).

(٤) انظر: الإحكام لابن حزم (١٠٧/٤). والإحكام للامدي (٣/١٥٠)، روضة الناظر (١/٣٢١)، المسودة (ص ١٨٥).

(٥) تحرفت هذه الكلمة في (س).

(٦) تحرفت هذه الكلمة في (س).

فعلم الله ما في نفسه فأعطاه ما أحب<sup>(١)</sup>، ولما نزل قوله تعالى ﴿ترجي من تشاء مهين ونؤوي إليك من تشاء ومن ابتغيت ممن عرلت فلا جناح عليك...﴾ الآية<sup>(٢)</sup>، قالت له عائشة - رضي الله عنها : ما أرى ربك إلا يسارع في هواك<sup>(٣)</sup>. وكيف لا يكون كذلك إذا علم من عده أنه يسارع في مرضاته ومحابه، وقد قال عمر - رضي الله عنه - : نعم الرب ربُّ لو أعطاه ما عصابا<sup>(٤)</sup>.

## العاشر:

فيه وجوب استقبال القبلة في الصلاة، وهو يجمع عليه إلا في حالة العجز، أو في الخوف عند النحاح القتال، أو في صلاة التطوع في السفر فيصلي إلى جهة مقصده<sup>(٥)</sup>.

وقيل : إنه نزل في ذلك قوله تعالى : ﴿والله المشرق والمغرب فأبما تولوا فثم وجه الله﴾ ذكره الدارقطني عن ابن عمر بإسناد منقطع<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر : عارضة الأحوذ ( ١٣٩/٢ ) .

(٢) سورة الأحزاب، الآية : ( ٥١ ) .

(٣) متفق عليه من حديث عائشة - رضي الله عنها - : أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب التفسير، باب ﴿ترجي من تشاء مهين ونؤوي إليك من تشاء...﴾ : ٥٢٤/٨ - ٥٢٥، برقم : ٤٧٨٨ )، وعلم في صحيحه . ( كتاب الرضا، باب حوار هبتها وبناتها لصرتها : ١٠٨٥/٢، برقم : ١٦٤٦ ) .

(٤) لم أفد عليه من كلام عمر رضي الله عنه، وإنما وقعت عليه من كلام أبي وائل شقيق بن سلمة، أخرجه أبو عبيد بن ربيعة في الحلية ( ١٠٥/٤ )، والبيهقي في الزهد الكبير ( ٢٨١/٢ )، والخطيب في تاريخ بغداد ( ٢٧٠/٩ ) .

(٥) انظر : الأم ( ٩٣/١ )، المغني ( ١٠٠/٢ )، المهذب ( ٩٧/١ ) .

(٦) سورة البقرة، الآية : ١١٥ .

(٧) السنن ( ٢٧١/١ ) من طريق أحمد بن عبيد الله بن الحسن العمري قال : وجدت في كتاب أبي : نأ عبد الملك العمري عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أنها رلت في التطوع خاصة حيث توجه بك بعمرك وقول الشارح عن إسناده : ((منقطع)) لما فيه من الوحدة كما سيأتي عند ذكر حديث جابر في (باب ما جاء في الرجل يصلي لمع القبلة في الغيم) . وقد أخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب -

## الحادي عشر

انشطر يطلق بإزاء معانٍ، منها : الحو، وهي لغة الأنصار، وهو المصادُ لها، وقد رَواه البيهقي في ((السنن)) عن ابن عباس<sup>(١)</sup> وعن مجاهد<sup>(٢)</sup>.

وروى بإساده إلى علي بن أبي طالب قال : شطره<sup>(٣)</sup>، قال الشافعي : فشطره<sup>(٤)</sup>، وتلقاؤه، وجهته : واحد في كلام العرب<sup>(٥)</sup>.

= حوار صلاة الباطلة على الدابة في السفر حيث توجهت : ٤٨٦/١، برقم ٧٠٠) من طريق عبد الملك بن أبي سليمان العرمي قال : حدثنا سعد بن جبير عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو مقل من مكة إلى المدينة على راحته حيث كانت وجهه قال وفيه برت ﴿فأبصا تولوا فلم وجه الله﴾.

(١) السنن الكبرى (٣/٢) من طريق علي بن أبي طلحة، وروايته عن علي مرسلة كما تقدم ص ٤٩٤

(٢) السنن الكبرى (٣/٢) من طريق عبد الرحمن بن الحسن القاضي عن إبراهيم بن الحسن بن دبرل عس آدم بن أبي إلهس عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد (به)

وهذا إسناد ضعيف : عبد الرحمن بن الحسن . قال عنه صالح بن أحمد الحافظ ((ضعيف، ادعى الراوية عن ابن دبرل فذهب علمه .. سمعت القاسم بن أبي صالح يصر عليه بالكذب؛ ومع هذا دحوله في أعمال الصمة ...)). انظر : تاريخ بغداد (٢٩٣/١٠)، وصير أعلام النبلاء (١٥/١٦)، ولسان الميزان (٥٠١/٣). وقد أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢١/٢) من طريق عيسى بن ميمون الجرشى عن عبد الله بن أبي نجيح . وإسناده صحيح .

(٣) السنن الكبرى (٣/٢) من طريق الحاكم — وهو في المستدرک (٢٦٩/٢) — وقال ((صحيح الإسناد))؛ لكن في إسناده عمرة بن رباد الكندي راوية عن علي ذكره البخاري في تاريخه (٦٩/٧)، وابن أبي حاتم في المحرر والتعديل (٢٤/٧)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ وذكره ابن حبان في الثقات (٢٨٠/٥).

(٤) في (ك) : ((شطره)).

(٥) أحكام القرآن (٦٨/١)، وانظر الرسالة (ص ٣٤).



## الثاني عشر<sup>(١)</sup>:

اختلف في تعيين الرجل<sup>(٢)</sup> المهم في حديث الرءاء الذي أعلم الأنصار بتحويل القبلة في مسجدهم، فقيل: هو عباد بن بشر، وقيل: إنه عباد بن نهيك الخطمي، حكاه ابن العربي<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup>

وقد تقدم في حديث تويلة بنت أسلم أن الذي أخبر بني حارثة بذلك: عباد بن بشر بن قبيص، والذي حكاه ابن بشكوال في ((المهمات)) أن الذي أخبر أهل قباء: (عباد بن بشر)<sup>(٥)</sup>، وقيل: عباد بن نهيك الخطمي<sup>(٦)</sup>، وقد تقدم أنهما قصتان<sup>(٧)</sup> أو ثلاثة<sup>(٨)</sup>؛ ففي قباء كان في صلاة الصبح، وفي مسجد الأنصار العصر كما في حديث الباب، وفي بعضها الظهر، أو العصر؛ فيحتمل أن هذا أخبر قومًا، (وهذا أخبر قومًا)<sup>(٩)</sup>؛ والله أعلم.

(١) ((عشر)) سقطت من (س).

(٢) في (س) بعد كلمة ((الرجل)) كلمة لا معنى لها.

(٣) عارضة الأحوذى (١٣٩/٢).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٩٧/١): ((قوله [في حديث الرءاء]: فخرج رجل: هو عباد بن بشر بن قبيص كما رواه ابن مده من حديث تويلة بنت أسلم، وقيل: هو عباد بن نهيك — يقتضح البود وكسر الميم — وأهل المسجد الذي مر بهم قيل: هم من بني سلمة، وقيل: هو عباد بن بشر الذي أخبر أهل قباء في صلاة الصبح — كما سيأتي بيان في حديث ابن عمر [برقم: ٤٠٣])).

(٥) ما بين القوسين سقط من (س).

(٦) الفواضع والمهمات (٢٥٥/١ — ٢٥٦)، وانظر: المستعد من مهمات المتن والإسناد (٢٧٧/١).

(٧) في (ك): ((قضيتان)).

(٨) في (ك): ((ثلاث)).

(٩) ما بين القوسين سقط من (س).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٠٦/١) في شرح حديث ابن عمر (برقم: ٤٠٣): ((وهو يبا الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم أت فقال ... قوله: في صلاة الصبح ... هذا فيه معايرة الحديث-

## الثالث عشر:

فيه قول حبر الواحد في أمور الدين، وإن عظم ذلك الأمر كتحويل القبلة؛ وقد أجمع عليه من بلغه ذلك من الأنصار، ولم يذكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>، بل راد الظريفي في آخر حديث نبيلة عن رجل من بني حارثة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيهم: ((أولئك رجال آمنوا بالغيب))<sup>(٢)</sup>.

## الرابع عشر:

إن قال قائل كيف ساع الحرافع عن قبلة بيت المقدس وكانت قطعة حجر الواحد، وهو مظنون؟ فكيف يرتفع القطعي بالظني.

والجواب عن ذلك: أن حبر الواحد إذا احتجته به القرائن أوجب العلم، وذلك لأن ذلك كان في زمن قلب وجهه صلى الله عليه وسلم في السماء ليحول إلى جهة الكعبة، وقد عرفت

---

= الثراء المتقدم فإن فيه أنهم كانوا في صلاة العصر والجواب أن لا ممانعة بين الحبرين؛ لأن الحبر وصفت وقت العصر إلى من هو داخل المدينة - وهم بنو حارثة -، وذلك في حديث الثراء، ولأنني إليهم بدلت عاد بن بشر أو بن بهيك - كما تقدم -، ووصل الحبر وقت الصبح إلى من هو خارج لمدينة - وهم بنو عمرو بن عوف - أهل قباء، وذلك في حديث ابن عمر، وم يسم آلتي إليهم، وإن كان بن طاهر وغيره يقولون أنه عباد بن بشر؛ فعليه نظر؛ لأن ذلك إنما ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر، فإن كان ما شئوا، محض طمأً فيحتمل أن يكون عاد أنى بني حارثة أولاً في وقت العصر ثم توجه إلى أهل قباء فأعسهم بذلك في وقت الصبح. وبما يدل على تعددهما أن مسلماً روى من حديث أنس أن رجلاً من بني سلمة مر بهم ركوع في صلاة الصبح؛ فهذا موافق لرواية ابن عمر في تعيين الصلاة، وهو حارثة غير بني حارثة)).

(١) ذكره ابن عبد البر في التمهيد (٤٥/١٧).

(٢) انظر ص (٤٩).

الأنصار مه ذلك فلازمتهم له، فكانوا يتوقعون ذلك في كل وقت، فلما فجاهم الخبر عن ذلك أعادهم<sup>(١)</sup> العلم لما كانوا يتوقعون حدوثه<sup>(٢)</sup>.

وأجاب العزني بأجوبة أخر : أحدها : أن النسخ بغير الواحد كان جائزاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما امتنع بعده<sup>(٣)</sup>.

والثاني : أنه تلى عليهم الآية التي فيها ذكر النسخ بالقرآن، وهم أعلم الناس بإطالته وإخاره وأعرفهم بوجوه إعجازه .

والثالث : أن العمل بغير الواحد مقطوع به . قال العزني : في الصحيح أن النسخ للمقطوع بالمظنون كسسخ نص الكتاب أو السنة المتواترة بغير الواحد جائز عقلاً وواقع سماعاً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وزمانه<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ك) و (س) : ((أعادهم ذلك)).

(٢) ذكر الخافظ ابن حجر في الفتح (٥٠٧/١) الجواب عن هذه المسألة فقال : ((وأجيب بأن الخبر المذكور احتفت به قرائن ومقدمات أفادت عندهم بصدق ذلك للخبر فلم ينسخ عندهم ما يفيد العلم إلا بما يبيد العلم)).

(٣) ذهب إلى هذا العزالي في المستصفي (١٢٦/١)، وأبو الوليد الحاجي في إحكام الفصول (ص ٤٢٦)، وانظر . المعلم للمازري (٢٧٢/١) وذكر الخافظ ابن حجر في الفتح (٥٠٧/١) هذا القول، وقال : ((ينحاح إلى دليل)).

(٤) ذهب جمهور الفقهاء والأصوليين إلى جوازه عقلاً . انظر : إحكام الفصول (ص ٤٢٦)، والوصول إلى الأصول (٤٧/٢)، والإحكام للامدي (١٤٦/٣)، والمسودة (ص ١٨٦) . وذهب الخوارج إلى أنه لا يجوز عقلاً . انظر : المستصفي (١٢٦/١) . وأما جوازه شرعاً فقد معه جمهور الفقهاء والأصوليين . انظر : إحكام الفصول (ص ٤٢٦)، والوصول إلى الأصول (٤٩/٢)، والإحكام للأندي (١٤٦/٣)، والمسودة (ص ١٨٦) . وقال قوم من أهل الظاهر : يجوز، وذهب إلى ذلك داود، وابن حرم . انظر : الإحكام لابن حرم (١٠٧/٤)، وفي المسودة (ص ١٨٦) ذكر ابن عقيل عن أحمد رواية أخرى بجواز النسخ بأخبار الأحاد احتجاجاً بقصة قباء . قلت : ويحتمل عدي قول الشافعي بأنه احتج على حبر الواحد بقصة قباء . وقال الحاجي في إحكام الفصول (ص ٤٢٦) : إنه الصحيح . واستدلوا بحديث ابن عمر في تحوّل أهل قباء في صلاتهم إلى الكعبة .

ولكن أجمعت الأمة<sup>(١)</sup> على منعه<sup>(٢)</sup> بعد الرسول [ صلى الله عليه وسلم ]<sup>(٣)</sup> فلا يخالف فيه، وإنما الخلاف في تحويزه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup>.

### الخامس عشر:

فيه جواز السح ووقوعه، وقد أجمع عليه علماء الإسلام، وإنما خالف فيه قوم من المنتدعة تنعوا فيه قول اليهود، ولا اعتبار بخلاف<sup>(٥)</sup> من خالف في ذلك<sup>(٦)</sup>.

### السادس عشر:

فيه حجة لمن ذهب من محققي الأصوليين إلى أن السح إما يثبت في حق من سعه، فأما من لم يسعه فلا يثبت ذلك في حقه، وإن كان قد وقع وتحقق<sup>(٧)</sup> ولذلك لم يؤمر الأنصار بإعادة الصلاة، إذ لو كان فرضهم استفعال الكعبة لأمروا بالقضاء ولم يقع ذلك<sup>(٨)</sup>.

(١) تحرفت هذه الكلمة في (س).

(٢) تحرفت هذه الكلمة في (س).

(٣) ما بين المعقوفين من (ك).

(٤) انظر : المستصفى ( ١٢٦/١ ).

(٥) (( بخلاف )) : سقطت من (س).

(٦) انظر : إحكام الفصول ( ص ٣٩١ )، المستصفى ( ١١١/١ )، الوصول إلى الأصول ( ١٣/٢ )، الأحكام للأمدى ( ١١٥/٣ )، وروضة الناظر ( ٢٩٢/١ ).

(٧) انظر العدة لأبي يعلى ( ٨٢٣/٣ )، والمستصفى ( ١٢٠/١ )، والوصول إلى الأصول ( ٦٥/٢ )، والإحكام للأمدى ( ١٦٨/٣ )، وروضة الناظر ( ٣١٨/١ )، والمسودة ( ص ٢٠١ ).

(٨) انظر : المعلم للمازري ( ٢٧٢/١ ).

## السابع عشر:

فيه جوار الاجتهاد في القبلة ومراعاة السميت على حسب الاجتهاد<sup>(١)</sup>، لأن الأنصار تحولوا إلى جهة الكعبة بالاجتهاد .

## الثامن عشر:

فيه جوار الاجتهاد في زمنه صلى الله عليه وسلم وفي حضرته<sup>(٢)</sup>، وفيه خلاف لأهل الأصول، والراجح : جوازُه<sup>(٣)</sup>.

## التاسع عشر:

استدل به على أن الإمام إذا [ ٣٦/ب ] عزل القاضي ولم يبلغه العزل فأقصيته نافذة حتى يبلغه العزل وهو كذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر : الأم ( ٩٤/١ )، والمغني ( ١٠٠/٢، ١٠٧، ١١١ ) .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٥٠٧/١ ) . (( وفيه جوار الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنهم عمادوا في الصلاة ولم يقطعوها دلّ على أنه رجح عندهم التماذي والتحول على القطع والاستئناف، ولا يكون ذلك إلا عن اجتهاد . كذا قيل، وفيه نظر لاحتمال أن يكون عندهم في ذلك نص سابق؛ لأسه صلى الله عليه وسلم كان موقفاً التحول المذكور، فلا مانع أن يعلمهم ما صنعوا من التماذي والتحول .

(٣) انظر : العدة لأبي يعلى ( ١٥٩٠/٥ )، المستصفى ( ٣٥٤/٢ )، الإحكام للأمندي ( ١٧٥/٤ )، روضة الناظر ( ٩٦٥/٣ ) .

(٤) انظر : المغني ( ٨٥/١٤ )، العزيز شرح الوجيز ( ٤٤٢/١٢ ) .

## العشرون:

قال المارري<sup>(١)</sup>: استدل به بعض الفقهاء على مسألة تصرف الوكيل بعد العزل وقبل بلوغه أنه صحيح<sup>(٢)</sup>. والخلاف فيها مشهور، والأصح عند أصحاب الشافعي أنه لا يصح تصرفه، وفرق بينه وبين القاضي بعموم حاجة الناس إلى القاضي بخلاف الوكيل<sup>(٣)</sup>، وأجاب بعض العلماء أيضاً بأن مسألة الوكيل تعلق بها حق العير على الموكل، ولعله كتب العزل عن الوكيل لعرص له في عدم صحة تصرفه مع تعلق حق العير؛ فهو ندليس من فعله ليعر عير بذلك<sup>(٤)</sup>.

## الحادي والعشرون:

استدل به ابن العربي على أن من علم بمساده صلته صح ما مضى منها، كمن يصلي في ثوب نجس<sup>(٥)</sup>. والصحيح عند أصحابنا: وجوب الإعادة.

(١) في (ك): ((الماردي)) وهو غلط.

(٢) المعلم (٢٧٣/١).

(٣) انظر: المهذب (٤٦٩/١)، والعبر شرح الوجيز (٢٥٤/٥).

(٤) غارضة الأحوذني (١٤٠/٢).

(٥) قال الشيرازي في المهذب (٩١/١): ((وإن لم يعلم [بالحاجة] حتى فرغ من الصلاة فيه قولان. قال في (القديم) لا يعيد. وقال في (الحديد) يلزمه الإعادة لأنها طهاره واجبة فلا تسقط بالجهل كالوصوء)). قال النووي في المجموع (١٦٣/٣): ((ولو رأى الحاجة في أثناء الصلاة فإن قلنا لا تحب الإعادة إذا رآها بعد الفراغ أزلها وبى على صلته والآبطلت ووجب الاستئناف)). والضاو: أنه إذا رآها في صلته وقتل على إزالتها صحته صلته الحديث أبي سعيد في حقه صلى الله عليه وسلم يعلم في الصلاة، لأن فيها قدراً وتمييزاً من قال بوجوب الإعادة بأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل فاسأ على الوضوء غير صحيح؛ لأنه فيلزم مع العار: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤٧٧/٢١): ((عشار طهاره احت بطهارة الحدث صعب؛ فإن طهارة الحدث من باب الأفعال للأمر بها؛ وهذا لم تسقط بالسيان والجهل، واشترط فيها البية عند الجمهور، وأما طهارة الحدث فإنها من باب البروك فمقصودها إيجاب الاحت، وهذا لا يشترط فيها فعل العدد =

والفرق بينه وبين النسخ : (أن الحكم بوجود اجتناب النجاسة ثابت في حقه، ووجوب الاستقبال لم يثبت في حق من لم يلعنه النسخ)<sup>(١)</sup> — كما تقدم — .

## الثاني والعشرون:

استدل به أيضاً على أن الجارية إذا اعتقت ولم تعلم بعقبتها فصلت مكشوفة الرأس مثلاً أن صلاتها صحيحة ولا إعادة عليها، وإنما احتلموا فيما إذا اعتقت في أثناء الصلاة وعلمت بذلك، فإن وجدت ما تستر به وفعلت فصلاتها صحيحة، وإن تركت مع القدرة لم تصح، وإن لم تجد شيئاً تستر به ففي وجوب إعادة خلاف<sup>(٢)</sup>.

وأما العبد إذا اعتق ولم يعلم بعقبة ففرق المالكية في ذلك بين حق الله وحق الناس . قال العزفي لم يختلف المذهب عندما أن أحكامه أحكام حر فيما بينه وبين الناس، وأما ما بينه وبين الله فجائز<sup>(٣)</sup>.

= ولا قصده، بل لو رآته بالمطر البار من السماء حصل المقصود كما ذهب إليه أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم . ولهذا كان أصح قول العلماء أنه إذا صلى بالنجاسة حاملاً أو ناسياً فلا إعادة عليه كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم خلع عليه في الصلاة للأذى الذي كان بهما، ولم يستأنف الصلاة... .

(١) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٢) ((أثناء)) سقط من (س) .

(٣) في (س) : ((وإن)) .

(٤) انظر : المغني ( ٣٣٤/٢ )، المهذب ( ٩٦/١ ) وروضة الطالبين ( ٢٨٧/١ ) .

(٥) قوله : ((لم يختلف المذهب...)) إلى آخره سبقه إليه القاضي عياض في إكمال العلم ( ٤٤٦/٢ )، ونقله عنه القرطبي في المفهم ( ١٢٦/٢ ) .

### الثالث والعشرون:

استدل به الطحاوي على أن من لم يعلم بعرض الله ولم تلعه الدعوة ولا أمكنه استعمال ذلك من غيره فالعرض غير لازم له، والحجة غير قائمة عليه، وإنما احتملوا في الرجل يسلم في بلاد الحرب، أو أطراف البلاد؛ حيث لا يجد من يعلمه شرائع الإسلام ثم علمها هل يجب عليه قضاء ما مر عليه من العروض بعد الإسلام أم لا؟، فأوجبه مالك، والشافعي، وقال أبو حنيفة: إن كان أمكنه الاستعمال فلم يفعل قضى وإلا فلا قضاء عليه<sup>(١) (٢)</sup>.

### الرابع والعشرون:

فيه حوار تبينه من ليس في الصلاة للمصلي والفتح عليه<sup>(٣)</sup>، وإنما احتملوا في فتح المأموم على الإمام. وفيه تفصيل وخلاف معروف في كتب الفقه<sup>(٤)</sup>.

### الخامس والعشرون:

فيه حجة للجمهور على أنه يسوغ له أن يصلي الصلاة الواحدة إلى جهتين وأكثر بالاجتهاد<sup>(٥)</sup>، وخالف في ذلك أبو حنيفة<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: المسوط (٢٤٥/١ - ٢٤٦).

(٢) أحكام القرآن للطحاوي (١٥٩/١ - ١٦٠). وقد نقل الشارح معنى كلامه، ويظهر أنه إنما أَعَدَّه من إكمال المعلم (٤٤٨/٢)، فإنه نقله عن الطحاوي، وليس عند الطحاوي ذكر قول مالك والشافعي. وإي نفسه عهما القاسمي عباص، وسيفه إلى ذلك ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٦٧/٢). وانظر لمسألة مفصلة في مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠٠/٢٢ - ١٠٣).

(٣) ذكره ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٦٧/٢)، والقاسمي عباص في إكمال المعلم (٤٤٨/٢).

(٤) انظر: المغني (٤٥٤/٢)، المجموع (١٣٦/٤).

(٥) انظر: الأم (٩٥/١)، المغني (١١٣/٢)، العزيز شرح الوجيز (٤٥٢/١).

(٦) الذي وقفت عليه من كلام الحجة يوافق ما ذهب إليه الجمهور؛ ومن ذلك ما في الهداية (١١٢/١) ((وإذا تحول رأيه إلى جهة أخرى توجه إليها لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقل من غير نقص المؤدى فيه)).



## باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة

حدثنا محمد بن أبي معشر : ثنا أبي، عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((ما بين المشرق والمغرب قبلة)) .

حدثنا يحيى بن موسى : ثنا محمد بن أبي معشر ( مثله ) .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة قد روي عنه من غير وجه، وقد تكلم بعض أهل العلم في أبي معشر من قبل حفظه، واسمه : نجیح، مولى بني هاشم . قال محمد . لا أروي عنه شيئاً، وقد روي عنه الناس . قال محمد : (وحدث عبد الله بن جعفر<sup>(١)</sup> المخرمي<sup>(٢)</sup> عن عثمان بن محمد الأحنسي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((ما بين المشرق والمغرب قبلة)) أقوى وأصح من حديث أبي معشر .

حدثنا الحسن بن بكر المرزوي : ثنا المعلى بن منصور، ثنا عبد الله بن جعفر المحرمي عن عثمان بن محمد الأحنسي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة .

وإنما قيل عبد الله بن جعفر المخرمي : لأنه من ولد المسور بن مخزومة .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة، منهم : عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس .

وقال ابن عمر : إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة إذا استقبلت القبلة .

وقال ابن المبارك : ما بين المشرق والمغرب قبلة، هذا لأهل المشرق .

واختار ابن المبارك : التياسر لأهل مرو .

(١) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٢) تحرفت هذه الكلمة في (ك) .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث أبي هريرة : أخرجه من الطريق الأول ابن ماجه عن محمد بن يحيى الأردني عن هاشم بن القاسم وعن محمد بن يحيى الذهلي عن عاصم بن علي كلاهما عن أبي معشر<sup>(١)</sup>، وأورد المصنف به من الطريق الثاني<sup>(٢)</sup>.

وقد تابع أبا معشر عليه علي بن طبيان قاضي حلب، فرواه عن محمد بن عمرو كذلك، رواه ابن عدي في ((الكامل)) في ترجمة علي بن طبيان<sup>(٣)</sup>، وقال : لا أعلم يرويه<sup>(٤)</sup> عن محمد بن عمرو غير علي بن طبيان وأبي معشر، وهو بأبي معشر أشهر منه بعلي بن طبيان، قال : ولعل علي بن طبيان سرقه مه، وذكر قول ابن معين فيه ليس بشيء<sup>(٥)</sup>، وقول السائي : مژوك الحديث<sup>(٦)</sup>.

(١) المس ٠ ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القبلة . ٣٢٣/١، رقم ١٠١١٠ ) .

وأبو معشر شيخ بن عبد الرحمن السدي المدني . مشهور بكنيته، ضعيف . من السادة، أسـ واحتجـ ( التقريب : ٧١٠٠ ) .

(٢) وهو طريق عثمان بن محمد الأحسي عن سعيد المقري عن أبي هريرة قال أبو داود في مسائل أحمد ( ص ٣٠٠ - ٣٠١ ) (( سمعت أحمد بن حنبل يقول يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ما بين المشرق والمغرب قبلة "، وليس له إساد . يعني : حديث عبد الله بن جعفر المحرمي - من ولد مسور بن محرمه - عن عثمان الأحسي عن المقري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يريد بقوله " ليس له إساد " حال عثمان الأحسي؛ لأن في حديثه نكارة )) .

(٣) الكامل ( ١٨٨/٥ )

(٤) في (س) : ((بروي)) .

(٥) انظر : تاريخ ابن معين - رواية الدوري - ( ٤٢٠/٢ ) .

(٦) انظر : الضعفاء والمزكين ( ص ٧٨ ) .

قلت : وقد تابعه عليه أيضاً أبو جعفر الرازي، رواه البيهقي في ((الخلافيات))<sup>(١)</sup>، وزاد : (لأهل العراق)<sup>(٢)</sup>، وأبو جعفر<sup>(٣)</sup> الرازي اسمه عيسى بن ماهان، وهو أيضاً عيسى بن أبي عيسى<sup>(٤)</sup>، وثقه ابن معين<sup>(٥)</sup> وابن المديني<sup>(٦)</sup> وأبو حاتم<sup>(٧)</sup>، وقال أحمد<sup>(٨)</sup> والنسائي<sup>(٩)</sup> : ليس بقوي، وقال العلاء : سيء الحفظ<sup>(١٠)</sup>؛ وعلى هذا فقد اختلف فيه على أبي الضر<sup>(١١)</sup> فإنه رواه عن أبي معشر، وعن أبي جعفر الرازي .

وقال البيهقي : إن رواية أبي معشر أشبه، قال : وأبو معشر ضعيف<sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر : مختصر الخلافيات (١٩/٢) .

(٢) ورواه أبو بكر بن مردويه في تفسيره، وراى . (( لأهل الشام )) انظر : تفسير ابن كثير (٢٢٩/١) .

(٣) وقع في (س) : ((وراد أهل العراق عليه أيضاً أبو جعفر ...)) وهو كلام لا معنى له .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٩٢/٣٣) .

(٥) التاريخ — برواية الذوري — (٦٩٩/٢)، والجرح والتعديل (٢٨١/٦)، وفي رواية عن ابن معين يكتب حديثه، ولكنه يخطئ . انظر : تهذيب الكمال (١٩٤/٣٣) .

(٦) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني (رقم : ١٤٨)، وفي رواية ابنه عنه . ((موسى بن عبيدة ...)) انظر : تهذيب الكمال (١٩٥/٣٣) .

وقد قال عنه علي بن المديني عن موسى بن عبيدة : ((ضعيف، يحدث بأحاديث مأكلة)) انظر : تهذيب الكمال (١١١/٢٩) .

(٧) الجرح والتعديل (٢٨١/٦) .

(٨) العلل ومعرفة الرجال (١٣٣/٣) .

(٩) السنن : (٢٥٨/٣) .

(١٠) انظر : تاريخ بغداد (١٤٧/١١)، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب (٨٠١٩) : ((صدوق، سيء الحفظ خصوصاً عن معرفة)) .

(١١) أبو الضر : هو هاشم بن القاسم : ثقة، ثبت (التقریب : ٧٢٥٦) .

(١٢) انظر : مختصر الخلافيات (٢٠/٢) .

## الثاني:

فيه مما لم يذكره :

عن ابن عمر : رواه البيهقي من رواية محمد بن عبد الرحمن بن مجمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((ما بين المشرق والمغرب قبلة))<sup>(١)</sup>، ثم رواه من رواية يعقوب بن يوسف الواسطي [٣٧/١] عن شعيب بن أيوب عن عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر<sup>(٢)</sup>، ثم قال : نَرَدُّ بالأول ابن مجمر، ونَرَدُّ بالثاني يعقوب بن يوسف الخلال<sup>(٣)</sup>، قال : والمشهور رواية الجماعة حماد بن سلمة، ورائدة بن قدامة<sup>(٤)</sup>، ويحيى بن سعيد القطان<sup>(٥)</sup>، وغيرهم<sup>(٦)</sup> عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر من قوله<sup>(٧)</sup>.

(١) السنن الكبرى (٩/٢) . وإسناده ضعيف جداً . فيه ابن المجمر . قال عنه ابن معين : ((يس بشيء)).  
وقد العلاء . ((ضعيف))، وقال أبو زرعة : ((واه))، وقال البخاري : ((سكتوا عنه))، وقال السائي  
وجماعة : متروك، وقال أبو داود : ((ترك حديثه))، وقال ابن عدي : ((ضعيف يكتب حديثه)) . انظر .  
لسان الميزان (٢٧٧/٥ - ٢٧٨) ، وتعميل المنفعة (١٩١/٢ - ١٩٢) . وقد سئل أبو زرعة عن رواية  
ابن مجمر هذه فقال : ((هذا وهم، الحديث حديث ابن عمر موقوف)) العلال لاس أبي حاتم (١٨٤/١)

(٢) السنن الكبرى (٩/٢) . وفي إسناده أبو يوسف يعقوب بن يوسف الخلال الواسطي . ثم نفى به عن  
ترجمة، وهو أحد شيوخ الدارقطني - كما سيأتي - ، وقد ناهى عنه حجاج بن منبج عن حماد بن سلمة  
عن عبيد الله به، فرفعه أبصاً . أخرجه الدارقطني في العلال (٣٢/٢)

(٣) في حاشية الأصل . ((رواه فقط)) عن الخلال هذا، واحتارده الضياء)) قلت : هو في سنن الدارقطني (٢٧٠/١)  
عن شيخه يعقوب الخلال (به) .

(٤) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٥٩/١٧) .

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٩/٢) ، وسأني قريباً في (الوجه الثالث) .

(٦) كآبي أسامة حماد بن أسامة - وسأني روايته قريباً - ، وكشريك بن عبد الله ذكره الدارقطني في  
العلال (٣٢/٢) .

(٧) السنن الكبرى (٩/٢) . وسأني تخريج أثر عمر في (الوجه الثالث)

### الثالث:

#### في بيان الموقوفات التي ذكرها المصنف :

أما أثر عمر : فرواه مالك في ((الموطأ)) عن نافع أن عمر<sup>(١)</sup> قال : (ما بين المشرق والمغرب قلة إذا توجه قبل البيت)<sup>(٢)</sup> هكذا رواه مالك مقطوعاً؛ ووصله ابن أبي شيبة : فرواه عن أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر<sup>(٣)</sup>، وكذلك وصله البيهقي، فرواه من رواية يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر فذكره<sup>(٤)</sup>، دون قوله : إذا توجه قبل البيت<sup>(٥)</sup>.  
ورواه بهذه الزيادة من رواية<sup>(٦)</sup> خالد بن مخلد عن نافع بن<sup>(٧)</sup> أبي نعيم<sup>(٨)</sup> عن نافع عن ابن عمر عن عمر<sup>(٩)</sup>.

= فالصواب في حديث ابن عمر الوقف على عمر، وقد سئل الدارقطني في العلل ( ٣٣/٢ ) عمن الحديث فذكر الاختلاف فيه، وقال : ((والصحيح من ذلك : قول عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عس عمر))، وقال النووي في المجموع ( ٢٠٣/٣ ) : ((وصح ذلك عن عمر — رضي الله عنه — موقوفاً عليه)).

(١) ((عمر)) : سقطت من (س) .

(٢) الموطأ ( ١٩٦/١ )، وتابعه أيضاً أيوب السخيتاني؛ فرواه عن نافع عن ابن عمر لم يذكر فيه ابن عمر ذكره الدارقطني في العلل ( ٣٣/٢ ) .

(٣) في (ك) : ((روى)).

(٤) المصنف ( ٧٧/٤ ) . وإسناده صحيح .

(٥) ((فذكره)) : ليست في (ك) و (س) .

(٦) السنن الكبرى ( ٩/٢ ) .

(٧) ليس في (ك) قوله : ((من رواية)).

(٨) في (س) : ((عن)) وهو تحريف .

(٩) هو : نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم القاري، وقد بسطُ جلدَه ( التقريب . ٧٠٧٧ )

(١٠) السنن الكبرى ( ٩/٢ ) .

وصفه بهذه الزيادة شيخنا قاضي القضاة<sup>(١)</sup> علاء الدين التركماني<sup>(٢)</sup> في ردّه<sup>(٣)</sup> على  
البيهقي<sup>(٤)</sup> سابع من أبي يعيم، فقد قال فيه أحمد : ليس بشيء<sup>(٥)</sup>

وأما أثر علي بن أبي طالب : فرواه ابن أبي شيبة في المصنف من رواية أبي عبد الرحمن  
السلمي عنه<sup>(٦)</sup>.

(١) إطلاق هذه اللفظة مما لا ينبغي، فقد جاء في البحاري (٦٢٠٦)، ومسلم (٢١٤٣) من حديث أبي  
هريرة : ((أخضعُ الأسماءَ عند الله . رجلٌ تسمّى بـ (ملك الأملك) ))؛ قال ابن القيم : وقد أخذ أهل العلم  
بهذا (قاضي القضاة)، وقالوا : ليس قاضي القضاة إلا من يقضي الحق، وهو خيرُ المصنفين إندي إذا قضى  
أمراً فإما يقول له كن فيكون...)).

انظر في ذلك . فتح الباري (٥٨٩/١٠ - ٥٩١)، وتيسر العرير الحميد (ص ٦١٢ - ٦١٤)، وفتح  
المجيد (٧١١/٢).

(٢) في (ك) : ((ابن التركماني)).

(٣) هو : علي بن عثمان بن مصطفى المازدي الأصل، علاء الدين ابن التركماني الحنفي ثقة ومهتر وأفتى  
ودرس وصنف التصانيف الحافلة، مات سنة (٧٥٠هـ).

انظر . الدرر الكامنة (٨٤/٣)، والجواهر المضية في طبقات الحنفية (٥٨١/٢ - ٥٨٣)

(٤) في (س) : ((في ذكر)) وهو تحريف .

(٥) تسمى بالجواهر النقي (٩/٢) . انظر الدرر الكامنة (٨٤/٣)

(٦) انظر . الجرح والتعديل (٤٥٦/٨) وفيه ((قال أحمد بن حنبل . كان يوحد به الفراءة، وليس في  
الحديث شيء))، لكن قال يحيى بن معين ((ثقة))، وقال أبو حاتم ((صدوق، صالح الحديث))، ثم  
عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤٥٧/٨)، وقال السائي ((ليس به بأس)) انظر تهذيب  
الكامل (٢٨٢/٢٩)، وفي تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٠٨/١٠) ((قال الساجي - صدوق،  
احسن فيه أحمد ويحيى، فقال أحمد : مكر الحديث، وقال يحيى : ثقة))، وقال الحافظ في التقریب (٧٠٧٧)  
((صدوق، ثبت في القراءة)).

(٧) ((أي)) : ليست واضحة في (س) .

(٨) المصنف (٧٧/٤) . وإسناده حسن، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٥٩/١٧)

وأما أثر ابن عباس : فرواه ابن أبي شيبة أيضاً من رواية سعيد بن جبير عنه<sup>(١)</sup>، وأما أثر ابن عمر فرواه ابن أبي شيبة أيضاً من رواية عبد الله بن بريدة عنه<sup>(٢)</sup> بلفظ الحديث المرفوع والموقوف<sup>(٣)</sup> على ما تقدم<sup>(٤)</sup>.

ورواه أيضاً من رواية القاسم بن عبد الرحمن عن ابن عمر قال : إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قيلة لأهل المشرق<sup>(٥)</sup>.

ومما قال ذلك أيضاً : عثمان بن عفان . رواه ابن عبد البر في ((التمهيد))<sup>(٦)</sup>.

### السابع:

حكم المصنف على رواية عثمان بن محمد<sup>(٧)</sup> الأحنسي عن المقري عن أبي هريرة بالصحة بقوله : هذا حديث حسن صحيح، وقد خالعه البيهقي في ذلك فقال في ((الخلافات)) بعد

(١) المصنف ( ٧٧/٤ ) . وإسناده حسن، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد ( ٥٩/١٧ ) .

(٢) ((عنه)) : سقطت من (س) .

(٣) في (س) : ((الموقوف)) وهو تحريف .

(٤) المصنف ( ٧٧/٤ ) بلفظ : ((ما بين المشرق والمغرب قيلة)) . وإسناده صحيح

(٥) المصنف ( ٧٧/٤ ) رواه عن وكيع عن المسعودي عن القاسم ( به ) . والمسعودي : صدوق، احتلط قبر مرتبه . قال الخافظ في التقریب ( ٣٩١٩ ) : ((وضابطه أن من سمع منه يفتداه بعد الاختلاط))، وعليه : فإن هذا الإسناد حسن وإن وكيعاً قديم السماع من المسعودي؛ قال الإمام أحمد : ((سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قليل، وأبو نعيم أيضاً؛ وإنما احتلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد)) العلل ومعرفة الرجال ( ٣٢٥/١ ) رقم : ٥٧٥ .

(٦) التمهيد ( ٥٩/١٧ ) من طريق المعتمر بن سليمان عن محمد بن فضال عن أبيه عن جده قال : سمعت عثمان يقول : كيف يخطئ الرجل الصلاة وما بين المشرق والمغرب قيلة ما لم يتحر المشرق عمداً

وإسناده ضعيف : محمد بن فضال — بفتح الفاء والمعجمة مع اللد — بن خالد الجهمي الأردني البصري . ضعيف ( التقریب : ٦٢٢٣ )، وأبوه : مجهول ( التقریب : ٥٣٩٣ ) .

(٧) ((بن محمد)) : سقطت من (س) .

تخرجها من هذا الوجه : هذا إسناده ضعيف<sup>(١)</sup>، فطرنا في إسناده فوجدنا عثمان بن محمد بن المعمر بن الأحس بن شريق قد انفرد به عن المقرئ، وقد اختلف فيه فقال علي بن المديني<sup>٢</sup> روى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أحاديث ماكير<sup>(٣)</sup>، ووثقه ابن معين<sup>(٤)</sup> وأبو حاتم<sup>(٥)</sup>، فمثنى حاله .

وليس لعثمان الأحسني عند المصنف إلا ثلاثة أحاديث : هذا أحدها، وحديث الصوم يوم تصومون . الحديث<sup>(٦)</sup>، وحديث<sup>(٧)</sup> ((ياكم وسوء ذات الين))<sup>(٨)</sup>، وله عند بقية أصحاب السنن حديث : ((من جعل قاصياً فقد دبس بعير سكين))<sup>(٩)</sup> .

(١) انظر مختصر الخلافيات ( ١٩/٢ ) . وفيه : ((وروي بإسناد ضعيف عن أبي هريرة))

(٢) انظر : المرحم والتعديل ( ١٦٦/٦ ) .

(٣) انظر : المرحم والتعديل ( ١٦٦/٦ ) .

(٤) الثقات ( ٢٠٣/٧ )، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٤٥١٥ ) : ((صديق له أو هام)) .

(٥) الجامع . ( كتاب الصوم، باب ما جاء ((الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تطرون، والأصحى يوم تصحون))

٨٠/٣، رقم ٦٩٧ ) وقال ((حديث حسن عريب)) وإسناده حسن، وقد صححه الشيخ الألباني في

الصحيحة ( ٢٢٤ ) شواهد، وصححه أيضاً في الإرواء ( ١١/٤ )، رقم ٩٠٥، وقال بعد إسناده لنسب

الشواهد : ((وجملة القول : أن الحديث بمجموع طرقه صحيح إن شاء الله))

(٦) (( وحديث )) سقط من (ك) .

(٧) الجامع . ( كتاب صفة القيامة والرفائق والورع، باب رقم ٥٦ : ٥٧٢/٤، رقم ٢٥٠٨ )، وقال

((حديث صحيح عريب من هذا الوجه)) . وإسناده حسن . والحديث حقه الشيخ الألباني في صحيح سنن

الترمذي ( ٦٠٦/٢ )

(٨) أخرجه أبو داود في مسه ( كتاب الأضحية، باب في طلب القضاء، ٥/٤، رقم ٣٥٧٢ )، والبيهقي في

مسه الكبرى ( ٤٦٢/٣ )، وابن ماجه في مسه ( كتاب الأحكام، باب ذكر القضاء، ٧٧٤/٢، رقم

٢٣٠٨ ) من طريق الأحسني عن سعيد المقرئ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - وإسناده حسن - فقال

الحافظ ابن حجر في التلخيص ( ١٨٤/٤ ) عن الحديث . ((له طرق، وأعله ابن الحوري فقال هذا حديث لا

يصح . وليس كما قال، وكما قوة تخرج البيهقي له، وذكر الدارقطني [ في العلل . ٣٩٧/١٠ - ٤٠٢ ] =



وليس له في الكتب غير ما ذكرت<sup>(١)</sup>.

## الخامس:

استدل به على أن الفرض في استقبال القلة لم يبعد عن الكعبة الجهة لا العين، وهو قول مالك<sup>(٢)</sup>، وأبي حنيفة<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، وهو ظاهر ما نقله المزني عن الشافعي<sup>(٥)</sup>.

وقد تقدم في الباب قبله<sup>(٦)</sup> أن الشافعي قال: مشطه وتلقاؤه وجهته<sup>(٧)</sup>: واحد في كلام العرب<sup>(٨)</sup>. واستدل لذلك أيضاً بمحدث رواه البيهقي من حديث ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((البيت قبله لأهل المسجد، والمسجد قبله لأهل الحرم، والحرم قبله لأهل الأرض مشارفها ومعاربها من أمي))<sup>(٩)</sup>. قال البيهقي: تفرد به عمر بن حفص المكي وهو

---

= الخلاف فيه على سعيد المقري، قال: والمحموط عن سعيد المقري عن أبي هريرة)). وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣٩١/٢).

(١) انظر: تحفة الأشراف (٤٨١/٩ - ٤٨٢، ٢١٣/١٠).

(٢) الموطأ (١٩٦/١).

(٣) انظر: الهداية (١١١/١)، وبدائع الصنائع (١١٨/١).

(٤) انظر: المغني (١٠١/٢)، والانصاف (٣٣٢/٣).

(٥) مختصر المري (ص ١٣)، وانظر: الخاوي للماردي (٧١/٢) ونقل الووي في المجموع (٢٠٣/٣).

عن البيهقي قوله: ((القول بأن فرض [الجهت] نقله المري، وليس هو معروف للشافعي)). قال الووي: ((وكذا أنكره الشيخ أبو حامد وآخرون)).

(٦) في (ك) و (س): ((الذي قبله)).

(٧) في (س): ((وتلقاؤه وجهته)).

(٨) انظر: (ص ٥٠٠).

(٩) السنن الكبرى (٩/٢ - ١٠)، قال البيهقي في المعرفة (٤٨٤/١): ((حديث ضعيف، لا يحتج به)).

وضَعف إسناده الخافظ ابن حجر في التلخيص الخير (٢١٣/١).

ضعيف<sup>(١)</sup>، قال : وروي بإسنادٍ آخر ضعيف عن عبد الله بن حششي<sup>(٢)</sup> كذلك مرفوعاً<sup>(٣)</sup> ولا يمتح مثله، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

ودهب الشافعي في أظهر القولين عنه إلى أن فرض من بعد أبصاً العين، وأنه يرمه ذلك بالظر<sup>(٥)</sup> لحديث أسامة بن زيد أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت دعا في بواحيه، ولم يصل فيه حتى خرج، فلما خرج ركع ركعتين في قُبْل الكعبة، وقال : ((هذه القبلة))<sup>(٦)</sup>.

ورواه البخاري من حديث ابن عباس مختصراً دون ذكر أسامة<sup>(٧)</sup>.

(واحتج البيهقي أيضاً في ((الخلافيات)) على أن الفرض العين بالريادة التي في أثر عمر . ( ما بين المشرق والغرب قبلة إذا توجهت قِبْل البيت )<sup>(٨) (٩)</sup>.

(١) انظر : ميزان الاعتدال ( ١٩٠/٣ )، ولسان الميراث ( ٣٤٤/٤ )، ونصب الراية ( ٣٤٧/١ ) .

(٢) عبد الله بن حششي بصم المهملة، وسكون الواو، بعدها معجمة تخناة مشددة . . الختمسي . له صحة ورواية عن النبي صلى الله عليه وسلم انظر الإصابية ( ٢٩٤/٢ )، والتقريب ( ٣٢٦٩ )، والإكمال لابن ماكولا ( ٣٨٤/٢ )، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين ( ٦٨/٣ ) .

(٣) قال ابن حجر في الفتح ( ٥٠١/١ )، والتلخيص الحبير ( ٢١٣/١ ) . ((روى البرار من حديث عبد الله بن حششي الختمسي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلي إلى باب الكعبة وهو يقول : ((يا أيها السلي إلى باب قلة البيت)) . قال الحافظ في التلخيص : ((إساده ضعيف)) .

(٤) ليس في (ك) قوله ((والله أعلم))، وتأخرت في (س) بعد قوله ((إذا توجهت قبل البيت)) .

(٥) الأمل ( ٩٣/١ )، المهذب ( ٩٨/١ )، العزيز شرح الوجيز ( ٤٥٥/١ - ٤٥٧ )، المجموع ( ٢٠٢/٣ - ٢٠٣ ) .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه . ( كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره . ٩٦٨/٢ . رقم ١٣٣٠ ) .

(٧) الصحيح . ( كتاب الصلاة، باب قوله تعالى ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى ﴾ ٥٠١/١ ، رقم ٣٩٨ )، وانظر في معنى الاستدلال بهذا الحديث الفتح ( ٥٠١/١ )، والتلخيص الحبير ( ٢١٣/١ ) .

(٨) ما بين القوسين متقدم في (ك) و (س) قبل قوله ((ودهب الشافعي في أظهر القولين عنه ))، وقد أحر في الأصل، وهو الصواب .

(٩) انظر : مختصر الخلافيات ( ٢١/٢ ) . وقد تقدم نزع هذا الأثر في أول (الوجه الثالث) ثم هذا الباب

قال شيخنا تقي الدين السبكي : وحاصله : أن الواجب : استقبال عين الكعبة من جهة الاسم لا من جهة الحقيقة<sup>(١)</sup>.

## السادس

قوله صلى الله عليه وسلم : ((ما بين المشرق والمغرب قبلة)) ليس عامًّا في سائر البلاد، وإنما هو بالسبب للمدينة<sup>(٢)</sup> الشريفة وما وافق قبلتها .

قال البيهقي في ((الخلافيات)) : والمراد — والله أعلم — أهل المدينة ومن كانت قبلته على سمت أهل المدينة<sup>(٣)</sup>.

وقال أحمد بن خالد الوهبي<sup>(٤)</sup> : قولُ عمر بن الخطاب<sup>(٥)</sup> — رضي الله عنه — : ( ما بين المشرق والمغرب قلة ) قاله بالمدينة، فمن كانت قبلته مثل قبلة المدينة فهو في سعة ما بين المشرق والمغرب، ولسائر البلدان من السعة في القبلة مثل ذلك بين الجنوب والشمال ونحو ذلك<sup>(٦)</sup>.

قال ابن عبد البر : هذا معنى قوله، وهو صحيح، لا مدفع له، ولا خلاف بين أهل العلم فيه<sup>(٧)</sup>.

(١) ذكر الشارح هذه المسألة في (باب ما جاء في الصلاة في الحيطان) في (الوجه الثامن)، وقال : ((إن أظهر الأقول كما قال الراعي : إن العرص إصابة العين ظنًا)).

(٢) كذا في الأصل، وكتب فوقه . ((إلى)) يعني ((إلى المدينة))، وهو كذلك في (ك) و (س).

(٣) انظر : مختصر الخلافيات (٢١/٢) .

(٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٩٩/١ — ٣٠١) . قال الحافظ ابن حجر في التقریب (٣٠) : ((صدوق من التاسعة، مات سنة أربع عشرة ومائتين)).

(٥) ((ابن الخطاب)) ليست في (س) .

(٦) ذكره ابن عبد البر في الاستذكار (٢٢٢/٧) وهو معنى ما قاله أحمد بن خالد — كما سيأتي —، أما لفظ ما قال فقد أخرجه في التمهيد (٦١/١٧) بسنده إلى الوهبي (به) .

(٧) الاستذكار (٢٢٢/٧) .

وقال الأثرم<sup>(١)</sup> : سألتُ أحمد بن حنبل عن قول عمر : ( ما بين المشرق والمغرب قبسة ) ؟ فقال : هذا في كل البلدان إلا بمكة عند البيت، فإنه إن رآه شيئاً وإن قل فقد ترك القبسة . قال : وليس كذلك قبلة البلدان، ثم قال : هذا المشرق، وأشار بيده، وهذا المغرب، وأشار بيده، وما بينهما قلة . قلت له . فصلاة من صلى بينهما جائزة ؟ قال : نعم، ويسعى أن يتحرى الوسط، قال أبو عبد الله : قد كُتِبَ على أهل بغداد يصلي هكذا يتأمن قليلاً، ثم حرّفت انقبسة مد سنين يسيرة<sup>(٢)</sup>

قال ابن عبد البر : تفسير قول أحمد بن حنبل هذا في كل البلدان . يريد : أن البلدان كلها لأهلها في قتلهم مثل ما لم<sup>(٣)</sup> كانت قبلته بالمدينة الجنوب التي تقع لهم فيها الكعبة فسقطوا جهتها، ويتسعون يميناً وشمالاً فيها ما بين المشرق والمغرب، يجعلون المغرب عن أيمنهم والمشرق<sup>(٤)</sup> عن يسارهم؛ [ ٣٧/ب ] وكذلك لأهل اليمن من السعة في قتلهم مثل ما لأهل المدينة ما بين المشرق والمغرب إذا توجهوا أيضاً قبل البيت؛ إلا أنهم يجعلون المشرق عن أيمنهم والمغرب عن يسارهم، وكذلك أهل العراق وخراسان لهم من السعة في استقبال القبلة ما بين الجنوب والشمال مثل ما كان لأهل المدينة من السعة فيما بين المشرق [ والمغرب ]<sup>(٥)</sup>، وكذا صد (أهل) العراق<sup>(٦)</sup> على ضد<sup>(٧)</sup> ذلك أيضاً .

(١) الأثرم هو الإمام، الحافظ، العلامة، أبو بكر، أحمد بن محمد بن حنبل الأثرم . أحد الأعلام، ومصنف ((اللسان))، وتسمد الإمام أحمد نظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ( ٦٢٣/١٢ ) . وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ١٠٣ ) ((ثقة، حافظ، له تصانيف من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين . قاله ابن قانع)) .

(٢) الاستذكار ( ٢٢٠/٧ — ٢٢١ ) .

(٣) ((المن)) : تحرفت في (س) .

(٤) ((والمشرق)) : سقطت من (س) .

(٥) ما بين المعقوفين من الاستذكار، ووقع في الأصل و (ك) ((والقبلة))، والصواب . ما أتت

(٦) ما بين القوسين لسي في (ك) والاستذكار .

(٧) سقط في (س) من قوله : ((وخرسان)) إلى قوله : ((ضد أهل العراق)) .

(٨) ((ضد)) : تحرفت في (س) .

وإنما تضيق القبلة كل الضيق على أهل المسجد الحرام، وهي لأهل مكة أوسع قليلاً، ثم هي لأهل الحرم أوسع قليلاً، ثم لأهل الآفاق من السعة على حسب<sup>(١)</sup> ما ذكرنا<sup>(٢)</sup>.

## السابع:

هل المراد بالبيسة انتصاف ما بين المشرق والمغرب أو المراد مسمى ذلك، وإن كان أقرب إلى المشرق أو إلى<sup>(٣)</sup> المغرب، وقد تقدم قول أحمد بن حنبل يعني أن يتحرى الوسط؛ فإن أراد بالوسط المنتصف الذي ذكرناه فهو مشكّل لاختلاف المشرق والمغرب في زماني الشتاء والصيف، فلا يمكن في بلد واحد أن يتوسط ما بين المشرق والمغرب في جميع السنة، وإن أمكن في بعضها لزم في بعضها الميل إلى المشرق أو إلى المغرب؛ وهذا واضح. والظاهر: أن الإمام<sup>(٤)</sup> أحمد لم يرد ذلك، وإنما أراد بالوسط: أنه يتحرى العدل والخيار للاحتياط ووسط كل شيء: خياره<sup>(٥)</sup>، من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ<sup>(٦)</sup> جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا<sup>(٧)</sup>﴾.

## الثامن:

ما حكاه المصنف عن ابن المبارك من حمل الحديث على أن هذا لأهل المشرق قد يستشكل<sup>(٨)</sup> من حيث إن من كان بالمشرق إما تكون قبلته المغرب؛ فإن مكة به وبين المغرب ؟

(١) وقع في (ك)، ((من السعة على حساب ما حسب ما ذكرنا)) وهو غلط، لا معنى له.

(٢) الاستذكار (٢٢١/٧).

(٣) ((إلى)): سقطت من (س).

(٤) في (س): ((لإمام)) وهو غلط.

(٥) انظر: لسان العرب (٤٢٨/٧: وسط).

(٦) ((وكذلك)): سقطت من (س).

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٨) في (س): ((استشكل)).

والجواب عنه : أنه أراد بالمشرق البلاد التي يطلق عليها اسم المشرق كالعراق مثلاً، فإن قلتهم أيضاً بين المشرق والمغرب<sup>(١)</sup>، وقد ورد مقيداً بذلك في بعض طرق حديث أبي هريرة : ((ما بين المشرق والمغرب قبلة لأهل العراق)) رواه البيهقي في ((الخلافيات)) — كما تقدم — ، وتقدم أيضاً في أثر ابن عمر عن ((مصنف ابن أبي شيبة)) : ((إذا جعلت المغرب عرس يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة لأهل المشرق)) ؛ وبدل على ذلك أيضاً : توبيع البحاري عبي حديث أبي أيوب : ((إذا أتيتم العائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها، ولكن شرقوا أو غربوا)) فإنه يوب عليه : ((باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق<sup>(٢)</sup> ليس في المشرق ولا في المغرب [ قبلة ]<sup>(٣)</sup>)).

قال ابن بطال في تفسير هذه الترجمة : يعني : وقبلة مشرق الأرض كلها إلا ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من المشرق إلى المغرب فحكم مشرق الأرض كلها كحكم مشرق أهل المدينة والشام في الأمر بالانحراف عند الغائط؛ لأنهم إذا شرقوا أو غربوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها . قال : وأما ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من مشرقها إلى مغربها فلا يجوز لهم استعمال هذا الحديث، ولا يصح لهم أن يشرقوا ولا أن يغربوا . لأنهم إذا شرقوا استدبروا القبلة وإذا غربوا استقبلوها، وكذلك من كان موازياً لمغرب<sup>(٤)</sup> مكة إن غرب استدبر القبلة وإن شرق استقبلها، وإنما يحرف إلى الجنوب أو الشمال؛ فهذا هو تعريبه وتثنيقه . ولم يذكر البحاري مغرب الأرض؛ إذ العلة فيه مشتركة مع المشرق فاكتمى بذكر المشرق عن المغرب، لأن المشرق أكثر الأرض<sup>(٥)</sup> المعمورة وبلاد الإسلام في

(١) وقع في الأصل بعد قوله : ((والمغرب)) : ((قبلة لأهل العراق))، وليست هذه الزيادة في (ك) و (س)، ولا معنى لها، وهي سبق نظر

(٢) ((والمشرق)) : سقطت من (س) .

(٣) ما بين المغربين ساقط من جميع النسخ، وهو في الصحيح .

(٤) الصحيح . ( كتاب الصلاة "الباب المذكور" ١٠ / ٤٩٨ ، رقم : ٣٩٤ )

(٥) وقع في الأصل : ((موازياً بالمغرب)) والثبت من (ك) و (س) .

(٦) في (س) : ((للأرض)) وهو غلط .

جهة مغرب الشمس قليل . قال : وتقدير العجمة : باب قلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق والمغرب ليس في التشريق ولا في التغريب، يعني : أنهم عند الانحراف للتشريق والتغريب ليسوا بمواجهين<sup>(١)</sup> للقبلة ولا مستديرين لها؛ والعرب تطلق المغرب والمشرق<sup>(٢)</sup> بمعنى التغريب والتشريق، وأنشد ثعلب<sup>(٣)</sup> في ((المجالس)) :

أبعد مغربهم نجدا وساحتها<sup>(٤)</sup>

قال ثعلب : معناه : أبعد تغريبهم<sup>(٥)</sup>.

## التاسع:

ما فائدة الشرط في قول ابن عمر : ( فما بينهما قبلة إذا استقبلت البيت ) ؟ .

يُحتمل أن يحترز بذلك عما كان باليمن وجعل المغرب عن يمينه والمشرق عن يساره؛ فإنه يكون حينئذ مستدير القبلة، فاحترز عن ذلك بقوله : ( إذا استقبلت البيت ) . ولا يصح الاحتراز به عما إذا كان بالمدينة أو الشام واستدير الكعبة، فإنه حينئذ مستقبل ما بين المشرق والمغرب، ولكنه<sup>(٦)</sup> ليس مستقبل البيت؛ فهذا لا يصح الاحتراز عنه؛ لأنه فرض ذلك فيما إذا جعل المغرب عن يمينه فخرجت هذه الصورة .

(١) في (ك) و (س) : ((مواجهين)).

(٢) في (س) : ((في المشرق)) وهو غلط .

(٣) ثعلب هو : العلامة المحدث، إمام الحو، أبو العباس، أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني — مولا هم — البغدادي، صاحب ((الفصيح)) والتصانيف، توفي سنة (٢٩١هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء ( ٥/١٤ - ٧ )، وطبقات الحووين واللغوين للريدي ( ص ١٤١ )

(٤) لم أقف على هذا النص في المطبوع من المجالس .

(٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال ( ٥٤/٢ - ٥٥ ) .

(٦) ((ولكنه)) : سقطت من (س) .

ويحتمل أن يستدل بها من اشترط<sup>(١)</sup> إصابة العبي مع البعد بالنظر<sup>(٢)</sup>، وقد تقدم أن البيهقي استدل على ذلك بالزيادة التي في أثر عمر : ( إذا توجهت قبل البيت ) .

## العاشر:

ما الحكمة في أن المصنف روى حديث الباب عن محمد بن أبي معشر، ثم رواه عن يحيى بن موسى عنه مثله، ولم أره فعل مثل ذلك فيما تقدم، إلا إذا كان الإسناد الثاني من غير طريق شيخه الأول، كأن يقول : ثنا قبة عن مالك، ثم يقول : ثنا الأنصاري ثنا معن ثنا مالك

والحكمة في ذلك — والله أعلم — : أن المصنف لما سمع الحديث من محمد بن أبي معشر كان سنّ شيخه قد قارب المائة، وهي مظنة التغير [ ١/٣٨ ] والهرم؛ فإن محمد بن أبي معشر مات في عام المائة — كما قال أبوه داود بن محمد بن أبي معشر إنه عاش تسعاً وتسعين سنة وثمانية أيام —<sup>(٣)</sup>، ووفاته إما في سنة أربع وأربعين<sup>(٤)</sup> أو سنة سبع وأربعين ومائتين<sup>(٥)</sup> على الخلاف المذكور، والمصنف إنما رحل بعد الأربعين ومائتين؛ فلما كان شيخه في سن الهرم ومظنة التغير قواه بأن رواه عنه سمعه منه قبل ذلك؛ فإن يحيى بن موسى اللحي الملقب حن<sup>(٦)</sup> سمع قبل المائتين<sup>(٧)</sup>؛ والله أعلم .

(١) في (س) : ((يستدل بها على من اشترط ...))

(٢) انظر : العرير شرح الوجيز ( ٤٥٧/١ )

(٣) تاريخ بغداد ( ٣٢٧/٣ )

(٤) قاله ابن قانع كما في تاريخ بغداد ( ٣٢٧/٣ ) .

(٥) جاء ذلك عن ابن داود كما في تاريخ بغداد ( ٣٢٧/٣ ) .

(٦) حن — بفتح المعجمة، وتشديد الشاذ — وقيل : هو لقب أبيه . انظر : الإكمال لابن ماكولا ( ١٢٣/٣ ) ، وتوضيح المشتبه ( ٤٠١/٣ ) .

(٧) فإنه روى عن أبي معاوية الضرير، وقد مات سنة خمس وتسعين ومائتين ( التقريب . ٥٨٤١ )، وكذا محمد بن فضل ( التقريب . ٦٢٢٧ )، وروى عن وكيع وقد مات في آخر سنة سب أو أول سنة سبع وتسعين ومائتين ( التقريب . ٧٤١٤ )، وروى عن سفيان بن عيينة وقد مات سنة ثمان وتسعين ومائتين ( التقريب : ٢٤٥١ ) . انظر : تهذيب الكمال ( ٧/٣٢ — ٨ ) .



## باب ما جاء في الرجل يصلي لغير القبلة في الغيم (١)

حدثنا محمود بن غيلان : ثنا وكيع، ثنا أشعث بن سعيد السمان، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل ما على حiale، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزل : ﴿ فإينما تولوا فثم وجه الله ﴾ .

قال أبو عيسى : هذا حديث ليس إسناده بذلك، لا نعرفه إلا من حديث أشعث السمان .

وأشعث بن سعيد أبو الربيع السمان : يضعف في الحديث .

وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى هذا، قالوا : إنه إذا صلى في الغيم لغير القبلة ثم استبان له بعدما صلى أنه صلى لغير القبلة فإن صلاته جائزة، وبه يقول سفيان ، وابن المبارك ، وأحمد ، وإسحاق .

(١) ((في الغيم)) : سقطت من (س) .

## الكلام عليه من وجوه

### الأول:

حديث عامر بن ربيعة أخرجه ابن ماجه عن يحيى بن حكيم عن أبي دلود عن أشعث<sup>(١)</sup>، وقد أخرجه المصنف أيضاً في التفسير<sup>(٢)</sup> كما ها .

### الثاني:

لم يذكر المصنف في الباب غير حديث عامر بن ربيعة، وفيه أيضاً : عن جابر بن عبد الله، ومعاذ بن جبل

أما حديث جابر : فرواه البيهقي من رواية محمد بن عبيد الله عن عطاء بن أبي رباح عه<sup>(٣)</sup>، قال : صلياً ليلة في<sup>(٤)</sup> عيم وحفيت عليا القيلة، وعَلَمًا عَلَمًا، فلما انصرفوا بطرنا فبادرنا نحنُ قد صلياً إلى غير القيلة، فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ((قد أحسستم))، فلم يأمرنا أن نعيد<sup>(٥)</sup>.

(١) السنن . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من يصلي لغير القيلة وهو لا يعلم . ٣٢٦/١، رقم ١٠٢٠ )

(٢) الجامع ( كتاب تفسير القرآن، باب (وفي سورة البقرة) ١٨٨/٥، رقم ٢٩٥٧ )، وقال ((هذا حديث عريب، لا يعرفه إلا من حديث أشعث ...))

واستأذنه ضعیف جداً : فه أشعث بن سعد البصري. أبو الربيع السمان مزيك (التقريب ٥٢٣) وسباني الكلام عه في (الوجه الخامس)

(٣) ((عه)) سقطت من (ك) و (س) .

(٤) ((ي)) : سقطت من (ك) .

(٥) السنن الكبرى ( ١١/٢ ) .

ورواه من رواية محمد بن سالم عن عطاء عن جابر قال : كنّا مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسير أو سرية فأصابنا غيم<sup>(١)</sup> فتحرينا واختلقتنا في القلعة، فصرى كلُّ أحد<sup>(٢)</sup> ما على حدة، فجعل أحدنا يحطّ بين يديه لتعلم أمكتنا، فلما أصبحنا نظروا فإذا نحنُ صلياً على غير القلعة، فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ((قد أجزأت صلاتكم))<sup>(٣)</sup>، ثم قال : تفرّد به محمد بن سالم، ومحمد بن عبيد الله العزمي عن عطاء، وهم صعيقان<sup>(٤)</sup>، وكذا قال الدارقطني أيضاً<sup>(٥)</sup>.

قال البيهقي : وكذلك روي عن عبد الملك العزمي عن عطاء، ثم رواه من رواية أحمد بن عبيد الله<sup>(٦)</sup> بن الحسن العمري، قال : وجدت في كتاب أبي : ثنا عبد الملك بن أبي سليمان العزمي، عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية كتّ فيها فأصابنا ظلمة فلم نعرف القلعة، فقال طائفةٌ ما : القبله ها هنا قبل الشمال، فصلّوا، وخطّوا خطّاً، وقال بعضا : القبله ها هنا قبل الجنوب، وخطّوا خطّاً<sup>(٧)</sup>؛ فلما أصبحنا وطلعت الشمسُ أصبحت تلك الخطوط لعبر القبله، فقدمنا من سفراً فأتينا النبي صلى الله عليه

(١) ((عيم)) : سقطت من (س) .

(٢) في (ك) : واحد .

(٣) السنن الكبرى ( ١١/٢ ) .

(٤) أما محمد بن سالم الحمداي — بالسكون — أبو سهل الكوفي فصعيف ( التقريب . ٥٨٩٨ ) .

وأما محمد بن عبيد الله العزمي فإنه متروك كما في التقريب ( ٦١٠٨ ) وهذا هو الصواب فقد قال الإمام أحمد : ترك الناس حديثه، وقال يحيى بن معين : ((ليس بشيء، لا يكتب حديثه))، وفسال البحاري ((تركه اس المارك ويحيى))، وقال السائي : ((ليس بشيء)) . انظر : تهذيب الكمال ( ٤٣/٢٦ )

(٥) السنن الكبرى ( ٢٧١/١ ) .

(٦) لفظ الجلالة تكرر سهواً في (س) .

(٧) في (س) : (خطوطاً) .

وسلم فسأله عن ذلك، فسكت، وأنزل<sup>(١)</sup> الله عز وجل . ﴿ والله المشرق والمغرب فأيهما تولوا فثم وجه الله ﴾ أي : حيث كنتم .

قال البيهقي : (( ولا تعلم لهذا الحديث إسناداً صحيحاً قوياً ؛ وذلك لأن عاصم بن عبيد الله العمري<sup>(٢)</sup> ومحمد بن عبد الله العزمي ومحمد بن سالم<sup>(٣)</sup> كلهم ضعفاء<sup>(٤)</sup> ، والطريق إلى عبد الملك العزمي<sup>(٥)</sup> غير واضح لما فيه من الوجداء<sup>(٦)</sup> وغيرها<sup>(٧)</sup> ، وفي حديثه أيضاً . سراً

(١) في (س) : (( فأمر )) .

(٢) في (ك) و (س) : (( عاصم بن عبد الله بن عمر العمرى )) .

(٣) في (ك) و (س) : (( ومحمد بن سالم الكوفي )) .

(٤) عاصم بن عبد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني : ضعيف ( التقريب ٣٠٦٥ )

وسبق الكلام في محمد بن عبد الله العزمي ومحمد بن سالم قريباً وانظر . بيان الوهم والإيهام ( ٣/٣٦٠ ) ، وقد صعب الشارح هذه الطرق في (الوجه الحادي عشر) .

(٥) عبد الملك بن أبي سليمان العزمي : صدوق، له أوهام ( التقريب : ٤١٨٤ ) .

(٦) الوجداء : (( هي أل يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه أو لقيه ولكن لم يسمع منه الذي وجدته بخطه ولا له منه إجازة ولا نحوها ؛ فله أن يقول : وجدت بخط فلان ، أو قرأت بخط فلان ، أو في كتاب فلان بخطه : أحمر فلان بن فلان وهذا من باب القطع والمرس غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله . وجدت بخط فلان )) . علوم الحديث لاس الصلاح ( ص ٣٥٨ ) . وانظر : تدرييب الراوي ( ٦٠/٢ - ٦٣ ) .

(٧) كأنه يعني بذلك جهالة حال أحمد بن عبيد الله العنوي . قال الخافظ ابن حجر في اللسان ( ٢٣٥/١ ) . (( قال ابن القطان [ في بيان الوهم والإيهام ٣/٣٥٩ ] : محمول [ الخال ] قس : وذكره ابن حبان في "الثقات" [ ٣١/٨ ] فقال ' روى عن ابن عيينه ، وعنه ابن الناجي ، ثم ثبت عدائته وابن القطان نزع ابن حرم في إطلاق النجس على من لا يضعون على حائه ، وهذا الرجل بصري شهير ، وهو ولد عبيد الله العاصي المشهور )) . فهذا الحديث ضعيف لانقطاعه ، ولنجهل حال أحمد بن عبد الله . قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ( ٣/٣٥٩ ) : (( هذا حديث . . . علته الانقطاع فيما بن أحمد بن عبيد الله بن الحسن العمري وأبيه والنجل بمال أحمد المذكور .. ))

ومع هذا فإن هذه الطريق أقوى الطرق كما ذكره الشارح في (الوجه السادس) و (السابع) و (الحادي عشر)

الآية في ذلك؛ وصحيحٌ عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي عن سعيد بن جبير عن ابن عمر :  
أن الآية إنما نزلت في التطوع خاصة حيث توجه بك بعيرك . رواه مسلم<sup>(١)</sup>)).<sup>(٢)</sup>

وأما حديث معاذ بن جبل : فرواه الطبراني في ((الأوسط)) من رواية إبراهيم بن أبي عبلة  
عن أبيه عن معاذ بن جبل قال : صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم عيم في سمر إلى  
غير القبلة فلما قضى الصلاة وسلم تحلت الشمس، قلنا : يا رسول الله صلياً إلى غير القبلة، فقال  
: ((قد رفعت صلاتكم محققاً إلى الله عز وجل))<sup>(٣)</sup>.

وأبو عبلة اسمه : شمر بن يقظان<sup>(٤)</sup> : ذكره ابن حبان في ((الثقات))<sup>(٥)</sup>، ولا أعلم روى عنه  
غير ابنه إبراهيم<sup>(٦)</sup>.

(١) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب حوار صلاة العافلة على الدابة في السفر حيث  
توجهت : ٣٨٦/١، رقم : ٧٠٠ )، واللفظ المذكور لفظ الدراقطي — كما تقدم — في (الوجه العاشر)  
من (باب ما جاء في ابتداء القبلة)، وذكرت لفظ مسلم هاهنا .

(٢) السنن الكبرى ( ١١/٢ — ١٢ ) .

(٣) المعجم الأوسط ( ٨٤/١ — ٨٥، رقم : ٢٤٦ ) .

(٤) انظر : التقریب ( ٢١٣ ) .

(٥) الثقات ( ٣٦٧/٤ )، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ( ٣٧٦/٤ )، ولم يذكر فيه جرحاً ولا  
تعديلاً .

(٦) انظر : الثقات ( ٣٦٧/٤ )، والجرح والتعديل ( ٣٧٦/٤ ) .

والحاصل : أن أحاديث الباب ضعيفة لا تصح . قال البيهقي في المعرفة ( ٤٨٥/١ ) : ((وكذلك ما روي  
عن جابر وغيره في صلاتهم في ليلة مظلمة كل رجل منهم على حياله ... حديث ضعيف لم يثبت به  
إسناد)) .

وقد صرح الشارح بعدم صحته في (الوجه الرابع عشر) .

### الثالث:

قولُ المصنف في حديث الباب : ( لا يعرفه إلا من حديث أشعث السَّمان ) لا يلزم من عدم معرفته لذلك عدم ورودِه؛ فقد تابعه عليه عمرو بن قيس الملقب بسدل<sup>(١)</sup>؛ رواه أبو داود الطيالسي في ((مسنده))<sup>(٢)</sup> عن أشعث وعمر بن قيس كلاهما عن عاصم بن عبيد الله، ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في ((سننه))<sup>(٣)</sup> إلا أن عمر بن قيس مشارك لأشعث في الضعف، بل ربما يكون أسوأ حالاً منه<sup>(٤)</sup>، فلا<sup>(٥)</sup> عمرة حيث يدَّعى بمتابعته، وإنما ذكرناه ليستفاد .

### الرابع:

تضعيف المصنف للحديث بأشعث بن سعيد أولى من تضعيف البيهقي له بعاصم بن عبيد الله<sup>(٦)</sup>؛ فإنه لم يصل لنا عن عاصم برواية ثقة عه حتى تعصب الجاية (به)<sup>(٨)</sup>، وأشعث وعمر بن قيس أسوأ حالاً من عاصم<sup>(٩)</sup>؛ فإنَّ عاصماً<sup>(١٠)</sup> قد روى عنه شعبة والسميان ويحيى بن

(١) عمر بن قيس المكي المعروف بسدل — بفتح المهملة وسكون الون وآخره لام — متروك، من السابعة، روى له ابن ماجه (التقريب : ٤٩٥٩) .

(٢) المسند (٤٦٢/٢، رقم : ١٢٤١)

(٣) السنن الكبرى (١١/٢)

(٤) انظر . تهذيب الكمال (٤٨٩/٢١ - ٤٩٠) . وسأني كلام الشارح في المقارنة بينهما في الوجه الآتي

(٥) في (س) : ((ولا)) .

(٦) لمط الخلاصة سقط من (س) .

(٧) السنن الكبرى (١٢/٢)، وتقدم الكلام في ذلك قريباً

(٨) ((٤)) : سقطت من (ك) .

(٩) في (ك) و (س) : ((أسوأ حالاً من علي بن عاصم)) وهو غلط .

(١٠) لأنَّ عاصماً ضعيف، وهما متروكان — كما تقدم — .

(١١) في (ك) و (س) : ((فإن علي بن عاصم)) وهو غلط .

سعيد القطان، وروى عنه مالكٌ حديثاً واحداً<sup>(١)</sup>، وقال فيه العملي : لا بأس به<sup>(٢)</sup>، وقال ابن عدي : هو مع ضعفه يُكَبُّ حديثه<sup>(٣)</sup>.

[ ٣٨/ب ] وأما أشعث وسندل : فلا أعلم أحداً وثَّقهما، وإنما اختلفوا في أشعث هل هو مزوَّكٌ أم لا، وهل يُكَبُّ حديثه أم لا — كما سيأتي في الوجه الذي يليه — .

### الخامس :

ليس لأشعث بن سعيد السمان عند المصنف إلا هذا الحديث الواحد، وله عبد ابن ماجه هذا الحديث، وحديث آخر عن عبد الله بن بسر الحارثي<sup>(٤)</sup>، قال عمرو بن علي العلاس : مزوَّك الحديث<sup>(٥)</sup>، وقال البخاري : ليس بمزوَّك، وليس بالحافظ عندهم<sup>(٦)</sup>، وقال الحارثي أيضاً<sup>(٧)</sup> وأبى معين<sup>(٨)</sup> : ليس بثقة، وقال ابن معين في رواية

(١) انظر : تهذيب الكمال ( ٥٠١/١٣ ) .

(٢) معرفة الثقات ( ٩/٢ ) .

(٣) الكامل ( ٢٢٨/٥ ) .

(٤) السنن . ( كتاب الجهاد، باب السلاح . ٩٣٩/٢، رقم ٢٨١٠ ) من طريق عبد الله بن بسر الحارثي عن أبي راشد عن علي قال : كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوساً عربية، فرأى رجلاً يبدد قوساً فارسيه، فقال : (( ما هدد ؟ )) ألقها . وعليكم يهدد وأنشأها ورمح القنا فإيهما يبرد الله لك بهما في الدين ويمنك لك في البلاد)) . وهذا الإسناد ضعيف جداً : أشعث السمان وهو مزوَّك — كما تقدم —، وبه أعلم البيهقي في السنن الكبرى ( ١٤١/١ )، وأعلم الوصفي في مصباح الرجاجة ( ٤٠٧/٢ ) بعد الله من بسر الحارثي، وهو ضعيف ( الفرقب : ٣٢٣٠ )، وصنف إسناده الشيخ الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه (ص ٢٢٩)

(٥) انظر : الجرح والتعديل ( ٢٧٢/٢ ) .

(٦) انظر : الكامل ( ٣٧٧/١ ) وقوله (( ليس بالحافظ عندهم )) في التاريخ الكبير ( ٤٣٠/١ ) .

(٧) انظر . الكامل ( ٣٧٧/١ )، وفيه : أن البخاري حكى ذلك عن ابن معين، وليس من قوله؛ وهذا ما تدن عليه عبارة المزني في تهذيب الكمال ( ٢٦٢/٣ ) .

(٨) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ( ص ٦٨ ) .

: ليس بشيء<sup>(١)</sup>، وفي رواية عنه : ضعيف<sup>(٢)</sup>، وقال أبو زرعة : كقول المصنف بصعف في الحديث<sup>(٣)</sup>، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث، مكر الحديث، سيء الحفظ، يروي المأكر عن الثقات<sup>(٤)</sup>، وقال السائي : ليس بالثقة، ولا يكتب حديثه<sup>(٥)</sup>، وقال ابن عدي : إنه مسع صعه يكتب حديثه<sup>(٦)</sup>، وقال أحمد<sup>(٧)</sup> : مضطرب ليس بذلك<sup>(٨)</sup>، وقال فيه هشام : كان يكذب<sup>(٩)</sup>.

## السادس:

في حديث الباب أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك السمر، وهكذا في أحد طرق<sup>(١)</sup> الحديث جابر المتقدم؛ فقيه : حوار الإحتهاد محصرتة صلى الله عليه وسلم، وفيه خلاف لأهل الأصول، والأصح جواز<sup>(٢)</sup>.

ولك أن تقول : إن الخلاف الذي ذكره الأصوليون إنما المراد به الإحتهاد<sup>(٣)</sup> في استنساخ

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري : ٤٠/٢) .

(٢) انظر : الكامل ( ٣٧٧/١ ) .

(٣) الجرح والتعديل ( ٢٧٢/٢ )، وانظر : تهذيب الكمال ( ٢٦٣/٣ )

(٤) الجرح والتعديل ( ٢٧٢/٢ ) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٦٣/٣ ) .

(٦) الكامل ( ٣٧٩/١ ) .

(٧) ((أحمد)) : سقط من (س) .

(٨) انظر : الجرح والتعديل ( ٢٧٢/٢ )، والكامل ( ٣٧٦/١ ) .

(٩) انظر : الكامل ( ٣٧٦/١ ) .

(١٠) في (س) : ((طري)) وهو تحريف .

(١١) تقدم الكلام في هذه المسألة في (الوجه الثامن عشر) من (باب ما جاء في ابتداء العبلة) .

(١٢) في (س) : ((للاحتهاد)) وهو غلط .



الأحكام الشرعية، وأما<sup>(١)</sup> الاجتهاد في القبلة فهو من باب الاجتهاد فيما اشته<sup>(٢)</sup> من الأوامر والنياب فهو جائز قطعاً . وفي بعض طرق حديث جابر — وهو أصحها — أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن معهم، وإنما بعثهم في سرية، وهي<sup>(٣)</sup> أصح طرق أحاديث الباب<sup>(٤)</sup>

## السابع:

قوله في حديث الباب : ((علم نذر أين القبلة)) يحتمل أن المراد بكونهم لم يدروها : نفى<sup>(٥)</sup> العلم بها مع الاجتهاد وغلبة الظن إلى الجهات التي صلّوا إليها، ويحتمل أنهم لم يدروها ولا بالظن لعدم العلامات، فإنها كانت ليلة مظلمة، وإنما صلّوا على حسب حالهم حرمة الوقت . وفي أحد طرق حديث جابر المتقدم أنهم تحرّوا واحتلموا في القبلة؛ فظاهره أنهم صلّوا بالاجتهاد، فلذلك لم يأمرهم بالإعادة، وهو ظاهر الرواية الثالثة لحديث جابر التي هي أصح الطرق، فإنه قال فيها : فقالت<sup>(٦)</sup> طائفة : القبلة ها ها، وقال بعضها<sup>(٧)</sup> : القبلة ها هنا<sup>(٨)</sup>، فلم يكن ليحرم كل مس الطائفتين بأن القبلة ها هنا إلاّ للدليل عنده .

(١) في (ك) و (س) : ((أما)) .

(٢) في (ك) و (س) : ((فيما اشته على المجتهد ...)) .

(٣) في (ك) : ((وهو)) .

(٤) وهي طريق عبد الملك بن أبي سليمان العزمي . وقد تقدمت .

(٥) في (س) : ((مع نفي)) .

(٦) في (ك) و (س) : ((فقال)) .

(٧) في (س) : ((بعضهم)) .

(٨) تقدم في رواية عبد الملك بن أبي سليمان العزمي .

## الثامن:

وفي قوله في حديث الباب ( فصلى كل رجلٍ ما عني حاله ) دليلٌ على أنه إذا احتسب احتجادهم لم يفتد أحدٌ منهم بالآخر؛ وبه صرح في بعض طرق حديث جابر بقوله : ( فاحتسبوا في القيلة، فصلّى كل رجلٍ ما على جده ) الحديث، وهو كذلك<sup>(١)</sup> لأنّ المجتهد ليس به «تقليد<sup>(٢)</sup>»، وحالف في ذلك أبو ثور من أصحابنا، فحوّر الاقتداء عن حاله في الاجتهاد<sup>(٣)</sup>، وكأنّه بى على أن كل مجتهد مصيب<sup>(٤)</sup>.

## التاسع:

ليس في حديث الباب بيانٌ لكونهم تقوا الخطأ بعد ذلك إلّا أنه علم من اختلاف اجتهدهم وكوب كل واحدٍ صلى على حاله أن بعضهم صلى لغير القلة وإن لم يعلم المحطى منهم من المصيب؛ وفي مثل هذه الصورة لا إعادة عليهم إن كانوا قد صلى كل واحدٍ منهم باجتهد<sup>(٥)</sup>، لكن في جميع طرق حديث جابر أنهم تقوا الخطأ، وكذا في حديث معاذ أيضاً<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر الأم (٩٤/١)، والعريز شرح الوجيز (٤٤٦/١، ٤٤٩، ٤٥٧ — ٤٥٩)، المجموع (٢٠٤/٣).

(٢) انظر التمهيد لأبي الخطاب الكلودي (٣٩٠/٤)، المستصفى (٣٨٤/٢)، الإحكام للأسيدي (١٨٤/٤)، وروضة الناظر (١٠٠٨/٣).

(٣) انظر: المجموع (٢٠٤/٣).

(٤) وهو قول باطل، ذهب إليه بعض النكلمين وهم المعتزلة، وبعض الحنفية والشافعية. انظر التمهيد لأبي الخطاب الكلودي (٣٠٧/٤ — ٣١٠)، المستصفى (٣٦٣/٢)، الإحكام للأسيدي (١٨٤/٤)، وروضة الناظر (٩٧٥/٣)، أحكام أهل الدمة لابي النعيم (٢١/١).

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٥٢/١)، والمجموع (٢٠٧/٣).

(٦) سياتي الكلام على هذه المسألة في (الوجه الرابع عشر).

## العاشر:

بين في أصح طرق حديث جابر أن تبين الخطأ كان بطلوع الشمس؛ ففيه الاجتهاد في القبلة بالشمس والقمر ونحوهما .

قال أصحابنا : وأقوى الأدلة : القطب، وهو نجم صعر في بات معش الصعري<sup>(١)</sup>.

قالوا : وأضعف الأدلة : الريح<sup>(٢)</sup>.

وإنما يتبين الخطأ مطلقاً فيما إذا صلى إلى جهة أخرى، أما ظهور الخطأ بالتباس والتباس : فإنما يتبين بقرب مكة كما نص عليه الشافعي - رضي الله عنه -<sup>(٣)</sup> وهذا يدل على أن الدلالات من البعد عن مكة كلها طيبة ليس فيها قطعي؛ إذ لو كان فيها قطعي لكان تبين الخطأ في التماس والتباس مع البعد .

## الحادي عشر:

ليس في حديث الباب أنه صلى الله عليه وسلم أحابهم بشيء لما سألوه عن ذلك، وإنما ذكر نزول الآية، وإنما يدل ذلك على عدم الإثم في صلاتهم على تلك الحال، وليس فيه تعرض لعدم القضاء، وصرح في أصح طرق حديث جابر بأنه لم يجهم عن ذلك، قال : (( فسألناه عن ذلك

(١) العزيز شرح الوجيز ( ٤٤٧/١ )، والمجموع ( ٢٠٢/٣ ) .

(٢) لأنها تختلف . انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٤٤٧/١ )، والمجموع ( ٢٠٢/٣ ) .

(٣) قال الشافعي في الأم ( ٩٥/١ ) : (( وبقي الخطأ بوجود بالحجة وليس على من أخطأ عبر ينسب عيب أن يرجع إليه ومن رأى أنه تحرف وهو مستيقن الجهة فالتحرف لا يكون يقين خطأ؛ وذلك أن يرى أنه قد أخطأ قريباً مثل أن تكون قلته شرقاً فاستقبل الشرق ثم رأى قلته منحرفة عن جهته التي استقبل يميناً أو يساراً وتلك جهة واحدة مشقة لم يكن عليه إن صلى أن يعيد ولا إن كان في صلاة أن يلغي ما مضى منها وعليه أن يحرف إلى اجتهاده الآخر فيكمل صلاته؛ لأنه لم يرجع من يقين خطأ إلى يقين صواب جهة ولا عيب، وإنما رجع من اجتهاده بدلالة إلى اجتهاد يمثلهما يمكن فيه أن يكون اجتهاده الأول أصوب من الآخر غير أنه إنما كلف أن يكون في صلاته حيث بدله اجتهاده على القبلة )) .

مسكت))، وصرح في بقية طرق حديث جابر بأنه أحابهم فقال في رواية : فقال : ((قد أحسستم))، ولم يأمرنا أن نعيد . وقال في الرواية الأخرى : ((قد أحرأت صلاتكم))، وفي حديث معاذ : ((قد رُفعت صلاتكم بحقها إلى الله عز وجل))، ولكن الطرق الثلاثة ضعيفة .

## الثاني عشر:

في حديث الباب : أنه صلى<sup>(١)</sup> كل واحد على حاله، وكذلك في حديث جابر . فصلّى كل أحد ما على حدة . هذا مع التصريح في الحديثين بأنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم . فعلى<sup>(٢)</sup> ذلك لما حصل من العيم والظلمة أمرهم أن يصلّوا في رحايمهم كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أنه كان يأمرهم بذلك في السفر إذا كانت ليلة باردة أو دات ماطر وريح<sup>(٣)</sup> . وفي حديث معاذ : أنه صلى الله عليه وسلم صلّى بهم، وأنه بعد أن انقضت الصلاة تحلّت الشمس، فيُحتمل أن تكون هذه واقعة أخرى، ولو ثبت حديث معاذ لكان فيه جواز الخطأ في اجتهاده . وقد صرح أصحابنا بأن كل موضع صلّى فيه النبي صلى الله عليه وسلم وصُيِّط موقعه فهو قطعي ولا يجوز الاجتهاد فيه بتيامن ولا تياسر<sup>(٤)</sup>؛ [ ٣٩/أ ] وهذا يدلّ على أنه لا يجوز عليه الخطأ في ذلك .

ومن قال من أهل الأصول : يجوز الخطأ، قالوا : إلا أنه لا يقرّ عليه<sup>(٥)</sup>، فيُحتمل أن يقال إنه<sup>(٦)</sup> لم يقرّ عليه إذ تحلّت الشمس فتبين لهم جهة القبلة، والله أعلم

(١) في (س) . ((أنه صلى الله عليه وسلم وسلم صلى كل أحد ...)) وهو غلط .

(٢) في (س) . ((ولل)) .

(٣) متفق عليه من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب لأداء، باب الرخصة في المطر والعلّة أن يصلي في رحله : ١٥٦/٢ - ١٥٧، برقم : ٦٦٦ )، ومسلم في صحيحه ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الصلاة في الرحال في المطر : ٤٨٤/١٠، برقم : ٦٩٧ ) .

(٤) العزيز شرح الوجيز ( ٤٤٥/١ )، المجموع ( ٢٠١/٣ )

(٥) انظر : المستصفى ( ٣٥٥/٢ )، والإحكام للإمامي ( ٢١٦/٤ )، والمسودة ص ٤٥٣

(٦) في (س) : ((له)) .

### الثالث عشر:

وقوله في الآية الكريمة : ﴿ فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا وَجْهَ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> اختلف في المراد بوجه الله هنا : فقال الشافعي — رضي الله عنه — في هذه الآية يعني — والله أعلم — : ثم الوجه الذي وجهكم الله إليه <sup>(٢)</sup> .  
وروي عن مجاهد : ﴿ ثم وجه الله ﴾ قال : قلبه الله <sup>(٣)</sup> ، وروي ذلك أيضاً عن الحسن <sup>(٤)</sup> ، وقتادة <sup>(٥)</sup> ، والضحاك <sup>(٦)</sup> ، ومقاتل بن حيان <sup>(٧)</sup> .  
وقال الكلبي <sup>(٨)</sup> والفتني : معناه : ثم الله يعلم ويرى <sup>(٩)</sup> ، والوجه : صلاة <sup>(١٠)</sup> ،

(١) سورة البقرة، الآية : ١١٥ .

(٢) أحكام القرآن ( ص ٦٤ ) .

(٣) أخرجه الزمدي في جامعهم : ( كتاب تفسير القرآن، باب (ومن سورة البقرة) . ١٨٩/٥ ، عقب الحديث رقم : ٢٩٥٨ ) ، وابن جرير في تفسيره ( ٥٠٦/١ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى ( ١٣/٢ ) . وإسناده حسن .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره ( ٥٠٢/١ ) قال : حدثت عن الحسن قال : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا وَجْهَ اللَّهِ ﴾ قال : هي القبلة، ثم مسحها القبلة إلى المسجد الحرام .

(٦) انظر : المحرر الوجيز ( ٣٣٥/١ ) .

(٧) لم أقف عليه .

(٨) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ( ٨٤/٢ ) .

(٩) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ( ٨٤/٢ ) . قال القرطبي في تفسير قوله : ﴿ وجه الله ﴾ : ((وقيل المراد بوجه الله، والوجه مس، وهو كقولهم : ﴿ وهو معكم ﴾ قاله الكلبي والفتني، ونحوه قول المعتزلة)) . وسباني كلام ابن القيم — رحمه الله — في إبطال هذا التحريم .

(١٠) في هذا خلاف كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

كقوله تعالى : ﴿ يريدون وجهه ﴾ <sup>(١)</sup> ، وكقوله : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
وكقوله : ﴿ ويبقى وجه ربك ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وكقوله : ﴿ إنما نطعمكم لوجه الله ﴾ <sup>(٤)</sup>

وقيل : المراد بالوجه : الوجود <sup>(٥)</sup> ، وقال أبو مصور <sup>(٦)</sup> في ((المقسم)) : « بمنى أن يراد  
بالوجه هنا : الجاه ، كما تقول : فلان وجه القوم ، أي : موضع شرفهم ، فالنفير : فتح جلال الله  
وعظمته » <sup>(٧)</sup> .

وقال بعض الأئمة : الوجه صفة تامة بالسمع رائدة على ما يوجب العقل من صفات  
القديم <sup>(٨)</sup> . وضعفه إمام الحرمين <sup>(٩)</sup> .

(١) سورة الأنعام، الآية ٥٢ ، وسورة الكهف، الآية : ٢٨

(٢) سورة القصص، الآية : ٨٨ .

(٣) سورة الرحمن، الآية : ٢٧ .

(٤) سورة الإنسان، الآية : ٩ .

(٥) قال ابن عطية في المحرر الوجيز ( ٣٣٥/١ ) : ((واختلف الناس في تأويل الوجه الذي جاء مصاصاً إلى  
الله تعالى في مواضع من القرآن، فقال الخذاق : ذلك راجع إلى الوجود، والعبارة عنه بالوجه من بحار كلام  
العرب، إذ كان الوجه أظهر الأعضاء في الشاهد وأجلها قدراً)) .

(٦) لم أقف على ترجمته

(٧) لم أقف عليه

(٨) نقله عنه ابن عطية في المحرر الوجيز ( ٣٣٥/١ ) .

(٩) المحرر الوجيز ( ٣٣٥/١ ) .

والوجه : صفة تامة لله تعالى . انظر في ذلك : مختصر الصواعق المرسلة ( ٣٥٠/٢ - ٣٥٩ ) . نكح أحدنا  
من هذه الآية فيه خلاف كما سيأتي

(١٠) أي : الحويي . انظر : المحرر الوجيز ( ٣٣٥/١ ) .

وإنما صغفه الحويي لأنه من الأشعرية، وملكهم : يهي أكثر صفات الله تعالى — ومنها الوجه — ، تعالى الله  
عما يقولون علواً كبيراً

وقال أبو المنظر السمعاني في كتاب ((الاصطلاح)): المراد بقوله ﴿وجه الله﴾ : رضى الله؛ وهو عبارة عن [ القبول ]<sup>(١)(٢)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين من (ك)، وتعرف في الأصل إلى (القول) .

(٢) الاصطلاح ( ١٩١/١ ) .

فحاصل ما ذكر الشارح في المراد بقوله تعالى ﴿وجه الله﴾ ستة أقوال :

الأول : قبله الله التي وجهكم إليها وهو قول مجاهد، وتبعه الشافعي، وجاء عن الحسن، وقتادة، والصحاح، ومقاتل بن حيان، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية — كما سيأتي — وحكاها عن الجمهور

الثاني : أن الوجه صفة لله تعالى . ورجحه ابن القيم — كما سيأتي — .

الثالث : ﴿فم وجه الله﴾ بمعنى : فم الله، والوجه زائد .

الرابع : المراد بالوجه الوجود وكأنه عسى به الذات .

الخامس : الوجه بمعنى الجاه .

السادس : الوجه بمعنى رضى الله وثوابه، وهو عبارة عن القبول .

وأما الثالث وما بعده فأوجه باطلة . قال ابن القيم — رحمه الله — في مختصر الصواعق المرسلة ( ٣٥٠/٢ ) .

((وجه الرب جل جلاله حيث ورد في الكتاب والسنة فليس محجراً، بل على حقيقته، واختلف المصطلون في

جهة التحور في هذا، فقالت طائفة : لمع الوجه زائد، والتقدير (ويبقى رمل)، (إلا ابتداء ربه الأعلى)،

( ابتداء [ الله ] ) .

وقالت طائفة أخرى منهم : الوجه بمعنى الذات . وهذا قول أولئك وإن اختلفوا في التعبير عنه .

وقالت فرقة : ثوابه وجراؤه . فعمله هؤلاء غلوفاً منفصلاً قالوا : لأن الذي يراد هو الثواب .

وهذه أقوال تعود بوجه الله العظيم أن يجعلنا من أهلها)) .

ثم شرع في إبطال هذا القول من وجوه فقال :

((أحدها : أن الجار لا يمتنع به؛ فعلى هذا لا يمتنع أن يقال ليس لله وجه ولا حقيقة لوجهه . وهذا تكذيب

صريح لما أخبر به عن نفسه وأخبر به عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الثاني : أنه يخرج عن الأصل والظاهر بلا موجب ....

= الرابع : أن دعوى المعطل أن الوجه صله كذب على الله وعلى رسوله وعلى اللغة؛ فإن هدد الكلمة ليست بما عهد وبأدتها .

الخامس : أنه لا يُعرف في لغة من لغات الأمم وجه الشيء بمعنى ذاته ونفسه ..

السادس : أن حمله على الثواب المتعطل من أنظر الناظر؛ فإن اللغة لا تحتل ذلك، ولا يعرف أن اجراء يسمى وجهاً للمجازي ..

الوجه السابع عشر : أن الوجه حيث ورد فإنما ورد مصافاً إلى الداب في جميع موارد، والمصاف إلى الرب تعالى بوعاد .

[ الأول ] : أعيان قائمة بنفسها كيت الله، ومافة الله، وروح الله، وعبد الله، ورسول الله؛ فهذا إضافة تشرىف وتخصيص، وهي إضافة مملوك إلى مالك

الثاني : صفات لا تقوم بنفسها كعلم الله، وحياته، وقدرته، وعزته، وسمعه، وبصره، وبوره، وكلامه؛ فهذا إذا وردت مضافة إليه فهي إضافة صفة إلى الموصوف بها .

إذا عُرف ذلك فوجه الكريم وسمعه وبصره إذا أُضيف إليه وجب أن تكون إضافته إضافة وصف لا إضافة خلق؛ وهذه الإضافة تعني أن يكون الوجه مخلوقاً وأن يكون حشواً في الكلام ))

وأما القول الأول والثاني فهما من أقوال السلف — رضي الله عنهم — .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ( ٤٢٨/٢ — ٤٢٩ ) ((قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَسَمِجَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ أي قلة الله ووجه الله هكذا قال حميد بن مسروق، وإن عدّها بعضه في الصفات، وقد يدل على الصفة بوجه فيه نظراً ودلت أن معنى قوله ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا﴾ أي تتولوا أي تتوجهوا وتستقبلوا يتعدى إلى مفعول واحد معنى يتولوا . وهو الوجه الذي لله والذي أمر أن يستقبل؛ فإن قوله ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ يدل على أن وجه الله هالك، والمشرق والمغرب الذي هو الله كما في آية القلة . ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنِ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِمْ قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ .

أما ابن القيم فكان ممن يقول بأنها من آيات الصفات، وله في ذلك كلام مطوّل كما في مختصر الصواعق ( ٣٥٤/٢ — ٣٥٩ ) منه قوله : ((الوجه الثامن . أن تفسير وجه الله نقله الله وإن قاله بعض السلف كمجاهد ونبيه الشافعي وإنما قالوه في موضع واحد لا غير وهو قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَسَمِجَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ فذهب أن هذا كذلك في هذا الموضع، فهل يصح أن يقال ذلك في غيره من المواضع التي ذكر الله تعالى فيها الوجه فما يبيدكم هذا في قوله : ﴿وَيَقْبُ وَجْهَ رَبِّكَ دُونَ الْحُلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ . =



- وقوله : ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ ، وقوله : ﴿إِنَّمَا نَطْعُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾ على أَنَّ الصحيح في قوله : ﴿فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ أنه كقوله في سائر الآيات التي ذكر فيها الوجه، فإنه قد اطرَّد بحيث في القرآن والسنة مصابغ إلى الرب تعالى على طريقة واحدة ومعنى واحد؛ فليس فيه معياني مختلفان في جميع هذه المواضع غير الموضع الذي ذكر في سورة البقرة وهو قوله : ﴿فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ وهذا لا يتعين حملُه على القبلة والجهة ولا يمنع أن يراد به وجه الرب حقيقة؛ فحملُه على غير القبلة كضطرته كلها أولى))  
ثم ذكر ما يوضح كلامه هذا .

وقد وقع تشييع الإسلام ابن نيمية ماطرة في هذه الآية، واحتج بقول معاهد والشافعي في تأويلها، وأن ذلك في أقوال السلف في التأويل فقال — كما في مجموع الفتاوى ١٦/٦ — ١٧ — لما أورد عليه ذلك : ((قلت : هذه الآية ليست من آيات الصفات أصلاً، ولا تدرج في عموم قول من يقول لا تزول آيات الصفات . قال : أنيس فيها ذكر الوجه ؟ . فلما قلت المراد بها قبلة الله . قال : أليست هذه من آيات الصفات ؟ قلت : لا، ليست من موارد التراجع، فإني إنما أسلم أن المراد بالوجه القبلة؛ فإن الوجه هو الجهة في لغة العرب، يقال : قصدت هذا الوجه وسافرت إلى هذا الوجه، أي . إلى هذه الجهة؛ وهذا كثير مشهوراً فالوجه هو الجهة .. والسياق يدل عليه؛ لأنه قال . ﴿أَيُّمَا تَوَلَّوْا﴾ و (أي) من الظروف، و ﴿تَوَلَّوْا﴾ أي : تستقبلوا، فالمعنى أي : موضع استقبلتموه فهالك وجه الله؛ فقد جعل وجه الله في المكان السدي يستقبله، هذا بعد قوله . ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ وهي الجهات كلها كما في الآية الأخرى ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فأخبر أن الجهات له؛ عدل على أن الإضافة إضافة تخصيص وتشريف، كأنه قال : جهة الله وقبلة الله . ولكن من الناس من يسلم أن المراد بذلك جهة الله — أي . قبلة الله — ولكن يقول . هذه الآية تدل على الصفة، وأن العبد يستقبل ربه كما جاء في الحديث . ((إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه))، وكما في قوله . ((لا يزال الله مقبلاً على عبده بوجهه ما دام مقبلاً عليه، فإذا انصرف صرف وجهه عنه))

ويقول : إن الآية دلَّت على المعين . فهذا شيء آخر ليس هذا موضعه .

والعرض . أنه إذا قيل (تمَّ قبلة الله) لم يكن هذا من التأويل المتأرجح فيه الذي ينكره منكرو تأويل آيات الصفات، ولا هو مما يستدل به عليهم الثبته؛ فإن هذا المعنى صحيح في نفسه، والآية دالة عليه وإن كانت دالة على ثبوت صفة، وذلك شيء آخر، ويبقى دلالة قولهم (تمَّ وجه الله) على تمَّ قبلة الله هل هو من باب تسمية القبلة وجهاً باعتبار أن الوجه والجهة واحدة ؟، أو باعتبار أن من استقبل وجهه الله فقد استقبل قبلة الله ؟؟ فهذا فيه بحث ليس هذا موضعه)) .

وذكر هذا المعنى مختصراً في مجموع الفتاوى (١٩٣/٣) .

وحكى أبو المظفر عن أبي زيد<sup>(١)</sup> أنه قال في كتاب ((الأسرار))<sup>(٢)</sup>: إن حقيقة شرط الصلاة استقبال وجه الله<sup>(٣)</sup>، بدليل نص الكتاب، فإنه قام<sup>(٤)</sup> إلى تعظيمه وعادته كما يكون في الشاهد، لأن أفعال العباد لم تشرع إلا على سبيل يكون العبد مُتَبَلِّئاً بأدائه بقصد اختيار طاعة الله تعالى عبي حلاف هوى<sup>(٥)</sup> النفس، وفي استقبال وجه الله تعالى على الحقيقة لا يتصور معنى الانسلاء؛ لأن الله تعالى ليس في جهة<sup>(٦)</sup> ولا يتوجه إليه العبد

(١) هو العلامة، شيخ الحقبة، القاضي، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي السجاري عسائمه من وراء النهر، وأول من وضع علم الخلاف وأثره. وكان من الأدباء، له كتاب ((شوق الأدلة)). وكتاب ((الأسرار))، مات سنة ٤٣٠هـ - انظر - سير أعلام النبلاء (١٧/٥٢١)، الجواهر المصيبة (٢/٤٩٩)

(٢) من كتب الفقه الحنفي، وقد حُقِّق في عدة رسائل جامعية بنسب الفقه بكتبة الشريعة بالجامعة الإسلامية. وقد طُبِع بعضها

(٣) في (ك) و (س): ((وجه الله تعالى)).

(٤) ((قام)) - تحرفت في (س) -

(٥) في (س): ((هو))

(٦) كلام أبي زيد هنا لا معنى له، بل هو من التكلف الذي لا ينبغي؛ وصدق الشارح حينما وصف كلامه بالتمحل - كما سيأتي - . وكلام أبي زيد قائم على عقيدة فاسدة هي نفي احية عن الله تعالى واحتق أن ذلك من الألفاظ المجملة التي لم ترد في الكتاب والسنة. وقد نازح فيها المتأخرون نفيًا وإنشائيًا

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في التلويح (٦٥ - ٦٧) ((وليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحدًا على إثبات لفظ أو معناه حتى يعرف مراده؛ فإن أراد حقًا قل، وإن أراد باطلاً رد، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقل مطلقاً ولم يرد جمع معاد. من يوجب القسط [ فلا يظلم على الله شيئاً ] ولا إثباتاً لأنه من الألفاظ المتدعة [ ويضمر المعنى، كما سارخ الناس في أخيه والحق وغير ذلك؛ فمض (الجهة) قد يُراد به شيء موجود غير الله تعالى كما إذا أُريد بالجهة ما فوق العالم؛ ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ (الجهة) ولا معناه كما في إثبات العلو، والاستعلاء، والنفوق، والعروج إليه، ونحو ذلك؛ وقد علم أنه ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق مابن للمخلوق سبحانه وتعالى ليس في مخلوقاته شيء من ذاته. ولا في ذاته شيء من مخلوقاته. فيقال لمن نفي احية - أُريد بالجهة أنها شيء موجود محبوق؛ وأنه ليس داخلًا في المخلوقات - أم تريد بالجهة ما وراء العالم ولا ريب أن الله فوق العالم بالن من المخلوقات وكذلك يقال لمن قال إن الله في جهة: أُريد بذلك أن الله فوق العالم، أو تريد أن الله داخل في شيء من -

شطراً<sup>(١)</sup> إلا ونم وجه الله كما قال تعالى : ﴿ فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا فَوَجَّهْ وَجْهَ اللَّهِ ﴾، فأقيمت الكعبة مقام الحقيقة ليتحقق الابتلاء بقصد تلك الجهة، ولما اشتبهت أمر بجهة هي عنده جهة الكعبة ليتحقق معنى الابتلاء بطلبها، فإذا فعل تم شرط صحة الفعل عادة ولم يتبين الخطأ من بعد؛ لأن المراد وجه الله تعالى وما أخطأه<sup>(٢)</sup>. انتهى .

وإنما تمحل أبو زيد بهذا ليستدل به على عدم وجوب القضاء، وستأتي حكاية المدايح<sup>(٣)</sup>.

### الرابع عشر:

استدل بهذا الحديث من ذهب إلى أن من صلى بالاجتهاد ثم تبين له الخطأ لا إعادة عليه، وحكاة المصنف عن أكثر أهل العلم وسمى منهم من سمي؛ وهو قول سعيد بن المسيب<sup>(٤)</sup>، وعطاء بن أبي رباح<sup>(٥)</sup>، والشعبي<sup>(٦)</sup>، وإبراهيم النخعي<sup>(٧)</sup>، وحامد بن أبي سليمان<sup>(٨)</sup>، وأبي حيفة<sup>(٩)</sup>،

= المخلوقات، فإن أردت الأول فهو حق، وإن أردت الثاني فهو باطل(١) ا هـ . ففي كلام الشيخ أن هذه الألفاظ توقف مطلقاً لأنها ألفاظ مبتدعة؛ والله أعلم .

(١) في (س) : ((شطراً)) وهو غلط .

(٢) الاصطلاح ( ١٨٧/١ ) .

(٣) في الوجه الآتي .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٥٣/٢ ) . وإسناده ضعيف : فإنه من رواية قتادة عن سعيد، وفتادة من الطبقة الثالثة من طبقات المدائس كما في تعريف أهل التقديس ( ص ١٤٦ ) . ولم يصرح بالسماع

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٥٣/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٥٣/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٥٣/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٥٤/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٩) انظر : مختصر الطحاوي ( ص ٢٦ ) ، الهداية ( ١١١/١ ) .

ومالك<sup>(١)</sup>، واختيارُ المزني<sup>(٢)</sup>؛ وهو أحدُ قولَي الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وأظهر القولين للشافعي وجوب الإعادة<sup>(٤)</sup>، وهو قولُ فقهاء أهل المدينة كما روياد في ((نلس الكبرى)) للبيهقي من رواية أبي الزناد عن الفقهاء من أهل المدينة أنهم كانوا يقولون من صلى على غير طهر أو صلى على غير قبلة أعاد الصلاة كان في الوفاء أو غير الوقت. إلا أن يكون حظاؤه القبلة تحرفاً<sup>(٥)</sup> أو شيئاً يسيراً<sup>(٦)</sup>.

وقاله — أيضاً — طاووس<sup>(٧)</sup>، وحيد بن عبد الرحمن<sup>(٨)</sup>.

وفيه قول ثالث، وهو التفرقة بين أن يتبين الخطأ والوقت باقٍ أو بعد خروج الوقت؛ فإن كان الوقت باقياً أعاد، وإن كان بعده فلا؛

(١) الذي وقعت عليه من كلام مالك — رحمه الله — القول بالإعادة ما دام في الوقت وإلا فلا شيء عليه انظر . المدونة ( ٩٢/١ ) ، والكافي في فقه أهل المدينة ( ١٦٨/١ ) ، والواحد والريادات لاس أبي ريمه الثورياني ( ١٩٨/١ ) . لكن قال ابن عبد البر في الكافي ( ١٦٧/١ — ١٦٨ ) ((ماد صلى بجهل مستدلاً ثم انكشف له بعد الفراغ من صلاته أنه صلى إلى غير القبلة أعاد الصلاة إن كان في وقتها، وإلغير ذلك بواجب عليه؛ لأنه قد أدى فرضه على أمره؛ ولهذا ير مالك الإعادة إذا لم ين له الخطأ إلا بعد خروج الوقت والكمال يستدرك في الوقت ... وإنما يعيد استحباباً من استدبر القبلة بجهل أو شرب أو غلب جثاً بجهل، وأما من قيس أو تأسر قليلاً بجهل فلا إعادة عليه في وقت ولا غير))

(٢) مختصر المزني ( ص ١٣ ) .

(٣) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٤٥١/١ ) ، المجموع ( ٢٠٧/٣ ) .

(٤) الأم ( ٩٣/١ ) ، المجموع ( ٢٠٧/٣ ) .

(٥) في (س) . ((تحرفاً)) وهو تحريف

(٦) السنن الكبرى ( ١٣/٢ ) - وفي إسناده عبد الرحمن بن أبي الزناد، وهو صدوق نفع حفظه لما قدمه بعداد ( التريب : ٣٨٦١ )

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٥٤/٢ ) - وإسناده حسن .

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٥٤/٢ ) - وإسناده صحيح .

وهو قول الحسن<sup>(١)</sup>، والزهري<sup>(٢)</sup>.

واستدل للشافعي ومن وافقه بقوله تعالى : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> فدخل<sup>(٤)</sup> فيه جميع المصلين، وخرج من ذلك ما دلّ دليل على إسقاطه كالتطوع في السفر وكحالة المسافرة؛ فبقي الشرط ثابتاً فيما سواه، ولم يصح ما دلّ على سقوطه<sup>(٥)</sup> عند الخطأ في القبلة كما تقدم .

واستدل أيضاً بالقياس (على ما إذا اجتهد في دخول الوقت فصلى ثم تبين أنه كانت صلاته قبل دخول الوقت فقد اتفق الخصم معاً على الإعادة<sup>(٦)</sup>).

واستدل أيضاً بالقياس<sup>(٧)</sup> على حكم الحاكم بالاجتهاد ثم ظهر النص بخلاف ما حكم به، فإنه ينقض حكمه<sup>(٨)</sup>.

وأجاب ابن العربي<sup>(٩)</sup> بأنه لا معول لهم على ما لو أخطأ في الوقت فإن الصلاة لا تبأخ قبل الوقت بحال العذر ولا سواه<sup>(١٠)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٥٤/١ ) . وإسناده صحيح .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٥٤/١ ) . وإسناده ضعيف فيه الربيع بن صبيح، وهو صدوق سيء الحفظ ( التقریب : ١٨٩٥ ) .

(٣) سورة البقرة، الآية : ١٤٤ .

(٤) في (س) : ((ورجل)) وهو تحريف .

(٥) في (س) : ((سقوط)) وهو غلط .

(٦) انظر : المغني ( ١١١/٢ — ١١٣ ) .

(٧) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٨) المهلب ( ٩٨/١ — ٩٩ )، العزيز شرح الوجيز ( ٤٥١/١ ) .

(٩) تحرفت هذه الكلمة في (س) .

(١٠) عارضة الأحوذني ( ١٤٦/٢ ) .

قلت : إن أراد أنه لا تباح قبل الوقت مع العلم بأنه ما دخل فكذلك لا تباح الصلاة لغير القبلة فيما لم يستثن مع العلم بأنه ليس مستقبلاً لها .

وإن<sup>(١)</sup> أراد أنه لا تباح في حال الاجتهاد في دخول الوقت فليس كذلك، بل كما يجوز له مباشرة الصلاة بالاجتهاد في القبلة كذلك تباح له الصلاة بالاجتهاد في دخول الوقت .

وأجاب ابن العربي عن قياسه على حكم الحاكم بالاجتهاد على خلاف النص بأن صار : قلنا : إذا اجتهد في مكة فأخطأ لزمته الإعادة ( بوجود )<sup>(٢)</sup> النص، وإذا اجتهد في غير مكة لم يعد، لأن الاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد<sup>(٣)</sup>.

والجواب : أن هذا ليس من باب نقص الاجتهاد بالاجتهاد ونحن قائلون بأنه إذا تعير اجتهاده لا يقض الاجتهاد الأول بالثاني<sup>(٤)</sup>، وإنما العرض أنه طهر له خطأ الاجتهاد مع تيقن الصواب في غيره، كأن طلعت الشمس فتبين أنه صلى لغير جهة الكعبة فليس هذا من باب نقص الاجتهاد بالاجتهاد؛ والله أعلم .

## الخامس عشر:

دل حديث الباب أن الآية المذكورة نزلت في خطأ القبلة<sup>(٥)</sup> . وفي المسألة أقوال أخر .

أحدها . أنها نزلت في صلاة الطلوع في السفر إلى جهة معصدة، كما حرجه مسلم في ((صحيحه)) من حديث ابن عمر<sup>(٦)</sup>.

(١) في (س) : ((وإن)).

(٢) في العارضة (لوجود) .

(٣) عارضة الأhoodي ( ١٤٦/٢ )

(٤) انظر : المغني ( ٣٤/١٤ - ٣٥ )

(٥) انظر : الحاوي للماوردي ( ٦٨/٢ ) .

(٦) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جوار صلاة المائلة على الدابة في السفر حيث توجهت : ٣٨٦/١، برقم : ٩٧٠٠ .

قال البيهقي في ((المعرفة)): وهذا أصح ما روي في نزول<sup>(١)</sup> هذه الآية<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أنها نزلت في استقبال بيت المقدس حين عادت اليهود ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم؛ وهذه رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس<sup>(٣)</sup> [ ٣٩/ب ] — وقد تقدم أنها مقطوعة<sup>(٤)</sup>.

والثالث: أنها نزلت في شأن الحاشي حين صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال بعض الصحابة في أنفسهم: كيف يصلي على رجل مات وهو يصلي لغير قلتنا — وهي رواية عطاء عن ابن عباس<sup>(٥)</sup>.

قال ابن العربي: وهي<sup>(٦)</sup> كلها أقوال ضعيفة، وأصحها: أنها نزلت في شأن قبة<sup>(٧)</sup> المسجد الأقصى<sup>(٨)</sup>.

قلت: هذا الذي صححه ضعيف؛ فإن الرواية [ به ]<sup>(٩)</sup> منقطعة، وأصح الأقوال: أنها نزلت في صلاة النافلة في السفر حيث توجهت به راحته، كما صححه البيهقي؛ وثبت في ((صحيح مسلم)) — كما تقدم — .

(١) ((في نزول)): سقطت من (س).

(٢) معرفة السن والآثار ( ٤٨٥/١ ).

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره ( ٥٠٢/١ )، والبيهقي في السنن الكبرى ( ١٢/٢ ). وقد تقدم ذكرها ص ٤٩٤ .

(٤) تقدم (ص ٤٩٤) .

(٥) ذكره الواحدي في أسباب نزول القرآن (ص ٣٥) . وعطاء هو الخراساني: لم يسمع من ابن عباس كما تقدم بيانه عند ذكر حديث ابن عباس (٤٧٦) وسيأتي قول الشارح عنها إنها منقطعة . وأخرجه ابن جرير في تفسيره ( ٥٠٤/١ ) من طريق قتادة مرسلاً . قال ابن كثير في تفسيره (٢٢٩/١) (( وهذا غريب )) .

(٦) في (ك): ((وهو)) وهو غلط .

(٧) في (س): ((القبلة)) وهو غلط .

(٨) عارضة الأحوذى ( ١٤٤/٢ ) .

(٩) ما بين المعرفين من (ك) و (س)، وقد سقط من الأصل .

وفي سب مروها قول خامس حكاه أبو العباس العربي أنها نزلت في الدعاء المعصي ادعسوا كيف شئتم<sup>(١)</sup> مستقبل القبلة وغير مستقبلها يستحب لكم<sup>(٢)</sup> .

## السادس عشر:

قال ابن العربي : إن مسألة الخطأ في القبلة مسألة عظيمة الموقع . قال ولما ورد أبو المعالي<sup>(٣)</sup> بعدد حاجاً تكلم فيه أبو المعالي مع أبي إسحاق الشيرازي<sup>(٤)</sup> بالمدينة فمحصر جميع الحق قال : وقد سردنا ذلك في ((مرحة الباطر))<sup>(٥)</sup> . قال : وهي مسألة نسي على أن كل مجتهد مصيب أم لا ؟ ثم ذكر أنه يخرج هذه المسألة عن هذا القيل ويسبها<sup>(٦)</sup> على أصل آخر وهو أن القبلة شرط من شرائط الصلاة يبيح العذر تركها للمريض والمسافر والمأفلة في السفر؛ فالخطأ عذر حال بين المكلف وبينها فأحرأ معه الآخر كالمريض والمسافة والمأفلة في السفر<sup>(٧)</sup> . انتهى .

(١) ((كيف شئتم)) سقط من (س) .

(٢) انظر . تفسير ابن جرير (٥٠٥/١) ، الخاوي للماوردي (٦٨/٢)

(٣) هو : الجوهري ، وقد تقدمت ترجمته .

(٤) هو : الشيخ، الإمام، القدوة، المجتهد شيخ الإسلام، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف النيزوري الشيرازي الشافعي، بريل بعدد، لم أبا الصب الطبري وبرغ وصار معيده، وكان يعرب مثل بمصاحفه وقوة ماطرته، صب في الأصول والفروع والخلاف والمذهب، ومن ذلك كتاب ((تنبيه)) . و ((المذهب)) في الفقه، و ((النكت)) في الخلاف، و ((اللمع)) و ((شرح)) ، و ((النصرة)) في أصول الفقه . . وكان زاهداً، ورعاً، متواضعاً، كريماً، جواداً، خلق الوجه، دائم البشر؛ توفي سنة ٤٧٦هـ .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٤٥٢/١٨ — ٤٦٣) ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢١٥/٤) (٥) ذكره محمد السليماني في مقدمة تحقيقه لقانون التأويل (ص ١٥١) باسم ((مرحة الماطر ونفحة الماطر)) ، وقال في وصفه : ((وقد صر كتابه هذا جملة من الماطرات العقدية والفقهية التي شهدنا بلشرق أثناء رحلته في طلب العلم؛ وقد ذكره في مختلف كتبه ...)) .

(٦) في (س) . ((يسبها))

(٧) عارضة الأحوذني (١٤٤/٢ — ١٤٥) .



قلت : هذه رخص، والرخص يقتصر فيها على مورد النص، ولا يقاسُ عليها عند الحنفية<sup>(١)</sup>، وللشافعي في ذلك قولان<sup>(٢)</sup>، ولم تصح الأحاديث الواردة في عدم القضاء — كما تقدم — والله أعلم .

### السابع عشر<sup>(٣)</sup>:

قول المصنف ( فإن صلاته جائزة ) يريد بجرئة لا تحتاج إلى القضاء عند تيقن الخطأ، وإلاّ فهي جائزة على الأقوال الثلاثة، بمعنى جوار الإقدام عليها بالاجتهاد .

### الثامن عشر:

في طرق حديث جابر الثلاثة أنهم خطّوا خطوطاً، أو أعلموا علامة على الجهات التي صوّأ إليها بالاجتهاد ليعرفوا بها عند تبيّن الحال هل أصابوا أم أخطأوا . والظاهر أنهم إنما فعلوا ذلك ليعيدوها على تقدير الخطأ، ولكن ليس في شيء من طرق حديث جابر ما يدلّ على القضاء .

نعم، إذا قلنا بقول الشافعي وموافقه على وجوب القضاء، فهل نقولُ يجبُ على المصلي بالاجتهاد أن يعلم المكان الذي صَلَّى إليه حتى إذا تبيّن الخطأ أعاد أم يقال قد أدى فرضه الذي وجب عليه وليس<sup>(٤)</sup> عليه تتبع ذلك ؟ .

إن اتفق أن علم الخطأ أعاد، وإلاّ فلا شيء عليه . أما إذا صلى على حسب حاله لعدم قيام الأدلة وقلنا بوجوب الإعادة، وإن أصاب القبلة فلا عليه أن لا يعلم علامة على الجهة التي صَلَّى إليها لوجوب القضاء على كل حال<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر : الفيت المامع (٦٤٧/٣ - ٦٤٩) .

(٢) انظر : الفيت المامع (٦٤٩/٣) .

(٣) ((عشر)) : سقط من (س) .

(٤) في (س) : ((فليس)) .

(٥) انظر : المغني (١١٤/٢ - ١١٥) .

نعم، قد يقال فائدة إعلامه للجهة التي صلى إليها أنه يكون حارماً بأن هذه التي أعادها هي فرضه؛ فيكون حارماً بنية العريضة، ولا كذلك إذا لم يعلم هل أصاب أم أخطأ ولو قسباً بوجوب القضاء؛ والله أعلم .

## باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه

حدثنا محمود بن غيلان : ثنا المقرئ، ثنا يحيى بن أيوب، عن زيد بن جبرة عن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يُصلى في سبعة مواطن : في المربة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، وفي معادن الإبل، وفوق ظهر بيت الله<sup>(١)</sup>.

حدثنا<sup>(٢)</sup> علي بن حجر : ثنا سويد بن عبد العزيز، عن زيد بن جبرة، عن داود بن حصين، عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> بمعناه ونحوه .

قال : وفي الباب : عن أبي مرثد، وجابر، وأنس .

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر ليس إسناده بذلك القوي<sup>(٤)</sup>، وقد تكلّم في زيد بن جبرة من قبل حفظه .

وقد روى الليث بن سعد هذا الحديث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

وحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أشبه وأصحّ من حديث الليث بن سعد .

وعبد الله بن عمر العمري ضعفه بعض أهل الحديث من قبل حفظه، منهم : يحيى بن سعيد القطان .

(١) في (ك) : ((الله تعالى)) .

(٢) في (ك) : ((ثنا)) .

(٣) في (س) : ((عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى في سبعة مواطن : في المربة . بمعناه ونحوه)) .

(٤) في (ك) و (س) : ((إسناده ليس بذلك القوي)) .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث ابن عمر : أخرجه ابن ماجه عن محمد بن إبراهيم الدمشقي عن عبد الله بن يزيد وهو المقرئ المذكور في رواية المصنف<sup>(١)</sup>.

وحديث أبي هريرة - واسمه - كزار بن الحصين - : أخرجه مسلم، وأبو داود، والمصنف في احسانه، والنسائي بلفظ : ((لا تجلسوا على القور، ولا تصلوا إليها))<sup>(٢)</sup>.

وحديث جابر وأنس : تقدم في ( باب ما جاء أن الأرض كلها مسحد إلا المقبرة والحمام )<sup>(٣)</sup>.

وحديث عمر الذي أشار إليه : أخرجه ابن ماجه من رواية الليث قال . حدثني نافع . وهو مخالف لما ذكره المصنف من إدخال عبد الله بن عمر العمري بين الليث وبين نافع . واخذتُ تقدم في الباب المذكور، (وتقدم أن السجاد أخرجه - كما قال المصنف -؛ والله أعلم)<sup>(٤)(٥)</sup>.

### الثاني<sup>(٦)</sup>:

فيه مما لم يذكره هنا<sup>(٧)</sup>: عن جندب بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو، وعبي بن أبي طالب، وعمران بن حصين، ومعلق بن يسار، وأبي سعيد، وأبي هريرة .

(١) تقدم تخريجه ( ص ١٦ ) .

(٢) تقدم تخريجه ( ص ١٧ ) .

(٣) انظر : ( ص ١٧ ) .

(٤) ما بين القوسين ليس في (ك) و (س) .

(٥) انظر : ( ص ١٦ ) .

(٦) ((الثاني)) : سقط من (س) .

(٧) ((ها)) : ليست في (ك) .

أما حديث جندب بن عبد الله : فرواه مسلم، والسائي في ((سننه الكبرى)) من رواية عبد الله بن الحارث عن جندب في أثناء حديث فيه : ((لا تتحدثوا القبور مساجد))<sup>(١)</sup>.

وأما حديث ابن عباس وعبد الله بن عمرو وعمران بن حصين ومعل بن يسار وأبي هريرة : فرواهما ابن عدي في ((الكامل)) من رواية الحسن عنهم بلفظ : نهى عن الصلاة في المسجد تجاهه حش، أو حمام، أو مقبرة . وقد تقدم في الباب المذكور<sup>(٢)</sup> . [ ٤٠ / ١ ]

ولابن عباس حديث آخر في النهي عن الصلاة خلف النائم والمتحدث : أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>،

(١) تقدم ترجمته (ص ٧١) .

(٢) انظر : (ص ١٧) .

(٣) السنن : ( كتاب الصلاة ، باب الصلاة إلى المتحدثين واليام : ٤٤٥/١ ، رقم : ٦٩٤ ) من طريق عبد الملك بن محمد بن أبى عن عبد الله بن يعقوب بن إسحاق عن حدثه عن كعب القرظي ( هـ )

وقد ضعف أبو داود هذا الإسناد في السنن ( ١٦٤/١ ، رقم : ١٤٨٥ ) . عبد الملك : مجهول — كعب بن القريب — وعبد الله بن يعقوب : مجهول الحال — كما ذكره الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٣٧٢٠ ) — وفيه رجل لم يسم — كما ذكر الشارح — . قال الحافظ في التقریب ( في باب المهمات ص ٦٥٣ ) : ((عبد الله بن يعقوب عن حدثه عن محمد بن كعب يقال : هو أبو المقدم هشام بن رباد))، وقال في ترجمة هشام ( ٧٢٩٢ ) . ((مزوك)) وفي الكتب الطراف ( ٢٣٤/٥ ) : ((حديث "لا تصلوا خلف النائم والمتحدث")) أخرجه عبد بن حميد [ المنتخب . ٥٧١/١ ] عن محمد بن كثير عن هشام بن رباد مطولاً، وهذا الحديث أشار إليه مسلم في مقدمة كتابه [ ١٨/١ ] فقال : سمعت الحسن بن علي الخلواسي يقول : رأيت في كتاب عمان حديث هشام أبي المقدم حديث عمر بن العريز قال هشام : حدثني رجس يقال له يحيى بن فلان عن محمد بن كعب قال . قلت لعمان : إني هشام ما سمعته من محمد بن كعب، فقال : إنما أنشئ من قل هذا الحديث، كان يقول : حدثني يحيى بن محمد، ثم ادعى بعد أنه سمعه من محمد . انتهى . فأفادت هذه الطريق أن بين هشام ومحمد بن كعب فيه شخصاً مجهولاً) — ادع كلام الحافظ . ففي هذا الإسناد مجهولان ومزوك، وفي انقطاع بين هشام ومحمد بن كعب؛ فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً . وانظر : معالم السنن : ( ٣٤١/١ — ٣٤٢ ) . ويؤيد البخاري في صحيحه ( ٥٨٧/١ ) : ( باب الصلاة خلف النائم ) وأورد فيه حديث عائشة — رضي الله عنها — كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا راقدة معترضة على فراشه، فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت . قال الحافظ في الفتح ( ٥٨٧/١ ) : ((كانه أشار إلى تضعيف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة إلى —

وابن ماجه<sup>(١)</sup> من رواية محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس . وفي إسناده أبي داود من لم  
يسم .

وأما حديث علي : فأخرجه أبو داود بلمط . إن جئني نهائي أن أصلي في المقرّة، ونهساني  
أن أصلي في أرض بابل فإنها ملعونة . وقد تقدّم في الباب المذكور<sup>(٢)</sup> .  
(وأما حديث أبي سعيد : فتقدّم أيضاً في الباب المذكور<sup>(٣)</sup>)<sup>(٤)</sup>

### الثالث:

ليس لزيد بن جبرة عبد المصنف إلا هذا الحديث الواحد، وله عند السائي<sup>(٥)</sup> بهذا الإسناد  
حديث آخر منه : ((عصا لا تنبغي في المسجد)) .

= انهم؛ فقد أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس، وقال أبو داود : صرّفه كتبها وإهية . يعني  
حديث ابن عباس . انتهى . وفي الباب : عن ابن عمر : أخرجه ابن عدي، وعن أبي هريرة : أخرجه  
الطبراني في "الأوسط"؛ وهما وإهيك أيضاً)) . وقال النووي في المجموع (٣/٢٣١) : ((رواه أبو داود،  
وهو ضعيف باتفاق الحفاظ، ومن ضعفه أبو داود)) . وحديث أبي هريرة الذي ذكره الحفاظ : أخرجه  
الطبراني في الأوسط (٥/٢٥٦، رقم : ٥٢٤٦) قال : حدثنا محمد بن الفضل السعدي قال : ما سئل من  
صالح الأظفاري قال : ما شجاع بن الوليد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((نهيت أن أصلي حيف المتحدّثين واليام)) . وإسناده حسن

(١) المسنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من صلى وبينه وبين القبلة شئ، ٣٠٨/١، برقمه

(٩٥٩

(٢) انظر : ( ص ٦ ) .

(٣) انظر : ( ص ٧٢ ) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (س)

(٥) اتفقت السج على هذا، وهو غلط، والصواب . ((ابن ماجه))، وليس الحديث عند السائي لا في  
الصعري ولا الكري، ولم يرمر المري في تحفة الأشراف (٩٦/٦) على هذا الحديث : لا يرمر ابن ماجه،  
ولا على زيد في تهذيب الكمال (٣٤/١٠) إلا يرمر الترمذي وابن ماجه .

وجيرة — بفتح الجيم، وكسر الاء الموحدة<sup>(١)</sup> بعدها ياء مثناة من تحت، ثم راء مهملة — وهو : جيرة بن محمود بن أبي<sup>(٢)</sup> جيرة بن الضحّاك الأنصاري، يكنى أبا جيرة، مدني، روى عن أبيه ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهما؛ روى عنه أيضاً الليث بن سعد، وإسماعيل بن عياش في آخرين<sup>(٣)</sup>. قال فيه ابن معين : لا شيء<sup>(٤)</sup>، وقال البخاري<sup>(٥)</sup> وأبو حاتم<sup>(٦)</sup> : مكر الحديث، مزوك الحديث، وقال السائي : ليس بثقة<sup>(٧)</sup>، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد<sup>(٨)</sup>.

## الرابع:

المزيلة : المكان الذي يلقي فيه الربل وهو السرجين . وفيها لعنان : فتح الموحدة، وضمها حكاهما الجوهري<sup>(٩)</sup>.

والجزرة — بفتح الزاي — : المكان الذي تُحرُّ فيه الإبل وتدبّع<sup>(١٠)</sup> فيه البقر والعص<sup>(١١)</sup> .

(١) قوله : ((وجيرة بفتح الجيم وكسر الاء الموحدة)) : تكرر في (س)

(٢) ((أبي)) : سقطت من (س) .

(٣) تهذيب الكمال ( ٣٤/١٠ ) .

(٤) من رواية ابن أبي عيثة . انظر : الجرح والتعديل ( ٥٥٩/٣ )

(٥) في التاريخ الكبير ( ٣٩٠/٣ ) . ((منكر الحديث))، وفي الكامل ( ٢٠٢/٣ ) عن البخاري : ((مزوك الحديث)) .

(٦) الجرح والتعديل ( ٥٥٩/٣ )، وعبارته : ((ضعيف الحديث، مكر الحديث جداً، مزوك الحديث، لا يكتب حديثه)) .

(٧) انظر : تهذيب الكمال ( ٣٥/١٠ )، وفي الضعفاء للسائي ( ص ٤٧ ) : ((مكر الحديث))

(٨) الكامل ( ٢٠٤/٣ ) .

(٩) الصحاح ( ١٧١٥/٤ )، وانظر : لسان العرب ( ٣٠٠/١١ ) مادة : زبل (

(١٠) في (س) : ((مذبح)) وهو تحريف .

(١١) انظر : تهذيب اللغة ( ٦٠٥/١٠ — ٦٠٦ ) .

وتقدم الكلام في المقبرة<sup>(١)</sup>. وأما فارة الطريق : فقيل المراد به : أعلى الطريق، وقيل صدره، وقيل : ما برز منه<sup>(٢)</sup>. وأما معاطن الإبل فسيأتي الكلام عليها<sup>(٣)</sup> في الباب الذي يليه .

## الخامس :

انتهي عن الصلاة في هذه الأماكن السبعة فيه تفصيلٌ وخلافٌ بين العلماء تقدم منه الكلام في المقبرة<sup>(٤)</sup> والحنام قبل هذا في ( باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام )<sup>(٥)</sup> .  
وأما الصلاة في المربة فإن كان بها نجاسة فتحرم الصلاة فيها من غير حائل، وإن فرش عليها شيء يحول بين المصلي وبينها رال<sup>(٦)</sup> التحريم وبقيت الكراهة كما جرم به الراعي<sup>(٧)</sup> .  
وأما<sup>(٨)</sup> المخزرة فهي أيضاً محل الدماء والأرواث<sup>(٩)</sup> فيحرم<sup>(١٠)</sup> الصلاة في ذلك من غير حائل : وإن فرش شيء بقي من النجاسة رال التحريم وبقيت الكراهة كما جرم به الراعي أيضاً<sup>(١١)</sup> .

(١) انظر : (ص ٢٤) .

(٢) الصحاح (١٢٦٣/٣) ، لسان العرب (٢٦٨/٨) .

(٣) ((عليها)) : سقطت من (س) .

(٤) في (ك) و (س) : ((تقدم منه الكلام في الصلاة في المقبرة ...)) .

(٥) في (س) : ((في)) .

(٦) انظر : (ص ٢٤، ٣٠) .

(٧) في (س) : ((زال)) وهو علق .

(٨) العزيز شرح الوجيز (١٧/٢ - ١٨) .

(٩) في (س) : ((فأما)) .

(١٠) في (ك) : ((الأفذر)) .

(١١) في (ك) : ((تحريم)) ببناء المثناة من فوق .

(١٢) العزيز شرح الوجيز (١٧/٢ - ١٨) .



قال الرافعي : ولا سب للنهي<sup>(١)</sup> عن المزيلة والمجزرة<sup>(٢)</sup> إلا بنجاستهما<sup>(٣)</sup>.

قلت : ويحتمل أن العلة في المجزرة ما ذكر<sup>(٤)</sup> من أنها مأوى الشياطين، وأن الكلاب التي كانت<sup>(٥)</sup> تنأوي إليه بعضها من الجن تنزاي<sup>(٦)</sup> يزي الكلام؛ وقد حكى ذلك عن جماعة اطلعوا على ذلك؛ فعلى هذا لا يرول<sup>(٧)</sup> النهي بوضع حائل على مكان النجاسة .

وأما قارعة الطريق : فتكره الصلاة فيها لما<sup>(٨)</sup> فيها من شغل المخاطر بمرور الناس ولعظهم، وربما أدى ذلك إلى التباس أمر الصلاة عليه وعدم الخشوع الذي هو سر الصلاة .

وحكى الرافعي في العلة معين<sup>(٩)</sup> : أحدهما هذا، والآخر : غلبة<sup>(١٠)</sup> النجاسة ؛ فإن علل بهذا المعنى الثاني فينبني القول بالكراهة أو التحريم على القولين<sup>(١١)</sup> في تعارض الأصل والعالم<sup>(١٢)</sup>، (فإن رجحنا الغالب حرم<sup>(١٣)</sup>)، وإن رجحنا الأصل — وهو الصحيح — كره .

(١) في (س) : ((النهى)) وهو غلط .

(٢) في (ك) و (س) : ((ولا سب للنهي عن الصلاة في المزيلة والمجزرة ...)) .

(٣) العزيز شرح الوجيز ( ١٧/٢ ) .

(٤) في (س) . ((ويحتمل أن العلة فيما ذكر من المجزرة أنها .)) وهو غلط .

(٥) ((كانت)) : ليست في (ك) و (س) .

(٦) في (ك) : ((ينزاي)) .

(٧) ((لما)) : سقطت من (س) .

(٨) تحرفت هذه الكلمة في (س) .

(٩) وقع في الأصل : ( عليّة ) بالياء المثناة من تحت والصواب المثبت كما في : (( ك ))

(١٠) في (س) : ((القول)) .

(١١) العزيز شرح الوجيز ( ١٨/٢ )، وانظر : المجموع ( ١٦٨/٣ ) .

(١٢) ما بين القوسين سقط من (س) .

قال صاحب ((التتمة))<sup>(١)</sup>، وبسبب على المعيين الصلاة<sup>(٢)</sup> في حواد الطريق في البراري<sup>(٣)</sup>، فإن علل بالمعنى الأول لم يكره، وإن علل بالثاني كره، أو حرم على القولين<sup>(٤)</sup>  
وإنما معاذن الإبل فيأتي الكلام على ذلك في الباب الذي يليه .

وأما الصلاة فوق ظهر بيت الله فلم يصح فيه حديث ، وفي الصلاة فوق ظهر الكعبة نصيب ، وهو أنه لا يخلو إما أن يكون بين يدي المصلي ساتر ثابت نحو ستره المصلي وهو [ ثيابا ]<sup>(٥)</sup> أدرع أو دراع على الخلاف المتقدم أم لا؛ فإن لم يكن بين يديه ستر ثابتة تسره لم تصح صلاته على أصح الوجهين؛ لأنه متصل على البيت لا إلى البيت<sup>(٦)</sup> . وذهب ابن سريج<sup>(٧)</sup> إلى الصحة كمنسقل العرصة لو هدم البيت — والعياد بالله —<sup>(٨)</sup>؛ وهو قول أبي حنيفة<sup>(٩)</sup> .

وإن كان بين يديه ساتر متين من نفس الكعبة بقدر<sup>(١٠)</sup> ستره المصلي فصلاته صحيحة كما حرمه الراعي<sup>(١١)</sup> . وهذا إذا كان الساتر يعم جميع بدن المصلي، فإن لم يعمه كالعصا والخشبة

(١) هو المتولي كما تقدم (ص ٥٧) .

(٢) في (س) . ((للصلاة)) .

(٣) تحرفت هذه الكلمة في (س) .

(٤) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٨/٢ ) ، وروضة الطالبي ( ٢٧٧/١ — ٢٧٨ )

(٥) ما بين المعقوفين من (ك) ، وفي الأصل . ((ثلاث)) ، وهو في (ك) مصروب عليه

(٦) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٤٤٢/١ — ٤٤٣ ) ، والمجموع ( ١٩٩/٣ )

(٧) هو الإمام شيخ الإسلام فقيه العراقي ، أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج العدادي القاسمي الشافعي صاحب المصنفات ، مات سنة ( ٣٠٣ ) انظر . سير أعلام النبلاء ( ٢٠١/١٤ ) ، والبداية والنهاية ( ١٢٩/١١ ) .

(٨) انظر العزيز شرح الوجيز ( ٤٤٢/١ ) ، والمجموع ( ١٩٩/٣ )

(٩) الهداية ( ٢٤٣/١ ) .

(١٠) في (س) : ((من نفس الكعبة متصل بقدر ... )) .

(١١) العزيز شرح الوجيز ( ٤٤٣/١ ) .

فقال الإمام<sup>(١)</sup> يجري فيه الخلاف فيمن استقل طرف البيت ونصف بدنه في محاذة الركن<sup>(٢)</sup> مس الكعبة، ويجريه إذا وقف في طرف السطح الذي هو أخفض من الجانِب الذي استقله بمقدار السورة المجزئة<sup>(٣)</sup>؛ والله أعلم .

## السادس:

قال القاسمي أبو بكر بن العربي : والموضع التي لا يصلّي فيها ثلاثة<sup>(٤)</sup> عشر موضعاً؛ فذكر السعة المذكورة في حديث الباب، وراد<sup>(٥)</sup> : وإلى المقبرة<sup>(٦)</sup>، وأمامك حدار مرحاض<sup>(٧)</sup> عليه نجاسة، والكيسة، والبيعة، وفي قلبك عمائل، وفي دار العناب . قال : فمنها ما هو لأجل النجاسة، ومنها ما هو لأجل غلبة<sup>(٨)</sup> النجاسة، ومنها ما هو عبادة<sup>(٩)</sup> .

قلت : ومما لم يذكره القاسمي أبو بكر حين عدّها هنا — وإن<sup>(١٠)</sup> ذكر الصلاة في الدار المعصوبة قبل هذا<sup>(١١)</sup> بما<sup>(١٢)</sup> كره بعض العلماء الصلاة فيه : الصلاة إلى النائم والمتحدث، والصلاة

(١) يعني : إمام الحرمين الجويني ، وقد تقدّمت ترجمته .

(٢) في (س) : ((ونصف يديه في محاذها في محاذها...)) ولا معنى له .

(٣) انظر . العزيز شرح الوجيز ( ٤٤٣/١ ) ، والمجموع ( ١٩٩/٣ ) ، وروضة الطالبين ( ٢١٥/١ ) .

(٤) في (س) : ((ثلاث)) وهو غلط .

(٥) في (س) : ((ورادوا)) وهو غلط .

(٦) قوله : ((وإلى المقبرة)) سقط من مطبوعة العارضة .

(٧) ((مرحاض)) : تحرفت في (س) .

(٨) وقع في (س) : ((عليه)) والثبت من (ك) .

(٩) عارضة الأخوذي ( ١١٥/٢ ) .

(١٠) وقع في الأصل و (س) : ((بأن)) والصواب ما أثبت كما في (ك) .

(١١) بل ذكره بعد ذلك . العارضة ( ١١٧/٢ ) .

(١٢) وقع في الأصل : ((ومما))، والصواب حذف الواو كما في (ك)، وفي (س) : ((في الدار المعصوبة قل ربما كره)) وهو تحريف .

في بطل الوادي، والصلاة في الأرض المعصونة، والصلاة في مسجد الضرار، والصلاة إلى التور، فصارت ثمانية عشر موضعاً. وقد تقدم ذكر السعة التي في الحديث.

وأما الصلاة إلى المقرة: فتقدم في (باب ما جاء في كراهية أن يتحد على القبر مسلماً) (٤٠/ب).

وأما الصلاة إلى جدار مرحاض<sup>(٣)</sup>، فقد تقدم في حديث ابن عباس في سعة من الصحابة النهي عن الصلاة في مسجد أمامه حش. ولم يصح إسناده<sup>(٤)</sup>، وروى ابن أبي شيبة في ((المصنف)) عن عبد الله بن عمرو قال: لا يصلي إلى الحش<sup>(٥)</sup>، (وعن علي قال: لا يصلي تحاه حش<sup>(٦)</sup>)، وعن إبراهيم: كانوا يكرهون ثلاثة أبيات (للقلعة)<sup>(٧)</sup>، وذكر منها: الحش<sup>(٨)</sup> (٨) (٩).

وقد نص الشافعي على أنه لا يكره الصلاة إذا صلى<sup>(١٠)</sup> وبين يديه جيفة. وحكى الخب الطبري في ((شرح التبيه)) أنه يكره استقبال الجدار الحش أو المتحش في الصلاة. وقال ابن<sup>(١١)</sup> حبيب من المالكية: من تعمّد الصلاة إلى محاسة بطلت صلاته إلا أن يكون بعيداً جداً<sup>(١٢)</sup>.

(١) ((أن يتخذ على القبر مسلماً)): تكررت في (س).

(٢) كذا في الأصل و (ك)، والصواب: (باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقرة والحمام) انظر (ص ٢٩)

(٣) (مرحاض)): تعرفت في (س).

(٤) تقدم في الباب المذكور.

(٥) المصنف (٤/١٠٣).

(٦) المصنف (٤/١٠٤).

(٧) وقع في الأصل: ((القلعة))، والتب من (ك).

(٨) ما بين القوسين سقط من (س).

(٩) المصنف (٤/١٠٣)، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/٤٠٥).

(١٠) ((صلى)): سقطت من (س).

(١١) في (س): ((أبو)) وهو تحريف.

(١٢) عارضة الأحوزي (٢/١١٦). وابن حبيب تقدمت ترجمته.

وأما الصلاة في الكنيسة والبيعة — [ ومحوهما ]<sup>(١)</sup> مما يتخذ النصارى لعبادتهم — (فقد) كره أصحاب الصلاة فيهما<sup>(٢)</sup>، وفي المسألة خلافٌ عالٍ؛ فكره الحسن البصري الصلاة في الكنيسة<sup>(٣)</sup>، وفي ((مصنف ابن أبي شيبة)) عن ابن عباس أنه كره الصلاة في الكنيسة إذا كان فيها تصاوير<sup>(٤)</sup>، ولم ير الشحي وعطاء بن أبي رباح بالصلاة في الكنيسة والبيعة بأساً<sup>(٥)</sup>، ولم ير ابن سيرين بالصلاة في الكنيسة بأساً<sup>(٦)</sup>، وصلى أبو موسى الأشعري وعمر بن عبد العزيز في كنيسة<sup>(٧)</sup>.

(١) وقع في الأصل : ((وهما)) ولثبت من (ك) .

(٢) وقع في الأصل : ((وقد)) ولثبت من (ك) و (س) .

(٣) انظر : المجموع (١٦٥/٣) .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٧١/٣) .

(٥) المصنف (٧١/٣)، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤١١/١)، وابن المنذر في الأوسط (١٩٣/٢) .

(٦) ((بأساً)) : تحرّفت في (س) .

(٧) مصنف ابن أبي شيبة (٧١/٣) .

(٨) ((بأساً)) : تحرّفت في (س) .

(٩) مصنف ابن أبي شيبة (٧١/٣) .

(١٠) مصنف ابن أبي شيبة (٧١/٣ - ٧٢) . وفي صحيح البخاري (٥٣١/١) . (باب الصلاة في البيعة) أنز معلق عن عمر قال : (إن لا يدخل كنائسكم من أجل لتمثيل التي فيها لاصور)، قال : وكان ابن عباس يصلي في البيعة إلا بيعة فيها تمثيل . قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الاستغاثة (٤٧٤/٢) : ((وقد نارع الفقهاء في الصلاة في الكنيسة، وقال البخاري : قال ابن عباس : لا بأس بالصلاة في الكنيسة، وفيل بكره مطلقاً، وفيل : يرحص فيها . والصحيح : أنه إن كان فيها تمثيل كانت بمنزلة المائدة المنبوبة على القصور ومنزلة دار الأصنام؛ فالمصلي فيها مشابه لمن يعبد غير الله، وإن كانت بية الصلاة لله كما أن المصلي عند طلوع الشمس وعند غروبها لما شابه من يعبد غير الله نهي عن ذلك سداً للريقة، وأيضاً فاللائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة، فكيف يصلي فيه ؟ . ولهذا لم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة حتى أزيلت الصور، بخلاف الكنيسة التي لا صور فيها . فإن قيل : تُكره لكونها محل الكفر . قيل : للصلاة في محل الكفر بمنزلة فتح دار الكفر وجعلها دار إسلام، وبمنزلة صلاة المسلمين في دار الحرب ...)) . وانظر مثل ذلك في المنونة (٩١/١)، والتمهيد (٢٢٧/٥) .

وأما الصلاة إلى قلة فيها تمثيل : ففي الحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : أريلي عي قرامك<sup>(١)</sup> هذا فإنه<sup>(٢)</sup> لا تزال مصاويره تعرض لي في صلاتي وكان لها ستر فيه تمثيل سترت به جانب بيتها<sup>(٣)</sup> ، وكره ابن القاسم الصلاة إلى قلة فيها تمثيل<sup>(٤)</sup> ، وفي الحديث : ((إنه لا يسمي أن يكون في قبلة المصلي شيء يشغله عن الصلاة)) قاله لما دخل الكعبة وفيها قرا الكعبة الذي قُدِّي به إسماعيل معلّفين ، وقال لخارنها . ((إني سئْتُ أن أقولَ لك تحمر القريين))<sup>(٥)</sup> .

وأما الصلاة في دار العذاب . فتقدم من عبد أبي داود حديث عليّ قال : بهامي حتى<sup>(٦)</sup> أن أصلي في أرض بابل فإنها ملعونة<sup>(٧)</sup> .

(١) الفرم : السُر الرقيق ، وقيل الصميق من صوب دي ألوان ، وقيل الفرم السُر الرقيق وراء السُر العليط  
انظر : النهاية ( ٤٩/٤ : فرم ) .

(٢) في (س) : ((وإنه)) وهو غلط .

(٣) صحيح البخاري : ( كتاب الصلاة ، باب إن صلى في ثوب مصلب أو تصاوير هل تعتمد صلاته ؟ وما ينهى عن ذلك : ٤٨٤/١ ، رقم : ٣٧٤ ) .

(٤) انظر : غارضة الأحوذني ( ١١٦/٢ - ١١٧ ) .

(٥) أخرجه أحمد في مسنده ( ٦٨/٤ ) ، وأبو داود في مسنده ( كتاب الماسك ، باب في دخول الكعبة ٥٢٦/٢ ، رقم : ٢٠٢٩ ) من طريق مصور الحجي عن مسافع بن عبد الله الحجي عن صفية بنت شيبة قالت : أخبرني امرأة من بني سليم ولدت عامة أهل دارنا أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عثمان بن طلحة . وفيه ((إنه لا يسمي أن يكون في البيت شيء يشغل المصلي)) وإسناده صحيح .

قال ابن القيم في زاد المعاد ( ٤٥٨/٣ ) : دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت وصلى فيه ولم يدخل حتى يحيط بصور منة ففيه دليل على كراهة الصلاة في المكائيل المصور ، وهذا أحق بالكراهة من الصلاة في الحمام ، لأن كراهة الصلاة في الحمام إما لكونه مطبة الحاسة وإما لكونه بيت الشيطان ، وهو الصحيح . وأما عمل الصور فمظنة الشرك ، وغالب شرك الأمم كان من جهة الصور والقبور

(٦) في (س) : ((حتى)) وهو تصحيف

(٧) تقدم ( ص ٦ ) .

وأما الصلاة إلى القائم والتحدث : فقد تقدم حديثُ النهي عنه من حديث ابن عباس عـد أبي داود وابن ماجه <sup>(١)</sup> . وأما الصلاة في بطن الوادي فورد في بعض طرق حديث الباب بدل المقبرة <sup>(٢)</sup> . قال الرافعي : وسبب النهي فيه : خوف السيل السال للبحشوع . قال : فإن <sup>(٣)</sup> لم يتوقع السيل ثم فيحوز أن يقال لا كراهة ، ويجوز أن يتبع ظاهر النهي <sup>(٤)</sup> .

قلت : والرافعي تبع العزالي والإمام في كراهة الصلاة في الوادي ، وقصر الشافعي — رحمه الله — <sup>(٥)</sup> الكراهة على الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم <sup>(٦)</sup> عن الصلاة فقط دون غيره <sup>(٧)</sup> . وعلل بعضهم الكراهة بكون الأودية مساكن الجن والشياطين ، وقد كانوا في الجاهلية إذا نزل أحدهم وادياً قال : أعود بعظيم هذا الوادي <sup>(٨)</sup> . ولا يثبت بفعل الجاهلية حكم شرعي ؛ والله أعلم .

(١) تقدم (ص ٥٥٣) .

(٢) هذه الرواية قال عنها ابن الصلاح : ((لم أجد لها نبأ ولا ذكرًا في كتب الحديث، وكيف يصح والمسجد الحرام إنما هو في بطن واد)) نقله ابن حجر في التلخيص الحبير (٢٧٦/١) وهو في شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح (١٧١/٢) ، وقال النووي في روضة الطالبين (٢٧٨/١) : ((لم يجه في هذا بهي أصلاً، والحديث الذي جاء فيه ذكر المواطن السبعة ليس فيه الوادي، بل فيه المقبرة بدلاً منه، ولم يصب من ذكر الوادي وحذف المقبرة؛ والحديث من أصله ضعيف)) .

(٣) في (س) : ((وإن)) .

(٤) العزيز شرح الوجيز (١٨/٢) .

(٥) انظر : الأم (٩٢/١ ، ٧٨) .

(٦) في (ك) و (س) : ((التي صلى الله عليه وسلم)) .

(٨) هذا التعقب من المصنف سبقه إليه النووي في روضة الطالبين (٢٧٨/١) .

(٩) كما في حديث ابن عباس — رضي الله عنه — عند الطبراني في المعجم الكبير (٢١١/٤) برقم : ٤١٦٦ ، والحاكم في المستدرک (٦٢١/٣) ، قال الذهبي . لم يصح ، وقال الميثمي في المجمع (٢٥١/٨) : (فيه من أمرهم) ، وجاء عند أبي يعين في دلائل النبوة (٦٠/١) من حديث تميم الداري ، وفي إسناده الواقدي ، وهو معروك (التقريب : ٦١٧٥) .

وأما الصلاة في الأرض المعصوبة : فلما فيه من استعمال مال الغير بغير إذنه، فتحرم، وتصحُّ عندنا<sup>(١)</sup>، ولا ثواب فيها كما حزم به أصحابنا<sup>(٢)</sup>.

وأما الصلاة في مسجد الضرار<sup>(٣)</sup> : فقال ابن حزم : إنه لا يجزئ أحداً<sup>(٤)</sup> الصلاة فيه لفصحة مسجد ضرار، وقوله تعالى : ﴿ لا تقم فيه أبداً ﴾<sup>(٥)</sup>؛ قال : فصَحَّ أنه ليس موضع صلاة<sup>(٦)</sup>، وراد على ذلك فقال : لا تجوز الصلاة في مسجد يستهزأ<sup>(٧)</sup> فيه بالله أو رسوله أو شيء من الدين، أو في مكان يكفر بشيء من ذلك فيه، فإن لم يمكنه الروال ولا قدر صلى وأجرأته صلاته<sup>(٨)</sup>.

وأما الصلاة إلى القبور : فكرهها محمد بن سيرين وقال : بيت نار، رواه ابن أبي شيبة في ((المصنف))<sup>(٩)</sup>.

## الثامن :

أنكر ابن حزم كراهة كثير مما تقدم ذكره مما لم يصحَّ من<sup>(١٠)</sup> الأحاديث الواردة فيه فقال  
والصلاة في البيعة والكيسة وبيت البار والمجررة — ما احتسب البول والعرث والدم — وعلى قارعة

(١) المذهب (١٦٩/٣)، والمجموع (١٦٩/٣).

(٢) قال ابن الصباغ : ((إذا قلنا بصحة الصلاة يسمي أن يحصل الثواب فيكون مناباً على معه عاصباً بمقامه؛ قال أبو منصور - وهذا هو القياس إذا صححناه)). المجموع (١٦٩/٣).

(٣) في (س) : ((مسجد بني الضرار)) وهو غلط.

(٤) في (ك) : ((أحد)).

(٥) سورة التوبة : (١٠٨).

(٦) المحلى (٤٣/٤).

(٧) في (س) : ((استهزأ)).

(٨) المحلى (٤٥/٤).

(٩) المصنف (١٠٤/٤) وتحرف فيه ((النور)) إلى ((القبور)).

(١٠) ((س)) : سقطت من (ك) و (س).



الطريق، وبطن الوادي، وموضع الخسف، وإلى البعير، والباقة<sup>(١)</sup>، والمتحدث، والنائم، وفي كل موضع جائزة ما لم يأت نص<sup>(٢)</sup> أو إجماع متيقن في تحريم الصلاة في مكان ما فيوقف عند الهي في ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقال قبل ذلك : ومن صلى وفي قبلته ناراً، أو حجر، أو كنيسة، أو بيعة، أو بيت نار، أو إنسان مسلم أو كافر، أو حائض، أو أي جسم كان — حاشا الكلب والحمار وغير المصطحجة من النساء — فكل ذلك جائز؛ لأنه لم يأت بالفرق بين شيء مما ذكرنا وبين سائر الأجسام كلها قرآن ولا سنة ولا إجماع<sup>(٤)</sup>؛ والله أعلم .

(١) إلى ها انتهى القسم الثامن من الموجود من نسخة (س) .

(٢) ((أو)) : سقطت من (ك) .

(٣) المحلى ( ٨١/٤ ) .

(٤) المحلى ( ٨١/٤ ) .

## باب ما جاء في الصلاة في مريض الغنم وأعطان الإبل

حدثنا أبو كريب، ثنا يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((صلوا في مريض الغنم، ولا تصلوا في أعطان الإبل)).

حدثنا أبو كريب : ثنا يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله أو نحوه<sup>(١)</sup>.

قال : وفي الباب : عن جابر بن سمرة، والبراء، وسبرة بن معبد الجهني، وعبد الله بن مغفل، وابن عمر، وأنس .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، وعليه العمل عند أصحابنا، وبه يقول أحمد وإسحاق .

وحديث أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة حديث غريب، ورواه إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً، ولم يرفعه .

واسم أبي حصين : عثمان بن عاصم الأسدي<sup>(٢)</sup>.

حدثنا محمد بن بشر : ثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة، عن أبي التياح الضبعي، عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مريض الغنم

قال أبو عيسى : هذا حديث صحيح .

وأبو التياح اسمه : يزيد بن حميد .

(١) في (ك) : ((عموه)).

(٢) ((الأسدي)) : ليست في (ك) .

## الكلام عليه من وجوه

### الأول:

حديث أبي هريرة : أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون، وعن بكر بن خلف عن يزيد بن ربيع كلاهما عن هشام بن حسان، ولفظه : ((إن لم يجدوا إلاّ مرائب الغنم وأعطان الإبل فصلوا في مرائب الغنم ولا تصلوا في أعطان الإبل))<sup>(١)</sup>.

وحديث جابر بن سمرة : أخرجه مسلم من رواية جعفر بن أبي ثور [ ٤١/١ ] عن جابر بن سمرة أنّ رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال : ((إن شئتَ توضأ<sup>(٢)</sup>، وإن شئتَ فلا توضأ))، قال : أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال : ((توضأ من لحوم الإبل))، قال : أصلي في مرائب الغنم؟ قال : ((نعم))، قال : أصلي في مبارك الإبل؟ قال : ((لا))<sup>(٣)</sup>.

وهو عند ابن ماجه مختصر دون ذكر الصلاة<sup>(٤)</sup>.

وحديث البراء : أخرجه أبو داود من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الإبل فقال : ((توضأوها))، وسئل عن لحوم الغنم فقال : ((لا توضأوها))، وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل فقال : ((لا

(١) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات، باب الصلاة في أعطان الإبل ومرائب الغنم . ٢٥٢/١ ، برقم . ٧٦٨ ) .

قال البوصيري في مصباح الزجاجة ( ٢٦٩/١ ) : ((إسناده صحيح)) وقد صححه الشارح (ص ٥٨١) .  
(٢) في (ك) : ((توضأ)) .

(٣) الصحيح : ( كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل : ٢٧٥/١ ، برقم : ٣٦٠ ) .

(٤) البنس : ( كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل : ١٦٦/١ ، برقم ٤٩٥ ) .

تصووا في مبارك الإبل، فإنها من الشياطين))، وسئل عن الصلاة في مرائب العجم، فقال : ((صووا فيها، فإنها بركة))<sup>(١)</sup>.

وأخرج المصنف<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup> أول الحديث دون ذكر الصلاة، وتقدم في الطهارة .

(١) السنن . ( كتاب الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل ١/١٢٨، رقم ١٨٤٠ ) من طريق الأعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ( به ) .  
وقد احتج به على عبد الله الرازي؛ فرواه عنه الأعمش كما شاء، وحالته حجاج بن أرسطاة فرواه عن عبيد الرحمن بن أبي ليلى عن أسيد بن حصير — وسأني الكلام عليه في الوجه الثاني —، وحالهما بعيدة عن حميدة الضبي؛ فرواه عنه عبد الرحمن بن أبي ليلى عن دي العزة، وسأني أيضاً عند ذكر حديثه وحالهم جابر الجعفي فرواه عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن سيث العطفي — كما سأني — .

والصواب . ما رواه الأعمش كما قال الترمذي ( الجامع . أبواب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل ١/١٢٢، ح : ٨١ ) فإنه لما روى حديث البراء عقبه بذكر الاختلاف فيه، وقال : (( لصحيح عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء ))  
وهكذا قال أبو حاتم في العلل ( ١/٢٥ ) . (( الصحيح ما رواه الأعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن النبي صلى الله عليه وسلم، والأعمش أحفظ وعليه فالإسناد حسن إن شاء الله؛ فإن عبد الله الرازي صدوق كما في التقريب ( ٣٤١٨ )، وقد صححه الإمام أحمد كما في مسائل ابنه عبد الله ( ١/٦٥ ) حيث قال (( حديث البراء وحديث جابر بن سمرة جميعاً صحيح إن شاء الله )) وقال إسحاق بن راهويه : (( صحح في هذا الباب حديثان عن النبي صلى الله عليه وسلم : حديث البراء، وحديث جابر بن سمرة )) نقله عنه الترمذي في جامعه ( ١/١٢٥ ) وقال ابن خزيمة في صحيحه ( ١/٢٢ ) : (( لم ير خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله )) .

وقال الحافظ في الإصابة ( ١/٤٨٧ ) : (( وقد صحح الحديث من رواية الأعمش أحمد، وابن خزيمة، وغيرهما )) .

(٢) الجامع : ( أبواب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل ١/١٢٢، رقم ٨١ ) .

(٣) السنن ( كتاب الطهارة وسهها، باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل ١/١٦٦، رقم ٤٩٤ )

وحديث سيرة بن معبد : أخرجه ابن ماجه من رواية عبد الملك بن الربيع بن سيرة بن معبد الجني أحمري أبي عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (( لا يصلي في أعطان الإبل ، ويصلي في مراح<sup>(١)</sup> الغنم ))<sup>(٢)</sup> .

وحديث عبد الله بن مغفل : أخرجه ابن ماجه أيضاً من رواية الحسن عن عبد الله بن مسعود المزني قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : (( صلوا في مراحب الغنم ، ولا تصلوا في أعطان الإبل فإنها خلقت من الشياطين ))<sup>(٣)</sup> .

ورواه السائي مختصراً أن<sup>(٤)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في أعطان الإبل<sup>(٥)</sup> .

وحديث ابن عمر : أخرجه ابن ماجه أيضاً من رواية بقية عن خالد بن يسار بن عمرو<sup>(٦)</sup> بن هيرة الغزاري عن عطاء بن السائب قال : سمعت محارب بن دثار يقول :

(١) في (ك) : (( مراحب )) .

(٢) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات ، باب الصلاة في أعطان الإبل ومراح الغنم : ٢٥٣/١ ، برقم ٧٧٠ ) . وإسناده حسن .

(٣) السنن : ( كتاب المساجد والجماعات ، باب الصلاة في أعطان الإبل ومراح الغنم : ٢٥٣/١ ، برقم ٧٦٩ ) قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا هشيم ، عن يوسف ، عن الحسن ( به ) .

ورقع في الطوع : (( أبو يعيم )) بدل (( هشيم )) وهو تحريف . انظر : تحفة الأشراف ( ١٧٤/٧ ) . وأخرجه أحمد في مسنده ( ٨٥ ، ٨٦/٤ ) ، ورواه أيضاً في مسنده ( ٥٥/٥ ) .

وصحح الشارح إسناده — كما سيأتي في الوجه الخامس — ، ولفظه : (( لا تصلوا في عطى الإبل ، فإنها من الجن خلقت ؛ ألا ترون عيونها وهابها إذا تفرقت ، وصلوا في مراح الغنم ، فإنها أقرب من الرحمة )) . وقد أثبت الإمام أحمد سماع الحسن من عبد الله بن مغفل كما في المراسيل لابن أبي حاتم ( ص ٤٥ ) . (٤) (( أن )) : تحرفت في (ك) .

(٥) السنن : ( كتاب المساجد ، باب ذكر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في أعطان الإبل : ٥٦/٢ ، برقم ٧٣٥ ) .

(٦) في الأصل : (( عمرو )) ، والصواب : (( عمر )) كما في تهذيب الكمال ( ١٩٩/٨ ) ، وتقريب التهذيب ( ١٦٨٩ ) .



## الثاني :

فيه مما لم يذكره . عن أسيد بن حضير ، وسليك العطفاني ، وطلحة بن عبيد الله ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعقبة بن عامر ، ويعيش الجهني ويعرف بذئ الغرة .

أما حديث أسيد بن حضير : فرواه الطبراني في ((الأوسط)) من رواية الحجاج بن أرطاة عن عبد الله بن عبد الله قاضي الري عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أسيد بن حضير قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((توضؤا من لحوم الإبل ، ولا تصلوا في مساكنها ، ولا توضؤا من لحوم الغنم ، وصلوا في مرابضها))<sup>(١)</sup> .

/<sup>(٢)</sup> وأما حديث سليك العطفاني : فرواه الطبراني في ((الكبير)) من رواية جابر — وهو الجعفي — عن حبيب<sup>(٣)</sup> بن أبي ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن سليك العطفاني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((توضؤا من لحوم الإبل ، ولا توضؤا من لحوم الغنم ، وصلوا في مرابض الغنم ، ولا تصلوا في مساكن الإبل))<sup>(٤)</sup> .

(١) المعجم الأوسط (٢٤٨/٧) ، رقم : ٧٤٠٧ . وهذا الإسناد ضعيف ؛ فإن الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس — كما في التقریب (١١١٩) — ، ولم يصرح بالسماع أيضاً . وقد أخرجه من هذا الوجه أبو حاتم كما في العلل (٢٥/١) ، وتقدم في الكلام على حديث البراء أن هذا الإسناد علقط ، وأن الصواب في اختلافهم على عبد الله بن عبد الله الرازي أنه من روايته عن ابن أبي ليلى عن البراء . ومع هذا فقد وقع فيه اختلاف آخر ؛ حيث رواه حماد بن سلمة عن الحجاج عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه عن أسيد . كما أخرجه أحمد في مسنده (٣٥٢/٤) ، ولكن هذا خطأ من حماد كما صرح به الترمذي في جامعه (١٢٤/١) ، ح : ٨١) .

(٢) من هنا يبدأ القسم الثالث من الموجود من (س) .

(٣) ((حبيب)) : تحرفت في (س) إلى ((حديث)) .

(٤) المعجم الكبير (١٦٤/٧) ، رقم : ٦٧١٣ . وفي إسناده علقان : الأولى : أنه من رواية جابر ، وهو ضعيف كما في التقریب (٨١١٨) ، والثانية : أن الصواب أنه من رواية ابن أبي ليلى عن البراء كما تقدم قال الحافظ في الإصابة (٤٨٧/١) : ((أخرجه أبو نعيم من طريق جابر الجعفي عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن سليك . قال ابن السكن : لا يصح شيء من طريقه)) .

وحابر الجمعي : صغفه الجمهور<sup>(١)</sup>، وثقه شعبة<sup>(٢)</sup>، وسفيان الثوري<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث طلحة بن عبيد الله : فرواه أبو يعلى في ((مسنده)) من رواية ليث عن موسى لموسى بن طلحة — أو عن ابن موسى بن طلحة — عن أبيه عن جده قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوصاً من ألبان الإبل ولحومها<sup>(٤)</sup>، ولا يصلي في أعطائها، ولا يتوصاً من ألبان الغنم ولحومها، ويصلي في مراتبها<sup>(٥)</sup>.

وأما<sup>(٦)</sup> حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : فرواه أحمد من رواية ابن لهيعة عن حبي بن عبد الله أن أبا عبد الرحمن الحلي حدثه عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مراتب الغنم، ولا يصلي في مراتب الإبل والقر<sup>(٧)</sup>.

وروى الطبراني في ((الكبير)) من رواية يونس بن بكير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((لا تصلوا في أعطان الإبل، وصلوا في مراحي الغنم))<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر : تهذيب الكمال (٤٦٨/٤ — ٤٦٩)، وتهذيب التهذيب (٤٧/٢ — ٥١).

(٢) الجرح والتعديل (٤٩٧/٢)، وانظر : تهذيب الكمال (٤٦٧/٤).

(٣) الجرح والتعديل (٤٩٧/٢)، وانظر : تهذيب الكمال (٤٦٧/٤ — ٤٦٨).

(٤) ((ولحومها)) : تحرفت في (س) في الموضعين إلى ((عومها)).

(٥) المستد (٨/٢، رقم : ٦٣٢) وإسناده ضعيف فيه من لا يعرف، ولهذا قال المحقق في مجمع الزوائد (٢٥٠/١) : ((رواه أبو يعلى، وفيه رجل لم يسم)).

(٦) في (س) : ((فأما)).

(٧) المستد (١٧٨/٢) وإسناده ضعيف قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٢٧/١) ((مسند ضعيف)).

(٨) ليس في المنطوق من المعجم الكبير. وقد أخرج أيضاً في الأوسط (٣٦٠/٥، رقم : ٥٥٥٣) وإسناده صحيح.



وأما حديث عقبة بن عامر : فرواه أحمد<sup>(١)</sup>، والطبراني في ((الكبير))<sup>(٢)</sup> و ((الأوسط))<sup>(٣)</sup> من رواية عاصم بن حكيم عن يحيى بن أبي عمرو السيباني<sup>(٤)</sup> عن أبيه عن عقبة بن عامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((صلوا في مريض الغنم، ولا تصلوا في أعطان الإبل — أو مارك الإبل —)). ورجال إسناده ثقات .

وأما حديث يعيش الجهنني المعروف بذي الغرة : فرواه أحمد<sup>(٥)</sup>، والطبراني<sup>(٦)</sup> من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ذي الغرة قال : عرض أعرابي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسير فقال : يا رسول الله تدرُكنا الصلاة ونحس في أعطان الإبل فصلسني فيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((لا))، قال : فتنوضاً من لحومها، قال : ((نعم))، قال : فصلني في مريض الغنم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((نعم))، قال : أفتنوضاً من لحومها؟ قال : ((لا)) . لفظ أحمد، ورجال إسناده ثقات<sup>(٧)</sup>، ولم يسمه يعيش، وسماه الطبراني فقال : يعيش الجهنني، ويعرف بذي الغرة .

(١) المسند (١٥٠/٤) .

(٢) المعجم الكبير (٣٤٠/١٧)، برقم : ٩٣٨ .

(٣) المعجم الأوسط (٣٢٦/٦)، برقم : ٦٥٣٧، ٩٤/٨، برقم : ٦٥٣٧ .

(٤) في (س) : ((السيباني)) بالشين المعجمة، وهو تصحيف .

(٥) انظر . المسند (٦٧/٤) . لكن الصواب : أن هذا الحديث ليس من مسند أحمد، وإنما هو من ريبات ابنه عبد الله كما في أطراف المسند (٣٢٢/٢)، وإتحاف المهرة (٤٦٠/٤)، والإصابة (٤٨٦/١)، وتبجيل المفضة (٥١٣/١) ترجمة ذي الغرة فإنه رمز له بـ (عب)، وهو لريادات عبد الله .

وعزاه الهيثمي في المجمع (٢٥٠/١) لعبد الله بن أحمد، وقد جاء على الصواب في المسند أيضاً (١١٢/٥) .

(٦) المعجم الكبير (٢٧٦/٢٢ — ٢٧٧)، برقم : ٧٠٩، وإسناد الطبراني ضعيف .

(٧) في إسناده عبد الله بن عبد الله الرازي : وقد اختلف عليه فيه — كما تقدم — والصواب : رواية — رواه عن أبي ليلى — كما تقدم بيانه في الكلام على حديث البراء —؛ والله أعلم .

### الثالث:

المريض جمع مريض — بفتح الميم وكسر الاء الموحدة، وآخره صاد معجمة —، قال الجوهري: [ المريض ] <sup>(١)</sup> للغم كالمعاطى للإبل، واحدها: مريض مثال مجلس. قال: ورَّصُ الغم. مأواها. قال: وربوص الغم والبقر والفرس والكلب مثل بروك الإبل وحشود الطير. انتهى <sup>(٢)</sup>.

ونقدم في حديث عبد الله بن عمرو عن أحمد: ((مراد الغم)) بالبدال المهملة، وهو جمع مريد — بكسر الميم — قال الجوهري. المريد. الموصع [ الذي ] <sup>(٣)</sup> تحس فيه الإبل وغيرها، يقال: ريد بالمكان، ربوداً: أقام به. قال ابن الأعرابي: ريدته. حسه <sup>(٤)</sup>.

[ ٤١/ب ] وفي حديث ابن عمر وسيرة بن معبد: ((مراح الغم)) وهو بصم الميم: المكان الذي تأوي إليه الإبل والغم بالليل. قاله الجوهري <sup>(٥)</sup>.

وأعطان الإبل: جمع عطى — بفتح العين والطاء المهملتين —، وفي بعض الطرق: معاطى، وهو جمع معطر — بفتح الميم، وكسر الطاء —، وفسر الشافعي — رحمه الله — ذلك بالمواضع التي تجر إليها الإبل الشاربة ليشرب غيرها <sup>(٦)</sup>.

وقال صاحب ((النهاية)): العطى: مترك الإبل حول الماء، يقال: عطيت الإبل فهي

(١) ما بين المقوفين من (ك) و (س)، ووقع في الأصل: ((المريض)).

(٢) الصحاح (١٠٧٦/٣) مادة: ريض.

(٣) ما بين المقوفين من (ك)، ووقع في الأصل: ((التي))، وقد سقط من (س).

(٤) الصحاح (٤٧١/٢) مادة: ريد.

(٥) الصحاح (٣٦٩/١) مادة: روح.

(٦) انظر: الخاوي للماوردي (٢٦٩/٢).

عاطنة، وعواطن : إذا سقيت وتركت<sup>(١)</sup> عند الحياض تُعاد إلى الشرب مرة أخرى<sup>(٢)</sup>.

وتستعمل المعاطر أيضاً في الغنم . قال ابن السكيت<sup>(٣)</sup> : وكذلك تقول : هذا عطى النعم ومعطها لمرايضها حول الماء<sup>(٤)</sup>، وفي حديث جابر عن مسلم وحديث البراء : مبارك الإبل جمع ميرك، وفي حديث أسيد بن حضير : مناخها، وهو بصم الميم، وبالطاء المعجمة : المكان الذي تناخ فيه الإبل . وفي حديث عبد الله بن عمرو : مرابد الإبل — بالبدال المهملة —، وهي : الأماكن التي تحبس فيها . قال ابن حزم : كل عطى فهو ميرك، وليس كل ميرك عطياً، لأن العطن هو الموضع الذي تناخ فيه عد ورودها الماء فقط، والميرك أعم؛ لأنه الموضع المتخذ له في كل حال<sup>(٥)</sup>.

## الرابع:

احتج به من ذهب إلى تحريم الصلاة في أعطان الإبل؛ وهو قول أحمد بن حنبل<sup>(٦)</sup>، فقال : لا تصح الصلاة في العطى بحال، وقال أيضاً : من صلى في عطى إبل أعاد أبدياً<sup>(٧)</sup>.  
وسئل مالك عن من لا يجد إلا عطى الإبل؟ قال : لا يصلي فيه، قال : فإن بسط عليه ثوباً؟ قال : لا أيضاً<sup>(٨)</sup>.

(١) في (ك) و (س) : ((وبركت)).

(٢) النهاية (٢٥٨/٣) مادة : عطن . وقال الإمام أحمد : ((هي التي تقيم فيها الإبل وتأوي إليها))، قال ابن قدامة في المغني (٤٧١/٢) : ((وهو أجوداً لأنه جعله في مقابلة مراح المم)).

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) انظر : الصحاح (٢١٦٥/٦) مادة : عطن .

(٥) انقلي (٢٦/٤) .

(٦) انظر : المغني (٤٦٨/٢)، الشرح الكبير (٢٩٦/٣)، الفروع (٣٧١/١)، والإنصاف (٢٩٦/٣) .  
ودكرنا الاختلاف فيه عن أحمد، وصحح في الفروع والإنصاف ما ذكره الشارح عنه .

(٧) انقلي (٢٦/٤)، وانظر : مسائل أحمد لعبد الله (٢٢٨/١)، ومسائل أبي داود (ص ٤٧) .

(٨) انقلي (٢٦/٤)، وانظر : المدونة (٩٠/١) .

وقال ابن حزم : لا تحل الصلاة في عطش إبل . قال : وروينا عن عمرو بن العاص قال : لا تصلوا في أعطان الإبل<sup>(١)</sup>.

وحمل الشافعي وجهور العلماء الهوى عن الصلاة في معاطن الإبل على الكراهة إذا كان به وبين الحاسة التي في أعطائها حائل، فإن لم يكن بينهما حائل لم تصح صلاته<sup>(٢)</sup>.

### الخامس :

اختلف في المعنى الذي لأجله نهى عن الصلاة في أعطان الإبل، فقيل : [ لعلية ]<sup>(٣)</sup> الحاسة لأنها إذا شربت وحبست بعد الصّدْرَ بالت . وهذا ضعيف، لأنه لو كانت العلة الحاسة لما اختلف الحال بين أعطائها وبين مريض العم، إذ لا قائل بالفرق بين أرواث كل من الحسين وأبوالها<sup>(٤)</sup>.

وقيل : حكمة الهوى : ما فيها من الفور، فرما نعت وهو في الصلاة فيؤدّي إلى قطع الصلاة أو أذى يحصل له منها أو تشويش الخاطر الملهي عن الخشوع في الصلاة . وبه عليه أصحابنا<sup>(٥)</sup>، وأصحاب مالك<sup>(٦)</sup>.

وعلى هذا فيفرق بين أن تكون الإبل في معاطها وبين حال عبيتها عن المعاطس، إذ يومر معورها في عبتها . وقد يقال : يُحتمل أن يجاء بها إلى معاطها بعد شروعه في صلاته فيعرض صلاته للقطع أو شغل خاطره بورودها<sup>(٧)</sup>.

(١) المحلى ( ٢٤/٤ ) .

(٢) المصنف لاس أنى شبة ( ٣٤٣/٢ ) . والأوسط لابن المنذر ( ١٨٨/٢ ) .

(٣) ما بين المعقوفين من (ك) و (س)، ووقع في الأصل : ((لعلية)) .

(٤) انظر : المجموع ( ١٦٧/٣ ) .

(٥) العزيز شرح الوجيز ( ١٩/٢ ) ، المجموع ( ١٦٧/٣ ) .

(٦) انظر : النوادر والزيادات ( ٢٢٢/١ ) .

(٧) قال ابن قدامة في المغني ( ٤٧٢/٢ ) . ((ولا فرق في المعاطن بين أن يكون فيها إبل في ذلك الوقت ولم يكن)).

وقد بالغ ابن حزم في الإنكار على من علّل النهي بنفارها واختلاطها، ولأن الراعي يقول بينها<sup>(١)</sup>. قال : وهذا كذب وجرأة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وإخباراً عنه بالباطل وما لم يقله قط . قال : فلو<sup>(٢)</sup> أراد ما ذكروا ليّبه، ثم هُتِكَ أنه كما قالوا — ومعاد الله من ذلك — فإنّ النهي والتحريم بذلك باقٍ كما كان، فكيف يستحلون أن يصحّحوا النهي ويدّعوا أنه لعلّه يدكرونها ثم يبيحون ما صحّ الهَيُّ عنه ... إلى آخر كلامه<sup>(٣)</sup>

قلت : وما أنكره من التعليل بذلك قد أشار إليه صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن معمر فيما روياه في ((مسند أحمد)) بإسناد صحيح : ((لا تصلوا في أعطان الإبل فإنها من الحسن خلقت؛ آلات ترون إلى عيوبها وهيتها إذا مرّت))<sup>(٤)</sup> (١).

وقيل : الحكمة في النهي : كونها خلقت من الشياطين، وقد روى النسائي في حديث عبد الله بن معمر المتقدم<sup>(٥)</sup> : ((لا تصلوا في أعطان الإبل فإنها خلقت من الشياطين))، وتقدم في حديث البراء أيضاً من عند أبي داود : ((لا تصلوا في مبارك الإبل فإنها من الشياطين))، وعد

(١) انظر هذا التعليل في : النوافر والريادات (١/٢٢١-٢٢٢) إكمال المعلم (٢/٢٠٥)، والفهم (٦٠٦/١).

(٢) في (ك) : ((ولو)).

(٣) المغلي (٢٦/٤) ونحو في المطوع قوله : ((وجرأة)) إلى ((ومرد)).

(٤) المسند (٥٥/٥) . وقد تقدم الكلام عليه .

(٥) في حاشية الأصل : (( تأمل ما ذكره في الرد على ابن حزم حيث أبكر التعليل عدّة — أعني الشارح المحقق أبيه الله — غير مصيب فإن ابن حزم إما أنكر كون العلة خوف الغور والمراء في صلاته فيشوش عليه ، ويشنت باله ، وكذا قال الشارح : فيفرق بين أن تكون الإبل في معانها ... إلخ ، ينظر إلى ما ذكرناه من التعليل الذي أبكره ابن حزم ، ولا مماسة بين ما أخرجه أحمد وبين ما أبكره ابن حزم ، والأمر ظاهر ، وكلام ابن حزم هذا في غاية من المثانة )) .

ويظهر أنه بخط مالك السبعة : الشيخ حسين بن مهدي العمري رحمه الله .

(٦) قول المصنف : ((وقد روى النسائي من حديث عبد الله بن مغفل)) سبق قلم مه — رحمه الله —؛ وليس الحديث من سنن النسائي لا الصغرى ولا الكبرى، وإنما هو في سنن ابن ماجه .

ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة - ((فإنها خلقت من الشياطين))<sup>(١)</sup>. وهذا فيه<sup>(٢)</sup> إشارة إلى العلة؛ وفي حديث آخر - ((على دروة كل معبر شيطان، فإذا ركبتموها فسوموا الله))<sup>(٣)</sup>.

(١) قول المصنف : ((من حديث أبي هريرة)) سبق نظره، والصواب . أنه من حديث عبد الله بن معقل . أما حديث أبي هريرة — والذي رواه ابن ماجه قل حديث عبد الله بن معقل مباشرة — فليس فيه هذه الجملة؛ والحديث تقدم الكلام عليه .

(٢) ((فيه)) : سقطت من (س) .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٤٩٤/٣) ، والدارمي (١٧٤٥/٣) ، والسنائي في عمل اليوم والليلة (ص ٣٥٠ ، برقم ٥٠٤) ، واللفظ للدارمي ، وابن حرملة في صحيحه (١٤٣/٤) ، وابن حبان في صحيحه (٦٠٣/٤) ، والحاكم في مستدركه (٤٤٤/١) — وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي — من طريق أسامة بن زيد اللبني عن محمد بن حمزة عن أبيه حمزة بن عمرو الأسلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم . فذكره .

وهذا الإسناد فيه ضعف . فإن محمد بن حمزة مقبول — كما في التقريب (٥٨٣٢) لكن له شواهد، منها . حديث أبي هريرة . أخرجه ابن حرملة في صحيحه (١٤٣/٤) ، والحاكم (٤٤٤/١) — وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي — من طريق ابن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة وهذا إسناد حسن . فإن عبد الرحمن بن أبي الزناد صدوق، تعبر حفظه لما قبله بعداد (التقريب : ٣٨٦١) .

ومن حديث أبي لاس . أخرجه أحمد في مسنده (٢٢١/٤) من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن عمر بن الحارث عن ثومان عن أبي لاس الحراني . روى الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً .

وإسناده حسن؛ فالحديث بهذه الشواهد صحيح لغيره؛ والله أعلم .

## السادس:

فإن قيل : فقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم إلى البعير<sup>(١)</sup>، وصلى عليه<sup>(٢)</sup> أيضاً في السفر؛ فلو كانت العلة النفور أو كونها خلقت من الجن أو كون الشيطان على ذروة سام كل بعير منها أما صلى إليها وعليها<sup>(٣)</sup> .

فالجواب<sup>(٤)</sup> عن الصلاة إلى البعير : أنه يحتمل أنه كان معقولاً يؤمنُ بفارقه والتشويش على المصلي بسببه، وأما صلاته على طهره فهو رخصة في السفر للاستكثار من التطوع فلا يقاسُ على رخص السفر غيرها (على الخلاف المتقدم المشهور)<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> .

(١) كما في الحديث المتيقن عليه عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض راحلته فيصلي إليها . أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى الراحلة من البعير والشجر والرحل . ٥٨٠/١، برقم : ٥٠٧ )، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب سقاة المصلي : ٣٥٩/١، برقم : ٥٠٢ )، وفي رواية له : إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى بعير .

(٢) كما في الحديث المتيقن عليه عن عامر بن ربيعة — رضي الله عنه — قال . رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت به . أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة التطوع على الدواب وحيشما توجهت به : ٥٧٣/٢، برقم : ١٠٩٣ )، ومسلم في صحيحه . ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب حوار صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت : ٤٨٧/١ برقم ٧٠٩ )، واللفظ للبخاري .

(٣) وقد أوردَ هذا الإشكالَ ابن حبان في صحيحه ( ٤٨٧/١ )، وأجاب بأن معنى قوله صلى الله عليه وسلم ((إنما خيفت من الشياطين)) أراد به أن معها الشياطين على سبيل المجاورة والقرب . وانظره أيضاً ( ٦٠٢/٤ ) .

(٤) في (ك) : ((والجواب)) .

(٥) ما بين القوسين ليس في (ك) .

(٦) انظر ص ٥٤٩ .

وأجاب ابن حزم عن هذا بقوله : قلنا نعم : ومن مع هذا فهو مطل، ومن صلى عن يمينه وإلى يمينه فلم يصل في عطن إبل ولا في مبارك الإبل وعن هذا جاء الهن لا<sup>(١)</sup> عسر الصلاة إلى العسر<sup>(٢)</sup>

## السابع:

الأمر بالصلاة في مرايض العثم أمر إباحة ليس للوجوب اتفاقاً ولا للندب، وإنما به صلى الله عليه وسلم على ذلك لئلا يظن أن حكمها حكم الإبل؛ [ وأن ]<sup>(٣)</sup> العلة المحاسة، أو أنه حرج على جواب السائل حين سأله عن الأمرين، فأجاب في الإبل بالمتع وفي العثم بالإذن .

## الثامن:

إن قيل : قد تقدم في حديث البراء من<sup>(٤)</sup> عبد أبي داود، وسئل عن الصلاة في مرايض العثم فقال : ((صلوا فيها فإنها بركة)) ، وعبد الظرافي من حديث عبد الله بن مغفل : ((فإنها بركة من الرحمن))<sup>(٥)</sup>، وفي رواية أحمد لهذا الحديث : ((فإنها هي أقرب من الرحمة))<sup>(٦)</sup>، وفي ((مسند النزار)) من حديث أبي هريرة : ((فإنها من دواب الجنة))<sup>(٧)</sup>؛ فقد ترشد هذه التعاليل إلى [٤٢]

(١) في (س) : ((الإ)) وهو غلط .

(٢) المحلى ( ٢٥/٤ )

(٣) ما بين المقوفين من (ك)، ووقع في الأصل و (س) : ((فإن))

(٤) ((مس)) : ليست في (ك) .

(٥) ليس في المطبوع من المعجم الكبير، وقد أورد المصنف في مجمع الروايات ( ٢٦/٢ )

(٦) المسند ( ٥٥/٥ )، وتقدم الكلام عليه .

(٧) كشف الاستار ( ٢٢٢/١ ) من طريق عبد الله بن جعفر بن يحيى عن محمد بن عمر بن طلحة عن وهب ابن كيسان عن حميد بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً . وإسناده ضعيف : عبد الله بن جعفر ضعيف — كما في التقريب : ٣٢٥٥، قال البيهقي في سننه ( ٤٥٠/٢ ) (رواه حميد بن مالك عن أبي هريرة موقوفاً عليه، وقيل : مرفوعاً، والموقوف أصح) .



استحباب الصلاة في مريض الغنم لما فيها من البركة وقرب الرحمة فالجواب<sup>(١)</sup> أن ما ذكر في العم من الترغيب إنما أريد به إبعادها عن حكم الإبل إذ وصف أصحاب الإبل بالعلط والقسوة ووصف أصحاب الغنم بالسكينة<sup>(٢)</sup>، ولا تعلق لاستحباب الصلاة بمريض الغنم، فقد تقدم في حديث أس المتفق عليه أنه كان يصلي في مريض الغنم قبل أن يسى المسجد، ففيه إشارة إلى الصلاة فيها عند تعذر المسجد، وقد ورد في حديث آخر التصريح بذلك فيما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح مسر حديث أبي هريرة مرفوعاً: ((إن لم يجدوا إلا مريض الغنم وأعطان الإبل فصلوا في مريض الغنم، لا تصلوا في أعطان الإبل))<sup>(٣)</sup>؛ ففي هذا الإذن بالصلاة فيها إذا لم يجد غيرها؛ وهذا دال على عدم الاستحباب، بل على أنه خلاف الأولى إذا وجد غيرها؛ والله أعلم.

= وقد توبع حميد بن مائل عليه : تابعه الوليد بن رباح فيما أخرجه ابن عدي في الكامل ( ٦٨/٦ ) ومسر طريقه البيهقي ( ٤٤٩/٢ ) عن عمر بن سنان عن يعقوب بن كاسب عن عبد العزيز بن أبي حازم عن كثير بن زيد عن الوليد ( به ) . ولم ألق لعمر على ترجمة، وفي الثقات ( ٤٤٣/٨ ) : ((عمر بن سنان العقيلي : يُعرب))، وبقية رجاله رجال الحسن . وتابع الوليد أيضاً : أبو زرعة بن عمرو بن جابر فيما أخرجه البيهقي ( ٤٥٠/٢ ) من طريق إبراهيم بن عينة عن أبي حيان يحيى بن سعيد التيمي عن أبي زرعة ( به ) مرفوعاً . فالحديث حسن بهذه الطرق إن شاء الله، وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة ( برقم : ١١٢٨ ) .

(١) في (ك) : ((والجواب))، وفي (س) : ((وفي الجواب)).

(٢) كما في المتفق عليه من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((الغمر والخيلاء في أصحاب الإبل، والسكينة والوقار في أهل الغنم)) أخرجه البخاري في صحيحه . ( كتاب المغاري، باب قدوم الأشعرين وأهل اليمس . ٩٨/٨، برقم : ٤٣٨٨ )، ومسلم في صحيحه . ( كتاب الإيمان، باب تفاصيل أهل الإيمان فيه ورجحان أهل اليمس فيه : ٧٢/١، برقم : ٥٢ )، والموطأ للبخاري .

(٣) انظر : (ص ٥٦٧) .

## التاسع:

لا يختص ما ذكر من النهي بأعطاء الإبل بل يتعدى الحكم<sup>(١)</sup> إلى جميع محالها مس الميت والمراح والملاح<sup>(٢)</sup> وبه صرح أصحابنا فقالوا: تكره الصلاة في مأواها ليلاً، قالوا: لكن الكراهة فيه أخص من الكراهة في أعطانها<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حرم: إنه لا تحل الصلاة أبصاً في المراح والميت<sup>(٤)</sup> وقد تقدم في اختلاف طرق الحديث ذكرُ الهَي في مناحها ومباركها ومراندها<sup>(٥)</sup>.

## العاشر:

مرابد البقر هل هي ملحقة بمرابد الغنم أم بمرابد الإبل ؟ .

ذكر أبو بكر بن المدر — من أصحابنا — أنها ملحقة بمرابد الغنم فلا تكره الصلاة فيها<sup>(٦)</sup>، وكذا ذكره المحب الطبري أيضاً .

وقد تقدم في حديث عبد الله بن عمرو من ((مسند أحمد)) إلحاقها بالإبل<sup>(٧)</sup>. إلا أن في إسناده عبد الله بن هبة، والكلام فيه مشهور<sup>(٨)</sup>.

(١) في (س) : ((بالحكم)).

(٢) العريز ( ١٩/٢ )، وانظر : شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية ( الجزء الثاني / ٤٦٧ ) .

(٣) المجموع ( ١٦٧/٣ )، روضة الطالبين ( ٢٧٨/١ ) .

(٤) المحلى ( ٢٤/٤ ) .

(٥) تقدم في الوجه الرابع .

(٦) الأوسط ( ١٩٠/٢ ) .

(٧) تقدم أن الحافظ ابن حجر قال في الفتح ( ٥٢٧/١ ) : ((سند ضعيف)).

(٨) انظر : تهذيب الكمال ( ٤٨٧/١٥ — ٥٠٣ )، وتهذيب التهذيب ( ٣٧٣/٥ — ٣٧٩ ) .

## الحادي عشر:

إذا قلنا العلة في الهي عن الصلاة في أعطان الإبل تنورها فيلحق بها ما في معناه<sup>(١)</sup> أو ما هو أشدّ نغوراً كما مكر الأفيلة والرهات؛ فالعنى موجود فيها . وإن علل بكونها خلقت من الشياطين لم يتعد الحكم إلى غيرها مما لم يثبت فيه هذا الوصف المذكور؛ والله أعلم .

## الثاني عشر:

ادعى ابن حرم أن أحاديث الهي عن الصلاة في أعطان الإبل متواترة بنقل تواتر يوحى العلم<sup>(٢)</sup>، ولم يرد به التواتر الذي يذكره الأصوليون ، وإنما أراد الشهرة والاستفاضة<sup>(٣)</sup>.

## الثالث عشر:

لم يسق المصنف لفظ حديث الإسناد الثاني لحديث أبي هريرة، وأشار إليه بقوله : ((مثله أو نحوه))؛ وهذا يدل على التفرقة بين قول الراوي : ((مثله)) وبين قوله : ((نحوه))؛ وهو قول يحيى بن معين، واختاره أبو عبد الله الحاكم<sup>(٤)</sup>. وفائدة الخلاف : أنه يجوز للراوي أن يسوق الإسناد ويأتي بلفظ الحديث الأول (فيما إذا قال مثله، ولا يجوز له ذلك فيما إذا قال : ((نحوه)). وفي المسألة أقوال<sup>(٥)</sup> المذكورة في ((علوم الحديث))<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ك) : ((معناها)).

(٢) المحلى ( ٢٥/٤ )، وعبارته : ((يرحب يقين العلم)).

(٣) انظر ص ٢٧ .

(٤) كلام الحاكم ذكره عنه السجري في مؤالاته ( ص ١٢٨ ، ٢٤٢ ) .

(٥) ما بين القوسين تكرر سهواً في (س) .

(٦) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ( ص ٤١٢ — ٤١٤ )، وفتح المغيب ( ١٩٨/٣ — ٢٠٤ )،

وتدريب الراوي ( ١١٩/٢ — ١٢٠ ) .

## الرابع عشر:

اقتصَر المصنف في حديث أسى على قوله . ( كان يصلي في مرابض العم ) ، وحذف منه قوله . ( قل أن يبني المسجد ) ، وهذه الريادة اتفق عليها الشيخان . وهل يجوز احتصار مثل هذا أولاً يجوز كما لا يجوز حذف الحال والصفة والاستثناء ونحو ذلك مما يتعلق بالمأثري به<sup>(١)</sup> ، وأن الطرف هنا بعيد أن ذلك كان حكماً متقدماً قبل أن يبني المسجد ، فلما بُني المسجد ترك الصلاة فيها ؟ عمل نظر .

ويحتمل أن هذه الريادة لم يسمعها المصنف من شيخه الذي حدثه به ، فلا<sup>(٢)</sup> اعتراض عليه حينئذٍ ، وينتقل الكلام لمن كانت في سماعه وحذفها .

وقد نكون هذه ريادة ثقة في الحديث لم يحفظها محمد بن بشر ولا شيخه يحيى بن سعيد عن شعبة وحفظها عنه آدم بن أبي إياس وحالد بن الحارث وسليمان بن حرب ومعاد بن معاد — كما تقدم ذكره من الصحيحين —<sup>(٣)</sup> ، والله تعالى أعلم<sup>(٤)</sup> .

## الخامس عشر:

اسمى عن الصلاة في أعطاف الإبل لا يختص بحالة الجمع ، بل العطش الواحد ولو صغر بحيث كان لرأسين أو رأس واحد كذلك .

(١) انظر المسألة في علوم الحديث لابن الصلاح ( ص ٣٩٧ — ٣٩٩ ) ، فتح المغيث ( ١٥٢/٣ ) ، لتدريس الراوي ( ١٠٤/٢ ) ، وانظر : الإكمال للمصنف عياض ( ٩٤/١ — ٦٥ ) .

(٢) في (س) : ((ولا)) .

(٣) وحفظها عنه أيضاً محمد بن جعفر كما في مسند أحمد ( ١٣١/٣ ) ، وحجاج بن محمد (أعور كما في مسند أحمد أيضاً ( ١٩٤/٣ ) .

(٤) ((تعالى)) . ليست في (ك) .

وقد كان ابن حزم حالف أولاً في ذلك فقال : فإن كان لرأس واحد من الإبل أو لرأسين<sup>(١)</sup> فالصلاة فيه جائزة، وإنما تحرم الصلاة إذا كان لثلاثة فصاعداً . ثم رجع عن ذلك فقال : ثم استدركنا فقلنا : لا تجوز الصلاة البتة في الموضع المتخذ ليروك جمل واحد فصاعداً، ولا في المتخذ لبعير<sup>(٢)</sup> واحد فصاعداً . ثم قال : فالبعير والعميران لا شك في أن الموضع المتخذ ليركهما أو ليرك أحدهما داخل في جملة مبارك الإبل وعطن الإبل<sup>(٣)</sup>؛ والله أعلم .

(١) في (س) : ((أو اثنين)) .

(٢) في (س) : ((البعير)) وهو تحريف .

(٣) الخليلي ( ٢٤/٤ — ٢٦ ) .

### باب ما جاء في الصلاة على الدابة حيث ما توجهت به

حدثنا محمود بن غيلان : ثنا وكيع ويحيى بن آدم قالوا - ثنا سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر قال : بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة فجنّتُ وهو يصلي على راحلته نحو المشرق ، السجود أخفضُ من الركوع

قال : وفي الباب : عن أنس، وابن عمر، وأبي سعيد، وعامر بن ربيعة .

قال أبو عيسى : حديث جابر حديثٌ حسن صحيح، وروي من غير وجه عن جابر والعملُ عليه عند عامة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافاً، لا يرون بأساً أن يصلي الرجل على راحلته تطوعاً حيث ما كان وجهه إلى القبلة أو غيرها

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث جابر : أخرجه أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة، عن وكيع<sup>(١)</sup>، وأخرجه البخاري من رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن جابر بن عبد الله [ ٤٢/ب ] أخرجه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القلة<sup>(٢)</sup>، وفي رواية له كان يصلي على راحلته نحو المشرق، فإذا أراد أن يصلي المكتوبة نزل<sup>(٣)</sup> فاستقل القبلة<sup>(٤)</sup>.

وحديث أنس : اتفق عليه الشيخان من رواية أنس بن سيرين قال : لقيا أس بن مالك حين قدم الشام، فلقيناه بعين التمر، فرأيتُه يصلي على حمار ووجهه من<sup>(٥)</sup> ذلك الجانب — وأومأ همّام عن يسار القبلة —، فقلت له<sup>(٦)</sup>: رأيتك تصلي لعير القلة؟ قال : لولا أنني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلُه لم أفعله<sup>(٧)</sup>.

(١) السنن . ( كتاب الصلاة، باب التطوع على الراحلة والوتر ٢/٢٢، رقم : ١٢٢٧ )

(٢) الصحيح . ( كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة التطوع على الدواب وحيثما توجهت به ٢٠/٥٧٣، رقم : ١٠٩٤ )

(٣) ((نزل)) : سقطت من (س) .

(٤) الصحيح . ( كتاب تقصير الصلاة، باب يزل للمكتوبة : ٢/٥٧٥، رقم : ١٠٩٩ ) .

(٥) ((من)) : سقطت من (ك) و (س) .

(٦) ((له)) : ليست في (ك) .

(٧) البخاري في صحيحه : ( كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة التطوع على الحمار ٢٠/٥٧٦، رقم : ١١٠٠ )، ومسلم في صحيحه . ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر : ١/٤٨٨، رقم : ٧٠٢ ) .

ورواه أبو داود من رواية الجارود بن أبي سيرة حدثني أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استفل بواقته القفلة فكّر ثم صلى حيث وجهه ركابه<sup>(١)</sup>.

ورواه السائي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو راكب إلى حبر والقفلة خلفه<sup>(٢)</sup> قال السائي حديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب موقوف.

وحديث ابن عمر: أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والسائي<sup>(٥)</sup> من رواية يونس عن ابن شهاب<sup>(٦)</sup> عن سالم عن أبيه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على الراحلة قبل أي وجه توجه، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة. وذكره الحارثي تعليقا، فقال: وعن الليث عن يونس<sup>(٧)</sup>.

(١) المس: (كتاب الصلاة، باب التطوع على الراحلة والوتر ٢٠/٢١، برقم ١٢٢٥)، وحسن إسناده النووي في المجموع (٢١٥/٣).

(٢) السنن: (كتاب المساجد، باب الصلاة على الحمار ٢٠/٦٠، برقم ٧٤١).

قال ابن حجر في الفتح (٥٧٦/٢) ((وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو داهب إلى حبر. إسناده حسن، وله شاهد عند مسلم من طريق عمرو بن يحيى المارسي عن سعيد بن يسار عن ابن عمر: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه إلى حبر)). وقد رواه عبد الرزاق في مصنفه (٥٧٦/٢ - ٥٧٧) عن ابن عبيدة عن يحيى بن سعيد عن أنس موقوفاً؛ وسيأتي كلام الدارقطني إن شاء الله في ترجيح الموقوف.

(٣) الصحيح: (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت: ٤٨٧/١، برقم: ٧٠٠).

(٤) المس: (كتاب الصلاة، باب التطوع على الراحلة والوتر ٢٠/٢١ - ٢١، برقم ١٢٢٤).

(٥) المس: (كتاب القفلة، باب الحمار التي يجوز عليها استعمال غير القفلة: ٦١/٢، برقم ٧٤٤).

(٦) في (س): ((ابن شهاب الزهري)).

(٧) الصحيح: (كتاب تقصير الصلاة، باب يبرئ للمكوبة ٥٧٥/٢، برقم ١٠٩٨٠).



ورواه البخاري من رواية عبد العزيز بن مسلم، ثنا<sup>(١)</sup> عبد الله بن دينار قال : كان عبد الله بن عمر يصلي في السفر<sup>(٢)</sup> على راحلته أيما توجهت به، يؤمى . وذكر عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله<sup>(٣)</sup> .

ورواه مسلم<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> من طريق مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حينما توجهت به .

ورواه مسلم،<sup>(٦)</sup> وأبو داود<sup>(٧)</sup>، والنسائي<sup>(٨)</sup> من طريق مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه إلى خيبر .

قال النسائي : (( ما تعلم أحداً تابع عمرو بن يحيى على قوله<sup>(٩)</sup> : "على حمار" ))<sup>(١٠)</sup>

(١) في (ك) و (س) : ((قال : ثنا)) .

(٢) في (س) : ((البيت)) وهو تحريف .

(٣) الصحيح : ( كتاب تقصير الصلاة، باب الإيماء على الدابة : ٥٧٤/٢، برقم : ١٠٩٦٠ ) .

(٤) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جوار صلاة البافلة على الدابة في السفر حيث توجهت : ٤٨٧/١، برقم : ٧٠٠ ) .

(٥) السنن : ( كتاب القلة، باب الحال التي يجوز عليها استقبال غير القلة : ٦١/٢، برقم : ٧٤٣ ) .

(٦) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جوار صلاة البافلة على الدابة في السفر حيث توجهت : ٤٨٧/١، برقم : ٧٠٠ ) . وقد عقب الدارقطني مسلماً في إخرجه هذا الحديث كما سيأتي .

(٧) السنن : ( كتاب الصلاة، باب التطوع على الراحلة والوتر : ٢٢/٢، برقم : ١٢٢٦ ) .

(٨) السنن : ( كتاب القبلة، باب الصلاة على الحمار : ٦٠/٢، برقم : ٧٤٠ ) .

(٩) ((على قوله)) : تكررت سهواً في (س) .

(١٠) قول النسائي : (( ما تعلم أحداً تابع عمرو بن يحيى على قوله : حمار )) سيقه إليه ابن المديني — رحمه الله — فقد نقل ابن رجب — رحمه الله — في شرح العلل ( ٤٣٧/١ ) أن الأثر مذكور لأحمد أن ابن المديني كان يحمل على عمرو بن يحيى، وذكر له هذا الحديث ... وقال : إنما هو على بعير، فقال أحمد : هذا سهل . وقد انتقد الدارقطني مسلماً في إخرجه هذا الحديث في التبيين ( ص ٤٤٣ ) فقال : =

ورواه مسلم من رواية عبد الله بن عمر<sup>(١)</sup> وأبي خالد الأحمر فرقهما كلاهما عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر<sup>(٢)</sup>.

ورواه مسلم من رواية عبد الملك بن أبي سليمان : ثنا<sup>(٣)</sup> سعيد بن جابر عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو مقل من مكة إلى المدينة على راحته حيث كان وجهه . قال : وفيه نزلة : ﴿ فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>.

وحديث أبي سعيد : أخرجه أحمد من رواية ابن أبي ليلي عن عطاء أو عطية عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحته في التطوع حيث ما توجهت به، يوماً إجماعاً يجعل السجود أحفض من الركوع<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup>.

= ((وأخرج مسلم حديث عمرو بن يحيى عن أبي الخباب عن ابن عمر صلى على حمار))، وحالهما أنو بكر بن عمر عن أبي الخباب فقال : على البعير، وكذلك قال جابر وعمره عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجهما مسلم ولم يخرج البخاري حديث عمرو بن يحيى وأخرج الآخر؛ ومن روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار فهو وهم، والصواب من فعل أس؛ والله أعلم)) وذكر النووي أن في كلام الدارقطني ومتابعيه نظراً، ولكن قد يقال إنه شاذ انظر شرح صحيح مسلم ٢١١/٥

(١) ((عمر)) : غير واضحة في (س).

(٢) الصحيح . ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب حوار صلاة الدابة على الدابة في السفر حيث توجهت به ٤٨٦/١، رقم ٧٠٠ ) وفي حاشية الأصل (( زوائد المصنف من رواية أبي خالد الأحمر ، وسبأني ))

(٣) في (ث) و (س) . ((قال : ثنا))

(٤) سورة البقرة : ( ١١٥ ) .

(٥) الصحيح . ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب حوار صلاة الدابة على الدابة في السفر حيث توجهت به : ٤٨٦/١، رقم ٧٠٠ ) .

(٦) ((يجعل السجود ...)) : سقط من (س) .

(٧) المسند ( ٧٣/٣ ) وإسناده ضعيف . فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، وهو صدوق، سيء احتص جداً ( التقریب - ٦٠٨١ ) وقد شك فيه هو أو من دونه. والصواب أنه على عطية كما في رواية البرار وغيره — كما سيأتي — . وعطية هو ابن سعد العوفي : ضعيف — كما تقدم

ورواه<sup>(١)</sup> البزار من رواية ابن أبي ليلى عن عطية عن أبي سعيد<sup>(٢)</sup> ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى متكلم فيه<sup>(٣)</sup>.

وحديث عامر بن ربيعة : اتفق عليه الشبان بلعظ : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت به<sup>(٤)</sup>.

## الثاني :

فيه لما لم يذكره : عن سعد بن أبي وقاص، وشقران، والمهماس بن زياد، وأبي موسى الأشعري .

أما حديث سعد بن أبي وقاص : فرواه البزار من رواية ضرار بن صرد عن الدراوردي<sup>(٥)</sup> عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه عن سعد بن عبد الله عن أبيه قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي السجدة على راحلته حينما توجهت به، ولا يفعل ذلك في المكتوبة<sup>(٦)</sup>.

(١) في (س) : ((رواه)).

(٢) كشف الأستار ( ٣٣٣/١ ، رقم : ٦٩١ ) ، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ( ٢٦٣/٤ ) عن وكيع عن ابن أبي ليلى عن عطية عن أبي سعيد ( به ) . فتبين أن الصواب فيه أنه عن عطية ، وقد قال عبد الله بن الإمام أحمد عقب رواية الحديث : والصواب عطية .

(٣) انظر : تهذيب الكمال ( ٦٢٤/٢٥ ) ، و تهذيب التهذيب ( ٣٠٢/٩ ) ، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب ( ٦٠٨١ ) : صدوق سيء الحفظ جداً .

(٤) البخاري في صحيحه : ( كتاب تقصير الصلاة ، باب صلاة التطوع على الدواب وحينما توجهت به . ٥٧٣/٢ ، رقم : ١٠٩٣٠ ) ، ومسلم في صحيحه : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب حوار صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت : ٤٨٨/١ ، رقم : ٧٠١ ) .

(٥) في (س) : ((الدراوردي)) وهو تحريف .

(٦) البحر الزخار ( ٣٠٠/٣ ، رقم : ١٠٩٠ ) . وإسناده ضعيف لصعب ضرار بن صرد . وفيه علة أخرى ذكرها الدارقطني في العلل ( ٣٣١/٤ - ٣٣٢ ) فقال : ((بويه ضرار بن صرد عن الدراوردي =

وضرار بن صرد : ضعيف<sup>(١)</sup>.

وأما حديث شقران : فرواه أحمد : قال : ثنا أسود بن عامر، ثنا مسلم بن خالد، عن عمرو بن يحيى المارسي، عن أبيه، عن شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رأيت — يعني النبي صلى الله عليه وسلم — متوجهاً إلى حبر على حمار يصلي عليه<sup>(٢)</sup> ومسلم بن خالد : وثقة الشافعي<sup>(٣)</sup>، وابن حبان<sup>(٤)</sup>، وضعفه غير واحد<sup>(٥)</sup>.

ورواه أيضاً الطبراني في ((الكبير))<sup>(٦)</sup> و ((الأوسط))<sup>(٧)</sup>.

وأما حديث الهرماس بن زياد : فرواه أحمد أيضاً قال : ثنا عبد الله بن واقد، ثنا عكرمة بن عمار عن الهرماس بن زياد، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على بعير نحو الشام<sup>(٨)</sup>

= عن ابن أبي الزهري عن عمه عن عامر بن سعد؛ وروى فيه، ولم يبايع عليه . ونحوه عن الزهري عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر . تهذيب الكمال (٣٠٥/١٣)، وتهذيب التهذيب (٤٥٦/٤) وانظر (ص ٤٦٦)

(٢) المسند (٤٩٥/٣) وفي آخره ((يومي إيماء)) وإسناده ضعيف لصعف مسلم بن حديد بن يحيى

وفي حاشية الأصل (( م ، د ، س . نحو حديث عمرو بن يحيى عن سعيد بن يسار عن ابن عمر ))

(٣) لم أفت على نص الشافعي في بوليته، ولكن ذكر ابن حبان في الثقات (٤٩٨/٧) أنه كان من فقههاء أهل الحجاز، ومنه تعلم الشافعي الفتنة وإياه كان يجالس فل أن يلتقي مالكاً

(٤) الثقات (٤٩٨/٧)، وقال : ((كان يحظى أحياناً)).

(٥) ومن صفته أحمد بن حنبل، وأبو داود، وابن المديني، والخوارزمي، والنسائي، وأبو حاتم، وغيرهم انظر

تهذيب الكمال (٥١١/٢٧ — ٥١٣). وتهذيب التهذيب (١٢٩/١٠ — ١٣٠)، وقال ابن حجر (

التقريب : ٦٦٢٥) : ((مقبه، صدوق، كثير الأوهام)).

(٦) المعجم الكبير (٧٥/٨)، برقم : ٧٤١٠ من طريق مسلم بن خالد .

(٧) المعجم الأوسط (١٤٩/٣)، برقم : ٢٧٦١ من طريق مسلم بن خالد .

(٨) المسند (٤٨٥/٣) . وإسناده ضعيف جداً : فيه عبد الله بن واقد، وسيأتي كلام الحافظ فيه

وعبد الله بن واقد الحراني<sup>(١)</sup>: مختلف فيه<sup>(٢)</sup>، ورواه الطبراني أيضاً<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث أبي موسى: فرواه أحمد أيضاً قال ثنا أبو عاصم، حدثني يونس بن الحارث، حدثني أبو بردة، عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((الصلاة على ظهر الدابة في السفر هكذا وهكذا وهكذا))<sup>(٤)</sup> ويونس بن الحارث وثقه ابن معين في رواية عنه<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup>، وابن عدي<sup>(٧)</sup>، وضعفه أحمد<sup>(٨)</sup> وغير واحد<sup>(٩)</sup>. ورواه الطبراني في ((الأوسط))<sup>(١٠)</sup>.

(١) ((الحراني)): ليست في (س)، وفي (ك): ((الحداني)) بالدال وهو تحريف.

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١٦/٢٦٠ - ٢٦٢)، وتهذيب التهذيب (٦٦/٦ - ٦٧)، وقال إحياء في (التقريب: ٣٦٨٧). ((مروك، وكان أحمد يني عليه، وقال: لعله كبر واختلط، وكان يدلس)).

(٣) المعجم الكبير (٢٢/٢٠٤، رقم ٥٣٧) وفيه: ((يصلّي على راحته نحو المشرق))

(٤) ((هكذا)): كررت في (س) ثلاثاً فقط.

(٥) المسند (٤١٣/٤). وإسناده ضعيف فيه يونس بن الحارث، وهو ضعيف

(٦) كما في الكامل لابن عدي (١٧٥/٧) من رواية ابن أبي مريم عن يحيى قال يونس بن الحارث ليس به بأس يكتب حديثه، وفي تاريخ ابن معين (٢/٦٨٧) - رواية الدوري - عن ابن معين أنه قال فيه: ((ضعيف)) وفي المروج والمعلل (٩/٢٣٧) عن عباس الدوري أن يحيى قال فيه: ((ضعيف لا شيء))، وفي تهذيب التهذيب (١١/٤٣٧): ((قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة - وسألت ابن معين عنه فقال: كما ضعفه ضعفاً شديداً)). وقول ابن معين: ((ليس به بأس)) توثيق منه، فقد قال: ((إذا قلت: (ليس به بأس) فهو ثقة)). انظر: الضعفاء لابن شاذان (ص ٤٢)، وانظر: شرح البصرة والتذكرة للبرقي (٧/٢)

(٧) الثقات (٩/٢٨٨)، وقال في المروجين (٣/١٤٠): ((سيء الخط، كثير التهم، كان يروى عن الثقات الأشياء المغلوطة، لا يعجزني الاحتجاج بما يوافق الثقات، فكيف إذا ائرد عنهم بالمصلاّت))

(٨) الكامل (١٧٥/٧) وقال: ((يونس بن الحارث كما قال ابن معين: ليس به بأس، يكتب حديثه، وليس له من الحديث إلا اليسير)).

(٩) العلل ومعرفة الرجال (٢/٥١٩).

(١٠) انظر: تهذيب الكمال (٣٢/٥٠١ - ٥٠٢)، وتهذيب التهذيب (١١/٤٣٧)، وقال عنه إحياء في (التقريب: (ضعيف)).

(١١) المعجم الأوسط (٣/٤٦٦، رقم ٢٤٢٧) من طريق يونس بن الحارث (به).

### الثالث:

استدل بهذا الحديث على أنه يجوز للمسافر أن يتطوع على الدابة قبل حجة مقصده، وهو كذلك إجماعاً<sup>(١)</sup>، وإنما اختلفوا في جواز ذلك في الحصر؛ فجورده أبو يوسف - صاحب أبي حنيفة -، وأبو سعيد الاصطخري<sup>(٢)</sup> - من أصحابنا -<sup>(٣)</sup>، وأهل الظاهر، وجورده الأوراعسي لهماشي<sup>(٤)</sup>.

قال ابن حزم: وقد روي عن وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم الحمي<sup>(٥)</sup> قال: كانوا يصلون على رحلتهم ودوابهم حيثما توجهت. قال. وهذا حكاية عن الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم - عموماً في الحصر والسفر<sup>(٦)</sup>.  
قال النووي: وهو محكي عن أس بن مالك. انتهى<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر . المغني (٩٥/٢) .

(٢) هو الإمام القدوة العلامة شيخ الإسلام أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد الاصطخري الشافعي، فقيه العراق، ورفيق ابن سريج، قال الخطيب البغدادي (كان الاصطخري أحد الأئمة المذكورين، وممن شيوخ الفقهاء الشافعيين، وله تصانيف كثيرة، فمن ذلك: أدب القضاة ليس لأحد منه) ما بسنة ثمان وعشرين وثلاثمائة.

انظر . تاريخ بغداد (٢٦٨/٧)، و سير أعلام النبلاء (٥٢٠/١٥)، و طبقات الشافعية لمسكي (٢٣٠/٣).

(٣) المجموع (٢١٩/٣).

(٤) انظر: المحلى (٥٦/٣).

(٥) ((الحمي)): ليست في (ك).

(٦) المحلى (٥٨/٣).

(٧) شرح صحيح مسلم (٢١١/٥).

وفي وجه لبعض أصحابنا : يجوز التنفل على الدابة في الحضر لكن مع استئصال القلعة في جميع الصلاة<sup>(١)</sup>، وفي وجه آخر : يجوز للراكب دون الماشي<sup>(٢)</sup>.

قلت . استدلل من ذهب إلى ذلك من الحنفية وأهل الظاهر بعموم الأحاديث التي لم يصرح فيها بذكر السمر [١/٤٣] كرواية المصنف، وهو ماضٍ على قاعدتهم في أنه لا يحمل المطلق على المقيد، بل يعمل بكل منهما؛ فأما من يحمل المطلق على المقيد — وهم جمهور العلماء —<sup>(٣)</sup> فحمل الروايات المطلقة على المقيدة كرواية البخاري في حديث ابن عمر أنه كان يصلي في السمر على راحلته أيما توجهت به، يومئذ، وذكر عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلها، وفي إحدى روايات مسلم : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو مقبل من مكة إلى المدينة على راحلته حيث كان وجهه . وهكذا قيده في حديث أبي موسى بالسمر — كما تقدم ذكره — والله أعلم .

## الرابع :

استدل بعموم ذكر السفر في أحاديث الباب على أن التنفل على الراحلة لا يختص بالسفر الطويل، بل يجوز ذلك في السفر القصير أيضاً، وهو قول الشافعي<sup>(٤)</sup> وجمهور العلماء<sup>(٥)</sup>، وذهب مالك إلى أنه لا يجوز إلا في سفر تقصر فيه الصلاة<sup>(٦)</sup>، وهو قول عريب عكبي عن الشافعي أيضاً<sup>(٧)</sup>.

(١) المجموع (٢٢٠/٣)، وروضة الطالبين (٢١٠/١) .

(٢) المجموع (٢٢٠/٣) .

(٣) روضة الناظر (٧٦٥/٢)، والفتاوى المصنوعة شرح جمع الجوامع (٤٠٧/٢) .

(٤) الأم : (١٨٢/١) .

(٥) انظر : المغني (٩٥/٢ — ٩٦) .

(٦) انظر : إكمال المعلم (٢٧/٣) .

(٧) المجموع (٢١٤/٣) .

## الخامس:

استدل بعموم أحاديث الباب على أنه يجوز للمسافر أن يتطوع على دابته قبل جهة مقصده في جميع صلاته، وأنه لا يشترط استقبال القبلة لا<sup>(١)</sup> في الإحرام ولا في غيره سواء سهل عليه ذلك أم لا وهو وجه لبعض أصحابنا<sup>(٢)</sup>.

وانصحیح أنه إذا كان راکباً على دابة بسرح ونحوه لزمه الاستقبال عند التحريم<sup>(٣)</sup> وإن سهل عليه بأن كان رماها في يده أو كانت واقفة وأمكن تحريمها أو انحرافه وإن لم يسهل . يلزمه ذلك<sup>(٤)</sup>.

ويستدل للاستقبال في الإحرام برواية أبي داود المتقدمة في حديث أنس كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل ساقته القبلة فكبر ثم صلى حيث وجهه ركانه .

وقيل : يلزمه<sup>(٥)</sup> الاستقبال عند الإحرام مطلقاً سهل أو لم يسهل .

وقيل . إن كانت عند الإحرام إلى مقصده أحرم إليه، وإلا لزمه استقبال القبلة عند التحريم، ولا يلزم الاستقبال عند السلام على الأصح<sup>(٦)</sup>.

(١) في (س) : ((إلا)) وهو غلط .

(٢) العزيز شرح الوجيز (١/٤٣٤)، المجموع (٣/٢١٥)

(٣) في (ك) و (س) : ((التحريم)).

(٤) العزيز شرح الوجيز (١/٤٣٤)، المجموع (٣/٢١٥) .

(٥) وقع في جميع النسخ ((وقيل لا يلزمه)) والصواب المثبت ، فرياده ((لا)) غلط وصح يكون له تكرار لعمول الذي صدر به الشارح كلامه، وقد ذكر النووي في المجموع (٣/٢١٥) في المسألة أربعة أقوال. ذكر الشارح ثلاثة منها، والرابع قوله ((وقيل يجب مطلقاً فإن تعذر لم تصح صلاته))، وإنما يستوي ذكر الأقوال بخلاف ((لا)) والله أعلم .

(٦) العزيز شرح الوجيز (١/٤٣٥)، المجموع (٣/٢١٥) .



واشترط صاحب ((التنبيه)) الاستقبال أيضاً في الركوع والسجود في حق من يمكنه توجيه دابته إلى القبلة، وفي حق الماشي أيضاً<sup>(١)</sup>.

واستدركه عليه النووي في ((التصحیح))<sup>(٢)</sup> بأن الصواب : عدم لزوم ذلك، أي : أنه<sup>(٣)</sup> لا خلاف في عدم الوجوب . وصرح به في ((شرح المذهب)) فقال : إنه لا يلزم بالاتفاق، قال . وأما في تعليق القاضي أبي الطيب<sup>(٤)</sup> والتنبيه من اشتراطه في الركوع والسجود فاطل لا يعرف، ولا أصل له<sup>(٥)</sup>.

قلت : قد نقله ابن الرفعة<sup>(٦)</sup> في ((الكفاية)) عن الروياني<sup>(٧)</sup> والبيهقي<sup>(٨)</sup> أيضاً، وكذا عن أبي الطيب وجهاً وحكاه في ((البحر))<sup>(٩)</sup> عنه ، واقتصر عليه وليس لمن اشترط ذلك حجة من السنة؛ والله أعلم .

(١) التنبيه للشراري (ص ٢٩) .

(٢) تصحيح التنبيه (١٢٠/١) .

(٣) ((أنه)) : سقط من (س) .

(٤) هو الإمام الحليل العقيلي شيخ الشافعية القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري ، كان ثقة دينا ورعا عالما بأصول الفقه وروعه ، حسن الخلق، سليم الصدر، مواظبا على تعليم العلم لئلا يهتارا . مات سنة (٤٥٠) انظر البداية والنهاية (٧٩/١٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٢/٥) .

(٥) المجموع (٢١٥/٣) .

(٦) تقدمت ترجمته ص ٢٨

(٧) تقدمت ترجمته ص ٧٧ .

(٨) هو : القاضي أبو علي الحسين بن عبد الله البيهقي : أحد أئمة الشافعية، صاحب ((الدخيرة))، كان فقيهاً، عواصماً على المشكلات، صالحاً، ورعاً؛ توفي سنة ٤٢٥ هـ . انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣٠٥/٤) ، والبدایة والنهاية (٢٧/١٢) .

(٩) البحر للروياني في فروع الشافعية، قال عنه ابن كثير : ((وهو حافل، كامل، شامل للعرف وغيرها، وفي المثل حدث عن البحر ولا حرج ))، وقال السبكي : ((وهو وإن كان من أوسع كتب المذهب إلا أنه عبارة عن حاوي لما ورد في فروع تلقاها الروياني عن أبيه وجده ومسائل أخر؛ فهو أكثر من الحاوي فروعاً، وإن كان الحاوي أحسن ترتيباً وأوضح تهدياً)) . البداية والنهاية (١٧١/١٢) ، والطبقات الكبرى (١٩٥/٧) .

## السادس:

استدلّ بأحاديث الباب في ذكر التعلّ على الراحلة قبل وجهه أن الزحُص بذلك مختصٌّ بالراكب دون الماشي فإنّ ذلك رحصة، والرحصة<sup>(١)</sup> لا يقاسُ عليها على الخلاف المتقدم<sup>(٢)</sup>، وإليه ذهب أهل الظاهر<sup>(٣)</sup>، وحرم أصحابنا تزحُص الماشي في السفر بالتعلّ إلى جهة مقصده، إلّا أن المذهب اشتراط استقبال القبلة في نحره وعد الركوع والسجود، ويشترط كونهما على الأرض، ولا يشترط استقباله في السلام على الأصح<sup>(٤)</sup>.

وقد يستدل للأصحاب في جوار التعلّ في السفر<sup>(٥)</sup> للماشي إلى جهة مقصده بقصة عبد الله بن أبيس حين ذهب إلى قتل خالد بن سميان الهذلي، وذلك فيما رواه في ((سنن أبي داود)) من طريق ابن إسحاق عن محمد بن جعفر عن أبي عبد الله بن أبيس عن أبيه قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خالد بن سميان الهذلي وكان نحو عُرنة وعرفات فقال<sup>(٦)</sup>: اذهب فاقتله، قال: فرأيتُه وحصرت صلاة العصر فقلت: إني لأخاف أن يكون بيني وبينه ما إن أوحَرَ الصلاة فاطلقتُ أمشي وأنا أصلي أومئُ إيماءً نحوهُ وذكر<sup>(٧)</sup> بقية الحديث<sup>(٨)</sup>.

(١) في (ك) و (س): ((والرحصة)).

(٢) انظر: (ص ٥٤٩).

(٣) المحلى (٥٨/٣).

(٤) العزيز شرح الوجيز (٤٣٨/١ - ٤٣٩)، المجموع (٢١٧/٣).

(٥) ((السفر)): سقطت من (ك).

(٦) ((ابن)): سقطت من (س).

(٧) في (س): ((وقال)).

(٨) في (س): ((مذكر)).

(٩) السنن: (كتاب الصلاة، باب صلاة الطالب: ٤١/٢، رقم: ١٢٤٩).

وفي هذا الإسناد علتان : عمته ابن إسحاق<sup>(١)</sup>، وكون ابن عبد الله بن أنيس غير مسمّى<sup>(٢)</sup>، إلا أنه رواه الطبراني في ((المعجم الكبير)) من رواية محمد بن كعب القرظي عن عبد الله بن أنيس . ورجال إسناده ثقات، إلا أنه احتصره فقال فيه : فصليت العصر ركعتين خفيفتين<sup>(٣)</sup> . ولم يذكر المشي في الصلاة<sup>(٤)</sup>، والقصة واحدة .

فإذا<sup>(٥)</sup> جار المشي في الفريضة لحوف فوت مقصد فقياسه جواره في الباقلة في السمر وإن<sup>(٦)</sup> لم يخف فوت مقصد؛ إذ ليس ذلك شرطاً في الترخّص في صلاة النافلة .

(١) لكن ورد تصريحه بالسماع في مسند أحمد (٤٩٦/٣)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢٥٦/٣)

(٢) ابن عبد الله بن أنيس، هو : عبيد الله كما جاء مسمّى عبد البهقي في سننه الكبرى (٢٥٦/٣) .

وعبيد الله لم أقف له على ترجمة، وأحشى أن يكون تحريفاً، وأن الصواب : عبد الله — مكرراً —، وجرم بذلك الشيخ الألباني؛ فإن له ترجمة في التاريخ الكبير (١٢٥/٥)، والجرح والتعديل (٩٠/٥)، ولم يذكر فيه جرح ولا تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات (٣٧/٥) .

لكه متابع : تابعه محمد بن كعب القرظي — كما سيأتي — .

وقد حسّن الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٣٧/٢) إسناده أي داود؛ وقال الشيخ الألباني في الإرواء (٤٨/٣) : ((هذا سنده فيه ضعف))، وحكم على الحديث بأنه ضعيف .

(٣) ((خفيفتين)) : سقطت من (ك) .

(٤) المعجم الكبير (قطعة من الجزء ١٣/ ص ١٣٥) .

وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والثاني (٧٧/٤)، برقم : ٢٠٣١ من طريق محمد بن كعب أيضاً وقال أهيمى في المجمع (٢٠٤/٦) : ((رجالهم ثقات))، ولكن يبقى النظر في سماعه من عبد الله بن أنيس — رضي الله عنه —؛ فإن ثبت صحّ الحديث؛ والله الموفق .

(٥) في (ك) و (س) : ((وإذا)) .

(٦) في (س) : ((وإن)) وهو غلط .

## السابع:

وفي قوله : يصلي على راحته، وكذا في الصلاة على الحمار والدابة دليل على قصر الرحضة في ذلك على راكب الدابة دون راكب<sup>(١)</sup> السفينة فإن الرخص لا يقاس عليها على الخلاف المتقدم<sup>(٢)</sup>، وليس راكب السفينة كراكب الدابة لمكانه من الاستقبال، وسواء أكانت السفينة واقفة أم سائرة، وهو كذلك .

قال الرافعي : وقيل : يجوز للملاح<sup>(٣)</sup>، وحكاه عن صاحب العدة<sup>(٤)</sup>، ورّد السووي في ريادات ((الروضة))<sup>(٥)</sup>، وفي ((شرح المهدب)) حكايته عن الماوردي وغيره<sup>(٦)</sup>.

(١) ((راكب)) : سقطت من (س) .

(٢) انظر ص ٥٤٩ .

(٣) العزيز شرح الوجيز ( ٤٣٣/١ )

(٤) صاحب العدة هو : أبو المكارم عبد الله بن علي الرواسي، ويعرف بـ (صاحب العدة)

قال ابن هديّة الله في طبقات الشافعية ( ص ٢٠٩ ) ((واعلم أنه قد ذكر أنّ أبا عبد الله الحسين بن علي بن الحسين [ الطبري ] يعرف بصاحب العدة

والعدنان : كتابان جليلان، وقف النووي على "العدة" لأبي عبد الله دون "العدة" لأبي المكارم، والرافعي بالعكس، لكن علم بعدة أبي عبد الله وبلغه منها القليل .

وإذا عرفت هذا صحب أطلق النووي في ريادات [ كذا ولعله ريادات ] العدة، فمراده عدة أبي عبد الله .  
وحيث أطلق الرافعي في الشرحين العدة فمراده عدة أبي المكارم . وما يرويه عن عدة أبي عبد الله بصيغها إلى صاحبها، فيقول : عن الحسين الطبري في عدته، ونحو ذلك))

(٥) ((في)) : غرقت في (س) إلى ((و))، وفي (س) حاشية فيها ((على خلاف المتقدم)) ولا معنى لها .

(٦) روضة الطالبين ( ٢١٠/٢ ) .

(٧) المجموع ( ٢١٣/٣ ) .

وفي ((التحقيق)) للووي<sup>(١)</sup> الحوار للملاح في حال تسيورها، ولا بد من التقييد بحال تسيورها؛ فإن الدابة إذا كانت واقفة لا يجوز للمصلي عليها استقبال جهة مقصده، بل يتعين عليه استقبال القبلة إن أمكن تحريرها أو انحرافه؛ هذا هو الصحيح، وقيل: يلزمه مطلقاً، فإن تعدد لم يصح، وقيل: لا يلزمه مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

### الثامن:

المعتبر توجه الراكب إلى جهة مقصده لا توجه الدابة حتى لو كانت الدابة متوجهة إلى جهة مقصده وركبها هو معزضاً أو مقلوباً فإنه لا يصح إلا أن يكون ما استقبلته هو جهة القبلة فيصح على الصحيح.

وقيل [ ٤٣/ب ] لا يصح، لأن قلته جهة مقصده<sup>(٣)</sup>.

### التاسع:

وفي قوله في حديث الباب عند البخاري يصلي التطوع وهو راكب دليل على جواز ذلك في أنواع التطوع كلها لجهة مقصده، واستثنى بعض أصحابنا صلاة الكسوف والاستسقاء وسجود الشكر والتلاوة في غير الصلاة<sup>(٤)</sup>، والحديث حجة عليه. واستثنى أبو حنيفة الوتر لقوله بوجوبه<sup>(٥)</sup>، وفي الحديث التصريح بصلاته<sup>(٦)</sup> الوتر على الراحلة وهو قول الأئمة الثلاثة<sup>(٧)</sup>.

(١) التحقيق (ص ١٨٧).

(٢) تقدمت هذه المسألة في الترجمة الخامس.

(٣) المجموع (٢٢١/٣)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٣٥/١).

(٤) العزيز شرح الوجيز (٤٣٣/١)، المجموع (٢٢١/٣).

(٥) المبسوط (٢٤٩/١).

(٦) في (س): ((بصلاة)).

(٧) المدونة (١٢٦/١)، المجموع (٢٢١/٣)، المغني (٩٨/٢ — ٩٩).

## العاشرة:

ما المراد بالنكوبة التي كان يصلّيها على الأرض، هل المراد الصلوات احمس فقط، أو المراد كل صلاة واجبة حتى يمنع ذلك في الصلاة المدورة وفي صلاة الحارة ؟ .

ذهب بعض أصحاب الشافعي إلى تعبير<sup>(١)</sup> الامتناع بالخمسة، فحور المدورة وصلاة الحارة على الراحلة إلى جهة مقصده؛ والمذهب ' امتناع ذلك في كل واجب سواء فيه<sup>(٢)</sup> الخمسة وغيرها<sup>(٣)</sup> .

## الحادي عشر:

إن قال قائل قد دهنتم إلى وجوب الوتر عليه صلى الله عليه وسلم وقد صلاّه على الراحلة فكان يسمى تخصيص امتناع ذلك بالخمسة، فالجواب : أن المراد بالواجب : الواجب<sup>(٤)</sup> على العموم لا على التخصيص<sup>(٥)</sup> . ويشكل عليه امتناع ذلك في المدورة على المذهب، ولك أن تقول . لم يصح الحديث في وجوب الوتر عليه صلى الله عليه وسلم<sup>(٦)</sup> .

فالقول بوجوبه عليه يحتاج إلى دليل صحيح ؛ والله أعلم

(١) في (س) : ((صحيح)) وهو تحريف .

(٢) ((فيه)) : ليست في (س)

(٣) العزيز شرح الوجيز (١/٤٣٣)، المجموع (٣/٢٢١) .

(٤) ((الواجب)) : سقطت من (س)

(٥) انظر : شرح صحيح مسلم للروزي (٥/٢١١) .

(٦) انظر الخصائص الكبرى للسيوطي (٢/٢٢٩) فقد أورد بعض الأحاديث التي تدلّ على ذلك، وكلام الشارح فيه إشارة إلى صحتها، وقد قال الحافظ في الفتح (٢/٤٨٩) ((لم يثبت دليل وجوبه عليه))

## الثاني عشر:

في قوله في حديث الباب عند البخاري : ((إذا أراد أن يصلي المكتوبة مرل فاستقبل القبلة)) دليل لمن ذهب إلى أنه لا تصح المكتوبة على الراحلة بحال وإن أمكه القيام والاستقبال عليها وإتمام الأركان بأن كان في محقة<sup>(١)</sup> أو نحوها . والمذهب . حوار<sup>(٢)</sup> المكتوبة عليها والحالة حدد بشرط كونها واقفة<sup>(٣)</sup> . وقيد الراعي ذلك في ((المحرر)) بأن تكون مقيدة أيضاً<sup>(٤)</sup> .

فإن كانت سائرة فالمنصوص<sup>(٥)</sup> عدم الصحة، وجوز بعض الأصحاب أيضاً ذلك في حالة سيرها<sup>(٦)</sup> بشرط أن يكون لها مسير، واختاره الروياني في ((الحلية)) إذا قادها واحد وساقها آخر .

وجواب أصحابنا عن الحديث : أنه صلى الله عليه وسلم كانت راحلته فلم يكس يمكنه القيام والاستقبال وإتمام الأركان على الراحلة؛ فاما إذا أمكن فتحكم الدابة كالسفينة الواقعة أو الجارية لحصول الشروط مع ذلك؛ والله أعلم .

## الثالث عشر:

استدل بقوله : ((السجود أحفض من الركوع)) على وجوب كون السجود أحفض، وبه صرح أصحابنا . قالوا : ولا يلزمه غاية الوسع في الإغماء، ولا وضع<sup>(٧)</sup> الجبهة على السرح أو الرحل فلو تكلف ذلك جاز<sup>(٨)</sup>؛ والله أعلم .

(١) المحقة — بكسر الميم وتشديد الغاء — مركبة للنساء كالمجروح، إلا أنها لا تقب . ( القاموس . جعف )

(٢) في (س) : ((جواب)) وهو تحريف .

(٣) العزيز شرح الوجيز ( ٤٣٠/١ )، والمجموع ( ٢٢١/٣ — ٢٢٢ ) .

(٤) المحرر ( ق ٨/ب ) .

(٥) في (س) : ((فالمصر)) وهو غلط .

(٦) العزيز شرح الوجيز ( ٤٣١/١ )، والمجموع ( ٢٢٢/٣ ) .

(٧) في (س) : ((الوضع)) بدل ((ولا وضع)) وهو تحريف .

(٨) العزيز شرح الوجيز ( ٤٣٨/١ )، والمجموع ( ٢١٥/٣ ) .

## باب ما جاء في الصلاة إلى الراحلة

حدثنا سفيان بن وكيع : ثنا أبو خالد الأحمر، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى بعيره - أو راحلته -، وكان يصلي على راحلته حيث ما توجهت به .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وهو قول بعض أهل العلم : لا يرون بالصلاة إلى البعير بأساً أن يستتر به .



## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث ابن عمر : أخرجه مسلم مقطوعاً . وروى الشطر الأول عن أبي بكر من أبي شيبه وابن عمر عن أبي خالد الأحمر . قال ابن أبي شيبه : كان يصلي إلى راحلته ، وقال ابن عمر : صلى إلى بعير<sup>(١)</sup> . ورواه أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة ووهب بن بقية وابن أبي حلف وعبد الله بن سعيد عن أبي خالد الأحمر<sup>(٢)</sup> .

واتفق عليه الشيخان من رواية معتمر بن سليمان عن عبد الله بن عمر لمعط : كان يعرض راحلته فيصلّي إليها<sup>(٣)</sup> . وقد تقدم في ( باب ما جاء في ستره المصلي )<sup>(٤)</sup> .

وروى مسلم الشطر الثاني عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر<sup>(٥)</sup>

ورواه أيضاً عن محمد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عبد الله بن عمر لمعط : كان يصلي سبحة حيثما توجهت به ناقته<sup>(٦)</sup> . وقد تقدم ذكره في الباب قبله<sup>(٧)</sup> .

(١) الصحيح : ( كتاب الصلاة ، باب ستره المصلي . ٣٥٩/١ ، رقم : ٥٠٢ ) .

(٢) السنن : ( كتاب الصلاة ، باب الصلاة إلى الراحلة ٤٤٤/١ ، رقم : ٦٩٢ ) لمعط : كان يصلي إلى بعير .

(٣) البحاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة ، باب الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرجل ٥٨٠/١ ،

رقم : ٥٠٧ ) ، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة ، باب ستره المصلي ٣٥٩/١ ، رقم : ٥٠٢ ) .

(٤) انظر : ( ص ٣٥٥ ) .

(٥) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب حوار صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث

توجهت : ٤٨٦/١ ، رقم : ٧٠٠ ) .

(٦) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب حوار صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث

توجهت : ٤٨٦/١ ، رقم : ٧٠٠ ) .

(٧) انظر : ( ص ٥٨٨ ) .

## الثاني:

لم يذكر المصنف في الباب غير حديث ابن عمر، وفيه عن أبي الدرداء رواه الترمذي في ((مسنده)) بلفظ: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعير من المعجم... الحديث. وقد تقدم في (باب ما جاء في ستر المصلي) <sup>(١)</sup>.

ورواه ابن أبي شيبة أيضاً في ((المصنف)) <sup>(٢)</sup>، ورواه الطبراني في ((الكبير)) <sup>(٣)</sup> من حديثه قال: كما في عروبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقيمت الصلاة فاستقل رسول الله صلى الله عليه وسلم سنام البعير فقام يصلي إليه.

وفي إسناده علي بن يزيد الألهاني: وهو ضعيف <sup>(٤)</sup>.

## الثالث:

فيه أنه لا بأس أن يستتر المصلي بالراحلة والبعير في الصلاة، وقد حكاه المصنف عن بعض أهل العلم، فأفهم اختلاف العلماء فيه، وذكر مالك في ((الموطأ)) أنه بلغه أن ابن عمر كان يستتر براحله إذا صلى في السفر <sup>(٥)</sup>، ووصله ابن أبي شيبة في ((المصنف)) <sup>(٦)</sup>، وقبده في رواية له

(١) انظر: (ص ٣٦٣) وقد تقدم تخريجه هناك

(٢) المصنف (٣٠٤/٢) وتقدم الكلام عليه.

(٣) سر في المطبوع من المعجم الكبير وقد أورده الحنفي في التجميع (٥٩/٢)، وقد: ((رواه حري في "الكبير"، وفيه: علي بن يزيد الألهاني وهو ضعيف)).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (١٧٨/٢١ - ١٨٢)، وتهذيب التهذيب (٣٩٦/٧ - ٣٩٧).

(٥) في (س): ((ع)).

(٦) الموطأ. كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ستر المصلي في السفر. ١٥٧/١، رقم ٤١.

(٧) المصنف (٣٤٠/٢).

كما إذا كان عليه رجل<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> وروى ابن أبي شيبة أيضاً عن أنس أنه صلى وبينه وبين القلعة بعير عليه محمله<sup>(٣)</sup>. وروى أيضاً الاستار بالبعير عن سويد بن غفلة<sup>(٤)</sup>، والأسود بن يريد<sup>(٥)</sup>، وعطاء بن أبي رباح<sup>(٦)</sup>، والقياسم<sup>(٧)</sup>، وسالم<sup>(٨)</sup>، وعن الحسن: لا بأس أن يستتر بالبعير<sup>(٩)</sup>.

وقال ابن عبد البر في ((الاستذكار)): لا أعلم فيه — أي: الاستار بالراحلة — خلافاً، وحسب المصلي وما يستتره مما<sup>(١٠)</sup> يريد على عظم الدراع<sup>(١١)</sup>.  
وقال ابن حزم: من منع من<sup>(١٢)</sup> الصلاة إلى البعير فهو مبطل<sup>(١٣)</sup>.  
وقد تقدم الكلام على ستر المصلي في بابها<sup>(١٤)</sup>.

(١) المصنف (٣٤٠/٢)

(٢) في (ك): ((رجل عنده))، وتحرفت كلمة ((رجل)) في (س).

(٣) المصنف (٣٤٠/٢)

(٤) المصنف (٣٤٠/٢)

(٥) المصنف (٣٤٠/٢)

(٦) المصنف (٣٤١/٢)

(٧) المصنف (٣٤١/٢)

(٨) المصنف (٣٤١/٢)

(٩) المصنف (٣٤١/٢)

(١٠) في (ك) و (س): ((وقد قال)).

(١١) في (س): ((فيما)) وهو تحريف.

(١٢) الاستذكار (١٨٢/٦)

(١٣) ((س)). ليست في (س).

(١٤) المغلي (٢٥/٤)

(١٥) انظر: (ص٣٥٢).

## الرابع:

وقوله : ((حيثما توجهت به)) المراد — والله أعلم — توجهت به إلى جهة مقصده، فأما إذا قهرته وانحرفت عن جهة قصده فإن كان انحرافها [ ١/٤٤ ] به إلى جهة القبلة لم يصرفه، وإن<sup>(١)</sup> كان إلى غير جهة القبلة فإن طال بطلت صلاته، وإن<sup>(٢)</sup> لم يطل<sup>(٣)</sup> لم يطل عادت قريباً لم تطل على المذهب<sup>(٤)</sup>.

(١) في (س) . ((فإن))

(٢) في (س) : ((فإن)) .

(٣) كذا في (ك)، وفي الأصل : ((تظل)) مالياً، **الفرقة**، وهو غلط

(٤) المجموع ( ٢١٦/٣ )، روضة الطالبين ( ٢١٢/١ ) - وانظر : شرح مسلم للبووي ( ٢١١/٥ )

## باب ما جاء إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء

حدثنا قتيبة : ثنا سفيان، عن الزهري، عن أنس : يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء)) .

قال : وفي الباب : عن عائشة، وابن عمر، وسلمة بن الأكوع، وأم سلمة .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح .

وعليه العمل عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، منهم : أبو بكر، وعمر، وابن عمر<sup>(١)</sup>، وبه يقول أحمد، وإسحاق يقولان : يبدأ بالعشاء وإن فاتته الصلاة في الجماعة .

قال أبو عيسى : سمعت الجارود يقول : سمعت وكيعاً يقول في هذا الحديث : يبدأ بالعشاء إذا كان طعماً يخاف فسادَه، والذي ذهب إليه بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أشبه بالاتباع، وإنما أرادوا أن لا يقوم الرجل إلى الصلاة وقبَّه مشغول بسبب شيء .

وقد روي عن ابن عباس أنه قال : لا نقوم إلى الصلاة وفي أنفسنا شيء .

وروي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء)) . قال : وتعمش ابن عمر وهو يسمع قراءة الإمام . حدثنا<sup>(٢)</sup> بذلك هناد : ثنا<sup>(٣)</sup> عبيد الله عن نافع عن ابن عمر .

(١) (ابن عمر) : تكررت سهواً في (س) .

(٢) في (ك) و (س) : ((قال : ثنا)) .

(٣) ((ثنا)) : سقطت من (س)، وفي (ك) : ((قال : ثنا)) .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث أنس : أخرجه بقية الأئمة الستة خلا أبا داود : فرواه مسلم عن عمرو الباقد ورواه  
 بن حرب، وأبي بكر بن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، والسنائي عن محمد بن منصور الخوار<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه عس  
 هشام بن عمار<sup>(٣)</sup> فهمتهم عن ابن عيينة . ورواه الحارثي من رواية عقيل بن خالد<sup>(٤)</sup>، ومسلم من  
 رواية عمرو بن الحارث<sup>(٥)</sup> كلاهما عن الزهري<sup>(٦)</sup>.

وحديث عائشة : أخرجه الحارثي من رواية الثوري<sup>(٧)</sup> ويحيى بن سعيد<sup>(٨)</sup>، ومسلم من  
 رواية وكيع<sup>(٩)</sup>.

(١) الصحيح ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يربسد أكله في  
 الحال ... : ٣٩٢/١، برقم : ٥٥٧ ) .

(٢) السنن ( كتاب الإمامة، باب العذر في ترك الجماعة ١١١/٢، برقم ٨٥٣ ) .

(٣) السنن ( كتاب إقامة الصلاة والسنة، باب إذا حضر الصلاة ووضع العشاء ٣٠١/١، برقم ٩٣٣ )

(٤) الصحيح ( كتاب الآداب، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ١٥٩/٢، برقم ٦٧٢ )

(٥) الصحيح ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يربسد أكله في  
 الحال ... : ٣٩٢/١، برقم : ٥٥٧ ) من طريق ابن وهب عن عمرو ( ٩٥ ) .

(٦) في حاشية الأصل ((حديث أنس طرق أخرى، منها عن أبي دلالة في الحارثي [ كتاب الأطلعمة،  
 باب إذا حضر العشاء فلا يجعل عن عشاءه : ٥٨٤/٩، برقم : ٥٤٦٣ ]، وعن حيد في ابن أبي شيبة [   
 النصف : ١٦٠/٤ ] أخرجه عن هشيم عنه، لكن موقوفاً، وعن قتادة عبد السراج ))

(٧) الصحيح ( كتاب الأطلعمة، باب إذا حضر العشاء فلا يجعل عن عشاءه ٥٨٤/٩، برقم ٥٤٦٥ )

(٨) الصحيح ( كتاب الآداب، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ١٥٩/٢، برقم ٦٧١ )

(٩) الصحيح ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يربسد أكله في  
 الحال ... : ٣٩٢/١، برقم : ٥٥٨ ) . وفي حاشية الأصل على قوله ((من رواية وكيع)) : ((وحضر  
 بن عياث وابن غنيم))، وهو كذلك في الصحيح .

وعلقه البخاري أيضاً من رواية وهيب بن خالد<sup>(١)</sup> أربعهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((إذا وُضع العشاء وأقيمت الصلاة فأبندوا بالعشاء)). لعل رواية يحيى بن سعيد وهيب بن خالد، وقال الثوري : ((إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فأبندوا بالعشاء))، ولم يسق مسلم لفظه، أحال به على حديث أنس فقال مثل حديث ابن عبيدة عن الزهري عن أنس .

ومسلم<sup>(٢)</sup> وأبي داود<sup>(٣)</sup> من رواية عبد الله بن أبي عتيق<sup>(٤)</sup> عن عائشة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ((لا صلاة بحضرة طعام، ولا وهو يدافعه الأخبثان))، وفي أوله قصة لنفاس مع عائشة .

وحديث ابن عمر<sup>(٥)</sup> : (اتفق عليه الشيخان من رواية أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر<sup>(٦)</sup> عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إذا وُضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فأبندوا بالعشاء، ولا يجعل حتى يفرغ منه))<sup>(٧)</sup>).

(١) الصحيح : (كتاب الأطعمة، باب إذا حضر العشاء فلا يجعل عن عشاءه : ٥٨٤/٩، عقب الحديث رقم : ٥٤٦٥).

(٢) الصحيح : (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال ... ٣٩٣/١، برقم : ٥٦٠).

(٣) السنن : (كتاب الطهارة، باب أيصلي الرجل وهو حافن : ٦٩/١، برقم : ٨٩)، ولم يذكر إلا طرفاً من القصة .

(٤) في (س) : ((عمر)) وهو تحريف .

(٥) في (س) : ((وع)) وهو غلط .

(٦) ((ابن)) : سقطت من (س) .

(٧) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٨) البخاري في صحيحه : (كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة : ١٥٩/٢، برقم : ٦٧٣)، ومسلم في صحيحه : (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال ... : ٣٩٢/١، برقم : ٥٥٩).

راد البحاري : وكان<sup>(١)</sup> ابن عمر يوصع له الطعام فتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ وإليه ليسمع<sup>(٢)</sup> قراءة الإمام .

وأخرجه أيضاً<sup>(٣)</sup> وابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية أيوب، والبحاري تعليقا<sup>(٥)</sup>، ومسلم متصلاً من رواية موسى بن عقة<sup>(٦)</sup>، ومسلم من رواية ابن جريح<sup>(٧)</sup> كلهم عن نافع عن ابن عمر بحود .

وحديث سلمة بن الأكوع أخرجه أحمد<sup>(٨)</sup>، والطبراني في معجميه ((الكبير))<sup>(٩)</sup> و ((الأوسط))<sup>(١٠)</sup> من رواية أيوب<sup>(١١)</sup> بن عتبة عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إذا حصرت الصلاة والعشاء فابدؤا بالعشاء)) .

(١) في (س) : ((فكان)).

(٢) في (ك) و (س) : ((يسمع)).

(٣) البخاري في صحيحه : ( كتاب الأطعمة، باب إذا حصر العشاء فلا يعجل عن عشاءه ٥٨٤/٩، رقم ٥٤٦٣ )، ومسلم في صحيحه ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال ... : ٣٩٢/١، رقم : ٥٥٩ ) .

(٤) السنن ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إذا حصرت الصلاة ووصع العشاء ٣٠١/١، رقمه : ٩٣٤ )

(٥) الصحيح ( كتاب الأدان، باب إذا حصر الطعام وأقيمت الصلاة ١٥٩/٢، رقمه : ٦٧٤ )

(٦) الصحيح : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال ... : ٣٩٢/١، رقم : ٥٥٩ ) .

(٧) الصحيح : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال ... : ٣٩٢/١، رقم : ٥٥٩ ) .

(٨) المسند ( ٤٩/٤، ٥٤ )

(٩) المعجم الكبير ( ٢٠/٧، رقم : ٦٢٥٠ ) .

(١٠) المعجم الأوسط ( ٢٦٥/١، رقم : ٨٦٤ ) .

(١١) ((أيوب)) : سقطت من (س)



وأيوب بن عتبة قاضي اليمامة : صَعَفَ الجمهور<sup>(١)</sup>، ووثقه أحمد<sup>(٢)</sup> وابن معين<sup>(٣)</sup> في رواية عهما .

وحديث أم سلمة : رواه أحمد<sup>(٤)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٥)</sup>، والطبراني في ((الكبير))<sup>(٦)</sup> من رواية عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إذا حضر العشاء وحضرت الصلاة فأبدؤا بالعشاء)) .<sup>(٧)</sup> وإسناده جيد .

## الثاني :

فيه لما لم يذكره : عن ابن عباس، وأبي هريرة .

أما حديث ابن عباس : فرواه الطبراني في ((الكبير)) من رواية يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس رفعه قال : ((إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فأبدؤا بالعشاء))<sup>(٨)</sup> . وإسناده حسن<sup>(٩)</sup> .

(١) انظر : تهذيب الكمال (٤٨٥/٣ - ٤٨٨) ، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (٦١٩) (ضعيف) .

(٢) انظر : تاريخ بغداد (٤/٧) .

(٣) انظر : تاريخ بغداد (٤/٧) .

(٤) المسند (٣١٤، ٣٠٣، ٢٩١/٦) .

(٥) المسند (٤٢٧/١٢، برقم : ٦٩٩٣) .

(٦) المعجم الكبير (٢٣/٢٩٧، برقم : ٦٦٠) .

(٧) في حاشية الأصل : (أخرجه ابن أبي شبة بلفظ : "إذا حضر العشاء وحضرت العشاء") .

وفي (ع) بعده : ((أفاده الحافظ)) . وسيأتي الكلام عليه في (الوجه الثامن) إن شاء الله تعالى

(٨) المعجم الكبير (١١/٤٠٣، برقم : ١٢١٤٢) .

(٩) في إسناده يزيد بن أبي زياد الهاشمي — مولاهم — الكوفي : ضعيف، كبير فتغير، وصار يتلقس، وكان شيعياً (التقريب : ٧٧١٧)؛ فهذا الإسناد ضعيف .

وأما حديث أبي هريرة : فرداه الطبراني في ((الصغير))<sup>(١)</sup> و ((الأوسط))<sup>(٢)</sup> قال : ثنا محمد بن أنان الأصبهاني : ثنا إسماعيل بن عمرو الجلي . ثنا وهيب بن معاوية ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء)).

قال في ((الأوسط))<sup>(٣)</sup> : لم يروه عن سهيل إلا زهير ، ولا عنه<sup>(٤)</sup> إلا إسماعيل تمرّد به محمد بن أنان<sup>(٥)</sup>.

### الثالث :

احتج بهذه الأحاديث من قال بوجوب البدء<sup>(٦)</sup> بالأكل قبل الصلاة . وقد حكاه المصنف عن تقدم ذكره ، وحكى ابن المدر أنه قال بطاهره أيضاً سفيان الثوري<sup>(٧)</sup> . وحمل جمهور العلماء الأمر بالبدء بالأكل على الدب ؛ وهو قول أبي حنيفة<sup>(٨)</sup> .

(١) المعجم الصغير ( ١٢٩/٢ ) ، رقم : ٩٠٥ .

(٢) المعجم الأوسط ( ٢٦٢/٧ ) ، رقم : ٧٤٥١ . وهذا إسناد ضعيف . فيه إسماعيل بن عمرو بن يحيى السجى : قال فيه أبو حاتم والدارقطني ((ضعيف)) ، وقال ابن عدي ((حدثت بأحد حديث لا يتابع عليها)) ، وقال ابن عقدة : ((ضعيف ، ذاع الحديث)) . وقال الخطيب البغدادي : ((صاحب غرائب وماكير)) . انظر : لسان الميزان ( ٤٧٥/١ ) .

(٣) عرّ الشارح هذا الكلام إلى الأوسط ، وليس هذا لفظه فيه ، بل هو في الصغير

(٤) ((عنه)) : تحرفت في (س) .

(٥) في حاشية الأصل : ((وفيه : [ يعني في الباب ] عن عمر أخرجه ابن أبي شيبة [ ١٦١/٤ ] بلفظ "إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء" ، لكنه وقفه))

(٦) في (س) : ((بالبدء)) وهو غلط .

(٧) الأوسط ( ١٤١/٤ ) .

(٨) انظر :

ومالك<sup>(١)</sup>، والشافعي<sup>(٢)</sup>، وقال الشافعي<sup>(٣)</sup> وابن حبيب من المالكية<sup>(٤)</sup>: يبدأ بالطعام إذا كانت عسمة شديدة التوقان إليه، فإن لم يكن كذلك فتركُ العشاء وإتيان الصلاة أحبَّ إليّ، وقال مالك: يبدأ بالصلاة إلا أن يكون طعاماً خفيفاً<sup>(٥)</sup>، وقال أهل الطاهر: لا تجوزُ الصلاة محصورة طعام المصلي عداً كان أو عشاءً، [ ٤٤/ب ] ومرض عليه أن يبدأ بالأكل، فإن بدأ بالصلاة فصلاته باطله<sup>(٦)</sup>.

وما أشار إليه الشافعي من التعليل بالتوقان قد فهم من بعض طرق حديث الباب؛ حيث قيد<sup>(٧)</sup> ذلك بالصائم<sup>(٨)</sup> وبصلاة المغرب، إذ يُعلم توقان الصائم آخر النهار خصوصاً في<sup>(٩)</sup> الأيام الطوال؛ وذلك فيما رواه الطبراني في ((الأوسط)) من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري عس أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إذا أقيمت الصلاة وأحدكم صائم فليبدأ بالعشاء قبل صلاة المغرب، ولا تعجلوا عن عشاءكم))<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة (١/١٦١).

(٢) الأم (١٥٥/١ - ١٥٦)، والسنن المأثورة (١/٢٥٣)، وشرح مشكل الآثار (٥/٢٣٩).

(٣) الأم (١/١٥٦).

(٤) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/٢٩٤).

(٥) نقله عنه ابن المنذر في الأوسط (١/١٤١)، وفيه: ((وكان مالك يقول: أكره أن يبدأ الرجل في طعامه بحضرة الصلاة، وأرى أن يبدأ بالصلاة إلا أن يكون خفيفاً مثل شربة السويق ونحوه من الطعام)).

(٦) المحلى (٤/٤٦).

(٧) في (س): ((قندر)) وهو تحريف.

(٨) في (ك): ((بالصلاة)) وهو غلط.

(٩) ((في)): سقطت من (س).

(١٠) المعجم الأوسط (٥/٢٠٠). وفي حاشية الأصل: ((هو عنه من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث. وقد أخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن عمرو بن مديون الزيادة [ كما تقدم ذكره عند الكلام على حديث الباب ]، وذكر الطبراني أن موسى بن أعين تفرد بها. قلت: وهو ثقة، وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه [ ٤٢١/٥، برقم: ٢٠٦٨ ] من طريقه)). وانظر: فتح الباري (٢/١٦٠).

وإسناده صحيح على شرط مسلم؛ وقد رواه الدارقطني في كتاب ((الإبرامات)) وصححه<sup>(١)</sup>

ولم أطلق الحكم أن يجب عن هذا الحديث أنه لعله خرج على سؤال سائل عسر هذه الصورة، فلا مفهوم له، ويكون ذكراً لبعض أفراد العموم فلا يخص.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: لا يخلو إما أن يكون الرجل<sup>(٢)</sup> محتاجاً إلى الطعام حتى يشتعل بطنه إن تركه أو يخاف على الطعام الفساد أو نقصان لده، فإنه يقدمه على الصلاة؛ فإن أمر هذا كله قدم الصلاة...<sup>(٣)</sup> إلى آخر كلامه. وذكر العراقي في ((الإحياء)) أنه لو كان في تأخير الأكل ما يترد الطعام أو يفسد أمره وفي الوقت سعة فتقدمه أحب تأخره عنه أم لم تتق<sup>(٤)</sup>.

وقد أشار أبو الدرداء إلى العلة في تقديم العشاء بشعل الحاطر به<sup>(٥)</sup> فيما ذكره البحاري عنه في ((صحيحه))، فقال: قال أبو الدرداء: من فقه الرجل: إقباله على حاجته حتى يقل على صلاته، وقبله فارغ<sup>(٦)</sup>.

قال ابن بطال: ولو كان إقباله على طعامه هو المرض عليه لم يقل فيه من فقه الرجل أن يبدأ به، بل كان يقول: من الواجب عليه اللزم له أن يبدأ به فين العلة في قوله صلى الله عليه وسلم: ((ابدأوا بالعشاء)) أنها<sup>(٧)</sup> لما يخاف من شعل البال.

(١) لم أقف عليه في مطبوعة الإبرامات.

(٢) ((الرجل)): سقطت من (س).

(٣) عارضة الأحوذ (١٤٩/٢).

(٤) إحياء علوم الدين (٢١٧/٥).

(٥) ((ه)): ليست في (ك).

(٦) الصحيح: (كتاب الأدب، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة: ١٥٩/٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٥٩/١): ((وأنظر أبي الدرداء وصله ابن المبارك في كتاب الزهد [برقم: ١١٤٢]، وأخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب "تعظيم قدر الصلاة" [١٨٥/١، رقم: ١٣٤] من طريقه))

(٧) في (س): ((أنه)).

قال : وقد رأينا شغل البال في الصلاة لا يفسدها، ثم ذكر حديث صلاته في الحبة التي لها عَلمٌ<sup>(١)</sup>، وقول عمر : إني لأجهر جيتي وأما في الصلاة<sup>(٢)</sup>، وحديث : ((إنَّ الشيطانَ يأتي أحداكم فيقول : اذكر كذا...))<sup>(٣)</sup> الحديث<sup>(٤)</sup>.

## الرابع:

استدلَّ بقوله : ((فابدؤا بالعشاء)) : على أنه يستوعب عشاءه قبل الصلاة، ولا يقتصر على بعضه، وفي حديث ابن عمر التصريح بذلك في قوله : ((ولا يجعل حتى يمرع منه)).

قال النووي : وهذا هو الصواب .

قال : وأما<sup>(٥)</sup> ما يتأوله بعض أصحابنا على أنه يأكل لقماً يكسرها بها شدة الجوع فليس بصحيح؛ وهذا الحديث صريحٌ في إبطاله<sup>(٦)</sup>.

(١) متفقٌ عليه من حديث عائشة — رضي الله عنها — أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الصلاة،

باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها ١٠ / ٤٨٢، رقم ٣٧٣ )، ومسلم في صحيحه ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام ١٠ / ٣٩١، رقم ٥٥٦ )

(٢) ذكره البخاري في صحيحه : ( كتاب العمل في الصلاة، باب يفكر الرجل الشيء في الصلاة ٣٠ / ٨٩ )

قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ١ / ٩٠ ) : ((وصله ابن أبي شيبة [ في المصنف : ٤ / ١٦٥ ] بإسناد صحيح عن أبي عثمان التهذي عنه بهذا سواء)).

(٣) متفقٌ عليه : أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب العمل في الصلاة، باب يفكر الرجل الشيء في

الصلاة ٣٠ / ٨٩، رقم ١٢٢٢ )، ومسلم في صحيحه ( كتاب الصلاة، باب فصل الأذان وهرَب الشيطان عند سماعه : ١ / ٢٩١، رقم ٣٨٩ ) .

(٤) شرح صحيح البخاري ( ٢ / ٢٩٤ — ٢٩٥ ) .

(٥) ((وأما)) : سقطت من (س) .

(٦) شرح صحيح مسلم ( ٥ / ٤٦ ) .

## الخامس:

المراد بمحضور العشاء وضعه بين يدي الأكل لا استواء الطعام أو عرفه<sup>(١)</sup> في الأوعية كما في حديث ابن عمر المتفق عليه : ((إذا وضع))، وكما هو عند البخاري في حديث عائشة، وفي رواية لمسلم : ((إذا قُرب العشاء))<sup>(٢)</sup>.

## السادس:

وقوله : ((إذا وضع العشاء)) أي : عشاء الذي يريد الصلاة كما قال في حديث ابن عمر المتفق عليه : ((إذا وضع عشاء أحدكم))، أما إذا وُضع طعام غيره لم هو له أو لم دعي للأكل ولم يدع هو فليس داخلياً في النهي . قال ابن حزم : ولا يجوز الصلاة بحضرة طعام المصلي<sup>(٣)</sup> . انتهى . ويحتمل أن يقال : إن اشتغل خاطره بطعام غيره لكونه جائعاً لا يدخل في الصلاة لشغل خاطره بذلك، حتى يأكل طعاماً لمسه أو لعيره، أو ينتقل عن مكان الطعام ليتشاعل عنه ويخرج عن قوله : ((لا صلاة بحضرة طعام))<sup>(٤)</sup>.

## السابع:

يستثنى من النهي عن الصلاة بحضرة الطعام الصائم؛ فلا بأس بصلاته إذ الممتنع شرعاً لا تشتغل بمسه بالطعام عالياً<sup>(٥)</sup>، وقد أمر الصائم بالصلاة<sup>(٦)</sup> أي قوله في الدعوة : ((بأن كان معطراً

(١) في (ك) و (س) : ((وعرفه))

(٢) وهي رواية عمرو بن الحارث عن ابن شهاب .

(٣) المخلّى ( ٤٦/٤ ) .

(٤) انظر : فتح الباري ( ١٦٠/٢ ) .

(٥) انظر : فتح الباري ( ١٦١/٢ - ١٦٢ ) .

(٦) (بالصلاة) : سقطت من (ك) .

فليطعم، وإن كان صائماً فليصل»<sup>(١)</sup>، فحمله بعضهم عن الصلاة الشرعية، وحملهم بعضهم على الدعاء<sup>(٢)</sup>، ويدلّ له قوله في بعض طرقه: ((وليدع))<sup>(٣)</sup>.

## الثامن:

ما يقعُ في بعض كتب الفقه: ((إذا حضر<sup>(١)</sup> العشاء والعشاء فابذوا بالعشاء)) لا أصل له في كتب الحديث<sup>(٢)</sup>، ولو روي ذلك لربما أدى إلى الإلباس فيما أمر بالبداءة به، هل هو العشاء

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب الكاح، باب الأمر بإحابة الداعي إلى دعوة: ١٠٥٤/٢، رقم: ١٤٣١) من حديث أبي هريرة — رضي الله عنه — .

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢٣٦/٩) .

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٢٧٩/٢) بلفظ: ((فليصل وليدع))، وأخرجه هو (٤٨٩/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٦٣/٧) بلفظ: ((وإن كان صائماً فليصل — يعني الدعاء))، وأخرجه أبو داود في سننه: (كتاب الأطعمة، باب ما جاء في إحابة الدعوة: ١٢٤/٤، رقم: ٣٧٣٧) من حديث ابن عمر — رضي الله عنه — بلفظ: ((وإن كان صائماً وليدع)) وإسناده صحيح .

(٤) ((حضر)) سقطت من (ك) .

(٥) في حاشية الأصل: ((قوله: "لا أصل له" فيه نظر فقد رواه ابن أبي شيبة قال: ما ابن علية عن محمد بن إسحاق ما عبد الله بن رافع عن أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا حضر العشاء وحضرت العشاء فابذوا بالعشاء" نقلته [من] خط الحافظ قطب [الدين] الحلبي))

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٦٢/٢) . ((ما يقع في بعض كتب العفة: "إذا حضر العشاء والعشاء فابذوا بالعشاء" لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ . كذا في (شرح الزمدي) لشيخنا أبي الفاضل، لكن رأيت بخط الحافظ قطب الدين أن ابن أبي شيبة أخرجه عن إسماعيل — وهو ابن علية — عن ابن إسحاق قال: حدثني عبد الله بن رافع عن أم سلمة مرفوعاً "إذا حضر العشاء وحضرت العشاء فابذوا بالعشاء" فإن كان ضبطه فذاك، وإلا فقد رواه أحمد في (مسنده) [٢٩١/٦] عن إسماعيل بلفظ: "وحضرت الصلاة" . ثم راجعت (مصنف ابن أبي شيبة [١٥٩/٤]) فرأيت الحديث فيه كما أخرجه أحمد؛ والله أعلم)) .

(١٦) تمتع العين أو مكسرها؛ فأنتى بالصلاة ليرول الإلباس، ولا يتقيد ذلك بصلاة العشاء، بل أصلاً (١٧) كلها في ذلك سواء، وإنما ذكر في بعضها المغرب لكونه وقت فطر الصائم ووقت تقديم عشاء الصائمين كما تقدم.

## التاسع:

استدل به من ذهب إلى امتداد وقت المغرب، وأنه (١٨) لا يتقيد بمقدار الوضوء والستر والأذان والإقامة ومقدار الصلاة كما هو قول الشافعي في الحديث (١٩)، وذهب جمهور العلماء إلى امتداد وقتها إلى غروب الشفق، وهو قول أبي حنيفة (٢٠)، وأحمد (٢١)، وإسحاق (٢٢)، والشافعي في القديم (٢٣)، وصححه النووي (٢٤)، وتقدم في بابها (٢٥).

(١) إلى ما ينهي القسم الثالث من الموجود من سبعة (س).

(٢) في (ك) : ((الصواب)) وهو تحريف.

(٣) في (ك) : ((فانه)) وهو غلط.

(٤) الأم ( ٧٣/١ ) فإنه قال : ((لا وقت للمغرب إلا واحد، وذلك حين تحب الشمس ))، قال النووي في المجموع ( ٣٥/٣ ) ((إذا قلنا ليس للمغرب إلا وقت واحد فهو إذا غربت الشمس ومضى قدر طهيرة وسرة العورة وأذان وإقامة وخمس ركعات هذا هو الصحيح، وبه قطع الحرسانيون، وقيل . يعتبر ثلاث ركعات للعرض فقط، ويبدأ قطع المصعب وآخرون من العراقيين . وادعى الروماني أنه طاهر المذهب، وليس كما ادعى، وحكى القاضي أبو الطيب في تعليقه رجحاً أنه لا يتقدر بالصلاة بل بالعرف معنى آخر من المتعارف في العادة حرج الوقت، وهذا قوي، ولكن المشهور اعتبار خمس ركعات منها ركعتان بسنة))

(٥) مختصر الطحاوي ( ص ٢٣ )، الميسوط ( ١٤٤/١ )، الهداية ( ٩٢/١ )

(٦) الأوسط لابن المنذر ( ٣٣٥/٢ )، المغني ( ٢٤/٢ )، الإيضاح ( ١٥٢/٣ )

(٧) انظر : الأوسط ( ٣٣٥/٢ )، والمغني ( ٢٤/٢ ) .

(٨) انظر : العرير شرح الوجيز ( ٣٧٠/١ )، والمجموع ( ٣٢/٣ — ٣٤ ) .

(٩) المجموع ( ٣٤/٣ )، وانظر : فتح الباري ( ١٦١/٢ ) .

(١٠) في (ب) ما جاء في وقت المغرب : ٣٠٤/١، وهو من القسم الذي شرحه العلامة أبو الفتح العمري



## العاشر:

ما ذكر من تقديم العشاء على الصلاة أهو<sup>(١)</sup> فيما إذا كان الوقت يسع الأكل والصلاة؛ فإن كان بحيث إذا أكل خرجت الصلاة<sup>(٢)</sup> أو بعضها عن الوقت فإنه يجب البداءة بالصلاة عند أكثر أهل العلم حتى عند المقاتلين بوجوب تقديم الأكل كأحمد<sup>(٣)</sup>، وإسحاق<sup>(٤)</sup>؛ وهو طاهر ما حكاه المصنف عنهما؛ حيث قال: (وإن فاتته الصلاة في الجماعة)، وخالف في ذلك بعض أصحابنا وأهل الطاهر، فحكى المتولي<sup>(٥)</sup> عن بعض أصحابنا أنه لا يصلي بحال، بل يأكل وإن خرج الوقت؛ لأن مقصود [١/٤٥] الصلاة الخشوع فلا يفوته<sup>(٦)</sup>.

قال ابن حرم: فإن حشي فوت الوقت فكذلك لأنه مأمور على الجملة بأن يتدبّر بالأكل؛ فصح أن الوقت يتماد له إذ أمر بتأخيرها حتى يتم شعله بما ذكرناه؛ وبالله التوفيق<sup>(٧)</sup>.

## الحادي عشر:

حمل الإمام أحمد حديث الباب على من لم يكن بدأ بالأكل قبل إقامة الصلاة، فأما من شرع في الأكل ثم أفيمت الصلاة فإنه يقوم إلى الصلاة ولا يتمادى في الأكل؛ لأنه قد أخذ منه بما يجمع من شغل البال<sup>(٨)</sup>. وتأول ذلك من حديث عمرو بن أمية الضمري قال: رأيت النبي صلى

(١) في (ك): ((هو)).

(٢) ((الصلاة)): ليست في (ك).

(٣) انظر: الأوسط (١٤١/٤)، الإنصاف (٤٦٥/٤).

(٤) انظر: الأوسط (١٤١/٤)، المغني (٣٧٣/٢).

(٥) تقدمت ترجمته.

(٦) نقله عنه النووي في شرح صحيح مسلم (٤٦/٥).

(٧) المحلى (٤٧/٤ — ٤٨).

(٨) انظر: الأوسط (١٤١/٤)، وشرح صحيح البخاري لابن بطال (٢٩٦/٢).

الله عليه وسلم يأكلُ دراعاً بخرَ منها، فدُعي إلى الصلاة فقام فطرح<sup>(١)</sup> السكّين، فصلى ولم يتوصاً. والحديث أخرجه الأئمة السنة خلاً أما داود<sup>(٢)</sup>، وليس في حديث عمرو بن أمية حجة لما ذهب إليه، فلعلة كان قد هرع من أكله حين دُعي إلى الصلاة لا أنه تركه ونفسه تنوف إلى<sup>(٣)</sup>.

ويرد ما تأوله عليه قوله في حديث ابن عمر المتفق عليه: ((ولا يجعل حتى يفرغ منه))، وكان ابن عمر — راوي الحديث — يوصع له الطعام فتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ وإنه ليسمع قراءة الإمام، رواه البخاري<sup>(٤)</sup>.

واستدلّ ابن بطلال بحديث عمرو بن أمية على أن حديث الأمر بالدعاء بالأكل قبل الصلاة محمولٌ على الذنب بدليل قيامه من الأكل حين دُعي للصلاة، ولذلك أورده البخاري — رحمه الله — عقب حديث الباب<sup>(٥)</sup>؟ والله أعلم.

آخر الجزء الرابع من خط مؤلفه. أيده الله.<sup>(٦)</sup>

(١) في (ك): ((وطرح)).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب الأذان. باب إذا دُعي الإمام إلى الصلاة وبهذه ما يأكُن).

١٦٢/٢، رقم: ٦٧٥)، ومسلم في صحيحه (كتاب الحبيص. باب سح الوضوء مما مست المناء).

٢٧٣/١ — ٢٧٤، رقم: ٣٥٥)، والترمذي في جامعه (كتاب الأطعمة، باب ما جاء عن أبي حنيفة).

الله عليه وسلم من الرخصة في قطع اللحم بالسكّين: ٢٤٣/٤، رقم: ١٨٠٣٦)، والسنائي في سننه.

الكبرى (انظر. تحفة ١٣٦/٨). وابن ماجه في سننه (كتاب الطهارة وسبأ، باب الرخصة في ذلك: ١٦٥/١، رقم: ٤٩٠).

(٣) انظر: فتح الباري (١٦٢/٢).

(٤) الصحيح: (كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة: ١٥٩/٢، رقم: ٦٧٣).

(٥) شرح صحيح البخاري (٢٩٦/٢).

(٦) في (ك): ((ثم الجزء الرابع، بتلوه الجزء الخامس إن شاء الله تعالى)).

## باب ما جاء في الصلاة عند النعاس (١)

حدثنا هارون بن إسحاق الهمداني : ثنا عبيدة بن سليمان الكلبي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إذا نعَس أحدُكم وهو يصلي فليرقُد حتى يذهب عنه النوم؛ فإنَّ أحدَكم إذا صلى وهو ينعس لعله ينهب لِيستغفر لِيَسبُ نفسه)).

قال : وفي الباب : عن أنس، وأبي هريرة .

قال أبو عيسى : حديثُ عائشة حديثٌ حسن صحيح .

(١) في (ك) : ((بسم الله الرحمن الرحيم . باب ما جاء ...)).

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث عائشة : أخرجه بقية الستة حلا النسائي<sup>(١)</sup>، فأخرجه البخاري<sup>(٢)</sup> عن عبد الله بن يوسف<sup>(٣)</sup>، ومسلم عن قتيبة<sup>(٤)</sup>، وأبو داود عن القعقي<sup>(٥)</sup> ثلاثتهم عن مالك .

ورواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن عمر<sup>(٦)</sup>، وابن ماجه عن ابن أبي شيبة فقط<sup>(٧)</sup> كلاهما عن عبد الله بن عمر .

وابن ماجه أيضاً عن أبي مروان محمد بن عثمان العثماني<sup>(٨)</sup> عن عبد العزيز بن أبي حازم<sup>(٩)</sup> ثلاثتهم عن هشام بن عروة .

(١) أخرجه النسائي في مسنده : ( كتاب الطهارة ، باب النعاس : ٩٩/١ — ١٠٠ ، برقم : ١٦٢ ) من طريق أبيوب عن هشام ( به ) ، ولم يلقه : (( إذا نسي الرجل وهو في الصلاة فليصرف لعله يدع على نفسه وهو لا يدري ))

(٢) وقع في الأصل : (( وأخرجه )) بالواو وثبت من (ك) .

(٣) الصحيح ( كتاب الوصوء ، باب الوصوء من النوم . : ٣١٣/١ ، برقم : ٢١٢ )

(٤) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب أمر من نسي في صلاته أو استعجم عليه القرآن أو الذكر بأن يرقد أو يقعد حتى يذهب عنه ذلك : ٥٤٢/١ ، برقم : ٧٨٦ ) .

(٥) السنن : ( كتاب الصلاة ، باب النعاس في الصلاة : ٧٤/٢ ، برقم : ١٣١٠ ) .

(٦) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب أمر من نسي في صلاته أو استعجم عليه القرآن أو الذكر بأن يرقد أو يقعد حتى يذهب عنه ذلك : ٥٤٢/١ ، برقم : ٧٨٦ ) .

(٧) السنن ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في المصلي إذا نسي : ٤٣٦/١ ، برقم : ١٣٧٠ )

(٨) (( العثماني )) : ليست في (ك)

(٩) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في المصلي إذا نسي : ٤٣٦/١ ، برقم : ١٣٧٠ )

وحديث أنس : أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup> من رواية أبي قلابة عن أنس عس السبي صلى الله عليه وسلم قال : ((إذا نكح في الصلاة فليتم حتى يعلم ما يقرأ)).

وأورده ابن عدي في ((الكامل)) في ترجمة محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس<sup>(٣)</sup>.

وتوهم أبو طاهر في كتابه ((ذخيرة الحفاظ)) أنه أورده لكونه من أفراد الطفاوي عن أيوب، فقال : ولعله مما انفرد به الطفاوي عن أيوب<sup>(٤)</sup>.

قلت : لم يعرد به، بل قد رواه عن أيوب عبد الوارث بن سعيد كما رواه ممن طريقه البخاري والنسائي<sup>(٥)</sup>، وكذلك هو في ((مسند أحمد)) من هذا الوجه<sup>(٦)</sup>.

(١) الصحيح . ( كتاب الوصوء، باب الوصوء من النوم .. : ٣١٥/١، برقم : ٢١٣ ) من طريق عبد الوارث بن سعيد عن أيوب عن أبي قلابة ( به ) .

(٢) السنن : ( كتاب العسل والنسيم، باب الأمر بالوضوء من النوم : ٢١٥/١ — ٢١٦، برقم : ٤٤٣ ) من طريق الطفاوي عن أيوب ( به )، ولفظه : ((فليصرف وليرقد)).

(٣) الكامل ( ١٩٤/٦ ) .

(٤) ذخيرة الحفاظ ( ٣٦٨/١ )، وليس في المطبوع قوله ((ولعله . ))، ولعله طمس في المخطوط فلا يستطيع المحقق قراءته فإنه وضع علامة تدل على ذلك .

(٥) أما البخاري فمعهم — كما تقدم —، وأما النسائي فلم أقف فيه على رواية عبد الوارث عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس، وانظر : تحفة الأشراف ( ٢٥٨/١ )؛ نعم في سننه رواية عبد الوارث لهذا الحديث عن أيوب لكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة؛ وقد فات الشارح ذكرها كما تقدم في حديث عائشة، والله أعلم .

(٦) المسند ( ١٤٢/٣ ) عن عبد الصمد بن عبد الوارث : حدثني أبي، حدثنا أيوب ( به ) .

وقد سقط من مطبوعة المسند قوله : ((حدثني أبي))، والتصويب من النسخة الجديدة للمسند ( ٤٣٢/١٩ )، وانظر : أطراف المسند لابن حجر ( ٤١٨/١ ) .

— وتابع الطفاوي عليه أيضاً وهيب بن خالد عبد أحمد في المسند ( ٢٥٠/٣ ) .

ولو انفرد به الطحاوي فكان ماداً ٤، قد احتج به البخاري<sup>(١)</sup>، وثقه يحيى بن معين<sup>(٢)</sup>، وعلي بن المديني<sup>(٣)</sup>، وابن حبان<sup>(٤)</sup> نعم قال فيه أبو زرعة : مكر الحديث<sup>(٥)</sup>

وروي الأئمة الستة حلاً المصنف من رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد وحلّ ممدود بين سارين فقال : ((ما هذا؟))، قالوا : لرب تصبي، فإذا كسلت أو فزت أمسكت به، فقال : ((حلّوه؛ ليصل أحدكم شاطئه، فإذا كسل أو فتر قعد))<sup>(٦)</sup>.

وحديث أبي هريرة : أخرجه مسلم<sup>(٧)</sup>، وأبو داود<sup>(٨)</sup> من رواية معمر بن همام بن ميه . قال : هذا ما حدثناه أبو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ... وذكر أحاديث منها : وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إذا قام أحدكم من الليل فاستمع القرآن على لسانه فلم يذكر ما يقول فليضطجع)) .

(١) انظر : تهذيب الكمال ( ٦٥٢/٢٥ - ٦٥٣ ) .

(٢) تاريخ ابن معين ( رواية الدوري : ٥٢٧/٢ ) .

(٣) تاريخ بغداد ( ٣٠٨/٢ ) .

(٤) الثقات ( ٤٤٢/٧ ) .

(٥) الجرح والتعديل ( ٣٢٤/٧ ) .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب التهجّد ، باب ما يكره من التشديد في العادة ٣٦١/٣ ، برقم ١١٥٠ ) ، ومسلم في صحيحه : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب أمر من يمس في صلاته ٥٤١/١ - ٥٤٢ ، برقم : ٧٨٤ ) ، وأبو داود في سه : ( كتاب الصلاة ، باب العاس في الصلاة ، باب العاس في الصلاة : ٧٥/٢ ، برقم : ١٣١٢ ) ، والسماني في سه الكبرى ( ٤١٢/١ ) ، وفي الصغرى : ( كتاب قيام الليل وتطوع النهار : ٢١٨/٣ - ٢١٩ ، برقم : ١٦٤٣ ) ، وابن ماجه في سننه : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الصلّي إذا يمس ٤٣٦/١ ، برقم : ١٣٧١ ) .

(٧) الصحيح ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب أمّ رمس يمس في صلاته ٥٤٣/١ ، برقم : ٧٨٧ )

(٨) المس ( كتاب الصلاة ، باب العاس في الصلاة ٧٤/٢ - ٧٥ ، برقم : ١٣١١ )

(٩) في (ك) . ((شاه)) .

## الثاني :

((نعس)) يفتح العين، ينعس، نعاساً . واختلف أهل اللغة في النعاس : فقال صاحب ((الحكم)) : العاس : النوم، وقيل : مقارنته، وقيل : نقله<sup>(١)</sup>.

وقال الجوهري : العاس : الوس<sup>(٢)</sup>، وقال في (باب الون) : الوس : النعاس، وهو السنة<sup>(٣)</sup>.

وقال الأزهري في ((التهذيب)) : حقيقة العاس : السنة دون النوم<sup>(٤)</sup>.

وقال القاضي عياض : النعاس : خفيف النوم، قال الشاعر :

وسنان أقصده العاسُ فرقتُ في عينه سنةً وليس بنائم<sup>(٥)</sup>

قلت : واسم الشاعر الذي أشار إليه القاضي : عدي بن الرقاع<sup>(٦)</sup>.

وقال صاحب ((النهاية)) : النعاس : الوسن وأولُ النوم<sup>(٧)</sup>.

(١) الحكم : (٣٠٨/١) .

(٢) الصحاح (٩٨٣/٣) : نعس ) .

(٣) الصحاح : (٢٢١٤/٦) : وسن ) .

(٤) تهذيب اللغة (١٠٥/٢) .

(٥) إكمال المعلم (١٥١/٣) .

(٦) وسه إليه الأزهري في التهذيب (١٠٥/٢) ، وباقت في معجم البلدان (٩٤/٢) : حاسم ) ، وأبو عدي

القالي في الأمالي (ص ٢٢٨) . وعدي بن الرقاع هو : عدي بن مالك بن مالك بن الرقاع العاملي

القصاعي : شاعر مشهور، من أهل دمشق، كان معاصراً لحرير مهاجياً له، مقدماً عند بني أمية

مدحاً لهم؛ مات نحو سنة ٩٥ هـ . انظر : طبقات فحول الشعراء لابن سلام (٣٨٤/٢، ٦٨١) ،

ومعجم الشعراء لابن الرزيان (ص ١١٦) ، والمؤتلف والمختلف للأصمدي (ص ٢٥٣) ، والأعلام

للرزياني (٢٢١/٤) .

(٧) النهاية (٨١/٥) : نعس ) .

وما صدر به صاحب ((المحكم)) كلامه من أن العباس : النوم، مخالف لقول أكثر أهل النعة . ولا شك أن العباس أوائل النوم؛ فإن العاص يتكلم عالماً، والثائم لا يتكلم إلا على سبيل الدور، ولذلك قال : ((لعله يذهب يستغفر)) .

وقوله : ((ميسب))<sup>(١)</sup> روي بالرفع عطفاً على ((ينذهب))<sup>(٢)</sup>؛ وبالصب جواباً لقوله : ((لعله)) عسى نحو قراءة حمص في قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿لعلّي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع﴾<sup>(٤)</sup> بالصب<sup>(٥)</sup>.

### الثالث:

فيه : أن العباس لا يقض الوضوء فإنه لم يعلل صلاة العاص بقص الطهارة<sup>(٦)</sup> كما<sup>(٧)</sup> في حديث الشاك في الحديث في الصلاة حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً<sup>(٨)</sup> . وإنما علل ذلك بتوقع انقلاط والخطأ في كلامه<sup>(٩)</sup> . [ ٤٥ / ب ]

(١) في (ك) : ((ميسب نفسه)) .

(٢) في (ك) : ((منذهب)) وهو تحريف .

(٣) في (ك) : ((تعال)) وهو تحريف .

(٤) سورة عافر، الآية : ٣٦ — ٣٧ .

(٥) انظر : تفسير ابن جرير ( ٦٥ / ٢٤ ) ، وإعلاء ما من به الرحمن للمكبري ( ٢١٩ / ٢ ) ، والمفهم ( ٤١٦ / ٢ )

(٦) في (ك) : ((الطاهرة)) وهو تحريف .

(٧) في (ك) : ((كما قال ...))

(٨) متفق عليه من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم المزاري — رضى الله عنه — أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الوضوء ، باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ٢٣٧ / ١ ، برقم . ١٣٧ ) ، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الحيض ، باب الدليل على أن من يقض الطهارة ثم شك في الحدث منه أن يصسب بطهارته تلك ٢٧٦ / ١ ، برقم : ٣٦١ ) .

(٩) قال ابن عبد البر في التمهيد ( ١١٨ / ٢٢ ) . ((الاستدلال منه بأن العباس لا يقض الوضوء استدلال صحيح، وإذا لم يقض الصلاة لم يقض الوضوء)) .



## الرابع:

استدل به صاحب ((المفهم)) على أن النوم ليس يحدث من حيث أنه لم يجعل علة ذلك نقض طهارته<sup>(١)</sup>؛ وفيه نظر من حيث أنه لا تعرض في الحديث للوم، وقد يؤدي النعاس إلى النوم، وقد لا يؤدي إليه بأن يستمر المصلي على صفة النعاس حتى يبرح .

## الخامس:

أمره صلى الله عليه وسلم في حديث الباب بالرقاد، وفي حديث أنس بالوم، وفي حديث أبي هريرة بالاضطجاع هل هو على سبيل الإيجاب أو على سبيل الدب ؟ .

ظواهر الأحاديث تقتضي وجوب ذلك، وأما من حيث المعنى فإن كان النعاس حقيقياً بحيث يعلم المصلي النعاس أنه أتى بواجبات الصلاة فإن صلاته صحيحة؛ فلا<sup>(٢)</sup> يجب عليه الخروج منها، وإن كان بحيث لا يعلم ما أتى به من الواجبات فصلاته غير صحيحة، فيجب الخروج منها .

ثم إن ذهب عنه النوم بأمر آخر غير الاضطجاع والوم والرقاد المأمور به من تروءى أو غير ذلك فلا شك أنه لا يجب ذلك لأنه وسيلة إلى دهاب النوم وقد ذهب؛ فإنه قال في حديث

= وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ( ٤٣٨/١٠ ) : ((فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة مع النعاس الذي يعلظ معه النعاس، وقد احتج العلماء بهذا على أن النعاس لا ينفص الوضوء إذ لو نقص بذلك لطلعت الصلاة أو لوجب الخروج منها لتحديد الطهارة؛ والنبي صلى الله عليه وسلم إنما علل ذلك بقوله : ((إنه لا يدري لعله يريد أن يستعفر فيسب نفسه))؛ فعلم أنه قصد الهي عن الصلاة لس لا يدري ما يقول وإن كان ذلك بسبب النعاس، وطرد ذلك أنه ثبت عنه في الصحيح أنه قال : ((لا يصلي أحدكم وهو يذاع الأختين ولا محصرة الطعام)) لما في ذلك من شغل القلب؛ وقال أبو النرداء : (من فقه الرجل : أن يبدأ بحاجته فيقضئها ثم يقبل على صلاته وقيله فارغ ) .

(١) المفهم (٤١٦/٢) .

(٢) في (ك) : ((ولا)) .

الباب . ((حتى يذهب عنه النوم))، فإذا حصل المقصد سقطت الوسائل، وإن لم يذهب عنه ذلك  
لَا بالنوم أو الاصطجاع فإنه يحك عليه؛ لأنه مقدمة للواجب؛ والله أعلم .

وقال القاضي عياض : إن من اعتراه ذلك في المريضة وكان في الوقت سعة لزمه أن يفعل  
مثل ذلك ويام حتى يتفرغ للصلاة<sup>(١)</sup> انتهى؛ فحمل الأمر في ذلك على الوجوب

## السادس:

أمر المصلي إذا طرأ عليه النعاس بالرقاد يعلم منه أن النعاس لا يدخل في الصلاة ابتداءً من  
باب أولى<sup>(٢)</sup>؛ لأنه إذا أمر بالخروج منها بعد الشروع المقتضي للإتمام وجوباً أو تدبياً على  
اختلاف حال الصلاة واختلاف العلماء في اللزوم بالشروع<sup>(٣)</sup>؛ فالذي لم يشرع إلى الآن أولى بأن  
لا يدخل فيها في هذا الحال .

نعم، إن صاق الوقت بحيث لم ينق من الوقت إلا ما يسمعها وهو ناعس فإنه يدخل فيها على  
قول الجمهور لتضييق الوقت .  
وفي احتمال نذكره بعد هذا في بقية الباب<sup>(٤)</sup>.

## السابع:

علل في حديث الباب الأمر بالرقاد بأنه لعله يذهب ليستغفر فيسب نفسه، وعلل النوم في  
حديث أس بقوله : ((حتى يعلم ما يقرأ))، ولا مفاة بين العلتين فإن المخدور

(١) إكمال المعلم (١٥١/٣) .

(٢) قال ابن عبد البر في التمهيد (١١٧/٢٢) : ((في هذا الحديث دليل على أن الصلاة لا يعمي أن يقرئها  
من لا يعقلها ويعقل حدودها))، ثم ذكر أثرًا عن الصحاك بن مراحم، وسيدكره التنازع في (الوجه  
التاسع)

(٣) يأتي الكلام على هذه المسألة في (الوجه الثامن) .

(٤) في (الوجه التاسع) .

من [ النعاس ]<sup>(١)</sup> أن يخلط فيما يأتي به من القراءة والدعاء والأمر في القرآن أشد منه في الدعاء لوجوب القراءة دون الدعاء ولعظم تغيير القرآن على كونه يدعو على نفسه<sup>(٢)</sup>.

## الثامن:

هل يعم هذا جميع الصلوات أو يختص ذلك بالنفل لجوار الخروج منه عندما .

حكى القاضي عياض عن مالك وجماعة من العلماء أنهم حملوا الحديث على صلاة الليل، لأن غالب غلبة النوم إنما هي في الليل<sup>(٣)</sup>.

قلت : ويدل عليه : قوله في حديث أبي هريرة : ((إذا قام أحدكم من الليل فاستمعم القرآن على لسانه...)) الحديث . وحكى التوري عن مذهبنا ومذهب الجمهور : أنه عام في صلاة الفرض والنفل في الليل والنهار<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين من (ك)، ووقع في الأصل : ((النعاس)) وهو تحريف .

(٢) انظر : إكمال المعلم (١٥٢/٣) .

(٣) إكمال المعلم (١٥١/٣)، وفي النواذر والريادات (٥٢٦/١) : ((كره مالك لمن يحيي الليل كله قال ولعله يصلي الصبح مغلوباً . وإذا أصابه النوم فليرقد حتى يذهب عنه ثم يرجع، فقال لا بأس به ما لم يصر بصلاة الصبح . قال : ولا أحب لم يعل عليه النوم أن يصلي جل ليلته حتى تأتيته صلاة الصبح وهو ناعس، وإن كان إنما يتركه كسل وتور فلا بأس بذلك)) . ونقل الحافظ ابن حجر في الفتح (٣١٥/١) عن شرحه حديث : ((إذا ناس أحدكم في الصلاة فليسم)) عن المهلب قوله : ((إنما هذا في صلاة الليل، لأن الفريضة ليست في أوقات النوم ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك)) .

(٤) شرح صحيح مسلم (٧٤/٦) . وقد ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح (٣١٥/١) أن هذا الحديث ورد على سبب، وهو ما رواه محمد بن نصر [ في قيام الليل ص ١٧٠ ] من طريق ابن إسحاق عن هشام بن قصة الخولاء بنت ثويب [ أنها مرت برسول الله صلى الله عليه وسلم، فقيل له : يا رسول الله إنها تصلي بالليل صلاة كثيرة، فإذا غلبها النوم ارتبطت بحبل فتعلق به، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . ((بل تصلي ما قويت على الصلاة، فإذا نعست فلتنم)) ] قال الحافظ ابن حجر : ((لكن العبرة بعموم اللفظ، فيعمل به أيضاً في الفرائض إذا وقع ما أمن بقاء الوقت)) .

## التاسع:

الأمر بالخروج من الصلاة في حق العاص وأمره باليوم محله فيما إذا لم يكن في مريضة يصيق وقتها بأن لم يبق منه إلا رمس يسع صلاة العاص . هكذا حمله القاضي عياض . قال وإن صاق الوقت عن ذلك صلى على ما أمكنه وجاهد نفسه ودافع اليوم جهده، ثم إن تحقق أنه أداه وعقلها أجزأته وإلا أعادها<sup>(١)</sup> . انتهى .

وما ذكره هو الذي يمشي على قواعد مذهبنا — كما تقدم في مسألة ما إذا قدم الطعام وقد بقي من الوقت ما يسع فيه<sup>(٢)</sup> الصلاة<sup>(٣)</sup> وقد تقدم فيه وجه حكاة المتولي أنه يأكل وإن حرج الوقت وهو قول أهل الطاهر<sup>(٤)</sup> . وقد يفرق بين النابض بأن الصلاة بحصرة الطعام لا تؤدي إلى حانة العاص الذي لا يدري ما يقول وأن أداه العاص إلى هذه الحالة لا يستمر في صلاة الفرض ولا يشرع فيها حتى يكون على حالة يدري أنه أنى بواجبات الصلاة .

وقد روى ابن عبد البر في ((التمهيد)) بإساده إلى الضحاك في قوله تعالى : ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾<sup>(٥)</sup> قال : سكر اليوم<sup>(٦)</sup> . قال ابن عبد البر : ولا أعلم أحداً قال ذلك غير الضحاك<sup>(٧)</sup>

قلت : إلا أن الآية دلت على أن من لا يعلم ما يقول لا يدخل في الصلاة؛ فمن أداه عليه اليوم إلى ذلك فهو مهمل عن الدخول فيها وعن إتمامها بعد الشروع حتى يعلم ما يقول .

(١) إكمال المعلم ( ١٥١/٣ ) .

(٢) في (ك) : ((قدر)) .

(٣) تقدم في الباب قبله في (الوجه العاشر)

(٤) انظر : (ص ٦٤) .

(٥) سورة النساء، الآية : ٤٣ .

(٦) وأخرجه ابن جرير في تفسيره ( ٩٦/٥ )

(٧) التمهيد ( ١١٨/٢٢ )

## العاشر:

فيه : الحث على الإقبال على الصلاة محشور ومراع قلب وششاط وتعقل لما يقرأه ويدعو به، ومراعاة الإتيان بأركانها وآدابها؛ وفي حديث عمار عند السائي : ((إن الرجل ليصلي ولعله أن لا يكون له من الصلاة إلا عُشرها...)) الحديث<sup>(١)</sup>.

(١) السنن الكبرى ( ٢١١/١ ) من طريق عبد الله بن عمر العمري عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عن عمار ( به ) .

وعمر بن أبي بكر : مقبول ( التقريب : ٤٨٦٨ ) ، وقد اختلف فيه على سعيد بن أبي سعيد كما قال السائي؛ فرواه هو وأبو داود في سننه : ( كتاب الصلاة ، باب ما جاء في نقصان الصلاة : ٥٠٣/١ ، رقم : ٧٩٦ ) من طريق ابن عجلان عن سعيد المقبري عن عمر بن الحكم عن عبد الله بن عيسى عن عمار ( بنحوه ) .

وروي من طريق سعيد بن أبي هلال : وقد اختلف عليه كما قال السائي : فرواه السائي في سننه الكبرى ( ٢١٢/١ ) ، وأحمد في مسنده ( ٤٢٧/٣ ) من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عمر بن الحكم عن أبي اليسر — رضي الله عنه — ( واسمه : كعب بن عمرو ) . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((مكّم من يصلي الصلاة كاملةً، ومكّم من يصلي النصف، والثلث، والرابع، والخمس)) حتى بلغ العشر .

وخالف عمرو بن الحارث فيه خالد بن يزيد المصري فرواه عن سعيد بن أبي هلال عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة — رضي الله عنه — عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((إن العبد ليصلي فما يكتب له إلا عُشر صلاته، فالتسع، فالثمس، فالتسع، حتى تكب صلاته تامّة)) أخرجه السائي في سننه الكبرى ( ٢١٢/١ ) .

وله طريق أخرى : أخرجه أحمد في مسنده ( ٢٦٤/٤ ) من رواية محمد بن إسحاق قال : حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن ابن لاس الخزاعي عن عمار ( به ) ( لا أنه لم يذكر لفظ الحديث . وهذا إسناد حسن .

والحديث بمجموع هذه الطرق حديث حسن، وقد حسه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ( ٢٢٦/١ ) .

## الحادي عشر:

قال القاضي عياض : استدَلَّ بعضهم بقوله : ((لعله يذهب ليستعمر فيسب نفسه)) أنه ليس للإنسان أن يسب نفسه . قال : ومعنى يسبها عدي : الدعاء عليها؛ لأنه إذا ذهب يستعمر ويدعو لنفسه وهو لا يعقل ربما قلب الدعاء فدعا على نفسه<sup>(١)</sup>

قلت : وفي ((صحيح مسلم)) من حديث أم سلمة : ((لا تدعو على أنفسكم إلا بخير؛ فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون))<sup>(٢)</sup> قاله في قصة وفاة أبي سلمة حين صَحَّ ناسٌ من أهله، وروينا في ((سنن أبي داود)) من حديث جابر مرفوعاً : ((لا تدعو على أنفسكم، ولا على أولادكم، ولا على خدمكم، ولا على أموالكم فيوافق ذلك من الله إجابة))<sup>(٣)</sup>، وهو عند مسلم دون قوله : ((ولا على خدمكم))، وقال في آخره : ((لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجيب لكم))<sup>(٤)</sup> . [ ١/٤٦ ]

(١) إكمال المعلم ( ١٥١/٣ )

(٢) الصحيح ( كتاب المنازل، باب في إحصاء الميت والدعاء له إذا حضر ٦٣٤/٢، برقم ٩٢٠ )

(٣) السنن : ( كتاب الصلاة، باب النهي عن أن يدعو الإنسان على أهله وماله ١٨٥/٢، برقم ١٥٣٢ ) من طريق حاتم بن إسماعيل عن يعقوب بن محاهد عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت عن جابر بن عبد الله ( به ) .

والشارح ذكره بالمعنى، وإلا فليطه في السنن ((لا تدعو على أنفسكم، ولا تدعو على أولادكم، ولا تدعو على خدمكم، ولا تدعو على أموالكم لا توافقوا من الله تبارك وتعالى ساعة يبل فيها عطاء فيستجيب لكم))، وإسناده على شرط مسلم .

(٤) الصحيح : ( كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر : ٢٣٠٤/٤، برقم ٣٠٠٩ ) من طريق حاتم بن إسماعيل ( به )؛ وهو قطعة من حديث طويل عنده .

## الثاني عشر:

إن قيل : كيف يواحد العبد بما لم يقصد الطق به من دعائه على نفسه وهو ناعس أو تعير  
لظم القرآن ؟ .

والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن من عرّض نفسه للوقوع في ذلك بعد النهي عنه فهو متعدّ بالصلاة في هذه  
الحالة فجنّيته على نفسه؛ وهذا إذا كان عالماً بالنهي .

والوجه الثاني : أبا و إن قلنا إنه عرّ أتم لعدم قصده لذلك فالمقصود من الصلاة أدائها  
على ما أمر به وتحصيل الدعاء لنفسه بكونه أقرب ما يكون من ربه وهو ساجد؛ فإذا فات  
المقصود من أنه لم يعلم ما أتى به من الواجبات ولم تحصل له إجابة ما قصد أن يدعو به لنفسه  
فقد فاتّه مقصوده فهي عن تكليف نفسه بما لا فائدة فيه؛ والله أعلم .

## الثالث عشر:

فيه : أن الناعس لا يقرأ القرآن وإن كان في غير الصلاة لما يحذر من تغييره لكلام الله  
تعالى؛ وذلك لا يختص بالصلاة، وإنما تريد الصلاة بكونه إذا لم يعلم ما قرأ من الواجب عليه لم  
يؤدّ فرضه مع ما وقع منه من تعير نظم القرآن الذي هو حاصل في غير الصلاة أيضاً؛ وفي  
حديث أبي هريرة المتقدم تعميم للقراءة في الصلاة وغيرها، وإن كان قوله : ((إذا قام أحدكم من  
الليل)) يراد به القيام للصلاة فيدخل في عمومه القيام من النوم بقصد قراءة القرآن في غير الصلاة؛  
والله أعلم .

## بَابُ مَا جَاءَ مِنْ زَارِ قَوْمًا فَلَا يَصَلِّي بِهِمْ

حدثنا محمود بن غيلان وهناد قالَا : ثنا وكيع عن أبان بن يزيد العطار عن بُدَيْل بن ميسرة العقيلي عن أبي عطية — رجلٌ منهم — قال : كان مالك بن الحويرث يأتينا في مصلانا يتحدّث فحصرت الصلاة يوماً فقلنا له : تقدّم، فقال : ليتقدّم بعضكم، حتى أحدثكم لم لا أتقدّم : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : ((مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ وَلِيُؤْمَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ)) .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسن .

والعملُ على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، قالوا : صاحب المنزل أحقُّ بالإمامة من الزائر .

وقال بعضُ أهل العلم : إذا أذن له فلا بأسَ أن يصلِّي به .

وقال إسحاق بن حديث مالك ، وشَدَّدَ في أن لا يصلِّي أحدٌ بصاحب المنزل وإن أذن له صاحب المنزل . قال : وكذلك في المسجد لا يصلِّي بهم في المسجد إذا زارهم يقول . ليصل بهم رجلٌ منهم .



## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث مالك بن الحويرث : أخرجه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن أبيان العطاس<sup>(١)</sup>، وأخرجه النسائي مختصراً عن سويد بن نصر عن عبد الله — هو ابن المبارك — عن أبيان<sup>(٢)</sup>.

### الثاني:

لم يذكر المصنف في الباب ما غير حديث مالك بن الحويرث، وفيه أيضاً : عن أبي مسعود الأنصاري — واسمه عقبة بن عمرو — وعد الله بن مسعود، وعبد الله بن حنظلة .

أما حديث أبي مسعود الأنصاري . فأخرجه مسلم<sup>(٣)</sup> وأصحاب السنن<sup>(٤)</sup> من رواية أوس بن ضميج عن أبي مسعود الأنصاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ...)) الحديث، وفيه : ((ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تكبرته إلا بإذنه))، وفي رواية لمسلم : ((ولا يؤمن الرجل الرجل في أهله، ولا في سلطانه ...)) الحديث، وقال أبو داود : ((ولا يؤمن الرجل في بيته ولا في سلطانه))، وقال ابن ماجه :

(١) السنن : ( كتاب الصلاة، باب إمامة الراي . ٣٩٩/١ ، برقم : ٥٩٦ ) . وإسناده ضعيف : فيه أبو عطية

مولي بني عقيل، وهو مقبول ( التقريب : ٨٢٥٥ ) . والحديث حسن بشواهد النبي في الباب، وقد

صححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ( ١٧٨/١ ) .

(٢) السنن : ( كتاب الإمامة، باب إمامة الراي : ٨٠/٢ ، برقم : ٧٨٧ ) .

(٣) الصحيح : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة ؟ : ٤٦٥/١ ، برقم : ٦٧٣٠ )

(٤) أخرجه أبو داود في سننه : ( كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة ؟ : ٣٩٠/١ - ٣٩٣ ، برقم : ٥٨٢ ،

٥٨٤ ) ، والزمدي في جامعه — كما سيأتي — ، والنسائي في سننه : ( كتاب الإمامة، باب من أحق

بالإمامة ؟ : ٧٦/٢ ، برقم : ٧٨٠ ) ، وابن ماجه في سننه : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من

أحق بالإمامة ؟ : ٣١٣/١ - ٣١٤ ، برقم : ٩٨٠ ) .

((ولا يوم الرجل في أهله ولا في سلطانه))، وقد تقدم إخراج المصنف له في (باب من أحق بالإمامة)<sup>(١)</sup>

وأما حديث عبد الله بن مسعود . فرواه الطبراني بإسناد صحيح من رواية إبراهيم قسأل أنى عبد الله أبا موسى فتحدث عنه، فحضرت الصلاة، فلما أقيمت تأخر أبو موسى، فقال له [ عبد الله ]<sup>(٢)</sup> . لقد علمت أن من السنة أن يتقدم صاحب البيت، فأبى أبو موسى حتى تقدم مولى أحدهما<sup>(٣)</sup>.

وروى أحمد في ((مسنده))<sup>(٤)</sup>، والطبراني أيضاً<sup>(٥)</sup> من رواية علقمة أن عبد الله بن مسعود أنى أبا موسى الأشعري في مرله فحضرت الصلاة فقال أبو موسى : تقدم يا أبا عبد الرحمن فإنك أقدم سأل وأعلم، قال : بل أنت تقدم فإنما أتيناك في مرلك ومسحذك فأنت أحق . قال : فتقدم أبو موسى ... الحديث .

وإسناد الطبراني متصل<sup>(٦)</sup>، ورجاله ثقات، وفي رواية أحمد من لم يسم .

(١) الجامع . ( أبواب الصلاة، باب من أحق بالإمامة ٩ ٤٥٨/١ — ٤٥٩، برقم ٢٣٥٠ ) .

(٢) وقع في الأصل وك . ((أبو موسى))، وفي حاشيتهما ((لعله عبد الله))، وهو الصواب الموافق لمقتضى السياق ، وهو كذلك في المعجم الكبير .

(٣) المعجم الكبير ( ٨٩/٩ — ٩٠، برقم ٨٤٩٣ ) وفي إسناده المعرفة بن مقسم الصبي، وهو ثقة متفق إلا أنه كان يدنس ولا سيما عن إبراهيم الحمي ( التقريب . ٦٨٥١ )، وهو من المرتبة الثالثة من مراتب المدلس ( انظر . تعريف أهل التقديس ص ١٥٥ ) . ولم يصرح بالنساع، فقول الشارح ((إسناده صحيح)) موقوف على تصريحه بالنساع، وإلا فهو ضعيف

(٤) المسند ( ٤٦٠/١ — ٤٦١ ) من طريق زهير بن معاوية عن أنى إسحاق عن علقمة بن فيس، ولم يسمه

(٥) المعجم الكبير ( ٢٥٥/٩، برقم ٩٢٦٢ ) من طريق زهير

(٦) يعني . الرواية الأولى التي من طريق إبراهيم الحمي، فإن إسناده الرواية الثانية كإسناد رواية أحمد .

وأما حديث عبد الله بن حنظلة : فرواه البزار في ((مسنده))<sup>(١)</sup>، والطبراني في ((الكبير))<sup>(٢)</sup> و ((الأوسط))<sup>(٣)</sup> من رواية إسحاق بن يحيى بن طلحة عن المسيب بن رافع عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن حنظلة قال : كما في منزل قيس بن سعد بن عبادة ومعنا بأس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا له : تقدّم، فقال : ما كنت لأفعل، فقال عبد الله بن حنظلة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((الرجل أحقُّ بصدر فراشه، وأحقُّ بصدر دابته، وأحقُّ أن يُلْمَ في بيته))؛ فأمر مولى له فتقدّم فصلّى .

قال البرار : لا أعلم له طريقاً عن ابن حنظلة إلاّ هذا الطريق . انتهى .

وإسحاق بن يحيى بن طلحة : وثقه يعقوب بن شيبة<sup>(٤)</sup>، وضعّفه أحمد<sup>(٥)</sup>، وابن معصين<sup>(٦)</sup>، والبيهقي<sup>(٧)</sup>.

### الثالث :

قوله : (عن أبي عطية — رجلٌ مهم) أي : من بين عُقيل — بضم العين، وفتح القاف —<sup>(٨)</sup>؛ ورواية المصنف توهم أنه من أنفسهم وليس كذلك، وإنما هو مولى لهم كما هو

(١) البحر الزخار (٣٠٨/٨ — ٣٠٩) .

(٢) لم ألق عليه في المطبوع من المعجم الكبير، وقد عراه إليه الهنسي في الجمع (٦٥/٢) .

(٣) المعجم الأوسط (٢٨٠/١، برقم : ٩١٣) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٤٩٢/٢) ، وفيه : ((قال يعقوب بن شيبة : لا بأس به، وحديثه مضطرب جدًّا)) .

(٥) انظر : الجرح والتعديل (٢٣٧/٢) .

(٦) تاريخ ابن معين — رواية الدوري — (٢٧/٢) .

(٧) التاريخ الكبير (٤٠٦/١) ، الضعفاء الصغير (ص ١٧) . وقال الحافظ ابن حجر : ((ضعيف)) (التقريب . ٣٩٠) لكن الحديث حسن بشواهد ؛ فإن قوله : ((وأحقُّ أن يُلْمَ في بيته)) جاء معناه في الصحيحين كما تقدّم ، وقوله : ((وأحقُّ بصدر دابته)) جاء في معناه عدّة أحاديث مرفوعة ومروّقة كما قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٩٧/١٠) وقد تقدّم الكلام عليه (ص ٤٠٨) .

(٨) انظر : مشتهر النسبة لعبد العيني بن سعيد الأزدي (ص ٥٧) .

مصرح<sup>(١)</sup> أنه في رواية أبي داود والنسائي، وكذا ذكره ابن أبي حاتم في ((المرج والتعديل)) فقال فيه : مولى لبي عقيل، وقال : سألتُ أبي عنه فقال : لا يُعرف ولا يسمّى<sup>(٢)</sup>، وسئل علي بن المديني أيضاً عنه فقال : لا تعرفه<sup>(٣)</sup>، وقال صاحب ((الميزان)) : لا يُدرى من هو<sup>(٤)</sup>، وليس له عند المصنف وأبي داود والنسائي إلا هذا الحديث [ ٤٦/ب ] الواحد ولا يُعرف إلا به<sup>(٥)</sup>.

## الرابع:

فيه . أنه لا بأس بالحديث في المساجد بالأمر المباحة، وهو كذلك؛ فقد كان صلى الله عليه وسلم يجلس في مصلاه بعد الصبح فينكث أصحابه في أمور الجاهلية، فيصحكون ويتسبمون كما ثبت في ((صحيح مسلم)) من حديث سمرة بن جندب<sup>(٦)</sup>.

## الخامس:

فيه : أن صاحب المنزل وإمام المسجد وأهل البيت أو القبيلة أحق بالإمامة ممن يرورهم وإن كان الرائر أعلم وأفقه من المرور، لكن بشرط كون المرور أهلاً للإمامة، فإن لم يكن أهلاً كالمرأة في صورة كون الرائر رجلاً أو كان أمياً لا يحسن قراءة الفاتحة فكان الرائر أهلاً فالرائر أولى<sup>(٧)</sup>.

(١) في (ك) : ((صرح)) وهو غلط .

(٢) المرجح والتعديل ( ٤١٤/٩ ) .

(٣) انظر . تهذيب التهذيب ( ١٧٠/١٢ ) .

(٤) الميزان ( ٥٥٣/٤ ) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال ( ٩٣/٣٤ )

(٦) الصحيح : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فصل الجلوس في مصلاه بعد الصبح وفصل المساجد ٤٦٣/١، رقم : ٦٧٠ ) . وقد تقدم ذكره في (باب ما جاء في كراهية البيع والشراء وإشهاد الصائم والشعر في المسجد) في الوجه السادس

(٧) قوله : ((فالرائر أولى)) هذا على أحد الأقوال في المسألة . فإن في المهذب ( ١٣٧/١ ) ((وفي صلاة الفارئ حنف الأمي — وهو من لا يحسن الفاتحة — أو حلف الأرت والألغ فولان

أو يتخير المزور أو وليه فيما إذا كان مخنوساً في تقديم غيره على خلاف وتفصيل بين العلماء : فذكر أصحابنا أن لصاحب المنزل وإمام المسجد تقديم من شاء إذا صلح وإن كان مفصولاً<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن الرقعة في ((الكفاية)) عن صاحب ((الخواهر)) أنه إن استوى صاحب البيت وغيره قُدِّم صاحب البيت، وإن كان غيره أقرأ فلا؛ فإن أدل له وإلا صلوا فرادى<sup>(٢)</sup>.

قال : والصبي والمجنون يُستأذن وليهما<sup>(٣)</sup>.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي : صاحب المنزل أحق إذا كان عبده قسراً وعنه وإلا رجعت الولاية إلى أصلها<sup>(٤)</sup>.

وحكى ابن شاس<sup>(٥)</sup> من المالكية في ((الجواهر))<sup>(٦)</sup> عن مالك أنه قال : صاحب الدار أحق بالإمامة وإن كان عبداً . قال : ولو كانت الدار لامرأة لم يطل حقها، بل لها أن تستخلف من يؤم ويستحب لها أن تستخلف أحق القوم بالإمامة .

= أحدهما : يجوز؛ لأنه ركن من أركان الصلاة، فحار للفادر عليه أن يؤتم بالعاجز عنه، كالتيمم

والثاني : أنه لا يجوز؛ لأنه يحتاج أن ينحمل قرائته وهو يعجز عن ذلك؛ فلا يجوز أن ينتسب محض كالأصم إذا عجز عن تحمل أعباء الأمة) اهـ . فهذا قولان . والثالث : أنه يصح أن يأتم بخارجي مالم ي

في صلاة الإسراء دون صلاة الخير . انظر المقي ( ٣٠/٣ )، والعزير شرح الوجيز ( ١٥٨، ٢ )

(١) انظر . العزيز شرح الوجيز ( ١٧٠/٢ )، والتحقيق للمووي ( ص ٢٧٣ ) .

(٢) الذي وقفت عليه في الخواص للمارودي ( ٣٥٤/٢ ) فرض المسألة فيما إذا كان صاحب الدار أمياً . والله اعلم

(٣) الخواص ( ٣٥٤/٢ ) .

(٤) عارضة الأحوذ ( ٣٦/٢ ) .

(٥) هو : الشيخ الإمام، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن نعم بن شاس بن ررار الجندامي المالكي كان فقيهاً .

فاصلاً في مذهبه عارفاً بقواعده توفي سنة ٦١٦ هـ انظر اللبني ( ص ١٤١ )، والبدانة واليهاب (

٨٦/١٣

(٦) عقد الجواهر الثمينة ( ١٤٣/١ )

## السادس:

فيه . أن مستأجر الدار يقدم على مالكها في الإمامة إذا رآه المالك أو اجتماعاً بينهما ، لأن مستأجر هو مالك المفعة؛ وهذا هو الصحيح من مذهبنا ، وفي وجه يقدم المالك<sup>(١)</sup>

## السابع:

قد يستدل به من ذهب إلى أن المستعير للمرء يقدم على المعير إذا رآه أو اجتماعاً فيه؛ إذ المستعير هو المرور . وهو وجه لبعض أصحابنا<sup>(٢)</sup> ، وهو الذي أحاب به القمّال<sup>(٣)</sup> أحسراً<sup>(٤)</sup> ، وبه حرم البعوي ، ولكن الأظهر عند الأئمة كما الرافعي أنه يقدم المعير<sup>(٥)</sup> .  
والفرق بين المستعير والمستأجر . أن المستأجر مالك لمافع الدار بخلاف المستعير فإن المعير مترع عليه بالمنافع<sup>(٦)</sup> .

## الثامن:

فيه : أن السيد إذا رآه المكاتّب في دار المكاتّب أو اجتماعاً فيها قدّم المكاتّب . وبه صرح أصحابنا<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٧١/٢ ) ، والمجموع ( ١٨٠/٤ ) .

(٢) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٧١/٢ ) ، والمجموع ( ١٨٠/٤ ) .

(٣) هو : القمّال الصغير : وقد تقدّمت ترجمته ( ص ٥٦ ) .

(٤) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٧١/٢ ) .

(٥) العزيز شرح الوجيز ( ١٧١/٢ ) .

(٦) انظر : المهذب ( ١٣٩/١ ) .

(٧) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٧١/٢ ) ، والمجموع ( ١٨٠/٤ ) .

## التاسع:

قد يستدل به من ذهب إلى أنه إذا اجتمع السيد والعبد الساكن يقدم العبد؛ وهو وجه حكاية ابن الرقعة . والصحيح : تقديم السيد؛ لأن العبد لا يملك، وكلام الرافعي يُشعر بنمى الخلاف فيه، فقال : ولا يجيء فيه الخلاف المذكور في المعبر والمستعبر<sup>(١) (٢)</sup>.

نعم، ذكر الروياني في ((البحر)) أن السيد لو ملك عبده داراً وقلنا إنه يملكها فإنه يقدم السيد، قال : ولا يقدم غير المالك إلا هنا .

## العاشر:

يستثنى أيضاً من تقديم صاحب المنزل وإمام المسجد ما إذا اجتمع مع السلطان فإنه يقدم السلطان ونوابه من الولاة والقضاة والأعلى فالأعلى<sup>(٣) (٤)</sup>، وقيل : يقدم مالك المسرل على السلطان؛ حكاية الرافعي حكاية عن القاضي ابن كنج<sup>(٥) (٦)</sup> وعمره<sup>(٧) (٨)</sup>.

وحكى الروياني في ((البحر)) عن صاحب ((الخواص)) أنه إن كان إمام العصر فهو أولى، وإن كان سلطان البلد فقولان، أظهرهما كذلك<sup>(٩)</sup>؛ وقد استدلل البخاري على تقدم الإمام على

(١) في (ك) بعد قوله : ((والمستعبر)) : ((انتهى)).

(٢) العزيز شرح الوجيز ( ١٧١/٢ ) . وحكى الووي في المجموع ( ١٨٠/٤ ) الاتفاق عليه .

(٣) في (ك) : ((وبانه يقدم السلطان ونوابه والأعلى فالأعلى من الولاة والقضاة)).

(٤) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٧٠/٢ )، المجموع ( ١٨٠/٤ ) .

(٥) تقدمت ترجمته (ص ٢١٥) .

(٦) في (ك) : ((حكاية الرافعي قولاً عن حكاية القاضي ...)).

(٧) العزيز شرح الوجيز ( ١٧٠/٢ ) . قل الووي في المجموع ( ١٨٠/٤ ) : ((حكى الرافعي قولاً : أن

المالك أولى من الإمام الأعظم؛ وهذا شاذ عريب، ضعيف جداً)).

(٨) انظر - الخواص ( ٣٥٥/٢ ) .

صاحب المنزل بقصة عتار بن مالك، وموت عليه : ( مات إذا رار الإمام قوماً فأمرهم ) . ثم روى حديث عتار بن مالك الأنصاري قال : استأذن عليّ النبي صلى الله عليه وسلم فأذنت له فقال : ((أين تحب أن أصلي من بيتك ؟)) ، فأشرتُ إليه إلى المكان الذي أحب ، فقام وصعب حلقه ، ثم سلم فسلمنا<sup>(١)</sup> . اختصره البخاري ههنا ، وقد اتفق عليه الشيخان مطوّلًا<sup>(٢)</sup> ، وكذلك أخرجه السنائي<sup>(٣)</sup> وابن ماجه<sup>(٤)</sup> .

## الحادي عشر :

ما المراد بإمام المسجد الذي يُقدّم على غيره ، هل المراد به من ولّاه السلطان ، أو واقف المسجد ، أو الناظر عليه ، أو أقامه المصلون بذلك المسجد ، أو نصب هو نفسه إماماً فيه ؟ ذكر الماوردي في ((الأحكام السلطانية)) أن إمامة المسجد تحصل بولاية السلطان له ، أو بصب الشخص نفسه ورعى أهل المسجد به ، ثم ليس لهم عزلُه إلّا أن يتغير حاله ؛ فإن احتلوا في اثنين عين السلطان .

وهل يتعين عليه تعيين أحدهما أو له تعيين غيرهما ؟ . وجهان .

وهذا في مساجد الأسواق والعشائر ، أما المساجد العظام التي يرعاها الإمام فلا بد من أن يصبه الإمام ، إلّا أن بعدم عيرصى أهل البلد واحداً . قال : وليس لمن قلّد إمامة الجمعة أن يؤم في يوم الخميس ، ويجوز عكسه إن قلنا الجمعة طهر مقصور وإلّا فلا<sup>(٥)</sup> .

(١) الصحيح : ( كتاب الأذان ، الباب المذكور : ١٧٢/٢ ، رقم : ٦٨٦ ) .

(٢) البخاري في صحيحه ( كتاب الصلاة ، باب المساجد في البيوت : ٥١٩/١ ، رقم : ٤٢٥ ) . وفي ( كتاب التهجّد ، باب صلاة النوافل جماعة : ٦٠/٣ ، رقم : ١١٨٦ ) ، ومسلم في صحيحه ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب الرحلة في التحلّف عن الجماعة لعذر : ٤٥٥/١ ، رقم : ٣٣ ) .

(٣) السنن ( كتاب السهو ، باب تسليم المأموم حين يسلم الإمام : ٦٤/٣ ، رقم : ١٣٢٧ ) .

(٤) السنن . ( كتاب المساجد والجماعات ، باب المساجد في الدور : ٢٤٩/١ ، رقم : ٧٥٤ ) .

(٥) الأحكام السلطانية ( ص ١٠٠ — ١٠٤ ) تصرف .



وقال الروياني في ((الحلية)): ليس لواحد من الرعية نصب نفسه إماماً في جامع البلد إلا بإذن السلطان، ويجوز في مساجد الأسواق دون إذنه<sup>(١)</sup>. انتهى.

وما ذكره الماوردي والروياني هو جارٍ على ما كانوا عليه أولاً قبل أن توقف الأوقاف على المساجد وأرباب الوظائف بها؛ فأما الآن فإن كان المسجد له ناظر شرعي فاستقرت العادة بهذه البلاد أن الناظر يولي الإمامة وجرت العوائد غالباً ببلاد الشام أن الحاكم هو الذي يولي؛ وكان شيخنا العلامة تقي الدين السبكي يقول: إن وظيفة الناظر استخراج الرعي وصره على ما شرطه الواقف، وأما ولاية الوظائف للحاكم؛ وهذا الذي قاله شيخنا ظاهر فيما إذا لم يجعل الواقف للناظر تولية أرباب الوظائف، أما إذا جعل له ذلك كما جرت العادة في كتب الأوقاف أن ينص فيها على أن الناظر يولي؛ فهذه ولاية خاصة، فتقدم على الولاية العامة؛ وبهذا كان يفتي جماعة من شيوخنا أن ولاية الناظر مقدمة على ولاية السلطان؛ وهو واضح؛ والله تعالى أعلم. [ ١/٤٧ ]

## الثاني عشر:

عموم الحديث يقتضي أن صاحب المنزل وإمام المسجد يقدم<sup>(٢)</sup> وإن كان ولد الزائر؛ وهو كذلك إلا أن عطاء بن أبي رباح كره أن يؤم الولد أباه أو أخاً له أكبر منه<sup>(٣)</sup>، وحالهم جمهور العلماء في ذلك<sup>(٤)</sup>؛ والله أعلم.

(١) انظر: الحاوي للماوردي (٣٥٥/٢).

(٢) في (ك): ((مقدم)).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٩٧/٢) عن ابن جريج عن عطاء (به). وابن جريج وإن كان مدلساً إلا أن عنته عن عطاء في حكم السماع — كما تقدم —. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٦٣/٣). وفي إسناده إبراهيم بن يزيد الحوري المكي، وهو متروك الحديث (التقريب: ٢٧٢).

(٤) انظر: مصنف عبد الرزاق (٣٩٧/٢ — ٣٩٨)، ومصنف ابن أبي شيبة (٢٦٣/٣)، الأوسط لابن المنذر (١٦٢/٤ — ١٦٣) والمجموع (١٨٣/٤).

### الثالث عشر:

ما حكاه المصنف عن بعض أهل العلم من أن صاحب المنزل إذا أذن للرائر فلا بأس أن يصلي به هو مذهب الشافعي<sup>(١)</sup> وقول أحمد أيضاً فيما حكاه عنه المصنف<sup>(٢)</sup> فيما تقدم في (باب ما جاء من أحق بالإمامة)<sup>(٣)</sup>، واستدل على ذلك بقوله في حديث أبي مسعود المتقدم إلا بإدسه، فجعل الاستثناء عائد إلى الجملة؛ وهذا ينبي على أن الاستثناء المتعقب للحمل هل يعود على جميع ما تقدم من الجملة أو يخص<sup>(٤)</sup> الجملة الأخيرة ؟ . فذهب الشافعي<sup>(٥)</sup> وأحمد بن حنبل<sup>(٦)</sup> إلى أنه يعود إلى الجميع ما لم يقر دليل على اختصاصها ببعض الحمل، وذهب أبو حنيفة إلى اختصاصها بالجملة الأخيرة<sup>(٧)</sup>، فجعل الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ ولا تقلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون ﴾<sup>(٨)</sup>، إلا الذين تابوا<sup>(٩)</sup>، فخصص الاستثناء بقوله : ﴿ وأولئك هم الفاسقون ﴾<sup>(١٠)</sup>، فبطلت شهادة القاذف وإن تاب<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٧٠/٢ )، والتحقيق ( ص ٢٧٣ ) .

(٢) في (ك) : ((المصنف عنه)) .

(٣) الجامع ( أبواب الصلاة "الباب المذكور" : ٤٦٠/١ )، وفيه . ((قال أحمد بن حنبل وقول أبي صلي الله عليه وسلم : ((ولا يؤم الرجل في سلطانه، ولا يجلس على كرسيه في بيته إلا بإذنه))، فإذا أذن فأرجو أن لا يذن في الكل، ولم ير به بأساً إذا أذن له أن يصلي به)) . وانظر المعجم ( ٤٣/٣ )

(٤) في (ك) : ((يخص)) .

(٥) انظر : المستصفى ( ١٧٤/٢ )، المحصول ( ٤٣/٣ )

(٦) انظر . العدة ( ٢٧٨/٢ )، التمهيد لأبي الخطاب ( ٩١/٢ )، المسودة ( ص ١٤٠ ) .

(٧) انظر : تيسر التحرير ( ٣٠٢/١ )، فواتح الرحموت ( ٣٣٢/١ ) .

(٨) سورة النور، الآية : ٤ — ٥ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ك) .

(١٠) انظر : الهداية ( ١١٠٢/٣ — ١١٠٣ )

وقال به أيضاً إسحاق بن راهوية في هذا الحديث — كما حكاه المصنف عنه — وقال الإمام<sup>(١)</sup> في ((المعالم))<sup>(٢)</sup>: إِنَّ هَذَا هُوَ الْمُحْتَار . وَفَرَّقَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلُ مَعْطُوفَةً بِالْوَاوِ أَوْ بِـ(ثَمَ)؛ فَإِنْ كَانَتْ مَعْطُوفَةً بِالْوَاوِ عَادَ إِلَى الْجَمْعِ، أَوْ بِـ(ثَمَ) فَيُخْتَصُّ بِالْأَخِيرَةِ بِشَرْطَيْنِ آخَرَيْنِ ذَكَرَهُمَا؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## الرابع عشر:

قوله: ((من زار قوماً فلا يؤمهم)) القوم لغة: الرجال دون النساء . قاله الزبيدي<sup>(٣)</sup> في ((مختصر العين))<sup>(٤)</sup>؛ ويدل عليه: عطف النساء عليهم في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ...﴾ الآية<sup>(٥)</sup>؛ إذ العطف يقتضي المغايرة؛ فقد يوحد منه أن الرائر إذا زار النساء يؤمهن لأنهن لا حق لهن في إمامة

(١) الإمام: هو الرازي، واسمُه: محمد بن عمر بن الحسين الرازي الملقب بفخر الدين، ويعرف بابن الخطيب، وياين خطيب الري، توفي سنة ٦٠٦هـ . قال الذهبي في الميزان (٣/٣٤٠): ((المعز بن الخطيب صاحب التصانيف، رأس في الذكاء والعقليات، ولكنه عري من الآثار، وله تشكيكات على مسائل من دعائم الدين تورث حيرة، سأل الله أن يثبت الإيمان في قلوبنا؛ وله كتاب "السر المكتوم في محاطة الحيرة" سحر صريح؛ فلعله تاب من تأليفه إن شاء الله تعالى)) اهـ . وانظر: سير أعلام النبلاء (٥١١/٢١) (٤٩٨/٤) .

(٢) اسمُه: ((المعالم في أصول العقيدة)) . انظر: مفتاح السعادة (٥٥٦/٢)، وكشف الظنون (١٧٢٦/٢) — (١٧٢٧)

(٣) هو: إمام الحو، أبو بكر، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مَدَجَجَ الزبيدي الشامي الحمصي، ثم الأندلسي الأشبيلي: صاحب التصانيف، قال ابن خلكان: كان أبو بكر أوحَدَ عصره في علم الحو وحفظ اللغة... وله كتب تدل على علمه، منها: "كتاب طبقات السحاة واللغويين" (...))؛ توفي سنة ٣٧٩هـ . انظر: سير أعلام النبلاء (٤١٧/١٦ — ٤١٨) .

(٤) مختصر العين (١/٥٩٧: قوم) .

(٥) سورة المحمرات، الآية: ١١ .

الرجال — كما تقدم — إلا ما حكى عن محمد بن جرير<sup>(٧)</sup>، وأبي ثور<sup>(٨)</sup>، والمري<sup>(٩)</sup> إن صح عنهم .

وذكر الرافعي أن إمامة رجل لمن أفضل من إمامة النساء، لكن لا يجوز أن يكون بهن من غير محرم، هكذا ذكر الرافعي في الإمامة<sup>(١٠)</sup>، وأقره في ((الروضة))<sup>(١١)</sup>، وطاهره يقتضي أنه تحرم حيوة رجل بساء . وذكر في العدد أنه لا يحرم خلوة الرجل الواحد بأحيات، وتحرم خلوة رجلين بامرأة<sup>(١٢)</sup>. وما ذكره في العدد هو المشهور، وما ذكره في الصلاة مؤول على ما سذكره، وهو أن اعكبي عن نصر الشافعي — رحمه الله — أنه يحرم أن يصلي الرجل بساء منفردات إلا أن يكون معهن محرم أو روحة . كذا ذكره القموني<sup>(١٣)</sup> في ((شرح الوسيط))<sup>(١٤)</sup> أنه حكاه الإمام وصاحب ((العدة))<sup>(١٥)</sup> في استطاعة الحج، وقطعا به؛ والله أعلم .

(١) انظر : (ص ٦٣٩) .

(٢) لم أقب عليه .

(٣) انظر : الأوسط ( ١٦٢/٤ )، والمغني ( ٣٣/٣ ) .

(٤) مختصر المري ( ص ٧٢ )، والأوسط ( ١٦٢/٤ )، والمغني ( ٣٣/٣ )

(٥) العزيز شرح الوجيز ( ١٤٣/٢ ) .

(٦) روضة الطالبين ( ٣٤٠/١ )

(٧) العزيز شرح الوجيز ( ٥١٣/٩ )، روضة الطالبين ( ٤١٨/٨ ) .

(٨) هو العلامة، أبو العباس، أحمد بن محمد بن أبي الحرم، مكّي بن ياسين المخرومي القموني من أعيان الشافعية . وكان من الفقهاء المشهورين، والصلحاء المتورعين، يحكى أن لسانه كان لا يفتّر عن قول (لا إله إلا الله) . توفّي سنة (٧٢٧هـ) .

انظر : البداية والنهاية ( ١٣١/١٤ )، طبقات الشافعية الكبرى ( ٣٠/٩ — ٣١ )

(٩) اسمه . (البحر المحيط في شرح الوسيط) . انظر . طبقات الشافعية الكبرى ( ٣٠/٩ )

(١٠) صاحب العدة هو . أبو المكارم عبد الله بن عتي الروابي . تعدت ترجمته والكلام على ((العدة)) ( ص ٦٠٠ ) . وانظر : طبقات الشافعية لابي هداية ( ص ٢٠٩ ) .

## باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء

حدثنا علي بن حجر : أنا إسماعيل بن عياش : حدثني حبيب بن صالح ، عن يزيد بن شريح ، عن أبي حمي المُوذن الحمصي ، عن ثوبان ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (( لا يعلُ امرئ أن ينظر في جوف بيت امرئ حتى يستأذن ، فإن نظر فقد دخل ، ولا يؤم قوماً فيخص نفسه بدعوة دونهم ؛ فإن فعل فقد خائنهم ، ولا يقوم إلى الصلاة وهو حقن )) .

قال : وفي الباب : عن أبي هريرة ، وأبي أمامة .

قال أبو عيسى : حديث ثوبان حديث حسن ، وقد روي هذا الحديث عن معاوية بن صالح عن السفر بن نسير عن يزيد بن شريح عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروي هذا الحديث عن يزيد بن شريح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وكان حديث يزيد بن شريح عن أبي حمي المُوذن عن ثوبان في هذا أجود إسناداً وأشهر .

## الكلام عليه من وجوه

### الأول:

حديث ثوبان : أخرجه أبو داود عن محمد بن عيسى عن إسماعيل بن عياش<sup>(١)</sup>.  
وروى ابن ماجه قصة تخصيص الإمام نفسه بالدعاء عن محمد بن مُصَنَّى عن بَقِيَّةَ بن الوليد  
عن حبيب بن صالح<sup>(٢)</sup>.  
وله إسناده آخر حال من إسماعيل بن عياش ومن بَقِيَّةَ . رواه البخاري في كتاب ((الأدب  
المفرد)) عن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي عن عمرو بن الحارث الحمصي عن عبد الله بن  
سالم عن محمد بن الوليد الزبيدي عن يزيد بن شريح بسحوه .  
وقال البخاري : أصح ما روي في هذا الباب : هذا الحديث<sup>(٣)</sup>.  
وإسناده البخاري هذا رجاله كلهم حمصيون .

(١) السنن : ( كتاب الطهارة، باب أبيصلي الرجل وهو حافق ٤ . ٦٩١/١ ، رقم ٩٠ ) . وإسناده ضعيف .  
فيه يزيد بن شريح وهو مقبول ( التقريب : ٧٧٢٨ ) ، وسبأني الكلام على الحديث عند ذكر حديث أبي  
أمامة — رضي الله عنه — .

(٢) السنن ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب لا يلحق الإمام نفسه بالدعاء ١/٢٩٨ ، رقم ٩٢٣ )  
وفي حاشية الأصل : ((ورواه الصياف في "المختارة" من طريق أبي بكر بن أبي عاصم ثنا عمرو بن عثمان، ثنا  
محمد بن حرب، عن صفوان بن عمرو، عن حبيب بن صالح (نحوه) . ورواه أَيْسَأُ من طريق المنهم بن  
كليب في بسنده إلى بقية قال حدثني حبيب بن صالح (نحوه) )) . وفي (ج) : ((أفاده الحافظ)) .

(٣) الأدب المفرد (ص ٣٩٦ — ٣٩٧ ، رقم ١٠٩٣) .

وإسناده ضعيف : فيه إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي . وهو صدوق، بهم، وأطلق محمد بن عوف أنه  
يكذب ( التقريب : ٣٣٠ ) ، وفيه : يزيد بن شريح وهو مقبول — كما تقدم — .

وقد صحح الشارح هذا الإسناد — كما سبأني في (الوجه السابع) — ، والصواب تصحيحه، والله أعلم

وحديث أبي هريرة : أخرجه أبو داود من رواية ثور عن يزيد بن شريح الحضرمي عن أبي حمي المؤدب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حقي حتى يتخفف)). قال : ثم ساق نحوه على هذا اللفظ . قال : ((ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوماً إلا بإذهم، ولا يختص نفسه بدعوة دونهم؛ فإن فعل فقد خانهم))<sup>(١)</sup>.

وحديث أبي أمامة : أخرجه أحمد : ثنا<sup>(٢)</sup> يزيد بن الحباب : حدثني معاوية بن صالح، حدثني السمر بن نسير الأزدي عن يزيد بن شريح الحضرمي عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((لا يأت أحدكم الصلاة وهو حقي، ولا يؤمن<sup>(٣)</sup> قوماً فيخص نفسه بالدعاء دونهم، فإن فعل فقد خانهم))<sup>(٤)</sup>.

ورواه الطبراني أيضاً في ((الكبير)) بلفظ : ((ومن صلى بقوم فخص نفسه بدعوة دونهم فقد خانهم))<sup>(٥)</sup>. وزاد في وسطه : ((ومن كان يشهد أني رسول الله فلا يدخل على أهل بيت

(١) السنن . ( كتاب الطهارة، باب أبيصلي الرجل وهو حقي : ٧٠/١ - ٧١، رقم : ٩١ ) من طريق محمود بن خالد السلمي عن أحمد بن علي عن ثور ( به ) . قال أبو داود : ((هذا من سر أهل الشام لم يشركهم فيها أحد)). وفي إسناده يزيد بن شريح، وهو مقبول — كما تقدم —، وسيأتي الكلام على الحديث قريباً .

(٢) في (ك) : ((قال : ثنا)).

(٣) في (ك) : ((ولا يؤمن أحدكم)).

(٤) المسند ( ٢٦٠/٥ ) . وإسناده ضعيف : فيه السمر بن سم — وسيأتي ضبط اسمه — وهو ضعيف ( التقريب : ٢٤٣٤ ) . وأخرجه الإمام أحمد أيضاً ( ٢٥٠/٥ ) من طريق حماد بن خالد . وأخرجه أيضاً ( ٢٦١/٥ ) من طريق عبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن معاوية بن صالح ( به )، وليس في روايتهما - (فإن فعل فقد خانهم))، وفي رواية حماد ((ولا يدخل بيتاً إلا بإذن))، وعد ابن مهدي : ((ولا يدخل عيه بيتاً حتى يستأذن))، وفي روايته أيضاً : ((فقال شيخ لما حدثه يزيد أنا سمعت أبا أمامة يحدث بهذا الحديث)).

(٥) المعجم الكبير ( ١٠٥/٨، رقم : ٧٥٠٧ ) من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح ( به ) .

حتى يستأثر ويسلم؛ فإذا نظر في قعر البيت فقد دخل<sup>(١)</sup>، وفي رواية له: ((ومن أدخل عينه في بيت عمر إحد أهله فقد دمر))<sup>(٢)</sup>. وقد روى ابن ماجة الشطر الأول منه<sup>(٣)</sup> عن بشر بن آدم عن يزيد بن الحباب<sup>(٤)</sup>.

- (١) هكذا قال الشارح، والصواب: أن هذه الريادة جاءت في رواية أخرى (١٠٤/٨)، برقم: ٧٥٠٥ من طريق عبد الله بن رجاء الشيباني عن السمر بن مسلم عن حمزة عن حبيب عن أبي أمامة (به) وفي إسناده: السمر بن مسلم وهو ضعيف — كما تقدم — وفيه عبد الله بن رجاء بن صبيح الشيباني الشامي: وهو مقبول (التقريب: ٣٣١٤). وانظر تهذيب الكمال (٥٠٤/١٤)
- (٢) كما قال الشارح، والصواب: أن هذه الريادة وردت في رواية عبد الله بن صالح التي تقدم ذكرها قريباً.
- وفي حاشية (ك) ((دمر معناه: دخل عمر إحد أهله ذكره الخوهري)) انظر الصحاح (٦٥٩/٢)
- (٣) في (ك) بعد قوله: ((منه))، ((فقط)).

(٤) السنن: (كتاب الطهارة وسهوا، باب ما جاء في النهي لحائض أن يصلي، ٢٠٢/١، برقم: ٦١٩). والحاصل: أن هذا الحديث مداره على يزيد بن شريح وقد سئل الدارقطني في العلل (٢٨٠/٨ — ٢٨٢) عن هذا الحديث فقال: ((برويه يزيد بن شريح واختلف عنه:

١ — فرواه ثور بن يزيد عن يزيد بن شريح عن أبي حيي المؤذن عن أبي هريرة [كما تقدم]، قال ذلك أصبغ بن زيد عن مصور بن رادان عن ثور بن يزيد [عند البيهقي في السنن الكبرى: ١٢٩/٣] وقد جاء من غير هذا الطريق عن أبي داد كما تقدم].

٢ — وحالقه عيسى بن يونس، فرواه عن ثور عن شرحبيل بن مسلم عن أبي حيي عن أبي هريرة، ووهب في قوله: (شرحبيل بن مسلم)، وإنما أولاد يزيد بن شريح.

٣ — وحالقه حبيب بن صالح، فرواه عن يزيد بن شريح عن أبي حيي المؤذن عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم [عند أبي داود في سننه، كتاب الطهارة، باب أياصلي الرجل وهو حائض؟، ٦٩/١، برقم: ٩٠]

٤ — وحالقه معاوية بن صالح، فرواه عن السمر بن مسلم عن يزيد بن شريح عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال ذلك عبد الرحمن بن مهدي، وابن وهب، وزيد بن الحباب عن معاوية

٥ — وحالقه مع بن عيسى، فرواه عن معاوية بن صالح عن السمر بن مسلم عن يزيد بن حم عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا يأتي أحدكم الصلاة وهو حائض)) فقط، ووهب فيه -



## الثاني:

ليس لحبيب بن صالح ولا ليريد بن شريح ولا لأبي حيٍّ عند المصنف إلا هذا الحديث الواحد؛ [ ٤٧/ب ] فأما حبيب بن صالح، ويقال له أيضاً: حبيب بن أبي موسى، فهو طائفي، حمصي، يُكنى أبا موسى<sup>(١)</sup>، قال يزيد بن عبد ربه<sup>(٢)</sup>، حمصي، ثقة<sup>(٣)</sup>، وأُثبت عليه أبو زرعة فقال لا يعلم أحداً من أهل العلم طعن عليه في معنى من المعاني، وهو مشهور في بلده بالفصل والعلم، وشعة في انتقاده وتركه الأحمد عن كل أحد يستعيد يقية حديث حبيب بن صالح<sup>(٤)</sup>، وذكره ابن حبان في ((الثقات))<sup>(٥)</sup>، قال أبو بكر أحمد بن محمد بن عيسى البغدادي<sup>(٦)</sup> صاحب

= والصحيح عن معاوية بن صالح عن السمر بن يزيد بن شريح عن أبي أمامة، وعن حبيب بن صالح، عن يزيد بن شريح عن أبي حيٍّ عن ثوبان)).

وفي حاشية الأصل: ((قلت: ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على يزيد بن شريح، وعلى معاوية بن صالح، وعلى ثور بن يزيد، ورجح رواية يزيد عن أبي حيٍّ عن ثوبان)). وفي (ع): ((أفاده الحافظ)).

وإذا كان مدار الحديث على يزيد بن شريح — وهو مقبول كما تقدم — فإن الحديث ضعيف، ولكن له شواهد صحيحة، إلا قوله: ((ولا يؤم قوماً فيحصر نفسه بدعوة دوهم؛ فإن فعل فقد خانهم)) فلم أقف له على شاهد. وقد ضعفا ابن حريزة في صحيحه (٦٣/٣)، وشح الإسلام ابن تيمية — كما سيأتي —. وقال الشاطبي في الاعتصام (٤٧٩/١): ((ولما لم يصح العمل بذلك الحديث عند مالك أجاز للإمام أن يحصر نفسه بالدعاء دون المأمومين. ذكره في "الوادع")).

(١) انظر: تهذيب الكمال (٣٨١/٥).

(٢) هو. يزيد بن عبد ربه اليربدي الموزن: ثقة، من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين ومائتين وله ست وخمسون سنة (التقريب: ٧٧٤٥)، وانظر كتاب: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص ١٧٨).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٣٨٢/٥).

(٤) الجرح والتعديل (١٠٤/٣).

(٥) الثقات (١٨٢/٦)، وقال الحافظ ابن حجر: ((ثقة)) (التقريب: ١٠٩٨).

(٦) انظر: تاريخ بغداد (٦٣/٥).

((تاريخ الحمصيين)): مات سنة سبع وأربعين ومائة بالعراق، حدث بذلك بشير بن مسلم عن حياة عن بقية<sup>(١)</sup>.

وأما يزيد بن شريح فهو حصرمي حمصي أيضاً<sup>(٢)</sup>، روى عنه جماعة منهم ثور بن يزيد، ومحمد بن الوليد الريدي<sup>(٣)</sup>. ذكره ابن حبان في ((الثقات))<sup>(٤)</sup>، وقال يعقوب بن سفيان: ثنا محمد بن مصفى ثنا بقية بن الوليد، ثنا حبيب بن صالح. وهو حسن الحديث عن يزيد بن شريح، وهو من صالحى أهل الشام<sup>(٥)</sup>.

وأما أبو حنيفة المؤذن. فهو حمصي أيضاً<sup>(٦)</sup>، ولم يذكر المصنف اسمه كما جرت عادته في تسمية الكُتُب؛ واسمه شَدَاد بن حنيفة، روى عن جماعة من الصحابة، روى عنه أيضاً راشد بن سعد، وشرحيل بن مسلم الخولاني<sup>(٧)</sup>، قال العجلي: أبو حنيفة شامي، تابعي، ثقة<sup>(٨)</sup>، وذكره ابن حبان في ((الثقات))<sup>(٩)</sup>.

وأما السمر بن سُيَم: فليس له رواية عند المصنف، إنما ذكره هنا بهذا الحديث، ورواه له ابن ماجه وليس له عنده غيره<sup>(١٠)</sup>. وهو بفتح السين المهملة وسكون الفاء<sup>(١١)</sup>، وهكذا الأسماء

(١) انظر: تهذيب الكمال (٣٨٢/٥).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١٥٩/٣٢).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (١٦٠/٣٢).

(٤) الثقات (٥٤١/٥).

(٥) المعرفة والتاريخ (٣٥٥/٢) وقال الحافظ ابن حجر ((متبول)) (التقريب: ٧٧٢٨).

(٦) انظر: تهذيب الكمال (٣٩٢/١٢).

(٧) انظر: تهذيب الكمال (٣٩٢/١٢ - ٣٩٣).

(٨) معرفة الثقات (٣٩٧/٢).

(٩) الثقات (٥٧٩/٥) وقال الحافظ ابن حجر ((صديق)) (التقريب: ٢٧٥٣).

(١٠) انظر: تهذيب الكمال (١٣٥/١١).

(١١) ((الفاء)): غير واضحة في الأصل.

كلها<sup>(١)</sup>، وأما الكسبي فهو أبو السمر بفتح الفاء<sup>(٢)</sup>؛ وأبوه نسيم : بضم النون وفتح السين المهملة مصنفراً وآخره راء<sup>(٣)</sup>.

### الثالث:

فيه : أنه يحرم النظر في بيت غيره بغير إذنه سواء فيه المسلم والدمي، لقوله : ((في<sup>(٤)</sup> يسن امرء)).

وأنه يحرم الدخول من طريق أولى؛ لأنه جعل النظر دخولاً، وهو كذلك . وسيأتي الكلام على المسألة؛ حيث ذكر المصنف الأحاديث الواردة في ذلك في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى<sup>(٥)</sup>.

### الرابع:

فيه : أن الإمام لا يحصى نفسه بالدعاء دون المأموم، سواء فيه الدعاء في أثناء الصلاة والدعاء عقب الصلاة كما اعتاده الناس<sup>(٦)</sup>؛ وهل ذلك على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب ؟

(١) انظر : الإكمال ( ٢٩٩/٤ )، توضيح المشتبه ( ١٠٧/٥ — ١٠٨ ) .

(٢) انظر : الإكمال ( ٣٠٠/٤ )، وتوضيح المشتبه ( ١٠٨/٥ ) .

(٣) انظر : الإكمال ( ٣٠٢/١ )، وتوضيح المشتبه ( ١ / ) .

(٤) ((في)) : ليست في (ك) .

(٥) الجامع : ( كتاب الاستئذان، باب من اطلع في دار قوم بغير إذنه ) : ٦١/٥، برقم : ٢٧٠٨، ٢٧٠٩ .

ولم يقدر للشارح — رحمه الله — أن يصل في شرحه إلى هذا الموضع، بل مات قبل ذلك بكثير .

(٦) أحسن الشارح — رحمه الله — حين ذكر أن ذلك هو عادة الناس، يعني : في كثير من الأقطار الإسلامية حيث يدعو الإمام بعد الفراغ من الصلاة ويؤمن المأمومون على ذلك؛ وهو بهذا يشير إلى عدم ورود الشرع به، بل هو بدعة منكرة، لم يعملها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أصحابه من بعده، ولا نقل عن أحد من سلف الأمة . انظر : الاعتصام للشاطبي ( ٤٥٢/١ — ٤٧٩ ) .

ظاهر الحديث يقتضي أن ذلك على سبيل الوجوب سواء أكانت الرواية : ((ولا يؤم)) بالنصب على ما هو المشهور في الرواية أو كانت بالرفع أو كانت بالرفع، فأما رواية النصب<sup>(١)</sup> فالظاهر : أنها معطوفة على قوله : ((أن يطر))، وهي صريحة في الوجوب، إذا التقدير ولا يحل له أن يؤم قوماً فيخص نفسه بدعوة دونهم .

وعلى تقدير أن لا يكون ذلك معطوفاً فيكون نهيًا، وهو محمول على التحريم حتى بصرفه عنه صارف، وعلى تقدير كون الرواية بالرفع فهو حبر معناه النهي، وحكمه كذلك<sup>(٢)</sup> وقد تعرض أصحابنا لذلك، ولم أر في كلامهم تعرضاً للوجوب؛ وذكر الراعي المسألة عند ذكر القنوت، فقال : والإمام لا يحصى نفسه، بل يذكر بلفظ الجمع<sup>(٣)</sup> انتهى .  
وظاهر إرادته لذلك أنه على سبيل الندب .

### الخامس :

ما أطلق في الحديث وفي كتب العقيدة أن الإمام لا يحصى نفسه بالدعاء الظاهر أنه محمول على المواضع التي لا يدعو فيها المأموم<sup>(٤)</sup> بذلك، بل يكون المأموم مؤمناً على دعائه كدعاء القنوت الذي أورد الراعي فيه المسألة، وكذلك عقب الصلاة الذي حرت عادة الإمام فيه أن يدعو ويؤم المأمومون<sup>(٥)</sup>؛ أما المواضع التي يدعو فيها المأموم كما يدعو به الإمام كالدعاء بين السجدين والدعاء بعد التشهد والدعاء في السجود فالظاهر : أن المشروع في حق الإمام الإتيان بسبع الإفراد؛ لأن المأمومين كلٌّ منهم يستحب له أن يدعو بذلك؛ وطواهر الأحاديث تدل على

(١) ((النصب)) : غير واضحة في الأصل .

(٢) انظر : المصنف لابن أبي شيبة (٣٢٧/٣)

(٣) العزيز شرح الوجيز (٥١٦/١)

(٤) ((المأموم)) : سقطت من (ك) .

(٥) في (ك) : ((المأموم)) وهو تحريف .

(٦) تقدم الكلام على يدعية هذه العادة قريباً .

ذلك ففي ((سنن أبي داود))<sup>(١)</sup> و ((الترمذي))<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدين : ((اللهم اغفر لي وارحمني ...)) الحديث، وفي ((صحيح مسلم)) من حديث علي بن أبي طالب أنه صلى الله عليه وسلم كان من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم : ((اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ...)) الحديث<sup>(٣)</sup>.

وفي ((صحيح مسلم)) من حديث أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده : ((اللهم اغفر لي ذنبي كله ...)) الحديث<sup>(٤)</sup>.

وقد تكرر منه صلى الله عليه وسلم الدعاء في الصلاة بلفظ الأفراد في الأماكن التي يستحب للمأموم أن يدعو فيها بذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) السنن : ( كتاب الصلاة، باب الدعاء بين السجدين ١٠ / ٥٣٠، رقم : ٨٥٠ ) من طريق زيد بن الحباب عن كامل أبي العلاء عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ( به ) .

(٢) الجامع : ( أبواب الصلاة، باب ما يقول بين السجدين : ٢ / ٧٦، رقم : ٢٨٤، ٢٨٥ ) من طريق زيد بن الحباب ( به ) . وأخرجه ابن ماجه في سننه . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقول بين السجدين : ١ / ٢٩٠، رقم : ٨٩٨ ) من طريق أبي العلاء ( به ) . وهذا إسناد ضعيف : فيه حبيب بن أبي ثابت وهو مدلس من المرتبة الثالثة — كما في تعريف أهل التلخيص ص ١٣٢ —

وليعرض الحديث شاهد من حديث حذيفة — رضي الله عنه — . أخرجه أبو داود في ص : ( كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده ٢ / ١٩٩ — ٢٠٠، رقم : ١٠٦٩ )، وابن ماجه في سننه . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقول بين السجدين : ١ / ٢٨٩، رقم : ٨٩٧ )، ولم يلقه : كان يقول بين السجدين : ((رب اغفر لي، رب اغفر لي)) وإسناده صحيح، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء ( ٢ / ٤١ )، واسطر : نتائج الأفكار ( ٢ / ١١٣ — ١١٦ ) .

(٣) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ١٠ / ٥٣٦، رقم : ٧٧١ ) .

(٤) الصحيح . ( كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود : ١ / ٣٥٠، رقم : ٤٨٣ )

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ( ٢٣ / ١١٧ — ١١٩ ) وقد سئل عن حديث الباب، فذكر بعض الأدعية التي كان يقولها صلى الله عليه وسلم في صلاته : ((فهذه الأحاديث التي في الصحاح والسنن تدل على أن الإمام يدعو في هذه الأمكنة بصيغة الأفراد، وكذلك اتفق العلماء على مثل ذلك ...

بعد، إن علم الإمام من حال المأموم أنه لا يحسن الدعاء بذلك كحديث عهد بالإسلام وكثير من العوام، فيأتي في الدعاء بلفظ الجمع؛ إذ<sup>(١)</sup> ذات المأموم فصيلة دعائه بنفسه<sup>(٢)</sup> فَمَا المواضع التي لا يدعو فيها المأموم ويؤمن كالقنوت؛ فقد صحَّ عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في القنوت في الوتر أنه قن بعد الركوع، فقال: ((اللهم اعمر لنا وللمؤمنين والمؤمنات...)) الحديث<sup>(٣)</sup>.

= وإذا عُرِف ذلك تبيَّن أن الحديث المذكور - إن صحَّ - المراد به الدعاء الذي يؤمن عليه المأمون كدعاء القنوت؛ فإن المأموم إذا أمَّ كان داعياً؛ قال الله تعالى لموسى وهارون: ﴿فَدُاعِبْتُمْ دَعْوَتَكُمْ﴾، وكان أحدهما يدعو والآخر يؤم. وإذا كان المأموم مؤمناً على دعاء الإمام فيدعو بصيغة الجمع كما في دعاء العاتكة في قوله: ﴿أهدنا الصراط المستقيم﴾ فإن المأموم إنما أمَّ لاعتقاده أن الإمام يدعوهم جميعاً، فإن لم يفعل فقد خاب الإمام المأموم. فَمَا المواضع التي يدعو فيها كل إمام لنفسه كالاستفتاح وما بعد التشهد ونحو ذلك فكما أن المأموم يدعو لنفسه والإمام يدعو لهم كما يسمح المأموم في الركوع والسجود إذا سجد الإمام في الركوع والسجود، وكما يتشهد إذا تشهد ويكبر إذا كبر، فإن لم يفعل المأموم ذلك فهو المعرط. وهذا الحديث لو كان صحيحاً صريحاً معارضاً للأحاديث المستفيضة المتواترة ولعمل الأمة لم ينفذ إليه، فكيف وليس من الصحيح، ولكن قد قيل إنه حسن، ولو كان فيه دلالة لكان عاماً وتلك خاصة، والخاص يقتضي على العام، ثم لنظرة ((فيخص نفسه بدعوة ذويهم)) يراد بمثل هذا إذا لم يحصل لهم دعاء، وهذا لا يكون مع تأميمهم، وأما مع كونهم مؤممين على الدعاء كما دعا فيحصل لهم كما حصل له بعلمهم؛ ولهذا جاء دعاء القنوت بصيغة الجمع. ((اللهم إنا نستعينك وستهديك...)) إلى آخره؛ ففي مثل هذا يأتي بصيغة الجمع، ويتبع السنة على وجهها؛ والله أعلم.. وانظر: زاد المعاد (١/٢٦٤).

(١) في (ك): ((إذا)) وهو غلط.

(٢) لا دليل على ما ذكره الشارح - رحمه الله -، ولو قال: ينبغي للإمام أن يرفع صوته بذلك الدعاء أحياناً ليُعلم المأمومين كما فعل عمر - رضي الله عنه - حين جهر بالاستفتاح في الصلاة (كما في صحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا جهر بالنسلة ٢٩٩/١، وانظر: إرواء الغليل ٤٨/٢) لكان لذلك وجه؛ والله أعلم.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢/٢١٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٤/١١٦)

وأما القنوت في الصبح فلم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه الدعاء المشهور، وهو قوله: ((اللهم اهمني فيمن هديت))، وإن كان البيهقي قد رواه في ((سنه))<sup>(١)</sup> إنما صحح من حديث الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه هذه الكلمات يقولن في قنوت الوتر كما هو في ((السنن))<sup>(٢)</sup>.

(١) السنن الكبرى (٢٠٩/٢ — ٢١٠) من طريق عبد الرحمن بن هرم عن بريد بن أبي مريم عن عيسى بن عباس (به). وهذه رواية منكوبة لمخالفتها لما رواه الثقات عن بريد بن أبي مريم عن أبي الجوزاء عن الحسن — كما سيأتي —.

وعبد الرحمن بن هرم ليس هو الأعرج. قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢٤٨/١): ((عبد الرحمن بن هرم ليس هو الأعرج، ويحتاج إلى الكشف عن حاله)).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه: (كتاب الصلاة، باب القنوت في الوتر ١٣٣/٢، برقم ١٤٢٦، ١٤٢٥)، والترمذي في جامعه: (أبواب الصلاة، باب ما جاء في القنوت في الوتر: ٣٢٨/٢، برقم ٤٦٤٠)، وقال: ((حديث حسن))، والسنائي في سننه: (كتاب قيام الليل ونطوع النهار، باب الدعاء في الوتر ٢٤٨/٣، برقم ١٧٤٥)، وابن ماجه في سننه: (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في القنوت في الوتر ٣٧٢/١، برقم ١١٧٨) كلهم من طريق أبي إسحاق السبيعي عن بريد بن أبي مريم عن أبي الجوزاء عن الحسن بن علي — رضي الله عنه — ذكره. وإسناده صحيح. إلا أن قوله: ((في قنوت الوتر)) مما نمرّد به أبو إسحاق. قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢٤٧/١): ((به ابن خزيمة وابن حبان على أن قوله: ((في قنوت الوتر)) نمرّد بها أبو إسحاق عن بريد بن أبي مريم وثبته ابنه يونس وإسرائيل — كما قال —؛ قال: ورواه شعبة — وهو أحفظ من ماتين مثل أبي إسحاق وأبيه — هم يذكر فيه القنوت ولا الوتر، وإنما قال: يعلمنا هذا الدعاء)) وانظر: صحيح ابن خزيمة (١٥٢/٢) ورواية يونس أخرجه أحمد في مسنده (١٩٩/١).

وأما رواية إسرائيل فلم أقف عليها، لكن روى إسرائيل هذا الحديث عن أبيه كما في صحيح ابن خزيمة (١٥٢/٢)، ولعل الحافظ أراد بقوله ((كما قال)) أن رواية إسرائيل إنما هي عن أبيه لا عن بريد. وأما رواية شعبة: فقد أخرجه غير واحد من الأئمة، منهم: الإمام أحمد في مسنده (٢٠٠/١)، وابن خزيمة في صحيحه (١٥٢/٢)؛ والله أعلم.

## السادس:

ما ذكر من أن الإمام يأتي بدعاء القنوت بلفظ الجمع هو فيما إذا قلنا إن الإمام يحضر بالقنوت، وهو أظهر [ ٤٨/١ ] الوجهين كما قال الراعي<sup>(١)</sup>.

أما إذا قلنا إنه يسر كالشاهد فقياس ما ذكرناه فيما تقدم أن الإمام يفرّد؛ لأن المأموم حينئذ يستحب له الإتيان بالقنوت جميعه دعاء وناء، وكذلك إذا جهر الإمام وقلنا إن المأموم يحجب بين أن يقرأ معه وبين أن يؤمن وقت معه فإنه لا بأس بأفراد الإمام الضمير لاشتراكهما في الإتيان بالدعاء فيصير كالدعاء بين السجدين، وفي آخر الصلاة؛ والله أعلم.

## السابع:

فإن قيل فقد روى مسلم في ((صحيحه)) من حديث البراء قال: «كأ إذا صلياً خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسب أن يكون عن يمينه يقل علياً بوجهه، فسمعتُه يقول: ((رب قبي عذابك يوم تبعث عبادك))»<sup>(٢)</sup>؛ ففي هذا أنه صلى الله عليه وسلم حصّ نفسه بالدعاء دونهم.

فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن يكون عمل حديث الباب على أن المراد الدعاء في صلب الصلاة<sup>(٣)</sup>، فأما إذا انقطعت القدوة، فيدعو كل أحد لنفسه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاد: ((يا معاد لا

(١) العبر شرح الوجيز (١/٥١٨). وقد صدر الراعي المسألة بقوله ((ثم الإمام في صلاة الصبح هو يحضر بالقنوت؟ فيه وجهان)) وهذا هو مذهب الشافعية، وخالفهم الجمهور فقالوا لا يسر القنوت في الصبح ولا غيرها من الصلوات سوى الترتب، وهو الصواب؛ والله أعلم. انظر: المغني (٢/٥٨٥).

(٢) الصحيح: (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب يس الإمام: ٤٩٢/١ - ٤٩٣، برقم ٧٠٩).

(٣) ((الصلاة)): غير واضحة في الأصل.



تدعّن دبر كل صلاة أن تقول : اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك)). رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup> بإسناد صحيح .

ففي هذا أنه يستحب لكل مصل<sup>(٣)</sup> أن يدعو بذلك لنفسه .

والوجه الثاني : أما نستدل بذلك على أن حديث البراء يدلّ على أنه صلى الله عليه وسلم فعله لبيان الجوار فيكون ذلك مبيّناً أن الهبة عن ذلك على التنزيه<sup>(٤)</sup> وأن الحياصة الواردة في حديث الباب ليست على التحريم إنما هي للاستينار بالدعاء لنفسه عن الجماعة؛ إذ يمكن كلاً منهم أن يدعو لنفسه بما دعا به الإمام؛ والله أعلم .

ولذلك قال القاضي أبو بكر بن العربي : الإمام لا يخصّ نفسه بالدعاء فإنه قد اشترك معهم في العبادة وافرد بالإمامة، ولكنه لو فعل لم يستحقّ ما ذكر<sup>(٥)</sup>. انتهى .

وكأنه يريد إن خصّ نفسه بالدعاء لم يستحقّ اسم الحياصة، وهي عبارة شتعة<sup>(٦)</sup>، فإن أراد بذلك أن الحديث لم يصحّ، فقد حسنه الترمذي؛ وإسناد البخاري في كتاب ((الأدب المفرد)) لهذا الحديث صحيح كما ذكرناه<sup>(٧)</sup>؛ والله أعلم .

(١) السنن : ( كتاب الصلاة، باب في الاستغفار : ١٨٠/٢ — ١٨١، برقم : ١٥٢٢ ) .

(٢) السنن : ( كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء : ٥٢/٣، برقم : ١٣٠٣ ) .

(٣) في (ك) على هذه الكلمة رمز (حـ)، وفي الحاشية : ((مصل))، وعليها تلك العلامة وعلامة التصحيح أيضاً .

(٤) في حاشية الأصل : ((كيف يصح الحمل على التنزيه مع قوله : لا يحل)) .

(٥) عارضة الأحوذى ( ١٥٥/٢ ) .

(٦) تقدم بيان ضعف هذا الإسناد، وأن الجملة التي فيها المنع من أن يخصّ الإمام نفسه بالدعاء ضعيفة لا شاهد لها؛ والله أعلم .

## الثامن:

الحق: بفتح الحاء المهملة وكسر القاف وجره نون، والحق أيضاً هو الذي به بول شديد يحسبه<sup>(١)</sup>.

قال الكسائي<sup>(٢)</sup>: حقنت البول . وأنكر حقنت<sup>(٣)</sup>

ويقال : لا رأي لحاقن<sup>(٤)</sup>.

وأما الذي يحبس الغائط فهو حاقب — بالموحدة —<sup>(٥)</sup>.

## التاسع:

استدل به أهل الظاهر<sup>(٦)</sup> ومن قال من أصحابنا إنه لا تصح الصلاة مع مدافعة الأحنثين وإن كان الوقت قد تصبّق . حكاه المتولي<sup>(٧)</sup> عن بعض أصحابنا<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر : الصحاح ( ٢٠١٣/٥ : حقن ) .

(٢) هو الإمام شيخ الفراء والعريّة، أبو الحسن، عمي بن حمزة بن عبد الله الأسدي — مولاهم — الكوفي الملقّب بالكسائي — لكساء أحرّم فيه — قال الشافعي ((مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْتَحِرَ فِي الْحَوْثِ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى الْكَسَائِيِّ))؛ توفي سنة ١٨٩هـ، وفي تاريخ موته أقوال هذا أصحابها . قاله الذهبي في سير أعلام النبلاء ( ١٣١/٩ — ١٣٤ )، وانظر : طبقات النحويين واللغويين للربيعي ( ص ١٢٧ — ١٣٠ )

(٣) انظر : الصحاح ( ٢٠١٣/٥ : حقن ) .

(٤) انظر : الصحاح ( ٢١٠٣/٥ . حقن )، ولسان العرب ( ٣٢٤/١ : حقن )

(٥) انظر : لسان الميزان ( ٣٢٤/١ : حقن )

(٦) انظر : المحلى ( ٤٦/٤ ) .

(٧) تقدمت ترجمته ( ص ٥٧ ) .

(٨) انظر : شرح صحيح مسلم للروزي ( ٤٦/٥ ) .

وقال ابن حزم : إن الوقت يتماد له<sup>(١)</sup>، وذكر عن عمر بن الخطاب : ( لا تدافعوا الأحثين في الصلاة، فإنه سواء عليكم من مكانه أو كان في طرف ثوبه )<sup>(٢)</sup>، وعن ابن عباس مثل ذلك<sup>(٣)</sup>.  
 وذهب جمهور أصحابنا وجمهور العلماء إلى حمل ذلك على الكراهة، وأنه إذا تصيق الوقت صلى على حاله حرمة الوقت، وتستحب له الإعادة<sup>(٤)</sup>.  
 وأما قول ابن العربي في الهبة عن صلاة الخافض : أجمعت الأمة على معه<sup>(٥)</sup>، فهو مردود، اللهم إلا أن يريد الخافض الذي وصل إلى حال لا يشعر أنه أتى بأركان الصلاة .  
 وقال بعد ذلك : واختلف في تعليقه؛ فقبل : لأنه يشتغل ولا يؤتي الصلاة حقها من الخشوع وقبل : لأنه حامل بحاسة؛ لأنها متدافعة<sup>(٦)</sup> للخروج، فإذا أمسكها قسراً كان كالخامل لها<sup>(٧)</sup>.  
 انتهى .

وهذا إشارة إلى ما ذكرناه عن عمر وابن عباس؛ والله أعلم .

## العاشر:

في معنى الخافض والخاقب مدافعة الريح؛ وفي الحديث — فيما ذكره صاحب ((النهاية)) — :  
 ((لا يصلّي وهو حاقن أو حاقب أو حارق))<sup>(٨)</sup>،

(١) المحلى ( ٤٧/٤ ) .

(٢) المحلى ( ٤٧/٤ )، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ١٦٢/٤ ) مختصراً بإسنادين ضعيفين

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٥٠/١ )، وابن أبي شيبة في المصنف ( ١٦٢/٤ ) . وإسناده صحيح .

(٤) انظر : الكافي في عمل أهل المدينة ( ١٦١/١ )، واللفني ( ٣٧٥/٢ )، وشرح صحيح مسلم للنووي ( ٤٦/٥ ) .

(٥) عارضة الأحوذى ( ١٥٥/٢ ) .

(٦) في (ك) : ((مدافعة)) .

(٧) عارضة الأحوذى ( ١٥٥/٢ ) .

(٨) النهاية ( ٣٧٨/١ : حرق ) .

والمشهور : أن الحزازق : الذي ضاق عليه حقه، وهو الذي فسره به ابن السكيت<sup>(١)</sup> والحوهري<sup>(٢)</sup> وصاحب ((النهاية))<sup>(٣)</sup>.

قال : وهو فاعل بمعنى معول، وورد أيضاً : لا رأي لحارق . ذكره اهروني<sup>(٤)</sup> في ((الغريبين))<sup>(٥)</sup>. ويحتمل أن المراد بالحارق من يدافع الريح، فإن الحرق الصراط<sup>(٦)</sup> حكاه صاحب ((النهاية)) في معنى قول عليّ - رضي الله عنه - : ( حرق غير ) حين قال له الناس عس اخوارح : أبشر فقد استأصلناهم؛ فقال : العير : الحمار ، والحرق : الشد البليغ . قال : وقيل : الحرق : الصراط، وقيل : هو مثل، يقال : للمخبر عر غير تام، ولا مُحْصَل، أي : ليس (الأمر)<sup>(٧)</sup> كما زعمتم<sup>(٨)</sup>؛ والله أعلم .

(١) انظر : الصحاح ( ١٤٥٩/١ : حرق ) .

(٢) الصحاح : ( ١٤٥٩/٤ : حرق ) .

(٣) النهاية ( ٣٧٨/١ : حرق ) .

(٤) هو العلامة أبو عبيد أحمد بن حمد بن عبد الرحمن الشافعي النعوي المؤدب . أخذ عن عمه السنان عس الأهرري وغيره، توفي سنة ( ٤٠١ هـ ) .

(٥) الغريبين ( ٤٣٣ / ٢ ) .

(٦) انظر : لسان العرب ( ٤٧/١٠ : حرق ) .

(٧) وقع في الأصل : ((للأمر)) وللتبت من (ك) .

(٨) النهاية ( ٣٧٩/١ : حرق ) .

## باب ما جاء فيمن أمر قوماً وهم له كارهون

حدثنا عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى الكوفي، ثنا محمد بن القاسم الأمدي، عن الفضل بن دثيم، عن الحسن قال : سمعت أنس بن مالك يقول : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة : رجلاً أم قوماً وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجلاً سمع (حي على الفلاح) ثم لم يجب .

قال : وفي الباب : عن ابن عباس، وطلحة، وعبد الله بن عمرو، وأبي أمامة .

قال أبو عيسى : حديث أنس لا يصح؛ لأنه قد روي هذا عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل . قال أبو عيسى : ومحمد بن القاسم : تكلم فيه أحمد بن حنبل، وضعفه، وليس بالحافظ .

وقد كره قوم من أهل العلم أن يؤم الرجل قوماً وهم له كارهون؛ فإذا كان الإمام غير ظالم فإنما الإثم على من كرهه . وقال أحمد وإسحاق في هذا : إذا كره واحد أو اثنان أو ثلاثة فلا بأس أن يصلي بهم حتى يكرهه أكثر القوم .

حدثنا هناد، ثنا جرير، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد ، عس<sup>(١)</sup> [ ٤٨/ب ] عمرو بن الحارث بن المصطلق قال : كان يقال : أشد الناس عذاباً اثنان : امرأة عصت زوجها، وإمام قوم وهم له كارهون . قال هناد : قال جرير : قال منصور<sup>(٢)</sup> . فسلنا عن أمر الإمام، فقيل لنا : إنما عني بهذا الأئمة الظلمة؛ فأما من أقام السنة فإنما الإثم على من كرهه

حدثنا محمد بن إسماعيل : ثنا علي بن الحسن، ثنا الحسين بن واقد، ثنا أبو غالب قال : سمعت أبا أمامة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((ثلاثة لا تجاوز صلاتهم أذانهم : العبد الأبق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون)) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . وأبو غالب : اسمه : حزور

(١) ((ع)) : تكررت سهواً في الأصل .

(٢) ((قال منصور)) : سقطت من (ك) .

## الكلام عليه من وجوه

### الأول:

حديث أنس : انفراد بإحراجه المصنف، وصعقه البيهقي أيضاً فقال بعد ذكر رواية الحسن له عن أنس : وليس بشيء، ثم رُفِدَ به محمد بن القاسم الأسدي عن الفضل بن دهم عنه<sup>(١)</sup> ثم قال : وروي عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن أنس بن مالك يرفعه<sup>(٢)</sup>

وأما مرسل الحسن الذي أشار إليه المصنف : فرواه البيهقي من رواية/إسماعيل . قال في ((المعرفة))<sup>(٣)</sup> . أظنه ابن عياش<sup>(٤)</sup> عن الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا<sup>(٥)</sup> . وقد رواد عبد الرزاق في ((المصنف)) عن معمر عن قتادة قال : لا أعلمه إلا رفعه<sup>(٦)</sup>، ومن طريق عبد الرزاق رواه البيهقي<sup>(٧)</sup>، وقال<sup>(٨)</sup> : هذا منقطع<sup>(٩)</sup>

(١) معرفة السنن والآثار : ( ٤٠٩/٢ )، وفي إسناده : محمد بن القاسم الأسدي : قال الحافظ ابن حجر في التقريب ( ٦٢٢٩ ) : ((كذبوه)؛ فهذا إسناده ضعيف جداً . والحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ( ٩٦٦ )، والعلل المتناهية ( ٤٤٠/١ )، وصعقه الشارح — كما سيأتي في الوجه الرابع — .

(٢) أخرجه ابن حزيمة في صحيحه ( ١١/٣ ) ( ١٢ ) . وإسناده حسن .

(٣) من هنا يبدأ القسم الرابع من الموجود من نسخة (س) .

(٤) ((قال في "المعرفة")) : سقط من (س) .

(٥) معرفة السنن والآثار ( ٤٠٨/٢ )

(٦) السنن الكبرى ( ١٢٨/٣ ) . وإسناده ضعيف فيه الحجاج بن أرطاة . وهو صدوق كثير الخطأ متدليس ( التقريب : ١١١٩ )

(٧) المصنف ( ٤١١/٢ )، وليس فيه قوله : ((لا أعلمه إلا رفعه)) .

(٨) السنن الكبرى ( ١٢٨/٣ )، معرفة السنن والآثار ( ٤٠٨/٢ ) .

(٩) في (س) : ((فقال))

(١٠) معرفة السنن والآثار ( ٤٠٨/٢ ) .

وقد روي مرسل الحسن من طرق : رواه ابن أبي شيبة في ((المصنف)) قال : ثنا وكيع، ثنا أبو عبيدة الناجي<sup>(١)</sup>، عن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((من أمّ قوماً وهم له كارهون لم تجز صلاته ترقوته))<sup>(٢)</sup>.

ورواه ابن أبي شيبة أيضاً قال : ثنا هشيم : ثنا هشام بن حسان<sup>(٣)</sup> : أما الحسن : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((ثلاثة لا تقبل لهم صلاة : رجل أمّ قوماً وهم له كارهون ...)) الحديث<sup>(٤)</sup>.

وحديث ابن عباس : أخرجه ابن ماجه من رواية المهال بن عمرو عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((ثلاثة<sup>(٥)</sup> لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبراً : رجل أمّ قوماً وهم له كارهون، وامرأة باتت وروجها عليها ساحط، وأخوان متصارمان))<sup>(٦)</sup>. وإسناده حسن<sup>(٧)</sup>.

(١) ((الناجي)) : تحرفت في (س) .

(٢) المصنف ( ٣٧٨/٢ ) . وإسناده ضعيف جداً . أبو عبيدة الناجي — واسمه بكر بن الأسود — : أحد الزهاد : قال عنه ابن كثير : ((كذاب))، وقال مرة : ((ضعيف))، وصحّحه السائي والدارقطني في رواية عن السائي : ((ليس بثقة)) . انظر : لسان الميزان ( ٥٨/٢ — ٥٩ ) و ( ٨٠/٧ ) .

والزقوة : العظم الذي بين ثمة البحر والعانق . انظر : النهاية ( ١٨٧/١ ) . ترقى .

(٣) في (س) : ((ثنا هشيم بن حسان)) وهو غلط .

(٤) في (ك) : ((ثنا)) .

(٥) المصنف ( ٣٧٨/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٦) في (س) : ((ثلاث)) .

(٧) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من أمّ قوماً له كارهون ( ٣١١/١ ، برقم : ٩٧١ ) .

(٨) هكذا قال النووي في خلاصة الأحكام ( ٧٠٣/٢ )، وقد حسن الشارح الحديث — كما سيأتي في (الوجه الرابع) —، وقال الشيخ الألباني في صحيح ابن ماجه ( ١ / ) : ((مكر بهذا اللفظ))، وحسن بلفظ ((العبد الآبى)) مكان ((أخوان متصارمان))، وذكر في غاية المرام ( ٢٤٨ ) أنه يشهد له حديث أبي أمامة الآتي، وفيه : ((العبد الآبى)) بدل قوله : ((أخوان متصارمان)) .

وحديث طلحة : أخرجه الطبراني في ((الكبير)) من رواية سليمان بن أيوب حدثني أبي عن جدي عن موسى بن طلحة عن أبيه طلحة أنه صلى يقوم فلما<sup>(١)</sup> أنصرف قال : إني سميت أن<sup>(٢)</sup> أستاذكم قبل أن أتقدم . أرضيتكم بصلاتي ، قالوا : نعم ، ومن يكره ذلك يا حواري رسول الله ؟<sup>(٣)</sup> قال . إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ((أيما رجل أم قوماً وهم له كارهون لم تجز صلاته أدنيه))<sup>(٤)</sup>

وسليمان بن أيوب الطلحي قال فيه أبو زرعة : عامة أحاديثه لا يتابع عليها<sup>(٥)</sup> ، وقال الذهبي في ((الميزان)) : صاحب مناكير ، وقد وثق<sup>(٦)</sup> .

وحديث عبد الله بن عمرو : أخرجه أبو داود<sup>(٧)</sup> ، وابن ماجه<sup>(٨)</sup> من رواية عبد الرحمن بن زياد — هو الأفريقي — عن عمران بن عبد المعاري<sup>(٩)</sup> ، عن عبد الله بن عمرو . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : ((ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة : من تقدم قوماً وهم له كارهون ، ورجل أتى الصلاة دياراً — والدَّيَّار : أن يأتيها بعد أن تعوته — ، ورجل اعتد مُحَرَّرَةً)).

(١) في (س) : ((ثم)).

(٢) ((أن)) : سقطت من (س) .

(٣) راد في (ك) و (س) : ((صلى الله عليه وسلم)).

(٤) المعجم الكبير ( ١١٥/١ ، برقم : ٢١٠ ) .

(٥) كذا في الأصل و (ك) و (س) والميزان ( ١٩٧/٢ ) ، ومجمع الزوائد ( ٦٨/٢ ) ، ولم أنف عنه ، وذكر عقق الميزان أن في بعض النسخ : ((ابن عدي)) مكان ((أبو زرعة)) ، وكذا في لسان الميزان ( ٩٢/٣ ) — ٩٣ ) ، وهو في الكامل ( ٢٨٣/٣ ) .

(٦) الميزان ( ١٩٧/٢ ) وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٢٥٣٦ ) : ((صدوق ، يعطي)).

(٧) السنن : ( كتاب الصلاة ، باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون . ٣٩٧/١ ، برقم : ٥٩٣ )

(٨) السنن : ( إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب من أم قوماً وهم له كارهون . ٣١١/١ ، برقم : ٩٧٠ ) .

(٩) عمران بن عبد المعاري ، أبو عبد الله المصري : ضعيف ( التقریب . ٥١٦٠ ) .



وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي : ضعفه الجمهور<sup>(١)</sup>.

وحديث أبي أمامة : انفراد بإخراجه المصنف، وحكم عليه بالحس . وقد ضعفه البيهقي<sup>(٢)</sup>، قال النووي في ((الخلاصة)) والأرجح هنا<sup>(٣)</sup> قول الترمذي<sup>(٤)</sup>.

## الثاني :

فيه مما لم يذكره عن أبي سعيد الخدري وسلمان؛ فأما حديث أبي سعيد فرواه البيهقي من رواية إسماعيل قال في ((المعرفة))<sup>(٥)</sup> : أظنه ابن عياش عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن أبي مضر عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث قبله، منه : ((ثلاثة لا تحسور صلاتهم رؤسهم : رجلٌ أم قوماً وهم له كارهون ...))<sup>(٦)</sup> الحديث .

قال البيهقي في ((المعرفة)) : وهذا إسنادٌ ضعيف<sup>(٧)</sup>.

وأما حديث سلمان : فرواه ابن أبي شيبة في ((المصنف)) قال : ثنا أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال : سمعتُ القاسم بن مخيمرة يذكر أن سلمان قدّمه قومٌ يصلي بهم، فأبى حتى دفعوه، فلما صلى بهم<sup>(٨)</sup> قال : أكلّكم راضي؟ قالوا : نعم، قال : الحمد لله . إني

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٠٤/١٧ - ١٠٨)، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (٣٨٦٢) ((ضعف في حفظه))؛ فالإسناد ضعيف، قال النووي في خلاصة الأحكام : ((رواه أبو داود، وابن ماجه بإسناد ضعيف، وضعفه الشافعي وآخرون)). وانظر : السنن الكبرى للبيهقي (١٢٨/٣)

(٢) معرفة السنن والآثار (٤٠٨/٢) .

(٣) ((ها)) : ليست في (س) .

(٤) خلاصة الأحكام (٧٠٤/٢) . وقد حسّه الشارح — كما سيأتي في (الوجه الرابع) —

(٥) معرفة السنن والآثار (٤٠٨/٢) .

(٦) السنن الكبرى (١٢٨/٣) .

(٧) معرفة السنن والآثار (٤٠٨/٢) . في إسناده الحجاج بن أرطاة : وقد تقدم الكلامُ عليه فرياً

(٨) ((بهم)) : ليست في (ك) .

سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : ((ثلاثة لا تقل صلاتهم : المرأةُ تخرج من بيتها بغيرِ  
إِذنه، والعدوُ الآيُّ، والرجلُ يؤمُّ القومَ وهم له كارهون))<sup>(١)</sup>. وهذا مقطعٌ . القاسم بن بحيرة .  
لم يسمع من سلمان<sup>(٢)</sup>.

### الثالث :

لم أرَ لمحمد بن القاسم الأسدي عند المصنف إلا هذا الحديث الواحد، وليس له في بقية  
الكتب شيء<sup>(٣)</sup>؛ وهو ضعيفٌ جداً، كدَّبه أحمد<sup>(٤)</sup>، والدارقطني<sup>(٥)</sup>. قال أحمد . أحاديثه موضوعة،  
ليس بشيء<sup>(٦)</sup>، وقال مرة : ربما حديثه<sup>(٧)</sup>، وقال السائي : ليس بثقة<sup>(٨)</sup>.

بعم، روى ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين أنه قال فيه : ثقة قد كتبت عنه<sup>(٩)</sup>، قال  
البخاري : مات بالكوفة سنة سبع ومائتين<sup>(١٠)</sup>.

ولهم آخر يقال له : محمد بن القاسم الأسدي : متقدمُ الطبقة على هذا،  
روى عن الشعبي<sup>(١١)</sup>،

(١) المصنف ( ٣٧٨/٢ ) .

(٢) انظر : تحفة التحصيل ( ص ٤١٤ ) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال ( ٣٠٢/٢٦ — ٣٠٣ ) .

(٤) العلل ومعرفة الرجال ( ١٧١/٢ ) .

(٥) الضعفاء والمزكوكين ( ٤٧٨ ) .

(٦) العلل ومعرفة الرجال ( ١٧١/٢ ) .

(٧) انظر : الكامل ( ٢٤٩/٦ ) .

(٨) انظر : تهذيب الكمال ( ٣٠٣/٢٦ )، وفي الضعفاء والمزكوكين ( ص ٩٥ ) : ((مزكوك الحديث))

(٩) الخرج والتعديل ( ٦٥/٨ )، وقال الحافظ ابن حجر ((كذبوه)) ( التقریب : ٦٢٢٩ )

(١٠) التاريخ الأوسط ( ٢٢١/٢ ) .

(١١) انظر : تهذيب الكمال ( ٣٠٤/٢٦ ) .

ذكره ابن حبان في ((الثقات))<sup>(١)</sup>، وقال صاحب ((الميران)) : لا يُعرف<sup>(٢)</sup>.

والفضل بن دهم : ضعفه الجمهور أيضاً<sup>(٣)</sup>، وليس لزياد بن أبي الجعد<sup>(٤)</sup> عند المصنف إلا أثر عمرو بن الحارث، وحديثه عن وابصة في الصلاة خلف الصف<sup>(٥)</sup>، وقد تقدّم<sup>(٦)</sup>.

## الرابع:

لو صحّ حديث أسى لكان فيه تحريم إمامة قوم يكرهونه، بل كان دليلاً على كونه من الكيثر لما فيه من استحقاق اللعنة<sup>(٧)</sup> لكنه<sup>(٨)</sup> لم يصحّ.

قال ابن العربي : اللعنة لا تنطلق [ ١/٤٩ ] على من أحلّ بما لم يجب، وعدم القبول لا يكون إلا بكيرة يرتكبها العبد؛ فذلك يمنع من قبول عبادته على معنى أنه ربما كان إثم المعصية أعظم من ثواب الطاعة؛ فلذلك لم يصح الحديث فيه<sup>(٩)</sup>. انتهى.

(١) الثقات ( ٣٧٨/٧ ).

(٢) الميزان ( ١١/٤ )، وقال الحافظ ابن حجر : ((صدوق)) ( التقريب : ٦٢٣ )

(٣) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٢٣/٢٢ - ٢٢٣ )، قال عنه الحافظ ابن حجر : ((ليس، ورمي بالاعتزال)) ( التقريب : ٥٤٠٢ ).

(٤) في (س) : ((وليس لزياد بن الجون)) وهو تحريف.

(٥) انظر : تهذيب الكمال ( ٤٤٤/٩ - ٤٤٥ ) . وزياد قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب ( ٢٠٦٢ ) ((مقبول)) :

(٦) الجامع : ( أبواب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده : ٤٤٥/١، رقم : ٢٣٠ ) وهو من القسم الذي شرحه العلامة أبو الفتح البكري — رحمه الله — .

(٧) انظر : الرواجع عن أقوال الكيثر للهيتمي ( ١٤٥/١ ) .

(٨) في (ك) و (س) : ((ولكنه)) .

(٩) عارضة الأحوذني ( ١٥٤/٢ ) .

ولكن حديث ابن عباس وحديث أبي أمامة كلاهما حسن؛ فيستدل بهما لم ذهب إلى التحريم؛ وقد حكى الراعي في الشهادات عن صاحب ((العدة))<sup>(١)</sup> أن إمامة قوم يكرهونه من الصعائر ولم يعترض عليه<sup>(٢)</sup>؛ والمعروف عن الشافعي الكراهة، كما حكاه البيهقي في ((المعرفة))<sup>(٣)</sup>

وحكى ابن الرقة في ((الكفاية)) عن الشافعي قال لو أم قوماً وفيهم من يكرهه كرهته .

وعه أيضاً : لا يحمل لرجل أن يصلي جماعة وهم له كارهون<sup>(٤)</sup> .

وقد يجمع بين الصبر بأن الكراهة فيما إذا كان فيهم من يكرهه، والتحريم فيما إذا كرهه كلهم؛ وهو صريح في العبارتين .

و أكثر ما يطلق الشافعي الكراهة على التحريم .

وقد كره أن يؤم الرجل من يكرهه علي بن أبي طالب<sup>(٥)</sup>، والأسود بن هلال<sup>(٦)</sup>، وعبد الله بن الحارث النصري<sup>(٧)(٨)</sup> — عن محمد بن يعقوب — .

(١) صاحب ((العدة)) هو أبو المكارم الرواسي — كما تقدم (ص ٦٠٠) —

(٢) العزيز شرح الوجيز ( ٨/١٣ ) .

(٣) معرفة السنن والآثار ( ٤٠٨/٢ )، وهو في الأم ( ١٦٠/١ )، وسيأتي ذكر كلام الشافعي في ((الوجيز السامع)) .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف — كما سيأتي — .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٣٧٧/٢ ) . وإسناده صحيح

(٧) وقع في الأصل : ((البصري)) بالباء، والثبت من (ك)، وهو الصواب .

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٣٧٨/٢ ) . وإسناده حسن .

روى ابن أبي شيبة في ((المصنف)) من رواية العيزار بن جرول<sup>(١)</sup> أَنَّ قَوْمًا شَكُوا إِمَامًا  
لَهُمْ إِلَى عَلِيٍّ فَقَالَ عَلِيٌّ: إِنَّكَ<sup>(٢)</sup> لَخَرُوطٌ، تَوَمَّ قَوْمًا<sup>(٣)</sup> وَهُمْ<sup>(٤)</sup> كَارَهُونَ<sup>(٥)</sup>. والخروط الذي  
يَتَهَوَّرُ<sup>(٦)</sup> فِي الْأُمُورِ وَيَرَكُّ رَأْسَهُ فِي كُلِّ مَا يَرِيدُ جَهْلًا وَقَلَّةَ مَعْرِفَةٍ، كَالْفَرَسِ الْخَرُوطِ<sup>(٧)</sup>. قاله  
المروزي .

وقال الجوهري : فرس<sup>(٨)</sup> مخروط، أي : جموح<sup>(٩)</sup>.

### الخامس :

إنما تعتبر كراهة المأمومين للإمام إذا كانت الكراهة دينية لسبب شرعي؛ فأما الكراهة لعدم  
الدين فلا عبرة<sup>(١٠)</sup> بها، كما صرح به أصحابنا<sup>(١١)</sup>، وكما ذكره المصنف .

(١) العيزار بن جرول التميمي — بكسر، فمكون — : وثقه يحيى بن معين . انظر : الجرح والتعديل  
( ٣٧/٧ ) .

(٢) ((إلك)) : تحرفت في (س) إلى ((أراك)) .

(٣) في (س) : ((قوم)) وهو غلط .

(٤) في (س) : ((وهم له)) وهو غلط .

(٥) المصنف ( ٣٧٧/٢ — ٣٧٨ ) . وإسناده حسن .

(٦) ((يتهور)) : تحرفت في (س) .

(٧) انظر : النهاية ( ٢٣/٢ : محط ) .

(٨) ((فرس)) : سقطت من (س) .

(٩) الصحاح ( ١١٢٢/٣ : محط ) .

(١٠) ((فلا عبرة)) : تحرفت في (س) .

(١١) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٨/١٣ )، روضة الطالبين ( ٣٧٨/١ )، المجموع ( ١٧٢/٤ )

## السادس:

ما حكاه المصنف عن أحمد وإسحاق أنه لا يصر كراهة الواحد والاثني والثلاثة، وإعما الاعتناء بأكثر المأمومين موافق لما ذكره أصحابنا من أن الاعتناء بالكثرة، وأنه لا يصر المصنف<sup>(١)</sup> لكن يدخل في الكراهة ما إذا كان الدين يأتمون بإمام المسجد ثلاثة أو اثنين<sup>(٢)</sup> فقط، فيحمل ما حكاه المصنف عن أحمد وإسحاق من أنه لا يصر كراهة الواحد والاثني والثلاثة على ما إذا كان الجماعة أريد من عددهم مرتين .

## السابع:

حمل الشافعي — رضي الله عنه — الحديث على إمام غير الوالي فيما حكاه عنه البيهقي في ((المعرفة)) فقال : وإما يعني به — والله أعلم — الرجل غير الوالي يؤم جماعة يكرهونه، فأكره ذلك للإمام<sup>(٣)</sup>.

وحكى النووي في ريادات ((الروضة)) عن القفال<sup>(٤)</sup> أنه إنما يكره إذا لم يصبه الإمام<sup>(٥)</sup> فإن صبه فلا يبالي بكرهه أكثرهم .

قال النووي : والصحيح<sup>(٦)</sup> الذي عليه اجمهون : أنه لا فرق بين أن يصبه الإمام وغيره<sup>(٧)</sup> . والله أعلم .

(١) انظر : روضة الطالبين ( ٣٧٨/١ ) ، المجموع ( ١٧٢/٤ )

(٢) في (س) : ((واثنين)) .

(٣) معرفة السنن والآثار ( ٤٠٨/٢ ) ، وهو في الأم ( ١٦٠/١ ) .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) ((الإمام)) : سقطت من (س) .

(٦) في (س) : ((الصحيح)) بدون واو

(٧) روضة الطالبين ( ٣٧٨/١ ) .

## الثامن:

جعل الغرالي في ((الإحياء)) محل كون الاعتبار بكرهه أكثر المأمومين ما لم يكن الأقل أهل الخير والصلاح، فالنظر إليهم<sup>(١)</sup>؛ وقد سبق إلى نحو ذلك الحسن المصري، فروى أبو القاسم ابن عساكر<sup>(٢)</sup> في مجلس له في أهلية الإمامة<sup>(٣)</sup> بإسناده إلى الحسن أنه صلى الله عليه وسلم قال: ((مَسْ أُم قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ لَمْ يَجَاوِزْ صَلَاتُهُ تَرْقُوتَهُ))، فقليل للحسن: أُرَأَيْتَ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْقَوْمِ قَالَ: لَا يَنْظُرُ إِلَى شَرَارِهِمْ<sup>(٤)</sup>.

## التاسع:

قال الخطابي في ((المعالم)): يشبه أن يكون هذا الوعيد في الرجل ليس من أهل الإمامة، فيتقحم عليها، ويتعلب عليها حتى يكره الناس إمامته؛ وأما<sup>(٥)</sup> إن كان مستحقاً للإمامة فالنوم على من كرهه دونه<sup>(٦)</sup>. انتهى.

وحكى الروياني في ((البحر)) عن بعضهم نحو ذلك؛ وهذا يضاهي<sup>(٧)</sup> ما قاله الترمذي أولاً، وحكاه آخرًا عن مصور أنه سأل عن ذلك فأجيب بنحو ذلك.

(١) إحياء علوم الدين (١ / ١٧١).

(٢) تقدّمت ترجمته.

(٣) انظر: المعجم المفهرس لأبن حجر (١٠٨)، ونحوت فيه كلمة ((الإمامة)) إلى ((الأمانة)).

(٤) لم ألق عليه.

(٥) في (س): ((وأما)).

(٦) معالم السنن (١ / ٣٠٧ - ٣٠٨).

(٧) في (س): ((أيضاً)) وهو تحريف.

## العاشر:

لو كره أهل المسجد صلاة بعض المأمومين معهم فلا عيرة بذلك، ولا يكره حضوره؛ وذلك لأنهم لا تعلق لصلاتهم بصلاته في ربط الاقتداء ولا غيره؛ وقد نص عليه الشافعي<sup>(١)</sup>، وصرح به الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

## الحادي عشر:

في معنى إمام الصلاة أمير الجيش والبلد وكره<sup>(٣)</sup> أصحابا أن يولي السلطان الجيش أو البلد من يكرهه أكثرهم<sup>(٤)</sup>.

## الثاني عشر:

إن قيل قد قدمتم أنه لا يكتفى بكرامة بعض المأمومين؛ إذا لم يكونوا أكثر، وأنه إنما يعتبر انكراهة في الدين، وأنه<sup>(٥)</sup> لا عيرة بكرامة الأشرار. وقد عرل عمر بن الخطاب سعد بن أبي وقاص عن الكوفة حين شكوه، وقال له: شكوك في كل شيء حتى في الصلاة، ومعلوم أن من كرهه لم يكرهه في الدين، وأبهم لم يكونوا أكثر فإنه لما كشف عليه في مساجد الكوفة أتوا عليه حياءً، ولم يتكلم فيه إلا أبو سعد بكونه لا يقسم بالسوية ولا يعدل في القصبة، وأن سعداً دعا عليه، فاستجيب له<sup>(٦)</sup>، فكيف اكتفى عمر بقول أبي سعد<sup>(٧)</sup> في عرله؟

(١) انظر: الأم (١/١٦٠).

(٢) روضة الطالبين (١/٣٧٨)، المجموع (٤/١٧٣).

(٣) في (س): ((ذكره)) وهو تحريف.

(٤) انظر: الأم (١/١٦٠)، المجموع (٤/١٧٣).

(٥) في (س): ((مأنة)).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب الأدان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسمر وما يجر فيها وما يخافت: ٢/٢٣٦، برقم: ٧٥٥).

(٧) في (س): ((بن سعد)) وهو تحريف.



فالجواب<sup>(١)</sup>: أن عمر — رضي الله عنه — كان شديداً في أمر الولاية، ولا يولي على كل قوم إلا من رضوا به؛ ويدل على أنه عزله لغير قادح : ما ثبت عن عمر في ((صحيح البخاري)) في قصة طعنه وجعله الخلافة شورى بين ستة منهم سعد بن أبي وقاص، وقال : فإن أصابت الإمرة سعداً فهو ذاك، وإلا فليستن به أيكم ما أمر، فإني لم أعزله عن عجز ولا خيانة<sup>(٢)</sup>. فكان عمر يرى أن ولاته كالوكلاء يتصرفون عنه، فيعزلهم بأدنى شائعة تقوم عنده، وإن علم أنه برئ منها؛ ولذلك قال لسعد حين أخبره سعد كيف يصلي بهم وما يقتدي به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( ذاك الطل بك أبا إسحاق )<sup>(٣)</sup>؛ فلم يصدق عمر كلام من تكلم في سعد .

### الثالث عشر:

فيه : أن يغضب المرأة لزوجها حتى يبت سخطاً عليها من الكائر؛ وهذا إن كان غضبه عليها بحق؛ وفي ((الصحيحين)) من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت به فبات غضيباً عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح))<sup>(٤)</sup>، وفي رواية لهما : ((إذا باتت المرأة هاجرة فرأى زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح))<sup>(٥)</sup>،

(١) في (ك) : ((والجواب)).

(٢) الصحيح : ( كتاب فضائل الصحابة، باب قصة البيعة والائتاق على عثمان بن عفان — رضي الله عنه، وفيه مقتل عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — : ٥٩/٧ — ٦٢، برقم : ٣٧٠٠ ).

(٣) منق عنه : أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الأدان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها ... : ٢٣٦/٢، برقم : ٧٥٥ )، وهو قطعة من الحديث المتقدم في قصة عزل سعد، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر : ٣٣٤/١ — ٣٣٥، برقم : ٤٥٣ ).

(٤) صحيح البخاري : ( كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم : آمين ... : ٣١٤/٦، برقم : ٣٢٣٧ )، وأخرجه أيضاً في ( كتاب النكاح، باب إذا باتت المرأة مهارجة فرأى زوجها : ٢٩٣/٩ — ٢٩٤، برقم : ٥١٩٣ )، وصحيح مسلم : ( كتاب النكاح، باب تحريم امشاعها من فرأى زوجها : ١٠٦٠/٢، برقم : ١٤٣٦ ) واللفظ له .

(٥) صحيح البخاري . ( كتاب النكاح، باب إذا باتت المرأة مهارجة فرأى زوجها : ٢٩٤/٩، برقم : ٥١٩٤ )، وصحيح مسلم : ( كتاب النكاح، باب تحريم امشاعها من فرأى زوجها : ١٠٥٩/٢، برقم : ١٤٣٦ )، واللفظ له .

وفي رواية لمسلم : ((ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشه فتأبى عليه إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى تصبح))<sup>(١)</sup>.

## الرابع عشر:

لو صح حديث أنس [ ٤٩/ب ] لكان فيه حجة لمن ذهب إلى أن الجماعة فرض عين على غير المندوبين في تركها . قال ابن العربي : وليس فيه حديث صحيح إلا الذي روى مسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> : ((لا أحد لك رخصة))<sup>(٣)</sup>، وقد تقدم الكلام في ذلك؛ حيث ذكره المصنف في (باب ما جاء فيمن يسمع النداء فلا يجيب)<sup>(٧)</sup> وما فيه من الأحاديث الصحيحة .

- (١) صحيح مسلم : (كتاب الكاح، باب تحريم امتاعها من فراش زوجها . ١٠٦٠/٢ ، رقم . ١٤٣٦) ، ولعله : ((والذي نفسي بيده ما من رجل حتى يرصى عنها)) ، فليس فيه قوله . ((حتى تصبح))  
(٢) ((صلى الله عليه وسلم)) مصروب عليها في (ك)، وفيها بدلاً عنها : ((عليه السلام)) كما في (س)  
(٣) صحيح مسلم : (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء ٤٥٢/١ ، رقم : ٦٥٣) من حديث أبي هريرة وليس فيه قوله : ((لا أحد له رخصة)) ، وإنما جاء ذلك في حديث ابن أم مكتوم : أخرجه أبو داود في (س) (كتاب الصلاة، باب في التشديد في ترك الجماعة : ٣٧٤/١ — ٣٧٥ ، رقم ٥٥٢) ، وأن ما جاء في (س) (كتاب المساجد والجماعات، باب انعطاف النخيل عن الجماعة : ٢٦٠/١ ، رقم ٧٩٢) من طريق أبي رزين مسعود بن مالك الأسدي عن ابن أم مكتوم ، ورواية أبي رزين عن ابن أم مكتوم مرسلة . انظر : تحفة التحصيل (ص ٤٩٢) ، وقد توبع عليه . انظر : إتحاف المهرة (٥٧١/١٠ — ٥٧٢) ، وإرواء الغليل (٢٤٧/٢) .

(٤) عارضة الأحوذ (١٥٥/٢) .

(٥) في (س) : ((صحيح)) .

(٦) في (ك) و (س) : ((ولا)) .

(٧) الجماع : (أبواب الصلاة، باب ما جاء فيمن يسمع النداء فلا يجيب : ٤٢٢/١) ، وهو من القسم الذي شرحه العلامة أبو المتح الجعفي — رحمه الله —

## الحامس عشر:

قد يجيب الداهيون إلى أن الصلاة مع الجماعة سنة أو فرض على الكفاية، وليست بفرض عين؛ لأن قوله: ((ثم لم يجب)) أي: لم يجب إلى الصلاة بأدائها ولو في غير جماعة.

## السادس عشر:

قوله في حديث أبي أمامة: لا تجاوز صلاتهم آذانهم، أي: لا ترتفع<sup>(١)</sup> إلى السماء، كما قال في حديث ابن عباس: ((لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شيئاً))، وهو كناية عن عدم القبول كما هو مصرح به في حديث ابن عباس عند الطبراني بقوله: ((ثلاثة لا يقبل الله لهم صلاة))<sup>(٢)</sup>، وإساده جيد.

## السابع عشر:

فيه: أن العبد الآبق لا تقبل له صلاة حتى يرجع من إياقه إلى سيده، وفي ((صحيح مسلم))<sup>(٣)</sup> و ((سنن أبي داود))<sup>(٤)</sup> و ((النسائي))<sup>(٥)</sup> من حديث جرير بن عبد الله السحلي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة)).

(١) في (س): ((لا ترتفع)).

(٢) المعجم الكبير (٤٤٩/١١، برقم: ١٢٢٧٥).

(٣) الصحيح: (كتاب الإيمان، باب تسمية العبد الآبق كافراً: ٨٣/١، برقم: ٧٠).

(٤) السنن: (كتاب الحدود، باب الحكم فيما ارتد: ٥٢٨/٤، برقم: ٤٣٦٠)، ولفظه: ((إذا أبق العبد إلى الشرك فقد حلّ دمه)).

(٥) السنن: (كتاب تحريم الدم، باب العبد يأتى إلى أرض الشرك وذكر اختلاف ألقاظ الساقطين لخير جرير في ذلك على الشعبي: ١٠٢/٧، برقم: ٤٠٤٩، ٤٠٥٠).

وروي القول بذلك عن أبي هريرة من رواية حبيب بن أبي ثابت قال : سمعتُ وأنا صبي عن أبي هريرة أنه قال في الآبق : لا تقبل له صلاة<sup>(١)</sup>.

ولمسلم — أيضاً — من حديث جرير : ((أبما عد أبى من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم))<sup>(٢)</sup>.

وقد أزل المارري<sup>(٣)</sup> وتبعه القاسمي عياص<sup>(٤)</sup> حديث جرير على العد المستحل للإباق، فيكفر ولا تقبل له صلاة ولا غيرها؛ وتبه بالصلاة على غيرها .

وقد أنكر ابن الصلاح ذلك على المارري والقاسمي وقال : إن ذلك جارٍ في غير المستحل ولا يلزم من عدم القبول عدم الصحة . قال : ((فصلالة الآبق صحيحة غير مقبولة لعدم قبحها هذا الحديث، وذلك لاقتزائها بمعصية<sup>(٥)</sup>)، وأما صحتها فلوحد شروطها وأركانها المستزمنة صحتها، ولا تنقص في ذلك . ويظهر أثر عدم القبول في سقوط الثواب، وأثر الصحة في سقوط انقضاء، وفي أنه لا يعاقب عقوبة تارك الصلاة))<sup>(٦)</sup>.

قال النووي : فكلأ الشيع طاهر لا شك في حسه، وقد قال جماهير أصحابنا : إن الصلاة في الدار المنفصولة صحيحة لا ثواب فيها .

(١) ذكره ابن حرم في المحلى (٦٩/٤) . وسأتي قريباً كلام الشارح عنه .

(٢) الصحيح : ( كتاب الإيمان، باب تسمية العد الآبق كافراً : ٨٣/١ ، برقم : ٦٨ )

(٣) المعلم ( ٢٠٠/١ ) .

(٤) إكمال المعلم ( ٣٢٧/١ ) .

(٥) في (س) : ((بالمعصية)) .

(٦) صيانة صحيح مسلم ( ص ٢٤٤ ) مع اختلاف في السياق؛ وقد نقل الشارح كلام ابن الصلاح من شرح صحيح مسلم للنووي ( ٥٨/٢ ) .

وقال أبو منصور بن الصباح<sup>(١)</sup> وهو ابن أخي صاحب ((الشامل))<sup>(٢)</sup> : رأيتُ أصحابنا يخرسان احتلفوا : فمنهم من قال : لا تصح الصلاة . قال : وذكر شيخنا في الكامل أنه ينبغي أن تصح ويحصل الثواب على الفعل، فيكونُ مثاباً على فعله عاصياً بالمقام في المصنوع؛ فإذا لم يمنع من صحتها لم يمنع من حصول الثواب .

قال أبو منصور : وهذا هو القياس على طريق من صححها<sup>(٣)</sup> . انتهى .

وقد قال بطاهر حديث جرير في صلاة العبد (الآبق ابن حرم فقال : وأما عبد أبق عن مولاه فلا تغفل له صلاة حتى يرجع)<sup>(٤)</sup> إلا أن يكون أبق لضربٍ محرم لا يجد من ينصره منه فليس آبقاً حيثئذ إذا نوى<sup>(٥)</sup> البعد عنه فقط .

(١) هو . أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد، أبو منصور بن الصباح البغدادي : إمام، عالم، جليل القدر، من كبار الشافعية، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري، وعلى عمه الشيخ أبي نصر صاحب ((الشامل))؛ توفي سنة ٤٩٤هـ . انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ( ٨٥/٤ - ٨٦ )، والبداية والنهاية ( ١٦٠/١٢ ) .

(٢) هو الإمام العلامة، شيخ الشافعية أبو نصر، عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي، الفقيه، المعروف بابن الصباح : مصنف كتاب ((الشامل))، وكتاب ((الكامل))، وكتاب ((تذكرة العالم والطريق السالم)) . قال أبو سعد السمعاني : ((كان أبو نصر يضاهي أبا إسحاق الشيرازي، وكانوا يقولون : هو أعرف بالمدى من أبي إسحاق، وكانت الرحلة إليهما؛ وكان أبو نصر ثبناً حجة ديباً حراً ...))، وقال ابن حلكان : ((كان تقياً، صالحاً، وشاملاً من أصح كتب أصحابنا وأنتها أدلة ...))؛ توفي سنة ٤٧٧هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء ( ٤٦٤/١٨ - ٤٦٥ )، والبداية والنهاية ( ١٢٦/١٢ )، وطبقات الشافعية الكبرى ( ١٢٢/٥ - ١٢٤ ) .

(٣) انظر : شرح صحيح مسلم للنووي ( ٨٥/٢ - ٥٩ ) .

(٤) ما بين القوسين تكرر سهواً في (س) .

(٥) ((نوى)) : تحرفت في (س) .

ثم قال بعد ذكر أثر أبي هريرة : وهذا صاحب لا يعرف<sup>(١)</sup> له من الصحابة مخالف . قال :  
وخصوصاً يشعرون بأقل من هذا إذا وافق تقليدهم<sup>(٢)</sup>

قلت : وهذا لا يصح عن أبي هريرة لسقوط تسمية الواسطة الذي بين حبيب بن أبي ثابت  
وبين أبي هريرة؛ فهو إما مرسل، أو منقطع، أو متصل في إسناده مجهول<sup>(٣)</sup>

وعدى بعض أهل العلم حكم العدد الآتي في الصلاة إلى الأمير الذي يرسله الإمام فيحالفه  
فذكر الأوزاعي عن القاسم بن عجمرة . قال : من عصي من نعته لم تقبل له صلاة حتى يرجع<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل : ((يعرف)) ولكتبت من (ك)

(٢) الخلى (٦٩/٤)

(٣) هذه ثلاثة أحوال في تسمية ما كان في إسناده مبهم؛ وقد ذكر الشارح في ألفيته في الحديث في نوع المرسل  
أشأن منهما فقال :

((ورسموا منقطعاً عن رجل وفي الأصول نعت بالمرسل))

قال السخاوي في فتح المغيب ( ١٧٥/١ ) . ((ورسموا" أي : سمى جمهور أهل الحديث "منقطعاً" قولهم  
"عن رجل" أو شيخ أو نحو ذلك بما مبهم الراوي فيه، وأمنتته كثرة؛ ومن صرح بذلك : ابن القطان في  
(الوجه والإيهام) له، ومن قبله الحاكم، وأشار إلى أنه لا يسمى مرسلًا .

"وفي" كتب "الأصول" كـ (البرهان) لإمام الحرمين "نعت" يعني تسميته "بالمرسل"، وذلك أنه جعل من صوره  
أن يقول رجل : عن فلان الراوي من غير أن يسميه . أو أخبرني موقوف به رضى . ومن أخرج  
المبهمات في المراسيل أبو داود، وكذا أطلق النووي في غير موضع على رواية المبهم مرسلًا، وكل من هذين  
القولين خلاف ما عليه الأكثر؛ فإن الأكثرين من علماء الرواية وأرباب النقل كما حكاه الرشيد العصور في  
كتاب (المرور المجموع) [ ٦٦٣/٢ ] عنهم على أنه متصل في إسناده مجهول، واختاره العلاني في (جامع  
التحصيل) [ ص ١٠٨ ]، وأشار إليه بعض تلامذة الناظم بقوله :

قلت : الأصح أنه متصل لكن في إسناده من مجهول

ولكن ليس ذلك على إطلاقه، بل هو مقيد بأن يكون المبهم صرح بالتحديث)) ا.هـ .

نكر بظهر لي أن الإسناد الذي يتكلم عنه الشارح ليست صورته صورة البسد الذي فيه مبهم؛ والله أعلم

(٤) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٣ / ٤٤٥ ) ، وصير أعلام النبلاء ( ٥ / ٢٠٢ ) .

## الثامن عشر:

قول عمرو بن الحارث بن المصطلق : كان يقال : إن<sup>(١)</sup> أشد الناس عذاباً : اثنان ... إلى آخره . هل هو كقول الصحابي : كنا نقول، وكما فعل حتى يجري فيه الخلاف المذكور في علوم الحديث في أنه هل له حكم الحديث المرفوع<sup>(٢)</sup>، وإن عمرو بن الحارث له صحة<sup>(٣)</sup>، وهو أخو جويرية بنت الحارث<sup>(٤)</sup> — إحدى أمهات المؤمنين — أو يحمل على الرفع كقول الصحابي : أمرنا، ونُهيا<sup>(٥)</sup>؛ فكأنه قال : قيل لنا، والقائل هو النبي صلى الله عليه وسلم، أولاً يكون مرفوعاً آتية، وإما هو قول قيل لا يعلم قائله ؟ . وهو أظهر .

ومع هذه الاحتمالات فهو مخالف للأحاديث الصحيحة في أشد الناس عذاباً : فسي ((الصحيحين)) من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((أشد الناس عذاباً يوم القيامة : المصورون))<sup>(٦)</sup>، وفي ((مسند أحمد)) بإسناد صحيح من حديث خالد بن الوليد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة : أشدهم عذاباً للناس في الدنيا))<sup>(٧)</sup>؛ ورواه أحمد أيضاً بإسناد صحيح من حديث هشام بن حكيم<sup>(٨)</sup>؛ وهو عد

(١) ((إن)) : ليست في (ك) و (س) .

(٢) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٩٦ — ١٩٧)، وشرح البصرة والتذكرة (١٢٨/١)

(٣) انظر : الإصابة (٥٣٠/٢)، والتقريب (٥٠٠٢) .

(٤) ((الحارث)) : سقطت من (ك) .

(٥) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٩٨)، وشرح البصرة والتذكرة (١٢٦/١ — ١٢٧) .

(٦) صحيح البخاري : (كتاب اللبس، باب عذاب المصورين يوم القيامة : ٣٨٢/١٠، برقم : ٥٩٥٠،

ومسلم في صحيحه : (كتاب اللباس والريسة، باب تحري صورة الحيوان ... ١٦٧٠/٣،

برقم : ٢١٠٩) .

(٧) المستند (٩٠/٤) .

(٨) المستند (٤٠٣/٣ — ٤٠٤) .

مسم بلعظ : ((إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا))<sup>(١)</sup>، وفي ((المستدرک)) للحاکم من حدیث ابن عباس : ((إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة : من قتل نبياً، أو فسه بي، والمصورون، وعالم لم يتمتع بعلمه))<sup>(٢)</sup>؛ وفي مسندي أحمد<sup>(٣)</sup> والبرار<sup>(٤)</sup> بإسناد صحيح<sup>(٥)</sup> من حدیث ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة : من قتل نبياً، أو قتله بي، أو إماماً جائراً))<sup>(٦)</sup>، وفي ((مسند أبي يعلى))<sup>(٧)</sup> و المعجمي انطرباني ((الصغير))<sup>(٨)</sup> و ((الأوسط))<sup>(٩)</sup> من حدیث أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((أشد الناس عذاباً يوم القيامة : إمام جائراً)) .

(١) الصحيح : ( كتاب البر والصلة والآداب، باب الوعيد الشديد لمن عذب الناس بغير حق . ٢٠١٧/٤ — ٢٠١٨ — برقم : ٢٦١٣ ) .

(٢) لم أقف عليه في المستدرک، وقد عراه إليه الماوي في فيص القدير ( ٥١٨/١ )، ولملحه منه عن الشارح فإنه من يقل عنه؛ وقد ذكر الشيخ الألباني في الصحيحة ( ٢٨١ ) كلام الماوي وقال : لم أقف على سنده عند الحاكم الآن لتتظر فيه .

(٣) في (ك) و (س) : ((مسند)) .

(٤) المسند ( ٤٠٧/١ ) من طريق عاصم بن بهذلة عن أبي وائل عن ابن مسعود ( به ) .

(٥) البحر الزخار ( ١٣٨/٥ — ١٣٩، برقم : ١٧٢٨ ) عن عاصم ( به ) .

(٦) بل إسناده حسن فإن فيه عاصم بن بهذلة وهو ابن أبي الحود صديق له أو همام (التقريب . ٣٠٥٤)

(٧) قوله : ((أو إماماً جائراً)) ليس في المسند ولا البحر الزخار، وفيهما مكانه . ((وإمام صلالة))، راد أحمد ((ومثل من المثالي)) .

(٨) المسند ( ٣٤٣/٢، برقم : ١٠٨٨ ) من طريق عطية العوفي عن أبي سعيد ( به ) وإسناده ضعيف .

لضعف عطية العوفي : ضعفه عامة أهل العلم . انظر : تهذيب الكمال ( ١٤٥/٢٠ — ١٤٩ )، وفيه قال أحمد بن حنبل حدثنا أبو أحمد الزبيري قال : سمعت الكلبي قال . كتابي عطية أبا سعيد

(٩) المعجم الصغير ( ٣٩٧/١، برقم : ٦٦٣ ) من طريق عطية العوفي ( به ) .

(١٠) المعجم الأوسط ( ١٦٦/٢، برقم : ١٥٩٥٠ ) من طريق عطية العوفي ( به )

(١١) ((أشد الناس)) : سقط من (س) .



ويجمع بين هذه الأحاديث بأن المراد : أن المذكورين من أشد الناس عداً وفي بعض طرق حديث هشام بن حكيم المتقدم عند أحمد : ((إن من أشد الناس عداً : أشدهم عداً للناس في الدنيا))<sup>(١)</sup>. [ ١/٥٠ ]

## التاسع عشر<sup>(٢)</sup>:

ما ذكره المصنف من أن أبا غالب اسمه : حَزُورٌ<sup>(٣)</sup>، هو المشهور، وهو قول أبي حاتم الرازي<sup>(٤)</sup>، والبخاري<sup>(٥)</sup>، ومسلم<sup>(٦)</sup>، واللساني<sup>(٧)</sup> في آخرين . (وقيل : اسمه : سعيد بن الحزور)<sup>(٨)</sup>، وقيل : اسمه نافع<sup>(٩)</sup>. روى له المصنف أحاديث، حسن بعضها، وصحح بعضها<sup>(١٠)</sup>.

(١) المسند (٣/٤٠٣ — ٤٠٤) .

(٢) ((عشر)) : سقطت من (س) .

(٣) حَزُورٌ — بفتح الحاء والراء وتشديد الواو — . انظر : الإكمال (٢/٤٦٣) ، و التقریب (ص ٩٧) . حَزُور .

(٤) الجرح والتعديل (٣/٣١٥) .

(٥) التاريخ الكبير (٣/١٣٤) .

(٦) الكنى والأسماء (ص ٨٩) .

(٧) لللساني كتاب اسمه الكنى تقدم ذكره .

(٨) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٩) انظر : تهذيب الكمال (٣٤/١٧٠) .

(١٠) انظر : تهذيب الكمال (٣٤/١٧٠) .

(١١) انظر : تحفة الأشراف (٤/١٨٣ — ١٨٤) .

وقال فيه يحيى بن معين : صالح الحديث<sup>(١)</sup>، وقال الدارقطني : ثقة<sup>(٢)</sup>، وقال ابن عدي أرجو أنه لا بأس به<sup>(٣)</sup>، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي<sup>(٤)</sup>، وقال السائي : ضعيف<sup>(٥)</sup>

(١) انظر : الجرح والتعديل ( ٣١٦/٣ ) .

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني ( ص ٢٦ )، وانظر : تهذيب الكمال ( ١٧٢/٣٤ ) .

(٣) الكامل ( ٤٥٦/٢ ) .

(٤) الجرح والتعديل ( ٣١٦/٣ ) .

(٥) الصنعاء والمزوكين ( ص ١١٥ )، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٨٢٩٨ ) ((صدوق، يخطئ)) .

## باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً

حدثنا قتيبة : ثنا<sup>(١)</sup> الليث، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك أنه قال : خرَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن فرسٍ فجُحش، فصلى بنا قاعداً، فصلينا معه قعوداً، ثم انصرف فقال : ((إنما الإمام — أو قال : جُعِلَ الإمام — ليؤتمَّ به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا<sup>(٢)</sup> صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون)).

قال : وفي الباب : عن عائشة، وأبي هريرة، وجابر، وابن عمر، ومعاوية .

قال أبو عيسى : حديث أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرَّ من فرسٍ فجُحش : حديثٌ صحيح .

وقد ذهب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذا الحديث، منهم : جابر بن عبد الله، وأسيد بن حضير، وأبو هريرة، وغيرهم؛ وبهذا الحديث يقولُ أحمد، وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : إذا صلى الإمام جالساً لم يصل من خلفه إلا قياماً، فإن صلوا قعوداً لم يجزئهم؛ وهو قولُ سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن المبارك، والشافعي

(١) في (ك) : ((قال : ثنا)) .

(٢) في (س) : ((فإذا)) .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث أنس : أخرجه بقية الأئمة السنة : فرواد البخاري عن قتية<sup>(١)</sup>، ومسلم عنه، وعمر  
محمد بن ربح عن الليث<sup>(٢)</sup>. واتفق عليه الشياح<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والنسائي<sup>(٥)</sup> من طريق مالك .  
والشيخان<sup>(٦)</sup> والنسائي<sup>(٧)</sup> وابن ماجه<sup>(٨)</sup> من رواية سفيان بن عيينة .  
والشياح من رواية يونس بن يزيد<sup>(٩)</sup> والبخاري من رواية شعيب بن أبي حمزة<sup>(١٠)</sup>.

- (١) الصحيح : ( كتاب الأدان، باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة : ٢/٢١٦، رقم : ٧٣٣٠ )
- (٢) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام : ١/٣٠٨، رقم : ٤١١ )
- (٣) البخاري في صحيحه : ( كتاب الأدان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ... ٢/١٧٣، برقم : ٦٨٩ )
- ومسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام . ١/٣٠٨، برقم : ٤١١ )
- (٤) السنن : ( كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود : ١/٤٠١، برقم : ٦٠١ )
- (٥) السنن : ( كتاب الإمامة، باب الاتمام بالإمام يصلي قاعداً : ٢/٩٨، برقم : ٨٣٢ )
- (٦) البخاري في صحيحه : ( كتاب الأدان، باب يتوي بالتكبير حين يسجد : ٢/٢١٠، برقم : ٨٠٥ )
- وأخرجه أيضاً في ( كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد : ٢/٥٨٤، برقم : ١١١٤ )، ومسلم في  
صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام : ١/٣٠٨، برقم : ٤١١ ) .
- (٧) السنن : ( كتاب الإمامة، باب الاتمام بالإمام : ٢/٨٣، برقم : ٧٩٤ ) .
- (٨) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في إنما جعل الإمام ليؤتم به : ١/٣٩٢، برقم : ١٢٣٨ )
- (٩) في تحفة الأشراف ( ١/٣٩٨ ) : ( [ أخرجه ] ح في آخر الصلاة )، قال حافظ ابن حجر في الكت  
الطراف ( ١/٣٩٩ ) : ( [ قال ابن شياح ] أبو ردة العراقي كما في "الإطراف" ص ٥٧ [ لم أجده في  
الموضع المذكور [ يعني في "البخاري" ] ] ) . وأما مسلم فهو في صحيحه ( كتاب الصلاة، باب اتمام  
المأموم بالإمام : ١/٣٠٨، برقم : ٤١١ ) .
- (١٠) الصحيح : ( كتاب الأدان، باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة : ٢/٢١٦، برقم : ٧٣٢ ) .

ومسلم من رواية معمر<sup>(١)</sup>. خمستهم عن ابن شهاب .

وحديث عائشة : أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup> من طريق مالك .

ومسلم<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية عبدة بن سليمان كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك، فصلّى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً فأشار إليهم : أن اجلسوا فلما انصرف قال : ((إنما جعل الإمام ليؤتم به؛ فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد<sup>(٦)(٧)</sup>؛ وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً)) .

وحديث أبي هريرة : اتفق عليه الشيخان من رواية عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه،

(١) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام : ٣٠٨/١، برقم : ٤١١ ) .

(٢) الصحيح : ( كتاب الأدان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به : ١٧٣/٢، برقم : ٦٨٨ )، وفي (تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد : ٥٨٤/٢، برقم : ١١١٣)، وفي (كتاب السهو، باب الإشارة في الصلاة : ١٠٨/٣، برقم : ١٢٣٦) .

(٣) السنن . ( كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود : ٤٠٥/١، برقم : ٦٠٥ ) .

(٤) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام : ٣٠٩/١، برقم : ٤١٢ ) .

(٥) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في إنما جعل الإمام ليؤتم به : ٣٩٢/١، برقم : ١٢٣٧ ) .

(٦) ((وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد)) : سقط من (س) .

(٧) قوله : ((وإذا قال : سمع الله لمن حمده، فقولوا : ربنا ولك الحمد)) : لم أقف عليه في الروايات المذكورة لهذا الحديث، وجاء ذلك في حديث أس وأبي هريرة، ولهذا قال ابن المير إن حديث أس أتم من حديث عائشة؛ لأنه زاد فيه المتابعة في القول أيضاً . لكن قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ١٧٩/٢ ) : ((فقد وقعت الريادة المذكورة وهي قوله : "إذا قال : سمع الله لمن حمده" في حديث عائشة أيضاً)) . وقوله : "قولوا : ربنا ولك الحمد" : كذا لجميع الرواة في حديث عائشة (ثبات الوارء) .

فإذا ركع فاركعوا، وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا<sup>(١)</sup>، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين<sup>(٢)</sup> .

ورواه البخاري من طريق مالك<sup>(٣)</sup>، ومسلم من رواية المعيرة بن عبد الرحمن<sup>(٤)</sup> كلاهما عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ ورواه مسلم من رواية حيوة عن أبي يوسف مولى أبي هريرة<sup>(٥)</sup>، ومن رواية أبي علقمة مولى بني هاشم كلاهما عن أبي هريرة<sup>(٦)</sup>.

ورواه أبو داود<sup>(٧)</sup>، والسنائي<sup>(٨)</sup>، وابن ماجه<sup>(٩)</sup> من رواية زيد<sup>(١٠)</sup> بن أسلم .

وأبو داود من رواية مصعب بن محمد<sup>(١١)</sup> كلاهما عن أبي صالح عن أبي هريرة .

ورواه ابن ماجه من رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة<sup>(١٢)</sup>.

(١) ((وإذا سجد فاسجدوا)) : سقط من (س) .

(٢) البخاري في صحيحه : ( كتاب الأدان، باب إقامة الصف من غم الصلاة ٢٠٨/٢ - ٢٠٩، برقم ٧٢٢ )، ومسلم في صحيحه . ( كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام ٣٠٩/١ - ٣١٠، برقم ٤١٤ ) .

(٣) وهكذا في تحفة الأشراف ( ١٩٥/١٠ )، ولم أقف عليه .

(٤) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام ٣٠٩/١ - ٣١٠، برقم ٤١٤ ) .

(٥) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب النهي عن مادرة الإمام بالتكبير وغيره ٣١١/١، برقم ٤١٧ ) .

(٦) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب النهي عن مادرة الإمام بالتكبير وغيره ٣١٠/١، برقم ٤١٦ ) .

(٧) السنن . ( كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود . ٤٠٤/١ - ٤٠٥، برقم ٦٠٤ ) .

(٨) السنن . ( كتاب الافتتاح، باب تأويل قوله عز وجل : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ١٤١/٢ - ١٤٢، برقم ٩٢١ ) .

(٩) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إذا قرأ الإمام فأصوتوا : ٢٧٦/١، برقم ٨٤٦ ) .

(١٠) في (س) : ((أبو زيد)) وهو غلط .

(١١) السنن : ( كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود . ٤٠٤/١، برقم ٦٠٣ ) .

(١٢) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في إذا جعل الإمام ليؤتم به ٣٩٣/١، برقم ١٢٣٩ ) .

وحديث جابر : أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، وابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية الليث عن أبي الزبير عن جابر قال : اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد، وأبو بكر يسمع الناس تكبيره؛ فالتفت إلينا فرأى قياماً فأشار إلينا فقعدا فصلينا بصلاته قعوداً، فلما سلم قال : ((إن كنتم أنفساً تفعلون فعل فارس والروم : يقومون على ملوكهم وهم قعود، فلا تفعلوا . أتمموا بأنتمكم؛ إن صلى قائماً فصلوا قياماً، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً)) . لم يسق أبو داود لفظه .

ورواه مسلم من رواية عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي عن أبي الزبير عن جابر<sup>(٥)</sup> .

ورواه أبو داود من رواية الأعمش عن أبي سفيان عن جابر<sup>(٦)</sup> .

وأما حديث ابن عمر : فرواه أحمد<sup>(٧)</sup>، والطبراني في ((الكبير))<sup>(٨)</sup> من رواية عقبة بن أبي الصهء عن سالم عن ابن عمر<sup>(٩)</sup> أنه كان ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم مع نفرٍ من أصحابه فأقبل عليهم، فقال : ((يا هؤلاء ألسنتم تعلمون أنني رسول الله<sup>(١٠)</sup> إليكم ؟ ...)) الحديث؛ وفيه : ((أطيعوا أئمتكم، فإن صلوا قعوداً فصلوا قعوداً)) الحديث<sup>(١١)</sup> . ورجاله ثقات .

(١) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام : ٣٠٩/١، برقم : ٤١٣ ) .

(٢) السنن : ( كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود : ٤٠٥/١، برقم : ٦٠٦ ) .

(٣) السنن : ( كتاب السهو، باب الرخصة في الالتفات في الصلاة بمنياً وشمالاً : ٩/٣، برقم : ١٢٠٠ ) .

(٤) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في إمام جعل الإمام ليؤتم به : ٣٩٣/١، برقم : ١٢٤٠ ) .

(٥) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام : ٣٠٩/١، برقم : ٤١٣ ) .

(٦) السنن : ( كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود : ٤٠٣/١ — ٤٠٤، برقم : ٦٠٢ ) .

(٧) المسند ( ٩٣/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٨) المعجم الكبير ( ٣٢١/١٢، برقم : ١٣٢٣٨ ) .

(٩) (عن ابن عمر) : سقط من (س) .

(١٠) زاد في (ك) و (س) : ((صلى الله عليه وسلم)) .

(١١) ((الحديث)) : ليست في (ك) و (س) .

ورواه ابن حبان في ((صحيحه)) من هذا الوجه<sup>(١)</sup>.

وأما حديث معاوية : فرواه الطبراني في ((الكبير)) من رواية القاسم بن محمد عن معاوية :  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للناس : ((إن صلى الإمام جالساً فصلوا جالساً)).  
قال القاسم : فعجب الناس من صدق معاوية<sup>(٢)</sup>، ورجاله رجال الصحيح .

## الثاني :

فيه مما لم يذكره : عن أسيد بن حصير، وقيس بن قهذ، وأبي أمامة .

أما حديث أسيد بن حصير : فرواه أبو داود من رواية حصير من ولد سعد بن معاذ عن  
أسيد بن حصير أنه كان يؤمهم، قال : فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود [ فقالوا ]<sup>(٣)</sup> :  
يا رسول الله إن إمامنا مريض، فقال : ((إذا صلى فاعلوا فاعلوا))<sup>(٤)</sup> .  
قال أبو داود : ((ليس هذا الحديث بم متصل))<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح ابن حبان ( ٤٧٠/٥ ، رقم : ٢١٠٩ ) .

(٢) المعجم الكبير ( ٣٣٢/١٩ — ٣٣٣ ، رقم : ٧٦٤ ) من طريق إسماعيل بن أبي أويس . حدثني سليمان  
بن بلال، عن جعفر بن محمد، عن القاسم بن محمد ( هـ ) وأخرجه ابن أبي شبة في المصنف ( ٤ / ٣٠ )  
بإسناد حسن عن خالد بن عجلد، عن سليمان بن بلال ( هـ ) بلفظ : ((إذا صلى الأمير جالساً فصلوا  
جالساً...))، وذكر محقق المصنف أن في إحدى النسخ . ((الإمام)) كرواية الطبراني

(٣) وقع في الأصل : ((فقال)) .

(٤) السنن . ( كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من فعود : ٤٠٦/١ ، رقم : ٦٠٧ )، قال المنذري في مختصر  
سنن أبي داود ( ١ / ٣١٤ ) ((وما قال أبو داود ظاهر؛ فإن حصيراً هذا إما يروي عن التابعين، لا  
تحمط له رواية عن الصحابة سيما أسيد بن حصير؛ فإنه قديم الوفاة، توفي سنة عشرين، وقبل سنة إحدى  
وعشرين)) . وانظر : تحفة التحصيل ( ص ٩٣ ) . والصواب في الحديث . الوقف على أسيد بن حصير  
كما سيأتي، والله أعلم .

(٥) في (ك) و (س) : ((هذا الحديث ليس بم متصل)) .



قلت : قد روي من وجه آخر، لكنه موقوف عليه : رواه عبد الرزاق في ((المصنف)) عن سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، [ ٥٠/ب ] عن أبيه : أن أسيد بن حضير اشتكى فكان يؤم قومه جالسا<sup>(١)</sup>.

وأما حديث قيس بن قهد : فرواه عبد الرزاق عن ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حارم قال : أحبرني قيس بن قهد الأنصاري : أن إماما لهم اشتكى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال : فكان يؤم جالسا ومحو جلوس<sup>(٢)</sup>. وإسناده صحيح<sup>(٣)</sup>.

(١) المصنف ( ٤٦٢/٢ )، وهو منقطع أيضا؛ فإن عروة لم يترك أسيدا؛ فإنه ولد في أوائل خلافة عثمان بن عفان ( انظر : التقريب : ٤٥٦١ ) . وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٣٠/٤ ) من طريق عبد الله بن هيرة أن أسيد بن حضير كان يؤم قومه بني عبد الأشهل، وإنه اشتكى فخرج إليهم بعد شكواه، فقالوا له : تقدم، قال : لا أستطيع أن أصلي، قالوا : لا يؤم أحد غيرك ما دمت، فقال : اجلسوا؛ فصلى بهم جالسا وهو منقطع أيضا؛ فإن عبد الله بن هيرة لم يترك أسيدا؛ فقد مات عبد الله سنة ست وعشرين ومائة وله خمس وثمانون سنة ( انظر : التقريب : ٣٦٧٨ ) . وقد ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح ( ١٧٥/٢ ) أنه أم جماعة من الصحابة قعودا منهم أسيد بن حضير، وأن الأسيد إليهم صحيحة، أخرجهما عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وعمرهم . وقال أيضا في الفتح ( ١٧٦/١ ) : ((روى ابن المنذر [ في "الأوسط" ٢٠٦/٤ ] بإسناد صحيح عن أسيد بن حضير أنه كان يؤم قومه فاشتكى فخرج إليهم بعد شكواه، فأمره أن يصلي بهم، فقال إني لا أستطيع أن أصلي قائما، فأقعدوه فصلى بهم قاعدا وهم قعود)) . وأخرجه ابن المنذر في ((الأوسط)) ( ٢٠٦/٤ ) من طريق آخر عن هشام بن عروة عن عمود بن ليث عن كثير بن السائب ( أن أسيد ابن حضير صلى بأصحابه قاعدا وهم قعود، فكان يؤمهم من وجع ) .

(٢) المصنف ( ٤٦٢/٢ )، لكن جاء موقوفاً عند البخاري في التاريخ الكبير ( ١٤٢/٧ ) من طريق إبراهيم بن حميد عن إسماعيل بن قيس قال : أحبرني قيس بن قهد : ( أن إماما لهم اشتكى، قال : فصليا بصلاته جلوسا ) . قال الحافظ ابن حجر في الإصابة ( ٢٥٨/٣ ) : ((إسناده جيد))، قال : ((وأخرجه البيهقي من هذا الوجه))، وقال : ((لا أعلم روى عن قيس بن قهد غيره، ولم يسده))، يعني : ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقد توبع إبراهيم بن حميد على وقعه، تابعه وكيع كما في مصنف ابن أبي شيبة ( ٣٠/٤ ) فالصواب في الحديث الوقوف، والله أعلم .

(٣) ((وإسناده صحيح)) : ليس في (ك) و (س) .

وأما حديث أبي أمامة : فذكره ابن حبان في ((صحيحه)) في جملة من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>.

### الثالث:

جَحَشَ : بصم الجيم وكسر الحاء المهملة وآخره<sup>(٢)</sup> شئ معجمة، أي : قشر<sup>(٣)</sup> وحش . وفي رواية للبخاري : ((فجَحَشَ أو فجَحَشَ))<sup>(٤)</sup>.

قال الجوهرى : الجَحَشُ : سَحَّجُ<sup>(٥)</sup> الجلد، يقال : أصابه شئٌ فَجَحَشَ وجهه، وبه جَحَشُ<sup>(٦)</sup>.

وقال في (باب الجيم) : سَحَّحْتُ جلده فاستَحَّحَ، أي قشرته فانقشر؛ يقال : أصابه<sup>(٨)</sup> شئٌ فسَحَّجَ وجهه، وبه سَحَّجُ<sup>(٩)</sup>.

وقال الخطابي : معناه : اسحح جلده، قال : والجَحَشُ<sup>(١٠)</sup> كالجَحَشِ، أو أكثر من ذلك<sup>(١١)</sup>.

(١) صحيح ابن حبان ( ٤٦٤/٥ ) .

(٢) في (س) : ((آخره))، ليس قبلها واو .

(٣) في (ك) و (س) : ((قشر جلده)) .

(٤) في (ك) : ((أو جَحَشَ)) وفي (س) : ((وافجَحَشَ)) وهو تحريف .

(٥) الصحيح : ( كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد : ٥٨٤/٢ ، رقم ١١١٤ ) من طريق ابن عيينة عن الزهري عن أنس .

(٦) في (س) : ((شجحت)) بالشين المعجمة، وكذا في النواضع الأربعة الآتية

(٧) الصحاح ( ٩٩٧/٣ : جَحَشَ ) .

(٨) ((أصابه)) : تحرفت في (ك) إلى ((أصاحبه)) .

(٩) الصحاح ( ٣٢١/١ : سَحَّجَ ) .

(١٠) في (س) : ((الجَحَشِ)) بدون واو

(١١) معالم السنن ( ٣١٤/١ ) .

وكذا قال صاحب ((النهاية))<sup>(١)</sup>: جحش أي: انحش جلده وامسح<sup>(٢)</sup>.

واقصر الليث في روايته عن الرهري على قوله: فجحش، وقال مالك ومeyer وابن عيسى ويونس بن يزيد: فجحش شقه الأيمن<sup>(٣)</sup>، وفي رواية للبخاري<sup>(٤)</sup>: ساقه الأيمن، ولأبي داود مس حديث جابر: ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً بالمدينة فصرعه على جذم<sup>(٥)</sup> غلبة فافكت قدمه... الحديث<sup>(٦)</sup>. ويجمع بين حديث أنس وحديث جابر: أنه لا<sup>(٧)</sup> مانع من حصول فك القدم وقشر الجلد معاً، ويحتمل أنهما واقعتان<sup>(٨)</sup>؛ والله أعلم.

## الرابع:

في حديث أنس أنهم صلّوا وراءه قعوداً، وفي بعض طرق البخاري<sup>(٩)</sup>: فصلّى بهم جالساً وهم قيام<sup>(١٠)</sup>، وفي حديث عائشة: أنهم صلّوا وراءه قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا.

(١) في (س): ((الديانة)) وهو تحريف.

(٢) النهاية (٢٤١/١).

(٣) الصحيح: (كتاب الصلاة، باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب: ٤٨٧/١، برقم: ٣٧٨) مس طريق حميد عن أنس — رضي الله عنه —.

(٤) في (س): ((البخاري)).

(٥) الجذم — بالكسر —: أصل الشيء، وقد يفتح. (الصحيح: ١٨٨٣/٥. جذم)

(٦) السنن: (كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود: ٤٠٣/١ — ٤٠٤، برقم: ٦٠٢) من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر — رضي الله عنه — وصححه إسناده الحفاظ ابن حجر في الفتح (١٧٧/٢).

(٧) في (ك): ((بأنه))، وفي (س): ((فإنه)).

(٨) انظر: فتح الباري (١٧٨/٢).

(٩) ((البخاري)): تحرفت في (س).

(١٠) الصحيح: (كتاب الصلاة، باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب: ٤٨٧/١، برقم: ٣٧٨) مس طريق حميد عن أنس — رضي الله عنه —.

والجمعُ بينهما : أنه ذكر في حديث أنس ما آل الأمرُ إليه من قعودهم بعد أمره لهم بذلك، أو أن ذلك وقع مرتين . وقد ورد ذلك<sup>(١)</sup> مصَرَحاً به عند أبي داود في حديث جابر المتقدم<sup>(٢)</sup>، وفيه : فوجدناه في مَشْرَبَةٍ<sup>(٣)</sup> لعائشة يسبح جالساً، قال : فقما<sup>(٤)</sup> خلفه فسكت عا، ثم أتيساه مرة أخرى فعوده، فصلى المكتوبة جالساً فقما خلفه، فأشار إليها فقعدنا ... الحديث

وجمع صاحب ((المفهم)) بين حديث أنس وعائشة بأنه كان مهم من صلى جالساً فأحمر عه أنس وكان مهم من صلى قائماً فأحمرت عه عائشة<sup>(٥)</sup>؛ والله أعلم .

### الخامس :

لفظ ((إنما)) دالٌّ<sup>(٦)</sup> على الحصر عند الإمام فخر الدين الرازي<sup>(٧)</sup> وأتباعه، ومعنى<sup>(٨)</sup> الحصر : إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه<sup>(٩)</sup> . واختار الأمدى أنها لا تعيد الحصر، وإنما تعيد تأكيد الإثبات فقط<sup>(١٠)</sup>، ونقله أبو<sup>(١١)</sup> حيان عن البصريين<sup>(١٢)</sup>؛

(١) ((ذلك)) : سقطت من (س) .

(٢) وهو من رواية الأعمش عن أبي سفيان عن جابر — رضي الله عنه — .

(٣) المَشْرَبَةُ — بالصم والفتح — : العرفة . النهاية ( ٤٤٥/٢ ، شرب )

(٤) في (س) : ((فلما قما)) .

(٥) المفهم ( ٤٦/٢ ) .

(٦) ((دال)) : تحرفت في (س) إلى ((كان)) .

(٧) المحصول ( ٣٨١/١ ) .

(٨) في (س) : ((معنى)) ليس قبلها واو .

(٩) انظر العدة للقاضي أبي يعلى ( ٤٧٨/٢ — ٤٧٩ )، والمسودة (ص ٣١٦)، روضة الناظر ( ٧٨٨/٢ )

(١٠) الإحكام في أصول الأحكام ( ٩٧/٣ ) .

(١١) في (س) : ((أب)) وهو تحريف .

(١٢) انظر ' المغيث الجامع ( ١٣٦/١ )، وتعقبه بقوله ' (( وفيه نظر ؛ فقد نقل الأزهري في كتابه (الراهر) عن

أهل اللغة : أنها تقتضي إيجاب شيء ونفي غيره )) .

وفي كلام الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد ما يقتضي نقل الاتفاق على إفادتها للحصر<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>.

## السادس:

إذا قلنا بإفادة (إمّا) للحصر فمعناه حصر العائدة في الاقتداء به؛ فقد يستدل<sup>(٣)</sup> به من يقول لا تتوقف صحة صلاة المأموم على صحة صلاة الإمام إذا بان جيباً أو محدثاً أو عليه نجاسة . وبه صرح أصحابنا<sup>(٤)</sup>، وقيدته الراعي في ((الحرر)) بالنجاسة الخفية<sup>(٥)</sup>، وفي النجاسة الظاهرة احتمال للإمام<sup>(٦)</sup>. وفيه قول : أنه إنما يصح الاقتداء به إذا لم يعلم الإمام يحدث نفسه فإن علم فيه قولان<sup>(٧)</sup>؛ أما إذا علم المأموم يحدث الإمام ثم نيه فاقتدى به فعليه الإعادة لتعريضه<sup>(٨)</sup>؛ وإذا صححنا صلاة المأموم<sup>(٩)</sup> بالإمام المحدث فقد حصلت له الجماعة على الأصح؛ لأنه ائتم بإمام يطهّر متطهراً فلا يضره كونه في الباطن محدثاً<sup>(١٠)</sup>؛ والله أعلم .

(١) فقد قال في إحكام الأحكام ( ٦٣/١ ) : ((كلمة "إمّا" للحصر على ما تقرر في الأصول))، وقد تعقبه الصنعاني في العدة ( ٦٣/١ ) فقال : ((قوله : "على ما تقرر في الأصول" أقول . هي خلافة .. ))

(٢) في (س) : ((بالحصر)) وهو تعريف .

(٣) في (س) : ((استدل)) .

(٤) انظر . العزيز شرح الوجيز ( ١٦٢/٢ )، المجموع ( ١٥٧/٤ )، وانظر : الأم ( ١٦٧/١ ) .

(٥) المحرر ( ق ١٤ / ب ) .

(٦) في (ك) . ((حاشية : المراد بالإمام : إمام الحرمين)) . انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٦٤/٢ )، و المجموع ( ١٥٦/٤ ) .

(٧) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٦٢/٢ )، و المجموع ( ١٥٣/٤ ) .

(٨) انظر : المجموع ( ١٥٦/٤ )، التحقيق ( ص ٢٧٠ ) .

(٩) في (س) : ((إفاداً)) .

(١٠) ((المأموم)) : سقطت من (س) .

(١١) انظر : المجموع ( ١٥٥/٤ ) .

أما إذا ظهر الإمام كافراً أو امرأة أو حشياً أو مجوساً فإنه يجب الإعادة<sup>(١)</sup> خلافاً للمزني في الكافر<sup>(٢)</sup>، وصحح العمري وجماعة أنه إن كان يسيراً الكفر لم يجب الإعادة<sup>(٣)</sup>؛ وهو قوي<sup>(٤)</sup> دليلاً كما قال النووي<sup>(٥)</sup>.

## السابع:

وقوله : ((إنما جعل الإمام ليؤتم به)) أي في الأعمال الطاهرة لا الباطنة، وهي ما لا يطلع عليه المأموم كالتنية فلا يضر الاختلاف فيها كأن يصلي الظهر حلف من بوى<sup>(٦)</sup> العصر أو نحو ذلك أو المرض خيف من يصلي النعل أو عكسه، أو الأداء حلف من يصلي القصاء أو عكسه؛ لأن واجب الية القلب ولا يطلع عليه المأموم فلا يضر مخالفته في ذلك<sup>(٧)</sup>؛ وعليه يحمل قوله في بعض طرق حديث أبي هريرة في ((الصحيح)) : ((إنما الإمام ليؤتم به فلا تحتلموا عليه))<sup>(٨)</sup>، ويدل على ذلك أنه عقب ذلك ببيان وجوه<sup>(٩)</sup> الاختلاف، فقال : ((بإدراككم فكبروا...)) إلى آخره.

وقال صاحب ((المعجم)) . في حديث أسد دليل للملك وعامة العقهاء على ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام وترك مخالفته له في نية أو غيرها<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر . العزيز شرح الوجيز (١٦٤/٢) ، المجموع (١٤٧/٤ - ١٥٦) .

(٢) مختصر المزني (ص ٢٢) .

(٣) انظر : المجموع (١٤٨/٤) .

(٤) في (س) . ((قول)) وهو تحريف .

(٥) روضة الطالبين (٣٥٢/١) .

(٦) في (س) : ((يصلي)) .

(٧) انظر . العزيز شرح الوجيز (١٨٨/٢ - ١٨٩) ، المجموع (١٦٩/٤) .

(٨) انظر : صحيح مسلم (كتاب الصلاة، باب انتظام المأموم بالإمام . ٣٠٩/١ ، برقم ٤١٤)

(٩) ((وجوه)) : سقطت من (س) .

(١٠) المعجم (٤٧/٢) .

## الثامن:

قوله : ((إذا كبر فكبروا ... )) إلى آخره يقتضي أَنَّ المأموم لا يشرع في الابتداء بالتكبير حتى يُكمل الإمام التكبير، وكذلك الركوع والرفع منه والسجود؛ وهل ذلك على سبيل الوجوب أو الندب ؟ .

أما تكبيرة الإحرام فهو على سبيل الوجوب والاشتراط أيضاً حتى لو شرع في تكبيرة الإحرام قبل فراغ الإمام منها لم تعقد صلاته<sup>(١)</sup>. وأما الركوع والرفع منه والسجود فإن سبقه بها أو ساوقه فهي مسيء، ولا تبطل صلاته، ولكنه لا تحصل له فضيلة الجماعة<sup>(٢)</sup>.

واختلف في مقارنة سلام المأموم لسلام إمامه ف قيل : تبطل صلاته؛ والصحيح أنها لا تبطل<sup>(٣)</sup>.

## التاسع:

فإن قيل : قد قلتم في قوله صلى الله عليه وسلم : ((إذا أمن الإمام فأمنوا)) أن المستحب أن يؤمن مع الإمام مقارناً له مع كونه أيضاً بالفاء<sup>(٤)</sup> في جواب الشرط<sup>(٥)</sup> كما في هذا الحديث .

فالجواب : أن الذي صرفنا عن التعقيب هنا قوله صلى الله عليه وسلم : ((إذا قال الإمام . ﴿غير المعصوب عليهم ولا الصالين﴾ فقولوا : آمين))<sup>(٦)</sup>، فعقب قول الإمام : ﴿ولا الصالين﴾

(١) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٩١/٢ )، المجموع ( ١٣٠/٤ ) .

(٢) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٩١/٢ )، المجموع ( ١٣٠/٤ ) .

(٣) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٩١/٢ )، المجموع ( ١٣٠/٤ ) .

(٤) في (س) : ((بالماء)) وهو تعريف .

(٥) ((الشرط)) : سقط من (س) .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الأدان، باب جهر المأموم بالتأمين ٢/٢٦٦، برقم : ٧٨٢ ) .

﴿ بتأمين المأموم؛ وهو محل تأمين الإمام <sup>(١)</sup>، وصرفنا عن القول بمثل هذا في حديث الباب . قوله في حديث أبي هريرة عبد أبي داود <sup>(٢)</sup>، ((إذا كثر فكثروا، ولا تكثروا حتى يكثر))، وكذا قال في الركوع : ((ولا تركعوا حتى يركع))، وقال في السجود . ((ولا تسجدوا حتى يسجد))، وفائدة هذه الريادة عبد أبي داود : نهي احتمال إرادة المقاربة؛ والله أعلم .

### العاشر:

قوله : ((وإذا قال : "سمع الله لمن حمده" فقولوا <sup>(٣)</sup> : "ربنا ولك الحمد") فيه حجة لما لك <sup>(٤)</sup> والجمهور <sup>(٥)</sup> أن المشروع في حق المأموم في ذكر الرفع من الركوع أن يقول : ربنا ولك الحمد دون التسميع، وهو قوله : "سمع الله لمن حمده"، فإنها للإمام والمعد؛ وهو طاهر الأحاديث الصحيحة .

ودهب الشافعي إلى أن المأموم أيضاً يطق بالتسميع والتحميد كالإمام والمعد <sup>(٦)</sup>، وقد ورد ذلك في حديث رويناه في ((س الدارقطني)) من حديث أبي هريرة قال : كما إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : "سمع الله لمن حمده" قال من وراءه : "سمع الله لمن حمده"، قال الدارقطني . والمخفوظ بهذا الإسناد : ((إذا قال الإمام : "سمع الله لمن حمده" فيقبل من وراءه : "ربنا لك الحمد") <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر : المجموع (٣٣٢/٣) .

(٢) وهي رواية مصعب بن محمد، عن أبي صالح، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -

(٣) ((فقولوا)) تحرفت في (س) .

(٤) المدونة (٧٢/١) .

(٥) انظر : المغني (١٨٩/٢)، والمجموع (٣٩٢/٣) .

(٦) الأم (١١٢/١)، وانظر : العزيز شرح الوجيز (٥١٣/١)، والمجموع (٣٩١/٣) .

(٧) السنن (٣٣٩/١ - ٤٤٠) .



وروى البيهقي من رواية سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة — وهو إمام للناس في الصلاة — يقول : (سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد؛ الله أكبر) يرفع بذلك صوته، وتناحيه معاً<sup>(١)</sup>. وروى البيهقي في ((الخلافيات)) من حديث بريدة قال : قال لي<sup>(٢)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم : ((يا بريدة إذا رفعت رأسك من الركوع فقل : سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد...)) الحديث<sup>(٣)</sup>، وفيه : جابر الجعفي : ولا يحتج به<sup>(٤)</sup>. قال البيهقي : ومَنْ دَوَّسَ أَكْثَرَهُمْ ضَعْفَاءً<sup>(٥)</sup>. وقد يستدل للشافعي بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : ((صلوا كما رأيتموني أصلي))<sup>(٦)</sup> وهو كان يقول ذلك جميعاً .

ومن قال بقول الشافعي إن المأموم يجمع بينهما من التابعين : محمد بن سيرين<sup>(٧)</sup>، وعطاء بن أبي رباح<sup>(٨)</sup>، وأبو بردة بن أبي موسى<sup>(٩)</sup>؛ والله أعلم .

(١) السنن الكبرى ( ٩٦/٢ ) من طريق عبد الرزاق — وهو في المصنف ( ١٦٧/٢ ) —

وفي إسناده ابن جريج : وهو مدلس ( انظر : التقريب : ٤١٩٣ )، ولم أقف على تصريحه بالسماع .

(٢) ((لي)) : سقطت من (ك) و (س) .

(٣) ورواه الدارقطني في السنن ( ٣٣٩/١ ) من طريق سعيد بن عثمان الخزاز، عن عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه — رضي الله عنه — .

(٤) قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب ( ٨٧٨ ) : ((ضعيف، رافضي))، وسأبني (ص ٧١٣) قولُ الشارح عنه إنه مزكوك .

(٥) في إسناده عمرو بن شمر — الراوي عن جابر — وهو مزكوك الحديث . انظر : لسان الميزان ( ٤٢٢/٤ )

— ٤٢٣ ) وفيه : سعيد بن عثمان — الراوي عن عمرو بن شمر — : قال الحافظ ابن حجر في اللسان ( ٤٧/٣ ) : ((سعيد بن عثمان عن عمرو بن شمر في الجهر بالسلمة . انتهى : قال ابن القطان : لا أعرفه))

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة . ١١١/٢، برقم : ٦٣١ ) من حديث مالك بن الحويرث الليثي — رضي الله عنه — .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٩٩/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٨) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ١٦٨/٢ ) . وإسناده صحيح .

(٩) انظر : الأوسط لابن المنذر ( ١٦١/٣ ) .

## الحادي عشر:

استدل بقوله : ((وإذا صلى قاعداً فصلوا جلوساً أجمعون)) من ذهب إلى أن المأموم يتابع الإمام في الصلاة قاعداً وإن لم يكن المأموم معذوراً، ومم قال به مع<sup>(١)</sup> أحمد وإسحاق . الأوراعي<sup>(٢)</sup>، وأبو بكر بن المدر<sup>(٣)</sup>، ودانود<sup>(٤)</sup>، وبقية أهل الطاهر<sup>(٥)</sup> . قال ابن حرم : وبهذا نأخذ إلا فيمن يصلي إلى حب الإمام يُذكر الناس ويعصمهم تكبير الإمام فإنه يتخير بين أن يصلي قاعداً وبين أن يصلي قائماً . قال : ومثل قولنا يقول جمهور السلف؛ ثم رواه عن أبي هريرة، وجابر، وأسيد بن حصير . قال : ولا يخالف لهم يعرف من الصحابة — رضي الله عنهم — أصلاً؛ كلهم يرى إمامة الجالس للأصحاء، ولم يرو عن أحد منهم خلاف لأبي هريرة وغيره في أن<sup>(٦)</sup> يصلي الأصحاء وراءه جلوساً . قال : وروينا عن عطاء أمر الأصحاء بالصلاة خلف القاعد<sup>(٧)</sup>، وعن عبد الرزاق : ما رأيتُ الناس إلا على أن الإمام إذا صلى قاعداً صلى من خلفه قعوداً . قال : وهي السنة عن عمر واحد<sup>(٨)</sup> .

(١) ((مع)) . ليست في (ك) .

(٢) انظر : صحيح ابن حبان (٤٦٤/٥)، والبخاري (٧١/٣) .

(٣) الأوسط (٢٠٧/٤) .

(٤) انظر : البخاري (٥٩/٣، ٧١) .

(٥) انظر : البخاري (٥٩/٣) .

(٦) في (س) : ((أه)) .

(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٦٣/٢) . وإسناده صحيح .

(٨) المصنف (٤٦٣/٢) .

قال : وروينا عن العباس بن عبد العظيم العمري قال : سمعتُ عفان بن مسلم قال : أتينا حماد بن زيد يوماً وقد صلوا الصبح فقال : إنا أحيينا اليوم سنة من سن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قلنا : ما هي يا أبا إسماعيل ؟ قال : كان إمامنا مريضاً ف صلى بها جالساً ف صلىنا خلفه جلوساً<sup>(١)</sup>.

هكذا حكاه ابن حزم عن جمهور السلف، وسبقه إلى ذلك ابن حبان في ((صحيحه))، فحكاه عن الصحابة الثلاثة المذكورين وعن قيس بن قهد أيضاً من الصحابة، وعن أبي الشعثاء جابر بن زيد من التابعين، وحكاه أيضاً عن مالك بن أنس، وأبي أيوب سليمان بن داود الهاشمي، وأبي خيثمة<sup>(٢)</sup>، وابن أبي شيبة، ومحمد بن إسماعيل<sup>(٣)</sup> ومن تبعهم من أصحاب الحديث مثل : محمد بن نصر<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة . ثم قال بعد ذلك : وهو عدي ضرب من الإجماع الذي أجمعوا على إجارته؛ لأن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة أفتوا به، والإجماع عندنا إجماع الصحابة، ولم يرو عن أحد من الصحابة خلاف هؤلاء الأربعة لا بإسناد متصل ولا منقطع؛ فكان الصحابة أجمعوا على أن الإمام إذا صلى قاعداً كان على المأمومين أن يصلوا قعوداً . وقد أفتى به من التابعين : جابر بن زيد أبو الشعثاء، ولم يرو عن أحد من التابعين أصلاً خلافه لا بإسناد صحيح ولا واه؛ فكان التابعين أجمعوا على إجارته . وأول من أبطل<sup>(٥)</sup> في هذه الأمة صلاة المأموم قاعداً إذا صلى إمامه جالساً : المغيرة بن مقسم<sup>(٦)</sup> صاحب

(١) المحلى (٥٩/٣ - ٧١) .

(٢) هو : رهير بن حرب بن شداد أبو خيثمة النسائي : نزيل بغداد، ثقة، ثبت، روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث من العشرة، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين وهو ابن أربع وسبعين (التقريب ٢٠٤٢) .

(٣) هو : البخاري كما سيأتي (ص ٧٠٥)، وانظر : العدة للصنعاني (٢٤٣/٢) .

(٤) هو : محمد بن نصر المروزي المقي، أبو عبد الله : ثقة، حافظ، إمام جليل، من كبار الثانية عشرة، مات سنة أربع وتسعين ومائتين . (التقريب ٦٣٥٢) .

(٥) ((من أبطل)) : سقطت من (س) .

(٦) هو : المغيرة بن مقسم - بكر الميم - الصفي - مولاهم - أبو هشام، الكوفي، الأعمى : ثقة، متقن، إلا أنه كان يلدس ولا سيما عن إبراهيم، مات سنة ست وثلاثين ومائة على الصحيح . (التقريب ٦٨٥١) .

الصحفي، وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان<sup>(١)</sup>، ثم أخذ عن حماد أبو حنيفة، وتبعه عليه من بعده من أصحابه<sup>(٢)</sup>. انتهى كلام ابن حبان.

وحكى الخطابي في ((المعالم))<sup>(٣)</sup> والقاسمي عياض<sup>(٤)</sup> عن<sup>(٥)</sup> أكثر الفقهاء خلاف ذلك، [ ٥١/ب | وحكاه النووي<sup>(٦)</sup> عن جمهور السلف مخالفاً لما حكاه ابن حرم عنهم<sup>(٧)</sup>، وحكاه ابن دقيق العيد عن أكثر الفقهاء المشهورين<sup>(٨)</sup>، وكأبه<sup>(٩)</sup> احتزر بالمشهورين عن حكايته عن أكثر السلف هذا الاختلاف؛ والله أعلم.

## الثاني عشر:

أجاب المخالفون لأحاديث الباب في جلوس الأصحاء المقتدين بالإمام الخالس في الصلاة بأربعة أجوبة :

أحدها : دعوى السج . قاله الشافعي والحميدي وغير واحد؛ قال الشافعي — رضي الله عنه — فيما رواه البيهقي في ((المعرفة)) : وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما قلت شيء مسح وباسح؛ فذكر حديث أس وحديث عائشة المتقدمين من طريق مالك، ثم قال : وهذا

(١) هو . حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري — مولاهم —، أبو إسماعيل، الكوفي . فقيه، صدوق، له أوام، من الخاصة، ورمي بالإرجاء، مات سنة عشرين ومائة أو قبلها . التقريب ( ١٥٠٠ )

(٢) صحيح ابن حبان ( ٤٦٤/٥ — ٤٧٣ )

(٣) معالم السنن ( ٣١١/١ ) .

(٤) في إكمال المعلم ( ٣١١/٢ ) .

(٥) في (س) : ((عد)) وهو غلط .

(٦) في (س) : ((الواوي)) .

(٧) شرح صحيح مسلم ( ١٣٣/٤ ) .

(٨) إحكام الأحكام ( ٢٤٣/٢ ) .

(٩) في (س) : ((وكان)) .

ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منسوخٌ بسته؛ وذلك أن أنس بن مالك يروي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالساً من سقطة فرس، وعائشة تروي ذلك وأبو هريرة يوافق روايتهما، وأمر من حلفه في هذه العلة بالجلوس إذ صلى جالساً، ثم تروي عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي مات فيه جالساً والناس خلفه قياماً . قال : وهي آخر صلاة صلاها بالناس بأبي وأمي صلى الله عليه وسلم حتى لقي الله عز وجل؛ وهذا لا يكون إلا ناسخاً<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي أيضاً في ((الرسالة)) : فلما كانت صلاة رسول الله<sup>(ص)</sup> صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قياماً استدللنا على أن أمر الناس بالجلوس في سقطة عن الفرس قبل مرضه الذي مات فيه منسوخ، وكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قيام ناسخة لأن مجلس الناس بجلوس الإمام؛ وكان في ذلك دليل بما جاءت به السنة وأجمع<sup>(٢)</sup> عليه الناس أن الصلاة قائماً إذا أطافها المصلي وقاعداً إذا<sup>(٣)</sup> لم يطلق بأن ليس للمطيق القيام مفرداً أن يصلي قاعداً خلف إمام لا يطيق القيام فيصلي قاعداً؛ فكانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن صلى في [ مرضه ]<sup>(٤)</sup> قاعداً ومن خلفه قياماً مع أنها ناسخة لسنة الأولى قبلها موافقة لسنته في الصحيح والمريض<sup>(٥)</sup> وإجماع الناس أن يصلي كل واحد منهما فرصة كما يصلي المريض قاعداً خلف الإمام الصحيح؛ وهكذا نقول يصلي الإمام المريض جالساً ومن حقه من الأصحاء قياماً؛ فيصلي كل واحد فرضه . ولو وكل غيره كان حساً .

(١) معرفة السنن والآثار ( ٣٥٣/٢ — ٣٥٥ ) .

(٢) في (ك) و (س) : ((الشي)).

(٣) في (س) : ((ماجمع)).

(٤) ((إذا)) : سقطت من (س) .

(٥) ما بين المقوفين من (ك)، ووقع في الأصل و (س) : ((موضعه)) وهو تحريف

(٦) في (س) : ((المريض)).

وقال الشافعي أيضاً : وإما اختبرت أن يوكل الإمام إذا مرض رجلاً صحيحاً يصلي بالناس قائماً أن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أياماً<sup>(١)</sup> كثيرة وأنا<sup>(٢)</sup> لم أعلمه صلى بالناس حالساً في مرضه إلا مرة لم يصل بهم بعدها علمته حتى لحق بالله<sup>(٣)</sup> عر وجل؛ فدل ذلك عني أن التوكيل بهم والصلاة قاعداً جائزاً معاً<sup>(٤)</sup>؛ وكان ما صلى بهم<sup>(٥)</sup> غيره بأمره أكثر من ذلك<sup>(٦)</sup>، وذكر البخاري في ((صحيحه)) عن الحميدي نحوه، فقال : قال الحميدي قوله : إذا صلى حالساً فصلوا جلوساً هو في مرضه القديم، ثم صلى بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم حالساً والناس خلفه قيام لم يأمرهم بالقعود، وإما يؤخذ بالآخر؛ فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٧)</sup>.

وقال الخطابي في ((المعالم)) : ذكر أبو داود هذا الحديث من رواية حابر وأبي هريرة وعائشة ولم يذكر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر ما صلاها بالناس وهو قاعداً والناس خلفه قيام، وهو آخر الأمرين من فعله .

قال : ومن عادة أبي داود فيما أنشأه من [ أبواب ]<sup>(٨)</sup> هذا الكتاب : أن يذكر الحديث في بابه، ويذكر الذي يعارضه في باب آخر على إثره، ولم أحده في شيء من السج؛ فسمت أدري كيف أغفل ذكر هذه القصة وهي من أمهات السنن .

(١) في (س) : ((إماماً)) وهو تحريف .

(٢) في (س) : ((إنما)) وهو تحريف .

(٣) في (ك) و (س) : ((لقي الله)) وهو أحسن .

(٤) في (ك) و (س) : ((جائزاً عنده معاً)) .

(٥) وقع في الأصل و (س) : ((لهم))، والثبت من (ك) .

(٦) معرفة السنن والآثار (٣٥٣/٢)

(٧) صحيح البخاري . ( كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ١٧٣/٢، عقب الحديث رقم ٨٩٠ . )  
( وفي حاشية الأصل : ((البخاري نقل هذا عن الحميدي مقرراً له راصاً به، ولم يردد، فكانه يرى ذلك أيضاً؛ وهذا بخلاف ما حكاه ابن حبان عنه فيما تقدم)) .

(٨) وقع في الأصل . ((انتخاب))، والثبت من (ك) و (س) كما في المعالم .

قال : ونحن نذكره لنحصل فائدته ويحفظ على الكتاب رسمه وعادته . ثم ذكره من رواية ابن أبي مليكة عن عائشة وأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل أبا بكر عن يمينه فقعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكير بالناس فجعل أبو بكر يكبر بتكبيره<sup>(١)</sup>، وجعل المسلمون<sup>(٢)</sup> يكبرون بتكبير<sup>(٣)</sup> أبي بكر<sup>(٤)</sup> . قال الخطابي : وفي إقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر عن يمينه وهو مقام [ المأموم ]<sup>(٥)</sup> وفي تكبيره بالناس وتكبير أبي بكر بتكبيره بيان واضح أن الإمام في هدد الصلاة : رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صلى قاعداً والناس من خلفه قيام<sup>(٦)</sup>، وهي آخر صلاة صلاتها بالناس؛ فدل<sup>(٧)</sup> أن حديث أنس وجابر ( ما قلناه )<sup>(٨)</sup> . قال : ويزيد ما فساه وضوحاً : ما رواه أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فذكر الحديث، قالت : فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس على يسار أبي بكر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس حالساً وأبو بكر قائماً يقتدي به، والناس يقتدون بأبي بكر<sup>(٩)</sup>،<sup>(١٠)</sup> . انتهى .

(١) في (س) : ((تكبيره)) .

(٢) في (ك) و (س) : ((الناس)) .

(٣) في (س) : ((تكبير)) .

(٤) وإسناده ضعيف : فيه علي بن عاصم : قال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٤٧٥٨ ) : ((صدوق، يحظى بصر، ورُمي بالشيخ))، وقال الذهبي في الكاشف ( ٤٢/٢ ) : ((ضعفه)) .

(٥) وقع في الأصل : ((الإمام)) وهو غلط، ولثبت من (ك) و (س) .

(٦) في (س) : ((مقام)) وهو تحريف .

(٧) في (س) : ((قبل)) وهو تحريف .

(٨) كذا في الأصل و (ك) و (س)، وفي المعالم : ((منسوخ)) .

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الأدان، باب الرجل يأتي بالإمام ويأتم الناس بالمأموم ٢٠٤/٢٠ ،

برقم ٧١٣ )، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس ... : ٣١٣/١ — ٣١٤ ، برقم ٤١٨ ) .

(١٠) معالم السنن ( ٣١٠/١ — ٣١٢ ) .

قلت : إنما لم يذكر أبو داود هذا الحديث عقب حديث أبي هريرة وجابر وعائشة المتقدم ذكر أحاديثهم : أن أبا داود يقول بقول الإمام أحمد في عدم نسخ تلك الأحاديث، وأنها محكمة؛ فلهذا لم يعقبها بحديث عائشة هذا<sup>(١)</sup>. [ ١/٥٢ ]

وقد اعترض ابن حرم على من ادعى نسخ أحاديث الباب بحديث صلاته في مرض موته فقال : فطربا في هذا الخبر فلم يجد فيه نصاً ولا دليلاً على ما ادعوه من نسخ الأمر بأن يصلي الأصحاء قعوداً خلف الإمام المصلي قاعداً لعدو؛ إذ ليس فيه بيان ولا إشارة بأن الناس صلوا خلفه — عليه السلام — قياماً حاشا أنا بكر المسمع الناس تكبيره فقط، فلم نجر مخالفة أمره — عليه السلام — بالثقل المتواتر بأن يصلي الناس<sup>(٢)</sup> جلوساً لطن كادب لا يصح أنداء، بل لا يحل ألينة أن يظن بالصحابة — رضي الله عنهم — مخالفة أمره — عليه السلام — فكيف وفي نص لفظ<sup>(٣)</sup> الحديث دليل يبين على أنهم لم يصلوا إلا قعوداً؛ وذلك لأن فيه أن الناس كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر، وبالضرورة ندري<sup>(٤)</sup> أنهم لو كانوا قياماً وأبو بكر قائم<sup>(٥)</sup> لما<sup>(٦)</sup> اقتدى بصلاته إلا الصف الأول فقط، وأما سائر الصفوف فلا لأنهم كانوا لا يرويه لأن الصف الأول يحجبهم عنه والصفوف خلفه صلى الله عليه وسلم<sup>(٧)</sup> كانت مرصوفة غير مقطعة وإذ في نص الخبر ولنظفه .

(١) وقع في حاشية الأصل : ((قلت [ ... ] قال الخطابي في آخر كلامه [ ] ورغم بعض أهل الحديث أن الروايات اختلفت عن عائشة في أيهما كان إماماً قال : فيشبه أن يكون أبو داود إنما ترك ذكره لأجل هذه العلة)) . انظر : معالم السنن ( ١ / ٣١٣ ) .

وفي حاشية (ع) : ((ويمكن أن يقال . إنما ترك أبو داود ذكره لأن الروايات اختلفت عن عائشة في أيهما كان الإمام . أماده الحافظ)) .

(٢) في (ك) و (س) : ((بالناس)) وهو غلط .

(٣) ((لفظ)) : سقطت من (س) .

(٤) في (س) : ((تلك)) وهو تحريف .

(٥) في (ك) : ((قائم)) .

(٦) في (ك) : ((ما)) .

(٧) في (ك) و (س) : ((عليه السلام)) .



أنهم كانوا يقتلون بصلاة أبي بكر؛ فهذا خير عن جميعهم، فصَحَّ أنهم كانوا في حال يروونه كلهم، فيصح لهم الاقتداء بصلاته، ولا يكون ذلك ألبتة إلا في حال قعودهم؛ فلا يجوز تخصيص الخبر ولا جملة على الجاز إلا بنص جلي، ثم لو كان في الحديث نص أنهم صلَّوا قِيَامًا — وهذا لا يوجد أبدًا —<sup>(١)</sup> لما كان في ذلك دليل على النسخ ألبتة، بل كان يكون حَيْثُ إِباحة فقط، وبيان [ أن ]<sup>(٢)</sup> ذلك الأمر المتقدم بدب ولا مزيد كما قلنا في المذكور أن جائزًا له أن يصلِّي قَاعِدًا وقائمًا؛ وفي الصف إن شاء وإلى جنب الإمام؛ فبطل ما تعلَّقوا به جملة<sup>(٣)</sup>. انتهى كلام ابن حرم وهو مردود بأنه<sup>(٤)</sup> قد ثبت صلاة القائم خلف الجالس بالتصريح بقيام أبي بكر حلف النبي صلى الله عليه وسلم فلا وجه لتخصيص أبي بكر — رضي الله عنه — بالقيام دون بقية المؤمنين، والأصل<sup>(٥)</sup> عدم التخصيص إلا بنص صريح كأن يقول : فصلِّي أبو بكر وحده قائمًا؛ وهذا لا يوجد أصلًا، والأصل استمرارهم على ما كانوا عليه<sup>(٦)</sup> في ابتداء الصلاة حلف أبي بكر، فإنهم كانوا قِيَامًا خلفه قطعًا ولم يقل أنهم جلسوا بعد قيامهم؛ فمن ادعاه فعليه بيانه<sup>(٧)</sup>.

وقوله : لا يجوز أن يظن بالصحابة مخالفة أمره . فيقال له : أخالف أفضل الصحابة الذي كان إمامهم وهو أبو بكر بصلاته قائمًا خلف الجالس أم لم يخالف؟ ولا يمكنه أن يقول إنه

(١) في حاشية الأصل : ((قوله : "لا يوجد أبدًا" : يقال عليه : قد وجد فيما أخرجه عبد الرزاق من رواية عطاء مرسلاً))، وقد ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح ( ١٧٧/١ )، وسيأتي بيانه قريباً .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وهو في (ك) و (س) .

(٣) وقع في الأصل : ((وبين ذلك أن الأمر ...))، والصواب المثلث كما في (ك) .

(٤) المحلى ( ٦٤/٣ — ٦٦ ) .

(٥) في (س) : ((فإنه)) .

(٦) في (ك) و (س) : ((بالأصل)) .

(٧) ((عليه)) : سقطت من (س) .

(٨) في حاشية الأصل : ((قد ادعى ابن حبان بيانه من حديث جابر وإن كانت دعواه مردودة)) . انظر صحيح ابن حبان ( ٤٩٢/٥ )، وقد تنقحه الحافظ ابن حجر في الفتح ( ١٧٧/١ ) .

حالف أمره، وإذا كان لم يخالف فكذلك بقيتهم لم يخالفوا أمره بقيامهم، بل هم<sup>(١)</sup> استدلوا على انقيام بقيام أبي بكر وتقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على القيام؛ فإنه لم يأمره بالخوس علاف الصلاة التي كانت أولاً فإنه رآهم قياماً فأشار إليهم وهو في الصلاة فجلسوا

وأما قوله : وفي نص لفظ الحديث دليلٌ بأنهم لم يصلوا إلا قعوداً، واستدلاله<sup>(٢)</sup> على ذلك بأنهم لو كانوا قياماً لما اقتدى به إلا الصف الأول فقط، وكان سائر الصحابة يحجبهم الصف الأول عن رؤيته، وأن لفظ الخبر أنهم كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر، وهذا حبرٌ عر جميعهم .

فالجوابُ عنه : أنه لا يلزم أن جميعهم كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر، إما كان يقتدي به من لم ير النبي صلى الله عليه وسلم؛ فأما الصف الأول فكانوا يرون النبي صلى الله عليه وسلم فيقتدون به وكان من وراءهم يقتدون بصلاة أبي بكر، ومعنى اقتدائهم بصلاته : أنه يَلْمَهُمْ انتقالات الإمام، ولا<sup>(٣)</sup> يلزم من ذلك أن يكون اقتداؤهم برؤيته، بل يكون سماع صوته كما قد ثبت في ((صحيح البخاري)) من رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة في حديث صلاته في مرض موته . وفيه : فقام أبو بكر وقعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنبه ثم صلى وأبو بكر يسمع الناس التكبير<sup>(٤)</sup>، وتقدم أيضاً في حديث جابر من عند مسلم في صلاتهم خلفه

(١) ((هم)) : ليست في (ك) .

(٢) في (س) : ((استدلاله)) .

(٣) في (س) : ((ولا)) .

(٤) ((قد)) : ليست في (ك) و (س) .

(٥) الصحيح ( كتاب الأدان، باب من أسمع الناس تكبير الإمام : ٢/٢٠٣، برقم ٧١٢ )، ولفظه ) فتأخر أبو بكر - رضي الله عنه - وقعد النبي صلى الله عليه وسلم إلى جنبه وأبو بكر يسمع الناس التكبير ( وأخرجه أيضاً ( باب الرجل يأتى بالإمام ويأتم الناس بالمأموم : ٢/٢٠٤، برقم ٧١٣ )، ولفظه ) فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس عن يسار أبي بكر، فكان أبو بكر يصلي قائماً وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قاعداً ... )، وقد تقدم ذكره في كلام الخطابي - رحمه الله -

قعوداً وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ... الحديث؛ فكان كالمُتْلَعِ عنه، فلا<sup>(١)</sup> يلزم منه<sup>(٢)</sup> أن سمعهم لتكبيره لا يكون إلا مع قعودهم .

وأما قوله : إنه لا يوجد في هذا الحديث نص أنهم صلّوا قياماً أبداً فليس كذلك، بل قد وجد كما ذكره الشافعي — رضي الله عنه — عقب حديث مالك<sup>(٣)</sup> عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . رواه<sup>(٤)</sup> البيهقي في ((المعرفة)) قال : أنا أبو عبد الله : أنا أبو العباس أنا الربيع أنا<sup>(٥)</sup> الشافعي قال : وذكر إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر مثل معنى حديث عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى قاعداً وأبو بكر قائماً يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهم وراءه قياماً<sup>(٦)</sup>؛ فذكر الشافعي رواية إبراهيم هذه بصيغة الجزم، وفيها التصريح بقيام المأمومين، ولا يستحيز الشافعي ذكره بالجرم إلا مع صحة إسناد<sup>(٧)</sup>.

(١) في (ك) : ((ولا)).

(٢) ((منه)) : ليست في (ك) .

(٣) في (ك) و (س) : ((عقب حديثه عن مالك)).

(٤) في (ك) و (س) : ((كما رواه)).

(٥) في (س) : ((أسعدنا)).

(٦) معرفة السنن والآثار ( ٣٥٥/٢ ) .

(٧) تقدم أن بي حاشية الأصل على قول ابن حرم : ((ثم لو كان في الحديث نص أنهم صلّوا قياماً وهذا لا يوجد أبداً...)) فعلق عليه المحشي بقوله . ((قوله : "لا يوجد أبداً" يقال عليه : قد وجد فيما أخرجه عبد الرزاق في رواية عطاء مرسلاً))١. هـ . وهو في المصنف ( ٤٥٨/٢ ) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ١٧٧/٢ ) : ((بارع [ ابن حرم ] في ثبوت كون الصحابة صلّوا خلفه صلى الله عليه وسلم وهو قاعد قياماً غير أبي بكر . قال : "لأن ذلك لم يرد صريحاً"، وأطال في ذلك بما لا طائل فيه، والذي ادعى عليه قد أثبت الشافعي وقال إنه في رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة، ثم وجدته مصرحاً به أيضاً في "مصنف عبد الرزاق" عن ابن جريج . أخرني عطاء . فذكر الحديث، ولعله . ( صلى النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً وجعل أبو بكر وراءه بين الناس، وصلى الناس وراء قياماً )، وهذا مرسل يعتمد بالرواية التي علقها الشافعي عن البخمي، وهذا هو الذي يقتضيه الظرف؛ فإنهم ابتدؤوا الصلاة مع أبي بكر قياماً بلا رراع؛ فمن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان ...)).

والجواب الثاني من الأجوبة التي أجاب بها من رأى القيام حلف الإمام الجالس : دعوى انحصيص بالنبي صلى الله عليه وسلم في<sup>(١)</sup> كونه يؤم حالساً . حكاه القاضي عياض قال : ولا يصح لأحد أن يؤم حالساً بعده . كما<sup>(٢)</sup> خصه بالإمامة في صلاة جاء وقد صلى الإمام بعضها<sup>(٣)</sup> وهذا لا يصح لمعه، وإن حكم المصلي قاعداً لعذر أن لا يصلي من<sup>(٤)</sup> ورأى من يطبق القيام قاعداً .

قال : وهو مشهور قول مالك [ ٥٢/ب ] وجماعة أصحابه<sup>(٥)</sup> .

قال : وهذا أولى الأقاويل ؛ لأنه — عليه السلام — لا يصح التقدم بين يديه في الصلاة ولا غيرها ولا لعذر ولا لمعه؛ وقد نهى الله تعالى المؤمنين<sup>(٦)</sup> عن ذلك، ولا يكون أحد شافعاً له، وقال : ((أنتمكم شفعاًؤكم))<sup>(٧)</sup>، ولذلك قال أبو بكر : ما كان لاس أبي قحافة أن يتقدم بين

(١) ((في)) : سقطت من (س) .

(٢) ((كما)) : سقطت من (س) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الأذان، باب من دخل ليوم الجمعة الإمام الأول ١٦٧/٢ .  
 رقم ٦٨٤ ) ، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام و  
 يحدوا مسددة بالتقديم ٣١٦/١ ، رقم ٤٢١ ) من حديث سهل بن سعد الساعدي — رضي الله عنه — .

(٤) ((من)) : ليست في (ك) و (س) .

(٥) سيأتي تحقيق مذهب مالك في (الوجه الثالث عشر)

(٦) في (س) : ((الصحابة)) وهو تحريف .

(٧) في (ك) و (س) : ((الذين آمنوا)) .

(٨) ذكره بهذا اللفظ العراقي في ((الإحياء)) (١٧٥/٣) ، وابن أبي ريد الفيراني في ((الوادر والريادات)) ١ :  
 ( ٢٨٣/١ ) ، وجاء بلفظ : ((أنتمكم وعدكم إلى الله تعالى، فإن أردتم أن تركوا صلاتكم فقدّموا خياركم))  
 ذكره العراقي أيضاً (١٧٥/٣) ، وقد أخرجه الدارقطني في سننه ( ٣٤٦/١ ) من طريق أبي الوليد  
 المحرومي عن ابن جريح عن عطاء عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((إن شركب  
 أن تركوا صلاتكم فقدّموا خياركم))، قال الدارقطني : ((أبو الوليد هو خالد بن إسحاق . صحيح)) =

يُدي رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>، وغيره إذا أصابه عذرٌ قَدَمَ غيره، ولم يكن ليقدّمه مع نقص صلاته وهو يجد العوض، لكن إمامة عبد الرحمن بن عوف به عليه السلام يعارضُ هذا، وقول النبي صلى الله عليه وسلم ليلال حين أراد تأخيرَه : ((دعْه))، وصلاته حلقه ما أدركه<sup>(٢)</sup>.

وقد يقال في قضية عبد الرحمن بن عوف : إنها مختصة عن هذا الأصل لبيان حكم القضاء بععله — عليه السلام — لم فاته من الصلاة شيء؛ وأن تقدم النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> هذا من باب الأولى لا من باب الواجب؛ وفي قضية<sup>(٤)</sup> عبد الرحمن من باب الجائز .

قال القاضي : وقد قيل : إن الحكمين منسوخان نسح آخرهما الأول<sup>(٥)</sup>، ثم نسح الآخر بقوله : ((لا يؤمن أحدٌ بعدي حالساً))<sup>(٦)</sup> انتهى .

وما ذكره القاضي من كون مشهور قول مالك أولى الأقاويل مردود، وقد رده صاحبه القاضي أبو بكر بن<sup>(٧)</sup> العربي فقال بعد حكايته لقول مالك : ولا جواب له عن حديث مرص

= وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ٩٠/٣ ) من حديث ابن عمر مرفوعاً : ((اجعلوا أئمتكم خياركم)) . قال البيهقي : ((إسناد هذا الحديث ضعيف)) . وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ( ٧٠/٣ ) . والطبراني ( ٣٢٨/٢٠ ، برقم : ٧٧٧ ) ، والحاكم في المستدرک ( ٢٢٢/٣ ) من حديث مرند بن أبي مرند العنزي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إن سرکم أن تغلّ صلاتکم فليؤمکم خيارکم، فإنهم وهذکم فيما بيکم وبين ربکم عز وجل)) . قال الشارح في تخريج الإحياء ( ١٧٤/١ ) : ((وهو منقطع، وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي : ضعيف)) .

(١) وهو قطعة من حديث سهل بن سعد الساعدي — رضي الله عنه — المتقدم .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يحافوا مفسدة بالتقديم : ٣١٧/١ — ٣١٨ ، برقم : ٢٧٤ ) .

(٣) في (س) : ((الذي عليه السلام)) .

(٤) في (ك) : ((قصة)) .

(٥) في (س) : ((الأولى)) وهو تعريف .

(٦) إكمال المعلم ( ٣٢١/٢ — ٣٢٢ ) .

(٧) ((س)) : سقطت من (س) .

البي صلى الله عليه وسلم ولا لأحد من أصحابه مخلص<sup>(١)</sup> عند<sup>(٢)</sup> السك والعمل<sup>(٣)</sup> تأخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى<sup>(٤)</sup> واتساع الأمر أصح وأحرى<sup>(٥)</sup>. انتهى .

وأما الحديث الذي احتجوا به وهو : (( لا يؤمن أحدٌ بعدي جالساً )) فلا يصح من وجه<sup>(٦)</sup> من الوجوه، وهو مرسلٌ ضعيف، رواه الدارقطني من رواية جابر الجعفي عن الشعبي مرسلًا<sup>(٧)</sup>، وجابر مزكوك<sup>(٨)</sup>؛ وروي أيضاً من رواية بحالد عن الشعبي أيضاً مرسلًا<sup>(٩)</sup>،

(١) في (س) : ((مخلصاً)) وهو غلط .

(٢) في (ك) : ((عن)) .

(٣) في (ك) و (س) : ((مالمعمل)) .

(٤) ((أولى)) : سقطت من (س) .

(٥) عارضة الأحوذى ( ١٥٨/٢ - ١٥٩ ) .

(٦) في (س) : ((بوجه)) .

(٧) السنن ( ٣٩٨/١ ) . قال الدارقطني : (( لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي، وهو مزكوك

والحديث مرسل لا تقوم به حجة )) ومن طريق جابر أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٤٦٣/٢ )، قال ابن المنذر في الأوسط ( ٢٠٩/٤ ) : (( هذا خبرٌ وادٍ، يحيط [ به ] العلل . جابر مزكوك، والحديث مرسل، وهو مخالفٌ للأخبار النابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً )) وانظر . التمهيد ( ١٤٣/٦ )

ونقل البيهقي في السنن الكبرى ( ٨٠/٣ ) عن أنساعبي قوله : (( قد علم الذي احتج بهذا أن ليست فيه حجة، وأنه لا يثبت لأنه مرسل، ولأنه عن رجل يربى الناس عن الرواية عنه )) وقال البيهقي في المعرفة ( ٣٦٢/٢ ) . (( وهو مختلف فيه على جابر الجعفي؛ فروى عن ابن عبة عن جابر كما قال أنساعبي، ورواه إبراهيم بن طهمان عن جابر عن الحكم قال : كتب عمر - " لا يؤمن أحدٌ جالساً بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم " وهذا مرسلٌ موقوف، ورواه عن الحكم ضعيف )) .

(٨) انظر . تهذيب الكمال ( ٤٦٧/٤ - ٤٦٩ )، وقال الخافظ ابن حجر في التقریب ( ٨٧٨ ) (ضعيف، رافضي)) .

(٩) انظر . الأحكام الوسطى لعبد الحق ( ٣٢٨/١ ) .

ومجالد ضعفه الجمهور<sup>(١)</sup>.

ولما ذكر ابن العربي أن هذا الحديث لا يصح عقبه بقوله : بيد أني سمعت بعض الأشياخ يقول : إن الحال أحد وجوه التخصيص، وحال النبي صلى الله عليه وسلم والتسرك به وعدم العوض منه يقتضي الصلاة خلفه قاعداً وليس ذلك كله لغيره<sup>(٢)</sup>. انتهى<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد : وقد عرف أن الأصل عدم التخصيص حتى يدل عليه دليل<sup>(٤)</sup>.

قلت : وقد تقدم في حديث أسيد بن حضير صلاته بهم جالساً من عند أبي داود، وكذلك في حديث قيس بن قهد، وإسناده صحيح؛ فثبت إمامة غيره جالساً ولم<sup>(٥)</sup> يصح التخصيص؛ والله أعلم.

والجواب الثالث : أنه يجمع بين الحديث الأول والثاني أنه أمرهم بالجلوس في الحديث الأول قبل دخولهم في الصلاة، وفي الحديث الثاني وجدهم يصلون وقد لزمهم القيام فلم يأمرهم بالجلوس؛ حكاه القاضي عياض أيضاً<sup>(٦)</sup>. ولا قائل بهذا القول فيما نعلم، والأحاديث تردده؛ فإنه في الحديث الأول أشار إليهم بعد دخوله في الصلاة كما هو في بعض طرق الحديث.

والجواب الرابع : تأويل الحديث الأول على أن معنى قوله : ((وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً)) أي : وإذا تشهد قاعداً فتشهدوا قعوداً أجمعين . حكاه ابن حبان في ((صحيحه)) عن بعض العراقيين ممن كان يتحمل مذهب الكوفيين .

(١) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٢١/٢٧ - ٢٢٤ )، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٦٤٧٨ ) ((ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره)).

(٢) عارضة الأحوذی ( ١٥٩/٢ - ١٦٠ ) .

(٣) ((انتهی)) : ليست في (ك) و (س) .

(٤) إحكام الأحكام ( ٢٤٧/٢ ) .

(٥) في (ك) و (س) : ((لم)).

(٦) إكمال المعلم ( ٣٢١/٢ ) .

قال ابن حبان : فحرف الخبر<sup>(١)</sup> عن عموم ما ورد فيه بعير دليل يثبت له على تأويله<sup>(٢)</sup>، وكذلك استبعده الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد فقال . وهذا بعيد<sup>(٣)</sup>، وقد ورد في الأحاديث وطرقها ما يعمه مثل ما جاء في حديث عائشة أنه أشار إليهم أن اجلسوا، وفيه تعييل ذلك بموافقة الأعاجم في القيام على ملوكهم<sup>(٤)</sup>. قال : وسياق الحديث في الجملة يجمع من سبق الفهم إلى هذا التأويل<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.

### الثالث عشر:

ما حكاه المصنف عن مالك - رحمه الله - من صلاة المأمومين قياماً خلف الإمام الجالس هي رواية الوليد بن مسلم عن مالك كما حكاه ابن العربي<sup>(٧)</sup> والقاسمي عياض<sup>(٨)</sup>، والمشهور عن مالك أنه لا يصلي المأمومون خلف الإمام الجالس لا قياماً ولا قاعدين<sup>(٩)</sup>؛ والله أعلم<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (س) : ((تحرف المخير)) وهو تحريف .

(٢) صحيح ابن حبان ( ٤٧٨/٥ ) .

(٣) قال الصنعاني في العدة ( ٢٤٧/٢ ) : ((قوله : "هذا بعد" . لو ادعى أنه تحريف لما بعد . ))

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام - ٣٠٩/١، رقم ٤١٣ ) من حديث جابر - رضي الله عنه - .

(٥) قال الصنعاني في العدة ( ٢٤٨/٢ ) : ((قوله : "يجمع من سبق الفهم إلى هذا التأويل" . أقول بل فيه ما يجمع التأويل بالأصالة كما عرفت هذا))

(٦) إحكام الأحكام ( ٢٤٧/٢ - ٢٤٨ ) .

(٧) عارضة الأحوذى ( ١٥٧/٢ - ١٥٨ )، وانظر : التمهيد ( ١٤١/٦ - ١٤٢ )

(٨) إكمال المعلم ( ٣١٤/٢ )

(٩) المنبوه ( ٨١/١ )، الوادر والزيادات ( ٢٩٣/١ )، و التمهيد ( ١٤١/٦ - ١٤٢ )، الكافي في فقه أهل المدينة ( ٢٠٨/٤ )

(١٠) عارضة الأحوذى ( ١٥٨/٢ )، إكمال المعلم ( ٣١٤/٢ )، وانظر الأوسط لابن المنذر ( ٢٠٨/٤ )

(١٠) في (ك) و (س) : ((كما تقدم)) يدل قوله : ((والله أعلم)).



وبه قال محمد بن الحسن<sup>(١)</sup>، وما<sup>(٢)</sup> حكاه ابن حبان عن مالك أنهم يصلون جلوساً<sup>(٣)</sup> لم أر من حكاه عنه غيره .

## الرابع عشر:

أشار ابن حبان في ((صحيحه)) في آخر كلامه إلى أن<sup>(٤)</sup> ما ذهب إليه<sup>(٥)</sup> من كون<sup>(٦)</sup> المأمومين يصلون جلوساً جلوساً<sup>(٧)</sup> إمامهم هو مذهب الشافعي فقال : ولا يتوهم متوهم أن الجمع بين الأحبار على حسب ما جمعنا بينها في هذا النوع من أنواع السنن يضاد قول الشافعي؛ وذلك أن كل أصل تكلمنا عليه في كتبنا أو فرع استنبطناه من السنن في مصنفاتنا هي<sup>(٨)</sup> كلها قول الشافعي؛ وهو راجع<sup>(٩)</sup> أعما في كتبه، وإن كان ذلك المشهور من قوله؛ وذلك أنني سمعت ابن خزيمة يقول : سمعت المزني يقول<sup>(١٠)</sup> : سمعت الشافعي يقول : إذا صح لكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا به ودعوا قول<sup>(١١)</sup> . قال ابن حبان : فالشافعي في كثرة عنايته بالسنة رحمه لها

(١) انظر : شرح معاني الآثار ( ٤٠٨/١ ) .

(٢) في (س) : ((ما)) ليس قبلها واو .

(٣) صحيح ابن حبان ( ٤٦٥/٥ ) .

(٤) ((أن)) : سقطت من (ك) .

(٥) ((إبه)) : سقطت من (س) .

(٦) ((كون)) : سقطت من (س) .

(٧) في (ك) و (س) : ((جلوس)) .

(٨) في (س) : ((في)) وهو تحريف .

(٩) ((راجع)) : تحرفت في (س) .

(١٠) ((سمعت المزني يقول)) : سقطت من (س) .

(١١) انظر : آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ( ص ٦٨ ، ٩٤ ، ٩٥ ) ، ورسالة معني قول الإمام المظلي

إذا صح الحديث فهو ملهي للسبكي — ضمن الرسائل المبوية — ( ٩٨/٣ ) ، ومقدمة الشيخ الألباسي

لكتابه صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ( ص ٤٩ — ٥٢ ) .

وتعقبه فيها ودَّه عن حريمها وقمعه من حالها رعم أن الحبر إذا صحَّ فهو قاتلٌ به راجعٌ عما تقدم من قوله في كتبه ... <sup>(١)</sup> إلى آخر كلامه .

قلت : دعوى <sup>(٢)</sup> أن حبان أنهم صلوا وراءه في مرض موته جلوساً بأمره، وأن <sup>(٣)</sup> ذلك في حديث جابر ليس بواضح، وقد صحَّ قيامُ أبي بكرٍ خلفه؛ والظاهر : استمرار بقية <sup>(٤)</sup> المأمومين على القيام كما كانوا خلف أبي بكرٍ، فلم يُقلَّ أنهم قعدوا — كما تقدم —؛ فلا يلزم الشافعي [ ٥٣/أ ] القول بأنهم يصلون جلوساً مع تصريح الشافعي بأنهم كانوا قياماً وأنه في رواية إبراهيم عن الأسود <sup>(٥)</sup> عن عائشة كما قدمنا ذلك .

### الخامس عشر:

ما فائدة قول المصنف : ((حديث أس <sup>(٦)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرَّ من فسر من فُحِّشَ حديث صحيح))، وهلاً اقتصر على قوله حديث أس حديث صحيح، كما جرت به عادته ؟

والجواب : أن لأس حديثاً آخر في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم جالساً رَوَاهُ المصنف في الباب الذي يليه من رواية حميد عن ثابت عن أس قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه خلف أبي بكرٍ قاعداً في ثوبٍ متوشحاً به .  
وفي الجواب نظرٌ، ولم نعر للمصنف عادةً مثل هذا، والله أعلم .

(١) صحيح ابن حبان ( ٤٩٧/٥ — ٤٩٨ ) .

(٢) في (ك) و (س) : ((ودعوى)) .

(٣) في (س) : ((بأن)) وهو غلط .

(٤) في (س) : ((بعر)) وهو تحريف .

(٥) ((عن الأسود)) : تكررت سهواً في (س) .

(٦) ((أس)) : سقط في (س) .

## باب منه

حدثنا محمود بن غيلان : ثنا شعبة، عن<sup>(١)</sup> شعبة، عن نعيم بن أبي هند، عن أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة قالت : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعداً .

قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح غريب .

وقد روي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً)) .

وروي عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه وأبو بكر يصلي بالناس فصلى إلى جنب أبي بكر، الناس يأتون بأبي بكر، وأبو بكر يأتهم بالنبي صلى الله عليه وسلم .

وروي عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر قاعداً .

وروي عن<sup>(٢)</sup> أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر وهو قاعد .

حدثنا بذلك عبد الله بن أبي زياد : ثنا<sup>(٣)</sup> شعبة بن موار، ثنا محمد بن طلحة، عن حميد، عن ثابت، عن أنس قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر قاعداً في ثوب متوشحاً به .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

قال أبو عيسى . وهكذا رواه يحيى بن أيوب عن حميد عن ثابت عن أنس .

وقد رواه غير واحد عن حميد عن أنس ولم يذكروا فيه عن ثابت، ومن ذكر فيه عن ثابت فهو أصح .

(١) في (س) : ((ب))، وهو تحريف .

(٢) ((عن)) . سقطت من (س) .

(٣) في (س) : ((حدثنا)) .

## الكلام عليه من وجوه:

## الأول:

حديث عائشة : أخرجه السائي عن محمد بن مني عن بكر بن عيسى، عن شعبة<sup>(١)</sup>.

وحديث أسد أخرجه السائي أيضاً دون ذكر ثابته فيه؛ فرواه من رواية إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أسد قال : أخر صلاة صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القوم صلى في ثوب واحد متوشحاً حلف أبي بكر<sup>(٢)</sup>.

فأما الرواية التي أشار إليها المصنف بقوله : وهكذا رواه يحيى بن أيوب عن حميد فرواهما البيهقي في ((المعرفة)) من رواية ابن أبي مريم : أنا يحيى بن أيوب قال<sup>(٣)</sup> : حدثني حميد الطويل عن ثابت السائي حدثني<sup>(٤)</sup> عن أسد بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى حلف أبي بكر في ثوب واحد برد<sup>(٥)</sup> مخالفاً بين طرفيه؛ فلما أراد أن يقوم قال : ((ادع لي أسامة بن زيد)) فجاء فأمسد ظهره إلى نحره<sup>(٦)</sup>، فكانت آخر صلاة صلاحها<sup>(٧)</sup>.

(١) السنن ( كتاب الإمامة، باب صلاة الإمام خلف رجل من رعيته : ٧٩/٢، رقم ٧٨٦ ) . وإسناده صحيح

(٢) السنن ( كتاب الإمامة، باب صلاة الإمام خلف رجل من رعيته : ٧٩/٢، رقم ٧٨٥ )

(٣) في (ك) و (س) : ((قال : أنا))

(٤) ((قال)) : ليست في (ك) و (س) .

(٥) في (س) : ((حديث)) وهو تعريف .

(٦) البرد . موع من الثياب معروف ( انظر : النهاية ١١٦/١ : برد ) .

(٧) في (س) : ((شجرة)) وهو تحريف

(٨) معرفة السنن والآثار ( ٣٦٠/٢ ) . وقد صحح الشارح إسناده — كما سألني في (الوجه الثاني) — . وقد سأل ابن أبي حاتم أباه في العلل ( ١٢٢/١ ) عن هذا الحديث فقال : ((سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة وحالده الواسطي والأصباري ومعتز بن سليمان كلهم رَوَوْه عن حميد عن أسد عن أبي النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى في ثوب واحد . وروى يحيى بن أيوب عن حميد عن ثابت عن أسد عن أبي النبي صلى الله عليه وسلم . =

## الثاني :

ذكر المصنف عقب حديث عائشة اختلاف ألفاظ أحاديثها هل كان أبو بكر إماماً أو مأموماً، وحديثها في جلوس المأمومين للجلوس<sup>(١)</sup> إمامهم . وظاهر كلامه أن هذا اختلاف وقع في أحاديثها .

وقد اختلف الأئمة في صحة حديثي هذا الباب، وتعليلهما وكيفية الجمع بينهما وبين ما تقدم على تقدير صحتهما .

قال البيهقي في ((سننه)) : رواية مسروق نَعَرَدَ بها نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عنه، واختلف عليه فيها .

ثم رَوَاهُ من رواية سليمان التيمي عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن عائشة<sup>(٢)</sup> قال<sup>(٣)</sup> : فذكرت قصة مرض النبي صلى الله عليه وسلم وأمره<sup>(٤)</sup> أبا بكر بالصلاة، وفي آخره قالت : فلما أحسن أبو بكر بحمىة النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يستأخر فأولماً إليه أن يثبت . قال : وجيء بالنبي صلى الله عليه وسلم فوضَّع بحذاء أبي بكر وقالت : في الصف<sup>(٥)</sup> .

ورواه ابن حبان في ((صحيحه)) من هذا الوجه إلا أنه قال عن أبي وائل أحسنه عن مسروق عن عائشة<sup>(٦)</sup> .

= نت لأبي : أيهما أصح ؟ قال : يحیی قد راد رجلاً، ولم يقل أحد من هؤلاء عن حميد : سمعت أبا ولا حدثني أسد، وهذا أشبه ؛ قد زاد رجلاً .

(١) في (س) : ((جلوس)) .

(٢) في (س) : ((عن أبي وائل وعائشة)) وهو غلط .

(٣) ((قال)) : سقطت من (س) .

(٤) في (س) : ((فأمره)) وهو تحريف .

(٥) السنن الكبرى (٨٢/٣ - ٨٣) . وإسناده صحيح .

(٦) صحيح ابن حبان (٤٩٤/٥، برقم : ٢١٢٤) وإسناده صحيح .

قال البيهقي : وهذا يخالف رواية شعبة عن شعبة في الإسناد والمتن جميعاً .

قال : وقد روي عن شعبة عن شعبة بقرين من هذا المتن .

ثم رواه من رواية أبي أمية الطرطوسي : ثنا شعبة، ثنا شعبة، ثنا نعيم بن أبي هد قال : سمعتُ أبا وائل يحدث عن مسروق عن عائشة أنَّ أبا بكر صلى بالناس في جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف .

قال : وكذلك رواه بدل بن المحبر عن شعبة، فرواه من رواية ابن أبي مسرة<sup>(١)</sup>، ثنا بدل بن المحبر . قال : فذكره مثل رواية الطرطوسي<sup>(٢)</sup> .

انتهى ما أشار البيهقي إلى تعليل حديث عائشة به .

قلت : وقد اختلف أيضاً في إسناده على بدل بن المحبر؛ فرواه ابن حبان في ((صحيحه)) قال : أنا<sup>(٣)</sup> محمد بن إسحاق بن خزيمة : ثنا محمد بن بشار، ثنا بدل بن المحبر، ثنا شعبة عن موسى بن أبي عائشة<sup>(٤)</sup>، عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة أنَّ أبا بكر صلى بالناس ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف خلفه<sup>(٥)</sup> .

فهذا كما تراه قد جعله بدل عن شعبة بإسناد آخر .

(١) في (ك) و (س) : ((نا)) .

(٢) هو : الإمام، المحدث، المسند ، عبد الله بن ركريا بن أبي مسرة المكي . انظر ترجمته في الجرح والتعديل ( ٦/٤ ) ، و سير أعلام النبلاء ( ٦٣٢/١٢ — ٦٣٣ ) .

(٣) في (س) : ((ميسرة)) وهو تحريف .

(٤) السنن الكبرى ( ٨٣/٣ ) .

(٥) في (س) : ((أخيراً)) .

(٦) ((ابن أبي عائشة)) : سقط من (س) .

(٧) صحيح ابن حبان ( ٤٨٣/٥ ) ، برقم : ٢١١٧ ) وإسناده صحيح .

وقال ابن حبان عقبه : خالف يعيم بن أبي هد عاصم بن أبي الجود في متن هذا الخبر فجعل عاصمَ أبا بكر مأموماً وجعل نعيمَ بن أبي هد أبا بكر إماماً؛ وهما ثقتان، حافظان، متقنان<sup>(١)</sup>.

وأما حديث أنس المذكور في الباب فأعله بعضهم بما ثبت<sup>(٢)</sup> في الصحيحين من رواية ابن شهاب قال : أخبرني أنس بن مالك أن أبا بكر كان يصلي لهم في وجع رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم الاثنين وهم صغوف في الصلاة كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم سر [ ٥٣/ب ] الحجر، فظفر إلينا وهو قائم كأَن وجهه ورقة مصحف، ثم تسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضاحكاً، قال<sup>(٣)</sup> : فُبُهتَا ونحن في الصلاة من فرح لخروج النبي صلى الله عليه وسلم، (وبكص أبو بكر على عقيه ليصل الصف وظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم) <sup>(٤)</sup> خارج للصلاة<sup>(٥)</sup>، فأشار إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده أن أتوا صلاتكم . قال : ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فألقى<sup>(٦)</sup> السر . قال : فتوفي رسول الله

(١) كنا في الأصل و (ك) و (س)، والذي في صحيح ابن حبان عقب الحديث المتقدم : ((خالف شعبة بن الخجاج رائدة بن قدامة في متن هذا الخبر عن موسى بن أبي عائشة، فجعل شعبة النبي صلى الله عليه وسلم مأموماً، حب صلى قاعداً والقوم قيام، وجعل رائدة النبي صلى الله عليه وسلم إماماً، حيث صلى قاعداً والقوم قيام، وهما متقنان حافظان)) اهـ كلام ابن حبان، وهذا هو الصواب، فليس ليعيم بن أبي هد ولا لعاصم بن أبي النحود ذكر في هذه الرواية، وإنما قال ابن حبان ما نقله الشارح عقب رواية أخرى من طريق شعبة عن شعبة عن يعيم بن أبي هد عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة (ب) . انظر صحيح ابن حبان ( ٤٨٧/٥ ، رقم : ٢١١٩ ) .

(٢) ((بما ثبت)) : تحرفت في (س) .

(٣) ((قال)) : ليست في (ك) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٥) في (س) : ((الصلاة)) وهو تحريف .

(٦) في الصحيحين : ((فأرسل)) .

صلى الله عليه وسلم من يومه ذلك<sup>(١)</sup>، ففي هذا الحديث أنه لم يجرح إليهم، وأنه توفي من يومه ذلك، ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم في اليوم الذي مات فيه غير صلاة الصبح.

وفي حديث الباب في رواية السائي أنها آخر صلاة صلاتها، فهو محالف لرواية الرهري عن أنس.

وقال انقاضي أبو بكر بن العربي بعد ذكر حديث أنس في الباب: حديث أنس وإن كان صحيحاً، وحديث جابر في مسلم مثله؛ فهو مردود من وجوه<sup>(٢)</sup>:

أحدها<sup>(٣)</sup>: ما ذكره أبو عيسى وهو إدخاله ثابناً بين حميد في وجهه، وإحراجه من آخر؛ وإذا راد الراوي في السند رجلاً تارة وأسقطه أخرى كانت علة عند المحدثين.

الثاني: أن ابن عباس وعائشة رويَا حديث النبي صلى الله عليه وسلم (في صلاته في مرضه وانعقا على أن النبي صلى الله عليه وسلم)<sup>(٤)</sup> كان الإمام وهما أثبت وأحفظ.

الثالث: أن حديث جابر وأنس يحتمل أن تكون شكاة غير شكاة الموت<sup>(٥)</sup>. انتهى كلام القاصي أبي بكر، وفيه نظر من وجوه:

الأول: أن قوله إن حديث جابر في مسلم مثل حديث أنس ليس بجيد؛ فإن حديث جابر عند مسلم<sup>(٦)</sup> إنما فيه أن أبا بكر كان مأموماً، وأن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) صحيح البخاري: (كتاب الأدان، باب أهل العلم والفصل أحق بالإمامة، ١٦٤/٢، برقم ٦٨٠)، و

صحيح مسلم: (كتاب الصلاة، باب استحلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس ... ٣١٥/١، برقم ٤١٩)، واللفظ له

(٢) في (س): ((وجهين)) وهو غلط.

(٣) في (س): ((أحدهما)) وهو غلط.

(٤) ما بين القوسين سقط من (س).

(٥) عارضة الأحوذني (١٥٦/٢ - ١٥٧).

(٦) ((جابر عند مسلم)) : سقط من (س).



كان هو الإمام<sup>(١)</sup> — كما تقدم —<sup>(٢)</sup>، وفيه : وأبو بكر يُسمع الناس تكبيره؛ وفي رواية له : وأبو بكر خلفه .

وأما حديث أنس : فيه : أن أبا بكر كان إماماً، وكان النبي صلى الله عليه وسلم مأموماً .

والوجه الثاني : إن نقله عن المحدثين أن الراوي إذا زاد في السند رجلاً تارة وأسقطه أخرى كان علة ليس ذلك على إطلاقه إنما يكون علة في الرواية الناقصة التي سقط منها الرجل؛ فتكون<sup>(٣)</sup> الرواية التي راد فيها ذكر الراوي صحيحة إذا<sup>(٤)</sup> كان الزائد ثقةً خصوصاً إذا صرح بالاتصال<sup>(٥)</sup>. وقد قدما في رواية يحيى بن أيوب عن حميد التصريح في طريقه بالاتصال بين ثابت وحميد، وقد<sup>(٦)</sup> قال الترمذي : إن من ذكر فيه عن ثابت<sup>(٧)</sup> فهو أصح؛ فقد اتفق على زيادة ثابت في الإسناد محمد بن طلحة، ويحيى بن أيوب، وسليمان بن بلال، ورواية سليمان بن بلال عن حميد رواها ابن حبان في ((صحيحه))<sup>(٨)</sup>.

(١) صحيح مسلم : ( كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام : ٣٠٩/١، برقم : ٤١٣ ) .

(٢) تقدم في الباب قبله .

(٣) في (ك) : ((وتكون)) .

(٤) في (س) : ((كما إذا)) ولا معنى له .

(٥) اطر . مقدمة ابن الصلاح ( ص ٤٨٠ — ٤٨٤ )، فتح المغيث ( ٧٢/٣ )، تزيين الراوي ( ٢٠٥/٢ )

— ( ٢٠٦ ) .

وفي كلام أبي حاتم الذي تقدم ذكره في ( الوجه الأول ) ما يدل على ذلك .

(٦) في (س) : ((فقد)) .

(٧) ((ثابت)) : في الموضعين تحرفت في (س) .

(٨) صحيح ابن حبان ( ٤٩٦/٥، برقم : ٢١٢٥ ) .

وإسناده صحيح، وقد صححه الشارح — كما سيأتي — .

الوجه<sup>(١)</sup> الثالث : أن ترجيحه حديث ابن عباس وعائشة بكونهما أحفظ، وأثبت إنما يحتاج إليه عند تعدد الجمع بين حديثهما وبين حديث أنس، والجمع بينهما ممكن فقد جمع بينهما ابن حبان وإسحاق وابن حرم — كما سيأتي ذكره —، ولا<sup>(٢)</sup> حاجة إلى المصير إلى التعارض .

والوجه الرابع : أن قوله في حديث جابر وأنس : يحتمل أن تكون شكاة غير شكاة الموت ليس ذلك محتملاً بالنسبة إلى حديث أنس؛ فإن في طريقه الصحيحة التصريح بأنها آخر صلاة صلاتها — كما تقدم من عند البيهقي في ((المعرفة)) — من رواية يحيى بن أيوب عن حميد، وهكذا عند ابن حبان في ((صحيحه)) من رواية سليمان بن بلال عن حميد عن ثابت عن أنس قال<sup>(٣)</sup> : ( آخر صلاة صلاتها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القوم في ثوب واحد متوشحاً برؤ قاعداً خلف أبي بكر ) .

وأما حديث جابر فيحتمل — كما ذكر — أن يكون في غير شكاة الموت، وأن يكون ذلك عند سقوطه عن العرس، إلا أن ابن حبان ذكر أن جابراً روى القصتين معاً : قصة صلاته عند سقوطه عن العرس، وقصة صلاته في مرض موته؛ فقال : وقد شهد جابر بن عبد الله صلاته — عليه السلام — حين سقط عن فرسه فحشش شقه الأيمن . قال : وكان سقوطه عن الفرس في شهر ذي الحجة آخر سنة خمس من الهجرة؛ وشهد هذه الصلاة في علته — عليه السلام — فأدى كل حبر بلفظه .

ألا تراه يذكر في هذه الصلاة رفع<sup>(٤)</sup> أبي بكر صوته بالتكبير ليقندي الناس به، وتلك الصلاة التي صلاتها — عليه السلام — في بيته عند سقوطه عن فرسه<sup>(٥)</sup> لم يحتج أبو بكر إلى أن

(١) في (ك) و (س) : ((الوجه)) .

(٢) في (ك) : ((فلا)) .

(٣) في (س) : ((فإن)) وهو تحريف .

(٤) في (ك) : ((لرفع)) .

(٥) ((أبي)) : غير واضحة في (ك) .

(٦) في (س) : ((فرس)) .

يرفع صوته لسمع الناس تكبيره على صغر حجرة عائشة، وإنما كان رفعه الصوت بالتكبير في المسجد الأعظم الذي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم في علته . قال : فلما صبح ما وصفا لم يمر أن يجعل بعض هذه الأخبار ناسخاً لما تقدم<sup>(١)</sup> . انتهى كلام ابن حبان .

وجعله الحديث الذي أمرهم<sup>(٢)</sup> فيه بالجلوس كان في مرضه موته فيه بطر<sup>(٣)</sup>؛ فقد تكون هي الصلاة الثانية التي وقعت حين<sup>(٤)</sup> إلى من نساها وانفكت قدمه فإنه صلى بهم في تلك المرة مرتين : مرة صلوا قياماً وكانت الصلاة نافلة وكان في مشربة لعائشة، ومرة أخرى كانت فرضاً فأمرهم فيها بالجلوس، فجلسوا، وليس في الحديث تعرض، لأن هذه كانت في المشربة، وإنما قال فيها إنهم أنه يعودونه فيحتمل أنهم جاؤا يعودونه فخرج صلى بهم في المسجد .

(١) صحيح ابن حبان ( ٤٩٢/٥ - ٤٩٣ ) .

(٢) في (س) : ((أمر)) .

(٣) فإن ابن حبان ذكر كلامه السابق عقب حديث رواه من طريق أبي الربيع عن جابر قال : ( استنكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلياً وراءه وهو قاعد، وأبو بكر يكبر، يسمع الناس تكبيره . قال . فالتفت إليها فرأنا قياماً فأشار إليها فعمدا ... ) . قال الخافظ ابن حجر في الفتح ( ١٧٧/٢ ) : ((استدل ابن حبان على أنهم فعلوا بعد أن كانوا قياماً بما رواه من طريق أبي الربيع عن جابر قال : ( استنكى .. )) فذكر الحديث، وقال : ((لكن ذلك لم يكن في مرض موته، وإنما كان ذلك حين سقط عن الفرس كما في رواية أبي سفيان عن جابر أبصاً قال : ( ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً بالمدينة فصرعه على جذع نخلة فامسكت قدمه .. ) الحديث أخرجه أبو داود وابن خزيمة بإسناد صحيح [ وتقدم ذكره في "الوجه الناس" من الباب السابق ]؛ فلا حجة على هذا لما ادعاه إلا أنه تمسك بقوله في رواية أبي الربيع : ( وأبو بكر يسمع الناس التكبير )، وقال . إن ذلك لم يكن إلا في مرض موته؛ لأن صلاته في مرضه الأول كانت في مشربة عائشة ومعه نفر من أصحابه لا يحتاجون إلى سماعهم تكبيره، بخلاف صلاته في مرض موته، فإنها كانت في المسجد يجمع كثير من الصحابة فاحتاج أبو بكر أن يسمعهم التكبير . انتهى . ولا راحة له فيما تمسك به؛ لأن إجماع التكبير في هذا لم يتابع أبا الربيع عليه أحد، وعلى تقدير أنه حفظه فلا مانع أن يسمعهم أبو بكر التكبير في تلك الحالة؛ لأنه يحمل على أن صوته كان خفياً من الوجه، وكان من عادته أن يجهر بالتكبير، فكان أبو بكر يجهر عه بالتكبير لذلك)) .

(٤) في (ك) : ((في حين)) .

وعنى تقدير أن يصلي في مشربة عائشة صلاة العرس فلا مانع من تبليغ أبي بكر وراءه ليسمع الناس تكبيرة، فرمما كان بعضهم قد صلتى خارج المشربة، وليس فيه تصريح بأن ذلك كان في مرض موته، وإنما قال في رواية مسلم: اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولا يلزم منه أن يكون ذلك في علة<sup>(١)</sup> الموت، ولا شك أن المرء إذا انعكت رجله يشتكي منها، والله أعلم.

وأما ما وعدنا بذكره من جمع ابن حبان والبيهقي وغيرهما بين [ ٥٤/١ ] أحاديث عائشة فقال ابن حبان. وعن بقول بمشربة الله وتوفيته إن<sup>(٢)</sup> هذه الأخبار كلها صحاح وليس شيء منها يعارض الآخر، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم صلتى في<sup>(٣)</sup> علة صلاتين في المسجد جماعة لا صلاة واحدة في إحدهما كان مأموماً وفي الأخرى كان إماماً. قال: والذليل على أنها كانت صلاتين لا صلاة واحدة: أن في خبر عبيد الله بن عبد الله عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم حرج بين رجلين تريد بأحدهما العباس وبالأخر علياً<sup>(٤)</sup>، وفي خبر مسروق عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم حرج بين بريرة ونوبة<sup>(٥)</sup>؛ فهذا يدل على أنها كانت صلاتين لا صلاة واحدة<sup>(٦)(٧)</sup>.

(١) ((علة)): سقطت من (س).

(٢) في (س): ((وأن)) وهو غلط.

(٣) في (س): ((فيه)) وهو غلط.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الوضوء، باب الغسل والوضوء في المحصب والقدح والحشب والحجارة: ٣٠٢/١، رقم ١٩٨)، ومسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب اختلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر ونحوهما من يصلي ثلثين ٣١١/١، رقم ٤١٨).

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٨٦/٥، رقم ٢١١٨). وإسناده حسن. قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٤١/٨): ((نوبة — بضم النون، وسكون الواو، ثم موحدة — ضبط ابن ماكولا، وأشار إلى هدة الردية، واختلف هل هو اسم عبد أو أمة<sup>٩</sup>، محرم سب في "الفتوح" بأنه عبد)) وسباني في كلام الشارح أنها امرأة. وأما الحافظ ابن حجر فكانه يميل إلى كونه رجلاً انظر الإصابة (٥٧٦/٣، ٤٢٠٤).

(٦) صحيح ابن حبان (٤٨٨/٥).

(٧) في (ك) و (س): ((لا صلاة واحدة)).

وقال البيهقي في ((المعرفة)): والذي معرفه بالاستدلال بسائر الأخبار: أن الصلاة التي صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف أبي بكر هي صلاة الصبح يوم الاثنين وهي آخر صلاة صلاها حتى مضى لسبيله، وهي غير الصلاة التي صلاها أبو بكر حلفه كما قال الشافعي. ثم ذكر حديث أنس المتقدم من رواية يحيى بن أيوب عن حميد.

وقال: ثم هذا الحديث لا يخالف ما ثبت عن الرهري عن أس في صلاتهم يوم الاثنين، وكشف البيهقي صلى الله عليه وسلم ستر الحجرة ونظره إليهم وهم<sup>(١)</sup> صفوف في الصلاة وأمره بإياهم بإتمامها وإراحته الستر فإن ذلك إما<sup>(٢)</sup> كان في الركعة الأولى، ثم إنه وجد في نفسه حقة فحرج فأدرك معه الركعة الثانية؛ وهو المراد بما قال في رواية ثابته.

قال: والذي يدل على ذلك: ما ذكر موسى بن عقبة<sup>(٣)</sup> في ((المغازي)) وذكره أسو الأسود<sup>(٤)</sup> عن عروة: أن النبي صلى الله عليه وسلم أفلح عنه الوعك ليلة الاثنين فعدا إلى صلاة الصبح يتوكأ على الفصّل بن عباس وعلاّم له وقد سجد السجدة مع أبي بكر من صلاة الصبح وهو قائم في الأخرى، فتخلص رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قام إلى جنب أبي بكر فاستأخر أبو بكر، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوبه فقدمه في مصلاه فصفا جميعاً، ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس وأبو بكر قائم يقرأ القرآن فلما قضى أبو بكر قراءته قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فركع معه الركعة الأخيرة<sup>(٥)</sup>، ثم جلس أبو بكر حين<sup>(٦)</sup> قضى سجوده يتشهد.

(١) في (ك): ((وهو)) وهو غلط.

(٢) ((إنما)): سقطت من (س).

(٣) هو: موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، مولى آل الربيع: ثقة، فقيه، إمام في المعاري، من الخامسة، مات سنة إحدى وأربعين ومائة، وقيل: بعد ذلك. انظر: التقريب (٦٩٩٢).

(٤) هو: محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن حويلد بن أسد بن عبد العزى الأسدي، أبو الأسود المدني، يتيم عروة: ثقة، من السادسة، مات سنة بضع وثلاثين. التقريب (٦٠٨٥).

(٥) في (ك): ((الأخرة)).

(٦) في (س): ((حتى)).

والناس حلوساً، فلما سلم أتم رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> الركعة الآخرة، ثم انصرف إلى جدد من جدوع المسجد فذكر القصة في دعائه أسامة بن زيد وعنده إليه فيما بعثه فيه، ثم في وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم رواه بإساده إلى ابن شهاب وعروة.

قال البيهقي: فالصلاة<sup>(٢)</sup> التي صلاها أبو بكر وهو مأموماً هي<sup>(٣)</sup> صلاة الظهر<sup>(٤)</sup> وهي التي خرج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين<sup>(٥)</sup> العباس وعلي، والصلاة التي صلاها أبو بكر وهو إمام هي صلاة الصبح، وهي التي خرج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بين<sup>(٦)</sup> الفضل بن عباس وعلام له، قال: وفي ذلك جمع بين الأخبار التي وردت في هذا الباب<sup>(٧)</sup>. انتهى.

قلت: ولا محالة بين قول ابن حبان<sup>(٨)</sup> إنه<sup>(٩)</sup> خرج في صلاة الصبح بين بريرة وبوينة وبين قول البيهقي إنه خرج فيها بين الفضل وعلام له؛ فيجمع بينهما بأنه خرج بين بريرة وبوينة من حجرته حتى دخل المسجد فأحده الفصل والعلامة فكان بينهما حتى جلس في الصف، وذلك لأنهم كانوا في الركعة الثانية من الصبح، فلم تخرج المراتل<sup>(١٠)</sup> في وسط الصفوف؛ وبهذا<sup>(١١)</sup> يجمع

(١) ((أتم رسول الله صلى الله عليه وسلم)): تكررت سهواً في (س).

(٢) في (س): ((والصلاة)).

(٣) ((هي)): سقطت من (س).

(٤) ((صلاة الظهر)): تكررت سهواً في (ك).

(٥) في (ك): ((فيما بين)).

(٦) في (ك): ((فيها)) وهو تحريف.

(٧) معرفة السنن والآثار (٣٥٩/٢ - ٣٦١).

(٨) ((حبان)). سقطت من (س).

(٩) ((إنه)): سقطت من (س).

(١٠) ((المراتل)): تحرفت في (س).

(١١) في (س): ((وهذا)) وهو غلط.

بين هذا الاختلاف<sup>(١)</sup>. وقال ابن حرم أيضاً : إيهما صلاتان متغايران فلا شك إحداهما التي رواها الأسود عن عائشة وعبد الله عنها وعن ابن عباس صفتها أنه — عليه السلام — إمام الناس والناس خلفه وأبو بكر عن يمينه في موقف المأموم يسمع الناس تكبيره ( والصلاة )<sup>(٢)</sup> الثانية التي رواها مسروق وعبيد الله عن عائشة وحديث عن أنس صفتها أنه — عليه السلام — كان خلف أبي بكر في الصف مع الناس فارتفع الإشكال جملة .

قال : وليست صلاة واحدة في الدهر فيحمل ذلك على التعارض بل في كل يوم خمس صلوات ومرضه — عليه السلام — كان مدة اثني عشر يوماً فيه ستون صلاة أو نحو ذلك<sup>(٣)</sup>.

### الثالث:

فإن قيل : فقد أنكر الشافعي — رحمه الله — صلاة أبي بكر بالنبي صلى الله عليه وسلم (في مرضه ؟

قلنا : إنما أنكر على من احتج عليه بحديث مرسل، ولو ثبت لقال<sup>(٤)</sup> به، ولما كان فيه مخالفة لقوله في أن صلاة المأمومين قياماً خلف الإمام الجالس كما قد حكاه البيهقي في ((المعرفة)) : قال الربيع : قلت للشافعي : فإذا نقول : لا يصلي أحد بالأس جالساً، ويحتج بأننا روينا عن ربيعة أن أبا بكر صلى برَسُول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال الشافعي : فإن كان هذا ثابتاً فليس فيه خلاف لما أخذنا به ولا ما<sup>(٥)</sup> تركنا من هذه الأحاديث . قد مرض رسول الله صلى الله

(١) تعقب الحافظ ابن حجر هذا الجمع وذكر جمعاً آخر فقال في الفتح ( ١٤١/٨ ) : ((جمعوا بين هذين الروايات — على تقدير ثبوتها — بأن خروجه تعدد، فيتعدد مَنْ اتكأ عليه، وهو أولى من قول من قال تناوبا في صلاة واحدة)).

(٢) وقع في الأصل . ((وللصلاة))، والمنسب من (ك) و (س) كما في المحلى .

(٣) المحلى ( ٦٧/٣ — ٦٨ ) .

(٤) ما بين القوسين تكررت سهواً في (س)، وراد ناسجها بعد قوله : ((لقال)) : ((عليه السلام)). ولا معنى له

(٥) في (س) : ((وأما)) وهو تحريف .

عليه وسلم أياماً وليالي لم يلبسها أنه صلى بالناس<sup>(١)</sup> إلا صلاة واحدة، وكان أبو بكر يصلي بالناس في أيامه تلك وصلاة التي صلى الله عليه وسلم بالناس مرة لا<sup>(٢)</sup> يجمع أن يكون صلى أبو بكر عمر تلك الصلاة بالناس مرة ومراراً، فكذلك لو صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر مرة ومراراً لم يجمع ذلك أن يكون صلى خلفه أبو بكر<sup>(٣)</sup> مرة أخرى كما كان أبو بكر يصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر عمره .

قال الربيع : فقلت للشافعي : فقد ذهبا إلى توهين حديث هشام بن عروة بحديث ربيعة ؟ قال الشافعي : وإنما ذهبت إليه لجهالتكم<sup>(٤)</sup> بالحديث والحجج؛ حديث ربيعة مرسل، لا يثبت مثله، وبحس<sup>(٥)</sup> لم ثبت حديث هشام عن أبيه حتى<sup>(٦)</sup> أسدده هشام عن أبيه عن عائشة والأسود عن عائشة عن أبي بكر صلى الله عليه وسلم فكيف احتججت بما لا يثبت من الحديث على ما ثبت، وهو إذا ثبت حتى يكون أثبت حديث لا كما وصفت لا يخالف<sup>(٧)</sup> حديث عروة ولا أسد، [ ٥٤/ب ] [ ولا يوافقه<sup>(٨)</sup> ولا معنى فيه من حديثا .

قال البيهقي : فأما قول ربيعة إن أبا بكر صلى برسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مقطوع كما قال الشافعي، قال : وكان شعبة يرويه عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، ويشك في أيهما<sup>(٩)</sup> المقدم<sup>(١٠)</sup> .

(١) في (س) : ((أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالناس ...)) .

(٢) في (س) : ((أن)) وهو تحريف .

(٣) قوله ((أبو بكر)) : سقط من (س) .

(٤) في (ك) : ((بجهالتكم)) .

(٥) ((عمر)) : تحريف في (س) .

(٦) في (س) : ((حين)) وهو تحريف .

(٧) في (س) : ((ويخالف)) وهو غلط .

(٨) في (س) : ((موافقة)) وهو تحريف .

(٩) في (ك) و (س) : ((أيهما كان)) .

(١٠) معرفة السنن والآثار ( ٣٥٧/٢ — ٣٥٩ ) .



هكذا قال في ((المعرفة))، ويشكّ، أي : شعبة، والظاهر أن الشكّ ليس من شعبة وإنما عائشة حكّت اختلاف الناس في ذلك .

والحديث المذكور : رواه البيهقي في ((السنن)) من طريق أبي داود الطيالسي : ثنا "شعبة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت : من البس من يقول كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف، وسهم من يقول : كان النبي صلى الله عليه وسلم المقدم .

ثم قال البيهقي : هكذا رواه الطيالسي عن شعبة عن الأعمش، ورواية الجماعة عن الأعمش — كما تقدم — على الإثبات والصحة<sup>(١)</sup> . انتهى .

(١) في (ك) : ((حدثنا)) .

(٢) السنن الكبرى (٨٢/٣)، وقد رواه ابن خزيمة في صحيحه (٥٥/٣) عن محمد بن بشار، عن أبي داود الطيالسي (هـ) . وخالفه محمد بن المنثري : فرواه عن أبي داود، ولم يقطعه . (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم المقدم بين يدي أبي بكر) أخرجهما (اليزار) . انظر . فتح الباري (١٥٥/٢) ؛ وهذا موافق لرواية الجماعة — كما يأتي — .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٥٥/٢) ((قال [اليزار] : حدثنا أبو موسى محمد بن المنثري، حدثنا أبو داود (هـ) ، ولم يقطعه : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم المقدم بين يدي أبي بكر) ، كذا رواه مختصراً . وهو موافق لقضية حديث الباب، لكن رواه ابن خزيمة في "صحيحه" عن محمد بن بشار عن أبي داود بسنده هذا عن عائشة قالت : (من البس من يقول : كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف) ، ومنهم من يقول : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المقدم) . ورواه مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ : (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر) أخرجه ابن المنذر، وهذا عكس رواية أبي موسى، وهو اختلاف شديد . وفي رواية مسروقة عنها أيضاً اختلاف، فأخرجه ابن حبان من رواية عاصم عن شقيق عنه بلفظ : (كان أبو بكر يصلي بصلاته، والبس بصلته بصلاته أبي بكر) وأخرجه الترمذي والسنائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن يعقوب بن أبي هند عن شقيق بلفظ : (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر) ، وظاهر رواية محمد بن بشار أن عائشة لم تشاهد أهمية المذكورة، ولكن تصافرت الروايات عنها بالخزم بما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الإمام في تلك الصلاة، منها رواية موسى بن أبي عائشة التي أشرنا إليها، ومنها -

يريد بذلك : أن أصحاب الأعمش أنشؤا فيه كون النبي صلى الله عليه وسلم هو الإمام وهم : أبو معاوية<sup>(١)</sup>، ووكيع<sup>(٢)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٣)</sup>، وعلي بن مسهر<sup>(٤)</sup>، وحفص بن غياث<sup>(٥)</sup>،

- (فجعل أبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس بصلاة أبي بكر)، وهذه رواية رائدة من قدماء عن موسى، وخالفه شعبة أيضا. فرواه عن موسى بنظ (إدأب بكر صلى بالناس ورسول الله صلى الله في الصف خلفه)؛ فمن العلماء من سلك الترجيح، فقدم الرواية التي فيها أن أبا بكر كان مأموماً للجرم بها، ولأن أبا معاوية أحفظ في حديث الأعمش من غيره ومهم من سبب عكس ذلك. ورجح أنه كان إماماً، وعسك يقول أبي بكر في (باب من دخل ليوم الناس)؛ حيث قال : ( ما كان لأبي فحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن سلك الجمع فجمع بقصة عبي التعداد، وأجاب عن قول أبي بكر كما سيأتي في باب، ويؤيده اختلاف القل عن الصحابة غير عائشة؛ فحديث ابن عباس فيه أن أبا بكر كان مأموماً - كما سيأتي في رواية موسى بن أبي عائشة، وكذا في رواية أرقم بن شرحبيل التي أشرا إليها عن ابن عباس - . وحديث أنس فيه أن أبا بكر كان إماماً . أخرجه الترمذي وغيره من رواية حميد عن ثابت عنه بلفظ : ((آخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم حلف أبي بكر في ثوب))، وأخرجه النسائي من وجه آخر عن حميد عن أنس فلم يذكر ثانياً، وسأني بيان ما ترتب على هذا الاختلاف من الحكم في "ناب إنما جعل الإمام ليؤتم به" قريباً إن شاء الله تعالى). انتهى كلام الحافظ ابن حجر .

(١) روايته في صحيح البخاري . ( كتاب الأدان، باب الرجل يأت بالإمام ويأتم الناس بالمأمو . ٢٠٤/٢، برقم ٧١٣ )، و مسلم في صحيحه . ( كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس ؟ : ٣١٣/١، برقم : ٤١٨ ) .

(٢) روايته في صحيح مسلم : ( كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس ؟ : ٣١٣/١، برقم : ٤١٨ ) .

(٣) روايته في صحيح مسلم : ( كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر . ٣١٤/١، برقم : ٤١٨ ) .

(٤) روايته في صحيح مسلم : ( كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر . ٣١٤/١، برقم : ٤١٨ ) .

(٥) روايته في صحيح البخاري : ( كتاب الأدان، باب حد المريض أن يشهد الجماعة ١٥١/٢، برقم

وعبد الله بن داود<sup>(١)</sup>، وغيرهم؛ وقول الجماعة على الاتفاق أولى من رواية أبي داود عن شعبة على الاختلاف من غير سبابة للحديث، ومما يرجح به سبابة الرواي للحديث؛ وقد ذكر البخاري هذه الرواية تعليقا، فقال عقب رواية حمص بن عياث رواه أبو داود عن شعبة عن الأعمش بعضه<sup>(٢)</sup>؛ فأشار إلى أنه لم يسقه بتمامه؛ والله أعلم .

(آخر الجزء الخامس من خط مؤلفه. رضي الله عنه).<sup>(٣)</sup>

(١) روايته في صحيح البخاري : ( كتاب الأذان، باب من أسمع الناس تكبير الإمام . ٢٠٣/٢، برقم : ٧١٢ ) .

(٢) صحيح البخاري . ( كتاب الأذان، باب حد المريض أن يشهد الجماعة : ١٥١/٢، عقب الحديث رقم . ٦٦٤ ) .

(٣) ما بين القوسين ليس في (ك) و (س) .

## [باب (١) ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ساهياً (٢)]

حدثنا أحمد بن منيع ثنا هشيم، أنا ابن أبي ليلى، عن الشعبي قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين فسبح به القوم ومسح بهم، فلما صلى بقية صلاته سلم ثم سجد سجدي السهو وهو جالس، ثم حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل بهم مثل الذي فعل . قال : وفي الباب . عن عتبة بن عامر، وسعد، وعبد الله بن بحنة .

قال أبو عيسى : حديث المغيرة بن شعبة قد روي من غير وجه عن المغيرة بن شعبة، وقد تكلم بعض أهل العلم في ابن أبي ليلى من قبل حفظه : قال أحمد : لا يحتج بحديث ابن أبي ليلى، وقال محمد بن إسماعيل : ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه؛ لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيم، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً . وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبة : رواه سفيان عن جابر عن المغيرة بن شبيب عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة . وجابر الجعفي : قد صغفه بعض أهل الحديث، تركه يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهما .

والعمل على هذا عند أهل العلم . على أن الرجل إذا قام في الركعتين مضى في صلاته، وسجد سجدتين منهم من رأى قبل التسليم، ومنهم من رأى بعد التسليم، ومن رأى قبل التسليم فحديثه أصح لما روى الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله بن بحنة أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن أنا يزيد بن هارون عن المسعودي عن زياد بن علاقة قال . صلى بنا المغيرة بن شعبة، فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسبح به من خلفه فأشار إليهم أن قوموا، فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدي السهو وسلم . وقال هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح؛ وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبة عن المغيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) ما يرى المعرفون بصر له في الأصل . وهو في (س) وفي (ك) : ((بسم الله الرحمن الرحيم . رب يسر وأعن يا كريم)) ثم يبايض يكتب فيه كلمة (باب)، ثم ((ما جاء في الإمام ...)) .

(٢) ما يرى المعرفون من (ك) و (س)، ووقع في الأصل ((جالساً)) وهو غلط .

## [الكلام<sup>(١)</sup> عليه من وجوه:

### الأول:

حديث المغيرة بن شعبة : ذكر له المصنف ثلاث طرق :

فأما رواية الشعبي عن المغيرة : فانفرد بها المصنف<sup>(٢)</sup>.

وأما رواية قيس بن أبي حارم عنه فرواها أبو داود عن الحسن بن عمرو عن عبد الله بن الوليد<sup>(٣)</sup>؛ ورواها بن ماجه عن محمد بن يحيى عن محمد بن يوسف كلاهما<sup>(٤)</sup> عن سفيان بلفظ آخر من قوله صلى الله عليه وسلم إذا قام الإمام في الركعتين، فإن ذكرَ قبل أن يستوي قائماً فليجلس فإن استوى قائماً فلا يجلس ويسجد سجدة السهو .

وأما رواية ريماد بن علاقة عنه فرواها أبو داود أيضاً عن القواريسري عس يزيد بن هارون<sup>(٥)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين بيّن له في الأصل وهو في : (ك) و (س) .

(٢) وإسناده ضعيف : فإن ابن أبي ليلى — واسمه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى — الأصبهاري الكوفي القاصي، أبو عبد الرحمن : صدوق، سيء الحفظ جداً . التقريب ( ٦٠٨١ )

قال الحافظ ابن عبد الهادي في التصحيح ( ٩٨٨/٢ ) . ((حديث المغيرة بن أبي ليلى وقد ضعفه، قال أبو بكر بن الأثرم ... حديث المغيرة قد رواه ابن عون موقوفاً، وهو أثبت من ابن أبي ليلى))

(٣) السنن : ( كتاب الصلاة، باب من سبي أن يشهد وهو جالس : ٦٢٩/١، برقم : ١٠٣٦ )

(٤) السنن . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن قام من اثني ساجداً . ٣٨١/١، برقم : ٢٠٨ ) . وإسناده ضعيف : فيه جابر الجمعي : وهو ضعيف، رافضي ( التقريب : ٨٧٨ ) .

(٥) ((كلاماً)) : ليست في (ك) و (س) .

(٦) السنن : ( كتاب الصلاة، باب من سبي أن يشهد وهو جالس : ٦٢٩/١، برقم : ١٠٣٧ ) وإسناده ضعيف : فيه السعدي، وسيأتي الكلام عنه في ( الوجه الثالث ) .

قال أبو داود : ورواه<sup>(١)</sup> أبو عميس عن ثابت بن عبيد قال : صلى لنا المعيرة بن شعبة مثل حديث ريد بن علاقة<sup>(٢)</sup> . قال أبو داود : أبو عميس أخو المسعودي<sup>(٣)</sup> .

وحديث عقبة بن عامر : أخرجه الحاكم في ((المستدرک)) من رواية عبد الرحمن بن شماس المهرري<sup>(٤)</sup> : صلى بنا عقبة بن عامر الجهني فقام وعليه جلوس فقال الناس : سبحان الله، سبحان الله، فلم يجلس ومضى على قيامه، فلما كان في آخر صلاته سجد سجدتين وهو جالس، فما سلم قال : إني سمعتكم آمناً تقولون . سبحان الله لكيما أجلس لكس السنة السدي صعت<sup>(٥)</sup> . قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ورواه الطبراني في ((الکبير)) من رواية الرهري عن عقبة بن عامر ولم يسمع منه؛ وفيه : عبد الله بن صالح<sup>(٦)</sup>، وقد اختلف فيه<sup>(٧)</sup> .

(١) في (ك) . ((رواه)) ليس قبلها واو .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في النكت الطراف ( ٤٧١/٨ ) - ((قد وصله أبو علي ابن المسكر في كتاب "النس"، له عن أبي محمد ابن أبي حاتم عن أبيه عن عمر بن حفص بن غياث عن أبي العميس (به) . وأخرجه ابن أبي عمر في "مسند" من وجه آخر عن ثابت بن عبيد)) . وإسناده صحيح .

(٣) أبو عميس - مجهلتين، مصر - اسمه . عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المدني الكوفي . ثقة، من السابعة (التقريب : ٤٤٣٢) .

(٤) عبد الرحمن بن شماس - بكسر الميم، وتغيب الميم بعدها مهملة - المهرري - بنت الميم، وسكون الهاء - المصري . ثقة، من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة أو بعدها، أخرج له مسلم والأربعة (التقريب : ٣٨٩٥) .

(٥) المستدرک ( ٣٢٥/١ ) . وإسناده صحيح .

(٦) هكذا ذكر الخبزي أيضاً في مجمع الرواة ( ١٥٣/٢ )، لكني لم أجد عن رواية الرهري هذا الحديث في مطبوع من ((المعجم الكبير))، والذي فيه من رواية الرهري عن عقبة حديث آخر لا تتعلق له باباب، وليس في إسناده عبد الله بن صالح . انظر : المعجم الكبير ( ٣٤٤/١٧ ) ثم رقت على هذا الحديث في المعجم الكبير ( ٣١٣/١٧ ) من رواية ابن شماس، وهو من طريق عبد الله بن صالح، فلبس على طي أنه أراد هذا الصريق، وأنه صحف لديه ابن شماس باب شهاب، فإنه لم يذكر اسم ابن شماس في هذا الطريق، والله أعلم .

(٧) انظر : تهذيب الكمال ( ١٠١/١٥ - ١٠٧ )، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب ( ٣٣٨٨ ) ((صدوق، كثير العلق، ثبت في كتابه، وكانت فيه غلظة)) فهذا الإسناد ضعيف، والله أعلم .

وحديث سعد بن أبي وقاص : أخرجه أبو بكر البزار<sup>(١)</sup>، وأبو<sup>(٢)</sup> يعلى الموصلي<sup>(٣)</sup> في مسنديهما، والحاكم أيضاً في ((المستدرک))<sup>(٤)</sup> من رواية إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن سعد بن أبي وقاص أنه نهض في الركعتين، فسبحوا<sup>(٥)</sup> به، فاستتم ثم سجد سجدتي السهو حين انصرف، [ ٥٥/أ ] وقال : إنكم تروني كنت أجلس، إنما صنعت كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه .

قلت : وقد اختلف فيه على قيس بن أبي حازم<sup>(٦)</sup> .

قال البزار : رواه غير واحد عن إسماعيل عن قيس عن سعد موقوفاً، ورواه<sup>(٧)</sup> المعيرة بن شبيب عن قيس عن المعيرة بن شعبة<sup>(٨)</sup> .

(١) البحر الزخار ( ٥٣/٤ ، رقم : ١٢١٧ ) من طريق أبي معاوية عن إسماعيل ( به ) .

(٢) في (س) : ((وأي)) وهو غلط .

(٣) المسند ( ١٠٣/٢ — ١٠٤ ، رقم : ٧٥٩ ) عن عمرو السائد، عن أبي معاوية ( به ) .

قال عمرو : ((لم نسمع أحداً يرفع هذا غير أبي معاوية)) . وأخرجه — أيضاً — ( ١١٩/٢ ، رقم : ٧٨٥ ) ، و ( ١٢٤/٢ ، رقم : ٧٩٤ ) من طريق أبي معاوية ( به ) .

(٤) المستدرک ( ٣٢٢/١ — ٣٢٣ ) من طريق أبي معاوية ( به ) .

(٥) في (س) : ((سبحوا)) ليس قبلها فاء المعطف .

(٦) قال الدارقطني في العلل ( ٣٧٩/٤ — ٣٨٠ ) عن هذا الحديث : ((يرويه بيان بن بشر، وإسماعيل بن أبي خالد عن قيس . فأما بيان فرفعه بقية بن الوليد عن شعبة [ عنه ]، عن قيس، عن سعد، عن أبي معاوية، عن علي بن أبي حمزة، عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم . ووقفه عن عند ومعه عن شعبة . وأما إسماعيل فرفعه أبو معاوية الصريبر عنه وأسنده ووقفه رائدة، وهرير، وهشيم، والحارثي، وابن عينة، وخالد الواسطي، ويحيى القطان، ومروان، وأبو حمزة السكري، وعمرهم . والوقوف المحفوظ)) ثم رواه من طريق يحيى القطان ( به ) موقوفاً .

(٧) في (س) : ((رواه)) ليس قبلها واو .

(٨) وقد تقدم عند ذكر حديث المعيرة في أول الباب .

وحديث عبد الله بن بختة : أخرجه الأئمة الستة من رواية الزهري ويحيى بن سعيد كلاهما : عن الأعرح<sup>(١)</sup> خلا المصنف فمن رواية الزهري فقط<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه البخاري من رواية جعفر بن ربيعة عن الأعرح<sup>(٣)</sup>، وسيأتي حيث<sup>(٤)</sup> ذكره المصنف في أبواب السهو<sup>(٥)</sup>.

ورواه الحاكم في ((المستدرک)) من رواية<sup>(٦)</sup> الصحاك بن عثمان عن الأعرح عن عبد الله بن نعية، وقال : حديث مفسر صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه<sup>(٧)</sup>.

قلت : هو في الصحيحين من طريق عن الأعرح — كما تقدم — مع زيادة على الحاكم بكونها صلاة الظهر، ولم يرد الحاكم على لفظ الصحيح إلا كونه سبح به؛ والله أعلم .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الأذان، باب من لم ير التشهد الأول واحداً . ٣٠٩/٢ .

برقم ٨٢٩ ) من طريق الزهري ( به )، وفي ( كتاب السهو، باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي العريضة : ٩٢/٣، رقم ١٢٢٥ ) من طريق يحيى بن سعيد ( به ) . ومسلم في صحيحه . ( كتاب

المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له ٣٩٩/١، رقم ٥٧٠ . وأبو داود في سه ( كتاب الصلاة، باب من قام من نيتين ولم يتشهد ٦٢٥/١ — ٦٢٨، رقم ١٠٣٤ ) من

طريق الزهري ( به )، ولم ألق في المس على رواية يحيى بن سعيد، وانظر تحفة الأشراف ( ٤٧٥/٦ ) ( وسائلي في سه . ( كتاب السهو، باب ما يقع من قام من نيتين ماسياً ولم يتشهد : ١٩/٣ —

٢٠، رقم ١٢٢٢ ) من طريق الزهري ( به )، و برقم ( ١٢٢٣ ) من طريق يحيى بن سعيد ( به ) وابن ماجه في سه . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن قام من اثنين ساهباً

٣٨١/١، رقم ١٢٠٦ ) من طريق الزهري، ( به )، و برقم ( ١٢٠٧ ) من طريق يحيى بن سعيد ( به ) الجامع . ( أبواب الصلاة، باب ما جاء في سجدتي السهو قبل التسليم ٢٣٥/٢ — ٢٣٦، رقم ٣٩١٠ )

(٢) الصحيح : : ( كتاب الأذان، باب التشهد في الأولى : ٣١٠/٢ — ٣١١، رقم : ٨٣٠ ) ؟.

(٤) في (س) : ((حديث)) وهو تحريف .

(٥) الجامع ( ٢٣٥/٢، رقم : ٣٩١ ) .

(٦) ((رواية)) غير واضحة في (س) .

(٧) المستدرک ( ٣٢٢/١ ) .



## الثاني:

فيه مما لم يذكره : عن أبي هريرة ، ومعاوية ، ومالك بن بحينة .

أما حديث أبي هريرة : فرواه الزار بإسناد صحيح من رواية صَمَضَم بن جَوْس عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم صَلَّى بهم صلاة الظهر أو العصر، فقام في الركعتين، فسبحوا به، فمضى في صلاته، فلما قضى الصلاة سجد سجدتين، ثم سلم<sup>(١)</sup>.

قال الزار : لا نعلمه بهذا<sup>(٢)</sup> اللفظ عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد .

وأما حديث معاوية : فرواه أحمد في ((مسنده)) من رواية يوسف القرشي عن معاوية بن أبي سفيان : أنه صلى إمامهم فقام في الصلاة وعليه جلوس، فسبح الناس فتم على قيامه، ثم سجد بنا سجدتين وهو جالس بعد أن أتم الصلاة ثم قعد على المنبر فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من سى من صلاته شيئاً فليسجد مثل هاتين السجدتين<sup>(٣)</sup>

وفي رواية له : فليسجد سجدتين وهو جالس<sup>(٤)</sup> ورجاله ثقات<sup>(٥)</sup>، ورواه أبو يعلى الموصلي أيضاً<sup>(٦)</sup>.

(١) كشف الاستار ( ٢٧٧/١ )، برقم : ٥٧٦ .

(٢) في (س) : ((لا أعلم هذا)) .

(٣) المسد ( ١٠٠/٤ )، وأخرجه السائي في سننه : ( كتاب السهو، باب ما يعمل من سى شيئاً من صلاته : ٣٣/٣، برقم : ١٢٦٠ ) من طريق يوسف القرشي ( به ) .

(٤) المسد ( ١٠٠/٤ ) .

(٥) في إسناده يوسف القرشي : لم أر من وثقه، لكن قال الدارقطني — في مؤالات البرقاني ( ص ٦٣ ) — : ((لا بأس به))، وقال السائي — كما في تهذيب الكمال ( ٤٨٧/٢ ) — . ((ليس بالشهرو))، وقال الحافظ ابن حجر في التريب ( ٨٧٩٨ ) : ((مقبول)) . نعم، ذكره ابن حبان في الثقات ( ٥٥١/٥ )، وهذا لا يعي أنه ثقة، وقد تقدم الكلام في هذا؛ والله أعلم .

(٦) لم أقف عليه، وقد أخرجه أبو يعلى في المسد ( ٣٨٧/١٣ )، برقم : ٧٣٨٥ ) من طريق العلاء بن هلال الرقي، عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أيسه، عن أبي الفيص موسى بن أيوب الحمصي . -

وأما حديث مالك بن بحينة : فرواه النسائي من رواية محمد بن يحيى بن حبان عن مالك بن بحينة أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فقام في الشَّع الذي يريد أن يجلس فيه فسُحاً، فمضى، ثم سجد سجدةً .

قال النسائي : هذا خطأ، والصواب : عبد الله بن مالك بن بحينة<sup>(١)</sup>.

### الثالث:

حكم المصنف على الطريق الأخير<sup>(٢)</sup> لحديث<sup>(٣)</sup> المغيرة بأنه حسن صحيح مع كونه من رواية المسعودي وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة [ عبد الله بن ]<sup>(٤)</sup> بن مسعود وفيه نظر من حيث أن المسعودي أحد من احتلط في آخر عمره<sup>(٥)</sup>؛ وهذا من رواية يزيد بن هارون عنه، وهو ممن سمع منه بأثرة كما قاله محمد بن عبد الله بن ميم<sup>(٦)</sup>؛ فعلى هذا لا يكون حديثاً صحيحاً .

وأما من قال إنه لم يتمر ما حدث به قبل الاختلاط مما حدث به بعد الاختلاط فيكون حديثه كله ضعيفاً وهو رأي ابن حبان وابن القطان .

= عن معاوية بن علي السلمي قال : صلى بنا معاوية بن أبي سفيان المغرب ثلاثاً فقام في ركعتين، فسبحوا به، فأمرأ إليهم أن قوموا؛ فلما قضى صلاته وسلم انصرف فخطبهم ثم قال . رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فعل كالذي رأيتُهمي فعلتُ، ولولا أبي رأيتُ فعله لم أفعله . وإساده ضعيف فيه العلاء بن حلال . فيه لين ( التقریب . ٥٢٥٩ ) . ومعاوية بن علي السلمي . لم أفق عليه، والله أعلم .

(١) السنن الكبرى ( ٢٠٩/١ )، رقم ٥٩٦، وانظر - الإصابة ( ٣/٣٤٠ - ٣٤٤ ) .

(٢) في (س) : ((الأخرى)) وهو تحريف

(٣) في (س) : ((حديث)) وهو تحريف .

(٤) ما بين المعرفين ساقط من الأصل، وهو في (ك) و (س)، وهو الصواب . انظر . تهذيب الكمال (

٢١٩/١٧ - ٢٢٠ ) .

(٥) انظر . تهذيب الكمال ( ٢٢٢/١٧ - ٢٢٥ )، و الكواكب النيرات ( ص ٢٨٢ - ٢٩٧ )

(٦) انظر : الجرح والتعديل ( ٥٠١/٥ ) .

قال ابن حبان : اختلط حديثه<sup>(١)</sup> فلم يتميز، فاستحقَّ التَّرك<sup>(٢)</sup>. وقال أبو الحسن بن القطان في ((بيان الوهم والإيهام)) : كان لا يتميز في الأغلب ما رواه قبل اختلاطه مما رواه بعد<sup>(٣)</sup>. ولعلَّ المصنّف إنَّما صحَّحه لوجود المتابعات<sup>(٤)</sup>؛ فقد تقدَّم أنه روي من حديث أربعة عن المغيرة بن شعبه .

### الرابع :

فيه تسيح المأمومين بالإمام إذا سها في صلاته عن بعض المأمورات من فرض أو سنة، وهو كذلك كما أمرهم به النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : ((مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسِّحْ ...))<sup>(٥)</sup> الحديث .

### الخامس :

فيه : أن الإمام سَّحَّ بهم أيضاً، وإنَّما كان السهو منه لا منهم، وإنَّما سَّحَّ بهم — والله أعلم — لكونهم جلسوا للتشهد ظانين أنه يرجع إلى التشهد لتسيحهم؛ وكان قد فات ذلك لقيامه؛ ووجب عليهم اتِّباعه وترك الجلوس فسَّحَّ بهم لذلك، ويدلُّ عليه قوله في الرواية الأخيرة : ((فأشار إليهم أن قوموا)) .

(١) ((حديثه)) . سقط من (س) .

(٢) المجروحين ( ٤٨/٢ ) .

(٣) بيان الوهم والإيهام ( ١٧٦/٤ ) . قال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٣٩١٩ ) : ((المسعودي : صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه : أن مَنْ سمع منه يفتاد بعد الاختلاط)) .

(٤) في (س) : ((الباقيات)) وهو تحريف .

(٥) متفق عليه من حديث سهل بن سعد — رضي الله عنه — : أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب الأذان، باب من دخل ليوم الناس هجاء الإمام الأول . . : ١٦٧/٢، برقم : ٦٨٤ )، ومسلم في صحيحه . ( كتاب الصلاة، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم ٣١٦/١ — ٣١٧، برقم : ٤٢١ ) .

## السادس:

في الرواية الأولى من حديث المغيرة بن شعبة أنه أخر سجود السهو إلى بعد التسليم؛ ففيه حجة لقول أبي حنيفة ومن وافقه أن عمله بعد السلام مطلقاً<sup>(١)</sup>. ويجب من جمعه قبل السلام<sup>(٢)</sup> بأنه لعله سها عن السجود قبل السلام، ففعله بعد السلام.

وفي الرواية الثانية . أنه سلم مرتين قبل سجدي السهو وبعدهما، وهو قول محمد بن سيرين<sup>(٣)</sup>، ومالك بن أنس<sup>(٤)</sup> فيما إذا كان السجود لريادة . ويجب عنه القائلون بالسجود قبل السلام بأنه لعله سها عن السجود فسلم ثم تذكره فسجد له، وإذا عاد إليه كان عائداً إلى الصلاة فيعيد التسليم<sup>(٥)</sup> للصلاة لا لسجود السهو كما صرح به أصحابنا حتى لو أحدث بعد عوده إلى سجود السهو بطلت صلاته لكونه قد عاد إليها<sup>(٦)</sup>؛ وهو مشكل.

## السابع:

فيه : أن التشهد الأول والجلوس له ليس بعرض إذ لو كان فرصاً لعاد له ولمّا حُجِر بسجود السهو؛ وهو قول الشافعي<sup>(٧)</sup> وأجمهور العلماء<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر المبسوط (٢١٩/١)، والهداية (١٨٨/١).

(٢) وهو قول الشافعي في الجديد، قال في الأم (١٣٠/١) ((سجود السهو كنه عبداً في الريادة والنقصان قبل السلام))، وانظر الأوسط (٣٠٨/٣)، والمغني (٤١٥/٢ - ٤١٦)، المجموع (٦٩/٤ - ٧٠).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) انظر: الموطأ (٩٥/١).

(٥) في (س): ((السلام)).

(٦) انظر . العزيز شرح الوجيز (١٠٠/٢)، المجموع (٧١/٤).

(٧) الأم (١١٧/١ - ١١٨).

(٨) انظر . المغني (٣٨٥/٢ - ٣٨٧).

وذهب بعض العلماء إلى أنه فرض ويجزى بالسجود<sup>(١)</sup>، وذهب بعضهم إلى أنه فرض ويجب الرجوع إليه ما لم يعمل المصلي بعده ما جمعه من الرجوع إليه؛ كأن يقوم ويركع من الركعة التي قام إليها ويرفع رأسه من الركوع . وهذا قول شاذ ليس بشيء . قاله ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>.

وأحاديث الباب تردّ عليه؛ لأنه صلى الله عليه وسلم علّم بتركه [ ٥٥/ب ] له من ابتداء القيام حين سبّحوا به؛ والله أعلم . وفيه وجه لبعض أصحابنا أنه يعود له ولو انتصب قائماً ما لم يشتغل بالقراءة مع كونه سةً . حكاه الراعي<sup>(٣)</sup> . وهو شاذ أيضاً .

### الثامن:

لم يذكر في حديث المغيرة التكبير في سجدي السهو وهو ثابت في حديث عبد الله بن يحيى في الصحيحين فقال فيه : يكبر في كل سجدة<sup>(٤)</sup>؛ وهو قول جمهور العلماء<sup>(٥)</sup>، وسيأتي حيث ذكره المصنف في أحاديث السهو<sup>(٦)</sup>.

### التاسع:

إنما ذكر المصنف حديث المغيرة هنا وأفرده عن أبواب السهو في الصلاة لما فيه من متابعة الإمام إذا ترك شيئاً من أعمال الصلاة مما ليس من فروضها؛ فعليه ماسة للباب الذي قبله في حديث : ((إنما الإمام ليؤتم به)) .

(١) انظر : التمهيد ( ١٩١/١٠ ) .

(٢) التمهيد ( ١٩٥/١٠ ) بعد أن حكى ابن عبد البر هذا القول عن فرقة من أهل العلم قال : ((وشدت في ذلك، وقولها عدي مردودٌ بدليل السنة المذكورة في هذا الباب من حديث ابن يحيى والمغيرة بن شعبة))

(٣) العزيز شرح الوجيز ( ٧٧/٢ ) .

(٤) صحيح البخاري : ( كتاب السهو، باب من يكبر في سجدي السهو ٩٩/٣٠ ، رقم : ١٢٣٠ ) ، و صحيح مسلم : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له : ٣٩٩/١ ، رقم : ٥٧٠ )

(٥) انظر : المغني ( ٤٣١/٢ ) .

(٦) الجامع : ( أبواب الصلاة، باب ما جاء في سجدي السهو قبل التسليم : ٢٣٥/٢ — ٢٣٦ ، رقم : ٣٩١ )

وهذا قول جمهور العلماء في وجوب متابعتها<sup>(١)</sup> وترك التشهد الأول<sup>(٢)</sup>.

وإما حالف في ذلك من يقولُ يجب العودُ إلى التشهد الأول — كما تقدم —، وهو قسورٌ شاذٌ ضعيفٌ.

## العاشرة:

قد يوحد من قوله: ( فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس ) عدم مشروعية جلسة الاستراحة، لأنه إما قام طائفاً بأنها ثانية أو رابعة، وقد نفى جلوسه مطلقاً.

واخواب: أنه إما نفى الجلوس للتشهد، ولا يلزم منه نفى جلسة الاستراحة؛ وعلى تقدير فيه لها فهذا قول ريباد بن علاقة عن المعيرة وليس بحجة. وقد ثبت في ((صحيح البخاري)) مشروعيتها في حديث أنه إذا كان في وتر<sup>(٣)</sup> صلاته جلس واعتمد على الأرض ثم قام<sup>(٤)</sup>.

## الحادية عشر:

وفي قوله: ( فأشار إليهم أن قوموا ) دليلٌ على أنه لا يضر<sup>(٥)</sup> الإشارة المهمة في الصلاة، وهو كذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) في (س): ((بالمته)) وهو تحريف.

(٢) انظر: المغني (٤٣١/٢).

(٣) في (س): ((دبر)) وهو تحريف.

(٤) صحيح البخاري: ( كتاب الأدان، باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة ٣٠٣/٢٠، رقم ٨٢٤ ) من حديث مالك بن الحويرث — رضي الله عنه —.

وانظر في شرعية جلسة الاستراحة: المغني (٢١٢/٢)، و المجموع (٤٢١/٣).

(٥) في (ك): ((تصبر)).

(٦) سيأتي بحث هذه المسألة في ( باب ما جاء في الإشارة في الصلاة ) إن شاء الله تعالى.

## الثاني عشر:

قد يستدلّ بقوله : ( فلما فرغ من صلاته سلم ) على أن التسليم ليس من الصلاة؛ وهو قول أبي حنيفة ومن تابعه<sup>(١)</sup>.

والجواب : أن هذا قول زياد بن علاقة، ولا حجة فيه، وإن كان المعيرة قد قال عقبه : هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فلا يلزم منه أن يكون عبر بقوله : ( فلما فرغ من صلاته ) .

وعلى تقدير أن يكون عبر بذلك؛ فليس في عبارته حجة لكونه قولاً له، ولم يحكه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قاله؛ ويجوز أن يراد فرغ [ من ]<sup>(٢)</sup> أفعال الصلاة دون الأقوال، أو يكون المراد : قارب الفراغ، كما قال ابن مسعود في حديث التشهد : إذا قلت ذلك فقد تمت صلاتك<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر : الهداية ( ١٥٣/١ — ١٥٤ )، بدائع الصنائع ( ١٩٤/١ ) .

(٢) ما بين المعنويين من حاشية الأصل، وكعب عليه (ح)، ووضع عليه في حاشية (ك) و (س) ' الرمر (ح)، وعلامة التصحيح أيضاً .

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ( ٣٥٣/١ ) من طريق شيابة بن سوار عن زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن محمرة عن علقمة عن عبد الله، فذكر حديث التشهد مرهوعاً، ثم قال : قال عبد الله ' إذا قلت ذلك ... .

قال الدارقطني ((شأنة ثقة، وقد فصل آخر الحديث جعله من قول ابن مسعود وهو أصح من رواية مسـ أدرج آخره في كلام النبي صلى الله عليه وسلم)).

وقال — أيضاً — ' ((أدرجه بعضهم عن زهير في الحديث، ووصله بكلام النبي صلى الله عليه وسلم، ووصله شيابة عن زهير وجعله من كلام عبد الله بن مسعود، وقوله أشبه من قول من أدرجه في حديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن كذلك، وجعل آخره من قول ابن مسعود .)).

وانظر : نصب الراية ( ٤٢٤/١ — ٤٢٥ ) .

ودهب جمهور العلماء إلى أن السلام من جملة أركان الصلاة<sup>(١)</sup> لقوله صلى الله عليه وسلم .  
((تحريمها التكبير، وتحليلها التسليم))<sup>(٢)</sup>؛ فلما لم يبق من الصلاة إلا ما يتحلل به منها جاز أن يقال :  
فرغ من صلاته؛ والله أعلم .

### الثالث عشر:

كرّر المصنف في هذا الباب أن حديث المعيرة روي عنه من غير وجه ثلاث مرات؛ فما  
فائدة تكراره لذلك ؟ .

يحتمل أن يُجاب بأن المصنف ذكره من ثلاثة<sup>(٣)</sup> طرق، اثنان منها بإساده، وساق لفظهما،  
والآخر عنقه، ولم يسق لفظه؛ والذي لم يسق لفظه مخالف لما ساق لفظه؛ لأن الدين ساق لفظهما  
من فعله صلى الله عليه وسلم، والذي لم يسق لفظه من قوله، والذين ساق لفظهما مختلفان  
أيضاً؛ فعي أحدهما السلام مرة، وفي الآخر السلام مرتين؛ فلعلة أراد أن كل طريق من الطرق  
روي من غير وجه عن المعيرة؛ والله أعلم .

(١) انظر : المجموع (٤٦٢/٣) .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه : ( كتاب الصلاة، باب الإمام يحدث بعدما يرفع رأسه من آخر الركعة  
٤١١/١، رقم : ٦١٨ )، والزمدي في جامعه : ( أبواب الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور  
٨١١ — ٩، رقم : ٣ )، وابن ماجه في سننه : ( كتاب الطهارة وسبأها، باب مفتاح الصلاة الطهور  
١٠١/١، رقم : ٢٧٥ ) من طريق عبد الله بن محمود بن عقيل، عن محمد بن الحنفية، عن علي بن رضي الله  
عنه .

وهذا إسناد حسن، قال الزمدي : (( هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن ))، قال الشيخ الألباني في  
الإرواء ( ٩/٢ ) : (( الحديث صحيح بلا شك؛ فإن له شواهد يرقى بها إلى درجة الصحة ))<sup>(٤)</sup>، وأصر  
تلك الشواهد في نصب الراية ( ٣٠٧/١ )، والتلخيص الحبير ( ٢١٦/١ )

(٣) في (س) : ((ثلاث)) .



## باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين (١)

حدثنا محمود بن غيلان : ثنا أبو داود — هو الطيالسي — ، أنا شعبة ، أنا سعد بن إبراهيم قال : سمعتُ أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود يحدث عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف . قال شعبة : ثم حرك سعد شفتيه بشيء فأقول حتى يقوم فيقول حتى يقوم .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، إلا أنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه .

والعمل على هذا عند أهل العلم : يختارون أن لا يطيلَ الرجل القعود في الركعتين الأوليين ، ولا<sup>(٢)</sup> يزيد على التشهد شيئاً في الركعتين الأوليين<sup>(٣)</sup> ، وقالوا<sup>(٤)</sup> : إن زاد على التشهد فعليه سجدة السهو ؛ هكذا روي عن الشعبي وغيره .

(١) في (س) : ((الأولتين)) .

(٢) في (س) : ((ملا)) .

(٣) ((في الركعتين الأوليين)) : ليست في (ك) .

(٤) في (س) : ((وقال)) .

## [الكلام<sup>(١)</sup> عليه من وجوه:

### الأول:

حديث ابن مسعود : أخرجه أبو داود عن حمص بن عمر عن شعبة<sup>(٢)</sup>، وأخرجه ( ابن ماجه )<sup>(٣)</sup> عن الهيثم بن أيوب الطالقاني عن إبراهيم بن سعد عن أبيه .

### الثاني:

حكم المصنف على حديث ابن مسعود بأنه حسن مع كونه مقطوعاً، وقد اعترض عليه بسب ذلك؛ فقال النووي في ((الخلاصة)) بعد حكاية تحسين الترمذي له، وليس كما قال لأن أبا عبيدة لم يسمع أباه ولم يدركه باتفاقهم؛ وقيل : ولد<sup>(٤)</sup> بعد موته فهو مقطوع<sup>(٥)</sup> . انتهى .

والمعنى الذي وضعه به النووي جعله ابن العربي مقتضباً لاقتصاره على كونه حسناً دون تصحيحه<sup>(٦)</sup>، فقال : إنما حسنه ولم<sup>(٧)</sup> يصححه؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه . قال : ولكن حديثه عدي صحيح، وقد خرجه أبو داود عن أبي عبيدة بمثله .

(١) ما بين المعقوفين يقر له في الأصل، وهو في (ك) و (س)

(٢) السنن : ( كتاب الصلاة، باب تخفيف القعود : ٦٠٦/١، برقم : ٩٩٥ ) .

(٣) كذا في الأصل و (ك) و (س)، وهو سقن قلم طبع الحديث في سنن ابن ماجه . انظر . تحفة الأشراف (

١٥٩/٧ ) . والهيثم بن أيوب الطالقاني ليس من رجال ابن ماجه أصلاً، وإنما هو من رجال السنائي وحدد

انظر : تهذيب الكمال ( ٣٦٤/٣٠ )، والتقريب ( ٧٣٥٨ ) . والحديث أخرجه السنائي في اسمه (

كتاب التطبيق، باب التخفيف في التشهد الأول : ٢٤٣/٢، برقم : ١١٧٦ ) عن الهيثم بن أيوب ( به )

(٤) ((ولـ)) : سقطت من (س) .

(٥) خلاصة الأحكام ( ٤٣٦/١ ) .

(٦) ((تصحيحه)) : غير واضحة في (ك) .

(٧) في (س) : ((فلم)) .

قال : وعليه يدل الحديث الصحيح في أنه صلى الله عليه وسلم في الجلسة الوسطى كان ينصب رجله اليسرى ويجلس عليها<sup>(١)</sup>.

قلت : وما ذكره من كون الحسن لا يشترط فيه الاتصال ليس بجيد، وإن كان ابن الصلاح لمَّا ذكر أن الحسن على قسمين لم يذكر في حد<sup>(٢)</sup> كل واحد من القسمين الاتصال<sup>(٣)</sup>، فقد<sup>(٤)</sup> [ ٥٦/أ ] اعترض عليه في ذلك، وأن الصواب فيه أن يقال : الحسن ما في إسناده المتصل مستور<sup>(٥)</sup> له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الإتيان وخلا من العلة والشذوذ<sup>(٦)</sup>؛ والله أعلم .

(١) عارضة الأحوذى ( ١٦١/٢ ) .

(٢) ((حد)) : سقطت من (س) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ( ص ١٧٥ — ١٧٦ ) .

(٤) ((فقد)) : تكررت في الأصل سهواً .

(٥) ((مستور)) : تحرفت في (س) .

(٦) قال الشارح في كتابه التقييد والإيضاح ( ص ٣٣ ) : ((وما ذكره المصنف من كون الحديث الحسن على قسمين ... إلى آخر كلامه قد أخذ به الشيخ تقي الدين في "الافتراح" [ ص ١٩٦ ] إجمالاً فقال بعد أن حكى كلامه : "وعليه فيه مواخذات ومناقشات" وقال بعض المتأخرين يرد على القسم الأول المقطع والمرسل الذي في رجاله مستور، ويروى مثله أو نحوه من وجه آخر، ويرد على الثاني المرسل الذي اشهر روايته بما ذكر . قال : فالأحسن : أن يقال : الحسن ما في إسناده المتصل مستور، له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الإتيان وخلا من العلة والشذوذ)) ا.هـ .

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في النكت ( ٤٠٦/١ ) فقال — بعد أن ذكر كلام شيخه المراقبي — : ((أقول للتأخر المذكور هو القاضي بدر الدين ابن جماعة، كذلك قال في "مختصره" [ "المهمل" ص ٣٦ ]، وأقرب شيئا كلامه، وهو غير وارد لمَّا قدَّمَا ذكره أن الترمذي يحكم للمقطوع إذا روي من وجه آخر بالحسن وأما قول ابن جماعة . "الأحسن في حد الحسن أن يقال : هو ما في إسناده المتصل مستور به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الإتيان وخلا من العلة والشذوذ" : فليس يحس في حد الحسن، فضلاً أن يكون أحسن، لأوجه : أحدها : أن قيد الاتصال إنما يشترط في رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط والإتيان، وهذا هو الحسن بداته، وهو الذي لم يتعرض الترمذي لوصفه، بخلاف القسم الثاني الذي وضعه، فلا يشترط الاتصال في جميع أقسامه كما قرَّره .

قلت : وإنما حكم المصنف عليه بالحس لمجيئه بحوه من غير<sup>(١)</sup> طريق أبي عبيدة عن أبيه ، فقد رواد الإمام أحمد في ((مسنده)) من رواية الأسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال علمي رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها ، فذكر انتشهد إلى قوله ' (عبده ورسوله)) ، ثم قال : ثم إذا كان في وسط<sup>(٢)</sup> الصلاة بهض حين يفرع من تشهده ، وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو ، ثم يسلم<sup>(٣)</sup> . ورجال إسناده ثقات .

وأما دعوى الووي الاتفاق على أن أبا عبيدة لم يدرك أباه ؛ ففيه نظر ؛ فقد روى عبد الواحد بن زياد عن أبي مالك الأشجعي عن أبي عبيدة<sup>(٤)</sup> قال : خرجت مع أبي لصلاة الصبح .

ثانيها : انفصاره على رواية المستور مشعر بأن رواية الصعيف السيء الحفظ ومن ذكرنا معه من الأمثلة المتقدمة ليست تعد حساساً إذا تعددت طرقها ، وليس الأمر في تصرف الزمدي كذلك ، فلا يكون الحد الذي ذكره جامعاً

ثالثها : اشتراط بني العلة لا يصلح هنا ؛ لأن الصعيف في الراوي علة في الخبر ، وعمة أندلس علة في الخبر وجهالة حال الراوي علة في الخبر ، ومع ذلك فالزمدي يحكم على ذلك كله بالحس إذا جمیع الشروط الثلاثة التي ذكرها ؛ فالتفيد بعدم العلة ياقص ذلك . والله أعلم .

رابعها : القصور الذي ذكر غير مضبوط فريد عليه ما يرد على ابن الحوري ؛ والله أعلم)) . هـ

وقد عرفه الحافظ ابن حجر في النخبة ( ص ٨٢ — ١٣٩ ) بقوله . ((وحرر الآحاد بقول عدل تام الصبغة متصل السند غير معطل ولا شاذ هو الصحيح لذاته ... فإن حث الصبغة بالحس لذاته ، وبكثرة طرقه يصحح ومتى توبع السيء الحفظ بمعبر وكذا المنور والمرسل والمندلس صار حديثهم حسناً لا لذاته . بل بالمعبر))

(١) ((غير)) : سقطت من (ك) .

(٢) ((ثم)) : سقطت من (س) .

(٣) ((وسط)) : سقطت من (س) .

(٤) المسند ( ٤٥٩/١ ) . وإسناده حسن . فيه محمد بن إسحاق ، وقد صرح بالتحديث

(٥) كذا وقع في الأصل و (ك) و (س) : ((عن أبي مالك الأشجعي عن أبي عبيدة)) ، والسدي في المراسين لابن أبي حاتم ( ص ٢٥٦ ) ((قلت [ لأبي ] . فإن عبد الواحد بن زياد روى عن أبي مالك الأشجعي عن عبد الله بن أبي هند عن أبي عبيدة قال "خرجت مع أبي لصلاة الصبح" ، قال أبي ' ما أدري ما هذا ، عبد الله بن أبي هند من هو ؟)) . وعليه : فتصحیح الشارح غلطٌ مه — رحمه الله — ، إلا أن يكون أطلع على إسناده ليس فيه عبد الله بن أبي هند ، والله أعلم .

وهذا إسناد صحيح، إلا أن<sup>(١)</sup> أبا حاتم الرازي ضعف هذه الرواية<sup>(٢)</sup>.

وأما قول من قال إنه ولد بعد موت أبيه . فمردود فقد قال أبو داود : كان أبو عبيدة يوم مات أبوه ابن سبع سنين<sup>(٣)</sup>؛ وهذا يقتضي أن يكون أكبر من أخيه عبد الرحمن؛ فقد قال يحيى بن سعيد القطان : مات ابن مسعود وعبد الرحمن ابن ست سنين<sup>(٤)</sup>. وقد صرحوا بسماع عبد الرحمن من أبيه<sup>(٥)</sup>، إلا أن الأكثرين على أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه<sup>(٦)</sup>، فإن شعبة روى عن عمرو بن مرة قال : سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال : لا<sup>(٧)</sup>. ولكن الاعتماد على طريق أحمد المتقدمة فإن رجالها ثقات؛ والله أعلم .

### الثالث:

الرضف : الحجارة المحممة على النار، وأحدثها رَضْفَةٌ<sup>(٨)</sup>، ومنه<sup>(٩)</sup> حديث أبي ذر . ((بشر الكفارين برضف يحمى عليه في نار جهنم))<sup>(١٠)</sup>.

(١) ((أن)) : سقطت من (س) .

(٢) تقدم كلامه، وأنه أعلمه بعد الله بن أبي هدد، وفي التاريخ الكبير للبخاري ( ٢٢٣/٥ ) : ((عبد الله بن أبي هدد عن أبي عبيدة روى عنه أبو مالك الأشجعي : لا يصح حديثه))، وكذا في الضعفاء الصغير ( ص ٦٨ )، ونقل الدمشقي في الميزان ( ٥١٧/٢ ) عن البخاري أنه قال : ((حديثه منكرو)) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال ( ٦٢/١٤ ) .

(٤) «نظر» تهذيب الكمال ( ٢٤٠/١٧ )، و العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ( ١٣٤/١ ) .

(٥) انظر تهذيب الكمال ( ٢٤٠/١٧ )، و تحفة التحصيل ( ص ٢٩٥ ) .

(٦) انظر . تهذيب الكمال ( ٦٢/١٤ )، و تحفة التحصيل ( ص ٢٢١ ) .

(٧) انظر . طبقات ابن سعد ( ٢١٠/٦ )، و تاريخ ابن معين — رواية الدوري — ( ٢٨٨/٢ )

(٨) النهاية ( ٢٣١/٢ )، وانظر : الصحاح ( ١٣٦٥/٤ ) رصف .

(٩) ((ومنه)) : تكررت سهواً في (س) .

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الركاة، باب من أدى ركاته فليس بكفر : ٢٧١/٣ — ٢٧٢، برقم ١٤٠٧٠

، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الركاة، باب في الكبارى للأموال والتعليق عليهم : ٦٨٩/٢، برقم ٩٩٢٠ )

## الراج:

المراد بتشبيه أبي مسعود جلوس النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول بجلوس الجالس على الحجارة المحمأة سرعة قيامه به، وعدم تطويله له<sup>(١)</sup>؛ وعليه يدل قوله في رواية أحمد: بهص حتى يفرغ من تشهده. ويحتمل أنه أراد بذلك عدم التمكن في جلوسه كما يجلس المتسورك في آخر صلاته منمكناً، بل يجلس معترشاً كالمستوف<sup>(٢)</sup>.

قال ابن العربي: والمعنى فيه: أنه جلوس<sup>(٣)</sup> استيعار<sup>(٤)</sup> لا جلوس تمكّن<sup>(٥)</sup>.

## الخامس:

ما المراد بالمقدار الذي يُخفف جلوس التشهد الأول إليه، وقد تقدم في رواية أحمد أنه كان يداً فرع من التشهد بهص؛ وهذا يدل على الإقتصار عليه، وأنه لا يُشرع فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم؛ وهو الذي حكاه المصنف عن أهل العلم؛ وهو قول أبي حيفة<sup>(٦)</sup>، وأحمد<sup>(٧)</sup>، وأحد القولين للشافعي<sup>(٨)</sup>؛ وأظهر القولين للشافعي أنه يس في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وحده<sup>(٩)</sup>.

(١) ((له)): سقطت من (س).

(٢) مستوف: من قد عوداً منتصباً غير مطش. انظر الصحاح (٩٠١/٣)، ولسان العرب (٤٣٠/٥): ومرف.

(٣) ((جلوس)): في الموضعين: تحرفت في العارضة.

(٤) ((استيعار)): تحرفت في (س).

(٥) عارضة الأحوذى (١٦١/٢).

(٦) انظر النهاية (١٣٣/١).

(٧) انظر المغني (٢٢٣/٢ — ٢٢٤).

(٨) انظر العزيز شرح الوجيز (٥٣٣/١)، المجموع (٤٤١/٣).

(٩) انظر الأم (١١٧/١ — ١١٨)، العزيز شرح الوجيز (٥٣٤/١)، المجموع (٤٤١/٣)، وانظر

جلاء الأفهام لابن القيم (ص ٥٠٨ — ٥١٢).

وهل تسنّ فيه الصلاة على آله ؟ . بنى على أنّ الصلاة على الآل<sup>(١)</sup> في التشهد الأخير فرضٌ أو سنةٌ وفيه قولان، وقيل : وجهان؛ الصحيح المشهور : أنّها سنة<sup>(٢)</sup>.

فإن<sup>(٣)</sup> قلنا : إنّها سنةٌ فلا تسنّ في التشهد الأول، وإن قلنا إنّها فرضٌ ففيه القولان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم؛ وعلى هذا فالصحيح : أنه لا يصلّي على الآل في التشهد الأول<sup>(٤)</sup>، واختار النووي في ((شرح الوسيط)) المسمى بـ((التقيح))<sup>(٥)</sup> أنه يستحبّ الصلاة على الآل<sup>(٦)</sup> أيضاً في التشهد الأول، ويدلّ له عموم قوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن كيفية الصلاة عليه في الصلاة فقال : ((قولوا : اللهم صلّ على محمد، وعلى آل محمد ...)) الحديث<sup>(٧)</sup>، فلم يفرّق بين التشهد الأول والأخير في إفراد الصلاة عليه دون آله؛ والله أعلم .

## السادس:

ما حكاه المصنف عن أهل العلم الشيعي وغيره أنّ من زاد على التشهد شيئاً في التشهد الأول فعليه سجدة السهو هو معروف عن الشيعي . رواه ابن أبي شيبة في ((المصنف)) من رواية مطرف عنه<sup>(٨)</sup>، وهو مخالفٌ للصحيح من مذهب الشافعي، وإما يسجد للسهو بناءً على أقوال

(١) في (ك) : ((الأول)) وهو غلط .

(٢) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٥٣٣/١ )، المجموع ( ٤٤١/٣ ) .

(٣) في (س) : ((إن)) .

(٤) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٥٣٤/١ )، المجموع ( ٤٤١/٣ — ٤٤٢ ) .

(٥) التقيح ( ١٤٩/٢ )، وفيه : ((الأصح : أن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول مسنونة وعلى الآل ليست مسنونة، هكذا صححه الأصحاب . وفيه نظر؛ فيبني أن يسنا جميعاً أو لا يسنا، ولا يظهر الفرق مع الأحاديث المصرفة بالجمع بينهما)) .

(٦) في (ك) : ((الأول)) وهو غلط .

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : ٣٠٥/١، برقم : ٤٠٥ ) من حديث أبي مسعود الأنصاري — رضي الله عنه — .

(٨) المصنف ( ١٧٧/٢ ) عن جرير بن عبد الحميد عن نعيم القارئ عن مطرف بن طريف عن الشيعي (هـ) —

وأوجه مرجوحة بأن تقول لا تسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول ولا على الآل فيه مع قولنا بوجوبها عليه<sup>(١)</sup> في الأخير (فأنتي) بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو عليه وعلى آله، فإنه نقل ركناً قولياً إلى غير موضعه؛ فقليل: تبطل الصلاة بعمره، فإن فعله سهواً سجد للسهو، والأصح أنه لا تبطل الصلاة بعمره؛ وإذا قلنا بهذا ففعله سهواً فإنه يسجد للسهو على الأصح<sup>(٢)</sup>.

## السابع:

قول شعبة: ثم حرك سعد شفتيه بشيء... إلى آخره معناه — والله أعلم — أن شعبة حمي عليه ما قاله سعد بن إبراهيم بعد قوله: (الرضف)، وإنما أدرك منه شعبة تحريك شفتيه بشيء فسأله عنه شعبة سؤال استهغام أو سؤال تلقين له ليحضر بذلك فيسمعه فأجابه بما فهمه منه؛ فيحتمل أن شعبة كان يحفظ أن بقية الحديث هكذا، ولم يسمعه منه فاستمره ليسمعه منه، ويحتمل أنه طس أو توهم أنه قاله كذلك ولم يستثبت فاستثبته فكان كما طس أو توهم، ففيه: أنه لا بأس باستفسار الطالب للشيخ واستمهامه له عما لم يحقق من الحديث.

وعلى تقدير أن يكون شعبة كان يعرفه أنه كذلك فليس له إذا سمع بعض الحديث وأشار إلى بقيته بقوله: ((وذكر الحديث)) أن يروي جميعه، وإن كان المحدث والمحدث كل منهما يعرف بقية الحديث؛ وهذا هو القول الصحيح<sup>(٣)</sup>.

= وإسناده حسن، ويعم القارئ: هو يعيم بن مسرة الكوفي صدوق، عوي (التقريب ٧١٧٥)، وانصر نهديب الكمال (٤٩٤/٢٩). وقد ذكره ابن الجوزي في غاية النهاية في طبقات القراء (٣٤٢/٢)

(١) ((عليه)): سقطت من (س).

(٢) في الأصل و (س). ((فأنتي))، ولكت من (ك).

(٣) انظر. العزيز شرح الوجيز (٦٨/٢)، المجموع (٥٥/٤).

(٤) انظر: علوم الحديث (ص ٤١٤).



وبه أجاب الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني<sup>(١)</sup>، ومآل أبو بكر البرقاني<sup>(٢)</sup> آبا بكر الإسماعيلي<sup>(٣)</sup> [ ٥٦/ب ] عن ذلك فقال : إذا عرف المحدث والقاري ذلك الحديث فأرجوا أن يجوز ذلك، والبيان أولى<sup>(٤)</sup>.

وقال الشيخ تقي الدين بن الصلاح : إذا جورما ذلك فالتحقيق فيه : أنه بطريق الإحارة فيما لم يذكره الشيخ لكنّها إحارة أكيدة قويّة من جهات عديدة فجار لهذا مع كون أوّل سماع إدراج الباقي عليه من غير أفراد له بلفظ الإحارة؛ هكنا ذكر ابن الصلاح هذا في مسألة ما إذا ذكر بعض الحديث<sup>(٥)</sup> وأشار إلى بقيته بقوله : وذكر الحديث<sup>(٦)</sup>.

فأما<sup>(٧)</sup> مسأله ما إذا خفي عليه بعض الفاظ الشيخ فيحتمل أنه أولى بالجوار؛ لأن الشيخ قد أتى به، ولكن حمي على الطالب، ويحتمل أنه أولى بالتمنع؛ لأنه هك سمع إشارته إلى بقية الحديث بقوله وذكر الحديث . وهما لم يسمعه يشير إلى بقيته<sup>(٨)</sup> ولم يسلطه على روايته بإذنه له في ذلك؛ والله أعلم .

(١) هو : الإمام، العلامة، الأحد، الأستاذ، أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الاسفراييني الأصبولي الشافعي، الملقب ركن الدين : أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة، توفي سنة ثمانين عشرة وأربع مائة . انظر : سير أعلام النبلاء ( ٣٥٣/١٧ )، البداية والنهاية ( ٢٤/١٢ ) .

(٢) انظر : علوم الحديث ( ص ٤١٤ ) .

(٣) هو : الإمام، العلامة، الفقيه، الحافظ، الثبت، شيخ الفقهاء والمحدثين، أبو بكر، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخزاز رومي ثم البرقاني الشافعي : صاحب التصانيف، مات سنة خمس وعشرين وأربع مائة . انظر : سير أعلام النبلاء ( ٤٦٤/١٧ )، البداية والنهاية ( ٣٦/١٢ ) .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) انظر : علوم الحديث ( ص ٤١٥ ) .

(٦) راد في (س) بعد قوله ((الحديث)) كلمة ((الشيخ)) ولا معنى له .

(٧) علوم الحديث ( ص ٤١٥ ) .

(٨) في (س) : ((وأما)) .

(٩) في (س) : ((نفسه)) وهو تحريف .

## باب ما جاء في الإشارة في الصلاة

حدثنا قتيبة : ثنا الليث بن سعد، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن نابل صاحب العباء عن ابن عمر، عن صهيب قال : مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي، فسلمت عليه فردّ علي إشارة، وقال : لا أعلم إلا أنه قال أشار بإصبعه .

قال : وفي الباب : عن بلال، وأبي هريرة، وأنس، وعائشة .

حدثنا محمود بن غيلان، ثنا وكيع، ثنا هشام بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر قال : قلت لبلال كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يردّ عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو في الصلاة، قال : كان يشير بيده .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن (صحيح، وحديث صهيب حديث حسن) <sup>(١)</sup>، لا نعرفه إلا من حديث الليث بن سعد عن بكير .

وقد روي عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال . قلت لبلال . كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يردّ عليهم حيث كانوا يسلمون عليه في مسجد بني عمرو بن عوف ؟، قال : كان يردّ إشارة .

وكلا الحديثين عندي صحيح <sup>(٢)</sup>، لأن قصة حديث صهيب غير قصة حديث بلال، وإن كان ابن عمر روى عنهما فاحتمل أن يكون سمع منهما جميعاً .

(١) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٢) في (س) : ((صحيح)) وهو غلط .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث صهيب : أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup> عن قتية . زاد أبو داود : ويريد بن خالد بن موهب عن الليث<sup>(٣)</sup> .

ولصهيب حديث آخر : رواه النسائي<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية زيد بن أسلم عن ابن عمر قال : دخل النبي صلى الله عليه وسلم مسجد قباء؛ فدخل عليه رجال يسلمون عليه<sup>(٦)</sup>، فسألت صهيباً — وكان معه — : كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح إذا سلم [ عليه ] ؟<sup>(٧)</sup> قال : كان يشير بيده<sup>(٨)</sup> .

(١) السنن : ( كتاب الصلاة، باب رد السلام في الصلاة : ٥٦٨/١، برقم : ٩٢٥ ) .

وفي إسناده تامل — صاحب العباء — وهو مقول ( التقريب . ٧٠٦٠ )، وسيأتي الكلام عنه في ( الوجه الثالث ) . وقد توبع عليه — كما سيأتي — . والحديث صححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ( ٢٥٨/١ )

(٢) السنن . ( كتاب السهو، باب رد السلام بالإشارة في الصلاة : ٥/٣، برقم : ١١٨٦ ) .

(٣) في حاشية الأصل : ((قلت : ورواه ابن حبان في "صحيحه" من حديث الليث أيضاً)) . انظر : صحيح ابن حبان ( ٣٤/٦، برقم : ٢٢٥٩ ) .

(٤) السنن : ( كتاب السهو، باب رد السلام بالإشارة في الصلاة : ٥/٣، برقم : ١١٨٧٠ ) .

وإسناده صحيح، والحديث صححه الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي ( ٣٨٦/١ ) .

(٥) السنن : ( إقامة الصلاة والسنة فيها، باب المصلي يسلم عليه كيف يريد ؟ : ٣٢٥/١، برقم : ١٠١٧ ) .

(٦) ((عليه)) : سقطت من (س) .

(٧) ما بين المقوفين سقط من الأصل، وهو في (ك) و (س) .

(٨) وقع في (ك) و (س) عقب الحديث : ((وقد اختلف على زيد بن أسلم في كون الذي سأله صهيباً أو بلالاً))، وهو في الأصل مضروب عليه، وسيأتي كلام الشارح على هذا الاختلاف في ( الوجه العاشر ) .

وحديث بلال : أخرجه أبو داود عن الحسين<sup>(١)</sup> بن عيسى الخراساني عن جعفر بن عون عن هشام بن سعد<sup>(٢)</sup>.

وحديث أبي هريرة : أخرجه أبو داود من طريق محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عنة بن الأحس عن أبي عطفان عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . ((التسبيح لرجل)) يعني : في الصلاة ، ((والتصديق للنساء ؛ من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فبعد لها )) ، يعني : الصلاة .

قال أبو داود : هذا الحديث وهم<sup>(٣)</sup> . انتهى .

ورواه الزار في ((مسنده)) مقتصرًا على الإشارة بلفظ : ((فليعد صلاته أو فسدت))<sup>(٤)</sup>.

ورواه<sup>(٥)</sup> الدارقطني بكماله بلفظ : ((فليعدھا)) ، ثم حكى عن ابن أبي داود أنه قال : أبو عطفان هذا رجل مجهول ، وآخر الحديث زيادة في الحديث ، ولعله من قول ابن إسحاق ، وانصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يشير<sup>(٦)</sup> في الصلاة<sup>(٧)</sup>.

(١) في (س) : ((الحسين)) وهو غلط .

(٢) السنن : (كتاب الصلاة، باب رد السلام في الصلاة : ٥٦٩/١ ، رقم ٩٢٧) . وإسناده حسن . وقد الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٥٩/٢) ((حسن صحيح)) . وسيدكره الشارح في نوجه (الثامن)

(٣) السنن : (كتاب الصلاة، باب الإشارة في الصلاة : ٥٨٠/١ — ٥٨١ ، رقم ٩٤٤) وقد سنن الإمام أحمد — كما في مسائل ابن هانئ (١٩١/٢) — عن هذا الحديث فقال . ((لا يثبت هذا الحديث ، إسناده ليس بشيء)) ، وقال ابن القيم في زاد المعاد (٢٦٧/١) ((حديث باطل)) ، وقال الشيخ الألباني في الضعيفة (١١٠٤) . ((مكرر .. [عنه] ابن إسحاق ، وهو مدلس ، وقد عثر .. [وهو مخالف للأحاديث الصحيحة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يشير في الصلاة ، ولذلك فهو حديث مكرر])

(٤) لم أقف عليه .

(٥) في (س) : ((رواه)) ليس قبلها واو .

(٦) ((يشير)) غير واضحة في (س)

(٧) السنن (٨٣/٢ — ٨٤) .

قلت : وليس بمجهول؛ فقد روى عنه جماعة<sup>(١)</sup>، وثقه النسائي<sup>(٢)</sup>، وابن حبان<sup>(٣)</sup>، وهو أبو غطفان المري، قيل : اسمه سعد<sup>(٤)</sup>.

وحديث أنس : أخرجه أبو داود بإسناد صحيح من رواية معمر عن الزهري عن أنس بن مالك : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشير في الصلاة<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر : تهذيب الكمال ( ١٧٧/٣٤ ) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال ( ١٧٧/٣٤ ) .

(٣) الثقات ( ٥٦٧/٥ )، وقال ابن معين في التاريخ — رواية الدوري — ( ٧٢٠/٢ ) : ((ثقة))، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٨٣٠٢ ) : ((أبو غطفان — بفتحات — ابن طريف، أو ابن مالك المري — بالراء — المدني، قيل : اسمه سعد : ثقة، من كبار الثالثة)).

(٤) انظر : تهذيب الكمال ( ١٧٧/٣٤ ) .

(٥) السنن : ( كتاب الصلاة، باب الإشارة في الصلاة : ٥٨٠/١، رقم : ٩٤٣ ) من طريق عبد السراق، وهو في المصنف ( ٢٥٨/٢ ) .

وفي حاشية الأصل : ((ورواه أحمد في "مسند" [ ١٣٨/٣ ] عن عبد الرزاق . ورواه أبو يعلى الموصلي [ ٢٦٦/٦، رقم : ٣٥٦٩ ] عن يحيى بن معين عن عبد الرزاق، به، وتابعه الأوراعي عن الزهري . ورواه الطبراني في "المعجم" [ ١٤/٢ — ١٥، رقم : ٦٩٥ ]، وسمعه عاليًا في "جرء ابن أبي ثابت" : ه محمد بن حماد الطهراني، ما عبد الرزاق)) اهـ .

ومحمد بن حماد الطهراني هو الإمام المحدث الرجال الثقة، قال الدارقطني : ((ثقة، توفي سنة إحدى وسبعين ومائتين)). انظر : معجم أعلام النبلاء ( ٦٢٨/١٢ ) .

واسم أبي ثابت هو القاضي الإمام المصدق المعمر أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أحمد بن أبي ثابت العسبي العراقي السامري، بريل دمشق ومات بالحكم بها، وصاحب ذلك الجزء العالي عند كريمة ... وثقه الخطيب . وكان تاجراً ببغداد، عالي الرواية، مات سنة ثمان وثلاثين وثلاث مئة عن ثمان وتسعين عاماً . انظر : سير أعلام النبلاء ( ٤٦٠/١٥ ) .

وله جزء عالٍ كما قال الذهبي، وهو من روايات الحافظ ابن حجر . انظر : انجم المفهرس ( ١٠٤٧ )، و انجم المومنين ( ص ٢٤٩ ) .

وحديث عائشة : اتفق عليه الشيخان، وأبو داود، وابن ماجه من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في صلاته شاكياً وهو جالس؛ وفيه : فأشار إليهم أن اجلسوا . وقد تقدم في باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً<sup>(١)</sup>.

## الثاني :

فيه مما لم يذكره عن بريدة، وجابر<sup>(٢)</sup> بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، والمعيرة بن شعبة، وأبي أمامة، وأبي سعيد الخدري، وأسماء بنت أبي بكر، وأم سلمة .

أما حديث بريدة : فرواه الطبراني في ((المعجم الكبير)) من رواية أبي حنبل عن ابن بريدة عن أبيه قال : أتينا النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فأشار إلينا بيده : أن اجلسوا مجلساً<sup>(٣)</sup>. وأبو حنبل<sup>(٤)</sup> اسمه : يحيى بن أبي حبة، وهو مدلس<sup>(٥)</sup>، وقد عمنه .

(١) انظر : (ص ٦٨٨) .

(٢) في (س) : ((عن جابر)) وهو غلط

(٣) المعجم الكبير (٢/٢٢٢، رقم : ١١٦٠) .

(٤) أبو حنبل — بحجم وبنو حنبلين. وآخره موحدة — مشهور بها . انظر . الإكمال (٢/١٣٤) .  
توضيح المشتبه (٣/٣٩)، التقريب (٧٥٣٧) .

(٥) قال الحافظ ابن حجر في التقريب (٧٥٣٧) ((ضعفه لكثرة تدليس))، وذكره في المرتبة الخامسة : مراتب المدلسين في كتابه تعريف أهل التقديس (ص ١٨٣)، والمرتبة الخامسة : مرتبة ((من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، محدثهم مردود ولو صرحوا بالسماع، إلا أن تويع من كان ضعفه منهم يسمي)) انظر : تعريف أهل التقديس (ص ٦٣) .

والشارح أشار إلى ضعف هذا الإسناد لكون أبي حنبل مدلس وقد عمنه، وهذا يعني قبول حديثه لو صرح بالسماع لكونه ثقة عدده، وقد صرح الهيثمي في المجمع (٨٨/٢) بهذا؛ فإنه قال عقب إيراده الحديث : ((فيه أبو حنبل وهو ثقة ولكنه مدلس، وقد عمنه))، وهذا يخالف ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر، فإنه عدّه من الذين ضعفوا بأمر آخر سوى التدليس، وذلك يعني عدم قبول حديثه لو صرح بالسماع لضعفه، وعبارته في ((التقريب)) أدق، وأنه إنما ضعف لكثرة تدليه .

وأما حديث جابر : فأخرجه مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه من رواية الليث عن أبي الربيع عن جابر في قصة شكوى النبي صلى الله عليه وسلم وصلاته جالساً؛ وفيه : فأشار إلينا فقعدنا ... الحديث؛ وقد تقدم في (باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعداً) <sup>(١)</sup>.

ولجابر حديث آخر : بهذا الإسناد، منته : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثي لحاجة، ثم أدركته وهو يصلي فسلمت عليه، فأشار إليّ .. الحديث . أخرجه مسلم <sup>(٢)</sup>، والنسائي <sup>(٣)</sup>، وابن ماجه <sup>(٤)</sup> أيضاً؛ ورواه مسلم <sup>(٥)</sup>، وأبو داود <sup>(٦)</sup> من رواية زهير عن أبي الربيع،

= والحق أن الشارح والمخاطب ابن حجر كلاهما تبع قولاً من الأقوال في أبي جابر، والذي يظهر لي ما ذهب إليه المخاطب ابن حجر؛ فقد قال البخاري : ((كان يحيى القطان يضعه))، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل . سمعت أبي يقول : ((أبو جابر اسمه يحيى بن أبي حية، قال أبو نعيم : كان ثقة، وكان يدلس قال أبي : أحاديثه أحاديث ماكير، وفي بعض الروايات عن ابن معين تضعه))، وقال محمد بن عبد الله بن عمير : ((صدوق، كان صاحب تدليس أفسد حديثه بالتدليس كان يحدث بما لم يسمع))، وقال العجلي . ((كوفي، ضعيف الحديث، يكذب حديثه، وفيه ضعف))، وقال عمرو بن علي : ((متروك الحديث))، وقال إبراهيم بن يعقوب الخوارجي : ((يضعف حديثه))، وقال يعقوب بن سفيان : ((ضعيف، وكان يدلس))، وقال أبو دار : ((أو جناب ليس بذلك، كان أبو نعيم يقول : ثقة يدلس))، وقال النسائي : ((ليس بالقوي))، وقال في موضع آخر : ((ليس بثقة، يدلس)) . انظر : تهذيب الكمال ( ٢٨٦/٣١ - ٢٨٩ ) (١) انظر : ( ص ٦٩٠ ) .

(٢) الصحيح : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة وسح ما كان من إباحة ٣٨٣/١، رقم : ٥٤٠ ) .

(٣) السنن : ( كتاب السهو، باب رد السلام بالإشارة في الصلاة : ٥/٣، رقم : ١١٨٨ ) .

(٤) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب المصلي يسلم عليه كيف يرد : ٩/١، رقم : ١٠١٨ ) .

(٥) الصحيح : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة وسح ما كان من إباحة : ٣٨٣/١، رقم : ٥٤٠ ) .

(٦) السنن : ( كتاب الصلاة، باب رد السلام في الصلاة : ٥٦٨/١، رقم : ٩٢٦ ) . وفي حاشية الأصل : ((حديث جابر في البخاري أيضاً من طريق عطاء عنه، لكن ليس فيه الإشارة)) . هـ . انظر : صحيح البخاري : ( كتاب العمل في الصلاة، باب لا يرد السلام في الصلاة : ٨٦/٢، رقم : ١٢١٧ ) .

ورواه البيهقي من رواية سعيان — وهو الثوري — عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله : [ ٥٧/١ ] سلمت عليه، فرد عليّ إشارة<sup>(١)</sup>؛ وفي رواية له من رواية يزيد بن إبراهيم عن أبي الزبير . فلم يرد عليه، وأوَّماً بيده<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث ابن عمر : فرواه البيهقي من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمار عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يشير في الصلاة<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث ابن مسعود : فرواه الطبراني في معجميه ((الصغير))<sup>(٤)</sup> و ((الأوسط))<sup>(٥)</sup>، والبيهقي في ((سننه))<sup>(٦)</sup> من رواية أبي يعلى محمد بن الصلت الثوري عن عبد الله بن رجاء عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال : مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم سلمت عليه فأشار<sup>(٧)</sup> إليّ . لفظ الطبراني .

« وهو في صحيح مسلم » ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب تحريم الكلام في الصلاة وسبح ما كان من إمامة : ٣٨٤/١ ، رقم ٥٤٠ ) ، ولفظ البخاري ( يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة له ، فاضطت ثم رجعت وقد قصيتها ، فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم سلمت عليه فلم يرد عليّ ... »

(١) السنن الكبرى ( ٢٥٨/٢ ) .

(٢) السنن الكبرى ( ٢٥٨/٢ ) .

(٣) السنن الكبرى ( ٢٦٢/٢ ) . وإسناده صحيح . وفي حاشية الأصل ((المحفوظ عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس — كما تقدم — ، والذي رواه عن عبد الرزاق هكذا عبد البيهقي هو محمد بن سهل بن عسكر ، وهو ثقة ، وأخرجه الدارقطني أيضاً [ في السنن : ٨٤/٢ ] عن ابن صاعد عنه [ به ، ويمكن ] أن يكون الإسنادان جميعاً صحيحين))<sup>١</sup> هـ قلت : حديث ابن عمر عبد البيهقي ليس من طريق محمد بن سهل ، وإنما هو من طريق أبي الأضرع عن عبد الرزاق ( به )

(٤) المعجم الصغير ( ٩٣/٢ ، رقم : ٨٤٢ ) ، وهو في المعجم الكبير ( ١٢/١٠ ، رقم : ٩٧٨٣ ) وإسناده حسن .

(٥) المعجم الأوسط ( ٩٩/٦ ، رقم : ٥٩١٨ ) .

(٦) السنن الكبرى ( ٢٦٠/٢ ) .

(٧) في (س) : ((وأشار)) .



وقال البيهقي : لما قدمتُ من الحيشة أتيتُ النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمتُ عليه فأولماً برأسه .

قال الطبراني والبيهقي : تمرّد به أبو يعلى محمد بن الصلت التوزي، ورواه البيهقي من رواية مكّي عن هشام عن محمد قال : أنبت أن ابن مسعود قال : ... فذكره<sup>(١)</sup>، وقال : هذا هو المحفوظ، مرسل .

ورواه أيضاً من رواية عاصم عن ابن سيرين أن عبد الله بن مسعود سلّم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال برأسه — يعني : الرد —<sup>(٢)</sup>؛ وهذا معضل .

وحديث ابن مسعود في الصحيح إلا أنه قال : فلم يرد عليّ لم يذكر الإشارة بالرد<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث معاذ بن جبل : فرواه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قال : كان الناسُ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سُبِّحَ أحدهم بشيءٍ من الصلاة سألهم، فأشاروا إليه بالذي سُبِّحَ فيصلي ما سُبِّحَ به<sup>(٤)</sup>، ثم يدخل معهم ... الحديث<sup>(٥)</sup>.

وأما حديث المغيرة بن شعبه : فرواه أبو داود، والمصنف من رواية زياد بن علاقة عن المغيرة في صلاته جالساً؛ وفيه : فأشار إليهم أن قوموا، وقال : هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد تقدم قبل هذا باب<sup>(٦)</sup>.

(١) السنن الكبرى ( ٢٦٠/٢ ) . والإسناد إلى ابن سيرين صحيح .

(٢) السنن الكبرى ( ٢٦٠/٢ ) . والإسناد إلى ابن سيرين صحيح .

(٣) صحيح البخاري : ( كتاب العمل في الصلاة ، باب لا يرد السلام في الصلاة : ٨٦/٣ ، رقم : ١٢١٦ ) ، وصحيح مسلم : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب تحريم الكلام في الصلاة وسبغ ما كاد من إباحة : ٣٨٢/١ ، رقم : ٥٣٨ ) .

(٤) ((هـ)) : سقطت من (س) .

(٥) المعجم الكبير ( ١٣٥/٢٠ ) ، رقم : ٢٧٢ .

وإسناده ضعيف، وقد تقدم تخريجُه ( ص ٢٦٥ ) .

(٦) انظر : ( ص ٧٣٦ ) .

وأما حديث أبي أمامة : فرواه الطبراني في ((الكبير)) من رواية عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال : كان الناس إذا دخل الرجل المسجد فوجدهم يصلون سأل الدي إلى<sup>(١)</sup> حبه فيحمره بما فاته فيقصي، ثم يقوم فيصلّي معهم؛ حتى أتى معاد يومئذ فأشاروا<sup>(٢)</sup> إنك قد فاتك كفا وكفا...<sup>(٣)</sup> الحديث .

وهذا في حكم المرفوع لكونه إخباراً عن فعل الصحابة في رمه صلى الله عليه وسلم ، بل في حضوره؛ لأنه قال صلى الله عليه وسلم ((إني أراكم من وراء ظهري))<sup>(٤)</sup> وإسناد حديث أبي أمامة : ضعيف جداً<sup>(٥)</sup>.

وأما حديث أبي سعيد : فرواه البراء في ((مسند)) من رواية عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري : أن رجلاً سَلَّمَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فردّ النبي صلى الله عليه وسلم إشارة<sup>(٦)</sup>.. الحديث . وفي إسناده : عبد الله بن صالح — كاتب الثبت — : ضعفه الجمهور<sup>(٧)</sup>

(١) ((إلى)) : تحرفت في (س) .

(٢) في (ك) و (س) : ((فأشاروا إليه)) .

(٣) المعجم الكبير (٨/٢١٠، رقم : ٧٨٥٠) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الأدب . باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف : ٢٠٨/٢ ، رقم : ٧١٩ ) ، و مسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف وإقامتها . ٣٢٤/١ ، رقم : ٤٣٤ ) من حديث أسد — روى الله عنه — .

(٥) قال الدارقطني في الضعفاء والمزوكين ( ص ٢٦٨ ) . ((عبد الله بن زحر عن علي بن يزيد . نسخة باطلة)) ، وقال ابن حبان في المجروحين ( ٦٣/٢ ) : ((إذا اجتمع في إسناده عمر عبيد الله بن زحر وعمر بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن لا يكون من ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم ولا يحل الاحتجاج بهذه الصحيحة)) وتعبه الحافظ ابن حجر في التهذيب ( ١٣/٧ ) فقال ((ليس في الثلاثة من أبه إلا عبي بن يزيد، وأما الآخران فهما في الأصل صدوقان وإن كانا يحطنان)) .

(٦) ((إشارة)) : غير واضحة في (س) .

(٧) كشف الاستار ( ٢٦٨/١ ، رقم : ٥٤٤ ) .

(٨) انظر . تهذيب الكمالي ( ١٠١/١ — ١٠٤ ) ، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٣٣٨٨ ) ((صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة)) .

وأما حديث أسماء : فاتفق عليه الشيخان من رواية فاطمة بنت المنذر عن أسماء قالت : دخلتُ على عائشة وهي تصلي قائمةً والبس قيام، فقلت : ما شأن الناس، فأشارت برأسها إلى السماء، فقلت : آية، فأشارت برأسها أي نعم ... الحديث<sup>(١)</sup>.

وهذا وإن كان من فعل عائشة فهو في حكم المرفوع كما تقدم عند ذكر حديث أبي أمامة .

وأما حديث أم سلمة : فرواه البخاري<sup>(٢)</sup>، ومسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup> من رواية كريب أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أذهر أرسلوه إلى عائشة، ثم إلى أم سلمة، فقالت أم سلمة : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عهنا، يعني : الركعتين بعد العصر، ثم رأيتَه يصليهما حين صلى العصر، ثم دخل عليّ وعدي نسوة من بني حرام<sup>(٥)</sup> من الأنصار، فأرسلت إليهِ الجارية، فقلت : قومي بمنبه وقولي له : تقولُ لك أم سلمة : يا رسول الله سمعتك تهى عن هاتين وأراك<sup>(٦)</sup> تصليهما فإن أشار بيده فاستأخري عه ففعلت الجارية فأشار بيده ... الحديث .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب السهو، باب الإشارة في الصلاة : ١٠٧/٣، برقم : ١٢٣٥٠ )، و مسلم في صحيحه : ( كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار : ٦٢٤/٢، برقم : ٩٠٥ )، واللفظ للبخاري،

وقد اكتفى في هذا الموضع باللفظ الذي ذكره الشارح، أما بقية الحديث فقد أخرجها في مواضع أخرى، منها ما في ( كتاب العلم، باب من أحابّ الغيبة بإشارة اليد والرأس : ١٨٢/١، برقم : ٨٦ ) .

(٢) الصحيح : ( كتاب السهو، باب إذا كَلَّمَ وهو يصلي فأشار بيده واستمع : ١٠٥/٣، برقم : ١٢٣٣ )

(٣) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب معرفة الركعتين البتير كان يصليهما النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر : ٥٧١/١ — ٥٧٢، برقم : ٨٣٤ ) .

(٤) السنن : ( كتاب الصلاة، باب الصلاة بعد العصر : ٥٤/٢، برقم : ١٢٧٣ ) .

(٥) ((حرام)) : تحرفت في (س) .

(٦) في (س) : ((فأراك)) .

### الثالث:

نابل صاحب العاء : أوله نون، وبعد الألف باء موحدة<sup>(١)</sup>، يشبهه باتل الشامي — بالشاء  
اشاء من فوق —<sup>(٢)</sup>، وبابل بن بحيح — بالثناة من تحت —<sup>(٣)</sup>، ويقال له أَيْصًا : صاحب  
أشمال<sup>(٤)</sup>، وهو جمع شملة كَحَلَّةٍ وسَحَالٍ، وهو مولى عثمان بن عفان . حكاه البخاري<sup>(٥)</sup>.

وليس لبابل هذا عند المصنف وأبي داود والسائي إلا هذا الحديث الواحد، وليس له في  
الكتب غيره<sup>(٦)</sup>.

قال فيه السائي : ثقة<sup>(٧)</sup>، وقال مرة : ليس بالمشهور<sup>(٨)</sup>، وذكره ابن حبان في  
(الثقات)<sup>(٩)</sup>، وسُئِلَ عه الدارقطني . نابل صاحب العاء ثقة ؟، فأشار بيده أن لا<sup>(١٠)</sup>؛ وقد روى  
عه أَيْصًا ابْنُه عثمان بن نابل وصالح بن عبيد<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر : الإكمال ( ٣٢٥/٧ )، و توضيح المشتبه ( ٥/٩ — ٦ ) .

(٢) انظر : الإكمال ( ٣٢٦/٧ )، و توضيح المشتبه ( ٥/٩ ) .

(٣) انظر : الإكمال ( ٣٢٦/٧ )، و توضيح المشتبه ( ٧/٩ ) .

(٤) صر التاريخ الكبير ( ١٣١/٨ )، والجرح والتعديل ( ٥٠٧/٨ )، و الثقات ( ٤٨٣/٥ ) .

(٥) التاريخ الكبير ( ١٣١/٨ ) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٥٠/٢٩ ) .

(٧) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٤٩/٩ ) .

(٨) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٤٩/٩ ) .

(٩) الثقات ( ٤٨٣/٥ ) .

(١٠) سؤالات البرقي ( ص ٦٨ )، وانظر : تهذيب الكمال ( ٢٤٩/٢٩ )، وقال الحافظ ابن حجر في  
التفريب ( ٧٠٦٠ ) : ((مقول)) .

(١١) انظر : التاريخ الكبير ( ١٣١/٨ )، والجرح والتعديل ( ٥٠٧/٨ )، و تهذيب  
الكمال ( ٢٤٩/٢٩ ) .

## الرابع:

فيه : أنه لا بأس أن يسلم غير المصلي على المصلي بدليل أنه صلى الله عليه وسلم أقر صهيياً وغيره على سلامهم عليه .

وقد اختلف في ذلك : فقال جابر بن عبد الله : لو دخلت على قوم وهم يصلون ما سلمت عليهم<sup>(١)</sup>، وسئل الشعبي فقيل له : أدخل على قوم وهم يصلون فرادى أسلم عليهم؟ قال : لا<sup>(٢)</sup>، وقال أبو مجلز<sup>(٣)</sup> : السلام على المصلي عجز<sup>(٤)</sup> .

وأطلق العزالي أنه لا يسلم على المصلي<sup>(٥)</sup>، ولم يمنعه المتولي<sup>(٦)</sup> .

واستدل من لم ير التسليم على المصلي بما رواه أبو داود من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((لا عرار في ( الصلاة )<sup>(٧)</sup> ولا تسليم))<sup>(٨)</sup>، قال أحمد بن حنبل : يعني

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٣٣٧/٢ )، وابن أبي شيبة في المصنف ( ٦٥/٣ )، وابن المنذر في الأوسط ( ٢٥٠/٣ ) . وإسناده حسن .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٦٣/٣ ) . وإسناده صحيح .

(٣) أبو عمر — بكسر الميم، وسكون الجيم، وفتح اللام، بعدها راي — : هو لاحق بن حميد بن سعد السدوسي البصري، مشهور بكنيته : ثقة، من كبار الثالثة، مات سنة ست، وقيل تسع ومائة، وقيل : قبل ذلك . التقريب ( ٧٤٩٠ ) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٦٣/٣ ) . وإسناده صحيح .

(٥) الوسيط ( ١٤/٧ ) .

(٦) تقدمت ترجمته .

(٧) في السنن : ((صلاة)) بلا ألف ولام .

(٨) السنن . ( كتاب الصلاة، باب رد السلام في الصلاة : ٥٦٩/١، برقم . ٩٢٨ )

وصححه إسناده النووي في المجموع ( ٣٦/٤ )، وذكره الشيخ الألباني في الصحيحة ( ٣١٨ ) .

— فيما أرى — : أن لا تسلم وتسلم عليك ويعرر الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شاك<sup>(١)</sup>،  
بواب<sup>(٢)</sup> عليه البيهقي : (باب من لم ير التسليم على المصلي)<sup>(٣)</sup>.

وصرح جماعة من أصحابنا بمحوار السلام على المصلي<sup>(٤)</sup>، وكذلك أصحاب مالك<sup>(٥)</sup>  
وأخبار<sup>(٦)</sup> أبي القاسم<sup>(٧)</sup> في ((المدونة)) [ ٥٧/ب ] السلام على المصلي<sup>(٨)</sup>.

(١) ذكره أبو داود في سننه عقب الحديث، وانظر : المسند (٤٦١/٢) ،

قال النووي في المجموع (٣٦/٤ — ٣٧) ((والعرار — بكسر العين المعجمة وتكرير الراء — وهو البقاء . وقد اختلف العلماء في صبط قوله 'ولا تسليم' : فروي مصروباً وبحرواً؛ فمن نصه عصفه على عرار، أي . لا عرار ولا تسليم في الصلاة، وهذا معنى قول أحمد الذي ذكره أبو داود . ومن جرد عطفه على ((صلاة))، أي . لا عرار في صلاة ولا في تسليم . وبهذا جرم الخطابي [ في 'معان السنن' ١/٣٥ ؛ ] قال . والعرار في التسليم أن يسلم عليك إنسان فزاد عليه أنقص مما قال، بأن قال . (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)، فقلت . (عليكم السلام)؛ فلا ترد التحية بكما لها، بل نحسه حقه من كمال الجواب . قال . والعرار في الصلاة له تفسيران . أحدهما : أن لا ينم ركوعها وسجودها، يعني . وعوهم والنائي . يصرف وهو شاك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً مثلاً . وفي رواية للبيهقي : — لا عرار في صلاة بالألف واللام، قال البيهقي : وهذا أقرب إلى تفسير أحمد . وفي رواية للبيهقي : لا عرار في تسليم ولا صلاة، وهذا يؤيد تفسير الخطابي . قال البيهقي . والأخبار السابقة تنجح السلام على المصلي والسرد ما إشارة، وهو أولى بالانحاش) — وقول إمامي . ((وي رواية البيهقي . "لا عرار في الصلاة" — لا بد للام))، لم أفد عليه في المطبوع من ((السنن الكبرى)) (٢٦١/٢) ، والذي فيه . ((صلاة)) بلا ألف ولا

(٢) في (ك) . ((بواب))

(٣) السنن الكبرى (٢٦٠/٢) .

(٤) انظر : المجموع (٣٧/٤) .

(٥) انظر : المدونة (٩٩/١ — ١٠٠) .

(٦) في (ك) : ((مأجرا)) .

(٧) تقدمت ترجمته .

(٨) المدونة (٩٩/١ — ١٠٠) .

وكرهه في ((المبسوط))<sup>(١)</sup>. قال القاضي أبو بكر بن العربي : وقد كتبت في مجلس الطرطوشي<sup>(٢)</sup>، وتذاكرنا المسألة، وقلنا بالحديث<sup>(٣)</sup> واحتجنا به وعامي في آخر الحلقة فقام فقال : ولعله كان يرد عليهم بهيئاً لئلا يشعلوه؛ فمجباً من فقهه . قال : ثم رأيت بعد ذلك أن مهم الراوي لأنه كان ردّاً للسلام قطعي للباب<sup>(٤)</sup> على حسب ما بيّاه في أصول الفقه<sup>(٥)</sup>.

قلت : قد ورد في حديث مرسل تصريح الراوي بما فهمه هذا العامي؛ وذلك فيما رواه ابن أبي شيبة في المصنف قال<sup>(٦)</sup> : ثنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان، عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد قال : سَلَّمَ على النبي صلى الله عليه وسلم رجل وهو يصلي فأشار إليه بيده كأنه ينهاه<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر : عارضة الأحوذ ( ١٦٢/٢ ) . و ((المبسوط)) : كتاب في الفقه المالكي على طريقة الغدادي، ألفه الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد البصري المالكي، قاضي بغداد، للتوفي سنة ٢٨٢هـ . انظر : سير أعلام النبلاء ( ٣٣٩/١٢ ) ، و الديباج المذهب ( ص ٩٤ )

(٢) هو الإمام، العلامة، القدوة، الراشد، شيخ المالكية، أبو بكر محمد بن الوليد بن خلف بن سليمان بن أيوب الفهري، الأندلسي، الطرطوشي، الفقيه، عالم الأسكندرية . قال ابن بشكوال : ((كان إماماً، عالمًا، زاهداً، ورعاً، ديناً، متواضعاً، متقشفاً، متقللاً من الدنيا، راضياً بالنيسر . أخبرنا عنه القاضي أبو بكر ابن العربي ووصفه بالعلم والفضل والرهدة والإقبال على ما يعنيه، قال لي : إذا عرّض لك أمر دينا وأمر آخره فادبر بأمر الآخرة يحصل لك أمر الدنيا والآخرة))؛ مات سنة عشرين وخمسمائة — رحمه الله — . انظر : سير أعلام النبلاء ( ٤٩٠/١٩ — ٤٩٦ ) ، و الصلاة ( ٥٧٥/٢ ) .

(٣) في (س) : ((الطرطوسي)) وهو تحريف .

(٤) في (ك) و (س) : ((الحديث)) .

(٥) في (ك) و (س) : ((في الباب)) .

(٦) عارضة الأحوذ ( ١٦٢/٢ ) .

(٧) في (س) : ((مقال)) .

(٨) المصنف ( ٦٤/٣ ) ، وأبو خالد الأحمر — واسمه سليمان بن حيان — الأزدي، الكوفي : صدوق، يخطي . التقریب ( ٢٥٤٧ ) . وقول الشارح عن هذا الإسناد إنه صحيح اعتماداً على قول بعض الأئمة السدي وثقوا أبا خالد الأحمر . انظر : تهذيب الكمال ( ٣٩٦/١١ — ٣٩٧ ) . والله أعلم .

وهو مرسلٌ صحيح الإسناد؛ وفهم الصحابة الذين شاهدوا ذلك كصهيب وبلال وجابر أولى<sup>(١)</sup> من فهم تابعي أو من بعده لم يشهد ذلك، وقاله على سبيل الظن أو الوهم في قوله : ( كأنه ينهاه ) والله أعلم .

### الخامس :

فيه : أنه لا بأس بـرد المصلي السلام<sup>(٢)</sup> بالإشارة، وأن ذلك لا يضر، لأنه عملٌ قليل قال الشافعي — رحمه الله — ما كان من عملٍ في الصلاة خفيف لم يقطع الصلاة، وذلك مثل الإشارة بـرد السلام وغيره<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف في استحبابه وكراهته ووجوبه : فحكى القاضي مُحَلِّي<sup>(٤)</sup> في ((الذخائر))<sup>(٥)</sup> عن الشافعي أنه يكره الرد فيها بالإشارة؛ وقد نص الشافعي على كراهة السلام على الخطيب<sup>(٦)</sup>. قال ابن الصباغ<sup>(٧)</sup> : فالصلي أولى .

(١) ((أولى)) : تحرفت في (س) .

(٢) في (ك) و (س) : ((السلام عليه)) .

(٣) انظر : مختصر المزني (ص ١٦)، والحاوي (١٨٥/٢) .

(٤) هو شيخ الشافعية مصر، أبو العالي، مُحَلِّي بن جَمْع من حا القرشي المخرومي، الأرسوبي، انشامي، ثم مصري . قال السكي . ((كان من أئمة الأصحاب وكبار الفقهاء، وإليه ترجع الفتيا بديار مصر، سوى سنة خمسين وخمسمائة)) انظر سير أعلام النبلاء ( ٣٢٥/٢٠ ) ، والطبقات الكبرى للسكي ( ٢٧٧/٧ )

(٥) قال الذهبي في السير ( ٣٢٥/٢٠ ) : ((هو من كتب المذهب المعتمدة))، وقال . ((وي كتابه [ يعني مجلي ] عيّنات لا توجد في غيره))، وقال السكي في الطبقات ( ٢٧٨/٧ ) ((وقد رتب كتابه "الذخائر" على سلك لم يسبق إليه))، وقال الأُسوي في طبقات الشافعية ( ٥١٢/١ ) . ((وهو كتبه "المسروع والعرائب، إلا أن ترتيبه ترتب غير معهود، صعب لمن يريد استخراج المسائل منه، وفيه أيضًا أوهام)) .

(٦) لم أقف عليه .

(٧) تقدمت ترجمته



وحكى الرافعي عن المتوكل قال : إذا سلم عليه لم يردّ عليه حتى يفرع<sup>(١)</sup>.  
 وفي ((الكفاية)) لا يس الرمة نقلاً عن ((التممة)) : الأولى : أن لا يردّ حتى يفرع .  
 وحكى الرافعي في كتاب ((السير)) وجهاً : أنه يلزمه الردّ بالإشارة . قال : وفي لزوم  
 الردّ بعد فراغ الصلاة وجهان<sup>(٢)</sup> . انتهى .  
 والمشهورُ عند أصحابنا : استحبابُ الردّ بالإشارة في الحال<sup>(٣)</sup> ، وكذا مذهب مالك — رحمه  
 الله — ؛ فقد<sup>(٤)</sup> قال في ((المدونة)) : يردّ عليه بالإشارة<sup>(٥)</sup> .  
 وكره أبو حنيفة السلام على المصلي وردّ المصلي بالإشارة أيضاً<sup>(٦)</sup> .

## السادس :

أصحابنا يقولون : إشارة الأحرس المهمة كعبارة الطاق؛ فعلى هذا لو أشار الأحرسُ في  
 الصلاة إشارةً مهمةً بردّ السلام أو ردّ جواب آخر أو ابتداء إشارة بما يبطل الطق به الصلاة فهل  
 تبطل صلاته ؟ .  
 قال القاضي أبو بكر بن العربي : وقد سمعتُ بنازلة سة تسع وثمانين — يعني : وأربعمئة  
 — بدمشق وأنا فيها؛ وهي : أن رجلاً جاء أبكم وهو يصلي فكلّمه بالإشارة فردّ عليه الأبكمُ  
 الجواب إشارةً .

(١) العزيز شرح الوجيز ( ٣٧١/١١ ) .

(٢) العزيز شرح الوجيز ( ٣٧٦/١١ ) .

(٣) انظر : مختصر الخلافات ( ١٥٢/٢ ) ، و العزيز شرح الوجيز ( ٥١/١ ) ، و المجموع ( ٣٥/٤ ) .

(٤) في (ك) : ((وقد)) .

(٥) المدونة ( ٩٩/١ — ١٠٠ ) .

(٦) انظر : الهداية ( ١٦٤/١ ) .

فقال بصر بن إبراهيم — يعني : المقدسي الشافعي<sup>(١)</sup> — : صلاته باطلة؛ لأنّ كلامه إشارة بمزلة من تكلم .

وقال الطرطوشي<sup>(٢) (٣)</sup> : وكان بها معتكفاً في الجامع هي إشارة فلا تبطل صلاته

قال القاضي أبو بكر : وهو الصحيح<sup>(٤)</sup> .

قلت : وما أفتى به الفقيه بصر هو الذي حرم به القاضي الحسين<sup>(٥)</sup> في ((فتاويه))<sup>(٦)</sup>

وحرم العراقي في ((فتاويه)) بعدم البطان<sup>(٧)</sup> . وهو الصحيح كما قال الرافعي في (كتاب

الطلاق)<sup>(٨)</sup> ، وكذلك النووي فيه<sup>(٩)</sup> وفي (كتاب الصلاة)<sup>(١٠)</sup> ؛ وراي في ((شرح المذهب)) أنه قطع به الجمهور<sup>(١١)</sup> .

(١) هو الشيخ، الإمام، العلامة، القدوة، المحدث، مفيد الشام، شيخ الإسلام، أبو الفتح، بصر بن إبراهيم بن بصر بن إبراهيم بن داود السابلي المقدسي : الفقيه، شافعي، صاحب التصانيف والأُمالي، صف كتاب ((الحجة على تارك الخُصعة))، وبرع في مذهب الشافعية، توفي سنة تسعين وأربعمائة

انظر . سير أعلام النبلاء ( ١٣٦/١٩ ) ، طبقات الشافعية الكبرى ( ٣٥١/٥ )

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) في (س) : ((الطرطوسي))

(٤) عارضة الأحوذني ( ١٦٣/٢ ) .

(٥) تقدمت ترجمته .

(٦) انظر : سير أعلام النبلاء ( ٢٦١/١٨ ) .

(٧) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٥١/٢ ) .

(٨) العزيز شرح الوجيز ( ٥٣٥/٨ ) .

(٩) روضة الطالبين ( ٣٩/٨ ) .

(١٠) روضة الطالبين ( ٢٩٢/١ ) .

(١١) المجموع ( ٣٥/٤ ) .

وينتقد بإشارته المهمة البيع والنكاح والطلاق وسائر عقودهم، ويصحح بها إقراره ودعاويه وفسوخته<sup>(١)</sup>، وفي شهادته خلاف<sup>(٢)</sup>؛ وعلى هذا فيطرح من باع أو نكح في الصلاة متعمداً وصحاً منه ؟ وهو هذا .

## الساج:

ردّه صلى الله عليه وسلم السلام بالإشارة وترك الرد لعظماً دليل على امتناع الرد لعظماً، ونسخ ما كان أولاً من رد السلام لفظاً كما نيت في الصحيحين<sup>(٣)</sup> و ((سنن أبي داود))<sup>(٤)</sup> و ((السنن))<sup>(٥)</sup> من رواية علقمة عن عبد الله قال : كُنَّا نَسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعَا مِنْ عِنْدِ النَّحَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدِّ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا نَسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ فَرَدَّ عَلَيْنَا، قَالَ : ((إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شَغْلًا)) .

وقد اتفقوا على امتناع ردّ السلام من المصلّي لفظاً بصيغة الخطاب<sup>(٦)</sup>، وكذلك تشميت العاطس<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر : العزيز شرح الوجيز (٥١/٢، ٥٣٥/٨)، روضة الطالبين (٢٩٢/١، ٣٩/٨)، المجموع (٣٤/٤ - ٣٥) .

(٢) انظر : العزيز شرح الوجيز (٥٣٥/٨)، والمجموع (٣٤/٤ - ٣٥) .

(٣) صحيح البخاري : ( كتاب ما قبل الأنصار، باب حجرة الحبشة : ١٨٨/٧، برقم : ٣٨٧٥ )، و صحيح مسلم : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة وسبح ما كان من إباحة : ٣٨٢/١، برقم : ٥٣٨ ) .

(٤) السنن : ( كتاب الصلاة، باب ردّ السلام في الصلاة : ٥٦٧/١، برقم : ٩٢٣ )

(٥) السنن الكبرى ( ١٩٤/١ ) .

(٦) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٣٧١/١١ )، المجموع ( ١٥/٤ )، ٣٥ - ٣٦ ) .

(٧) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٥٠/٢ )، المجموع ( ١٥/٤ ) .

أما الرد لفظاً بصيغة العيبة كأن يقول : (وعليه السلام) أو (يرحمه الله) فهو دعاء، فلا تصل به الصلاة كما صرح به أصحابنا<sup>(١)</sup>، وبه جرم الرافي<sup>(٢)</sup>.

وحكى ابن الرعة في ((الكفاية)) عن القاضي مجلي : أن الفرق بين الكاف والماء<sup>(٣)</sup> في التشميت والسلام ليس بشيء، وأيهما مطلقاً، وأيهما<sup>(٤)</sup> خطاب آدمي . قال : وظاهر كلامه عن المذهب لا من عنده . انتهى .

وفرق بعضهم بين التشميت ورد السلام مع الخطاب؛ فحكى يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي أنه لا يصح<sup>(٥)</sup> قول المصلي للعاطس . (رحمك الله)<sup>(٦)</sup>.

وقال الروياني في ((الحلية)) . إن قصد به الدعاء لم تطل في أصح القولين<sup>(٧)</sup>.

قال الرافي : والمشهور الأول . قال : ولم يقل خلاف في أنه لا يجوز أن يستم ولا أن يرد السلام لفظاً، أي : بالخطاب<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر : المجموع (١٥/٤ - ١٦) .

(٢) العزيز شرح الوجيز (٥٠/٢ ، ٣٧١/١١) .

(٣) في (س) : ((الفرق بين الكاف والماء، وبه جزم الرافي)) وهو سهو أدى إليه اشتراك الطر

(٤) في (س) : ((إيهما)) .

(٥) ((بصر)) : تحرفت في (س) .

(٦) انظر : المهذب (١٢٤/١) . و العزيز شرح الوجيز (٥٠/٢) . قال الروياني في المجموع (١٥/٤) :

((لو قال العاطس (رحمك الله) أو (يرحمك الله) بطلت صلاته، [وهو] هذا القول القريب الذي حكاه المفسن [بهي : عن يونس بن عبد الأعلى] أنه لا تطل، والصحيح المشهور البطالان، وهو الذي سمس عليه الشافعي - رحمه الله - في كتبه، ولو رد السلام أو شئت العاطس بغير لفظ خطاب، فقال : (وعليه السلام) أو (يرحمه الله) لم تطل صلاته باتفاق الأصحاب، لأنه دعاء محض)) .

(٧) انظر : العزيز شرح الوجيز (٥٠/٢) .

(٨) العزيز شرح الوجيز (٥٠/٢ - ٥١) .

## الثامن :

في كيفية الرد بالإشارة في الصلاة، وقد تقدّم في حديث ابن عمر : لا أعلم إلا أنه قال : أشار بأصبعه، وفي حديثه عن بلال : كان يشير بيده، وكذا في حديثه عن صهيب . ولا اختلاف بينهما؛ فيحوز أن يكون أشار مرةً بأصبعه ومرةً بجميع يده، ويحتمل أن تحمل<sup>(١)</sup> الإشارة باليد على أن المراد الأصبع؛ لأنه منها، فهو أحصّ من جميع اليد، لكن في رواية أبي داود في حديث بلال حين سأله ابن عمر : كيف رأيتَ [ ١/٥٨ ] رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يردّ عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي ؟، قال : يقول هكذا . وبسط جعفر بن عون كفه، وجعل يطره أسفل وجعل ظهره إلى فوق<sup>(٢)</sup> . فقيه الإشارة بجميع الكف .

وفي حديث ابن مسعود عبد البهيقي : فأومأ برأسه، وفي رواية له : فقال برأسه، يعني : الرد<sup>(٣)</sup> . وكلا الأمرين جائز، وبه صرح أصحابنا، قال الرافعي : ويردّه بيده أو برأسه خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٤)</sup> . انتهى .

وأما<sup>(٥)</sup> الاختصار على الإشارة باليد ونحوها في غير الصلاة من غير تلفظ فمكروه كما قاله النووي في الروضة من زياداته<sup>(٦)</sup> قال : فإن جمع بين الإشارة واللفظ فحسن . قال : وعليه يحمل حديث الترمذي — وهو حديث حسن — أن النبي صلى الله عليه وسلم ألوى بيده بالتسليم<sup>(٧)</sup> .

(١) ((تحمل)) : تحرفت في (س) .

(٢) تقدم (ص ٧٥٩) .

(٣) تقدم (ص ٧٦٣) .

(٤) العزيز شرح الوجيز ( ٥١/٢ )، وانظر : المحلى ( ٤٦/٤ ) .

(٥) في (ك) : ((أما)) .

(٦) روضة الطالبين ( ٢٣٣/١٠ ) .

(٧) الجامع . ( كتاب الاستئذان، باب ما جاء في التسليم على النساء : ٥٥/٥ — ٥٦، برقم : ٢٦٩٧ )

وإسناده ضعيف : فيه شهر بن حوشب : وهو صدوق لكنه كثير الإرسال والأوهام ( التقريب : ٢٨٣٠ ) . -

## التاسع:

ليس في أحاديث الباب المتقدمة أن المصلي إذا سلم عليه يردّ بعد الفراغ من الصلاة لعطاف؛ وقد ورد ذلك في حديث ابن مسعود عند أبي داود<sup>(١)</sup> والسنائي<sup>(٢)</sup> قال: كما سلم في الصلاة وبأمر بحاجتنا؛ فقدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فلم يردّ عني السلام، فأخذني ما قدّم<sup>(٣)</sup> وما حدث فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال: ((إن الله عز وجل يحدث من أمره ما يشاء، وإن الله تعالى قد أحدث ألا تكلموا في الصلاة))؛ فردّ عليّ السلام. وفي إسناده عاصم بن أبي الجود، وهو مختلف فيه<sup>(٤)</sup>.

قال البيهقي في ((المعرفة)): ورواية من روى في حديثه أنه ردّ عليه السلام بعد فراغه، في ثبوتها نظر.

قال: وحديث صهيب وبلال في قصة الألبار بعد حديث ابن مسعود؛ والله أعلم<sup>(٥)</sup>

قال الشيخ الألباني في جليلاب المرأة (ص ١٩٤) ((وكثرة أوهامها بما لا يشك فيه من تتبع روايته وأحاديثه، ولذلك لا يشك أن ما تفرّد أو احتلف عنه أنه لا يحتج به، وإنما يعتبر به في الشواهد والمتابعات، وقد تفرّد بذكر الإشارة في هذا الحديث، بل احتلف عليه فيها؛ فممن من أثبتها عنه، وممن من لم يذكرها عنه)). ثم ذكر تلك الروايات، وقال: ((على أنها لو فرضنا أن [بعض الرواة] قد حفظ هذه الريادة عن شهر فذلك يدل على أن شهرًا معه كان يضطرب فيها، فكان يرويها مرة ومرة لا، وذلك مما يوهي الاعتماد عليها والاحتجاج بها ويؤيد هذا: أن الحديث رواه عن شهر عن أسماء بنود الريادة)) ثم ذكره وصححه بإسناده، ثم قال ((وبذلك ثبت أن ذكر الإشارة فيه مكروه من أوهام شهر بن حوشب، فلا يحتج بها)).

(١) السنن (كتاب الصلاة، باب ردّ السلام في الصلاة ٥٦٧/١، برقم ٩٢٤)، والموطأ له.

(٢) السنن: (كتاب السهو، باب الكلام في الصلاة: ١٩/٣، برقم ١٢٢١).

(٣) ((ما قدّم)): سقط من (ك).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٤٧٦/١٣ - ٤٧٨)، قال الحافظ ابن حجر في التقریب (٣٠٥٤). (صديق، له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون).

(٥) معرفة السنن والآثار (١١٢/٢ - ١١٣).

وقد تقدم أن الرافعي حكى وجهين في لزوم الردّ بعد الفراغ من الصلاة .  
قال النووي : والصحيح<sup>(١)</sup> أنه لا يجب الردّ مطلقاً<sup>(٢)</sup> .

### العاشر:

قول المصنف : ((وقد روي عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال : قلت للال : كيف كان  
الذي صلى الله عليه وسلم يردّ عليهم ...)) إلى آخره ، فيه نظر من حيث أن المعروف عن زيد بن  
أسلم عن ابن عمر أنه سأل صهيياً عن ذلك — كما تقدم ذكره في حديث صهيب —؛ هكذا  
رواه سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم، ورواه عن ابن عية هكذا ، الأئمة : الشافعي<sup>(٣)</sup> ،  
والحميدي<sup>(٤)</sup> ، (وعلي بن المديني)<sup>(٥)(٦)</sup> ، وعلي بن محمد الطنافسي<sup>(٧)</sup> ، ومحمد بن مصور الجواز<sup>(٨)</sup> ،  
وغيرهم . (وهكذا رواه محمد بن المهال وأمية بن بسطام عن يزيد بن ربيع عن روح بن القاسم  
عن زيد بن أسلم . رواه الطبراني في ((الكبير)) من طريقيهما)<sup>(٩)(١٠)</sup> .

(١) ((والصحيح)) : سقط من (س) .

(٢) روضة الطالبين (١٠ / ٢٣٢) .

(٣) السنن (١ / ١٧٩ ، رقم : ٦٤) .

(٤) المسند (١ / ٢٣٥ ، برقم : ١٤٨) .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) ما بين القوسين ليس في (ك) و (س) .

(٧) رواه عنه ابن ماجه في سننه : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب المصلي يسلم عليه كيف يرد ؟ .

٣٢٥ / ١ ، برقم : ١٠١٧ ) .

(٨) رواه عنه السنن في سننه : ( كتاب السهو ، باب ردّ السلام بالإشارة في الصلاة : ٥ / ٣ ، برقم : ١١٨٧ )

(٩) المعجم الكبير ( ٨ / ٣٠ ، برقم : ٧٢٩٢ ) .

(١٠) ما بين القوسين ليس في (ك) و (س) ، وهو في حاشية الأصل يحط الناسخ نفسه ، لكن ليس عليه علامة  
التصحیح ، فلعل الناسخ سي أن يثبت ذلك .

وإنما سؤال ابن عمر [ لبلال ]<sup>(١)</sup> في رواية هشام بن سعد عن نافع عن ابن عمر كما ذكره المصنف وأبو داود<sup>(٢)</sup>؛ والله أعلم .

## الحادي عشر:

إن قيل : كيف الجمع بين أحاديث الباب في الإشارة في الصلاة وبين حديث أبي هريرة المتقدم : من أشار في صلاته إشارةً فهمه فليعد لها، وحديث جابر بن سمرة عبد مسلم : كما إذا سلمنا قلنا بأيدينا السلام عليكم، السلام عليكم؛ فطر إليا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (( ما بالكم تشيرون بأيديكم كأنها أذناب حيل شمس . إذا سلم أحدكم فليتمت إلى صاحبه ولا يؤم يده ))<sup>(٣)</sup>.

قلت . أما حديث أبي هريرة فهو وهم كما قال أبو داود<sup>(٤)</sup>.

وأما حديث جابر بن سمرة فإن النهي [ فيه ]<sup>(٥)</sup> عن الإشارة باليد في السلام من الصلاة؛ إذ لا حاجة إلى الإشارة مع التصريح بالسلام من الصلاة، وإن بوى به السلام على الحاصرين فالإشارة<sup>(٦)</sup> غير محتاج إليها مع التصريح بالسلام؛ والله أعلم .

(١) (( لبلال )) : تحرفت في الأصل إلى (( لذلك ))، والتصويب من (ك) و (س)

(٢) تقدم في ( الوجه الأول ) .

(٣) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن الإشارة باليد ورفعها عند السلام . ٣٢٢/١ - ٣٢٣ ، رقم : ٤٣١ )، ولم يظه ( ما شأكم تشيرون بأيديكم ؟ )

(٤) تقدم الكلام عليه في ( الوجه الأول ) .

(٥) ما بين القوسين من (ك) و (س) .

(٦) في (س) : (( والإشارة )) .



## باب ما جاء أن التسبيح للرجال والتصفيق للنساء

حدثنا هناد، ثنا<sup>(١)</sup> أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء)).

قال : وفي الباب : عن علي، وسهل بن سعد، وجابر، وأبي سعيد، وابن عمر .

قال علي : كنت إذا استأذنتُ على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي سبّح .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

والعملُ عليه عند أهل العلم، وبه يقولُ أحمد، وإسحاق .

(١) في (ك) : ((قال : ثنا)) .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث أبي هريرة : أخرجه بقية الأئمة الستة؛ فرواه مسلم عن أبي كريب عن أبي معاوية، وعن إسحاق بن راهويه عن عيسى بن يونس<sup>(١)</sup>، وهو<sup>(٢)</sup> والنسائي<sup>(٣)</sup> عن قتية عن العضايل بن عياض، والنسائي عن سويد بن نصر عن ابن المبارك<sup>(٤)</sup> ثلاثتهم عن الأعمش .

ورواه الجماعة خلا المصنف من رواية ابن عينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة<sup>(٥)</sup>.

ورواه مسلم<sup>(٦)</sup> والنسائي<sup>(٧)</sup> من رواية يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة .

(١) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب تسيح الرجل وتصفيق المرأة إذا تابها شيء في الصلاة : ٣١٩/١ - رقم : ٤٢٢ )

(٢) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب تسيح الرجال وتصفيق المرأة إذا تابها شيء في الصلاة : ٣١٩/١ - رقم : ٤٢٢ )

(٣) السنن : ( كتاب السهو، باب التسيح في الصلاة : ١١/٣ - رقم : ١٢٠٩ ) .

(٤) السنن . ( كتاب السهو، باب التسيح في الصلاة : ١١/٣ - رقم : ١٢٠٩ ) .

(٥) البخاري في صحيحه : ( كتاب العمل في الصلاة، باب التصفيق للنساء : ٧٧/٣ - رقم : ١٢٠٣ ) و

مسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب تسيح الرجل وتصفيق المرأة إذا تابها شيء في الصلاة

: ٣١٨/١ - رقم : ٤٢٢ ) و أبو داود في سننه : ( كتاب الصلاة، باب التصفيق في الصلاة : ٥٧٨/١ -

رقم : ٩٣٩ ) . و النسائي في سننه : ( كتاب السهو، باب التصفيق في الصلاة : ١١/٣ - رقم : ١٢٠٧

: ) و ابن ماجه في سننه . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب التسيح للرجال في الصلاة والتصفيق

للنساء : ٣٢٩/١ - رقم : ١٠٣٤ ) .

(٦) الصحيح . ( كتاب الصلاة، باب تسيح الرجل وتصفيق المرأة إذا تابها شيء في الصلاة : ٣١٨/١ -

رقم : ٤٢٢ ) .

(٧) السنن : ( كتاب السهو، باب التصفيق في الصلاة : ١١/٣ - رقم : ١٢٠٨ ) .

ورواه مسلم من رواية معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة<sup>(١)</sup>.

ورواه أبو داود من رواية أبي عطفان المري عن أبي هريرة بريادة في آخره<sup>(٢)</sup>. وقد تقدم في الباب قبله<sup>(٣)</sup>.

وحديث علي . أخرجه البيهقي من رواية عبد الله بن نجي قال : قال علي<sup>(٤)</sup> . كانت لي ساعة من السحر أدخل فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن كان في صلاة سحح مكان دلت يده بي، وإن لم يكن في صلاة أدب لي<sup>(٥)</sup>. وعبد الله بن نجي : لم يدرك علياً<sup>(٦)</sup>.  
ورواه النسائي<sup>(٧)</sup> فراد<sup>(٨)</sup> بعد ذكر عبد الله بن نجي : عن أبيه . إلا أنه قال : تنحج<sup>(٩)</sup>.

قال البيهقي : ((هو حديث مختلف في إسناده ومنه، فقيل : سحح، وقيل : تنحج . ومداره على عبد الله بن نجي الحضرمي : قال البخاري : فيه نظر<sup>(١٠)</sup>، وضعفه غيره<sup>(١١)</sup>))<sup>(١٢)</sup>.

(١) الصحيح (كتاب الصلاة، باب تسبح الرجل وتصليق المرأة إذا تابها شيء في الصلاة ٣١٩/١، رقم ٤٢٢)

(٢) السنن : (كتاب الصلاة، باب الإشارة في الصلاة ٥٨٠/١ — ٥٨١، رقم : ٩٤٤) .

(٣) تقدم (ص ٧٥٩) .

(٤) راد في (ك) : ((رضي الله عنه)) .

(٥) السنن الكبرى (٢٤٧/٢) .

(٦) انظر : تحفة التحصيل (ص ٢٦٩) .

(٧) ((ورواه النسائي)) : ليست في (ك) و (س) .

(٨) في (ك) و (س) : ((وزاد النسائي)) .

(٩) السنن : (كتاب السهو، باب التحجج في الصلاة ١٢/٣، رقم ١٢١١، ١٢١٣) .

(١٠) التاريخ الكبير (٢١٤/٥) .

(١١) فارجه الشافعي : ((مجهول)) انظر : تهذيب الكمال ٥٥/٦، وقال ابن عدي في الكامل :

(٢٣٥/٤) : ((أخباره فيها نظر))، وقال الدارقطني في العلل (٢٥٨/٣) . ((ليس بالقوي في الحديث)) .

(١٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢٤٧/٢) .

انتهى<sup>(١)</sup>. (وقد وثقه النسائي<sup>(٢)</sup> وابن حبان<sup>(٣)</sup>). وقد رواه النسائي<sup>(٤)</sup> وابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية عبد الله بن نجي عن علي بلفظ (تتحج)؛ والله أعلم.

وحديث سهل بن سعد : أخرجه الستة خلا المصنف من رواية أبي حارم عن سهل بن سعد [ ٥٨/ب ] أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم ... الحديث في صلاة أبي بكر بالأس، وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((مالي رأيتمكم أكثرتم التصفيق ؟، من نابه شيء في صلاته فليسيح، فإنه إذا سبح التفت إليه؛ وإما التصفيق للنساء))<sup>(٦)</sup>.

ورواه ابن ماجه مختصراً بلفظ : ((التسييح للرجال، والتصفيق للنساء))<sup>(٧)</sup>.

(١) في حاشية الأصل : ((بل قال السائي فيه . ثقة، ووثق أباه ابن حبان [ في الفقات ٥٠/٤٨٠ ]، لكن قال : لا يصحبي الاحتجاج به إذا انفرد، وأخرج الحديث الضياء في "المختارة" [ ٢٧٣/٢ — ٣٧٤ ] من طريق أحمد بن حنبل بسنده عن عبد الله بن نجي عن أبيه بالحديث)) ١. هـ .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٦/٢٢٠)، وقال الخافظ ابن حجر في التقریب (٣٦٦٤) : ((صديق، ولعل العقول بصعده أولى))؛ وعليه : فهذا الإسناد ضعيف؛ لأن مداره عليه، والله أعلم .

(٣) الفقات (٥/٣٠) .

(٤) ما بين القوسين ليس في (ك) و (ص) .

(٥) السنن . ( كتاب السهو، باب التحج في الصلاة : ١٢/٣، رقم : ١٢١٢ ) .

(٦) السنن . ( كتاب الأدب، باب الاستئذان : ١٢٢٢/٢، رقم : ٢٧٠٨ ) .

(٧) البخاري في صحيحه : ( كتاب الأدان، باب من دخل ليومئذ لباس فجاء الإمام الأول : ١٦٧/٢، رقم : ٦٨٤ ) . و مسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام و لم يحافوا مفسدة بالتقديم : ٣١٦/١، رقم : ٤٢١ ) و أبو داود في سننه : ( كتاب الصلاة، باب التصفيق في الصلاة : ٥٧٨/١ — ٥٧٩، رقم : ٩٤٠ ) . و النسائي في سننه : ( كتاب السهو، باب رفع اليدين و حمد الله و التشاء عليه في الصلاة : ٣/٣ — ٤، رقم : ١١٨٣ ) .

(٨) السنن . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب التسييح للرجال في الصلاة والتصفيق للنساء . ٣٣٠/١، رقم : ١٠٣٥ ) .

وحديث جابر : رواه ابن أبي شيبة في ((المصنف)) قال : ثنا<sup>(١)</sup> عبيدة<sup>(٢)</sup> بن حميد عن ابن أبي ليلى عن أبي الربيع عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((التسبيحُ للرجال، والتصديق للسنة))<sup>(٣)</sup>. واحتُلف في رفعه ووقفه على أبي الربيع  
رواه ابن أبي شيبة أيضاً عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي الربيع عن جابر قوله<sup>(٤)</sup>.

(وله طريق آخر : رواه أبو يعلى في ((مسند الكشي))<sup>(٥)</sup> من طريق إسماعيل بن عُلَية عن الحجاج بن أبي عثمان الصواف عن أبي الربيع عن جابر في حديث طويل مرفوع<sup>(٦)</sup>).

(١) في (س) : ((حدثنا)).

(٢) ((عدة)) : سقطت من (س) .

(٣) المصنف (٤٩/٤)، وأخرجه أحد في المسند (٣٥٧/٣) بهذا الإسناد . وهو ضعيف . فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى : وهو صدوق، سيء الحفظ جداً (التقريب : ٦٠٨١) وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده (٣٤٨/٣) الحديث من طريق ابن لمية عن أبي الربيع أنه سأل جابراً عن التصديق والسيح ؟، قال جابر سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ((التصديق للسنة، والسيح للرجال)) وابن خزيمة : صدوق حَلَّط بعد احتراق كتبه (التقريب : ٣٥٦٣) وأبو الربيع محمد بن مسلم بن تدرس المكي من المُدَلِّس، وتقرئُه بالسماح إنما جاء من طريق ابن لمية . فالحديث بهذا الإسناد ضعيف، والله أعلم

(٤) المصنف (٤٩/٤) وإسناده ضعيف فيه أبو الربيع، ولم يصرح بالسماح في هذه الرواية

(٥) المسند الكبير لأبي يعلى من رواية أبي بكر محمد بن إبراهيم المقرئ عنه . انظر : المعجم المفهرس لأسـ حمر (ص ١٣٨)، وهي في عداد المفقود، وقد أفرد الحافظ ابن حجر في كتابه المطالب العالمة ما هــا الميـمي في المجمع من روائد الرواية الكبرى لـ((مسند أبي يعلى))، لأن الميـمي اقتصر على الرواية المختصرة . انظر : المطالب العالمة (٢١/٢)

(٦) وقد أخرجه أبو يعلى في المسند الصغير (١٢٣/٤ — ١٢٤، برقم : ٢١٧٢) — وهو رواية أبي عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحمري، وهي التي تسمى بـ((الرواية المختصرة)) أو ((المسند الصغير))، وهي المبروعة — . وفي إسناده أبو الربيع . ولم يصرح بالسماح من جابر، فهذا الإسناد ضعيف، والله أعلم (٧) ما بين القوسين ليس في (ك) و (س) .

وله طريق آخر : رواه ابن عدي في ((الكامل)) في ترجمة زافر بن سليمان عن الثوري عن أبي الربيع عن جابر قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للرجال<sup>(١)</sup> في الصلاة في التسيح وللنساء في التصفيق . وقال : لا أعلم رواه عن الثوري غير زافر، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه<sup>(٢)</sup> . وقد وثقه أحمد<sup>(٣)</sup>، وابن معين<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup> .

وحديث أبي سعيد : رواه ابن عدي<sup>(٦)</sup> في ((الكامل)) في ترجمة أبي هارون العدي عن أبي سعيد بلفظ حديث الباب<sup>(٧)</sup> . وأبو هارون ضعيف، اسمه عمارة بن جَوْس<sup>(٨)</sup> : كذبه حماد بن زيد<sup>(٩)</sup>، والجزورحاني<sup>(١٠)</sup> .

وحديث ابن عمر : رواه ابن ماجه من رواية إسماعيل بن أمية، وعبيد الله عن نافع عن ابن عمر : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في التصفيق وللرجال في التسيح<sup>(١١)</sup> .

(١) في (س) : ((الرجال)) وهو غلط .

(٢) الكامل (٢٣٣/٣ — ٢٣٤) . وإسناده ضعيف : فيه زافر بن سليمان : وهو صدوق، كثير الأوهام (التقريب : ١٩٧٩) .

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٣٨١/٢) .

(٤) التاريخ — رواية الدورى — (١٧٠/٢) .

(٥) سؤالات الأجرى (٢٩٣/٢) .

(٦) في (ك) : ((رواه ابن عدي أيضاً)) .

(٧) الكامل (٧٩/٥) .

(٨) انظر : تهذيب الكمال (٢٣٢/١)، والتقريب (٤٨٤٠) .

(٩) انظر : المجرى والتعديل (٣٦٣/٦ — ٣٦٤) .

(١٠) الشجرة في أحوال الرجال (ص ١٥٩، رقم : ١٤٥)، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (٤٨٤٠) : ((مزووك، ومنهم من كذبه، شيعي)) .

(١١) السنن : (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب التسيح للرجال في الصلاة والتصفيق للنساء ٣٣٠/١، رقم : ١٠٣٦) عن سويد بن سعيد، عن يحيى بن سليم، عن إسماعيل وعبيد الله (ب) . وإسناده ضعيف . فيه سويد بن سعيد : وهو صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقى ما ليس من-

## الثاني:

في حديث أبي هريرة ((التصفيق)) بالقاف، وفي حديث سهل بن سعد : ((التصفيح)) بالحاء<sup>(١)</sup>، ومشهور أن معاهما واحد، وبه صرح سهل بن سعد راوي الحديث فقال عقبه : والتصفيح : التصفيق<sup>(٢)</sup>.

وكذا قال أبو علي البغدادی<sup>(٣)</sup> : هما بمعنى واحد<sup>(٤)</sup>.

وكذا قال الخطّابي : التصفيق بمعنى التصفيح<sup>(٥)</sup>.

وقال الجوهري : التصفيق باليد : التصويت بها<sup>(٦)</sup>، وقال أيضاً : التصفيح : مثل التصفيق<sup>(٧)</sup>.

- حديثه، فأبحث فيه ابن معير القول (التقريب ٢٦٩٠) وصحح الشيخ الألباني الحديث بشواهد . انظر : صحيح سنن ابن ماجه (٣٠٦/١) .

(١) في بعض روايات حديث سهل بن سعد عبد الجاهلي ((التصفيق)) موافقاً لرواية أبي هريرة . انظر فتح الباري (١٦٨/٢) .

(٢) انظر . صحيح البخاري : ( كتاب العمل في الصلاة، باب ما يُعزَّرُ من التسبيح واُحمد في الصلاة للرجال ٧٥/٣، رقم : ١٢٠١ )، و ( باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر يبرل به . ٨٧/٣، رقم . ١٢١٨ )

(٣) هو . العلامة، اللعوي، أبو علي، إسماعيل بن القاسم بن هارون بن عجلون البغدادي الفسالي . صاحب كتاب ((الأمالي)) في الأدب، توفي سنة ست وخمسين وثلاث مائة

انظر : سير أعلام النبلاء ( ٤٥/١٦ )، و طبقات النحويين والمفكرين للريدي ( ص ١٨٥ — ١٨٨ ) .

(٤) انظر : إكمال المعلم ( ٣٣٣/٢ )، و المفهم ( ٥٥/٢ )

(٥) معالم السنن ( ٤٤٢/١ ) .

(٦) الصحاح ( ١٥٠٧/٤ : صمق ) .

(٧) الصحاح ( ٣٨٣/١ : صفح ) .

وقال ابن حزم : لا خلاف في أن التصفيق والتصفيق بمعنى واحد؛ وهو الضرب بإحدى صفتي الكف على الأخرى<sup>(١)</sup>.

وما ادعاه من مي الخلاف ليس بجيد<sup>(٢)</sup>، بل فيه قولان آخران، أنهما مختلفا المعنى :

أحدهما : أن التصفيق : الصرب<sup>(٣)</sup> بظاهر إحداهما على الأخرى، والتصفيق : الضرب بإطني إحداهما على باطن الأخرى . حكاه صاحب ((الإكمال))<sup>(٤)</sup> وصاحب ((المفهم))<sup>(٥)</sup>.

والقول الثاني : أن التصفيق : الضرب بأصبعي الإندار والنبية، وبالقاف : بالجميع للهو واللعب<sup>(٦)</sup>.

وقال الداودي<sup>(٧)</sup> في قصة تصفيق الصحابة بأبي بكر حين جاء النبي صلى الله عليه وسلم : يحتمل أن يكونوا ضربوا بأكفهم على أفخاذهم .

قال صاحب ((الإكمال)) : وقد ينح الداودي بما<sup>(٨)</sup> جاء في حديث معاوية بن الحكم : جعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم يسكتوني<sup>(٩)</sup>،<sup>(١٠)</sup>.

وسأني اختلاف العلماء في كمية التصفيق في الصلاة .

(١) المحلى ( ٧٨/٤ ) .

(٢) ((بجيد)) : سقطت من (س) .

(٣) ((الضرب)) : تحرفت في (س) .

(٤) إكمال المعلم ( ٣٣٣/٢ ) .

(٥) المفهم ( ٥٥/٢ ) .

(٦) انظر . إكمال المعلم ( ٣٣٣/٢ ) ، و المفهم ( ٥٥/٢ — ٥٦ ) .

(٧) تقدمت ترجمته .

(٨) في (س) : ((ما)) وهو غلط .

(٩) أخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ومسح ما كان من إباحة : ٣٨١/١ ، برقم : ٥٣٧ ) .

(١٠) إكمال المعلم ( ٣٣٣/٢ ) .



### الثالث:

فيه حجة على مشهور قول مالك باستواء الحكم في حق الرجال والنساء أن المشروع في حق الجميع التسييح دون التصفيق<sup>(١)</sup>.

ونقل صاحب ((المهم)) عن مشهور قول<sup>(٢)</sup> مالك أنه لا يجوز أن يفعل في الصلاة لا<sup>(٣)</sup> الرجال ولا النساء<sup>(٤)</sup>.

وحكى صاحب ((الإكمال)) عن أبي حيفة أنه رأى<sup>(٥)</sup> فساد صلاة المرأة إذا صفقت في صلاتها.

قال : وخطأ أصحابه هذا القول<sup>(٦)</sup>.

وقال الأبهري<sup>(٧)</sup> من المالكية : إن صفقت المرأة لم تطل صلاتها، غير أن المختار : التسييح<sup>(٨)</sup>

(١) في المدونة ( ١٠٠/١ ) : ((قال ابن القاسم : كان مالك يصعب التصفيق للنساء، ويقول : قد جاء حديث التصفيق ولكن قد جاء ما يدل على ضعفه قوله من أنه في صلاته شيء فليسح . وكان يرى التسييح للرجال والنساء جميعاً)).

(٢) ((قول)) : سقطت من (س).

(٣) في (س) : ((إلا)) وهو تحريف.

(٤) في (س) بعد قوله : ((النساء)) : ((صح)) ولا معنى لها.

(٥) المهم ( ٥٦/٢ ) .

(٦) ((رأى)) : سقطت من (س).

(٧) لم أقف عليه في مطبوعة ((الإكمال)). ويظهر أنه حصل سقط في ذلك الموضع، فقد نقله الأبي في إكمال الإكمال ( ١٧٧/٢ ) عن القاضي عياض.

(٨) تقدمت ترجمته.

(٩) نقله الأبي في إكمال الإكمال ( ١٧٧/٢ ) عن القاضي عياض، ولم أقف عليه في الإكمال.

واستدل ابن عبد البر وغيره من المالكية<sup>(١)</sup> بقوله في حديث سهل بن سعد : ((مَنْ نَابَهُ شيءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسِّحْ)). قال : وهذا على عمومِهِ في الرجال والنساء . (وتأولوا قوله به : فإن التصحيح للنساء، أي : أن التصحيح<sup>(٢)</sup> من أفعال النساء على جهة الذم لذلك<sup>(٣)</sup>)؛ قال الفسافي عياض : وقيل كان النساء والرجال يصفقون في الصلاة والطواف فأنزل الله عز وجل<sup>(٤)</sup> : ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عَنِ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾<sup>(٥)</sup> أي صغيراً وتصفيقاً، فنهوا عن ذلك رجالاً ونساءً<sup>(٦)</sup>.

ثم أعمم أنه من عادة<sup>(٧)</sup> النساء في حاصتتهن وهو هن لا أنه إباحة لهن وسنه فيما يعترين في صلاتهن .

قلت : وهذا التأويل في غاية العمد، وهو وإن<sup>(٨)</sup> مشى في رواية مالك في ((الموطأ)) عن أبي حازم<sup>(٩)</sup> (فهو مردود برواية حماد بن زيد عن أبي حازم)<sup>(١٠)</sup> عن سهل بن سعد، فإن لعظهما<sup>(١١)</sup> :

- 
- (١) في (ك) : ((لذلك)).
  - (٢) ما بين القوسين تكرر سهواً في (س) .
  - (٣) الاستذكار ( ٢٤٠/٦ )، وانظر : التمهيد ( ١٠٦/٢١ ) .
  - (٤) في (ك) و (س) : ((الله تعالى)).
  - (٥) سورة الأنعام، الآية : ( ٣٥ ) .
  - (٦) إلى هنا نقله الأبي في إكمال الإكمال ( ١٧٧/٢ ) عن القاضي عياض، ولم أقف عليه في الإكمال .
  - (٧) ((عادة)) : عرفت في (س) .
  - (٨) في (س) . ((فإن)).
  - (٩) الموطأ ( ١٦٣/١ — ١٦٤ ) .
  - (١٠) ما بين القوسين تكرر سهواً في (س) .
  - (١١) في (س) : ((لعظهما)) وهو علط .

((إدا نايكم أمر فليصح الرجال وليصغ النساء<sup>(١)</sup> في الصلاة)) لفظ البخاري في (كتاب الأحكام)<sup>(٢)</sup>، وكذا رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> والنسائي<sup>(٤)</sup>.

ويردّه أيضاً رواية البخاري من طريق الثوري عن أبي حازم عن سهل مختصراً : ((إنما التصحيح للرجال والتصحيح للنساء))<sup>(٥)</sup>، فأني بـ((إنما)) المقتضية للحصر على المشهور في أن التصحيح مختص بالرجال والتصحيح بالنساء .

وأما قوله تعالى : ﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديّة ﴾<sup>(٦)</sup> فليس في سبب الروايات أنه يهيئ النساء عن ذلك لا<sup>(٧)</sup> في حالة الصلاة ولا في غيرها، وإنما ذكر غير واحد من

(١) في (س) : ((وليصغ)).

(٢) صحيح البخاري : (كتاب الأحكام، باب الإمام يأتي قوماً فيصلح بينهم ١٨٢/١٣، رقم ٧١٩٠ .  
(٣) وابن فيه قوله ((في الصلاة))، وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذه الرواية في الفتح (١٦٩/٢) فقال ((ووقع في رواية حماد بن زيد بصيغة الأمر، ولفظ "إدا نايكم شيء" في الصلاة فليصح الرجال وليصغ النساء" فلم يذكر هذه اللفظة أيضاً)) وقال الحافظ أيضاً في الفتح (٧٧/٣) : ((وعن مالك ومعه في قوله "التصحيح للنساء" أي : هو من شأنهن في غير الصلاة، وهو على جهة الدم له، ولا يعني فعله في الصلاة لرجل ولا امرأة . وتعقب برواية حماد بن زيد عن أبي حازم في (الأحكام) بصيغة الأمر . "فليصح الرجال وليصغ النساء" فهذا نص يدفع ما تأوله أهل هذه المقالة))<sup>(١)</sup> . لكن حدد النقطة جاءت في سنن أبي داود — كما سيأتي في الحاشية الآتية — .

(٣) ((أبر)) : سقطت من (س) .

(٤) السنن : (كتاب الصلاة، باب التصحيح في الصلاة . ٥٨٠/١، برقم ٩٤١٠)، ولفظه ((إدا نايكم شيء في الصلاة فليصح الرجال وليصغ النساء)) .

(٥) السنن . (كتاب الإمامة، باب استحلاف الإمام إذا عاب ٨٢/٢ — ٨٣، رقم ٧٩٣)

(٦) الصحيح : (كتاب العمل في الصلاة، باب التصحيح للنساء ٧٧/٣، برقم ١٢٠٤)، وليس فيه أداة الحصر ((إنما))، وقد ذكرها المزي في تحفة الأشراف (١٠٦/٤) عند إيراده لفظ البخاري .

(٧) سورة الأنفال، الآية : (٣٥) .

(٨) ((لا)) : سقطت من (س) .

(٩) ((ي)) . ليست في (ك) و (س) .

المسرين أنهم كانوا يؤذون النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في الطواف والصلاة<sup>(١)</sup> ليشوشوا عليه، فزلت الآية بمكة<sup>(٢)</sup>، ثم أمرهم بالمدينة أن تصفّق النساء لما نابهن؛ والله أعلم .

وما ذكرنا أنه المشهور عن مالك [ ١/٥٩ ] هو الذي جزم به ابن عبد البر<sup>(٣)</sup> وابن العربي عن مالك . قال ابن العربي : وليس بصحيح<sup>(٤)</sup>.

وحكى القاضي عياض<sup>(٥)</sup> والقرطبي<sup>(٦)</sup> عن مالك قولاً آخر على مقتضى الحديث، وهو قول أكثر العلماء، وإليه ذهب الأوزاعي، والشافعي، وداود، وأبو يوسف، وعبيد الله بن الحسن<sup>(٧)</sup>، والحسن بن حي<sup>(٨)</sup>، وأحمد، وإسحاق كما حكاه المصنف وغيرهم<sup>(٩)</sup>. قال القرطبي : وهذا القول هو الصحيح نظراً وخبراً<sup>(١٠)</sup>.

## الرابع:

فيه حجة على أبي حنيفة في قوله : إن التسييح إذا كان جواباً قطع الصلاة، وإن كان من مرور إنسان لم يقطع<sup>(١١)</sup>؛ وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم أمر من نابّه شيء في صلاته من الرجال

(١) ((والصلاة)) : سقطت من (س) .

(٢) انظر : تفسير ابن جرير ( ٢٤٢/٩ ) .

(٣) التمهيد ( ١٠٦/٢١ )، والاستذكار ( ٢٤٠/٦ ) .

(٤) عارضة الأحوذى ( ١٦٤/٢ ) .

(٥) إكمال المعلم ( ٣٣٢/٢ ) .

(٦) المفهم ( ٥٦/٢ ) .

(٧) عبيد الله بن الحسن هو العمري البصري قاصيها : ثقة، فقيه، لكن عابوا عليه مسألة تكافؤ الأدلة ( التقريب : ٤٢٨٣ ) .

(٨) الحسن بن حيّ هو : الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ وهو حيّان بن شمي — بالجمعة ( التقريب : ١٢٥٠ )

(٩) انظر : الأوسط لابن المنذر ( ٢٤٠/٣ ) .

(١٠) المفهم ( ٥٦/٢ ) .

(١١) انظر : الميسوط ( ٢٠٠/١ — ٢٠١ )، و الهداية ( ١٥٧/١ )، و بدائع الصنائع ( ٢١٧/١ ) .

أن يسح، ولم يفرق بين أن يكون الذي يابه يقع جواً أو تنيهاً أو فتحاً على الإمام أو غير ذلك. والتسييح ذكر والذكر لا يُنظّل الصلاة.

وقد حالف أبو يوسف في ذلك أبا حيفة، وقال: لا يقطع التسييح الصلاة ولو وقع جواباً<sup>(١)</sup>، وبه صرح أصحابنا فقالوا: لا ينظّل الصلاة بقصد الإعلام بذلك؛ لأنه مأمور به<sup>(٢)</sup>، ولم يجرؤوا فيه الخلاف والتمصيل فيما إذا أتى بآية من القرآن للتنبيه كقوله للمستأذن: ﴿ادخلوها بسلام﴾<sup>(٣)</sup> ونحو ذلك؛ لأن هذا صالح لجواب المستأذن، فيكون من كلام الآدميين إذا لم يقصد التلاوة<sup>(٤)</sup>، بخلاف التسييح فإنه تنبيه في الجملة لئيبه به الإمام أو غيره لما لا يدل عليه لفظ التسييح؛ والله أعلم.

### الخامس:

الأمر بالتسييح للرجال والتصفيق للنساء هل هو على سبيل الذب أو الإباحة أو الوجوب؟  
فجرم الرافعي بأنه سنة، وحكاه عن الأصحاب أيضاً<sup>(٥)</sup>.  
قال الخطابي: فيه أن التصفيق سنة النساء<sup>(٦)</sup> في الصلاة<sup>(٧)</sup>.  
قال شيخنا الشيخ تقي الدين السبكي: إنما يكونان سنين إذا كان التنبيه قرية، وإن كان مباحاً كانا مباحين. قاله الشيخ أبو حامد وعمره<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: المبسوط (٢٠١/١)، والفتاوى (١٥٧/١).

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٨/٢ - ٤٩)، والمجموع (١٣/٤).

(٣) سورة الحجر، الآية: (٤٦).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩/٢ - ٥٠)، والمجموع (١٤/٤).

(٥) العزيز شرح الوجيز (٤٨/٢).

(٦) في (ص): ((للنساء)).

(٧) معالم السنن (٤٤٣/١).

(٨) انظر: المجموع (١٣/٤)، وقال البرقي في التحقيق (ص ٢٤٠): ((والتسييح والتصفيق مذكوران لقربة، ومباح للمباح)).

قال شيخنا : وقياس ذلك إذا كان التنبيه واجباً كما يئنان<sup>(١)</sup> الأعمى من الوقوع في بشر أن يكونا واجبين إذا تعينا طريقاً وحصل المقصود بهما .

### السادس :

لو عكس الرجل أو المرأة المشروع في حقه فصمق الرجل وسبحت المرأة هل يجوز ذلك، أو يكره، أو يحرم ؟ . وهل يكون ذلك مفسداً للصلاة أم لا ؟ ، لا شك أن ذلك خلاف الأولى، ولا تطل به صلاة المرأة قطعاً؛ لأنه ذكر<sup>(٢)</sup>؛ فأما الرجل ففيه خلاف لأصحابنا<sup>(٣)</sup>، والأصح : أنه<sup>(٤)</sup> لا تبطل . هكذا أطلق الشيخ تقي الدين السبكي تصحيحه .

وينبغي أن يقيد ذلك بالقليل، أما إذا فعل ذلك ثلاث مرات متواليات فتبطل؛ لأنه ليس مأذوناً له فيه<sup>(٥)</sup>.

فإن قيل : ففي الصحيحين من حديث سهل بن سعد في تصديقهم لأبي بكر : أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم بعد الفراغ : ((ما لكم أكثرتم التصديق ؟))<sup>(٦)</sup>، ولم يأمرهم بالإعادة مع كثرة التصديق ؟<sup>(٧)</sup>.

فالجواب<sup>(٨)</sup> عنه من وجهين :

- (١) في (ك) و (س) : ((كانئذ)) وهو أجود .
- (٢) انظر : المجموع ( ١٣/٤ ) .
- (٣) انظر : المجموع ( ١٣/٤ ) .
- (٤) في (س) : ((أنها)) .
- (٥) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٥٤/٢ )، المجموع ( ٢٥/٤ — ٢٧ ) .
- (٦) تقدم (ص ٧٨٣) .
- (٧) ((ولم يأمرهم بالإعادة مع كثرة التصديق)) : سقط من (س) .
- (٨) في (س) : ((الجواب)) .

أحدهما : أنهم لم يكونوا يعلمون امتناع ذلك، وقد لا يكون كان<sup>(١)</sup> حيثئذ محتسباً، وإما عرف امتناعه بهذا الحديث .

والثاني : أن يكون المراد بإكثار التصديق من مجموعهم لا من كل واحد، ولا يصر ذلك إذا لم يكن كل واحد أكثر منه .

وحكى ابن<sup>(٢)</sup> المراكح<sup>(٣)</sup> في ((التعليق))<sup>(٤)</sup> وابن الرفعة<sup>(٥)</sup> في ((الكفاية)) وجهاً أنه إن فعل ذلك عمداً بطلت صلاته، وإن فعله سهواً وظال (سجد للسهو .

وقال ابن حرم : لا يحل للرجل أن يصفق يديه في صلاته<sup>(٦)</sup>، فإن فعل وهو عالمٌ بالسهي بطلت صلاته .

قال : وأما المرأة فإن سبحت فحسن .

قال : وإما جاز التسييح للنساء لأنه ذكر الله تعالى، والصلاة مكان<sup>(٧)</sup> لذكر الله عز وجل<sup>(٨)</sup> .

(١) ((كان)) : ليست في (ك) .

(٢) ((ابن)) : سقطت من (ك) و (س) .

(٣) هو الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ المذهب، وعلمه، ومعبد أهله، شيخ الإسلام معني الفرق، بقية السلف، أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع بن صياء القراري المصري الشافعي . برهان الدين، ابن المراكح : قال عنه تلميذه ابن كثير : ((وبالجملة : فممن أُر شافعيًا من مشايخ مشه)) (ت : ٧٢٩هـ) . انظر . البداية والنهاية ( ١٤٦/١٤ ) ، وطبقات الشافعية للسبكي ( ٣١٢/٩ )

(٤) قال ابن كثير في البداية والنهاية ( ١٤٦/١٤ ) في ترجمة ابن المراكح . ((له تعليق كبير على "التسييح"، فيه من الفوائد ما ليس يوجد في غيره)) .

(٥) تقدمت ترجمته .

(٦) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٧) ((مكان)) : تحرفت في (س) .

(٨) الخلفي ( ٧٧/٤ — ٧٨ ) .

قلت : وما قاله من أن تسييحها حسن ليس مجيد؛ لأن المراد هنا تسييحها جهراً للتبني<sup>(١)</sup> لا تسييحها في نفسها سرّاً<sup>(٢)</sup>؛ وإن ذلك حسن . فأما رفعها صوتها بالتسييح لتبني الإمام أو غيره فليس بحسن . وقد صرح أصحابنا بأن<sup>(٣)</sup> الرجل يسيح جهراً إذا نابه شيء في صلاته إذ لا يحصل التبني بالتسييح<sup>(٤)</sup> سرّاً<sup>(٥)</sup>، والمرأة لا ترفع صوتها بما يشرع لها الإتيان به من التكبير ونحوه<sup>(٦)</sup>؛ فكيف ترفع صوتها بما لم يؤذن لها فيه ؟ . والله أعلم .

## الساج:

أمر الرجل بالتسييح والمرأة بالتضييق لما ينوب . هل يختص بما ورد به الص أو يتعدى في حق الرجل إلى ما في معناه من التهليل والتكبير والتحميد ونحو ذلك، ويتعدى في حق المرأة إلى الضرب بعضها أو نحوها، أو على الخاطئ ؟ .

لا شك أن الاتباع في ذلك مقصود، وربما يكون في التخصيص بالتسييح معنى لا يوجد في غيره من الأذكار؛ لأنه يكون في الغالب تنبيهاً للإمام أو غيره على ما عقل عنه وسهى عنه، أو على وقوعه هو أو غيره في محذور على سبيل العفلة؛ فناسب أن يأتي بلفظ يقتضي وقوع السهو والنسيان والعفلة من المسبب بلفظ يقتضي تزيه الله تعالى عما هو جائز على البشر من النسيان والعفلة؛ ولهذا المعنى استحب ابن أبي الدّم الحموي<sup>(٧)</sup> أن يسيح السّاهي في سجدتي السهو بلفظ (سبحان من لا يسهو ولا يعقل) أو نحو ذلك لمناسبته في المعنى .

(١) ((التبني)): سقط من (س) .

(٢) ((سرّاً)): تحرفت في (س) .

(٣) في (س) : ((فإن)) وهو تحريف .

(٤) ((بالتسييح)): سقطت من (س) .

(٥) انظر : المجموع (١٣/٤) .

(٦) انظر : العزيز شرح الوجيز (٣٨٣/٣) ، المجموع (٢٥٩/٧) .

(٧) هو : العلامة، شهاب الدين، إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم بن علي بن الدم الممداني الحموي الشافعي، قال الذهبي في السير : ((ولي القضاء بحماة، وصنف "أدب القضاء" و "مشكل الوسيط"، وجمع



وكذلك تصفيق المرأة يدها متيسرٌ في حقها لاعتبارها ذلك في غير الصلاة بخلاف الصرب  
بالعصا ونحوه، فقد يظن المنة<sup>(١)</sup> أنه لضرب عقرب [ ٥٩/ب ] أو نحوه بخلاف التصفيق باليد فإنه  
يكون لعارض يعرض مما يتعلق بما هي فيه أو نحوه .

وفي كلام القاضي أبي بكر بن العربي ما يدل على استعمال غير التسييح والتصفيق ببعض  
ما ينوب، فقال عقب حديث علي : كُتِبَ إِذَا اسْتَأْذَنْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ  
يُصَلِّي يَسْبِّحُ . والذي أفعله : أبي أعلن بالقراءة وأرفع صوتي بالكبير أي حالة كنت فيها  
أطهرها ليعلم أبي مشتغل بها . ثم حكى عن ابن حبيب<sup>(٢)</sup> أنه قال : يجوز للرجل أن يراجع  
من<sup>(٣)</sup> استأذن عليه بدعاء أو قرآن يجوز له في الصلاة كما فعل ابن مسعود<sup>(٤)</sup> . انتهى .

والانقصارُ على ما ورد به النصُّ أولى؛ حيث حصل به التنبية، فإن لم يحصل<sup>(٥)</sup> به التنبية انتقل  
إلى ما هو أصرح منه، بل إن احتاج إلى الطق إذا لم يحصل التنبية إلا به وكان في أمر واجب  
وحب ذلك كما يلعب أن بعض العلماء قام في الركعة الثانية من الجمعة وسبَّ قراءة (الفاتحة)  
وافتح قراءة (الفاشية) أو (المافقين) فسبح به من حلقه مرات عديدة فما تبه بذلك، فحرح بعض  
المؤدبين من الصلاة، وقال له : اقرأ الفاتحة أو نحو ذلك .

فإذ لم يحصل التنبية بالتسييح والتصفيق انتقل لما يحصل به التنبية؛ والله أعلم .

تاريخاً، وألف في الفرق الإسلامية وغير ذلك؛ وله نظم جيد وفصائل وشهرة))، توفي سنة اثنين وأربعين

وست مائة . انظر : سمر أعلام النبلاء ( ١٢٥/٢٣ — ١٢٥ )، و طبقات الشافعية الكبرى ( ١٥/٨ )

— ( ١١٩ ) .

(١) ((النبه)) : تحرفت في (س) .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) في (س) : ((ما)) وهو غلط .

(٤) عارضة الأحودي ( ١٦٣/٢ ) .

(٥) في (س) : ((يحصل)) .

## الثامن:

احتج بعض العلماء بهذا الحديث على أنه لا يجوز للرجل استعمال التصفيق باليدين مطلقاً لا في الصلاة ولا في غيرها لقوله: ((إنما التصفيق للنساء)). والظاهر أن إطلاق ذلك عمولاً على حالة الصلاة، وقد قيد بالصلاة في بعض طرقه كما في رواية همام بن منبه عن أبي هريرة: ((التصفيق للرجال، والتصفيق للنساء في الصلاة)) رواه أحمد<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، وأحبال بالمر على ما قبله، وقال: وزاد ((في الصلاة))، وعند البخاري أيضاً في حديث سهل بن سعد: ((إذا نايكم أمر فليصيح الرجال، وليصفح النساء في الصلاة))<sup>(٣)</sup>.

نعم، إن كان في تصفيق الرجل تشبيه بالنساء فيدخل<sup>(٤)</sup> في الأحاديث الواردة في ذم المتشبهين من الرجال بالنساء.

## التاسع:

في كيفية تصفيق المرأة في الصلاة. وقد روى أبو داود في ((سننه)) بإساده إلى عيسى بن أيوب — وهو القتيبي<sup>(١)</sup> — قال: قوله: التصفيق للنساء تصرب بأصبعين من يمينها على كفها اليسرى<sup>(٢)</sup>.

(١) ((لا)): سقطت من (س).

(٢) المسند (٣١٧/٢).

(٣) الصحيح: (كتاب الصلاة، باب تصحيح الرجل وتصفيق المرأة إذا نايها شيء في الصلاة: ٣١٩/١، رقم ٤٢٢٠).

(٤) تقدم أي لم أنف على الحديث بهذا اللفظ في ((صحيح البخاري))، وهو في سنن أبي داود (انظر ص ٧٩٠).

(٥) ((فيدخل)): تحرفت في (س).

(٦) عيسى بن أيوب القتيبي — يفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون —، أبو هاشم الدمشقي: صدوق، زاهد من السابعة (التقريب: ٥٢٨٧).

(٧) السنن: (كتاب الصلاة، باب التصفيق في الصلاة: ٥٨٠/١، رقم ٩٤٢).

وفي إسناده الوليد بن مسلم: وهو كثير التدليس والتسمية (التقريب: ٧٤٥٦)، ولم يصرح بالسماع

وحكى الراعي في كيفية ذلك أوجهاً :

أحدها — وبه صدر كلامه — : أن تصرب بطن كفها الأيمن على ظهر كفها الأيسر،  
وقيل : أن تصرب بأكثر أصابعها اليمنى على ظهر أصابعها، وقيل : أن تصرب أصبعين على  
ظهر الكف .

قال : والمعاني متقاربة، والأول<sup>(١)</sup> أشهر<sup>(٢)</sup>.

قال : ولا ينبغي أن تضرب بطن<sup>(٣)</sup> الكف على بطن الكف فإن ذلك لعب .

قال : فلو فعلت ذلك على وجه اللعب بطلت صلاحها وإن كان ذلك قليلاً؛ لأن اللعب  
بماي الصلاة<sup>(٤)</sup>.

ولم يذكر الراعي التصديق بالظهر على الظهر، وذكره الماوردي في ((الحاوي))،  
وأن<sup>(٥)</sup> طاهر المذهب أنه يجوز تصديقها كيف شاءت بطناً لبطن وظهر<sup>(٦)</sup>، أو ظهراً لظهر<sup>(٧)</sup>،  
فالكيفيات أربع .

واقصر<sup>(٨)</sup> الخطابي في ((المعالم)) على وجه واحد، وهو أن تضرب بظهور أصابع اليمنى  
صمغ الكف من اليسرى<sup>(٩)</sup>، ولا اختصاص لكون اللعب في التصديق بباطن الكف على

(١) ((الأول)) : سقط من (س) .

(٢) في (س) : ((والأشهر)) .

(٣) ((بطن)) : سقطت من (س) .

(٤) العزيز شرح الوجيز ( ٤٩/٢ )

(٥) في (س) : ((فإن)) وهو غلط .

(٦) في (ك) و (س) . ((أو لظهر))، وهي كذلك في (س) إلا أنه صرب على اشمرة من ((أو)) واللام من ((لظهر))

(٧) الحاوي ( ١٦٤/٢ ) .

(٨) في (س) : ((واقصر)) وهو غلط .

(٩) معالم السنن ( ٤٤٢/١ ) .

الكف<sup>(١)</sup> بالمرأة؛ ففي ((البحر))<sup>(٢)</sup> و ((الحلية))<sup>(٣)</sup> للروياتي : لو صفق الرجل أو المرأة لعباً بطلت وإن قلّ .

وأما أقوال المالكية في كيفية تصفيق المرأة فحكى ابن عبد البر في ((الاستذكار)) عن بعض العلماء أن التصفيح هنا أن تضرب المرأة بأصبعين من يمينها على كفها الشمال<sup>(٤)</sup>.

وجزم القاضي عياض<sup>(٥)</sup> والقرطبي<sup>(٦)</sup> بأن صفة التصفيق هنا الضرب بأصبعين من اليد اليمنى في باطن الكف اليسرى . قالوا : وهو صفحها، وصفع كل شيء جانبها، وصفحنا السيف : جانباه .

### العاشر:

حكى القاضي عياض<sup>(٧)</sup> والقرطبي<sup>(٨)</sup> عن يرى التفرقة بين الرجال والنساء في ذلك كالشافعي والأوزاعي أنهم علّلوا اختصاص النساء بالتصفيق لأن أصواتهن عورة، كما يمعن<sup>(٩)</sup> من الأذان ومن الجهر بالإقامة والقراءة . وقال ابن العربي في قوله : ((وإنما التصفيق للنساء)) يعسني : أن أصواتهن عورة فلا يظهرنه<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (ك) و (س) : ((على باطن الكف)) .

(٢) تقدم التعريف به .

(٣) تقدم التعريف به .

(٤) الاستذكار ( ٢٤١/٦ ) .

(٥) إكمال المعلم ( ٣٣٣/٢ ) .

(٦) المفهم ( ٥٥/٢ ) .

(٧) إكمال المعلم ( ٣٣٢/٢ ) .

(٨) المفهم ( ٥٦/٢ ) .

(٩) في (ك) و (س) : ((معين)) .

(١٠) عارضة الأحوذى ( ١٦٤/٢ ) .

قلت : والصحيح من مذهبنا : أن صوت المرأة ليس بعورة<sup>(١)</sup> . نعم ، إن حششي الافتتانُ بسماعه حرم ، وإلا فلا ، فالتعليلُ بخوف الافتتانِ أولى كما فعله ابن عبد البر ، فقال في ((الاستذكار)) : وقال بعضهم إما كره التسييح للنساء لأن صوت المرأة فتنة ، ولهذا منعت من الأدان والإقامة والجهر بالقراءة في صلاتها<sup>(٢)</sup> . انتهى .

وقد صرح أصحابنا بتحريم رفع صوتها بالأذان<sup>(٣)</sup> ، واستشكل عليه إباحتهم لرفع صوتها بالعاء<sup>(٤)</sup> .

وقد يُحاجَبُ بأن الأذان شعارٌ لم يؤد لها فيه فمعت منه ، وقد أذن لها في العاء في العرس ، وكذلك إسماع الجارية سيدها فلم ينع من مطلقاً ، والله أعلم<sup>(٥)</sup> .

## الحادي عشر :

استدل به عبد البر وغيره على جواز الفتح على الإمام إذا احتاح إلى ذلك

قال : وإذا جاز التسييح جازت التلاوة لأنها ذكرٌ .

قال : وهذا إما يكون إذا وقف الإمام ولم<sup>(٦)</sup> يجد ما يقرأ على ما يروى عن عليٍّ — رضي الله عنه — : إذا استطعك الإمام فأطعمه<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٣ / ٣٨٢ ) ، المجموع ( ٧ / ٢٥٩ ) .

(٢) الاستذكار ( ٦ / ٢٤١ ) .

(٣) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١ / ٤٠٧ ) ، والمجموع ( ٣ / ١٠٨ ) .

(٤) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٣ / ١٤ ) .

(٥) ((والله أعلم)) : سقطت من (س) .

(٦) في (س) : ((ولا)) وهو تحريف .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٣ / ٦٢ ) من طريق ليت بن أبي سليم ، عن عبد الأعلى بن عامر ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن عليٍّ (هـ) . وهذا إسنادٌ ضعيف : فيه ليت بن أبي سليم : صدوق ، اختلط جداً ولم يتم حديثه فترك ( التقریب : ٥٦٨٥ ) . وجاء عبد البيهقي في السنن الكبرى ( ٣ / ٢١٣ ) -

ثم روى [ ١/٦٠ ] بإسناده إلى الحسن أن أهل الكوفة يقولون : لا يفتح على الإمام، ولا بأس به، أليس الرجل يقول : سبحان الله<sup>(١)</sup>.

وذكر الطحاوي أن الثوري وأبا حيفة وأصحابه كانوا يقولون : لا يفتح أحدٌ على الإمام . قالوا : فإن فتح عليه لم تقصد صلاته .

وروى الكرخي<sup>(٢)</sup> عن أصحاب أبي حيفة أنهم لا يكرهون الفتح على الإمام .

وقال مالك والشافعي وأصحابها : لا بأس بالفتح على الإمام إذا تعابا .

وهذا هو الصحيح<sup>(٣)</sup>؛ لأن تلاوة القرآن في صلاته أجوز من النسيح<sup>(٤)</sup>.

قلت : وهذا إذا قصد بالفتح عليه التلاوة ولو مع قصد الردّ على المذهب؛ أما إذا قصد الرد فقط بطلت بلا خلاف، أو أطلق فلم يقصد تلاوة ولا ردًّا بطلت أيضًا<sup>(٥)</sup> سواء كان الذي فتح

= من طريق محمد بن ميسر عن إسرائيل عن عبد الأعلى (به) بلفظ : ((من السنة : أن تفتح على الإمام إذا استطعتمك، قلت لأبي عبد الرحمن : ما استطعام الإمام ؟ قال . إذا سكت)). ومحمد بن ميسر : ضعيف، رمي بالإرجاء (التقريب : ٦٣٤٤) . وله إسناده آخر عبد البهيقي في السنن الكبرى (٣/٢١٣) من طريق عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي (به) . وعطاء بن السائب : صدوق، احتلط (التقريب : ٤٥٩٢) . فالأثر حسن بهذه الطرق، والله أعلم .

(١) أخرجه بن أبي شيبه في المصنف (٢/٦٢) عن ابن علية، عن يونس بن عبيد، عن الحسن وابن سبرين أنهما كانا لا يريان بأساً بتلقيص الإمام . وهذا إسناده صحيح .

(٢) هو : أبو الحسين عبيد الله بن الحسين بن دلال البغدادي الكرخي . الفقيه، أحد أئمة الحنفية المشهورين، انتهت إليه رئاسة المذهب، وكان مع ذلك رأساً في الاعتزال، توفي سنة أربعين وثلاثمائة .

انظر : سير أعلام النبلاء (١٥/٤٢٦ — ٤٢٧)، و البداية والنهاية (١١/٢٢٤ — ٢٢٥)

(٣) في (ك) و (س) : ((قال : وهذا هو الصحيح)).

(٤) الاستذكار (٦/٢٤١ — ٢٤٢) .

(٥) انظر : المجموع (٤/١٤) .

عليه انتهى في القراءة إلى الآية التي فتح عليه بها أم<sup>(١)</sup> أنشأ التلظ بها كما صرح به الرافعي في ((الشرح))<sup>(٢)</sup> والنووي في ((الروضة))<sup>(٣)</sup>

وقال النووي في غيرها : يعني أن لا تبطل في صورة ما إذا كان<sup>(٤)</sup> قد انتهى في القراءة إليها<sup>(٥)</sup>.

قال شيخنا الشيخ تقي الدين السبكي : والأمر كما قال .

وحصر أهل الطاهر جواز الفتح على الإمام بما إذا فتح عليه في أم القرآن فقط، فإن فتح عليه في غير أم القرآن منعداً وهو يدري أنه لا يجوز له بطلت صلاته لقوله صلى الله عليه وسلم : ((لا تفعلوا إلا بأم القرآن))<sup>(٦)</sup>؛ قالوا : فمن فتح عليه في غير أم القرآن إن قصد القرآن<sup>(٧)</sup> لم يجر له به

(١) في (س) : ((أمر)).

(٢) العزيز شرح الوجيز ( ٥٠/٢ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٢٩٢/١ )

(٤) ((كان)) : سقطت من (س) .

(٥) انظر : المجموع ( ١٤/٤ ) .

(٦) أخرجه أبو داود في سننه : ( كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في الصلاة بفاتحة الكتاب ٥١٥/١، برقم ٨٢٣ )، و الترمذي في جامعه : ( أبواب الصلاة، باب ما جاء في القراءة خلف الإمام ١١٦/٢ — ١١٧، برقم : ٣١١ ) من حديث عباد بن الصامت — رضي الله عنه .

قال الترمذي . ((حديث حسن))، وفي إسناده ابن إسحاق وقد صرح بالتحديث — كما في مسند أحمد ٣٢٢/٥، وصحيح ابن حبان ٨٦/٥، برقم ١٧٨٥ ) فهذا الإسناد حسن . قال إمام ابن حجر في التلخيص الحبير ( ٢٣١/١ ) : ((ومن شواهد ما رواه أحمد [ في المسند ٢٣٦/٤، ٥، ٦، ٤١٠ ] من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لعلكم تفرون والإمام يقرأ" قالوا : إنا لنفعل، قال : لا، إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب" . إسناده حسن . ورواه ابن حبان من طريق أبيه عن أبي قلابة عن أنس، وزعم أن طريق أبي قلابة عن أنس ليست محفوظة)).

(٧) ((إن قصد القرآن)) : سقطت من (س) .

صلى الله عليه وسلم أن يقرأ المأموم شيئاً غير أم<sup>(١)</sup> القرآن، وإن لم يقصد القرآن لم يجز لأنه كلام الناس<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حزم : فإن نسبت القراءة على الإمام فليركع أو ليتقل إلى سورة أخرى<sup>(٣)</sup>.

### الثاني عشر:

قول المصنف : والعمل على هذا عند أهل العلم ليس بجيد؛ فقد خالف في ذلك مالك في المشهور عنه وأبو حنيفة فيما نقل عنه كما تقدم؛ والله أعلم .

---

(١) ((أم)) سقطت من (س) .

(٢) انظر : الغلى ( ٣/٤ ) .

(٣) الغلى ( ٣/٤ ) .



## باب ما جاء في كراهية التناوب في الصلاة

حدثنا علي بن حُجْر، ثنا<sup>(١)</sup> إسماعيل بن جعفر، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((التناوب في الصلاة من الشيطان، فإذا تناوب أحدكم فليكظم ما استطاع)).

قال : وفي الباب : عن أبي سعيد الخدري، وجدَّ عدي بن ثابت .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

وقد كره قوم من أهل العلم التناوب في الصلاة .

قال إبراهيم : إني لأرُدُّ التناوب بالتحنج .

---

(١) في (ك) و (س): ((أنا)).

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث أبي هريرة: أخرجه بقية الستة؛ فرواه مسلم عن علي بن حجر، وقتيبة، ويحيى بن أيوب عن إسماعيل بن جعفر<sup>(١)</sup>، ولم يقل في الصلاة.

ورواه المصنف في (الاستئذان)<sup>(٢)</sup>، والنسائي في ((الكبرى)) في (اليوم والليلة)<sup>(٣)</sup> من رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة. وزاد في أوله: ((العطاسُ من الله)).

ورواه البخاري من رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة<sup>(٤)</sup> دون ذكر العطاس.

(١) الصحيح: (كتاب الرهد والرقائق، باب تشميت العطاس وكراهة التأطير: ٢٢٩٣/٤، برقم: ٢٩٩٤).

(٢) الجامع: (كتاب الأدب، باب ما جاء أن الله يحب العطاس ويكره التأطير: ٨٠/٥، برقم: ٢٧٤٦).

(٣) عمل اليوم والليلة (رقم: ٢١٧).

(٤) قوله: ((رواه البخاري في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة)) تابع الشارح فيه المري؛ فإنه ذكر في تحفة الأشراف (٤٨٨/٩) هذا الحديث تحت ترجمة (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة)، وذكر أن البخاري أخرجه في (صفة إبليس) — يعني: من كتاب بدء الخلق — عن علي بن عاصم، عنه، ثم عاد مرة أخرى (تحفة الأشراف ٣٠٨/١٠) فذكر الحديث تحت ترجمة (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة)، وعراه إلى البخاري في (بدء الخلق) من رواية علي بن عاصم. وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في التلخيص الطراف (٣٠٨/١٠) — فقال: ((تقدم أن المصنف ذكر في ترجمة ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة أن (خ) أخرجه في صفة إبليس عن علي بن عاصم، ولم يقل فيه (عن أبيه)؛ فراجعته من الأصل فوجدتها ثابتة؛ و (صفة إبليس) من حجة أبواب (بدء الخلق)، فتعذر الجمع بين كلامه)) ٨٠١. وقال الشيخ السدي في أطراف البخاري: ((هكذا أورد المزني هذا الحديث في أحاديث سعيد المقبري عن أبي هريرة بدون واسطة (أبيه أبي سعيد)، والظاهر أن هذا سهو؛ إذ الموجود في النسخ الحاضرة عندنا من "صحيح البخاري" عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة. ولهاذا نعيد ذكره في موضعه)) ٨٠٢. نقلت عن =

ورواه السائي في ((اليوم والليلة)) بلفظ : ((إن الله يحب العطاس، [ ويكره [التثاؤب))<sup>(١)</sup>، وكذلك<sup>(٢)</sup> رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والمصنف أيضاً في الاستئذان<sup>(٥)</sup>، والسائي في ((اليوم والليلة))<sup>(٦)</sup> من رواية سعيد المقرئ عن أبيه عن أبي هريرة .

ورواه ابن ماجه من رواية عبد الله بن سعيد المقرئ عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ . ((إذا تآوب أحدكم فليصع يده على فيه، ولا يعوي؛ فإن الشيطان يصحك منه))<sup>(٧)</sup>.

حاشية تحفة الأشراف (٤٨٨/٩) . وهذا الذي ذكره الحافظ ابن حجر والشيخ السدي هو الذي وقت عليه . انظر : صحيح البخاري . ( كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجوده . ٣٣٨/٦ ، برقم ٣٢٨٩ ) . نعم، اختلف في هذا الحديث على سعيد المقرئ هل هو عنه عن أبي هريرة بلا واسطة أو بواسطة أبيه كما سيأتي ذكره قريباً إن شاء الله تعالى .

(١) وقع في الأصل . ((وأكره)) وهو تحريف، والثبت من (ك) و (س)

(٢) عمل اليوم والليلة ( رقم : ٢١٦ ) .

(٣) ((وكذلك)) : سقطت من (س) .

(٤) الصحيح : ( كتاب الأدب، باب ما يستحب من العطاس وما يكره من التثاؤب ٦٠٧/١٠ ، برقم ٦٢٢٣ )، وأخرجه أيضاً في ( باب إذا تآوب فليصع يده على فيه : ٦١١/١٠ ، برقم : ٦٢٢٦ )

(٥) السنن . ( كتاب الأدب، باب ما جاء في التثاؤب . ٢٨٧/٥ ، برقم . ٥٠٢٨ )

(٦) الجامع . ( كتاب الأدب، باب ما جاء أن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب ٨١/٥ ، برقم : ٢٧٤٧ )

(٧) عمل اليوم والليلة ( رقم : ٢١٤ ) .

(٨) المس . ( كتاب إقامة الصلاة وآدابها، باب ما يكره في الصلاة ٣١٠/١ ، برقم . ٩٦٨ )

وقد اختلف في هذا الحديث على سعيد المقرئ فروى عنه عن أبي هريرة، قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٦٠٧/١٠ ) . ((هكذا قال آدم بن أبي إياس عن أبي دثب [ عبد البخاري، برقم ٦٢٢٣ ]، وتابعه علي بن عاصم [ عبد البخاري، برقم ٦٢٢٦ ]، والحجاج بن محمد عبد السائي وأبو داود الطيالسي، ويريد بسنن هارون عبد الزمدي، وابن أبي فديك عبد الإسماعيلي، وأبو عامر العقدي عبد الحاكم، كلهم عن ابن أبي دثب، وأخرجهم القاسم بن يزيد عبد السائي فلم يقل فيه (عن أبيه)، وكذا ذكره أبو يعين من طريق الطيالسي، وكذلك أخرجه السائي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم من رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقرئ، عن أبي هريرة، وم يقل (عن أبيه)، ورجح الزمدي رواية من قال (عن أبيه)، وهو المعتمد<sup>(١)</sup> . وذكر الدارقطني في العلل ( ٣٦٧/١٠ — ٣٦٩ ) الاختلاف فيه على المقرئ، ثم قال : ((ويشبه أن يكون ابن أبي دثب قد حمله)).

وحديث أبي سعيد : ( أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup> من رواية ابن أبي سعيد<sup>(٣)</sup> ) الحذري عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إذا تثاؤب<sup>(٤)</sup> أحدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع؛ فإن الشيطان يدخل)).

وفي رواية لمسلم : ((إذا تثاؤب أحدكم فليمسك يده على فيه فإن الشيطان يدخل))، ولم يقل في رواية له : ((على فيه)). وسَمَّى (ابن أبي سعيد) : عبد الرحمن<sup>(٥)</sup>.

وحديث جده عدي بن ثابت : أخرجه المصنف في أبواب الاستئذان من رواية أبي اليقطين<sup>(٦)</sup> عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده رفعه : ((العطاس والعاس والتثاؤب في الصلاة والحيز والقيء والرعاف من الشيطان))<sup>(٧)</sup>.

(١) الصحيح : ( كتاب الزهد والرقائق، باب تشميت العاطس وكراهية التثاؤب : ٢٢٩٣/٤، برقم : ٢٩٩٥ ).

(٢) السنن : ( كتاب الأدب، باب ما جاء في التثاؤب : ٢٨٦/٥ — ٢٨٧، برقم : ٥٠٢٦، ٥٠٢٧ ).

(٣) ما بين القوسين سقط من (س).

(٤) في (ك) : ((تثاؤب)).

(٥) الصحيح : ( كتاب الزهد والرقائق، باب تشميت العاكس وكراهية التثاؤب : ٢٢٩٣/٤، برقم : ٢٩٩٥ ).

(٦) ((أبي)) : تحرفت في (س) إلى ((ابن)).

(٧) الجامع : ( كتاب الأدب، باب ما جاء أن العطاس في الصلاة من الشيطان : ٨١/٥ — ٨٢، برقم : ٢٧٤٨ )،

قال الرمدي : ((هذا حديث عريب، لا يعرفه إلا من حديث شريك عن أبي اليقطين)). وإسناده ضعيف فيه

أبو اليقطين، واسمه : عثمان بن عمرو — بالنصير — البجلي، الكوفي، الأعمى : ضعيف، اختلط، وكان يدلس.

ويعلق في التشيع . التقریب ( ٤٥٠٧ ) . قال أبو بكر البرقاني : قلت أبي الحسن الدارقطني : شريك عن أبي

اليقطين، عن عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جده : كيف هذا الإسناد ؟، قال : (ضعيف)، قلت . من جهة من ؟،

قال : (أبو اليقطين ضعيف)، قلت : فيرك ؟، قال : (لا، بل يخرج، رواه الناس قديماً) . ١. من تهذيب الكمال

( ٢٨٦/٤ ) . وفي إسناده — أيضاً — : ثابت الأنصاري، وهو مجهول الحال ( التقریب : ٨٣٦ )، وذكر

الحافظ ابن حجر في التهذيب ( ١٩/٢ ) عن البخاري أنه قال في التاريخ الأوسط : ((حديث [ يعني : عدي بن

ثابت ] عن أبيه عن جده عن علي لا يصح)). وفي مؤالات البرقاني للدارقطني ( ص ٥٥ ) : ((قلت له [

يعني : الدارقطني ] : عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟، قال : لا يست، ولا

يعرف أبوه ولا جده، وعدي ثقة)). فالحديث ضعيف، وقد ضعفه الشارح — كما سيأتي في الوجه الثامن — .

والحديث عند ابن ماجه بلفظ آخر لم يذكر فيه التثاوب<sup>(١)</sup>.

وحدّ عدي بن ثابت اسمه : دينار، فيما قاله يحيى بن معين<sup>(٢)</sup>، وقيل : اسمه قيس<sup>(٣)</sup>، وقيل عبد الله بن يزيد الخطمي، والصحيح : أن عبد الله بن يزيد جدّه لأمه<sup>(٤)</sup>.

## الثاني :

في الباب أيضاً : عن أبي أمامة، وعبد الله بن مسعود .

أما حديث أبي أمامة . فرواه الطبراني في ((الكبير)) من رواية عبد الكريم<sup>(٥)</sup> — وهو ابن أبي المخارق — عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره التثاوب في الصلاة<sup>(٦)</sup>. وعبد الكريم بن أبي المخارق . ضعيف<sup>(٧)</sup>.

(١) المسر . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يكره في الصلاة : ٣١١/١، برقم ٩٦٩٠ ) مسر طريق شريك عن أبي البقطان، به، ولمطه : ((البراق، والمخاط، والخيص، والنمسا في الصلاة مسر الشيطان)).

(٢) التاريخ (رواية الدوري : ٣٩٧/٢)، وانظر : جامع الترمذي ( ٨٢/٥ )، قال الحافظ ابن حجر في التهذيب ( ١٩/٢ ) . ((وقال الترمذي [ في جامعه ٢٢٠/١ - ٢٢١ ] . سألت محمداً — يعني البحاري — عن حدّ عدي ما اسمه ؟، فلم يعرف محمد ما اسمه، وذكرت له قول يحيى بن معين : أن اسمه دينار، فسمي به ... . وقال أبو علي الطوسي [ في مختصر الأحكام ٣٤٠/١ ] . حدّ عدي بمحول لا يعرف، ويقال : اسمه دينار، ولا يصح)). وهكذا قال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ١٨٣٩ ) .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب ( ٢٠/٢ ) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال ( ٣٨٦/٤ )، و تهذيب التهذيب ( ١٩/٢ )، قال الحافظ ابن حجر في التهذيب ( ٢١/٢ ) بعد أن أورد عدة أقوال في اسمه . ((ولم يترجح لي في اسم جدّه إلى الآن شيء من هذه الأقوال كلها، إلا أن أقربها إلى الصواب أن جدّه هو جدّه لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي . والله أعلم)).

(٥) ((عدي)) : سقطت من (س).

(٦) المعجم الكبير ( ١٣١/٨، برقم ٧٥٩٨ ) .

(٧) وهكذا قال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٤١٥٦ ) .

وأما حديث ابن مسعود : فرواه الطبراني أيضاً من رواية يزيد بن أبي<sup>(١)</sup> زياد عن أبي ظبيان عن عبد الله بن مسعود قال : الثواب والعطاس في الصلاة من الشيطان<sup>(٢)</sup>. هكذا وقع في ((المعجم)) ليس فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم . فإما أن يكون سقط على بعض السأخ، أو هو من قوله؛ ومثله لا يقال من قيل الرأي .

### الثالث:

وقع في أصل سماعتنا : ((فإذا ثاب)) بالواو، وفي بعض الروايات تنأب بالهمز والماء، وهي رواية المبارك بن عبد الجبار الصوري<sup>(٣)</sup>، وكذا هو عند البخاري<sup>(٤)</sup> [ ٦٠/ب ] وأبي داود في حديث أبي هريرة، وعند أبي داود أيضاً في حديث أبي سعيد، ووقع في ((صحيح مسلم)) (بالواو) في حديث أبي سعيد وكذا في حديث أبي هريرة في أكثر النسخ، وفي بعضها بالهمز والماء .

(١) ((أبي)) : سقطت من (س) .

(٢) المعجم الكبير ( ٢٨٨/٩ ، رقم : ٩٤٥٣ ) . وإسناده ضعيف : فيه يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف، كثير فتية وصار يلقن، وكان شيعياً . (التقريب : ٧٧١٧) .

(٣) هو الشيخ الإمام، المحدث، العالم، المييد، بقية النقلة المكثري، أبو الحسين، المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم البغدادي الصوري، ابن الطيوري : قال عنه أبو سعد السمعاني في الأنساب ( ٢٠٩/٤ ) ((كان محدثاً، مكثراً، صالحاً، أميناً، صدوقاً، صحيح الأصول، صيماً، ورعاً، وفوراً، حمس السمت، كثير الخير، كتب الكثير، وسمع الناس بإفادته، ومنعه الله بما سمع حتى انتشرت عنه الرواية فصار أعلى البغداديين سمعاً))، توفي سنة خمس مائة، عن تسعين عاماً . انظر : سير أعلام النبلاء ( ٢١٣/١٩ — ٢١٦ ) . قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٦١١/١٠ ) : ((قال شيخنا في "شرح الترمذي" : وقع في رواية المحمدي عن الترمذي بالواو، وفي رواية السنجي بالهمز)) .

والسنجي هو : الشيخ، الإمام، الحافظ، الخطيب، محدث مرو وعطيهها، وعالمها، أبو طاهر محمد بن أبي بكر محمد بن عبد الله بن أبي سهل المرزوي، السنجي، الشافعي، المؤذن، الخطيب : سمع أبا الحسين بن الطيوري الذي تقدمت ترجمته آنفاً، توفي سنة ثمان وأربعين وخمس مئة . انظر : السو ( ٢٨٤/٢٠ )؛ فتبين بهذا أن الحافظ ابن حجر إنما نقل كلام شيخه العراقي بالمعنى، والله أعلم .

(٤) انظر : فتح الباري ( ٦١١/١٠ ) .

وقد أنكر الجوهري كونه بالواو، فقال : (نقول منه<sup>(١)</sup> تئأبت على تقاعلت) . قال : (ولا تقل تئأبت) . قال : (والتأب مدودة)<sup>(٢)</sup> يريد تضم التأء وبالحمر على ورن الحيلاء والعساء، وهي الاسم من التثاؤب، والتأؤب أيضاً مهمور، وقد ينقلون همزة المضمومة واواً، وهو الموجود في أكثر الأصول .

وما قاله الجوهري هو المشهور عند جمهور أهل اللغة، وخالف في ذلك ثابت السرقسطي<sup>(٣)</sup>، وابن دريد<sup>(٤)</sup>.

فقال ثابت في ((عريب الحديث)) له<sup>(٥)</sup> : لا يقال تئأب بالمد مخففاً، بل تئأب بتشديد اصمرة<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن دريد : أصله من ثأب الرجل بالتشديد، فهو مثوَّب إذا استرحى وكسل<sup>(٧)</sup>؛ وقوله : ((فليكظم)) هو بمنح ياء المضارعة وكسر الظاء المعجمة، أي : ليحبسه مهما أمكنه . قاله أبو مرسى المديني<sup>(٨)</sup> وابن الأثير<sup>(٩)</sup>.

(١) ((مه)) : سقطت من (س) .

(٢) الصحاح ( ٩٢/١ : ثأب ) .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) هو : العلامة، شيخ الأدب، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عناهية الأردني، البصري : صاحب النصاب، نقل في هاش وجزار البحر يطلب الأدب ولسان العرب، فعاق أهل زمانه، ثم سكن بغداد، وكان أبوه رئيساً متمولاً . قال الدارقطني : ((تكلموا به))، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة وله ثمان وتسعون سنة، عفا الله عنه . انظر . تاريخ بغداد ( ١٩٥/٢ — ١٩٧ ) ، و طبقات النحويين واللغويين للريدي ( ص ١٨٣ — ١٨٤ ) ، و سير أعلام النبلاء ( ٩٦/١٥ — ٩٧ )

(٥) ((له)) : غرقت في (س) إلى ((أو)) .

(٦) انظر : مشارق الأنوار ( ١٢٧/١ ) .

(٧) انظر : مشارق الأنوار ( ١٢٧/١ ) .

(٨) المجموع المغيث ( ٥٠/٣ : كظم ) .

(٩) النهاية ( ١٧٨/٤ : كظم ) .

وقال النووي : الكظم الإمساك<sup>(١)</sup>.

قلت : فرق الجوهرى بين مصدر كظم بمعنى أمسك فجعله كظوماً وبين كظم عيطه، أي : تجرعه فجعله كظماً، فقال<sup>(٢)</sup> : كظم غيطه كظماً<sup>(٣)</sup> : اجترعه؛ فهو رجلٌ كظيم، وكظم البعير يكظم كظوماً إذا أمسك عن الجرة فهو كاظم<sup>(٤)</sup>.

فإن أريد بالحديث ها الإمساك فيحتمل أن يراد : فليمسك عن فتح فمه ما استطاع، أو فليمسك بيده على فيه، كما ثبت في حديث أبي سعيد المتقدم.

## الرابع:

فيه كراهة التثاؤب في الصلاة، وبه صرح غير واحد من أصحابنا منهم النووي في ((التحقيق))<sup>(٥)</sup>.

والمراد بكونه مكروهاً : أن لا يرده ولا يكظمه بل يمشي معه على قهقهه لسه وعلبه، وإلا<sup>(٦)</sup> فدفع وروده غير مقدور له ، بل يرده ما استطاع كما أمر به صلى الله عليه وسلم كما ثبت في لفظ رواية البخاري : ((فليرده ما استطاع))<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم ( ١٢٣/١٨ ) .

(٢) في (س) : ((يقال)) وهو تحريف .

(٣) ((كظماً)) : سقطت من (ك) .

(٤) الصحاح ( ٢٠٢٢/٥ ) : كظم .

(٥) التحقيق ( ص ٢٤٣ ) .

(٦) ((والآ)) : سقطت من (س) .

(٧) صحيح البخاري : ( كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجووده : ٣٣٨/٦، برقم : ٣٢٨٩ ) .



## الخامس:

في رواية المصنف تقييد كون التناوب من الشيطان بالصلاة، وفي الصحيحين إطلاق ذلك التناوب من الشيطان؛ فيحتمل أن يحمل المطلق على المقيد . والمعنى : أنه يريد أن يشوش عليه في صلاته ويلهيه عنها<sup>(١)</sup>. قال الشيخ تقي الدين السبكي ويحتمل أن يقال : إنما يحمل المطلق على المقيد في الأمر لا في النهي . انتهى . ويحمل على النهي ذكر الشيء في معرض الدمع وانتعير عنه وقد صرح النووي في ((التحقيق)) بكراهة التناوب في غير الصلاة أيضاً لكونه من الشيطان<sup>(٢)</sup>.

قال ابن العربي : وكذلك فليكظمه في كل حال . قال . وحصر الصلاة لأنها أولى الأحوال به<sup>(٣)</sup> وأحراها بكمال هيئته<sup>(٤)</sup>، وفي التناوب حروح من اعتدال الهيئة واعوجاج في الحقيقة، ولذلك استحب للعاطس أن يميل برأسه<sup>(٥)</sup> ويحمر وجهه [ ليسر ] تلك الحالة الخارجة عن هيئة الخلقة وحال العادة<sup>(٦)</sup>.

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٦١٢/١٠ ) ((قان شيخنا في "شرح الترمذي" - أكثر روايات الصحيحين فيها إطلاق التناوب، ووقع في الرواية الأخرى تقييده بحالة الصلاة؛ فيحتمل أن يحمل المطلق على المريد . وللشيطان عرص قوي في التشويش على المصلي في صلاته، ويحتمل أن تكون كراهيته في الصلاة أشد، ولا يلزم من ذلك أنه لا يكره في غير حالة الصلاة)).

(٢) التحقيق ( ص ٢٤٣ )، وانظر : الفتح ( ٦١٢/١٠ ) .

(٣) ((٥)) : سقطت من (س) .

(٤) ((هيئته)) : عرفت في (س) .

(٥) في (س) : ((رأسه)) .

(٦) وقع في الأصل : ((ليستر))، والثبت من (ك) و (س) .

(٧) عارضة الأحوذى ( ١٦٥/٢ ) .

## السادس:

ما المراد بكون التثاؤب من الشيطان والله تعالى هو الخالق لأفعال العبد<sup>(١)</sup> كلها حسناتها وسيئها كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

قال القاضي أبو بكر بن العربي : قد يبا أن كل فعلٍ مكروهٍ بسببه الشرع إلى الشيطان لأنه واسطته، وأن كل فعلٍ حسنٍ بسببه الشرع إلى الملك لأنه واسطته .

قال : والتثاؤب من الامتلاء والتكاسل وذلك بواسطة<sup>(٣)</sup> الشيطان، والتقليل<sup>(٤)</sup> من العناء، والنشاط بواسطة الملك<sup>(٥)</sup> .

وقال النووي : أصابه إلى الشيطان لأنه الذي<sup>(٦)</sup> يدعو إلى الشهوات .

قال : والتثاؤب يكون غالباً مع ثقل البدن وامتلائه واسترخائه وميله إلى الكسل .

قال : والمراد : التحذير من السبب الذي يتولد منه ذلك، وهو التوسع في المأكَل وإكثار الأكل .

قال : وقيل أضيف إليه لأنه<sup>(٧)</sup> يرضيه<sup>(٨)</sup> .

(١) في (س) : ((العباد)) .

(٢) سورة الصافات : (٩٦) .

(٣) في (س) : ((بواسطة)) .

(٤) في (س) : ((التقليل)) .

(٥) عارضة الأحوذى ( ١٦٥/٢ ) .

(٦) ((الذي)) : ليست في (ك) .

(٧) في (س) : ((أنه)) وهو غلط .

(٨) شرح صحيح مسلم ( ١٢٢/١٨ ) .

قلت : وقد جاء عن بعض التابعين صفة نسب الشيطان في تناوب المصلين فيما رواه ابن أبي شيبة ((المصنف)) بإسناد صحيح إلى عبد الرحمن بن يزيد قال : بُشْتُ أن للشيطان قارورة يُسمها القوم في الصلاة كي يتأوبون<sup>(١)</sup>.

وفي رواية له عن عبد الرحمن بن يزيد قال : إن للشيطان قارورة فيها نموح فإذا قاموا إلى الصلاة انشقوها فأمرؤا عند ذلك بالاستنثار<sup>(٢)</sup>. انتهى .

وكان هذا من وجوه الحكمة في الاستنثار في الوضوء؛ ولَمَّا كان الشيطان هو السبب في التناوب في الصلاة كان النبي صلى الله عليه وسلم محموظاً مه كما رواه ابن أبي شيبة في [المصنف في] <sup>(٣)</sup> حديث مرسل من رواية يزيد بن الأصم قال : ما تناوب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة قط<sup>(٤)</sup>.

## السابع:

يسمى للمصلي إذا أخذ التناوب في الصلاة أن يمسك عن القراءة حتى يذهب عنه لولاً غير شيئاً من نظم القرآن . وقد قال ذلك مجاهد وعكرمة فيما رواه ابن أبي شيبة في ((المصنف)) بإسناد صحيح إليهما، فقال مجاهد : إذا تناوب في الصلاة فليمسك عن القراءة<sup>(٥)</sup>.

(١) المصنف ( ١٧١/٤ )، وقد أخرجه أيضاً عبد الرزاق في المصنف ( ٢٦٩/٢ )

(٢) المصنف ( ١٧١/٤ ) . وإسناده صحيح .

(٣) في (ك) و (س) : ((وإذا)).

(٤) ما بين المعقوفين من (ك) و (س) .

(٥) المصنف ( ١٧٠/٤ ) . وإسناده إلى يزيد صحيح . قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٦١٣/١٠ ) ((ومس الخصائص السوية . ما أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري في "التاريخ" من مرسل يزيد بن الأصم قال (ما تناوب النبي صلى الله عليه وسلم قط)، وأخرج الخطابي من طريق مسلمة بن عبد الملك بن مروان قال (ما تناوب النبي قط)، ومسلمة أدرك بعض الصحابة، وهو صدوق؛ ويؤيد ذلك : ما ثبت أن التناوب من الشيطان، ووقع في "الشماع" لا بين سبع أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يمتطي لأنه من الشيطان . والله أعلم)).

(٦) المصنف ( ١٧١/٤ )، وقد أخرجه أيضاً عبد الرزاق في مصنفه ( ٢٦٩/٢ ) .

وقال عكرمة : إذا تناوب أحدكم وهو يقرأ فليمسك عن القراءة<sup>(١)</sup>.

## الثامن :

إن قيل : كيف الجمع بين رواية البخاري في حديث أبي هريرة<sup>(٢)</sup> : ((العطاس من الله، والتناوب [ ١/٦١ ] من الشيطان)) وبين حديث جدّ عدي بن ثابت أن العطاس في الصلاة من الشيطان ؟

قلنا : لا تعارض بينهما؛ فحديث أبي هريرة مطلق، وحديث جدّ<sup>(٣)</sup> عدي بن ثابت مقيد بحالة الصلاة . وقد يتسبب الشيطان في حصول العطاس للمصلي ليشغل به عنها . على أن حديث جدّ عدي بن ثابت ليس بصحيح؛ لأن أبا اليقظان — راويه عن عدي — ضعيف<sup>(٤)</sup>، ولذلك لم أر من كره العطاس في الصلاة بخلاف التناوب .

وقد يقال : إنما لا يوصف العطاس بأنه مكروه في الصلاة؛ لأنه<sup>(٥)</sup> لا يمس رده بخلاف التناوب فإنه مقدور الرد لقوله صلى الله عليه وسلم : ((عليه ما استطاع))، ولم يأمر بذلك في العطاس .

وقد ورد عن أبي هريرة مدح العطاس في الصلاة . رواه ابن أبي شيبة في ((المصنف)) عن وكيع عن أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : إن الله يكره التناوب ويحب العطاس في الصلاة<sup>(٦)</sup>.

(١) المصنف ( ١٧١/٤ ) وفي إسناده : أبو خالد وليس بالأمر ، ولم أعرفه .

(٢) ((أبي)) : تكررت سهواً في (س) .

(٣) ((جدّ)) : سقطت من (س) .

(٤) تقدم الكلام عليه (ص) .

(٥) في (ك) : ((بأنه)) وهو تحريف .

(٦) المصنف ( ١٧١/٤ ) . وإسناده ضعيف : فيه أبو معشر يحيح بن عبد الرحمن السدي : قال عنه الخافظ

في التقريب ( ٧١٠٠ ) : ((ضعيف، أسن واختلط)) .

وهذا<sup>(١)</sup> وإن كان موقوفاً على أبي هريرة فمثله لا يقال من قبل الرأي؛ وأبو معشر : اسمه نجيح : عتَلَفَ فيه<sup>(٢)</sup>.

والعطاس محمودٌ لأنه يحصل به الشايط ويعقبه حمد الله تعالى المقتضي للتواب ولرفع الملائكة للحمد وابتدأهم لكتابة ذلك كما في حديث رفاعة بن رافع حين عطس في الصلاة فقال : (الحمد لله حمداً كثيراً طيباً ...) الحديث، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ((لقد ابتدأها بصعقة وثلاثون ملكاً أيهم يكتبها)) رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>، والترمذي<sup>(٤)</sup>، والسنائي<sup>(٥)</sup>، وعبد أبي داود من حديث عامر بن ربيعة حين عطس شاب من الأنصار في الصلاة فقال : (الحمد لله ...) إلى آخره، فقال : ((ما ناهت دون عرش الرحمن))<sup>(٦)</sup>؛ وسنأتي ذلك؛ حيث ذكره المصنف في (باب الرجل يعطس في الصلاة)<sup>(٧)</sup>.

### التاسع :

ما حكاه المصنف عن إبراهيم الخعي رواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن معيرة عن إبراهيم قال : إني لأدفع التثاؤب في الصلاة بالتثنيح<sup>(٨)</sup>.

(١) في (س) : ((هَذَا)).

(٢) انظر : تهذيب الكمال ( ٣٢٤/٢٩ — ٣٢٩ ) ، وتقدم قول الحافظ ابن حجر فيه

(٣) المسنن : ( كتاب الصلاة ، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ٤٨٩/١ ، برقم ٧٧٣ ) وإسناده صحيح

(٤) الجامع : ( أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الرجل يعطس في الصلاة ٢/٢٥٤ ، برقم ٤٠٤ ) ، وقال : ((حديث رفاعة حديث حسن)).

(٥) المسنن : ( كتاب الافتتاح ، باب قول المأموم إذا عطس خلف الإمام : ١٤٥/٢ ، برقم ٩٣١ )

(٦) المسنن : ( كتاب الصلاة ، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ١٠/٤٩٠ ، برقم ٧٧٤ ) .

وإسناده ضعيف : فيه عاصم بن عبيد الله . وهو ضعيف ، انظر : التقریب ( ٣٠٦٥ ) .

(٧) الجامع ( ٢/٢٥٥ ) .

(٨) المصنف ( ١٧٠/٤ ) وإسناده ضعيف : فيه المعيرة بن مقسم السبي . وهو ثقة متقن إلا أنه كان يندلس ولا سبيما عن إبراهيم ( التقریب : ٦٨٥١ ) ، وهشيم بن بشر مجلس أهدأ ( التقریب : ٧٣١٢ ) ، ولم أرَ تصريحهم بالسمع

وفيه نظر من حيث إن التثاؤب غير مبطل للصلاة والتصحیح<sup>(١)</sup> مبطل إن باب منه حرفان على الصحيح إلا لعذر؛ وكانّ النحوي كان يرى أن التصحیح غير مبطل، وهو قول المالكية<sup>(٢)</sup>.

وحكى الرافعي في التصحیح ثلاثة أوجه، أظهرها — وهو الذي قطع به الجمهور<sup>(٣)</sup> — أنه إن لم يبين منه حرفان فلا تبطل صلاته، وإلا بطلت .

والثاني : لا تبطل وإن<sup>(٤)</sup> بان حرفان؛ لأنه ليس من جنس الكلام . وحكى عن نصر الشافعي .

والثالث : إن كان مطبقاً شفتيه لم يضر وإلا فإن بان منه حرفان بطلت . ذكره القفال<sup>(٥)</sup>.

وهذا كله إذا فعله قصدًا من غير حاجة، فإن كان مغلوباً فلا بأس كما جزم به الرافعي<sup>(٦)</sup>، إلا أنه ذكر بعد ذلك أن السعال إن كثر أبطل<sup>(٧)</sup> على الصحيح<sup>(٨)</sup>.

وكذا صححه النووي في ((شرح المهدب)) في كثرة السعال والعطاس<sup>(٩)</sup>، وقياسه : أن يكون كثرة التثاؤب ككثرة السعال والعطاس فإنها<sup>(١٠)</sup> سواء ولو تعذرت عليه القراءة إلا بالتثاؤب

(١) في (س) : ((التصحیح)) وهو غلط .

(٢) انظر : النواحر والزيادات (١/٢٣٣ — ٢٣٤) .

(٣) انظر : المهدب (١/١٢٤)، الهداية (١/١٥٧)، المغني (٢/٤٥٢) .

(٤) ((إن)) : سقطت من (س) .

(٥) في (س) : ((إن)) وهو غلط .

(٦) العزيز شرح الوجيز (٢/٤٤) .

(٧) العزيز شرح الوجيز (٢/٤٤) .

(٨) في (س) : ((بطل)) وهو غلط .

(٩) الذي وقت عليه في العزيز شرح الوجيز (٢/٤٥) قوله ((وكذلك لو غلبه الصلح لم يضر وإن بان منه حرفان))

(١٠) المجموع (٤/١١) .

(١١) في (س) : ((فإنهما)) وهو تحريف .

تصح وهو معدور . كذا أطلق الراعي القراءة<sup>(١)</sup>، وقيد النووي في ((شرح المهدب)) بقراءة الغائبة<sup>(٢)</sup>، وهو واضح، فإن تعذر قراءة السورة كتعذر الجهر وتعذر الجهر ليس بعدل علي الصحيح لأنه سنة<sup>(٣)</sup>، ولو جهل كون التصح مبطلاً للصلاة فهو عذر على الأصح؛ وفيه بحث للراعي أنه ينبغي أن يقال : جهل كونه حراماً أو يقيد بعيد العهد بالإسلام إذا جهل كونه التصح مبطلاً؛ لأن ذلك مما يختص بعرفته المقيمة بخلاف الجهل بكون الكلام مبطلاً فإنه لا يكاد يجهله مسلم<sup>(٤)</sup>؛ والله أعلم .

### العاشر:

قال في حديث الباب في رواية ابن ماجه : ((ولا يعوي)) فنسبه النبي صلى الله عليه وسلم حالة الذي يتأوب ولا يكظم<sup>(٥)</sup> ذلك بعواء الكلب تعبيراً عن ذلك واستقاحاً له؛ فإن الكلب يرفع رأسه ويفتح فاه، وكذلك المتأوب . يقال : عوا الكلب يعوي عواء<sup>(٦)</sup> . وقال فيه : ((فإن الشيطان يصحك منه)) وذلك لأنه صبره ملعة له بتشويه حلقة في تلك الحالة . وقال في حديث أبي سعيد : ((إن الشيطان يدخل)) أي : يدخل جوفه إذا فتح فاه عند التثاؤب .

فإن قلت : ليس الشيطان متمكناً من جوف ابن آدم بالوسواس كما في الحديث الصحيح . ((إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم))<sup>(٧)</sup>، وكما في حديث أسد عن أبي يعلى

(١) العزيز شرح الوجيز (٤٤/٢) .

(٢) المجموع (١٠/٤) .

(٣) انظر . العزيز شرح الوجيز (٤٤/٢)، والمجموع (١٠/٤) .

(٤) العزيز شرح الوجيز (٤٦/٢ - ٤٧)، وانظر : المجموع (١١/٤) .

(٥) في (س) : ((والكظم)) وهو تحريف .

(٦) انظر : الصحاح (٢٤٤١/٦ : عوى)، و اللسان (١٠٧/١٥ : عوي) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه . ( كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه . ٢٨١/٤ . برقم

٢٠٣٨ )، و مسلم في صحيحه : ( كتاب السلام، باب بيان أنه يستحب لمن روى خالياً بامرأة -

: ((أَنَّ الشَّيْطَانَ وَاضِعٌ خَطْمَهُ<sup>(١)</sup> عَلَى قَلْبِ ابْنِ آدَمَ فَإِنْ ذَكَرَ اللَّهُ خَشَسَ، وَإِنْ نَسِيَ التَّقَسُّمَ قَلَبَهُ؛ فَذَلِكَ<sup>(٢)</sup> الْوَسْوَاسُ الْخَنَّاسُ))<sup>(٣)</sup>.

فما المراد بدخول الشيطان في حالة فتح فمه في حالة الشاذل ؟ . وهل يكون فتح الفم فاه مقتضياً لدخول الشيطان خوفه ولو في<sup>(٤)</sup> غير حالة الشاذل، أم هذا شيء يخص الشاذل ؟ .

والجواب<sup>(٥)</sup> : أَنَّ عَمَكُهُ مِنْ قَلْبِ الْمَرْءِ بِالْوَسْوَاسِ هُوَ عِنْدَ الْغَفْلَةِ، وَالتَّارِكُ لِمَا أَمَرَ بِهِ فِي حَالَةِ الشَّاذِلِ مِنَ الرَّدِّ لَهُ وَالْإِمْسَاكِ بِيَدِهِ غَافِلٌ أَوْ فِي حُكْمِ الْغَافِلِ فَيَتِمَكَّنُ مِنْهُ حَيْثُ شَاءَ . وَفِي حَدِيثِ أَبِي رَافِدٍ : ((مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ<sup>(٦)</sup> فَقَدْ ذَكَرَهُ ...)) الْحَدِيثُ، رَوَاهُ الطَّيْرَانِيُّ فِي ((الْكَبِيرِ))<sup>(٧)</sup>؛ فَالْمِثْلُ لِلأَمْرِ ذَاكَرَ اللَّهِ تَعَالَى مِمَّنْغَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِي حَالَةِ فَتْحِهِ بِالشَّاذِلِ الَّذِي هُوَ مُتَسَبِّبٌ فِيهِ لَا فِي حَالَةِ فَتْحِ الْفَمِ لِأَمْرِ آخِرٍ لَوْ رُوِيَ النَّصُّ فِيهِ<sup>(٨)</sup>؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

- وَكَانَتْ رُوحَتُهُ أَوْ مَحْرَمًا لَهُ أَنْ يَقُولَ : هَذِهِ فَلَانَةٌ لِيُدْفَعَ ظُلْمُ السُّوءِ بِهِ : ٤/ ١٧١٢، بِرَقْمِ . ٢١٧٥ )  
مِنْ حَدِيثِ صَفِيَّةِ بِنْتِ حَبِيبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - .

(١) الْخَطْمُ مِنَ الْإِنْسَانِ : الْأَنْفُ ، وَمِنْ الدَّوَابِّ : مَقْدَمُ أَنْفِهَا وَفِيهَا ( الْقَامُوسُ : خَطْمٌ ) .

(٢) فِي (س) : ((بِذَلِكَ)) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) الْمُسْنَدُ (٧/ ٢٧٨ - ٢٧٩، بِرَقْمِ : ٤٣٠١ ) . قَالَ الْخَافِضُ فِي الْفَتْحِ ( ٨/ ٧٤٢ ) : ((إِسَادُهُ ضَعِيفٌ))  
أ. هـ. وَذَلِكَ أَنَّ فِي إِسَادِهِ زِيَادَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّمَيْرِيِّ : وَهُوَ ضَعِيفٌ ( التَّحْقِيقُ : ٢٠٨٧ ) .

(٤) ((بِ)) : سَقَطَتْ مِنْ (ك) .

(٥) فِي (ك) : ((وَالْجَوَابُ)) .

(٦) ((أَبِي)) : سَقَطَتْ مِنْ (س) .

(٧) لَفْظُ الْجَلَالَةِ سَقَطَ مِنْ (س) .

(٨) الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ (٢٢/ ١٥٤، بِرَقْمِ : ٤١٣ )، قَالَ الْحَيْثَمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ ( ٢/ ٢٥٨ ) : ((بِهِ الْمِثْلُ مِنْ جَمَارٍ وَهُوَ مَرْكُوكٌ))، انْظُرْ : لِسَانُ الْمِيزَانِ ( ٦/ ٢٤٦ ) .

(٩) قَالَ الْخَافِضُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ ( ١٠/ ٦١٢ ) : ((أَمَّا قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ : "فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ" فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الدَّخُولُ حَقِيقَةً، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ بِجَرِيِّ الدَّمِ لَكِنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ مَا دَامَ ذَاكَرًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَالتَّائِبُ فِي ذَلِكَ الْحَالَةِ عَمَّا ذَكَرَ فَيَتِمَكَّنُ الشَّيْطَانُ مِنَ الدَّخُولِ فِيهِ حَقِيقَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَطْلَقَ الدَّخُولَ وَأَرَادَ التَّمَكُّنَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ مُتَمَكِّنًا مِنْهُ )) .



## الحادي عشر:

ما المراد بأمر التثاؤب [ ٦١/ب ] بإمساك يده على فيه، هل المراد به وضع اليد على الفم إذا افتتح بالتثاؤب، أو المراد وضع اليد على الفم المطلق حفظاً له عن الانفتاح بسبب ذلك ؟ .  
 يحتمل كلاهما<sup>(١)</sup> الأمرين، وإنما يؤمر بوضع اليد على الفم بالوجهين معاً إذا لم يرتدّ التثاؤب بدون ذلك، أما إذا رده وارتدّ فلا حاجة حينئذٍ إلى الاستعانة باليد مع اتفائه بدون ذلك، والله أعلم .

(١) ((من)) : سقطت من (س) .

## باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم

حدثنا علي بن حجر، أنا عيسى بن يونس، ثنا الحسين<sup>(١)</sup> المعلم، عن عبد الله بن بريدة، عن عمران بن حصين قال : سألتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد ؟ قال : ((من صلاها قائماً فهو أفضل، ومن صلاها قاعداً فله<sup>(٢)</sup> نصفُ أجر القائم، ومن صلى نائماً فله<sup>(٣)</sup> نصفُ أجر القاعد)).

قال : وفي الباب : عن عبد الله<sup>(٤)</sup> بن عمرو، وأنس، والسائب .

قال أبو عيسى : حديث عمران بن حصين حديثٌ حسنٌ صحيح .

وقد روي هذا الحديث عن إبراهيم بن طهمان بهذا الإسناد إلا أنه يقول : عن عمران بن حصين : سألتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة المريض فقال : ((صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب)).

حدثنا بذلك هناد : ثنا وكيع، عن إبراهيم بن طهمان، عن حسين المعلم بهذا الحديث .

(١) ((الحسين)) : غير واضحة في (س) .

(٢) في (س) : ((ولم)) وهو تحريف .

(٣) في (س) : ((ولم)) وهو تحريف .

(٤) في (س) : ((عبد الله)) وهو تحريف .

قال أبو عيسى : ولا نعلم أحداً روى عن حسين المعلم نحو رواية إبراهيم بن طهمان .

وقد روى أبو أسامة وغير واحد عن حسين المعلم نحو رواية عيسى بن يونس .

ومعنى هذا الحديث عند بعض أهل العلم في صلاة التطوع حدثنا محمد بن بشار . ثا

ابن أبي عدي، عن أشعث بن عبد الملك، عن الحسن قال : إن شاء الرجل صلى صلاة التطوع قائماً وجالساً ومضطجعاً .

واختلف أهل العلم في صلاة المريض إذا لم يستطع أن يصلي جالساً؛ فقال بعض أهل

العلم : إنه يصلي على جنبه الأيمن، وقال بعضهم : مستلقياً على قفاه ورجلاه إلى القبلة،

وقال سفيان الثوري في هذا الحديث ((من صلى جالساً فله نصف أجر القائم)) قال . هذا

للصحيح ولمن ليس له عذر؛ فأما من كان له عذر من مرض أو غيره فصلى جالساً فله مثل

أجر القائم . وقد روي في بعض الحديث مثل قول سفيان الثوري .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث عمران بن حصين : أخرجه البخاري وبقية أصحاب السنن؛ فرواه البخاري عن أبي معمر عن عبد الوارث<sup>(١)</sup>، وعن إسحاق بن إبراهيم عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه<sup>(٢)</sup>. وعن إسحاق بن منصور عن روح بن عباد<sup>(٣)</sup>، وأبو داود عن مسدد عن يحيى<sup>(٤)</sup>، والنسائي عن حميد بن مسعدة، عن سفيان بن حبيب<sup>(٥)</sup>، وابن ماجه عن بشر<sup>(٦)</sup> بن هلال عن يزيد بن زريع، ستهتم<sup>(٧)</sup> عن حسين المعلم<sup>(٨)</sup>.

وأما الطريق الثاني الذي من رواية إبراهيم بن طهمان : فرواه البخاري عن عبدان عن ابن المبارك عن إبراهيم بن طهمان بلفظ : كانت بي يواسر<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) الصحيح : ( كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد بالإجماء : ٥٨٦/٢، برقم : ١١١٦ ) .
  - (٢) الصحيح : ( كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد : ٥٨٤/٢، برقم : ١١١٥ )
  - (٣) الصحيح : ( كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد : ٥٨٤/٢، برقم : ١١١٥ ) .
  - (٤) السنن : ( كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد : ٥٨٤/١، برقم : ٩٥١ ) .
  - (٥) السنن : ( كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب فضل صلاة القاعد على صلاة القائم : ٢٢٣/٣، برقم : ١٦٦٠ ) .
  - (٦) في (س) : ((قيس)) وهو تحريف .
  - (٧) قوله : ((ستهتم)) على اعتبار روايتين عن عبد الوارث بن سعيد .
  - (٨) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب صلاة القاعد على الصف من صلاة القائم : ٣٨٨/١، برقم : ١٢٣١ ) .
  - (٩) الصحيح : ( كتاب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطبق قاعدا صلى على حسب : ٥٨٧/٢، برقم : ١١١٧ ) .

ورواه أبو داود عن محمد بن سليمان الأباري<sup>(١)</sup>، وابن ماجه عن علي بن محمد الطاطسي<sup>(٢)</sup> كلاهما عن وكيع، ولفظه: (كان بي الناصور، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال ...) لم يقل أبو داود: (عن الصلاة).

وأما رواية أبي أسامة عن حسين المعلم التي أشار إليها المصنف: فرواها ابن أبي شبيب في ((المصنف)) عنه<sup>(٣)</sup>.

وحديث عبد الله بن عمرو: أخرجه ابن ماجه من رواية عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به وهو يصلي حالساً فقال: ((صلاة الحالس على النصف من صلاة القائم))<sup>(٤)</sup>. وإسناده جيد<sup>(٥)</sup>، إلا أنه اختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت. فرواه الأعمش عن حبيب عن عبد الله بن باباه هكذا، وخالفه سميان الثوري فرواه عن حبيب عن أبي موسى الحذاء عن عبد الله بن عمرو بلفظ: ((صلاة<sup>(٦)</sup> الرجل قاعداً على النصف من صلاته قائماً)) رواه النسائي في ((الكبرى))<sup>(٧)</sup>. وأبو موسى الحذاء: لا يعرف له اسم<sup>(٨)</sup>.

(١) السنن. (كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد: ٥٨٥/١، رقم: ٩٥٢)

(٢) السنن. (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة المريض: ٣٨٦/١، رقم: ١٢٢٣)

(٣) المصنف (٣٥/٣)، وأخرجها ابن حبان في صحيحه (٢٥٨/٦، رقم: ٢٥١٣)، وإسناد قطي في مسنده (٤٢٢/١).

(٤) السنن: (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم: ٣٨٨/١، رقم: ١٢٢٩). وفي إسناده حبيب بن أبي ثابت: وهو من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين. (انظر: تعريف أهل التقديس ص ١٣٢). وفيه علة أخرى سيدكرها الشارح. وهي الاختلاف عليه فيه.

(٥) انظر: التمهيد (١٣٣/١).

(٦) ((صلاة)): تكررت سهواً في (س).

(٧) السنن الكبرى (٤٣١/١).

(٨) قاله أبو حاتم. انظر: الجرح والتعديل (٤٣٨/٩)، وهذه الرواية رويها أبو حاتم عن رواية الأعمش. وقال: ((الثوري أحفظ)). انظر: الجرح والتعديل (٤٣٨/٩).

واختلف فيه على سفيان : فرواه أبو نعيم عنه هكذا، وخالفه معاوية بن هشام فرواه عس  
سفيان عن حبيب عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو<sup>(١)</sup>، وخالفهما عبد الرحمن بن مهدي فرواه عن  
سفيان عن حبيب عن أبي موسى عن عبد الله بن عمرو<sup>(٢)</sup> قوله<sup>(٣)</sup>.

وله طريق آخر صحيح<sup>(٤)</sup> : أخرجه مسلم<sup>(٥)</sup>، وأبو داود<sup>(٦)</sup>، والنسائي<sup>(٧)</sup> من رواية أبي يحيى  
الأعرج — وهو المرقب، واسمه : مصدع<sup>(٨)</sup> — عن عبد الله بن عمرو قال : حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
صلى الله عليه وسلم قال : ((صلاة الرجل قاعداً نصف<sup>(٩)</sup> الصلاة))، فَأَتَيْتُهُ فوجدته يصلي  
جالساً، فوضعتُ يدي على رأسي<sup>(١٠)</sup>، فقال : ((مالك يا عبد الله بن عمرو ؟))، قال : حَدَّثْتُ  
بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَنَا قُلْتُ : ((صلاة الرجل قاعداً على نصف الصلاة)) وَأَنْتَ تَصَلِّي قَاعِداً ؟ قال :  
(أجل، ولكني لست كأحد منكم)).

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٤٣١/١)، قال ابن أبي حاتم في العلل (١٨٩/١) . ((سألت أبي  
عن حديث رواه معاوية بن هشام عن سفيان عن حبيب عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : "صلاة القاعد على الصف من صلاة القائم" ؟ قال أبي : هذا خطأ، إنما هو  
حبيب عن أبي موسى الحذاء عن عبد الله بن عمرو عن أبي موسى صلى الله عليه وسلم)).

(٢) وقع في (س) : ((عن مجاهد عن ابن أبي موسى عبد الله وقوله)) وهو تحريف .

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٤٣١/١) .

(٤) ((صحيح)) : ليست في (ك) و (س) .

(٥) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة  
قائماً وبعضها قاعداً : ٥٠٧/١، برقم : ٧٣٥ ) .

(٦) السنن : ( كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد : ٥٨٣/١، برقم : ٩٥٠ ) .

(٧) السنن : ( كتاب قيام الليل ونطوع النهار، باب فصل صلاة القائم على صلاة القاعد : ٢٢٣/٣، برقم :  
٦٥٩ ) .

(٨) مصدع : بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ( انظر : الضريب : ٦٦٨٣ ) .

(٩) في (س) . ((على نصف)) وأشار في حاشية الأصل إلى أنه في نسخة مثل ذلك .

(١٠) في (ك) و (س) : ((رأسه)) .

قال المصنف في ((كتاب العلل)): وحديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم : ((صلاة القاعد على الصنف من صلاة القائم)) هو حديث صحيح، يروى من غير وجه عن عبد الله بن عمرو<sup>(١)</sup>. [ ١/٦٢ ] انتهى .

ورواه<sup>(٢)</sup> السائي أيضاً<sup>(٣)</sup> في ((الكبرى))<sup>(٤)</sup> من رواية الزهري عن عيسى بن طلحة<sup>(٥)</sup> عن عبد الله بن عمرو<sup>(٦)</sup>. قال السائي : هذا خطأ، والصواب : الزهري عن عبد الله بن عمرو مرسل<sup>(٨)</sup>.

وحديث أنس : أخرجه السائي<sup>(٩)</sup>، وابن ماجه<sup>(١٠)</sup> من رواية عبد الله بن جعفر المحرمي عن إسماعيل بن محمد بن سعد عن أس بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ورأى ناساً يصلون قعوداً، فقال : ((صلاة القاعد على الصنف من صلاة القائم)) لفظ ابن ماجه، وفي رواية السائي : خرج النبي صلى الله عليه وسلم على ناس وهم يصلون قعوداً من مصر . . الحديث .

- 
- (١) ((ابن عمرو)): سقطت من (س) .  
 (٢) علل الومدي الكبير ( ٣٥٢/١ ) .  
 (٣) في (س) : ((رواه)) .  
 (٤) ((أيضاً)): سقطت من (س) .  
 (٥) في (س) : ((الكبرى)) وهو تحريف .  
 (٦) ((طلحة)): سقط من (س) .  
 (٧) السنن الكبرى ( ٤٣١/١ ) .  
 (٨) هذه الرواية أخرجه مالك في الموطأ ( ١٣٦/١ )، قال ابن عبد البر في التمهيد ( ٤٥/١٢ ) : ((هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة من الرواة فيما علمت بهذا الإسناد مرسلًا)) .  
 (٩) السنن الكبرى ( ٤٢٩/١ ) .  
 (١٠) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب صلاة القاعد على الصنف من صلاة القائم ٣٨٨/١، برقم : ١٢٣٠ ) .

قال النسائي : هذا خطأ<sup>(١)</sup>.

وحديث السائب : أخرجه النسائي في ((الكبرى))<sup>(٢)</sup>، والمصنف في ((كتاب العلل المفرد))<sup>(٣)</sup> من رواية مجاهد عن قائد السائب عن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(١) ومما كلامه : ((والصواب : إسماعيل عن مولى لابس العاص عن عبد الله بن عمرو)) . والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ( ١٣٦/٣ ) عن محمد بن بكر، وأخرجه عبد الرزاق أيضاً في المصنف ( ٤٧١/٢ ) كلاهما عن ابن جريج عن الزهري عن أنس ( به ) وذكره، وصأتي ذكره في كلام الشارح في الوجه السادس . قال ابن أبي حاتم في العلل ( ١٦٠/١ ) : ((سمعت أبي — رحمه الله — وحدثنا عن مؤمل بن إهاب عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن أنس قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهي حمة فدخل المسجد والناس يصلون قعوداً، فقال : "صلاة القاعد على الصف من صلاة القائم"، فتحدثهم الناس قياماً ؟، قال أبي : هذا خطأ)) .

وسئل الدارقطني في العلل ( ٤/٢٥٠ ب ) عن حديث الزهري عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((صلاة القاعد على نصف صلاة القائم)) ؟، فقال : ((برواه ابن جريج وصالح بن أبي الأحصير عن الزهري عن أنس، وخالفهما ابن عينة فرواه عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو، وخالفهم محمد بن إسحاق فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو، ورواه النعمان من رواية مروان بن ثوبان عنه فقال : عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن عبد الله بن عمرو، ورواه يزيد بن عياض عن الزهري عن ابن المسيب عن عبد الله بن عمرو، ورواه بكر بن وائل عن الزهري عن مولى لعبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو، ورواه صالح بن عمر عن صالح بن أبي الأحصير عن الزهري عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه عبد الرزاق عن عمر و إبراهيم بن قره [ كذا ] عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه مالك ومعه عن الزهري أن عبد الله بن عمرو، ولم يذكر بينهما أحداً وهو المحفوظ)) . فظهر من هذه القول أن الصواب في الحديث : كونه من مسند عبد الله بن عمرو — رضي الله عنه — والله أعلم .

(٢) السنن الكبرى ( ٤٣٠/١ ) . وفي إسناده : إبراهيم بن مهاجر الكوفي : وهو صدوق، ليس الحفظ ( التقريب ٢٥٤٠ ) . وفي إسناده — أيضاً — : قائد السائب : ولم أقف على ترجمته . فالإسناد ضعيف .

(٣) انظر : علل الرمذي الكبير ( ٢٥٢/١ ) .



((صلاة القاعد على الصنف من صلاة القائم)). قال المصنف في كتاب ((العلل)): وحديث السائب لا يروى<sup>(١)</sup> إلا من هذا الوجه .

قال : وقال قيس بن الربيع عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن عوف<sup>(٢)</sup> ، ولم يرفعه . قلت : وقد اختلف فيه على مجاهد وعلى إبراهيم بن مهاجر راويه عنه على وجوه أحسر : فرواه حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد عن [ ابن عمرو ]<sup>(٣)</sup> مرفوعاً ، ورواه حصين عن مجاهد عن ابن [ عمرو ]<sup>(٤)</sup> مرفوعاً<sup>(٥)</sup> عليه<sup>(٦)</sup> ، ورواه إسرائيل بن يوسف ورهبر بن معاوية عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن عائشة كما سيأتي ، ورواه شريك عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن السائب عن عائشة<sup>(٧)</sup> ، ورواه الثوري عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن قائد السائب عن السائب<sup>(٨)</sup> كما تقدم .

(١) في العلل ( ٢٥٣/١ ) : ((لا يعرف)).

(٢) في (س) : ((ينحوه)).

(٣) وقع في جميع السبع : ((ابن عمر))، وقد ضبطت في (ك) بضم العين وفتح الميم، والصواب ما أثبتت انظر تحفة الأشراف ( ٣٧٨/٦ )، وقد تقدم ذكر هذه الرواية في الكلام على حديث عبد الله بن عمرو — رضي الله عنه — .

(٤) وقع في جميع السبع : ((ابن عمر))، والصواب : ما أثبتت انظر تحفة الأشراف ( ٣٧٨/٦ ) .

(٥) في (س) : ((مرفوعاً)) وهو تحريف .

(٦) أخرجه السائي في السنن الكبرى ( ٤٣٠/١ ) وإسناده حسن . وحصين هو . ابن عبد الرحمن السلمي قال السائي في السنن الكبرى ( ٤٣١/١ ) : عدد ذكره الاختلاف في الحديث ، ((قد روى هذا الحديث غير واحد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً)) .

(٧) سيأتي ذكره إن شاء الله عند ذكر حديث عائشة — رضي الله عنها — .

(٨) هكذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري به كما في مسند أحمد ( ٤٢٥/٣ ) ، و السنن الكبرى للسائي ، و العلل المفرد للزمذي — كما تقدم — . وخالفه أسباط بن محمد — كما في المسند ٦١/٦ — فرواه عن الثوري عن إبراهيم بن المهاجر عن قائد السائب عن السائب عن عائشة وأسباط بن محمد ثقة، لكنه ضعف في الثوري ( التقریب . ٣٢٠ ) . فهذا الإسناد ضعيف .

## الثاني:

فيه<sup>(١)</sup> مما لم يذكره عن عبد الله بن السائب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، والمطلب من أبي وداعة، وعائشة<sup>(٢)</sup>.

أما حديث عبد الله بن السائب : فرواه الطبراني في ((الكبير)) من رواية عبد الكريم عس مجاهد عن عبد الله بن السائب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((صلاة الخالس على النصف من صلاة القائم))<sup>(٣)</sup>. وعبد الكريم هو ابن أبي المخارق : ضعيف<sup>(٤)</sup>.

وأما حديث عبد الله بن عباس : فرواه ابن عدي في ((الكامل)) من رواية حماد بن يحيى عن الحكم بن عتيبة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((صلاة القاعد ....)) فذكره<sup>(٥)</sup>. وحماد بن يحيى لا يتابع على بعض حديثه، وهو ممن يكتب حديثه، وقد وثقه ابن معين<sup>(٦)</sup>، وقال أحمد : ما أرى به بأساً<sup>(٧)</sup>.

(١) في (م) : ((قال فيه)) وهو غلط .

(٢) في حاشية الأصل : ((فيه أيضاً عن علي مرفوعاً في الدارقطني))، وهو في السنن ٤٢/٢، وسيدكره الشارح في الوجه الرابع عشر، وفي نهاية الباب أيضاً، وسأذكر لفظه هناك . قال ابن حجر في التلخيص الحبير ( ٢٢٦/١ ) : ((وفي إسناده حسين بن زيد : ضعفه ابن للديني، والحسن بن الحسين العربي . وهو مزكوك، وقال النووي : هذا حديث ضعيف)). وانظر : خلاصة الأحكام ( ٣٤١/١ ) . وعليه : فهذا الإسناد ضعيف جداً .

(٣) لم أنف عليه في المطبوع من المعجم الكبير، وقد عراه إليه الميمني في المجمع ( ١٤٩/٢ )، وقال : ((وبه عيد الكريم بن أبي المخارق : وهو ضعيف)).

(٤) وهكذا قال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ٤١٥٦ ) .

(٥) الكامل ( ٢٤٧/٢ ) .

(٦) انظر : الجرح والتعليل ( ١٥٢/٣ ) .

(٧) اللعل ومعرفة الرجال ( ٤٩٦/٢ )، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ( ١٥٠٩ ) : ((مصدق، يخطئ))، لكن الراوي عنه حجارة بن القاس وهو ضعيف — كما في التقریب ( ٨٩٠ ) —؛ فالإسناد ضعيف

وأما حديث ابن عمر : فرواه البرار في ((مسنده))<sup>(١)</sup>، والطبراني أيضاً<sup>(٢)</sup> من رواية سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم)).

ورواه ابن أبي شعبة في ((المصنف)) من رواية الرهري عن ابن عمر قال : قدمنا المدينة فأصابنا وباء حتى سبّحنا قعوداً، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ((صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم))<sup>(٣)</sup>. وقد اختلف في سماع الرهري من ابن عمر، فأثبتته علي بن المديني<sup>(٤)</sup>، وأكرهه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين<sup>(٥)</sup>.

ورواه ابن عدي في ((الكامل)) من رواية العمان بن شبل عن مالك عن نافع عن ابن عمر<sup>(٦)</sup>. والعمان<sup>(٧)</sup> يتهم، قاله موسى بن هارون الحمالي<sup>(٨)</sup>.

وأما حديث المطلب بن أبي وداعة : فرواه الطبراني في ((الكبير)) من رواية صالح بن أبي الأحضر عن الرهري عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة قال : رأى رسول الله صلى

(١) انظر : كشف الأستار (٢٧٤/١)، رقم : ٥٦٧ .

وفي إسناده يوسف بن محمد بن سابق الفرشي . ذكره ابن حبان في الثقات، وقال : ((بروي عن وكيع، روى عنه شيوخنا)).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من المعجم الكبير، وقد عراه إليه الميثمي في المجموع (١٤٩/٢)، فصار . ((ورواه البرار والطبراني في الكبير، وإسناده حسن)).

(٣) المصنف (٣٥/٣) .

(٤) انظر : جامع التحصيل (ص ٣٣١)، و تحفة التحصيل (ص ٤٦٦) .

(٥) انظر : جامع التحصيل (ص ٣٣١)، و تحفة التحصيل (ص ٤٦٧) .

(٦) الكامل (١٤/٧) .

(٧) في (س) : ((العمان)) ليس قبلها واو .

(٨) انظر الكامل (١٤/٧) .

(٩) ((رواية)) : سقطت من (س) .

الله عليه وسلم رجلاً يصلي قاعداً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم))، فتحشم الناس القيام<sup>(١)</sup>.

وصالح بن أبي الأخضر : ضعفه الجمهور<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث عائشة : فأخرجه النسائي في ((سننه الكبرى)) من رواية إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((صلاة الرجل جالساً على النصف من صلاة القائم))<sup>(٣)</sup>، وفي رواية له عن مجاهد : أن السائب دخل على عائشة بعدما فُص السبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني قد كبرت ... فذكر قصة هذا<sup>(٤)</sup> فيها<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>.

وقد اختلف فيه على مجاهد وعلى إبراهيم بن مهاجر — كما تقدم عند ذكر حديث السائب — وقد رواه أحمد في ((مسنده)) فأدخل السائب بين مجاهد وعائشة، رواه من رواية شريك عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن السائب عن عائشة رفعته<sup>(٧)</sup>.

(١) المعجم الكبير (٢٠/٢٩١، رقم : ٦٨٨) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٣/١٠ — ١٥)، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب (٢٨٤٤) : ((ضعيف، يعتبر به)).

(٣) السنن الكبرى (١/٤٣٠)، وفي إسناده إبراهيم بن مهاجر الكوفي : وهو صدوق، ليس الحفظ (التقریب ٢٥٤) : فالإسناد ضعيف .

(٤) في (س) بياض مكان قوله : ((هذا)) .

(٥) ((فيها)) : تحرفت في (س) .

(٦) السنن الكبرى (١/٤٣٠) .

(٧) المسند (٦/٧١) .

وفي إسناده شريك بن عبد الله الحمصي القاضي : صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة (التقریب : ٢٧٨٧) : فالإسناد ضعيف .

والصواب : أن الحديث من مسند عبد الله بن عمرو — كما تقدم في كلام البارقطني — ومن جمعه من مسند عائشة فقد وهم؛ والله أعلم .

### الثالث:

ما أشار إليه المصنف من أنه روي في بعض الحديث مثل قول سميان الثوري : رواه البخاري من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((إذا مرض العبد أو سافر كتب له صالح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم))<sup>(١)</sup>.

ورواه أبو داود من هذا الوجه بلفظ : ((إذا كان العبد يعمل عملاً صالحاً فشغله عنه مرض أو سفر كتب له كصالح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم))<sup>(٢)</sup>.

وروي عن ذلك من حديث أسد، وشاذ بن أسد، وعبد الله بن عمرو، وعتبة بن مسعود، وعقبة بن عامر، وأبي هريرة .

فحديث أنس : رواه أحمد<sup>(٣)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٤)</sup> بإسناد صحيح بلفظ : ((إذا ابتلى الله العبد المسلم بلاء في جسده قال الله عز وجل للملك : اكتب له صالح عمله الذي كان يعمل ...)) الحديث .

(١) الصحيح : ( كتاب الجهاد، باب يكتب للمسلم مثل ما كان يعمل في الإقامة ١٣٦/٦٠، رقم ٢٩٩٦ )، ولفظه . ((إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً))

(٢) ((كان)) : سقطت من (س) .

(٣) السنن . ( كتاب الجنائز، باب إذا كان الرجل يعمل عملاً صالحاً شغله عنه مرض أو سفر : ٤٧٠/٣، رقم : ٣٠٩١ ) .

(٤) المسند (٣/١٤٨، ٢٣٨، ٢٥٨) عن سنان بن ربيعة عن أنس، به .

(٥) المسند (٧/٢٣٢، برقم : ٤٢٣٣) عن سنان بن ربيعة، عن أنس، به .

وقول الشارح عنه إن إسناده صحيح فيه نظر، فإن سنان بن ربيعة الباهلي صدوق فيه لئس، وعليه : فالإسناد حسن، والحديث صحيح بشواهده .

وحديث شدّاد : رواه أحمد<sup>(١)</sup> والطبراني<sup>(٢)</sup> بلفظ : ((إن الله يقول : إذا ابتليت عبداً مس عبادي مؤمناً فحمدني على ما ابتليت فأجروا له كما كنتم تُجرون له وهو صحيح)).

[٦٢/ب] وحديث عبد الله بن عمرو - رواه أحمد<sup>(٣)</sup> بإسناد صحيح، والبربر<sup>(٤)</sup>، والطبراني<sup>(٥)</sup> بلفظ : ((ما أحدٌ من الناس يصاب ببلاء في جسده إلا أمر الله الملائكة الذين يحيطونه فقال : اكتبوا لعدي في كل يوم وليلة ما كان يعمل من خيرٍ ما كان في وثاقي)).

وحديث عتبة بن مسعود : رواه الطبراني في ((الأوسط)) بلفظ : ((اكتبوا لعدي عمله الذي كان يعمل في يومه وليلته، ولا تنقصوا منه شيئاً...)) الحديث<sup>(٦)</sup>.

وحديث عقبة بن عامر : رواه أحمد<sup>(٧)</sup>، والطبراني<sup>(٨)</sup> بلفظ : ((اكتبوا له على مثل عمله حتى يروا أو يموت)). وفيه : ابن لهيعة<sup>(٩)</sup>.

(١) المسند (١٢٣/٤) من طريق راشد بن داود الصنعائي، عن أبي الأشعث الصنعائي، عن شدّاد، به . وإسناده حسن

(٢) المعجم الكبير (٢٧٩/٧، برقم : ٧١٣٦) من طريق راشد بن داود الصنعائي ( به ) .

(٣) المسند (١٥٩/٢) .

(٤) المسند (٣٩٢/٦، برقم : ٢٤١٣) .

(٥) لم أقف عليه في المطبوع من المعجم الكبير، وقد عزاه إليه الخبيث في المجمع (٣٠٣/٢) .

(٦) المعجم الأوسط (١٤/٣، برقم : ٢٣١٧) . وفي إسناده محمد بن أبي حميد الرقي : قال عنه البخاري في التاريخ الكبير (٧٠/١) : ((مكر الحديث))، وفي علل الزمعي الكبير (٦٦٢/٢) عن البخاري أنه قال فيه : ((ضعيف، ذاهب الحديث، لا أروى عنه شيئاً))؛ فهذا الإسناد ضعيف جداً .

(٧) المسند (١٤٦/٤) من طريق ابن المبارك، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير مرثد بن عبد الله الزبلي، عن عقبة، به .

(٨) المعجم الكبير (٢٨٤/١٧، برقم : ٧٨٢) .

(٩) وهو صدوق، خلط بعد احتراق كفه (التقريب : ٣٥٦٣)، لكن الحديث في مسند أحمد من طريق ابن المبارك عنه — كما تقدم — . وقد قال الحافظ ابن حجر في التقريب (٣٥٦٣) : ((رواية ابن المبارك وابن وهب عنه [يعني : عن ابن لهيعة] أعدل من غيرها))؛ فهذا الإسناد حسن .

وحديث أبي هريرة : رواه أبو يعلى بلفظ : ((وأن يكتب له من العمل الصالح كما كان يعمل وهو صحيح، وإن لم يعمل))<sup>(١)</sup>، وفيه . عند الأعلى بن أبي المساور : وهو ضعيف<sup>(٢)</sup> .  
ورويناه في كتاب ((المرض والكفارات)) لاس أبي الدنيا من وجه آخر من رواية الأوراعي عن حسن بن عطية عن أبي هريرة<sup>(٣)</sup> .

## الرابع:

افتضى كلام المصنف ترجيح رواية عيسى بن يونس وأبي أسامة وغير واحد عن حسين المعلم على رواية إبراهيم بن طهمان عنه لثمة عهدهم واتفاقهم على خلافه؛ وخالفه انقاصي أسو بكر بن العربي فرجح رواية من جعل هذا في المرض فقال : إنه الصحيح؛ لأن الرجل لا يصني نافلة وهو مضطجع إلا من عذر<sup>(٤)</sup> . انتهى .

وليس هذا تصحيحاً له من حيث الإسناد، وإنما صححه<sup>(٥)</sup> لموافقة مذهبه، وقد سبقه إلى ذلك أبو الحسن بن بطلال فقال : ورواية عبد الوارث وروح بن عباد عن حسين المعلم لحديث عمران هذا تدفعه الأصول؛ والذي يصح فيه رواية إبراهيم بن طهمان عن حسين المعلم،

(١) المسند (٥١٤/١١، برقم : ٦٦٣٨)

(٢) قوله عن عبد الأعلى إنه ضعيف فيه نظراً إلى الظاهر أنه مزكوك، فقد قال فيه ابن معين : ((ليس بشيء)). وفي رواية : ((كذاب))، وفي رواية : ((ليس بثقة))، وقال ابن المديني : ((ضعيف، ليس بشيء))، وقال أبو زرعة : ((ضعيف جداً))، وقال أبو حاتم : ((ضعيف الحديث، شبه المزكوك))، وقال البخاري : ((مكسر الحديث . .)). انظر . تهذيب الكمال (١٦/٣٦٧ — ٣٦٩)، ولهذا قال الحافظ ابن حجر في التقريب (٣٧٣٧) : ((مزكوك، كذب ابن معين))، فهذا الإسناد ضعيف جداً .

(٣) كتاب المرض والكفارات (رقم : ١٤) موقوفاً على أبي هريرة، وقد رواه البيهقي في الشعب (٤٨٢/١٧، برقم : ٩٤٧٥) من طريق ابن أبي الدنيا موقوفاً . وإسناده صحيح .

(٤) عارضة الأحوذ (١٦٧/٢)

(٥) في (س) : ((صححه)) وهو تحريف .

والأصول تعضده، ولا يختلف الفقهاء في معناه، وهو أصح من حديث روح بن عبادة وعبد الوارث عن حسين<sup>(١)</sup>. انتهى .

وهذا أيضاً تصحيح من حيث المعنى، وإلا فالراجح من حيث الإسناد ما اتفق عليه أصحاب حسين المعلم : إسحاق بن يوسف الأزرق، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وروح بن عبادة، وسفيان بن حبيب، وعبد الوارث بن سعيد، ويريد بن زريع، وي زيد بن هارون، ويحيى بن سعيد<sup>(٢)</sup>. وهم أولى بالصواب من إبراهيم بن طهمان لثبوته وانماقهم، ولا مانع من صحة الحديث معاً فلا اختلاف بينهما ولا تعارض لكن حديث الجماعة أصح من رواية إبراهيم<sup>(٣)</sup> بن طهمان؛ والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

### الخامس:

فيه حجة لمن ذهب إلى جوار الثفل مضطجماً مع القدرة على القعود والقيام، وهو أصح الوجهين كما قاله الرافعي<sup>(٥)</sup> وتبعه النووي<sup>(٦)</sup>، وقد أكر الخطابي في ((معالم السنن)) اطلاعه على

(١) شرح صحيح البخاري (١٠٢/٣ - ١٠٤) .

(٢) تقدم ذكر من أخرج روايات أكثر هؤلاء المذكورين عند ذكر حديث الباب، فأما رواية إسحاق بن يوسف الأزرق وي زيد بن هارون فأخرجهما ابن الجارود في المنتقى (ص ٨٨) .

(٣) ((إبراهيم)) : سقط من (س) .

(٤) قال الخطاط ابن حجر في الفتح (٥٨٧/٢) : ((قال الرمذي : لا يعلم أحداً روى هذا الحديث عن حبيب إلا إبراهيم؛ وروى أبو أسامة وعيسى بن يونس وعمرهما عن حبيب على اللفظ السابق ١٠١ . ولا يؤخذ من ذلك تصحيح رواية إبراهيم كما فهمه ابن العربي تبعاً لابن بطال، ورد على الرمذي بأن رواية إبراهيم توافق الأصول، ورواية غيره مخالفاً، فتكون رواية إبراهيم أرجح؛ لأن ذلك راجع إلى الترجيح من حيث المعنى لا من حيث الإسناد، وإلا فالتعاقب الأكثر على شيء يقتضي أن رواية من يخالفهم تكون شاذة . والحسن أن الراويين صحيحان كما صنع البخاري، وكل منهما مشتملة على حكم غير الحكم الذي اشتملت عليه الأخرى والله أعلم)) .

(٥) العزيز شرح الوجيز (٤٨٨/١) .

(٦) روضة الطالبين (٢٣٩/١)، والمجموع (٢٤٠/٣) .



الخلاف في ذلك فقال : لا أحفظُ عن أحدٍ من أهل العلم أنه رخص في صلاة التطوع نائماً كما رخصوا فيها قاعداً، فإن صحّت هذه اللمعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تنكس من كلام بعض الرواة أدرجه في الحديث وقاسه على صلاة القاعد أو اعتبره بصلاة المريض نائماً إذا لم يقدر على القعود بأن<sup>(١)</sup> التطوع مضطجعا للقادر على القعود جائز كما يجوز للمسافر إذا نطوع على راحلته فأما من جهة القياس فلا يجوز أن يصلي مضطجعا، كما يجوز أن يصلي قاعداً لأن القعود شكل من أشكال الصلاة، وليس الاصطجاج في شيء من أشكال الصلاة .

قال إخطائي : وأما قوله : ((وصلاته نائماً على الصف من صلاته قاعداً)) فبني لا أعلم أنني سمعته إلا في هذا الحديث .

وقد أنكر ابن بطال أيضاً وجود الخلاف في ذلك فقال : وأما قوله : ((من صلى نائماً فله نصف أجر القاعد)) فلا يصحّ معناه عند العلماء؛ لأنهم مجمعون أن النافلة لا يصلّيها القادر على القيام إيماءً .

قال : وإنما دخل الوهم على ناقل [ هذا ] الحديث، فأدخل معنى العرض في لفظ النافلة؛ ألا ترى أنه كان مبسوراً . قال : وهذا يدلّ أنه لم يكن يقدر على أكثر مما أدى فيه فرصه؛ وهذه صفة صلاة العرض . قال : ولا خلاف بين العلماء أنه لا يقال لمن لا يقدر على الشيء : لك نصف أجر القادر عليه، بل الآثار الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه من معه الله وحسه عن عمله بمرض أو غيره يكتب<sup>(٢)</sup> له أجر عمله وهو صحيح<sup>(٣)</sup> .

وادّعى ابن بطال أن الراوية : ((ومن صلى بإيماء)) على أنه جار ومجرور، وأن<sup>(٤)</sup> المجرور مصدر (أو ما) .

(١) كذا في جميع النسخ، وفي المعالم : ((فإن)) .

(٢) ما بين المعقوفين من (ك) .

(٣) في (س) : ((كتب)) .

(٤) شرح صحيح البخاري ( ١٠٢/٣ ) .

(٥) في (س) : ((فإن)) .

قال : وقد غلط النسائي في حديث عمران بن حصين وصحفه، وترجم له : (باب صلاة النائم) فظن أن قوله عليه السلام : ((من صَلَّى بِإِيمَاءٍ)) إنما هو ومن<sup>(١)</sup> صَلَّى نَائِمًا

قال : والغلط فيه ظاهر؛ لأنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر المصلِّي إذا غلبه النوم أن يقطع الصلاة، ثم بين عليه السلام معنى ذلك فقال : ((لعله يستغفر فيسب نفسه))، فكيف يأمره بقطع الصلاة وهي مباحة له، وله عليها نصف أجر القاعد .

قال : والصلاة لها<sup>(٢)</sup> ثلاثة أحوال : أولها : القيام، فإن عجز عنه فالتعود<sup>(٣)</sup>، ثم إن عجز عنه فالإيماء . قال<sup>(٤)</sup> : وليس النوم من أحوال الصلاة<sup>(٥)</sup> . انتهى .

قلت : أما نفي الخطائي وابن بطلان للحلاف في صحة التطوع مضطجعاً للقادر فمردود؛ فإن في مدهينا وجهين، الأصح منهما : الصحة . وعند المالكية فيه ثلاثة أوجه، حكاهما<sup>(٦)</sup> القاسمي عياض في ((الإكمال)) :

أحدهما : الجوار مطلقاً في الاضطراب، والاختيار [ ١/٦٣ ] للصحيح والمريض لطاهر الحديث، وهو الذي صدر به القاضي كلامه .

والثاني : منعه مطلقاً<sup>(٧)</sup>؛ إذ ليس من هيئة الصلاة .

والثالث : إجازته لعدم قوة المريض فقط<sup>(٨)</sup> .

(١) في (ك) : ((من)) ليس قبلها واو .

(٢) ((لها)) : سقطت من (س) .

(٣) ((التعود)) : تحرفت في (ك) .

(٤) ((قال)) : سقطت من (س) .

(٥) شرح صحيح البخاري (١٠٣/٣) .

(٦) في (س) : ((حكاه)) وهو تحريف .

(٧) في (ك) و (س) : ((منعه مطلقاً لما ...)) .

(٨) الإكمال ( ٧٧/٣ ) .

وقد روى المصنف بإساده عن الحسن البصري جوازَه، فكيف يدعى مع هذا الخلاف القديم والحديث الاتفاق ؟ .

وأما ما ادَّعى ابن بطلال على السائي من أنه صحَّفه فقال : ((ثامناً))، وإما الرواية ((بإمام)) على الحارِّ والجورِّ؛ فلعلَّ التصحيح من ابن بطلال، وإما ألجأه إلى ذلك حمل قوله . ((ثامناً)) على اليوم حقيقة الذي أمر المصلي إذا وجده أن يقطع الصلاة، وليس المراد ها هنا إلا الاضطجاع تشابهته هيئة الثائم، وبه فسره الحاربي في ((صحيحه)) فقال بعد إيراده للحديث : قال أبو عبد الله : ((ثامناً)) عندي ((مضطجعاً)) ها هنا<sup>(١)</sup>. انتهى.

وهكذا<sup>(٢)</sup> هو في أصول سماعنا من ((صحيح الحاربي)) و ((سأني داود)) و ((الترمذي)) و ((السائي)) و ((ابن ماجه)) و ((سأني البيهقي)) وغيرها من الأصول : ((ثامناً)) بالسوْن؛ وهكذا شرحه الخطَّابي في كتاب ((أعلام الجامع الصحيح))، ورجع عن التأويل الذي حمله عليه في ((المعالم)) فقال : قد كتبتُ تأويلَ هذا الحديث في كتاب ((المعالم)) على أن المراد به صلاة التطوع إلا أن قوله : ((ثامناً)) يعسد هذا التأويل؛ لأن المصطحع لا يصلي التطوع كما يصلي القاعد؛ فرأيتُ الآن أن المراد به المريض المقرض الذي يمكنه أن يتحمل فيقعد مع مشقة فجعل آخره صعب آخره إذا صلى ثامناً ترعيباً له في القعود<sup>(٣)</sup> مع جوار صلاته ثامناً، والله أعلم<sup>(٤)</sup>

وحكى القاضي عياض في ((الإكمال)) أن في بعض الروايات : ((مضطجعاً)) مكان ((ثامناً))<sup>(٥)</sup>، وبه فسره أحمد بن خالد الوهبي فقال : ثامناً يعني . مضطجعاً<sup>(٦)</sup> وقد أطلق

(١) الصحيح : ( كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد بإمام ٥٨٦/٢٠، برقم ١١١٦ ) .

(٢) في (س) : ((وهذا)) وهو تحريف .

(٣) ((القعود)) : تحرفت في (س) .

(٤) أعلام الحديث ( ٦٣٠/١ - ٦٣١ ) .

(٥) الإكمال ( ٧٧/٣ ) .

(٦) لم أقف عليه .

النوم على الاصطحاح والغفلة والقتل وغير ذلك؛ فمن ذلك في ((صحيح مسلم)) حديث أبي سري  
هريرة في قصة الفتح فما أشرف لهم أحد إلا أماموه<sup>(١)</sup>، أي : أضحموه الأرض<sup>(٢)</sup>. هذا تفسير من  
يقول فتحت صلحاً كالشافعي<sup>(٣)</sup>.

وأما<sup>(٤)</sup> من قال : فتحت عوة — وهم الجمهور<sup>(٥)</sup> — فقالوا : معنى قوله : (أماموه) :  
قتلوه<sup>(٦)</sup>. وفي حديث بلال : ((ألا إن العبد بام))<sup>(٧)</sup> أي : غفل<sup>(٨)</sup>، وقيل : إنه عاد لنومه حقيقة<sup>(٩)</sup>.

(١) الصحيح : ( كتاب الجهاد والسير، باب فتح مكة : ١٤٠٧/٣، برقم : ١٨٧٠ ).

(٢) انظر : شرح صحيح مسلم للنووي ( ١٣٤/١٢ ).

(٣) انظر : شرح صحيح مسلم للنووي ( ١٣٤/١٢ )، و زاد المعاد ( ١١٨/٣ )، و فتح الباري ( ١٢/٨ )

(٤) في (ك) و (ص) : ((فأما)).

(٥) انظر : زاد المعاد ( ١١٨/٣ )، و فتح الباري ( ١٢/٨ ).

(٦) انظر : النهاية ( ١٣١/٥ : نوم ).

(٧) أخرجه أبو داود في مسنده : ( كتاب الصلاة، باب في الأذان قبل دخول الوقت : ٣٦٣/١ — ٣٦٤، برقم :  
٥٣٢ ). قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ١٠٣/٢ ) : ((أخرجه أبو داود وغيره من طريق حماد بن  
سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موصولاً مرفوعاً، ورجاله ثقات حفاظ، لكن اتفق أئمة الحديث  
علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والذهلي، وأبو حاتم، وأبو داود، والترمذي، والأثرم،  
والدارقطني على أن حماداً أخطأ في رفعه، وأن الصواب وفقه على عمر بن الخطاب، وأنه هو الذي وقع له  
ذلك مع مؤدبه، وأن حماداً انفراد برفعه . ومع ذلك فقد وجد له متابع أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن  
زربي — وهو بفتح الراي وسكون الراء بعدها موحدة، ثم ياء كياء السب — فرواه عن أيوب موصولاً،  
لكن سعيد ضعيف . ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب أيضاً، لكن أعضله فلم يذكر ما بعداً ولا  
ابن عمر، وله طريق أخرى عن نافع عند الدارقطني وغيره اختل في رفعها ووقفها أيضاً . وأخرى  
مرسلة من طريق يونس بن عبيد وعمره عن حميد بن هلال . وأخرى من طريق سعيد عن قتادة مرسلة،  
ووصلها يونس عن سعيد بذكر أنس؛ وهذه طرق يقوي بعضها بعضاً قوة ظاهرة)).

(٨) انظر : النهاية ( ١٣٠/٥ : نوم ).

(٩) انظر : النهاية ( ١٣٠/٥ : نوم ).

ويطلق النوم أيضاً على الحال السهل، ومنه قوله في الحديث حكاية عن الله تعالى . ((وأنزلتُ عليك كتاباً<sup>(١)</sup> تقرؤه نائماً ويقطان))<sup>(٢)</sup> قيل : المراد تقرؤه في يسر وسهولة، حكاه أبو موسى المديني<sup>(٣)</sup>.

فلما كانت حالة الاصطجاع متيسرة<sup>(٤)</sup> سهلة على المريض أطلق عليها اسم النوم بخلاف القيام والقعود فإنه يشق عليه، وقد بوب عليه السائي : ( فصل صلاة القاعد على النائم )<sup>(٥)</sup>، ولم أر فيه ( باب صلاة النائم ) كما نقله ابن بطال عنه .

### السادس:

اختلف الشارحون في الرواية الأولى لحديث عمران بن حصين، وهي رواية عيسى بن يوسف ومن وافقه هل هي معمولة على التطوع أو على العزم في حق غير القادر، أو في حق من يشق عليه ذلك مع قدرته بمشقة، فتقدم أن الخطابي حمله في كتاب ((الأعلام)) على هذا المحمل الثالث، وهو محمل ضعيف، لأن المريض المعترض الذي أتى بما يجب عليه من القعود أو الاضطجاع يكتب له جميع الأجر لا نصفه كما ثبت في حديث أبي موسى وغيره .

وما رجع عنه مما قاله في ((المعالم)) من حمله على التطوع، والقادر أولى كما حمده عليه سعيان الثوري وابن الماجشون فيما نقله القاضي عياض<sup>(٦)</sup>، وحكاه النووي عن الجمهور<sup>(٧)</sup>.

(١) ((عليك كتاباً)) : سقطت من (س) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب الحجة وصمة تميمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الحجة وأهل النار . ٢١٩٧/٤ ، رقم : ٢٨٦٥ ) من حديث عياض بن حمار المجاشعي — رضي الله عنه —

(٣) المجموع المفيث (٢٢٣/٣)، رقم : ١٦٦٠ .

(٤) ((متيسرة)) : تصحفت في (س) .

(٥) السنن (٢٢٣/٣)، رقم : ١٦٦٠ .

(٦) الإكمال (٧٥/٣ — ٧٦) .

(٧) شرح صحيح مسلم (١٥/٦) .

وقال إنه يتعين<sup>(١)</sup> حمل الحديث عليه؛ فإنَّ القرص إنَّ صَلَّاهُ الرجل<sup>(٢)</sup> قاعداً مع قدرته على القيام لم يصح؛ فلا<sup>(٣)</sup> يكون فيه ثواب، بل يأنم به .

قال أصحابها : وإن استحلَّ كفر، وجرت عليه<sup>(٤)</sup> أحكام المرتدين كما لو استحلَّ الربا أو الربا أو غيره من المحرمات الشائعة التحريم؛ وإن صَلَّى القرص قاعداً لعجزه عن القيام أو مضطجعاً لعجزه عن القيام والقعود<sup>(٥)</sup> فتوابعه كتابه قائماً لا ينقص باتفاق أصحابنا، وإن صَلَّى الفل قاعداً لعجزه عن القيام فلا يقص ثوابه، بل يكون كتابه قائماً<sup>(٦)</sup>.

وحكى القاضي عياض عن اختيار أبي الوليد الباجي<sup>(٧)</sup> أنه حمّله على المصلّي فريضةً لعذر أو نافذةً لعذر أو لغیر عذر<sup>(٨)</sup>، ويردّه الأحاديث الصحيحة في أنه يُكتب للمريض ما كان يعمل صحيحاً .

(١) في (س) : ((إنه لا يتعين)) وهو غلط .

(٢) ((الرجل)) ليس في (ك)، وفي (س) : ((صلّاه قاعداً)) وهو تحريف ، ووقع في شرح مسلم للسروي : ( فإنَّ الصلاة قاعداً مع قدرته ... ) وما في الأصل أجود .

(٣) في (ك) : ((ولا)) .

(٤) ((عليه)) : سقطت من (س) .

(٥) ((القعود)) : تحرفت في (س) .

(٦) شرح صحيح مسلم (١٤/٦ - ١٥) .

(٧) هو : الإمام، العلامة، الحافظ، ذو المصنوع، القاضي، أبو الوليد، سليمان بن خلف بن سعد النخعي، الأندلسي، القرطبي، الباجي، الذهبي : صاحب التصانيف ككتاب ((المتنقى من الفقه))، وكتاب ((المعاني في شرح اللوط))؛ وكان مشهوراً بالفقه، والأدب، وعلم الكلام؛ مات سنة أربع وسبعين وأربع مئة .

انظر : سير أعلام النبلاء (١٨/٥٣٥)، و البداية والنهاية (١٢/١٢٢) .

(٨) الإكمال (٣/٧٥) .

وحكى القاضي [أيضاً] <sup>(١)</sup> عن ابن شهاب من المالكية <sup>(٢)</sup> أنه حمل على النعل دون المرائص <sup>(٣)</sup>، وإطلاقه للنعل ليس بجيد لثبوت الأجر له مع العجر، والصواب : ما ذهب إليه الجمهور في حمل الحديث .

فإن قيل : فقد تقدم من حديث أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك حين خرج على الناس وهم يصلون قعوداً من مرض، وأصرح من ذلك : ما رواه أحمد من رواية ابن شهاب قال : أخبرني أنس بن مالك قال . قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهي مَجْمَعٌ <sup>(٤)</sup>، فحُمُّ <sup>(٥)</sup> الناس، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم المسجد والناسُ [ قعود يصلون ] <sup>(٦)</sup>، فقال : ((صلاة القاعد نصف صلاة القائم)) <sup>(٧)</sup>، فهذا الحديث يدل على أن يحمل الحديث على المعذور .

فالجواب : أن السائي قال بعد تحريج الحديث إنه خطأ . فإن أراد بكونه خطأ لكون الراوي قال إنه بسبب المرض فقد كفاها المؤونة، وإن أراد أنه خطأ بالإسناد الذي ذكره [ به ] <sup>(٨)</sup>؛ فالجواب عن إسناد أحمد أنه من [ ٦٣/ب ] رواية ابن جريج عن ابن شهاب بالعبعة، وابن جريج مدلس <sup>(٩)</sup>، قال أحمد : ((بعض هذه الأحاديث التي كان يرسُلُها ابن جريج أحاديث موصوعة))، وعلى تقدير كون ابن جريج سمعه من ابن شهاب فلعنه علم من حاله القدرة على القيام من غير

(١) وقع في الأصل : ((عياض))، وأما في (ك) فصرح على كلمة ((عياض))، وجعل مكانها في الحاشية : ((أيضاً)) وعليها علامة التصحيح؛ وهو موافق لما في (س) .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) الإكمال ( ٧٦/٣ ) .

(٤) مَجْمَعٌ أي : ذات حمى . النهاية ( ٤٤٦/١ : حم ) .

(٥) ((فحم)) : تحرفت في (س) .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، والمثبت من المسند .

(٧) المسند ( ١٣٦/٣ )، وقد تقدم الكلام عليه عند ذكر حديث أنس؛ والله أعلم

(٨) ما بين المعقوفين من (ك) و (س) .

(٩) انظر : تعريف أهل التقديس ( ص ١٤١ )

مشقة شديدة، لكنها مجوزة للقيام<sup>(١)</sup>، أو أنه كان في<sup>(٢)</sup> أول قدوم المدينة، ثم قال بعد خير حين قدم أبو موسى وأبو هريرة أحد رواة حديث<sup>(٣)</sup> كتابة عمل المريض، والله أعلم.

## السابع:

ما قاله ابن بطلال من أن الرواية : ((ومن صلى بإيماء)) مع قوله إنه لا يجوز التنفل مضطجعا مع القدرة يكون تقديره عنده : ومن صلى بإيماء قاعداً فله نصف أجر القاعد الذي أتم السجود ولم يرمي إليه؛ فيستدل به لأحد القولين عند المالكية في المتنفل جالساً أنه يجوز له الإيماء بالسجود مع القدرة عليه<sup>(٤)</sup>.

وأما على قول الشافعية فلا يجوز ذلك<sup>(٥)</sup>، بل صحح الرافعي أنه إذا صلى النفل مضطجعا مع القدرة لا يجوز له الإيماء للركوع والسجود، بل يجب عليه الإتيان بهما حقيقة بخلاف المعترض العاجز فيومي للركوع والسجود<sup>(٦)</sup>؛ والله أعلم.

وليس للمتأمل القادر أن ينتقل إلى إمرار أفعال الصلاة على القلب كما يجوز للمعترض العاجز كما جزم به الإمام<sup>(٧)</sup> وقطع به النووي<sup>(٨)</sup>.

(١) في (س) : ((للصلاة)) وهو تحريف.

(٢) ((ي)) : سقطت من (س).

(٣) ((حديث)) : سقط من (س).

(٤) انظر : النوادر والزيادات (٢٥٩/١).

(٥) انظر : العزيز شرح الوجيز (٤٨٣/١).

(٦) العزيز شرح الوجيز (٤٨٨/١).

(٧) هو إمام الحرمين. انظر : العزيز شرح الوجيز (٤٨٨/١)، وروضة الطالبين (٢٣٩/١)، والمجموع (٢٤٠/٣).

(٨) المجموع (٢٤٠/٣) وفيه : ((قال إمام الحرمين : عندما أن من جوز الاضطجاع لا يجوز الاقتصار في الأركان الذكرية كالشهادتين والتكبير وغيرهما على ذكر القلب. وهذا الذي قاله إمام الحرمين لا بد منه؛ فلا يجوز ذكر القلب قطعاً؛ لأنه حينئذ لا يبقى للصلاة صورة أصلاً، وإنما ورد الحديث بالترخيص في القيام والقعود فيبقى ما عدلهما على مقتضاه. والله أعلم)).



## الثامن:

سؤال عمران بن حصيص عن صلاة الرجل وهو قاعدٌ خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له، بل المرأة كالرجل في ذلك سواء .

## التاسع:

قوله : ((من صلاها قائماً فهو أفضل)) يستثنى من عمومها الذي صلى الله عليه وسلم في فعله قاعداً؛ فإن<sup>(١)</sup> له مع قعوده أجر فعله قائماً . وهذا بناءً على أن المتكلم داخلٌ في عموم كلامه<sup>(٢)</sup> . وقد ذكر أصحابنا في<sup>(٣)</sup> خصائصه صلى الله عليه وسلم أن صلاته للفعل حالسٌ كصلاته قائماً في الفصل<sup>(٤)</sup> لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمرو المتقدم . ((لكي لستُ كأحد منكم))، وحكى النووي عن القاضي عياض في معناه : أن النبي صلى الله عليه وسلم لحقه مشقة من القيام لحطيم الناس و الس<sup>(٥)</sup>، فكان أجره تاماً بخلاف غيره ممن لا عذر له . قال : وهو ضعيف أو باطل؛ لأن غيره إن كان معدوراً فتوانه أيضاً كامل . قال ولا يحس على هذا التقدير ((لستُ كأحد منكم)) وإطلاق هذا القول . قال : فالصواب ما قاله أصحابنا<sup>(٦)</sup> .

(١) في (س) : ((كان)) وهو تحريف .

(٢) انظر : نزها الماطر ( ٧١٤/٢ - ٧١٦ ) .

(٣) في (ك) و (س) : ((من)) .

(٤) انظر : شرح صحيح مسلم للنووي ( ١٥/٦ ) ، و اللفظ المكرم للخيمري ( ١٢٤/٢ ) ، و الخصائص الكبرى للسيوطي ( ٢٥٣/٢ ) .

(٥) في (س) : ((وللسن)) .

(٦) انظر : شرح صحيح مسلم ( ١٥/٦ ) .

قلت<sup>(١)</sup>: القاضي عياض وإن قال ذلك عند ذكره لحديث أنه كان يصلي في سبحة قاعداً، فإنه قال بعد ذلك: وقد علله في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ((إنني لست كأحد منكم))؛ فيكون هذا مما خص به — عليه السلام — وجعلت صلاته قاعداً في الفضل كصلاته قائماً.

ثم قال: ولعله أشار بقوله: ((لست كأحد منكم)) أي: ممن لا عذر له<sup>(٢)</sup>، ومن قلت له ذلك القول وإنما أنا ذو عذر لهذا<sup>(٣)</sup> الذي ذكر<sup>(٤)</sup>. انتهى.

فذكر كلامه الأخير تفريصاً ونحوياً ليدخل في ذلك أصحاب الأعداء ممن كان يصلي في صبحته قائماً، وهو كلام صحيح؛ فإن لمن هذه حاله أجره كاملاً كما في حديث أبي موسى. والله أعلم.

### العاشر:

قوله: ((صل قائماً)) خرج جواباً على سؤال عن صلاة المريض فيحتمل أن يكون بياناً لحكم صلاة المصلي مطلقاً مريضاً كان أو صحيحاً، وقد علم من الحكم في صلاة المريض، ويحتمل أن يكون جواباً عن صلاة المريض وأنه يصلي قائماً مع الاستطاعة؛ فإن المرض قد لا يكون مثقلاً فلا يحصل معه بالقيام مشقة شديدة؛ وهو الظاهر، ويدل لذلك ما رواه الطبراني في ((الأوسط)) من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((يصلي المريض قائماً...)) الحديث، وسيأتي تمامه.

(١) في (مر) على قوله ((قلت)) كلمة (لا)، وعلى قوله ((بعد ذلك)) كلمة (إلى)، وهي تعني حذف ما بينهما، لكن لا أدري ما مراده بهما ها، فإن ما بينهما ثابت في الأصل و (ك).

(٢) ((له)): سقطت من (ك).

(٣) في (مر): ((لها)) وهو تحريف.

(٤) الإكمال (٧٦/٣).

## الحادي عشر:

وفي قوله : ((إن لم يستطع)) حجة لمن يقول : إنه لا ينتقل<sup>(١)</sup> للقعود إلا مع عدم القدرة على القيام، وحكاية القاضي عياض عن الشافعي، وحكي عن مالك، وأحمد، وإسحاق أنه يسقط عنه القيام بوجود المشقة<sup>(٢)</sup>.

والمعروف من مذهبنا : أن المراد بعدم الاستطاعة : خوف الهلاك، أو زيادة المرض، أو خوف مشقة شديدة<sup>(٣)</sup>.

ويدلّ له : ما رواه الطبراني في ((الأوسط)) في حديث ابن عباس المذكور : ((يصلّي المريض قائماً فإن نالته مشقة صلى جالساً، فإن نالته مشقة صلى نائماً يؤمّي إماماً برأسه، فإن نالته مشقة سبّح))<sup>(٤)</sup>.

وفي معناه : خوف العرق ودوران الرأس في حق راكب السفينة<sup>(٥)</sup>.

(١) وقع في الأصل : ((ينمل)) وهو تصحيف، والمثبت هو الصواب

(٢) الإكمال (٣/٧٦) .

(٣) انظر . العزيز شرح الوجيز (١/٤٨١) ، وروضة الطالبين (١/٢٣٤، ٢٣٦) ، والمجموع (٤/٢٠١) .

(٤) المعجم الأوسط (٤/٢١٠، رقم ٣٩٩٧) من طريق جليس بن محمد الصبي، عن ابن جريح، عن عطاء ونايع عن ابن عباس، به، فذكره . قال الهيثمي في المجمع (٢/١٤٩) : ((رواه الصوري في "الأوسط"، وقال لم يروه عن ابن جريح إلا جليس بن محمد الصبي قلت : ولم أجد من ترجمه، وبنيّة رجالة ثقات)) ١ هـ . ولعله جليس بن محمد الكلابي وهو مزكوك الحديث . انظر : لسان الميزان (٢/٤١٩) ، وفي إسناده ابن جريح وهو مدلس - كما تقدم قريباً - ولم يصرح بالسماح، فهذا الإسناد ضعيف أو ضعيف جداً . قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الخبير (١/٢٢٧) : ((في إسناده ضعف)) . والله أعلم .

(٥) انظر : العزيز شرح الوجيز (١/٤٨١) ، وروضة الطالبين (١/٢٣٤) ، والمجموع (٤/٢٠٢) .

وقد روى الدارقطني<sup>(١)</sup>، والبيهقي<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عمر قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في السفينة ؟، فقال : ((صل قائماً، إلا أن تخاف الغرق)).

قال البيهقي : ((حديث حسن)).

وليس المراد بعبي الاستطاعة عدم تأتي<sup>(٣)</sup> القيام منه، ولا يكتفى بأدنى مشقة.

صرّح بجميع ذلك أصحابنا<sup>(٤)</sup>، وهو مخالف لما نقله القاضي عياض عن الشافعي.

وقد حدّ ميمون بن مهران التابعي الجليل حدّ المرض المسقط للقيام فيما رواه ابن أبي شبة في ((المصنّف)) بإسناد صحيح إليه أنه سئل : ما حدّ المريض أن يصلي جالساً ؟، فقال : حدّه إذا كانت دنيا تعرض له لم يقم إليها<sup>(٥)</sup>.

(١) السنن (٣٩٥/١) من طريق بشر بن عافا، عن أبي نعيم، عن جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر، به، فذكره.

وبشر بن عافا : ضعفه الدارقطني. انظر : لسان المميزان (٣٩٢/٢)، وقد توبع عليه عند البيهقي — كما سيأتي —.

(٢) السنن الكبرى (١٥٥/٣) عن الحكم، وهو في المستدرّك (٢٧٥/١) محمد بن الحسين بن أبي الحسين، عن العفصل بن دكين، عن جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر، به، فذكره. وقال ((هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وهو شاذ مخرّجاً)) اهـ.

ومحمد بن الحسين بن أبي الحسين : ثقة. انظر : الجرح والتعديل (٢٣٠/٧)، وتاريخ بغداد (٢٢٥/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٤٣/١٣).

(٣) في (س) : ((تأدي)) وهو تحريف.

(٤) انظر : العزيز شرح الوجيز (٤٨١/١)، وروضة الطالبين (٢٣٤/١)، والمجموع (٢٠١/٤).

(٥) المصنف (٣١/٣ — ٣٢).

## الثاني عشر

عُرِيَ الحديث بالانتقال إلى القعود والانتقال إلى الاضطجاع بقوله : ((إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ)) فهو حجة للجمهور في أن عدم استطاعة القعود كعدم استطاعة القيام في الاكتفاء بوجود المشقة الشديدة .

وفرق<sup>(١)</sup> إمام الحرمين بين الاستطاعتين [ ١/٦٤ ] فوسط المحر عن القيام بأن تلحقه مشقة تُذهب خشوعه<sup>(٢)</sup>، وقال في المحر عن القعود إنه لا بدّ من عدم تصوّر القعود أو حيفة الهلاك أو المرض الطويل كالتيمة<sup>(٣)</sup>. وهذا تحكّم لا دليل عليه من الحديث، بل حديث ابن عباس المتقدم يدلّ على التسوية في الموضعين؛ فإنّه عُرِيَ فيهما بقوله : فإن نالته مشقة<sup>(٤)</sup>. والله أعلم .

## الثالث عشر:

لم يبيّن في حديث عمران بن حصين كيفية القعود في الصلاة في موضع القيام، وفيه أنه يجوز له أن يقعد على أيّ صفة شاء من القعود لعموم الخبر . وهذا ما لا خلاف فيه بين أصحابنا<sup>(٥)</sup>، لكن يكره له الإقعاء لهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة مقعياً<sup>(٦)</sup>، وهو أن يجلس

(١) في (س) : ((وفرق بين ...)) وهو غلط .

(٢) انظر : المجموع ( ٢٠٢/٤ )، وروضة الطالبين ( ٢٣٤/١ ) .

(٣) انظر العزيز شرح الوجيز ( ٤٨٤/١ )، المجموع ( ٢٠٦/٤ )، وروضة الطالبين ( ٢٣٦/١ ) .

(٤) تقدم الكلام على هذا الحديث فرياً، وأنه إما صعب أو صعب جداً . والله أعلم .

(٥) انظر العزيز شرح الوجيز ( ٤٨١/١ )، وروضة الطالبين ( ٢٣٥/١ )، والمجموع ( ٢٠٢/٤ ) .

(٦) أخرجه الإمام أحمد في المسند ( ٢٦٥/٢ ) من طريق محمد بن فضيل يريد من أبي رباح عن سمع أنب هريرة يقول : أوصاني خليلي بثلاث وهماي عن ثلاث ، وهماي عن الالتفات، وإقعاء كإقعاء «فرد». وأخرجه أحمد أيضاً في المسند ( ٣١١/٢ ) من طريق شريك عن يزيد عن معاهد عن أنس بن هريرة . =

على الوركين وينصب الفخذين والركبتين<sup>(١)</sup>، وراد فيه أبو عبيد : وأن يضع يديه على الأرض<sup>(٢)</sup>، ويدل عليه قوله في بعض طرق الحديث : بهى عن إقعاء كإقعاء الكلب<sup>(٣)</sup>، وفي تفسير الإقعاء قولان آخران<sup>(٤)</sup>، ولكن أظهرها : ما ذكرته<sup>(٥)</sup>، وإنما اختلفوا في الأفضل في هيئة القعود في موضع القيام على أقوال للعلماء ووجهين لأصحابنا .

= يزيد بن أبي رباد : ضعيف، كبر عتبر، وصار ينفق، وكان شيعياً . (التقريب ( ٧٧١٧ ) ) فالإسناد ضعيف .

لكن أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ١٥٨/٢ ) من طريق ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن أبي هريرة قال : نهاني خليلي أن أقعي كإقعاء القرد .

وإسناده ضعيف : فيه ليث بن أبي سليم - وهو صدوق، اختلط جداً، ولم يتم حديثه فترك (التقريب : ٥٦٨٥) .

وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها : أخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة وما ينتج به ويختص به وصف الركوع ... : ٣٥٧/١ - ٣٥٨، برقم : ٤٩٨ )، ولم يذكر : وكان ينهى عن عقبه الشيطان ) .

وقد فسرها أبو عبيدة وغيره بالإقعاء المهي عنه كما في المغرب لأبي عبيد ( ٢٦٦/١ )، وانظر : شرح صحيح مسلم للنووي ( ٢١٤/٤ ) .

وعليه : لحديث أبي هريرة حديث حسن، كما قاله الشيخ الألباني في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ( ص ١٣١ ) . والله أعلم .

(١) انظر : النهاية ( ٨٩/٤ : قما ) .

(٢) هريب الحديث ( ٦٢/٤ ) .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ( ٣١١/٢ ) من طريق شريك، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن أبي هريرة . وقد تقدم الكلام عليه قريباً .

(٤) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٤٨١/١ )، وروضة الطالبين ( ٢٣٥/١ ) .

(٥) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ٤٨١/١ )، وروضة الطالبين ( ٢٣٥/١ ) .

فأحد الأقوال : أنه يصلي مترعباً لما روى النسائي من حديث عائشة قالت : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي مترعباً<sup>(١)</sup>، ويحكى هذا عن أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>، ومالك<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، وهو أحد القولين للشافعي<sup>(٥)</sup>، وعليه نص في البويطي<sup>(٦)</sup>، وهو المختار .

والثاني : يجلس مترعباً كالجلوس بين السجدين وللتشهد<sup>(٧)</sup> الأول. وهو الأصح من قول الشافعي كما صححه الراجعي<sup>(٨)</sup>، وقال النووي : إنه الأظهر<sup>(٩)</sup>.

(١) السنن : ( كتاب قيام الليل ونظير النهار ، باب كيف صلاة القاعد ٣/٢٢٤ ، رقم . ١٦٦١ ) مس طريق هارون بن عبد الله بن أبي داود الحفري ، عن حفص بن عياث ، عن حميد ، عن حميد ، عن عبد الله بن شقيق ، عن أس ( به ) . قال النسائي : ( لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير أبي داود وهو ثقة ، ولا أحسب هذا الحديث إلا خطأ ، والله تعالى أعلم ) قال ابن عبد الحمادي في المحرر ( ١/٢٥٤ ) : ( كذا قل [ يعني : النسائي ] ، وقد تابع الحفري محمد بن سعيد الأصبهاني وهو ثقة ، والله أعلم ) . وقال الحافظ ابن حجر في النكت الظراف ( ١١/٤٤٣ ) . ( أخرجه البيهقي [ السنن الكبرى ٢/٣٠٥ ] مس طريق موسى بن هارون الحمال عن أبيه ، وقال في روايته : ( عن حميد ) ، ومن طريق يوسف القطان : ثنا أبو داود الحفري ، فقال . ( حميد الطويل ) . ومن طريق محمد بن سعيد الأصبهاني : ثنا حفص بن عياث ، عن حميد بن قيس . وفي هذا تعقب على النسائي في دعواه تمرّد أبي داود الحفري ، وفي قوله [ يعني : السري ] في طبقته ( ابن طرخان ) أولى لتصريح يوسف القطان بأنه الطويل فإن طرخان أحد ما قيل في اسم أبيه ) . هـ .

(٢) انظر . العزيز شرح الوجيز ( ١/٤٨٢ ) ، وانظر التمهيد ( ١/١٣٧ )

(٣) انظر . المدونة ( ١/٧٧ ) ، والكافي في فقه أهل المدينة ( ١/٢٠١ ) ، والنوادر والريادات ( ١/٢٥٦ )

(٤) انظر المغني ( ٢/٥٦٨ ) .

(٥) انظر . العزيز شرح الوجيز ( ١/٤٨١ ) ، والمجموع ( ٤/٢٠٢ ) .

(٦) مختصر البويطي ( ق ١١/ب ) .

(٧) في ( س ) : ( (والشهادة) ) .

(٨) العزيز شرح الوجيز ( ١/٤٨٢ ) .

(٩) شرح صحيح مسلم للنووي ( ١/١٥٦ ) ، وقال في المجموع ( ٤/٢٠٢ ) ، وروضة الطالبين ( ١/٢٣٥ )

: ( وهو أصح الجميع ) .

والثالث : أنه يجلس متوركاً . حكاة الإمام في ((النهاية))<sup>(١)</sup> عن بعض المصنفين<sup>(٢)</sup> .  
قال الرافعي : ويمكن أن يوجه بأن مدة القيام طويلة وهذا القعود بدل عنه فالأليق به التورك  
كآخر الصلاة<sup>(٣)</sup> .  
والرابع : أنه يجلس على فخذه اليسرى ويصب ركبته اليمنى كالقاري يجلس بين يدي  
المقرئ . وحكي هذا عن القاضي حسين<sup>(٤)</sup> .

## الرابع عشر:

وفي قوله : ((فإن لم يستطع فعلى جنب)) حجة لأصح الوجهين لأصحابنا، أو القولين  
لشافعي أنه يضطجع على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه<sup>(٥)</sup>؛ وهو قول أحمد بن حنبل<sup>(٦)</sup> كما  
يوجه الميث في اللحد لقوله صلى الله عليه وسلم في أثناء حديث : ((... البيت الحرام فلتكنكم  
أحياء وأمواتاً))<sup>(٧)</sup> .

(١) واسمه ((نهاية المطلب)) لأبي المعالي الجويني، في فقه الشافعية - يوجد بعض أجزائه في قسم المخطوطات  
بالجامعة الإسلامية . انظر : فهرس كتب الفقه الشافعي والحنبلي إعداد : عمادة شؤون المكتبات بالجامعة  
الإسلامية (ص ٢٧٧ — ٢٨٤) .

(٢) انظر : العزيز شرح الوجيز (٤٨٢/١)، و المجموع (٢٠٢/٤) .

(٣) انظر : العزيز شرح الوجيز (٤٨٢/١) .

(٤) انظر : العزيز شرح الوجيز (٤٨٢/١)، و المجموع (٢٠٢/٤) .

(٥) انظر : العزيز شرح الوجيز (٤٨٤/١)، و المجموع (٢٠٦/٤) .

(٦) انظر : المغني (٥٧٣/٢) .

(٧) أخرجه أبو داود في سننه . ( كتاب الوصايا، باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم . ٢٩٥/٣ ، برقم  
٢٨٧٥ ) من حديث عمرو بن قتادة بن سعد اللبيبي — رضي الله عنه — ، ولقطه : ( أن رجلاً سأل فقال  
يا رسول الله ما الكائن ؟ فقال : ((من تسع ... واستحلل البيت الحرام ... ) . وفي إسناده عبد  
الحميد بن سنان : وهو مقبول (التقريب : ٣٧٦٥) ، فالإستناد ضعيف . لكن له شاهد من حديث ابن  
عمر — رضي الله عنهما — : أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ٤٠٩/٣ ) من طريق حسين بن عمدة -



واستدل له أيضاً بما روي من حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ((مَنْ لم يستطع صلى على حبه الأيمن، مستقبل القبلة بوجهه...)) الحديث<sup>(١)</sup>.

والوجه الثاني : أنه يستلقي على ظهره ويجعل رجليه إلى القبلة<sup>(٢)</sup> ويومئ بالركوع والسجود إلى القبلة؛ وهو قول أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.

وفي المسألة وجه ثالث حكاه الرافعي وضعفه : أنه يصطحع<sup>(٤)</sup> على حبه الأيمن وأخصاه إلى القبلة<sup>(٥)</sup>.

### الخامس عشر:

قد يستدل بقوله : ((فإن لم يستطع فعلى حسب)) أنه يجوز على أي حسب كان الأيمن أو الأيسر، وبه جرم الرافعي؛ قال : إلا أنه لو اصططحع على حبه الأيسر ترك السنة<sup>(٦)</sup>، وكان السنة التي أشار إليها حديث علي المذكور ((فإن لم يستطع صلى على حبه الأيمن)).

واستدل بعضهم على استحباب كونه على الجنب الأيمن بالحديث الصحيح المتفق عليه من حديث البراء بن عازب قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إذا أتيت مصحفاً

= المرودي عن أيوب بن عتبة عن طيسلة بن علي عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، وفيه عدد الكبار، ومنها : ((والحداد بالبيت الحرام فليكنكم أحياء وأمواتاً)). وأيوب بن عتبة اليمامي : ضعيف (التقريب : ٦١٩)، وطيسلة بن علي : مقبول (التقريب : ٣٠٥٠). وبهذا الشاهد يكون الحديث حسناً، وقد حسه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٠٩/٢)، والله أعلم.

(١) تقدم الكلام عليه في أول الوجه الثاني .

(٢) انظر : العزيز شرح الوجيز (٤٨٤/١)، والمجموع (٢٠٦/٤) .

(٣) انظر : الهداية (١٩٤/١) .

(٤) (يصطحع) : تحرفت في (س) .

(٥) العزيز شرح الوجيز (٤٨٥/١)، وانظر : المجموع (٢٠٦/١) .

(٦) العزيز شرح الوجيز (٤٨٤/١)، وانظر : المجموع (٢٠٦/٤) .

فروضاً وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن، وقل : اللهم أسلمت نفسي إليك (...)) الحديث<sup>(١)</sup>.

## السادس عشر:

في حديث عمران بن حصين حجة على ما حكى عن أبي حنيفة من أنه إذا عجز عن القعود سقطت الصلاة . حكاه الغرالي في ((الوسيط)) عن أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>.  
قال الرافعي : لكن هذا النقل لا يكاد يلقى في كتبهم ولا في كتب أصحابنا، وإنما الثابت عن أبي حنيفة إسقاط الصلاة إذا عجز عن الإيماء بالرأس<sup>(٣)</sup>.

## السابع عشر:

استدل بحديث عمران بن حصين من قال : لا ينتقل المريض بعد العجز عن الصلاة على الحنبل والإيماء بالرأس إلى فرض آخر من الإيماء بالطرف وما بعده على ما سيأتي .  
وحكي عن مالك وأبي حنيفة إلا أنهما اختلفا، فأبو حنيفة يقول : يقضي بعد البرء<sup>(٤)</sup>، ومالك يقول لا قضاء عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح البخاري : ( كتاب الوضوء، باب فصل من بات على الوضوء : ٣٥٧/١، برقم ٢٤٧ )، صحيح

مسلم ( كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع ٢٠٨١/٤، برقم ٢٧١٠ )

(٢) الوسيط ( ١٠٦/٢ ) .

(٣) العزيز شرح الوجيز ( ٤٨٥/١ )، قال السوي في المجموع ( ٢٠٧/٤ ) : ((ولما وجه حكاه صاحب "العدة" و "البيان" وعمرهما أنه إذا عجز عن الإيماء بالرأس سقطت عنه الصلاة، وهو مدح أبي حنيفة . وهذا شاذ مردود، ومخالف لما عليه الأصحاب . وأما حكاية صاحب "الوسيط" عن أبي حنيفة أنه قال : تسقط الصلاة إذا عجز عن القعود فمتكررة مردودة، والمعروف عنه أنه إما يسقطها إذا عجز عن الإيماء بالرأس))، وانظر : شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح ( ١٠٦/٢ )، و إيضاح الأغالط لابن أبي الدم ( ١٠٦/٢ ) .

(٤) انظر : الهدية ( ١٩٥/١ ) .

(٥) انظر : الكافي في فقه أهل المدينة ( ٢٠٢/١ ) .

وحكى صاحب ((البيان))<sup>(١)</sup> عن بعض أصحابنا وجهاً مثل مذهب أبي حنيفة وقال جمهور أصحابنا إن عجر عن الإشارة بالرأس أو مأ بطرفه، فإن لم يقدر على تحريك الأضراس أجرى أفعال الصلاة على لسانه فإن اعتقل لسانه أجرى القرآن والأدكار على قلبه وما دام عاقلاً لا تسقط عنه الصلاة<sup>(٢)</sup>.

واستدل العراقي على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح . ((إذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم))<sup>(٣)</sup>.

قال الرافعي : ولا يصح الاستدلال به في هذا المقام؛ لأن هذا الخبر أمر بالإتيان بما يشتمل عليه المأمور عند العجز عن ذلك المأمور به<sup>(٤)</sup> حتى يكون مستطيعاً للمأمور به والقعود لا يشتمل عليه القيام، وكذلك الاضطجاع لا يشتمل عليه القعود، وإجراء الأفعال على القلب لا تشتمل عليه الأفعال المأمور بها، ألا ترى أنه إذا أتى بالأفعال ولم يعصرها في دمه حياً أتى بها أجرانته صلاحته فلا<sup>(٥)</sup> تكون هذه المسائل متناولة للخبر<sup>(٦)</sup>.

واستدل الرافعي على ما ذهب إليه أصحابنا بما روي عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((يصلّي المريض قائماً فإن لم يستطع صلى جالساً، فإن لم يستطع السجود أوماً،

(١) هو : يحيى بن أبي الخير بن سالم العمري البجلي ، شيخ الشافعيين بإقليم اليمن ، له كتاب ((البيان)) في فقه الشافعية وغيره من المصنفات الشهيرة ، مات سنة (٥٥٨هـ) .

انظر : طبقات الشافعية للسبكي (٣٣٦/٧)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص ٢١٠) .

(٢) البيان (٤٤٧/٢)، قال النووي في المجموع (٢٠٧/٤) : ((وهذا شاذ مردود بحال لما عبه الأصحاب))

(٣) الوسيط (١٠٥/٢) .

(٤) ((٥)) : ليست في (ك)

(٥) في (ك) و (س) : ((ولا)) .

(٦) العزيز شرح الوجيز (٤٨٥/١) .

وجعل السجود أخفض من الركوع، فإن لم يستطع صلى على جنبه الأيمن [ ٦٤/ب ] مستقبلاً القبلة وأوماً بطرفه، فإن لم يستطع صلى على قفاه مستقبلاً وجعل رجله مستقبلاً القبلة<sup>(١)</sup>.

قال الرافعي : وفيه دليل على أن العاجر عن القعود يصلي على جنبه الأيمن، فإن عجز فحيث يستلقي<sup>(٢)</sup>.

(آخر الجزء السادس من خط مؤلفه رضي الله عنه).

(١) تقدم الكلام عليه في أول الوجه الثاني، وأنه في سنن الدارقطني ( ٤٢/٢ )، وأن إسناده ضعيف جداً، ولعله عبد الدارقطني قال النبي صلى الله عليه وسلم : (( يصلي المريض قائماً إن استطاع، فإن لم يستطع صلى قاعداً، فإن لم يستطع أن يسجد أوماً، وجعل سجوده أخفض من ركوعه، فإن لم يستطع أن يصلي قاعداً صلى على جنبه الأيمن مستقبلاً القبلة، فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن صلى مستقبلاً ورجلاه مما يلي القبلة )) . فليس في هذا السياق قوله : (( أوماً بطرفه ))، كما أورده الرافعي، ولهذا قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ( ٢٢٦/١ ) : (( تبي : راد الرافعي في إيراد الحديث المذكور ذكر الإمام، ولا وجود له في هذا الحديث مع ضعفه، لكن روى البرار والبيهقي في "المعرفة" من طريق سفيان ثنا أبو الزبير، عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضاً قرأه يصلي على وسادة فأحدها فرمى بها، فأخذ عوداً ليصلي عليه فأخذ فرمى به، وقال : "صلى على الأرض إن استطعت، وإلا فأوم إيماء، واجعل سجودك أخفض من ركوعك" )) . قال البرار : (( لا أعلم رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي، ثم غفل فأخرجه من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سفيان نحوه، وقد سئل عنه أبو حاتم فقال : "الصواب عن جابر موقوف، ورفع خطأ، قيل له : فإن أبا أسامة قد روى عن الثوري في هذا الحديث مرفوعاً فقال : ليس بشيء، قلت : فاجتمع ثلاثة : أبو أسامة، وأبو بكر الحنفي، وعبد الوهاب . وروى الطبراني من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال : عاد النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من أصحابه مريضاً ... فذكره . وروى أيضاً من حديث ابن عباس مرفوعاً : "يصلي المريض قائماً فإن ناله مشقة صلى نائماً يؤم برأسه إيماء، فإن ناله مشقة سبح" . وفي إسنادهما ضعف )) ١. د. أما حديث ابن عمر فهو في المعجم الكبير ( ٢٦٩/١٢ — ٢٧٠، برقم : ١٣٠٨٢ ) وفي إسناده حفص بن سليمان الأسدي . وهو متروك الحديث مع إمامته في القرأة ( التقريب : ١٤٠٥ )؛ يقول الحافظ عن هذا الإسناد : (( فيه ضعف )) لا يخفى ما فيه من التسامح، وأما حديث ابن عباس : فتقدم الكلام عليه في أول الوجه الحادي عشر، والله أعلم .

(٢) العزيز شرح الوجيز ( ٤٨٥/١ ) .

## باب فيمن يتطوع جالساً (١)

حدثنا الأنصاري، ثنا معن، ثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد، عن المطلب بن أبي وداعة السهمي، عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : ما رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سُبْحته قاعداً حتى كان قبلَ<sup>(١)</sup> وفاته صلى الله عليه وسلم بعامٍ فإنه كان يصلي في سُبْحته قاعداً ويقرأ بالسورة ويرتلها حتى تكون أطولَ من أطول منها .

وفي الباب : عن أم سلمة، وأنس بن مالك .

قال أبو عيسى : حديث حفصة حديث حسن صحيح .

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي من الليل جالساً فإذا بقي من قراءته قدر ثلاثين أو أربعين آيةً قام فقرأ، ثم ركع، ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك .

وروي عنه أنه كان يصلي قاعداً فإذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم، وإذا قرأ وهو قاعداً ركع وسجد وهو قاعداً .

(١) في (ك) : ((بسم الله الرحمن الرحيم . باب فيمن ... )) .

(٢) ((قبل)) : سقطت من (س) .

قال إسحاق وأحمد<sup>(١)</sup>: والعمل على كلا الحديثين . كأنهما رأيا كلا الحديثين صحيحاً معمولاً بهما<sup>(٢)</sup>.

حدثنا الأنصاري، ثنا معن، ثنا مالك، عن أبي النضر، عن أبي سلمة، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي جالساً فقراً وهو جالس فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية قام فقراً وهو قائم، ثم ركع وسجد، ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

حدثنا أحمد بن منيع، ثنا هشيم، أنا خالد — وهو الخلاء —، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة قال : سألتها عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تطوعه ؟، قالت : كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً، وليلاً طويلاً قاعداً، فإذا قرأ وهو قائم [ ركع، و ]<sup>(٤)</sup>سجد وهو قائم، وإذا قرأ وهو جالس ركع وسجد وهو جالس .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(١) في (ك) و (س) : ((أحمد وإسحاق)) .

(٢) في (ك) : ( به ) .

(٣) ((ذلك)) : سقطت من (س) .

(٤) ما بين المعقوفين من (ك) و (س) .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث حفصة . أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى<sup>(١)</sup>، والسائي عن قتية<sup>(٢)</sup> كلامهما عن مالك؛ ورواه مسلم من رواية يونس ومعر<sup>(٣)</sup> عن ابن شهاب .  
وحديث أم سلمة : أخرجه السائي<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية أبي إسحاق — هو السبيعي — عن أبي سلمة عن أم سلمة قالت : والذي نفسي بيده ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان أكثر صلاته قاعداً إلا المكتوبة .

وقد اختلف فيه على أبي سلمة وعلى أبي إسحاق؛ فرواه شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق هكذا، وحالفهما يونس بن أبي إسحاق فرواه عن أبي إسحاق<sup>(٦)</sup> عن الأسود عن أم سلمة

(١) الصحيح . ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب حوار النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً : ٥٠٧/١، برقم : ٧٣٣ ) .

(٢) السنن . ( كتاب قيام الليل ونطوع النهار، باب صلاة القاعد في النافلة وذكر الاختلاف على أبي إسحاق في ذلك : ٢٢٣/٣، برقم : ١٦٥٨ ) .

(٣) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب حوار النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً : ٥٠٧/١، برقم : ٧٣٣ ) .

(٤) السنن . ( كتاب قيام الليل ونطوع النهار، باب صلاة القاعد في النافلة وذكر الاختلاف على أبي إسحاق في ذلك : ٢٢٣/٣، برقم : ١٦٥٥ ) من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق ( هـ ) وفي ( ٢٢٣/٣، برقم : ١٦٥٤ ) من طريق شعبة عن أبي إسحاق ( هـ ) .

(٥) السنن . ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في صلاة النافلة قاعداً : ٣٨٧/١، برقم : ١٢٢٥ ) من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق ( هـ ) .

(٦) وقع في الأصل و ( ك ) : ( (وخالفهما يونس بن أبي إسحاق فرواه عن أبيه عن أبي إسحاق))، وزيادة ( عن أبيه ) هنا غلط واضح؛ وجاء في (س) على الصواب .

رواه النسائي أيضاً<sup>(١)</sup>.

وخالفهم عمر بن أبي زائدة وعثمان بن أبي سليمان فجعلاه من مسند<sup>(٢)</sup> عائشة، رواه عمر بن أبي رائدة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة<sup>(٣)</sup>. ورواه عثمان بن أبي سليمان عن أبي سلمة عن عائشة<sup>(٤)</sup> كما سيأتي عند ذكر حديث عائشة<sup>(٥)</sup> (٦).

وحديث أنس : رواه أبو يعلى قال : ثنا محمد بن بكار، ثنا حفص بن عمر — قاضي حلب — ثنا مختار بن فلغل عن أس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على الأرض في المكتوبة قاعداً وقعد في التسييح في الأرض فأوماً إيماءً<sup>(٧)</sup>.

وحفص بن عمر قاضي حلب : ضعيف<sup>(٨)</sup>، وقد تقدّم في الباب قبله حديث أنس : ((صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم))<sup>(٩)</sup>.

(١) السنن : ( كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، باب صلاة القاعد في النافلة وذكر الاختلاف على أبي إسحاق في ذلك : ٢٢٢/٣ ، برقم : ١٦٥٣ ) ، لكن قال الدارقطني في العلل ( ٥ / ١٦٠ ب ) : ((ليس محفوظ))

(٢) في (ك) و (س) : ((حديث)) .

(٣) أخرجه النسائي في مسنده : ( كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، باب صلاة القاعد في النافلة وذكر الاختلاف على أبي إسحاق في ذلك : ٢٢١/٣ — ٢٢٢ ، برقم : ١٦٥٢ ) . قال الدارقطني في العلل ( ٥ / ١٦٠ ب ) : ((ليس محفوظ)) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً . : ٥٠٦/١ ، برقم : ٧٣٢ ) . قال الدارقطني في العلل ( ٥ / ١٦٠ ب ) : ((والصحيح عن أبي إسحاق عن أبي سلمة عن أم سلمة . وحديث عثمان بن أبي سليمان عن أبي سلمة عن عائشة غير [ مدفوع ] لأن عثمان ثقة، ويمكن أن يكون أبو سلمة أخذه عنهما)) .

(٥) لم يذكر الشارح رواية عثمان بن أبي سليمان عند ذكر حديث عائشة .

(٦) ((عند ذكر حديث عائشة)) : سقطت من (س) .

(٧) المسند ( ٤٢٧ — ٤٣ ، برقم : ٣٩٥٥ ) .

(٨) انظر : لسان الميزان ( ٣٩٧/٢ ) .

(٩) انظر : (ص ٨٢٦) .



وحديث عائشة الأول : أخرجه بقية الأئمة الستة حلا ابن ماجه؛ فرواه البخاري عن عبد الله بن يوسف<sup>(١)</sup>، ومسلم عن يحيى بن يحيى<sup>(٢)</sup>، وأبو داود عن القعبي<sup>(٣)</sup>، والسنائي عن محمد بن سلمة المصري عن عبد الرحمن بن القاسم<sup>(٤)</sup> كلهم عن مالك عن عبد الله بن يزيد وأبي النصر كلاهما عن أبي سلمة .

وحديث عائشة الثاني : أخرجه بقية الستة حلا البخاري؛ فرواه مسلم عن يحيى بن يحيى<sup>(٥)</sup>، وأبو داود ( عن أحمد بن حنبل<sup>(٦)</sup> ) وفي بعض السح أحمد بن ميم<sup>(٧)</sup> — كلاهما عن هشيم .

ورواه أبو داود<sup>(٨)</sup> عن مسدد<sup>(٩)</sup>، والسنائي عن أبي الأشعث<sup>(١٠)</sup> كلاهما عن يزيد بن زريع عن خالد الحذاء .

(١) الصحيح : ( كتاب تعصير الصلاة، باب فيما صلى قاعداً ثم صبح أو وجد خيفة ثم ما بقي . ٥٨٩/٢،

برقم : ١١٩ )

(٢) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب حوار الالفة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة

قائماً وبعضها قاعداً : ٥٠٥/١، برقم : ٧٣١ ) .

(٣) السنن : ( كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد . ٥٨٥/١، برقم : ٩٥٤ )

(٤) السنن : ( كتاب قيام الليل ونطوع النهار، كيف يعمل إذا افتتح الصلاة قائماً، وذكر اختلاف السابقين

عن عائشة في ذلك : ٢٢٠/٣، برقم : ١٦٤٨ ) .

(٥) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب حوار الالفة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة

قائماً وبعضها قاعداً : ٥٠٤/١، برقم : ٧٣٠ ) .

(٦) السنن : ( كتاب الصلاة، باب تمرير أبواب التطوع وركعات السنة : ٤٣/٢، برقم : ١٢٥٠ ) .

(٧) انظر : تحفة الأشراف ( ٤٤٣/١١ ) .

(٨) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٩) السنن : ( كتاب الصلاة، باب تمرير التطوع وركعات السنة : ٤٣/٢، برقم : ١٢٥١ ) .

(١٠) وهكذا قال المري في تحفة الأشراف ( ٤٤٤/١١ )، ولم أفق عليه .

ورواه مسلم<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup> من رواية أيوب السخيتاني وبديل بن مسيرة، ومسلم<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية حميد الطويل، ومسلم<sup>(٦)</sup> والنسائي<sup>(٧)</sup> من رواية محمد بن سيرين أربعتهم عن عبد الله بن شقيق .

وروى مسلم<sup>(٨)</sup> والنسائي<sup>(٩)</sup> من رواية سعيد بن إبّاس الجريدي، ومسلم أيضاً من رواية كهس بن الحسن<sup>(١٠)</sup> كلاهما عن عبد الله بن شقيق قال : قلت لعائشة : هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وهو قاعد ؟ قالت : نعم بعدما حطمه الناس .

- 
- (١) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد : ٥٨٦/١، برقم : ٩٥٥ ) .
  - (٢) السنن : ( كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد : ٥٨٦/١، برقم : ٩٥٥ ) .
  - (٣) السنن : ( كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف يفعل إذا اتحت الصلاة قائماً، وذكر اختلاف الناقلين عن عائشة في ذلك : ٢١٩/٣، برقم : ١٦٤٦ ) .
  - (٤) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً : ٥٠٥/١، برقم : ٧٣٠ ) .
  - (٥) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في صلاة النافلة قاعداً : ٣٨٨/١، برقم : ١٢٢٨ ) .
  - (٦) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً : ٥٠٥/١، برقم : ٧٣٠ ) .
  - (٧) السنن : ( كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف يفعل إذا افتتح الصلاة قائماً، وذكر اختلاف الناقلين عن عائشة في ذلك : ٢١٩/٣ — ٢٢٠، برقم : ١٦٤٧ ) .
  - (٨) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً، وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً : ٥٠٦/١، برقم : ٧٣٢ ) .
  - (٩) السنن : ( كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب صلاة القاعد في النافلة، وذكر الاختلاف على أبي إسحاق في ذلك : ٢٢٣/٣، برقم : ١٦٥٧ ) .
  - (١٠) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز النافلة قائماً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً : ٥٠٦/١، برقم : ٧٣٢ ) .

وقد روى عن عائشة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم جالساً في التطوع جماعة آخرون من التابعين، منهم : الأسود بن يربد، وعروة، وعلقمة، وعمره<sup>(١)</sup>

فحديث الأسود : أخرجه السائي من رواية عمر بن أبي رائدة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة قالت : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتمتع من وجهي وهو صائم، وما مات حتى كان أكثر صلاته قاعداً<sup>(٢)</sup>.

وقد احتل فيه على أبي إسحاق السبيعي كما تقدم التنبيه عليه عند ذكر حديث أم سلمة .

وحديث عروة عنها : اتفق عليه الشيخان وابن ماجه [ ١/٦٥ ] من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت . ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في شيء من صلاة الليل جالساً حتى إذا كبر قرأ جالساً حتى إذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام فقرأهن ثم ركع<sup>(٣)</sup>.

ورواه مسلم من رواية عبد الله بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : لما بدد رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقل كان أكثر صلاته جالساً<sup>(٤)</sup>.

(١) في (س) : ((عمره))، وهو تحريف .

(٢) السنن ( كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب صلاة النافعة في النافلة، وذكر الاختلاف على أبي إسحاق في ذلك ٣٠ / ٢٢١ - ٢٢٢، برقم : ١٦٥٢ )، وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على حديث أم سلمة - رضي الله عنها - .

(٣) صحيح البخاري : ( كتاب تقصير الصلاة، باب إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد حجة ثم ما بقي ٥٨٩/٢، برقم : ١١١٨ )، وفي ( كتاب التهجد، باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم سائيل في رمضان وغيره ٣٣/٢، برقم : ١١٤٨ ) باللمط الذي أورده الشارح، وصحيح مسلم : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جوار النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً : ٥٠٥/١، برقم : ٧٣١ ) .

(٤) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جوار النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة وبعضها قاعداً : ٥٠٦/١، برقم : ٧٣٢ ) .

وحديث علقمة بن وقاص عنها : أخرجه مسلم بلفظ : قلت لعائشة : كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع في الركعتين وهو جالس ؟ قالت : كان يقرأ فيهما ، فإذا أراد أن يركع قام فركع<sup>(١)</sup>.

وحديث عمرة عنها : رواه مسلم<sup>(٢)</sup> ، والنسائي<sup>(٣)</sup> ، وابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية أبي بكر بن محمد [ عنها ]<sup>(٥)</sup> عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ وهو قاعد فإذا أراد أن يركع قام قدر ما يقرأ الإنسان أربعين آية .

## الثاني :

فيه مما لم يذكره : عن جابر بن سمرة ، وعد الله بن الشخير .

فأما حديث جابر بن سمرة : فأخرجه مسلم من رواية الحسن<sup>(٦)</sup> بن صالح عن سمك بن حرب عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمت حتى صلى قاعداً<sup>(٧)</sup>.

(١) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة وبعضها قاعداً : ٥٠٦/١ ، برقم : ٧٣١ ) .

(٢) الصحيح . ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة وبعضها قاعداً : ٥٠٥/١ ، برقم : ٧٣١ ) .

(٣) السنن : ( كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، باب كيف يفعل إذا افتتح الصلاة قائماً ، وذكر اختلاف الناقلين عن عائشة في ذلك : ٢٢٠/٣ ، برقم : ١٦٥٠ ) .

(٤) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب في صلاة النافلة قائماً : ٣٨٧/١ ، برقم : ١٢٢٦ ) .

(٥) ما بين المعرفين سقط من جميع النسخ ، وهي زيادة لا بد منها .

(٦) في (ك) و (س) : ((حسن)) .

(٧) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً ، وفعل يضع الركعة قاعداً : ٥٠٧/١ ، برقم : ٧٣٤ ) .

هكذا أدخله غير واحد من المصنفين في باب الرخصة في صلاة التطوع جالساً<sup>(١)</sup>، وليس صريحاً في ذلك؛ فعمل جابر آخر عن صلاته وهو قاعد للمرض

وأما حديث عبد الله بن الشخير : فرواه الطبراني في ((الكبير)) من رواية زيد بن الحباب عن شداد بن سعيد عن عيلان بن جرير عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي قائماً وقاعداً، وهو يقرأ ﴿الهاكم التكاثر﴾ حتى حتمها<sup>(٢)</sup>.

### الثالث:

حديث حفصة اجتمع فيه ثلاثة ( من الصحابة يروي بعضهم عن بعض، والسائب<sup>(٣)</sup> والمطلب<sup>(٤)</sup> كلاهما صحابي معروف، وقد اجتمع في أحاديث عدة أربعة جمعهم عند العيبي بن سعيد الأردني<sup>(٥)</sup> في جزء<sup>(٦)</sup>، ثم جمعهم الحافظ يوسف بن خليل<sup>(٧)</sup> في موقع لما حديث واحد

(١)

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من المعجم الكبير، وقد عراه إليه المصنف في المجمع (١٥٠/٢)

(٣) انظر : الإصابة (١٢/٢) .

(٤) انظر : الإصابة (٤٢٥/٣) .

(٥) هو : الإمام، الحافظ، الحجة، السابعة، محدث الديار المصرية . عبد العيبي بن سعيد الأردني : صاحب

كتاب ((المؤلف والمختل))، وكان من كبار الحفاظ، قال أبو بكر البرقاني : ((ما رأيت بعد الدرافضي أحفظ من عبد الخفي))، توفي سنة تسع وأربع مائة

انظر ترجمته في السير : (٢٦٨/١٧ - ٢٧٣) .

(٦) وهو مطبوع باسم : ((الرباعي في الحديث)) بتحقيق الشيخ علي بن حسن الحلبي، طبعة دار عمارة في عمان الأردن، عام ١٤٠٨ هـ .

(٧) هو : الإمام، المحدث، الصادق، الرحال، النقال، شيخ المحدثين، راوية الإسلام، أبو الحجاج، شمس الدين .

يوسف بن خليل بن قراجا، أبا عبد الله، الدمشقي، الأدي، الإسكافي، ربيع حلب وشيخه، تشاغل بالنسب (يعني : طلب الرق) حتى كبر وقارب الثلاثين، ثم بعد ذلك حب إليه الحديث .

اجتمع فيه خمسة<sup>(١)</sup> من الصحابة، وهو حديث بلال : ((الموت كفارة لكل مسلم))<sup>(٢)</sup>؛ وقد كتبت عليه جزءاً حين سئلت عنه .

= وعني بالرواية، وسمع الكثير، وارتحل إلى النواحي، وكتب بخطه المتقن الحلو شيئاً كثيراً، وحلب الأصول الكبار؛ وكان ذا علم حسن، ومعرفة جيدة، ومشاركة قوية في الإسناد والمسن، والعمالي والارل، والانتخاب . توفي سنة ثمان وأربعين وست مائة . انظر : السير ( ١٥١/٢٣ ) .

ولم ألق على جثته، وقد سبقه إلى جمع ذلك الحافظ عبد القادر الراوي للتوفى سنة ٦١٢هـ . ( انظر : السير : ٧٤/٢٢ ) .

قال الحافظ ابن حجر — رحمه الله — في الفتح ( ١٢/١٣ ) : ((وقد جمع الحافظ عبد العبي بن سعيد الأردني جزءاً في الأحاديث المسلسلة بأربعة من الصحابة، وجملة ما فيه أربعة أحاديث .

وجمع ذلك بعده الحافظ عبد القادر الراوي، ثم الحافظ يوسف بن خليل فراد عليه فردهما، وراود واحداً خماسياً؛ فصارت تسعة أحاديث)) .

(١) ما بين القومين تكرر سهواً في (س) .

(٢) رواه السيوطي في تزيين الراوي ( ٣٨٧/٢ — ٣٨٨ ) بسنده إلى بلال — رضي الله عنه — . وفي إسناد سليمان بن داود المنقري الشاذكوبي : وهو مفروق ( انظر : لسان الميزان : ١٠٠/٣ — ١٠٥ ) .

قال الساوي في لفيض القدير ( ٢٧٩/٦ ) على حديث أنس : ((الموت كفارة لكل مسلم)) : ((قال العراقي في "أماله" : ورد من طرق يبلغ بها درجة الحسن، ورغم الصغاني كابن الجوزي وابن طاهر وصعه . قال ابن حجر : ممنوع مع وجود هذه الطرق ...)) .

قال الحافظ في لسان الميزان ( ٢٢٧/١ ) : ((وقد جمع شيخنا أبو الفضل بن العراقي طريقه في جزء، والذي يصح في ذلك : حديث حفصة بنت سيرين عن أنس — رضي الله عنه — بلفظ : "الطاعون كفارة لكل مسلم" أخرجه البخاري)) .

قلت : أخرجه البخاري في صحيحه ( برقم : ٢٨٣٠ ) بلفظ : ((الطاعون شهادة لكل مسلم)) .

وقال السخاوي في المقاصد الحسنة ( ص ٤٣٥ ) : ((قال شيخنا : إنه لا يتهيأ الحكم عليه بالوضع مع وجود هذه الطرق . قال : ومع ذلك فليس هو على طاهره، بل هو محمول على موت مخصوص إن ثبت الحديث)) .

## الرابع:

ليس بين حديث حفصة وحديث عائشة منافاة؛ فقول عائشة كان يصلي جالساً<sup>(١)</sup> لا يبرم منه أن يكون صلى جالساً قبل وفاته بأكثر من عام؛ فإن (كان) لا تقتضي الدوام، بل ولا التكرار على أحد قولي الأصوليين<sup>(٢)</sup>؛ وعلى تقدير أن يكون صلى في تطوعه جالساً قبل وفاته بأكثر من عام فلا يماهى حديث حفصة؛ لأنها إما تمت رؤيتها لا وقوع ذلك جملة.

## الخامس:

كيف الجمع بين حديثي عائشة فإن مقتضى حديثها الأول: أنه كان يقرأ وهو جالس ثم يقوم فيقرأ ويركع وهو قائم، وقالت في حديثها الثاني إنه إذا قرأ وهو جالس ركع وسجد وهو جالس؟

والجواب: أنه يحمل قولها في الحديث الثاني: (وإذا قرأ وهو جالس) أي: إذا أتى بجميع القراءة وهو جالس حتى إنه لا يرفع من القراءة ثم يقوم فيركع من قيام من غير أن يقرأ شيئاً وهو قائم؛ فأما إذا قرأ شيئاً بعد قيامه فإنه لا يصدق عليه أنه أكمل القراءة وهو جالس، إلا أنه يعبر على هذا الجواب قوله في بعض طرق حديث عائشة عند مسلم: (( فإذا افتتح الصلاة قائماً ركع قائماً، وإذا افتتح الصلاة قاعداً ركع قاعداً )) فيحمل إذاً على أنه كان يفعل مرة كذا ومرة كذا؛ فكان مرة<sup>(٣)</sup> يفتتح قاعداً ويتم قراءته قاعداً ويركع قاعداً، وكان مرة يفتتح قاعداً ويقرأ بعض قراءته قاعداً وبعضها قائماً ويركع قائماً؛ فإن لعظ (كان) لا يقتضي المداومة — كما تقدم —؛ وقد جاء في رواية علقمة عن عائشة عند مسلم ما يقتضي أنه يفتتح قاعداً ويقرأ

(١) «جالساً»: سقطت من (ك).

(٢) انظر: المحصول (٣٩٩/٢)، والغيث الجامع (٣٤٨/٢)، والمسودة (ص ١٠٤).

(٣) «فكان مرة»: سقطت من (م).

قاعداً<sup>(١)</sup> ثم يقوم فركع<sup>(٢)</sup>. ولكن الظاهر أن هذا في الركعتين اللتين كان يصليهما بعد الوتر وهو جالس، وقد جاء التصريح به عند مسلم في حديث آخر من رواية أبي سلمة عنها، وفيه : ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس، فإذا أراد أن يركع قام فركع<sup>(٣)</sup>. فهذا في ركعتين محصوتين كان لا يظيل فيهما القراءة<sup>(٤)</sup>، كان يقرأ فيهما ﴿ إذا زلزلت ﴾<sup>(٥)</sup> و ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾<sup>(٦)</sup> كما في رواية الحسن عن سعد بن هشام عنها<sup>(٧)</sup>؛ والله أعلم .

### السادس:

في حديث حفصة دلالة على أن القيام في الساعة أفضل من القعود في حقه صلى الله عليه وسلم أيضاً لمواطبة عليه أكثر حياته وإن كان تطوعه جالساً كتطوعه قائماً كما تقدم في الباب قبله أنه معدود من خصائصه صلى الله عليه وسلم .

(١) ((ويقرأ قاعداً)) : سقطت من (س) .

(٢) تقدم عند ذكر حديث عائشة — رضي الله عنها — .

(٣) الصحيح : ( كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم في الليل وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة : ٥٠٩/١، برقم : ٧٣٨ ) .

(٤) في (س) : ((الصلاة)) وهو تحريف .

(٥) سورة الزلزلة، الآية : (١) .

(٦) سورة الكافرون، الآية : (١) .

(٧) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ١٥٨/٢، برقم : ١١٠٤ )، وابن حبان في صحيحه ( ٣٦١/٦ — ٣٦٢، برقم : ٢٦٣٥ و ٣٦٧/٦، برقم : ٢٦٤٠ ) من طريق أبي حرة عن الحسن

قال الشيخ الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة ( ١٥٨/٢ ) : ((إسناده ضعيف : أبو حرة اسمه وأصل ابن عبد الرحمن : قال الحافظ [ في التقریب : ٧٣٨٥ ] : "كان يملس عن الحسن" )) .



## السابع:

ما بعته حفصة من رؤيته صلى الله عليه وسلم يصلي حالاً قبل وفاته برادة على عام محمداً على تطوعه في الحضر، فأما تطوعه في السفر فإنه كان قبل ذلك يتطوع وهو جالس على السيف في السفر قبل أي وجه توجه كما ثبت<sup>(١)</sup> في الأحاديث الصحيحة<sup>(٢)</sup>، وقد كانت حفصة معه في بعض أسفاره، وقصبتها مع عائشة لما ركبت كل واحدة راحلة الأخرى صحيحة مشهورة<sup>(٣)</sup> ويحتمل أن حفصة ما رآته يتطوع في السفر قبل آخر عام من عمره، أو أنها لا ترى الراكب على البعير قاعداً. وقد ورد في بعض الأحاديث سمى الراكب قائماً<sup>(٤)</sup>. وفي بعضهما سمى قاعداً أو حالاً<sup>(٥)</sup>؛ والله أعلم.

## الثامن:

في حديث حفصة استحباب<sup>(٦)</sup> كثرة القراء في الصلاة، وهو كذلك. وقولها: حتى تكون أطول من أطول منها. أي: تكون مدة قراءته أطول من قراءه سورة أخرى أطول منها إذا قرئت غير مرتلة، وإلا فلا يمكن أن تكون السورة بنفسها أطول من أطول منها من غير تقييد بالتزويل والإسراع<sup>(٧)</sup>. [٦٥/ب]

(١) في (س): ((توجه)) وهو تحريف.

(٢) تقدم شيء منها في (باب ما جاء في الصلاة على الذاة حينما توجهت به).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب النكاح، باب انقضاء بئر النساء إذا ترك سفره: ٣١٠٩). رفق (٥٢١١) ومسلم في صحيحه (كتاب مسائل النكاح، باب في فصل عائشة — رضي الله عنها — ١٨٩٤/٤، برقم: ٢٤٤٥) من حديث عائشة — رضي الله عنها —

(٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) ((استحباب)): سقطت من (س).

(٧) في (س): ((ولا نزاع)) وهو تحريف.

## التاسع:

فيه [ استحباب ]<sup>(١)</sup> استحباب السورة في الركعة الواحدة؛ وهو أفضل من قراءة بعض سورة بقدر تلك السورة كما ذكره النووي في ((الروضة))<sup>(٢)</sup>؛ وهو مخالف لما صرح به الرافعي في ((الشرح الصغير))<sup>(٣)</sup> أنها أفضل من بعض سورة وإن كان أطول منها .

وما قاله النووي يرجحه<sup>(٤)</sup> كونه يثاب على كل حرف عشر حسنات، فيقتضي<sup>(٥)</sup> أفضلية بعض السورة إذا كان أطول من سورة كاملة؛ والله أعلم .

والاقتصار على بعض السورة جازئ حسن من غير كراهة؛ وقد فرق النبي صلى الله عليه وسلم سورة الأعراف في صلاة المغرب، كما ثبت في ((سنن السائي))<sup>(٦)</sup>، على أن حديث حفصة ليس فيه تصريح بكونه يقرأ السورة في ركعة واحدة، إلا أن الغالب منه استكمالها للسورة في الركعة إلا لعارض كما وقع في قراءة سورة المؤمنين إذ أخذته سعة فركع<sup>(٧)</sup>؛ والله أعلم .

(١) ما بين المعرفين من (ك) و (س)، وقد سقط من الأصل .

(٢) روضة الطالبين ( ٢٤٧/١ ) .

(٣) انظر : الطبقات الكبرى للسبكي ( ٢٨١/٨ ) .

(٤) (يرجحه) تأخرت في (س) بعد قوله : ((كونه)) وهو غلط .

(٥) في (ك) : ((يقتضي)) .

(٦) السنن : ( كتاب الافتتاح، باب القراءة في المغرب بالصلاة : ١٧٠/٢، برقم : ٩٩١ ) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً ( ٢٥٥/٢ )، وأخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب

القراءة في الصبح : ٣٣٦/١، برقم : ٤٥٥ ) موصولاً من حديث عبد الله بن السائب — رضي الله

عنه — .

## العاشر:

في قول عائشة : ( فإذا بقي من قراءته قدر ثلاثين أو أربعين آيةً ) يحتمل أنه شك من بعض الرواة، وأن عائشة قالت أحد الأمرين؛ ويؤيده قوله في رواية عمره<sup>(١)</sup> عنها عند مسلم : ( فإذا أراد أن يركع قام قدر ما يقرأ الإنسان أربعين آيةً ) .

ويحتمل أن عائشة ذكرت الأمرين معاً الثلاثين والأربعين بحسب وقوع ذلك منه مرةً كذا ومرةً كذا، وبحسب طول الآيات وقصرها؛ والله أعلم .

## الحادي عشر:

في حديث عائشة تطويل القراءة في صلاة الليل؛ فعبه حجة للأصح<sup>(٢)</sup> عند أصحابنا أن تطويل القيام أفضل من تكثير الركوع والسجود مع تقصير القراءة<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup> .

واستدل القائل بأفضلية تكثير الركوع والسجود على تطويل القيام بقوله<sup>(٥)</sup> صلى الله عليه وسلم : ((عليك بكثرة السجود ...)) الحديث<sup>(٦)</sup> .

ولعل القائل بتفصيل تطويل القيام يحمل كثرة السجود على كثرة<sup>(٧)</sup> الصلاة لا على حقيقة السجود .

(١) في (س) : ((عمرو)) وهو تحريف .

(٢) في (س) : ((الأصح)) وهو تحريف .

(٣) في (س) : ((الصلاة)) وهو تحريف .

(٤) انظر : المجموع ( ٢٣٨/٣ ) .

(٥) في (س) : ((لقوله)) وهو تحريف .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب فصل السجود والحث عليه ٣٥٣/١ ، برقم ٤٨٨ ) من حديث ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٧) ((كثرة)) : سقطت من (س) .

## الثاني عشر:

فيه<sup>(١)</sup> جواز صلاة النافلة قاعداً مع القدرة على القيام وهو مجمع عليه<sup>(٢)</sup>.

## الثالث عشر:

فيه أنه يجوز أن يصلي بعض الصلاة قاعداً وبعضها قائماً وبعض الركعة قاعداً وبعضها قائماً وهو كذلك سواء أقام ثم قعد، أم قعد ثم قام، وسواء أنوى القيام ثم أراد القعود أم بوى القعود أولاً؛ وهو قول جمهور العلماء كأبي حنيفة<sup>(٣)</sup>، ومالك<sup>(٤)</sup>، والشافعي<sup>(٥)</sup>، وأحمد<sup>(٦)</sup>، وإسحاق<sup>(٧)</sup>.

وحكي عن بعض السلف منعه . قال النووي : وهو غلط<sup>(٨)</sup>.

وحكى القاضي عياض عن أبي يوسف ومحمد بن الحسن في آخرين كراهة القعود بعد القيام<sup>(٩)</sup>، ومنع أشهب من المالكية الجلوس بعد أن ينوي القيام<sup>(١٠)</sup>، وجوزّه ابن

(١) في (ك) : ((في)). .

(٢) انظر : المغني (٥٦٧/٢)، والمجموع (٢٣٩/٣) .

(٣) انظر : الهداية (١٩٥/١) .

(٤) انظر : المدونة (٧٩، ٧٦/١)، والنوادر والزيادات (٢٥٩/١) .

(٥) انظر : العزيز شرح الوجيز (٤٨٧/١) .

(٦) انظر : المغني (٥٧٧/٢) .

(٧) نقله عنه الرمزي عند ذكر حديث الباب .

(٨) شرح صحيح مسلم (١١/٦) .

(٩) إكمال المعلم (٧٧/٣) .

(١٠) انظر . النوادر والزيادات (٢٥٩/١)، وفيه : «قال أشهب : إذا أحرم قائماً في صلاة فلا يجلس لغيره عن»، وانظر : إكمال المعلم (٧٧/٣) .

القاسم<sup>(١)</sup> والجمهور؛ وكان أشهب رأى أن<sup>(٢)</sup> الشروع في القيام بيته<sup>(٣)</sup> يلزم بالشروع فيه إتمامه كأصل النافلة؛ لأن القيام أفضل وليس في طرق الأحاديث المتقدمة الانتقال إلى القعود في أثناء الركعة بعد الشروع قائماً، وإنما فيها<sup>(٤)</sup> الانتقال إلى القيام بعد الشروع قاعداً .

### الرابع عشر:

في قوله في حديث عائشة : (ثم صعد في الركعة الثانية مثل ذلك) حجة على من يقول<sup>(٥)</sup> إذا شرع في النافلة<sup>(٦)</sup> قائماً فليس له الانتقال<sup>(٧)</sup> إلى القعود؛ لأنه بعد أن قام في أثناء الركعة الأولى قعد في أول الركعة الثانية فقد انتقل بعد القيام إلى القعود وإن كان في ركعة أخرى، ولا<sup>(٨)</sup> فرق بين وقوع ذلك في ركعة واحدة أو ركعتين؛ والله أعلم .

### الخامس عشر:

ما حكاه المصنف عن أحمد وإسحاق من أن حديثي عائشة معمول بهما هو قول الجمهور : بقية الأئمة الأربعة وغيرهم كما تقدم نقله عنهم خلاصاً لمن مع الانتقال من القيام إلى القعود عند عدم الضرورة لذلك؛ وهو غلط — كما تقدم — .

(١) انظر : إكمال المعلم ( ٧٧/٣ ) .

(٢) ((أن)) - ليست في (ك) .

(٣) ((بيته)) : غير واضحة في الأصل .

(٤) ((وإنما فيها)) : تحرفت في (س) إلى ((وإنماها)) .

(٥) في (ك) : ((على قول من يقول)) .

(٦) في (ك) : ((صلاة النافلة))، وفي (س) : ((الصلاة النافلة)) .

(٧) في (س) : ((ليس للانتقال)) وهو تحريف .

(٨) في (ك) و (س) : ((ولا)) .

## السادس عشر:

في قوله : ( فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأ وهو قائم ) ما يقتضي أن من استفتح الصلاة قاعداً ثم انتقل إلى القيام أنه لا يقرأ في حال نهوضه، بل بمسك عن القراءة حتى يستكمل القيام فينتقل إلى ما هو أكمل من القعود بخلاف العكس، وهو إذا شرع قائماً وقرأ بعض القراءة قائماً ثم أراد الجلوس فإنه يستمر على قراءته في حالة هويّه للجلوس؛ لأنه انتقل إلى حال دون الحال التي كان عليها . وبه صرح أصحابنا في صلاة العرص في حق المعدور أنه يقرأ في حالة الهوي للجلوس دون حالة النهوض إلى القيام، وهو على سبيل الوجوب في الصورة الأولى، والمنع في الصورة الثانية كما صرح به الرافعي<sup>(١)</sup>؛ وفي ((الكفاية)) لا ينال الرفعة أن عبارة المتولي والبغوي يجوز أن يقرأ في هويّه، وعبارتهما تؤيد بالتخيير<sup>(٢)</sup>. وفي ((المرشد))<sup>(٣)</sup> لا ين أبي عسرون<sup>(٤)</sup>: لا تجزئة القراءة في للصورتين معاً حتى يستقر قائماً أو قاعداً . وكأنه رأى أن محل القراءة القيام<sup>(٥)</sup> أو القعود عند العجز عن القيام بخلاف حالة الهوي والنهوض . أما في مسألة الباب وهي صلاة النافلة قاعداً مع القدرة فإنه يخير بين القراءة في حالة الهوي والنهوض إلا أن الأفضل قراءة الهوي دون الناهض .

وقياس قول ابن أبي عسرون أن كلاً من حالة الهوي وحالة النهوض ليس محلاً للقراءة أنه بمسك عن القراءة في الحالتين معاً ليقراً في محل القراءة من القيام أو الجلوس؛ والله تعالى أعلم .

(١) العزيز شرح الوجيز ( ٤٨٧/١ ) .

(٢) في (س) : ((بالتحقيق)) وهو تحريف .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ( ١٢٧/٢١ )، والبداية والنهاية ( ٣٣٤/١٢ ) .

(٤) هو : الشيخ، الإمام، العلامة، العقيه، البارع، المقرئ، الأوحد، شيخ الشافعية، شرف الدين، عالم أمل الشام، أبو سعد، عبد الله بن محمد بن هبة الله بن المظهر بن علي بن أبي عسرون التميمي، احدثي الأصيل، الموصل، الشافعي، مات سنة خمس وثمانين وخمس مئة .

قاله الذهبي في السير ( ١٢٥/٢١ - ١٢٩ )، وانظر : البداية والنهاية ( ٣٣٣/١٢ ) .

(٥) في (س) : ((للقيام)) وهو تحريف .

### باب ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إني لأسمع بكاء الصبي في الصلاة فأخفف

حدثنا قتيبة، ثنا مروان القزاري، عن حميد، عن أنس بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((إني والله إني لأسمع بكاء الصبي وأنا في الصلاة فأخفف مخافة أن تعنت أمه)).

قال : وفي الباب : [ ١/٦٦ ] عن أبي قتادة، وأبي سعيد، وأبي هريرة .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح<sup>(١)</sup>.

---

(١) ((صحيح)) : سقطت من (س) .

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول:

حديث أنس : اتفق عليه الشيخان<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup> من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بلفظ : ((إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد إطالتها فأسمع بكاء الصبي فأخفف من شدة وجد أمه به)).

وقال البخاري : قال موسى بن إسماعيل : ثنا أبان، عن قتادة، عن أنس : ((إني لأدخل في الصلاة فأسمع بكاء الصبي...)) الحديث<sup>(٣)</sup>.

وانفرد به مسلم من رواية جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع بكاء الصبي مع أمه وهو في الصلاة فيقرأ بالسورة الخفيفة أو بالسورة القصيرة<sup>(٤)</sup>.

وحديث أبي قتادة : أخرجه البخاري<sup>(٥)</sup>، وأصحاب السنن<sup>(٦)</sup> خلا المصنف من رواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه<sup>(٧)</sup> قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

- (١) صحيح البخاري ( كتاب الأدان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي : ٢/٢٠٢، برقم : ٧٠٩ )، وصحيح مسلم ( كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام : ٤٤٣/١، برقم : ٤٧٠ )
- (٢) السنن : ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الإمام يخفف الصلاة إذا حدث أمر : ٣١٦/١، برقم : ٩٨٩ )
- (٣) الصحيح : ( كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي : ٢/٢٠٢، برقم : ٧٠٨ ) .
- (٤) الصحيح : ( كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام : ٣٤٢/١، برقم : ٤٧٠ ) .
- (٥) الصحيح : ( كتاب الأدان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي : ٢/٢٠١، برقم : ٧٠٧ )
- (٦) سنن أبي داود ( كتاب الصلاة، باب تخفيف الصلاة للأمر يحدث : ٤٩٩/١، برقم : ٧٨٩ ) . سنن النسائي ( كتاب الإمامة، باب ما على الإمام من التخفيف : ٩٥/١، برقم : ٨٢٥ ) . سنن ابن ماجه ( كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الإمام يخفف الصلاة إذا حدث أمر : ٣١٧/١، برقم : ٩٩١ ) .
- (٧) ((عن أبيه)) : سقطت من (س) .



((إني لأقوم إلى الصلاة وأريد<sup>(١)</sup> أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأخفف في صلاتي كراهية أن أشق على أمه)).

وحديث أبي سعيد : رواه ابن أبي شيبة في ((المصنف)) عن شريك عن أبي هارون عن أبي سعيد فيما يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((إني لأكون في الصلاة فأسمع بكاء الصبي فأخفف مخافة أن أشق على أمه أو [ أن ] تفن أمه))<sup>(٢)</sup>.

وأبو هارون العدي : اسمه عمارة بن جوين : ضعيف<sup>(٣)</sup>.

وحديث أبي هريرة : رواه أحمد بإسناد صحيح من رواية محمد بن عجلان [ عن أبيه ]<sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة سمع النبي صلى الله عليه وسلم صوت صبي في الصلاة فأخفف<sup>(٥)</sup>.

وله طريق آخر رواه البزار في ((مسنده)) من رواية الحسن بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال<sup>(٦)</sup> : ((إني لأسمع صوت الصبي وأنا في الصلاة فأخفف مخافة أن تفن أمه))<sup>(٧)</sup>.

(١) في (س) : ((فأريد)).

(٢) ما بين المعقوفين من (ك) و (س) .

(٣) المصنف (٤٣/٣) .

(٤) وقال الحافظ ابن حجر : ((مزوك، ومهم من كذبه، شيعي)) (التقريب : ٤٨٤٠) ، وبعل هذا أولى مما قاله الشارح ؛ فقد تركه يحيى القطان، وقال الإمام أحمد : ((ليس بشيء)) ، وقال الحاكم أبو أحمد : ((مزوك الحديث)) . انظر : تهذيب الكمال ( ٢٣٤/٢١ — ٢٣٦ ) ؛ فهذا الإسناد ضعيف جداً

(٥) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وهو في المسند و إتحاف المهرة ( ٣٥٧/١٥ )

(٦) المسند ( ٤٣٢/٢ ) .

وعبد بن عجلان . صدوق، إلا أنه اختلط عليه أحاديث أبي هريرة ( التقريب : ٦١٣٦ ) ، وأبو عجلان مول فاطمة بنت عتبة المدني : لا بأس به ( التقريب : ٤٥٣٥ ) ؛ فهذا الإسناد حسن

(٧) ((قال)) : سقطت من (س) .

(٨) كشف الأستار ( ٢٣٧/١ — ٢٣٨ ، رقم : ٤٨٥ ) . وإسناده حسن .

والحسن بن عمرو هنا هو : أبو المليلح العزازي الرقي : وثقه أبو زرعة<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>، ورواه أيضاً من رواية طلحة بن عمرو عن عطاء<sup>(٣)</sup>.

## الثاني:

فيه لما لم يذكره : عن عثمان بن أبي العاص : أخرجه<sup>(٤)</sup> ابن ماجه من رواية الحسن بن عثمان بن أبي العاص<sup>(٥)</sup> قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إني لأسمع بكاء الصبي فأبجور في الصلاة))<sup>(٦)</sup>. وفي إسناده : محمد بن عبد الله بن علانة القاسمي : ضعفه الجمهور<sup>(٧)</sup>، ووثقه ابن معين<sup>(٨)</sup>، و<sup>(٩)</sup> ابن سعد<sup>(١٠)</sup>.

(١) الجرح والتعديل (٢٥/٣) .

(٢) قال الدارقطني : ((ثقة))، وقال عثمان النارمي عن ابن معين : ((ثقة))، وذكره ابن حبان في ((الثقات)) . انظر : تهذيب التهذيب (٣١٠/٢)، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب (١٢٦٦) : ((ثقة)) .

(٣) كشف الأستار (٢٣٨/١)، برقم : ٤٨٦ .

وإسناده ضعيف جداً : فإن طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي : متروك ( التقریب : ٣٠٣٠ ) .

(٤) في (س) : ((وأخرجه)) وهو غلط .

(٥) في (ك) : ((عثمان بن أبي طلحة)) وهو غلط .

(٦) في (س) : ((لاني)) وهو تحريف .

(٧) السنن : (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الإمام يخفف الصلاة إذا حدث أمر ٣١٦/١٠، برقم : ٩٩٠) .

(٨) قال أبو حاتم : ((يكتب حديثه، ولا يفتح به))، وقال البخاري : ((في حديثه نظر))، وقال الدارقطني : ((عمرو بن الحصري وابن علانة : جميعاً متروكان) . انظر : تهذيب الكمال (٥٢٦/٢٥ — ٥٢٧)، وقال ابن حبان في المجهولين (٢٧٩/٢) : ((كان ممن يروي للوضوعات عن الثقات، وبأني بالمعصلات عن الأثبات، لا يحمل ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التمسك))، وفي سؤالات مسعود السجزي للحاكم (٢٧٨) : ((غلب الحديث بمرّة، له منكر عن الأوزاعي وغيره من أئمة المسلمين)) .

(٩) انظر : التاريخ — برواية الدوري — (٥٢٤/٢)، والتاريخ — برواية النارمي — (٨٠٨) .

(١٠) وإو العطف سقط من (س) .

(١١) الطبقات (٣٢٣/٧)، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب (٦٠٤٠) : ((صديق، بخطي))



الحديث<sup>(١)</sup> فهو محمولٌ على التذنب بدليل أحاديث الباب، وحديث حملة أمانة وهو في الصلاة<sup>(٢)</sup>.

## السادس:

فيه دليلٌ على الرفق بالمؤمنين وسائر الأتباع ومراعاة مصالحهم، ودفع ما يشقّ عليهم وإن كانت<sup>(٣)</sup> المشقة يسيرة .

## السابع:

فيه : إثارة تخفيف الصلاة للأمر يحدث وإن كان الأفضلُ في تلك الصلاة التطويل كالصحيح مثلاً؛ وهو كذلك .

## الثامن:

استدلّ به الخطائي على العكس وهو التطويل للأمر يحدث أيضاً<sup>(٤)</sup>؛ فقال في ((المعالم)) : فيه دليلٌ على أن ( الإمام وهو راعٍ إذا أحسّ بدخول يريد الصلاة معه كان له أن )<sup>(٥)</sup> ينظره راعياً ليدرك فصيلة الركعة في الجماعة؛ لأنه<sup>(٦)</sup> إذا كان له أن يحذف من طول الصلاة لحاجة إنسان في بعض أمور الدنيا كان له أن يزيد فيها لعبادة الله تعالى، بل هو أحقُّ بذلك وأولى .

(١) تقدم تخريجه (ص ١١٠، ١١٢) من حديث معاذ ووائلة رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه . ( كتاب الصلاة، باب إذا حمل جارية صمعة على عنقه في الصلاة، ٥٩٠/١، برقم : ٥١٦ ) .

(٣) في (ك) و (س) : ((كان)) .

(٤) في حاشية الأصل : ((ذكر الشيخ فتح الدين بن سيد الناس هذه المسألة في كلامه على حديث أبي هريرة : إذا أمّ أحدكم الناس فليخفف )) .

(٥) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٦) في (س) : ((أيه)) وهو غلط .

قال : وقد كرهه بعض العلماء وشدّد فيه بعضهم، وقال : أحاف أن يكون شركاً، وهو قول محمد بن الحسن<sup>(١)</sup>. انتهى كلام الخطابي .

وقال عز ذلك مختصراً في كتاب ((أعلام الجامع الصحيح))<sup>(٢)</sup>، وظاهر كلامه الاقتصار على جوار الانتظار في الركوع . ولأصحابنا خلاف في الاستحباب أو الكراهة أو الجواز أو التحريم؛ فقل القاضي أبو الطيب<sup>(٣)</sup> أن الشافعي نصّ في (الجديد) على الاستحباب<sup>(٤)</sup>، وفي ((التحريد))<sup>(٥)</sup> للمحاملي<sup>(٦)</sup> نسبة ذلك إلى القديم، وأن الجديد كراهته<sup>(٧)</sup>، وهو قول أبي حنيفة<sup>(٨)</sup>، ومالك<sup>(٩)</sup>، والأوزاعي<sup>(١٠)</sup>، وأبي يوسف<sup>(١١)</sup>، وداود<sup>(١٢)</sup>، واستحسنه ابن المديني<sup>(١٣)</sup>.

(١) المعالم ( ٣٨١/١ ) .

(٢) أعلام الجامع الصحيح المطبوع باسم : ((إعلام الحديث)) ( ٤٨٢/١ ) .

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٥٩٧).

(٤) انظر : المجموع ( ١٢٦/٤ ) .

(٥) انظر : كشف الظنون ( ٣٥١/١ )، وهدية العارفين ( ٧٢/١ )

(٦) هو . الإمام، الكبير، شيخ الشافعية، أبو الحسن، أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل الضبي، البغدادي، الشافعي، ابن المحاملي : أحد الأعلام، كان عجباً في المهمة والدكاء وسعة العلم، مات سنة خمس عشر وأربع مئة . قاله الذهبي في السير ( ٤٠٣/٢٧ — ٤٠٥ )، وانظر : البداية والنهاية ( ١٨/١٢ ) .

(٧) انظر : مختصر المزني ( ص ٢٢ ) .

(٨) انظر : المجموع ( ١٢٨/٤ ) .

(٩) انظر : التواضع والزيادات ( ٣٠٠/١ — ٣٠١ ) .

(١٠) انظر : الأوسط لابن المنذر ( ٢٣٥/٤ ) .

(١١) انظر : الأوسط لابن المنذر ( ٢٣٦/٤ ) .

(١٢) انظر : المجموع ( ١٢٨/٤ ) .

(١٣) الأوسط ( ٢٣٦/٤ ) .

وفي ((مختصر المزني)) أنه لا ينتظر، واستصوبه المزني وقال: إنه رأى في رواية رجل عنه أنه لا يأْسُ بانتظاره<sup>(١)</sup>، وقال بعض أصحابنا أنه مبطل للصلاة؛ فعلى هذا يحرم الانتظار، وقد حكاه جماعة من الحرسانيين قولاً غريباً. قال النووي في ((شرح المذهب))<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إن عرف الداخل بعينه لم ينتظر، وإلا انتظر. وقيل: إن كان الداخل ممسكاً بالجماعة انتظره وإلا فلا. وقيل: إن كان الانتظار لا يضر بالمؤمنين جاز، وإن كان مما يطول فيه الخلاف<sup>(٣)</sup>، حكى هذا عن<sup>(٤)</sup> صاحب ((الإفصاح))<sup>(٥)</sup>، وهو قول أحمد<sup>(٦)</sup> وإسحاق<sup>(٧)</sup> وأما حكاه ابن بطال<sup>(٨)</sup> وغيره؛ فهذه سبعة أقوال.

قال النووي: المذهب استحباب الانتظار<sup>(٩)</sup>، وحكاه ابن المنذر عن الشعبي والحكمي وأبي بكر وابن أبي ليلى من التابعين<sup>(١٠)</sup>.

(١) مختصر المزني (ص ٢٢).

(٢) انظر: المجموع (١٢٦/٤).

(٣) انظر: المجموع (١٢٦/٤).

(٤) ((ع))؛ ليست في (ك).

(٥) هو: الإمام، شيخ الشافعية، الحسن [وفي بعض الكتب: الحسن] بن القاسم، أبو علي، الطبري: صف

((الإفصاح في المذهب))، توفي سنة خمس وثلاث مئة. انظر: السير (١٦٦/٦٢ - ٦٣)، وطبقات

الشافعية للسيكي (٢٨٠/٣). وقد نقل الرافعي في العزيز شرح الوجيز (١٤٧/٢) كلامه هذا

(٦) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (٣٦٧/٢ - ٣٦٨).

(٧) انظر: الأوسط لابن المنذر (٢٣٥/٤).

(٨) راد في (ك) و (س): ((وأبي ثور)).

(٩) شرح صحيح البخاري (٢٣٦/٢).

(١٠) انظر: المجموع (١٢٧/٤).

(١١) الأوسط (٢٣٥/٤)، لكن في النوادر والزيادات (٣٠١/١): ((قال ابن حبيب: إذا كان راعياً

فلا يمدُّ في ركوعه، لذلك قال الحكمي: من ورأه أعظم عليه حقاً من يأتي)).

واختار شيخنا الشيخ تقي الدين السبكي أنه جائز ولكنه مكروه للحروح من خلاف من يقول بتحريمه .

قلت : وأقول إنه يكره انتظار غير أهل العلم؛ لأنه يؤدي غالباً إلى فساد صلاة العامي؛ فإن العامي إذا رأى الإمام [ ٦٦ ب ] راکعاً دخل معه على كل حال ويكبر للإحرام وهو راکع أو وهو هاوٍ للركوع، ولا يتوقف على كونه يطمش قبل أن يرتفع الإمام عن حد الراكعين<sup>(١)</sup> أم لا، وإنما يكون مدرکاً للركعة بذلك<sup>(٢)</sup>، فإن فعل غير ذلك كان مفسداً<sup>(٣)</sup> للإحرام عندنا<sup>(٤)</sup>، لكن<sup>(٥)</sup> المشهور عند المالكية<sup>(٦)</sup> الصحة فيما إذا كبر وهو هاوٍ دون ما إذا كبر بعد استقراره في الركوع<sup>(٧)</sup>.

وأيضاً فيقع الفاعل لذلك في خلاف من يقول إن القراءة لا تسقط عن المسبوق وهم الصحابة والتابعون والقائلون بوجوب قراءة الأمام للعائجة<sup>(٨)</sup> حلف الإمام كما نقله البحاري في ((جزء القراءة حلف الإمام)) عن علي بن المديني عنهم<sup>(٩)</sup>؛ ولذلك كان شيخنا الشيخ تقي الدين السبكي لا يمتار الإحرام وهو مسبوق مع الإمام إلا إذا علم أنه يدرك قراءة العائجة قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع؛ وهو الذي نختاره .

(١) في (س) : ((الركعتين)) وهو تحريف .

(٢) ((بذلك)) : سقطت من (س) .

(٣) في (س) : ((مفسد)) وهو غلط .

(٤) انظر : المجموع ( ٢٥٦/٣ ) .

(٥) في (س) : ((ولكن)) .

(٦) ((المالكية)) : تحرفت في (س) .

(٧) انظر : التواتر والزيادات ( ٣٤٥/١ ) .

(٨) في (س) : ((العائجة)) .

(٩) لم ألق عليه .

وأيضاً : فتكبير<sup>(١)</sup> المسبوق للإحرام والإمام رافع لا يمكن الخروج فيه من خلاف العلماء؛ لأن أهل الظاهر يوجبون تكبيرة الإحرام على الحالة التي عليها الإمام؛ فلا يجوز أن يكبر المأموم للإحرام<sup>(٢)</sup> في هذه الحالة إلاّ وهو رافع<sup>(٣)</sup>؛ وذلك مبطل للإحرام عندنا؛ والله أعلم .  
وللانتظار شروط :

أحدها : أن يكون الجائي داخل المسجد، والثاني : أن يقصد به الاحتساب والقربة، والثالث : أن لا يبلغ في التطويل<sup>(٤)</sup>؛ وضبطه الإمام<sup>(٥)</sup> بالتطويل الذي لو وزّع على جميع الصلاة لظهر له أثر<sup>(٦)</sup> محسوس في الكل؛ فهذا مجموع منه، وإن<sup>(٧)</sup> كان بحيث يظهر في الركوع ولا يظهر في كل الصلاة فهو محل الخلاف<sup>(٨)</sup> فقال صاحب ((المفهم)) : لا حجة فيه للشافعي على انتظار<sup>(٩)</sup> الإمام من سمع حسّه داخلاً؛ لأن هذه زيادة عمل في الصلاة بخلاف الحديث<sup>(١٠)</sup>.

## التاسع:

يؤخذ مما استدلل به الخطائي أنه ينتظر الداخل أيضاً في التشهد الأخير بالشروط المتقدمة؛ لأن فيه إدراك الجماعة كما في الانتظار في الركوع إدراك المسبوق للركعة .

(١) في (س) : ((وتكبير)) وهو تحريف .

(٢) في (س) : ((الاحرام)) وهو غلط .

(٣) انظر : المحلى ( ٢٦٤/٤ ) .

(٤) انظر في هذه الشروط : العزيز شرح الوجيز ( ١٤٦/٢ )، و المجموع ( ١٢٦/٤ ) .

(٥) هو : إمام الحرمين الجويني . وقد تقدمت ترجمته .

(٦) ((أثر)) : غير واضحة في (س) .

(٧) في (س) : ((فلان)) .

(٨) انظر : العزيز شرح الوجيز ( ١٤٧/٢ ) .

(٩) في (ك) و (س) : ((على جواز انتظار ...)) .

(١٠) المفهم ( ٧٩/٢ ) .



والصحيح عند أصحابنا : الانتظار فيه أيضاً؛ فبعضهم يقول فيه الخلاف السابق<sup>(١)</sup>، وبعضهم يقول فيه القولان، وبعضهم يقول فيه الوجهان<sup>(٢)</sup>. أما انتظار الداخل في غير الركوع والتشهد الأخير كالقيام والسجود والتشهد الأول؛ فالصحيح عند أصحابنا كراهته؛ لأنه لا فائدة فيه، وإن فعل لم تبطل صلاته<sup>(٣)</sup>. أما إذا طَوَّلَ في ركنٍ قصير على أحد الوجهين لانتظار الداخل كالرفع من الركوع فإنه تبطل صلاته بتطويله<sup>(٤)</sup>.

وقد ورد في الحديث ما يقتضي انتظار الآتي في القيام، وذلك فيما رواه أبو داود من حديث [عبد الله بن أبي أوفى] قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظر في الركعة الأولى من صلاة الظهر ما سمع وقع قدم<sup>(٥)</sup>. والحديث لا يصح : في إسناده من لم يسم، فإن ثبت فيقتضي استحباب الانتظار في القيام لإدراك الركعة الأولى؛ والله أعلم.

(١) في (س) : ((الثاني)) وهو تحريف .

(٢) انظر : العزيز شرح الوجيز (١٤٨/٢)، والمجموع (١٢٦/٤)

(٣) انظر : العزيز شرح الوجيز (١٤٨/٢)، والمجموع (١٢٧/٤) .

(٤) انظر : المجموع (١٢٦/٤ — ١٢٧) .

(٥) وقع في جميع السح : ((صحيح)) وهو وهم ، فليس الحديث من مسند صحيح ( انظر : تحفة الأشراف ١٩٥/٤ — ٢٠١ ) وإنما هو من مسند : ((عبد الله بن أبي أوفى)) .

(٦) السنن : ( كتاب الصلاة، باب ما جاء في القراءة في الظهر : ٥٠٥/١ ، رقم : ٨٠٢ ) من طريق محمد بن جحادة عن رجل عن عبد الله بن أبي أوفى — رضي الله عنه — : ( أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم ) .

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ( ٣٥٦/٤ )، والبيهقي في السنن الكبرى ( ٦٦/٢ ) من هذا الوجه .

قال البيهقي ((يقال هذا الرجل هو طرفه الحصري))، ثم ساقه بسنده إلى محمد بن جحادة عن طرفه الحصري عن عبد الله بن أبي أوفى . وطرفة : مقبول ( التقريب : ٣٠١٢ ) فالحديث بهذا

الإسناد ضعيف . قال البوري في المجموع ( ١٢٨/٤ ) : ((رواه أحمد بن حنبل، وأبو داود عن رجلٍ

لم يسم عن ابن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد سَمِيَ بعض الرواة هذا الرجل ' طرفه

الحصري، والحديث ضعيف)) . وقال الشيخ الألباني في الإرواء ( ٢٩٢/٢ ) : ((ضعيف)) .

## العاشر:

يكره التطويل لانتظار غير الداخل باتفاق أصحابنا كأن يطول ليلحقه قسوم تكثر بهم الجماعة؛ ومن نقل اتفاق الأصحاب عليه الشيخ أبو حامد<sup>(١)</sup> وصاحب ((البيان))<sup>(٢)</sup>، واحتار شيخنا<sup>(٣)</sup> بقي الدين السبكي أن الانتظار في القيام لإتيان<sup>(٤)</sup> الناس أفواجاً<sup>(٥)</sup> لا يكره إذا أطال القراءة ما لم يبالغ فيشوش على الحاضرين فإنه مكروه. واحتج بما رواه السراج في ((مسنده)) من حديث أبي قتادة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطول في الركعة الأولى من الظهر كي يدرك الناس. وفي رواية له: وكان يطول الركعة الأولى من صلاة الفجر ويطول الركعة الأولى من صلاة الظهر. فقلنا: إنما يريد بذلك: أن يدرك الناس الركعة الأولى<sup>(٦)</sup>.

## الحادي عشر:

وفي قوله في حديث الباب في رواية<sup>(٧)</sup> الشيخين: ((وأننا أريد<sup>(٨)</sup> إطالتها)) حجة للجمهور أن من دخل في صلاة ونيته الإتيان بما هو سنة أوفضيلة في الصلاة لا يجب عليه الإتيان به خلافاً لما ذهب إليه أشهب من أن من دخل في صلاة التطوع بنية<sup>(٩)</sup> القيام ليس له أن يصلّيها جالساً،

(١) انظر: المجموع (١٢٧/٤).

(٢) البيان (٣٨٤/٢).

(٣) في (ك) و (س): ((شيخنا الشيخ...)).

(٤) في (س): ((لا يتأخر)) وهو تحريف.

(٥) ((أفواجاً)): تكرر في (ك) و (س).

(٦) مسند السراج: الجزء الثالث (ق ٢٩/ب).

(٧) (رواية): تحرفت في (س).

(٨) في (س): ((أن إطالتها)) وهو غلط.

(٩) ((نية)): تحرفت في (س).

وحالقه اس<sup>(١)</sup> القاسم والجمهور — كما تقدّم في الباب قبله —<sup>(٢)</sup>، وإنما يلزمه القيام في التطوع بالدر كأن يدر صلاة التطوع قائماً فالصحيح عند أصحابنا وجوب القيام فيها<sup>(٣)</sup>، ومنهم من قال: إنما يلزمه مطلق الصلاة دون القيام فيها<sup>(٤)</sup>؛ والله أعلم

## الثاني عشر:

المراد بقوله: ((فأخفف)) أي: انقراءة بعد العائجة بدليل قوله في رواية مسلم: (يقرأ بالسورة الحفيفة أو القصيرة)؛ وهو يدلّ على أنه لم يكن إذا أراد التحفيف في القيام يقرأ ببعض سورة، بل كان تحفيفه بقراءة السور القصار وهو المستحب — كما تقدّم — . وهذا إذا صرّ بكاء الصبي قبل أن يشرع في قراءة السورة فإن وقع بكاءه بعد شروعه في سورة طويلة فإنه يقطعها كما قطع [قراءة]<sup>(٥)</sup> سورة المؤمن للعارض الذي عرض له — كما تقدّم — .

## الثالث عشر:

فيه: أنه لا بأس بحلف الشخص على فعله من غير<sup>(٦)</sup> تخليف له لتأكيد وقوع ذلك<sup>(٧)</sup> المعص عند السامع .

(١) ((ابن)) : سقطت من (س) .

(٢) انظر : (ص ٨٧٢) .

(٣) انظر : العرير شرح الوحي (٣٦٦/١٢) ، وروضة الطالبين (٣٠٩/٣) .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) ما بين المعقوفين من (ك) و (س) .

(٦) ((من غير)) : تحرفت في (س) .

(٧) ((ذلك)) : تحرفت في (س) .

## الرابع عشر:

وقوله : ((أن تفتن أمه)) المراد بافتانها — والله أعلم — : نفورها عن الصلاة كقوله لمعاد حين طول : ((أفتان أمت يا معاذ ؟!))<sup>(١)</sup>، وقوله في الصحيح : ((من شدة وجد أمه به)) الوجد يُطلق ويراد به الحزن، ويراد به الحب؛ وإرادة<sup>(٢)</sup> الحزن هنا أظهر؛ ويحتمل أن يراد الحب، أي : أن سب افتتانها شدة حبها لولدها فيشق عليها بكاءه، كما قال في حديث أبي قتادة : ((كراهية<sup>(٣)</sup> أن أشق على أمه)) .

## الخامس عشر:

وذكر الأم هنا خرج محرج العالب، وإلا فهو صلى الله عليه وسلم كان أرحم الناس بالصبيان سواء أكانت<sup>(٤)</sup> أم أم حدة [ ١/٦٧ ] أم حادة، بل المراد من يكون حاضراً له امرأة كانت أو رجلاً، والله أعلم .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : ( كتاب الأدب، باب من شك إمامه إذا طول : ٢/٢٠٠، برقم : ٧٠٥ )، ومسلم في صحيحه : ( كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء : ١/٣٣٩، برقم : ٤٦٥ ) .

(٢) في (س) : ((وإرادته)) وهو تحريف .

(٣) في (ك) : ((كراهية)) .

(٤) في (س) : ((أكانت الناس)) وهي زيادة لا معنى لها .

## باب ما جاء لا تقبل صلاة الحائض (١) إلا بتخمار

حدثنا هناد : ثنا قبيصة عن حماد بن سلمة عن قتادة، عن ابن سيرين عن صفية بنت الخمار عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( لا تقبل صلاة الحائض <sup>(٢)</sup> إلا بتخمار )) .

قال : وفي الباب : عن عبد الله بن عمرو .

قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن <sup>(٣)</sup> .

والعمل عليه عند أهل العلم : أن المرأة إذا أدركت فصلت وشيء من شعرها مكشوف لا تجوز صلاتها، وهو قول الشافعي، قال : لا تجوز صلاة المرأة وشيء من جسدها مكشوف، قال الشافعي : وقد قيل إن كان ظهر قدميها مكشوفاً فصلاؤها جائزة .

(١) في (س) : (( حائض )) .

(٢) في (س) : (( حائض )) .

(٣) في (ك) : (( حسن صحيح ))، وكتب على كلمة (صحيح) رمز (ح)، وأشار إليها في حاشية الأصل ووضح عليها ذلك الرمز .

## الكلام [عليه] <sup>(١)</sup> من وجوه:

### الأول:

حديث عائشة : أخرجه أبو داود، عن ابن مثنى، عن حجاج بن منهال <sup>(٢)</sup>، وابن ماجه عن محمد بن يحيى، عن أبي الوليد الطيالسي وعارم <sup>(٣)</sup> ثلاثتهم <sup>(٤)</sup> عن حماد بن سلمة .

ورواه الحاكم في ((المستدرک)) عن علي بن حمصاذ عن علي بن عبد العزيز عن حجاج بن منهال وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . قال : وأظن <sup>(٥)</sup> أنه لخلاف <sup>(٦)</sup> فيه على قتادة . ثم رواه من رواية سعيد عن قتادة عن الحسن مرسلاً <sup>(٧)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين من (ك) و (س)، وقد سقط من الأصل .

(٢) السنن : ( كتاب الصلاة، باب المرأة تصل بغير خمار : ٤٢١/١، برقم : ٦٤١ ) .

(٣) السنن : ( كتاب الطهارة وسهها، باب إذا حاصت الجارية لم تصل إلا بخمار : ٢١٤/١ — ٢١٥، برقم : ٦٥٥ ) .

(٤) في (ك) و (س) : ((أربعتهم)) وهو غلط .

(٥) في (س) : ((مأظن)) .

(٦) في (ك) : ((بخلاف)) .

(٧) المستدرک ( ٢٥١/١ ) . وإسناده حسن . وقد أشار أبو داود عقب روايته للحديث إلى هذه الرواية المرسلة فقال : ((رواه سعيد — يعني : ابن أبي عروبة — عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم)) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ( ٢١٥/١ ) : ((أعله الحاكم بالإرسال)) . لكن قال الشيخ الألباني في الإرواء ( ٢١٥/١ ) : ((هذا ليس بعلّة، فإن حماد بن سلمة ثقة، وقد وصله عن قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية عن عائشة؛ فهذا إسناده آخر لقتادة، وهو غير إسناده المرسلة عن الحسن؛ فهو شاهد جيد للموصول)) . ثم ذكر الشيخ الألباني أن حماد بن زيد تابع حماد بن سلمة على وصله، كما أخرجه ابن حزم في المحلى ( ٢١٩/٣ ) من طريق عفان بن مسلم عن حماد بن زيد ( به ) . لكن السدي يظهر أن رواية ابن حزم وهم وأن الصواب : حماد بن سلمة لا ابن زيد، فإنه لا تعرف له رواية عن قتادة ( انظر : تهذيب الكمال ٢٤١/٧ ) . وما يدلّ عليه : أن الإمام أحمد أخرجه الحديث في مسنده عن عثمان عن حماد ( به )، ولم ينسب حماداً وعفان فيمن يروون عن الحمادين . لكن ذكر المزي في =

وقد رواه أبو داود بريادة<sup>(١)</sup> في أوله من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين أن عائشة نزلت على صفية أم طلحة الطلحات فرأت بنات لها فقالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل وفي حجرتي جارية فالتقى إلي حقه وقال : ((شقي بهقتين فأعطي هذه بصمًا والفتاة التي عند أم سلمة نصفًا فإني لا أراها إلا قد حاصت — أو لا أراها إلا قد حاصت —)). قال أبو داود : وكذلك رواه هشام عن ابن سيرين<sup>(٢)</sup>.

وهذه الرواية التي أشار إليها أبو داود رواها<sup>(٣)</sup> الحافظ أبو علي الحسن بن علي الطوسي في كتاب ((الأحكام)) من رواية عبد الله بن المبارك عن هشام عن ابن سيرين : أن عائشة نزلت على صفية أم طلحة الطلحات فرأت بنات لها قد أعصرن<sup>(٤)</sup> يصلين بعمر حُرٍّ، فقالت : لا أرى بساتك هؤلاء إلا قد حضض — أو قد حاض بعضهن —، قالت : أجل، قالت : فلا تصلي جارية مهى قد حاضت إلا بخمار فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليّ وعدي جارية قد كانت تكون في حجرتي فالتقى إلي حقه<sup>(٥)</sup> فقال : ((شقيها بيها وبين الجارية التي عند أم سلمة، فإني لا أراها إلا قد حاضت — أو قال : لا أراها إلا قد حاضت))<sup>(٦)</sup>.

= تهذيب الكمال (٢٦٩/٧) أنه قد اشترك في الرواية عن الحمادين جماعة ... إلا أن عماد لا يروي عن حماد بن زيد إلا ويسه في روايته عنه، وقد يروي عن حماد بن سلمة فلا يسبه ورواية أحمد لم تنفع مسبوقة، فحماد إذا هو ابن سلمة، وما يؤكد أن ابن عبد الله أخرجه في التمهيد (٣٦٨/٦) من طريق عماد عن حماد، وسبه فقال : ابن سلمة، ثبت بهذا انفراد حماد بن سلمة برواية هذا الحديث عن قتادة والله أعلم

(١) ((زيادة)) : تكررت سهوًا في (س).

(٢) المتن : ( كتاب الصلاة، باب المرأة تصلي بعمر حمار ٤٢٢/١، برقم ٦٤٢ ).

(٣) في (س) : ((ورواها)) وهو غلط .

(٤) أعصرن : أي حضض . والمعصر : الجارية أول ما تحيض لانهيار رحمها النهاية (٣/٢٤٧ : عصر ) .

(٥) الحقير . الإزار، والأصل في الحقير : معقد الإزار، ثم سمي به الإزار للمجاورة النهاية (١/٤١٧ : حقير ) .

(٦) مختصر الأحكام (٢/٢٩٥، برقم : ٣٤٨)، ورواه أحمد في مسنده (٦/٢٣٨) عن يزيد بن هارون عن هشام ( به ) .

فهذا الحديث وقع الاختلاف فيه على ثلاثة أوجه :

وهذه الرواية مرسلة : فإن ابن سيرين لم يسدها إلى عائشة وإنما ذكرها فيه ذكراً؛ والله أعلم .

— الأول : الاختلاف فيه على ابن سيرين؛ فروي عنه عن عائشة بلا واسطة، وروي عنه عن صعبة بنت الحارث عن عائشة .

والثاني : الاختلاف فيه على قتادة عن ابن سيرين : فروي عنه مرفوعاً وموقوفاً . وقد سبق ذلك الاختلاف الدارقطني في العلل ( ٥ / ١٠٥ ) ، فقد سئل عن حديث صعبة بنت الحارث عن عائشة — رضي الله عنها — عن النبي صلى الله عليه وسلم : (( لا يقبل الله صلاة الخائض إلا بحمار )) ، فقال (( يرويه محمد بن سيرين ، واختلف عنه :

١ — فرواه قتادة عن ابن سيرين ، واختلف على قتادة :

أ — فأسنده حماد بن سلمة عن قتادة عن ابن سيرين عن صعبة بنت الحارث عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم

ب — وخالفه شعبة وسعيد بن بشر فروياه عن قتادة موقوفاً .

٢ — ورواه أيوب السخيتاني وهشام بن حسان عن ابن سيرين مرسلاً عن عائشة أنها روت على صعبة بنت الحارث حديثها بذلك ، ورفعا الحديث .

— وقول أيوب وهشام أشبه بالصواب عنه )) .

والخاص . أن الصواب : رواية أيوب وهشام بن حسان — كما قاله الدارقطني — ، أي : أنه مقطوع ، وبيان ذلك : أن يقال : إن رواية قتادة رواية واحدة اختلف عليه فيها .

وأياً كان الصحيح في روايته فقد خالفه من هو أثبت منه وأكثر عدداً؛ فإن هشام بن حسان ثقة ، بل حر من أئمة الناس في ابن سيرين ( التقريب : ٧٢٨٩ ) ، فكيف وقد تابعه أيوب السخيتاني وهو ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد ( التقريب : ٦٠٥ ) ، وقد روى الحديث عن ابن سيرين عن عائشة ؛ وهذا مقطوع فإن ابن سيرين لم يسمع من عائشة شيئاً كما قال أبو حاتم ( المراسيل ص ١٨٨ ) ، ولذا قال الشارح عقب ذكره الحديث من طريقهما : (( هذه الرواية مرسلة ؛ فإن ابن سيرين لم يسدها إلى عائشة ، وإنما ذكرها فيه ذكراً )) .

الثالث : الاختلاف على قتادة هل هو عن ابن سيرين موصولاً أم عن الحسن مرسلاً كما تقدم .

وقد صحح الحافظ ابن كثير في الإرشاد ( ١٠٨ / ١ ) إسناد حديث حماد عن قتادة المرفوع ، وصحح الشيخ الألباني الحديث في الإرواء ( ١٩٦ ) ، لكن فيه العلة التي تقدم ذكرها ، والله أعلم .



ورواه ابن ماجه من رواية عمرو بن سعيد عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها فاحتأت مولاة لها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ((حاضت ؟))، فقالت<sup>(١)</sup> : نعم، فشق لها من عمامته فقال : ((اختصري<sup>(٢)</sup> بهذا))<sup>(٣)</sup>

وحديث عبد الله بن عمرو : لم أره بهذا اللفظ الدال عليه التوبيع، ولم أر فيه إلا حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم : ((إذا رَوَّح أحدكم عبده أمته فلا ينظر إلى عورتها))<sup>(٤)</sup> . وليس فيه مناسبة للتوبيع .

## الثاني :

فيه ما لم يذكره : عن أبي قتادة وأم سلمة :

أما حديث أبي قتادة : مرواه الطبراني في معجمه ((الصغير))<sup>(٥)</sup> و ((الأوسط))<sup>(٦)</sup> من رواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى ريشها، ولا حارية بلغت المحيض حتى تختمر)) .

(١) في (س) : ((فقال)) وهو غلط .

(٢) ((اختصري)) : تحرفت في (س) .

(٣) السنن . ( كتاب الطهارة وسهوا ، باب إذا حاضت حارية لم تصل إلا بمحمار . ٢١٤/١ ، برقم : ٦٥٤ ) ، قال أبو بصير في مصباح الرجاجة ( ٢٣٣/١ ) ( في إسناده عبد الكريم ، وهو من أبي الحارث )

ضعفه أحمد وعمره ، بل قال ابن عبد البر : جمع على ضعفه )) ، وقال الحافظ ابن حجر فيه . ((ضعيف)) ( التقريب : ٤١٥٦ ) ، وضعف إسناده الشيخ الألباني في حلياب المرأة المسلمة ( ص ٩٤ ) .

(٤) يأتي الكلام على هذا الحديث في الوجه الخامس (ص ٨٩٦) .

(٥) المعجم الصغير ( ١٣٨/٢ ، برقم : ٩٢٠ )

(٦) المعجم الأوسط ( ٣١٥/٧ ، رقم . ٧٦٠٦ ) ، وفي إسناده عمرو بن هاشم البروني وهو صدوق ينجيء

( التقريب : ٥١٢٧ ) ، وقد رواه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال محمد بن مسنم بن واره عن عمرو ليس بذلك ، كان صغيراً حين كتب عن الأوزاعي ( المروح والتعديل ٢٦٨/٦٠ ) . وفي إسناده أيضاً : محمد بن حرملة القلزمي شيخ الطبراني : ولم أقف على ترجمته ، ففي الإسناد ضعف ، والله أعلم

وأما حديث أم سلمة : ((فرواه أبو داود من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن محمد بن زيد بن المهاجر عن أمه<sup>(١)</sup> عن أم سلمة أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم : أتصلّي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار ؟، فقال : ((إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قلميها))<sup>(٢)</sup>.

هكذا رفعه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار .

ورواه مالك<sup>(٣)</sup>، وابن أبي ذئب<sup>(٤)</sup>، وهشام بن سعد<sup>(٥)</sup>، وبكر بن مضر، وحفص بن غياث، وإسماعيل بن جعفر، ومحمد بن إسحاق<sup>(٦)</sup>، عن محمد بن زيد بن مهاجر عن أمه عن أم سلمة موقوفاً عليها لم يرفعه<sup>(٧)</sup>.

(١) ((أمه)) : تحرفت في (س) إلى ((أبيه)) .

(٢) السنن : ( كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة : ٤٢٠/١، برقم : ٦٤٠ ) .

(٣) الموطأ : ( ١٤٢/١، برقم : ٣٦ )، وأخرجه أبو داود في سننه : ( كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة : ٤٢٠/١، برقم : ٦٣٩ ) .

(٤) عبد الیهقي في سننه ( ٢٣٢/٢ ) .

(٥) عند الیهقي في سننه ( ٢٣٢/٢ ) من طريق ابن وهب عنه، وخالفه مالك بن سعد؛ فرواه عن هشام به مرفوعاً، ذكر ذلك الدارقطني في العلل ( ١٧٦/ب )، وابن وهب أوثق منه؛ فروايته أصح .

(٦) هذه الروايات ذكرها أبو داود في سننه ( ٤٢١/١ ) معقولة، وذكرها وراد عليها روايات أخرى الدارقطني في العلل ( ١٧٦٥/٥ ) .

(٧) الصواب في هذا الحديث الوقف كما اتفق عليه هؤلاء الحفاظ، ولهذا صوّب الدارقطني في العلل ( ١٧٦/ب ) الوقف، ورفع لم يأت إلا من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وفيه مقال، فقال عنه الحفاظ ابن حجر : ((صديق، يحطى)) (التقريب : ٣٩١٣)؛ وهذه الرواية من أخطائه .

قال الحفاظ ابن عبد الحادي في التقيح ( ٧٤٨/١ ) : ((علط في رفع هذا الحديث))، وصوّب الوقف الحفاظ ابن حجر في التلخيص ( ٢٨٠/١ ) . وفي إسناده أم محمد بن زيد، قال الحفاظ ابن حجر : ((هي أم حرام، يقال اسمها : آمنه)) (التقريب : ٧٨١٦)، قال عنها الذهبي في الميزان ( ٦١٢/٤ ) : ((لا تعرف)) . فالصواب في هذا الحديث : الوقف، وهو مع هذا ضعيف للجهل بحال أم حرام؛ ولهذا قال الشيخ الألباني في ضعيف من أبي داود ( ص ٥٣ ) : ((ضعيف موقوف))؛ والله أعلم .

### الثالث:

ليس لصمية بنت الحارث عند المصنف وأبي داود وابن ماجه إلا هذا الحديث الواحد<sup>(١)</sup>، وأبوها الحارث بن طلحة بن أبي طلحة العسدي<sup>(٢) (٣)</sup>، وهي أم طلحة الطلحات، (واسم<sup>(٤)</sup> طلحة الطلحات)<sup>(٥)</sup>، طلحة بن عبد الله بن حلف الخراعي<sup>(٦)</sup>، وكانت عائشة — رضي الله عنها — (نزلت عليها قصر عبد الله بن خلف بالبصرة<sup>(٧)</sup>)، وقد روى عنها<sup>(٨)</sup> أيضاً قتادة من غير ذكر ابن سيرين<sup>(٩)</sup>، فإما أن يكون أرسل عنها أو سمع منها وسمع من ابن سيرين عنها، وذكرها ابن حبان في ((الثقات))<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٠٩/٣٥ ) .

(٢) في (ك) : ((العبيدي)) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٠٩/٣٥ )، وعمره إلى البربر بن بكار، وهكذا ذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة ( ٣٤٦/٤ )، قال : ((قتل أبوها يوم بدر كافراً، وتزوجت هي بعد ذلك عبيد الله بن حلف الخراعي، فولدت له طلحة بن عبد الله المعروف بطلحة الطلحات، وأخته رمة))

(٤) ((اسم)) : تحرفت في (س) إلى ((أم)) .

(٥) ما بين القوسين ليس في (ك) .

(٦) كان من الأجواد المقدمين في الجود، وكان أجود أهل البصرة في زمانه، ولأه رباب بن سلمة على محسان، فتوفي بها والياً (ت نحو سنة ٦٥هـ) المجر لاس حب (ص ١٥٦)، والأعلام للزركلي (٢٢٩/٣)

(٧) وذلك في وقعة الجمل . انظر : الإصابة ( ٣٤٦/٤ ) .

(٨) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٩) انظر : تهذيب الكمال ( ٢٠٩/٣٥ ) .

(١٠) الثقات ( ٣٨٥/٤ — ٣٨٦ )، ذكرها في التابعين، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة ( ٤٣٦/٤ ) عقب الكلام المتقدم من قتل أبيها كافراً يوم بدر : ((... مقتضى ذلك : أن يكون لها صفة؛ لأن أهل مكة شهدوا حجة الوداع، ولم يبق بمكة حينئذ إلا من كان مسلماً))، وهذا حرم في التقريب ( ٨٦٢٠ ) بأنها صحابة — رضي الله عنها — .

## الرابع:

المراد بالحائض هنا البالغ، لا من هي ملابسة للحيض، فإنها ممنوعة من الصلاة<sup>(١)</sup>، وهو مبين في رواية ابن خزيمة في ((صحيحه)) لهذا الحديث، ولفظه: ((لا يقبل الله صلاة امرأة قد حاضت إلا بخمار))<sup>(٢)</sup>.

## الخامس:

استدل به من سوى بين الحرّة والأمة في العمرة لعموم ذكر الحائض ولم يفرّق بين الحرّة والأمة، وهو قول أهل الظاهر<sup>(٣)</sup>، وفرّق الشافعي<sup>(٤)</sup>، وأبو حنيفة<sup>(٥)</sup>، والجمهور<sup>(٦)</sup> بين عمرة الحرّة والأمة؛ فجعلوا عمرة الأمة ما بين السرة<sup>(٧)</sup> والركبة كالرجل، والحجة لهم: ما رواه أسود داود من طريق وكيع حدثني<sup>(٨)</sup> داود بن سوار<sup>(٩)</sup> المزني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((إذا رَوَّح أحدكم عبده أو أحره فلا يظفر إلى ما دون السرة وفوق الركبة)).

(١) انظر: معالم السنن للخطابي (٣٢٥/١).

(٢) صحيح ابن خزيمة (٣٨٠/١)، برقم: ٧٧٥) من حماد بن سلمة (به).

(٣) انظر: المحلى (٢١٠/٣).

(٤) انظر: المجموع (١٧٤/٣).

(٥) انظر: الهداية (١٠٩/١-١١٠).

(٦) انظر: المجروح (٢/٤٥٥).

(٧) تحرفت هذه الكلمة في (ك).

(٨) في (ك) و (س): ((قال حدثني)).

(٩) في (ك) و (س): ((سيار)).

قال أبو داود : صوابه : سَوَّار بن داود ؛ وهم فيه وكيع<sup>(١)</sup>.

وروى أبو داود من رواية الأوراعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((إذا زوّج أحدكم عبده أمة فلا ينظر إلى عورتها))<sup>(٢)</sup>.

قال البيهقي في ((المعرفة)) . وأصحابنا يحملون هذا الخبر [ ٦٧/ب ] على عبادة الأمة، وقد<sup>(٣)</sup> روي في هذا الحديث : ((إذا زوّج أحدكم عبده أمة فلا تنظر الأمة إلى شيء من عورته، فإن ما تحت أسرة إلى ركبته من العورة))<sup>(٤)</sup>. فالخير في تحريم نظر الأمة إلى عورة سيدها بعد ما رَوَّجها .

ولكن صحيح عن عمر بن الخطاب أنه رأى أمة محتمة متجلية فقال : لا تشبهوا الإمام بالخصات<sup>(٥)</sup>، وقال أس بن مالك : كن إماء عمر يحذرسن كاشعات عن شعورهن تصطرب

(١) السنن : ( كتاب اللباس، باب في قوله عز وجل ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ مِمَّا يَعْبُرْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ )

٣٦٢/٤، رقم : ٤١١٤ . وسَوَّار بن داود : صدوق، له أوهام ( التقريب : ٢٦٨٢ )

(٢) السنن ( كتاب اللباس، باب في قوله عز وجل ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ مِمَّا يَعْبُرْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ )

٣٦٢/٤، رقم : ٤١١٣ . وفي إسناده الوليد بن مسلم : وهو كثير التدليس والتسوية ( التقريب :

٧٤٥٦ )، وقد صرح بالتحديث عن شيخه الأوراعي إلا أنه عمن فيما بين الأوراعي وعمرو بن شعيب .

فهذا الإسناد ضعيف لاحتمال تسوية الوليد بن مسلم، لكن نوع الأوراعي في روايته عن عمرو بن شعيب

تابعه سَوَّار بن داود — كما تقدم — وهذا مما يُعَدُّ وقوع التسوية فيه . وقد حسنه الشيخ الأناسي في

صحيح سنن أبي داود ( ٥٢٢/٢ — ٥٢٣ )، وفي الإرواء ( ٢٠٧/٦ ) لكن فيه علة أخرى . وهي

الاضطراب على سَوَّار فيه، فإنه قد جاء عنه بعدة ألفاظ ذكرها الشارح، وليس يظهر ترجيح شيء منها؛ وهذا

أعله الشيخ الألباني في الضعيفة ( ٩٥٦ ) بالاضطراب؛ والله أعلم .

(٣) في (ك) و (س) . ((قال : وقد ...)) .

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ( ٢٢٩/٢ ) من طريق سَوَّار بن داود ( به )

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ( ٢٢٦/٢ — ٢٢٧ ) من طريق أحمد بن عبد الحميد عن أبي أسامة

عن الوليد بن كثير عن نافع أن صغية بنت أبي عبد قالت : خرجت امرأة محتمة متجلية فقال عمر

تدهيش<sup>(١)</sup>، وفي حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يشتري الجارية : ((لا بأس أن ينظر إليها إلا عورتها، وعورتها<sup>(٢)</sup>) : ما بين مَعْقِدِ إزارها إلى ركبته)).

قال البيهقي في ((المعرفة)) : ((إنما رواه عيسى بن ميمون<sup>(٣)</sup>، وصالح بن حسان<sup>(٤)</sup>، وكلاهما ضعيف<sup>(٥)</sup>)). وقال مالك : الأمة عورتها كالخرة حاشى شعرها فقط فليس بعورة . وكأنه رأى العمل في الحجار على كشف الإمام لرؤوسهم . هكذا حكاه ابن عبد السمر في ((الاستذكار)) عنه<sup>(٦)</sup>، والمشهور عنه : أن عورة الأمة كالرجل<sup>(٧)</sup>.

= قال الشيخ الألباني في الإرواء ( ٢٠٤/٦ ) : ((رجاله ثقات، غير أحمد بن عبد الحميد فلم أجد له ترجمة)) اهـ، وفي ترجمة حماد بن أسامة أبي أسامة في تهذيب الكمال ( ٢٢٠/٧ ) في الرواة عنه : أحمد بن عبد الحميد بن خالد الحارثي الكوفي، وقد ذكره ابن حبان الثقات ( ٥١/٨ ) . وله طريق أخرى أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٨٠/٣ ) عن وكيع عن شعبة عن قتادة عن أنس قال : رأى عمر أمة لسا متقعة فضر بها، وقال : لا تشبهن بالحرائر . قال الشيخ الألباني في الإرواء ( ٢٠٣/٦ ) : ((هذا إسناد صحيح)) . وله طريق أخرى عند ابن أبي شيبة ( ٢٨٠/٣ ) وقد صححها الشيخ الألباني في الإرواء ( ٢٠٤/٦ ) .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ( ٢٢٧/٢ )، قال البيهقي : ((والآثار عن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — في ذلك صحيحة))، وقال الشيخ الألباني : ((إسناده جيد)) .

(٢) ((وعورتها)) : سقط من (س) .

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل ( ٢٤١/٥ )، ومن طريق البيهقي في الكبرى ( ٢٢٧/٢ ) من طريق عيسى بن ميمون عن محمد بن كعب عن ابن عباس، ومحمد بن ميمون هو اللدني وهو ضعيف ( التقريب : ٥٣٣٥ )

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ( ٣١٨/١٩ )، برقم : ١٠٧٧٣ ) من طريق صالح بن حسان عن محمد بن كعب ( به ) . وصالح بن حسان : مزكوك ( التقريب : ٢٨٤٩ )؛ وهذا أقوى مما قاله البيهقي في الحكم عليه . انظر : تهذيب المال ( ٣٠/١٣ — ٣١ ) . وقد ذكر الشيخ الألباني هذا الحديث من هذا الوجه في الضعيفة ( ٤٢٤ )، وقال : ((موضوع)) .

(٥) ما بين الفوسين صرب عليه في (س)، ثم أعاده في (الوجه السادس)، وأشار إلى حده منه أيضاً

(٦) معرفة السنن والآثار ( ٩٢/٢ — ٩٣ ) .

(٧) لم أقف عليه .

(٨) انظر : الكافي في فقه أهل المدينة ( ٢٠٣/١ ) .

## السادس:

ما حكاه المصنف عن الشافعي من أنه لا تجوز صلاة المرأة وشيء من جسدها مكشوف فالمراد : ما عدا الوجه والكفين<sup>(١)</sup> من الحرّة<sup>(٢)</sup> كما صرح به الشافعي<sup>(٣)</sup> وأصحابه<sup>(٤)</sup> دون الأمة

وإن كان في عبارته إطلاق فقد روى عنه البيهقي في ((المعرفة)) أنه قال : وعلى المرأة أن تعطي في الصلاة كل ما عدا كفيها ووجهها، فقال السهفي : يعني : الحرّة؛ فإن الشافعي قال بعد ذلك في الأمة : إن صلت مكشوفة الرأس أجزأتها<sup>(٥)</sup> . انتهى .

وإنما يعرف كون جميع بدن المرأة عورة عن بعض فقهاء المدينة، كما ذكره ابن عبد البر في ((الاستدكار)) فقال : وقد وري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه قال : كل شيء من المرأة عورة حتى ظفرها .

قال ابن عبد البر : وهو قول لا نعلمه قاله غيره إلا أحمد بن حنبل فإنه جاء<sup>(٦)</sup> عنه رواية بمثل ذلك<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup> .

(١) بعد قوله . ((والكفين)) في (س) . ((وإنما رواه عيسى بن ميمون وصالح بن حسان، وكلاهما ضعيف))، وأشار إلى حذفه من هذا الموضع .

(٢) ((من الحرّة)) : سقط من (س) .

(٣) الأم ( ٨٩/١ ) .

(٤) انظر : روضة الطالبين ( ٢٨٣/١ )، والمجموع ( ١٧٣/٣ ) .

(٥) المعرفة ( ٩٠/٢ )، وانظر : الأم ( ٨٩/١ ) ومختصر المربي ( ص ١٦ ) .

(٦) ((جاءت)) : تحرفت في (س) .

(٧) انظر : المغني ( ٣٢٨/٢ )، الإنصاف ( ٢٠٦/٣ ) .

(٨) الاستدكار ( ٤٤٣/٥ — ٤٤٤ ) .

## السابع:

القول الذي حكاه الشافعي من أنه قيل: إن كان ظهر قدميها مكشوفاً فصلاتها<sup>(١)</sup> جائزة، هو قول سفيان الثوري<sup>(٢)</sup>، وأبي حنيفة<sup>(٣)</sup>، بل قالوا: إن<sup>(٤)</sup> أقدم المرأة ليس بعورة، وقال مالك والليث: تستر قدميها في الصلاة، قال مالك: فإن لم تفعل أعادت ما دامت في الوقت<sup>(٥)</sup>، وعند الليث: تعيد أبداً<sup>(٦)</sup>، وكذا عند الشافعي<sup>(٧)</sup>.

## الثامن:

استدل بحديث عائشة على أن ستر العورة شرط في صحة الصلاة من قوله: ((لا يقبل الله....)) الحديث، وقال أبو حنيفة: إذا انكشف أقل من ربع العضو صحّت الصلاة، وكذلك إذا انكشف قدر الدهم البعلي من الذكر أو الفرج<sup>(٨)</sup>. ويحتاج في استثناء<sup>(٩)</sup> ما استثناءه إلى دليل؛ والله أعلم.

(١) في (س): ((وصلاتها)) وهو تحريف.

(٢) انظر: الاستذكار (٤٤٤/٥).

(٣) انظر: مختصر الطحاوي (ص ٢٨)، والهداية (١٠٩/١).

(٤) في (س): ((لأن)) وهو تحريف.

(٥) المدونة (٩٤/١ - ٩٥).

(٦) انظر: الاستذكار (٤٤٣/٥).

(٧) انظر: الأم (٨٩/١).

(٨) الهداية (١٠٩/١)، وشرح فتح القدير (٢٢٧/١).

(٩) ((استثناء)) تحرفت في (س).



## التاسع:

دلّ حديث الباب بمفهومه أنّ صلاة المرأة قبل الحيض بغير طهر صحيحة، وقد حكاه الروياني في ((البحر))<sup>(١)</sup> عن والده أنه تجوز صلاة الصغيرة بغير طهر لظاهر الحديث<sup>(٢)</sup>.

لكن قال النووي في ((شرح المهدب)) إنه لا فرق في العورة بين البالغ والصبي<sup>(٣)</sup>، ومقتضى إطلاقه أنه لا فرق بين المبرّ وغيره. وفيه نظر وتكلّف بالنسبة إلى الصغيرة، وهو محال للمقول، فقد حكى صاحب ((البيان))<sup>(٤)</sup> عن الصيمري<sup>(٥)</sup> أنّ عورة الصبي والصبيّة قبل مسّ سبب هي القبل والدبر فقط، ثم تعلّق بعد السبع، ثم تكون بعد العشر كعورة البالغين، لأنه رمان يمكن فيه البلوغ<sup>(٦)</sup>. وذكر الماوردي<sup>(٧)</sup> أيضاً في ((الحاوي)): أن الذكور والإناث من الأطفال لا حكم لعوراتهم قبل السبع، وحكمهم حكم البالغين بعد إمكان البلوغ، وفيما بينهما يحرم النظر إلى المخرج خاصة<sup>(٨)</sup>.

(١) تقدم التعريف بالرواياني وكتبه ((البحر)) (ص ٦٤)، و (ص ٥٩٧).

(٢) انظر هذه المسألة في: المعنى (٣٥٢/٢).

(٣) المجموع (١٧٤/٣) وذكر النووي في المجموع (١٧١/٣ - ١٧٢) أنه ((يقع في كثير من كتب شروح الحديث وكتب الفقه أن المراد بالخاص التي بلغت من الحيض، وهذا ساهل؛ لأنها قد نلغ سنّ الحيض ولا تبلغ البلوغ الشرعي، ثم إنّ التقييد بالخاص خرج على العال، وهو أن التي دون البلوغ لا تصلي، وإلا فلا يقبل صلاة الصبيّة المميّزة إلّا بخمار)).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٨٥٤).

(٥) ((الصيمري)): تحرفت في (س).

(٦) هو: عبد الواحد بن الحسين بن محمد الصيمري: أحد أئمة الشافعية، مات بعد سنة (٣٨٦هـ - انظر طبقات الشافعية للسكي (٣/٢٣٩)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص ١٢٩).

(٧) البيان (١٢٠/٢).

(٨) ((الماوردي)): تحرفت في (س).

(٩) الحاوي (١٧٤/٢).

## العاشرة:

الخمار — بكسر الخاء — هو : ما يغطي به رأس المرأة، قال صاحب ((المحكم)) : الخمارُ التَّصْيِيفُ، وجمعه أخمرة وأخمر وأخمر .

والخِمرَ — بكسر الخاء والميم وشدّ الراء — لغةٌ في الخمار عن ثعلب<sup>(١)</sup>؛ وأشد :

ثم أمالت جانب الخِمرَ

والخِمرَةُ من الخمار كاللَّحْفَةِ من الالتحاف، وفي المثل : أن العوان لا تعلم الخِمرَةَ<sup>(٢)</sup>، وخِمرَتٌ بالخمار واحتمرت<sup>(٣)</sup> : لبسته<sup>(٤)</sup>، وخِمرَت به رأسها : غطته<sup>(٥)</sup>.

وقال الجوهري : الخمار للمرأة<sup>(٦)</sup>.

قلت : وقد ورد في حق الرجل في حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمح على الخفين والخمار . يعني : العمامة<sup>(٧)</sup>؛ والله أعلم .

(١) تقدمت ترجمته (ص ٥٢٣) .

(٢) الخِمرَةُ من الاحتمار كالجلسة من الجلوس : اسم للعبئة، والحال والمعنى : أي أنها لا تحتاج إلى تعليم الاحتمار وهذا المثل يضرب للرجل المخرب . مجمع الأمثال للميداني ( ١٩/١ ) .

(٣) ((احتمرت)) : غير واضحة في الأصل .

(٤) في (ك) و (س) : ((واحتمرت لبستها)) .

(٥) المحكم ( ١١٥/٥ ) .

(٦) الصحاح ( ٦٤٩/٢ : حمر ) .

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه : ( كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة : ٢٣١/١ ، برقم . ٢٧٥ ) .



# الفهارس

- ١ — فهرس الآيات .
- ٢ — فهرس الأحاديث .
- ٣ — فهرس الآثار .
- ٤ — فهرس الرواة والأعلام .
- ٥ — فهرس الكلمات الغريبة .
- ٦ — فهرس البلدان والأماكن .
- ٧ — فهرس الأشعار .
- ٨ — فهرس أسماء الكتب الواردة في الكتاب .
- ٩ — فهرس المصادر والمراجع .
- ١٠ — فهرس الموضوعات .



## فهرس الآيات

الصفحة	طرف الآية
٧٩٢	﴿ادخلوها بسلام﴾
٨٦٧	﴿اذا زلزلت﴾
٢٥٥	﴿اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾
٢٠٨	﴿الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام﴾
٥٣٨	﴿انما نطعمكم لوجه الله﴾
٢٨٩	﴿الذين يحملون العرش ومن حوله﴾
٨٦٤	﴿الهاكم التكاثر﴾
٤٣٧	﴿اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾
٦٥٧	﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾
٤٩٩	﴿ترجي من تشاء منهم وتؤوي إليك من تشاء﴾
٢٠٨	﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾
٢٠٦	﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً﴾
٤٧٥	﴿سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم﴾
٦٩٨	﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾
٥٣٧، ٥٢٥	﴿فأبما تولوا فثم وجه الله﴾
٥٩، ٥٤٣،	

٢٧٢	﴿فإذا قضيت الصلاة﴾
٢٧٢	﴿فإذا قضيت مناسككم﴾
٢٧٢	﴿فمضاهن سبع سموات﴾
٣٣٥	﴿فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة﴾
٢٠٦	﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾
١٤٦، ١٤١	﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا﴾
١٤٩،	
٦٥٧	﴿قد أجيبت دعوتكما﴾
٤٨٣، ٤٧٢	﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنوليكَ﴾
٨٦٧	﴿قل يا أيها الكافرون﴾
٥٣٨	﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾
٦٣١	﴿لا تقرىوا الصلاة وأنتم سكارى﴾
٦٤٦	﴿لا يسخر قوم من قوم﴾
٥٦٤	﴿لا تقم فيه أبدا﴾
٢٠٧	﴿لندخلن المسجد الحرام﴾
٦٢٧	﴿لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات﴾
٣٤٥	﴿وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها﴾
٣٢٩	﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا﴾
٨١٣	﴿والله خلقكم وما تعملون﴾
١٥٠	﴿وتعزروه وتوقروه وتسبحوه﴾

٣٢٧، ٣١١	﴿وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا﴾
٥٤٥	﴿وحيث ما كنتم فولوا﴾
٥٢١	﴿وكذلك جمعناكم أمة وسطا﴾
٦٤٥	﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا﴾
٤٩٦، ٤٧٥	﴿ولله المشرق والمغرب فainما تولوا﴾
٥٢، ٤٩٩،	
٨	
٤٩٧	﴿وما جعلنا القبلة التي كنت عليها﴾
٨٢	﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾
٢٨٨	﴿وما كان الله ليضيع إيمانكم﴾
٧٨٩، ٧٩٠	﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء﴾
٢٢٦	﴿وما كنت بجانب الغربي﴾
٤٧٦	﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر
	المسجد الحرام﴾
٥٣٨	﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾
٢٨٨	﴿يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به﴾





## فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٧٣٣	أنس	آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ -
٧١٩	عائشة	آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ -
٨٥٨	عتبة بن مسعود	أنبيو العيد عمله الذي كان يعمل
٣	أبو سعيد الخدري	الأرض كلها مسجد
٢٠٩	زيد بن ثابت	أفضل صلاة المرء في بيته
٨٧٤	أبو هريرة	أوصاني خليلي بثلاث
٣٥٨	أنس	الإمام ستره من خلفه
١١	أبو أمامة	إن الله فضلي على الأنبياء
٩٢، ٩١	أبو ذر	الا أراك نائما
١٢٢	أبو سعيد	الا إن كلكم مناج ربه
٢٥٤	امرأة من المبايعات	الا اخبركم بمكفرات الخطايا
٢٣٥	أس بن مالك	الا ادلكم على ما يكفر الله به الخطايا
٢٣٠	أبو سعيد الخدري	الا ادلكم على ما يكفر الله به الخطايا
٢٢٩	ابو هريرة	الا ادلكم على ما يححو الله به الخطايا
٢٣٢	جابر بن عبد الله	الا ادلكم على ما يححو الله به الخطايا
٨٣٩	بلال	الا ان العيد نائم
٢٥٣	خولة بنت قيس	الا انبئكم بتكفير الخطايا
٢٣٩	عبادة بن الصامت	الا انبئكم بكفارات الخطايا

٧١١	أبو هريرة	اتمتكم شفاؤكم
٩٢	واتلة	ابشروا فقراء المهاجرين
٢٨٢	عبدالله بن عمرو	ابشروا هذا ربكم تارك وتعالى قد فتح
٤٩	ابو قرصافة	ابنوا المساجد وأخرجوا
٣٩٥	المصل بن عباس	اتانا رسول الله - ﷺ - في بادية
٢٤٠	عبدالله بن عباس	اتاني ربي في أحسن صورة
٩٤	ابو در	اتاني بي الله - ﷻ - وأنا نائم
٨٦٤	عبدالله بن الشخير	اتيت النبي - ﷺ - وهو يصلي قائما
٩٢	بشير	اتيت رسول الله - ﷺ - فدعاني إلى الإسلام
٤٥٦	عبدالله بن ابيس	اتيت رسول الله - ﷺ - وهو يصلي
٧٨٢	بريدة	اتينا النبي - ﷺ - وهو يصلي
١١٥	أبو هريرة	اجب عني
١٢٤	الابعة	احسنت يا أبا ليلى
٤٦٣	لم يسم	اخبرني من رأى رسول الله - ﷺ - يصلي
٨٣٣	عقبة بن عامر	اختتموا له على مثل عمله
٧١٩	أنس	ادع لي أسامة
٢٦٧	معاذ وعلي	إذا أتى أحدكم الصلاة
٨٥٢	البراء بن عازب	إذا أتيت مضجعك
٢٣٣	أنس	إذا أتيت الصلاة
٥٢٢	أبو أيوب	إذا أتيت الغائط
٢٢٧	ابو هريرة	إذا أقيمت الصلاة
٦١٤	أنس	إذا أقيمت الصلاة

٦١٠	عائشة	إذا أقيمت الصلاة
٨٨٠		إذا أمرتم بأمر
٧١٣		إذا أمن الإمام فأمنوا
٨٣٢	أنس	إذا ابتلى الله العبد المسلم
٨٥٨	شداد	إذا ابتيت عبداً من عبادي
٦٧٨	جرير بن عبدالله	إذا ابق العبد لم تقبل له صلاة
٢٣٧	سعد بن أبي وقاص	إذا أتيت الصلاة فاتها بوقار
٢٣٣	أنس بن مالك	إذا أتيت الصلاة فأتوا
٨٧٨	ابن عمر	إذا استأذنكم نساؤكم
٦٧٦	أبو هريرة	إذا باتت المرأة هاجرة فرأى زوجها
٢٣١		إذا بكى اليتيم اهتز عرش الرحمن
٨٠٧	أبو سعيد	إذا تناوب أحدكم في الصلاة
٨٠٦	أبو هريرة	إذا تناوب أحدكم فليضع يده على فيه
٨٠٧	أبو سعيد	إذا تناوب أحدكم فليمسك
٢٦١	أبو هريرة	إذا توضأ أحدكم
٢٤١	عبدالله بن عمر	إذا توضأ أحدكم
٢٥٣	رجل من الأنصار	إذا توضأ أحدكم
٦٠٨	أنس	إذا حضر العشاء
٦١٢	أم سلمة	إذا حضر العشاء
٦١٣	أبو هريرة	إذا حضر العشاء
٦١٢	ابن عباس	إذا حضر العشاء
٦١٨		إذا حضر العشاء والعشاء

٦١٨	ام سلمة	إذا حضر العشاء وحضرت العشاء
٦١١	سلمة بن الأكوع	إذا حضرت الصلاة والعشاء
٣٤٧	أبو هريرة	إذا دخلت منزلك فصل
٦٧٦	أبو هريرة	إذا دعا الرجل امرأته
١٠٨	أبو هريرة	إذا رأيتم من يبيع أو يتاع في المسجد
٨٩٥، ٨٩٢	عبد الله بن عمرو	إذا زوج أحدكم عبده
٨٩٦،		
٣٤١	عبد الله بن عمر	إذا سألت عليه الأمطار
٤٣٤	أبو هريرة	إذا سمعتم صياح الديكة
٤٣٤	جابر	إذا سمعتم نهيق الحمار
٣٥٤	سهل بن أبي حنيفة	إذا صلى أحدكم إلى ستره
٣٥٨	بريدة	إذا صلى أحدكم إلى ستره
٣٦٤	أبو سعيد	إذا صلى أحدكم إلى شيء
٤١٨	ابن عباس	إذا صلى أحدكم إلى غير
٣٥٣	أبو هريرة	إذا صلى أحدكم فليجعل
٤٤٦	أبو هريرة	إذا صلى أحدكم في ثوب
٧١٨	عائشة	إذا صلى الإمام جالسا فصلوا جلوسا
٤١٤	أبو در	إذا صلى الرجل وليس بين يديه
٦٩١	أسيد بن حصير	إذا صلى قاعدا فصلوا قعودا
٦٣٠، ٦٢٥	أبو هريرة	إذا قام أحدكم من الليل
٣٦٤	أبو در	إذا قام أحدكم يصلي
٣٤٥	أبو سعيد	إذا قصي أحدكم صلاته

٣٧٤	أبو سعيد	إذا كان أحدكم يصلي
٣٧٥	ابن عمر	إذا كان أحدكم يصلي
٤٥٩	علي	إذا كان إزارك ضيقا
٨٩٣	أم سلمة	إذا كان الدرع سابقا
٨٣٢	أبو موسى	إذا كان العبد يعمل عملا صالحا
٤٦٨، ٤٥٨	ابن عمر	إذا كان لأحدكم ثوبان
١٢٩	أبو هريرة	إذا كان يوم الجمعة
٨٣٢	أبو موسى	إذا مرض العبد أو سافر
٧٩٧، ٧٩٠	سهل بن سعد	إذا نأبكم أمر فليسيح الرجال
٦٢٤	أنس	إذا نعى أحدكم في الصلاة
٦٢٢	عائشة	إذا نعى أحدكم وهو يصلي
٣٥٢	طلحة	إذا وضع أحدكم بين يديه
٦٠٨	ابن عمر	إذا وضع العشاء
٦١٠	عائشة	إذا وضع العشاء
٦٢٤	عمر	إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة
٦١٠	ابن عمر	إذا وضع عشاء أحدكم
٣٤٩	عائشة	أذهبوا بجمي بصي هذه
٥٧٤	عائشة	أزيلي عني قرامك
٢٥٠	علي	أسيغ الوضوء على المكاره
١٥٩	أسيد بن ظهير	استصغر رسول الله - ﷺ - رافع بن خديج
٦٨٣	أبو سعيد الخدري	أشد الناس عذابا يوم القيامة
٦٨٢	ابن مسعود	أشد الناس عذابا يوم القيامة المصرون

اصنعوا ما صبح معاذ	معاذ بن جبل	٢٦٥
اعتق السمّة		٦٠
اعدوا عدو لك ...	ابن عباس	٢٨٧
اعطيت أربعاً	علي	٦
اعطيت أربعاً	عوف بن مالك	١٤
اعطيت خمساً	علي	٥
اعطيت خمساً	ابن عمر	١٣
اعطيت خمساً	جابر	٨
اعطيت خمساً	ابن عباس	٩
اعطيت خمساً	أبو موسى	١٣
اعطيت خمساً	أس	١٠
اعطيت خمساً	أبو در	١٢
اعطيت خمساً	أبو سعيد	١٤
اعلموا أن شرار الناس	أبو عبيدة	٧٠
افتان أنت يا معاذ	جابر	٨٨٧
افعمياوا أنتما	أم سلمة	٤٣٦
أقبل النبي - ﷺ - من نحو بئر	أبو الحهم	٣٧٧
أقتلوا منها كل أسود بهيم	عبدالله بن معقل	٤٣٦
أقيموا صفوفكم	أس	١٣٠
أكتبوا لعبيدي عمله	عتبة بن مسعود	٨٣٣
أمرنا إذا وجدنا من يتشد ضالة في المسجد	ابن مسعود	١٠٩
أما رسول الله - ﷺ -	أبو أمامة	٤٦٠

٤٦١	أبو بكر	ان آخر صلاة صلاحها رسول الله ﷺ
٩٢	أسماء بنت يزيد	ان أبا ذر كان يخدم
٦٨٢	خالد بن الوليد	ان أشد الناس عذابا يوم القيامة
٦٨٣	ابن عباس	ان أشد الناس عذابا يوم القيامة
٦٨	عائشة	ان أولئك إذا كان فيهم الرجل
٦٨٣	ابن مسعود	ان اشد الناس عذابا يوم القيامة
٣٨٣	ابن عمرو	ان الذي يمر بين يدي المصلي
٦٣٢	عمار	ان الرجل ليصلي ولعله أن لا يكون
٨١٩	أنس	ان الشيطان واضع خطمه
٦١٦		ان الشيطان يأتي أحدكم فيقول
٨١٨	صفية بنت حيي	ان الشيطان يجري من ابن آدم
٢٧٧	علي	ان العبد إذا جلس في مصلاه
٦٣٢	أبو هريرة	ان العبد ليصلي فما يكتب له
٢٨٥	أبو الدرداء	ان الله عز وجل ضمن لمن كانت المساجد
٦٣	جابر	ان الله عز وجل ليدخل بالحجة
٨٠٦	أبو هريرة	ان الله يحب العطاس
٧٧٧	ابن مسعود	ان الله يحدث من أمره ما يشاء
٦٢	عقبة بن عامر	ان الله يدخل بالسهم الواحد
٦٩٧	هشام بن حكيم	ان الله يعذب الذين يعذبون الناس
٨٣٣	شداد	ان الله يقول : إذا ابتليت
٨١٥	ابو هريرة	ان الله يكره التثاوب
٤٣٣	ابن مسعود	ان المرأة إذا خرجت من بيتها



٢٧٦	ابو هريرة	ان الملائكة تصلي
٧٧٦		ان النبي ﷺ ألقى بيده
٧٦٢	جابر	ان النبي ﷺ - بعثني لحاجة
٢٥	أبو هريرة	ان النبي ﷺ - صلى على قبر المسكينة
		السوداء
٥٦٦	انس	ان النبي ﷺ - كان يصلي في مراتب الغنم
٨٨٤	عبد الله بن أبي أوفى	ان النبي ﷺ - كان يقوم في الركعة الأولى
٥٦٩	عبد الله بن مغفل	ان النبي ﷺ - نهى عن الصلاة في أعطان الإبل
٧١٨	عائشة	ان النبي ﷺ - خرج في مرضه
٧٤٠	أبو هريرة	ان النبي ﷺ - صلى بهم صلاة الظهر
٧١٨	عائشة	ان النبي ﷺ - صلى خلف أبي بكر
٤٤٩	ابن عباس	ان النبي ﷺ - صلى في ثوب
٤٥٠	عائشة	ان النبي ﷺ - صلى في ثوب
٤٥١	عمار بن ياسر	ان النبي ﷺ - صلى في ثوب واحد
٧٦٠	أنس	ان النبي ﷺ - كان يشر في الصلاة
٤٥٩	معاوية	ان النبي ﷺ - كان يصلي
٣٦٢	ابن عمر	ان النبي ﷺ - كان يصلي إلى راحلته
٥٨٧	جابر	ان النبي ﷺ - كان يصلي التطوع
٥٩٠	أبو سعيد	ان النبي ﷺ - كان يصلي على راحلته
١١٥	عائشة	ان النبي ﷺ - كان يضع لسان منبراً

٥٧٩، ٣٥٥	ابن عمر	ان النبي ﷺ - كان يعرض راحلته
٩٢٨	بلال	ان النبي ﷺ - كان يمسح على الخفين
٨٦٣	جابر بن سمرة	ان النبي ﷺ - لم يمت حتى صلى قاعدا
١٨	أنس	ان النبي ﷺ - نهى عن الصلاة بين القصور
٦٠٤	ابن عمر	ان النبي ﷺ - صلى إلى بعير
٣٦٠	سعد بن القرط	ان النجاشي بعث إلى النبي ﷺ -
٦٩٢	قيس بن قهدة	ان اماما لهم اشتكى
٢٠٧	ام هانيء	ان جبريل أتاني فأخذ بيدي
١٥٥	الشموس	ان جبريل عليه السلام هو يوم الكعبة
٥٥٠، ١٥٠، ٦	علي	ان حيي نهاني عن أصلي في المقبرة
٤		
١٦٤	عائشة	ان حس العهد من الإيمان
٢٣٦	ثوبان	ان ربي أتاني
٧٦٥	أبو سعيد	ان رجلا سلم على رسول الله ﷺ -
٤٧٩	أنس	ان رسول الله ﷺ - كان يصلي نحو
٨٠٦	سهل بن سعد	ان رسول الله ﷺ - ذهب إلى
٧٩	عائشة	ان رسول الله ﷺ - رخص في زيارة القبور
٤٠٥	أنس	ان رسول الله ﷺ - صلى بالنس
٨٨٥	أنس	ان رسول الله ﷺ - صلى على الأرض
٣٥٥	ابن عمر	ان رسول الله ﷺ - كان إذا خرج يوم العيد
١٥٣	ابن عمر	ان رسول الله ﷺ - كان يأتي قباء
١٥٣	ابن عمر	ان رسول الله ﷺ - كان يزور قباء

٧٦٣	ابن عمر	ان رسول الله - ﷺ - كان يثبث في الصلاة
٥٧٢	عبدالله بن عمرو	ان رسول الله - ﷺ - كان يصلي في مريض
		العم
٨٠٨	أبو أمامة	ان رسول الله - ﷺ - كان يكره التثاوب
٥٠٣	ابن عباس	ان رسول الله - ﷺ - لما هاجر
٣٨٤	عروان	ان رسول الله - ﷺ - نزل بتبوك
٥٥١، ١٥	ابن عمر	ان رسول الله - ﷺ - نهى أن يصلي في سبعة
١٨	سعة من الصحابة	ان رسول الله - ﷺ - نهى عن الصلاة في ..
٥٦٧	جابر بن سمرة	ان شئت توضحاً
٨٩	قيس بن ضحمة	ان شئتم نتمم ههنا
٤٣٤	أبو هريرة	ان شيطاناً عرض لي البارحة
٦٩١	معاوية	ان صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً
٢٧٩	أسى بن مالك	ان عمار ببوت الله هم
٧٧٤	ابن مسعود	ان في الصلاة شغلاً
٤٥٢	عبادة بن الصامت	ان كان واسعاً فليضمه
٦٩٠	جابر	ان كنتم أنفاً تفعلون فعل فارس
٢٣٢	جابر بن عبدالله	ان لكم بكل خطوة درجة
٥٨١، ٥٦٧	أبو هريرة	ان لم تحلوا إلا مريض الغنم
٦٨٤	هشام بن حكيم	ان من أشد الناس عذاباً أشدهم عذاباً
٢٣٤	أبو هريرة	ان من السنة أن يخرج الرجل
٧١	جندب	ان من كان قبلكم قبلكم
٤٥٧	عبدالله بن سرجس	ان نبي - ﷺ - صلى يوماً

١٩٤	عائشة	انا خاتم الأنبياء
٤٨٣	تويلة بنت أسلم	انا لمقامنا نصلي في بني سلمة
٨٩	قيس بن طخفة	انطلقوا
٧٣٨	سعد بن أبي وقاص	انكم تروني كنت أجلس
٦٨٦	أنس	انما الإمام - أو جعل الإمام - ليؤتم به
٤٣٩	أبو هريرة	انما الإمام حجة
٧٩٠	سهل بن سعد	انما التسيح للرجال
٦٨٨	عائشة	انما جعل الإمام ليؤتم به
٦٨٨	أبو هريرة	انما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه
٢٣١	زيد بن ثابت	انما فعلت هذا لتكثر خطائي في طلب الصلاة
١٧٣	أبو هريرة	انما يسافر إلى ثلاثة مساجد
٣٧٧	بلال	انه جعل بينه وبين الخائط
٧٤١	مالك بن ببيعة	انه صلى مع النبي - ﷺ - فقام في الشفع
٥٦	عمود بن الربيع	انه عقل عن النبي - ﷺ - حجة
٩٠	أبو ذر	انه كان يخدم النبي ﷺ
٥٦٢		انه لا ينبغي أن يكون في قبلة المصلي
١٠٥	عبدالله بن عمرو	انه نهى عن تناشد الأشعار في المسجد
١٦٦	ابو قتادة	انهم كانوا لأصحابي مكرمين
٨٧٤	أنس	اني - والله - لأسمع بكاء الصبي
٨٧٧	عثمان بن أبي العاص	اني لأسمع بكاء الصبي

٨٧٦	أبو هريرة	اني لأسمع صوت الصبي
٨٧٦	ابو قتادة	اني لأقوم إلى الصلاة
٨٧٦	ابو سعيد	امي لاكون في الصلاة
٨٧٥	اس	اني لدخل في الصلاة
٥٦٢		اني نسيت أن أقول لك
٤٤٥	أبو هريرة	او لكلكم ثوبان
٨٤٨	ابو هريرة	اوصاني خليلي بثلاث
٤٥٢	طلق بن علي	او كلكم يجد ثوبين
٤٨٤	بويلة	اولئك رجال آمنوا بالغيب
٥١٦		اياكم وسوء ذات البين
٦٦٧	طلحة	إما رجل أم قوما وهم له كارهون
٦٧٩	جرير بن عبد الله	إما عد أتق من مواله فقد كمر
٩٨	الطماوي	ابن الغلام الدوسي
٦٤٣	عتاب	اين تحب أن أصلي من بينك
١٨٠	الأرقم	اين تريد
٤٥٤	حذيفة	بت بآل رسول الله -
٢٥١	أبو أمامة	بشر المدلجين إلى المساجد
٢٤٠	عبد الله بن عباس	بشر المشائين إلى المساجد
٢٤١	عبد الله بن عمر	بشر المشائين إلى المسجد
٢٣٧	سهل بن سعد	بشر المشائين في الظلم
٢٣٤	أس بن مالك	بشر المشائين في الظلم
٢٣١	أبو سعيد الخدري	بشر المشائين في الظلم

٢٣٧	زيد بن حارثة	بشر المشائين في الظلم
٢٥٣	عائشة	بشر المشائين في الظلم
٢٣٥	بريدة بن الحصيب	بشر المشائين في الظلم إلى المساجد
٢٥٢	أبو موسى الأشعري	بشر المشائين في الظلم
٦٢	ابن أبي أوفى	بشروا خديجة
٥٣٩	جابر	بعث رسول الله - ﷺ - سرية
٤٢٢	أبو هريرة	بعثت إلى الأحمر والأسود
٥٨٦	جابر	بعثني النبي - ﷺ - في حاجة
٩٧	أبو مويبة	بعثني رسول الله - ﷺ - من خوف
٥٩٨	عبدالله بن أنيس	بعثني رسول الله - ﷺ - إلى خالد بن سفيان
٦٤٣	الحولاء بنت ثويب	بل تصل ما قويت على الصلاة
٨٥١	قتادة بن سعد	البيت الحرام قبلتكم
٥١٧	ابن عباس	البيت قبله لأهل المسجد
٤٧٧	عمارة بن أوس	بينما نحن في إحدى صلاتي العشي
١٣٠	أبو واقد	بينما النبي - ﷺ - في المسجد
٤١٩	عبدالله بن عمرو	بينما نحن مع رسول الله - ﷺ -
٨٠٤	أبو هريرة	التناؤب في الصلاة من الشيطان
٨٠٩	ابن مسعود	التناؤب والعطاس في الصلاة
٧٤٧	علي	تحريمها التكبير
٤٥٦	عبد الله بن أنيس	تدرع بحلقك
٧٨٣	سهل بن سعد	التسبيح للرجال

٧٨٠، ٧٥٦	أبو هريرة	التسييح للرجال
٧٨٤	جابر	التسييح للرجال
٧٩٧	أبو هريرة	التسييح للرجال والتصفيق للنساء
١٧٣	أبو هريرة	تشد الرجال
٥٧٠	ابن عمر	توضأوا من لحوم الإبل
٥٧١	أسيد بن حضير	توضأوا من لحوم الإبل
٥٧١	سليك الغطاسي	توضأوا من لحوم الإبل
٥٦٧	البراء	توضأوا منها
٢٨٣	أبو أمامة	ثلاثة كلهم ضامن على الله
٦٦٤	أبو أمامة	ثلاثة لا تجاوز صلاتهم
٦٦٨	ابو سعيد الخدري	ثلاثة لا تجاوز صلاتهم رؤوسهم
٦٦٦	ابن عباس	ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم
٦٦٩	سلمان	ثلاثة لا تقبل صلاتهم
٦٦٦	الحسن البصري	ثلاثة لا تقبل لهم صلاة
٦٦٧	عبد الله بن عمرو	ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة
٨٨	سهل بن سعد	جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة
٣٠٧	عبد الله بن عباس	جاء فأرأه فأخذت شجر التيلة
١١٦	جابر بن سمرة	جالست النبي ﷺ أكثر من مائة مرة
٦	علي	جعل التراب لي طهورا
١٢	أبو در	جعلت لي الأرض طهورا
٣	علي	جعلت لي الأرض مسجدا
١١٠	معاد، وثالة	جنبوا مساجدكم صبيانكم

٨٧٨، ١١٢

٨٩٢	عائشة	حاضت ... اختمري بهذا
٨٤٠	رفاعة بن رافع	الحمد لله حمدا كثيرا
٣٤٦	ابو هريرة	خرج النبي ﷺ في ساعة
٩٤	أبو المسيب	خرج رسول الله ﷺ - ليلا
٣٥٦	أبو جحيفة	خرج رسول الله ﷺ - بالهجرة
٥٥٤، ١١١	عبد الله بن عمر	حصل لا تبغي في المسجد
١٨٣	جابر بن عبد الله	بحر ما ركبت إليه الرواحل
٤٦٠	معاوية	دخلت على أم حبيبة فوجدت النبي ﷺ -
٤٥١	أم هانئ	ذهبت إلى رسول الله ﷺ - عام الفتح
٣٧٥	عبد الله بن عمرو	الذي يمر بين يدي الرجل
٢٥٢	أبو رافع	رأيت ربي عز وجل
٢٤٤	عبد الرحمن بن عائش	رأيت ربي في أحسن صورة
٤٤٨	عمرو بن أبي أسيد	رأيت رسول الله ﷺ - يصلي في ثوب
٤٥٤	عبد الله بن أمية	راى رسول الله ﷺ - في بيت أم سلمة
٥٩٨	أنس	راى رسول الله ﷺ - يصلي على حمار
٤٤٣	عمر بن أبي سلمة	راى رسول الله ﷺ - يصلي في بيت
١١٥	جابر بن سمرة	رايت النبي ﷺ - أكثر من مائة مرة
٣٢٣	قدامة بن عبد الله	رايت النبي ﷺ - على ناقه
٤٦١	ابو عبد الرحمن	رايت النبي ﷺ - وعائشة يصليان
٦٢٠	عمرو بن أمية	رايت النبي ﷺ - يأكل ذراعا



٥٩١	سعد بن أبي وقاص	رايت النبي ﷺ يصلي السجدة على الراحلة
٤٤٩	كيسان	رايت النبي ﷺ - يصلي بالبشر العليا
٥٧٩، ٥٩٠	عامر بن ربيعة	رايت النبي ﷺ - يصلي على راحلته
٨٥٠	عائشة	رايت النبي ﷺ - يصلي متربعا
٥٨٩	ابن عمر	رايت رسول الله ﷺ - يصلي على حمار
٤٥٧	عبد الله بن عبد الله	رايت رسول الله ﷺ - يصلي في بيت
٤٤٦	جابر	رايت رسول الله ﷺ - يصلي في ثوب
٤٦٢	أم حبيبة	رايت رسول الله ﷺ - يصلي في ثوب
٤٤٧	أنس	رايت رسول الله ﷺ - يصلي في ثوب واحد
٥٩٢	أخرماس بن رباد	رايت رسول الله ﷺ - يصلي على بعير
٥٩٢	شقران	رايت يعني النبي ﷺ - متوجها إلى خيبر
٦٥٦	حديفة	رب اغفر لي رب اغفر لي
٦٥٩	البراء بن عازب	رب فني عذابك
٢٨٦	جابر	رجعنا من الجهاد الأصغر
٦٣٨	عبد الله بن حطلة	الرجل أحق بصدور فراشه
٧٨٥	جابر	رخص رسول الله ﷺ للرجال
٨٧٥	ابن عمر	رخص رسول الله ﷺ للنساء
٨٣	عائشة	رخص في زيارة القبور
٦٩٤	جابر	ركب رسول الله ﷺ فرسا
٣٢٣	عبد الله بن عمرو	ررعبا ترد حبا
١٦	عمر	سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة
٩٩	معاوية بن الحكم	سبا أنا ورسول الله ﷺ -

٢٨٣	عبدالله بن عمرو	ست مجالس ما كان المرء في مجلس منها
٧٥٩	معاوية	سمعت رسول الله - ﷺ - يقول
٧٧٠	بسر بن سعيد	سلم على النبي - ﷺ - رجل
٧٨٦	أبو هريرة	سمع النبي ﷺ صوت صبي
١٣١	ابن مسعود	سيكون في آخر الزمان قوم
٧٠	ابن مسعود	شرار الناس
١١٨	عبدالله بن عمرو	الشعر بمنزلة الكلام
٨٩٠	عائشة	شقيه شقين
٨٩٠	عائشة	شقيها بينها وبين الجارية
٤٧٥	ابن عباس	صرف رسول الله - ﷺ - عن الشام
٨٥٥	جابر	صل على الأرض إن استطعت
٨٢١	عمران بن حصين	صل قائما
٨٤٧	ابن عمر	صل قائما إلا أن تخاف الفرق
٨٢٩	عبدالله بن السائب	صلاة الجالس على النصف
٨٢٤	عبدالله بن عمرو	صلاة الجالس على النصف من صلاة القائم
٨٣١	عائشة	صلاة الرجل جالسا على النصف
١٨١	أنس بن مالك	صلاة الرجل في بيته
٨٢٥	عبدالله بن عمرو	صلاة الرجل قاعدا
٨٢٦	عبدالله بن عمرو	صلاة الرجل قاعدا على النصف
٨٢٩	ابن عباس	صلاة القاعد
٨٢٦	أنس	صلاة القاعد على النصف
٨٣٠	ابن عمر	صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم

٨٣١	المطلب	صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم
٨٢٨	السائب	صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم
٨٤٢	أنس	صلاة القاعد نصف صلاة القائم
٥٩٣	أبو موسى	الصلاة على ظهر الدابة في السفر
٤٥٣	أنبي بن كعب	الصلاة في الثوب الواحد
١٨٩	عائشة	صلاة في المسجد الحرام
١٨٦	أبو الدرداء	الصلاة في المسجد الحرام
١٥١	اسيد بن ظهير	الصلاة في مسجد قباء كعمرة
١٨٧	عائشة	صلاة في مسجدي
١٨٤	سعد بن أبي وقاص	صلاة في مسجدي
١٨٣	حابر بن عبدالله	صلاة في مسجدي
١٨٠	أنس بن مالك	صلاة في مسجدي
١٧٩	أبو در	صلاة في مسجدي
١٧٧	ابن عمر	صلاة في مسجدي
١٧٧	عبدالله بن الربيع	صلاة في مسجدي
١٧٥	أبو سعيد الخدري	صلاة في مسجدي
١٩٥	ابن عمر	الصلاة في مسجدي هذا
١٧٦	جابر بن معظم	صلاة في مسجدي هنا
١٧١	أبو هريرة	صلاة في مسجدي هنا حير من ألف صلاة
١٧٤	ميمونة	صلاة فيه أفضل من ألف صلاة
١٨٠	الأرقم	صلاة هاهنا حير
٥٦٦	أبو هريرة	صلوا في مراتب الغنم

صلوا في مراض الغنم	عبدالله بن معقل ٥٦٩
صلوا في مراض الغنم	عقبة بن عامر ٥٧٣
صلوا كما رأيتوني أصلي	مالك بن الحويرث ٧٠٠
صلى النبي - ﷺ - خلف أبي بكر	أنس ٧١٨
صلى بنا المغيرة بن شعبة	المغيرة بن شعبة ٧٣٥
صلى بنا رسول الله - ﷺ - إلى بعمر	أبو الدرداء ٦٠٦
صلى بنا رسول الله - ﷺ - في بيته	أم الفضل ٤٦٢
صلى بنا عقبة بن عامر الجهني	عقبة بن عامر ٧٣٧
صلى رسول الله - ﷺ - في ثوب	معاذ ٤٥٩
صلى رسول الله - ﷺ - بعدما	سعد بن أبي وقاص ٤٧٩
صلى رسول الله - ﷺ - خلف أبي بكر	عائشة ٧١٨
صلى على الحصر	أبو سعيد الخدري ٣٠٨
صلى على بساط	عبدالله بن عباس ٣١٦
صلينا ليلة في غيم	جابر ٥٢٦
عرض أعرابي لرسول الله - ﷺ -	يعيش الجهني ٥٧٣
العطاس من الله	أبو هريرة ٨٠٥
العطاس والعاس والثاب في الصلاة	جدّ عدي بن ثابت ٨٠٧
عقلت من النبي - ﷺ - بحجة	محمود بن الربيع ٥٢
العلم يؤتى ولا يأتي	٣٢٧
علمني رسول الله - ﷺ - التشهد	ابن مسعود ٧٥١
على أهل الخواتط	البراء ٣٤٤
على ذروة كل بعير شيطان	همزة بن عمرو ٥٧٨

٨٧٠	ثوبان	عليك بكثرة السجود
٧٦٢	حابر	فاشار إلينا فقمعدنا
٧٦١	عائشة	فاشار إليهم أن أحلسوا
٦١٧	ابن عمر	فان كان مفطرا فليطعم
٣٢٨	معقيب	فان كنت لا بد فاعلا فمرة
٥٨١	أبو هريرة	الفخر والخلاء في
٣٣٨		فر من المذنوم فرارك من الأسد
٣٣٨، ٣٢٥		فر من الناس فرارك من الأسد
١١	أبو أمامة	فضلت باربع
٨	أبو هريرة	فضلت على الأنباء بست
١٣	السائب بن يزيد	فضلت على الناس بخمس
١٠	حديفة	فضلنا على الناس بثلاث
٨٣٩	أبو هريرة	فما أشرف لهم أحد
٢٥٠	معاد بن جبل	في الكعارات
٢٤٢	ابن عمر	فيم يختصم الملاء الأعلى
٦٧	أبو هريرة	قاتل الله اليهود
٥٢٧	حابر	قد أجزأت صلاتكم
٥٢٦	حابر	قد أحسنتم
٢٣٠	أنبي بن كعب	قد جمع الله لك ذلك كله
٥٢٩	معاد بن جبل	قد رفعت صلاتكم بحقها
٩١	أسى	قدم رهمط من عكل
١٥٩	أسيد بن ظهير	فضى بأنه إذا كان الذي ابتعاها

٤٣٢	أبو بكر	قطعت عنق صاحبيك
١٢٥	العباس	قل لا يفضض الله فاك
٨٨	سهل بن سعد	قم أبا تراب
٩٦	معاوية بن الحكم	قم وإن هذه ضحمة
٧٥٤	أبو مسعود	قولوا اللهم صل على محمد
١١٢	عصمة بن مالك	قولوا لا رد الله عليك ضالتك
١٢٩		قولوا له
٧٩	عائشة	قولي السلام على أهل الديار
٣٠٥	عائشة	كان إذا صلى لا يضع تحت قدميه شيئا
٨٧	ابن عمر	كان الرجل إذا رأى رؤيا
٩٧	طلحة بن عمرو	كان الرجل إذا قدم على النبي ﷺ
٧٦٥	أبو أمامة	كان الناس إذا دخل الرجل المسجد
٧٦٤	معاذ بن جبل	كان الناس على عهد رسول الله ﷺ
٥٥٣	عائشة	كان النبي ﷺ يصلي وأنا راقدة
٤٥٠	عائشة	كان النبي ﷺ يصلي من الليل
٨٢٤	عمران	كان بي الناصور فسالت رسول الله ﷺ
٣٦٠	سهل بن سعد	كان بين مصلي رسول الله ﷺ وبين الجدار
٣٥٦	ابن عمر	كان تركز العزة فيصلي إليها
٤٥٤	سهل بن سعد	كان رجال يصلون مع النبي ﷺ
٣٤٧	فضالة بن عبيد	كان رسول الله ﷺ إذا نزل منزلا
٣٤٧	أنس	كان رسول الله ﷺ إذا نزل منزلا
٨٧٥	أنس	كان رسول الله ﷺ يسمع بكاء الصبي

٤٩٤، ٤٧٤	ابن عباس	كان رسول الله ﷺ يصلي وهو بمكة
٨٨٤	ابن أبي أوفى	كان رسول الله ﷺ ينتظر في الركعة الأولى
٢٩٦	ميمونة	كان رسول الله ﷺ يضع رأسه في حجر
٨٦٣	عائشة	كان رسول الله ﷺ يقرأ وهو قاعد
٧٤٨	ابن مسعود	كان رسول الله ﷺ إذا جلس
٣٥٨	بريدة	كان رسول الله ﷺ تركز له عنزة
٤٨١	عثمان بن حنيفة	كان رسول الله ﷺ قبل أن يقدم
٥٧٢	طلحة بن عبيد الله	كان رسول الله ﷺ يتوصأ من ألبان الإبل
٥٨٨	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ يسبح على الراحلة
٣٩٨	علي	كان رسول الله ﷺ يسبح من الليل
٢٩٢	عبد الله بن عباس	كان رسول الله ﷺ يصلي على الحمرة
٥٩٠	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ يصلي وهو مقبل
١٥٢	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ يأتي مسجد قباء راكبا
٨٨٥	أنس فتادة	كان رسول الله ﷺ يطول في الركعة الأولى
٣٦٢	عصمة	كان لرسول الله ﷺ حربة يمشي بها
٢٩٤	أم سلمة	كان لرسول الله ﷺ حصير وخمرة
٧٥٨، ٧٥٧	ابن عمر	كان يرد إشارة
٣١٠، ٣٠٢	أنس بن مالك	كان يروى أم سليم فتدركه الصلاة
٣٢٠،		
٣٥٠		
٣٤٠	معاذ بن جبل	كان يستحب الصلاة في الخيطان
٧٥٧	بلال	كان يشير بيده

٦٠٥	ابن عمر	كان يصلي سبحة حيشما توجهت به ناقته
٣١١	أم سلمة	كان يصلي على الحصى
٣١٠، ٣٠٢	المغيرة بن شعبة	كان يصلي على الحصى
٢٩٨	جابر	كان يصلي على الخمرة
٢٩٧	أنس	كان يصلي على الخمرة
٢٩٧	أم كلثوم	كان يصلي على الخمرة
٢٩٣	علاء الله بن عمر	كان يصلي على الخمرة
٨٥٦		كان يصلي قاعدا
٨٥٧	عائشة	كان يصلي ليلا طويلا
٨٥٦		كان يصلي من الليل جالسا
٤٠٠	أم سلمة	كان يصلي وأنا حياله
٣٣	عائشة	كان يصوم شعبان
٨٦٣	عائشة	كان يقرأ فيهما
٧٨٢	علي	كانت لي ساعة من السحر
٣٣٤	هند بنت أبي هالة	كانوا إذا دخلوا عليه لا يفتقون
٧٧٩	جابر بن سمرة	كنا إذا سلما قلنا بأيدينا
٥٢٥	عامر بن ربيعة	كنا مع النبي ﷺ في سفر
٤٧٨	عمرو بن عوف	كنا مع رسول الله ﷺ حين قدم
٤٨١	عمارة بن رؤبة	كنا مع رسول الله ﷺ في إحدى صلاتي
٧٧٤	ابن مسعود	كنا نسلم على رسول الله ﷺ
٧٧٧	ابن مسعود	كنا نسلم في الصلاة ونأمر
٤٨٢	أبو سعيد بن الملقى	كنا نغزو إلى السوق على عهد رسول الله ﷺ



٨٦	ابن عمر	كما نأمن على عهد رسول الله ﷺ
٣٩٢	ابن عباس	كنت رديف النبي ﷺ
٧٨	بريدة	كنت نهيتكم عن زيارة القبور
٢٢٣		كيف أنعم وصاحب الصور قد التقم الصور
٢٨١، ٢٧٣		لأن يقف أحدكم مائة عام
٢٨٣	عبد الله بن عمرو	لأن يكون الرجل رمادا
٦٧٧	أبو هريرة	لا أجد لك رخصة
٨٩٧	ابن عباس	لا بأس أن ينظر إليها
٥٥٣	جندب بن عبد الله	لا تتخذوا القبور مساجد
٨٥	أبو هريرة	لا تجعلوا بيوتكم مقابر
٥٥٢، ١٧	أبو مرثد	لا تجلسوا على القبور
٦٢٣	أم سلمة	لا تدعوا على أنفسكم
٦٢٣	جابر	لا تدعوا على أنفسكم
٢٢٤، ١٧٣	أبو هريرة	لا تشد الرحال
١٨٦	أبو الحعد الضمري	لا تشد الرحال
١٨٦	أبو بصرة	لا تشد الرحال
١٨٥	عمر بن الخطاب	لا تشد الرحال
١٧٨	ابن عمر	لا تشد الرحال
١٧٤	علي بن أبي طالب	لا تشد الرحال
١٧١	أبو سعيد الخدري	لا تشد الرحال
١٨٥	عبد الله بن عمرو	لا تشد المطي

١٥	ابن عباس	لا تصل على قبر
٥٧٢	عبدالله بن عمرو	لا تصلوا في أعطان الإبل
٥٧٧	عبدالله بن مغفل	لا تصلوا في أعطان الإبل
٥٧٧، ٥٦٧	البراء	لا تصلوا في مبارك الإبل
١٨٢	نصرة بن أبي بصرة	لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد
٨٠٢	عباد بن الصامت	لا تفعلوا إلا بأمر القرآن
٨٨٨	عائشة	لا تقبل صلاة الخائض إلا بخمار
١١٢	عصمة بن مالك	لا رد الله عليك ضالتك
٦١٠	عائشة	لا صلاة بحضرة طعام
٧٦٨	أبو هريرة	لا غرار في الصلاة ولا تسليم
١٠٧	جابر	لا وجدت
١٠٩	سعد بن أبي وقاص	لا وجدت
١٠٧	أنس	لا وجدت
١٠٧	بريدة بن الحصيب	لا وجدت إنما بنيت المساجد
٦٥٠	أبو أمامة	لا يأت أحدكم الصلاة وهو حاقن
٧١٣، ٧١٢	مرسل عن الشعبي	لا يؤمن أحد بعدي جالسا
٦٤٨	ثوبان	لا يحل لامرئ أن ينظر
٦٥٠	أبو هريرة	لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر
٢٨٤	عمران بن حصين	لا يزال أحدكم في صلاة
٢٥٧	أبو هريرة	لا يزال أحدكم في صلاة ما دام
٢٧٨	أبو سعيد الخدري	لا يزال العبد في صلاة ما كان في مصلاه
٤٤٥	أبو هريرة	لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد

٥٦٩	سيرة بن معبد	لا يصلي في أعطان الإبل
١٢٣	النابعة	لا يفضض الله فاك
٨٩٥		لا يقبل الله صلاة امرأة قد حاضت إلا
٣٩٨	جابر	لا يقطع الصلاة شيء
٣٩٩	أبو أمامة	لا يقطع الصلاة شيء
٣٩٩	أبو سعيد	لا يقطع الصلاة شيء
٣٩٩	أبو هريرة	لا يقطع امر الصلاة
٣٩٩	ابو هريرة	لا يقطع صلاة المرء
٤٢١	عائشة	لا يقطع صلاة للمسلم
٣٩٦	ابن عمر	لا يقطع صلاة المسلم شيء
٢١٨	ابو سعيد الخدري	لا ينبغي للمطلي أن تشد
١٥٥	الشموس	لاخذ مثله
٣٧٦	زيد بن خالد	لا يقيم أربعين خيرا له
١٢٠		لا يمتلئ جوف أحدكم قيعا
٦٩	عائشة	لعن الله اليهود
٦٩	أسامة بن زيد	لعن الله اليهود والنصارى
٧١	علي	لعن الله قوما اتخذوا
٦٦٤	أنس	لعن رسول الله ﷺ ثلاثة
٦٦	ابن عباس	لعن رسول الله ﷺ -زوارات
٦٨	عائشة	لعنة الله على اليهود والنصارى
٧	عبد الله بن عمرو	لقد أعطيت خمسا
٨١٦	رفاعة	لقد ابتدرها بصعة وثلاثون ملكا

٣٩٥	عائشة	لقد رأيتني بين يدي رسول الله -ﷺ-
٤٤١	عائشة	لقد رأيتني مضطجعة
٦٣٧	ابن مسعود	لقد علمت أن من السنة
٨٦٢	عائشة	لما بدن رسول الله -ﷺ- وثقل
٤٨٠	سهل بن سعد	لما حولت القبلة
٤٧٢	البراء بن عازب	لما قدم رسول الله -ﷺ- المدينة
٣٨٥	أبو هريرة	اللهم إنما أنا بشر
٧٦	أبو سعيد	اللهم إني أعوذ بك أن يتخذ
٦٥٦	أبو هريرة	اللهم اغفر لي ذنبي كله
٦٥٦	علي	اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت
٦٥٦	ابن عباس	اللهم اغفر لي وارحمي
٤٢١	الرجل المقعد	اللهم اقطع أثره
٦٥٨	ابن عباس	اللهم اهديني فيمن هديت
٥٨٧	أبو هريرة	اللهم لا تجعل قري وثنا
١٢٩	أنس	لو أمرتم هذا أن يفسل عنه
٥٨٧	أنس	لو لا أنني رسول الله -ﷺ- يفعل
٣٧٥	أبو هريرة	لو يعلم أحدكم ما له في أن يمر
٣٧٩	خالد بن زيد	لو يعلم المار بين يدي المصلي
٣٧٣	أبو جهيم	لو يعلم المار بين يدي المصلي
٣٨٣	مرسل	لو يعلم المار بين يدي المصلي
١٥٤	جابر بن سمرة	ليقم بعضكم فركب الناقة
٨٨	عبدالله بن طهفة	لينقلب كل رجل بضيئه

المؤمن ألوف والموافق نفور	٣٢٥
ما أرى ربك إلا يسارع في هواك	عائشة ٤٩٩
ما اسمك	بشير بن الخصاصة ٩٣
ما بنا لكم تشيرون بأيديكم	جابر بن سمرة ٧٧٩
ما برحتم بعد	معاوية ٢٨٤
ما بين المشرق والمغرب قبلة	ابن عمر ٥١٢
ما بين المشرق والمغرب قبلة	أبو هريرة ٥٠٩
ما بين قبري ومنبري	ابو هريرة ٢٠١
ما بين قبري ومنبري روضة	علي وابن هريرة ١٧٣
ما تتأوب رسول الله - ﷺ - في صلاة	مرسل يريد بن ٨١٤
	الأصم
ما تناهت دون عرش الرحمن	عامر بن ربيعة ٨١٦
ما رأيت رسول الله - ﷺ - صلى في مصبته	حفصة ٨٥٦
ما رأيت رسول الله - ﷺ - يصلي إلى عود	المقداد بن الأسود ٣٧٢
ما رأيت رسول الله - ﷺ - يقرأ في شيء	عائشة ٨٦٢
ما شأنكم	أبو قتادة ٢٢٩
ما كان انني - ﷺ - بمتنع من وجهي	عائشة ٨٦٢
ما لك يا أبا قتادة	ابو قتادة ٣٢٩
ما لي رأيتمكم أكثرتم التصفيق	سهل بن سعد ٧٨٣
ما من أحد من الناس يصاب بلاء	عبد الله بن عمرو ٨٣٣
ما من رجل يتوضأ فيحسن الوضوء	عبد الله بن مسعود ٢٤٣
ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشه	أبو هريرة ٦٧٧

٢٤٩	عتبة بن عبد	ما من عبد يخرج من بيته
٦٢٥	أس	ما هذا ... حلوه ليصل أحدكم
٣٦٣	أبو الدرداء	ما يحل لي مما أفاء الله
٦٣	معاذ بن جبل	مثل الذي يحج عن أمي
٣٥٧	عائشة	مثل مؤخرة الرجل
٣٦١	سهل بن الحنظلية	مر ابن الحنظلة على رجل يصلي مزاحيا
٧٦٣	ابن مسعود	مررت برسول الله - ﷺ - فسلمت عليه
٧٥٧	صهيب	مررت برسول الله - ﷺ - وهو يصلي
١٣٧	أبي بن كعب	المسجد الذي أسس على التقوي
٢٨١، ١٠٤	سلمان	المسجد بيت كل تقي
٢٣٦	جبير بن مطعم	المشي على الأقدام إلى الجمعات
٨١٩	أبو واقد	من أطاع الله فقد ذكره
٢٧٨	أبو سعيد الخدري	من ألف المساجد ألفه الله
٦٦٦	الحسن البصري	من أم قوما وهم له كارهون
٦٧٤	الحسن البصري	من أم قوما وهم له كارهون
٢٨١	الحسن بن علي	من اذمن الاختلاف إلى المسجد
٣٩٧	أس	من المسيح أنفا
٣٧، ٣٦	عثمان	من بنى لله مسجدا
٥٩	عائشة	من بنى لله مسجدا
٣٦	أنس	من بنى لله مسجدا
٤٥	عمرو بن عبسة	من بنى مسجدا يذكر الله
٤٦	وائل بن الأسقع	من بنى مسجدا يصلي فيه

٢٤٣	أبو هريرة	من تظهر في بيته
١٦٤	سهل بن حنيف	من توضأ فأحس وضوءه ثم دخل مسجد قباء
١٥٤	كعب بن عجرة	من توضأ فأوسع الوضوء ثم عمد إلى مسجد
٢٨٣	معاذ	من جاهد في سبيل الله
٥١٦		من جعل قاضيا فقد ذبح
١٥٢		من خرج حتى يأتي هذا المسجد مسجد قباء
٢٤٩	عقبة بن عامر	من خرج من بيته كتب له
٥٩	أبو مسعود	من دلّ على خير
٢٦٢، ٢٤٣	عبدالله بن عمرو	من راح إلى مسجد الجماعة
٦٣٥	مالك بن الحويرث	من زار قوما فلا يؤمهم
١٠٨	أبو هريرة	من سمع رجلا ينشد ضالة
١١٠، ١٢٢	ثوبان	من سمعتموه ينشد شعرا
٨٢١	عمران بن الحصين	من صلاحها قائما
٢٨٠	سهل بن سعد	من كان في المسجد ينتظر الصلاة
٣٤	جابر	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
٢٥١	أبو الدرداء	من مشى في ظلمة الليل
٧٤٢	سهل بن سعد	من نابه شيء في صلاته فليسبح
٧٤٠	معاوية	من نسي من صلاته شيئا
١٤٠	أبو هريرة	من هؤلاء يا أبا بكر
٦٣٢	أبو اليسر	منكم من يصلي الصلاة كاملة

الموت كفارة لكل مسلم	بلال	٨٦٥
موضع سوط في الجنة خير		٢٠١
ناموا في المسجد	أبو در	٩٠
ناوليئي الخمرة	أم أيمن	٢٩٩
ناوليئي الخمرة	انس	٢٩٨
ناوليئي الخمرة	عبدالله بن عمر	٢٩٤
ناوليئي الخمرة من المسجد	أبو بكرة	٢٩٨
ناوليئي الخمرة من المسجد	عائشة	٢٩٥
نعم بعدها حطمة الناس	عائشة	٨٦١
نعم وارره ولو بشوكة	سلمة بن الأكوع	٤٤٧
نهى أن يتبع الميت بنار	أبو هريرة	٨٤
نهى عن كراء المزارع	أسيد بن طهير	١٥٩
هبطنا مع رسول الله - ﷺ -	عبدالله بن عمرو	٣٦١
هذه القبلة	أسامة	٥١٨
هس أغلب	أم سلمة	٤٠١
هو كلام محسنه حسن	عائشة	١١٧
هو مسجدكم هذا	أبو سعيد	١٣٦
هو مسجدي	أبو سعيد الخدري	١٤٩
هو مسجدي هذا	سهل بن سعد	١٣٩
هو مسجدي هذا	زيد بن ثابت	١٣٨
هو هذا ، يعني مسجده	أبو سعيد الخدري	١٣٥
وأما الكفارات	طارق بن شهاب	٢٣٨



٢٧٩	ابن مسعود	وأن من أتى المسجد
٨٤٠	عياض بن حمار	وأُنزلت عليك كتابا
٤٤١	عائشة	وأياكم كان يملك اربه
٦٧٧	أبو هريرة	والذي نفسي بيده ما من رجل
٢٠٠	عبدالله بن عدي	والله انك خير أرض الله
٣٩٤	عائشة	والله لقد رأيت رسول الله -ﷺ- يصلي
٨٣٤	أبو هريرة	وان يكتب له من العمل
٦٣٦	أبو مسعود	يوم القوم أقرؤهم
٣١٥	أس بن مالك	يا أبا عمر ما فعل النغم
٣٠٢	أم سلمة	يا أفلح ترب وجهك
٧٠٠	بريدة	يا بريدة ، إذا رفعت رأسك
٢٣٤	أس بن مالك	يا بني سلمة الا تحتسبون آثاركم
٢٣٢	جابر	يا بني سلمة دياركم
٢٩٨	ابو هريرة	يا عائشة ناوليني
٦٥٩	معاذ	يا معاذ لا تدعن دبر كل صلاة
٤٥٢	طلق بن علي	يا نبي الله ما ترى في
٦٩٠	ابن عمر	يا هؤلاء، أَلستم تعلمون اني رسول الله
		إليكم
٣٧٢	مرداس	يذهب الصالحون الأول فالأول
٣٦٧، ٣٥٦	سيرة بن معد	يسر الرجل في صلاته
٨٥٤	علي	يصلي المريض قائما
٨٥٥، ٨٤٦	ابن عباس	يصلي المريض قائما

٤١٧	أنس	يقطع الصلاة الكلب
٤١٦	الحكم الغفاري	يقطع الصلاة الكلب
٤١٧	ابن عباس	يقطع الصلاة الكلب الأسود
٤١٦، ٣٥٣	أبو هريرة	يقطع الصلاة المرأة
٤٢٠	عبد الله بن مغفل	يقطع الصلاة المرأة



## فهرس الآثار

الآثار	قائله	الصفحة
اتدري لم مشيت بك هذه المشية	زيد بن ثابت	٢٦٢
احذر ذلك	ابن عمر	٤٦٥
احاف أن يكون شركا		٨٨٠
اذا استطعمك الإمام فاطعمه	علي	٨٠٠
اذا تناوب أحدكم وهو يقرأ	عكرمة	٨١٥
اذا تناوب في الصلاة	بجاهد	٨١٤
اذا جعلت المغرب عن يمينك	ابن عمر	٥١٥، ٥٠٩
اكلكم يحد ثوبين	أبي بن كعب	٤٥٣
اكن الناس ولا تحمر	عمر	٦٢
اما والله ما هو بالسعي على الأقدام	الحسن	٢٥٦
ان ابن عمر كان يستتر براجلته		٦٠٦
ان للشيطان قارورة	عبد الرحمن بن يزيد	٨١٤
ان المار بين يدي المصلي	ابن مسعود	٣٨٧
ان شاء الرجل صلى صلاة التطوع	الحسن	٨٢٢
ان كنت تنام فيه لصلاة	ابن عباس	١٠٢
انا أحيينا اليوم سنة من سنن رسول الله ﷺ	حماد بن زيد	٧٠٢
انك لخروط تقوم وهم كارهون	علي	٦٧٢
انما عني بهذا الأمة الظلمة		٦٦٤

٤٥٣	ابن مسعود	انما كان ذلك إذ كان في النياب قلة
٤٦٤	ابن مسعود	انما كان ذلك اذ كان الناس لا يجدون
٦٠٧	أسى	انه صلى بينه وبين القبلة بعير عليه محمله
٤٨٩	سعيد بن المسيب	انها صرفت قبل بلر بشهرين
٦١٦	عمر	اني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة
٢٠٤	علي بن أبي طالب	امي لا علم أي بقعة أحب إلى الله
٤٧٥	ابن عباس	اول ما نسخ من القرآن
٧٩٧	عيسى بن أيوب	التسييح لنساء أن تضرب
٦٠٨		تعشى ابن عمر وهو يسمع قراءة الإمام
٦٣٧	ابو موسى الأشعري	تقدم يا أبا عبد الرحمن فإنك اقدم سنا
٨٤٧	ميمون بن مهران	حده اذا كانت دنيا تعرض له لم يقم إليها
٦٦٣	علي	حزق غير
٦٧٦	عمر	ذاك الظن بك أبا إسحاق
٢٥٧	عاصم بن عبيد الله	رأيت ابن عمر يهرول إلى المسجد
٧٦٨	أبو محرز	السلام على المصلي عجز
٦٧٩	حيث بن أبي ثابت	سمعت وأنا صبي عن أبي هريرة
٢٥٧	محمد بن زيد	كنت امشي مع ابن عمر
٦٣٥		صاحب المنزل أحق بالإمامة من الراثر
٣١٣		الصلاة على الخمرة سنة
٣٢٠	ابن المسيب وابن	الصلاة على الطنفسة محدث

سير

- صلاة في المسجد الحرام عبدالله بن الزبير ١٩٣
- صلاة في المسجد الحرام حرم ما مائة صلاة عمر ١٩٣
- صلى - أي قيس بن عباد - على لد داته ٣١٩
- صلى - أي أبا وائل - على طففة ٣١٨
- صلى - أي ابن عباس - على طففة ٣١٨
- صلى - أي سعيد بن جبير - على بساط ٣١٩
- صلى - أي عطاء - على بساط أبيص ٣١٩
- صلى - أي عمر - على عقري ٣١٨
- صلى - أي مرة الهمداني - على لبد ٣١٩
- صليا - أي إبراهيم والحسن - على بساط فيه تصاوير ٣١٩
- عليك بسوق الدنيا عطاء بن يسار ١٢٦
- فان أصابت الإمرة سعدا فهو ذاك عمر ٦٧٦
- كان - أي عروة بن الزبير - يكره أن يسجد على شيء دون الأرض ٣٢٠
- كان ابن عمر يوصع له الطعام فتقام الصلاة ٦١١
- كان عبدالله بن عمر يصني ابن عمر ٥٨٩
- كان يقال أشد الناس عذابا اثان عمرو بن الحارث ٦٦٤
- كان - أي ابن مسعود - لا يصلي ولا يسجد ابن مسعود ٣١٣
- إلا على الأرض
- كان - أي جابر بن زيد - يكره الصلاة على ٣٢٠

كل شيء من الحيوان	
كره أن يؤم الولد أباه أو أخا له أكبر منه	عطاء بن أبي رباح ٦٤٤
كل شيء من المرأة عورة	أبو بكر بن عبد الرحمن ٨٩٨
كن إمام عمر يخدمنا	أس ٨٩٦
لا بأس أن يستقر بالبعير	٦٠٧
لا بأس بالصلاة على الطففة	الحسن ٣١٨
لا تتخذ مبيتا ولا مقبلا	ابن عباس ١٠٢
لا تدافعوا الأحثين في الصلاة	عمر ٦٦٢
لا تصلوا في الثوب الواحد	ابن مسعود ٤٦٤
لا تشبهوا بالخرائر	عمر ٨٩٧
لا يسر الرجل المصلي	محمد بن سيرين ٣٦٩
لا يسر انائم	إبراهيم النخعي ٣٦٩
لا ينظر إلى شراهم	احسن القسري ٦٧٤
لأن يكون الرجل رمادا	عبدالله بن عمرو ٣٨٣
اللهم اغفر لنا	عمر ٦٥٧
لو دخلت على قوم وهم يصلون ما سلمت	جابر ٧٦٨
لو قرأتها ( فاسعوا ) لسعيت	ابن مسعود ٢٥٦
لو يعلم المار بين يدي المصلي	كعب الأحبار ٣٨٤
ما أبالي لو صليت على ست طنافس	أبو الدرداء ٣١٨
ما بين المشرق والمغرب قبلة	ابن المبارك ٥٠٩
ما رأيت الناس إلا على أن الإمام إذا صلى	عبدالرزاق ٧٠١

١٢٦	عمر بن الخطاب	من أراد أن يلفظ فليخرج إليها
٣٧٦	ابن مسعود	من استطاع منكم ألا يمر
٨٢٢		من صلى جالسا فله نصف أجر القائم
٦٨١	القاسم بن محيصة	من عصي من بعثه لم تقبل له صلاة
٦٢٨، ٦١٥	ابو الدرداء	من فقه الرجل إقباله على حاجته حتى يقبل
٨١٤	عبد الرحمن بن يزيد	بئس أن للشيطان قارورة
٤٩٩	عمر	نعم الرب ربنا لو اطعناه ما عصانا
١٤٠	ابن عمر	هو مسجد رسول الله - ﷺ -
٦٠٨		يبدأ بالعشاء إذا كان طعاما يخاف فساد



## فهرس الرواة والأعلام

العلم	الصفحة:
ابراهيم الأنطاكي	٤٦٠
ابراهيم بن أحمد أبو إسحاق المروزي	٢٢٣
ابراهيم بن إسماعيل	١٧٤
ابراهيم بن جعفر	٤٨٣
ابراهيم بن عبد الحميد	٢٣٣
ابراهيم بن عبد الرحمن بن الفر كاح الشافعي المصري	٧٩٤
ابراهيم بن عبدالله ابن أبي الدم الحموي الشافعي	٧٩٥
ابراهيم بن محمد الحلبي	٢٣٨
ابراهيم بن محمد بن أحمد بن أبي ثابت العبسي	٧٦٠
ابراهيم بن محمد، أبو إسحاق الاسفرائيني	٧٥٦
ابراهيم بن مسلم الهجري	٢٤٣
ابراهيم بن مهاجر الكوفي	٨٣١، ٨٢٧
ابراهيم بن يزيد الخوزي	٦٤٤، ٣٩٦
ابن أبي الدم ( ابراهيم بن عبد الله )	
ابن أبي ثابت ( ابراهيم بن محمد )	
ابن أبي عصرون ( عبدالله بن محمد )	

	ابن أنعم ( عبد الرحمن بن زياد )
٣٤٤	ابن الاعرابي
	ابن الرفعة (أحمد بن محمد )
٣٦٥	ابن السكيت
	ابن الفرقاح ( ابراهيم بن عبد الرحمن )
٤٦٦	ابن القاسم
	ابن الماجشون ( عبد الملك بن عبد العزيز )
	ابن المواز ( محمد بن ابراهيم )
٣٨٩	ابن النجار
٤٦٦	ابن يكثر
٤٧٦	ابن جريج
٣٤٥	ابن جني
٢٩	ابن حبيب
	ابن دريد ( محمد بن الحسن )
٣٤	ابن رافع التوسحي
٥٥٨	ابن سريج
٣٤	ابن سيده علي بن اسماعيل
٦٤٠	ابن شاس: عبدالله بن نعم بن شاس
٤٨٧	ابن شعبان المالكي
٧٤	ابن عساكر
٤٥١	ابن عمار
	ابن كج = يوسف بن أحمد

	ابن طيعة ( عبد الله )
٣٦٥	ابن مكّي
٤٦٦	الابهرى
	ابو اسحاق الاسفرايينى ( ابراهيم بن محمد )
٥٤٨	ابو اسحاق الشيرازى
	ابو اسحاق المروزى ( ابراهيم بن أحمد )
١٥٦، ١٥١	ابو الابرّد
٤٢٩	ابو الاحوص عوف بن مالك
	ابو التياح ( يزيد بن حميد )
١٨١	ابو الخطاب الدمشقى
٧١	ابو الرقاد النخعى
	ابو الزبير = محمد بن مسلم
٢٣٧	ابو السرى
	ابو الطفيل = عامر بن وائلة
	ابو العباس ( أحمد بن أبى أحمد الطبرى )
٢٥٠	ابو العباس
٤٦٥	ابو الفرج المالكي
٥١	ابو القاسم عبدالرحمن بن منده
٤٢١	ابو المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج
	ابو النصر : عبد السيد بن محمد الصباغ
٢٧٨	ابو الهيثم سليمان بن عمرو
١٤٠	ابو الوازع

٨٤١	ابو الوليد الباجي = سليمان بن حلف
١٤٥	ابو امين
٢٨٢	ابو ايوب المراغي
١٨١	ابو بحر البكر اوي
٩٩	ابو بكر الإسماعيلي
	ابو بكر البرقاني ( أحمد بن محمد )
	ابو بكر بن النجاد ( أحمد بن سليمان )
٤٧٣، ٤٥	ابو بكر بن عياش
٢٦١	ابو ثمامة الخنات
٩٣	ابو جناب الكلبي
٣٧٧	ابو جهيم
٨٦٧	ابو حرة = واصل بن عبد الرحمن
٨٥	ابو حرير
٥٦٦	ابو حصين الأسدي
٦٥٣	ابو حي المؤذن = شداد بن حي
٧٦	ابو حليدة
٥٤٢	ابو زيد الديوسي
٤٦٥	ابو زيد المخزومي
٢٣٨	ابو سعد البقال
٥٩٤	ابو سعيد الاصطخري
١٩	ابو سفيان السعدي
٢٣٦	ابو سلام مخطور

- ابو صالح ( عبد الله بن صالح المصري )  
 ٧٣ ابو صالح البصري  
 ٧٢ ابو صالح السمان  
 ٧٣ ابو صالح عبدالرحمن بن قيس  
 ٧٣ ابو صالح قيلويه  
 ٧٣ ابو صالح مولى أم هانئ  
 ٧٣ ابو صالح مولى ابن عباس  
 ٧٣ ابو صالح مولى السفاح  
 ٣٢٥ ابو صخر حميد بن زياد  
 ابو طاهر ( محمد بن محمد بن محمش )  
 ابو طوالة: عبدالواحد بن عبدالرحمن  
 ابو ظلال ( هلال بن ميمون )  
 ابو عبد الله الأغر ( سلمان )  
 ٣٨٢ ابو عبد الله الكرابيسي  
 ٦٦٦ ابو عبيدة الناجي = بكر بن الأسود  
 ٢٤٩ ابو عشانة حي بن يؤمن  
 ٦٣٨، ٦٣٦ ابو عطية مولى بني عقيل  
 ٣٨٣ ابو عمران الغافقي  
 ٦٨٤ ابو غالب = حزور  
 ٧٦٠ ابو غطفان المري  
 ٤٦٥ ابو فزارة راشد بن كيسان  
 ابو قبيل ( حي بن هاني )

٤٩	ابو قرصافة ( جندرة بن خيشة )
٥	ابو كامل فضيل بن حسين
١٠	ابو مالك الأشجعي
٩٣	ابو مالك بن ثعلبة
٢١٠	ابو محمد الجويني = عبدالله بن يوسف
٥٥٢	ابو مرثد الغنوي
٢٥	ابو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري
٨١٥، ٥١٠	ابو معشر بحيح
٥٣٨	ابو منصور
٦٨٠	ابو منصور الصباغ = أحمد بن محمد
٤٤٨	ابو موسى المديني
٩٣	ابو مويهبة
٦٨٠	ابو نصر الصباغ ( عبد السيد )
٤٥٣	ابو نضرة المنذر بن مالك
	ابو نعيم ( أحمد بن عبد الله )
٨٧٦، ٧٥٨	ابو هارون العبيدي = عمارة بن جوين
٢٣٦	ابو يحيى سليم بن عامر
١٤٤	ابو يحيى سمعان الأسلمي
٥٢٠	الانرم
٣٢١	أحمد بن أبي أحمد الطبري ( ابن القاصر )
١٦	أحمد بن سليمان النجاد
٢٩	أحمد بن عبد الله محب الدين الطبري

٣٨٢	احمد بن عبدالله الحافظ أبو نعيم
٥٢٨	احمد بن عبيدالله العنبري
١٧٨	احمد بن محمد أبي الحجاج
٧٥٦	احمد بن محمد بن أحمد أبو بكر البرقاني
٢٨	احمد بن محمد بن الرقة
٣٨١	احمد بن محمد بن بدران
٥١	احمد بن محمد بن عمر اليمامي
١٦٨	احمد بن نصر التلوذي
١٤٧	الاردي
٨٢٨	اسباط بن محمد
٣٠٠	اسباط بن نصر
٤٨٤	اسحاق بن إدريس
٦٤٩	اسحاق بن ابراهيم الزبيدي
٤٥٩،٣٩٩،١٣	اسحاق بن عبدالله بن أبي فروة
٦٣٨	اسحاق بن يحيى بن طلحة
٤٥٢،٢٣٩	اسحاق بن يحيى بن عبادة
٧٧٠،٤٦٦،٣١٤	اسماعيل بن اسحاق القاضي
٧٨٦	اسماعيل بن القاسم بن هارون، أبو علي النفدادي
٦١٣	اسماعيل بن عمرو بن نجيح
٢٦٦	اسماعيل بن يحيى المزني
١٥٦	اسيد بن ظهير الأنصاري

٥٣١،٥٣٠،٥٢٦،٥٢٥	اشعث بن سعيد السمان
١٨	اشعث بن عبد الملك
٤٦٦،٢٧١	اشهب
٣٦٦	الاصيلي
٨٩٣	ام محمد بن زيد = أم حرام + آمنة
٤٠١	ام محمد والدة محمد بن قيس
٢٩٦	ام منبوء
٥٧	امام الحرمين
١٤٣	انيس بن أبي يحيى
٣٩٨	اياس بن عامر
٨٥٢،٦١٢	ايوب بن عتبة
١٣١	بزيح أبو الخليل
٤٦	بشر بن حيان
٨٤٧	بشر بن هافا
٣٦١	بشر بن ميمر
١٦١	بشير بن ثابت
	البعوي ( الحسين بن مسعود )
٥٧٠،٢٥١،٤٥	بقية بن الوليد
٣١١	بكر بن بكار
٥٩٧	البدنيحي
	البهي ( عبد الله )
	الويطي ( يوسف بن يحيى )



٨٠٧	ثابت الأنصاري
٣٦٦	ثابت السرقسطي
١٦١	ثابت بن أسيد
٥٢٣	ثعلب
٧٠٠٠٥٧٢٠٥٧١٠٤١	جابر الجعفي
٧٣٦٠٧٣٥٠٧١٣	
١٨٩	جابر العلاف
١١٧	جابر بن سمرة
٨٢٩	جبارة بن المجلس
٥٥٥	جبيرة بن محمود
٣٣٤	جميع بن عمير
٤٢٠	جميل بن الحسن
	الجويني (عبد الملك)
١١٢	الحارث بن نيهان
٨٢٤٠٦٥٦	حبيب بن أبي ثابت
٦٥٢	حبيب بن صالح
٤٠٤٠٢٦٧٠١٠٩٠٤٠	الحجاج بن أرطاة
٦٦٥٠٥٧١	
٧	الحجاج بن شداد الصنعاني
٣٦٨	حرملة بن يحيى
٨٨١٠٣٣١	الحسن [الحسين] بن القاسم الطبري
٣٤٢٠٣٤٠	الحسن بن أبي جعفر

٣٨٢	الحسن بن أحمد الحداد
٤٤٨، ٩٣	الحسن بن سفيان
٧٩١	الحسن بن صالح بن حي
٨٧٧	الحسن بن عمرو = أبو المليح الفزاري
٤٦	الحسن بن يحيى الخثعمي
٨٢٩	حسين بن زيد
٤٤٩	حسين بن عبد الله
٢٨	حسين بن محمد بن أحمد القاضي
٥٧	الحسين بن مسعود الفراء
٨٥٥	حفص بن سليمان الأسدي
٨٥٩	حفص بن عمر
٣٦٤	الحكم بن أبان
٤٨	الحكم بن ظهير
٣٨	الحكم بن يعلى
٨٤٦	حسن بن محمد الصنعبي
٧٠٣	حماد بن أبي سليمان
٨٢٩	حماد بن يحيى
٧١	حبيب الكوفي
٤١٦	حوشب بن مسلم
٣٢٣	حي بن هاشم بن ماطر
٤٦٠	خالد بن يزيد العمري
٥٧٠	خالد بن يزيد الفزاري

٢٢٤	عثيم بن مروان
١٣٤	خليل بن كيكلدي العلائي
٥٧	الخوارزمي
٢٤١	داود بن الزبرقان
	الداوودي (أحمد بن نصر)
٢٧٨	دراج بن سمعان
	الدمنهوري (عبد الرحمن)
٤٨	الدمياطي
٨٠٨	دينار (جد عدي بن ثابت)
٦٤٦	الرازي
٤٢١	راشد بن سعد
	الرافعي (عبد الكريم)
١٠	ربيع بن خراش
٣١٩	الربيع بن المنكدر
٥٤٥	الربيع بن صبيح
١٣٩	ربيعة بن عثمان
١٥	رشد بن كرهب
	الروياتي (عبد الواحد بن اسماعيل)
١٢٣	الرحال
٧٨٥	زاهر بن سليمان
٦٤٦	الريدي - محمد بن الحسن
١١٢	زفر بن وثيمة

٣١٦	زبعة بن صالح
٧٠٢	زهر بن حرب (أبو خيثمة)
٥	زهر بن محمد التميمي
٣٦٢	زياد المصفر
٦٧٠	زياد بن أبي الجعد
٤٩	زياد بن سيار
٨١٩، ٥٤٤، ٤٠	زياد بن عبد الله العمري
٥٤	زياد بن ميمون
٥٥٥، ٥٥١، ١١١، ١٥	زيد بن حبرة
١٩١	زيد بن رباح
٩	سالم أبو حماد
	السراج (محمد بن إسحاق)
٢٨١	سعد بن طريف الإسكافي
٤٨١	سعد بن عمران
٢٩٨	سعد مولى أبي بكر
٤١٧	سعيد بن أبي عروة
٨٣٩	سعيد بن رربي
٦	سعيد بن سلمة
٢٤٢	سعيد بن سنان
٦	سعيد بن عبد الرحمن المصري
٧٠٠	سعيد بن عثمان
٣٨٥	سعيد بن غروان

٦٥٣، ٦٥١، ٦٥٠	السفر بن نسير
١٢٩	سلم العلوي
٤٤	سلم بن جنادة
١٩٠، ١٧١	سلمان أبو عبدالله الأغر
١٧٣	سلمة بن ورداد
٢٣٧	سليمان بن أحمد الواسطي
٣٥٩	سليمان بن أيوب
٦٦٧	سليمان بن أيوب الطلحي
٧٧٠	سليمان بن حيان الأزدي، أبو خالد الأحمر
٨٦٥	سليمان بن داود الشاذكوبي
٤٦	سليمان بن داود اليمامي
٢٣٤	سليمان بن داود بن مسم
٤٧٥، ٤٣٩، ٣٠٠	سماك بن حرب
٨٣٢	سناك بن ربيعة الباهلي
٨٩٦	سوار بن داود
٧٨٥	سويد بن سعيد
١٥٥	سويد بن عامر
٣٥٨، ١٨٩، ١٧٦	سويد بن عبدالعزيز
١١	سيار الأموي
٣٤٤	سيبويه
٢٩٨	شبيب بن بشير
٢٣٣، ١٤٢	شرحبيل بن سعد

٢٥٣	الشروي
٢٩٤، ٢٥٧، ١١٦، ٤٠	شريك بن عبدالله النخعي
٨٣١، ٤٤٩، ٣١١	
٥٢٩	شمر بن يقظان
٧٧٦، ٢١٨، ٩٢، ٩٠	شهر بن حوشب
٤٥	شيبان بن عبدالرحمن
٨٣١	صالح بن ابي الأخضر
٣٢٠	صالح الدهان
٢٨١، ٢٧٩	صالح بن بشر المري
٨٩٧	صالح بن حسان
١٦٥	صالح بن رستم
٣٩٧	صخر بن عبدالله
٤٢١	صفوان السكسكي
٩٦	الصلت بن دينار
٣٩٤	صهيب ابو الصهاء
	الصيرفي (محمد بن موسى)
٩٠٠	الصيمري = عبدالواحد بن الحسين
٢٥٣	الضحاك بن عبد الله القرشي
١٢٠	الضحاك بن عثمان
٢٣١	الضحاك بن نيراس
٥٩٢، ٤٦١	ضرار بن صرد
٢٣٩	طارق بن شهاب

٧٧٠	الطرطوشي
٨٨٤	طرفة الحضرمي
	الطفاوي ( محمد بن عبد الرحمن )
١٦٦	طلحة بن زيد القرشي
٨٧٧	طلحة بن عمرو الحضرمي
٤٥٩	طلحة بن يحيى
٨٩٤	طلحة بن عبدالله الخزاعي
٨٥٢	طيسلة بن علي
٧٧٧، ٦٨٣، ٧٠	عاصم بن بهدلة ( ابن ابي النجود )
١٥٥	عاصم بن سويد
٨١٦، ٥٣٠، ٥٢٨، ٢٥٧	عاصم بن عبيدالله العمري
١١٩	عاصم بن عمر
٣٤٠	عامر بن وائلة
١٢٣، ١١٠، ١٨	عباد بن كتير الفلسطيني
٢٥٢	عباد بن يعقوب
٢٤٢، ١٢٤	العباس بن الفضل
٢٤٠	العباس بن بكار
٢٤٠	العباس بن عامر الضبي
١٤	عباس بن عبد الرحمن
٣٩٥	عباس بن عبدالله
٨٣٤، ٢٠٧	عبدالأعلى بن أبي المساور
٢٣١	عبدالحكم القاص

١٣١	عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي
٨١	عبد الرحمن بن أبي الحسن الدمنهوري
٤٥٤، ٤٠٠، ١٨٣، ١١٥	عبد الرحمن بن أبي الرناد
٥٧٨، ٥٤٤	
٢٣٦	عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي
٣٨٣	عبد الرحمن بن إبراهيم
٥٠٠	عبد الرحمن بن الحسن
٨٢	عبد الرحمن بن بهمان
١١٧	عبد الرحمن بن ثابت
٦٦٨، ٢٨٣، ١١٨، ٣٤	عبد الرحمن بن زياد الأفريقي
٣٦٠	عبد الرحمن بن سعد
٧٣٧	عبد الرحمن بن شماسه المهري
٢٤٤	عبد الرحمن بن عائش
٨٩٣	عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار
٤٤٩	عبد الرحمن بن كيسان
٨٤	عبد الرحمن بن مهران
٥٧	عبد الرحمن بن ميمون المتولي
٦٥٨	عبد الرحمن بن هرمز
٥٥	عبد الرحمن مولى قيس
١٠٨	عبد العزيز بن محمد الدراوردي
٨٦٤	عبد الغني بن سعيد الأزدي
١٤٤	عبد القدوس بن محمد الحبشاني



٨٠٨، ٨٢٩، ٨٩٢	عبدالكريم بن أبي المخارق
٢٤	عبدالكريم بن محمد الرافعي
٣٨٢	عبداللطيف بن عبدالمعزم الجمال
٢٩٤	عبدالله البهي
٤٥٥	عبدالله بن أبي أمية المخزومي
٧٥٢	عبدالله بن أبي هند
٥٦	عبدالله بن أحمد القفال
٥٨٠	عبدالله بن جعفر
٥٢٨	عبدالله بن حبشي
٦٥١	عبدالله بن رجاء الشيباني
٧٢١	عبدالله بن زكريا (ابن أبي مسرة)
١٦، ٤٨٣، ٧٣٧، ٧٦٥	عبدالله بن صالح المصري كاتب النيث
٨٨	عبدالله بن طهفة
١٣٧	عبدالله بن عامر الأسلمي
٤٥٦	عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي ليلى
٤٥٦	عبدالله بن عبدالرحمن بن الحباب
٣١٨	عبدالله بن عمار
١٦، ١٧٨، ٥٥١	عبدالله بن عمر العمري
٢٨٤	عبدالله بن عيسى الخزار
٢٧٨، ٧٨٤، ٨٣٣	عبدالله بن لهيعة
٣٨١	عبدالله بن محمد الأموي
٣٤٣	عبدالله بن محمد بن أبي الأسود

٨٧٣	عبدالله بن محمد بن أبي عصرون
٣٢٢،٥	عبدالله بن محمد بن عقيل
١٩٢	عبدالله بن نافع الزبيري
٧٨٢	عبدالله بن نجى الحضرمي
٥٩٣	عبدالله بن واقد
٣٨٣	عبدالله بن يزيد المقرئ
٥٢٨،١٧٨	عبدالمملك بن أبي سليمان العرزمي
٤٨٢	عبدالمملك بن حسين
١١٩	عبدالمملك بن عبد العزيز الماجشون
٥٣٨،٥٧	عبدالمملك بن عبد الله الجويني
٥٥٣	عبدالمملك بن محمد بن أيمن
٧٧	عبد الواحد بن إسماعيل الروياني
٤٦٦،٢٧٠	عبد الوهاب بن علي القاضي المالكي
٢٧٩	عبيد بن إسحاق
١٩١	عبيدالله بن أبي عبد الله الأغر
٧٩١	عبيدالله بن الحسن العنبري المصري
٨٠١	عبيدالله بن الحسين البغدادي الكرخي
٣١٠	عبيدالله بن سعيد أبو عون
٣٧٥،١٤	عبيدالله بن عبد الرحمن
٥٧٣	عبيدالله بن عبد الله الرازي
٥٩٩	عبيدالله بن عبد الله بن أنيس
٤٠٠	عبيدالله بن عبد المجيد الحنفى

٤١٩	عبيس بن ميمون
٧٣٧	عتبة بن عبدالله الهذلي (أبو عميس)
١٨٠	عثمان بن عبد الله
٤٧٧	عثمان بن عطاء الخراساني
٨٠٧	عثمان بن عمر، أبو اليقطين
٥١٠	عثمان بن محمد الأعنسي
٣٢٢	عثمان بن مسلم
٦٢٦	عدي بن الرقاع
٣١٧	عديل بن الفرخ
٤٩	عزة بنت عياض
٣٦٢	عصمة بن مالك
٤٦٧	عطاء بن أبي مسلم
٨٠١، ٢٧٧	عطاء بن السائب
٢٩٣، ١٨٠، ١٧٩	عطاف بن خالد
٦٨٣، ٥٩٠، ١٤٧، ١٤	عطية العوفي
٣٩٩	عفر بن معدان
٧٠	عقبة بن عبد الرحمن
٨٥٤	العمرائي
٧٤١	العلاء بن هلال
	العلائي ( خليل بن كيكلدي)
١٤٥	علي بن أبي طلحة
٣٣١، ٢٧٨، ٢٠٤	علي بن زيد بن جدعان

٧٠٦٠٩	علي بن عاصم
٣٣٤	علي بن عروة
٥٨	علي بن محمد الماوردي
٦٠٦٠٤٨	علي بن يزيد الألهاني
١٧٨	علي بن يونس
٧	عمار بن سعد
٤١٥	عمارة بن جوين
٦٣٢	عمر بن أبي بكر
١٨٤	عمر بن الحكم
٥١٧	عمر بن حفص المكي
٣٨٣	عمر بن راشد
٤١٦٠٤٠	عمر بن رديح
٥٨١	عمر بن سنان العقيلي
٧٢	عمر بن صهبان
٥٣٠	عمر بن قيس المكي
٦٦٧	عمران بن عبد المعافري
٣٥٩	عمرو بن النضر
١٣٤-١٣٢، ١٠٥	عمرو بن شعيب
٧٠٠	عمرو بن شمر
٣٤١	عمرو بن عثمان
٣٥٨	عمرو بن مالك الراسبي
٨٩٢	عمرو بن هاشم البيروتي

٥٠٠	عميرة بن زياد
٦٧٢	العيزار بن جرول
٧٩٧	عيسى بن أيوب القيني الدمشقي
٥١٢	عيسى بن ماهان
٣٦١	عيسى بن موسى
٣٦٠	عيسى بن ميمون
٤٣٧	العزّي
	الغزالي ( محمد بن محمد )
٣٨٥	غزوان الشامي
٣٦٢	الفضل بن المختار
٦٧٠	الفضل بن دهم
٣٨٣	الفضل بن محمد بن شاذويه
	القاضي حسين ( حسين بن محمد )
٤٤	قطبة بن عبد العزيز
	القفال
	القفال : عبدالله بن أحمد
٦٤٧	القمولي = أحمد بن محمد بن أبي الهرم
٤٠١	قيس المدني
٤٧٨	قيس بن الربيع
٣١٩	قيس بن عباد
٤٢	كثير بن عبد الرحمن
٤٧٨	كثير بن عبدالله

٦٦١	الكسائي = علي بن حمزة
٦٩	كلثوم الخزاعي
٨٤٩، ٨٠٠، ٣٥٧، ١٠٠، ٣٤	ليث بن أبي سليم
	الماوردي (علي بن محمد)
٨٠٩	المبارك بن عبد الجبار الصيرفي
	المتولي (عبد الرحمن بن ميمون)
٤٧، ٤٢	المنشي بن الصباح
٧١٤، ٣٩٩	بجالد بن سعيد
٧٧١	محمدي بن جميع بن نجاة القرشي المخزومي المصري
٨٨٠	المحملي = أبو الحسن أحمد بن محمد المحب الطبري (أحمد بن عبد الله)
٨٠٩	محمد بن أبي بكر محمد بن عبد الله السنجي المروزي
٨٣٣	محمد بن أبي حميد الرزقي
٤٦٢	محمد بن أبي سفيان
٤٧٥	محمد بن أبي محمد الأنصاري
١٣٥	محمد بن أبي يحيى الأسلمي
١٦٩	محمد بن إبراهيم بن الموار
٤١٨	محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة
٨١٠	محمد بن الحسن بن دريد الأزدي
٨٤٧	محمد بن الحسين بن أبي الحنين

٢٠٧	محمد بن السائب الكلبي
٦٦٩،٦٦٥،٦٦٤	محمد بن القاسم الاسدي
٢٣١	محمد بن ثابت البناني
٨٩٢	محمد بن حرملة القلزمي
٧٦٠	محمد بن حماد الطهراني
٣٥٨	محمد بن حماد الواسطي
٥٧٨	محمد بن حمزة
٢٥٧	محمد بن زيد بن خليفة
٥٢٧	محمد بن سالم الممداني
١٢٠	محمد بن سلام الجمحي
٥٢	محمد بن سلمان الكرمانى
٤٥٩	محمد بن صبيح
١٧٦	محمد بن طلحة
١٢٤	محمد بن عبد الله العمي
٦٢٥	محمد بن عبدالرحمن الطفاوي
٧٣٥،٥٩١،٥٩٠،٤٩	محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى
٧٨٤،٧٣٦	
٤٥٦	محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني
٥١٢	محمد بن عبدالرحمن بن الجبر
٧٢٨	محمد بن عبدالرحمن بن نوفل الأسدي
٨٧٧	محمد بن عبد الله بن علانة الفصاي
٣٥٨،٢٥٢	محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير

٥٢٨،٥٢٧	محمد بن عبيد الله العرزمي
٣١٠	محمد بن عبيد الله بن سعيد
٨٧٦	محمد بن عجلان
٥٦٣،٤٦١	محمد بن عمر الأسلمي ( الواقدي )
١٨٦	محمد بن عمرو بن علقمة
٥١٥	محمد بن فضاء
٣٨٢	محمد بن محمد الخطيب
٥٧	محمد بن محمد الغزالي
٥٦	محمد بن محمد بن محمش أبو طاهر
١٠٧	محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي
١٢١	محمد بن مسلمة المخزومي
٢٣١	محمد بن مصعب
١٤٧	محمد بن موسى الصيرفي
٨٩٧	محمد بن ميمون المدني
٧٠٢	محمد بن نصر المروزي
١٤٧	محمد يعقوب الأصم
٥٣،٥٢	محمود بن الربيع
٥٠	محمود بن عمرو
٥٣،٥٢	محمود بن ليبد
٤٩١،٤٨٣	مروان بن عثمان
	المرزني ( اسماعيل بن يحيى )
٣٨٢	مسعود بن أبي منصور الجمال



٥٩٢	مسلم بن خالد
٣٤١	مصعب بن الزبير
١٩٩	مطرف بن عبد الله
٤١٨	معاذ بن هشام
٧٤١	معاوية بن علي السلمي
٢٥٤	معد بن مزهر
١٨١	معروف الخياط
٨١٦، ٧٠٢، ٦٣٧، ١٧٥	المغيرة بن مقسم الصبي
٢٩٧	مفضل بن فضالة
٣٦٢	المقدام الرهاوي
٢٩٦	مبوء
٤٥٦	مهاجر ابو الحسن
٣٢٤	المهاجر بن مخلد
٤٠٠	مهدي بن عيسى الواسطي
١٠٤	المهلب بن ابي صفرة
٣٧٣	المهلب بن حجر
١٩٥	موسى الجهني
٣٨٣	موسى بن أيوب
٤٤٧	موسى بن إبراهيم المخزومي
١٨٩، ١٨٤، ١٦٤، ٩٠	موسى بن عبيدة الربذي
٧٢٨	موسى بن عقبة الأسدي
٤٦٠	موسى بن عمر

٣٠٢	ميمون الأعور
٧٦٧، ٧٥٨	نابل - صاحب العباء-
٥١٣	نافع بن أبي نعيم
٤٩	نبيط بن شريط
٧٧٣	نصر بن ابراهيم بن نصر المقدسي الشافعي
٧٥٥	نعيم بن ميسرة القاري
٧٢٧	نوبه
٥٥	نوح بن قيس بن رباح
٦٦٣	المروى - أبو عبيد احمد بن حمد
٤١٧	هشام الدستوائي
٥٥٣	هشام بن زياد
٨١٦	هشيم بن بشير
٧٥	هلال الخفار
١٦٦	هلال بن العلاء
٤٣	هلال بن ميمون
٤١٨	همام بن معاذ
٩٣	الهيثم بن عدي
	الواقدي ( محمد بن عمر )
٣٩	الوليد بن أبي الوليد
٤٥٤	الوليد بن العيزار
٣٧٣	الوليد بن كامل
٧٩٧	الوليد بن مسلم

٣٨	وهب بن حفص
٤٩٣	يحيى بن أبي أنيسة
٧٦١	يحيى بن أبي حية (أبو حباب)
٤١٨، ٩٥، ٨٩	يحيى بن أبي كثير
٧	يحيى بن ازهر
٢٣٨	يحيى بن الحارث
٣٢٤	يحيى بن حبيب بن إسماعيل (أبو عقيل)
٤٥١	يحيى بن عبد الحميد الحماني
١٧٩	يحيى بن عمران
٤١٧	يحيى بن كثير
٣٩٨	يحيى بن ميمون
١٥٤	يحيى بن يعلى
١٢٠	اليربوع
٨	يزيد الفقير
٨٤٩، ٨٠٩، ٦١٢	يزيد بن أبي زياد الهاشمي
٥٦٦، ٣١٥	يزيد بن حميد
٢٤٨	يزيد بن ريد الجوحاني
٦٥٣، ٦٤٩	يزيد بن شريح
١٥٤	يزيد بن عبد الملك
٦٥٢	يزيد بن عبد ربه الزبيدي
٥١٢	يعقوب بن يوسف
٤٤	يعلى بن عميد

٨٣٠، ٧٤٠	يوسف القرشي
٢١٥	يوسف بن أحمد بن كج الديوري
٨٦٤، ٣٨١	يوسف بن حليل
٢٣٣	يوسف بن ميمون
٢٢٣	يوسف بن يحيى البويطي
٤٥٤	يوس بن أبي إسحاق
٥٩٣	يوس بن الحارث

## فهرس الكلمات الغريبة

الصفحة	الكلمة
٤٢٢	آخرة الرحل
٤٠٢	الأتان
٨٩٠	أعصرن
٨٣٩	أنام
٦٩٥	إنما
٢٧٢	اتموا
٤٢٢	الاحمر
٤٧٠	اشتعال الصماء
٥٧٤	اعطان الإبل
٣٤٩	الأنيجانية
١١٤	اشد
٣١٧	السط
٣١٧	البساط
٧١٩	البرد
٨١٠	التشاوب
٦٦٦	الترقوة
٧٨٩	تصدية
٧٨٦	التصفيح

٧٨٦	التصنيف
٤٦٧	التوشيح
٦٩٣	جحش
٦٩٤	الحذم
٩٦	الحريرة
٩٥	الجشيشة
٤٣٩	حنة
٦٦٣	الحارفي
٦٦١	الحاقب
٢٠٠	الحرورة
٣١٢	الحصر
٩٦	الحفن
٦٦١	حقر
٨٩٠	الحقو
٩٦	الحيسة
٣٤٤	الحيسان
٩٦	الحساء
٦٧٢	حروط
٩٠١،٣٠١	الحمار
٩٠١،٣٠٠،٢٩٩	الحمرة

٣٤٩	الخميصة
٩٧	الخنف
٦٦٧	الدبار
٣٤٨	دبسي
٦٥١	دمر
٧٥٢	الرصف
٢٠٥	رمكة
٣٢١	الزاري
٣٢٨	زمت
٦٩٣	سحج
٣٢٦	شنن
٥٠٠	الشطر
٤٥٢	طارق له
٣١٧	الطنفسة
٣٢٦	العبالة
٣١٨	العبقري
٩٧	العريف
٩٦	العس
٨١٨	العواء
٣٢٣	عبا

٧٦٨	الغرار
٤٣٩	العرسخ
٨١٠	فليكظم (الكظم)
٥٥٦	قارعة الطريق
١٧٠	قباء
٢٧٢	قضى
٦٤٦	القوم
٣٦٥	مؤخرة الرحل
١١٨	متبول
٥٥٥	المجزرة
٥٢	المجة
٦٠٣	المحمة
٨٤٢	محمة
٥٧٤	المرايض
٥٧٤	المربد
٤٥٠	المروط
٣٠٦	المربد
٥٥٥	المربلة
٧٥٣	المستور
٣٢٧	المسوح



٦٩٥	المشربة
٥٢٣	المشرق
١١٨	معنول
٥٢٣	المغرب
٦٠	مفحص قطة
٨٤٩	مقعىا
٧٨٩	مكاء
٩٢	المسجدل
١١٨	المنهل
٣١٧	الناعمجات
٨٣٩	نام
١١٣	نشد
٣٠٥	السطع
٦٢٦	نعس
٣١٧	النغير
٩٥	الهوي
٥٢٨	الوحادة
٦٢٦	الوسس
٢٦٠	وقار
١٢٠	يريه

١٢٣	يفضض
١١١	يصر

## فهرس البلدان والأماكن

٤٤٩	الشر العليا
٣٧٧	بئر جهل
٥٦٣،٥٥٤،٦	بابل
٨٩٤،٧٥	النصرة
٥٤٨	بغداد
٩٣	البقيع
٣١٧	بلاد الروم
٨٥١	البيت الحرام
٤٧٥	البيت العتيق
٤٩٧-٤٧٥	بيت المقدس
٤٢١،٣٨٤	تبوك
٣٦١	ثنية أذاخر
٤٨٣	جبل أحد
٣٤٢	جفرة خالد
٧٦٤،٦٨	الحبيشة
٤١٩	الحجون
٨٦٤	حلب
٤٥٥	حنين
٥٩٢،٥٨٩	نخير

٢٢٥	دار أبي جهل
٢٢٥	دار الخيزران
٧٧٢	دمشق
٢٠٤	رمزم
٦٤٤، ٥٩٢، ٤٩٥، ٤٧٥، ١٨٠	الشام
٤١١	الشعب
٤١٩	شعب أبي دب
٢٢٥	الصفاء
٤٥٥	الطائف
٢٢٢	الطور
٦٥٣	العراق
٣٤٢	العراقين
٥٩٨	عرفات
٥٩٨	عرنة
١٧٠، ١٦٨	قباء
٢٢٥	قبة زمزم
٨٩٤	قصر عبد الله بن حلف
٥٦٢، ٥٢٠، ٤٩٦-٤٧٥	الكمة
٦٧٥	الكوفة
٥٢٠، ٤٨٥، ٤٧٨، ٢٠٣، ١٩٩، ١٦٥، ٩٧، ٣٥	المدينة

٨٤٣، ٨٤٢، ٦٩٤، ٥٩٥	
٢٢٥	المروة
٢٢٥	المردلفة
٤٢	المساحد التي في طريق مكة
٦٧٥	مساجد الكوفة
١٨٣	مسجد إبراهيم
٥٤٧، ٢٢٦ ٢٢٣، ١٩٢، ١٨٩ ١٧١	المسجد الأقصى
٢٢٦-١٩٢، ١٨٩-١٧١	المسجد الحرام
٢٢٥	مسجد الخيف
٤٩٢	مسجد القلتين
١٧٤	مسجد الكعبة
-١٩٢، ١٨٩-١٧٠، ١٤٩، ١٣٦، ٣٥	مسجد المدينة
٤٠٠، ٢٩٦، ٢٢٢، ٢٠٦	
٤٨٤	مسجد بني حارثة
١٧٠-١٦٤، ١٥٥-١٣٥	مسجد قباء
٧٢٦	مشربة عائشة
٢٢٥	مقام إبراهيم
٥٩٥، ٥٣٥-٥٢٢، ٢٠٦ ٢٠٢، ١٩٩، ١٨٠	مكة
٢٢٥	منى

٢٠٤ الحد

٨٥٤ اليمن

## فهرس الأشعار

- |     |                             |                               |
|-----|-----------------------------|-------------------------------|
| ١١٨ | كانه مهل بالراح معلول       |                               |
| ٩٠١ | ثم أمالت جانب الخمر         |                               |
| ٥٢٣ |                             | أبعد معربهم نحدًا وساحتها     |
| ١٢٣ |                             | اتينا رسول الله إد قام بالهدي |
| ١١٨ |                             | بانث سعاد فقلبي اليوم متبول   |
| ١٢٤ | ولو ما عنى أحدث الدهر أودرا | حليلي عضا ساعة وتهجرا         |
| ٤٢٢ | وحامت بضعها نجاء الحفيدد    | فإن شئت سامى واسط الكور رأسها |
| ٦٨١ | لكن في اسناده من يجهل       | قلت الأصح أنه متصل            |
| ١٢٥ | مستودع حيث يحضف الورق       | من قبلها طبت في الضلال وفي    |
| ٣١٧ | بساط الأيدي الناجعات عريض   | ودون يد الحجاج من أن تنالني   |
| ٦٨١ | وفي الأصول نغته بالمرسل     | ورسموا منقطعًا عن رجل         |
| ٦٢٦ | في عينه سة وليس بنائم       | وسنان أقصده النعاس فرقت       |
| ١٢٤ | بوادر تحمي صفوه أن يكدر     | ولا خير في حلم إذا لم تكن له  |
| ٩٧  | ألا إنه من بلدة الكمر بجاني | ويوم الوشاح من تعاجيب ربا     |

## فهرس الكتب الواردة في الكتاب

الكتاب	الصفحة
الأحكام السلطانية للماوردي	٦٤٣
الأحكام للطوسي	٨٩٠
الأفراد للدارقطني	٣٤١
الأم	٢٢٣
الإفصاح	٨٨١
الإمام لابن دقيق العيد	٢٢
الاحياء	٦٧٤، ٦١٥، ٣٨٥
الادب المفرد للبخاري	٦٦٠، ٦٤٩
الاستذكار لابن عبد البر	٤٢٧، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٥٤
	٨٠٠، ٧٩٩، ٦٠٧، ٤٦٧
	٨٩٨، ٨٩٧
الاستيعاب لابن عبد البر	١٢٤
الاسرار	٥٤٢
الاصطلام	٥٣٩
الاطراف لابن عساكر	١٥٨، ٧٤
الاطراف للمزي	١٥٨، ٧٤
اعلام الجامع الصحيح للخطابي	٨٨٠، ٨٤٠، ٨٣٨
اكمال المعلم للقاضي عياض	٨٣٧، ٧٨٨، ٧٨٧



٦١٥	الالزامات
١٩٠	ابضاح المشكل لعبد الغني الأزدي
٧٩٩،٦٧٤،٦٤٢،٥٩٧	البحر للرويانى
٩٠٠،٨٨٥،٨٥٤	البيان
٧٤٢،٣٧٩	بيان الوهم والإيهام
٣٨٣	تاريخ اصبهان
٦٥٣	تاريخ الحمص لأبي بكر البغدادي
٣٤٣	تاريخ الضعفاء لابن حبان
١٣٤	تاريخ مصر لابن يونس
٧٧٢،٥٥٨	التتمة للمتولي
٨٨٠	التجريد للمحاملي
٨١٢،٨١١،٦٠١	التحقيق للنووي
٥٩٧	التصحيح للنووي
٥٩٧	التعليقة لأبي الطيب
٧٩٤	التعليقة لابن الفركاح
١٤٤	تفسير ابن عطية
١٤٨،١٤٦،١٣٩	تفسير ابن مردويه
١٤٨	تفسير عبد بن حميد
٧٥	التقاسيم والأنواع لابن حبان
٦٣١،٥١٥،٣٨٣،٢٠٠	التمهيد لابن عبد البر

٥٩٧،٢٧٤	التنبيه
٧٥٤	التقيق (شرح الوسيط) للنووي
٧٦	تهذيب الكمال للمزي
٦٢٦	التهذيب للأزهري
١٤٤،١٤٣،١٣٤،٥٤	الثقات لابن حبان
١٥٥	
٣٦٣،٣١١،١٧٤،١٥٧	
٦٧٠،٦٥٣،٦٥٢،٥٢٩	
٨٩٤،٧٦٧	
٦٣٩،١٥٧،١٤٠	الجرح والتعديل لابن أبي حاتم
٣٢١	جزء ابن القاص في فوائد حديث يا أبا
	عمير
٤٨	جزء الدمياطي في بناء المساجد
٨٨٢	جزء القراءة خلف الإمام للبحاري
٨٦٥	جزء طرق حديث الموت كفارة ...
	للعراقي
٨٦٤	جزء عبدالغني بن سعد الأزدي
٨٦٤	جزء يوسف بن حليل (الرباعي في
	الحديث)
٦٤٠	الجواهر لابن شاس

٩٠٠،٧٩٨،٦٤٢،٦٤٠	الحاوي للماوردي
٩٥،٩٢،٩٠	الحلية لأبي نعيم
٧٩٩،٧٧٥،٦٤٤،٦١٣	الحلية للرويانى
٧٤٩،٦٦٨،٢٢	الخلاصة للنووي
٥١٩،٥١٨،٥١٥،٥١١	الخلافيات للبيهقي
٧٠٠،٥٢٢	
٧٧١	الذخائر للقاضي محلى
٦٢٤	ذخيرة الحافظ لابن طاهر
٤٤٨	الذيل على كتاب ابن منده لأبي موسى
	المديني
٧٠٤	الرسالة للشافعي
٦٧٣،٦٤٧،٦٠٠،٥٨	الروضة للنووي
٨٦٩،٨٠٢،٧٧٦	
٤٥٣	زيادات عبد الله على المسند
٣٦٨	سنن حرمة
٦٨٠	الشامل لأبي نصر الصباغ
٨٠٢	الشرح (لرافعي)
١٢	شرح الترمذي لأبي الفتح اليعمرى
٨١	شرح التنبيه للدمهري
٥٦٠،٢٩	شرح التنبيه للمحب الطبري

٨٦٩	الشرح الصغير للرافعي
٧٧٣،٦٠٠،٥٩٧،٧٧،٣٢	شرح المهذب للسوي
٩٠٠،٨٨١،٨١٨،٨١٧	
	شرح الوسيط ( انظر : التنقيح )
٦٤٧	شرح الوسيط للقمولي
٣٠١	شرح مسلم للنووي
٤٤	شعب الإيمان للبيهقي
١١٠	الصحابة لابن منده
٨٩٦	صحيح ابن خزيمة
٢٥٣	الضعفاء للعقيلي
٤٩٢	الطبقات لابن سعد
٢	عارضه الأحوزي
٦٧١،٦٤٧	العدة لأبي المكارم الروياني
٣١١،١١٣	العلل لابن أبي حاتم
٨٢٨،٨٢٧،٨٢٦	العلل للترمذي
١٩	العلل للدارقطني
٤١٣،٣٨١،١٣٢	علوم الحديث لابن الصلاح
٤٢	غريب الحديث لأبي عبيد
٨١٠،٣٦٦	غريب الحديث للسرقسطي
٦٦٣	الغريبين للهروي

١٢٥	الغيلانيات
٣٠٧	فتاوى البغوي
٧٧٣	فتاوى الغزالي
٧٧٣	فتاوى القاضي الحسين
٦٧١، ٦٤٠، ٦٠٨، ٢٨	الكفاية لابن الرفعة
٨٧٣، ٧٩٤، ٧٧٥، ٧٧٢	
٧٣	الكنى لابن عبد المر
١٥٧، ١٥٦، ١٤٠	الكنى للحاكم
١٥٧	الكنى للدولابي
١٥٧	الكنى للنسائي
١٥٧	المؤتلف والمختلف لابن ماكولا
١٥٧، ١٢٣	المؤتلف والمختلف للدارقطني
٧٧٠	المبسوط لإسماعيل بن إسحاق
٥٠١	المبهمات لابن بشكوال
١٤٨	المبهمات للخطيب
٥٢٣	المجالس لثعلب
٦٧٤	مجلس في أهلية الإمامة لابن عساكر
٦٩٦، ٦١٣	المحرر للرافعي
٩٠١، ٦٢٧، ٤٢٣، ٣٤٤	المحكم
١٦٣	المختارة للضياء

٨٨١	مختصر المزني
٣٦٨	مختصر البويطي
٦٤٦	مختصر العين للزبيدي
٧٧٢، ٧٦٩	المدونة
٨٧٣	المرشد لابن أبي عصرون
٨٣٤	المرض والكفارات لابن أبي الدنيا
٥١	المستخرج من كتب الناس لفائدة لابن منده
٥٣٠	مسند أبي داود الطيالسي
٥٧٢، ٤٧٧، ١٧٥، ١١٧	مسند أبي يعلى
٦٨٣	
٣٧٧	مسند ابن أبي شيبه
٤٤٨	مسند الحسن بن سفيان
٩١	مسند الدارمي
٨٨٥، ٣٨٩، ٢١٢	مسند السراج
٧٨٤	المسند الكبير لأبي يعلى
١٦	مسند عمر
٣٦٦، ٣٦٥، ٣٠١، ٣٠٠	المشارق
٦٩٢، ٦٦٥، ٤٦٤	مصنف عبد الرزاق
٧٠٥، ٧٠٣، ٦٧٤، ٢٦، ١١	معالم السنن للخطابي

٨٤٠، ٨٣٨، ٨٣٥، ٧٩٨	
٨٧٩	
٦٤٦	المعالم للرازي
٤٤٨، ١٢٣	معجم الصحابة للبغوي
٧٢٨	المغازي لموسى بن عقبة
٢٥٨، ١٧٠، ١٦٨، ٦٢، ٦١	المفهم
٣٠٦، ٣٠١، ٧٣، ٢٦٠	
٤٦٣، ٣٨٦، ٣٧٠، ٣٦٧	
٧، ٧٨٧، ٦٩٧، ٦٩٥، ٦٢٨	
٨٨٣، ٨٨	
٥٣٨	المقنع لأبي منصور
١٤٧	الموضح للعطيب
٦٧٠، ٦٦٧، ٦٣٩	الميزان للذهبي
٤٣٧	الناسخ والمنسوخ للعزفي
٥٤٨	نزهة الناظر
٨٥١	النهاية لأبي المعالي الحويني
٣٦٥، ٣٤٥، ٣٠١، ٣٠٠	النهاية لابن الأثير
٦٦٣، ٦٦٢، ٦٢٦، ٥٧٤	
٦٩٤	
٨٥٣	الوسيط للغزالي

١٦٣	الوشي المعلم للعلائي
٨٠٥، ٣١٦، ١٠٨، ١٠٦	اليوم والليلة للنسائي
٨٠٦	



## فهرس المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- آداب الشافعي ومناقبه، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) ، تحقيق عبد العني عبدالحائق ، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير. لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الخورقاني، تحقيق عبد الرحمن بن عبدالجبار المزيوائي ، دار الصيمعي، الرياض، الثالثة ١٤١٥هـ.
- ٤- الأجوبة المرضية ، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية ، السعودية، الأولى ١٤١٨هـ.
- ٥- أحكام أهل الذمة، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق صبحي الصالح، دار العلم للملايين، الثانية ١٩٨٣م.
- ٦- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٨/ ١٩٨٩م.
- ٧- الأم، لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) ، دار المعرفة بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ.
- ٨- الأنساب، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني (٥٦٢هـ)، اعتنى بتصحيح بعضه الناشر محمد أمين دمج ، بيروت ، لبنان.
- ٩- إكمال إكمال المعلم، لأبي عبدالله محمد بن خلعة الأبي المالكي (٨٢٨هـ). مكتبة طيبة، الرياض.
- ١٠- اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن الرياض، الأولى ١٤٢٠هـ.

- ١١- اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، لمحمد بن محمد الربيدي المرتضى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١٤هـ.
- ١٢- اتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، طبع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١ ط).
- ١٣- الاحاد والمثاني، لأبي بكر أحمد بن عمرو المعروف بابن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، تحقيق د/ باسم الجوابرة، دار الراية، ط١، ١٤١١هـ.
- ١٤- الاحاديث المختارة، للضياء أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد الحسلي المقدسي (٦٤٣هـ)، تحقيق عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - السعودية، ط١، ١٤١٠هـ.
- ١٥- احكام الاحكام شرح عمدة الأحكام، لأبي الفتح محمد بن علي ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، تحقيق علي الهندى المكتبة السلفية، القاهرة، الثانية ١٤٠٩هـ.
- ١٦- الاحكام السلطانية والولايات الدينية، تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٤٥٠هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الثالثة ١٣٩٣هـ.
- ١٧- احكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٧٤هـ)، تحقيق عبدالجيد تركي، دار العرب الإسلامي، الأولى ١٤٠٧هـ.
- ١٨- احكام القرآن، جمع البيهقي، تحقيق عبدالعزي عبدالخالق، تصوير دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ١٩- احكام القرآن الكريم، لأبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق سعد الدين أنوال، مركز البحوث الإسلامية، استنبول، تركيا. الأولى ١٤١٦هـ.

- ٢٠- الاحكام الوسطى ، لأبي محمد عبدالحق بن عبدالرحمن الأشيلي (٥٨٢هـ)، تحقيق حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ.
- ٢١- الاحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حرم (٤٥٦هـ)، قدم له د/ إحسان عباس ، الناشر دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- ٢٢- الاحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أبي علي الآمدي، علق عليه الشيخ عبدالرراق عفيفي ، المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية ١٤٠٢هـ.
- ٢٣- احياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، مطبوع بهامش إتحاف السادة المتقين للزبيدي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ٢٤- اخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق الفاكهي ، تحقيق عبدالمثلث بن دهمش، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ٢٥- اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملاء الأعلى، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الخنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق جاسم الفهيد الدوسري، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ٢٦- الادب المفرد، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تخريج أبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، السعودية، الأولى ١٤١٩هـ.
- ٢٧- ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٥هـ)، طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر، الأولى ١٣٥٦هـ.
- ٢٨- ارشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التبيين، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ)، مؤسسة الرسالة بيروت، الأولى ١٤١٦هـ.
- ٢٩- ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت لبنان ، ط٢، ١٤٠٥هـ.

- ٣٠-الاسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق (٣٧٨هـ)، تحقيق يوسف الدحيل، مكتبة العرباء المدية السوية، الأولى ١٤١٤هـ.
- ٣١-اسباب نزول القرآن، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق سيد أحمد سقا، دار القبلة، جدة، الثانية ١٤٠٤هـ.
- ٣٢-الاستثناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، لاس عبدالر ، تحقيق الدكتور عبدالله مرحول السوالمه، منشورات دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٣٣-الاستذكار ، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالر (٤٦٣هـ)، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، نشر مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤١٤هـ.
- ٣٤-الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالر (٤٦٣هـ) مطبوع بهامش كتاب الإصابة لابن حجر الآتي.
- ٣٥-اسد الغابة في معرفة الصحابة، لمر الدين أبي الحسين علي بن محمد المعروف بابن الأثير الحرري (٦٣٠هـ)، تحقيق جماعة من المحققين ، دار الشعب.
- ٣٦-الاسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب العدادي (٤٦٣هـ)، أخرجه د/ عر الدين بن علي السيد، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة
- ٣٧-الاسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق عبدالله الحاشدي مكتبة السوادي ط١، ١٤١٣هـ.
- ٣٨-الاشراف على نكت الخلاف ، للقاضي أبي محمد عدالوهاب بن علي بن نصر المالكي (٤٢٢هـ)، تحقيق الحبيب بن طاهر ، دار ابن حرم، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ٣٩-الاصابة في تمييز الصحابة، لأبي العصل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار الفكر العربي.

٤٠- الاصطلاح في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة - رحمهما الله -، لأبي المطهر منصور بن محمد السمعاني، الروزي (٤٨٩هـ)، تحقيق د/ نايف بن نافع العمري، دار المنار مصر، الأولى ١٤١٢هـ.

٤١- اضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ل محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، عالم الكتب ، بيروت.

٤٢- اطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله -ﷺ- ، للدار قطني، تصيف أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)، تحقيق محمود نصار، وسيد يوسف ، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٩هـ.

٤٣- الاطراف بأوهام الأطراف، لأبي زرعة أحمد بن عبدالحليم العراقي (٨٢٦هـ)، تحقيق كمال الحوت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط١، ١٤٠٦هـ.

٤٤- اطراف مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق د/ زهير الناصر، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٤٥- الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق سليم الهلالي، دار ابن عفان السعودية، الأولى ١٤١٨هـ.

٤٦- اعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق د/ محمد بن سعد آل سعود ، نشر مركز إحياء التراث العربي بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤٧- اعلام الساجد بأحكام المساجد، ل محمد بن عبدالله الرركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق أبي أبو المراعي ، وزارة الأوقاف المصرية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الثانية ١٤٠٣هـ.

- ٤٨- اعلام الموقعين عن رب العالمين، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد.
- ٤٩- اغاثة اللفهان من مصائد الشيطان، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية/ تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- ٥٠- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرابي (٧٢٨هـ)، تحقيق د/ ناصر العقل، دار العاصمة ط٦، ١٤١٩هـ.
- ٥١- اكمال المعلم بفوائد مسلم، لأبي الفصل عاصم بن موسى اليعصبي (٥٤٤هـ)، تحقيق د/ يحيى إسماعيل، دار الوفاء المصورة مصر، ط١، ١٤١٩هـ.
- ٥٢- الاكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا (٤٧٥هـ)، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، نشر دار الكتاب الإسلامي القاهرة، ١٩٩٣م، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية.
- ٥٣- الالتزامات والتبع، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق الشيخ مقبل الوداعي، توزيع دار العلماء للكتاب الإسلامي، الكويت.
- ٥٤- الامالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٥٥- الامام الترمذي والموازنة بين حاميه وبين الصحيحين، لور الدين عتر مؤسسة الرسالة بيروت، الثالثة ١٤٠٨هـ.
- ٥٦- املاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي الفاء عبدالله بن الحسين العكيري (٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، الأولى ١٣٩٩هـ.
- ٥٧- انباء العمر بأبناء العمر، لشهاب الدين أبي الفصل أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، مصورة الطبعة الأولى المطبوعة بمجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد - الهند.

- ٥٨- الانصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري النحوي (٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر بيروت.
- ٥٩- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي (٨٨٥هـ)، تحقيق عبدالله الزكي، وعبدالفتاح الحلو، مكتبة هجر، مصر، الأولى ١٤١٤هـ.
- ٦٠- الاوسط في السنن والإجماع والخلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق د/صغير أحمد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ٦١- ايضاح الأغاليط الموجودة في الوسيط، لإبراهيم بن عبدالله بن أبي الدم (٦٤٢هـ)، مطبوع في حاشية الوسيط للعرالي.
- ٦٢- الايضاح في مناسك الحج والعمرة، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (٦٧٦هـ)، مطبوع مع شرح الهيتمي، المكتبة السلفية بالمدينة النبوية.
- ٦٣- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي، تحقيق د/ وصي الله عباس، دار الراية الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
- ٦٤- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (٥٨٧هـ)، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- ٦٥- بدائع الفوائد، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، الناشر دار الكتاب العربي لبنان.
- ٦٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٥٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت العاشرة ١٤٠٨هـ.
- ٦٧- البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف بيروت.

- ٦٨- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)،  
مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة السعادة، ١٣٤٨هـ.
- ٦٩- البدر المير، لسراج الدين عمر بن عبي بن أحمد المصري الشافعي المعروف بابن المنقر  
(٨٠٤هـ)، الجزء الثامن، مخطوط بمكتبة الشيخ حماد الأنصاري - رحمه الله.
- ٧٠- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق  
د/ حسين أحمد النكريم، نشر مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية، ط ١،  
١٤١٣هـ.
- ٧١- بغية المنتم في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى الصبي (٥٩٩هـ)، دار  
الكتاب العربي ١٩٦٧م، المكتبة الأندلسية.
- ٧٢- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لأحمد بن عبي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق  
سمير الرهيري، مكتبة الدليل، السعودية، الأولى ١٤١٧هـ.
- ٧٣- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد بن القطان  
الغمارسي، تحقيق : د/ حسين عايد سعيد، دار طيبة الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٧٤- البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني  
(٥٥٨هـ)، اعتنى به قاسم السوري، دار المهاج.
- ٧٥- بين الإمامين مسلم والدار قطني، لشيخ ربيع بن هادي المدخلي، إدار السحوث  
الإسلامية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية سارس، الهند، الأولى ١٤٠٢هـ.
- ٧٦- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، وهو عبدالرحمن بن عمرو (٢٨١هـ)، تحقيق شكر الله بن  
نعمة الله القوجاني، دار المكر، دمشق.
- ٧٧- تاريخ أبي سعيد، هاشم بن مرثد الطبراني عن أبي ركريا يحيى بن معين، تحقيق طر  
محمد الغارياي.



- ٧٨- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (٣٨٥هـ)، تحقيق عبدالرحيم القشقرى ، الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٧٩- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية د/ عبدالحليم الحجار، دار المعارف، مصر، الثالثة.
- ٨٠- سالتاريخ الأوسط، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق محمد اللحيدان، دار الصميعي، ط١، ١٤١٨هـ.
- ٨١- تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، بيروت لبنان.
- ٨٢- تاريخ الدارمي، عثمان بن سعيد عن أبي زكريا يحيى بن معين (٢٣٣هـ)، تحقيق د/ أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت.
- ٨٣- تاريخ الدوري = يحيى بن معين وكتابه التاريخ.
- ٨٤- التاريخ الكبير، لابن أبي حشمة، أحمد بن رهير بن حرب (٢٧٩هـ)، تحقيق إسماعيل بن حسن، دار الوطن، الأولى ١٤١٨هـ.
- ٨٥- التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند.
- ٨٦- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب (٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٨٧- تاريخ خليفة بن خياط (٢٤٠هـ)، تحقيق د/ أكرم ضياء العمري، دار طيبة - الرياض، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- ٨٨- تاريخ علماء الأندلس، لأبي الوليد عبدالله بن محمد بن الفرضي (٤٠٣هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.

- ٨٩- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لمحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ-).  
تحقيق محمد النجار وعلي البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٩٠- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت الرابعة ١٤٠٣هـ.
- ٩١- تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي، لأبي العبي محمد عبدالرحمن الماركفوري (١٣٥٣هـ-)، تصحيح عبدالوهاب عبداللطيف، نشر المكتبة السلفية بالمدينة، ط ٢.
- ٩٢- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المري (٧٤٢هـ-)، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، الناشر دار الكتاب الإسلامي القاهرة، مصورة عن الطبعة الأولى المطبوعة بالمطبعة القيمة بالهند.
- ٩٣- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأبي ررعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي (٨٢٦هـ-)، تحقيق رفعت فوري عبدالمنظف وجماعة، مكتبة الرشد الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- ٩٤- تحفة الراكع والساجد في أحكام المساجد، لنقي الدين أبي بكر بن زيد الجراعي الحنبلي، تحقيق طه الولي، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤٠١هـ.
- ٩٥- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ-)، توزيع مكتبة ابن الجوري الدمام، عبي بطبعه ونشره: أسعد طرابروني.
- ٩٦- التحقيق والإيضاح لكثير من مسائل الحج والعمرة والزيارة على ضوء الكتاب والسنة، لنشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الثامنة ١٤٠٨هـ.
- ٩٧- التحقيق، لأبي زكريا يحيى بن شرف الروي الشافعي (٦٧٦هـ-)، تحقيق عادل عبدالوجود، وعلي معوض، دار الخيل بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.

- ٩٨-تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ-)، تحقيق: عبدالوهاب بن عبداللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، لسان، ط٢، ١٣٩٩هـ.
- ٩٩-التدوين في أخبار قزوين، لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي (٦٢٣هـ-)، تحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨هـ.
- ١٠٠-تذكر الحفاظ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ-)، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، دار إحياء التراث العربي.
- ١٠١-ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ-)، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، نشر وزارة الأوقاف المغربية، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- ١٠٢-الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (٣٨٥هـ-)، تحقيق صالح الوعيل، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٥هـ.
- ١٠٣-الترغيب والترهيب، لعبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (٦٥٦هـ-)، تحقيق محيي الدين مستو وجماعة، دار ابن كثير دمشق، الثالثة ١٤١٩هـ.
- ١٠٤-تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري (٣٨٢هـ-)، تحقيق محمود ميرة، ط١، ١٤٠٢هـ.
- ١٠٥-تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ-)، تحقيق د/ إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٦هـ.

- ١٠٦-تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفصل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق أحمد علي سير الماركي السعودية الأولى ١٤١٣هـ.
- ١٠٧-تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي (٣٩٤هـ)، تحقيق عبدالرحمن العريوائي، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، الأولى ١٤٠٦هـ.
- ١٠٨-التعليق على فقه السيرة، لمحمد الغزالي، تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، عالم المعرفة، بيروت.
- ١٠٩-تعليقات الدار القطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق خليل العربي، توزيع المكتبة التجارية مصطفي أحمد البار مكة المكرمة، الأولى ١٤١٤هـ.
- ١١٠-التعليقة، لأبي محمد الحسين بن محمد المروزي، تحقيق علي معوض وعادل عبدالموجود، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة.
- ١١١-تغليق التعليق، لابن حجر العسقلاني، تحقيق سعيد عبدالرحمن القرقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ١١٢-تفسير البغوي (معالم التنزيل)، لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق محمد عبدالله المر وآخرون، دار طيبة الرياض، الثانية ١٤١٤هـ.
- ١١٣-تفسير القرآن العظيم، لأبي العلاء إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق عبدالعزيز غنيم وجماعة، دار الشعب، مصر، الأولى.
- ١١٤-تقريب التهذيب، لأبي الفصل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ.
- ١١٥-التقصي لحديث الموطأ وشيخ الإمام مالك، لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر (٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٦- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني المشهور بابن نقطة (ت ٦٢٩هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكر الهد، الأولى ١٤٠٤هـ.

١١٧- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، تحقيق محمد راعب الطباح، دار الحديث، ط٢، ١٤٠٥هـ.

١١٨- تكملة الإكمال، لأبي بكر محمد بن عبد العتي العبدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة، تحقيق عبد القويم بن عبد رب النبي، مركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، الأولى ١٤٠٨هـ.

١١٩- التكملة لوفيات النقلة، لركي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المدري (٦٥٦هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، الثانية ١٤٠١هـ.

١٢٠- تلخيص الخبر في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تصحيح عبد الله هاشم يماني، مصورة عن الطبعة الأولى دار المعرفة بيروت.

١٢١- تلخيص المستدرک، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، مطبوع بحاشية المستدرک، دار المعرفة، بيروت.

١٢٢- تمام المنة في التعليق على فقه السنة، لمحمد ناصر الدين الألباني، دار الراية الرياض، الثالثة ١٤٠٩هـ.

١٢٣- التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكنوداني الحنبلي (٥١٠هـ)، تحقيق مفيد أبو عمشة، مؤسسة الريان بيروت، والمكتبة المكية، السعودية، الثانية ١٤٢١هـ.

١٢٤- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق جماعة، نشر وزارة الأوقاف المغربية.

١٢٥- تنبيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشيعية والموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق (٩٦٣هـ)، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.

١٢٦- تنقيح التحقيق، لشمس الدين محمد بن أحمد عبدالهادي الحبلي (٧٤٤هـ)، تحقيق عامر حس صبري، المكتبة الحديثة الإمارات العربية المتحدة، الأولى ١٤٠٩هـ.

١٢٧- التنقيح في شرح الوسيط، للإمام يحيى الدين بن شرف النووي، مطبوع بهامش كتاب الوسيط للغزالي، تحقيق أحمد محمود إبراهيم، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٧هـ.

١٢٨- تهذيب الآثار - الجزء المفقود - لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق علي رضا، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤١٦هـ.

١٢٩- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

١٣٠- تهذيب الآثار، لمحمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق ناصر الرشيد وعبدالقيوم بن عبد رب النبي، مطابع الصفاء مكة المكرمة ١٤٠٢هـ.

١٣١- تهذيب التهذيب، لأبي الفصل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٢٥هـ. دار صادر بيروت.

١٣٢- تهذيب السنن، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، مطبوع بحاشية مختصر سنن أبي داود للمنفري.

- ١٣٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزري (٧٤٢هـ) تحقيق د/ بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ.
- ١٣٤- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر.
- ١٣٥- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء الجعري (٥١٦هـ)، تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.
- ١٣٦- توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.
- ١٣٧- توضيح المشتبه، لمحمد بن عبدالله الدمشقي المعروف بابن ناصر الدين (٨٤٢هـ)، تحقيق نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ.
- ١٣٨- الثقات، لأبي حاتم، محمد بن حبان البستي، (٣٥٤هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- ١٣٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن حرير الطبري (٣١٠هـ)، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الثالثة ١٣٨٨هـ.
- ١٤٠- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد خليل بن كيكليدي العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق حمدي السلمي، ط١، ١٣٩٨هـ. بغداد.
- ١٤١- جامع الزمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الزمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، دار الحديث القاهرة.

- ١٤٢- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وإبراهيم باحس، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤١٧هـ.
- ١٤٣- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله المبري القرطبي (٤٦٣هـ)، إدارة الطباعة الميرية، تصوير دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٤٤- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد أحمد الأنصاري القرطبي، دار السلام للتراث، بيروت.
- ١٤٥- الجامع لشعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق د/ عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر الدار السلفية - بوماي - الهند، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ١٤٦- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي (٤٨٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.
- ١٤٧- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، مصورة عن الطبعة الأولى في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند.
- ١٤٨- جزء فيه فوائد حديث أبي عمير، لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص، تحقيق صابر الصبّاوي، مكتبة السنة القاهرة، الأولى ١٤١٣هـ.
- ١٤٩- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) تحقيق مشهور حسن سلمان، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٧هـ.
- ١٥٠- جلاب المرأة المسلمة، لمحمد ناصر الدين الألباني المكتبة الإسلامية عمان، دار ابن حرم بيروت، الثالثة ١٤١٧هـ.



- ١٥١- جمع الجوامع مع حاشية العطار، لأبي نصر عبدالوهاب بن علي السكي (٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية الأولى ١٤٢٠هـ.
- ١٥٢- جهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (٤٥٦هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، ط٥.
- ١٥٣- جهرة نسب قریش وأخبارها، للزبير بن بكار (٢٥٦هـ)، تحقيق محمود شاكر، دار مكتبة العروبة مصر ١٣٨١هـ.
- ١٥٤- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لأبي محمد عبدالقادر بن محمد القرشي الحنفي، تحقيق عبدالفتاح الخلو مؤسسة الرسالة، بيروت الثانية ١٤١٣هـ.
- ١٥٥- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق إبراهيم باجس عبدالمجيد، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٩هـ.
- ١٥٦- الجواهر النقي، لعلاء الدين بن علي المشهور بابن التركماني (٧٤٥هـ)، مطبوع بحاشية السنن الكبرى للبيهقي، دار المعرفة بيروت ١٤١٣هـ.
- ١٥٧- حاشية الروض المربع، للعلامة عبدالرحمن بن محمد بن قاصم العاصمي السجدي ١٣٩٢هـ، السابعة ١٤١٧هـ.
- ١٥٨- حاشية العلامة ابن حجر الهيتمي على الإيضاح في مناسك الحج للنووي، المكتبة السلفية المدينة النبوية.
- ١٥٩- حاشية على سنن ابن ماجه، لأبي الحسن محمد بن عبدالهادي السدي (١١٣٨هـ)، دار الفكر بيروت الثانية.
- ١٦٠- الحاوي الكبير شرح مختصر المزني لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (٤٥٠هـ)، تحقيق علي معوض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية بيروت،

١٦١- الحظفة في ذكر الصحاح الستة، لصديق حسن خان (١٣٠٧هـ)، تحقيق عبي حس  
عداحميد، دار الجليل، بيروت الأولى ١٤٠٨هـ.

١٦٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة،  
الأولى .

١٦٣- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، لأبي بكر محمد بن أحمد القفال  
(٥٠٧هـ)، تحقيق ياسين أحمد إبراهيم دراكه مكتبة الرسالة الحديثة الأردن، ط١،  
١٩٨٨م.

١٦٤- الخصائص الكبرى، لأبي الفص عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، دار  
الكتاب العربي بيروت.

١٦٥- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، لأبي ركري يحيى بن شرف  
النوري الشافعي (٦٧٦هـ)، تحقيق حسين الحمل، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٨هـ  
١٦٦- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لعبدالله بن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)،  
مطبعة الأنوار المحمدية مصر.

١٦٧- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لأبي الفصل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني  
(٨٥٢هـ)، صححه وعلق عليه عبدالله هاشم اليماني، مطبعة الفجالة الحديثة مصر الأولى  
١٣٨٤هـ.

١٦٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)،  
تصحيح سالم الكرنكوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لسان.

١٦٩- دلائل النبوة، لأبي نعيم الأصبهاني، تخريج عبد الله عباس، تحقيق محمد رواش قع  
جي، دار ابن كثير دمشق، ومكتبة التراث الإسلامي حب، الأولى ١٣٩٠هـ

١٧٠- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي

(٤٥٨هـ)، تحقيق د/ عبدالمعطي قلعه جي دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،

١٤٠٥هـ.

١٧١- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لبرهان الدين إبراهيم بن علي

المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٢- ديوان الضعفاء والمتروكين، لشمس الدين بن عثمان بن قليماز الدهبي (٧٤٨هـ)،

تحقيق الشيخ حماد الأنصاري، نشر مكتبة الصهبة الحديثة، مكة المكرمة.

١٧٣- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق فوزي عطوى دار صعب بيروت، ١٩٨٠م.

١٧٤- ذخيرة الحفاظ المخرجة على الحروف والألفاظ، لمحمد بن طاهر المقدسي

(٥٠٧هـ)، تحقيق عبدالرحمن الفريوائي دار السلف الرياض الأولى ١٤١٦هـ.

١٧٥- الذخيرة والمصنفات الصغيرة، تحقيق أبي عبدالرحمن بن عقيل الطاهري، الأولى

١٤٠٤هـ.

١٧٦- ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، نشر الدار

العلمية الهند، الثانية ١٤٠٥هـ.

١٧٧- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، لشمس الدين محمد بن أحمد الدهبي،

تحقيق عبدالفتاح أبو عدة، مكتبة الرشد الرياض، الخامسة ١٤٠٥هـ.

١٧٨- ذيل التقييد في رواة السنن والمسائيد، لتقي الدين أبي الطيب محمد بن أحمد القاسي

(٨٣٢هـ)، تحقيق محمد صالح عبدالعزيز المراد، مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة أم

القرى بمكة المكرمة، الأولى ١٤١٨هـ.

١٧٩- ذيل الكاشف، لأبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي، تحقيق بوران الصناوي، دار

الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.

- ١٨٠- ذيل تذكرة الحفاظ، لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني (٧٦٥هـ)، دار إحياء التراث العربي.
- ١٨١- ذيل طبقات الحفاظ، لأبي الفصّل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، دار إحياء التراث العربي.
- ١٨٢- الذيل على العبر في خبر من غير، لولي الدين أبي ررعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي (٨٢٦هـ)، تحقيق صاح مهدي مؤسسة الرسالة الأولى.
- ١٨٣- الذيل على طبقات الحنابلة، لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب (٧٩٥هـ)، لأبي يعلى، دار المعرفة بيروت، توزيع دار المؤيد الرياض.
- ١٨٤- ذيل ميزان الاعتدال، لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، تحقيق د/ عبدالقيوم عدد رب النبي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى مكة المكرمة. ط١، ١٤٠٦هـ.
- ١٨٥- الرؤية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥)، تحقيق إبراهيم العلي وأحمد الرفاعي، مكتبة منار، الأردن الأولى ١٤١١هـ.
- ١٨٦- الرد على الأحنائي، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، تحقيق أحمد بن موسى العربي، دار الحراز، جدة، الأولى ١٤٢٠هـ.
- ١٨٧- الرد على الجهمية، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ)، تحقيق الشبّيح علي بن ناصر الفقيهي، مكتبة العرباء الأثرية، المدينة المنورة الثالثة ١٤١٤هـ.
- ١٨٨- الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق أحمد شاكر المكتبة العلمية بيروت.
- ١٨٩- الرسالة المستطرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، دار الشائر الإسلامية بيروت، ط٥، ١٤١٤هـ.

- ١٩٠-رسالة في إثبات الاستواء والفوقية، لأبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني (٤٣٨هـ)، تحقيق أحمد معاذ حقي، دار طويق الرياض، الأولى ١٤١٩هـ.
- ١٩١-مروضة الطالبين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (٦٧٦هـ)، المكتب الإسلامي ط ٣، ١٤١٢هـ.
- ١٩٢-مروضة الناظر وجنة المناظر، لموفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق عبد الكريم النملة، دار العاصمة الرياض، السادسة ١٤١٩هـ.
- ١٩٣-زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، (٧٥١هـ)، تحقيق شعيب الرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١٤، ١٤٠٧هـ.
- ١٩٤-الزواجر عن اقتراف الكبائر لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ)، دار المعرفة بيروت ١٤٠٢هـ.
- ١٩٥-سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق د/ رباب محمد منصور، مكتب العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ١٩٦-سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، تحقيق د/ عبدالعليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، ومؤسسة الريان ط ١، ١٤١٨هـ.
- ١٩٧-سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق د/ أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ١٩٨-سؤالات البرقاني للدار قطني، رواية الكرجي عنه، تحقيق عبدالرحيم القشقرى، الأولى ١٤٠٤ باكستان.

- ١٩٩-سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل ، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ٢٠٠-سؤالات السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، تحقيق د/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ٢٠١-سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل ، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف الرياض، الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٢٠٢-سؤالات مسعود بن علي السحري مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٢٠٣-سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ل محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، ١٤١٥هـ.
- ٢٠٤-سلسلة الأحاديث الضعيفة واثرها السيء على الأمة، ل محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
- ٢٠٥-السنة، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، تحقيق أ. د. باسم الجوابرة، دار الصميعة، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.
- ٢٠٦-سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق عزت الدعاس، دار الحديث بيروت، ط١، ١٣٨٨هـ.
- ٢٠٧-سنن ابن ماجه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه، (٢٧٥هـ)، تحقيق محمد فواد عبدالباقى، المكتبة العلمية بيروت.
- ٢٠٨-سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق عبدالله هاشم اليماني ، دار المحاسن للطباعة ، القاهرة.

- ٢٠٩- سنن الدارمي، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (٢٥٥هـ)، تحقيق عبدالله هاشم اليماني، الناشر حديث أكاديمي، باكستان ١٤٠٤هـ.
- ٢١٠- السنن الكبرى، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق عبدالغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- ٢١١- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، دار المعرفة بيروت ١٤١٣هـ.
- ٢١٢- سنن النسائي، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعب النسائي (٣٠٣هـ)، اعتنى به ورقمه وصنع فهرسه عبدالفتاح أبو غدة، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤٠٦هـ. مصورة عن طبعة مطبعة المصرية في القاهرة سنة ١٣٤٨هـ.
- ٢١٣- سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور (٢٢٧هـ)، تحقيق د/ سعد آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٤هـ.
- ٢١٤- السنن لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق خليل إبراهيم خاطر، دار القبلة، جدة ومؤسسة علوم القرآن بيروت، الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٢١٥- سير أعلام النبلاء، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٣هـ.
- ٢١٦- السيرة النبوية، لأبي محمد عبدالملك بن هشام المعافري تحقيق مصطفى السقا وآخرون، دار الكنوز الأدبية.
- ٢١٧- السيرة، لابن إسحاق محمد بن غسحاق بن يسار (١٥١هـ)، تحقيق محمد حميد الله (١٤٠١هـ).

- ٢١٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحى بن أحمد الحبلى، المعروف بابن العماد، تحقيق محمود الأرناؤوط، اشرف على تحقيقه عبدالقادر الرناؤوط، دار اس كثير، دمشق بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ٢١٩- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد محمد مخلوف، دار الفكر بيروت.
- ٢٢٠- الشجرة في أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الخورجاني (٢٥٩هـ)، تحقيق عبدالحليم بن عبدالعظيم السنوي، الناشر حديث أكاديمي فيصل آباد، باكستان، ط١، ١٤١١هـ.
- ٢٢١- شرح التبصرة والتذكرة، لريى الدين أبى الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢٢٢- شرح السنة، للحسين بن مسعود العوي (٥١٠هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية ١٤٠٣هـ.
- ٢٢٣- شرح الشواهد، لدر الدين العيني الحنفي، مطبوع في حاشية حاشية الصان على شرح الأشموني، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب المصرية.
- ٢٢٤- شرح العمدة، لشيخ الإسلام اس تيمية ، الجزء الثاني من أول كتاب الصلاة إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة، تحقيق خالد بن علي المشيقح، دار العاصمة الرياض، الأولى ١٤١٨هـ.
- ٢٢٥- الشرح الكبير، لشمس الدين أبى الفرح عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق عبدالله التركي وعبدالعناح الحلو، مكتبة حجر، مصر الأولى ١٤١٤هـ.
- ٢٢٦- شرح سنن ابن ماجه ، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (٧٦٢هـ)، تحقيق كامل عويصة، نشر مكتبة نزار البار ، السعودية، الأولى ١٤١٩هـ.



- ٢٢٧- شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن علي بن حنف ابن بطلال المالكي (٤٤٩هـ)، تحقيق ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ٢٢٨- شرح صحيح مسلم، ليحيى بن شرف النووي الشافعي (٦٧٦هـ)، دار الفكر، ١٤٠١هـ.
- ٢٢٩- شرح علل الرمزي، لابن رجب، تحقيق د/ همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ٢٣٠- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الأولى ١٤١٥هـ.
- ٢٣١- شرح مشكل الوسيط، لأبي عمرو عثمان بن صلاح (٦٤٣هـ)، مطوع هامش الوسيط للعراقي.
- ٢٣٢- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- ٢٣٣- شعب الإيمان = الجامع لشعب الإيمان.
- ٢٣٤- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لنقاضي أبي الفضل عياض اليحصبي، نشر المكتبة التجارية الكبرى، توزيع دار الفكر، بيروت.
- ٢٣٥- الشمائل المحمدية، لأبي عيسى محمد بن سورة الرمزي (٢٧٩هـ)، إخراج وتعليق محمد عفيف الزعبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- ٢٣٦- شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه، لـ د/ عبد الرحمن الفريواني، دار العاصمة، ط١، ١٤١٦هـ.
- ٢٣٧- الصارم النكي في الرد على السبكي، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالحادي (٧٤٤هـ)، تحقيق عقيل المقطري، مؤسسة الريان الأولى ١٤١٢هـ.

- ٢٣٨-الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالمعمر عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ.
- ٢٣٩-صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (٤٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٤هـ.
- ٢٤٠-صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن حريمة (٣١١هـ)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الثانية، ١٤١٢هـ.
- ٢٤١-صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) مطبوع مع فتح الباري، الطبعة السلفية.
- ٢٤٢-صحيح الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط ٣، ١٤٠٩هـ.
- ٢٤٣-صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت الثانية ١٤٠٦هـ.
- ٢٤٤-صحيح سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، الأولى ١٤١٩هـ.
- ٢٤٥-صحيح سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، الأولى.
- ٢٤٦-صحيح سنن الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٢٤٧-صحيح سنن النسائي، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض الأولى ١٤١٩هـ.
- ٢٤٨-صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، استنبول تركيا، مصورة عن الطبعة الأولى.

- ٢٤٩- صفة صلاة النبي - هـ ، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، الثانية ١٤١٧هـ.
- ٢٥٠- الصلة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال (٥٧٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.
- ٢٥١- صيانة صحيح مسلم من الاخلال والغلط وحمايته من الاسقاط والسقط، لأبي عمرو بن الصلاح (٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبد القادر، دار العرب الإسلامي، الثانية ١٤٠٨هـ.
- ٢٥٢- الضعفاء الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق محمود زايد ، دار الوعي بحلب الأولى ١٣٩٦هـ.
- ٢٥٣- الضعفاء والمعروكون، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق موفق عبدالله بن عبد القادر، مكتبة المعارف الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ٢٥٤- الضعفاء والمعروكين، لأحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق محمود زايد، دار الوعي بحلب ، الأولى ١٣٩٦هـ.
- ٢٥٥- الضعفاء والمعروكين، الحمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن عبي بن الجوري، تحقيق عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٢٥٦- الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي قلنجي ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤٠٤هـ.
- ٢٥٧- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت الثانية، ١٤٠٨هـ.
- ٢٥٨- ضعيف متن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، الأولى ١٤١٩هـ.

- ٢٥٩- ضعيف سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض الأولى.
- ٢٦٠- ضعيف سنن الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٢٦١- ضعيف سنن النسائي، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض الأولى ١٤١٩هـ.
- ٢٦٢- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبدالرحمن السحايوي (٩٠٢هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- ٢٦٣- طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر عبدالوهاب بن علي السكي (٧٧١هـ)، تحقيق عبدالفتاح الحلو ومحمود الطناحي، دار هجر مصر الثانية ١٤١٣هـ.
- ٢٦٤- طبقات الشافعية، لأبي بكر أحمد بن محمد المعروف بن قاضي شهة (٨٥١هـ)، اعنى بتصحيحه عبد العليم حان، طبع مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، الأولى ١٣٩٨هـ.
- ٢٦٥- طبقات الشافعية، لابن هداية الله الحسيني ١٠١٤هـ، تحقيق عادل تويهص، الثانية ١٩٧٩م.
- ٢٦٦- طبقات الشافعية، لعبدالرحيم بن الحسن الإسوي (٧٧٢هـ)، تحقيق عبدالله الجبوري، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٠هـ.
- ٢٦٧- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الربري الأندلسي، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الثانية.
- ٢٦٨- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلامة الحمحي ٢٣١هـ، شرح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني مصر.

- ٢٦٩- الطبقات لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق أبي عبيدة مشهور حسن، دار الهجرة الرياض الأولى ١٤١١هـ.
- ٢٧٠- الطبقات، لمحمد بن سعد (٢٣٠هـ)، دار بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٢٧١- طرح التثريب في شرح التقريب، لأبي الفضل العراقي وابنه أبو زرعة. الناشر مكتبة ابن تيمية .
- ٢٧٢- ظلال الجنة في تخريج السنة، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٤١٣هـ.
- ٢٧٣- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الرمذي، دار إحياء التراث العربي ، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ٢٧٤- العبر في خبر من غير، للدهلي (٧٤٨هـ)، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢٧٥- العدة على إحكام الأحكام، لمحمد بن غسمايل الصنعاني (١١٨٢هـ)، تحقيق علي الهندي، المكتبة السلفية القاهرة، الثانية ١٤٠٩هـ.
- ٢٧٦- العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحبلي (٤٥٨هـ)، تحقيق د/ أحمد بن علي سمر مباركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- ٢٧٧- العزيز شرح الوجيز ، لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الراعي (٦٢٣هـ)، تحقيق علي معوض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٤١٧هـ.
- ٢٧٨- العزيز شرح الوجيز، لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الراعي (٦٢٣هـ)، تحقيق علي معوض وعادل عبدالموجود دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤١٧هـ.
- ٢٧٩- علل الحديث، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

- ٢٨٠-العلل الكبير للترمذي، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، الأردن الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٢٨١-العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الخوري (٩٧٥هـ)، تحقيق إرشاد الحق الأثري، الناشر إدارة العلوم الثرية، فيصل آباد، باكستان، ط٢، ١٤٠١هـ.
- ٢٨٢-العلل الواردة في الأحاديث النبوية -المجلد الرابع والخامس- لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، مخطوط مصور مكتبة حماد الأنصاري -رحمه الله-.
- ٢٨٣-العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق د/ محمود الرحمن ربي الله السلفي، دار طيبة ط١، ١٤٠٥هـ.
- ٢٨٤-العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد رواية المروزي، تحقيق د/ وصي الله محمد عباس، الناشر الدار السلفية، بومباي، الهند، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ٢٨٥-العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية ابنه عبدالله، تحقيق وصي الله محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الحائمي الرياض، الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٢٨٦-علوم الحديث، لعنمان بن عبدالرحمن الشهير بابن الصلاح (٦٤٣هـ)، تحقيق عائشة بنت الشاطبي، دار المعارف، القاهرة.
- ٢٨٧-عمل اليوم والليلة، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة بيروت الثانية ١٤٠٦هـ.
- ٢٨٨-غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، ل محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الثالثة ١٤٠٥هـ.
- ٢٨٩-غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن محمد الجزري (٨٣٣هـ)، عني بنشره ج. برجستواسر، مكتبة المثنى، القاهرة.

- ٢٩٠- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ)، تحقيق عبد السلام هارون وجماعة، مجمع اللغة العربية بمصر، الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٢٩١- المغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦هـ)، تحقيق مكتبة قرطبة، نشر الماروق الحديثة بمصر، الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٢٩٢- الفيلايات، لأبي بكر محمد بن عبدالله الشافعي (٣٥٤هـ)، تحرير الدارقطني، د/ مرزوق الزهراني، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٢٩٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق الشيخ عبدالعزير بن باز، رقم أبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه محب الدين الخطيب، مصورة عن الطبعة السلفية، دار المعرفة بيروت.
- ٢٩٤- فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهمام (٦٨١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٩٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي، نشر إدارة الحوث الإسلامية بالجامعة السلفية بسارس، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ٢٩٦- فتوح مصر وأخبارها، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن الحكم (٢٥٧هـ)، تحقيق محمد صبيح، توزيع مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- ٢٩٧- الفتوحات الربانية على الأذكار النووية، لمحمد بن علان الصديقي (١٠٥٧هـ)، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٢٩٨- الفروع، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي (٧٦٣هـ)، عالم الكتب بيروت الثالثة.

- ٢٩٩- فضائل القرآن ومعاله وآدابه، لأبي عيد القاسم بن سلام الحروي (٢٢٤هـ)، تحقيق أ، محمد بن عد الواحد لخطاطي، مطبعة فصالة، المغرب، ١٤١٥هـ.
- ٣٠٠- الفقيه والمتفقه، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب العدادي (٤٦٣هـ)، تصحيح إسماعيل الأنصاري، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، الثالثة ١٤٠٠هـ.
- ٣٠١- الفهرس الشامل للزاث العربي الإسلامي المخطوط -الحديث السوي وعمومه ورجاله- مؤسسة آل البيت- عمان، المجمع الملكي، ١٩٩١م.
- ٣٠٢- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، تحقيق عبدالرحمن العلمي، دار الكتب العلمية بيروت، مصورة الطعة الأولى.
- ٣٠٣- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لمحمد بن عبدالشكور الحنفي، مطوع بهامش المستصفي.
- ٣٠٤- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبدالرؤف المناوي، دار الفكر، ط٢، ١٣٩١هـ.
- ٣٠٥- القاموس المحيط، لمحمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- ٣٠٦- قانون التأويل، لأبي بكر محمد بن عدالله العربي (٥٤٣هـ)، تحقيق محمد السليماني، دار القلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٣٠٧- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، ط٢، ١٣٨٣هـ المكتبة العلمية المدية المورة.



- ٣٠٨-الكشاف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ-)، خرج نصوصه أحمد محمد عمر الخطيب، قدم له وعلق عليه محمد عوامة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٤١٣هـ.
- ٣٠٩-الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، لحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ-)، ملحق بكتاب الكشاف للرمحشري، دار المعرفة، بيروت.
- ٣١٠-الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالر (٤٦٣هـ-)، تحقيق د/ محمد محمد المورتاني، ط١، ١٣٩٩هـ، الناشر مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- ٣١١-الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن الأثير (٦٣٠هـ-)، تحقيق عبدالله القاصي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٣١٢-الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الحراني (٣٦٥هـ-)، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- ٣١٣-كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ-)، تحقيق عبدالعزيز الشهوان، مكتبة الرشد الرياض الثانية ١٤١١هـ.
- ٣١٤-كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ-)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٩هـ.
- ٣١٥-كشف الخفاء ومزيل الإلباس، لإسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢هـ-) دار إحياء التراث العربي، بيروت الثالثة.
- ٣١٦-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله المشهور بحاجي حليفة (١٠٦٧هـ-)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ٣١٧- كشف النقاب عما يقوله الترمذي في الباب، لـ د/محمد حبيب الله مختار، الناشر. مجلس الدعوة والتحقيق الإسلامي، كراتشي، باكستان، ١٤٠٧هـ.
- ٣١٨- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة النبوية.
- ٣١٩- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب اللفاظ، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت ، تهذيب الخطيب التبريري، تحقيق لويس شيخو السوعي، تصوير الفاروق الحديثة مصر.
- ٣٢٠- الكنى والأسماء، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري البساورى (٢٦١هـ)، صورة النسخة المحفوظة بمخزاة المكتبة الظاهرية بدمشق، قدم له مطاع الطرايشي ، دار الفكر دمشق الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٣٢١- الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- ٣٢٢- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (٩٣٩هـ)، تحقيق عبدالقيوم عبد رب النبي ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط دار المأمون ، دمشق ، الأولى ١٤٠١هـ
- ٣٢٣- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، خلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١هـ)، دار المعرفة بيروت ١٤٠٣هـ.
- ٣٢٤- اللباب في تهذيب الأنساب، لعمر الدين أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري (٦٣٠هـ).
- ٣٢٥- لحظ الألفاظ بذييل تذكرة الحفاظ، لأبي الفصل محمد بن محمد ابن وهب (٨٧١هـ)، دار إحياء التراث العربي.

- ٣٢٦- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مطور الإفريقي ، دار صادر بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
- ٣٢٧- لسان الميزان، لأبي الفصل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار الفكر، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ٣٢٨- اللفظ المكرم بخصائص النبي -ﷺ-، محمد بن محمد الحيفري (٨٩٢هـ)، تحقيق د/ محمد أمين الجكني، ط١، ١٤١٥هـ.
- ٣٢٩- المؤلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٣٣٠- المؤلف والمختلف، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (٣٧٠هـ)، مكتبة القدس الأولى تصوير دار الكتب العلمية بيروت.
- ٣٣١- المبسوط، لأبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي ، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ٣٣٢- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب (٢٩١هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف مصر الثالثة.
- ٣٣٣- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان السني (٣٥٤هـ)، تحقيق محمود زايد، دار الوعي ، حلب، الثانية ١٤٠٢هـ.
- ٣٣٤- مجمع البحرين في زوائد المعجمين، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق عبد القدوس بن محمد نذير، مكتبة الرشد ، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.
- ٣٣٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، الناشر دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٧هـ.

- ٣٣٦- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لأبي الفصل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق محمد شكور الميادي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٣٣٧- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لمحمد بن طاهر الفتى (٩٨٦هـ)، مكتبة دار الإيمان، المدينة، ط٣، ١٤١٥هـ.
- ٣٣٨- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، لأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني الأصمهازي (٥٨١هـ)، تحقيق عبد الكريم الغزالي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة، الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٣٣٩- المجموع شرح المذهب، لأبي ركريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، حققه وأكملته محمد يحيى المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، المملكة العربية السعودية.
- ٣٤٠- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، جمع ورتب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد.
- ٣٤١- محاسن الاصطلاح، لأبي جعفر عمر بن رسلان اللقيبي (٨٠٥هـ)، مطبوع بحاشية علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق عائشة بت الشاطبي، دار المعارف القاهرة.
- ٣٤٢- المحبر، لأبي جعفر محمد بن حبيب (٢٤٥هـ). تصحيح إيالة شتير، منشورات دار الآفاق الحديثة، بيروت.
- ٣٤٣- المحرر الوجيز، لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (٥٤٦هـ)، تحقيق المجلس العلمي بفسل المغرب ١٣٩٥هـ.
- ٣٤٤- اغصول في علم الأصول، لمحمد بن محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق د/ طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، الثالثة، ١٤١٨هـ.
- ٣٤٥- المحكم والمحيط الأعظم، لعلي بن سليمان بن سيده (٤٥٨هـ)، تحقيق جماعة من المحققين، بشر مكتبة مصطفى الباي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٧هـ إلى ١٣٩٣هـ.

- ٣٤٦- المجلد، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث مصر.
- ٣٤٧- مختصر الأحكام، لأبي علي الحسن بن علي الطوسي (٣١٢هـ)، تحقيق أنيس بن أحمد الأندوبيسي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٥هـ.
- ٣٤٨- مختصر الشماثل الحمدي، محمد ناصر الدين اللباني، مكتبة المعارف الرياض، الرابعة، ١٤١٣هـ.
- ٣٤٩- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار الدوة الحديدة، بيروت ١٤٠٥هـ.
- ٣٥٠- مختصر الطحاوي، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحمي (٣٢١هـ)، تحقيق أبو الوفاء الأقباني دار إحياء العلوم، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٣٥١- مختصر العلو للعلي الغفار، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ط٢، ١٤١٢هـ.
- ٣٥٢- مختصر العين، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبدالله الريدي الأندلسي، تحقيق نور حامد الشاذلي، عالم الكتب بيروت، الأولى ١٤١٧هـ.
- ٣٥٣- مختصر المزني، لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المري، ملحق بكتاب الأم.
- ٣٥٤- مختصر الخلافات للبيهقي، لأحمد بن فرح اللحامي الإشبيلي (٦٩٩هـ)، تحقيق د/ دياب عبدالكريم عقل، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٣٥٥- مختصر سنن أبي داود، لعبدالعظيم عبدالقوي المنذري (٦٥٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت. ١٤٠٠هـ.
- ٣٥٦- مختصر قيام الليل، لأبي عبدالله محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ)، اختصار أحمد بن علي المقرئ (٨٤٥هـ)، بشر حديث أكاديمي باكستان.

- ٣٥٧- المدونة الكبرى، للمالك بن أنس رواية سحنون النوحى عن عبدالرحمن بن القاسم،  
دار صادر
- ٣٥٨- مذكرة أصول الفقه، لمحمد أمين بن المختار الشقيطي، تحقيق سامي العربي، دار  
اليقين مصر، الأولى ١٤١٩هـ.
- ٣٥٩- المذهب عند الشافعية وذكر بعض علمائهم وكتبه واصطلاحاتهم، لمحمد الطيب بن  
محمد بن يوسف اليوسف، مكتبة دار البيان الحديثة، ط١، ١٤٢١هـ.
- ٣٦٠- المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق شعيب  
الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ٣٦١- المراسيل، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الراراي (٣٢٧هـ)، بعناية شكر الله بن  
عمرة الله القوجاني، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٨هـ.
- ٣٦٢- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لعمادالمؤمن بن عداحق العدادي  
(٧٣٩هـ)، تحقيق علي الجاوي، الناشر دار المعرفة، بيروت، مصورة الطبعة الأولى  
١٣٧٤هـ.
- ٣٦٣- المرض والكفارات، لاس أبي الدنيا (٢٨١هـ)، تحقيق عبدالوكيل الدوي، نشر  
الدار السلفية الهند، الأولى ١٤١١هـ.
- ٣٦٤- مسائل الإمام أحمد، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هاني، تحقيق رهبر الشاويش،  
الكتب الإسلامي.
- ٣٦٥- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبدالله، تحقيق د/ علي المهنا، مكتبة الدار  
المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ٣٦٦- المستدرک، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (٤٠٥هـ)، دار المعرفة بيروت.
- ٣٦٧- المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغرالي، دار الفكر، بيروت.

- ٣٦٨- المستفاد من مهمات المتن والإسناد، لأبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي (٨٢٦هـ)، تحقيق د/ عبدالرحمن عبد الحميد، دار الوفاء ودار الأندلس الخضراء ، ط١/١٤١٤هـ.
- ٣٦٩- مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود الطيالسي (٢٠٤هـ)، تحقيق محمد التركي ، دار حجر مصر، الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٣٧٠- مسند أبي يعلى الموصلي، لأبي يعلى أحمد بن علي التيمي (٣٠٧هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق ، ط١، ١٤١٢هـ.
- ٣٧١- مسند أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز، لأبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباعندي (٣١٢هـ)، تعليق محمد عوام، مكتبة دار الدعوة سوريا. الأولى ١٣٩٧هـ.
- ٣٧٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤١٤هـ.
- ٣٧٣- مسند البزار (المسمى بالحر الرخا) لأبي بكر أحمد بن عمرو البرار (٢٩٢هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- ٣٧٤- مسند الشاميين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة ، ط٢، ١٤١٧هـ.
- ٣٧٥- مسند عمر بن الخطاب، لأبي بكر أحمد بن سلمان بن الحسن الحار البغدادي (٣٤٨هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الأولى ١٤١٥هـ.
- ٣٧٦- المسند، لأبي بكر عبدالله بن الربيع القرشي الحميدي (٢١٩هـ)، تحقيق حسين سليم أسد دار السقا سوريا، الأولى ١٩٩٦م.

- ٣٧٧-المسند، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق عادل العربي وأحمد فريد دار الوطن الرياض الأولى ١٤١٨هـ.
- ٣٧٨-المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، جمعها شهاب الدين أبو العباس الحسي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، مصر.
- ٣٧٩-مشارك الأنوار على صحاح الآثار، لأبي الفصل عياض بن موسى اليحصبي المالكي (٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة
- ٣٨٠-مشتبه النسبة، لأبي محمد عدالعي بن سعيد الأردني المصري (٤٠٩هـ)، مصورة عن الطبعة الحجرية توريع مكتبة الدار المندية السوية.
- ٣٨١-مشكاة المصابيح، لحم بن عبدالله الخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٥هـ.
- ٣٨٢-المشوف المعلم في ترتيب الاصلاح على حروف المعجم، لأبي القاء عبدالله بن الحسين العكري (٦١٦هـ)، تحقيق ياسين السواس، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ٣٨٣-مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس أحمد بن أبي بكر ابو صمري (٨٤٠هـ)، تحقيق موسى علي وعزت عطية، دار الكتب الحديثة، مصر
- ٣٨٤-المصنف في الأحاديث والآثار، لعبدالله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة الإمدادية ط١، ١٤٠٤هـ.
- ٣٨٥-المصنف، لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعائي (٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.



- ٣٨٦- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق جماعة، تسيق د/ سعد الشثري، دار العاصمة ودار الغيب الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.
- ٣٨٧- معارج الألباب في مناهج الحق والصواب، للحسين بن مهدي العمي (١١٨٧هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف الرياض الثالثة ١٤٠٥هـ.
- ٣٨٨- معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة بيروت ١٤٠٠هـ.
- ٣٨٩- معجم ألفاظ الصوفية، لحسن الشرقاوي، مؤسسة مختار القاهرة، الثانية ١٩٩٢م.
- ٣٩٠- معجم الأدباء، لياقوت الحموي دار الفكر بيروت، الثالثة ١٤٠٠هـ.
- ٣٩١- معجم البلدان، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ٣٩٢- معجم الشعراء، لأبي عبدالله محمد بن عمران المرزباني (٣٨٤هـ)، مكتبة القلنس الأولى، تصوير المكتبة العلمية بيروت.
- ٣٩٣- معجم الصحابة، لأبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي (٣١٧هـ)، تحقيق محمد الأمير بن محمد محمود الحكي مكتبة دار البيان الكويت الأولى ١٤٢١هـ.
- ٣٩٤- معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع (٣٥١هـ)، تحقيق صلاح المصري مكتبة العرباء الأثرية في المدينة النبوية، الأولى ١٤١٨هـ.
- ٣٩٥- المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٩٦- المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، قطعة من الجزء ١٣، تحقيق حمدي السلفي، دار الصعيدي، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٩٧- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي، الثانية، العراق.

٣٩٨- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت

٣٩٩- المعجم المفهرس أو تجريد اسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، لأبي الفصّل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق محمد شكور الميادي، مؤسسة الرسالة ط١، ١٤١٨هـ.

٤٠٠- المعجم الوسيط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله وعبدالمحسن الحسيبي، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٤٠١- المعجم لأبي سعيد أحمد بن محمد بن رباد ابن الأعرابي تحقيق عبدالمحسن الحسيبي، دار ابن الجوزي السعودية الأولى ١٤١٨هـ.

٤٠٢- معجم ما استعجم وأسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزير السكري (٤٨٧هـ)، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت الثالثة ١٤٠٣هـ.

٤٠٣- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الخيل بيروت.

٤٠٤- معرفة الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبدالله العجلي (٢٦١هـ)، تزيين الميثمي والسبكي، تحقيق عبدالحليم بن عبدالعظيم الستوي، مكتبة الدار المديّة المورة، ط١، ١٤٠٥هـ.

٤٠٥- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق سيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٢هـ.

- ٤٠٦- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سميان الفسوي (٢٧٧هـ)، تحقيق د/ أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
- ٤٠٧- المعلم بفوائد مسلم، لأبي عبد الله محمد بن علي المازري (٥٣٦هـ)، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٢م.
- ٤٠٨- معنى قول الإمام المظلي إذا صح الحديث فهو مذهبي، لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ)، ضمن مجموعة الرسائل المنيرة بمصر الأولى ١٣٤٣هـ. تصوير دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٤٠٩- الملفني في الضعفاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق نور الدين عتر
- ٤١٠- الملفني في حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، اعتنى به أشرف عبد المقصود، مكتبة دار طبرية، ط١، ١٤١٥هـ.
- ٤١١- الملفني، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة، تحقيق عبدالله التركي وعبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٤١٧هـ.
- ٤١٢- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٤١٣- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (٦٥٦هـ)، تحقيق جماعة، دار ابن كثير دمشق، وبيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ.
- ٤١٤- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، صححه عبدالله محمد الصديق، نشر مكتبة الحجابي مصر.

- ٤١٥—مقدمة تحفة الأحوزي شرح جامع الترمذي، لأبي العلي محمد عبدالرحمن  
الماركفوري (١٣٥٣هـ)، تصحيح عبدالرحمن عثمان، نشر مكتبة السلفية المديية.
- ٤١٦—من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية أبي خالد الدقاق يريد بن  
الهيثم بن طهمان، تحقيق د/ أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي وإحياء  
التراث الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز ، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، دمشق  
وبيروت.
- ٤١٧—مناقب الشافعي لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق سيد  
أحمد صقر مكتبة دار التراث مصر، الأولى ١٣٩٠هـ.
- ٤١٨—منهاج السنة النبوية، لشبح الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (٧٢٨هـ)،  
تحقيق د/ محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط١،  
١٤٠٦هـ.
- ٤١٩—المهذب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي  
(٤٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي بيروت، الأولى ١٤١٤هـ.
- ٤٢٠—موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب العدادي  
(٤٦٣هـ)، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بمحدر آباد .
- ٤٢١—الموضوعات، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الخوري (٥٩٧هـ)، تحقيق نور  
الدين بويلا جيلار أضواء السلف الرياض، الأولى ١٤١٨هـ.
- ٤٢٢—الموطأ، للمالك بن أس الأصحبي (١٧٩هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالناقي ، دار إحياء  
الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ، مصر الأولى .
- ٤٢٣—ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)،  
تحقيق علي البحايوي ، دار الفكر العربي، بيروت.

٤٢٤- فاسخ الحديث ومنسوخه، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هاني الأثرم، تحقيق عبدالله المنصور الأولى ١٤٢٠هـ.

٤٢٥- فاسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (٣٨٥هـ)، تحقيق سمير الزهري، مكتبة المنار الأردن، الأولى ١٤٠٨هـ.

٤٢٦- الفاسخ والمنسوخ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)، تحقيق محمد صالح المدير، مكتبة الرشد وشركة الرياض، الرياض، الثانية ١٤١٨هـ.

٤٢٧- النبد في أصول الفقه الظاهري لأبي محمد علي بن أحمد بن حرم الظاهري، تحقيق محمد صبحي حلاق، دار ابن حزم، بيروت الأولى ١٤١٣هـ.

٤٢٨- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، توزيع مكتبة العلم، جده، ط١، ١٤١١هـ.

٤٢٩- نخبة الفكر، انظر : نزهة النظر.

٤٣٠- نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق علي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي الثانية ١٤١٤هـ.

٤٣١- نصب الراية لأحاديث الهداية، لأبي محمد عبدالله بن يوسف الريلي (٧٦٢هـ)، مطبوعات المجلس العلمي، الثانية.

٤٣٢- نظم العقيان في أعيان الأعيان، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق فليب حني، المكتبة العلمية، بيروت، مصورة عن الطبعة السورية الأمريكية، ١٩٢٧م.

- ٤٣٣- النفخ الشذي في شرح جامع الترمذي، لأبي الفتح محمد بن محمد اليعمرى المعروف بابن سيد لاس (٧٣٤هـ-)، تحقيق د/ أحمد معبد عبدالكريم، دار العاصمة، الرياض، ط١٤٠٩هـ.
- ٤٣٤- النفخ الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد لاس، تحقيق د/ عبدالرحمن بن صالح محيي الدين، رسالة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية، باندنية.
- ٤٣٥- النكت الظراف على الأطراف، لأبي الفصل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ-)، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، الناشر دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصورة عن الطبعة الأولى المطبوعة بالمطبعة القيمة بالهند.
- ٤٣٦- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ-)، تحقيق د/ ربيع هادي عمير، نشر المجلس القومي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ.
- ٤٣٧- النهاية في غريب الحديث والأثر. لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الحرري المشهور بابن الأثير (٦٠٦هـ-)، دار الفكر، ط١، ١٤١٨هـ.
- ٤٣٨- النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، لعبدالله بن عبدالرحمن بن ابي ريد القيرواني (٣٨٦هـ-)، تحقيق عبدالفتاح الحلو. دار الغرب الإسلامي، الأولى ١٩٩٩م.
- ٤٣٩- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، محمد بن عبي الشوكاني ١٢٥٠هـ؛ دار الكتب العلمية بيروت.
- ٤٤٠- الهداية شرح بداية المبتدي، لرهان الدين علي المرغباني (٥٩٣هـ-)، تحقيق محمد محمد تامر وحافظ عاشور، دار اللاسم، الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٤٤١- هدي الساري مقدمة فتح الباري، لأبي الفصل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ-)، مصورة عن الطبعة السلفية، دار المعرفة بيروت لبنان.

- ٤٤٢-هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف الجليلة، استبول ١٩٥١م، تصوير دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٤٤٣-الوفاي بالوفيات، لخليل بن أيلك الصفدي، باعثناء هلموت ريثر، دار النشر فرانكشتاين بفسيدان سنة ١٣٨١هـ.
- ٤٤٤-الوجيز في فقه الإمام الشافعي، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، الناشر دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ٤٤٥-الوسيط في المذهب، لمحمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، تحقيق أحمد محمود إبراهيم، دار السلام، مصر الأولى ١٤١٧هـ.
- ٤٤٦-الوصول إلى الصول، لأبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي (٥١٨هـ)، تحقيق عبد الحميد أبو زيد، مكتبة المعارف الرياض، الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٤٤٧-وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، لنور الدين علي بن أحمد المصري السهمودي (٩١١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي بيروت الرابعة ١٤٠٤هـ.
- ٤٤٨-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن حلكان (٦٨١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، نشر مكتبة النهضة المصرية، ط ١، ١٣٦٧هـ.
- يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق د/ أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة، ط ١، ١٣٩٩هـ.

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
أسباب اختيار الموضوع	٢
خطة البحث	٢
العمل في التحقيق	٤
القسم الأول	٦
الفصل الأول:	٧
ترجمة موجزة للزمذي - رحمه الله -	٨
الفصل الثاني	١١
ترجمة الشارح - رحمه الله -	١٢
المبحث الأول: اسمه ونسبه	١٢
المبحث الثاني: مولده	١٣
المبحث الثالث: نشأته العلمية	١٣
المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه	١٥
المبحث الخامس: شيوخه	١٩
المبحث السادس: تلاميذه	٢٤
المبحث السابع: مؤلفاته	٢٨
المبحث الثامن: وفاته	٣٧



- ٣٩ الفصل الثالث: دراسة الكتاب
- ٤٠ المبحث الأول: تسمية الكتاب
- ٤٢ المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه
- المبحث الثالث: القدر الذي شرحه الحافظ العراقي
- ٤٣ وبيان الموجود منه
- ٤٦ المبحث الرابع: شروح الترمذي وكافة شرح العراقي
- بيها
- ٥٤ مكانة تكملة الحافظ العراقي بين تلك الشروح
- ٥٦ المبحث الخامس: منهج المؤلف في كتابه
- ٥٩ المقدمة ومحتوياتها
- ٦٠ منهجه في ترتيب ما يذكره في شرح الباب
- ٦٠ منهجه في الكلام على الأحاديث التي في الباب
- ٦٤ منهجه في الحكم على الحديث
- ٦٧ منهجه في الكلام على الرجال
- ٦٧ منهجه في شرح حديث الباب
- ٦٩ عنايته لذكر ما يستنبط من الحديث
- ٦٩ منهجه في الكلام على المسائل الفقهية
- ٧٢ عنايته بغريب الحديث
- ٧٣ المبحث السادس: وصف النسخ الخطية للكتاب

- ٨٠ وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق  
نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق  
قسم التحقيق
- ١ مقدمة المؤلف
- ٣ باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة  
والحمام
- ٣٦ باب ما جاء في فضل بنيان المساجد
- ٦٦ باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدا
- ٨٦ باب ما جاء في النوم في المسجد
- باب ما جاء في كراهية البيع والشراء وإنشاء الضالة  
والشعر في المسجد
- ١٠٥
- ١٣٥ باب ما جاء في المسجد الذي أسس على التقوى
- ١٥١ باب الصلاة في مسجد قباء
- ١٧١ باب ما جاء في أي المساجد أفضل
- ٢٢٧ باب ما جاء في المشي إلى المسجد
- ٢٧٥ باب ما جاء في القعود في المسجد وانظار الصلاة من  
الفضل
- ٢٩٢ باب ما جاء في الصلاة على الخمرة
- ٣٠٨ باب ما جاء في الصلاة على الحصى

- باب ما جاء في الصلاة على البسط ٣١٥
- باب ما جاء في الصلاة في الحيطان ٣٤٠
- باب ما جاء في سرة المصلي ٣٥٢
- باب ما جاء في كراهية الممر بين يدي المصلي ٣٧٣
- باب ما جاء لا يقطع الصلاة شيء ٣٩٢
- باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب والحمار والمرأة ٤١٤
- باب ما جاء في الثوب الواحد ٤٤٣
- باب ما جاء في ابتداء القبلة ٤٧٢
- باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة ٥٠٩
- باب ما جاء في الرجل يصلي بغير القبلة في الغيم ٥٢٥
- باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه ٥٥١
- باب ما جاء في الصلاة في مرايض الغنم وأعطان الإبل ٥٦٦
- باب ما جاء في الصلاة على الدابة حيث ما توجهت به ٥٨٦
- باب ما جاء في الصلاة إلى الراحلة ٦٠٤
- باب ما جاء إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدها ٦٠٨
- بالعشاء

- باب ما جاء في الصلاة عند النعاس ٦٢٢
- باب ما جاء من زار قوما فلا يصلي بهم ٦٣٥
- باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء ٦٤٨
- باب ما جاء فيمن أم قوما وهم له كارهون ٦٦٤
- باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعدا فصلوا قعودا ٦٨٦
- باب منه ٧١٨
- باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ساهيا ٧٣٥
- باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين ٧٤٨
- باب ما جاء في الإشارة في الصلاة ٧٥٧
- باب ما جاء أن التسييح للرجال والتصفيق للنساء ٧٨٠
- باب ما جاء في كراهية الثأوب في الصلاة ٨٠٤
- باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ٨٢١
- باب فيمن يتطوع جالسا ٨٥٦
- باب ما جاء أن النبي ﷺ قال: (إني لأسمع بكاء الصبي) ٨٧٤
- باب ما جاء لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار ٨٨٨
- الفهارس ٩٠٢
- فهرس الأحاديث ٩٠٦

٩٣٩	فهرس الآثار
٩٤٤	فهرس الرواة والأعلام
٩٧٢	فهرس الكلمات الغريبة
٩٧٨	فهرس البلدان والأماكن
٩٨٢	فهرس الأشعار
٩٨٣	فهرس أسماء الكتب الواردة في الكتاب
٩٩٢	فهرس المصادر والمراجع
١٠٣٩	فهرس الموضوعات